مركز دراسات الوحدة العربية

الوحدة الاقتصادية العربية
تجاربها وتوقعاتها

الجزء الثاني

الدكتور محمد لبيب شقير

مركز دراسات الوحدة العربية

الوحدة الاقتصادية العربية
تجاربها وتوقعاتها

الجزء الثاني

الدكتور محمد لبيب شقير

«الأراء الـواردة في هـذا الكتـاب لا تعـبر بـالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربيـة»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب. : ٦٠٠١ ـ ١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

حقوق الطبع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت: أيار/مايو ١٩٨٦

القسم الرابع

عوامل وأسباب تواضع نتائج جهود التعاون والتكامل الاقتصادي العربي

تمهيــــد

أوضحت دراستنا، في القسم الثالث من هذا الكتاب، أن الجهود التي بذلت في تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية لم تحقق، من الناحية الفعلية، سوى نتائج بالغة التواضع. بل انه ليمكن القول إن الجهود التي بذلت في سبيل ذلك، والتي اعتمدت كل المداخل المعروفة للتكامل الاقتصادي قد باءت بدرجة كبيرة من «الفشل» الذي يجب أن نعترف به، وأن نستخدم هذا اللفظ الذي يعبر عن حصاد ما يزيد عن ثلث قرن من هذه الجهود التي بدأت منذ قيام الجامعة العربية سنة ١٩٤٥.

والسؤال الذي يفرض نفسه إذاً: لماذا هذا الفشل؟ وللاجابة عن هذا السؤال يحسن أن نميز بين مجموعتين متميزتين من العوامل التي تتوقف عليها نتيجة الجهود التكاملية التي تعتمد على مداخل متعددة، لتحقيق التكامل الاقتصادي بين أية مجموعة من الأقطار:

أما المجموعة الأولى من العوامل، فتشمل الجوانب التي تتعلق بمدى صحة كل مدخل من هذه المداخل وملاءمته من الناحية الفنية البحتة، ومدى كفاءته في الوصول الى النتائج التكاملية المستهدفة منه. فقد تكون كل الظروف والعوامل الأخرى مؤاتية لتحقيق هذه النتائج، ولكن يعجز المدخل (أو المداخل) المستخدم عن توليد هذه النتائج، بسبب ما يشوبه من عيوب فنية بحتة، تتعلق بعدم ملاءمته للظروف الاقتصادية التي تميز مجموعة الاقطار الاطراف في العملية التكاملية، أو بعدم صحة القواعد والاسس التي توضع لتنظيمه من الناحية الفنية وعدم تطابقها مع ما يجب أن تكون عليه، طبقاً للتحليل العلمي الموضوعي الدقيق أو بوجود تعارض داخلي بين هذه القواعد والأسس؛ مما يجعل بعضها يعطل اثر بعضها الآخر او يمحوه.

أما المجموعة الثانية من العوامل، فتتكون من العوامل التي تتعلق بالقوى البنيوية الأساسية الاجتماعية والسياسية والفكرية والتنظيمية التي تؤثر في الحركة الداخلية للمجتمع في كل قطر

من الأقطار الأطراف، والتي تؤثر، من ثم، في طبيعة التفاعلات والعلاقات التي تقوم بين هذه الأقطار، أياً كانت هذه العلاقات، والتي تؤدي في النهاية الى أن تتخذ هذه العلاقات نمطاً فعلياً دون نمط آخر[1]. فالعلاقات بين أية مجموعة من الأقطار ـ بما فيها العلاقات الاقتصادية ـ تحكمها، في نهاية الأمر، مجموعة من القوى البنيوية الأساسية تتمثل في الخصائص الرئيسية لكل قطر منها (مثل تركيبته الاجتماعية، ونظامه السياسي، وبنى سلطة الحكم والبنى ذات التأثير فيه، مثل: الاحزاب وجماعات المصالح، والجوانب الفكرية والثقافية والعقيدية التي تميزه، ومدى ديناميكية الجماعات التي تسعى الى التغيير ومدى قدرتها على توسيع دائرتها وتكوينها من خلال اقناع الأعداد الكبيرة من أفراد المجتمع وحشدها معها، ونوع الروابط والعلاقات مع الدول الأخرى غير الأطراف في عملية التكامل، والتي يمكن أن تؤثر على علاقات هذه الدول الأطراف في ما بينها. . . الخ). ومن الجدير بالملاحظة أن هذه القوة البنيوية الأساسية، في كل قطر، هي أهم وأخطر من مجرد الجوانب الفنية المتعلقة بصحة وسلامة وملاءمة مداخل وأدوات التعاون والتكامل في فتح الطريق أمام العملية التكاملية أو في عرقلتها وافشالها. فمهما بلغت دقة الجهود والمداخل التكاملية وكمالها من الناحية الفنية، فانها لا يمكن أن تفعل شيئاً ولا ان تؤتى ثمرة اذا كانت هذه القوى الأساسية ذات طبيعة معاكسة ومعرقلة ومانعة لايجاد علاقات تعاونية أو تكاملية بين الأقطار المعنية، بما في ذلك العلاقات التكاملية الاقتصادية. ولا يمكن ان تنجح الجهود الفنية لكل كبار الاقتصاديين المختصين في تعويض ما يترتب على هذه القوى الأساسية من وأد للعملية التكاملية الاقتصادية أو اضعافها.

ومن الأهمية بمكان التمييز بين المجموعتين من العوامل، وتحديد الدور الذي لعبته في كل تجربة من تجارب التكامل الاقتصادي. ولا يرجع ذلك الى الأهمية العلمية لهذا فقط، ولكنه يرجع ايضاً الى أن هذا التمييز الدقيق هو وحده الذي يرشدنا الى ما يجب عمله لنجاح عملية التكامل الاقتصادي بين أية مجموعة من الأقطار، والى أنه يرشدنا الى الجهات والى العوامل التي يجب أن نوجه اليها معاول الهدم أو جهود التصحيح أو التطوير أو التغيير، لكي تصبح مجموعة الأقطار المعنية مهيأة للسير في طريق التكامل الاقتصادي الذي يكون في صالح سكانها أو الغالبية العظمى لهؤلاء السكان. ودون استباق للنتائج التي يوصلنا اليها هذا القسم الرابع من الكتاب،فانه يمكن القول إنه من أبسط الأمور وأهونها التغلب على العقبات البحتة التي تعرقل عملية التكامل الاقتصادي وايجاد الحلول الفنية اللازمة والكافية والملائمة لها. ولكن من أكثر الأمور صعوبة وتعقيداً ازاحة القوى الأساسية المعرقلة لهذا التكامل أو حتى مجرد تغييرها بدرجة تجعل من الممكن بدء عملية حقيقية للتكامل، وان كان هذا لا يعني استحالة ذلك، اذا توصلنا،

---

(١) تشمل هذه المجموعة الثانية من العوامل ما يطلق عليه علماء السياسة اصطلاح «الخصائص البنيوية» لأي «نظام اقليمي». ويقصد بـ «النظام الاقليمي»، في هذا المجال، نظام التفاعلات والعلاقات في منطقة ما. أنظر في ذلك: جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٢٣.

بالتحليل العميق، الى تحديد الاسلوب أو الكيفية التي يتم عن طريقها شق وبناء الطريق الذي يجب السير فيه لبدء مثل هذه العملية وللاستمرار فيها حتى تؤتى كل ثمارها.

ولقد سبق أن عرضنا، بكثير من التفصيل، للمجموعة الاولى من العوامل (أي العوامل المتعلقة بالجوانب الفنية البحتة) وأثرها في جعل كل واحد من المداخل التي اتبعتها الاقطار العربية، لتحقيق التكامل الاقتصادي بينها، عاجزاً عن توليد ما هو مستهدف منه من أوضاع ونتائج تكاملية بين الاقتصادات العربية.

وفي هذا القسم الرابع من الكتاب، سوف ندرس المجموعة الثانية من القوى والعوامل، وما باشرته من آثار سلبية على عملية التكامل الاقتصادي العربي أدت الى فشل هذه العملية، حتى الآن، في تحقيق أهدافها.

ونعود مرة أخرى الى التساؤل: ما هي طبيعة وأنواع القوى والعوامل التي تضمها هذه المجموعة الثانية؟ ويمكن تقسيم القوى والعوامل التي تشملها هذه المجموعة الثانية، والتي لعبت دوراً سلبياً ومعرقلاً لعملية التكامل الاقتصادي، بين الأقطار العربية، الى المجموعات الفرعية الخمس التالية:

١ ـ العوامل السوسيولوجية (أو الاجتماعية) التي تميز الأقطار العربية في مجموعها وكل قطر منها. ونقصد بهذه العوامل التركيبة الاجتماعية لهذه الأقطار وما تولده من قوى اجتماعية فاعلة وذات تأثير داخل كل قطر، والمؤسسات والقيم وأنماط الانتاج السائدة فيه. وما يتولد من كل هذه الأوضاع، في كل من هذه الأقطار، من نخب حاكمة هي التي تقوم بالممارسات السياسية وباتخاذ القرارات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي وتنفيذها.

٢ ـ الأوضاع والعوامل السياسية في الأقطار العربية، وعلى الرغم من أن هذه الأوضاع السياسية تعتبر، الى درجة كبيرة، انعكاساً للبنية الاجتماعية ولنمط الانتاج السائد في كل منها، الا انها تمثل عنصراً مهماً في العناصر البنيوية لهذه الأقطار تمارس آثارها بطريقة مباشرة على حوافز التكامل في ما بينها وحركته. بل انها هي الوسيلة التي تباشر، من خلالها، العوامل الاجتماعية آثارها على عملية التكامل.

٣ ـ ما أحدثته الأوضاع المتعلقة بالنفط العربي منذ السبعينات، وبالذات بعد ١٩٧٣، من تغييرات بنيوية قوية في أوضاع الأقطار العربية وتفاعلاتها وعلاقاتها بعضها ببعضها الآخر. فقد أحدثت الثروة المالية التي جعلها النفط تتدفق على بعض هذه الأقطار تأثيرات عميقة في التفاعلات والعلاقات بين هذه الأقطار؛ حيث غيرت من المستوى النسبي للقوة لهذه الأقطار داخل النظام الاقليمي العربي. فقد اكتسبت الأقطار النفطية منها، وبخاصة السعودية، مركزاً ودوراً أكبر أهمية وثقلاً مما كان لها قبل تدفق هذه الثروة عليها. كذلك كان لهذه الأوضاع تأثيرها على حوافز التكامل الاقتصادي العربي لدى الأقطار النفطية، وعلى كثير من العوامل الحاكمة في التنمية الاقتصادية التكاملية في الأقطار العربية كلها.

٤ ـ عدم وجود نظرة شاملة بعيدة المدى عن كيفية معالجة القوى الأساسية المسؤولة عن تخلف الوطن العربي وتبعية اقتصاداته للخارج، وعن الأهداف الشاملة التي يجب أن تسعى لتحقيقها الأقطار العربية للخروج من التخلف والتبعية، وعن التوجيهات الأساسية والسياسات العامة التي يجب اتباعها لتحقيق قوة هذه الأقطار وتقدمها واستقلالها، والتي يفرض التحليل الموضوعي العلمي التكامل الاقتصادي كجزء هام منها. وبعبارة اخرى، لم تكن توجد استراتيجية عامة للتطوير الاقتصادي العربي. وقد كان غياب مثل هذه الاستراتيجية نتيجة طبيعية للعوامل الاجتماعية والسياسية، ومنذ سنة ١٩٧٣، نتيجة للأوضاع النفطية العربية، وكان غيابها ذا تأثير سلبي على عملية التكامل الاقتصادي العربي، وعلى امكانية حشد الجماهير العربية وتحريكها للقيام بدور ايجابي فعال في فرض هذا التكامل وتحقيقه.

٥ ـ ضعف فاعلية الأجهزة والمنظمات التي أقامتها الأقطار العربية والتي عهد اليها بالاشراف على عملية التكامل. وهذا العامل وان كان يمكن اعتباره عاملاً تنظيمياً (وبالتالي يمكن ادخاله ضمن العوامل الفنية البحتة)، الا أنه يعكس القوى البنيوية الاساسية التي تؤثر في مدى جدية الالتزام بالعملية التكاملية التي قد تجد بعض الأقطار العربية نفسها مضطرة للاتفاق عليها تحت تأثير ما قد تكتسبه العوامل الدافعة للتكامل من قوة ضاغطة في بعض المراحل، مما يؤثر بدوره في مدى جدية وفاعلية الاجهزة والمنظمات التي تقيمها هذه الأقطار وتعهد اليها بوضع العملية التكاملية موضع التنفيذ. فهذا العامل اذاً يرتبط، بدرجة كبيرة، بالقوى البنيوية الأساسية في الأقطار العربية.

ولا شك أن تقسيم هذه القوى الأساسية، بين هذه المجموعات الفرعية، عملية نسبية بحتة تفرضها ضرورات التحليل العلمي، لأن كل هذه القوى متداخلة ومتبادلة التأثير بين بعضها بعضها الآخر. كذلك قد يمكن القول بالحاق بعض هذه القوى الفرعية بعوامل المجموعة الأولى المتعلقة بالجوانب الفنية البحتة. ومع ذلك، فاننا من جانبنا نعتقد أن ارتباطها بالقوى البنيوية الاساسية التي تتولد في الأقطار العربية نتيجة تركيبتها الاجتماعية وأوضاعها السياسية والتي تطبع مؤسساتها ومنظماتها بشكل عام ـ نعتقد أن ذلك هو الخاصة الأساسية التي يجب أن تفهم في أطارها هذه القوى الفرعية، مما يجعلها أكثر ارتباطاً بالمجموعة الثانية من العوامل.

وفي ضوء ما تقدم سوف يضم هذا القسم خمسة فصول:

الفصل التاسع

ونخصصه لدراسة الأبعاد الاجتماعية وتأثيرها على التكامل الاقتصادي العربي (أو على الوحدة الاقتصادية العربية باعتبارها الصورة النهائية لهذا التكامل).

الفصل العاشر

ويتناول الأوضاع السياسية في الوطن العربي وتأثيرها على التكامل الاقتصادي العربي.

الفصل الحادي عشر

ويعرض لآثار النفط العربي على العمل الاقتصادي العربي المشترك الموجه لتحقيق هذا التكامل.

الفصل الثاني عشر

ويبين أثر افتقاد العمل العربي المشترك لاستراتيجية شاملة على عملية التكامل، ويتناول الأسس العـامة للاستراتيجية التي وضعت في نهاية السبعينات لمعالجة هذا النقص، والشلل الذي أصيبت به هذه الاستراتيجية بعد وضعها والأتفاق عليها، تحت تأثير العوامل المشار اليها في الفصول الثلاثة السابقة.

الفصل الثالث عشر

وندرس فيه جانباً مهماً من جوانب ضعف فاعلية المنظمات المسؤولة عن الاشراف على عملية التكامل، وهو موضوع الازدواجية بين هذه المنظمات، وأثرها السلبي على جهود هذه المنظمات.

الفصل التاسع
الأبعاد الاجتماعية وتأثيرها على الوحدة الاقتصادية العربية(*)

مقدمـــــة

إن توحيد الوطن العربي في كيان قومي سياسي كان ولا يزال مطلباً جماهيرياً يرنو اليه أبناء هذه الأمة في مواجهة تحديات خارجية وداخلية عديدة. وقد شغلت النخب المثقفة والسياسية نفسها بهذا المطلب منذ أواخر القرن التاسع عشر. وبدأ بعضها يدخل في تجارب وممارسات واقعية جزئية لتحقيق هذا التوحيد منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية. ورغم تعثر هذه التجارب أو فشلها، فان المحاولات لا تزال مستمرة، وهو الأمر الذي يدل على عمق هذا المطلب الجماهيري في مواجهة نفس التحديات الخارجية والداخلية التي فرضت نفسها منذ قرن من الزمان.

وليس هنا مجال الاستطراد في عرض المقومات الطبيعية والانسانية والتاريخية التي تؤكد أن الشعوب العربية من المحيط الى الخليج هي أمة واحدة، ذات حضارة واحدة، وتاريخ واحد،

(*) قام بكتابة هذا الفصل د. سعد الدين ابراهيم، استاذ علم الاجتماع في الجامعة الامريكية بالقاهرة. وقد قام، بعد كتابة هذا البحث وبمعاونة عدد من اساتذة الاجتماع ومن الباحثين من مختلف البلدان العربية، وباشراف لجنة مكونة منه ومن السيد يسين، ود. وليد قزيها، بدراسة ميدانية لاتجاهات الرأي العام العربي نحو قضية الوحدة العربية وما يتصل بها من مسائل، وقد نشر نتائج الدراسة مركز دراسات الوحدة العربية، في كتاب: سعد الدين ابراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠). ولقد لخص د. سعد الدين نتائج الدراسة بشكل مركّز في: سعد الدين ابراهيم، «قياس اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة،» ورقة قدمت الى: ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة، بيروت، ٢٦ ـ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩، شارك فيها: وليد قزيها، . . . (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، الفصل ٣، ص ١١١ ـ ١٩٥ والمناقشات التي دارت حول هذه الورقة، ص ١٧٦ ـ ٢١٧ وسنعود في هوامشنا للاشارة لبعض نتائج هذه الدراسة الميدانية في النقاط التي تعرض لها د. سعد الدين ابراهيم في هذا الفصل (المحرر).

ومآس واحدة وآمال واحدة، رغم ما قد يوجد بينها من تنوع وخصوصية في اطار النسق العام. هذه أمور قتلت بحثاً ودراسة، وكثر فيها الكلام طوال الثلاثين عاماً الماضية، وقد يكون التعرض لها هنا من قبيل التكرار الممل في ترديد البديهيات والكلام عن المسلمات(*).

ان الذي يهمنا، في هذا المقام، هو الاسهام في تقديم اجابة عن السؤال الخالد: اذا كانت شعوب المنطقة من الخليج الى المحيط تكون أمة واحدة، واذا كان لديها هذا المطلب الجماهيري في التوحد طوال هذه المدة، فماهي العوامل والأسباب التي عرقلت ولا تزال تعرقل توحدها؟ واذا كان التوحد السياسي في قطر واحد يضم كل شعوب الأمة أمراً تكتنفه الصعاب في الوقت الحاضر، فلماذا لم تتكامل الأقطار العربية اقتصادياً؟ أو بتعبير آخر، ما هي العوامل التي عاقت، أو لا تزال تعوق، خطوات التكامل الاقتصادي التي تم الاتفاق عليها بين ممثلي هذه الأقطار خلال الربع القرن الماضي؟

ان الوحدة الاقتصادية العربية هي موضوع هذا الكتاب كله. وقد كانت خطوات التوحيد، أو التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية، ترمي الى هدفين عريضين:

الهدف الأول هو أن يخدم هذا التكامل الاقتصادي مطلب التوحيد السياسي لأقطار الأمة. والنظرة الى التكامل الاقتصادي، باعتباره وسيلة للوحدة السياسية ينطلق من اعتبارين، أحدهما هو الافتراض بأن الاتفاق في مسائل الاقتصاد أكثر يسراً وسهولة عنه في مسائل السياسة، لما في الأول من تحقيق مزايا وفوائد عينية مادية مباشرة في الأجلين القصير والمتوسط، ولأن الأمر لن يمس بشكل مباشر كراسي السلطة التي تتربع عليها النخب الحاكمة في الأقطار العربية. والاعتبار الثاني هو الافتراض بأنه متى قطعت الأقطار العربية شوطاً لا بأس به في طريق التكامل الاقتصادي، فان ذلك بحد ذاته سيفرض على نخبها الحاكمة حتمية التوحيد السياسي[1]. وهذه المقولات هي جزء من النظرة الوظيفية للتكامل الاقليمي(**).

(*) يجد القارىء تحليلاً مفصلاً موثقاً بالاستشهادات العديدة عن الهوية العربية بين عوامل التنوع (أي الخصوصية) وعوامل التجانس (بما يعنيه من قومية عربية ووحدة) وعملية التداخل والصراع والمواجهة في كتاب حديث نشر بعد فترة من كتابة د. سعد الدين ابراهيم لبحثه: حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤) وبخاصة ص ٣٣ ـ ٦١ التي لخصت بشكل عام هذه العوامل. أنظر أيضاً: حليم بركات، «مستقبل الاندماج الاجتماعي والسياسي في المجتمع العربي،» ورقة قدمت الى: ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة، المصدر نفسه، ص ٥٤٣ ـ ٥٦٦، والمناقشات المهمة العميقة حول هذه الدراسة، ص ٥٦٧ ـ ٥٨٥.

(١) أنظر من المؤلفات التي تناقش وجهة النظر هذه: نديم البيطار، **النظرية الاقتصادية والطريق الى الوحدة العربية** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٨)، ص ٩ ـ ٣٠، وسمير التنير، **التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية**، بالاشتراك مع فريق الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية، سلسلة الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٨)، ص ٢٢٨ ـ ٢٣١.

(**) أنظر: القسم ٤، الفصل ١٠، أولاً: «العامل السياسي وأثره على التكامل في الاقتصاد العربي في اطار النظرية العامة للتكامل الاقليمي».

والهدف العريض الثاني هو أن التكامل الاقتصادي يخدم مطلب التنمية الشاملة لكل أقطار الأمة. ومطلب التنمية هو بدوره مطلب جماهيري تفرضه الرغبة العارمة في أن تخرج أقطار هذه الأمة من دائرة الفقر والتخلف والتبعية. أو بتعبير آخر، فان التكامل الاقتصادي هو وسيلتنا لرفع مستوى معيشة الانسان العربي، وتلبية احتياجاته الأساسية من ناحية أولى، وانهاء السيطرة الاقتصادية والهيمنة السياسية للقوى الدولية الخارجية على مقدرات الوطن العربي وثرواته من ناحية ثانية(٢)(*).

والأمر الذي ينبغي أن نقرره منذ البداية هو أن التكامل الاقتصادي ـ سواء كان لخدمة هدف التوحيد السياسي أو لهدف التنمية الشاملة ـ ينطوي على قرارات وممارسات سياسية من طرف النخب الحاكمة في المقام الأول. وفي قراراتها، تتأثر هذه النخب بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. وربما كان أهم هذه العوامل على الاطلاق عامل المصلحة الذاتية لأفراد النخبة الحاكمة، كما تحدده رؤيتها هي لهذه المصالح. ومن هذه العوامل، التي لا تقل أهمية، القوى الاجتماعية الفاعلة في داخل كل قطر من أقطار الأمة ورؤيتها لمصالحها الطبقية والفئوية، وكذلك المؤسسات والقيم وأنماط الانتاج السائدة في كل منها. ما نريد أن نخلص اليه هو أن محاولات التكامل الاقتصادي، بين الأقطار العربية، شأنها شأن محاولات التوحيد السياسي، تخضع كلها لقرارات سياسية، تصنعها النخب الحاكمة في هذه الأقطار. وفي صناعة القرار، تتأثر

---

(٢) من الدراسات التي تنظر الى التكامل الاقتصادي باعتباره وسيلة للتنمية الشاملة كمجهود جماعي لنخبة من الباحثين العرب، أنظر: انطوان زحلان، **الوطن العربي: عام ٢٠٠٠** (بيروت: مؤسسة المشاريع والانماء العربي، ١٩٧٥).

(*) الواقع ان هذا هو التيار السائد ـ ان لم يكن الوحيد ـ حالياً في الفكر الاقتصادي العربي المعاصر. ويظهر ذلك مثلاً من مقالات عديدة، أنظر: اسماعيل صبري عبد الله، «العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨)، ص١٢ ـ ٣٤، وبخاصة ص ٣٢ ـ ٣٤؛ كمال نور الله، «التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الادارية في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨)، وبخاصة ص ٩٩ ـ ١٠٣؛ يوسف صايغ، «الاندماج الاقتصادي وذريعة السيادة الوطنية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢، العدد ٦ (آذار/ مارس ١٩٧٩)، وبخاصة ص ٣٧ ـ ٣٨؛ عبد الحسن زلزلة، «التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ٢١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠)، ص ٦ ـ ٢١؛ فؤاد مرسي، «المتطلبات الاقتصادية والسياسية ووسائل تحقيقها،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ٢١ (آذار/ مارس ١٩٨١)، وبخاصة ص ١٢٥ ـ ١٣١؛ علي أحمد عتيقة، «خيارات التنمية في الأقطار العربية المصدرة للنفط،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٣٩ (أيار/ مايو ١٩٨٢)، وبخاصة ص ٢٣ ـ ٣٢؛ يوسف صايغ، «التنمية العربية والمثلث الحرج،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤١ (تموز/ يوليو ١٩٨٢)، وبخاصة ص ١٦ ـ ١٩؛ سيد محمد نميري ومحمد كامل ريحان، «نحو استراتيجية للتنمية الصناعية في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٦ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢)، وبخاصة ص ٨٨ ـ ٩٤؛ يوسف صايغ، «آفاق التنمية الاقتصادية العربية في الثمانينات،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٥ (تموز/ يوليو ١٩٨٤)، وبخاصة ص ١٠٤ ـ ١٠٦، ومحمد لبيب شقير، «مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها،» ورقت قدمة الى: الحلقة النقاشية السنوية لمعهد التخطيط العربي، ٤، الكويت، ١٩٨١ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨١)، ج ١: **التخطيط لتنمية عربية: آفاقه وحدوده**، ص ١٤٧ ـ ٢١١ (المحرر).

كل نخبة بمجموعة من المعطيات الموضوعية، كما تدركها وتفسرها هذه النخبة نفسها، في ضوء مصالحها ومصالح القوى الأخرى الفاعلة من حولها.

وسيكون هدفنا، في هذا الجزء من الدراسة، عرض هذه المعطيات الموضوعية التي أثرت وتؤثر في القرارات السياسية للنخب الحاكمة، حيال مسألة التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية وتحليلها. هذه المعطيات الموضوعية هي الأبعاد الاجتماعية (أو المجتمعية) للوحدة الاقتصادية العربية. وهي تشمل التاريخ السياسي والاجتماعي، اعتبارات الحجم السكاني والمساحي والأنماط الايكولوجية، التركيبات الطبقية، التكوينات الاثنولوجية، أشكال التنظيم السياسي والاقتصادي، العلاقة بين الفكر القومي والعمل الوحدوي، ونمط العلاقات بين النخب الحاكمة في الأقطار العربية. وحيث أن القصد الأساسي هو تبيان تأثير هذه المعطيات على مسألة التكامل الاقتصادي فاننا لن نخوض في كل منها الا بالقدر الذي يلقي الضوء على مسيرة هذا التكامل من خلال الثلاثين عاماً الماضية.

التشابك والتفاعل الجدلي بين الأبعاد الاجتماعية والأبعاد السياسية للتكامل العربي

الأبعاد الاجتماعية للتكامل الاقتصادي هي نفسها الأبعاد الاجتماعية للتوحيد السياسي مضافاً اليها بُعد التكامل الاقتصادي. فهذه الأبعاد جميعها تتشابك وتتفاعل في جدلية مستمرة. وحينما نفصل بينها، مفهومياً، لأغراض التحليل العلمي، لا يجب أن تغيب عن أذهاننا أبداً حقيقة هذا التفاعل الجدلي في عالم الواقع والتجربة اليومية. فحينما يكون تركيز الباحث على تفسير معوقات الوحدة السياسية، فهو لا بد أن يدخل في تحليله كل المتغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية الفاعلة في الكيانات التي يراد توحيدها، والعكس صحيح.

وهكذا نجد أحد الباحثين العرب، في دراسة له عن أسباب تعثر التكامل الاقتصادي العربي، يخلص الى أن السبب هو عدم تحقق الوحدة السياسية. فبعد أكثر من مائتي صفحة من التحليل الاقتصادي لواقع هذا التكامل ومشكلاته يقول د. سمير التنير:

«ان الصيغة المثلى (لهذا التكامل) هي، ببساطة، تحقيق الوحدة العربية السياسية. فهذه الوحدة هي الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في الوطن العربي بأسره، وهي الكفيلة بخلق السوق الواسعة، واقتصاد الحجم، والاقتصاد المتنوع والمتخصص، واستخدام المصادر الطبيعية استخداماً متفوقاً»[3]. وبالمثل نجد باحثين آخرين تصدوا لدراسة أسباب تعثر الوحدة السياسية يخلصون الى أن من أهم أسباب هذا التعثر هو غياب تكامل اقتصادي بين الكيانات القطرية المختلفة[4].

---

(٣) التنير، **التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية**، ص ٢٢٩.

(٤) أنظر، مثلاً: سعد الدين ابراهيم: «العرب والمسألة القومية،» **دراسات عربية**، السنة ٦، العدد ٩ (تموز/ يوليو ١٩٧٠)، ص ٣٠ ـ ٤٠، و«نظرة ثانية للاطار الاجتماعي ومسألة الوحدة،» **دراسات عربية**، السنة ٢، العدد ٨ (حزيران/ يونيو ١٩٧٢)، ص ١٧ ـ ٣٨.

هناك نقطتان أخريان عن الأبعاد الاجتماعية للتوحيد السياسي أو التكامل الاقتصادي (الى جانب نقـطة التشابك والتفاعل الجدلي المستمر بين كل المتغيرات) ولا بد أن نتعامل معهما منهجياً بطريقة حركية لا ثبوتية. ان كل بعد، أو متغير اجتماعي، يمكن أن يكون ايجابياً أو محايداً أو سلبياً في عمليات التوحيد السياسي أو التكامل الاقتصادي في نقطة زمنية معينة. وكون هذا المتغير ايجابياً، في لحظة ما، لا يعني ثباته على هذه الايجابية في لحظات تالية؛ فهو قد يتحول الى متغير حيادي أو سلبي. وبالمنطق الحركي نفسه، لا تعني سلبية بعض المتغيرات، تجاه عملية التكامل الاقتصادي في لحظة تاريخية معينة، لا تعني خلود هذه السلبية الى أبد الآبدين؛ فهي قد تتحول الى متغيرات محايدة أو ايجابية في لحظات تاريخية تالية. فالواقع الذي يضفي خصوصية الايجابية أو الحيادية أو السلبية على عامل معين هو واقع دائم التغير، بفعل قوى خارجية أو داخلية. وهنـا يأتي دور القوى الاجتماعية ـ السياسية التي تتصدى لعملية التوحيد والتكـامـل. فبقـدر ما تتمتـع به هذه القـوى من قدرة على قراءة التـاريخ، بمافي ذلك بعده المستقبلي، وبقدر تصوراتها الخلاقة وكفاءتها التنظيمية، ودرجة ما تحوزه من تأييد قاعدي، بقدر ما تستطيع أن تحول الخصائص السلبية لمتغيرات اجتماعية معينة إلى خصائص حياديـة، وان تحول الخصائص الحيادية لمتغيرات أخرى الى خصائص ايجابيـة.. وهكذا. كـذلك يمكن أن يحـدث العكس: واقع عـربي تـوجـد فيـه بعض المتغيـرات ذات الخصـائص الايجـابيـة للتكامل والتوحيد، يمكن أن تتحول على أيدي قيادات ـ ذات أفق محدود، أو مصالح طبقيـة ضيقة، أو ذات كفاءة تنفيذية منخفضة ـ الى متغيرات محـايدة، أو حتى سلبيـة، تؤدي بعملية التكامل الى اركود، أو تنعكس بها الى الوراء.

النقطة المنهجية الأخيرة، في تقديمنا للأبعاد الاجتماعية للتكامل الاقتصادي العربي، تتعلق بمصـادر القوى التي تكمن وراء هذا التكامل ومراحله المتعاقبة. ان التكامل هو عملية صيرورة اجتمـاعية (Social Process) (٥)، وكغيرها من العمليات الاجتماعية، فانها لا تدور بطريقة عشوائية. فمن اللحظة التي تبدأ فيها احدى هذه العمليات، فانها تأخذ واحداً من عدة أشكال نمطية محددة. وتعتمد عملية التوحيد والتكامل للكيانات القطرية على واحـد أو أكثر من ثلاثة مصادر قوى دافعة:

١ ـ قوة العنف (Violence Power)، كاستخدام الوسائل العسكرية وما شابهها.

٢ ـ قوة المصلحة وتبادل المنافع (Utilitarian Power) التي تعود على الأقطار المشتركة في عملية التكامل.

٣ ـ قوة الانتماء الرمزية (Identitive Power) مثل المشاركة الحضارية والروحية المنبعثة من وحدة التاريخ والتراث، والتطلع الى حياة أفضل وتحقيق أمانٍ مشتركة.

واستخـدام أحـد مصـادر الـدفـع هذه، لبـدء عملية التكامل، لا يعني عدم استخدام

---

(٥) اعتمدنا في هذه الفقرة، على: سعد الدين ابراهيم، «نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة: الأقليات في العالم العربي،» **قضايا عربية**، السنة ٣، العدد ١ ـ ٦ (نيسان/ ابريل ـ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٦)، ص ٥ ـ ٢٤.

المصدرين الأخرين. وانما الامر بالعكس، فلا يمكن أن تستمر عملية التكامل بشكل ناجح ما لم تستخدم كل مصادر الدفع الثلاثة بدرجات وأشكال مختلفة في المراحل اللاحقة لبدء عملية التكامل(٦).

مرحلية عملية التكامل ومنطقها الداخلي

أمـا مرحلة التكامل، فيحكمها منطق نظري وعملي داخلي، وتجاهل هذا المنطق، أو محاولة العبث به، يؤدي في أكثر الأحوال الى الجمود، ان لم يؤدِّ الى الانتكاس. هذه المراحل هي: أ ـ المرحلة التمهيدية، ب ـ مرحلة البداية، ج ـ مرحلة الانطلاق، د ـ مرحلة الدفع الذاتي، هـ ـ مرحلة نهائية(٧).

ويميز تعاقب هذه المراحل الخمس معيار واحد مهم وحاسم: هو درجة الخسارة المادية أو المعنوية التي تلحق بقطر أو أكثر من أعضاء مشروع التكامل اذا ما تفسخ هذا المشروع. وأهمية هذا المعيار هو أنه يعكس درجة الترابط العضوي والاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة بين الكيانات القطرية المشتركة في مشروع التكامل في كل مرحلة من المراحل الخمس. وهذا معناه ـ مثلاً ـ أنه اذا تخلت الأقطار المعنية عن مشروع التكـامل في المرحلة الأولى، فان درجة الخسارة التي تصيب كل قطر في هذه الحالة تكون طفيفة أو معدومة. أما اذا كانت عملية التكامل قد دخلت مرحلتها الثانية، فان درجة الخسارة تكون أكبر. وهكذا مع كل مرحلة تالية تزيد الخسارة بالنسبة لكل قطر بدرجة متصاعدة، بحيث نجد أنه في المرحلة النهائية يصبح تكسير التكامل خسارة فادحة، لا يمكن أن يغامر باتخاذها أي من أقطار التكامل طواعية. ومن هنا نطلق عليها مرحلة نهائية مجازاً (حيث لا يوجد أي شيء نهائي في الامور الانسانية المجتمعية)، لأنها المرحلة التي يؤخذ فيها التكامل كأحد المعطيات أو المسلمات التي لا تقبل الجدل أو التساؤل. ولا يعني سردنا لهذه المراحل أنها تتعاقب آلياً أو ميكانيكياً، فقد تتعثر بعض مشاريع التكامل، في أي من هذه المراحل الخمس، مدة قد تطول أو تقصر، قبل أن تتطور الى المرحلة التي تليها. كما أن بعض المشاريع قد تتدهور أو تنزلق الى مرحلة سابقة، كذلك تختلف مشاريع التكامل في ما بينها في المدة الزمنية التي تستغرقها كل مرحلة من هذه المراحل؛ وهو الشيء الذي يتوقف على درجة التشابه والتباين للهياكل الداخلية للكيانات القطرية المعنية، وأطرها القيادية، والمتغيرات الدولية. والمهم هنا هو أن من يتصدون للعمل التكاملي، أي القيادات السياسية التنفيذية، قد لا يعون الطبيعة الديناميكية أو المنطق الداخلي الذي يحكم تعاقب هذه المراحل،

---

(٦) أنظر أمثلة عديدة لهذه المقولة، في: ابراهيم، «مسألة ثانية للاطار الاجتماعي ومسألة الوحدة،» ص ٣٢ ـ ٣٥.

(٧) لمزيد من المناقشة والتفصيل عن هذه المراحل، أنظر مجموعة الدراسات التي قام بها عدد من علماء الاجتماع والسياسة على مدى خمسة عشر عاماً تحت اشراف أرنست هاس ولخصت في عدد خاص من مجلة التنظيم الدولي: Ernest B. Haas, «The Study of Regional Integration and Reflections on the Joy and Actions of Pretheorizing,» *International Organization*, vol. 24 (Fall 1970), p. 607.

وما تنطوي عليه كل مرحلة من متطلبات قبل أن يدخل المشروع التكاملي مرحلته التالية. فقد تبدأ هذه القيادات بأشكال تعاهدية قانونية لا تتسق منطقياً وعملياً مع طبيعة مرحلة معينة (وبخاصة المرحلتان الأولى والثانية). ويمكن أن يحدث العكس، أي تخلف الشكل التعاهدي أو التنظيمي عن المرحلة التي يكون واقع المشروع التكاملي قد دخلها بالفعل، ولكن هذه حالات قليلة، وان وجدت فان خطرها ليس فادحاً.

تقسيم الدراسة

في المباحث التالية، نتناول بعض الجوانب التي أشرنا اليها في هذه المقدمة بالتفصيل، لنتبين ديناميكية العوامل الاجتماعية في دفع التكامل الاقتصادي لأقطار الوطن العربي أو تعويقه. ونأمل أن يتضح من العرض مدى صحة أو خطأ بعض الافتراضات التي ذكرت في الفقرات السابقة صراحة أو ضمناً. وسيلاحظ القارىء بعضاً من عدم التوازن في مباحث هذا العرض. ويرجع ذلك، اما لقلة البيانات المتوافرة، وإما للتفاوت في الأهمية النسبية بين الأبعاد الاجتماعية في تأثيرها على عملية التكامل الاقتصادي (القسم الذي يلي هذه المقدمة مباشرة، حصاد مشروعات التكامل الاقتصادي، قد يحتوي معلومات مكررة ورد ذكرها في الجسم الرئيسي لهذا الباب)(*) ولكننا مع ذلك رأينا أن نأخذه، باعتباره نقطة بداية مرجعية ضرورية للتحليل الاجتماعي.

أولاً: حصاد مشروعات التكامل الاقتصادي العربي

منذ بدأت الأقطار العربية تحصل على «استقلالها السياسي»، وهي لا تنقطع عن محاولات التعاون والتكامل الاقتصاديين، وهي تفعل في هذا الميدان مثلما فعلت في ميادين الحياة الأخرى من سياسية وثقافية ودفاعية. ولم يكن من شأن محاولات التعاون والتكامل الاقتصاديين أحسن حالاً من المحاولات الشبيهة في المجالات الأخرى. في المجال الاقتصادي، أخذت هذه المحاولات شكلين رئيسيين: محاولات ثنائية بين قطر عربي وقطر عربي آخر، ومحاولات جماعية اشترك فيها أكثر من قطرين عربيين. وكان الشكل الأخير يتم عادة في ظل الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة. وقد عرض كل ذلك بالتفصيل في القسمين الأول والثاني من هذا الكتاب.

من أقدم المحاولات الثنائية، اتفاق الوحدة الاقتصادية السورية ـ اللبنانية، الذي وقع في

(*) طلب د. سعد الدين ابراهيم مني حذف الجزء المختصر الوارد في القسم الأول من هذا الفصل، باعتبار أن كل موضوعاته قد وردت بالتفصيل في القسم الثاني من هذا الكتاب، ولكنني أبقيت هذا الجزء كما كتبته، مع تحديث البيانات فيه، بسبب الترابط القوي والتفاعل الديناميكي العميق الذي بينه د. سعد الدين ابراهيم في هذا المبحث بين الحقائق الاقتصادية التي أوردها والجانب الاجتماعي، بحيث لو كان قد حذف الجزء الاقتصادي منه لما ظهر هذا الترابط والتفاعل واضحا للقارىء (المحرر).

تشرين الأول/ نوفمبر سنة ١٩٤٣، والذي تم بمقتضاه انشاء وحدة جمركية، ومؤسسات مصرفية، وسياسة ضريبية واحدة، وسمح بالانتقال الحر للأشخاص والعمال ورؤوس الأموال. وقد أفاد هذا الاتفاق كلا البلدين في السنوات الأولى. لأنه كان امتداداً لأوضاع تكسرت خلال الحكم العثماني، ثم خلال سنوات الحماية الفرنسية على البلدين في فترة ما بين الحربين[٨]. ولكن التطور المتباين للقوى الاجتماعية داخل البلدين، في أعقاب الحرب العالمية الثانية وغياب خطة تنمية شاملة في كل منهما، جعل مثالب الاتفاقية بالنسبة للجانب السوري تفوق مزاياها. وبعد عدة محاولات فاشلة لتعديل الاتفاق حتى يوائم المرحلة التالية التي تطورت اليها البرجوازية السورية الصاعدة، قررت الحكومة السورية في آذار/ مارس سنة ١٩٥٠، فصم الوحدة الاقتصادية بين البلدين. وسنرى في ما بعد الأبعاد الاجتماعية التي أسهمت في تقويض أول محاولة حديثة للتوحيد الاقتصادي بين قطرين عربيين لم تستمر أكثر من سبع سنوات.

ومن الأمثلة الأخرى لمحاولات التكامل الثنائي، اتفاق الوحدة الاقتصادية السورية ـ المصرية الذي رافق توحيد البلدين في الجمهورية العربية المتحدة شباط/ فبراير سنة ١٩٥٨. وقد تصاعد في أعقابه التبادل التجاري بين القطرين بدرجة محسوسة الى ما يزيد عن مائة مليون ليرة سورية عام ١٩٦١. ولكن مع انفصال القطرين في ذلك العام، انخفض هذا التبادل بسرعة متناهية ليصل في العام الذي يليه (١٩٦٢) الى أقل من تسعة ملايين ليرة سورية. ومرة أخرى، تبرز هذه التجربة التي دامت ثلاثة أعوام فقط، الامكانية الهائلة لنمو التبادل بين كيانين عربيين، وفي الوقت نفسه، أظهرت التجربة المثالب الكامنة التي لا تقل هولاً حين يندفع التكامل الى مرحلة متقدمة قبل الآوان اجتماعياً وسياسياً. فتطبيق القيادة السياسية لاجراءات وسياسات اقتصادية واجتماعية لم يكن المجتمع السوري والقوى الفاعلة فيه مهيأة لها بالدرجة نفسها التي كان المجتمع المصري مهيأ لها، كان ولا شك من أهم العوامل التي عجلت بالانفصال[*].

---

(٨) عبد الهادي يموت، **التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦)، ص ١١٢ ـ ١١٤.

(*) دار نقاش، في ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة حول تأثير أحد هذه الاجراءات والسياسات، وهو تطبيق التأميم في سوريا سنة ١٩٦١. فالاستاذ صلاح الدين البيطار شدد على أن هذه التأميمات «جاءت دون دراسة، وكانت نوعاً من المزايدة السياسية لضرب ما يسمى بمزايدة بعض البعثيين لثورية عبد الناصر» «وأنه لم تتخذ أية احتياطيات لما يمكن أن تقوم به بالوساطة، الطبقية التي أضيرت في مصالحها منها»، فكانت من عوامل الانفصال. ولكن د. خير الدين حسيب أوضح أن قرارات التأميم في سوريا ١٩٦١ لم تكن للمزايدة، ولكن جاءت باعتبارها خطوة من عملية تحقيق درجة ضرورية من التماثل والتقارب بين الاقتصادين المصري والسوري، سبقتها خطوات أخرى منذ ١٩٥٨، يضاف لذلك أنها جاءت «لضرب وتصفية المصالح الاقتصادية والسياسية لطبقة كانت قد اتخذت من قبل موقفاً ضد الوحدة»، وأن الانفصال الذي حدث تقع مسؤوليته الكبيرة «على القوى التقدمية المختلفة في سوريا التي عارض كثير منها تلك الاجراءات التقدمية خلال فترة الوحدة، أو سكتت على معارضة القوى الاجتماعية المتضررة منها، أو حتى شجعتها، بسبب الاعتبارات والاختلافات السياسية مع عبد الناصر». أنظر: المناقشات التي دارت حول بحث محمود رياض، «حول تجربة الوحدة بين مصر وسوريا،» ورقة قدمت الى: ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة، المصدر نفسه، ص ٤٤٠ ـ ٤٤١. فطبقاً لرأي د. حسيب، وقع الانفصال =

وكانت معظم الاتفاقات الثنائية بين الأقطار العربية، من أجل التكامل الاقتصادي، مشابهة للاتفاقين المذكورين أعلاه (السوري ـ اللبناني، والسوري ـ المصري)، فقد كانت تنص بصفة عامة على تشجيع المبادلات التجارية، والاعفاءات الجمركية لمنتجات القطرين المعنيين، وحرية انتقال الأشخاص والعمال ورؤوس الأموال وانشاء مؤسسات استثمار مشتركة. . الخ. ومن أمثلة ذلك، الاتفاق السوري ـ العراقي عام ١٩٦١، والاتفاق العراقي ـ المصري عام ١٩٦٤، والاتفاق العراقي ـ الاردني عام ١٩٦٥.

أما مشاريع التكامل الاقتصادي الجماعية، فقد بدأت نواتها من خلال الجامعة العربية بانشاء المجلس الاقتصادي العربي عام ١٩٥٠. وقد أعد المجلس عدة اتفاقيات ومشاريع لتشترك فيها كل البلدن العربية أو بعضها ـ مثل اتفاقية التجارة والترانزيت عام ١٩٥٣، اتفاقية المدفوعات والتحويلات عام ١٩٥٣، اتفاقية انشاء شركة البوتاس لاستغلال المواد المنجمية قرب البحر الميت في الأردن عام ١٩٥٦، اتفاق الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٦٧ الذي جرى تعديله في أواخر عام ١٩٧١، واتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية عام ١٩٥٧، وانشاء مركز التنمية الصناعية عام ١٩٦٨، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ١٩٦٩.

والملاحظة الأولى على هذه المحاولات الجماعية هي عدم اشتراك بعض الأقطار العربية فيها(*)، وتحفظ بعضها الآخر على كثير من مواد الاتفاقيات المنظمة لها(٩). والملاحظة الثانية هي أنه حتى بعد التوقيع والمصادقة على هذه الاتفاقيات من جانب الحكومات العربية، فإن بعضها لا يضع هذه الاتفاقيات موضع التنفيذ الفعلي.

ومن أكثر المحاولات الجماعية طموحاً قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم (١٧)، في ١٩٦٤/٨/١٣، المتعلق بالسوق العربية المشتركة، والذي يستهدف تحقيق الخطوة العملية الأولى على الطريق الذي ينتهي باقامة الوحدة الاقتصادية الكاملة بين بلدان المجلس. وقد بدأ تطبيقه الفعلي في أوائل سنة ١٩٦٥، ولم تصدق عليه وتنفذه فعلاً (حتى تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٨٣) ـ والى حد ما ـ الا سبعة أقطار عربية هي: مصر وسوريا والعراق والاردن وليبيا

= نتيجة عداء القوى التقدمية (الوحدوية) في سوريا لعبد الناصر وتشجيعها للقوى الرجعية التي كان من الضروري أن تضار مصالحها من خطوات التقريب بين الاقتصادين السوري والمصري، وهو تقريب كان لا يتصور اهماله أو التباطؤ فيه لما يولده ذلك من انعكاسات سلبية على الوحدة نفسها. أي أن العامل المباشر للانفصال كان سياسياً، وان كان العامل الاقتصادي (التأميمات) قد أمده بالمبررات التي يعتمد عليها، وعموماً فان موضوع عوامل الانفصال سنة ١٩٦١ ما زال محل نقاش وخلاف، ويجب ربط العوامل كلها، بعضها ببعضها الآخر (المحرر).

(*) ومن أمثلة ذلك أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية والتي أنشيء بمقتضاها مجلس الوحدة الاقتصادية، انضمت اليها وصدقت عليها ثلاثة عشر بلداً عربياً فقط، هي: الكويت، مصر، العراق، سوريا، الاردن، اليمن العربية، السودان، اليمن الديمقراطية، الامارات، الصومال، الجماهيرية العربية الليبية، موريتانيا، وفلسطين (المحرر).

(٩) يموت، المصدر نفسه، ص ١٥٥ و١٥٦، ومن أمثلة التحفظات، تحفظات الاردن على خمس مواد من اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت، وتحفظ السعودية على تسع مواد من الاتفاقية نفسها.

ومـوريتـانيا واليمن الديمقراطية الشعبية(*). وهو يهدف الى أن يحقق تدريجياً أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية والتي تتمثل في حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وحرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية والأجنبية، وحرية الاقامة والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي، وحرية النقل والترانزيت واستخدام وسائل النقل والمرافىء والمطارات المدنية. ويهدف القرار المذكور الى البدء في تحقيق ذلك باقامة منطقة تجارة حرة بين البلدان الأعضاء تطلق فيها حرية تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروة الطبيعية والمنتجات الصناعية، باعتبار ذلك خطوة أولى نحو تحقيق سوق عربية مشتـركـة كاملة. وهكذا فان قرار انشاء السوق العربية المشتركة هو مظهر تنفيذي للاتفاقية الأشمل، وهي اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي وقعها، كما بينا سابقاً، عدد من البلدان العربية قبل ذلك بعدة سنوات. ولعل أحد المؤشرات التي تلخص هذه المحاولة هو تطور المبادلات التجارية بين بلدان هذه الاتفاقية قبل وبعد توقيعها ذلك.

وقـد قام د. عبـد الهـادي يمـوت بمقـارنة السنوات السبع السابقة لقرار السوق العربية المشتركة (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) بالسنوات السبع التالية له (١٩٦٥ ـ ١٩٧١)(١٠). وتبين له ان حجم المبادلات، بين البلدان التي دخلت في ما بعد في السوق، بلغ حوالى ٢٧٠ مليون دولار أمريكي للمـدة من سنة ١٩٥٨ الى سنة ١٩٦٤، بمتوسط سنوي قدره ٣٨ مليون دولار، وكانت أعلى سنوات هذا التبادل هي سنة ١٩٥٩ ـ ١٩٦١، حيث بلغ المتوسط السنوي حوالى ٥٠ مليون دولار. وتلك السنوات ـ كما نذكر ـ هي سنوات الوحدة المصرية ـ السورية. وكانت أقل السنوات هي سنة ١٩٦٢؛ حيث انخفض مجموع المبادلات الى ٢٣ مليون دولار. وعلى أي حال، كان مجمـوع مبادلات البلدان نفسها خلال السنوات نفسها، مع العالم الخارجي، حوالى ٤٧٦٤ مليون دولار، بمتوسط سنوي يصل الى ٦٨١ مليون دولار. هذا معناه، أن مجموع معاملات البلدان التي دخلت السـوق، في مابعد، بعضها مع بعضها الآخر، لم يتجاوز أكثر من ٥,٦ بالمائة من مجموع مبادلات هذه البلدان مع العالم الخارجي.

وفي السنـوات السبـع التـالية، بدأ تنفيذ قرار السـوق العربية المشتركة، وبلغ مجموع المبادلات، في تلك المدة، بين هذه البلدان، حوالى ٣٠٥ ملايين دولار، بمتوسط سنوي يبلغ ٤٤ مليون دولار. هذا المتوسط يزيد عن متوسط السنوات السبع السابقة بحوالى ١٣,٥ بالمائة، ولكن مبادلات بلدان السوق مع العالم الخارجي نمت بمعدلات أسرع بكثير خلال السنوات السبع التي أعقبت القرار؛ حيث وصلت الى حوالى ٩٩٩٦ مليون دولار، بمتوسط سنوي يبلغ ١٤٢٨ مليون دولار. أي أن زيادة مبادلات بلدان السوق مع العالم الخارجي، خلال هذه الفترة، نمت بحوالى ١١٠ بالمائة عـن فترة السنوات السبع السابقة. هذا التفاوت في معدلات النمو ينعكس في مقارنة النسبة المئوية لحجم مبادلات بلدان السوق في ما بينها بالحجم الاجمالي

(*) أنظر: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، **المؤشرات الاقتصادية للبلاد العربية** (عمّان)، العدد ٢ (١٩٨١)، ص ٨ (المحرر).

(١٠) يموت، المصدر نفسه، ص ٢٠١ ـ ٢١٥.

لمبادلاتها مع العالم الخارجي. لقد كانت هذه السنة في الفترة: ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤، كما أشرنا، هي ٥,٦ بالمائة، وفي الفترة: ١٩٦٥ ـ ١٩٧١ انخفضت النسبة الى ٣,١ بالمائة.

ان دلالة هذا الانخفاض تتمثل في أنه، رغم وجود سوق عربية مشتركة، فلم تحدث سوى زيادة مطلقة متواضعة في حجم المبادلات بين بلدان هذه السوق، في حين زادت تجارة هذه البلدان مع العالم الخارجي بنسب تفوق بكثير نسبة زيادة التجارة في ما بينها، مما ترتب عليه ان ارتباط مجموعة بلدان السوق بالعالم الخارجي تكرس بشكل أكبر. ان العلاقة العضوية اقتصادياً بين بلدان السوق العربية المشتركة، من ناحية، والعالم الخارجي غير العربي، من ناحية أخرى، اشتدت وتوطدت بشكل أكبر منها بين أعضاء بلدان السوق بعضها مع بعضها الآخر، على مدى الفترة: ١٩٥٨ ـ ١٩٧١، أي قبل القرار وبعده.

وليس هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأن هذا النمط قد تغير في السنوات السبع الأخيرة (١٩٧١ ـ ١٩٧٨). وأكبر الظن أن المبادلات الداخلية بين بلدان السوق العربية المشتركة قد تقهقرت من حيث حجمها النسبي بالمقارنة مع مبادلات هذه البلدان مع العالم الخارجي، وبخاصة بعد الطفرة في أسعار النفط بعد عام ١٩٧٣.

والخلاصة هي أن التبادل التجاري، باعتباره أحد مؤشرات الوحدة والتكامل الاقتصاديين بين معظم الأقطار العربية، يدل على أن هذا التكامل ما زال ضعيفاً للغاية. وهو من الضعف بحيث اذا توقف التبادل التجاري بين الأقطار العربية كلية، فان اقتصاديات هذه الأقطار لن تصاب بأضرار محسوسة. بتعبير آخر، لم يصل التفاعل التجاري بين اقتصاديات الأقطار العربية الى النقطة التي تجعل كل نخبة سياسية حاكمة حريصة على هذا التكامل، ولا نقول دفعه الى الامام، لتحقيق مزايا محسوسة في الوقت الحاضر. ان غياب رادع الخسارة الفادحة التي يمكن أن تترتب على انهاء التبادل التجاري بين الأقطار العربية هو الذي جعل نخباتها الحاكمة في الماضي (وفي الحاضر) لا تتردد في تجميد المبادلات بين أقطارها أو تقليصها، لأسباب سياسية طارئة.

وقد لا ينطبق ذلك بالدرجة نفسها على انتقال العمالة بين الأقطار العربية في الوقت الحاضر، وبخاصة بين الأقطار غير النفطية منها والنفطية. فالتقديرات المحافظة، في هذا الصدد، تفيد بوجود حوالى ثلاثة ملايين عنصر، من الطاقة البشرية العربية، يعملون في أقطار عربية غير أقطارهم في سنة ١٩٧٨[١١]، وانها تتجاوز ٤ ملايين عنصر في سنة ١٩٨٠. ولكن المفارقة هي أن المستوعب الرئيسي لهذه العمالة العربية، وهي السعودية وبلدان الخليج وليبيا، هي من البلدان التي لم يشترك معظمها في اتفاقية الوحدة الاقتصادية ولا في قرار السوق العربية المشتركة. ولا تتمتع هذه العمالة، في حرية انتقالها وحقوقها، بالمزايا التي تنص عليها الاتفاقية والقرار المذكوران. أي أن هذا التفاعل البشري المكثف نسبياً، مع مقارنته بالتبادل التجاري،

(١١) أنظر في هذا الصدد: «انتقال العمالة الفنية بين الدول العربية،» **الوحدة الاقتصادية العربية**، السنة ٤، العدد ٩ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨)، ص ١٠٣ ـ ٢٠٨.

لم يتم أساسا بسبب اتفاقيات التكامل الاقتصادي الأخرى، التي وقعتها البلدان العربية رسمياً، وانما تم في ظل العوامل الاقتصادية الكلاسيكية، مثل العرض والطلب، التي تحكم العلاقات التبادلية بين الدول في النظام الاقتصادي العالمي. ويلعب قرب المسافة ورخص الأجور، وتشابه الخلفية الحضارية، دوراً أهم من أي اعتبارات قومية تكاملية في هذا الصدد. لذلك لا تتردد السعودية وبلدان الخليج، مثلاً، في الاستعانة بعمالة غير عربية، من ايران والهند وباكستان وتركيا، حيث قرب المسافة ورخص الاجور؛ أو حتى بعمالة من كوريا والفلبين، والتي يُعَوَّض فيها بعد المسافة برخص الأجور وارتفاع الانتاجية(*).

أما انتقال رؤوس الأموال، فهو زهيد نسبياً بين البلدان العربية بصفة عامة، على ما بينه جزء آخر من هذا الكتاب(**). ويرجع ذلك اما لأن بعض هذه البلدان تتبع نوعاً، أو آخر، من التخطيط المركزي ولديها قوانين داخلية تمنع مثل هذا الانتقال لرؤوس الأموال وتعمل على توظيفه محلياً، أو لأن بعض هذه البلدان ليس لديها قيود ولكن لا يوجد فيها فائض مالي للاستثمار الخارجي في البلدان العربية الأخرى، أو لديها فائض ولكن قيود التخطيط المركزي في البلدان العربية الأخرى تجعلها تحجم عن استثمارها في هذه البلدان(***). أما حكومياً، فيتم الانتقال على هيئة هبات أو قروض للمساعدة في بعض عمليات التنمية أو في اصلاح ميزان مدفوعاتها أو في تسديد بعض ديون خارجية، أو تحويلات فردية من أبناء قطر عربي يعملون في قطر عربي آخر. وفي هذه الحالات، تمثل هذه التحويلات نسبة متواضعة بالقياس الى التحويلات المالية العربية النفطية الى العالم الخارجي، وبخاصة الى الدول الغربية. ففي الفترة: ١٩٧٣ الى ١٩٧٨، بلغت الايداعات العربية، في هذه الأخيرة، حوالى تسعين مليار دولار (٣٠ مليارا في

(*) أنظر في انتقال العمالة بين البلدان العربية، كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي: القسم ٣، الفصل ٧: «انتقال القوى العاملة بين الأقطار العربية»؛ نادر فرجاني، **الهجرة الى النفط: ابعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)؛ ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، **انتقال العمالة العربية: المشاكل، الآثار، السياسات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، وندوة العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٥ ـ ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣، شارك فيها: نادر فرجاني، ... (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣) (المحرر).

(**) أنظر: القسم ٤، الفصل ٦: «مدخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال وتسهيله» كتبيان لمدى ما حققته من الناحية التكاملية (المحرر).

(***) والحقيقة أن السبب الأهم ـ ان لم يكن الوحيد ـ منذ منتصف السبعينات على أثر تزايد الفوائض النفطية هو أن الاقطار العربية النفطية التي تتمتع منذ ١٩٧٤ بفوائض مالية ضخمة ومتزايدة، تفضل توظيف النسبة الكبرى من فوائضها في الدول الصناعية الغربية المتقدمة، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، ويبدو ذلك واضحاً اذا لاحظنا أن الاتفاقيات الثنائية والجماعية التي عقدت بين البلدان النفطية والبلدان غير النفطية العربية، بعد سنة ١٩٧٣، تلتزم هذه الأخيرة بمقتضاها، بعدم تطبيق قيود النقد الأجنبي على رؤوس الأموال العربية، ولا على أرباحها وفوائدها الواجبة التحويل، وكذلك بعدم تأميمها أو مصادرتها (المحرر).

الولايات المتحدة و٦٠ مليارا في غرب أوروبا). بينما لم تتجاوز التحويلات المالية بين البلدان العربية، في الفترة نفسها، أكثر من عشرة مليارات دولار، أي أقل من تسع المبالغ التي حولت الى الدول الغربية[١٢].

ثانياً: التـطور السيـاسي ـ الاجتمـاعي ومسألة التكامل الاقتصادي العربي

ان الحصاد الزهيد لمحاولات التكامل الاقتصادي خلال الثلاثين سنة الماضية يرجع ـ في ما يرجع اليه ـ الى التطور السياسي ـ الاجتماعي ـ الاقتصادي المشوه للأقطار العربية خلال القرنين الأخيرين. فمع بدايات القرن التاسع عشر، بدأت الهياكل الاجتماعية التقليدية في الوطن العربي بالتآكل والانهيار التدريجي. ولكن بدلاً من أن تحل محلها هياكل اجتماعية حديثة، مثلما حدث في العالمين الأول (الرأسمالي) والثاني (الاشتراكي)، استبدلت بها هياكل مشوهة تختلط فيها عناصر قديمة بعناصر حديثة، بشكل غير متسق أو منتظم.

فحينما ظهرت دعوة القومية العربية، بمعناها العلماني الحديث في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كان العالم الغربي في عنفوان ثورته الصناعية الرأسمالية، بعد أن كان قد استكمل ثورتيه السياسية والاجتماعية خلال قرن سابق، وكان هذا التزامن التاريخي عاملاً أساسياً في تشويه التطور السياسي ـ الاجتماعي للوطن العربي. فبدلاً من أن تنمو الدعوة القومية العربية وتجسم نفسها سياسياً بتحقيق الوحدة السياسية، وجدت نفسها في مواجهة هجمة امبريالية شرسة من دول الغرب الرئيسية جميعها. وبين سنتي ١٨٣٠ و١٩٢٠، وقع الوطن العربي في قبضة هذه الدول، فقد وقعت الجزائر وتونس، والمغرب، وموريتانيا، ولبنان، وسوريا في قبضة فرنسا، ومصر والسودان وسواحل الجزيرة العربية: جنوباً وشرقاً، والعراق وفلسطين والاردن في قبضة بريطانيا، وليبيا وأجزاء من الصومال في قبضة ايطاليا[١٣].

وقد أدى سقوط الوطن العربي في براثن الهيمنة الغربية الى عدة نتائج طويلة المدى، ما زالت آثارها تعيش معنا. من بين هذه النتائج تفتت طاقة النضال القومي العربي الموحد ضد السيطرة العثمانية، التي كانت في النزع الأخير، الى حركات وطنية قطرية، انشغلت بالكفاح ضد الاحتلال الأجنبي في كل قطر عربي على حدة. وفي الوقت الذي بدأت فيه بعض هذه الحركات الوطنية تصل بأقطارها الى حافة الاستقلال السياسي، كانت اسرائيل قد ولدت بدعم مباشر وغير مباشر من الدول الاستعمارية نفسها التي كانت قد احتلت الوطن العربي. وانشغلت الأقطار

---

(١٢) Youssef Ebrahim, «Arab Money in the West,» *Link Newsletter*, (Fall 1978).

(١٣) من أجل تفصيل هذه المقولة، أنظر: Saad Eddin Ibrahim and Nicholas S. Hopkins, eds., *Arab Society in Transition: A Reader* (Cairo: American University in Cairo Press, [1977]), pp. 409-418.

العربية ـ وبخاصة المحيطة باسرائيل في المشرق ـ بكفاح آخر استنفد ـ وما زال ـ قدراً هائلاً من طاقتها السياسية والاقتصادية والعسكرية.

والنتيجة الثانية للهيمنة الغربية هي تشويه التطور الطبيعي للهياكل الاجتماعية ـ الاقتصادية للوطن العربي. فبدلاً من تطور قوى الانتاج وعلاقاته، من شكلها الزراعي ـ الرعوي ـ الحرفي ـ التقليدي الى شكل زراعي ـ صناعي ـ تجاري حديث، تحولت الأقطار العربية الى التخصص في انتاج المواد الخام وتصديرها الى الدول الغربية المهيمنة، والى سوق لاستقبال الواردات المصنعة من هذه الدول. ونشأت وتكرست تدريجياً علاقات التبعية بين أقطار الوطن العربي والغرب. وكان أحد مظاهر هذه التبعية هو «الازدواجية» (Dualism) في اقتصاديات كل قطر عربي وخدماته، وتسلسل علاقات التبعية والاستغلال في داخل هذه الأقطار نفسها: بين الطبقة الوطنية العليا المرتبطة بالرأسمالية الغربية وبقية الطبقات، وبين جزر حضرية متطورة شكلاً ومتخلفة موضوعاً من ناحية، ومحيط ريفي متخلف شكلاً وموضوعاً من ناحية اخرى. كذلك لم تتطور الهياكل الديموغرافية تطوراً طبيعياً من مرحلة التوازن التقليدي الحديث (حيث يرتفع كل من معدلي المواليد والوفيات) الى مرحلة التوازن الحديث (حيث ينخفض كل من معدلي المواليد والوفيات)، مروراً بمرحلة انتقالية قصيرة (يرتفع فيها معدل المواليد وينخفض معدل الوفيات). بدلاً من ذلك، انتهى التوازن التقليدي، وطالت المرحلة الانتقالية، ولم ندخل مرحلة التوازن الحديث. ومظهر ذلك التلكؤ، في المرحلة الانتقالية، هو الزيادة الضخمة في عدد السكان وكثافتهم في بعض الأقطار العربية، التي بدأ تشوه هياكلها الديموغرافية مبكراً بوقوعها في براثن الهيمنة الامبريالية قبل غيرها (الجزائر، مصر، تونس والمغرب). وقد أدى الانفجار السكاني في هذه الأقطار الى نمو طفيلي سرطاني في حجم مدنها نتيجة الهجرة المستمرة من الريف الى الحضر؛ وما كان لهذه التشوهات السكانية والحضرية أن تحدث، لو أن الانتاج وعلاقاته قد سمح لها بالنمو الطبيعي في مواكبة النمو السكاني؛ وهو الأمر الذي لم يحدث بالطبع بسبب علاقات التبعية والاستغلال التي أشرنا اليها منذ قليل(١٤).

والنتيجة الثالثة لتفتيت الحركة القومية وسقوط المنطقة العربية في قبضة دول غربية مختلفة، هو نشأة مؤسسات وقوى اجتماعية قطرية بدأت وظيفياً لخدمة أهداف السلطة المحتلة، وارتبط نموها على مدى عدة عقود زمنية بهذه السلطة. ومع أن هذه الأخيرة بدأت ترحل بشكلها العسكري والسياسي السافر عن معظم أقطار الوطن العربي منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، الا أنه مع ذلك الوقت كانت المؤسسات والقوى التي نشأت على يديها قد اكتسبت مواقع راسخة تمكنها من الاستمرار بقوة دفع ذاتية(١٥). هذه المؤسسات والقوى القطرية حريصة على الحفاظ

---

(١٤) أنظر حول التطور الديموغرافي والحضري المشوه للأقطار العربية: Saad Eddin Ibrahim, «Over-Urbanization and under-Urbanization: The Case of the Arab World,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 6, no. 1 (January 1975).

(١٥) ابراهيم، «العرب والمسألة القومية،» ص ٣٤.

على استقلاليتها تجاه نظيراتها في الأقطار العربية الأخرى من ناحية، ولكنها لا تحرص بالدرجة نفسها على مثل هذه الاستقلالية في علاقاتها بالدول المهيمنة في النظام الدولي. ولا يمكن تفسير ذلك على أساس التبعية الاقتصادية والسياسية السالفة فقط، وانما أيضاً على أساس تبعية ثقافية ونفسية مستمرة، وبخاصة من طرف النخب الحاكمة والقوى الاجتماعية الفاعلة في الأقطار العربية.

ان محصلة ما شاب التطور الاجتماعي ـ السياسي لأقطار الوطن العربي من تشويه، بسبب الهيمنة الغربية خلال القرنين الأخيرين، ينعكس، بشكل أو بآخر، على بنيانها وهياكلها في الوقت الحاضر(*)؛ وهو الذي يجعل ارتباط كل منها بالعالم الخارجي في علاقة تبعية اقتصادية وثقافية ونفسية وعضوية أقوى من تلقائية تكاملها وتوحدها بعضها مع بعضها الآخر: اقتصادياً وسياسياً. فحتى مع التسليم بأن البيانات الرسمية والمعاهدات التعاقدية، في شأن التكامل الاقتصادي، تعبر عن نيات صادقة لصانعي القرارات في الأقطار العربية، تبقى النتيجة الموضوعية، وهي أن نمو العلاقات الاقتصادية بين هذه الأقطار وبين العالم الخارجي غير العربي (وبخاصة الدول الصناعية الغربية) ما زال يتحقق بمعدل أقوى وأكبر منه بين الأقطار العربية (أكثر من ١٥ بالمائة سنوياً في المتوسط في مقابل ٣ بالمائة لعقد السبعينات). هذه الحقيقة الموضوعية لا يمكن تفسيرها إلا على أساس تشوه الهياكل الداخلية للأقطار العربية؛ الامرالذي ما زال يكرس من تبعيتها للقوى التي أحدثت هذا التشويه (أو قوى مماثلة) في المقام الأول.

ان تشويه التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأقطار العربية، بفعل الهيمنة الغربية السافرة في الماضي، خلق اقتصاديات عربية متشابهة في تبعيتها، ومتشابهة في وظائفها، ولكنها متنافرة وغير متكاملة في ما بينها. وبما أن علاقات هذه الاقتصاديات مع الدول التي هيمنت عليها في الماضي، ما زالت قوية، بل وفي نمو متزايد في الحاضر، فلا بد أن نخلص الى أن الهيمنة ما زالت بدورها مستمرة؛ وإن أخذت أشكالاً جديدة أقل سفوراً مما كانت في السابق.

ان تخصص معظم الأقطار العربية في انتاج المواد الأولية وتصديرها للعالم الخارجي واعتمادها على هذا الأخير في استيراد المنتجات المصنعة، يجعل التكامل التلقائي ـ أي بين الأقطار العربية ـ اقتصادياً أمراً صعباً وغير منطقي، مهما صدقت نخباتها الحاكمة. ان التكامل يحتاج الى أكثر من مجرد النيات الصادقة. فهو يتطلب **أولاً** جهوداً تخطيطية لتنويع القاعدة الاقتصادية داخلياً وتقليص عوامل التبعية الاقتصادية والثقافية والنفسية للخارج، وتطوير قوى

(*) أنظر: القسم ٢: «نظرة عامة على التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية» حيث عالج في مواضع متفرقة موضوع تبعية هذه الاقتصادات للسوق الرأسمالية العالمية وتطورها وادواتها وآثارها في تشويه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية. أنظر أيضاً المراجع العديدة المشار اليها في هذا القسم. هناك أيضاً مقال حديث يتضمن دراسة نظرية انتقالية مهمة لمنطق النظريات السائدة في الربط التام والآلي بين التبعية والتخلف ويحاول تحديد الأبعاد الحقيقة لارتباط تخلف الوطن العربي بما تحقق من تبعية للاقتصادات الرأسمالية المتقدمة.» أنظر: محمد السيد سعيد، «نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٤)، ص ٢٧ ـ ٥٢ وبخاصة ص ٣٦ ـ ٥٢ (المحرر).

الانتاج وعلاقاته قطرياً. وهو يستلزم ثانياً، تنسيقاً بين الخطط التنموية القطرية، بحيث يتزايد اعتمادها المتبادل اقتصادياً بعضها على بعضها الآخر. ان ما نقوله هنا، باختصار، هو أن التكامل الاقتصادي، بين اقتصاديات مشوهة، لا ولن يتم بفعل عوامل تلقائية، مهما حسنت النيات وكثرت الاتفاقيات التي تهدف الى ذلك. اصلاح التشوه، وتقليص التبعية، والتخطيط القطري، والتنسيق القومي، والبدء في اصلاح التشوه هي الشروط اللازمة لجعل التكامل حقيقة واقعة. أي أننا هنا نتحدث عن عمل ارادي لا تلقائي، يستند على فهم لطبيعة ما حدث لمسيرة تطوره الاجتماعي - الاقتصادي من تشويه، ويعي متطلبات اصلاح هذا التشويه، ويعمل على تحويل هذه المتطلبات اجرائياً الى خطوات عملية محسوسة. من هنا ندرك أن التنمية (بمعنى التحرر من التبعية) والتكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية هما وجهان للشيء نفسه. ومن العبث بداية احدهما دون الآخر. أو تفضيل أحدهما واعطائه أولوية على الآخر.

ما نريد أن نخلص اليه هو أن آثار التشويه الذي حدث للتطور السياسي - الاجتماعي، خلال القرنين الأخيرين، في الأقطار العربية خلق نوعاً من التبعية الاقتصادية والثقافية والنفسية. وأن أحد مظاهر هذه التبعية التي ما زالت مستمرة رغم «الاستقلال السياسي» هو قيام الوطن العربي بتصدير عوامل الانتاج الى الخارج واستيراد مزيد من عوامل الاستهلاك الى الداخل(١٦)، فكما رأينا، ما زالت معدلات التبادل التجاري مع العالم الخارجي في تصاعد هائل بالمقارنة بمثل هذه المعدلات بين أقطار الوطن العربي بعضها مع بعضها الآخر. الوطن العربي يصدر المواد الأولية ورؤوس الأموال والطاقة البشرية العليا (الكفاءات أو العقول) الى الغرب، ويستورد من هذا الأخير السلع المصنعة ونسبة عالية من الغذاء والدواء والسلاح. ان هذا الوضع هو أحد الأسباب الرئيسية، ان لم يكن أهمها جميعاً، في تعثر محاولات التكامل والوحدة الاقتصادية بين أقطار الوطن العربي.

لقد خلقت التشوهات التي أحدثتها الهيمنة الأجنبية على التطور الاجتماعي الاقتصادي للوطن العربي سلسلة من المتناقضات القطرية، أهمها على الاطلاق هو التجزئة. وقد نبع من هذه التجزئة نفسها سلسلة أخرى ثانوية من المتناقضات مثل، التفاوت في المساحة والسكان، والثروات القطرية، والتكوينات الاجتماعية، والمستويات التعليمية والتكنولوجية وأصبحت هذه التفاوتات عقبة رئيسية في انجاز التكامل الاقتصادي والتوحيد. وسنتناول، في المباحث التالية، بعض هذه المتناقضات بالتفصيل.

ولكن من الخطل وتخدير الذات أن نكتفي باطلاق عمومية مسؤولية الهيمنة الغربية على هذه المتناقضات. فاذا كانت الهيمنة الغربية قد خلقتها بداية، فالقيادات الحاكمة والفئات الفاعلة في الأقطار العربية تتحمل مسؤولية استمرارها وإعاقتها للتكامل الاقتصادي والتوحيد السياسي.

---

(١٦) Saad Eddin Ibrahim, «Arab Development,» Discussion Paper presented at: The African Political Science Association Meeting, Cairo, May 1978.

ثالثاً: متناقضات مساحية وسكانية

لم ينجح الاستعمار الغربي في تفتيت حركة القومية العربية الصاعدة، في أواخر القرن الماضي، الى حركات وطنية مجزأة فقط، وانما نجح أيضاً في تفتيت أرض الوطن العربي الى كيانات متفاوتة في أحجامها المساحية والسكانية. فحيث تنافست وتسابقت الدول الغربية في نهش ما تستطيع من أرض الوطن العربي، فان أهدافها الاستغلالية وقدرة جيوشها على التوسع كانت هي المعايير الوحيدة لاصطناع حدود بين أجزاء الوطن العربي المختلفة. ولم تراع في ذلك اعتبارات حضارية أو ثقافية أو ايكولوجية خاصة بسكان المنطقة أنفسهم. فاذا نظرنا الى الخريطة الجغرافية السكانية للوطن العربي اليوم، فاننا نجد صورة صارخة لهذا التشويه الامبريالي الذي ورثناه. فمن السودان والسعودية والجزائر، بامتداداتها المساحية الشاسعة، الى الكويت وبقية امارات الخليج وبمساحاتها المحدودة نسبياً، بعض الأقطار العربية تبلغ مساحة كل منها عشرات المرات مساحة أقطار أخرى على ما يتبين من الجدول رقم (٩-١) الذي يورد أرقاماً تغني عن الحديث في هذه النقطة(*).

ولكن ربما كان مجرد التفاوت المساحي في حد ذاته ليس هو المهم؛ فالأهم هو ما ينطوي عليه ذلك من تفاوتات سكانية هائلة بين الأقطار العربية. فمن مصر؛ حيث يزيد السكان عن الخمسة والأربعين مليوناً، الى بعض الأقطار العربية التي يبلغ حجم سكان كل منها ما بين أقل من مائتي ألف نسمة الى أقل من نصف مليون نسمة مثل (جيبوتي، وقطر، والبحرين)، الى أقطار يتراوح عدد سكانها بين ما يزيد قليلاً عن مليون شخص الى ما يتجاوز قليلاً مليوناً ونصف المليون مثل (الامارات العربية المتحدة، وعمان والكويت، وموريتانيا) الى أقطار يبلغ عدد سكانها ما بين أكثر قليلاً من مليونين الى أقل من خمسة ملايين نسمة مثل (اليمن الديمقراطية، لبنان، ليبيا، الاردن، والصومال) الى أقطار يتراوح عدد سكانها ما بين حوالى سبعة ملايين الى عشرة ملايين نسمة مثل (تونس، واليمن العربية، والسعودية، وسوريا)، الى أقطار يتراوح عدد سكانها ما بين نحو خمسة عشر مليوناً وحوالى عشرين مليوناً مثل (العراق، والسودان، والجزائر، والمغرب). ان المفارقة، في هذه التفاوتات السكانية، تعني، مثلاً، ان سكان القاهرة يفوقون في عددهم، عدد سكان تسعة أقطار عربية مجتمعة: خمسة من أقطار الخليج (الكويت، قطر، البحرين، الامارات، عمان) واليمن الديمقراطية، وجيبوتي، ولبنان، والاردن. وان سكان مصر وحدها يزيد قليلاً عن سكان بلدان المشرق العربي الاثني عشر مجتمعة (العراق، وسوريا، ولبنان، والاردن، والسعودية، واليمن الديمقراطية، والكويت، وقطر، والبحرين، والامارات، وعمان).

ان التفاوت في الأحجام المساحية والسكانية للأقطار العربية ليس سراً. وأهمية العرض

(*) نظراً للبيانات المتعلقة بسنوات لاحقة والتي نشرت بعد كتابة المؤلف لبحثه المعروض في هذا الفصل، فقد قمنا بتحديث الجدول رقم (٩ ـ ١) المشار اليه، بحسب بيانات السكان في منتصف ١٩٨٣ (المحرر).

جدول رقم (٩-١)

مساحة الوطن العربي وعدد سكانه، عام (١٩٨٣) بأقطاره المتعددة والكثافة السكانية في الـ كلم٢، وتقدير عدد السكان سنة ٢٠٠٠

القطـــر	المساحة (كلم٢)	عدد السكان في منتصف ١٩٨٣ (ملايين)	الكثافة (كلم٢)	النسبة الى جملة سكان الوطن العربي (٪)	النسبة الى جملة مساحة الوطن العربي (٪)	متوسط معدل النمو السنوي ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ (٪)	تقدير حجم السكان سنة ٢٠٠٠ (ملايين)
الاردن	٩٧٧٤٠	٣,٧	٣٧,٨٦	٢,٠٥٥	٠,٧١٥	٣,٧	٧
الامارات العربية المتحدة	٨٣٦٠٠	١,١	١٣,١٦	٠,٦١١	٠,٦١٢	٢,٠	٢
البحريـن	٦٢٢	٠,٤	٦٤٢,٠٩	٠,٢٢٢	٠,٠٠٤	٣,١	٠,٦
تونـس	١٦٣٦١٠	٦,٧	٤٠,٩٥	٣,٧٢٢	١,١٩٧	٢,٤	١٠
الجزائــر	٢٣٨١٧٤١	٢١,٠	٨,٨٢	١١,٦٦٦	١٧,٤٣٧	٣,٦	٣٨
الجماهيرية العربية الليبية	١٧٥٩٥٤٠	٣,٣	١,٨٨	١,٨٣٣	٣,٨٨١	٣,٧	٦
السعوديـة	٢١٤٩٦٩٠	٩,٩	٤,٦١	٥,٥٠٠	١٥,٧٣٨	٣,٤	١٨
الســودان	٢٥٠٥٨١٣	٢٠,٣	٨,١٠	١١,٢٢٧	١٨,٣٤٥	٣,٠	٣٤
ســوريا	١٨٥١٨٠	١٠,٠	٥٤,٠٠	٥,٥٥٥	١,٣٥٥	٤,٠	١٩
الصومــال	٦٣٧٦٥٧	٤,٦	٧,٢١	٢,٥٥٥	٤,٦٦٨	٢,٥	٧
العــراق	٤٣٤٩٢٤	١٤,٥	٣٣,٣٤	٨,٠٥٥	٣,١٨٤	٣,٥	٢٦
عمــان	٢١٢٤٥٧	١,١	٥,١٨	٠,٦١١	١,٥٥٥	٣,٣	٢
قطــر	١١٦١٠	٠,٣	٢٥,٨٤	٠,١٦٦	٠,٠٨٤	٤,١	٠,٦
الكويـت	١٧٨١٨	١,٥	٨٤,١٨	٠,٨٣٣	٠,١٣٠	٢,٦	٢
لبنـان	١٠٤٠٠	٢,٨	٢٦٩,٢٣	١,٥٥٥	٠,٠٧٦	٢,٠	٤
مصــر	١٠٠١٤٤٩	٤٥,١	٤٥,٠٣	٢٥,٠٥٥	٧,٣٣١	٢,١	٦٤
المغــرب	٤٤٦٥٥٠	٢٢,٢	٤٩,٧١	١٢,٣٣٣	٣,٢٦٩	٢,٥	٤٠
موريتـانيـا	١٠٣٠٧٠٠	١,٧	١,٦٥	٠,٩٤٤	٧,٥٤٥	٢,٧	٣
اليمن الديمقراطية	٣٣٢٩٧٠	٢,١	٦,٣١	١,١٦٦	٢,٤٣٧	٣,٢	٤
اليمن العربية	١٩٥٠٠٠	٧,٧	٣٩,٤٩	٤,٢٧٧	١,٤٢٧	٢,٩	١٢
المجمـوع	١٣٦٥٩٠٧١	١٨٠,٠	١٣,١٨	١٠٠	١٠٠		٢٩٩,٢

ملاحظة عامة: بعض الفروق الطفيفة في الاجماليات نتيجة لعملية التقريب الحسابي.

المصدر: احتسبت من:

- بيانات المساحة من: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، **المؤشرات الاقتصادية للبلاد العربية (عمان)**: العدد ٢، (١٩٨١).

- بيانات السكان في ١٩٨٣، ومتوسط معدل النمو السنوي، ١٩٨٠ - ٢٠٠٠، وتقدير حجم السكان سنة ٢٠٠٠: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٤ (الشارقة: دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، [١٩٨٥])، الجدول (٧ - أ) في الملاحق الاحصائية، والقسم ٧ من التقرير. وقد حسبت الكثافة في كل كلم مربع ونسب سكان ونسبة ومساحة كل قطر عربي الى مجموع سكان والى مجموع مساحة الوطن العربي بناء على البيانات المشار اليها.

له هنا، باعتباره أحد المتناقضات ـ التي أحدثتها الهيمنة الامبريالية في الماضي، وما زالت آثارها معنا في الحاضر ـ تتمثل في ما يتولد عنه من مخاوف وحساسيات لا يتم الافصاح عنها علناً. ولكنها تمثل أحد البنود السرية الصامتة في جدول أعمال معظم المحافل والمؤتمرات العربية، التي تناقش التكامل الاقتصادي أو التوحيد السياسي. بعض هذه المخاوف والحساسيات قد يكون له ما يبرره، وبعضها ليس له مبرر عقلاني. وفي كلتا الحالتين ليس مثل هذا التناقض وقفاً على العرب. فقد واجهته أمم أخرى قبلنا وهي في طريق سعيها الى وحدتها القومية أو تكاملها الاقتصادي. من ذلك، مثلاً، أن الولايات المتحدة الامريكية قد واجهته في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. كما واجهته الدويلات الألمانية الصغيرة مع شقيقتها الكبرى بروسيا في القرن التاسع عشر، والاتحاد السوفياتي في النصف الأول من القرن العشرين، ونيجيريا والكونغو في النصف الثاني من هذا القرن. والحلول التي عولج بها هذا التناقض اختلفت من حالة لأخرى. في حالة ألمانيا، مثلاً، كان الحل مزيجاً من المصلحة الاقتصادية (الزولفرين وشبكة السكك الحديدية)، والقبول من جانب الصغير والترهيب من جانب الكبير. وفي الحالة الامريكية كانت الديمقراطية الليبرالية والفيدرالية وسيلتا تقليص هذا التناقض، كما استخدم العنف حينما لزم الأمر للحفاظ على الاتحاد (الحرب الأهلية). وفي حالة الاتحاد السوفياتي كانت الوسيلة مزيجاً من الديمقراطية والاشتراكية والكونفيدرالية. وفي حالتي نيجيريا والكونغو، فرضت الوحدة بين مجموعات وأقاليم متنافرة لأن ذلك كان في مصلحة القوى الاستعمارية المهيمنة على كل منهما، ولكنها استمرت بعد زوال الاحتلال، واستخدم العنف في الحفاظ عليها عندما لزم الأمر[١٧].

ولسنا هنا في صدد تخطيط مفصل لما ينبغي على العرب اتباعه من وسائل لحل هذا النوع من التناقض في الحجم الجغرافي والثقل السكاني. ولكننا فقط ننبه الى تنوع الحلول في ضوء الخبرات التاريخية الخاصة لكل شعب أو مجموعة من الشعوب. ان ما يولده هذا التفاوت المساحي والبشري من حساسيات هو مسألة «طبيعية»: فالكبير يميل الى السيطرة سواء بقصد أم بغير قصد، والصغير يميل الى المبالغة في تصوير هذا الميل والانفعال به، وترجمته الى شعور بخطر الاجتياح أو الابتلاع. ولكن اذا كانت هذه الحساسيات «طبيعية» ـ وقد خلقها وغذاها وعمقها الاستعمار في وقت سابق ـ فالمطلوب دفعها الى السطح وعلاجها بطرق عقلانية. من هذه الطرق، مثلاً، التوعية والثورة الديمقراطية، التوعية هنا للكبير والصغير على السواء: الكبير بتوعيته بميوله المرضية نحو السيطرة أو التسلط، وضرورة الحراسة الذاتية المستمرة للحد من هذه الميول أو التخلص منها، وللصغير، بتوعيته بميوله غير الصحية في المبالغة في ادراك ميول السيطرة عند الكبير، والانفعال الزائد لبعض مظاهر السلوك غير المقصود من جانب الكبير. أما الثورة الديمقراطية، فهي الصمام الأمثل الذي يتولى حراسة الحقوق النسبية والمطلقة للأفراد والأقطار الداخلة في أي مشروع للتكامل الاقتصادي أو التوحيد السياسي. فالديمقراطية ترسي

(١٧) ابراهيم، «العرب والمسألة القومية،» ص ٣٥.

طرقاً تقنينية تصفي بها الخلافات، وتضمن مخارج صحية وايجابية للمثالب والنواقص التي قد تفشل عمليات التوعية والضبط الذاتي في مغالبتها والقضاء عليها.

أكثر من ذلك يمكن تحويل التناقص السكاني، مثلاً، من عامل سلبي الى عامل ايجابي. فهناك أقطار عربية تشكو اكتظاظاً سكانياً (مثل مصر وتونس واليمن) وأقطار أخرى تشكو تخلخلاً سكـانياً (مثل أقطار الخليج والسعودية والعراق والسودان). ومعيار الاكتظاظ والتخلخل هنا هو معيار نسبي في ضوء قدرة اقتصاد قطر معين على استيعاب حجم معين من السكان أو حاجته لذلك، فمصر، أو اليمن، تشكو كل منهما ضغطاً سكانياً بسبب عدم قدرة اقتصاد كل منهما على تطوير وسائله الانتاجية أو تنميتها بمعدل أسرع من معدل تزايد السكان، بحيث يتم استيعابهم كعمالة منتجة. والعكس صحيح بالنسبة للبلاد التي تشكو تخلخلاً سكانياً، حيث يعتبر نقص السكـان أحد أسباب عدم قدرتها على استغلال كل الموارد المتاحة. كلا النوعين من الأقطار العربية لديه مشكلة سكانية، ولكنها مختلفة، والمفارقة هي أن علاج الاكتظاظ يتكامل مع علاج التخلخل السكاني. فكثيراً ما نردد أن كلا من العراق والسودان يمتلك امكانات زراعية هائلة ولكن نقص السكان هو المسؤول عن عدم استغلالها كما ينبغي. وعلاج مشكلتيهما يكمن في هجرة الفلاحين من البلاد المكتظة (مثل مصر واليمن) اليهما. وقد خطت العراق في هذا الاتجاه في السنوات الأخيرة بتشجيع الفلاحين المصريين على الهجرة إليها والاستيطان فيها، ورغم تواضع الخطوة الا أنها دليل على صحة مقولة هذا التفاضل والتكامل في حل المشكلة السكانية لكل من مصر والعراق.

ويبين الجدول رقم (٩-٢) تقديرات العرض والطلب على القوى العاملة في بعض الأقطار العربية لسنة **١٩٧٥**. والبيانات الاحصائية المتوافرة تشير الى أنه من مجموع خمسة عشر قطراً، سبعة منها لديها فائض يصل الى أكثر من ٣,٦ مليون شخص، بينما هناك ثمانية أقطار أخرى تشكو من عجز في الطاقة البشرية يصل الى حوالى ١,٤ مليون شخص عام **١٩٧٥**. وربما كان العجز الحقيقي في الطاقة البشرية في هذه الأخيرة في آخر السبعينات، ضعف ذلك، أي حوالى ٣ ملايين شخص، نتيجة التوسع الهائل في برامج التنمية والتشييد في البلدان النفطية في السنوات الثلاث: من **١٩٧٦** حتى **١٩٧٩**(*).

(*) هناك تباين وتفاوت كبيران في تقديرات العمالة المهاجرة فعلاً سنة **١٩٧٥** وتلك المتوقع هجرتها حتى **١٩٨٥**، والفجوة بين طلب العمالة وعرضها في كل من البلدان العربية النفطية المستقبلة للعمالة والبلدان العربية المرسلة لها، وذلك حسب الجهات المختلفة والعديدة التي صدرت عنها الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع: أنظر في هذا الجانب وفي أسبابه وفي التقديرات المختلفة: القسم ٣، الفصل ٧؛ فرجاني، **الهجرة الى النفط: ابعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**، ص ١٨٠ - ١٨٨؛ سعد الدين وعبد الفضيل، **انتقال العمالة العربية: المشاكل، الآثار، السياسات**، الفصل ١، ص ١٩ - ٧٢، ابراهيم سعد الدين، «آثار العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي،» ورقة قدمت الى: ندوة العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، المصدر نفسه، ص ٣٢٧ - ٣٣٩، بالاضافة الى التعقيبات والمناقشات التي دارت حول هذا البحث، ص ٣٤٠ - ٣٧٢ وبخاصة تعقيب نادر فرجاني، ص ٣٥٣ - ٣٥٩ (المحرر).

جـدول رقـم (٩-٢)
تقديرات العرض والطلب لقوة العمل
لبعض الأقطار العربية، عام (١٩٧٥)

القطـر	قوة العمل المتاحـة	قوة العمل المطلوبـة	الفائض أو العجز	النسبة المئوية للفائض او العجز من حجم قوة العمل المتاحة وطنيا
الاردن	٦٤١٠٠٠	٤٣٠٠٠٠	٢١١٠٠٠	٣٢,٩
الامارات العربية المتحدة	٤٥٧٠٠	٣٨٨٧٠٠	٣٤٣٠٠٠-	٧٤٥,٠
البحريـن (١٩٧١)	٣٧٩٥٠	٦٠٣٠٢	٢٢٣٥٢-	٥٧,٩
تونـس	١٦٢٢٠٠٠	١٣٦٧٠٠٠	٢٥٥٠٠٠	١٥,٧
الجزائـر	١٠٩٤٣٠٠٠	٩٤٦٠٦٠٠	١٤٨٢٤٠٠	١٣,٥
الجماهيرية العربية الليبية	٤٥٤١٠٠	٦٧٧١٠٠	٢٢٣٠٠٠-	٤٩,١
السعوديـة	١١٠٣٨٠٠	١٥٢٢٢٠٠	٢٣٦٨٠٠-	٢١,٤
سـوريـا	١٨٣٨٩٠٠	١٧٥٠٥٠٠	٨٨٤٠٠	٤,٨
العـراق	٢٧٧٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠-	٨,٣
عمـان	١٥٨٥٥٠	٢١٤٥٣٣	٥٥٩٨٣-	٣٥,٢
قطـر	٩٥٦١	٨٠٩٣٢	٧١٣٧١-	٧١٠,٠
الكـويـت	٨٢٨٠٠	٢٦٧٠٠٠	١٨٤٢٠٠-	٢٢١,٠
لبنان (١٩٧٠)	٨٦٤٠٠٠	٥٧٢٠٠٠	٢٩٢٠٠٠	٣٣,٨
المغـرب	٤٧٨٢٠٠٠	٤١١٦٠٠٠	٦٦٦٠٠٠	١٣,٩
اليمـن العربيـة	١٧٨٠٠٠٠	١١٥٢٠٠٠	٦٢٨٠٠٠	٣٥,٣

المصدر: احتسبت من: **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**، السنة ٤ ، (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨)، ص ١٧٦ - ١٧٧، وبالنسبة لقطر والامارات وعمان والبحرين: **مجلة العمل العربية**، العدد ١١ (نيسان/ ابريل - تموز/ يوليو ١٩٧٨)، ص ٢٠.

كذلك يتردد، منذ سنوات، التنبيه الى خطر فقد أقطار الخليج لعروبتها بشرياً، نتيجة تصاعد الهجرة اليها من مجتمعات غير عربية، وقد بلغ السكان غير العرب في بعضها ما يقارب النصف، وهم يتزايدون بسبب الحاجة الى الأيدي العاملة. وتتم هجرتهم، في نسبة مهمة منها، بطرق غير شرعية من الجانب الآخر من الخليج. فبلدان الخليج - إذاً - تواجه مشكلتين: تتمثل احداهما في التخلخل السكاني، وتتمثل الأخرى في عروبة تكوينها البشري. وكلا المشكلتين يكمن حلهما في السماح بالهجرة المشروعة لأبناء الأقطار العربية المكتظة سكانياً. ويعطي الجدولان رقم (٩-٣) و(٩-٤) معلومات احصائية عن المشتغلين في الأقطار العربية النفطية. فجدول (٩-٣) يشير الى أنه، في منتصف السبعينات، يصل السكان الوافدون في هذه الأقطار الى ٢٧ بالمائة من مجموع السكان فيها، وفي بعضها، مثل الكويت وقطر والامارات، تصل النسبة الى أكثر من نصف السكان، بل والى أكثر من ثلاثة أرباع السكان (الامارات). فاذا نظرنا الى القوى العاملة وجدنا نسبة الوافدين أعلى بكثير - حيث تصل في المتوسط الى حوالى ٥٤

بالمائة من مجموع البلدان النفطية السبعة التي يغطيها الجدول. وتصل الى أعلى من ٣٠ بالمائة من الوافدين جميعهم. وفي بعض الأقطار، تصل الى حوالى ٨٩ بالمائة (عمان) ـ كما هو مبين في الجدول رقم (٩ـ٤). وقد بدأت البلدان الخليجية العربية نفسها تنتبه الى خطورة هذه الظاهرة[١٨]، غير أنها لم تتخذ بعد خطوات تنفيذية لمعالجتها.

وهكذا، نرى أن أحد المتناقضات ـ وهو التفاوت المساحي والسكاني ـ الذي يعرقل من مسيرة التكامل الاقتصادي والتوحيد السياسي، يمكن ليس تقليصه وتحييده فقط، بل يمكن تحويله الى عامل ايجابي يساعد في حل مشكلات أخرى تواجهها الأقطار العربية.

ثمة مشكلات أخرى متعلقة بسكان الوطن العربي، وان كانت لا تمثل بحد ذاتها متناقضات قطرية، ولذلك لا نتعرض لها هنا تفصيلاً. من ذلك مثلاً، أن التركيب العمري لسكان جميع الأقطار العربية، بلا استثناء، تغلب عليه «الفتوة». فنسبة الأطفال والشباب دون سن العشرين تبلغ النصف أو أكثر، بينما لا تتجاوز النسبة المقابلة في مجتمعات العالمين الأول والثاني: الرأسمالي والاشتراكي ٣٠ بالمائة من مجموع السكان. وهذا يعني بالنسبة للوطن العربي شيئين: الأول، هو توقع استمرار معدل الزيادة السكانية على مستواها المرتفع، الذي هو حوالى ٣ بالمائة سنوياً، لمدة جيل قادم على الأقل، وبهذا المعدل يضاعف الوطن العربي مجموع سكانه، في أقل من ٢٥ سنة، أي أنه من المتوقع أن يصل العدد الحالي (سنة ١٩٨٣) وهو ١٨٠ مليون شخص، الى حوالى ٣٠٠ مليون في نهاية هذا القرن (سنة ٢٠٠٠)، طبقاً لما هو مبين في الجدول رقم (٩ـ١) من هذا الفصل.

الأمر الثاني هو ضرورة تخصيص مبالغ هائلة لبرامج التعليم ورعاية الشباب والأمومة والانعاش الاجتماعي. واذا كان ذلك لا يمثل عبئاً مالياً بالنسبة لبعض الأقطار العربية النفطية في الأجلين القريب والمتوسط، فهو يمثل عبئاً ضخماً في معظم الأقطار العربية الأخرى. أما التأثير المباشر لهذا النمط من التركيب العمري على التكامل او التنافر الاقتصادي العربي، فهو يتجلى في أن قوة العمل في كل منها لا تتعدى ٣٠ بالمائة من مجموع السكان؛ وهو الأمر الذي يجعل «معدل الاعتمادية» (Dependency Ratio) عالياً للغاية، حيث يكون كل عنصر في قوة العمل مسؤولاً عن اعالة ثلاثة أشخاص آخرين، بينما لا يتعدى ذلك شخصاً ونصف الشخص في دول العالمين: الاول والثاني. وهذا معناه أن سحب أي جزء من قوة العمل في قطر عربي، مثل: مصر أو سوريا أو الاردن للهجرة الى الأقطار النفطية يفاقم من مشكلة الأقطار الفقيرة، فرغم أن هذه الأخيرة مكتظة سكانياً، الا أن موضع الاكتظاظ هو أساساً في السكان خارج نطاق قوة العمل، وهم الأطفال والنساء غير العاملات(*) وسنرى في موضع لاحق الآثار الاقتصادية لذلك النوع من الهجرة.

---

(١٨) «ندوة التعاون الاقتصادي الخليجي،» شارك فيها: حازم الببلاوي، محمد هشام خواجكية، فهد الراشد، محمود عبد الفضيل، حسن بلخي وفؤاد السالم، نظمها: اسكندر النجار، **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ٦، العدد ٤ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩)، ص ١٠٣ ـ ١١٧.

(*) نجد دراسة مهمة وعميقة لتأثر هجرة العمالة العربية على التنمية الحقيقية وليس مجرد تحقيق بعض =

جـدول رقم (٩ـ٣)

السكان والقوى العاملة الوطنية والوافدة في بعض الأقطار العربية في بعض اعوام السبعينات

القطــــر	السنة	حجـم السكــان		نسبة الوافدين الى المجموع (٪)	حجـم القـوى العاملـة		نسبة القوى العاملة الوافدة الى المجموع (٪)
		الوطنييــن	الوافديــن		الوطنيــة	الوافـدة	
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٥	١٥٧٠٠٠	٤٩٩٠٠٠	٧٦١	٤٥٧٠٠	٣٤٣٠٠٠	٨٨,٢
البحريــن	١٩٧١	١٧٨١٩٣	٣٧٨٨٥	١٧٦	٣٧٩٥٠	٢٢٣٥٢	٥٨,٩
الجماهيرية العربية الليبية	١٩٧٣	٢٠٨٠٠٠٠	٢٠٣٠٠٠	٨٩	٤٢٢٠٠٠	١١٨٠٠٠	٢١,٩
السعوديــة	١٩٧٥	٦٦٠٠٠٠٠	٢٣٢٥٠٠٠	٢٥٩	٧٥٢٠٠٠	٧٤٨٠٠٠	٤٩,٩
عمــان	١٩٧٥	٧٥٥٠٠٠	٥٥٩٨٣	٧٤	١٥٨٥٥٠	٥٥٩٨٣	٢٦,١
قطــر	١٩٧٥	٥٢٧٢١	١١٧٢٧٩	٦٩٠	٩٥٦١	٧١٣٧١	٨٨,٢
الكويــت	١٩٧٥	٤٧٢٠٨٨	٥٢٢٧٤٩	٥٢٦	٩١٨٤٤	٢١٢٧٣٨	٧٠,٩
المجمــوع		١٠٢٩٥٠٠٢	٣٧٦٠٨٩٦	٢٦٨	١٣٥٩٠٥٥	١٥٧١٤٤٤	٥٣,٦

المصـدر: احتسبت من: محمـد الأمين فارس، «تنقل الأيدي العاملة بين الدول العربية،» **مجلة العمل العـربية**، العدد ١١ (نيسان/ ابريل ـ تموز/ يوليو ١٩٧٨)، ص ١٩ ـ ٢٠. انظر ايضاً: القسم ٣، الفصل ٧، الجدول رقم (٧ـ٥) لمقارنة الأرقام الواردة في هذا الجدول مع الأرقام المختلفة عنها بعض الشيء في الجدول الآخر وعموماً فانه يمكن النظر الى التقديرات المتباينة جميعاً على انها تعطي فكرة عن «مدى حجم» الظاهرة اكثر من ان تكون حصراً دقيقاً كاملاً لها (المحرر).

رابعاً: متناقضات من ناحية الثروة ومستويات الدخول

ان أبـرز تفـاوت موجـود في الوقت الحاضر بين الأقطار العربية هو التفاوت في الموارد الطبيعية المستغلة، وبخاصة النفط، وتأثير ذلك على خلق فروق دخلية شاسعة وقد تضاعفت هذه الفروق في أعقاب حرب ١٩٧٣ نتيجة الطفرة في اسعار النفط على ما ورد في موضع آخر

= التحـديث في بعض مظاهـر الاقتصـاد في البـلاد العـربية المـرسلة للعمـالـة وفي البلاد العربية النفطية المستقبلة لها، وفي الوطن العربي كله، في: فرجاني، **الهجرة الى النفط: ابعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**. وفي رأيه ان «ظاهرة الهجرة للعمل بالبلدان النفطية في السنوات العشر الأخيرة لم تساعد، وقد تكون أعاقت، امكانية التنمية في الوطن العربي (بالمفهوم الذي يحدده للتنمية) وبهذا تكون محصلة هذه الهجرة سلبية، بل خطيرة في الأجل الطويل». أنظر: المصدر نفسه، ص ٢٢ و٦٣ ـ ٦٧ في ما يتعلق بالأثر على امكانات التنمية في مصر، وص ٦٧ ـ ٨٨ بالنسبة لليمن العربية، وص ١٨٩ ـ ١٩٨ بالنسبة للتنمية على المستوى القومي. ويعود د. نادر فرجاني فيلمس الموضوع بشكل عام من زاوية مفهوم التنمية، حيث يعمق، انطلاقاً من ملاحظات ومواقف عدد من الاقتصاديين العرب المعاصرين، مفهوم التنمية الحقيقية ويؤكد عدم تحقيق الوطن العربي لتنمية حقيقية بهذا المفهوم، في: نادر فرجاني، «عن غياب التنمية في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٠ (شباط/ فبراير ١٩٨٤)، ص ٦ ـ ٣٤ (المحرر).

جدول رقم (٩-٤)
تقديرات الوافدين غير العرب
في بعض الأقطار النفطية، عام (١٩٧٥)

القطر	السنة	حجم السكان الوطنيين	مجموع الوافدين	الوافدون العرب	الوافدون غير العرب	النسبة المئوية للوافدين العرب الى مجموع الوافدين	النسبة المئوية للوافدين غير العرب الى مجموع الوافدين
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٥	١٥٧,٠٠٠	٤٩٩,٠٠٠	٢٧٦,١٥٠	٢٢٢,٨٥٠	٥٥,٤	٤٤,٦
البحرين	١٩٧١	١٧٨,١٩٣	٣٧,٨٨٥	٤٥,٦٧١	١٢,٢١٤	٦٧,٨	٣٢,٢
عمان	١٩٧٥	٧٥٥,٠٠٠	٥٥,٩٨٣	٤,٧٩٧	٤٩,١٨٦	١٢,٢	٨٧,٨
قطر	١٩٧٥	٥٢,٧٢١	١١٧,٢٧٩	٩٧,٤٥٩	٢٠,٨٢٠	٨٢,٢	١٧,٨
الكويت	١٩٧٥	٤٧٢,٠٨٨	٥٢٢,٧٤٩	٤٤٧,٦٢٨	٥٥,١٢١	٨٩,٥	١٠,٥
المجموع		١,٦١٥,٠٠٢	١,٢٣٢,٨٩٦	٨٦٧,٣٨٧	٣٦٠,١٩١	٧٠,٤	٢٩,٦

المصدر: احتسبت من: فارس، المصدر نفسه، ص ٢٢. وأشرنا في ما سبق الى التباين في البيانات المتعلقة بظاهرتي السكان والعمالة الوافدة في الأقطار النفطية. ويمكن مقارنة الأرقام الواردة في هذا الجدول مع الأرقام المختلفة عنها بعض الشيء الواردة في: القسم ٣، الفصل ٧، الجدول رقم (٧-٥) وعموماً فانه يمكن النظر الى التقديرات المتباينة جميعاً على أنها تعطي فكرة عن «مدى حجم» الظاهرة أكثر من أن تكون حصراً دقيقاً كاملاً لها (المحرر).

من هذا الكتاب(*). ومرجع هذا التفاوت الشاسع هو الصدفة التاريخية وحكم الطبيعة، وليس أي فروق في قوى الانتاج وأنماطه ووسائله وعلاقاته، بتعبير آخر لا يرجع هذا التفاوت الى فروق في الجهود البشرية بين الأقطار العربية، بل ربما كان العكس هو الصحيح.

يضم الوطن العربي، بين أقطاره، أغنى بلاد العالم وأفقرها، من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغ هذا المتوسط، سنة ١٩٨٢، بالاسعار الجارية، في قطر حوالى ٣٠,٥٠٠ دولار، وفي الامارات العربية المتحدة حوالى ٢٦,٠٠٠ دولار، وهما أعلى متوسط في العالم. ويصل مائة وخمسين مرة ومائة وست وعشرين مرة من نصيب الفرد في الصومال (٢٠٧) دولارات الذي يعتبر من أدنى الدخول في العالم. وفي كلتا الحالتين لم يكن للجهد البشري أو التخطيط الحكومي شأن يذكر في ارتفاع متوسط الدخل أو انخفاضه في قطر والصومال، مثلاً على التوالي. لقد كان المتوسط، بالنسبة للامارات، في عام ١٩٧٠، هو ٢٧٥٠ دولاراً سنوياً، ولكنه قفز خلال خمسة أعوام فقط (أي سنة ١٩٧٥) الى حوالى ١٥٠٠٠ دولار، أي بنسبة زيادة تبلغ ٥٤٥ بالمائة، ومن المعروف بالطبع الظروف الاقليمية والدولية التي صاحبت حرب ١٩٧٣ وأعقبتها وسببت هذه الطفرة الدخلية، مما لا داعي لتكراره هنا(١٩).

(*) أنظر: القسم ٤، الفصل ١١ (المحرر).

(١٩) أنظر مناقشة حول توزيع الدخول بين الأقطار العربية، في: ابراهيم سعد الدين، «الآثار السلبية للفروق =

المهم هو أن الوطن العربي، في الوقت الحاضر، يحكمه نظام طبقي اقليمي أشبه بأي نظام طبقي داخل أي مجتمع يسوده سوء توزيع الثروة. لقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي العربي بالاسعار الجارية عام ١٩٨٢ نحو ٤٢١ مليار دولار، مما يعني أن متوسط نصيب الفرد العربي، من الناتج المحلي، يصل الى ٢٣٣٦ دولاراً سنوياً(*)، وهو حوالى ١/٧ متوسط نصيب الفرد في الولايات المتحدة الامريكية، ويعادل ضعف نظيره في العالم الثالث. ولكن لا يجوز أن يحجب هذا المتوسط العربي العام ضخامة الفروق القطرية التي أشرنا اليها أعلاه. ومع ذلك، فالمتوسط العـام (٢٣٣٦ دولاراً) يصلح كخط افتـراضي لتبين التركيب الطبقي بين أقطار الوطن العربي نفسها. فهناك أيضاً تباينات وفروق بين هذه الأقطار على المستوى الكلي للناتج المحلي لكل منها طبقاً لما يبينه الجدول رقم (٩-٥)(**).

وعلى قمة هذا النظام الطبقي، تتربع قطر والامارات والسعودية والبحرين والكويت وليبيا وعُمان على التوالي. وبين مجموعة الأغنياء هذه، يصل متوسط دخل الفرد (متوسط الناتج المحلي الاجمالي للفرد) في أقلها (كل من عُمان وليبيا) ما بين ثلاثة أمثال ونحو أربعة أمثال المتوسط العام للوطن العربي ككل، بينما يصل في أعلاها (قطر) الى حوالى ثلاثة عشر مثلاً. أما جملة سكان مجموعة هذه الأقطار الغنية فهو ١٧,٦ مليون شخص في منتصف ١٩٨٣، أي أقل من ١٠ بالمائة من جملة سكان الوطن العربي، ولكن نصيبها قد وصل الى نحو ٦٠ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي للوطن العربي كله.

= الدخلية بين الأقطار العربية على التنمية في الأقطار الأقل دخلاً،» ورقة قدمت الى: المؤتمر العلمي للاقتصاديين المصريين، ٢، القاهرة، ٢٤ - ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٧؛ واسماعيل صبري عبد الله، «نحو جماعة اقتصادية عربية،» ورقة قدمت الى: الموسم الثقافي الذي نظمته جامعة الدول العربية، ١، القاهرة، تموز/ يوليو- تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٧، وجورج قرم، **الاقتصاد العربي أمام التحدي: دراسات في اقتصاديات النفط والمال والتكنولوجيا** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧).

(*) قمنا بتحديث هذه البيانات نظراً لنشر بيانات عن السنوات الأولى في الثمانينات بعد كتابة د. سعد الدين لهذا الفصل. واعتمدنا، في احتسابها، على احصاءات السكان، وبيانات الناتج المحلي للبلدان العربية، الواردة في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٤** (الشارقة: دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، [١٩٨٥])، وصندوق النقد العربي، **الدول العربية: بيانات واحصاءات اقتصادية، ١٩٧٥ - ١٩٨٢** (أبو ظبي: الصندوق، ١٩٨٤) (المحرر).

(**) أنظر كتاب: سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٢٠٨ - ٢٠٩، حيث يشير الى ان هذه «التباينات الحاصلة بين الأقطار العربية أصبحت هائلة ضمن منطقة ثقافية واحدة لدرجة أنها تبرز النظر الى تلك الأقطار وكأنها تشكل فيما بينها نظام «طبقات - أقطار»». ونشير الى أننا مع التزامنا بالنص التحليلي للدكتور سعد الدين الوارد في المتن، قد قمنا بتحديث البيانات الاحصائية طبقاً لما نشر، بعد كتابته لهذا الفصل بمدة، من بيانات تصل الى عام ١٩٨٢/١٩٨٣. ونشير أيضاً الى أننا أوردنا، كمرفق بهذا التفصيل كله، جدولاً يبين هذا التقسيم الطبقي في الوطن العربي في سنة ١٩٨٢، اتبعنا فيه تصميم الجدول المماثل نفسه الذي أورده د. سعد الدين عن سنة ١٩٧٧ في كتابه المشار اليه (المحرر).

جدول رقم (٩ ـ ٥)
التقسيم الطبقي في الوطن العربي
حسب الناتج المحلي الاجمالي، عام (١٩٨٢)

القطـــر	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالدولار)	عدد سكان القطر في منتصف سنة ١٩٨٣ (بالمليون)	نسبة سكان القطر لسكان الوطن العربي نسبة مئوية (٪)	الناتج المحلي الاجمالي للقطر (بمليون الدولار)	نسبة القطر من الناتج الاجمالي المحلي العربي
المجموعة الأولى					
الامارات العربية المتحدة	٢٦٠١٢	١,١	٠,٦١١	٣٠٩٥٤,٢٤	٧,٤
البحريـــن	١٤١١٣(*)	٠,٤	٠,٢٢٢	٥٠٧٢,٧٤	١,٢
الجماهيرية العربية الليبية	٩١٠٨	٣,٣	١,٨٣٣	٢٦١٠٧,٤٠	٦,٢
السعوديـــة	١٥٨١٦	٩,٩	٥,٥٠٠	١٥٣٠٩٨,٥٦	٣٦,٤
عمـــان	٧٥٨٢	١,١	٠,٦١١	٧٢٠٣,٢٦	١,٧
قطـــر	٣٠٤٧٢	٠,٣	٠,١٦٦	٧٩٢٢,٨٠	١,٩
الكويـــت	١٢٧٧٩	١,٥	٠,٨٣٣	٢٠٠٦٤,٢٦	٤,٨
اجمالـي المجموعـة	١٤٢٢٨,٦	١٧,٦	٩,٧٧٦	٢٥٠٤٢٣,٢٦	٥٩,٦
المجموعـة الثانيـة					
الجزائـــر	٢٢١٤	٢١,٠	١١,٦٦٦	٤٤٩٢٤,٠٠	١٠,٧
العـــراق	٢٤٧٣	١٤,٥	٨,٠٥٥	٣٤٦١٧,٨٠	٨,٢
اجمالـي المجموعة	٢٢٤٠,٦	٣٥,٥	١٩,٧٢١	٧٩٥٤١,٨٠	١٨,٩
المجموعـة الثالثـة					
الاردن	١١١١	٣,٧	٢,٠٥٥	٣٨٧٧,٩٨	٠,٩
تونـــس	١١٨٥	٦,٧	٣,٧٢٢	٧٩٠٥,٨٧	١,٩
ســوريـا	١٩١٢	١٠,٠	٥,٥٥٥	١٨٤٦٧,٢٦	٤,٤
لبنـــان	٩٤٠	٢,٨	١,٥٥٥	٢٥٧٤,٥٠	٠,٦
اجمالـي المجموعـة	١٤١٤,٩	٢٣,٢	١٢,٨٨٧	٣٢٧٢٥,٦١	٧,٨
المجموعـة الرابعـة					
الســودان	٣٦٢	٢٠,٣	١١,٢٧٧	٧٠٣١,٦٩	١,٧
الصومـال	٢٠٧	٤,٦	٢,٥٥٥	١٠٥٩,٤٠	٠,٢
مصـــر	٧١٤	٤٥,١	٢٥,٠٥٥	٣١٧٥٠,٠٠	٧,٦
المغـــرب	٦٠٢	٢٢,٢	١٢,٣٣٣	١٣٠٣٦,٦٩	٣,١
موريتانيـا	٤١٣	١,٧	٠,٩٤٤	٧١٥,٣٠	٠,٢
اليمن الديمقراطية	٤٦١	٢,١	١,١٦٦	٠٩٢٢,٧٠	٠,٢
اليمن العربيـة	٥٢٨	٧,٧	٤,٢٧٧	٣٢٠٨,١١	٠,٨
اجمالـي المجموعـة	٥٥٧,٣	١٠٣,٦	٥٧,٦٠٧	٥٧٧٢٣,٨٩	١٣,٨
الاجمالـي الكلـي	٢٣٣٦	١٨٠,٠٠	١٠٠	٤٢٠٥١٤	١٠٠

(*) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في البحرين عنه سنة ١٩٨١ لعدم توفر بيانات ١٩٨٢.

ملاحظة عامة: الفروق الطفيفة في مجموع النسب ترجع إلى تقريب الأرقام.

المصدر: احتسبت من: لقد أخذ تصميم هذا الجدول من تصميم الجدول الذي اورده الدكتور سعد الدين ابراهيم عن سنة ١٩٧٧: سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية** =

= للثروة النفطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، وقد حسبت البيانات الواردة في الجدول من: صندوق النقد العربي، **الدول العربية: بيانات واحصاءات اقتصادية، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢** (ابوظبي: الصندوق ١٩٨٤)، وذلك بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي سنة ١٩٨٢. ومتوسط نصيب الفرد منه. اما بيانات السكان فقد احتسبت من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٤، الجدول رقم (٧-١).

في وسط الهرم الطبقي للوطن العربي، نجد العراق والجزائر على التوالي. ويتراوح متوسط الناتج المحلي للفرد بين ٢٤٧٣ دولاراً (العراق) و٢٢١٤ دولاراً (الجزائر). وهذه المتوسطات قريبة من المتوسط العام للوطن العربي ككل (٢٣٣٦ دولاراً). كذلك يبلغ سكان هذه المجموعة حوالى ٣٥,٥ مليون شخص، يمثلون حوالى ٢٠ بالمائة من جملة سكان الوطن العربي، وكان نصيبها من الناتج المحلي العربي الكلي حوالى ٨٠ مليار دولار، أي حوالى ١٩ بالمائة من هذا الدخل.

تأتي بعد ذلك مجموعة الأقطار العربية ذات الدخول المتوسطة الصغيرة، وهي تشمل سوريا (١٩١٢ دولاراً) سنوياً، وتونس (١١٨٥ دولاراً) والاردن (١١١١ دولاراً) ولبنان (٩٤٠ دولاراً). ويبلغ سكان هذه المجموعة معاً حوالى ٢٣ مليوناً، أي حوالى ١٣ بالمائة من جملة سكان الوطن العربي، ولكن اجمالي الناتج المحلي لهذه الأقطار الأربعة مجتمعة لم يتجاوز ٧,٨ بالمائة من اجمالي الناتج المحلي للوطن العربي كله.

وأخيراً، نأتي الى قاع الهرم الطبقي للوطن العربي، وهو يضم، مصر (٧١٤ دولاراً) والمغرب (٦٠٢ دولار)، واليمن العربية (٥٢٨ دولار)، واليمن الديمقراطية (٤٦١ دولاراً)، وموريتانيا (٤١٣ دولاراً)، والسودان (٣٦٢ دولاراً) والصومال (٢٠٧ دولارات). هذه هي مجموعة فقراء الوطن العربي، حيث لا يتجاوز الدخل في أغناها، كل من (مصر والمغرب)، حوالى ٣٠ بالمائة من المتوسط العام للوطن العربي ككل، (٢٣٣٦ دولاراً) وينخفض في أفقرها (الصومال) الى حوالى ١٠ بالمائة من المتوسط العام للوطن العربي كله. وهذه الطبقة الدنيا، كالعادة، تضم أكثر سكان الوطن العربي. فقد بلغ مجموع سكان هذه الأقطار السبعة أكثر من ١٠٣ ملايين شخص، أي حوالى ٥٨ بالمائة من جملة سكان الوطن العربي. ولكن نصيب الأقطار السبعة من الناتج المحلي الاجمالي العربي في سنة ١٩٨٢ لم يتجاوز ١٣,٨ بالمائة. أي أن الطبقة الدنيا ـ اذا جاز هذا التعبير ـ تصل، في حجمها السكاني، الى حوالى ٥٨٩ بالمائة من الحجم السكاني للطبقة العليا (١٠٣,٦ ملايين مقابل ١٧،٦ مليون)، ولكن نصيبها من اجمالي الناتج القومي الكلي العربي هو حوالى ٢٣ بالمائة، من نسبة ما تستحوذ عليه الطبقة العليا.

ان هذا التفاوت في الدخول، بين الأقطار العربية، هو من أقوى عقبات التكامل الاقتصادي والتوحيد السياسي(٢٠)، وأكثرها حساسية على الاطلاق، وهو يمثل أحد البنود السرية

(٢٠) حول الثراء النفطي، باعتباره عقبة في طريق التوحيد السياسي أو التكامل الاقتصادي، أنظر: عادل =

الأخرى التي لا يتم الافصاح عنها أو ادراجها صراحة في جداول أعمال المؤتمرات العربية الهادفة لتحقيق التكامل. ومع ذلك، فهذا البند هو المقرر الحقيقي لجلسات هذه المؤتمرات. هذا التقسيم الطبقي للوطن العربي، مثله مثل التقسيم الطبقي في أي مجتمع، يثير المخاوف والأحقاد، وهذا من طبيعة البشر؛ والعرب في ذلك مثل غيرهم من البشر، تثور المخاوف من جانب الأغنياء، وتثور الأحقاد من جانب الفقراء. الأقطار العربية الغنية ـ وبخاصة اذا كانت صغيرة ـ كما هي الحال بالفعل ـ تخاف الأقطار العربية الفقيرة ـ وبخاصة اذا كانت هذه الأخيرة كبيرة سكانياً، كما هي الحال أيضاً. فهناك في أذهان الغني والفقير، الصغير والكبير، اعتبارات المشاركة واعادة توزيع الثروة بشكل أو بآخر، ولا تقتصر مخاوف الأقطار الغنية على أنظمتها الحاكمة بل ينطبق ذلك أيضاً، بدرجة ما، على مواطني هذه الأقطار. فالتكامل الاقتصادي، أو التوحيد السياسي، يبدو لهم وكأنه ينطوي على خسائر مادية، وعلى التضحية بمزايا مكتسبة، حتى وان كان ذلك بسبب صدفة المولد في بقعة جغرافية من الوطن العربي وليس في بقعة أخرى. وقد ترجمت هذه المخاوف نفسها في شكل اجراءات واطارات قانونية في الأقطار الغنية، تتعلق بانتقال الأفراد، والهجرة والجنسية، وممارسة الأعمال والمهن الحرة، وحقوق الملكية والزواج والميراث وغير ذلك؛ وهي في مجملها تضع قيوداً كبيرة على أبناء الأقطار العربية الفقيرة من ناحية، وتعظم من ناحية أخرى، بشكل مصطنع من مزايا أبناء الأقطار الغنية وحقوقهم. بتعبير آخر، تنطوي هذه الاجراءات والقوانين على ممارسات أشبه ما تكون بتلك التي تسمى «بالتمييز العنصري»؛ وهو الأمر الذي يشوه من تكافؤ الفرص ويقيد المنافسة الحرة، ويمنع عملية الانصهار والانتخاب الطبيعي بين أبناء الأمة الواحدة بسبب انتماءاتهم القطرية. هذا التمييز «القطري أو العنصري» هو، في وقت واحد، سبب ونتيجة لعدم تكامل الوطن العربي اقتصادياً، وله آثار أخرى نفسية واجتماعية، لا تقل أهمية عن آثاره الاقتصادية ـ سنتحدث عنها بعد قليل.

الآثار الاقتصادية للتفاوت الشاسع في ثروات ومتوسطات الدخول بين الأقطار العربية هي آثار مركبة وشديدة التعقيد من حيث المزايا والمثالب. لقد أدى هذا التفاوت، بين ما أدى اليه، الى تزايد معدلات هجرة العمالة الفنية والطاقة البشرية العليا (High-Level Manpower) من الأقطار الفقيرة الى الأقطار الغنية؛ حيث يشتد الطلب وترتفع الأجور في هذه الأخيرة. والمزايا الاقتصادية لكل من الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة من جراء هذه الهجرة لا يمكن التقليل من شأنها[٢١]. فبالنسبة للأقطار الغنية، وبخاصة ما يتصف منها بتخلخل سكاني، تساعد هذه الهجرة على انجاز أعمال التشييد والبناء وادارة مؤسسات الانتاج والخدمات، ورغم أن هذه العمالة العربية المهاجرة لا تحصل على معدلات الاجور أو الامتيازات نفسها التي يحصل عليها

=حسين، «المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل،» المستقبل العربي، السنة ٢، العدد ٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩)، ص ١٦ ـ ٣١.

(٢١) سعد الدين، «الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الأقطار العربية على التنمية في الأقطار الأقل دخلاً».

أبناء الأقطار الغنية المضيفة، الا أنها تظل أعلى بكثير مما كانت تحصل عليه في أقطارها الأصلية (ربما بنسبة ٥ الى ١٥ بالمائة في المتوسط)، وقد وصلت نسبة العمالة العربية الوافدة، في بعض الأقطار الغنية، الى أكثر من ٧٠ بالمائة من قوة العمل (كما هي الحال في منطقة الخليج)[٢٢]. وبالنسبة للأقطار الفقيرة، تمثل هذه الهجرة منها تخفيفاً لمشكلتي الضغط السكاني عموماً، والبطالة السافرة أو المقنعة خصوصاً، وأهم من ذلك تساعد هذه الهجرة على حصول الأقطار الفقيرة على تحويلات مالية بالعملات الصعبة، تخفف من اختلال موازين مدفوعاتها، أو تسهم في تمويل مشاريع انتاجية وخدمية مفيدة لاقتصادها.

ولكن مقابل هذه المزايا هناك مثالب اقتصادية، وبخاصة بالنسبة للأقطار المرسلة للعمالة الفنية، فهذه الأخيرة معظمها فقير (مثل مصر والسودان واليمن والصومال)، أو دونه والفقر شعرات (مثل الاردن وسوريا). وفي السنوات الأخيرة، وبخاصة بعد حرب ١٩٧٣، لم تحكم هذه الهجرة ضوابط داخلية، في الأقطار الفقيرة، بحيث لا تؤثر على جهودها التنموية الخاصة بها. والنتيجة هي فقدان هذه الأقطار - على فقرها - لأحسن ما لديها من خبرات. فالهجرة لا تتم بالضرورة من القطاعات التي يوجد فيها تكدس أو فائض بشري، ولكن أيضاً من قطاعات تشكو نقصاً في هذه الأقطار الفقيرة نفسها. وقد خلص د. ابراهيم سعد الدين، في دراسة له حول هذا الموضوع، الى أن العائد الصافي لهجرة العمالة من قطر كمصر الى الأقطار النفطية الغنية هو عائد سلبي في الأمدين المتوسط والبعيد[٢٣]. فاذا صدق منطقه التحليلي والتجريبي، فان الشيء نفسه ينطبق بدرجة أو بأخرى على الأقطار التي توفد عمالتها مثل الاردن وسوريا واليمن والسودان. ومعنى ذلك أنه في الأمد الطويل تنطوي هذه الهجرة على تكريس للفروق الدخلية بين أغنياء العرب وفقرائهم. ويقدر حجم العمالة المصرية المهاجرة الى الأقطار النفطية (حسب التقديرات الرسمية بحوالى مليونين، وهذا يمثل حوالى ١٧ بالمائة من قوة العمل المصرية، وقد أدى ذلك، في تقدير عادل حسين، الى خفض قوة العمل في المدن بأكثر من ٣٠ بالمائة، ويخلص الى أنه «يكفي أن نقول ان هذه النسبة - الى جانب ضخامتها الموجعة - يتضاعف وزنها اذا تذكرنا أنها تتضمن أقدر وأندر الكفاءات»[٢٤].

أما الآثار الاجتماعية والنفسية لتصاعد معدلات هجرة العمالة بين الأقطار العربية، فهي أيضاً آثار معقدة تختلط فيها المزايا بالمثالب(*). فمن مزاياها أنها تتيح لأعداد كبيرة من أبناء الأمة توسيع «اطاراتهم المرجعية» (Frames of Reference)، عن الوطن العربي، بامتداداته الشاسعة

---

(٢٢) أنظر: الجدول رقم (٩ - ٣).

(٢٣) سعد الدين، المصدر نفسه.

(٢٤) حسين، «المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل،» ص ٢٨.

(*) أنظر في هذه الآثار الاجتماعية والنفسية: ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**. وقد تناول المؤلف هذه الآثار بصفة عامة، مع التركيز بعدئذ بكثير من التفصيل بالنسبة لمصر (كبلد مرسل للعمالة) وبالنسبة للسعودية كبلد مستقبل للعمالة (المحرر).

وبـامكانياته الضخمة، وتكسبهم خبرات حضارية ثقافية جديدة، وتنمي مهاراتهم في التكيف والتأقلم على ظروف قطرية متنوعة. أي أن مفهوم «الوطن العربي» الذي ظل بالنسبة لقطاعات كبيرة من العمـال والفلاحين وأبناء الطبقة المتوسطة الصغيرة مفهوماً مجرداً،يكتسب من خلال الهجرة تجسيداً واقعياً محسوساً. كما أن الهجرة من المفروض أن تساعد، على الأقل نظرياً، في تكثيف التفاعل والانصهار بين أبناء الأمة العربية من مختلف الأقطار. ثم هي، ثالثاً، تعتبر احدى قنـوات الحـراك الاجتماعي في الأقطار الفقيرة، فالمهاجرون يعودون الى أقطارهم، بعد عدة سنـوات، وقد كونوا مدخرات لا بأس بها تساعدهم على تحسين أوضاعهم الطبقية، ومجابهة مشكلاتهم الشخصية، مثل الزواج والاسكان، وتوفير فرص تعليمية وحيويـة أفضل لأبنائهم وذويهم(*).

في مقابل هذه الآثار الاجتماعية الايجابية، يوجد العديد من الآثار السلبية. وأول هذه الآثار هو مفعولها المدمر لقيمة العمل كاحدى القيم الاجتماعية المحورية في حياة أي مجتمع[٢٥].

فالعمل الذي يقوم به المهاجر في قطر عربي شقيق ـ رغم أهميته النسبية لهذا القطر ـ لا يتناسب مع ضخامة الأجر الذي يتلقاه هناك بالمقارنة مع ضآلة الأجر الذي كان يتلقاه عن العمل نفسه في موطنه الأصلي. وقد خلق ذلك وضعاً نفسياً شاذاً، جعل من الهجرة الى البلاد النفطية هدفاً لكل مواطن في الأقطار الفقيرة من أجل تحقيق «ثراء» سريع. وحيث أن واحداً فقط من كل خمسة راغبين في الهجرة، تتحقق له رغبته، فان الأربعة الباقين اما يصابون باحباط شديد أو ينتظرون على مضض الى أن يصيبهم الدور أو (الحظ). وفي كلتا الحالتين فان معنويات العمل لديهم (وهم في حالة الاحباط أو الانتظار) تصاب بتدهور مستمر يؤثر سلبياً على انتاجيتهم[٢٦].

الأثـر السلبي الثـاني هو تفشي أنمـاط استهـلاكية ترفية لا تتنـاسب لا مع مرحلة النمو الاقتصادي الذي يمر به الوطن العربي ككل، ولا مع المعدلات الانتاجية لهؤلاء المستهلكين الترفيين. وميكانيزم، أو آلية هذا التفشي، هو المحاكاة والتقليد[٢٧]. فبداية، انتشر هذا النمط السلوكي بين أبناء الأقطار النفطية التي أصابها الغنى المفاجيء، ومنهم انتقلت العدوى الى أبناء الأقطار الفقيرة، إما من خلال وجودهـم كمهاجرين مؤقتين في هذه الأقطار النفطية، أو من خلال المشاهدة العينية لسلوك أبناء الأقطار النفطية عند قضاء عطلاتهم في مدن الأقطار الفقيرة. هذا التطلع الاستهلاكي البذخي يقلص من احدى الايجابيات الاقتصادية للهجرة بالنسبة للأقطار

(*) تختلف تقديرات نسب العمالة المهاجرة الى القوة العاملة الكلية حسب المصادر المختلفة، نظراً لعدم وجود احصاءات دقيقة وكاملة عن الموضوع. ولذلك هناك تقديرات أخرى عن مصر غير النسبة المشار اليها في المتن (المحرر).

(٢٥) حسين، «المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل،»، ص ٢٨.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٨ و٢٩.

(٢٧) سعد الدين، «الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الأقطار العربيةعلى التنمية في الأقطار الأقل دخلاً».

الفقيرة التي كانت تأمل في زيادة وتجميع مدخرات أبنائها المهاجرين لأغراض الاستثمار الانتاجي(٢٨).

أثر سلبي ثالث هو موجة التضخم (الغلاء) الفاحش الذي يتراوح بين ٢٠ و٣٠ بالمائة سنوياً في الوقت الحاضر في معظم الأقطار العربية، والأقطار الفقيرة التي لا يزيد دخلها السنوي بالنسبة نفسها هي التي تقاسي أكثر من غيرها من هذا التضخم(*). وفي داخل هذه الأقطار، يقع العبء الأكبر للتضخم على كاهل محدودي الدخل من صغار الموظفين والطبقات الدنيا، ويسهم في دفع موجة التضخم كل من أبناء الأقطار الغنية الذين يقضون جزءاً من السنة في البلاد الفقيرة، وكذلك أبناء هذه الأخيرة العائدين من الأقطار النفطية. ويتجلى ذلك التضخم في قطاع الاسكان والمضاربات العقارية، وكذلك في سعر بعض الخدمات التي انخفضت العمالة فيها نتيجة الهجرة. وحينما يستمر التضخم بهذا المعدل المرتفع لعدة سنوات في أي مجتمع، فانه يصيب النسيج الاجتماعي والأخلاقي بآفات اجتماعية ونفسية خطيرة (مثل الرشوة والاختلاس، والسرقات والدعارة... الخ) كما أنه يوسع من الفوارق الطبقية، ويخلق قلاقل اجتماعية وأحقاد طبقية، ليس بين الفقراء والأغنياء من أبناء الأقطار الفقيرة فحسب، ولكن أيضاً بين أبناء هذه الأقطار من ناحية وأبناء الأقطار الغنية كلهم من ناحية اخرى.

ويرتبط بذلك أثر سلبي آخر، أثناء وجود العاملين من أبناء البلدان الفقيرة في الأقطار النفطية، فرغم حصول هؤلاء العاملين على أجور عالية، الا أن هذه الأجور تظل أدنى بكثير مما يحصل عليه أبناء القطر المضيف عن العمل نفسه. وفي البداية لا يؤثر ذلك كثيراً على الوافدين الى البلاد النفطية؛ حيث يكون الخط المرجعي للمقارنة هو ما كانوا يحصلون عليه في أقطارهم الأصلية قبل هجرتهم مباشرة، ولكن بعد مرور فترة زمنية متوسطة يتغير هذا الخط المرجعي ويبدأون بالمقارنة بين ما يحصلون عليه هم وما يحصل عليه أبناء القطر المضيف عن العمل نفسه

---

(٢٨) كمثال لتدهور معدلات الادخار في مصر رغم تزايد اعداد العاملين المصريين في الأقطار العربية النفطية، أنظر: صقر أحمد صقر، «الادخار واستراتيجية التنمية في مصر،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ٥، العدد ٤ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨)، ص ٧٢ ـ ١٠٤.

(*) أنظر: محمود عبد الفضيل، **مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي: الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، ١٩٨٢)، وبخاصة ص ٥٠ ـ ٧٠، عن «أثر تحويلات العاملين في تغذية العملية التضخمية في البلدان العربية المصدرة للعمالة». وفيه يقول المؤلف «لقد أدت تحويلات العاملين بالبلدان العربية النفطية المجاورة الى اختلال هائل بين الدخول وهيكل الأثمان في البلدان المصدرة للعمالة (مثل مصر والاردن واليمن)، حيث أن هيكل الأثمان النسبية أصبح يتحدد بمستويات انفاق وقوى شرائية تتولد خارج النطاق العادي للنشاطات الاقتصادية الانتاجية والخدمية للاقتصاد المحلي، وبالتالي تزايدت «الفجوة التضخمية» بين العرض الكلي للسلع والخدمات التي يقدمها الجهاز الانتاجي والخدمي للاقتصاد المحلي ومقدار الطلب الكلي الذي يتحدد جانب كبير منه بمستويات الدخول والاجور السائدة في الأقطار العربية النفطية»، المصدر نفسه، ص ٥٢. وقد حاول المؤلف قياس نصيب تحويلات العاملين في تغذية فائض الطلب، ومن ثم درجة تأثيرها على «الموجة التضخمية» (المحرر).

أو حتى عن عمل أقل أهمية. وهنا تتضح المعاملة التمييزية الصارخة في الأجور. فاذا أضفنا الى ذلك التفرقة القانونية والاجتماعية في جوانب الحياة الأخرى، فان كمية النقمة والاحساس بالغبن تتزايد باطراد. ولأن العمالة الوافدة ليس لها حق التنظيم أو الاضراب أو المطالبة برفع هذا الغبن، فان الاحساس بالنقمة يتحول الى عدوانية صامتة، أو احباط داخلي، يحمله معه المهاجر تجاه أبناء الأقطار الغنية أثناء وجوده فيها ثم بعد عودته الى موطنه الأصلي، ويزيد الأمر تعقيداً، ما يبدر في أحيان كثيرة من أبناء الأقطار الغنية (في العمل وفي الشارع وفي المؤسسات الحكومية) من سلوك استعلائي يستند الى قوة وضعهم الاجتماعي والقانوني في التعامل مع أبناء الأقطار الفقيرة. وأحد مظاهر العدوانية الصامتة من جانب، والسلوك الاستعلائي من جانب آخر هو انعدام التفاعل الاجتماعي المكثف بين الطرفين، كما تعبر عنه مثلاً الصداقات والتزاور العائلي وما الى ذلك، وهذا ما أثبتته حديثاً دراسة اجتماعية ميدانية أجريت في الكويت عن الفلسطينيين المقيمين هناك(٢٩).

وخلاصة القول هو أن الفروق الدخلية الشاسعة بين الأقطار العربية قد أدت الى تعويق التكامل الاقتصادي والتوحيد السياسي. ولكنها أدت أيضاً الى زيادة الهجرة المؤقتة للعمالة بكل مستوياتها، ولهذه الهجرة بدورها آثار ايجابية وأخرى سلبية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. وعلى ما يبدو، الى الآن، فان السلبي يفوق الايجابي منها، وهو الأمر الذي يضيف عقبات من نوع جديد (لم تعرفه المنطقة مثلاً منذ عشرين عاماً) أمام مسيرة التكامل الاقتصادي والتوحيد السياسي.

ولكن قبل أن نترك هذا النوع من المتناقضات، لا بد من الاشارة الى أنه، مثل المتناقضات الأخرى التي عرضنا لها، يمكن تقليصه، ان لم يكن تصفيته تماماً. وان أمامنا خبرات متشابهة لشعوب وأمم أخرى، لم يمنعها تناقض مماثل من المضي في طريق التكامل الاقتصادي والتوحيد السياسي، ويجدر أن نتعلم منها، مع مراعاة اختلافنا وخصوصياتنا التاريخية. في أمريكا مثلاً، يصل متوسط الدخل الفردي في بعض الولايات ثلاثة أمثاله في ولايات أخرى (قارن ولاية كنيتكيت بولاية ميسيسيبي)، ومع ذلك لم يقف هذا التفاوت عقبة في الوصول الى صيغ مناسبة للتعاون في وحدة فيدرالية(٣٠). كذلك الشأن بين دول السوق الأوروبية المشتركة، حيث يصل متوسط الدخل الفردي، في بعضها، مثل ألمانيا والدول الاسكندنافية المنتسبة الى السوق، ثلاثة أو أربعة أمثاله في ايطاليا، أو غيرها من دول جنوب البحر المتوسط.

وفي الوطن العربي، يمكن تقليص التناقض الناشىء عن تفاوت الثروات القطرية والدخول الفردية. وأحدى الوسائل لتحقيق ذلك هي تنمية وسائل الانتاج في الأقطار الأقل حظاً بواسطة الفوائض المالية عند الأقطار الأكثر حظاً والتي ليس لديها قدرات استيعابية كبيرة، كل هذا مع عدم

---

(٢٩) أنظر: وجيه ياسين محمد، «التكيف الاجتماعي للأسرة الفلسطينية المهاجرة الى الكويت،» (رسالة ماجستير، جامعة الكويت، كلية الآداب والتربية، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، ١٩٧٩).

(٣٠) ابراهيم، «نظرة ثانية للاطار الاجتماعي ومسألة الوحدة،» ص ٢٧.

الاخلال بالمزايا الاقتصادية المكتسبة للفرد العادي في الأقطار الغنية ونصف الغنية. وان كان لا بد من تقليل التفرقة والتمييز في التعامل تدريجياً ـ وبخاصة بين من يؤدون العمل نفسه، تنمية وسائل الانتاج في الأقطار الفقيرة، وهو الأمر الذي يمكن أن يتم في اطار تكامل اقتصادي أكثر فعالية (كالسوق الأوروبية المشتركة) أو في اطار توحيد سياسي فيدرالي أو كونفدرالي.

وتتحقق التنمية، في أي من الاطارين، بتخصيص نسبة مئوية من دخول الأقطار الغنية (ربما لا تتجاوز ١٠ بالمائة) سنوياً لأجهزة التكامل المنوطة بالتنمية في الأقطار الفقيرة. بعد هذا تترك ثروات كل قطر للأجهزة المحلية وأفراد هذا القطر للتصرف فيها داخلياً بالطرق التي يرونها مناسبة لرفاهية هذا القطر. وباختصار، ان تصفية التناقض في تفاوت الثروات، بكل ما يترتب عليه من آثار اجتماعية واقتصادية ونفسية سلبية، لا يمكن تحقيقه الا من خلال خطة شاملة عربية، وخطط قطرية خاصة في أطار الخطة الشاملة، لتنمية وسائل الانتاج في البلاد الأقل حظاً. وهنا لا ينبغي للتوحيد السياسي أن ينتظر هذه الخطة الشاملة أو روافدها القطرية، كما لا ينبغي لهذه الأخيرة أن تنتظر التوحيد السياسي. الأفضل أن يبدءا سوياً، فاذا تعذر البدء بهما سوياً، فلنبدأ بأيهما.

خامساً: التفاوت في التكوينات الاجتماعية والتناقضات الطبقية

في تجارب الأمم الأخرى، نحو التكامل الاقتصادي أو التوحيد السياسي، نلاحظ وجود قوة اجتماعية رائدة، تعبر عن مصلحة طبقية مكتملة النمو والوعي، داخل الكيانات المراد توحيدها أو تكاملها، هي التي تتصدى لحمل المسؤولية السياسية وقيادة العمل الوحدوي. وفي القرنين الأخيرين، كانت هذه القوة الاجتماعية متمثلة في الطبقة البرجوازية الصاعدة بكل تطلعاتها الرأسمالية والصناعية، أو في الطبقة العاملة من بروليتاريا صناعية وفلاحية. وتمثل تجارب الوحدة الامريكية والالمانية والايطالية احد هذه النماذج، كما تمثل تجربة السوق الأوروبية المشتركة نموذجاً آخر لتكامل اقتصادي عبر دول قومية تقوده برجوازية رأسمالية صناعية مستقرة بعد زوال الاستعمار بشكله الكلاسيكي القديم. ويمثل الاتحاد السوفياتي واتحاد الجمهوريات اليوغوسلافية نموذجاً لتجارب اتحادية تكاملية قادتها الطبقة العاملة البروليتارية.

نبدأ بهذه المقولة، الثابتة تاريخياً، مقدمةً لتفسير علاقة المتغير الطبقي بتعثر التكامل الاقتصادي والتوحيد السياسي للوطن العربي. فنتيجة لما أصاب التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي في الوطن العربي من تشويه، بسبب الهيمنة الاستعمارية، كما رأينا في موضع سابق، لم تولد التكوينات الاجتماعية ولم يكتمل نموها طبقياً بشكل متسق داخل كل قطر ولم تتزامن مراحل نموها أو ريادتها السياسية بالتسلسل التاريخي في الأقطار العربية جميعها(*). لذلك نلاحظ أن القوى

(*) أنظر في وصف وتحليل الواقع الطبقي في المجتمع العربي المعاصر: بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ص ١٣١ ـ ١٦٩. وهو يقرر «كان المجتمع العربي وما يزال مجتمعاً طبقياً =

الاجتماعية الساعية نحو التكامل أو التوحيد في قطر معين ربما تكون سابقة أو متخلفة في درجة نموها عن القوى الاجتماعية الفاعلة والمهيمنة سياسياً في أقطار عربية أخرى. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، قد نجد أن الطبقة المهيمنة، اقتصادياً وسياسياً في قطر معين، قد ارتبطت مصالحها عضوياً، بسبب ما لحق المنطقة من تشويه، بقوى خارجية بدرجة أقوى من ارتباطها بنظيراتها في أقطار عربية أخرى من التي تمر بالمرحلة التاريخية نفسها. وفي كلتا الحالتين تصاب محاولات التكامل والتوحيد بالتعثر أو الفشل، وفي ما يلي سنقوم بتفصيل هذه المقولات.

ظل المجتمع العربي عموماً ولمئات السنين يتكون من طبقتين رئيسيتين من حيث الوجود الملموس في الحياة اليومية(٣١). الطبقة **الأولى** تتكون من نسبة ضئيلة من مجموع السكان، ولكنها تحكم وتملك، وتضم بين صفوفها الولاة أو من يمثلهم، وقادة الجند، والأعيان من كبار الملاك والتجار، وكبار المشايخ من أئمة الدين، على التوالي بهذا الترتيب من حيث الأهمية. الطبقة **الثانية** تتكون من الغالبية العظمى من السكان، وهم الفلاحون والاجراء وصناع الحرف، الطبقة الأولى شهدت تغيرات متتالية في تكوينها البشري، من حيث أصولها المحلية العربية أو الأجنبية اللاعربية، ولكنها لم تتغير كثيراً في وظائفها وفي علاقاتها بالمجتمع الى أوائل القرن التاسع عشر، ولكن ابتداء من منتصف ذلك القرن بدأت في الظهور في بعض الأقطار العربية طبقة متوسطة، نمت تدريجياً، وإن ظلت صغيرة الحجم حتى الحرب العالمية الثانية(٣٢). ومع ذلك فقد كانت ذات وجود ملموس في التجارة والخدمة والتدريس والمهن الحرة(*). هذه الطبقة

= هرمياً، (وان كان قد) اختلف الباحثون حول تحديد طبقاته وتصنيفها وأسسها وتكونها وتطورها وطبيعة العلاقات فيما بينها»، ويشير الى أن «تطور النظام الاقتصادي العربي العام (له) اسهامه في التكوين الطبقي القائم»، المصدر نفسه، ص ١٣١. كذلك يرى أنه «يمكننا وصف النظام الاقتصادي العربي العام المعاصر بأنه نظام تتعايش فيه مختلف أشكال الانتاج» (من شبه اقطاعي، واقطاعي، وشبه رأسمالي، وشبه بورجوازي) وأنواع الملكية المختلفة، وأنماط الانتاج التقليدية والحديثة، ويستخلص من ذلك أنه «نظام متعدد الأنظمة، مركب انتقالي، يجمع بين الاقطاع العام والاقطاع الخاص، والرأسمال العام والرأسمال الخاص»، ص ٣٣٣. وبناء على الأسس التي درسها للتمييز الطبقي في المجتمع العربي، صنف الطبقات الاجتماعية فيه الى ثلاث مجموعات رئيسية هي: الارستقراطية التقليدية (كبار ملاك الأراضي، وكبار الرأسماليين، وشيوخ القبائل، والأغنياء الجدد)، وطبقة البورجوازية أو الطبقات الوسطى (القديمة والجديدة)، وطبقة الكادحين (الفلاحون والعمال)، المصدر نفسه، ص ١٣٩ - ١٤٨. وهو مثل د. سعد الدين ابراهيم يرى أن تكوين هذه الطبقات لم يكتمل نموها بشكل متسق ولا في مراحل متزامنة في كل الأقطار العربية. ص ١٤٩ - ١٦٤. ودراسة د. حليم بركات تعطي خلفية تفصيلية في هذا الموضوع كله للمتغير الطبقي الذي يدرس د. سعد الدين في المتن أثره على عملية التكامل العربي (المحرر).

(٣١) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٣٢) كنموذج لهذا التبلور الطبقي في مصر منذ اوائل القرن التاسع عشر الى الحرب العالمية الثانية، أنظر: عبد العظيم رمضان، **صراع الطبقات في مصر، ١٩٣٧ - ١٩٥٢** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨).

(*) أنظر في تكوين وعناصر ونوع هذه الطبقة وبعض جوانب الدور الذي لعبته وتلعبه في الأقطار العربية: بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ص ١٥٣ - ١٥٥ (المحرر).

مع الأعيان المحليين، ومن تحت قيادتهم، هي التي حاولت التحرر من السيطرة العثمانية، ابتداء من مصر محمد علي في أوائل القرن التاسع عشر الى الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين في أوائل هذا القرن، وفي صفوف هذه الطبقة ظهرت الدعوة الى القومية العربية بالمفهوم العلماني الحديث في المشرق العربي(٣٣). ولكن بوقوع الوطن العربي، جزءاً بعد الآخر، في براثن هيمنة امبريالية غربية صاعدة، تحول الدور السياسي لهذه الطبقة الى حركات وطنية قطرية تكافح من أجل الاستقلال والوحدة، في مواجهة الواقع الجديد وهو الاحتلال والتجزئة. وبتتالي أجيال هذه الطبقة، أصبح هدف الاستقلال هو شغلها الشاغل، وتوارى عملياً هدف الوحدة الى مرتبة ثانوية، واختفى في بعضها تماماً مثل مصر وأقطار شمال افريقيا.

في مرحلة النضال ضد السيطرة العثمانية، وفي بداية النضال ضد السيطرة الغربية، كانت القيادة لا تزال في أيدي كبار الأعيان والملاك والتجار والمشايخ. ولكن مع نجاح الاستعمار الغربي في تدجين هذه الفئات، وخلق مصالح مشتركة بينها وبينه، تحولت العلاقة من صراع مكشوف الى تعايش يشوبه التوتر بين الحين والآخر. وهنا يتعاظم بالتدريج الدور السياسي للطبقة المتوسطة في قيادة الكفاح ضد الاستعمار الغربي من أجل الاستقلال، وقد وصل هذا الدور الى أوجه في فترة ما بين الحربين، وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة(٣٤).

قبل المضي في هذا العرض، لا بد من ايراد عدة ملاحظات وهي:

١ ـ الطبقة المتوسطة التي بدأت بالظهور بين منتصفي القرن التاسع عشر والقرن العشرين، لم يتجاوز حجمها، في أي من الأقطار العربية التي ظهرت فيها، أكثر من خمسة الى عشرة بالمائة من مجموع السكان(٣٥)(*).

٢ ـ هذه الطبقة المتوسطة، خلال تلك الفترة (من القرن التاسع عشر الى الحرب العالمية الثانية)، تختلف اختلافاً نوعياً كبيراً عن مثيلتها في أوروبا القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فالأخيرة حملت على كتفيها دفعة التغير الاجتماعي والثورتين الصناعية والرأسمالية، ودخلت في

---

(٣٣) وليد قزيها، «فكرةالوحدة العربية في مطلع القرن العشرين،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨)، ص ١٢ ـ ٢٦.

(٣٤) من أجل مزيد من التفصيل حول علاقة التعاون والتعايش المتوتر بين الطبقات العليا العربية والاستعمار الغربي، أنظر: وليد قزيها، «القومية العربية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩)، ص ٥٥ ـ ٦٦، و Samir Amin, *La nation arabe: nationalisme et lutte de classes*, Grands Documents (Paris: Editions de Minuit, 1976).

(٣٥) ابراهيم، «نظرة ثانية للاطار الاجتماعي ومسألة الوحدة،» ص ٢٨.

(*) يشير د. حليم بركات الى ان البورجوازية الصغيرة بجميع شرائحها ـ برغم الدور المهم الذي تلعبه في الحياة العامة العربية ـ الا ان دورها هذا يفوق حجمها المتزايد والذي تتراوح تقديراته بين ٥ بالمائة الى ٢٥ بالمائة من مجموع الشعب. أنظر: بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ص ١٠٤ (المحرر).

نضال ضد الاقطاع والارستقراطية المحلية في مجتمعاتها، وكانت حاملة لقيم وعلاقات تقدمية بمعايير ذلك العصر. أما الطبقة المتوسطة العربية، فمع تأثرها المحدود بقيم الليبرالية الغربية، الا أنها لم تقم بدور اقتصادي رأسمالي تصنيعي مشابه، وذلك لأسباب تعرضنا لبعضها من قبل، وأهمها الهيمنة الغربية التي لم تكن تسمح بنمو هذا الدور(٣٦). والاستثناء الجزئي في مصر - محمد علي ثم طلعت حرب - وهو الاستثناء الذي يثبت القاعدة عامة، وان كان الاستعمار في كلتا الحالتين قد أجهض المحاولتين. ولقد كانت النظرة العامة والقيم الاجتماعية للطبقة المتوسطة العربية مستقاة الى حد كبير، وان كانت مشوهة، من الطبقة الحاكمة التي تعلوها بجناحيها المحلي والأجنبي. لقد انحصرت اهتمامات الطبقة المتوسطة في السعي وراء الاستقرار والبحبوحة المادية، من خلال الوظيفة المدنية، والملكية الزراعية أو العقارية، والتجارة، وتمسكت هذه الطبقة، الطبقة المتوسطة، بمعظم القيم التقليدية السائدة آنذاك، مع تطعيمها جزئياً بجرعة سلوكية غربية. وحتى اندفاعها نحو التعليم الحديث كان اندفاعاً «وسيلياً» (Instrumental) ، بقصد تحقيق الاستقرار المادي ورفع المكانة الذاتية (Status) ، وليس اندفاعاً «غائياً» (Goal- Oriented) ، بقصد التغيير الاجتماعي الشامل. ولذلك لم يترتب على اكتساب هذه الطبقة للتعليم الحديث أي مراجعة ذات شأن لنظام القيم أو التركيب الاجتماعي بطريقة شاملة أو ثورية(٣٧). ولذلك أيضاً، ظلتِ طيعة للطبقة التي تعلوها، خادمة لأغراضها، ومنفذة لأوامرها، وبخاصة اذا كانت هذه الأخيرة ذات أصول محلية أو اسلامية. وفي الحالات التي تصدت عناصر الطبقة المتوسطة للعمل العام، وبخاصة الكفاح السياسي، فقد كان ذلك موجهاً بالدرجة الأولى نحو الاستعمار، لا لأنه يحكم ويستغل، بقدر ما ولكن لأنه أجنبي دخيل.

٣ - تفاوتت الأقطار العربية في تاريخ ظهور الطبقة المتوسطة وحجمها. فقد بدأت بالظهور في مصر أولاً، في بدايات القرن التاسع عشر ومنتصفه، ثم في أقطار المشرق الشمالية (سوريا - لبنان - العراق - فلسطين) وأقطار المغرب الثلاثة، بعد ذلك، بجيلين أو ثلاثة (ما بين ٥٠ و٧٥ سنة)، ولم تبدأ بالظهور بشكل محسوس في أقطار الحزام الجنوبي للوطن العربي الا في العقود الوسطى من القرن العشرين، بل ان مثل هذه الطبقة، لم تظهر في أقطار الخليج الا في العقدين الاخيرين أو الثلاثة عقود الأخيرة. ويعني ذلك تفاوتاً في طور نمو هذه الطبقة عشية وصبيحة الاستقلال السياسي، الذي بدأت بعده محاولات التكامل الاقتصادي. ونتيجة هذا التفاوت الزمني، كان هناك تفاوت في حجمها، وهمومها، ودورها السياسي وعلاقتها بغيرها من الطبقات داخل أقطارها، وبينها وبين نظيرتها في الأقطار العربية الأخرى(*). ففي حين كانت هذه الطبقة

---

(٣٦) أنظر مناقشة لدور الطبقة المتوسطة العربية في ظل الهيمنة الغربية، في: Amin, *La nation arabe: nationalisme et lutte de classes*, p. 38.

(٣٧) ابراهيم، «نظرة ثانية للاطار الاجتماعي ومسألة الوحدة،» ص ٢٨.

(*) أنظر في الدور السياسي للبورجوازية التقليدية بأنواعها المتعددة والجديدة في الأقطار المختلفة في الوطن العربي: بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ص ٢٨٣ - ٢٩٣ (المحرر).

في مصر، بالتحالف مع حكامها المحليين، قد أنجزت نوعاً من الاستقلالية عن السلطنة العثمانية مع منتصف القرن التاسع عشر، وبدأت تواجه مخططات السيطرة الأجنبية، ثم الاحتلال البريطاني، في أواخر ذلك القرن وبداية القرن الذي يليه، كانت نظيراتها في المشرق ما زالت تحاول التخلص من قبضة السلطان العثماني، وفي هذه المحاولة، سعت الى التحالف مع بريطانيا وفرنسا. والتي كانت القوى الاجتماعية المماثلة في مصر وأقطار شمال افريقيا تكافح ضد سيطرتهما وتسعى الى التحالف مع السلطان ضدهما، ويجسد هذا التناقض أحد الأمثلة لعدم التزامن في نشأة التكوينات الاجتماعية المختلفة وهمومها في الأقطار العربية. ففي حين كان لواء القومية العربية مرفوعاً ضد السيطرة العثمانية «الاسلامية» في المشرق، كانت دعوة الجامعة الاسلامية مطروحة في مصر والمغرب ضد السيطرة «الصليبية». ولكن بسقوط المشرق في براثن السيطرة الغربية، تبينت سذاجة هذين النوعين من التحالف (مع السلطنة العثمانية ضد الغرب، ومع الغرب ضد السلطنة العثمانية). ومع ذلك، تظل مقولة التفاوت في نمو الطبقات الاجتماعية منطبقة على المراحل التالية: أي في الربعين الثاني والثالث من القرن العشرين، كما سنرى في سياق هذا العرض.

في أوائل القرن العشرين في مصر، ثم في عشرينات وثلاثينات القرن نفسه في سوريا والعراق وفلسطين والسودان، بدأت تنمو في أحشاء الطبقة المتوسطة بذور قطاع هام لا يختلف عن الطبقة الأم من حيث الخلفية، ولكنه يختلف عنها في المنطلق، وفي نظرته للحياة والمجتمع، وفي الاهتمامات والتطلعات. هذا القطاع يطلق عليه أحياناً اسم «الطبقة المتوسطة الجديدة»[٣٨]، وعمادها المثقفون، وأصحاب المهن الحرة من الأطباء والمحامين والمعلمين والضباط. وهم أبناء صغار ومتوسطي الموظفين والتجار وملاك الأراضي، الذين أتيحت لهم فرص التعليم العالي، وقد شهد معظمهم في طفولته ومقتبل شبابه كفاح ذويهم بالاشتراك مع الطبقات الأخرى ضد الاستعمار والسيطرة الأجنبية، ثم شهدوا تعثر هذا الكفاح وما مني به من احباط، نتيجة تدجين الطبقات الأعلى وتحالفها المتوتر مع قوى السيطرة الأجنبية من ناحية، وانشغال ذويهم بأمور الاستقرار المادي وانصرافهم الفعلي بعد حين عن الكفاح ضد هذه السيطرة من ناحية أخرى. وقد بدأت هذه الطبقة المتوسطة الجديدة تشغل نفسها، ليس بالنضال ضد الاحتلال الأجنبي في أقطارها فقط، ولكن أيضاً بمسائل جديدة نسبياً على الساحة العربية مثل «العدالة الاجتماعية»، «والتقدم»، «ومحاربة الفساد»، وبناء مؤسسات عصرية حديثة، بل وأكثر من ذلك، بدأت هذه الطبقة المتوسطة الجديدة بعض المراجعات الجادة (ولو أنها قد تبدو

---

(٣٨) اصطلاح «الطبقة المتوسطة الجديدة» في الوطن العربي استخدمه هالبيرن في سنة ١٩٥١، وتلاه في ذلك كثير من الدارسين. لمناقشة أكثر تفصيلاً، أنظر: Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963), pp. 50-55; Morroe Berger, «The Middle Class in the Arab World,» in:Walter Zeer Laaqueur, ed.,*The Middle East in Transition: Studies in Contemporary History* (London: Routledge, 1958), and Hassan El-Saaty, «The Middle Class in Egypt,» *L'Egypte contemporaine*, vol. 48 (April 1957), pp. 47-63.

متواضعة بمعيار اليوم) للقيم التقليدية السائدة. احدى الفئات التي دخلت في صفوف هذه الطبقة المتوسطة الجديدة، في بعض الأقطار العربية، قبيل الحرب الثانية مباشرة، هي صغار الضباط من أصول طبقية متوسطة وصغيرة. وفي السنوات التي تلت تلك الحرب، كانت نواة هؤلاء الضباط قد وصلت الى المراتب الوسطى في السلك العسكري، ثم جاءت حرب فلسطين الأولى (١٩٤٨ - ١٩٤٩) لتعجل بالقطيعة بين هؤلاء الضباط والفئات الوطنية الحاكمة بتحالفاتها المتوترة مع الغرب، كما كان فشل هذه الفئات الحاكمة في انجاز برامج اصلاحية محسوسة بعد الاستقلال السياسي الشكلي، سبباً آخر في زيادة نقمة صغار الضباط ومتوسطيهم، (مع أقرانهم في القطاعات المدنية) ضد حكومات ما بعد الاستقلال. وتتمرد الطبقة المتوسطة الجديدة، ثم تقوم بانقلابات عسكرية تستولي فيها على الحكم في قطر عربي بعد الآخر: في سوريا في أواخر الأربعينات، وفي العقدين التاليين: في مصر والعراق والسودان في الخمسينات، وفي اليمن والجزائر وليبيا في الستينات، وفي الصومال وموريتانيا في السبعينات[٣٩].

هنا نلاحظ، مرة أخرى، التفاوت الزمني في مسلسل الانقلابات العسكرية في الوطن العربي والتي يفصل بين أولها (في سوريا) وآخرها (في موريتانيا) حوالى ثلاثين عاماً؛ وهو تفاوت يعكس، في ما يعكسه، عدم التزامن في نمو الطبقات الوسطى وتطورها[*].

ومع كل نقائص الطبقة الجديدة، ومعها الطبقة الأم (ودعنا نسميها الطبقة المتوسطة القديمة)، فقد تبنت في أقطارها شعارات شعبية وقومية، ومارست سياسات اصلاحية خدمت مصالح أبنائها في المقام الأول، ولكنها أيضاً خدمت ولو بقدر أقل، مصالح الفئات الأدنى في السلم الاجتماعي. بل ان هذه الطبقة المتوسطة الجديدة نجحت في احداث تحولات اجتماعية ونفسية عميقة في داخل المجتمع العربي، وبخاصة في مصر، حينما تبوأت مقاليد السلطة عام ١٩٥٢[٤٠]. وكان من بين شعارات هذه الطبقة الوحدة العربية، بما في ذلك بالطبع التكامل الاقتصادي وتحرير الوطن العربي من التبعية الغربية.

لكن صغر حجم هذه الطبقة عددياً (حيث لا تزال دون الخمسة عشر في المائة من مجموع السكان في أقطار الحزام الشمالي للوطن العربي الأكثر تطوراً من ناحية تكويناته الاجتماعية)، ولتسلط جناحها العسكري بممارساته الاوتوقراطية والبوليسية، ولغياب المشاركة الشعبية الديمقراطية، وبخاصة من جانب أجنحتها المدنية ومن جانب الطبقات الأدنى، ولتعدد المعارك التي خاضتها داخلياً وخارجياً، ولتفاقم المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية - في أقطارها، لكل ذلك لم توفق هذه الطبقة في انجاز الأهداف التي التزمت بها. وضمن هذه الأهداف، بالطبع، هدفا التكامل الاقتصادي والتوحيد السياسي للوطن العربي.

---

(٣٩) أبراهيم، «نظرة ثانية للاطار الاجتماعي ومسألة الوحدة،» ص ٢٩.

(*) أنظر في تواريخ الانقلابات والثورات العسكرية التي حدثت في الأقطار العربة منذ سنة ١٩٣٦ حتى نهاية السبعينات: بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ص ٢٩١ - ٢٩٢ (المحرر).

(٤٠) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٢٩ - ٣٠.

ان الطبقة المتوسطة الجديدة هي في الوقت الحاضر ـ وربما لسنوات قادمة ـ أكثر الطبقات حيوية واحتكاراً لمراكز السلطة والقوة في مصر وسوريا والعراق وليبيا والسودان والجزائر واليمن والصومال وموريتانيا. وهي، في هذه الأقطار التسعة جميعها، تحكم من خلال أجنحتها العسكرية، مع ما قد يبدو من اختلافات في الواجهات الحزبية والدستورية من قطر لآخر. ورغم ايجابيات هذه الطبقة، مثل تبنيها لشعارات جماهيرية، وتنفيذ مشروعات اصلاحية واحداث تغييرات اجتماعية، وقيادة معارك تأميم المصالح الأجنبية، الا أن خواصها السلبية قد اعاقت من مشروعات التكامل والتوحيد. من تلك الخواص السلبية وجود توتر دائم في صفوفها: داخل جناحها العسكري، وبين جناحها العسكري وأجنحتها المدنية، وبين كل منها ونظيراتها في الأقطار العربية الأخرى. ولن ندخل في تفاصيل وأمثلة لهذا التوتر، فهي معروفة لأي مراقب للساحة العربية، ويكفي أن ننظر الى العلاقات بين ممثلي هذه الطبقة الحاكمين في كل من سوريا ـ العراق، سوريا ـ مصر، العراق ـ مصر، مصر ـ ليبيا، ليبيا ـ السودان، السودان ـ مصر، فهم يتقاربون بسرعة، ويتنافرون بالسرعة نفسها، وسنتحدث في موضع قادم بالتفصيل عن خصائص قيادات هذه الطبقة المتوسطة الجديدة، من حيث اطاراتها المرجعية والمزاج وطريقة التفكير والممارسة العملية في علاقاتهم بعضهم ببعضهم الآخر.

كذلك يشوب علاقة هذه الطبقة والطبقات الأخرى، في أقطارها، علاقات مشوهة، سواء في صراعها أم في تحالفها معها. في علاقات الطبقة المتوسطة بمن يعلوها، أي الطبقة العليا القديمة التي كانت تحكم قبل مسلسل الانقلابات العسكرية. هناك ازدواجية كراهية وحب في الوقت نفسه، فرغم أن الطبقة العليا القديمة قد أزيحت من مراكز السلطة السياسية في الأقطار التسعة (مصر، سوريا، العراق، السودان، اليمن، ليبيا، الجزائر، موريتانيا، الصومال)، بل وفقدت جزءاً كبيراً من أرضيتها الاقتصادية صبيحة هذه الانقلابات العسكرية، الا أنها لم تختف أو تصف بشرياً، ولم تختف الاتجاهات والقيم والرموز الاجتماعية لهذه الطبقة، رغم الحرب الاعلامية عليها. وفي غياب تبلور سريع لقيم جديدة بديلة، فان قيم الطبقة العليا القديمة قابلة دائماً للطفو المتزايد الى سطح المجتمع مرة أخرى، وبخاصة بعد كل هزيمة داخلية أو خارجية للطبقة المتوسطة الحاكمة الجديدة. بل ان الطبقة القديمة دائماً مستعدة للانقضاض، مثلما حدث أو كاد يحدث أثناء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، وفي الشهور الأخيرة للوحدة المصرية ـ السورية، وفي أعقاب هزيمة ١٩٦٧، وبعد حرب ١٩٧٣. وحيث لا تملك الطبقة العليا القديمة قوة عسكرية تنقض بها، فانها تلجأ إما الى سلاح الالتفاف والتزاوج والمصاهرة مع العناصر الحاكمة من أبناء الطبقة المتوسطة وبناتها، أو من خلال ضغط خارجي تمارسه طبقة عليا حاكمة في أقطار عربية، أو أجنبية أخرى ـ مستغلة تعثر الطبقة المتوسطة الحاكمة أو نهمها. وفي كلتا الحالتين فان هذه الأخيرة، بعد عدة سنوات من الانفراد بالسلطة السياسية، تبدو مستعدة لمثل هذا التزاوج، رغبة منها في تكريس المستقبل الاجتماعي والأدبي والمادي لأبنائها. باختصار، تتحول العداوة المتبادلة بين العناصر الحاكمة للطبقة المتوسطة الجديدة والطبقة العليا القديمة والتي وجدت في السنوات الأولى للانقلاب أو الثورة، الى علاقات ود ومصالح مشتركة في

السنوات التالية. وبما أن تزاوج الطبقة العليا القديمة والتفافها لا يحدث الا مع العناصر الحاكمة للطبقةالمتوسطة الجديدة، فان أغلبية هذه الأخيرة لا تكسب شيئاً من هذه المصاهرة، بل بالعكس، فإنها تخسر شأنها في ذلك شأن الطبقات الدنيا، وهي ترى «ثورتها» قد تم الاستيلاء عليها سلمياً بواسطة الطبقة العليا القديمة، ومن على شاكلتها من الأغنياء الجدد(*).

أما علاقة الطبقة المتوسطة الجديدة بالطبقات الدنيا، من عمال وفلاحين، فهي علاقات وصاية وتحالف في البداية، ثم علاقات تجاهل في مرحلة تالية، ثم علاقات قمع في النهاية. في السنوات الأولى لاستيلاء عناصر الطبقة المتوسطة الجديدة على الحكم، فانهم ـ كما قلنا ـ يرفعون شعارات وطنية، وهم دائماً يتحدثون باسم «الشعب»، «والطبقات الكادحة». ومن خلال برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يبدأونها فان حجم الطبقة العاملة الصناعية ينمو بالتدريج، بل وتتحسن أحوالها المادية والثقافية نوعاً ما بالفعل. فقد نمت هذه الطبقة، مثلاً، في كل من مصر وسوريا والعراق والجزائر، من أقل من خمسة بالمائة من مجموع القوى العاملة في أواخر الأربعينات الى أكثر من ٢٠ بالمائة في الوقت الحاضر. ولكن الطبقة المتوسطة الحاكمة، مع ذلك، لا تسمح للعمال والفلاحين بأي تنظيم نقابي أو سياسي مستقل، فهم دائماً في قبضتها وتحت وصايتها. لذلك حينما تستنفد الطبقة المتوسطة الحاكمة كل شحناتها «الثورية» أو كل طاقاتها الاصلاحية، وحينما تتعثر، فانه نادراً ما تستطيع الطبقات الكادحة أخذ زمام المبادرة أو صيانة مكاسبها. ثم عندما يحدث التفاف الطبقة العليا القديمة والأغنياء الجدد على الحاكمين من الطبقة المتوسطة ويبدأ أي تذمر من الكادحين، فان القمع هو اجابة هؤلاء الحاكمين(**).

ما نريد أن نخلص اليه هو أن الطبقة الوسطى الجديدة، رغم تبنيها لشعار الوحدة والتكامل وغيره من الشعارات الجماهيرية، الا أن توتراتها بعضها مع بعضها الآخر، عبر الأقطار العربية لم تمكنها من انجاز هذا التكامل. كما أن علاقتها بالطبقات الأعلى والأدنى ـ التي كان يمكن أن تؤدي مصالحها عبر الحدود القطرية الى مثل هذا التكامل ـ كانت أيضاً علاقات مشوهة أعاقت حركة هذه الطبقات ونموها الطبيعي، فلا هي كانت علاقات صراع حاسم في كل المراحل، ولا هي كانت علاقات تحالف عضوي مستمر في كل المراحل، فقد تذبذبت مع الطبقات الأعلى من العداوة الى الود الى التصاهر. وتذبذبت مع الطبقات الأدنى من التحالف الى التجاهل الى العداوة والقمع. والطبقة المتوسطة الجديدة، حينما استولت على الحكم واستمرت فيه لعدة سنوات في عدد من الأقطار العربية، لم تسمح، لمن أعلاها أو لمن أدناها، بحرية الحركة والتنظيم داخل كل قطر أو عبر أقطارها، ومن هنا ظلت قدرة هذه الطبقات على ممارسة الضغط من أجل مصالحها، بما في ذلك التكامل الاقتصادي والتوحيد السياسي، قدرة محدودة.

(*) أنظر أيضاً: بركات، المصدر نفسه، الفصلان ٥ و٨ وبخاصة، ص ١٥٤ ـ ١٥٥، ٢٩١ ـ ٢٩٣ و٣١٣ ـ ٣١٤ (المحرر).

(**) ونجد مثالاً مهماً وخطيراً لذلك كله في ما حدث في عهد السادات في مصر (المحرر).

ويرجع تركيزنا على الطبقة المتوسطة الجديدة، الى أن عناصر منها هي التي تحكم الأقطار العربية ذات الوزن السكاني والتطور الاجتماعي والسياسي الأكثر نمواً (بصرف النظر عما يشوب هذا النمو من تشويهات أشرنا اليها). من بين هذه الأقطار ـ كما ذكرنا ـ مصر وسوريا والعراق وتونس والسودان والجزائر، التي تضم في ما بينها حوالى ثلثي سكان الوطن العربي. ومع أهمية هذه الطبقة في تلك البلدان، فلا ينبغي أن ينسينا ذلك التكوينات الاجتماعية الطبقية في لبنان والمغرب والاردن، وفيها لا تزال «البرجوازية» التجارية الكبيرة التي نشأت في كنف الاحتلال الأجنبي خلال النصف قرن الأخير، تواصل نموها الاقتصادي. وتهيمن هذه البرجوازية على مقاليد الحياة السياسية في رعاية نظام ملكي ذي تقاليد راسخة نسبياً في قطرين، هما المغرب والاردن، أما في لبنان حيث توجد أعرق هذه البرجوازيات التجارية، فكانت، الى وقت قريب، تمارس هذه الهيمنة في ظل صيغة سياسية اقطاعية ـ طائفية ذات ارتباط وثيق بالغرب. والواقع أنه في كل هذه البلدان الثلاثة، يوجد نوع من التحالف والتداخل بين التركيبات الطبقية بمفهومها الاقتصادي البحت، وبين التركيبات القبلية ـ العشائرية السائدة في المجتمع، ولذلك نستخدم مصطلح «البرجوازية» هنا بحذر شديد؛ حيث أنه يختلف الى حد كبير عن مثيله في الغرب، أو حتى في مصر ما قبل ١٩٥٢، وفي سوريا الى أوائل الستينات. ففي كل من مصر وسوريا لم يوجد مثل هذا التداخل، فرغم بداية نمو «البرجوازية» في القطرين من خلال التجارة، الا أنها قبيل الاستقلال وبعده مباشرة، بدأت تدخل ميدان التصنيع بخطى، وان كانت وئيدة، الا أنها مطردة. أي أن البرجوازية في مصر وسوريا كانت تتحول من تجارية ـ مصرفية بحتة الى تجارية ـ صناعية، بغية احراز نوع من الاستقلال الاقتصادي يوائم الاستقلال السياسي. وكان رمز هذا التحول في مصر مجموعتي شركات بنك مصر (طلعت حرب) وعبود، وكان رمزها في سوريا مجموعة الشركة الخماسية. هذا في الوقت الذي لا تزال فيه، في لبنان والمغرب مثلاً، «البرجوازية» تجارية «كمبرادورية» تعتمد على صلاتها وتبعيتها للشركات الغربية. وقد كان ذلك أحد الأسباب الرئيسية لتعثر التكامل الاقتصادي بين سوريا ولبنان في الأربعينات، حيث دخلته كل من البرجوازية اللبنانية التجارية والبرجوازية السورية التجارية ـ الصناعية من منطلقين مختلفين تماماً. الأولى رأت في اتفاق الوحدة الجمركية فرصة لتوجيه اقتصاد البلدين في اتجاه يخدم مصالحها بفتح السوقين السوري واللبناني للبضائع التي تستوردها هي من الخارج، فضلاً عن توسيع تجارة الترانزيت الى أسواق العراق والخليج والسعودية، بينما رأت البرجوازية السورية في الاتفاق نفسه فرصة لتوسيع السوق المحلية في البلدين أمام منتجات الصناعات السورية الوليدة. وكان ينبغي لمجلس أعلى للمصالح المشتركة أنشيء بموجب الاتفاق عام ١٩٤٤، أن يدير الشؤون المشتركة بين البلدين، وبصورة أخص في ما يتعلق بالتجارة الخارجية والجمارك، ولكن، كما يذكر أحد الاقتصاديين اللبنانيين، عرقل لبنان أعمال المجلس الذي كان يشكل حسب رأي الحكومة اللبنانية عقبة في وجه تنفيذ سياستها الخاصة التي لم تكن ترغب مطلقاً اعتماد سياسة الحماية [٤١] التي كانت تطلبها سوريا بكثير من الالحاح لأجل حماية

---

(٤١) يموت، التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية، ص ١١٢.

صناعتها الناشئة وزراعتها. ويضيف باحث آخر معلقاً على الموضوع نفسه «بالنسبة للبنان، كانت سياسة التبادل الحر وحرية العمل هي أفضل ما يستطيع اعتماده، نظراً لأن لبنان مركز تجاري، وبلد ترانزيت وسياحة، وليس موطناً للانتاج الزراعي والصناعي»[٤٢].

لقد كان بامكان البرجوازية اللبنانية، مثلاً، أن تقبل نوعاً من الحماية الجمركية للانتاج الصناعي السوري، والذي لم يكن يشمل بطبيعة الحال الا عدداً محدوداً من السلع مقابل أن تظل أسواق البلدين مفتوحة أمام تجارها في بقية السلع، ولكنها الرغبة في الكسب المباشر والسريع من ناحية، وعدم الاهتمام بموضوع تقليص التبعية للغرب من ناحية أخرى. ولم تستطع الصناعات السورية الوليدة أن تقف في وجه المنافسة الأجنبية، مما أدى الى تزايد العجز التجاري في الميزان السوري سنة بعد أخرى؛ وهو الأمر الذي أدى في النهاية بسورية الى فسخ اتفاق الاتحاد الجمركي بين البلدين عام ١٩٥٠. وهكذا نرى أنه حتى بوجود برجوازيات تهيمن على مقاليد الأمور في أقطارها، فان اختلاف توجهاتها يعرقل تعاونها وقدرتها على انجاز تكامل يخدم مصالحها المشتركة في الأمد البعيد.

ومن الطبيعي أن استمرار مثل هذه البرجوازيات التجارية الكبيرة في أقطار، مثل لبنان والمغرب والاردن، الى الوقت الحاضر، يجعل تعاونها مع الأقطار العربية ذات الاقتصاد المخطط، أو شبه الاشتراكي، أمراً أكثر صعوبة حتى من حيث تعاونها مع برجوازيات صناعية. كما أن هذه البرجوازيات التجارية الراسخة لا تحرص على التعاون في ما بينها لقلة العائد من هذا التعاون. وبالعكس فان امكانية التنافس بينها أكبر؛ حيث ان كلا منها يشتري من منتج غربي، ويحاول اقتناص أكبر رقعة ممكنة من السوق العربية لكي يبيع لها. وبالتالي يكون ميل كل منها الى الاستئثار بسوق قطرية لا يسمح فيها لبرجوازية تجارية من قطر آخر أن تمارس نشاطها، وسنرى ذلك حينما نتحدث عن التكوينات الاجتماعية في مجموعة الأقطار الثانية ـ وهي أقطار النفط ـ في الفقرة التالية.

ان مجموعة أقطار النفط، باستثناء الجزائر والعراق، تتصف بصغر سكانها، وضخامة مواردها المالية. أما من ناحية التكوينات الاجتماعية، فان معظمها لا يزال ذا تنظيم اجتماعي قبلي. وخلال القرن الأخير، استطاعت احدى القبائل، في كل قطر، أن تبسط نفوذها العسكري والسياسي على غيرها من القبائل وتستقل بالحكم في هيئة اسرة مالكة. فبيت آل سعود، أحدى عشائر قبيلة عنزة، وبالتحالف مع حركة دينية صاعدة (الوهابية)، استطاع أن يبسط نفوذه على قبائل نجد أولاً، ثم وسع رقعة هذا النفوذ لتشمل معظم الجزيرة العربية مع نهاية الربع الأول من هذا القرن. وفعل الشيء نفسه، على نطاق أضيق، آل الصباح في الكويت، وآل نهيان في أبو ظبي، وآل خليفة في قطر.

---

(٤٢) م. شريتح، «الاقتصاد السوري والعلاقات الاقتصادية والجمركية بين سوريا وجيرانها العرب،» (أطروحة دكتوراه، جامعة جنيف، ١٩٥٨)، ص ١٢٩، اقتباساً عن: يموت، المصدر نفسه، ص ١١٣.

وخلال النصف الأخير، بدأت أعداد متزايدة من عناصر القبائل تتخلى عن نشاطها الاقتصادي الأصلي، وهو الرعي أو الصيد واستخراج اللؤلؤ، وعن نمط معيشتها المتنقلة (البدو الرحل)، الى الاستقرار والعمل في التجارة أو صناعة النفط الوليدة. ولقد كان الانتقال من حالة الى حالة، سريعاً من الناحية الزمنية (من عمر المجتمعات)، وهائلاً من الناحية الكيفية(٤٣). وبالتالي لم تسمح الظروف الموضوعية بنمو وتطور طبقي مماثل لما حدث في أقطار الحزام الشمالي. ففي هذه الأخيرة، على كل ما بها من تشوهات، استغرقت مسيرة تبلور الطبقات حوالى قرن ونصف قرن من الزمان. أما في السعودية وبلدان الخليج، فاننا نشاهد في حياة جيل واحد الانتقال من حالة الرعي أو الصيد واستخراج اللؤلؤ واقتصاد الكفاف (Subsistence Economy) الى حالة برجوازية تجارية تتعامل بمليارات الدولارات، وتتحكم بثروة نفطية طائلة يسيل لها لعاب العالم كله. وقد أدى ذلك ـ في ما أدى اليه ـ الى نشأة ما يمكن تسميته «بالمجتمع ـ الطبقة» (Society- Class). فنظراً لصغر حجم السكان وعلاقاتهم القبلية بالبيت الحاكم، حدث نوع من توزيع الثروة ـ بطرق متعددة مباشرة أو غير مباشرة ـ جعل من معظم السكان الأصليين لهذه الأقطار ميسورين أو أثرياء، واتجه معظمهم الى التجارة واقتناء الأراضي والعقارات والأسهم والسندات المالية في أقطارهم وخارجها، بما في ذلك أفراد الأسرة الحاكمة وموظفو الدولة. والشيء الذي لم يتجهوا اليه هو الاستثمار في الصناعة في أقطارهم أو في بقية الوطن العربي. وأصبح «المجتمع ـ الطبقة» يستورد كل شيء من الخارج تقريباً: من الغذاء والسلع المعمرة الى الخبراء والفنيين والعمال(٤٤). فكل من هو من غير سكان القطر الأصليين يعمل في خدمة سكان القطر الذين أصبحوا، ككل، طبقة متميزة مادياً واجتماعياً وقانونياً، وحتى لباساً. وبما أن صفة «المحلية» تحمل معها كل هذه الميزات، فان هناك إغراقاً في تعميقها، فبدلاً من أن تختفي القبلية والعشائرية تدريجياً ـ كما حدث في معظم الأقطار العربية غير النفطية ـ نجدها تتكرس، وان أخذت أشكالاً جديدة تتناسب ومعطيات العصر. ففي السعودية، مثلاً، تتمايز العناصر المنحدرة من قبائل نجد عن كل ما سواها، وبين هذه القبائل هناك تمايز طبقاً لدرجة قرابتها أو تصاهرها مع البيت المالك. كذلك نجد في الكويت معارك حامية الوطيس، بعضها علني وبعضها مستتر، حول درجات الجنسية بين الكويتيين أنفسهم طبقاً لأصولهم القبلية. أي أنه يوجد

---

(٤٣) لمناقشة بعض أوجه التغير الاجتماعي ـ الاقتصادي لبدو الجزيرة العربية، أنظر: Saad Eddin Ibrahim and Donald Powell Cole, *Saudi Arabian Bedouins*, vol. 1, Monograph 5 (Cairo: Papers in Social Science, 1978), and Donald Powell Cole, *Nomads of the Nomads: The Al-Murrah Bedouin of the Empty Quarter*, Worlds of Man: Studies in Cultural Ecology (Chicago: Aldine, 1975).

(٤٤) حول تأثير النفط على المجتمعات الخليجية والجزيرة العربية، أنظر: Galal A. Amin, *The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970* (Leiden: Brill 1974);

عبد العاطي محمد، **التنمية في الكويت** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨)؛ ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، وسعد الدين وعبد الفضيل، **انتقال العمالة العربية: المشاكل، الآثار، السياسات**.

داخـل «المجتمـع ـ الطبقة» نفسه بعض التوترات، ولكن ما يهمنا هو علاقة هذا «المجتمع ـ الطبقة» بمسألة التكامل الاقتصادي والتوحيد السياسي.

من الـواضـح ـ كما رأينا لدى الحديث عن التفاوت في الثروة بين الأقطار العربية ـ أن «المجتمع الطبقة»، بطبيعة تكوينه، سينظر الى مسألة التكامل هذه بعين ملؤها الشك والخوف. وهاتان الصفتان، الشك والخوف، هما من أهم ما تتسم به القيادات الحاكمة في السعودية وأقطار الخليج. شك وخوف: من الدول الغربية الكبرى، حتى عندما يتحالفون معها، ومن ايران عبر الخليج حتى عنـدمـا يتعادون مع نظامها الحاكم، ومن العراق جارتهم العربية النفطية بسبب توجهـاتهـا السياسية والاجتماعية المختلفة، ومن بقية الأقطار العربية الفقيرة مالياً والمتضخمة سكانياً. جزء من هذا الشك والخوف هو بالطبع لأسباب جيوبوليتيكية، ولكن جزءاً منه يعود أيضاً لأسباب نفسية اجتماعية بحتة. فالطفرة المفاجئة في الثراء من ناحية، وعدم تبلور ونمو أنماط وعـلاقات الانتاج بشكل طبيعي من ناحية ثانية، وعدم فهم ديناميكية التركيب الاجتماعي في الأقطار العربية الأكثر والأقـدم استقراراً من ناحية ثالثة تعتبر، مع غيرها، من أسباب هذا الشك والخـوف عنـد الحكـام والمحكـومين في الأقطار النفطية. وعندما يتزايد الشك والخوف تبنى الأسوار النفسية والقانونية والاقتصادية التي تجلب شيئاً من «الطمأنينة» الى أصحابها.

والتكامل الاقتصادي، في هذا السياق، اما غير وارد لدى أقطار النفط، أو يمكن أن يتم بشروطها هي، وحيث أن «المجتمع الطبقة» هو عبارة عن برجوازية ـ تجارية قبلية ـ ناشئة، فان احدى صفاتها هي السعي وراء الكسب السريع المضمون. وهذا معناه تجارة الاستيراد والعقارات والاراضي والسندات الحكومية والادخار قصير الأجل. وهذا ما فعلته الى الآن في غرب أوروبا والولايات المتحدة الامريكية على نطاق واسع، وهو ما تفعله في الأقطار العربية الفقيرة على نطاق أضيق(٤٥).

وقد يكون هناك معنى آخر للتكامل الاقتصادي لدى البلدان النفطية، وهو أقرب في الواقع الى «المعـاونة» أو «المساعدة» الاقتصادية، ويتجلى في منح المساعدات المالية أو القروض طويلة الأجل للأقطار العربية الفقيرة، مثل مصر وسوريا واليمن والسودان والصومال وموريتانيا. ويحدث هذا من خلال الحكومات مباشرة، أو من خلال الصناديق المختلفة التي زاد عددها في العقدين الأخيرين. وهذا النوع من التعاون، على أهميته، ليس هو بالطبع ما يعنيه الاقتصاديون بمفهـوم «التكـامـل» الحقيقي(*). وتختلف التفسيرات بشـأن دوافع الأقطار النفطية في تقديم

---

(٤٥) حول مقارنة تدفق الفوائض المالية للأقطار النفطية الى البلدان العربية والدول الغربية (الولايات المتحدة وأوروبا)، أنظر: طه عبد العليم طه، **الفوائض البترولية العربية وامكانات تدفقها الى مصر** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٧).

(*) أوضحنا، في مواضع سابقة من هذا الكتاب، أن مفهوم التكامل الاقتصادي الذي يقصده تيار كبير من الفكر الاقتصادي المعاصر بالنسبة للدول المتخلفة هو اقامة عملية تنمية تكاملية، من خلال تحقيق الترابط العضوي الانتاجي والتبادلي بين الأقطار المختلفة الأطراف: أنظر في ذلك: القسم ١ (المحرر).

المساعدة. فمن قائل أنها تتم بوازع شعور الاخاء القومي، ومن تفسير بأنها جزء من القيم العربية الأصيلة، وهي «الكرم»، وهناك من يردها الى حرص أغنياء العرب على استقرار المنطقة وعدم السماح للأوضاع الاجتماعية، في أي قطر منها، أن تصل الى مرحلة الانفجار أو الثورة مخافة أن تصيبهم شظاياها.

على أي حال، «المجتمع ـ الطبقة» في بعض الأقطار العربية، والذي خلقته الظروف العالمية لسوق النفط يعتبر، بشكله الحالي، معوقاً لعملية التكامل الاقتصادي، وذلك لتلك الأسباب التي ذكرناها أعلاه كلها.

سادساً: التفاوت في المستويات التعليمية والمهنية

رغم أن الأقطار العربية كلها تعتبر متخلفة تكنولوجياً وتعليمياً، اذا ما قورنت بمجتمعات العالمين: الأول والثاني، الا أنه يوجد تفاوت شاسع من قطر عربي الى آخر في نسبة المتعلمين والفنيين والخبراء. فمن لبنان حيث تصل درجة التعليم مستوى عالمياً رفيعاً، الى اليمن العربية والجزائر والسعودية، حيث تتراوح نسبة الأمية بين نحو ٧٨ بالمائة ونحو ٥٨ بالمائة من السكان البالغين، في سنة ١٩٧٨، وكانت اعلى من ذلك بكثير في كل من سنتي ١٩٦٨ و١٩٧٣، على ما يتضح من الجدولين رقم (٩ـ٦) و(٩ـ٧) من هذا الفصل(*).

كذلك نجد أن الأقطار العربية، كمصر والعراق وسوريا والاردن، رغم ارتفاع درجة الأمية فيها، توجد فيها أيضاً نشوءات فنية عالية في بعض القطاعات، مثل عدد الحاصلين على درجات علمية عالية بالقياس لعدد السكان الكلي، ثم نلاحظ انخفاض هذه الظاهرة أو غيابها، في أقطار مثل الجزائر والمغرب والسودان.

وتبين الجداول (٩ـ٦) و(٩ـ٧) و(٩ـ٨) معدلات توزيع الأمية في الوطن العربي وأقطاره، وكذلك توزيع السكان حسب المستويات التعليمية في الأقطار العربية في السنوات الأخيرة(**).

(*) أنظر التقرير المهم: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **تطور محو الأمية في الوطن العربي: دراسة تحليلية**،وق/ ١٩٨٠/١٢/٥ (تونس: المنظمة، ١٩٨٠). وتتعلق البيانات فيه بواقع الامية في الوطن العربي حتى سنة ١٩٧٨/١٩٧٧، وتطورها خلال السبعينات. أنظر بخاصة: الفصل ٢ من التقرير، ص ٩ ـ ١٥، والجدولان رقم (١) و(٢)، الملاحق الاحصائية. ويجد القارىء أيضاً دراسة عن تطور الأمية في الوطن العربي واتجاه نسبة السكان الاميين لمجموع السكان الى الانخفاض في الأقطار العربية خلال فترة الستينات وبداية السبعينات، في: سيد عبد العال، «الوجود العربي وتحدي الأمية،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٢ (تموز/ يوليو ١٩٧٨)، ص ٩٣ ـ ١٠٥ وبخاصة الجداول الواردة في ص ٩٦، ٩٧ و٩٨ وكذلك توزيع الأميين بين فئات العمر المختلفة للسكان في الجدول، ص ١٠٣ (المحرر).

(**) قمنا بتحديث البيانات في الجدولين رقم (٩ ـ ٦) و(٩ ـ ٧) بناء على ما نشر منها بعد كتابة المؤلف لهذا الفصل، وقد أضفنا الجدول رقم (٩ ـ ٦)، وهو يبين أنه في سنة ١٩٨٠ كان الوطن العربي أحدى المناطق =

جدول رقم (٩-٦)
نسبة الأمية في مناطق العالم، عام (١٩٨٠)

المنطقة	نسبة الأمية ٪			اعداد الاميين (ملايين)
	ذكور	اناث	اجمالي	
الوطن العربي	٢٧,٧	٥١,٥	٤٢,٢	٦٨,٠٠٠
العالم	٢٣,٠	٣٤,٧	٢٨,٩	٦٢٦,٥٢٤
افريقيا	٤٨,٠	٧٢,٨	٦٠,٦	١٥٥,٧٦٣
أمريكا اللاتينية	٢٤,٨	٣١,٣	٢٨,١	٤٤,٢٨٠
أمريكا الشمالية	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠٠,٩٤٨
أوروبا	١,٨	٤,٣	٣,١	١١,٥٩٤
أوروبا الغربية	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠٠,٦١١
أوروبا الشرقية	١,٢	٣,١	٢,٢	١٠,٨٤٥
شرق آسيا	١,١	٣,٧	٢,٤	٢,٨٦١
جنوب آسيا	٣٩,٢	٦٣,٢	٥١,٠	٤٠٢,١٥٧
اوقيانوسيا	٧,٠	٩,٧	٨,٣	١,٣٤٨
الاتحاد السوفياتي	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٠١٥
العالم المتقدم	١,٢	٢,٣	١,٨	١٥,٩٤٤
العالم النامي	٣٧,٢	٥٨,٣	٤٧,٧	٦٠٤,٠١٤

المصدر: احتسبت من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨١** (الشارقة: دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، [١٩٨٢])، الجدول رقم (٧-٣) من الملاحق الاحصائية.

ومنها يلاحظ:

١ - ان معدل الأمية يتراوح، في سنة ١٩٧٨، بين ٢٥ بالمائة في الاردن، و٧٨ بالمائة في اليمن العربية . أي أن نسبة من يعرفون القراءة والكتابة في الاردن تعادل ٢١٣ بالمائة من

= الثلاث في العالم التي تعاني من أعلى نسب الأمية بين سكانها. حيث بلغت نسبة الأمية في أفريقيا (٦١ بالمائة) من مجموع السكان، وجنوب آسيا (٥١ بالمائة) يليها الوطن العربي (٤٢ بالمائة)، وبذلك كانت نسبة الأمية للسكان في الوطن العربي تمثل (١٤٥ بالمائة) من نسبة الأمية من مجموع العالم في المتوسط (والتي كانت نحو ٢٩ بالمائة) (المحرر).

جـدول رقـم (٩-٧)
نسبة الأمية في بعض الأقطار العربية

القطـــر	نسبـة الأميـة المقـدرة (٪)		
	١٩٦٨	١٩٧٣	١٩٧٨
الاردن	٤٥,٦٠	٣٤,٦٠	٢٤,٩٠
الامارات العربية المتحدة	٦٦,٥٠	٤٨,٧٥	٣١,٠٣
البحريـــن	٦٥,٠٠	٤٨,١٦	٣٦,٠٦
تـونـــس	٦٨,٩٠	٥٨,٩٠	٤٨,٩٠
الجزائـــر	٧٨,٣٠	٧٣,٣٠	٦٨,٣٠
الجماهيرية العربية الليبية	٦٦,٠٠	٥٢,٠٠	٣٨,٠٠
السعوديـــة	٨١,١٧	٦٩,٧٧	٥٧,٩٢
الســـودان	٧٥,٥٠	٦٢,٠٠	٤٨,٢٠
ســوريـــا	٥٥,٨٠	٥٠,٠٥	٤٤,٣٠
الصومـــال	٧٤,٥٠	٥٧,٠٠	٣٩,٥٠
العـــراق	٧٥,٢٠	٦١,٢٠	٤٧,٢٠
الكويـــت	٧١,٠٠	٥٢,٦٤	٣٦,٥٠
المتوســـط	٧٠,٧٦	٥٨,٥٢	٤٦,٩٥
مصـــر	٦٥,٧٠	٥٩,١٠	٥٢,٥٠
اليمن العربية	٩٢,٠٠	٨٤,٠٠	٧٧,٦٠
اليمن الديمقراطية	٨٠,٢٠	٦٦,٣٠	٥٢,٨٠

المصدر: احتسبت من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨١، الجدول رقم (٧-٢) من الملاحق الاحصائية. وقد كانت نسبة الأمية في البلاد التي لم ترد في الجدول على النحوالتالي: قطر سنة ١٩٧٠ (٤١,٦ بالمائة). أما لبنان والمغرب وموريتانيا فلا توجد بيانات عن الأمية فيها في التقرير: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **تطور محو الأمية في الوطن العربي: دراسة تحليلية**، وق/ ١٩٨٠/١٢/٥ (تونس: المنظمة، ١٩٨٠) الجدول رقم (١) و(٢).

نظرائهم في اليمن. كذلـك نستخلص من الجـدول (٩-٧) أيضاً أن نسبة من يعرفون القراءة والكتابة في الاردن تعادل نحو ١٧٨ بالمائة من نظرائهم في السعودية. ولكن كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (الدخل) في السعودية يبلغ نحو ١٢ مرة من متوسط نصيب الفرد في الاردن في السنة نفسها. أي أن العلاقة الطردية المعتادة بين الدخل والتعليم في معظم أنحاء العالم نجدها معكوسة هنا في الوطن العربي. وهذه احدى المفارقات الغريبة. فباستثناء الكويت (حيث يتسق ارتفاع الدخل مع ارتفاع التعليم)، نجد ان معظم البلاد النفطية الأخرى، على ثرائها، متدنية في مستوياتها التعليمية في أوائل السبعينات، كما يبينه الجدول رقم (٩-٨).

٢ - من مجموع خمسة عشر قطراً عربياً (تتوافر عنها بيانات) يوجد قطر واحد لا تتجاوز نسبة

الأمية فيه خمسة وعشرين بالمائة، وهو الاردن (٢٤,٩ بالمائة)، وتوجد خمسة أقطار أخرى لا تتجاوز فيها نسبة الأمية أربعين بالمائة، وهي الامارات (٣١ بالمائة) والبحرين (٣٦ بالمائة) والصومال (٣٩,٥ بالمائة) والكويت (٣٦,٥ بالمائة) وليبيا (٣٨ بالمائة). أما الأقطار التسعة الأخرى، فان نسبة الأمية فيها تتراوح بين نحو (٤٥ بالمائة و٧٨ بالمائة)، وهي سوريا (٤٤,٣ بالمائة) والعراق (٤٧,٢ بالمائة) والسودان (٤٨,٢ بالمائة) وتونس نحو (٤٩ بالمائة) ومصر (٥٢,٥ بالمائة) واليمن الديمقراطية (٥٢,٨ بالمائة) والسعودية نحو (٥٨ بالمائة) والجزائر (٦٨,٣ بالمائة) واليمن العربية نحو (٧٨ بالمائة)، ويلاحظ أن ثلاثة من الأقطار النفطية تأتي ضمن هذه المجموعة الأخيرة ذات المعدل المرتفع للأمية، وأن أربعة أخرى من الأقطار النفطية ضمن المجموعة المتوسطة التي لا يعتبر معدل الأمية فيها منخفضاً.

جدول رقم (٩-٨)
مستويات التعليم للسكان الوطنيين ذوي النشاط الاقتصادي في بعض الأقطار العربية
(نسبة مئوية)

القطر / المستوى التعليمي	مصر (١٩٧٦)	الكويت (١٩٧٠)	البحرين (١٩٧١)	قطر (١٩٧٠)	الامارات العربية المتحدة (١٩٦٨)
الاميون	٥٦,٥	٣٦,٢	٦٧,٠	٦٢,٠	٨٧,٠
يقرأون ويكتبون	٢٥,١	٣٠,٩	٢٣,٠	٢٧,٠	٩,٠
شهادات متوسطة	١٦,٢	٢٥,٤	٨,٠	٨,٠	٣,٠
شهادات عالية	٢,٢	٧,٥	٢,٠	٣,٠	١,٠
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: احتسبت من: «انتقال العمالة الفنية بين الدول العربية،» **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**، السنة ٤، العدد ٩ (كانون الثاني / يناير ١٩٧٨)، الملحق الاحصائي الجدول رقم (٢٧) بالنسبة للبحرين وقطر والامارات والجدول رقم (٢٨) بالنسبة للكويت. اما بالنسبة لمصر، انظر: **التتائج الأولية لتعداد ١٩٧٦** (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، ١٩٧٨).

وقد ترتب على هذا التفاوت في المستويات التعليمية تفاوت مماثل في التركيب المهني ومستويات الطاقة البشرية في الأقطار العربية، فمن لديهم الثراء المالي ليست لديهم في معظم الأحيان العمالة الفنية المطلوبة، كما أشرنا في موضع سابق. ويبين الجدول رقم (٩-٩) بيانات عن توزيع القوى البشرية حسب النشاط المهني في عدد من الأقطار العربية. العمودان (١) و(٢) في الجدول يشيران الى المستوى الأعلى للطاقة البشرية: التنفيذيون والمدراء وأصحاب المهن الفنية والعملية، ويغلب على هؤلاء حصولهم على تعليم جامعي أو أعلى من الجامعي،

جدول رقم (٩-٩)
التوزيع النسبي للقوة العاملة حسب النشاط المهني
في بعض الأقطار العربية في منتصف السبعينات بالآلاف
(نسبة مئوية)

المهنة / القطر	التنفيذيون والمديرون	اصحاب المهن الفنية والعلمية	المشتغلون بالاعمال الكتابية ومن اليهم	المشتغلون بأعمال البيع ومن اليهم	المشتغلون بأعمال الانتاج والنقل (غير الزراعة)	المشتغلون بالزراعة والصيد والدواجن	بالخدمات	اصحاب مهن غير واضحة	متعطلون أو غير مبين	الجملة
الاردن	٢,٣ (٠,٦)	١٦,٠ (٤,١)	١٥,٩ (٤,١)	٢٦,٧ (٦,٩)	١٤,٠ (٣٦,٢)	١٣٨,٢ (٣٥,٤)	٢٢,٩ (٥,٩)	٢٦,٩ (٦,٩)	—	٣٩٠,٠
الامارات العربية المتحدة	٥,٨ (٢٠)	٢٢,٠ (٧,٤)	٣١,٤ (١٠,٦)	١٨,١ (٦,١)	١٥٤,٢ (٥٢,٠)	١٣,٧ (٤,٦)	٤٦,٧ (١٥,٨)	—	٤,٠ (١,٥)	٢٩٦,٥
البحرين	١,٠ (١,٧)	٤,٨ (٨,٠)	٥,٢ (٨,٦)	٥,٢ (٨,٦)	٢٨,٠ (٤٦,٤)	٤,٢ (٧,٠)	٩,٩ (١٦,٥)	١٩١ (١,٩)	٠,٣ (١,٢)	٦٠,٣
تونس	٤,٧ (٠,٣)	٧٢,١ (٤,٥)	٨٥,٨ (٥,٣)	٧٤,٦ (٤,٦)	٥٤٦,٠ (٣٣,٧)	٥٢٥,٧ (٣٢,٤)	٩٣,٩ (٥,٨)	٢٣٩,٠ (٣,٥)	—	١٦٢١,٨
الجزائر	٢١,٢ (٠,٨)	٨٩,٨ (٣,٢)	٩٢,٠ (٣,٣)	١٢٥,٥ (٤,٥)	٥٨٩,٧ (٢١,١)	١٢٨١,٣ (٤٥,٩)	٢٢٩,١ (٨,٢)	٧٩,٠ (٢,٨)	٢٨٦,١ (١٠,٣)	٢٧٩٣,٧
الجماهيرية العربية الليبية	٤,١ (٠,٨)	٥٣,٨ (٩,٩)	٣٨,٠ (٧,٠)	٣٠,٦ (٥,٧)	١٩٠,٧ (٣٥,٢)	١١٢,٠ (٢٠,٧)	٨٠,٣ (١٤,٩)	٢١,٨ (٤,٠)	٩,٨ (١,٨)	٥٤١,٢
السودان	١٣,٠ (٠,٣)	١١٢,٠ (٢,٥)	٥٨,٠ (١,٣)	١٨٩,٠ (٤,٣)	٤٦٥,٠ (١٠,٥)	٢٨٩٣,٠ (٦٥,١)	٢٩٨,٠ (٦,٧)	٤١٥,٠ (٩,٣)	—	٤٤٤٣,٠
سوريا	٥,٤ (٠,٤)	٦٥,٢ (٤,٣)	٥٩,٧ (٣,٩)	١٠٥,٨ (٦,٩)	٤٥٠,٢ (٢٧,٢)	٧٤٧,١ (٤٩,٠)	٦٨,٢ (٤,٥)	—	٥٨,١ (٣,٨)	١٥٢٤,٦
العراق(*)	١٣٤,٥ (٠,٨)	٣٩,١ (٢,٦)	١٧,٦ (٠,٣)	٨٩,٧ (١,٨)	٣٣٠,٤ (٦,٥)	٨٤١,٣ (١٦,٤)	٩١,١ (١,٨)	٣٥٧٢,٥ (٦٩,٨)	—	٥١١٦,٢
الكويت	٢,٨ (٠,٩)	٤١,٨ (١٣,٧)	٣٨,٠ (١٢,٥)	٢٤,١ (٧,٩)	١٠٥,٦ (٣٤,٧)	٧,٧ (٢,٥)	٨٧,٣ (٢٥,٧)	—	٦,٢ (٢,٠)	٣٠٤,٦
لبنان	١٠,٦ (١,٩)	٥٢,٩ (٩,٣)	٤٤,٩ (٧,٩)	٦٦,٠ (١١,٥)	١٨٣,٧ (٣٢,١)	١٠١,٧ (١٧,٨)	٦٢,٨ (١١,٠)	١٥,٩ (٢,٨)	٣٣,٣ (٥,٨)	٥٧١,٨
مصر(**)	١٣٧,٣ (١,٨)	٣٦٧,٧ (٤,٨)	٤١٧,٣ (٥,٥)	٤٧٩,٩ (٦,٣)	١٦٢٥,٢ (٢١,٣)	٣٨٤٣,٠ (٥٠,٤)	٥٨٠,٥ (٧,٦)	١٨٠,٤ (٢,٤)	—	٧٦٣٥,٤
المغرب	٣٩,٢ (١,٠)	٥٨,٠ (٣,٩١)	٧٠,٠ (٢,٠)	٢٢٢,٩ (٥,٦)	٧٦٢,٤ (١٩,٢)	٢٠٤٧,٢ (٥١,٤)	٣٢٧,٢ (٨,٢)	٣٤٣,٥ (٨,٦)	—	٣٩٨٠,٥

(*) في العراق، التصنيف لجملة السكان فوق ٥ سنوات.

(**) في مصر التصنيف لجملة السكان من ١٥ سنة فأكثر.

المصدر: احتسبت من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، **المجموعة الاحصائية لدول الوطن العربي، ١٩٧٠ - ١٩٧٥** (القاهرة: الادارة، ١٩٧٨)، الجدول رقم (١-١٥) و(١-١٦)، ص ٤٩ - ٥٤.

أما العمودان (٣) و(٤)، فيضمان المشتغلين بالأعمال الكتابية وأعمال البيع، وهذه تتطلب في العـادة تعليماً متوسطاً. واخيراً تضم الأعمدة (٥) و(٦) و(٧) فئات العمال والفلاحين التي لا تتطلب تعليماً او تتطلب تعليماً دون المستوى المتوسط. وبالنسبة لمعظم الأقطار النفطية نلاحظ ارتفاع نسبة الطاقة البشرية العليا (العمودان (١) و(٢)) التي تتطلب تعليماً جامعياً، بينما نلاحظ من جدول (٩ـ٨) أن نسبة هؤلاء بين الوطنيين من أهل البلاد منخفضة للغاية، وتفسير ذلك أن الأقطار النفطية تستورد معظم عناصر الطاقة البشرية العليا من أقطار عربية أخرى، وهو الأمر الذي يكشف عنه جدول رقم (٩ـ١٠).

ففي الامارات مثلاً، وصلت نسبة العاملين، في هذا المستوى، (العمودان (١) و(٢)) من الجدول رقم (٩ـ٩) ١٣,٢ بالمائة، الا أن أكثر من ثلثيهم كانوا من الوافدين، أي من غير أهل البلاد. والشيء نفسه بالنسبة لقطر، حيث تصل نسبة الوافدين في الطاقة البشرية العليا ٥٢ بالمائة من فئة المديرين و٨١ بالمائة من فئة العلميين والفنيين. وينطبق ذلك أيضاً، بدرجة أخف قليلاً، على كل من السعودية والبحرين وليبيا(*).

هذا التفـاوت في المستويات العلمية والمهنية بين الأقطار العربية هو نتيجة للتطور غير المتكافىء الذي حدث من جراء عدم التزامن في دخول «المرحلة الانتقالية» التي أعقبت تخلخل الهياكل التقليدية في المجتمع العربي. فبينما بدأت هذه العملية في مصر وسوريا ولبنان منذ أوائـل القرن التاسع عشر ومنتصفه، لـم تبدأ في أقطار الحزام الجنوبي الا في الربع الثاني أو الثالث من القرن العشرين.

ومـا يهمنـا من عرض هذا التفاوت في المستويات التعليمية والمهنية هو ما يترتب عليه بالنسبـة لقضـايا التكـامـل الاقتصـادي والتـوحيد السياسي. فمن ناحية، يثير هذا التفـاوت حسـاسيات، ليس لدى المـواطن العـادي بالضـرورة، ولكن لدى النخب المتعلمة في بعض الأقطار. هناك اعتقاد، مثلاً، لدى بعض المتعلمين في الأقطار العربية التي تتمتع بثروات طبيعية وموارد مالية كبيرة، ان المتعلمين والفنيين من الأقطار الأخرى يمكن أن يزاحموهم بأن يتنافسوا معهم حول الفرص المتاحة والمزايا المتوقعة[٤٦].

وهذه مسألة رغم أن الكثيرين يفكرون فيها، الا أنها أقل من المسائل التي تناقش علناً بصـراحـة وأمـانة. وسواء كان هناك ما يبرر هذا الاعتقاد أم لا، فان من الصحي ان تعالج المسألة بالمعيار نفسه الذي تناولنا به موضوع تفاوت الثروات، وبالتحديد، من الواقعية أن تعطى لأبناء

(*) أنظر: القسم ٣، الفصل ٧، أولاً ـ ١ ـ ب، والجدول رقم (٧ ـ ١٧) لمقارنة بياناته التي اعتمدت على: The World Bank, *Manpower and International Labor Migration in the Middle East and North Africa* (Washington, D.C.: The Bank, 1981).

والبيانات الواردة هنا ومن أجل تحليل آثار ذلك على احتياجات هذه الأقطار لأنواع العمالة الوافدة (المحرر).

(٤٦) ابراهيم، «العرب والمسألة القومية،» ص ٣٧.

كل قطر أولويات واضحة في داخل أقطارهم، وأن لا يحسوا بمنافسة غير عادلة مع أبناء قطر آخر قطع شوطاً أبعد تعليمياً وتكنولوجياً. فحتى في الولايات المتحدة الامريكية، التي مضى على وحدتها الفيدرالية أكثر من مائتي عام، ما زال ذلك هو التقليد المتبع: أبناء الولاية لهم أسبقية مطلقة في فرص التعليم والتوظيف وشغل المراكز العامة، والفائض يعرض بطريقة مفتوحة لأبناء الولايات الأخرى[٤٧]. ويبدو أن هذه هي الممارسة التي تتبلور تدريجياً وتلقائياً في الأقطار العربية الغنية على كل حال. ولكن ما ينقص مع ذلك، هو تقنين هذه الممارسة، واستحداث قواعد تمنح حق الاقامة أو الجنسية بعد عدد معين من السنوات لأبناء الأقطار العربية الأخرى، كما هي الحال في الولايات المتحدة الامريكية. ففي هذه الأخيرة، يصبح من وفدوا من خارج الولاية متساوين في الحقوق مع أهل الولاية في بعض الامور مثل التعليم بعد سنة أو سنتين من الاقامة المتصلة. وفي أمور أخرى قد تزيد المدة المطلوبة الى خمس سنوات أو عشر، طبقاً لدرجة حساسيتها، مثل الترشيح لمناصب عامة في الولاية.

جـدول رقـم (٩-١٠)
التوزيع النسبي للوطنيين والوافدين حسب النشاط المهني في بعض الأقطار العربية
(نسبـة مئويـة)

المهنـة	قطـر (١٩٧٠)		البحرين (١٩٧١)		ليبيـا (١٩٧٥)		السعوديـة (١٩٧٥)	
	وطنيون	وافدون	وطنيون	وافدون	وطنيون	وافدون	وطنيون	وافدون
١ ـ تنفيذيون واداريون	٤٨	٥٢	٦٥	٣٥	٦٥	٣٥	٥٤	٤٦
٢ ـ علميون وفنيون	١٩	٨١	٤٠	٦٠	٤٢	٥٨	٤٥	٥٥
٣ ـ كتابيـون	٢٨	٧٢	٨٠	٢٠	٨٤	١٦	٦٩	٣١
٤ ـ اعمال البيع	١٩	٨١	٦٠	٤٠	٦٢	٢٨	٦٤	٣٦
٥ ـ أعمال الانتاج	١٣	٨٧	٥٨	٤٢	—	—	٦٠	٤٠
٦ ـ الزراعة والصيد	٥	٩٥	٥٨	٤٢	٥٨	٤٢	٧٣	٢٧
٧ ـ الخدمـات	١٤	٨٦	٩٠	١٠	—	—	٦٩	٣١

المصدر: احتسبت من: «انتقال العمالة الفنية بين الدول العربية»، الجداول رقم (٥) و(١٢) و(١٩) و(٢٣) مع تعديلات طفيفة استلزمها اختلاف فئات التصنيف من بلد الى آخر.

الا أن التفاوت في مستويات التعليم له عواقب أخرى غير مهنية، ومن ذلك، على وجه الخصوص، التفاوت في درجات الوعي السياسي لدى الجماهير العربية من قطر الى آخر. ان

---

(٤٧) المصدر نفسه.

المسألة القومية، عموماً، وموضوع التكامل الاقتصادي بوجه خاص، كانا وما يزالان شغل النخب المثقفة بالدرجة الأولى، أما جماهير الفلاحين والعمال والبدو في القرى والمصانع والفيافي، فان اطاراتها المرجعية لم تستوعب هذه الموضوعات بعد. هذه حقيقة تجريبية لا بد أن نقرها بصراحة وأمانة، وليس في تقرير هذه الحقيقة أي معنى للاقلال من شأن العمال والفلاحين والبدو (وهم يكونون أكثر من ٨٠ بالمائة من مجموع السكان). هذه الفئات لا يوجد بينها تناقض من قطر عربي الى قطر عربي آخر، وهي المستفيد الأكبر في المدى المتوسط والبعيد من أي تكامل اقتصادي أو توحيد سياسي، وفيها تكمن طاقات هائلة لم تفجر بعد. وليس عدم وعيها السياسي بسبب خطأ منها، بقدر ما هو مسؤولية النخب المثقفة والصفوات الحاكمة في الأقطار العربية. فهذه الجماهير لم يجر «تسييسها» بالدرجة المطلوبة بعد، وعدم تسييسها يعود الى حد كبير لعدم نيل معظمها لأي قسط من التعليم. في كلمات أخرى، رغم ضخامة عدد العمال والفلاحين والبدو، ورغم أنهم المستفيدون بدرجة أعظم من التكامل الاقتصادي والتوحيد السياسي، فانهم لم يكونوا بعد رأياً عاماً ضاغطاً ذا وزن محسوس. وهم لا يكونون رأياً عاماً، لأنهم غير مسيسين (Unpoliticized)، وهم غير مسيسين لأن معظمهم من الأميين.

أما المتعلمون، أو المثقفون، فكما رأينا، تتنازعهم قوتان، الأولى هي الانشغال بالمسألة القومية والرغبة في التكامل الاقتصادي والتوحيد السياسي، وذلك على مستوى العقيدة والاتجاهات؛ والثانية هي التوجس من مزاحمة زملائهم من أقطار عربية أخرى في فرص العمل والكسب والمزايا التي يتمتعون بها في الأقطار الغنية. ومن هنا، هذا التناقض بين الفئات المتعلمة في الأقطار التي قطعت شوطاً أبعد ومثيلاتها في الأقطار التي ما زالت في البداية، وداخل هذه الأخيرة. هناك صراع داخلي بين الرغبة المثالية في التوحيد والتكامل، وبين شعور الخوف من التوحيد والتكامل(*). ويبدو أن هذا التناقض يتلاشى أو يتقلص كثيراً في أوقات الصراع التي

(*) كشفت الدراسة الميدانية التي أجريت واشترك في الاشراف عليها د. سعد الدين ابراهيم وعرض نتائجها في: ابراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية**، كشفت عن نتائج تلقي مزيداً من الضوء على مدى تعبير التحليل الوارد في المتن عن الواقع بالنسبة لموقف أصحاب مستويات التعليم والمهن المختلفة من موضوع الوحدة العربية، فقد كشفت الدراسة الميدانية المذكورة عن أن من يقرون بوجود أمة عربية واحدة نسبتهم بين الفلاحين تفوق أية فئة مهنية أخرى (أكثر من ٨٣ بالمائة) منهم، يليها في ذلك الصحفيون والاعلاميون والمشتغلون بالمهن الزراعية والتربويون والاجتماعيون والأطباء والاكاديميون والمهندسون والمهن الوسيطة، وكانت أقل الفئات المهنية اقراراً بوجود الأمة العربية هي فئة العمال (٧٣ بالمائة وهي نسبة دون المتوسط العام)، المصدر نفسه، ص ٩٥ - ١٠٠. كذلك يجيء الفلاحون في الوطن العربي في المقدمة من حيث الميول الوحدوية (٨٣ بالمائة) منهم، ويأتي بعدهم بعض الفئات المهنية الأخرى التي سجلت نسبة أعلى من المتوسط العام نحو هذه الميول، وهم المعلمون والطلاب وأصحاب الوظائف الادارية والعمال المشتغلون بالثقافة والفنون، ويأتي الاكاديميون والعلميون في نهاية السلم في هذا الخصوص (٧٠ بالمائة)، المصدر نفسه، ص ١٢٦ - ١٢٩. وأتى الفلاحون في الوطن العربي كذلك على قمة من يرون أن يكون التوحيد على أساس علمي اسلامي (٥١ بالمائة)، المصدر نفسه، ص ١٤٦. كذلك فان أكثر الفئات التي أبدى أفرادها تفضيلاً للوحدة الفورية هي فئة العمال والفلاحين والطلاب (٤٩ بالمائة و٤٦ بالمائة و٤٦ بالمائة على التوالي وهي تزيد عن المتوسط العام لجملة =

تخـوضها الأمة العربية ككل ضد أعدائها في نضال مسلح. ففي العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ وحرب تشرين الاول/اكتوبر سنة ١٩٧٣، كانت هناك أمثلة للتوحيد العاطفي والعسكري، ارتفع معهما الوطن العربي بأغنيائه وفقرائه الى درجة عالية من التضامن المالي، وقد أخذ هذا الأخير صورة هبات ومساعدات ليست بالقليلة. ولكن المشكلة المعضلة، مع ذلك، هي أنه بانتهاء اللحـظة التاريخية للصراع الساخن مع أعداء الأمة، سرعان ما تعود التناقضـات العربية التي ذكـرنـاها أعلاه لتطفو على سطح الساحة العربية، وربما كان السبيل، للحفاظ على التوحيد العاطفي وما يجلبه معه من تضامن مالي واقتصادي، هو اطالة لحظة الصراع الساخن الى عدة سنوات بدلاً من عدة أيام أو عدة أسابيع.

سابعاً: التفاوت في التكوينات الاثنولوجية

يعتبر الوطن العربي، بصفة عامة، من أكثر مناطق العالم تجانساً، فأغلبية سكانه تتكلم العربية، وتدين بالاسلام، كما أن سلالته البشرية، رغم تنوعها، قد جرت بينها عمليات صهر واسعة خلال الألف سنة الأخيرة.

ورغم ذلك، فان الوطن العربي زاخر بالاقليات الاتنولوجية(٤٨)، والأقلية هي جماعة بشرية لديهـا شعور جمعي بالاختلاف عن الأغلبية المحيطة بها، سواء في الدين، أو المذهب، أو اللغـة، أو الثقافة، أو الخبرة التاريخية، أو لون البشرة والملامح الجسمانية. وليست خاصية الاختلاف في أحد هذه المتغيرات، ليست هي، في حد ذاتها، التي تخلق الجماعة الاتنولوجية، ولكن الوعي الذاتي بالاختلاف هو الذي يخلق الجماعة، أي أنه ما دام أفراد الجماعة أنفسهم

= العينة من كل الفئات محل الاستبيان وهو ٣٦,٤)، المصدر نفسه، ص ١٥٦ - ١٥٨). ويأتي الطلاب والعمال والفلاحون أيضاً على قمة الفئات المهنية من حيث رأيهم أن أهم عقبات الوحدة العربية هي القوى الخارجية (٥٦ بالمائة و٥٦ بالمائة و٥٤ بالمائة على التوالي مما يزيد عن المتوسط العام لجملة الفئات وهو ٤٨,٥ بالمائة)، المصدر نفسه، ص ١٦٨ - ١٦٩. وبالنسبة لهذه القوى الخارجية يعبر الثالوث نفسه (الطلبة والعمال والفلاحون) عن اتجاه واحد يرى ان الولايات المتحدة هي القوة الخارجية الأساسية المعرقلة للوحدة العربية، وان كانت نسبة الادانة تتباين (٧٠ بالمائة العمال، و٦٦ بالمائة المعلمون وطلاب الجامعات، و٥١ بالمائة الفلاحون وهم بذلك أقل من المتوسط العام لجميع الفئات)، المصدر نفسه، ص ١٧٧ - ١٧٨. وبصفة عامة تراجع فصول الكتاب كلها لمعرفة الأسباب والعوامل التي ترجع الدراسة اليها هذا التباين في مواقف الفئات المهنية من هذه الموضوعات، وهي، في اتجاهها العام وفي مجملها، تتفق مع نتائج التحليل الوارد في المتن والذي كتبه د. سعد الدين قبل اجراء البحث الميداني (المحرر).

(٤٨) من أجل مزيد من التفصيل حول الأقليات في الوطن العربي، أنظر: Carlton Steven Coon, *Caravan: The Story of the Middle East* (New York: Holt, Rinehart, [1951]); Albert Habib Hourani, *A Vision of History: Near Eastern and Other Essays* (Beirut: Khayats, 1961), and Iliya Harik, «The Ethnic Revolution and Political Integration in the Middle East,» *International Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 3 (July 1972), pp. 303-323.

يدركون هذا الاختلاف ويضفون عليه معنى، أو ما دام غيرهم يدرك هذا الاختلاف ويترجمه الى تفرقة في السلوك والتعامل، فان ذلك يصبح بذور انبثاق الجماعة الاتنولوجية. ان الوعي بالاختلاف هو الأساس، وطبقاً للضغوط والعوامل الجدلية المحيطة بهذه الجماعة، وحجمها، ودرجة تركزها الجغرافي، ومكانتها الطبقية، يتوقف احتمال تحولها الى حركة اجتماعية - سياسية مناهضة للأغلبية المحيطة وتوقيت ذلك[(٤٩)].

ويرجع الاهتمام بموضوع الأقليات الاتنولوجية في الوطن العربي، في سياق الحديث عن التوحيد السياسي والتكامل الاقتصادي، الى عدة أسباب. أولها، ان المعرفة بالاقليات الاتنولوجية هي جزء لا يتجزأ من ضرورة معرفة الخريطة الاجتماعية ـ السياسية للوطن العربي، بكل تضاريسها وظلالها، كأحد شروط النجاح في الجهود المبذولة نحو التوحيد والتكامل. فالوطن العربي يحتوي على أقليات لغوية (البربر والأكراد وقبائل جنوب السودان وغربه)، ودينية (مسيحيون ويهود)، ومذهبية (بين المسلمين يوجد الشيعة والعلويون والدروز) وبين المسيحيين يوجد (أقباط وكاثوليك وارثوذكس وموارنة)[(*)]. هذه الأقليات تصل، في مجموعها، الى حوالى عشرين مليوناً من مجموع حوالى مائة وخمسين مليوناً[(**)] أي أقل من ١٥ بالمائة من جملة سكان الوطن العربي. ولكننا عندما ننظر الى أماكن وجود هذه الأقليات وتركزها، نجدها تمثل نسبة أكبر من ذلك بكثير في بعض الأقطار العربية. ففي لبنان مثلاً، تصل نسبة المسيحيين، بكل طوائفهم، الى أكثر من ٤٠ بالمائة، وتصل نسبة القبائل التي لا تتحدث العربية لغةً أصلية في السودان الى ما يزيد عن ٣٠ بالمائة، وتصل نسبة الشيعة في العراق الى ما يقرب من النصف، والأكراد الى ما يقرب من ربع السكان، ونسبة البربر تتراوح بين ١٥ و٣٠ بالمائة في أقطار الشمال الأفريقي. وفي هذه الأقطار، تتركز الأقليات في أقاليم معينة تجعل منها أغلبية سكانية في تلك الأقاليم. ففي العراق، يتركز الأكراد في مرتفعات كردستان في الشمال الشرقي (في منطقتي السليمانية وكركوك)، ويتركز الشيعة في الجنوب. وفي الجزائر يتركز البربر في جبال الأوراس، وفي المغرب يتركزون في سلاسل جبال الأطلس (وبخاصة الأوسط والأعلى). وفي السودان تتركز

---

(٤٩) ابراهيم، «نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة: الأقليات في العالم العربي،» ص ٥ ـ ٢٤.

(*) أنظر بعض جوانب نشوء الاقلية الاتنولوجية المرتبطة بالدين وبالمذاهب في الدين الواحد وتطورها وأثرها على الوحدة الوطنية في: جورج قرم، **تعدد الأديان وأنظمة الحكم: دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٩)، وبخاصة ص ٢٨٢ ـ ٣١٨. أنظر أيضا: بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ص ٢٤٧ ـ ٢٥٠. وبالنسبة لمصر بالذات، أنظر: طارق البشري، **المسلمون والأقباط في اطار الجماعة الوطنية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠)، وبخاصة الجزء الأخير من الصفحات ٥٩٩ ـ ٦٢٧ و٦٧٣ ـ ٧٥٠، حيث يجد القارىء تحليلاً عميقاً تفصيلياً عن الأقباط في اطار الحركة العربية وفي اطار ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢، بما تتضمنه من توجه اساسي للقومية العربية (المحرر).

(**) وذلك حسب تعدادات وتقديرات سكان الأقطار العربية والوطن العربي كله، سنة ١٩٧٧. أنظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨١** (الشارقة: دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، ١٩٨٢)، ص ٨١ ـ ٨٢ والجدول رقم (٧ ـ ١)، ص ٢٤١ (المحرر).

الأقليات الزنجية التي لا تتكلم العربية ولا تدين بالاسلام في الجنوب (محافظات جوبا والاستوائية وبحر الغزال)، وتتركز القبائل التي تدين بالاسلام ولكنها لا تتكلم العربية في الغرب. وفي لبنان يتركز الشيعة في الجنوب، والموارنة والدروز في جبل لبنان. وفي سوريا يتركز العلويون في الشمال (محافظة اللاذقية).

وموقف بعض الأقليات من قضية القومية العربية عموماً والتوحيد السياسي والتكامل الاقتصادي خصوصاً، موقف على درجة كبيرة من الحساسية والخطورة، وبخاصة في ظل حالتين: أولاهما، أن يكون حجم احدى هذه الأقليات وتميزها كبيراً في قطر معين (مثل العراق والسودان ولبنان(*))؛ وثانيتهما، عندما يكون حماس النخبة الوطنية الحاكمة أو احدى القوى السياسية عالياً في هذا القطر باتجاه التوحيد السياسي أو التكامل الاقتصادي العربي. هنا تحس الأقلية بخطر داهم، ليس على مصالحها الاقتصادية فقط، وانما أيضاً على كيانها الاجتماعي وتراثها الحضاري الخاص، فاذا وجدت الى جوار ذلك متناقضات طبقية بين الأقلية والأغلبية لم تتم تصفيتها بعد، أو وجدت قوة خارجية محرضة، فان احتمالات الانفجار تصبح عالية. ويأخذ الانفجار، في أحيان كثيرة، صورة العصيان المسلح أو الحرب الأهلية. وتنصرف القيادة الوطنية عن مشروع التوحيد القومي الى تعبئة طاقاتها للمحافظة على وحدتها القطرية. وفي «الجهاد» للمحافظة على الوحدة القطرية، تسيل الدماء غزيرة وتنفق ملايين عديدة، وتتعثر مشروعات التوحيد القومي والتكامل الاقتصادي العربي(٥٠). والمسؤول عن هذا هو غياب الموقف النظري الواضح من مسألة الاقليات الاتنولوجية (مسؤولية المفكرين والأحزاب)، وغلبة الطابع الشوفيني العسكري في معالجة المطالب المشروعة للأقليات (مسؤولية النخب الحاكمة، وبخاصة العسكرية منها).

لقد رأينا، لدى الحديث عن اتفاق الوحدة الجمركية بين سوريا ولبنان، كيف تعثر هذا الاتفاق (وكان الأول من نوعه بين الأقطار العربية) صبيحة الاستقلال السياسي، نتيجة التناقض بين مصالح القوى الفاعلة في كلا القطرين. والذي لم نذكره هو أن البرجوازية اللبنانية المهيمنة على مقاليد الأمور في لبنان كانت تغلب عليها العناصر المارونية، ومعظم هذه العناصر ليس لديها توجه عربي قومي، وهي أكثر حرصاً على المحافظة على كيانها المتميز داخل لبنان، وعلى الابقاء على علاقاتها الوثيقة بالرأسمالية الغربية. أي أننا هنا بصدد حالة يتفاعل فيها المتغير الطبقي والمتغير الاتنولوجي، فزعماء هذه الاقلية يرون في أي تكامل اقتصادي عربي حقيقي، أساسه التنمية، خطراً داهماً على علاقاتهم بالغرب(٥١)، كما يرون في أي توحيد سياسي خطرا أشد على وضعهم المتميز في التركيبة اللبنانية السياسية التي سادت منذ عام ١٩٤٣ حتى وقوع الحرب

(*) في ما يتعلق بالخلفية التاريخية للأقليات في لبنان وعوامل شعورها بـ«الوعي الذاتي»، وتميزها الطبقي، أنظر: قرم، **تعدد الأديان وانظمة الحكم: دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة** (المحرر).

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٥١) يموت، **التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية**، ص ١١٥ ـ ١٥٥.

الأهلية عام ١٩٧٥[٥٢]. وما هذه الحرب الأخيرة الا انعكاس لمخاوف زعماء الأقلية المارونية من محاولات القوى الأخرى في الساحة اللبنانية لتغيير تلك التركيبة الداخلية.

ان الاحداث الدامية في لبنان والتي بدأت في سنة ١٩٧٥ (والتي ما زالت مستمرة حتى الآن (صيف ١٩٨٥) وما يصاحبها من دمار لأهم مؤسسات المجتمع اللبناني، كانت بمثابة الصدمة الدرامية التي تحتاجها الأمة العربية لتذكيرها بالطبيعة الانفجارية لمسألة الأقليات. فالذي حدث ويحدث في لبنان ليس أكبر حجماً أو عنفاً بالضرورة مما حدث في أجزاء أخرى من الوطن العربي. الفارق الأكبر ربما، هو في درجة تعقيد الوضع اللبناني من ناحية، ومركزيته بالنسبة للجسم السياسي والاقتصادي العربي من ناحية أخرى. ولكن المتأمل لكل الانفجارات الداخلية المسلحة في الوطن العربي، خلال الربع قرن الأخير، يلاحظ أنها كانت جميعاً مرتبطة بالمسألة الاتنولوجية بشكل مباشر أو غير مباشر. فالحرب الأهلية في جنوب السودان، والتي دامت زهاء ثلاثة عشر عاماً، والحرب الأهلية في شمال العراق، والتي استمرت بدورها لأكثر من عقد من الزمان، كانتا مرتبطتين بمسألة الأقليات. كذلك كانت بعض التمردات التي حدثت في جبال الأوراس، في أوائل عهد استقلال الجزائر، والصراع على السلطة بين أجنحة حزب البعث المختلفة منذ منتصف الستينات، وتعثر التجربة الديمقراطية في البحرين، والقوانين التمييزية في الكويت وبلدان الخليج، والتقلصات الدينية الغوغائية في مصر في السبعينات، كل هذه كانت مرتبطة، بشكل أو بآخر، بموضوع الأقليات والهياكل الاتنولوجية في داخل كل قطر من الأقطار المذكورة[٥٣]. واذا كانت هذه الظواهر لم تلفت أنظار مفكري الأمة، أو المتصدين فيها للعمل الوحدوي، بالالحاح نفسه الذي أحدثته الدراما اللبنانية، فذلك، اما لأنها كانت قصيرة الأمد (مصر والجزائر)، أو مطموسة تحت واجهات ولافتات ايديولوجية وطبقية (سوريا، والبحرين، والكويت)، أو لأنها ـ حتى مع طول الأمد ـ وقعت في أطراف الأمة العربية (العراق، السودان). ولكن الحقيقة تظل هي هي بالنسبة للمراقب المتعمق. فهذه الظواهر سواء لفتت الانتباه واستحوذت على عناوين الصحف أم لم تفعل ذلك، تظل مؤشراً خطيراً لانفجارية موضوع الأقليات في أمة عربية تسعى للتوحيد السياسي أو للتكامل الاقتصادي؛ وهي، كما قلنا، تستوعب جزءاً كبيراً من طاقة المتصدين للتوحيد والتكامل.

ولعل أقرب مثل على هذا العامل الاتنولوجي، باعتباره عقبة في طريق التكامل، هو ما حدث في السودان في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٧٩، أثناء انعقاد برلماني للقطرين: مصر والسودان اللذين يسعيان لهذا التكامل منذ سنوات. فقد قدم النواب الجنوبيون في مجلس الشعب السوداني مذكرة الى رئيسي مصر والسودان يبدون فيها تحفظاتهم على التكامل بين القطرين. ورفعوا نسخاً منها الى كل من الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية. وجاء في

---

(٥٢) عن خلفيات الصراع في لبنان والامتيازات التي منحت لجبل لبنان، حيث يتركز الموارنة، أنظر: جوزيف أبو خاطر، **المسألة اللبنانية** (بيروت، ١٩٧٨).

(٥٣) ابراهيم، «نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة: الأقليات في العالم العربي،» ص ١١٥ ـ ١٥٥.

مذكرة الجنوبيين أنهم «ينظرون الى عملية التكامل كعملية استغلال اقتصادي للسودان من جانب مصر. وأن سياسة التكامل ترمي الى التعريب، وأسلمة جميع الفئات في السودان، وأن توحيد المناهج التربوية غير مقبول، لأنه ما دام لم يتم توحيد المناهج بين الشمال والجنوب، فكيف اذن مع مصر. كذلك فان توحيد القوانين على أساس الشريعة الاسلامية هو أمر مرفوض»[٥٤]. وفي نهاية المذكرة، يقول الجنوبيون (السودان) «نحن نرى أن يكون تعاملنا مع مصر على ضوء المبادىء نفسها التي نتعامل بها مع بقية الدول العربية والأفريقية. أما اذا كان هناك ضرورة لتوثيق العلاقات مع مصر أكثر مما هي عليه مع بقية الدول العربية والأفريقية، فاننا نرى طرح المسألة على استفتاء عام»[٥٥].

لموضوع الأقليات إذاً، أهمية بالغة لدى بعض الأقطار العربية المركزية بالنسبة لأي تكامل اقتصادي حقيقي. فالسودان والعراق بالذات لديهما من الامكانيات الطبيعية النفطية والزراعية ثروات هائلة تعطي هذا التكامل ركائز حاسمة، وبخاصة بالنسبة «للأمن الغذائي» للوطن العربي[٥٦]. يضاف لذلك أن القطرين يشكوان، في الوقت الحاضر، من تخلخل سكاني يفوق عملية استغلال هذه الامكانيات، ولكن ـ كما رأينا ـ يعتبر هذان القطران من أكثر الأقطار العربية تنوعاً في تكوينهما الاتنولوجي.

ويضيق المقام هنا، في معالجة هذا الموضوع بالتفصيل الذي يستحقه. ولكن البداية هي أن نفهم ـ على الأقل ـ ما تنطوي عليه ديناميكية العلاقات الاتنولوجية في الوطن العربي. وأولى خطوات هذا الفهم هي تصنيف الجماعات الاتنولوجية. ويمكن أن نصدر عن ثلاثة أبعاد لمثل هذا التصنيف: (١) اللغة العربية، (٢) الشعور بالانتماء العربي، (٣) والدين الاسلامي[٥٧]. وترمز علامتا (+) و(−) في الشكل التالي لحضور أي من الأبعاد الثلاثة أو غيابها في حالة الجماعات البشرية المختلفة التي تعيش في الوطن العربي. ويعطينا التصنيف على أساس بعدي «الشعور بالانتماء العربي» و«التحدث بالعربية» أربع مجموعات اتنولوجية، رمزنا لها في الشكل بالارقام (١)، (٢)، (٣)، (٤). فاذا أضفنا البعد الثالث، وهو الدين، فاننا نكون بصدد ثماني مجموعات، وقد رمزنا لها في الشكل بخطوط منحرفة داخل الخلايا الأربع الرئيسية، وبالتالي تكون ١ ـ أ و ١ ـ ب، ٢ ـ أ و ٢ ـ ب، ٣ ـ أ و ٣ ـ ب، ٤ ـ أ و ٤ ـ ب. وفي ما يلي تفصيلاً وأمثلة لكل من وحدات التصنيف.

---

(٥٤) مقتطفات من هذه المذكرة نشرت في: **المستقبل** (باريس)، السنة ٢، العدد ١٠٢ (٣ شباط/ فبراير ١٩٧٩)، ص ٣٠.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٥٦) حول أهمية السودان والعراق لاستراتيجية الأمن الغذائي العربي، أنظر: معهد الانماء العربي، قسم الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، **في الطريق الى عصر المجاعة: الهيمنة الأميركية وتبعية العالم الثالث**، سلسلة الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، ٢ (بيروت: المعهد، ١٩٧٦)، ص ٨١ ـ ٩٥.

(٥٧) ابراهيم، «نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة: الأقليات في العالم العربي».

شكل رقم (٩-١)
تصنيف للجماعات الاتنولوجية في الوطن العربي
الشعور بالإنتماء العربي

	(١) يشعرون بانتماء عربي (+)	لا يشعرون (−) بانتماء عربي (٢)
يتحدثون اللغة العربية (+)	غير مسلمين ١ ـ ب / ١ ـ أ مسلمون	غير مسلمين ٢ ـ ب / ٢ ـ أ مسلمون
لا يتحدثون العربية (−) (٣)	غير مسلمين ٣ ـ ب / ٣ ـ أ مسلمون	غير مسلمين ٤ ـ ب / ٤ ـ أ مسلمون (٤)

١ ـ الجماعــة الرئيسيـــة

تمثل الجماعة الرئيسيّة، في الوطن العربي، أكثر من ٨٥ بالمائة من مجموع سكان الوطن العربي الكبير. ويتكلم أفرادها اللغة العربية (وان يكن بلهجات مختلفة)، ويشعرون بالانتماء العربي (وان اختلفت درجات هذا الانتماء من حيث الأولوية من قطر إلى آخر ومن طبقة إلى أخرى، وان تراوحت المظاهر التعبيرية لهذا الانتماء بين الصراحة الواعية والكمون المستتر). وتنتشر هذه المجموعة جغرافيا في كل أنحاء الوطن العربي من المحيط الى الخليج، وهي أكبر الجماعات على الاطلاق؛ اذ يزيد عددها عن ١٢٠ مليوناً(*)، وهي بالطبع هدف الدعوة القومية والعمل الوحدوي. أغلبية هذه الجماعة هي من المسلمين (١ ـ أ)، ولكن بها عدة ملايين من المسيحيين الارثوذكس والكاثوليك (في سوريا ولبنان والاردن وفلسطين والعراق) والأقباط (مصر). والمسيحيون في هذه الجماعة نرمز لهم في الشكل بـ (١ ـ ب). والفئات الفرعية التي تقع في (١ ـ ب) لا تختلف عن المجموعة الرئيسية الا في الدين. ولا يمثل ذلك في حد ذاته خطراً على الحركة القومية أو مجهودات التوحيد السياسي والتكامل الاقتصادي، بل ان بعض رواد العمل القومي العربي كانوا من هذه الفئات (نجيب عازوري، ميشيل عفلق، جورج حبش... الخ)(**). ومع ذلك فان الاختلاف الديني أو المذهبي داخل هذه المجموعة الرئيسية، لو تضافر

(*) وذلك ضمن تعدادات (وتقديرات) السكان في سنة ١٩٧٧ (المحرر).

(**) أنظر في بعض جوانب دور المسيحيين العرب في الفكر القومي العربي: السيد يسين، **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ٣٦ ـ ٣٧ و١٠٠ ـ ١٠٢، وكذلك عدد من المقالات والندوات المهمة عن المسيحيين العرب وموقفهم من دورهم في القومية العربية، نشير منها الى: طارق البشري، «الاطار التاريخي الحديث لموضوع الأقباط والوحدة العربية،» نبيل عبد الفتاح، «الاسلام والأقلية في مصر: التيارات والاشكاليات،» ابو سيف يوسف، «الأقباط وحركة القومية العربية،» وفكتور سحاب، «من يحمي المسيحيين العرب؟» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٠ (آب/ أغسطس ١٩٨١)، ص ٨٣ ـ ١٤٢؛ «ندوة المستقبل العربي: الأقباط والقومية العربية،» شارك فيها: أبوسيف يوسف، اسماعيل صبري عبد الله، القس انسطاس شفيق، رؤوف عباس، طارق البشري، مجدي حماد، ميلاد حنا ونبيل عبد الفتاح، **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١)، ص ١٧٧ ـ ١٩٤؛ اسعد رزوق، «نجيب عازوري الوحدوي المجهول،»=

وتفاعل مع حرمان طبقي أو سياسي، فانه يصبح قوة كامنة للتوتر داخل الحركة القومية وفي مسيرة العمل الوحدوي. أما احتمال تحول هذا الاختلاف الى دعوة قومية مضادة أو انفصالية فهو غير محتمل، بل يكاد يكون معدوماً تماماً. وباختصار، فان الجماعة الرئيسية التي تتضمنها الخلية (١)، بقسميها أ وب، ليس هي شغلنا؛ حيث أن مشكلاتها بالنسبة لقضية التوحيد السياسي والتكامل الاقتصادي هي أساساً للتوعية والتنظيم والمشاركة في الجهود المبذولة في هذا الصدد.

٢ ـ جماعات تتكلم العربية ولكنها لا تشارك العرب بالشعور بالانتماء العربي

وهذه الجماعات تحتويها الخلية (٢) في الشكل التصنيفي. وأهم هذه الجماعات على الاطلاق هي الموارنة في لبنان. فرغم ان اصولهم السلالية هي شمال سوريا، الا أن خبراتهم التاريخية، وانتقالهم الى جبل لبنان وانعزالهم فيه لعدة قرون، قد أفرز لدى بعضهم شعوراً قوياً بالاختلاف والتباين عمن حولهم من المسيحيين الآخرين والمسلمين على السواء، ثم كان لاختراق الغرب وغزوه للمشرق واحتضانه الثقافي والسياسي والاقتصادي لهذه الطائفة أثر قوي في تدعيم وتعميق احساس معظم أفرادها بالتفرد والتمايز والاستعلاء على الجماعات الأخرى في جبل لبنان (الدروز والارثوذكس) في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[٥٨]، واستمر هذا الاحساس في القرن العشرين، حتى بعد تكوين لبنان الكبير الذي يمثل فيه المسلمون السنة جزءاً لا يستهان به من السكان. وبمساعدة الفرنسيين، أصرت القيادات المارونية على تقلّد كل مراكز السلطة المهمة في لبنان قبل الاستقلال وبعده. وكل محاولة لفرض نوع من المساواة بين الموارنة وغيرهم في لبنان كانت تقاوم بتهديد مسلح من جانب الموارنة (١٩٥٨ و١٩٧٥)، ويغذي فيهم قادتهم نزعة قومية مارونية مضادة للقومية العربية.

وهناك جماعات اثنولوجية أخرى تتكلم العربية، ولكن انتماءها وهويتها الذاتية غير عربيين. وهذه لأسباب كثيرة، لا تمثل خطراً كبيراً على العمل الوحدوي العربي، ولم تظهر أو تشتد لديهما نزعة قومية مضادة للقومية العربية كالتي نلمسها بين الموارنة، وليس افرادها بالضرورة في مركز مسيطر سياسياً في أقطارهم، مثل بعض الشيعة في العراق، وبعض المسلمين والأقباط المصريين.

والمشكلة، بالنسبة للجماعات التي تقع في الخلية (٢)، هي أن جزءاً من المطالب مشروع (المحافظة على الكيان الديني أو التراث الثقافي الخاص)، وجزءاً آخر غير مشروع بالمرة مثل

= **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٤ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨)، ص ٨٦ ـ ٩٥؛ قسطنطين زريق، «المسيحيون العرب والمستقبل»، **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٢٧ (أيار/ مايو ١٩٨١)، ص ٢٤ ـ ٣٣، واحمد بوملحم، «نجيب عازوري رائد قومي حقاً»، **دراسات عربية**، (بيروت) السنة ١٦، العدد ٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧٩)، ص ٧٦ ـ ٨٤ (المحرر).

(٥٨) ابو خاطر، **المسألة اللبنانية**، ص ١٠ ـ ٤٣.

الرغبة في السيطرة والتمايز. ومسؤولية الحركة القومية العربية ـ فكراً وعملاً ـ هي أن تبتكر الصيغ والسياسات المناسبة لتلبية المطالب المشروعة لهذه الجماعات، ولتبديد مخاوفها، الحقيقي منها والمبالغ فيه.

٣ ـ جماعات ذات انتماء عربي ولكنها لا تتكلم العربية

هذه الجماعات ذات حس قومي عربي، ولكنها، لظروف تاريخية معقدة، لا تتكلم العربية، أو فقدت قدرتها على تكلم العربية. وتوجد هذه الجماعات في الصومال وغرب السودان وأقطار شمال افريقيا (المتحدثون بالفرنسية). ولا تمثل هذه الجماعات خطراً على الحركة القومية، ولا تقف عقبة في طريق التكامل الاقتصادي أو التوحيد السياسي. ولكن التحدي الذي يواجهه العمل الوحدوي تجاه هذه الجماعات هو ألا يركن الى حقيقة الشعور بالانتماء العربي لديها، بل يجب ان يسعى الى تعريبها لغوياً، وبخاصة الأجيال الصاعدة من ابنائها. فاللغة العربية، في حالتنا، ليست مجرد وسيلة تخاطب، ولكنها أيضاً عجلة الحضارة العربية، ومستودع تراثها، ومرآة ضميرها الجمعي. ويستفاد من دراسة لليونسكو[٥٩]، مثلاً، أن المغرب العربي لا يزال يعتمد في المواد المقروءة على ما يصل اليه من فرنسا والدول الغربية، فمن مجموع ما وصله في عام ١٩٧٨ من مطبوعات بلغ عددها ٩٩٠ (بين كتب ونشرات اعلامية) كان ٨٢٥ منها من مصادر غربية (منها ٧٢٣ من فرنسا) مقابل ١٦٥ فقط من الأقطار العربية (منها ٦٩ من مصر و٣٩ من العراق). أي أن ٨٣ بالمائة مما قرأه أبناء المغرب في ذلك العام كان بلغات أجنبية غير عربية، مقابل ١٧ بالمائة فقط بلغة عربية. وهكذا بعد مضي اكثر من عقدين على الاستقلال السياسي، لا تزال التبعية الثقافية ضاربة بجذورها، رغم الشعور بالانتماء العربي. ان ما نريد أن نخلص اليه، هنا، هو أن الشعور بالانتماء لا يكفي، بل لا بد أن يتحول، سلوكياً واجرائياً، الى استهلاك وتمثل مستمرين للثقافة العربية.

٤ ـ جماعات لا تتكلم العربية ولا تحس بالانتماء العربي

تقع هذه الجماعات في الخلية رقم (٤) من جدول التصنيف الاتنولوجي. وقد حافظت هذه الجماعات على هويتها اللغوية والحضارية الخاصة، بسبب تركزها في مناطق جغرافية وعرة قرب أطراف الوطن العربي. وبسبب العزلة التلقائية أو المفروضة، لم تصلها الحضارة العربية في فترة مدها الأعظم (من القرن الثامن الى القرن العاشر الميلادي) بدرجة مكثفة. لذلك لم يجر التفاعل والاختلاط والتزاوج بينها وبين الجماعة العربية (أو المستعربة) الرئيسية بدرجة تؤدي

---

(٥٩) محمد العربي المساري، «من متطلبات التبادل الاعلامي بين دول عدم الانحياز،» ورقة قدمت الى: مؤتمر الاعلام بين الشمال والجنوب، ١، ١٩٧٨، وقد نشرت ايضاً في مجلة: العلم (المغرب)، (٥ شباط/ فبراير ١٩٧٩).

الى انصهارها وذوبانها في الجسم العربي الكبير. أبرز هذه الجماعات الاتنولوجية في الوطن العربي هي: الأكراد (في شمال العراق وشمال شرق سوريا)، والبربر (في الجزائر والمغرب)، وقبائل جنوب السودان. الأكراد والبربر يندرجون تحت القسم أ من الخلية رقم (٤)، حيث يدينون بالاسلام، أما القبائل في جنوب السودان فتندرج تحت القسم ب من الخلية نفسها، حيث يدينون بالمسيحية أو ديانات روحية وثنية أخرى. ولكن الجماعات الثلاث، الى جانب اختلافها الذي ذكرناه عن الأغلبية العربية في أقطارها، تتصف بالآتي: انها مركزة جغرافيا في اقاليم جبلية أو أدغال يصعب النفاذ اليها بوسائل النقل والاتصال التقليدية، وتقع جميعاً في أطراف الوطن العربي، وفي نقط التقاء الحضارة العربية بحضارات غير عربية، ويغلب عليها التخلف الاقتصادي - الاجتماعي، بالمقارنة مع أغلبية سكان الأقطار الموجودين فيها. وقد كانت هذه العوامل جميعها وراء انفجار حربين أهليتين طويلتين بين جماعتين من هذه الجماعات وبين السلطة المركزية في قطريهما. ورغم وجود أيدٍ أجنبية غذت وساعدت المحاربين من أبناء الاقليتين الكردية والسودانية، الا أنه من السذاجة، اعتبار القوى الاستعمارية هي المسؤولة وحدها فقط عن هذه الانفجارات. فما لم تكن هناك ظروف موضوعية مناسبة، لما أمكن للقوى الأجنبية أن تفجر التناقضات بين هذه الأقليات من ناحية والأغلبية العربية من ناحية أخرى. الى جانب هذه الجماعات الثلاث: الأكراد والبربر وقبائل السودان، هناك جماعات أصغر حجماً، وأيضاً لا تتكلم العربية ولا تحس بالانتماء الى الأمة العربية، ويدخل في هذه الأقليات: الآشوريون، والكلدانيون، والأرمن، والايرانيون، والبلوش (في منطقة الخليج).

هكذا يتضح لنا أن الوطن العربي ليس فيه جماعة بشرية واحدة وقومية واحدة هي القومية العربية، وانما يوجد الى جانب هذه القومية عدد من الجماعات الاتنولوجية الأخرى، لبعض منها قوميتها الخاصة. وقد ظهر الى السطح الى الآن عدد قليل من هذه القوميات: مثل القومية الكردية، «وقومية» جنوب السودن، والقومية المارونية، ونحن هنا لم نتعرض للقوميات القطرية الشعوبية (مثل القومية المصرية والقومية التونسية. . . الخ). وما نريد أن نخلص اليه هو أن الوعي لدى كل من هذه الجماعات بالاختلاف عن الأغلبية المحيطة بها، وتفاعل هذا الاختلاف مع وضع طبقي معين لأفراد الجماعة، مع تركز جغرافي، يمكن أن يؤدي تدريجياً الى بزوغ حركة قومية مضادة للقومية العربية، تعبر عن نفسها سياسياً في شكل حركة انفصالية. ويؤدي ذلك بدوره الى امكانية صراع مسلح، يهدد الاستقرار القطري والمسيرة الوحدوية لعدد من السنوات. والذي ينبغي أن نأخذه في الحسبان هو أن نمو الشعور القومي الخاص لدى الأقليات الاتنولوجية ليس وقفاً على الوطن العربي، بل انه ظاهرة عامة في أجزاء مختلفة من العالم بدأت تتزايد في السنوات العشرين الأخيرة (مثل الباسك في اسبانيا، والمتحدثين بالفرنسية في كويبك الكندية، والزنوج في الولايات المتحدة، والمسلمين في الفيلبين. . . الخ).

وهناك عوامل كثيرة تفسر يقظة الأقليات ونمو الشعور القومي الانفصالي لديها في العقدين الأخيرين. وأهم هذه العوامل هو ولادة الدول القومية الحديثة على أسس علمانية، وثورة الاتصالات، والحراك الاجتماعي، والاستقطاب الطبقي، وانهيار تقسيم العمل الاتنولوجي،

وغير ذلك مما لا يتسع له الحديث في هذا المقام(٦٠).

وقبل أن نترك موضوع الأقليات لا بد من الاشارة الى أن الصراع العربي ـ الاسرائيلي كان، في جوهره، صراعاً اتنولوجياً بين الأقلية اليهودية المتصهينة وبين الغالبية العربية في فلسطين. وامتداد الصراع في الزمان والمكان لم يغير هذا الجوهر، فهو لا يزال صراعاً بين تلك الأقلية المتمركزة في اسرائيل، والأغلبية العربية في الأقطار المحيطة بها، ووجه الاختلاف هو أن الأقلية اليهودية هي أقلية وافدة للمنطقة، وليست كباقي الأقليات التي ذكرناها أعلاه والتي لها جذور تاريخية مستمرة في الوطن العربي، الى جانب فروق جوهرية أخرى معروفة. والقيادات الصهيونية تعي جوهر الصراع الاتنولوجي هذا، ولذلك لا تنقطع محاولاتها المعلنة والمستترة في الدعوة الى خلق كيانات سياسية مستقلة للجماعات الاتنولوجية في المنطقة (مثل الدروز والموارنة والأكراد... الخ). فخلق مثل هذه الكيانات، فضلاً عن تمزيقه لأوصال الوطن العربي، يعطي اسرائيل نفسها شرعية محلية ودولية ما زالت محرومة منها الى حد كبير الى الآن.

ولم يكن من قبيل الصدفة أن تدرك المقاومة الفلسطينية هذا البعد من أبعاد الصراع، وتستجيب له بصفة ثورية انسانية، في شكل دعوة الى مجتمع علماني تتساوى جماعاته سياسياً، وتختلف وتتنوع دينياً ولغوياً وعنصرياً وثقافياً. ولا يهمنا هنا فرص نجاح هذه الصيغة في حسم الصراع العربي ـ الاسرائيلي في الأمد القصير أو المتوسط، ولكن الذي يجدر التنويه به هو هذه الصيغة المثلى في التعامل بين الجماعات الاتنولوجية، في السياق القطري، وفي السياق القومي العربي، في ظل التوحيد السياسي والتكامل الاقتصادي. ويبدو أنه بعد طول المطاف وسفك الدماء، فان السودان والعراق لم يضعا حداً لحربيهما الأهلية الا على أساس صيغة مشابهة. ففي كل من القطرين، أعطيت الأقليات حكماً ذاتياً، وفرصة مقننة لتنمية تراثها الحضاري واللغوي، وقسطاً عادلاً من السلطة السياسية. ان الصيغة التي اتبعها كل من العراق والسودان لم تكن من وحي تفكير تأملي طوباوي، وانما كانت من خلال تجربة واقعية مريرة اختلط فيها دم أبناء القطر الواحد، وتعثرت بسببها مسيرة هذين القطرين نحو التوحيد السياسي والتكامل الاقتصادي مع غيرهما من الأقطار العربية المجاورة(*). ولكن هذا لا يعني حتمية أن يمر كل قطر عربي آخر

---

(٦٠) من أجل تفصيل لعوامل ارتفاع الوعي الاثنولوجي في الوطن العربي والشرق الأوسط، أنظر:
Harik, «The Ethnic Revolution and Political Integration in the Middle East,» pp. 306-323.

(*) حتى الاتفاقيات التي تمت بها تسوية النزاع الداخلي بين الجنوبيين في السودان والحكومة المركزية في الخرطوم (اديس ابابا ١٩٧٢)، وظلت أساساً لتعايش سلمي لمدى عشر سنوات؛ بدأ يتسرب اليها عوامل الخلاف. ففي سبتمبر ١٩٨٣ اعلن الرئيس السوداني جعفر نميري تطبيق الشريعة الاسلامية في كل السودان. ولما كان معظم الجنوبيين من غير المسلمين، فقد اعتبروا ذلك تحدياً لهم أو محاولة لاجبارهم على التخلي عن دياناتهم. هذا فضلاً عن خلافات أخرى حول طريقة استغلال النفط الذي اكتشف في الجنوب، وعلى حفر قناة جونغلي التي تمر في محافظة بحر الغزال الجنوبية وتأثيرها على نمط حياة القبائل الجنوبية؛ كل هذا أدى الى انفجار الصراع المسلح مرة أخرى في أواخر عام ١٩٨٣. ولكن الجدير بالالتفات هو ان المقاومة الجنوبية المسلحة هذه المرة تطلق على نفسها اسم جيش تحرير السودان، ولا ترفع أي شعارات إنفصالية، وتدعي أن غرضها هو تحرير كل السودان من =

(توجد فيه أقليات اتنولوجية) بهذه التجربة قبل أن يقر بصيغة مماثلة، والا كان هذا بحق هو قمة أزمة الفكر القومي والعمل الوحدوي العربي.

ان المطلوب في مسألة الأقليات - باختصار - هو صيغة ديمقراطية للتعامل تعطي لهذه الأقليات كامل حقوقها السياسية والمدنية والاقتصادية، وتسمح لها بتنمية تراثها وثقافتها، في اطار كل قطر، وفي الأطار العربي القومي الموحد. بهذه الطريقة نقلص أسباب الشقاق والصراع التي تعرقل التوحيد السياسي والتكامل الاقتصادي العربي. بل أكثر من تقليص الشقاق والصراع، يمكن لهذه الصيغة الديمقراطية أن تحول الأقليات والقوميات الفرعية الخاصة المنبثقة من بعضها، الى حركات سياسية صديقة للقومية العربية وللعمل الوحدوي والتكامل الاقتصادي للوطن العربي.

ثامناً: تخلف الفكر القومي وصراعات الأنظمة العربية

ان التكامل الاقتصادي للوطن العربي هو جزء لا يتجزأ من العملية الأشمل، وهي التوحيد السياسي لشعوب الأمة العربية في كيان سياسي قومي أكبر، يوفر لهذه الأمة وشعوبها حياة أفضل. والاخفاق، في تحقيق التكامل الاقتصادي، هو بدوره جزء لا يتجزأ من الاخفاق في العملية الأشمل، والعكس صحيح. وقد طرحنا، في صدر هذه الدراسة، عن الأبعاد الاجتماعية للتكامل، عدة أسئلة عن هذا الاخفاق، في جزئيته وشموله، وحاولنا الاجابة عن هذه الأسئلة بفحص عدد من العوامل والتناقضات الفاعلة في الجسم العربي.

ولكن الدراسة الاجتماعية لهذه الأمور لا تستكمل حقها ما لم نفحص أيضاً الاطار الفكري الذي يحيط بالبنيات والهياكل والمؤسسات الاجتماعية العربية، وما لم نفحص سلوك النخب الحاكمة، وبخاصة النخب التي تصدت للعمل الوحدوي. بالتحديد لا بد من نظرة، ولو سريعة، الى الفكر القومي والعمل السياسي الوحدوي. ان أهم خاصية للفكر القومي، في الربع قرن الأخير، هي تلكؤه أو تخلفه عن مواكبة الواقع المتغير. وأهم خاصية للعمل العربي السياسي هي تشرذمه وصراعاته. لذلك اخترنا أن نختتم هذه الدراسة بنظرة الى تخلف الفكر، وصراعات الأنظمة العربية، لما لذلك من أثر هائل في إعاقة مسيرة التكامل الاقتصادي والتوحيد السياسي.

ان كثيراً من الكتابات التي تناولت حركة القومية العربية - وبعضها جيد للغاية - قد تناولت مسألة الفكر القومي ومسألة العمل الوحدوي، كل منهما على حدة. ولكن نادراً ما نجد دراسة

=الحكم الأوتوقراطي. ويتعاون معها في هذا الصدد بعض القوى السياسية الشمالية. من ناحية أخرى، فان تضافر اعتبارات اثنية مع اعتبارات اقتصادية في هذه الحالة هو ذو علاقة بموضوع التكامل المصري - السوداني. فقناة جونغلي التي هي احد عوامل النزاع، مثلاً، من المفروض ان تكون ذات فائدة مباشرة وغير مباشرة لكل من مصر والسودان، حيث انه بحفرها يتم انقاذ عدة مليارات من مياه روافد النيل التي كانت تضيع في منطقة المستنقعات والسدود النباتية في بحر الغزال.

تنظر الى الفكر والعمل معاً في تشابكهما الجدلي المستمر(*). فبين الفكر والعمل هناك الواقع، بكل تعقيداته المادية والنفسية، وبكل التواءاته التاريخية والاجتماعية. كان المفروض أن يكون الفكر العربي القومي - في بعض أجزائه على الأقل - مرآة للواقع العربي. ومن ذلك ينطلق نحو رؤية أشمل وأفضل لما ينبغي أن ينتقل اليه هذا الواقع من خلال العمل السياسي، مع تحديد الوسائل والبدائل والمراحل التي تنطوي عليها المسافة بين ما نحن فيه وما نصبو اليه. وكان المفروض أن يكون العمل السياسي الوحدوي مواكباً لذلك الفكر ومتفاعلاً معه، يأخذه كدليل ويعدله أو يصلحه في ضوء التجربة، وهكذا. ولكن هذا التواكب الجدلي بين الفكر القومي والعمل الوحدوي لم يتم بالصورة المطلوبة خلال الربع قرن الماضي. بل أخطر من ذلك لم يكن الفكر القومي مرآة صادقة وأمينة للواقع العربي.

ان علم الاجتماع المعرفي (Sociology of Knowledge) في الغرب يركز على العلاقة الثنائية بين الفكر والواقع. أما علم الاجتماع المعرفي الماركسي، فيضيف الى هذا الثنائي بعداً ثالثاً، وهو العمل السياسي (Praxis). ويوضح الشكل التالي العلاقة المثلثة بين الواقع والفكر والعمل. قاعدة المثلث هي الواقع في مرحلة معينة، وضلعاه هما الفكر والعمل السياسي. فاذا استقامت العلاقة بين أبعاد المثلث نتجت حركة ديالكتيكية تنقل الواقع والفكر والعمل الى مرحلة جديدة أعلى مما سبقتها.. وهكذا.

الشكل رقم (٩-٢)
العلاقة المثلثة بين الواقع والفكر والعمل

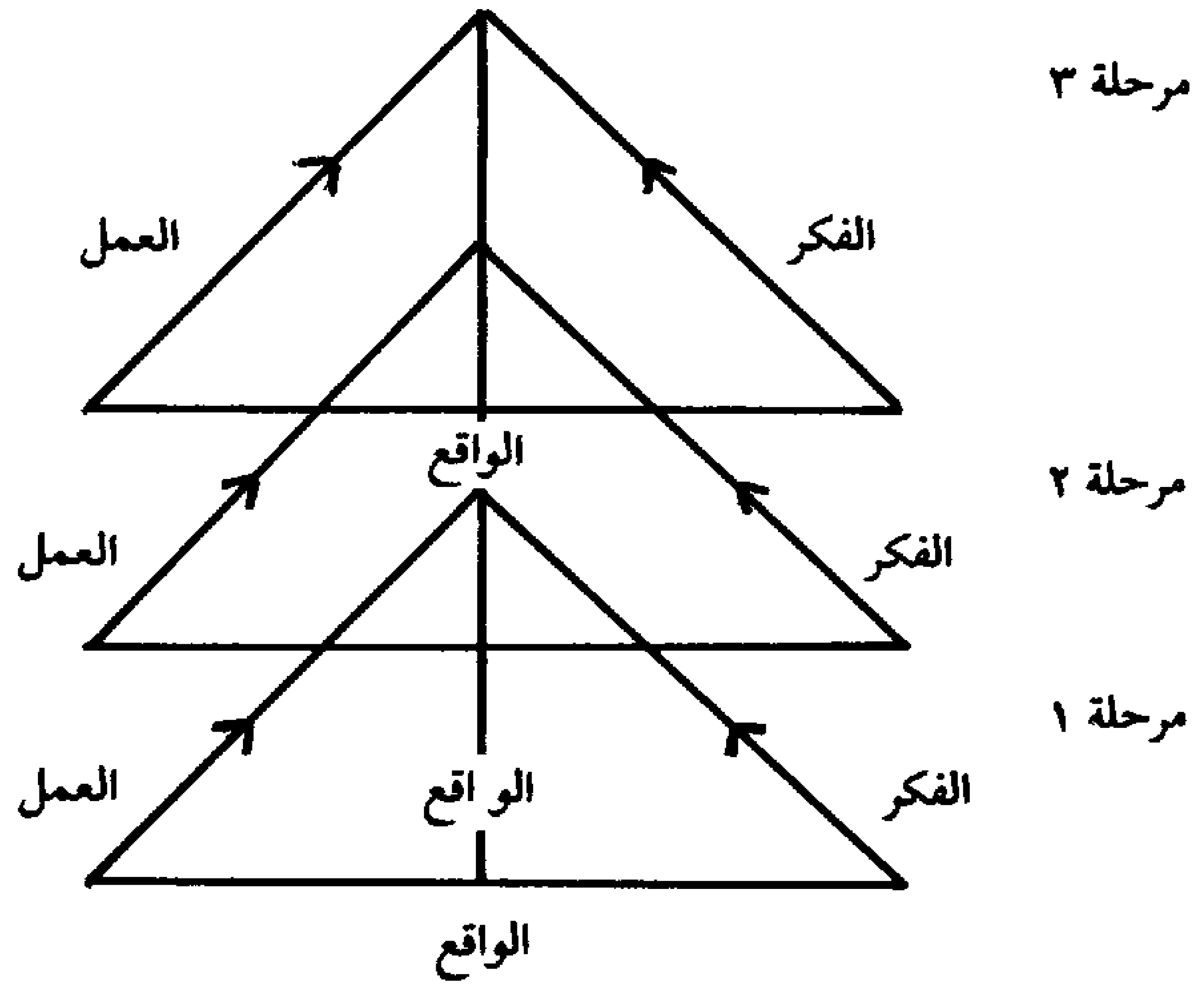

واذا لم تتسق العلاقة بين الواقع والفكر والعمل، في مجتمع ما، فان حركة هذا المجتمع معرضة للتخبط والفصامية والدوران حول الذات أو الانتكاس الى الوراء.

(*) كتب هذا الفصل قبل انعقاد ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت عام ١٩٧٩ ونشر اعمالها بعد ذلك في مجلد يحمل الاسم نفسه عام ١٩٨٠.

ويبدو أن نوعاً من عدم الاتساق، بين الواقع والفكر والعمل السياسي، ساد الوطن العربي في العقود الثلاثة الماضية، وهو الأمر الذي يفسر فشله في مجابهة الغزوة الصهيونية للمنطقة، وتعثره في تحقيق الوحدة السياسية، واخفاقه في انجاز التكامل الاقتصادي. طبعاً هناك عوامل بنائية في المجتمع العربي نفسه، وقد حاولنا التعرض لبعضها في هذه الدراسة. ولكن السؤال هو لماذا لم يتناول الفكر القومي، طوال ربع قرن، هذه المسائل الحيوية: التركيبات الطبقية داخل المجتمع العربي ككل، وفي داخل كل قطر من أقطاره؛ والتركيبات والكيانات البشرية الاتنولوجية الموجودة داخل المجتمع العربي ككل أو في داخل كل قطر من أقطاره؛ والهياكل المؤسسية من حيث نشأتها وتطورها ووظائفها الظاهرة والمستترة ودرجة كفاءتها، وتأثير ذلك - سلبياً أو ايجابياً - على المسألة القومية؛ والتناقضات القطرية الناشئة عن تنوع الخبرة التاريخية والانماط الايكولوجية والهياكل الطبقية والاتنولوجية والمؤسسية؛ والانظمة الاقليمية حول الوطن العربي وعلاقة القومية العربية بما يجاورها من قوميات (الايرانية والتركية والاثيوبية)؛ والنظام الدولي العام وما تسيطر عليه من تكتلات ومحاور أيديولوجية أو جيوبوليتيكية أو اقتصادية؟

هذه المسائل، ومسائل غيرها لم يتناولها الفكر القومي العربي بالعناية والعمق اللذين تستحقهما، رغم أنها في مجموعها هي الواقع العربي وما يحيط به من واقع اقليمي ودولي. واذا كان الفكر القومي قد تناول بعض هذه المسائل، فانه في الغالب كان سطحياً أو غامضاً في معالجتها.

ان الرومانتيكية العاطفية التي صبغت الفكر القومي، منذ أواخر القرن الماضي الى منتصف هذا القرن، ربما كان لها ما يبررها[٦١](*). فالصياغات المثالية والوجدانية تخدم وظيفة مهمة في المراحل الأولى من بزوغ القوميات، لأن الهدف حينئذ يكون تعميق الحس القومي والشعور بالانتماء الى كيان جماعي متفرد، وبخاصة في مواجهة عدوان أو تحد خارجي من جماعة أو قومية أخرى مضادة. ولكن الفكر القومي لا بد أن يتخطى هذه المرحلة الوجدانية المراهقة ليتصدى عقلانياً لتحديات من نوع جديد، من النوع الذي طرحناه في الفقرات السابقة؛ وهذا لم يتم. وكان لا بد أن يتم منذ بدأ العمل الوحدوي بأخذ صور المحاولات المحسوسة لتغيير الواقع العربي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. هذا التلكؤ، أو التخلف، من جانب الفكر القومي هو أحد العوامل المسؤولة عن التجزئة وتعثر محاولات التكامل الاقتصادي التي يقاسي منها الوطن العربي الى اليوم. بتعبير آخر، كان تخلف الفكر القومي هو أحد أسباب تعثر العمل الوحدوي(**).

---

(٦١) أنظر في نقد الفكر القومي: ابراهيم، «نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة: الأقليات في العالم العربي،» ص ٥ - ٧، وعلي الدين هلال، «ملاحظات حول الفكر القومي العربي المعاصر،» **مجلة الشباب العربي** (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢).

(*) أنظر أيضاً: محمد لبيب شقير، «الجانب الاقتصادي في الفكر الوحدوي العربي: المرحلة الأولى منذ بداية الفكر القومي العربي حتى منتصف الخمسينات،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨)، ص ٧٦ - ٨٥ (المحرر).

(**) المصدر نفسه، ص ٨٤ - ٨٥ (المحرر).

ولنأخذ مثلاً محدداً لاثبات صحة هذه المقولة. حينما بدأ العمل الوحدوي يأخذ أول صوره الجدية الملموسة في عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨، الوحدة المصرية ـ السورية، لم يكن لديه الا فكر قومي مثالي رومانتيكي. ولم يكن هذا كافياً ـ بالطبع ـ لمواجهة المشكلات والتحديات اليومية للجمهورية العربية المتحدة في الداخل والخارج. ومهما كانت درجة الهام القيادات التي مارست السلطة وكفاءتها، فلم يكن أمامها دليلاً تهتدي به، ولجأت الى الشيء الوحيد الذي تعودت عليه في سنوات حكمها لمصر، وهو «التجربة والخطأ».

وبدأت عوامل التفسخ في جسم الوحدة منذ اليوم الأول الذي ولدت فيه، وأخذت تتضخم تدريجياً الى أن تهاوى صرحها بعد ذلك بثلاث سنوات ونصف السنة. وجزء من المسؤولية يقع على عاتق المفكرين في داخل دولة الوحدة وخارجها، وان كان جزء آخر من المسؤولية يقع على أكتاف القيادة نفسها. فهذه الأخيرة قد عزلت المفكرين أو تجاهلتهم وأهملت أفكارهم. ونجد هذا النمط يتكرر في تجارب العمل الوحدوي التالية ومحاولاته. ومن كان يستعان بهم من «مفكرين» لم يكونوا أصحاب فكر أصيل، بل كان معظمهم، اما من فئة «التقنوقراط» أو أصحاب الفكر الانتهازي المسطح الذين يجيدون النفاق والرياء والتبرير، بدلاً من النقد البناء والدراسة الموضوعية. بتعبير آخر، الفكر نفسه كان متخلفاً، ولكنه أيضاً لم يعط الفرصة لينمو ويعالج تخلفه. وهكذا نجد قطيعة وانفصاماً بين الفكر القومي والعمل الوحدوي. فالذين يفكرون لا يعملون، والذين يعملون لا يفكرون. لقد ركد الفكر القومي الأصيل، في سنوات الوحدة المصرية السورية، ولم تنتابه موجة نشاط مفاجئة الا عندما تهاوى صرح أول عمل وحدوي حقيقي. ولكن حتى هذا النشاط كان وقتياً، سرعان ما فترت حدته. هذا الفصام، أو القطيعة، ينطبق حتى على الأحزاب التي تمحورت حول المسألة القومية مثل حزب البعث العربي الاشتراكي. فأثناء حكمه الأول في العراق، ومنذ توليه مقاليد الأمور في سوريا، نجد درجة محسوسة من الفصام بين مفكري الحزب من ناحية، والمهيمنين على مفاتيح السلطة من ناحية أخرى (رغم أن كلا الفئتين تنتميان الى الحزب نفسه)[٦٢].

اذا تركنا الفكر القومي جانباً(*)، وانتقلنا الى العمل السياسي العربي، فاننا نجده على

---

(٦٢) في سوريا كانت هناك استثناءات قليلة ولفترات قصيرة تولى فيها بعض مفكري حزب البعث العربي الاشتراكي سلطات تنفيذية (مثل صلاح البيطار). أما في العراق فانه منذ عودة البعث في ١٩٦٨ وهناك محاولات حادة لتلافي هذا الفصام، كما يشهد على ذلك تولي مفكر من الجناح المدني للحزب (صدام حسين) مركزاً استراتيجياً في السلطة التنفيذية.

(*) يجب، في رأينا، ملاحظة أن الفكر الاقتصادي العربي ـ بعد المرحلة الأولى من بداية الفكر القومي العربي حتى منتصف الخمسينات، وعلى أثر انشاء الجامعة العربية وبدء نشاطها في الجهد الجماعي للتجمع الاقتصادي العربي وما أثاره ذلك من مشكلات كان لا بد من تحليلها ووضع اطار نظري لها ـ أخذ هذا الفكر العربي ينمو تدريجياً ويقدم تحليلاً ومقترحات عملية بالنسبة لموضوعات التنمية والتكامل والوحدة وتحرير الاقتصاد العربي. أنظر ملخصاً لجهود وتطور الفكر الاقتصادي العربي في هذه الجوانب، في: محمود عبد الفضيل، **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢) (المحرر).

درجة مماثلة من التخبط والاحباط، ويغلب عليه التشرذم والصراعات، ويهمنا، في الفقرات التالية، أن نرصد بعض خواص هذه الصراعات وتفسيرها؛ لأنها، في التحليل الأخير، تجسيد حي لتعثر التوحيد السياسي وعرقلة التكامل الاقتصادي(٦٣).

الخلافات أو الصراعات في الساحة العربية هي أساساً بين الحكومات أو الأنظمة. فرغم تسليمنا بأهمية التناقضات في الهياكل الاجتماعية، والتي تحدثنا عنها في أجزاء سابقة من الدراسة، الا أن هذه التناقضات كان يمكن تقليصها أو تحييدها أو حتى تحويل بعضها الى ايجابيات، لو توافرت على قمة الأنظمة العربية قيادات خلاقة أو عقلانية. أي أننا ندخل متغير القيادات هنا، باعتباره عاملاً بحد ذاته الى جانب العوامل البنائية التي ناقشناها من قبل. فهذه القيادات هي التي تقرأ التناقضات، وتفسرها، وفي ضوء ادراكها ومصالحها تتخذ القرارات. وبتعبير آخر، حتى لو لم تتواجد التناقضات الهيكلية(من تفاوت سكاني ومساحي وطبقي وثرائي واتنولوجي . . . الخ)، فان القيادات تظل عاملاً مهماً ومستقلاً (من الناحية المفهومية) في تعثر التوحيد السياسي والتكامل الاقتصادي. فالأقطار الخليجية، مثلاً، تتشابه هياكلها الاجتماعية والاقتصادية ومصالح القوى الفاعلة سياسياً فيها، ومع ذلك لم تتوحد سياسياً أو تتكامل اقتصادياً(*)، وكذلك الأمر بالنسبة لليمنين، وبالنسبة للاردن والسعودية، وأقطار شمال افريقيا.

والخلافات بين الأنظمة والحكومات لا تعدو في بعض الأحيان أن تكون بسبب خلافات بين شخص الفرد الحاكم على قمة جهاز السلطة في قطر عربي، وبين شخص الفرد الحاكم على قمة جهاز السلطة في قطر عربي آخر. هذا لا يعني التقليل من خطورة هذه الخلافات، بقدر ما يوضح أبعاد النكبات المأساوية التي تصيب الأمة ومسيرتها على أيدي القلة من حكامها. كما لا يعني قولنا إن معظم الخلافات العربية هي خلافات أفراد الصفوات الحاكمة بأن هؤلاء الأفراد ينطلقون من فراغ، أو لا يعبرون عن قوى اجتماعية ذات مصالح داخل أقطارهم. ولكنه يعني أن صيغ الخلاف وتكييفه وادارته وتوقيته يخضع لعقلية قلة قليلة من أفراد النخب الحاكمة في الأقطار العربية المتناحرة وأمزجتها. وهي في شجارها، بعضها مع بعضها الآخر لا تتورع عن استخدام أثقل مدافع القذف والسباب، ولا عن تفجير أشد قنابل الاتهام بالخيانة والعمالة. ولأن هذه القيادات، في العادة متسلطة على كل مقاليد الأمور في أقطارها، فان ذلك يعطيها قوة اعلامية ضاربة تستخدمها بلا هوادة في عمليات «غسيل مخ» جماعية لشعوبها. ويصبح أي نقد أو هجوم على الحاكم بمثابة نقد وهجوم على شعب هذا الحاكم كله ـ هكذا تصور كل قيادة

---

(٦٣) هذا الجزء والاجزاء التالية عن الخلافات العربية، مقتبس من: سعد الدين ابراهيم، «الخلافات العربية وتأثيرها على المسيرة القومية،» محاضرة القيت في: كليتي الحرب والدفاع الوطني، اكاديمية ناصر العسكرية، ٦ أيار/ مايو ١٩٧٨.

(*) كتب هذا الفصل قبل إنشاء مجلس التعاون الخليجي في أوائل الثمانينات. وقد خطا هذا المجلس والمؤسسات المنبثقة عنه خطوات لا بأس بها، وإن كانت لا تزال متواضعة، نحو التنسيق الأمني والسياسي والاقتصادي بين البلدان الأعضاء فيه (السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الامارات، وعُمان).

الأمر ـ وهو ما يبرر استعداء شعب هذا الحاكم على شعب الحاكم الذي نقده أو هاجمه(٦٤).

وقد يصعد الحكام معاركهم الخلافية من المستوى الكلامي الى مستويات أخرى اجتماعية واقتصادية وعسكرية. وهنا يتكرر النمط التالي: اغلاق الحدود بين القطرين، أو منع مرور بضائع الترانزيت، أو إقفال المجال الجوي أمام الطيران المدني لكل منهما في وجه الآخر. وقد يصل الأمر، في بعض الأحيان، الى تحويل مياه الشرب والري أو تقنينها، اذا كانت تمر في نهر يجري في قطر منهما قبل الآخر(٦٥). وكثيراً ما نطالع عن ترحيل رعايا احد الأقطار العربية من قطر آخر (سواء أكانوا طلاباً أم عمالاً أم موظفين) بسبب خلافات بين حاكمي القطرين. وعادة يتم هذا الترحيل بشكل تعسفي مفاجىء، يصاحبه اهدار للكرامة ولكثير من القيم الانسانية، وتظل الآثار السلبية لذلك عالقة بالنفوس لسنوات طويلة. وفي الآونة الأخيرة، بدأ الحكام يلجأون الى وسائل العنف، من اغتيالات ومتفجرات تقوم بها أجهزة مخابراتهم(٦٦)، الى اشتباكات مسلحة تقوم بها قواتهم المسلحة في البر والجو والبحر(٦٧). ويسقط من جراء ذلك كله عشرات أو مئات من القتلى والجرحى العرب «بأيد عربية وأسلحة عربية»، وتنطوي هذه الاشتباكات أحياناً على ضراوة بالغة يمكن أن نطلق عليها ظاهرة «الاستئساد» العربية. وتتخللها وحشية قتالية همجية تحدث حينما يقاتل العرب بعضهم البعض فقط ـ ولكنها نادراً ما يسمح لها بالظهور حينما يواجه الحكام العرب عدوهم الاسرائيلي مثلاً ـ وربما كانت الحرب الأهلية اللبنانية تصويراً حياً لهذه المقولة.

ومن المؤسف أن العنف الذي استخدمته الأنظمة العربية، بعضها ضد بعضها الآخر، لم يؤد مرة واحدة (الى الآن على الأقل) الى اسقاط نظام لنظام آخر، أو اسقاط حاكم لحاكم آخر. وانما الذي يدفع الثمن غالياً، في كل هذه الخلافات، هم الأبرياء من العرب المدنيين والعسكريين على السواء. والمهم بالنسبة لموضوعنا، هو ما يترتب على ذلك من نكسات لجهود التكامل الاقتصادي وخطواته على تواضعها.

والسؤال المهم هو ما الذي يختلف عليه أو حوله حكام العرب؟ وترتبط الاجابة عن هذا

---

(٦٤) في عديد من خطب السادات وتصريحاته بعد زيارته للقدس في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٧٧، يوحي صراحة أو ضمناً أن الذين ينتقدونه أو يهاجمونه انما ينتقدون ويهاجمون الشعب المصري.

(٦٥) صرح المسؤولون العراقيون، طوال عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥، بأن سوريا تحتجز مياه نهر الفرات في أراضيها ولا تسمح بتدفقها الحر الى العراق، وهو الأمر الذي تضرر منه الفلاحون والحيوانات والمزروعات في جنوب العراق.

(٦٦) مثل حوادث زرع المتفجرات في الاسكندرية والقاهرة سنتي ١٩٧٥ و١٩٧٦ والتي اتهمت مصر السلطات الليبية باحداثها، ومثل حوادث الاغتيالات العديدة للمسؤولين العراقيين والسوريين في الكويت والامارات وسوريا طوال أعوام ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧ و١٩٧٨، والتي تبادلت سوريا والعراق الاتهامات بتدبيرها، واغتيال رئيسين لليمن العربية في سنتي ١٩٧٧ و١٩٧٨، واتهمت بشأنهما اليمن الديمقراطية.

(٦٧) مثل الاشتباكات بين شطري اليمن في ١٩٧٢ و١٩٧٩، واشتباكات الحدود بين كل من الكويت والعراق، والجزائر والمغرب (١٩٦٣ و١٩٧٧).. والاشتباكات بين مصر وليبيا عام ١٩٧٧.

السؤال بأهداف الأمة العربية وهمومها الكبرى في القرن العشرين. ولعل أهم تلك الأهداف والهموم يدور حول المسائل التالية:

(١) التحرير الوطني من الاستعمار والهيمنة الأجنبية.
(٢) الصراع العربي ـ الاسرائيلي.
(٣) الوحدة العربية والتكامل الاقتصادي.
(٤) قضايا الحدود.
(٥) قضايا التنمية والمسألة الاجتماعية.
(٦) العلاقات الخارجية للوطن العربي.

وحول هذه الأهداف والهموم كان ولا يزال هناك حد أدنى من الاجماع في التصور بين أبناء الأمة العربية وشعوبها. ولكن يوجد العديد من الاختلافات في الوسائل والتفاصيل بين الحكام.

في المسألة الأولى مثلاً، وهي التحرر الوطني من الاستعمار، كان لتعدد قوى الاحتلال من جانب، وللحدود القسرية المتعسفة التي فرضتها تلك القوى من جانب آخر، أثر في تفتيت الطاقة القومية الى كفاحات قطرية، كما سبق أن ذكرنا. ورغم التعاطف المتبادل بين الحركات الوطنية القطرية، الا أن الكفاح من أجل التحرر تم في كل جزء من أجزاء الوطن العربي بشكل منفصل أو شبه مستقل. وأخذ هذا الكفاح صورتين رئيسيتين، ولكنهما متمايزتين؛ الصورة الأولى كان الكفاح فيها، أساساً، سلمياً وتفاوضياً، قادته الطبقة الوسطى أو الارستقراطية المحلية، والصورة الثانية كان الكفاح فيها أساساً، شعبياً قتالياً، اشتركت فيها قطاعات عريضة لسنوات طويلة. وقد ترتب على ذلك كله اختلافات في نظرة قيادات ما بعد «الاستقلال» الى كثير من الأمور الداخلية والخارجية، وفي طريقة تعاملها مع الواقع ومع القيادات الأخرى في الأقطار العربية المجاورة.

الشيء الآخر الذي ترتب على تفتيت الكفاح القومي واختلاف صوره، هو وجود مؤسسات قطرية وقوى اجتماعية نشأت في كنف الاستعمار. ولم تختف هذه المؤسسات والقوى بتصفية الاستعمار السياسي والعسكري بالدرجة نفسها أو السرعة نفسها من قطر لآخر. فقد استمر بعضها ـ كما أشرنا من قبل ـ واكتسب حياة جديدة وقوة دفع ذاتية، وأصبحت له مصالح متنامية يبغي تكريسها. ولا يزال الغرب يمد هذه المؤسسات والقوى، بين الحين والآخر، بقنوات اتصال ثقافية واقتصادية تفيده وتفيدها، ولا تزال هي تعمل على أحكام تبعية أقطارها له. لقد أصبحت هذه القوى والمؤسسات القطرية من أهم عوامل استمرار التجزئة التي تعرقل محاولات التكامل الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي. حتى القوى المضادة لها ـ أي الداعية للقومية العربية والتكامل السياسي والاقتصادي ـ كثيراً ما تقع، من خلال القيادات، فريسة لقيم وممارسات وعقد «شعوبية»، غرسها الاستعمار وعمقتها القوى والمؤسسات القطرية التي خلفها الاستعمار من ورائه. ويمكن نقول أن إن معيقي الوحدة ليسوا قوى الاستعمار القديم والجديد فقط، أو القوى والمؤسسات القطرية التي خلقها، وانما أيضاً بعض القوى الداعية للتوحيد

السياسي والتكامل الاقتصادي. فحتى بين هذه القوى يوجد اختلاف على مدى ضرورة مواصلة الكفاح ضد الاستعمار الجديد. وقد تبلور هذا الخلاف في الخمسينات في ما عرف وقتها بمعركة الأحلاف، وفي السبعينات في ما يدور حول التصور المصري السعودي لتنظيم أوضاع المنطقة.

قضية الوحدة العربية نفسها ـ وهي أحد الأهداف والهموم الكبرى ـ أصبحت مصدراً من مصادر الخلاف والتمزق العربي. فهناك خلافات أساسية بين حكام لا يريدون الوحدة لأنها تهدد مصالحهم مباشرة، وحكام يريدون الوحدة لأنها مطلب قومي يجلب القوة والرخاء لشعوب الأمة. كما أن هناك خلافات بين من يريدون الوحدة أنفسهم. وهذا النوع من الخلافات يدور حول وسائل الوحدة المطلوبة وأساليبها وتوقيتها وأشكالها. وهي خلافات من المفروض أنها خلافات ثانوية. ولكنها عادة ما تتحول الى خلافات ضخمة تفوق في عمقها وعنفها الخلافات الأساسية بين دعاة الوحدة ومعارضيها. فالقيادة المصرية في عهد السادات في مصر كسبت معركتها الداخلية مع خصومها في أعقاب رحيل عبد الناصر بدعوى رغبتها في اتمام الوحدة مع ليبيا، وكانت هي القيادة نفسها التي اختلفت مع القيادة الليبية (التي تطالب أيضاً بالوحدة الفورية) بعد ذلك بسنوات قليلة الى درجة الاشتباك المسلح عام ١٩٧٧. ومن الطبيعي أن يجد أعداء الوحدة في تلك الخلافات فرصة ذهبية للتشكيك في مفهوم الوحدة نفسه وتيئيس الجماهير العربية من جدوى أي مشاريع وحدوية. ولعلنا نذكر الفرق بين الحماس الجارف الذي غمر تلك الجماهير عند اعلان أول مشروع وحدوي عام ١٩٥٨، وكيف تضاءل هذا الحماس تدريجياً مع كل مشروع آخر بعد ذلك، حتى تحول الى فتور وعدم مبالاة. وليس ذلك مؤشراً لكفر الجماهير بالوحدة، بقدر ما هو مؤشر لكفر هذه الجماهير بجدية حكامها، واستخفاف هذه الجماهير وعدم تصديقها لاعلانات الحكام الجوفاء. فهؤلاء الحكام يتفقون ويوقعون على مواثيق وحدوية اليوم، وينقضونها غداً، بل ويدخلون معارك عسكرية بعضهم ضد بعضهم الآخر بعد غد.

ان أحد أهداف العرب، وهو الوحدة، من المفروض أن يجعل من مسائل الحدود قضايا ثانوية، حيث أن الجميع يقر بأنها حدود مصطنعة من خلق الاستعمار، وأنها لا بد أن تزول، ان آجلاً أم عاجلاً. ومع ذلك، فقد جعل بعض الحكام من مسألة الحدود قضية خلافية تبرر الدخول في معارك سياسية وعسكرية. فالحدود بين الكويت والعراق، وبين عمان والسعودية، وبين مصر والسودان (حلايب)، وبين اليمن العربية واليمن الديمقراطية، وبين المغرب والجزائر، قد أثارت في العقود الثلاثة الأخيرة خلافات حادة وبعض هذه الخلافات قد تم احتواؤه، وبعضها الآخر ما زال حياً قابلاً للتفجير في أي وقت يروق لحاكم هنا أو حاكم هناك.

أحد أهداف العرب الكبرى هو تنمية مجتمعهم اقتصادياً واجتماعياً، ولا خلاف بين العرب على هذا الهدف. ولكن هناك خلافات بين الحكام على وسائل التنمية ونماذجها. هناك طريق رأسمالي، وآخر اشتراكي، وثالث يأخذ من هذا وذاك. وكان يمكن أن تجرب الأنظمة الحاكمة هذه البدائل في تعايش سلمي. ولكن انبرى كل نظام لتجريح ومهاجمة ما لم يرق له من النماذج التي أخذت بها الصفوات الحاكمة الأخرى. ورغم أن أياً من هذه البدائل لم يجر تطبيقه بالجدية

اللازمة، فان محصلة الهجوم والهجوم المضاد هو أن تجارب التنمية المختلفة في الأقطار العربية قد تعثرت جميعها في انجاز أي تقدم انساني حقيقي. فنحن لا نجد في أي من الأقطار العربية المستوى المعيشي اللائق، والحد الأدنى من الحريات العامة والمدنية، والجو الثقافي المنفتح. فالذين يتمتعون بمستوى مادي مرتفع في الوقت الحاضر، دهمهم الغنى والثراء المفاجىء بسبب صدف الجغرافيا والجيولوجيا والتاريخ، وليس بسبب نموذج التنمية الذي اتبعوه. بل ان الشاهد هو أن هذا الثراء المفاجىء، ربما يصبح نكبة على التنمية الحقيقية. فبسبب هذا الثراء الهائل، هناك تخريب للقيم الانسانية الرفيعة، مثل قيم العمل والانتاج والبناء والاعتماد على الذات. وقد تحدثنا عن هذه الظاهرة الباثولوجية في موضع سابق. وما نريد أن نخلص اليه هو أن هدف التنمية، مثل هدف الوحدة، قد تحول الى مصدر للخلاف والتخريب بين الحكام والأنظمة العربية. لم ينجح أي من الحكام نجاحاً كاملاً في اظهار نموذجه لكي يتحدى به الآخرين. فمن نجح منهم في توفير مستوى مادي معقولا نسبياً لأبناء قطره، فشل في توفير الحريات العامة للمواطنين، والعكس صحيح. وأغلبيتهم فشلت في كلا المضمارين، فلا مستوى مادي معقول ولا حريات مدنية وسياسية. ومع ذلك لا يعدم كل حاكم الذريعة لتبرير فشله والتعريض بالآخرين. وفي شجارهم، يركز كل حاكم على فشل الآخر: فهذا متهم بأنه أجاع شعبه؛ وذاك متهم بأنه سجن شعبه، ولا يجرؤ على اطلاق الحريات والا لما استمر في الحكم يوماً واحداً.. الخ(٦٨).

ولعل أكبر المسائل التي تشغل العرب، منذ الحرب العالمية الثانية، هي المسألة الفلسطينية وصراعهم مع اسرائيل. وكان لا يزال هناك اجماع بأن اسرائيل خطر يهدد الأمة العربية. ولكن الحكام اختلفوا ولا يزالون مختلفين في تصوراتهم لطبيعة العدو الاسرائيلي ومصادر قوته، وطريقة ادارة الصراع وأسلوب المواجهة معه لاستخلاص الحق العربي منه. ولعل الشقاق الذي يقسم العالم العربي منذ زيارة السادات لاسرائيل هو آخر مظهر لهذه المقولة. ولأن موضوع الخلاف حول القضية الفلسطينية موضوع متواتر فلا داعي للتفصيل فيه هنا(٦٩).

وأخيراً، تعتبر علاقات الوطن العربي مع العالم الخارجي، وبخاصة مع الدول الكبرى مصدراً آخر للخلافات والصراع بين الحكام العرب. والعلاقات العربية الخارجية للحكام هي في النهاية محصلة لمواقفهم من القضايا السابقة التي تعرضنا لها. فاولئك الذين حصلوا على الاستقلال بالمفاوضات السلمية، والذين لهم مصلحة في استمرار التجزئة، والذين يريدون «التنمية» وفق النموذج الرأسمالي، والذين يحملون تصوراً «تقليدياً» للصراع العربي

---

(٦٨) كثيراً ما ردد أنور السادات هذه المقولة في هجومه على زعماء «دول الرفض» في أعقاب زيارته لاسرائيل (١٩٧٧) وفي أعقاب توقيع اطار اتفاقية السلام في كامب ديفيد في أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٧٨.

(٦٩) في الحرب الباردة والساخنة بين الحكام العرب، لم تسلم القضية الفلسطينية من الاستغلال، شأنها في ذلك شأن قضية الوحدة العربية، أنظر: Malcolm H. Kerr, *The Arab Cold War: Gamal Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970*, 3rd ed. (London: Oxford University Press for The Royal Institute of International Affairs, 1971).

الاسرائيلي[٧٠]، يميلون الى توطيد علاقاتهم بالغرب، وبخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية. أما الذين حصلوا على الاستقلال من خلال الكفاح المسلح، والذين يدعون للوحدة العربية، والذين يريدون «التنمية» وفق النموذج الاشتراكي، والذين يحملون تصوراً «تقدمياً» لطبيعة الصراع العربي الاسرائيلي[٧١]، فانهم يميلون الى توطيد علاقاتهم في السياسة الخارجية بالاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية وحركات التحرر الوطني في العالم الثالث. ولكن الحكام العرب، سواء من اتجه منهم شرقاً أو غرباً، لم ينجحوا بالدرجة الكافية، بعد، في توظيف علاقاتهم بأي من المعسكرين للحصول على الدعم العسكري والسياسي اللازم لحسم الصراع العربي الاسرائيلي. بل يبدو أن العكس هو الذين يحدث على الساحة العربية. فقد وظفت كل من القوتين الأعظم أصدقائها في المنطقة العربية لخدمة المصالح الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وفي شجار الحكام العرب، بعضهم مع بعضهم الآخر، يتهم كل منهم الآخر بالعمالة وتنفيذ مخططات الدولة الأعظم التي يتعامل معها.. وهكذا.

ما نريد أن نخلص اليه هو أن الخلافات حول أية قضايا، أو مسائل مجتمعية، أمر مشروع. ولكن المشكل في الخلافات بين الحكام العرب هو أن الخلاف المشروع في الرأي يتحول بسرعة الى معارك طاحنة تشغلهم عن جوانب الاتفاق، وتشغلهم عن عدوهم المشترك. وتؤدي هذه المعارك بينهم، بدورها، الى عرقلة محاولات التوحيد السياسي والتكامل الاقتصادي، بل وتنكس ما تحقق منها الى الوراء. أي أن هذه الخلافات حول الوسائل حتى في القضايا التي يوجد بينهم اجماع على أهدافها يبعد بينهم وبين تحقيق هذه الأهداف.

لقد لاحظ كثير من الدارسين لشؤون المنطقة أن قدرة العرب على التعاون كبيرة ولكنها دائماً قصيرة الامد، وأن قدرتهم على التنسيق لا بأس بها (كما ثبت من حرب تشرين الاول/اكتوبر)، ولكن تنسيقهم في الغالب يظل على المستوى التكتيكي ولا يرتفع الى المستوى الاستراتيجي بعيد الأمد. كما لاحظ هؤلاء الدارسون أن معظم الحكام العرب يتمتعون بفردية مفرطة في ذاتيتها، وبالتمحور حول نفسها لدرجة تقرب من التأليه.

وهناك عدة تفسيرات لحدة الخلافات وتحولها السريع الى صراعات بين الحكام العرب. وفي ما يلي، نسوق بعض هذه التفسيرات على هيئة افتراضات أولية قابلة للاختبار والتمحيص.

---

(٧٠) التصور التقليدي للصراع العربي ـ الاسرائيلي، ينظر الى اسرائيل ككيان ديني عنصري منفصل عن اطار الامبريالية العالمية، ويشن حرباً دينية على العرب مسلمين ومسيحيين، ولا يرى أصحاب هذا التصور رابطة عضوية بين المشروع الصهيوني الاستيطاني وبين الدول الغربية، لذلك فهم لا يرون غضاضة في التعامل مع الغرب ومصادقته. ويمثل هذا الاتجاه حكام السعودية وأقطار الخليج وحكام لبنان والاردن وتونس.

(٧١) ينطلق التصور التقدمي للصراع العربي الاسرائيلي من مقولة أن اسرائيل هي جزء من الاستعمار الغربي. فالصهيونية ليست دعوة دينية عنصرية استيطانية فحسب، ولكنها أيضاً مذهب للسيطرة والاستغلال يدور في فلك الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة. لذلك لا يمكن بالنسبة لأصحاب هذا التصور الدخول في صراع مع الصهيونية ومصادقة الغرب في الوقت نفسه. ويمثل الناصريون وحزب البعث والجزائر، ومعظم فصائل منظمة التحرير الفلسطينية نماذج لهذا التصور التقدمي لطبيعة الصراع مع اسرائيل.

١ ـ العوامل الهيكلية والقيم المصاحبة لها

هناك تفسير يرجع حدة الخلافات بين الحكام الى عوامل بنائية في داخل الأقطار والمجتمعات المحلية العربية. من بين هذه العوامل غلبة قيم الطبقة المتوسطة الصغيرة على معظم الحكام الحاليين في أقطاره، مثل مصر والسودان وسوريا وليبيا والجزائر واليمن. وتتصف هذه الطبقة بضحالة منظورها التاريخي، وغياب شمولية الرؤية، وميلها للمكاسب السريعة والانجازات الاستعراضية، وعدم ايمانها بالجماهير رغم ادعاء التحدث باسمها، وعدم قدرتها على التخطيط الاستراتيجي طويل المدى، وولعها بالتخطيط التكتيكي قصير المدى «ضربات المعلم» و«الفهلوة»، و«الشطارة». والعامل البنائي الثاني الذي يذكر بهذا الصدد هو الخلفية العسكرية لمعظم الحكام في تلك الأقطار(٧٢). مثل هذه الخلفية تجعلهم أميل الى النظر للأمور كثنائيات حدية: أبيض أو أسود، مع أو ضد، حليف أو عدو، مخلص أو خائن... الخ. وبالتالي فان الخلاف يصبح استقطاباً، والاستقطاب يحسم بمعركة أو معارك. فاذا دمجنا العاملين البنائيين المذكورين (الانحدار من طبقة متوسطة صغيرة وخلفية عسكرية)، وجدنا تفسيراً لكثير مما يحدث على الساحة العربية بين الحكام.

٢ ـ قصور صيغ التعامل في المجتمع العربي

هناك تفسير يذهب الى أن المجتمع العربي، طوال الأربعة عشر قرناً الماضية، قد عرف أربع صيغ رئيسية للتعامل البشري فقط، بينما هناك صيغ أخرى متعددة تعرفها بعض المجتمعات الأخرى(٧٣). والمقصود هنا بصيغ التعامل هو علاقة الذات بالآخرين، سواء كانت الذات الفاعلة فرداً أم جماعة. هذه الصيغ الأربع هي: «الاجلال» (Emanation) و«الاخضاع» (Subjection) و«المساومة» (Bargaining) و«الوساطة» (Buffering, Mediating). علاقة الاجلال باعتبارها صيغة للتعامل تسود حينما يتواجد في المحيط العربي المحلي أو المحيط العربي الكبير شخصية فذة ملهمة، يتوجه اليها الجميع بالاحترام والحب والطاعة، ويسيرون في ركابها ومن حولها ومن خلفها طواعية، ويمنحونها تأييداً لا حدود له، وتذوب ذواتهم في تلك الشخصية «الكارزمية» الملهمة. أما علاقة الاخضاع فهي صيغة للتعامل من خلال القهر الظاهر أو المستتر. ويتم الامتثال بواسطة التذكير المستمر بمن هو في مكانة أعلى ومن هو في مكانة أدنى. وتستمر

---

(٧٢) لمزيد من التفصيل حول خلفية النخبات الحاكمة في الوطن العربي، أنظر: Frank Tachau, ed., *Political Elites and Political Development in the Middle East* (New York: John Wiley and Sons, 1975), chs. 2,3, 4 and 7, and George Lenczowski, ed., *Political Elites in the Middle East* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1975), chs. 4,5,6 and 8.

(٧٣) صاحب هذا التفسير هو منفرد هالبرن، في: Manfred Halpern, «Soviet Dilemma in the Arab World,» (Unpublished mimeographed paper, 1973).

العلاقة بهذه الصيغة في التعامل ما دامت وسيلة القهر التي لازمتها موجودة. انها علاقة مشحونة بالخوف والكبت والكراهية(٧٤). وعلاقة المساومة هي صيغة ثالثة للتعامل تشمل التنافس والتعاون في آن واحد. وهي علاقة شديدة السيولة، وتتصف بالكر والفر طوال الوقت، اذ يحاول كل طرف فيها أن يعظم من مكاسبه ويقلص من نفقاته أو خسائره، أي أن كل طرف يحاول أن يحصل على أفضل الشروط. في الصيغ الثلاث المذكورة (الاجلال والاخضاع والمساومة) تكون العلاقة بين الذات والآخرين علاقة مباشرة. أما الصيغة الرابعة، وهي الوساطة، فهناك طرف ثالث يقوم بالتوسط بين الذات والآخرين، إما لفض نزاع أو لتحقيق مصلحة، أو اتمام صفقة. وطبقاً لهذا التفسير، هناك صيغ تعامل أخرى مثل «الاستقلالية» و«العزلة»، و«الانسحاب»، و«الاعتماد على الذات»، و«المساواة»، و«التكيف». وغير ذلك. ولكن المجتمع العربي لم يخبر هذه الصيغ في التعامل بشكل رئيسي طوال القرون الماضية. فاذا ركزنا على الصيغ الأربع المتداولة بين العرب، فاننا نجد الآتي:

انه ما لم يوجد حاكم، أو زعيم، يتمتع، في علاقاته بالآخرين، بالصيغة الأولى؛ وهي «الاجلال»، فان حالة المنطقة العربية تصبح متوترة ومملوءه بالفوضى السياسية والمعنوية. والسبب هو أن الصيغ الثلاث الأخرى تؤدي الى التشرذم أو الكبت. فـ«الاخضاع» من الصيغ التي يحاولها كل حاكم مع محكوميه أولاً، ثم مع غيره ثانياً، وذلك اذا لم تتوافر له صيغة الاجلال. ففي غياب الحاكم الذي يتمتع بالاجلال سيلجأ واحد أو أكثر من بقية الحكام الى اخضاع الآخرين، وسيقابل في ذلك بالمقاومة أو بمحاولة اخضاع مضادة. فإذا لم ينجح أي من الحكام في إخضاع الآخرين، فإن العلاقة تتحول الى «مساومة». ولكن أي ترتيبات تتمخض عنها هذه المساومة، هي بطبيعتها ترتيبات زئبقية غير مستقرة، حيث يحاول كل طرف تغييرها لصالحه. لذلك لا ينتج عنها أي استقرار دائم. الخلاصة هنا هي أنه طبقاً لهذا التفسير، فان خلافات الحكام العرب هي نتيجة لقصور أنماط التعامل وصيغه. فلو كان العرب معتادين على صيغة مثل «المساواة» في التعامل، مثلاً، لما كان لخلافاتهم أن تنفجر بالحدة والتكرار نفسه الذي يحدث عادة، ولا يقلص من الخلافات العربية في ظل الصيغ السائدة حالياً، الا ظهور الزعيم الملهم، وهذا أمر نادر الحدوث بطبيعته.

٣ ـ نظرية كبش الفداء (Scape - Goat Theory)

يذهب تفسير ثالث لانفجارية الخلافات بين الحكام العرب الى تعثر كل منهم في تحقيق انجازات محسوسة داخلياً وخارجياً. الفشل أو التعثر يولد الاحباط، والاحباط يولد طاقة عدوانية تحتاج الى تنفيس. الاتجاه الطبيعي لتنفيس هذه الطاقة العدوانية هو صوب المصدر الحقيقي للفشل أو التعثر. ففي المجال الخارجي، مثلاً، تعتبر اسرائيل، بوصفها عدواً مشتركاً هي مصدر

---

(٧٤) يناقش هشام شرابي هذا الجانب في العلاقات الاجتماعية العربية، في: هشام شرابي، **المجتمع العربي: مقدمة في دراسة الشخصية العربية** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٥).

لكثير من احباطات حكام الأقطار المحيطين بها، وصوبها ينبغي أن توجه هذه الطاقة العدوانية. ولكن كثيراً ما يخاف الحكام العرب من القوة الرادعة لاسرائيل، فيوجهون طاقاتهم العدوانية (المتولدة عن الاحباط) اما الى احدى الفئات الاجتماعية في داخل أقطارهم، وإما الى حاكم عربي آخر في قطر مجاور.

٤ ـ نظريــة التخلـف الحضـاري

يذهب تفسير رابع الى أن تحول الخلافات العربية الى معارك طاحنة بين الحكام يرجع الى تخلفهم الحضاري العام. فالتخلف له ألف وجه. وأحد هذه الوجوه هو «اللاعقلانية» (Irr-ationality)، وعدم القدرة على تحويل الخلاف في الرأي ـ وهي ظاهرة طبيعية في كل المجتمعات ـ الى طاقة خلاقة تفيدهم في تحقيق أهدافهم المشتركة. فاذا كان بعض الحكام مثلاً، يميل الى الشرق وبعضهم يميل الى الغرب، فان هذا الخلاف يمكن توظيفه لخدمة أهداف عربية مشتركة مثل التنمية أو تحرير فلسطين، وذلك باذكاء التنافس بين المعسكرين للحصول منهما على أكبر قدر من التأييد المادي والمعنوي، بدلاً من الدفاع عن أخطاء القوتين الاعظم وايجاد الأعذار لكل منهما ان ساندت عدونا أو تقاعست عن مساعدتنا.

٥ ـ التجزئـة والتناقضـات القطريـة

يذهب تفسير خامس الى أن تحول الخلافات العربية الى معارك صراعية يعود الى أوضاع التجزئة نفسها، فنظرية الاحتمالات تقول إنه طالما وجد أكثر من ثلاثة فرقاء، فان هناك ميلاً الى تكوين التآلفات أو التحالفات (Coalition Formation) والتحالفات المضادة (Counter Coalition) أو بالتعبير الشائع ظهور «المحاور» «والمحاور المضادة»[٧٥]. وتزداد حدة هذه المحاور استقطاباً اذا كانت هناك تناقضات هيكلية من النوع الذي عرضنا له في ثنايا هذا البحث (تباين في السكان والمساحة أو حجم الثروة أو المستوى التعليمي والتقني... الخ)، عندئذ تزداد المخاوف والشكوك، ويسعى الصغير والغني الى ايجاد حلفاء وأصدقاء من داخل المنطقة أو خارجها، وقد يشتريهم بالمال أو المواد الخام لمساعدته «للصمود» في وجه الكبار والفقراء من حوله. وهكذا تتحول الخلافات، في ظل التجزئة والتناقضات، الى مخاوف وشكوك باثولوجية (مرضيـة) قابلة للتصعيد الى معارك حيويـة بين النخب الحاكمة. فحوى هذا التفسير هو أن أحد السبل لتجنب تحول الخلافات الى معارك هو انهاء أوضاع التجزئة نفسها. أي أن الرد على التناقضات القطرية ومرضية الحكام العرب هو التوحيد السياسي والتكامل الاقتصادي، ويلاحظ هنا أن هذا التفسير ذو طبيعة «دائرية» (Circular Explanation)، فالخلاف بين الحكام العرب هو سبب التجزئة، والتجزئة تؤدي الى الخلاف. فالسبب والنتيجة متداخلان في هذا التفسير.

---

(٧٥) كنموذج لتكون المحاور والمحاور المضادة في العالم العربي، أنظر: Kerr, *The Arab Cold War: Gamal Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970*, pp. 97-153.

٦ ـ نظريــــة البـــداوة

هناك تفسير سادس لتصاعد الخلافات العربية الى معارك ساخنة. ومؤدى هذا التفسير هو أن العرب، رغم قطعهم لأشواط بعيدة في الرقي المادي، الا أن كثيراً من قيم الصحراء القبلية البدوية ما زالت تحكم تصرفاتهم[٧٦]. من ذلك، مثلاً، أنهم في أوقات القتال الفعلي مع غريب أو عدو، يهبون جميعاً لنجدة أخوتهم وأبناء عمومتهم بأموالهم وأولادهم. وتتجلى، في مثل تلك اللحظات، قيم الشهامة والعصبية العربية في أبهى صورها. ولكن في اللحظة التي يتوقف فيها القتال الخارجي أو يبدو أن الخطر قد انحسر، فانهم يعودون الى سيرتهم الأولى: يختلفون ويتعاركون في ما بينهم. ويدلل أصحاب هذا التفسير على صحة مقولاتهم بالتفاف العرب حول مصر عام ١٩٥٦، وحول الجزائر طوال كفاحها المسلح ضد فرنسا، وحول مصر وسوريا في حرب تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٧٣. ان العبرة هنا هي في أن تستمر المعارك مع العدو الخارجي فترة كافية حتى تتم التعبئة المعنوية والمادية. وخلاصة هذه النظرية أن العرب: حكاماً ومحكومين، يتحدون ويتعاونون ويرتفعون على خلافاتهم في ظل كفاح أو قتال فعلي ضد عدو مشترك أو خطر خارجي. ومغزى هذا التفسير هو أن التوحيد السياسي أو التكامل الاقتصادي لن يتم اي منهما الا في جو نضالي ساخن مشحون ضد أخطار مشتركة.

٧ ـ غيـــاب الديمقراطيـــة

يذهب هذا التفسير الى أن غياب ممارسة الديمقراطية الحقة هو أحد الأسباب الرئيسية لعدم احتواء الخلافات بين الحكام. ففي غياب المعارضة والمناقشة الحرة تتحول الخلافات بين الحكام في معارك شخصية تتوارى فيها المصلحة القومية، بل وحتى المصلحة القطرية المباشرة، الى مقعد خلفي. ويذهب أصحاب هذا التفسير أكثر من ذلك الى أن عدم الالتزام بروح الديمقراطية كان أشد العوامل عرقلة لمسيرة العمل الوحدوي[٧٧]. فغياب الديمقراطية، كان ولا يزال، يمنع المناقشة الحرة المتأنية للصيغ الدستورية والاجراءات التنفيذية التي تنطوي عليها مشاريع التوحيد السياسي أو التكامل الاقتصادي. فالبرلمان السوري الذي ناقش مشروع الوحدة مع مصر، وكان جوه لا يزال ديمقراطياً، اتخذ قراره ببدء التفاوض مع مصر في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٥٧ على أساس «اتحاد فيدرالي» وليس «وحدة اندماجية». وكان في ذلك أكثر واقعية وتقديراً للمراحل التي تنطوي عليها أي عملية تكامل سياسي واقتصادي بين قطرين، جمعتهما وحدة التاريخ البعيد وآمال المستقبل القريب، ولكن فصلتهما ونوعت بينهما تعقيدات التاريخ المتوسط ونمو هياكل اجتماعية ومؤسسية مختلفة، ان لم تكن متناقضة. وربما كانت تلك

---

(٧٦) في تأثير القيم البدوية على السلوك العربي المعاصر، أنظر: علي الوردي، **المجتمع العراقي: مقدمة في دراسة المجتمع العربي** (بغداد، ١٩٧٢).

(٧٧) ابراهيم، «نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة: الأقليات في العالم العربي،» ص ١١.

هي المرة الأخيرة التي تم فيها مثل هذا النقاش الديمقراطي الحر قبل البدء في مشروع وحدوي في السنوات الثلاثين الأخيرة. وحتى ثمرة هذا النقاش لم يعمل بها، كما نعلم. ولو سمحت القيادات حتى بعد ذلك بحوار ديمقراطي مماثل في سنة ١٩٦٠، مثلاً، لمراجعة التجربة الوحدوية، ثم التزمت بنتيجة المراجعة، لكان من الممكن انقاذ الوحدة المصرية ـ السورية، من الانهيار الذي أصابها بعد ذلك بعام واحد.

غياب الديمقراطية ينطوي على ما هو أخطر من احتواء خلافات الحكام بواسطة رقابة شعبية، وينطوي على ما هو أهم من مجرد اختيار الأشكال الدستورية الملائمة للمراحل المتعاقبة في عملية التكامل. الحوار الديمقراطي له دائماً مضمون اجتماعي. فهو مرآة تعكس تعبيرات القطاعات المختلفة في كل قطر عربي عن مصالحها وآمالها ومخاوفها. وعدم اعطاء هذه المصالح والمخاوف فرصة حقيقية للتعبير عن نفسها، وابتكار الوسائل المناسبة لاحتوائها أو التوفيق بينها، لا يعني أنها ستختفي. أما قمعها واتهامها بـ «الانفصالية» أو «الشعوبية» أو «الاقليمية» أو «الخيانة» ـ وهو الاسلوب الفاشستي الذي يتبع عادة ـ فهو لا يؤدي الا الى تواري هذه القوى مؤقتاً وتحولها من السطح الى ما تحت السطح. وهناك تنخر هذه القوى في جسم أي مشروع تكاملي وليد الى أن ينهار بشكل أو بآخر(٧٨).

ربما كان هذا التفسير الأخير (غياب الديمقراطية) مناسباً لكي نختتم به مناقشاتنا حول الأبعاد الاجتماعية المعرقلة لعملية التوحيد السياسي والتكامل الاقتصادي. فكل الأبعاد الاجتماعية التي جرت مناقشتها يمكن أن يجري التعامل معها عقلانياً من خلال الحوار الديمقراطي والمشاركة الجماهيرية في العمل الوحدوي. فمن خلال الديمقراطية، يمكن تكريس العوامل الايجابية وتقويتها، ويمكن تحييد العوامل السلبية التي تعرقل التوحيد والتكامل. والديمقراطية التي نقصدها هنا هي ديمقراطية داخل كل قطر وبين الأقطار العربية على السواء. وتعني هذه الأخيرة ابتكار الصيغ والقواعد المناسبة التي تضمن المساواة النسبية (Relative Equality) لا السيطرة والتسلط، ولا حتى «المساواة الحسابية» (Arethmetic Equality). ومعناها أيضاً ابتكار الوسائل المشروعة للاختلاف في الرأي، والتعبير عن هذا الاختلاف بين الحكام والمحكومين على السواء، وابتكار أساليب للشكوى والتظلم يحميها القانون ويصونها الدستور للفرد والقطر على السواء في مواجهة أي سلطة جماعية أعلى.

ان المشاركة الشعبية، بهذا المعنى الديمقراطي الحقيقي، تصبح هي الحافز على التوحيد، وهي الحفاظ لأي تكامل من أهواء الحكام ونزواتهم وخلافاتهم. فرغم سردنا للتناقضات الهيكلية، ورغم سردنا لنواقص الفكر القومي ولعثرات العمل الوحدوي، ورغم عرضنا لخلافات الحكام واحباطهم وتخبطهم، فان مجرد وجود فكر قومي وعمل وحدوي وخلافات هو دليل على بؤرة مشتركة من المصالح والهموم. ولحظات التضامن العربي ـ على قصرها ـ في العقود الثلاثة الأخيرة هي دليل لا يقبل الشك على أن «روح» الأمة الواحدة ومشاعرها موجودة رغم تناقض

(٧٨) المصدر نفسه، ص ١٢.

الهياكل وتخلف الفكر وتعثر العمل وخلافات الحكام. وكأنما تشاء هذه «الروح» أن تؤكد نفسها كلما دب الشك في وجودها. لقد كانت حرب تشرين الاول/ اكتوبر ـ رمضان أحدى هذه اللحظات التاريخية التي عبرت فيها الأمة عن «روحها». بل إنه في أحلك أيام هذا القرن عبرت الأمة عن روحها في مظاهرات حزيرن/ يونيو سنة ١٩٦٧، بعد أن أصابت الهزيمة جسد هذه الأمة في أهم أجزائه.

ان مقومات الوجود الانساني هي الشعور والتفكير والسلوك. وروح الأمة التي نتحدث عنها هنا هي الشعور. والفكر القومي، الذي تحدثنا عنه، في فقرة سابقة، هو التفكير. أما العمل الوحدوي: سياسياً واقتصادياً فهو السلوك. والمقولة التي نختم بها هي أن كلا من الفكر القومي والعمل الوحدوي قد تخلفا وانفصما عن مواكبة «روح الأمة» التي عبرت، من خلال الجماهير، عن نفسها أقوى ما يكون التعبير في لحظات الهزيمة ولحظات النصر على السواء. والذي حاولناه، في الصفحات السابقة، هو مجهود متواضع لدفع الفكر والعمل على الالتحام واللحاق بروح الأمة العربية؛ وذلك من خلال الممارسة الديمقراطية الشعبية العريضة.

الفصل العاشر

الأوضاع السياسيّة في الوطن العربيّ وأثرها على التكامل الاقتصادي العربيّ

تمهيد

بغية فهم الآثار التي مارستها، وما زالت تمارسها، الأوضاع السياسية على عملية التكامل الاقتصادي العربي، يتعين التمهيد لذلك بايراد الملاحظات الأساسية التالية:

١ ـ تباشر الأوضاع السياسية، لأية مجموعة من الأقطار، آثارها على عملية التكامل الاقتصادي بينها من خلال الدور الذي تقوم به «ارادة» السلطة، صاحبة السيادة، في كل من هذه الأقطار؛ وهو ما نطلق عليه هنا «الارادة السياسية». فلكي تنشأ عملية التكامل الاقتصادي وتستمر يجب أن تقبل هذه الارادة قبولاً صادقاً وجاداً مبدأ التكامل، وأن تلتزم به وبالتنفيذ الجدي لما يتطلبه من السياسات والاجراءات التي تتفق عليها «الارادات السياسية»، في هذه الأقطار في مجموعها.

٢ ـ لمّا كانت السلطة، صاحبة السيادة في الدولة في العصر الحديث، لا بد أن تكون هي «الشعب» فإنه يترتب منطقياً على ذلك أن تكون الارادة التي تقرر اقامة التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الأقطار هي ارادة الشعب في كل قطر منها. وبصرف النظر عن الاجتهادات النظرية العديدة والمتباينة عن مفهوم «الشعب» وعن مفهوم «الديمقراطية» (مضمونها)، وعن الاطار المنظمي (المؤسسات) التي يجب أن تتوافر لكي يمارس الشعب ارادته، وعن الممارسات التي يجب أن تقوم من جانب الشعب ومن جانب المؤسسات المتعددة التي تشكل الإطار المنظمي، والتي يتكون منها في مجموعها ما يعرف بـ«نظام الحكم»، نقول، بصرف النظر عن الاجتهادات والاختلافات في ذلك كله، فان ممارسة الشعب لارادته وقيامه بالتعبير عنها لا يتم الا في ظل «ديمقراطية» حقيقية، تمكن الشعب من التعبير عن رغبته ـ أو عدم رغبته ـ في إقامة تكامل اقتصادي، بين قطره ومجموعة أخرى من الأقطار، طبقاً لما يرى فيه تحقيقاً لمصلحته، وتجعل القرارات التي تصدر عن «الحاكم» (أياً كان اسمه ملكاً أو أميراً أو رئيساً، وأياً كانت تركيبة النخبة

التي يتكون منها) مجرد تعبير عن ارادة الشعب في هذه المسألة، كما في غيرها من المسائل في ظل الديمقراطية. ومن هنا الصلة القوية بين الديمقراطية والتكامل الاقتصادي.

٣ ـ تجري عملية التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الأقطار يتخذ كل منها شكل «الدولة». أي أنها عملية تقوم بين مجموعة من «الدول» تتميز (أو تتمتع) كل منها بما يطلق عليه فقهاء القانون وعلماء السياسة اصطلاح «السيادة». وهنا، أيضاً، قد يثار الكثير من الاجتهادات والاختلافات حول مفهوم السيادة وعناصرها ومقوماتها والأسلوب الذي يربط بينها وبين الديمقراطية التي تجعل الشعب هو السلطة صاحبة السيادة الحقيقية في الدولة. ولكن أياً كانت هذه الاجتهادات والاختلافات، فان عملية التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول تستلزم، من كل دولة منها، أسلوباً خاصاً في ممارستها لسيادتها في الموضوعات والجوانب التي يتعلق بها التكامل الاقتصادي؛ وهو أسلوب يختلف عن أسلوب ممارسة السيادة في حالة بقاء الدولة بعيدة عن عملية التكامل الاقتصادي. ويفرض هذا الأسلوب المختلف نفسه، لأن العملية التكاملية لا تتم الا من خلال علاقات وتفاعلات هذه الدول، ولأن العلاقات والتفاعلات بين أية مجموعة من الأطراف (أياً كانت هذه الأطراف) تتطلب أسلوباً معيناً لممارسة هذه الأطراف لارادتها وللكيفية التي يتم بها «تلاقي» هذه الارادات والتعبير عن نفسها، وعما توصلت اليه من خلال هذا التلاقي.

ويصور الكثيرون هذا الأسلوب الذي يفرض نفسه في مجال العلاقات التي تتطلبها عملية التكامل الاقتصادي على أنه «تنازل من كل دولة طرف عن قدر من سيادتها في بعض المسائل لسلطة تمارس اختصاصاتها بواسطة مؤسسة أو مؤسسات تقيمها هذه الدول بالاتفاق بينها لتكون سلطة فوق وطنية Supra-national في مسائل التكامل»[1]. ويصور بعض الباحثين هذا الأسلوب على أنه اتفاق يتم (أو يجب أن يتم) بين الدول الأطراف بمحض ارادتها، بهدف تنظيم بعض الموضوعات المشتركة التي تفرضها علاقة التكامل الاقتصادي، شأنها في ذلك شأن ما يحدث في العلاقات الدولية الأخرى، ومن ثم يكون هذا الاسلوب تطبيقاً للديمقراطية على مستوى العلاقات بين الدول الأطراف، دون أن يكون في ذلك معنى الانتقاص غير المقبول الذي يوحي به معنى «التنازل» عن السيادة[2].

وهنا أيضاً، وبصرف النظر عن هذه الاجتهادات والاختلافات ذات الطبيعة النظرية والفلسفية، فان الواقع يكشف عن ضرورة ايجاد أسلوب خاص تمارس به الدول الأطراف سيادتها في الموضوعات التي تثيرها عملية التكامل الاقتصادي، وإيجاد صورة خاصة من صور التنظيم

---

(١) بل ان هناك بعض علماء السياسة من يرى في ذلك العنصر الجوهري الذي يجب على أساسه تعريف التكامل بصفة عامة وأياً كان مجاله. وهذا الاتجاه «يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين دول وصولاً الى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة، ومن ثم فان عملية التكامل تتضمن نقل اختصاصات وسلطات صنع القرار في مجالات معينة من الدولة الى هيئات ومؤسسات اقليمية». أنظر: جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ١٩ والهامش رقم (٥) فيها.

(٢) أنظر: المصدر نفسه، ص ٢، وأولاً من هذا الفصل.

الذي يمارس في ظله هذا الأسلوب، والذي يتطلب التزام جميع الدول الأطراف به، وبما يتولد عنه من قرارات لتسيير عملية التكامل.

٤ ـ وهنا يلعب «علم السياسة» دوراً مهماً في تحليل الصور المتعددة والممكنة للنظام الذي يوضع فيه، وبمقتضاه، هذا الأسلوب لممارسة الدول الأطراف لسيادتها (أو لسلطتها أو لارادتها) في عملية التكامل. ويثير ذلك، في علم السياسة، أسئلة عديدة عن «المناهج» أو «المسالك» التي يجب أن يتخذها هذا النظام بين الدول الأطراف (اندماجي توحيدي منذ البداية أو منهج التفاعلات والاتصالات ـ أو منهج الوظيفية ـ أو منهج الاقليم القاعدة ـ أو المنهج الاقليمي الفرعي .. الخ) وعن طريقة صدور القرارات في هذا النظام وشروط الالتزام بها (بالاجماع ـ بالأغلبية المطلقة أو الموصوفة ـ التزام الاطراف التي تتفق على موضوع دون الزام الأطراف الأخرى)(٣). ولما كانت مثل هذه الاسئلة لا تثار بالنسبة لعملية التكامل الاقتصادي فقط، ولكنها تثار كذلك في مجال علاقات التعاون السياسي، بدرجاته المختلفة، ابتداء من مجرد التعاون البسيط حتى «التكامل السياسي»، فان النظرية السياسية لا بد أن تبحث ما يثار من هذه الاسئلة في مجال التكامل الاقتصادي، في إطار نظرة شاملة للتكامل بصفة عامة، مع ما يثيره ذلك بخصوص العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتكامل السياسي، وعما إذا كان هناك أولوية زمنية لأحدهما لكي نصل الى الآخر، وبخصوص الآثار المتبادلة بين العوامل السياسية والعوامل الاقتصادية. ونظراً لان تجارب التكامل الاقتصادية الحديثة تتميز، بصفة عامة، بطابع «الاقليمية»، بمعنى أنها تقوم بين دول تنتمي في الغالب لاقليم واحد، فان ذلك يضيف بعداً آخر لأبحاث النظرية السياسية في دراستها للموضوعات المشار اليها. حيث يربط بينها وبين ما يعرف بـ«النظام الاقليمي»(٤). والواقع أنه لا يمكن دراسة عملية التكامل الاقتصادي والأثر الذي تباشره عليها العوامل السياسية والآثار المتبادلة في ما بينهما، الا اذا وضعنا هذه الدراسة في إطار نظرية التكامل الاقليمي بصفة عامة، والا بقي تحليلنا لأثر العامل السياسي على التكامل الاقتصادي مبتوراً قاصراً وبعيداً عن الواقع العملي.

في ضوء هذه الملاحظات الأربع، نقسم هذا الفصل الى قسمين:

---

(٣) ويربط الفكر الاقتصادي والقانوني والسياسي، في البلدان الاشتراكية، الأعضاء في مجلس المساعدة المتبادلة COMICON بين طريقة صدور القرارات وبين ما اذا كان هناك تنازل من الدول الأطراف في العملية التكاملية عن سيادتها لسلطة فوق ـ وطنية. ففي مجلس المساعدة المتبادلة، وفي كل المنظمات المتخصصة الجماعية والثنائية التي انشئت لتحقيق التكامل بين هذه البلدان، يشترط اجماع البلدان الأطراف لكي تلتزم كلها بالتوصيات والقرارات التي تصدر عن هذه الأجهزة، فاذا لم يوافق بلد طرف على توصية أو قرار ما، فانه لا يلتزم به في حين تلتزم به البلدان الأطراف التي وافقت عليه. ويرى المؤلفون، في البلدان الاشتراكية، أن ذلك يعني احتفاظ كل دولة بسيادتها الوطنية دون مساس، في حين يرون في الأجهزة فوق ـ الوطنية التي أنشأتها «الجماعة الاقتصادية الأوروبية» والتي تصدر فيها القرارات بالأغلبية انتقاصاً من سيادة دول أوروبا الغربية الأطراف. أنظر في هذا الفكر: V.I. Kuznetsov, *Economic Integration: Two Approaches* (Moscow: Progress Publishers, 1976).

(٤) مطر وهلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ص ١٨ ـ ٢٤.

أولاً: ويتناول العامل السياسي وأثره على التكامل الاقتصادي العربي، في إطار النظرية العامة للتكامل الاقليمي.

ثانياً: ويتناول جانباً خاصاً من جوانب التأثير السلبي للعوامل السياسية على تجربة التكامل الاقتصادي العربي، وهو أثر غياب الارادة السياسية على العمل الاقتصادي العربي المشترك باعتبار هذا الأخير، بمداخله المتعددة، هو الطريق لتحقيق هذا التكامل.

أولاً: العامل السياسي وأثره على التكامل الاقتصادي العربي في إطار النظرية العامة للتكامل الاقليمي(*)

أيُّ دراسة علمية عن التكامل الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية بين البلدان العربية(٥)، لا يمكن لها أن تتم دون النظر الى «الخصوصية التاريخية» للتجربة التكاملية العربية، والتي تسبغ على هذه التجربة خصائصها وسماتها التي تميزها عن الخبرات والمحاولات التكاملية في بعض مناطق العالم الأخرى، مثل افريقيا وأمريكا اللاتينية وغرب أوروبا على سبيل المثال. ذلك أن عملية التكامل العربي هي في المقام الأول «مسألة سياسية» من حيث بواعثها ومن حيث غاياتها. فبالنسبة للبواعث، فان هذه التجربة تنطلق ـ أو ينبغي أن تنطلق ـ من الاعتقاد بـ«القومية العربية» وانتماء العرب الى أمة واحدة؛ ومن حيث غاياتها فان هذه العملية تهدف ـ أو يجب أن تهدف ـ في النهاية الى تحقيق شكل من أشكال الاتحاد السياسي بين البلدان العربية. لذلك فقد كانت التعبيرات الأكثر ذيوعاً في المؤلفات والبحوث العربية حتى النصف الثاني من الستينات هي الوحدة أو التوحيد أو الاتحاد، بل لقد دارت معارك ومصادمات فكرية وسياسية في وقت مضى بين أنصار «الوحدة» وأنصار «الاتحاد» على أساس أن تعبير الاتحاد يعطي الانطباع بعلاقة أقل عمقاً وقوة من الوحدة(٦). واقتصر استخدام تعبير التكامل الاقتصادي أو التكامل العربي، في ذلك الوقت، على المؤلفات الجامعية في مجال الدراسات الاقتصادية. ولكن سرعان ما انتشر التعبير، بعد ذلك، باعتباره أحد المداخل الأساسية لتحقيق الهدف السياسي المنشود للبلدان العربية.

إن هدف الوحدة العربية ـ وهو الاطار الفكري لعملية التكامل الاقتصادي ـ يقوم على ثلاث افتراضات أساسية هي:

(*) قام بكتابة هذا الجزء د. علي الدين هلال، الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة. وقد تم الانتهاء من كتابة هذا الجزء وتسليمه بواسطة المؤلف في عام ١٩٧٩.

(٥) يستخدم الباحث تعبيري التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية دون تعريف لهما، ودون توضيح للاختلاف بينهما على أساس أن ذلك يخرج عن اطار البحث. أنظر مؤلفات د. أحمد الغندور ود. رياض الشيخ والمؤلف التقليدي بلا بالاسا التي سترد في ما بعد.

(٦) عبد الرحمن البزاز، **الدولة الموحدة والدولة الاتحادية**، ط ٢ (القاهرة: دار القلم، ١٩٦٠)، ص ٥٧ ـ ٨٢.

١ ـ ان الشعوب العربية تكون في مجموعها أمة واحدة تملك من مقومات الوحدة الكثير: كاللغة والثقافة والخبرة التاريخية، أضف الى ذلك وحدة المستقبل والمصير.

٢ ـ ان التجزئة السياسية المعاصرة هي تراث استعماري مباشر، وانها احدى نتائج الغزوة الأوروبية للمنطقة التي هدفت ـ من بين أهداف أخرى ـ الى تفكيك أوصالها وتحويلها الى دويلات صغيرة وشظايا متناثرة.

٣ ـ ان مستقبل الأمة العربية وقوتها يكمنان في مزيد من التكامل بين أقطارها؛ وهو التكامل الذي يقود الى شكل من الوحدة السياسية أو الاتحاد السياسي.

اذا كان الأمر كذلك فان تأثير العوامل السياسية على عملية التكامل الاقتصادي، أو الوحدة الاقتصادية، بين البلدان العربية يصبح من الموضوعات الرئيسية التي تهم الباحث العربي، وبالذات الباحث الاقتصادي. مع ذلك، فمن المؤسف أن عديداً من الدراسات الاقتصادية العربية لم تهتم بدراسة هذه العوامل وأنها إما تجاهلتها تماماً أو اكتفت بالاشارة السريعة والمقتضبة اليها(٧).

ومن ثم فان هذا البحث ينبغي اعتباره محاولة أولى في هذا المضمار تسعى الى اثارة المشاكل الرئيسية المتعلقة بموضوع بحث أثر العوامل السياسية على العملية التكاملية الاقتصادية، وطرح القضايا والاسئلة التي ترتبط بهذه المسألة.

موضوع هذا البحث، إذاً، هو أثر العوامل السياسية على عملية التكامل الاقتصادي Economic Integration ـ ايجابيا أو سلبياً ـ على المستوى الاقليمي أو مستوى منطقة اقليمية ما، هي في حالتنا هذه، المنطقة العربية. ومن ثم، فان للبحث ثلاثة محاور رئيسية هي العوامل السياسية، وعملية التكامل الاقتصادي، ونظريات التكامل الاقليمي Regional Integration .

من هذا التحديد لمشكلة البحث ومجالها تتحدد أهم صعوبات الدراسة في ما يلي(٨):

ـ غموض مفهوم التكامل الاقليمي نفسه وتعدد التعريفات والأطر التحليلية المرتبطة به. وبحكم حداثة الدراسة العلمية في هذا المجال، فانه لا توجد نظرية شاملة تعالج التكامل الاقليمي أو تفسره من مختلف نواحيه.

ـ عدم تمييز العديد من الدراسات بين أنماط التكامل الاقليمي المختلفة، مثل التكامل

---

(٧) من الطريف ـ والغريب ـ أن يحدث ذلك في الوقت الذي يشير فيه بالاسا، في كتابه، الى دور الاعتبارات السياسية في أكثر من مجال، فيرى على سبيل المثال ان العقبات السياسية هي الأسباب الرئيسية لفشل مشروعات التكامل الاقتصادي في أوروبا وأن التكامل الاقتصادي يتم عادة لأهداف سياسية. أنظر: بلا بالاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، ترجمة راشد البراوي (القاهرة، ١٩٦٤)، ص ١١ و١٥.

(٨) Joseph Nye, «Comparative Regional Integration: Concept and Measurement,» in: R.J. Jackson and Michael B. Stein, eds., *Issues in Comparative Politics* (New York: St. Martin's Press, 1971), pp. 144-163.

السياسي والتكامل الاقتصادي والتكامل الاجتماعي. وعدم الوصول الى صياغات دقيقة حول العلاقة بين هذه الأنماط من التكامل، بعضها ببعضها الآخر، وكيف يُحْدِث التقدم في أي منها تأثيراته على الأخرى(٩).

ـ ان أغلب الدراسات التي يعرفها الفقه الأوروبي والامريكي، في موضوع التكامل الاقليمي، قد اتخذت من التجربة الأوروبية مجالاً لبحثها. ومن ثم يثار التساؤل حول مدى صلاحية النتائج التي تم التوصل اليها أو النظريات والتفسيرات التي استخلصت منها للاستفادة بها في ظروف مجتمعات متخلفة أو نامية، مثل البلدان العربية؛ حيث يختلف فيها شكل النظم السياسية، ودرجة التطور الاجتماعي، وطبيعة النظام الاقتصادي، وعلاقات التبعية مع العالم الخارجي عن الوضع في أوروبا(١٠).

واذا كان البحث في موضوع نظرية التكامل الاقليمي، عموماً، يواجه مثل هذه الصعوبات، فان تناول أحد جزئيات الموضوع؛ وهو دور العوامل السياسية على عملية التكامل الاقتصادي يصبح أكثر مشقة بالنظر الى غياب التقاليد العلمية في هذا الصدد.

وقد قسمت الدراسة الى الأجزاء التالية:

١ ـ التعريف بنظرية التكامل الاقليمي.
٢ ـ العوامل الاقتصادية، باعتبارها احد محددات الوحدة السياسية في الفكر القومي العربي.
٣ ـ العلاقة بين العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية في الممارسة العربية.
٤ ـ أثر النفط على التكامل العربي.
٥ ـ الشركات متعددة الجنسية والتكامل العربي.
٦ ـ خاتمة.

١ ـ التعريف بنظرية التكامل الاقليمي

يتضمن هذا المطلب أربعة موضوعات:

أ ـ التعريف بمفهوم التكامل
ب ـ شروط العملية التكاملية

---

(٩) ويثار، في هذا المجال، قضية منهجية، وهي مدى امكانية التمييز بين هذه الأنماط، فبينما يرى بعض الدارسين، امكانية ـ وفائدة ـ ذلك، يرى آخرون ان عملية التكامل تمثل كلاً معقداً من العلاقات والارتباطات والتفاعلات والتي تشكل تطوراً تاريخياً واحداً. أنظر:
Michael Hodges, ed., *European Integration* ([n.p.]: Middlesex, 1972), p. 10.

(١٠) تكفي الاشارة الى ذلك أن كتاب لندبرغ الذي يعد بمثابة الكتاب الأساسي في موضوع التكامل الاقليمي لا توجد فيه أي اشارة الى البلاد العربية، أو عملية التكامل فيها. أنظر: Leon Lindberg and Stuart Scheingold, eds., *Regional Integration. Theory and Research* (London: Cambridge University Press, 1971).

ج ـ مسالك العملية التكاملية
د ـ التكامل الاقتصادي والتكامل السياسي، اثارة للمشكلة.

أ ـ التعريف بمفهوم التكامل

يعتبر مفهوم التكامل من الموضوعات التي تشغل اهتمام باحثي أكثر من فرع من فروع العلوم الاجتماعية مثل الاقتصاد والاجتماع والسياسة. فعالم الاقتصاد يتناول الموضوع من زاوية العلاقات الاقتصادية الدولية وأشكال التكامل الاقتصادي والاتحادات الاقتصادية التي يمكن أن تتم بين الدول. وعالم الاجتماع يدرس الموضوع من زاوية العلاقة بين الجماعات المكونة لمجتمع ما، وبالذات في تلك المجتمعات التي تشهد نوعاً من «التعددية»، وتتكون من جماعات قومية أو لغوية أو سلالية مختلفة، وهو ما يعرف أحياناً بمشكلة التكامل القومي، كما يدرس الشروط الاجتماعية لعملية التكامل بين الدول المختلفة. أما عالم السياسة فانه يتناول موضوع التكامل على مستويين رئيسيين:

اولهما: مجال تحليل النظم السياسية[11] أو التكامل على مستوى الدولة الواحدة، وتثار، في هذا المجال، موضوعات التكامل بين النخبة والجماهير (ويقصد بذلك مدى وجود فجوة بين النخبة الحاكمة والجماهير المحكومة) والتكامل القيمي (ويقصد بذلك مدى وجود نظام موحد للقيم الاجتماعية والسياسية بين أبناء الشعب وتأثير ذلك على العلاقات السياسية بين الجماعات التي يتكون منها المجتمع، وعلى قدرة الأفراد على الانخراط في مشروعات قومية عامة) والتكامل القومي(*) (وتبرز هذه المشكلة في المجتمعات التعددية التي تتكون من جماعات قومية أو لغوية مختلفة).

ومع أن موضوع التكامل، على هذا المستوى، يثار عادة، بالنسبة للدول المتخلفة الا أن الظاهرة لا تقتصر على هذه الدول. فبعض الدول الصناعية المتقدمة تواجه هذه المشكلة، مثل كندا.

وثانيهما: مجال دراسة العلاقات السياسية الدولية، وهو ما يعرف باسم التكامل الاقليمي أو الدولي. وتثار، في هذا الصدد، موضوعات الاتحادات الدولية وأشكالها، والحكومة العالمية، والمنظمات الدولية، والسعي الى حل الصراعات الدولية أو تحقيق الأمن القومي من خلال التكامل.

---

(١١) Myron Weiner, «Political Integration and Political Development,» in: Claude Emerson Welch, *Political Modernization: A Reader in Comparative Political Change* (Belmont, California: Wadsworth Publishing Company, 1967), pp. 150-166.

(*) وقد يكون مما يساعد على الوضوح هنا بدلاً من استخدام اصطلاح «التكامل القومي» استعمال اصطلاح «التكامل الوطني» أي على مستوى الدولة الواحدة تمييزاً له عن «التكامل القومي» بمعنى تكامل «أمة معينة» حتى ولو كانت مجزأة سياسياً بين دول متعددة، مما يتصل بمعنى القومية كما يثار في دراسات القومية العربية (المحرر).

مجال اهتمامنا في هذه الدراسة ليس المستوى الأول الذي يدور حول مشكلات التكامل في داخل الدولة الواحدة، ولكن المستوى الثاني الذي يدرس التكامل بين الدول أو الأقطار. وقد ازداد الاهتمام بهذا الموضوع في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة بروز الحركات الاتحادية والتكاملية الاقتصادية في عديد من مناطق العالم وبالذات التجربة التكاملية في أوروبا. ففي غرب أوروبا بدأت تجربة السوق المشتركة، وشهد شرقها تجربة الكوميكون.

واذا حاولنا تأصيل مفهوم التكامل Integration، من الناحية اللغوية، يمكن القول إن الأصل اللاتيني للكلمة هو Integritas، بمعنى التكميل أو التمام أو الكل التام، أما الفعل اللاتيني فهو Integr بمعنى يجعل كلاً أو يكمل، ويبرز مفهوم التكامل، في القواميس اللغوية الانكليزية، في المعاني التالية:

- تجميع أو توحيد الأجزاء في كل.
- يجمع أو يكمل لتكوين كل او وحدة أكبر.
- عملية ربط الأجزاء المنفصلة وتجميعها وإضافتها، بعضها الى بعضها الآخر، لتكوين كل متكامل.

وفي القواميس العربية يرد المفهوم بمعنى مماثل، ففي القاموس العصري بمعنى تكميل وتتميم، وفي المورد بمعنى توحيد، وفي المصباح المنير بمعنى «يقال كمل الشيء اذا تمت أجزاؤه وكملت محاسنه»[١٢].

ان تعريف التكامل الاقليمي يثير عدة مشاكل، من حيث علاقة المفهوم ببعض المفاهيم الأخرى، مثل التوحيد والتنسيق والضم والتعاون الاقليمي[١٣].

وبدون الاغراق في التعريفات اللغوية يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين في التعريف بالمفهوم:

(١) اتجاه عام يعرف التكامل بأنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين دول مختلفة دون المساس بسيادة كل منها[١٤] فيرى مايكل هاس أن مفهوم التكامل يشير الى «حالة من السلام بين الشعوب»[١٥]، وينتقد هذا التعريف لاتساعه، مما يجعل كل التفاعلات أو العلاقات ذات الطابع التعاوني أو السلامي بين الدول بمثابة علاقات تكاملية، وهو ما يجعل من التكامل مفهوماً لا معنى

---

(١٢) أنظر عرضاً مفصلاً لهذه المعاني وكذلك لاستخدامات المفهوم في الدراسات العلمية العربية في رسالة الماجستير التي أشرفنا عليها: اكرام عبد القادر، «أزمة التكامل في الدول حديثة الاستقلال،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، قسم العلوم السياسية، ١٩٧٧)، ص ٢١ - ٢٦. ويلاحظ أن بعض المؤلفين، مثل د. حسان ربيع ود. أحمد الغندور، يستخدمون تعبير الاندماج كمقابل لكلمة Integration.

(١٣) أنظر في هذا التمييز: Karl Wolfgang Deutsch, *Political Community at the International Level* (Garden City, 1954).

(١٤) *International Dimensions of Regional Intergration in the Third World* (Ottawa, 1975), p. 15.

(١٥) Michael Haas, «International Integration,» in: Michael Haas, =

له، كما أنه يغفل التمييز بين مفهوم التكامل ومفاهيم التعاون أو التنسيق.

(٢) اتجاه أكثر تحديداً ينظر الى التكامل، باعتباره عملية تطوير للعلاقات بين دول وخلق لأشكال جديدة مشتركة من المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة. فيرى ارنست هاس أن التكامل «هو تلك العملية التي بمقتضاها يقوم عدد من الفاعلين Actors السياسيين في عدد من الدول بتغيير ولاءاتهم وتطلعاتهم وأنشطتهم السياسية نحو مركز جديد تمتلك مؤسساته اختصاصات تعلو تلك التي تمتلكها الدولة القومية»[١٦]. ويرى سترايتين أن التكامل السياسي هو «تكوين نظام سياسي جديد من عدة نظم سياسية». ويشير الى الطريقة التي تطرح بها التغيرات في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية تأثيرها على التحول في الولاء وسلطة صنع القرار من المستوى الوطني الى المستوى ما فوق الوطني Supra- national[١٧] أو هو، بعبارة أخرى، عملية نقل اختصاصات صنع القرار وسلطاته في مجالات معينة من الدولة الى هيئات ومؤسسات اقليمية أو دولية. وهنا يبرز مفهوم أكثر تحديداً ودقة للتكامل. فالتكامل يشير، وفقاً لهذا التعريف، الى نشاط مشترك بين عدد من الدول تتنازل فيه كل منها عن قدر من اختصاصاتها في مجال ما لمؤسسات مشتركة، والتكامل الاقليمي اذن هو دراسة كيف تتنازل الدول طواعية عن جزء من اختصاصاتها وحريتها لمؤسسات اقليمية أو دولية.

وتثار، في هذا المجال، علاقة التكامل الاقليمي بسيادة الدولة. فالتعريفات الغربية، عموماً، تربط بين عملية التكامل الاقليمي وتنازل الدولة طواعية عن قدر من اختصاصها في المجال الذي ترغب في الدخول في علاقات تكاملية بخصوصه.

أما التعريف السوفياتي، فانه يقوم على مفهوم احترام سيادة كل دولة وعدم اقامة مؤسسات تعلو سلطة الدولة. وتنطلق وجهة النظر الماركسية هذه من أن التكامل بين الدول الاشتراكية هو تعبير عن مرحلة تاريخية تعكس الظروف المحددة التي تمر بها هذه الدول، وأن التكامل الاقتصادي هو الطريق الأمثل لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة ومستمرة، وايجاد الأساس المادي لمزيد من التقدم الاجتماعي. ولا يمكن تحقيق ذلك - تبعاً لوجهة النظر هذه - الا من خلال احترام سيادة كل دولة. وهكذا فان التكامل الاقتصادي سوف يستمر لمدة طويلة في إطار احترام سيادة كل دولة[١٨]. وأن الهدف الأخير من التكامل الاقتصادي الاشتراكي هو دمج الدول الاشتراكية في «تعاونية دولية واحدة»[١٩]. وفي محاولة للتوفيق بين مفهوم السيادة ومفهوم الأممية الاشتراكية، يذكر أصحاب هذا الرأي أن المبدأ الرئيسي الذي يحكم الأممية الاشتراكية هو أن

International Systems: A Behavioural Approach, a foreword by Donald J. Puchala (New York: = Chandler Publishing Company, [1974]), p. 204.

(١٦) Ernest B. Hass, *The Uniting of Europe: Political, Social and Economical Forces, 1950-1957* (Stanford, London: Stevens, 1958), ch. 1.

(١٧) Hodges, ed., *European Integration*, p. 10.

(١٨) kuznetsov, *Economic Integration: Two Approaches*, pp. 8-9.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٤.

سيادة كل دولة اشتراكية تتضمن الحق الأممي وواجب الحفاظ على تطوير مكاسبها الاشتراكية الثورية وحماية الأسس السياسية والاقتصادية للاشتراكية في كل دولة من دول الجماعة الاشتراكية.

ويثير هذا التعريف أكثر من قضية خلافية على المستويين النظري والعملي. فعلى المستوى النظري، لا يوضح التعريف حدود العلاقة بين مفهوم السيادة ومفهوم الأممية الاشتراكية، بل إنه في الحقيقة يتناقض مع نفسه؛ اذ يجعل حماية الأساس الاشتراكي في كل دولة من دول الجماعة الاشتراكية واجباً وحقاً لكل الدول الأخرى، فماذا يتبقى اذن من سيادة الدولة؟ وعلى المستوى العملي، فإن عدم انشاء هيئات تعلو سلطة الدولة يصبح أمراً شكلياً، بالنظر الى التعاون الوثيق والمستمر الذي يتم بين الأحزاب الشيوعية الحاكمة في هذه البلدان على أعلى مستويات السلطة فيها.

ب ـ شروط العملية التكاملية[٢٠]

يقصد بذلك مجموعة الشروط Conditions أو المتطلبات Requisites الضرورية للعملية التكاملية. وجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن وجود هذه الشروط أو المتطلبات لا يؤدي تلقائياً الى التكامل، بل يوجد الامكانية التي يمكن أن تتبلور من خلال آليات العملية التكاملية.

ويمكن عرض أهم الشروط التي تثار في دراسات التكامل في ما يلي:

(١) **وجود العدو الخارجي المشترك**: من أهم الذين تعرضوا لهذه القضية كارل دويتش واتزيوني اللذان أكدا على أهمية وجود العدو المشترك ودوره في ايجاد «البيئة» الموضوعية للتكامل بين الدول المعرضة للعدوان أو التي قد يتهددها هذا الخطر، والتي تدفع الى مزيد من التنسيق والتعاون لمواجهته[٢١].

(٢) **وجود الدولة القائد أو الاقليم القاعدة**: ويثار في هذا الصدد مثال بروسيا في الوحدة الألمانية ودورها فيها، والاسهام الذي يقدمه وجود دولة قائد تتصدى لعملية القيادة وتعمل على تجميع الدول الأخرى وترغيبهم ـ أو تهديدهم ـ لتحقيق التكامل، وتكون على استعداد للعب

---

(٢٠) أنظر في هذه الشروط عموماً: Charles Pentland, *International Theory and European Integration* (New York: Free Press, 1973), and

نديم البيطار، **من التجزئة الى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩).

(٢١) Karl Wolfgang Deutsch, *Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of Historical Experience* (Princeton: Princeton University Press, 1957), and Amitai Etzioni, *Political Unification: A Comparative Study of Leaders and Forces*, sponsored by the Institute of War and Peace Studies of Columbia University (New York: Holt, Rinehart and Winston, [1965]).

دور القدوة أو النموذج، وتضحي بقدر من المكاسب الاقتصادية من أجل تحقيق التكامل.

وتثير هذه النقطة الشروط التي ينبغي توافرها في الدولة التي تسعى الى الاضطلاع بدور القيادة، ونوع العلاقات التي تقوم بينها وبين الدول الأخرى. ويمكن للباحث، في هذا المجال، طرح دور مصر باعتبارها «الدولة القائد» في المنطقة العربية خلال الفترة ما بين ١٩٥٦ - ١٩٦٧، والتحولات التي طرأت على هذا الدور نتيجة أسباب داخلية واقليمية والنتائج المترتبة على ذلك.

(٣) **الاحساس بالتوزيع العادل للمكاسب**(٢٢): ويقصد بذلك أن أحد شروط عملية التكامل هو احساس أطراف العملية بأن الكل يمكن أن يستفيد بدرجات متقاربة في مجالات مختلفة من العملية التكاملية. وأنه توجد مكاسب اقتصادية أو سياسية نتيجة العملية التكاملية لا يمكن أن تحدث بدونها، مثل اقامة مشروعات اقتصادية ضخمة أو صناعات عسكرية متقدمة أو بحوث نووية من الصعب على كل دولة على حدة أن تقوم بها... الخ. وبالعكس، فان تصور بعض الأطراف أن هناك خسارة أكيدة لها، أو أن هناك أطرافاً تكسب وأخرى تخسر، يكون من شأنه إعاقة العملية التكاملية.

(٤) **الثقافة السياسية المشتركة**: ويقصد بذلك وجود قيم سياسية مشتركة أو متقاربة بين أطراف العملية التكاملية؛ الأمر الذي يوجد **أولاً**: الاحساس المشترك بأهمية التكامل، **وثانياً**: الشعور بأنهم أقرب بعضهم إلى بعضهم الآخر، من علاقتهم بأطراف ودول أخرى، وهو ما يؤدي الى سرعة الاستجابة النفسية والعاطفية للرسائل التي يوجهها كل طرف الى الآخر.

(٥) **وجود نخب حاكمة ذات أهداف وسياسات متقاربة**: ويقصد بذلك وجود نخب حاكمة متقاربة من حيث الأهداف والبرامج والسياسات في البلاد التي ترغب في اقامة علاقات تكاملية بين بعضها وبعضها الآخر، وهو ما يوفر الارادة السياسية الفاعلة والضرورية للقيام بالتكامل، اقتصادياً كان أم اجتماعياً.

(٦) **وجود المؤسسات والمنظمات الاقليمية الحكومية وغير الحكومية** القادرة على تنشيط التفاعلات والتبادلات بين الأطراف وتدعيمها، وتأكيد الاعتماد المتبادل بينها Interdependence، والعمل على مواجهة التوترات التي تنشأ من خلال العملية التكاملية، والقدرة على ابقاء الخلافات في داخل المؤسسات وحلها في إطارها

(٧) **انه من الخطر للغاية بدء العملية التكاملية بتحدي مفهوم «سيادة الدول الأطراف»** أو اثارة النعرات الوطنية، ولكن من الأفضل البدء بمجالات لا تثير مثل هذه الحساسيات، وأن من أفضل الأدوات لتحقيق التكامل الاقليمي هو اجراءات التكامل الاقتصادي، في حين لا تقود التحالفات العسكرية الى الدرجة نفسها من النجاح، وتطرح الخبرة العربية نفسها في هذا

---

(٢٢) United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], *Current Problems of Economic Integration: The Distribution of Benefits and Costs in Integration among Developing Countries* (New York: UNCTAD, 1973).

الصـدد، فهنـاك سلسلة من الاخفاق لتجارب الوحدة أو التكامل التي بدأت بالطرح السياسي للمسألة، وقفزت الى وحدة الأشكال السياسية، متجاهلة أو متناسية الاختلافات الموضوعية في الهياكـل الاقتصـادية والاجتمـاعية والثقـافية. كمـا تعـرف الخبرة العربية تجارب في التكامل الاقتصادي عبر أكثر من مدخل[٢٣].

وتثير هذه النقطة مسألة العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتكامل السياسي، وهل هناك علاقـة «تـواصل» بين الاثنين بمعنى أن التكامل الاقتصادي يقود تدريجياً وبشكل طبيعي الى التكامل السياسي؟ أم أن هذه العلاقة تخضع لاعتبارات أخرى.

ولكن قبـل أن نتعـرض مبـاشـرة لهـذه المسـألة سوف نتناول مسالك العملية التكاملية والنظريات المختلفة التي تطرحها الخبرة التاريخية في مجال التكامل.

ج ـ مسالك العملية التكاملية

تبرز، في هذا الصدد، عدة مسالك أساسية لتحقيق التكامل هي:

(١) المنهج الفيدرالي أو الاتحادي[٢٤] Federalist Approach

هو أقدم المناهج في هذا المجال وأكثرها ذيوعاً حتى الحرب العالمية الثانية. نشأت في إطار الفكر القانوني لدراسة شكل من أشكال الدول، وهو ما يعرف بالدولة الاتحادية كالولايات المتحدة الامريكية، على سبيل المثال. ويقصد بالنظام الاتحادي ذلك الشكل من نظام الحكم الذي يتم فيه توزيع السلطة السياسية بين المؤسسات الاتحادية والمؤسسات الاقليمية، بحيث يتصرف كل منهما مستقلاً عن الآخر في حدود الاختصاص الذي حدده الدستور والذي لا يمكن تغييره الا بموافقة الطرفين. السمة الأساسية لهذا الترتيب هي ازدواجية السلطة ووجود مستويين لها.

- مستوى فيدرالي أو اتحادي.
- مستوى محلي على مستوى الولايات أو المحافظات.

---

(٢٣) أنـظر: القسم ٢. أنـظر أيضـاً، على سبيل المثـال: أحمد الغندور، **الاندماج الاقتصادي العربي** (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠)؛ ندوة المشروعات العربية المشتركة، القاهرة، ١٤ ـ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ (القاهرة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية؛ المعهد العربي للتخطيط، معهد التخطيط القومي، ١٩٧٦)، ورياض الشيخ، مشرف، **دراسات في تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادي العربي: تجارب تخطيطية في بعض الأقطار العربية** (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨).

(٢٤) Hodges, ed., *European Integration* pp. 12-15; Robert Richardson Bowie and Carl J. Friedrich, eds., *Studies in Federalism* (Boston: Little Brown and Company, 1954), and Carl Joachim Friedrich, *Trends of Federalism in Theory and Practice* (London: Pall Mall P.; New York: Praeger, [1968]).

والافتراض الرئيسي الذي يكمن وراء هذه الخبرة هو «سيادة العوامل السياسية والدستورية»، وأن استقرار المؤسسات السياسية ،في مجتمع ما، يمكن أن يتحقق من خلال وجود دستور له سمات معينة، أو وجود شكل بالذات من أشكال نظم الحكم دون النظر الى الخلفية الاجتماعية والاقتصادية. بعبارة أخرى، فان الحل الاتحادي يفترض أن اقامة المؤسسات الاتحادية هو أسلوب تحقيق التكامل بين الأطراف المختلفة. ولكن تبقى المشكلة التي لا يقدم هذا الاتجاه حلاً لها، وهي كيف تنشأ الارادة السياسية الكفيلة ببقاء هذه المؤسسات الاتحادية؟ وكيف نضمن استمرار هذه الارادة؟

إن الفيدرالية، في جوهرها، هي استراتيجية لتحقيق هدف مشترك أكثر من كونها نظرية لتفسير كيف يحدث التكامل. أضف الى ذلك أنه ليس من الثابت بعد أن المؤسسات الفيدرالية التي أثبتت فعاليتها على مستوى نظم الحكم في المانيا وكندا وسويسرا والولايات المتحدة سوف تكون بالقدر نفسه من الفعالية على مستوى العلاقة بين عدة دول. ان القيمة الحقيقية للفيدرالية تكمن في اعتبارها استراتيجية ملائمة، كشكل تنظيمي في المراحل الأخيرة من العملية التكاملية، عندما تكون الارادة السياسية قد وجدت بالفعل، ويكون تحالف المصالح قد برز وتبلور.

(٢) منهج التفاعلات أو الاتصالات(٢٥)

Transactionalist/Communication Approach

يؤكد هذا المنهج على التفاعلات بين البشر، باعتبارها مؤشراً لاتجاهاتهم، بعضهم تجاه بعضهم الآخر، ومدى وجود «ثقافة سياسية مشتركة» ـ كما أشرنا سلفاً ـ أو نظام موحد للقيم أو جماعة نفسية. هذا الاتجاه لا يركز على دور المؤسسات أو التنظيمات اللازمة للتكامل، ولكن على الشروط النفسية اللازمة لبلورة الشعور بالجماعة الواحدة واستمرار هذا الشعور بين مواطني الدول التي تسعى للتكامل. ذلك أن وجود التفاعلات والاتصالات هو عامل مهم في ايجاد جماعة منظمة ذات روابط متعددة، وليس مجرد مجموعة متفرقة من الأفراد.

وصحيح أن مجرد ازدياد التبادلات بين الدول يجعل كلاً منها أكثر ارتباطاً بالأخرى وأشد اعتماداً عليها، ولكن ذلك في حد ذاته غير كاف. ويتطلب الأمر أيضاً وجود الشعور النفسي بالرغبة في التكامل والقدرة على الاستجابة المتبادلة Mutual Responsiveness أي قدرة كل منها على الاستجابة بنجاح لمطالب ورغبات الطرف أو الأطراف الأخرى.

من أهم الباحثين الذين تعرضوا لموضوع التكامل، من هذا المنطلق، هو الاستاذ بجامعة هارفارد كارل دويتش الذي طبق مفاهيم السبرنطيقا(٢٦) ونظرية النظم العامة على موضوع التكامل

---

(٢٥) Hodges, ed., *European Integration*, pp. 15-20.

(٢٦) عرف فينر علم السبرنطيقا بأنه «علم التوجيه وعمليات الاتصال في الكائنات الحية وفي الآلات، وهو بعبارة واحدة فن التسيير».

الاقليمي. ويعتبر دويتش أن التكامل هو حالة ينمو بمقتضاها لدى جماعة ما شعور بالولاء وبالارتباط بجماعة أكبر، وأن المشاكل المشتركة بينهما ينبغي أن تحل سلمياً وبدون اللجوء الى القوة، وان لديهما من المؤسسات والاجراءات ما يسمح لهما بذلك. وهكذا فان العامل المحدد - من وجهة نظر دويتش - ليس هو المواثيق الدستورية أو القوانين والمؤسسات والاجراءات، ولكن الشعور بالانتماء الى جماعة Sense of Community ووجود الاتفاق العام Consensus . وحدد الشروط الضرورية اللازمة لوجود هذا الشعور وذلك من واقع دراسته لعشرة نماذج للتكامل في منطقة شمال الأطلنطي(٢٧). وان كان يلاحظ ان دراسة دويتش تنصرف في الحقيقة الى حالات للتكامل على المستوى الداخلي (أي في داخل الدولة)، وليس بين دول مختلفة، فانه يفترض أن النتائج التي توصل لها من خلال دراسة عملية التكامل التي سبقت قيام الدولة يمكن نقلها الى المستوى الاقليمي أو الدولي. والفكرة الأساسية عند دويتش هي الاستجابة المتبادلة وحرص الدولة - وقدرتها - على الرد على مطالب الدولة، أو الدول الأخرى، في مدة زمنية محدودة وبالشكل الذي يستجيب لهذه المطالب. وان وجود الشعور بالجماعة على المستوى الاقليمي يعتمد على وجود نظام فعال للاتصالات والتفاعلات بين الوحدات القومية المختلفة.

والأمر الذي لا شك فيه أن هذا الاتجاه يسلط الضوء على أحد جوانب العملية التكاملية، وهو الجانب النفسي المعنوي الذي يتعلق بالقيم والمشاعر؛ ولكن يثار بصدده عدد من الانتقادات أبرزها أنه يفترض أن الزيادة الكمية في حجم التفاعلات تتضمن بالضرورة درجة أعلى من التكامل وهو ما ليس ضرورياً، فزيادة التفاعلات يمكن ارجاعها الى عوامل أخرى، كما أن زيادة التفاعلات في حد ذاتها قد تؤدي الى اثارة العداء والكراهية بقدر ما قد تؤدي الى غرس جذور الصداقة والثقة(٢٨). كذلك يهمل هذا المنهج دراسة الاطار المؤسسي والتنظيمي لعملية التكامل، وكذلك إدراك الأطراف لمصالحهم وتقديرهم لمقدار المكسب أو الخسارة التي تعود عليهم من جراء عملية التكامل.

(٣) المنهج الوظيفي(٢٩) Functional Approach

وهو من أهم الاتجاهات المعاصرة وأكثرها شهرة. ولعل مرجع ذلك تبني أوروبا الغربية

---

(٢٧) Deutsch, *Political Community at the International Level.*

(٢٨) D.J. Puchala. «International Transactions and Regional Integration,» *International Organization*, vol. 24 (1970), pp. 732-763.

(٢٩) David Mitrany, *A Working Peace System*, Introduced by Hans. J. Morgen (Chicago: Quadrangle Books, 1966); James A. Caporaso, *Functionalism and Regional Integration: A Logical and Empirical Assessment* (Beverly Hills: Sage Publications:,1972); Ernest B. Hass, *Beyond the National State: Functionalism and International Organization* (Stanford, California: Stanford University Press, 1964), and James Patrick Sewell, *Functionalism and World Politics*, a study based on United Nations Programs Financing Economic Development (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1966).

له في تجربتها التكاملية. وقد ظهر هذا الاتجاه في فترة ما بين الحربين على يد دافيد ميتراني، ومن أهم المعاصرين دفاعاً عنه أرنست هاس الذي كان كتابه عن توحيد أوروبا عام ١٩٥٧ نقطة انطلاق لعديد من الدراسات في هذا المجال. وجوهر هذا المنهج هو:

(أ) انه بدلاً من اثارة حساسيات سياسية أو مشاكل تتعلق بالسيادة في المراحل الأولى لعملية التكامل ينبغي البدء بالتعاون بشكل محدود في مجالات لا تثير مشاكل سياسية ولكن تعطي فوائد أو عوائد اقتصادية واجتماعية يكون من شأنها كسب تأييد قطاعات أكبر من السكان في الدولة، ومن هنا ضرورة البدء باحداث التكامل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية أولاً، واقامة المؤسسات المشتركة في مجالات الصحة والنقل والقضاء وحماية البيئة وغيرها من المجالات التي تحكمها الاعتبارات الفنية والعلمية، وهكذا يكون صنع القرار بأيدي الخبراء وليس بأيدي رجال السياسة. ان الافتراض الكامن هنا هو أن السياسة عامل «مفرق» وان الاعتبارات الفنية عامل «موحد».

(ب) ان نجاح التكامل، في هذه المجالات، سوف يوجد تدريجياً منطقه الخاص وقوته الدافقة. ونتيجة لذلك، يبدأ بالاتساع والانتقال الى مجالات جديدة أكثر اقتراباً من الجوانب السياسية، وهذا هو مفهوم Spillover الذي يعتبر أحد المكونات الرئيسية للمفهوم الوظيفي في مجال التكامل.

ان المنطق الذي يحكم المنهج الوظيفي هو «الخطوة ـ خطوة» بشكل تدرجي وتطوري. بمعنى أن الخطوة الأولى في العملية التكاملية هي اقامة المنظمات المتخصصة في مجالات بعيدة عن السياسة والسيادة، بحيث تخرج هذه المجالات من اطار «السياسة» الى اطار «المصالح المتبادلة»، ومن أيدي رجال السياسة الى أيدي الفنيين والمتخصصين الذين يضعون قراراتهم على أسس علمية عقلانية، وأن نجاح هذه المؤسسات سوف يقود الى ازدياد نطاق عملها واقترابها أكثر وأكثر من «السياسة».

وفي إطار الاتجاه الوظيفي، برز تيار متميز هو ما سمي بالاتجاه الوظيفي الجديد Neo-Functionalism الذي ركز على التكامل الاقليمي وليس الدولي ونظر الى الثاني كنتيجة للأول، والسؤال الأكثر الحاحاً، من وجهة نظر هذا الاتجاه، هو كيفية تحقيق التكامل على المستوى الاقليمي، ومن خلال ذلك يمكن الوصول الى القواعد العامة التي تتعلق بكيفية تحقيق التكامل على المستوى الدولي(٣٠). وهكذا، فبينما يتفق الاتجاه الوظيفي الجديد مع الوظيفية التقليدية في المضمون، فانه يركز على المستوى الاقليمي وليس على المستوى الدولي أو العالمي.

---

(٣٠) Ernest Haas and P. Schmitter, «Economic and Differential Patterns of Political Integration,» in: Amitai Etzioni, ed., *International Political Community* (Garden City, 1966), pp. 259-299.

وهكذا أيضاً فان المنطق المستتر لهذه النظرية يتصور البدء بالتكامل في أحد المجالات البعيدة عن السياسة، ثم بالاقتراب التدريجي بعد ذلك الى المجالات السياسية والعسكرية. بعبارة أخرى، فانها تتصور «متواصلاً» يبدأ من التكامل الفني والاقتصادي وينتهي بالتكامل السياسي والعسكري، وتقود كل حلقة من حلقاته الى الأخرى. ومن ثم فان التكامل السياسي يغدو نتيجة طبيعية ومنطقية للتكامل الاقتصادي والفني، وأن هناك عملية تسييس Politicization تدريجية لأهداف الدول التي كان ينظر اليها على أنها فنية في البداية؛ وذلك نتيجة توسيع دائرة العملية التكاملية. ويقصد بذلك أن الدول التي تبدأ بنوع من التكامل الفني تكتشف، بعد فترة، أن تحقيق هذا الهدف يعتمد على زيادة مجالات التعاون وحجم الموارد المتاحة. وعندما تتم مناقشة ذلك تبدأ السياسة في التدخل لاختيار مجالات التكامل ومدى الاختصاص الذي تتنازل عنه الدولة. وقد تحدث أزمات ولكن لا ينبغي لذلك أن يثير التخوف، ذلك أن الأزمة بتعبير «هاس» ـ ووفقاً لهذا المنطق ـ هي «اللحظة الخلاقة لتحقيق الممكن واعادة تحديد الأهداف على مستوى أعلى»[٣١].

فهل هذا صحيح فعلاً؟ هل يستقيم هذا المنطق على مستوى النظرية وعلى مستوى الخبرة التاريخية؟

الا يجدر بنا هنا اثارة السؤال الذي طرحه بعض المفكرين الذين اطلق على اتجاههم المدرسة الخصوصية Configurationalist التي تنكر الأساس الذي تقوم عليه المناهج الثلاثة التي عرضنا لها (الاتحادي، والاتصالات، والوظيفي)؛ وهو وجود قواعد عامة أو شروط عامة للعملية التكاملية، وتقترح أن هناك خصوصية معينة لكل اقليم أو منطقة، وأن الشروط اللازمة للتكامل تختلف من منطقة لأخرى تبعاً لدرجة التطور الاقتصادي الاجتماعي وشكل نظم الحكم، الى غير ذلك من اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية[٣٢].

فلنعرض ـ على ضوء ذلك ـ مباشرة لموضوع العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتكامل السياسي.

د ـ التكامل الاقتصادي والتكامل السياسي: إثارة للمشكلة

ان الافتراض الذي تقدمه المدرسة الوظيفية، حول الصلة بين التكامل الاقتصادي والتكامل السياسي، يثير عدداً من المشاكل:

---

(٣١) Hodges, ed., *European Integration*, pp. 186-187.

(٣٢) Joseph S. Nye, *Peace in Parts: Integration and Conflict in Regional Organization* (Boston: Little Brown and Company, 1968); and Kenneth Dahlberg, «Regional Integration: The Neo-functional versus a Configuration Approach,» *International Organization*, vol. 24 (1970), pp. 122-128.

وتعرض هذه المقالة لآراء أهم المؤلفين الذي دافعوا عن هذا الاتجاه الجديد.

(١) فعلى سبيل المثال، هل يمكن فعلاً التمييز بين جوانب سياسية وجوانب فنية؟ هل يمكن القول إن قضايا فنية، مثل النقل الجوي أو إقامة مشروعات اقتصادية مشتركة أو تبني نمط للرعاية الصحية، ليس لها اعتبارات ونتائج سياسية؟ نحن نعرف أن القرار الفني له افتراضاته ونتائجه السياسية، وأن أي قرار يتضمن عملية توزيع أو تخصيص للموارد النادرة هو في جوهره قرار سياسي.

بعبارة أخرى، فان النقاش حول الجوانب الفنية التي تبدو بعيدة عن السياسة سرعان ما يثير قضايا سياسية، وهو ما دعا بعض الباحثين مثل «ستانلي هوفمان» الاستاذ بجامعة هارفارد الى اقتراح التخلي عن فكرة التمييز بين سياسي وفني، واقتراح تمييز آخر بين قضايا تمس السياسة بشكل مباشر وصريح High Politics وقضايا أخرى لا تمس السياسة بالدرجة نفسها Low Politics وإن كان الاعتراض السابق نفسه ينسحب عليها، فتغيير الكلمات أو المسميات لا يحل المشكلة.

أضف الى ذلك الحقيقة المهمة التي تشهدها الدول المتخلفة، وهي تسييس القضايا الاجتماعية والاقتصادية، بمعنى أنه اذا كان يمكن قبول مثل هذا التمييز - وهو أمر محل شك - في الدول الصناعية المتقدمة فانه يكون من الصعب للغاية قبوله في الدول المتخلفة حيث تغلب الاعتبارات السياسية عند النظر لمختلف القضايا والمشاكل. وكما عبر عن ذلك أحد الكتّاب فان القضايا الاقتصادية في هذه البلاد خاضعة أساساً للاعتبارات السياسية(٣٣).

(٢) ان عملية انتقال العملية التكاملية من المجالات الفنية الى المجالات السياسية، أو مفهوم Spillover الذي تتحدث عنه المدرسة الوظيفية لم يحدث في التجربة الأوروبية أو في غيرها، بل توقفت العملية التكاملية عند المسائل الفنية التي بدأت فيها. وهو ما يثير أزمة التكامل في الفكر العلمي، وهو أيضاً ما دعا أرنست هاس - الذي ظل يكتب وينشر حول موضوع التكامل في الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة - الى اصدار كتاب بعنوان **اهتراء نظرية التكامل الاقليمي**(٣٤) وما دعا الباحثين الى اعادة النظر في وجهة النظر الوظيفية حول العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتكامل السياسي.

هل يمكن فعلاً للمصالح الاقتصادية أن تكون وحدها دافعاً للعملية التكاملية؟ ان الاجابة غير مؤكدة ومحفوفة بالشكوك.

---

(٣٣) Joseph S. Nye, ed., *International Regionalism*, written under the auspices of the Center for International Affairs, Harvard University (Boston: Little Brown and Company,[1968]), p. 324, and R. Hansen, «Regional Integration Reflections on a Decade of Theoretical Efforts,» *World Politics*, vol. 21 (1969), pp. 242-271.

(٣٤) Ernest B. Haas, *The Obsolescence of Regional Integration Theory* (Berkeley: Institute of International Studies, University of California, 1975).

(أ) فقد أوضح هاس، في دراسة له[٣٥]، أن نجاح التكامل في تجربة السوق المشتركة في دفع عجلة النمو الاقتصادي قد مكن أعضاء السوق من التصرف المنفرد والمستقل في المجالات الأخرى ولم يؤد بالضرورة الى اتساع دائرة التكامل. وكما ذكر هاس نفسه أن العملية التكاملية التي تقوم على المصالح الاقتصادية واعتبارات الربح لها حدودها، وأنه للاستمرار في العملية لا بد من وجود الاعتبار الايديولوجي والالتزام الفكري بأهمية هذه العملية كهدف، وفي غياب هذا الالتزام لا يكون هناك دافع للاستمرار في العملية التكاملية. أضف الى ذلك أنه من الصعب للغاية تصور استمرار العملية «من وراء ظهر» السياسيين، أو رغم ارادتهم، كما توحي لنا أحياناً النظرية الوظيفية، بل ان استمرار التكامل ونجاحه يتطلب التزام السياسيين بها ووجود الارادة السياسية اللازمة لذلك.

(ب) ان هذه النتيجة هي التي قادت جوزيف ناي[٣٦] الى اقتراح ضرورة التمييز بين ثلاثة أنماط للتكامل (اقتصادي، وسياسي، واجتماعي) وعدم اقامة افتراضات مسبقة حول علاقة أحد هذه الأنماط بالأخرى. ومن ثم يمكن أن يحدث التكامل في أحد المجالات دون أن يترتب على ذلك وجوده بالضرورة بالدرجة نفسها في المجالين الآخرين في الوقت نفسه. هذه النتيجة تطرح بدورها سؤالاً مهماً للبحث النظري والتجريبي هو:

ما هي مجموعة العوامل والظروف التي تؤدي الى انتقال العملية التكاملية من المجال الاقتصادي مثلاً الى المجالين الاجتماعي والسياسي؟ وبالعكس ما هي مجموعة الظروف والعوامل التي تحد من اتساع دائرة التكامل وتقصره على دائرة محدودة من العلاقات والتفاعلات؟ وهل تختلف هذه المجموعة من الظروف والعوامل في حالة الدول الصناعية المتقدمة عن حالة الدول النامية أو المتخلفة؟ ويمكن في هذا المجال اثارة عدة متغيرات مثل الاستقرار السياسي، ومدى وجود استراتيجية ثابتة للتنمية الاقتصادية، ومدى الحماس أو الالتزام بمفاهيم القومية والسيادة المحلية، وعلاقات التبعية مع الدول الأخرى، ودور العوامل الخارجية، ومدى الشعور بوجود مكاسب متبادلة.

ونخلص من هذا العرض النظري الى نتيجتين رئيسيتين تتعلقان بعملية التكامل الاقليمي بصفة عامة، وهما نتيجتان تنطبقان على التكامل بين البلاد العربية:

ان عملية التكامل العربي هي أساساً عملية سياسية:

أولاً: بحكم أنها تتم بين بلدان في اطار مفهوم القومية العربية، **وثانياً**: بحكم صعوبة الفصل بين الاعتبارات الفنية والاعتبارات السياسية في عملية التكامل، وبروز الاعتبارات السياسية حتى بالنسبة للقضايا التي قد تبدو فنية، ذلك أن أي عملية تكاملية تتضمن تخصيصاً للموارد، كما أنها تعكس علاقات القوة السائدة بين الأطراف.

---

(٣٥) Haas, *The Uniting of Europe: Political, Social and Economical Forces, 1950-1957*, p. 327.

(٣٦) Nye, «Comparative Regional Integration: Concept and Measurement ».

ان هناك مجموعة من العوامل السياسية الداخلية والخارجية التي تطرح تأثيراتها على عملية التكامل الاقتصادي العربي. فمن الناحية الداخلية، تمكن الاشارة الى عدم الاستقرار السياسي وحداثة الحصول على الاستقلال، وبروز مفاهيم ضيقة للسيادة والوطنية المحلية، والانقسام الى دول غنية ودول فقيرة. ومن الناحية الخارجية نشير الى وجود اسرائيل، وأزمة الدولة القائد في المنطقة، ومدى التبعية أو الاعتماد على الخارج؛ الأمر الذي يؤدي الى العجز عن توجيه الموارد بما يحقق التكامل.

على أن أهم هذه العوامل هو غياب الارادة السياسية الفاعلة، فالعملية التكاملية في المجال الاقتصادي هي تعبير عن اختيار سياسي في المقام الأول. وفي غياب هذه الارادة وهذا الالتزام تغدو عملية فنية لا تحقق شيئاً يذكر ولا يرجى منها تقدم محسوس.

٢ ـ العوامل الاقتصادية، باعتبارها أحد محددات الوحدة السياسية في الفكر القومي العربي

نتناول، في هذا الجزء من البحث، دور العوامل الاقتصادية، باعتبارها أحد محددات الوحدة السياسية في الفكر القومي العربي. بعبارة أخرى، الى أي درجة كان المفكرون العرب الذين اهتموا بموضوع الوحدة على بينة بدور العوامل الاقتصادية وتأثيرها على العملية التكاملية أو الوحدوية بين الأقطار العربية.

الملاحظة الأساسية، في هذا المجال، هي غياب الوعي بدور العوامل الاقتصادية حتى منتصف الخمسينات تقريباً، والتركيز على الجوانب التاريخية والثقافية واللغوية. «ويتميز هذا التيار من الفكر القومي العربي بخاصيتين أساسيتين فيما يتعلق بموقفه من الجانب الاقتصادي، **الخاصية الأولى**: أنه يرفض أن يكون للعوامل أو المصالح الاقتصادية مكان متميز بين مقومات أو دعائم القومية بصفة عامة، **والخاصية الثانية**: أنه لا يعطي أي تحليل أو تصور عن الكيفية التي يمكن أن يواجه بها العمل الوحدوي العربي مشكلات التجزئة الاقتصادية ومشكلات الاندماج أو التوحيد الاقتصادي بين أقطار الوطن العربي»[٣٧][*].

فاذا نظرنا الى برامج الأحزاب السياسية[٣٨]، نجد الاشارة الى الالتزام بالعروبة والقومية

---

(٣٧) محمد لبيب شقير، «الجانب الاقتصادي في الفكر الوحدوي العربي: (١) المرحلة الأولى منذ بداية الفكر القومي العربي حتى منتصف الخمسينات،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨)، ص ٧٨.

(*) ظهر، بعد كتابة د. علي الدين هلال لهذا البحث، مرجع مهم آخر هو الكتاب الذي اصدره مركز دراسات الوحدة العربية: السيد يسين، **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠). أنظر بالنسبة للفكر القومي العربي في المرحلة حتى منتصف الخمسينات، الفصلان ١ و٢، ص ٦٠ ـ ٦١، ٧٩ ـ ٨٠، ٨٨، ٩١، ١٢١ و١٤٤ ـ ١٤٥ (المحرر).

(٣٨) أنظر في هذا الصدد: ساطع الحصري، **العروبة بين دعاتها ومعارضيها**، ط ٤ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦١)، ومهاد كرم، **الوحدة في برامج الأحزاب العربية** (بيروت، ١٩٧٠).

العربية والتأكيد على أن العرب يمثلون أمة واحدة وعلى ضرورة توحيد الأقطار العربية، دون توضيح للكيفية التي يتم بها هذا الاتجاه، وان كانت بعض الأحزاب مثل الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأمة الاشتراكي في العراق قد حددا شكل الدولة الاتحادية (النظام الفيدرالي) كشكل للدولة العربية المنشودة[٣٩]. وبصفة عامة، لا تبرز هذه البرامج دور العوامل الاقتصادية الا بشكل عام وغامض، عند الاشارة الى ضرورة تدعيم الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين أجزاء الوطن العربي.

وإذا تناولنا الدساتير العربية[٤٠]، باعتبارها وثائق رسمية تعكس الفكر الحاكم في الأقطار العربية المختلفة، نلحظ الظاهرة نفسها. عدم الوضوح لدور العوامل الاقتصادية في تحقيق الوحدة العربية أو الاشارة العامة لضرورة التعاون في الشؤون المختلفة، ومنها الشؤون الاقتصادية. من أبرز الاشارات التي يجدر التنويه بها المادة (١٢) من الدستور العراقي التي تنص على ان «تتولى الدولة تخطيط وتوجيه وقيادة الاقتصاد الوطني بهدف: أ ـ اقامة النظام الاقتصادي على أسس علمية وثورية. ب ـ تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية».

كذلك فان الفصل الثاني من الدستور السوري المتعلق بالمبادىء الاقتصادية (م/١٣ف/٢) يذكر ما يلي: «يراعى التخطيط الاقتصادي في القطر لتحقيق التكامل الاقتصادي في الوطن العربي».

واذا حللنا فكر أ. ساطع الحصري، باعتباره «المفكر القومي الأول» خلال الأربعينات والخمسينات، نجد أيضاً تجاهلاً للعوامل الاقتصادية والتأكيد على ايقاظ الشعور بالقومية العربية وبث الايمان بوحدة الأمة وأنه عندما يحدث ذلك «عندما ينتشر هذا الايمان ويرسخ في النفوس تمام الرسوخ تتضح السبل وتتمهد الطرق أمام الوحدة العربية وتزول العقبات وتنهار العوائق التي تعترضها بكل سهولة»[٤١]. واذا كان ذلك هو الرأي الشائع عند أ. الحصري، تنبغي الاشارة أيضاً الى وجود بعض الاشارات في كتاباته عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فقد رأى أن التعاون الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي يسهل التعاون السياسي، بل وانتقد عبد الرحمن عزام (الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية) لتركيزه على المسائل السياسية فقط[٤٢].

---

(٣٩) الحصري، المصدر نفسه، ص ١٧٢ ـ ١٧٨.

(٤٠) جورج جبور، **العروبة ومظاهر الانتماء الأخرى في الدساتير الراهنة للأقطار العربية** (دمشق، ١٩٧٦).

(٤١) ساطع الحصري، **العروبة أولاً**، ط ٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٥)، ص ٤ ـ ٥.

(٤٢) يقول الحصري: «حيث ركز جهوده ـ يقصد عزام ـ على المسائل السياسية وحدها وأهمل بالتالي كل ما بقي من أمور مع أن ميثاق الجامعة كان قد جعل الأمور الاقتصادية والقانونية والثقافية أيضاً موضع اهتمام خاص، ومع أن قليلاً من التفكير الجدي في القضايا القومية كان يكفي للتأكد من أن التقدم الذي يحصل في تنسيق وتوحيد شؤون البلدان العربية في هذه الميادين كان لا بد من أن يسهل التنسيق والتوحيد في ميدان السياسة أيضاً تسهيلاً كبيراً.» أنظر: المصدر نفسه، ص ٦٩ ـ ٧٠.

ويمكن ارجاع هذه الظاهرة ـ تجاهل دور العوامل الاقتصادية في الوحدة ـ الى عدة أسباب، منها: تأثر الفكر العربي بالمدارس المثالية الألمانية عن القومية، والتركيز على العوامل الثقافية كاللغة والتاريخ والثقافة، والنظر الى الحركة القومية العربية على أنها حركة سياسية في المقام الأول، وطبيعة المرحلة التي كان الفكر القومي يمر بها، وهي مرحلة اثبات وجود القومية العربية ازاء الدعوات المناهضة لها(٤٣).

وحتى لا تظل هذه الدراسة في مجال العموميات سوف نتعرض بالتفصيل لموقف تيارين من أهم التيارات الفكرية التي أثرت على الفكر والممارسة في البلاد العربية في الثلاثين عاماً الأخيرة، وأقصد بهما فكر حزب البعث العربي الاشتراكي وفكر القيادة الناصرية، ممثلاً في فكر الرئيس جمال عبد الناصر.

أ ـ العوامل الاقتصادية والوحدة في فكر البعث

عند دراسة دور العوامل الاقتصادية في الوحدة في فكر حزب البعث ينبغي، بادىء ذي بدء، التمييز بين عدة مراحل في تطور الحزب. ويمكن تحديد أربع مراحل أساسية هي:

المرحلة الأولى: التي تبدأ من عام ١٩٤٦، عندما أصدر الحزب جريدته، والتي تمر بعام ١٩٤٧، عندما انعقد المؤتمر الأول له؛ وهو المؤتمر الذي أعلن فيه دستوره حتى عام ١٩٥٦، وهو عام مشاركته في الحكم. وتخللت هذه المرحلة معركة الاستقلال ونكبة فلسطين والانقلاب العسكري الأول ومعركة مقاومة الدكتاتورية العسكرية والأحلاف.

خلال هذه المرحلة، طرح الحزب مفهوماً عاماً للوحدة يغلب عليه الطابع المثالي والتبشيري ولا يوجد فيه طرح لدور العوامل الاقتصادية. وقد غلب على فكر الحزب، في هذه المرحلة، هدف «نشر الرسالة»(٤٤)(*) وبث الوعي القومي الصحيح في نفوس الشباب، وهو فكر يرى أن الوحدة هي قدر محبب وحب قبل كل شيء، وأن العرب مطالبون بانقلاب روحي يبعث فيهم ذاتيتهم، وأن فكرة الوحدة لا تتراءى فيها المصلحة المادية الا جزئية آجلة غير مباشرة، وتتحقق الوحدة من خلال مسلكين؛ أولهما الدعوة التي تهدف الى ايقاظ الوجدان القومي، وثانيهما العمل السياسي الذي تقوم به تنظيمات الحزب في الأقطار المختلفة.

---

(٤٣) شقير، «الجانب الاقتصادي في الفكر الوحدوي العربي: (١) المرحلة الأولى منذ بداية الفكر القومي العربي حتى منتصف الخمسينات،» ص ٨١ ـ ٨٥.

(٤٤) حزب البعث العربي الاشتراكي، **نضال البعث عبر مؤتمراته القومية** (بيروت: الحزب، ١٩٧٢)، ص ١٦ ـ ٣٨.

(*) كتب د. علي الدين هلال بحثه قبل انعقاد: ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة، بيروت، ٢٦ ـ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩، شارك فيها: وليد قزيها، . . . (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، حيث تضمنت بحثاً للدكتور الياس فرح عن «القومية العربية والوحدة العربية من منظور البعث،» ص ٣٧٠ ـ ٤٠٠ (المحرر).

وتشير المواد ٢٦، ٢٧ و٣٧ من دستور الحزب[٤٥] الى سياسته الاقتصادية فتذكر أن الحزب يؤمن بأن الثروة الاقتصادية ملك للأمة، وأنه تجب اعادة توزيع الثروة لتحقيق العدل، وضرورة عمل برنامج شامل لتصنيع الوطن العربي وتنمية الانتاج القومي.

ورغم التجاهل العام لدور العوامل الاقتصادية، وسيادة النزعة التبشيرية المثالية في كتابات البعث، فان الباحث يجد بعض الاشارات، هنا وهناك، الى أهمية العوامل الاقتصادية. فيشير أ. ميشيل عفلق، مثلاً، الى الدور الحيوي للاقتصاد في حياة البشر، ويذكر «أن الاقتصاد ان لم يكن هو كل شيء في حياة البشر فهو شيء كبير وخطير وله تأثير متبادل وحاسم مع عوامل أخرى، وان كل تعريف للروح وقيمتها لا يحتوي في صلبه أثراً للعوامل الاقتصادية وتقديراً لأهميتها هو تعريف ناقص»[٤٦].

المرحلة الثانية: وتمتد من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٥٨، وهذا العام هو عام الوحدة المصرية السورية. وخلال هذه الفترة، شارك الحزب في الحكم في سوريا - في حزيران/ يونيو سنة ١٩٥٦ شارك الحزب في وزارة السيد صبري العسلي - وبدأ يتبلور دور العوامل الاقتصادية في كتابات قادته ومفكريه، وأثيرت قضية العلاقة بين الوحدة والاشتراكية، والعلاقة بين الوحدة السياسية والوحدة الاقتصادية، وقضية التخطيط القطري والتخطيط القومي وعلاقة كل منهما بالآخر، وكيف يؤثر التخطيط القطري على عملية الوحدة.

برزت في هذه المرحلة نظرة أكثر واقعية للوحدة، فطرح مفهوم مؤداه أن الوحدة سوف تتم على مراحل، وقصد بالمرحلية هنا أحد معنيين. المعنى **الأول** هو أن الوحدة قد تتم بين بعض البلاد العربية المتقاربة في البداية؛ والمعنى **الثاني** هو ان مجالات النضال قد تختلف من مرحلة الى أخرى. فيقول الاستاذ عفلق: «وأسارع الى القول إننا لا نذهب الى أن الوحدة العربية ستتم دفعة واحدة، بل من الطبيعي ومن المعقول أن تتم على مراحل، ونحن نقول بهذه النظرة (المراحل) ونعمل بها ولها. والاتحاد بين قطرين أو ثلاثة هو مرحلة يجب أن تنصب عليها كل جهودنا حتى تثمر، وهي بدورها ستسهل الوصول الى مرحلة أعلى والى توحيد أبعد»[٤٧] «أما المعنى الثاني للمرحلية فهو احتمال أولوية مستوى معين للنضال على الآخر في كل مرحلة، فقد تطرح الظروف موقفاً يكون النضال الاشتراكي أكثر مؤاتياً من النضال الوحدوي وبالعكس، ويجب الاستفادة من هذه الظروف ما دامت في حدود»[٤٨].

وحول العلاقة بين التوحيد الاقتصادي والتوحيد السياسي وأيهما يسبق الآخر كتب الاستاذ عفلق «هناك مجالات سياسية تتطلب دقة وحيطة وحذراً ولا يجوز أن تتوحد السياسة، وهناك استعمار في الداخل

---

(٤٥) حزب البعث العربي الاشتراكي، **احتفالات الذكرى ٢٥ لتأسيس حزب البعث** (بيروت: القيادة القومية، مكتبة الدعاية والنشر، ١٩٧٢)، ص ٣٤٩.

(٤٦) ميشيل عفلق، **في سبيل البعث** (بيروت: دار الطليعة ١٩٧٢)، ص ١٦٤.

(٤٧) ميشيل عفلق، **البعث والوحدة**، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢)، ص ٤٥.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٧٠.

ونفوذ استعماري، ولكن يمكن أن يتوحد الاقتصاد وتتوحد الثقافة»[٤٩]. وفي سياق آخر، كتب يقول: يجب أن «يكون الاقتصاد العربي متكاملاً ومتمماً لبعضه البعض ومفتوحاً للخطوات الوحدوية ومساعداً لها»[٥٠].وتشير هاتان العبارتان الى فهم ميشيل عفلق لامكانية أن يكون التكامل الاقتصادي مقدمة لعملية التكامل السياسي واعداداً لها.

كما أشار ميشيل عفلق الى امكانية أن يكون العامل الاقتصادي عقبة أمام الوحدة اذا تمت التنمية الاقتصادية في كل قطر عربي على أساس قطري وحسب، دون أن يأخذ المخطط الاقتصادي الأبعاد القومية في اعتباره. ودافع عن ضرورة التكامل الاقتصادي، فالوطن العربي يمثل وحدة اقتصادية يكمل بعضها بعضها الآخر، وما لم يحدث ذلك فان التنمية الاقتصادية في كل قطر سوف تؤدي الى مزيد من التجزئة وتكريس التقسيم، وهكذا فان التنمية القطرية ينبغي أن تكون جزءاً من خطة تنموية قومية شاملة[٥١].

ومع أن هذه المفاهيم تبلورت منذ عام ١٩٥٦، فان الحزب شارك في التمهيد للوحدة المصرية ـ السورية التي كانت ذات طابع فوري وشامل، ربما تحت فعل الظروف الخارجية والداخلية التي كانت سوريا تواجهها وقتذاك[*].

المرحلة الثالثة: وتمتد خلال الفترة: ١٩٥٨ ـ ١٩٦٣، وهي مرحلة الوحدة والانفصال وما بعدها بعامين، ورفع الحزب خلال هذه الفترة شعار «الاتحاد» باعتباره نموذجاً للوحدة المنشودة، كما برز في فكره بشكل أوضح دور العوامل الاقتصادية. فانتقد الحزب القرارات الاشتراكية التي أصدرها الرئيس عبد الناصر في تموز/ يوليو سنة ١٩٦١، ورأى أنها خطوات غير مرتبطة بالهدف القومي، ذلك أن كل تطور اشتراكي يجب أن يخدم قضية الوحدة، فالوحدة الاقتصادية هي خطوة لا بد منها في سبيل الوحدة السياسية، ولا يجوز بحال من الأحوال أن يسعى كل قطر عربي الى الكفاية الاقتصادية معتبراً نفسه وحدة نهائية، وانما يجب أن تهدف العمليات الاقتصادية في كل قطر الى التكامل الاقتصادي في الوطن العربي[٥٢]. التحليل نفسه ينطبق على سياسة التخطيط

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٥٠) عفلق، **في سبيل البعث**، ص ٣١٠.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٤.

(*) نوقشت هذه النقطة، في: ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة، المصدر نفسه. وظهر رأيان في هذا الموضوع: الأول، يرى أن مبادرة سورية الى الوحدة مع مصر سنة ١٩٥٨ كان تحت تأثير «الأزمة السياسية التي كانت تواجهها سوريا وقتذاك» بسبب عوامل خارجية. علي الدين هلال، «تجربة الوحدة المصرية ـ السورية، ١٩٥٨ ـ ١٩٦١،» ص ٤١٥. أما الرأي الثاني، فيرى أن محاولة الخروج من هذه الأزمة لم تكن تمثل بالنسبة لسوريا الا في حدود ١ بالمائة من العوامل التي دفعتها للوحدة، أما الـ ٩٩ بالمائة الأخرى من العوامل، فتتمثل في الدافع القومي «وتحقيق أمنية عزيزة ناضل العرب في سبيلها أكثر من نصف قرن وبصورة متتابعة»: صلاح الدين البيطار، «تجربة حزب البعث العربي الاشتراكي،» ص ٤٢٦ ـ ٤٢٧ و٤٣٢.

(٥٢) **نضال البعث عبر بيانات قيادته القومية، ١٩٥٥ ـ ١٩٦٢**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١)، ص ٥٥ ـ ٦٢ و١٦٦.

القومي الشامل التي اتبعتها بعض الأقطار العربية اذ ينبغي أن تكون هذه السياسة في اطار تخطيط قومي شامل.

وفي ٢١ شباط/ فبراير سنة ١٩٦٢، أصدرت القيادة القومية بياناً سياسياً مطولاً[٥٣] حللت فيه تجربة الوحدة وأسباب فشلها، وطالبت في نهايته بالوحدة الاتحادية بين مصر وسوريا على أن ينضم العراق اليها. وعرفت الوحدة الاتحادية بأنها نظام ينبثق من خلال نضال شعبي موحد يستند الى تفاعلات الحركات الشعبية في سائر البلدان العربية ويأخذ واقع التجزئة في الحسبان. وفي بيان سياسي آخر، حدد الحزب الهدف بأنه «دولة واحدة اتحادية لها رئيس واحد ونائب رئيس واحد ويحتفظ كل اقليم بالسلطة المحلية التي لا تتعارض مع السيادة السياسية لدول الاتحاد»[٥٤].

المرحلة الرابعة: والتي تمتد من عام ١٩٦٣ حتى الآن، وتتسم بوصول الحزب الى الحكم في كل من سوريا والعراق. وشهدت هذه المرحلة مزيداً من بلورة دور العوامل الاقتصادية. ففي مباحثات الوحدة الثلاثية[٥٥]، أكد الوفد السوري على أن الوحدة يجب أن تتم بطريقة تدريجية، وأن هذه المرحلية لا تشكل خطراً على مفهوم الوحدة الشاملة «ما دامت ناجمة عن الظروف الموضوعية وليس تعبيراً انفصالياً»[٥٦].

وأشار بيان المؤتمر السادس للحزب الى أن «الانطلاق الموضوعي الواعي من الظروف الموضوعية يقتضي تثبيت الحقائق الملغومة في الواقع العربي لا القفز من فوقها أو تجاهلها. وضرورة استيعاب هذه الظروف وتصفيتها بشكل تدريجي عن طريق التفاعل بين الأقطار»[٥٧]، وأن «الوحدة العربية ستتم على مراحل»[٥٨] وتضمنت مقررات القيادة القطرية العراقية لعام ١٩٧٤ «ان الثورة العربية، بحكم ظروف التجزئة القائمة ولأسباب عديدة... سلكت سلوكاً متميزاً هو العمل ضمن الاطارات السياسية والجغرافية للأقطار العربية بهدف ازالة العوائق القطرية وانضاج شروط الوحدة. الأساس العملي النظري اذن هو بناء قاعدة للنضال القومي في اطار الدولة القطرية مرحلياً مهمتها التأثير في المحيط القومي»[٥٩] وارتبط بذلك التأكيد على مفهوم الاتحاد كنموذج لبناء دولة الوحدة، فذكر ميشيل عفلق ضرورة الابقاء على صلاحيات واسعة للاقاليم وأن تتم عملية التذويب للفوارق بطريقة غير قسرية دون هيمنة إحدى القوى. وفي المؤتمر الحادي عشر للحزب الحاكم ـ القيادة القومية ـ اعتبر الوحدة الثلاثية الاتحادية ـ مصر وسوريا وليبيا ـ

---

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٩٦ و٢٠٦ ـ ٢٠٧.
(٥٤) حزب البعث العربي الاشتراكي، **نضال البعث عبر مؤتمراته القومية**، ص ١٣٣ ـ ١٣٥.
(٥٥) **محاضر مباحثات الوحدة الثلاثية** (القاهرة، ١٩٦٣).
(٥٦) حزب البعث العربي الاشتراكي، **احتفالات الذكرى ٢٥ لتأسيس حزب البعث**، ص ٦٦.
(٥٧) حزب البعث العربي الاشتراكي، **نضال البعث عبر مؤتمراته القومية**، ص ١٨٦.
(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٨٧.
(٥٩) حزب البعث العربي الاشتراكي، **التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن** (بغداد: الحزب، ١٩٧٤)، ص ١٧٧.

«منطلقاً لبناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد»[٦٠].

ويؤكد الحزب، في هذا الاطار، على العلاقة بين الوحدة والاشتراكية، وأن «التنسيق بين مشاريع التنمية يساهم في جعل التكامل الاقتصادي العربي حقيقة فعلية تساهم في توثيق عرى الوحدة السياسية بين الأقطار العربية»[٦١]. وأن التنسيق الاقتصادي يسبق الوحدة السياسية ويجعل من تحقيقها أمراً أكثر يسراً.

من هذا العرض لتطور فكر حزب البعث تجاه دور العوامل الاقتصادية في تحقيق الوحدة العربية، تتضح لنا عدة أمور هي:

- ان فكر الحزب اتجه نحو مزيد من الاعتراف بأهمية هذه العوامل والاقرار بدورها، باعتبارها عقبة أو عاملاً ممهداً للوحدة السياسية.

- ان مفهوم الوحدة انتقل من تصور مثالي تبشيري يتصور امكانية حدوثها بشكل فوري وعاجل، الى تصور أكثر واقعية يأخذ في اعتباره الاختلافات الموضوعية بين الأقطار العربية ويدخل عنصري «المرحلية» و«التدرجية» في تقديره، كما يجعل الهدف هو الشكل «الاتحادي».

- ان خطط التنمية الاقتصادية القطرية يجب أن تكون في اطار خطة قومية للبلاد العربية، والا أصبحت الخطط القطرية عاملاً مكرساً للتجزئة والتقسيم.

- ان التنسيق أو التكامل الاقتصادي، في بعض المجالات، يمكن أن يكون عاملاً ممهداً للوحدة.

ب - العوامل الاقتصادية والوحدة في فكر القيادة الناصرية

لعل أهمية فكر عبد الناصر لا تحتاج الى بيان، فقد جسد الرجل حركة القومية العربية في الخمسينات والستينات، وأعطاها دفعة كبيرة على المستوى العملي، وأسهم في عدد من التجارب الوحدوية، ومثلت أفكاره ومفاهيمه الاطار الفكري ليس لتوجهات السياسة الخارجية المصرية فقط، ولكن لقطاعات كبيرة من المثقفين العرب أيضاً.

وتخرج السمات العامة لمفهوم الوحدة في تفكير عبد الناصر عن اطار اهتمامنا في هذا الجزء(*). وتكفي الاشارة الى أن أهم هذه السمات خمس، وهي:

---

(٦٠) **دراسة تاريخية تحليلية موجزة لنضال البعث** ([د.م.]: القيادة القومية، مكتب الاعلام، [د.ت.])، ص ١٢١ - ١٢٢.

(٦١) حزب البعث العربي الاشتراكي، **نضال البعث عبر مؤتمراته القومية**، ص ٢٠٦.

(*) بعد كتابة د. علي الدين هلال لهذا المبحث، صدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية ثلاثة مراجع مهمة تلقي الكثير من الضوء على مفهوم الوحدة، وعلى مكان العوامل الاقتصادية والاجتماعية فيها عند عبد الناصر: مارلين نصر، **التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر، ١٩٥٢ - ١٩٧٠: دراسة في علم المفردات والدلالة**، سلسلة اطروحات الدكتوراه، ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١)، وبخاصة ص ١٤٦ - ١٥٤، والفصل ٦: «تحليل مفهوم الوحدة العربية في الخطاب الناصري» ص ٢٧٧ - ٣٤٠؛ محمد السيد سليم، =

(١) **ان وحدة الأمة العربية حقيقة ثابتة لها مقوماتها**، «يكفي أن الأمة العربية تملك وحدة اللغة يكفي أن الأمة العربية تملك وحدة التاريخ .. يكفي أن الأمة العربية تملك وحدة الأمل»[٦٢].

(٢) **إن الوحدة لا تتحقق عن طريق الاكراه أو العنف ولكن بالوسائل والاساليب السليمة**، فيقول في خطاب له باللاذقية في ١٤ شباط/ فبراير عام ١٩٦٠ «قلنا في الماضي أننا نسعى إلى الوحدة العربية. ولكن قلنا أننا لا نريد أن نفرض الوحدة أو نفرض الاتحاد»[٦٣]. ويقول: «إن الوحدة لا يمكن ولا ينبغي أن تكون فرضاً .. انه ليس عملاً أخلاقياً وهو خطر على الوحدة الوطنية داخل كل شعب»[٦٤] بل يجب أن تكون الوحدة تعبيراً عن ارادة الجماهير، فيقول في تموز/ يوليو سنة ١٩٦٠ «هكذا نحدد عملنا من أجل الوحدة بمبادىء تصونه وتحفظه. **أولاً**: أن يكون الاختيار الحر المستقل طريق أي شعب من شعوب الأمة العربية **ثانياً**: أن يكون هذا الشعب قد استكمل مقومات وحدته الوطنية، **ثالثاً**: أن يكون هذا الشعب قد عقد اجماعه على طلب الوحدة»[٦٥].

ويؤكد الميثاق الوطني في عام ١٩٦٢ المعاني نفسها فيذكر «ان النماذج السابقة في القرن التاسع عشر، وأبرزها تجربة الوحدة الألمانية وتجربة الوحدة الايطالية لم تعد تقبل التكرار. ان اشتراط الدعوة السليمة واشتراط الاجماع الشعبي ليس مجرد تمسك بأسلوب مثالي للعمل الوطني، وانما هو فوق ذلك ضرورة لازمة للحفاظ على الوحدة الوطنية للشعب العربي».

(٣) **ان مصر تقوم بدور الدولة القائد في المنطقة**، وقد عرضنا لهذا المفهوم في (أولاً) في الجزء المتعلق بشروط التكامل الاقليمي. وتبرز هذه الفكرة عند عبد الناصر من سنيّ الثورة الأولى، ففي كتاب فلسفة الثورة الذي صدر عام ١٩٥٤ يتحدث عن الدور الهائم على وجهه الذي يبحث عن البطل الذي يقوم به «ولست أدري لماذا يخيل الي أن هذا الدور الذي أرهقه التجول في المنطقة الواسعة الممتدة في كل مكان حولنا قد استقر به المطاف متعباً منهوك القوى على حدود بلادنا يشير الينا أن نتحرك». ويعبر الميثاق الوطني عن المعنى نفسه بقوله «ان مسؤولية الجمهورية العربية المتحدة في صنع التقدم وفي تدعيمه وحمايته تمتد لتشمل الأمة العربية بأكملها».

= **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، وبخاصة ص ١٣٤ وما بعدها، ١٤٠ وما بعدها، ١٦٤، ١٦٦، ١٧٠ ـ ١٧٧، ١٨٥ ـ ١٩٣ و٢٠٤ ـ ٢٢٣؛ **ومصر والعروبة وثورة يوليو**، تأليف مجموعة من الباحثين، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، القسم ١. أنظر أيضاً: «عبد الناصر وما بعد،» في: أنيس صايغ، مشرف، **قضايا عربية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، وبخاصة مقال: جهاد عودة، «مصر وسائر العرب في ادراك عبد الناصر،» ص ٧٢ ـ ٩٦ وبخاصة ص ٧٧ ـ ٧٨ و٩٢ ـ ٩٦، وبكر مصباح التنيرة، «سياسة مصر العربية في عهد عبد الناصر،» ص ٩٧ ـ ١٠٦؛ محمد السعيد ابراهيم، «الرؤية الناصرية للوحدة العربية،» **قضايا عربية**، (تموز/ يوليو ١٩٧٩)، ص ١٨٧ ـ ٢١٤ (المحرر).

(٦٢) الميثاق الوطني في ٢١ تموز/ يوليو ١٩٦٢.

(٦٣) الجمهورية العربية المتحدة، **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر** (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.])، القسم ٣.

(٦٤) الميثاق الوطني.

(٦٥) الجمهورية العربية المتحدة، المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٩٤ ـ ١٩٥ و٤٨٥.

(٤) غياب استراتيجية متكاملة لتحقيق الوحدة العربية، لقد تحرك عبد الناصر في اطار التجربة والخطأ، وكان يتعلم من الممارسة باستمرار. فعندما سأله أحد الصحفيين في ٢٩ ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٥٨ عما اذا كان هناك مشروع اقتصادي وضع من أجل الوحدة العربية قال: «ليس لدينا في الواقع أي تنظيم اقتصادي كالذي تشير اليه»[٦٦] وعندما سأله طالب شبيب، أحد أعضاء الوفد العراقي في مباحثات الوحدة الثلاثية (١٩٦٣)، عما اذا كان لديه مشروع للوحدة يريد طرحه، أجاب عبد الناصر: «لا أنا ما عندي مشروع»[٦٧]، وفي تصريح صحفي لرئيس تحرير جريدة **المحرر** اللبنانية في أول نيسان/ أبريل سنة ١٩٦٣ قال: «ان ج.ع.م لم تعد مشروعاً للوحدة .. ليس المهم المشاريع بل المهم العمل الوحدوي نفسه، هل هو عملية شكلية أم حقيقية»[٦٨].

(٥) أولـويـة الأدوات السيـاسية في عملية الوحدة، فمع ازدياد ادراك عبد الناصر لدور العوامل الاقتصادية التي أعاقت نجاح الوحدة مع سوريا، الا أن الفهم السائد كان هو التركيز على الأدوات السياسية وأن هذه الأدوات كفيلة بتحقيق التكامل أو التقارب الاقتصادي.

وهكذا، فقد أعطى عبد الناصر أولوية للاعتبارات والأدوات السياسية في عملية تحقيق الوحدة، ونظر الى الوحدة، باعتبارها تتويجاً لحركة نضال سياسي شعبي وليس نتيجة عملية فنية تدرجية، وان كان ينبغي التمييز بين مرحلتين في تفكير عبد الناصر:

المرحلة الأولى، وهي التي سادت خلال الخمسينات وحتى صدور الميثاق الوطني ٢١ أيار/ مايو سنة ١٩٦٢ والتي لم يفصح فيها عبد الناصر عن تقديره لوزن الفروق الاقتصادية بين الأقطار العربية وتأثيرها على امكانية قيام الوحدة، بل كان يؤكد على ضرورة قيام الوحدة استناداً الى تشابه الظروف. فيقول في ١٥ أيار/ مايو سنة ١٩٥٨: «ان العالم العربي كله يشعر بمشاعر واحدة في وقت واحد لأن قضية العالم العربي هي قضية واحدة وقصة الكفاح في العالم العربي قصة واحدة، واذا كان هناك تفاوت في الزمن فان هناك اتفاقاً في الأهداف والآمال» و«ان قصة كفاح الشعب العربي وخطوات الكفاح واحدة لسبب بسيط هو تشابه الظروف الكامل»[٦٩]. ويكفي للدلالة على تصور عبد الناصر، خلال هذه الفترة قولـه في ٢٢ تموز/ يوليو سنة ١٩٥٨: «أنا لم أطلع أيها الاخوة قبل اعلان الوحدة على ميزانية الشعب السوري، اننا قبلنا الوحدة دون أن نرى أي شيء ونبحث أي شيء»[٧٠].

يرتبط بذلـك تأكيد عبـد الناصر على أن الخلاف الحقيقي بين الأقطار العربية هو بين الحكـام وليس بين الشعـوب، فالشعـوب العربية كلها تريد الوحدة ولكن ما يمنع تحقيقها هو الحكام العرب. فيقول في ١٦ نيسان/ أبريل سنة ١٩٥٨: «ان العالم العربي لم يتحد واقعياً وفعلياً

---

(٦٦) المصدر نفسه، القسم ٢، ص ١٧٧.

(٦٧) **محاضر مباحثات الوحدة الثلاثية**، ص ٤٩.

(٦٨) الجمهورية العربية المتحدة، المصدر نفسه، القسم ٤.

(٦٩) المصدر نفسه، القسم ٢، ص ١١٨.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

كما هو متحد الآن. ان الخلافات التي تبدو فيه انما هي خلافات بين بعض السياسيين والحكام أما الوحدة الأساسية وهي وحدة التفكير والهدف فانها تجمع الآن كل الشعوب العربية»(٧١).

أما المرحلة الثانية، وهي التي تبدأ مع صدور الميثاق واعلان شعار «حرية، اشتراكية، وحدة» للدلالة على ضرورة حدوث الثورة الاجتماعية، باعتبارها مقدمة للوحدة بين البلاد العربية. فيذكر الميثاق «ان مفهوم الوحدة العربية تجاوز النطاق الذي كان يفرضه التقاء حكام الأمة العربية ليكون من لقائهم صورة للتضامن بين الحكومات. ان مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحي للوحدة العربية ودفعت به خطوة الى مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هي صورة الوحدة». ويعبر عبد الناصر، في مباحثات الوحدة الثلاثية، بشكل أوضح، عن هذا المعنى بقوله: «الحقيقة فيه مراحل حتمية.. اللي هي بتساعد على تثبيت الوحدة. ما هي هذه المراحل؟ الحرية. لأنه بدون حرية لن يستطيع أي انسان أن يتكلم عن الوحدة. بدون ثورة ٨ آذار/ مارس ما كناش اشتركنا النهارده وبنتكلم عن الوحدة.. وبعدين الحقيقة بعد كده الوحدة بتتأثر جداً بالتكوين الاجتماعي وما ساعد على هدم الوحدة هو التكوين الاجتماعي في سوريا لأن بالذات العناصر الرأسمالية والعناصر الاقطاعية كل هذه تكتلت ضد الوحدة»(٧٢).

وقد شهدت هذه المرحلة مزيداً من الاعتراف بدور العوامل الاقتصادية والاختلافات الاجتماعية في الوحدة فيذكر الميثاق «ان استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه، كما أثبتت التجارب، فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر المعادية للوحدة كي تطعنها من الخلف» ويقول عبد الناصر في ١٤ شباط/ فبراير سنة ١٩٦٥: «ان الاستعمار لم يكتف باقامة السدود والحواجز بين الشعب العربي الواحد بل صنع كثيراً من التناقضات سواء في القيادات والنواحي الاقتصادية والاجتماعية»(٧٣).

وهكذا يمكن القول إن فكر عبد الناصر قد قدم ـ في مراحل تفكيره الأولى ـ «مدخلاً» سياسياً وثورياً لقضية الوحدة، باعتبار الوحدة عملاً سياسياً وشعبياً وقضية نضال جماهيري، ولم يدخل في هذه المرحلة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية بالقدر الكافي، باعتبارها أحد محددات العملية الوحدوية، بل غلب تصور أن التشابه في الأنظمة السياسية أو الايديولوجيات المعلنة أو وجود الارادة السياسية المعلنة كاف لقيام الوحدة. وان كان هذا التصور قد تطوّر نتيجة تجربة الانفصال السوري في ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٦١، وأصبح عبد الناصر أكثر ادراكاً وتقديراً لدور العوامل الاقتصادية والاجتماعية، ووضح ذلك، سواء في مباحثات الوحدة الثلاثية مع سوريا والعراق في نيسان/ أبريل سنة ١٩٦٣ أم في مباحثات الوحدة مع ليبيا عام ١٩٧٠، حيث أكد على ضرورة التدرج والمرحلية والاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية قبل اتمام الوحدة السياسية.

وفي ختام هذا المبحث الذي تناولنا فيه كيفية بروز العوامل الاقتصادية في الفكر العربي،

---

(٧١) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٧٢) محاضر مباحثات الوحدة الثلاثية، ص ٨١ ـ ٨٢.

(٧٣) الجمهورية العربية المتحدة، المصدر نفسه، القسم ٥، ص ١٢٨.

ممثلاً في برامج الأحزاب، ودساتير البلاد مع التركيز على حزب البعث العربي الاشتراكي من ناحية وفكر القيادة السياسية الناصرية من ناحية أخرى، يبرز تحول أساسي في الفكر العربي بخصوص دور العوامل الاقتصادية.

ففي مرحلة سابقة، اتسم الفكر الوحدوي بالمثالية والعاطفية ونظر الى الوحدة باعتبارها مسألة سياسية وحسب، وأكد على المدخل السياسي لها. وفي هذه المرحلة، لم يكن هناك تقدير كبير لدور العوامل الاقتصادية أو الاجتماعية. ولكن بالممارسة وبقيام تجارب وحدوية كان أبرزها وأهمها بالتأكيد تجربة الوحدة المصرية ـ السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) بدأ مزيد من الاهتمام بدور هذه العوامل، باعتبارها عقبة أمام تحقيق الوحدة، وبضرورة البدء بعمليات التكامل الاقتصادي أو الاجتماعي، باعتبارها مقدمة للوحدة السياسية، وهو الأمر الذي اتضح، كما أوردنا من قبل، في مفاوضات الوحدة الثلاثية في سنة ١٩٦٣، ثم في مباحثات الوحدة بين مصر وسوريا وليبيا في سنة ١٩٧١، وأخيراً في منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان في شباط/ فبراير سنة ١٩٧٤.

٣ ـ العلاقة بين العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية في الممارسة السياسية

إن المتتبِّع لحركة التكامل العربي، سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي، سوف يلحظ بالتأكيد قصور الانجاز، وذلك رغم الحديث الدائم والمؤتمرات المتعددة التي تبحث في جوانب مختلفة من الموضوع. وقد بينت الأجزاء السابقة، من هذا الكتاب، أنه بالرغم من اتساع الجهود وتعدد المداخل التي طبقت لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فانها تكشف عن درجة كبيرة من عجز الاداء، وعن ضعف في درجة التكامل الاقتصادي الفعلي التي تم تحقيقها.

ومع مراعاة أن جهود مداخل التكامل الاقتصادي العربي المتنوعة ونتائجها قد عرضت بالتفصيل في القسم الثاني من هذا الكتاب، مما يجعل من الضروري تجنب التكرار، فسوف نتناول في هذا الجزء من البحث مسألتين: **أولاهما**: أهم معالم تطور التكامل العربي وأثر العوامل السياسية عليه، **وثانيتهما**: أثر العوامل السياسية على عمل المنظمات العربية المتخصصة.

أ ـ أهم معالم تطور التكامل العربي وأثر العوامل السياسية عليه

يرجع بعض الباحثين جذور التكامل الاقتصادي العربي الى فترة الامبراطورية العثمانية؛ حيث وجدت حرية لانتقال عوامل الانتاج بين ولايات الامبراطورية المختلفة، كما يشيرون الى الدور الذي لعبه مركز تموين الشرق الأوسط الذي أنشأه الحلفاء عام (١٩٤١)، لتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي الاقليمي في ظروف الحرب العالمية الثانية(*).

(*) أنظر: القسم ١ (المحرر).

وبـدون الدخول في تفاصيل فنية سبق تناولها في أجزاء أخرى من هذه الدراسة يمكن التمييز بين نوعين من الاتفاقات المرتبطة بالتكامل الاقتصادي هي :

(١) **الاتفاقات الثنائية** بين قطرين عربيين، والتي يمكن التمييز بصددها بين اتفاقات لتيسير انتقال السلع بين القطرين، واتفاقات لتيسير انتقال رؤوس الأموال بينهما، واتفاقات لاحداث التوحيد الاقتصادي. وهذه الأخيرة هي أكثر ما يهمنا مثل العلاقة بين سوريا ولبنان تحت الانتداب الفـرنسي، والـوحدة الاقتصادية بين سوريا والاردن (آب/ أغسطس سنة ١٩٥٦) أو بين مصر وسـوريا (ايلول/ سبتمبـر سنـة ١٩٥٧)، أو بين العراق والجمهورية العربية المتحدة (تشرين الاول/اكتوبر سنة ١٩٥٨، شباط/ فبراير سنة ١٩٦٤). ومن دراسة هذه الاتفاقات الثنائية التي استهـدفت تحقيق الوحدة الاقتصادية يصل بحثنا الى نتيجة مؤداها «ان المحاولات الثنائية للتوحيد الاقتصادي بين الدول العربية كانت جميعاً وليدة اعتبارات سياسية في المقام الأول، وأنه لم ينجح منها في الواقع الا ما تم تحت سيطرة سلطة سياسية واحدة، فلما ارتفعت هذه السلطة انتهى بعدها التقارب الاقتصادي الكبير الذي حققته. كذلك يبين من العرض السابق أن الاتفاقات التي أسرفت في ما تضمنته من أهداف وخطوات، لم يكن لها أثر واقعي»[٧٤].

والحقيقة ان العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية ـ باستثناءات محدودة ـ تخضع بدرجة كبيرة للاعتبارات السياسية، وتتأثر بما يحدث من تقلبات في هذه الاعتبارات. فعندما تتدهور العلاقات السياسية بين بلدين سرعان ما يتوقف العديد من المشاريع أو الاتفاقات الاقتصادية بينهمـا، بل وفي بعض الأحيان تقفـل الحـدود أمـام السيارات العابرة ويعطل انتقال البضائع والأشخـاص. وعلى سبيل المثـال، فان القـرض الذي أعطته السعودية لسوريا عقب انقلاب الشيشكلي كان أصلاً لاعتبارات سياسية. واتفاقية التكامل الاقتصادي بين العراق والجمهورية العـربية المتحـدة، والتي وقعت عقب ثورة ١٩٥٨، توقف العمـل بها بعد سيطرة قاسـم على الحكم. وعندما تولى حزب البعث، أعيد العمل بها حتى وقع الخلاف بين البلدين بعد توقيع اتفاقية وحدة ١٩٦٣ فتعثرت مرة أخرى. ويعبر عن ذلك أ. برهان الدجاني بقوله: إن «الدول العربية لا تتبادل منافع اقتصادية بمنافع اقتصادية أخرى وحسب، بل وتدخل المنافع السياسية في الحساب»[٧٥] وأنها لم تستطع «أن تفرق في تعاملها بين الطوارىء المتقلبة في علاقاتها وبين ارتباطات الناس ومتطلبات الحياة الاقتصادية في الأجل الطويل، ولذلك فانها أخضعت التعامل الاقتصادي الى جميع طوارىء السياسة»[٧٦].

(٢) **الاتفاقات الجماعية**[٧٧]، وهي التي تهمنا في المقام الأول والتي تعود الى بروتوكول

---

(٧٤) ابراهيم شحاتة وحازم الببلاوي، «التعاون الاقتصادي العربي،» **الأهرام الاقتصادي**، (١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥)، الملحق، ص ٤٧.

(٧٥) برهان الدجاني، **تحليل بعض أوجه العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية**(القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٢)، ص ٩٩.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(٧٧) أنظر في هذا التطور عموماً: حبيب بطرس، **اقتصاديات الوطن العربي** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٧٧)، =

الاسكندرية (أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٤٥) الذي نص على أن « تتعاون الدول العربية الممثلة في اللجنة تعاوناً وثيقاً في الشؤون الآتية:

أ ـ الشؤون الاقتصادية والمالية، بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة.

ب ـ شؤون المواصلات، بما في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد . . »

وأن تؤلف لجنة من الخبراء لوضع قواعد التعاون، في هذه الشؤون، وأسسه.

وفي ميثاق جامعة الدول العربية (آذار/ مارس سنة ١٩٤٥)، نصت المادة الثانية على تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل منها وأحوالها في نفس الشؤون التي عددها بروتوكول الاسكندرية»، وشكلت لجنة للشؤون الاقتصادية والمالية للبحث في هذه الأمور.

وتبلور الاهتمام بالتعاون الاقتصادي في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية (نيسان/ أبريل سنة ١٩٥٠) التي قضت المادة السابعة منها على أن «تتعاون الدول المتعاقدة على تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وابرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف». وأنشأت الاتفاقية (المادة ٨) مجلساً اقتصادياً من وزراء البلدان المتعاقدة لتحقيق هذه الأهداف، وقام المجلس الاقتصادي باقرار عدد من الاتفاقات، مثل اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت (١٩٥٣)، واتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال (١٩٥٣)، واتفاقية بشأن اتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية (١٩٥٦)، واتفاقية بإنشاء المؤسسة المالية للانماء الاقتصادي (١٩٥٧)[٧٨].

وفي أيار/ مايو (١٩٥٦) اتخذت اللجنة السياسية للجامعة قراراً بتكوين لجنة من الخبراء للاعداد لمشروع الوحدة الاقتصادية العربية، وفي حزيران/ يونيو سنة ١٩٥٧، أقر المجلس الاقتصادي هذه الاتفاقية التي وقعتها في حزيران/ يونيو سنة ١٩٦٢، كل من الجمهورية العربية المتحدة والمغرب والكويت وسوريا والاردن[٧٩]، وأصبحت الاتفاقية نافذة في نيسان/ أبريل سنة ١٩٦٤.

وأنشأت الاتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي عقد اول دورة له في حزيران/ يونيو سنة ١٩٦٤، وعددت الاتفاقية عدداً من المهام التي يقوم بها المجلس، وهي:

=ص ١٢٠ ـ ١٥٢، أنظر أيضاً ملاحق الدراسة.

(٧٨) أنظر نص هذه المعاهدات، في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، **مجموعة الاتفاقات والمعاهدات الاقتصادية المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية** (القاهرة: الادارة، ١٩٧٤).

(٧٩) أصبح عدد البلدان المنضمة ١٣ بلداً حتى تموز/ يوليو ١٩٨٣.

ـ وضع التعريفات والأنظمة والتشريعات التي تهدف الى انشاء منطقة عربية جمركية واحدة.
ـ تنسيق سياسات التجارة الخارجية.
ـ تنسيق الانماء الاقتصادي.
ـ تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية.
ـ تنسيق السياسات المالية والنقدية.
ـ تنسيق أنظمة النقل.
ـ وضع تشريعات العمل والضمان الاجتماعي.
ـ تنسيق التشريعات الضريبية والرسوم.

ولتحقيق هذه الأهداف، سلك المجلس عدداً من المداخل الأساسية مثل المدخل التجاري الذي يهدف الى تحرير التجارة، والمدخل الانتاجي من خلال اقامة المشروعات المشتركة والاتحادات النوعية(٨٠)، ومدخل تنسيق خطط التنمية، ومدخل تنسيق المواقف العربية تجاه الاقتصاد الدولي.

ثم عقدت اتفاقية السوق العربية المشتركة في آب/ أغسطس سنة ١٩٦٤، واتفاقية الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (١٩٦٨) واتفاقية صندوق النقد العربي (١٩٧٦).

إن نظرة الى هذه المعاهدات توضح لنا ما يلي:

(أ) ان نشاطاً مكثفاً في مجال محاولات التكامل الاقتصادي قد حدث خلال الفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٧، وهي فترة اتسمت بقلة عدد البلدان العربية الأعضاء في الجامعة وبأن الخلافات السياسية وقتذاك دارت أساساً حول السياسة الخارجية (قضية الأحلاف والدفاع عن الشرق الأوسط)، ولم تمس مسألة التنظيم الاقتصادي والاجتماعي الداخلي.

(ب) اتساع الفجوة الزمنية بين التوقيع على المعاهدات والتصديق عليها، فاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧ وقعت عام ١٩٦٢، ولكنها لم تصبح نافذة الا في عام ١٩٦٤، واتفاقية الصندوق العربي للانماء وقعت عام ١٩٦٨، وخرجت الى حيز الوجود عام ١٩٧١.

واذا نظرنا، من الناحية الأخرى، الى بعض مشاريع الوحدة السياسية ووثائقها، نجد أنها، بصفة عامة، قد ركزت على الجوانب السياسية وأكدت على «المدخل السياسي» للوحدة دون

(٨٠) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **تقرير الأمين العام الى الدورة العادية السادسة والعشرين لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بدمشق، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥** (القاهرة: الأمانة العامة، [١٩٧٥])؛ ندوة المشروعات العربية المشتركة، القاهرة، ١٤ ـ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ (القاهرة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية؛ المعهد العربي للتخطيط؛ معهد التخطيط القومي بالقاهرة، ١٩٧٦)، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، **المشروعات العربية والمشروعات العربية الدولية المشتركة: حصر و تبويب ومقدمة تحليلية** (القاهرة: الأمانة العامة، ١٩٧٧).

ابراز العوامل الاقتصادية. ومن هذه المشاريع المبكرة مشروع ناظم القدسي رئيس وزراء سوريا، ومشروع مؤتمر الخريجين، بل نجد ذلك أيضاً في ما سمي اتفاقية الوحدة بين شطري اليمن في تشرين الأول/ اكتوبر سنة ١٩٧٢. أو نجد اشارات شكلية لا تعبر عن تقدير حقيقي لدور العوامل الاقتصادية في انجاح أي عملية تكاملية أو وحدوية. ففي ميثاق الدول العربية المتحدة بين ج.ع.م واليمن (١٩٥٨) تنص المادة التاسعة على «تنظيم الشؤون الاقتصادية للاتحاد، وفقاً لخطط مرسومة تهدف الى تنمية الانتاج واستغلال موارد الثروة الطبيعية وتنسيق النشاط الاقتصادي»، وفي اتفاق انشاء القيادة الموحدة بين مصر والعراق (١٩٦٤) يبرز المدخل السياسي عندما يذكر الاتفاق «وقد ثبت من التجارب التي مرت بها الوحدة أن الأساس السليم لاقامتها بين البلدين هو توحيد العمل السياسي وانشاء قيادة سياسية موحدة تعمل على قيام الوحدة الدستورية في أقصر وقت ممكن»،وفي اعلان قيام اتحاد الجمهوريات العربية، نجد، في بند (٧) الذي يعدد اختصاصات اتحاد الجمهوريات ما يلي: «تخطيط الاقتصاد القومي ووضع خطط التنمية العامة المشتركة وقيادة المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الاتحادي».

ويختلف الأمر بعض الشيء عندما ننظر الى وثيقة الوحدة المصرية الليبية عام ١٩٧٣، أو منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان لعام ١٩٧٤، حيث يبرز الاهتمام بالتكامل الاقتصادي باعتباره عاملاً مدعماً ومساعداً للتكامل السياسي. ففي وثيقة الوحدة المصرية الليبية، تنص المادة السادسة على انشاء منطقة اقتصادية حرة على جانبي الحدود بين البلدين، كما أصدرت القيادة السياسية الموحدة قراراً بشأن الدينار العربي الحسابي وأن تتم المدفوعات بين البلدين بوحدة حسابية تسمى بالدينار العربي، ورغم أن هذه الاجراءات لم تر النور بفعل الخلاف بين البلدين الا أنها تشير الى ادراك دور العوامل الاقتصادية في التكامل. ونلحظ الملاحظة نفسها بالنسبة للتكامل بين مصر والسودان الذي نص منهاجه على قيام عدة أجهزة «تضمن استمرار التعاون وتكرس التفاعل فتجعله أسلوباً للفكر بعيداً عن الارتجال والانفعال» ويقوم التكامل بين البلدين على عدة أسس من أبرزها انشاء الشركات المشتركة، وإقامة المنطقة المتكاملة على الحدود، وتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية[٨١].

واذا كانت العوامل الاقتصادية لا تبرز في وثائق الوحدة بما يعطي هذه العوامل حجمها ووزنها، فإن ذلك انما هو أثر العوامل السياسية على عمل المنظمات العربية المتخصصة، باعتبار هذه المنظمات هي الأجهزة المؤسسة التي تقوم على دفع العملية التكاملية الاقتصادية، كل في المجال الاقتصادي الذي تختص به.

ب ـ أثر العوامل السياسية على نشاط المنظمات العربية المتخصصة

يبحث هذا الجزء من الدراسة الأثر الذي تحدثه الخلافات السياسية بين الاقطار العربية على نشاط المنظمات العربية المتخصصة وعملها، مستخدمين في ذلك عدداً من المؤشرات مثل

(٨١) أحمد يوسف القرعي، «التكامل السوداني المصري: التجربة وأبعادها،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨)، ص ١٥١ ـ ١٦١.

تأجيل الاجتماعات أو الغائها، أو انسحاب بعض الوفود من هذه الاجتماعات، أو عدم امكان الـوصـول الى قرارات في القضايا المهمة المعلقة. ونركز على خمس من المنظمات العربية المتخصصة، وهي:

مجلس الـوحـدة الاقتصادية العربية، منظمة العمل العربية، اتحاد الاذاعات العربية، مجلس الطيران المدني للدول العربية، المؤسسة المالية العربية للتنمية الاقتصادية التي أصبحت في ما بعد الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي. وندرس أثر العوامل السياسية على نشاطها حتى تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٧٧، وهو تاريخ زيارة السادات الى القدس.

(١) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

يشير تتبع الأخبار والبيانات المتعلقة بنشاط المجلس، منذ انشائه حتى نهاية الستينات تقريباً، الى أن نشاط المجلس سار في هذه الفترة بشكل مطرد، ولم تبرز خلافات أساسية بين البلدان الأعضـاء فيه، وهي مصـر وسوريا والعراق والاردن والكويت ثم اليمن والسودان؛ كما يلاحظ، خلال هذه الفترة، اتخاذ أهم القرارات، مثل تلك المتعلقة بتحرير التجارة وباجراءات التنسيق الاقتصادي وتيسير انتقال الأشخاص والمشروعات العربية المشتركة.

وجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن انضمام الكويت الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية كان مبعثه سياسياً، وهو الرغبة في اتباع سياسة خارجية نشطة؛ وهو الأمر الذي يثبت استقلالها ويدعم من أركان وجودها، باعتبارها دولة عربية، ازاء مطالب عبد الكريم قاسم ودعواه بأن الكويت جزء من العـراق. لذلك فقد سارعت بالانضمام دون دراسة كافية للاتفاقية، وحين زال خطر قاسم تحفظت الكويت على عديد من مقررات المجلس[٨٢]. ويصل الباحث الى استنتاج مؤداه «ان التجارة العربية المشتركة، ضمن نطاق السوق، تستند الى اعتبارات سياسية أكثر مما تستند الى العوامل الاقتصادية المحضة»[٨٣].

وفي دراسة أجريت عام ١٩٧٩، من واقع محاضر جلسات المجلس الاقتصادي التاسع للجامعة العربية، خلال الفترة من كانون الاول/ ديسمبر سنة ١٩٧٣ حتى ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٧٨ (سبع دورات) وصل الباحث الى أن الحكومات العربية لا تبدي عموماً حماساً حقيقياً تجاه قضايا العمل الاقتصادي العربي المشترك، ولاحظ عدم جدية المناقشات، وضعف المستوى الفني للوفود، وعدم تفويض الوفود سلطة اتخاذ قرارات أو توصيات مهمة، وأن البلدان العربية تفضل العمل الاقتصادي الذي يجري في قنوات ثنائية أكثر من تفضيلها للعمل الجماعي، وأنها

---

(٨٢) برهان الدجاني، **العلاقات الاقتصادية في الدول العربية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٦)، ص ١٢ و٤٠ - ٤١؛ عبد الهادي يموت، **التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦)، ص ١٧٧.

(٨٣) سمير التنير، **التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية**، بالاشتراك مع فريق الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية، سلسلة الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٨)، ص ١٩٢.

ترفض أية مشروعات أو خطوات يكون من شأنها المساس بسيادة الدولة وبقوانينها الداخلية(٨٤).

وتجدر الاشارة الى أنه بالمقارنة بين نشاط مجلس الوحدة الاقتصادية خلال هذه الفترة ونشاط المجلس الاقتصادي العربي الذي يعمل في اطار جامعة الدول العربية ويضم كل البلدان الأعضاء في الجامعة، يلاحظ أن الخلافات السياسية قد أثرت على عمل المجلس الاقتصادي العربي بوضوح، وأدى ذلك الى عدم قيام هذا المجلس الأخير بدور فعال، بالمقارنة مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. ومن مظاهر ذلك ما حدث في اجتماع المجلس الاقتصادي العربي في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٦٩، وهو الاجتماع الذي اتسم بالحدة والتوتر في المناقشة؛ حيث اتهم مندوب السعودية المجلس بأنه لا يعرف مسؤولياته تجاه العرب، وقال ممثل الكويت ان المجلس لا يحسم مهامه ولا يصلح، حتى أن رئيس المجلس اضطر الى تحويل أعمال المجلس الى جلسة سرية(٨٥). ومن ذلك أيضاً قرار ليبيا بعدم الاشتراك في اجتماعات المجلس الاقتصادي العربي بالقاهرة في شباط/ فبراير سنة ١٩٧٠ لعدم جدوى هذه الاجتماعات(٨٦) وهو الاجتماع الذي ندد فيه عدد من الوزراء ورؤساء الوفود بسياسة تجميد المشروعات الحيوية التي مضى على بعضها أكثر من ١٥ عاماً ولم تخرج الى حيز التنفيذ، وبعدم قيام الصندوق العربي للانماء الاقتصادي(٨٧).

وهناك ثمة مؤشرات تدل على أن الخلافات السياسية أخذت تؤثر على مجلس الوحدة الاقتصادية منذ بداية عقد السبعينات، غير أنه يجدر التنويه الى أن هذه الخلافات لم تمارس تأثيراً متساوياً على عمل المجلس، وانما تفاوت تأثيرها، وفقاً للظروف ولنوع الخلاف ودرجة حدته.

ونقدم هنا عرضاً سريعاً لأبرز الخلافات السياسية التي مارست نوعاً من التأثير على عمل المجلس، كمؤشر للانعكاسات القوية للعامل السياسي على عملية التكامل بل والتعاون الاقتصادي، وعلى الكيفية التي تتم بها ادارة هذه العملية.

- أثناء أزمة سوريا والعراق مع الاردن في آب/ أغسطس سنة ١٩٧١ والتي قامت حكومتا سوريا والعراق بمقتضاها باغلاق حدودهما مع الاردن، كان من المقرر أن يعقد مؤتمر لوزراء تخطيط البلدان الأعضاء في المجلس، وعندما بدأ المؤتمر أثيرت هذه الأزمة، ولكن أمكن تجاوزها عندما قرر المجتمعون رفض مناقشة هذا الموضوع والالتزام بورقة العمل المقررة للمؤتمر، وذلك بعد أن عبرت كل الوفود عن رأيها بأن مهمة المجلس فنية وليست سياسية(٨٨).

---

(٨٤) جميل مطر، «دراسة في التجارب الوحدوية الوظيفية: الجامعة العربية،» ورقة قدمت الى: ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة، المصدر نفسه.

(٨٥) الأهرام، ١٩٦٩/١/٢٢.

(٨٦) الأهرام، ١٩٧٠/١/٢٥.

(٨٧) الأهرام، ١٩٧٠/٢/٤.

(٨٨) الأهرام، ١٩٧١/٨/٩.

ـ أثيرت الخلافات بين العراق والاردن على انتخابات أمين جديد لمجلس الوحدة بعد أن انتهت مدة خدمة د. عبد المنعم البنا في تموز/ يوليو سنة ١٩٧٢، وتم مدها الى آخر عام ١٩٧٢، فقد رشحت العراق د. عبد العال الصكبان وكيل ماليتها، ورشحت الأردن د. محمد الفرا مندوبهابالامم المتحدة(٨٩). وتقرر أن يكون انتخاب الأمين العام الجديد في جلسة خاصة لرؤساء الوفود العربية في المجلس في ٥ كانون الاول/ ديسمبر سنة ١٩٧٢(٩٠)، ثم تأجل الانتخاب الى ٩ كانون الاول/ ديسمبر لاتاحة الفرصة لتنازل أحد المرشحين ليكون انتخاب الأمين العام بالاجماع(٩١)، ثم قرر المجلس ارجاء النظر في هذه المسألة الى الدورة الطارئة التي عقدت في آذار/ مارس ١٩٧٣ في الكويت(٩٢)، وأمكن في هذا الاجتماع انتخاب د. الصكبان أميناً عاماً.

ـ كان للتضامن العربي أثناء حرب تشرين الأول/ أكتوبر أثر واضح في دفع نشاط المجلس، ومن مظاهر ذلك طلب الأمانة العامة للمجلس في برقية بعثت بها الى الملوك والرؤساء العرب الموافقة على تخصيص ١٠ بالمائة من ميزانيات الدفاع في البلدان العربية للقوات المصرية والسورية(٩٣). وأكدت قرارات الدورة الثانية والعشرين للمجلس على ضرورة تعبئة جميع الامكانيات الاقتصادية والأموال العربية لمواجهة متطلبات معركة المصير ودعم صمود بلدان المواجهة(*)(٩٤).

---

(٨٩) الأهرام، ١٩٧٢/١٢/٤.

(٩٠) الأهرام، ١٩٧٢/١٢/٥.

(٩١) الأهرام، ١٩٧٢/١٢/٩.

(٩٢) الأهرام، ١٩٧٢/١٢/١٠.

(٩٣) الأهرام، ١٩٧٣/١٠/١٥.

(*) أكد قرار المجلس رقم ٦٣٥ في ١٩٧٣/١٢/٣ على ضرورة الاسراع في اتخاذ التدابير اللازمة لوضع الاقتصاد العربي في خدمة المعركة، وذلك بدعم التيار الاقتصادي في بلدان المواجهة، وبتنفيذ المشروعات الحيوية ذات العلاقة المباشرة بالمعركة في جميع القطاعات الاقتصادية سواء منها الصناعية والزراعية والتجارية والنقل والمواصلات، وبتوجيه رؤوس الأموال العربية المتاحة لتمويل المشروعات الاقتصادية الملحة وبقية المشروعات الاقتصادية ذات الصلة بالمجهود الحربي ودعم البناء الاقتصادي العربي. وفصل القرار المذكور ما يجب عمله، تنفيذاً لهذه التوجهات، في مجال الطاقة والوقود، وفي مجال المواد الغذائية الأساسية، وفي مجال المشروعات الصناعية، وفي مجال المواصلات وفي مجال المواد الأولية والاستراتيجية. كذلك قرر احالة قراره المذكور الى المجلس الاقتصادي للجامعة العربية حتى يكون الالتزام به من كل الاقطار العربية، وليس من الأقطار الأعضاء في مجلس الوحدة فقط. كذلك أصدر المجلس قراره رقم ٦٣٦ في التاريخ نفسه والذي قرر فيه أن الحرب تفرض على الأقطار العربية مجتمعة مسؤولية احلال وتجديد واستفادة الامكانات الانتاجية في كل من مصر وسوريا، وبتعويضهما عن نقص الانتاج الناتج عن تدمير طاقاتهما الانتاجية، وبتأمين المشاركة الفعالة والشاملة في أعباء المعركة بما يضمن دعم جبهات القتال واستمراريتها في النصر. أنظر في هذين القرارين: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من حزيران/ يونيو ١٩٦٤ الى حزيران/ يونيو ١٩٧٥** (القاهرة: الجامعة، [١٩٧٥]) (المحرر).

(٩٤) الأهرام، ١٩٧٣/٦/٤.

ـ ولكن يبدو، من ناحية أخرى، أن الخلافات العربية حول أزمة لبنان في بدايتها لم تؤثر على عمل المجلس. فقد انعقدت الدورة السابعة والعشرون للمجلس بالقاهرة في حزيران/ يونيو سنة ١٩٧٦، واتخذت قرارات بتقديم معونات اقتصادية للصومال وموريتانيا واليمن الديمقراطية والسودان ومنظمة التحرير، والتزام المجلس الكامل بجميع قرارات السوق العربية، وقيام اتحاد عربي للموانىء البحرية والاعداد لقيام اتحاد الخطوط الجوية العربية(٩٥).

ـ أما بالنسبة لمبادرة السادات بزيارته اسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٧٧، فقد أدت الى اثارة الخلاف مع د. الصكبان الأمين العام للمجلس وقرار السلطات المصرية بابعاده من مصر. ورغم أن السيد بدر الدين أبو غازي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية بالنيابة ـ بعد ابعاد الصكبان ـ قد أكد أن المجلس مستمر في أداء مهامه لدعم النشاط الاقتصادي العربي وتحقيق مزيد من الدعائم التي يمكن أن تقوم عليها الوحدة الاقتصادية العربية وتحقيق مراحل جديدة في مجالات التنسيق والتكامل الاقتصادي(٩٦)، الا انه من الملاحظ أن خطوة السادات كان لها تأثير على عمل المجلس في صورة تأجيل اجتماعات المجلس الوزاري لبلدان الوحدة الاقتصادية العربية. فقد نشر قبيل تلك المبادرة أن هذه الاجتماعات ستبدأ في ١٠ كانون الاول/ ديسمبر سنة ١٩٧٧ بعد أن انتهت أعمال اللجنة التحضيرية لنواب وزراء الاقتصاد والمالية العرب في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر(٩٧). ولكن هذا الاجتماع لم يعقد الا في ١٠ آذار/ مارس سنة ١٩٧٨، أي متأخراً عن موعده المقرر من قبل بثلاثة شهور، حيث عقد في الكويت واشترك في اجتماعاته وزراء المال والاقتصاد في البلدان الأعضاء في المجلس(٩٨). وبالمقارنة بين ما نشر عن جدول أعمال المؤتمر، قبيل المبادرة، وعند انعقاده، يلاحظ غياب أحد البنود المهمة التي جرى الحديث عنها قبيل المبادرة، وهو بحث الخطط النهائية لتطوير السوق العربية المشتركة والتي كان مقرراً أن يبدأ تنفيذها في أول كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٧٨(٩٩).

(٢) منظمة العمل العربية

منذ أن أثيرت قضية انشاء منظمة عربية للعمل، ثار الجدل حول ما اذا كان اختلاف النظم السياسية والاجتماعية في الوطن العربي يساعد على قيامها. ومن نماذج هذا الجدل المقال الذي نشرته جريدة **الاهرام** القاهرية عن الحاجة الى منظمة عربية؛ حيث طرحت قضية أن النظم السياسية والاجتماعية في الوطن العربي تختلف من بلد الى آخر، وسلم المقال بصحة ذلك، ولكنه لم يسلم بأن هذا الواقع يمكن أن يمنع قيام منظمة عمل عربية على أساس أن هذا ينطبق أيضاً على منظمة العمل الدولية التي تجمع في عضويتها دولاً ذات نظم اجتماعية مختلفة، وأنه

---

(٩٥) الأهرام، ١٩٧٦/٦/٨.
(٩٦) الأهرام، ١٩٧٨/٦/١٦.
(٩٧) الأهرام، ١٩٧٧/١١/١٠.
(٩٨) الأهرام، ١٩٧٨/٣/١١.
(٩٩) الأهرام، ١٩٧٧/١١/١٠ و١٩٧٨/٣/٨.

في العصر الحديث أصبح شعار كل دولة، مهما أطلقت من مسميات على نظامها السائد، هو رفاهية الجماهير وتوفير أفضل ظروف العمل والحياة لها، وقيام منظمة عمل عربية من شأنه أن يحدث التقارب بين الظروف الانسانية لحياة الطبقة العاملة في الوطن العربي(١٠٠).

ويلاحظ أنـه، منذ البداية، نشأت مشكلة اختيار رئيس المنظمة والمديرين المساعدين إضافة الى تحديد مقر المنظمة. ولم يتم حسم هذه المسائل في المؤتمر الأول للمنظمة الذي عقد في المدة من ٢٧ آذار/ مارس الى ٥ نيسان/ أبريل سنة ١٩٧١، وتم تأجيل ذلك الى مؤتمر استثنائي حدد له بصفة مبدئية تشرين الاول/ أكتوبر سنة ١٩٧١ (١٠١). وبالنسبة لاختيار رئيس المنظمة فقد رشحت ثلاثة أقطار عربية مرشحين لرئاسة المنظمة، وهي الكويت ومصر والجزائر، كما طلبت ثلاثة أقطار أن يكون المقر الدائم لديها، وهي لبنان والعراق والجزائر. وكان هذا هو أهم موضوع في المؤتمر الأول، وعقد من أجله اجتماع جانبي لوزراء العمل العربي في مكتب الأمين العـام للجـامعـة قبـل افتتـاح المؤتمر بساعة، ولكن لم يتم الاتفاق على قرار في هذا الاجتمـاع(١٠٢). وأدى عدم التـوصل الى حل لهذه القضايا الى عدم امكان استكمال الهيكل التنـظيمي للمنـظمـة حتى سنـة ١٩٧٢، رغم مرور أكثـر من ست سنوات على وضع ميثاقها ودستـورهـا، في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٦٥، ورغم مرور عامين على انشائها في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٧٠، فالدورة العادية للمنظمة لم تتوصل الى حلول حاسمة لكل القضايا المطروحة في المؤتمر، وظلت المنظمة بناءً ناقصاً تدير أعمالها السكرتارية المؤقتة(١٠٣). ولم يتم حسم هذه المشكلة الا في الاجتمـاع الطارىء لوزراء العمل العربي بمقر الجامعة العربية في ١٩ نيسـان/ أبـريل سنـة ١٩٧٢ واختيرت القاهرة مقراً للمنظمة، واختير الطيب الحضيري من الجزائر مديراً عاماً لها(١٠٤). وبذلك تقرر أن تبدأ منظمة العمل العربية نشاطها، باعتبارها وكالة متخصصة للجامعة العربية في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٧٢(١٠٥).

وثـارت بعض الخـلافات السياسية أثناء نشاط المنظمة، غير أنه يبدو أنها لم تؤثر تأثيراً ملموساً على عملها، من ذلك ما حدث في المؤتمر الثاني للمنظمة في آذار/ مارس سنة ١٩٧٣، عنـدمـا طالبت وفـود ممثلي العمـال من عدد من الأقطار العربية بطرد ممثل عمال الاردن من اجتاعات المؤتمر، استناداً الى عدم شرعية التنظيم العمالي القائم في الاردن. ومن ذلك أيضاً تهديد وفد السودان بالانسحاب من المؤتمر نفسه، احتجاجا على موافقة المؤتمر على ارسال برقية

---

(١٠٠) **الأهرام**، ١٩٧٠/٦/٥.

(١٠١) **الأهرام الاقتصادي**، (أيار/ مايو ١٩٧١).

(١٠٢) **الأهرام**، ١٩٧١/٣/٢٨.

(١٠٣) أحمد يوسف القرعي، «منظمة العمل العربية وقضاياها العاجلة،» **السياسة الدولية**، (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢)، ص ١٣٨ - ١٤٣.

(١٠٤) **الأهرام**، ١٩٧٢/٤/٢٠.

(١٠٥) **الأهرام**، ١٩٧٢/١١/٩.

الى الرئيس نميري يناشده فيها معاملة الفدائيين الفلسطينيين الذين اعتقلوا في الخرطوم معاملة انسانية باعتبارهم ثواراً محاربين[١٠٦]. ولكن وفد السودان عدل عن انسحابه بعد مساع عربية قام بها مدير عام المنظمة وعدد من أعضاء الوفود العربية[١٠٧].

وكذلك انسحاب وفد الاردن من الجلسة الختامية للمؤتمر نفسه واعلان رئيس الوفد أن الاردن يبحث عدم حضور اجتماعات المنظمة مستقبلاً، وذلك عقب موافقة جميع الوفود الأخرى على ارسال برقية الى الحكومية الاردنية تناشدها الافراج عن المناضل الفلسطيني أبو داود ورفاقه المعتقلين[١٠٨].

أما بالنسبة لزيارة السادات الى القدس في تشرين الثاني / نوفمبر سنة **١٩٧٧**، فلم تبرز لها في حينها آثار على عمل المنظمة، باستثناء ما نشر عن استقالة مسؤول عراقي كبير من المنظمة هو حاتم عبد الرشيد، المدير العام المساعد للمنظمة؛ حيث غادر القاهرة باستدعاء من حكومته ثم أرسل استقالته[١٠٩]، وكذلك ما أثير حول ابعاد رئيس منظمة العمل العربية من القاهرة؛ حيث نشرت **الأهرام** نبأ ابعاد السيد الطيب الحضيري ـ وهو جزائري ـ من القاهرة لقيامه بنشاطات تتنافى مع طبيعة عمله في المنظمة[١١٠]، وان كانت **الأهرام** قد عادت ونشرت على لسان الأمين العام للجامعة العربية ان ما نشر حول ابعاد السيد الطيب الحضيري قد احاطته بعض الملابسات نتيجة سوء فهم هذا الموضوع، وان السيد الحضيري باقٍ في منصبه ولم يبعد من القاهرة[١١١].

(٣) اتحاد الاذاعات العربية

من الملاحظ أن الخلافات السياسية أثرت على العمل الاذاعي العربي منذ وقت مبكر وحتى قبل انشاء الاتحاد(*). فعندما اقترحت اللجنة الثقافية للجامعة العربية، في دورة اجتماعها الرابعة في آب/ أغسطس سنة **١٩٤٨**، انشاء محطة اذاعة كبرى لنشر الثقافة العربية والتعريف بها داخل البلدان العربية وفي الخارج، ولكن «التقلبات السياسية التي تتابعت بعدئذ، يأخذ بعضها برقاب بعض، أخرت تحقيق ذلك الهدف مدة من الزمن الى أن عادت الأمانة العامة تبعث الفكرة وتهيىء لها الوسائل اللازمة

---

(١٠٦) الأهرام، ٩/٣/١٩٧٣.
(١٠٧) الأهرام، ١١/٣/١٩٧٣.
(١٠٨) الأهرام، ١٤/٣/١٩٧٣.
(١٠٩) الأهرام، ٢١/٥/١٩٧٣.
(١١٠) الأهرام، ١٧/٥/١٩٧٨.
(١١١) الأهرام، ١٨/٥/١٩٧٨.
(*) بالرغم من أن العمل الاذاعي لا يدخل بصفة مباشرة ضمن النشاط الاقتصادي بمعناه الضيق، الا أنه يدخل ضمن النشاط الثقافي والفكري والاعلامي الذي يؤثر على الوعي القومي، ومن ثم، على الجوانب الاقتصادية للعمل العربي المشترك (المحرر).

فعقد المؤتمر الاذاعي الأول . .»[112] في القاهرة في آب/ أغسطس سنة ١٩٥٣ .

ولقد أثيرت أيضاً قضية اختلاف الأنظمة السياسية ومدى تأثيرها على العمل الاذاعي العربي . ومن ذلك ما ذهب اليه بعض الباحثين من التأكيد على أن الكثير من المنظمات العالمية والاقليمية اتجهت الى توحيد جهود اعضائها في مجال الارسالين: الصوتي والمرئي، رغم أنها تضم أعضاء تختلف أنظمتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وضرب المثل لذلك باتحاد الاذاعات الافريقية، واتحاد الاذاعات الآسيوية، واتحاد الاذاعات الأوروبية، واتحاد الاذاعات الدولية[113] .

ومن الواضح أن الخلافات السياسية كان لها تأثير على عمل المجلس، ومن ذلك:

ـ تأثير الخلاف الأردني ـ الفلسطيني في أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٧٠ ، حيث تأجل افتتاح مؤتمر الاذاعة العربي الذي كان سيبدأ في القاهرة في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٧٠ تحت اشراف الجامعة العربية[114] ويلاحظ أن الامانة العامة للاتحاد كانت فد وجهت نداء الى جميع الاذاعات العربية تناشدها العمل في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الأمة العربية على تعزيز روح الاخاء العربي ووقف اذاعة ما يشيع روح الانقسام والفرقة بين أبناء الأمة العربية الواحدة[115] .

ـ تأثير مبادرة السادات، حيث تأجل عقد الحلقة الدراسية التي كان سيعقدها الاتحاد بالاشتراك مع هيئة الاذاعة والتلفزة التونسية حول الريبورتاج الاذاعي في تونس من ٥ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٧٧ الى النصف الثاني من نيسان/ أبريل سنة ١٩٧٨[116] .

وفضلاً عن ذلك، فقد تم تأجيل اجتماعات الجمعية العامة للاتحاد، حيث تقدمت البحرين بطلب لتأجيل اجتماعات الجمعية العامة للاتحاد في دورتها العادية التاسعة ودورتها الاستثنائية التي كان مقرراً عقدها في الرياض في الفترة من ٢٧ شباط/ فبراير الى ٧ آذار/ مارس سنة ١٩٧٨ ، واقترحت البحرين تفويض المجلس الاداري صلاحيات الجمعية العامة وتفويضه أيضاً بالنظر في تحديد موعد آخر للجمعية العامة . وقد وافق أكثر من نصف الأعضاء العاملين في الاتحاد على هذا الطلب، ومن ثم تقرر تأجيل اجتماعات الجمعية العامة الى موعد آخر يحدده المجلس الاداري[117] .

---

(١١٢) المؤتمر الاذاعي العربي، ١، القاهرة، ٨ ـ ١٦ آب/ أغسطس ١٩٥٣ (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، [١٩٥٣]).

(١١٣) فتحي ابو الفضل، «الفضاء العربي وحمايته من الاحتلال الاسرائيلي،» **الأهرام**، ١٩٦٩/٥/١٠ .

(١١٤) **الأهرام**، ١٩٧٠/١٠/١٧ .

(١١٥) **الأهرام**، ١٩٧٠/٩/٢١ .

(١١٦) **مجلة الاذاعات العربية** (اتحاد اذاعات الدول العربية)، العدد ٩٨، (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧)، ص ٨ .

(١١٧) **مجلة الاذاعات العربية** ، العدد ٩٩ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨)، ص ٤ .

ومـع ذلـك، فمن المـلاحظ أن النشـاط الفني للاتحاد قد استمر في هذه المرحلة في مجالات مثل:

ـ تبادل المنح الدراسية: فقد طلبت الأمانة العامة من معهدي التدريب الاذاعي والتلفزة في مصر والعراق موافاتها بالدورات التدريبية التي ستعقد خلال عام ١٩٧٨ والأماكن المتاحة لها، وقد استجابت المعاهد وقامت الأمانة العامة بتعميم شروط هذه الدورات على هيئات الاذاعة والتلفزة العربية(١١٨).

ـ اقامة المهرجانات الفنية: فقد تم الاتفاق بين المؤسسة العراقية للاذاعة والتلفزيون وبين الامانة العامة للاتحاد على اقامة المهرجان الدولي الثالث لأفلام وبرامج فلسطين في الفترة من ١٨ ـ ٢٣ آذار/ مارس سنـة ١٩٧٨، ووجهت المؤسسة الدعوة الى هيئات الاذاعة والتلفزيون والسينما في الوطن العربي وخارجه للمشاركة في المهرجان(١١٩).

ـ الاجتمـاعات العلمية: فقد دعا المركز العربي للتدريب بالاذاعات العربية في الفترة ١٧ ـ ١٩ كانـون الثاني/ يناير سنة ١٩٧٨؛ وذلك لبحث قضـايـا التدريـب وشؤونه في ضوء استبيان المركز حول احتياجات الوطن العربي من التدريب(١٢٠).

(٤) مجلس الطيران المدني للدول العربية

انعكس النـزاع السوري العراقي على عمل المجلس عندما طلب رئيس الوفد العراقي بحث موضوع اغلاق المجال الجوي السوري في وجه الطائرات العراقية في تموز/ يوليو سنة ١٩٧٥ على أساس أن ذلك مخالف للاتفاقيات الدولية والعربية المعقودة بين البلدين، ولكن رئيس الـوفـد السوري اعترض على بحث الموضوع في المجلس على أساس أن هذه مسألة سياسية تخـرج عن اختصـاص مجلس الـطيران، ثم انسحب من الاجتمـاع على أثـر اصدار المجلس توصية بتكليف رئيسـه باجـراء اتصالات والقيام بزيارة كل من سوريا والعراق، لبذل مساعيه الحميدة لحل الخلاف واتخاذ الاجراءات الكفيلة باستئناف العلاقات الجوية بين البلدين واعـادتها الى حالتها الطبيعية(١٢١). ويبدو أن هذا الخلاف لم يؤثر بشكل ملموس على اجراء انتخابات رئيس المجلس التي جرت في العام نفسه؛ حيث كان هناك في هذه الانتخابات مرشح سوري ومرشح عراقي إضافة الى مرشح مصري كان يشغل منصب الرئيس(١٢٢)، فلم يتم تأجيل الانتخابات وانما جرت في موعدها وأسفرت عن فوز المرشح السوري(١٢٣).

---

(١١٨) المصدر نفسه، ص ٥.
(١١٩) المصدر نفسه، ص ٨.
(١٢٠) المصدر نفسه، ص ٩.
(١٢١) الأهرام، ١٩٧٥/٧/٦.
(١٢٢) الأهرام، ١٩٧٥/٧/٢٧.
(١٢٣) الأهرام، ١٩٧٥/١١/١٦.

وبالنسبة لمبادرة السادات، فقد أدت الى تأجيل اجتماع الدورة السادسة عشرة للمجلس التي كان مقرراً أن تبدأ في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٧٧ بالقاهرة الى موعد آخر[١٢٤] ولكن تقرر بعد ذلك أن تبدأ اجتماعات الدورة السادسة عشرة للمجلس في ٢١ كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٧٨ بالقاهرة، ويلاحظ على هذا الاجتماع ما يلي[١٢٥]:

حضر ممثلو ١٢ قطراً فقط من الأقطار العشرين الأعضاء في المجلس واتفق على ضغط جدول أعماله بحيث تنتهي هذه الدورة من أعمالها قبل موعدها بيومين. كما يلاحظ أن المجلس تمكن من اصدار قرارات مثل الموافقة على مشروع القواعد التنظيمية الموحدة للنقل الجوي غير المنتظم، واستمرار المكتب الدائم في اصدار دليل النقل الجوي وخرائطه، ودعوة حكومات البلدان العربية الى حث مؤسسات وشركات النقل الجوي فيها على التعاون الفني والاقتصادي، في ما بينها لتنسيق التشغيل على شبكة الخطوط الجوية العربية[١٢٦].

(٥) المؤسسة المالية العربية للتنمية الاقتصادية

وضح أثر الخلافات السياسية، في صدد هذه المنظمة، منذ البداية؛ حيث عرقلت الخلافات بدء عملها، فبعد أن قرر المجلس الاقتصادي العربي انشاءها في حزيران/ يونيو سنة ١٩٥٧[١٢٧]، برز الخلاف المصري ـ العراقي ومارس تأثيراً على بداية عملها، واتهمت مصر نظام الحكم في العراق بالتأجيل والتسويف[١٢٨]، ولكن النظام الجديد في العراق (نظام عبد الكريم قاسم) كانت له تحفظات أيضاً على المشروع، فقد قدمت الحكومة العراقية الجديدة مذكرة الى المجلس الاقتصادي العربي طالبت فيها بادخال تعديلات على بعض نصوص مشروع الاتفاقية تتناول عدم اعفاء أموال المؤسسة من القيود والأنظمة وعدم تمتع موظفيها بالحصانات ضد الاجراءات القضائية، كما رفضت المذكرة العراقية مساهمة الحكومة الليبية مساهمة رمزية في المؤسسة[١٢٩]، ولكن هذه التحفظات العراقية لم يؤخذ بها على أساس أن أبحاث اللجنة المالية أثبتت استحالة ادخال أي تعديل على الاتفاقية وأن قبول تلك التحفظات فيه هدم للمؤسسة منذ قيامها والحكم عليها بالفشل السريع[١٣٠]. ومن الملاحظ أنه بعد تغير النظام العراقي مرة أخرى تغير الموقف؛ حيث أقرت حكومة العراق، في حزيران/ يونيو سنة ١٩٦٤، الاتفاق الخاص بانشاء المؤسسة المالية العربية للتنمية[١٣١]. ثم تغير اسم المؤسسة ليصبح «الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي»، ويلاحظ على اتفاقية انشاء الصندوق وجود

(١٢٤) الأهرام، ١٩٧٧/١٢/١٨.
(١٢٥) الأهرام، ١٩٧٨/١/٢٢.
(١٢٦) الأهرام، ١٩٧٨/١/٢٩.
(١٢٧) الأهرام، ١٩٥٨/٩/٣٠.
(١٢٨) الأهرام، ١٩٥٨/١١/٢٢.
(١٢٩) الأهرام، ١٩٥٩/١٢/٦.
(١٣٠) الأهرام، ١٩٥٩/١/٨.
(١٣١) الأهرام، ١٩٦٤/٤/١٤.

بند ينص على تحريم النشاط السياسي ويقول إنه لا يجوز للصندوق أو للموظفين الذين يتولون ادارته التدخل في الشؤون السياسية لأي عضو، كما لا يجوز أن تتأثر ادارة الصندوق أو موظفوه في قراراتهم بالاتجاه السياسي للعضو أو للأعضاء الذين لهم علاقة بهذه القرارات، ويجب أن تكون الاعتبارات الاقتصادية وحدها محل النظر وأن توزن الأمور بميزان محايد أساسه تحقيق أهداف الصندوق(١٣٢).

لذلك يلاحظ، بصفة عامة، أن الخلافات السياسية لم تؤثر على عمل الصندوق منذ انشائه(*). فمثلاً الخلاف العراقي الكويتي في نيسان/ أبريل سنة ١٩٧٣، لم يؤثر على اجتماع الصندوق في الكويت في ١٦ ـ ١٨ نيسان/ أبريل سنة ١٩٧٣، بل وقام الأمين العام للجامعة العربية بالذهاب الى الكويت لمتابعة نتائج الوساطة العربية بين البلدين ولحضور اجتماعات الصندوق معاً(١٣٣).

كذلك لم تؤثر مبادرة السادات على عمل الصندوق، حيث لم تحل دون زيارة وفد خبراء الصندوق الى مصر في شباط/ فبراير سنة ١٩٧٨ لاجراء مباحثات حول مراحل تقدم المشروعات التي ساهم أو يساهم الصندوق في تمويلها في مصر(١٣٤).

بعد هذا العرض لعيّنة من المنظمات العربية، يمكن لنا أن نتبين بجلاء أثر العوامل السياسية على عمل المنظمات العربية، اذا أخذنا أحداث عام ١٩٧٨ والخلافات التي ترتبت على زيارة السادات للقدس وكيف انعكست الخلافات بخصوصها على أكثر المنظمات العربية وعلى العلاقات بين البلاد العربية عموماً. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٧٧، أوقفت شركة مصر للطيران رحلاتها الى الجزائر وليبيا رداً على تصرف ليبي مماثل(١٣٥).

وفي كانون الأول/ ديسمبر، قطعت مصر علاقاتها مع سوريا وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية والعراق وطلبت من كل العاملين في سفارات البلدان الخمسة مغادرة مصر خلال ٢٤ ساعة، وذلك بعد صدور قرارات مؤتمر طرابلس بتجميد العلاقات مع مصر(١٣٦).

وفي شباط/ فبراير سنة ١٩٧٨، انسحب وفد مصر من مؤتمر الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وذلك عقب الانتقادات التي وجهت لمصر في المؤتمر الاستثنائي الذي عقد بالكويت، وكان قد سبق ذلك اتخاذ قرار نقل مقر الاتحاد من القاهرة، وفي اجتماع المكتب

---

(١٣٢) الأهرام، ١٨/١٠/١٩٦٧.

(*) تنص المادة (١٧) من اتفاقية انشاء الصندوق وعنوانها «تحريم النشاط السياسي» على أنه «لا يجوز للصندوق أو للموظفين الذين يتولون ادارته التدخل في الشؤون السياسية، ويجب أن تكون الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية وحدها فيصل الحكم عند اصدار القرارات» (المحرر).

(١٣٣) الأهرام، ١١/٤/١٩٧٣.

(١٣٤) الأهرام، ٢٨/٢/١٩٧٨.

(١٣٥) الأخبار، ٢٤/١١/١٩٧٧.

(١٣٦) الأهرام، ٦/١٢/١٩٧٧.

المركزي للاتحاد في دمشق في كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٧٧، اتخذ قرار بتجميد عضوية مصر في الاتحاد على أن يعرض القرار على المؤتمر الاستثنائي بالكويت لاتخاذ الاجراءات القانونية، كما طلب المكتب من اتحاد عمال مصر اسقاط عضوية رئيسه الذي زار القدس وتشكيل محكمة عمالية له(١٣٧). وفي الشهر نفسه كان هناك محاولة لنقل مؤتمر الكيماويين العرب الخامس الذي عقد في القاهرة(١٣٨)، وفي آذار/ مارس، اعتذر كل من الرشيد الطاهر نائب رئيس جمهورية السودان ووزير خارجيتها ود. مصطفى كمال حلمي وزير التعليم المصري عن عدم حضور اجتماعات دائرة المعارف الفلسطينية التي تعقد اجتماعاتها في ليبيا(١٣٩).

وفي أيار/ مايو، عقد اجتماع طارىء لاتحاد الأطباء العرب في المغرب وتمت فيه محاولة لنقل مؤتمر الاتحاد من القاهرة(١٤٠). وفي تشرين الأول/ أكتوبر، قامت الجمعية العمومية لاتحاد الاذاعات العربية في اجتماعها بالرياض بتشكيل لجنة للتحقيق في ما نسب الى اذاعة مصر وتلفزتها من خرق لاتفاقية الاتحاد؛ وذلك بناء على اقتراح من الوفد السوري، كما قرر نقل مقر الاتحاد من القاهرة وانهاء عمل الأمين العام المصري للاتحاد بعد انتهاء مدته(١٤١).

وعلى أثر توقيع السادات للمعاهدة المصرية الاسرائيلية في آذار/ مارس سنة ١٩٧٩، تتالت ردود الفعل، حيث تقرر تعليق عضوية مصر في المنظمات العربية على اختلاف أنشطتها والتوقف عن التعاون معها؛ فعلى سبيل المثال، قرر الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه بالكويت في ١٥ نيسان/ أبريل، تعليق عضوية مصر بالصندوق ووقف تقديم أية قروض أو مساعدات فنية الى مصر أو أي من مؤسساتها أو هيئاتها العامة، وفي ١٧ نيسان/ أبريل، قررت منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط تجميد عضوية مصر ومنع وصول النفط والغاز الطبيعي أو منتجاتهما من البلدان الأعضاء الى مصر ومقاطعة البلدان الأعضاء لخط «سوميد»، واستتبع ذلك استبعاد مصر من ثلاثة مشاريع تسهم فيها الأوبك؛ وهي شركة ناقلات النفط العربية، وشركة الاستثمارات النفطية العربية، وشركة الخدمات النفطية العربية، والأمثلة في هذا الصدد عديدة.

والخلاصة أن هذه الوقائع توضح بجلاء مدى التأثير الذي تمارسه التطورات السياسية على عمليات التكامل الاقتصادي، أو مجرد التنسيق والتعاون في أوسع صورهما؛ الأمر الذي يؤكد ما طرحناه في الجزء الأول من هذه الدراسة عن صعوبة الفصل بين العوامل السياسية والعوامل الاقتصادية في عملية التكامل.

---

(١٣٧) اكتوبر (القاهرة)، (٢٦ شباط/ فبراير ١٩٧٨).
(١٣٨) الجمهورية، ١٤/٢/١٩٧٨.
(١٣٩) اكتوبر، (١٩ آذار/ مارس ١٩٧٨).
(١٤٠) الأهرام، ٢٦/٥/١٩٧٨.
(١٤١) اكتوبر، (٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٨).

٤ ـ أثر النفط على التكامل العربي

أي دراسة عن التكامل العربي لا يمكن أن تغفل أو تتجاهل دور النفط والآثار التي أحدثها، سواء على مستوى العلاقات بين البلدان العربية أم في العلاقات بين المجموعة العربية ككل والعالم الخارجي، حتى أن بعض الباحثين تنبأ بأن التفرقة، بين البلاد العربية الغنية والبلاد العربية الفقيرة، سوف تصبح أهم معيار للتمييز بينهما خلال الثمانينات(١٤٢). فما هي الآثار التي أوجدها ـ أو سوف يوجدها ـ النفط على عملية التكامل العربي. هل هو أداة للتكامل وقوة دافعة له؟ أو أن وجوده والثراء الذي ترتب عليه لمجموعة من البلدان العربية قد خلق مصالح اقليمية وقطرية قد ترى في التكامل ما يهددها؟ وأخيراً ما هو أثر ظهور أهميته وازدياد هذه الاهمية على نظرة الدول الكبرى الى المنطقة والى احتمالات التكامل فيها؟

يسعى هذا المبحث الى دراسة الآثار المختلفة للنفط على عملية التكامل العربي. وسوف نقتصر، بقدر المستطاع، على الجوانب السياسية في الموضوع، أي على التأثيرات السياسية للنفط العربي على عملية التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية، نظراً لدراسة الجوانب الاقتصادية لهذا الموضوع بالتفصيل في أجزاء أخرى من هذا الكتاب.

والافتراض الرئيسي هو أن النفط كرس التجزئة العربية ولعب دوره، باعتباره عاملاً معطلاً لعملية التكامل العربي. ورغم الدور المتزايد للنفط ولبلدانه ـ اقتصادياً وسياسياً ـ فقليلة هي الدراسات التي تناولت الآثار السياسية له(١٤٣) وبالذات عملية التكامل العربي، فما هي مظاهر التجزئة والتفرقة التي قاد اليها وجود النفط؟

تتمثل هذه المظاهر في ما يلي:

أ ـ ازدياد اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بالمنطقة(*)

ان أحد الأبعاد الأساسية للنفط تكمن في أنه مادة استراتيجية أصبح العالم يعتمد عليها. فاذا نظرنا الى الحقبة: من سنة ١٩٥٠ الى سنة ١٩٧٥، والتي شهدت أسرع معدلات الانتقال

---

(١٤٢) John Waterbury and Ragaei El-Mallakh, *The Middle East in the Coming Decade: From Well-Head to Well-Being*, introduction by Catherine Gwin, 1980s Project/Council on Foreign Relations (New York: McGraw-Hill, 1978), p. 21.

(١٤٣) حامد عبد الله ربيع، **التعاون العربي والسياسة البترولية** (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧١)، وعبد الله الطريقي، «صناعة النفط عامل اساسي لترابط اجزاء الأمة العربية،» **نفط العرب**، السنة ١٣، العدد ٥ (شباط/ فبراير ١٩٧٨).

(*) أنظر في السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، كما تكشف عنها مواقفها في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كتاب هام ظهر حديثاً، بعد مدة من كتابة المؤلف علي الدين هلال لهذا البحث: هالة ابو بكر سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣**، سلسلة اطروحات الدكتوراه، ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣). أنظر أيضاً: بكر مصباح تنيرة، «التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية =

في ما بين مصادر الوقود المعتمدة نجد أن استهلاك النفط قد ازداد بنسبة ٤٢٥ بالمائة[١٤٤] نتيجة التقدم التكنولوجي وزيادة استهلاك الأفراد منه، هذا إضافة الى مميزات النفط في ما يتعلق برخص سعره نتيجة سياسة الشركات العالمية الكبرى التي كانت عندئذ كاملة السيطرة في ذلك، فضلاً عن غزارة انتاجه وتحول وسائل النقل الى استخدامه، وسيولة النفط التي سهلت نقله بالأنابيب فحررت الصناعات من وجوب الانتشار بالقرب من مناجم الفحم.

لقد أصبحت مشكلة الطاقة عموماً، والنفط على وجه الخصوص، ليس من المشكلات الاقتصادية فقط، بل أصبحت من عناصر الأمن القومي لأغلب دول العالم، بمعنى أنه من الضروري للدول الصناعية الرأسمالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، ضمان استمرارية تدفق النفط وثباته دون أي عائق، فالولايات المتحدة الأمريكية بحاجة الى استيراد حوالى ٥٠ بالمائة من طاقاتها النفطية من الخارج، كما أن حليفاتها في أوروبا الغربية واليابان بحاجة الى استيراد حوالى ٨٠ بالمائة من نفطها من الوطن العربي(*). وانطلاقاً من أهمية المنطقة العربية باعتبارها مصدراً أساسياً لانتاج النفط؛ حيث أنها تنتج ٣٣,١ بالمائة من نفط العالم، وتحتوي على احتياطي يقدر بحوالى ٥٢,٧ بالمائة من نفط العالم(**). فان السياسة الأمريكية تشجع الاستثمارات الصناعية في المنطقة، ولعل هذا يرتبط بتشجيع السياسة الاستهلاكية

=في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٧ (آذار/ مارس ١٩٨٢)، ص ٢٦ - ٣٩؛ محمد الأطرش، «السياسة الأمريكية تجاه الغزو الاسرائيلي للبنان،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٥ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣)، ص ٢٤ - ٤٥، وأحمد عبد الرحيم مصطفى، **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، سلسلة عالم المعرفة، ٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨). كذلك عرض المؤلف، د. علي الدين هلال بالتفصيل لجانب مهم من جوانب السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي منذ الحقبة النفطية وبعد توقيع السادات على اتفاقية كامب ديفيد، في: علي الدين هلال، «مصر وأمن الخليج: مشكلة منظور الدور المزدوج،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٤)، ص ٥٩ - ٦٨ (المحرر).

(١٤٤) اسامة الجمالي، «بدائل الطاقة والعوامل المؤثرة عليها،» **نفط العرب**، السنة ١٣، العدد ٥ (شباط/ فبراير ١٩٧٨)، ص ٢٢.

(*) وان كان هناك اتجاه لتناقص نسب اعتماد كل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان على النفط العربي منذ منتصف السبعينات بسبب تطبيقها لاستراتيجية محددة لتحقيق هذا الهدف، عن طريق انقاص معدلات تزايد استهلاك النفط، وانقاص نسبة الاعتماد عليه ضمن مصادر الطاقة الأخرى بالتوسع في استخدام هذه الأخيرة، وتزايد الاعتماد على نفط الدول غير العربية وبالذات الدول المنتجة للنفط غير المنضمة للأوبك سواء انكلترا (بحر الشمال) أو بعض دول أمريكا الجنوبية (المحرر).

(**) كذلك يلاحظ أن الأهمية النسبية للمنطقة العربية في الاحتياطات النفطية العالمية أو في الانتاج العالمي تتغير باتجاه تنازلي نتيجة للتزايد النسبي بدرجة أكبر في احتياطيات وانتاج المناطق الأخرى، ففي سنة ١٩٧٨، كان احتياطي النفط في دول الأوابك يمثل ٥٣,٦ بالمائة من الاحتياطي العالمي، ولكنه انخفض سنة ١٩٨٢ الى ٥١,٨ بالمائة منه. وفي السنتين نفسهما تطورت نسبة انتاج الأقطار العربية من النفط الخام من ٣٢,٨ بالمائة الى ٢٤ بالمائة فقط. أنظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٣** (الشارقة: دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، [١٩٨٤])، ص ١٩٥ - ١٩٦ و١٩٩ - ٢٠٠ ولكن الأرقام المشار اليها في المتن تعطي مؤشراً عاماً عن الظواهر التي تشير اليها.

لاستيعاب الفائض العربي في البلاد النفطية ولاستنفاد رأس المال العربي وقدراته الحقيقية، وبحيث يؤدي أيضا الى خلق طبقات جديدة منتفعة ومترابطة مع مصالح السياسة الأمريكية(١٤٥)، كما تشجع توظيف رؤوس الأموال العربية في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

ويرتبط بما سبق أن أحد أهداف الولايات المتحدة الأمريكية الأساسية في المنطقة العربية هو حماية أمن اسرائيل التي تقوم بدور أداة ردع لأي حكومة ثورية في الوطن العربي، لأسباب عديدة من بينها أهميته في انتاج النفط على المستوى العالمي. ويعبر عن ذلك ماكس فرانكل، في تعليق له في صحيفة **نيويورك تايمز**، في **٢٤** كانون الأول/ ديسمبر سنة **١٩٦٩**؛ حيث أوضح أن حكومة نيكسون ظلت منحازة بقوة الى متطلبات أمن اسرائيل وتفوقها العسكري في الشرق الأوسط، لأن قوة اسرائيل فقط هي التي تستطيع أن تردع الهجوم وتمنع الدعوة لتدخل أمريكي مباشر(١٤٦). فبأخذ ظروف التوازن الدولي في علاقة القطبين الأعظم، يعتبر التدخل في المشاكل الدولية عن طريق الوسيط By proxy أحد أساليب التدخل(*)، وقد عبر نيكسون عن ذلك لكبير محرري صحيفة **نيويورك تايمز** سالزبورغر في مقابلة بينهما سنة **١٩٧٠** «كما بينت في شرحي الأول لمبدأ نيكسون يتجه فكرنا الى خلق وضع في تلك البلدان التي نرتبط معها بالتزامات يوجب عليها أن تعتمد علينا

---

(١٤٥) حامد ربيع، «العالم العربي في حلف الاستراتيجية الأمريكية،» **الموقف العربي**، العدد ١٠ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨)، ص ٩٣.

(١٤٦) أنظر: فرجينيا برودين ومارك سلدن، **السر المعروف: مبدأ نيكسون وكيسنجر في آسيا**، ترجمة نصير عروري وأحمد طربيه (بيروت، ١٩٧٤)، ص ١١.

(*) وبشيء من التفصيل لهذه النقطة، يمكن القول إن السياسة الامريكية استهدفت منذ تزايد العوائد النفطية العربية بعد سنة ١٩٧٣ أن تضعف الى أكبر حد ممكن، من امكانات القدرة الذاتية العربية على استخدام فوائض هذه العوائد في تحقيق درجات متزايدة من الاستقلال الاقتصادي والسياسي، ومن السيطرة العربية الفعلية على هذه الفوائض، بحيث يستنفد أكبر قدر ممكن من هذه الفوائض المالية، وبحيث تستنفد وتتآكل قدراتها الحقيقية الكامنة والتي كان يمكن أن توجه نحو تحقيق تطوير قوي لاقتصادات الوطن العربي من خلال عملية تنمية حقيقية، أي تنمية تتميز بالتحرر التدريجي من التبعيةالاقتصادية للسوق الرأسمالية العالمية وبتوجيه التنمية وثمارها على أساس تطوير أوضاع الجماهير العربية وطاقاتها واشباع حاجاتها الأساسية. فهذا النوع من التنمية ـ التي لا يمكن أن تتحقق الا من خلال عملية تكامل اقتصادي مخطط على مستوى المنطقة العربية كلها ـ لا بد أن يكون من شأنها تعزيز الاستقلال الاقتصادي والسياسي للوطن العربي، وهو أمر لا تريده الولايات المتحدة الأمريكية التي من مصلحتها استمراره واستمرار أقطاره المجزأة في حالة تبعية كبيرة بالنسبة لها. ومن هنا يتبين أيضاً مدى تفاعل العوامل السياسية والعوامل الاقتصادية وتشابكها والتأثيرات المتبادلة بينها بالنسبة لموضوع النفط العربي وما يتيحه من امكانات للوطن العربي. أنظر أيضاً في تفصيل تأثير الصراع الامريكي ـ السوفياتي على سياسة الولايات المتحدة تجاه الوطن العربي: سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي**، ص ٧١ ـ ٨٢. ويلاحظ ان السياسة الامريكية في هذا الخصوص تقوم على «أساس الافتراض بأن الشرق الأوسط منطقة حيوية في التوازن العالمي ويجب حرمان الاتحاد السوفياتي من السيطرة عليه» ولكن تلاحظ المؤلفة أن «وسائل السياسة الأمريكية قد تغيرت في تنفيذ (هذا الهدف) تبعاً للتغيير في الاستراتيجية العالمية والتغيرات في أوضاع المنطقة»، المصدر نفسه، ص ٧٢، وهذا ما يعرض له كتابها بالكثير من التفصيل من حيث العلاقة الامريكية ـ الاسرائيلية (المحرر).

لتزويدها بالخراطيم والمياه اذا كانت على استعداد لخوض غمار الحرب»[١٤٧]. وقد عبر الجنرال اسحق رابين في ٢٠ تموز/ يوليو سنة ١٩٧٣ عن ذلك بقوله: «لقد زودنا الأمريكيون بالأسلحة التي نستخدمها وقت الضرورة». ولقد عرف الضرورة بأنها تشمل الوضع الذي يقرر فيه العرب جدياً أن يوقفوا ضخ النفط الى الغرب، وقال ان حكومة نيكسون لن تنحني أمام التهديد وما سماه بالابتزاز وأضاف يقول: «هنالك شعور متزايد ومتبلور في أوساط الشعب الأمريكي بأنه حين تدعو الحاجة القصوى الى «وقف ضخ النفط» يوجد ما يبرر السيطرة على مصادر النفط بالقوة من جانب العالم المتمدن»[١٤٨].

ليس معنى هذا أننا نفترض تبعية السياسة الخارجية الاسرائيلية للسياسة الخارجية الأمريكية، وفقاً لهذا السياق بصورة ميكانيكية. ولكن الذي لا شك فيه أن وجود اسرائيل في المنطقة العربية يشكل عقبة أمام محاولات التكامل العربي؛ فهو يعوق التواصل الجغرافي للمنطقة العربية ويشجع الاقليات القومية والدينية في المنطقة العربية ويهدد المناطق النفطية العربية.

ولقد أصبح مركز اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية في الوطن العربي لا يرتكز على منطقة القلب العربي (منطقة الصراع العربي ـ الاسرائيلي) فقط، ولكنه يمتد أيضاً ليشمل أساساً منطقة الخليج. وقد أوضح ذلك بجلاء السيد وليم كوانت الذي كان مسؤولاً عن شؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأمريكي؛ وذلك في محاضراته التي ألقاها في عدد من الأقطار العربية في زيارته خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٧٩. بل لقد أخذت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ منتصف السبعينات، تشير الى استخدام القوة المسلحة لحماية ضخ النفط ولمواجهة التهديد بمنعه عنها، وظل موقفها، من هذه الناحية، يتصاعد حتى أخذت منذ بداية الثمانينات في تشكيل ما أسمته بقوة الانتشار أو التدخل السريع في المنطقة العربية لتحقيق أهداف الولايات المتحدة في الوطن العربي بصفة عامة، بما في ذلك حدوث أي خطر يهدد انسياب النفط العربي ليس اليها هي فقط، ولكن كذلك الى الدول الصناعية الكبرى في أوروبا الغربية وكندا واليابان.

على أننا، اذا تجاوزنا هذه النظرة العامة، فانه يتعين علينا أن نضع صورة أكثر تفصيلاً تدخل في اعتبارها المتغيرات المهمة التي وان كان بعضها قد بدأ في المنطقة العربية، انطلاقاً من عامل اقتصادي مهم وتحت تأثيره؛ وهذا العامل هو التطورات النفطية التي بدأت منذ سنة ١٩٧٣، الا أن متغيرات مهمة أخرى وأساسية أخذت تتداعى منذ هذا التاريخ على المنطقة، وبعضها غير مرتبط مباشرة بالتطورات النفطية، وبعضها مرتبط بها بشكل مباشر. فقد تفاعلت هذه المتغيرات جميعاً وانعكست على مشكلة أمن الخليج العربي وعلى نظرة السياسة الأمريكية اليها والى دورها فيها. ومن أهم هذه المتغيرات هذا الارتباط المتزايد الذي أصبح يميز العلاقات بين

---

(١٤٧) المصدر نفسه، ص ٧.

(١٤٨) المصدر نفسه، ص ٩ و١٠.

مصر والولايات المتحدة الأمريكية في ظل السادات، وعلى وجه الخصوص منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد في آذار/ مارس سنة ١٩٧٨ . ففي اطار هذا الارتباط، حاولت مصر وتحاول أن يكون لها دور في الدفاع عن أمن الخليج. ومن الطبيعي أن يكون هذا الدور معقداً في طبيعته وأن يطرح الكثير من المشكلات والأسئلة التي من أهمها: في اطار أي مفهوم يمكن أن تقوم مصر بهذا الدور؟ هل بوصفها بلد مرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية ويقوم من أجلها (أو معها) بدور في مواجهة التهديد والمخاطر التي يتعرض لها هذا الأمن، طبقاً للمفهوم الأمريكي لهذه المخاطر ولهذا الأمن؟ أو بوصفها بلداً عربياً ذا دور قائد ينظر الى مسألة أمن الخليج العربي في اطارها الاقليمي الذي من أهم ملامحه عدم التوازن الاستراتيجي بين القوة الاسرائيلية والقوة العربية، ويحول كفة الميزان العسكري لصالحه بشكل حاسم تحت تأثير عدة عوامل من بينها دعم الولايات المتحدة له عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، وهو منظور مختلف تماماً عن مفهوم الولايات المتحدة الأمريكية لأمن الخليج ولأمن المنطقة العربية بعامة؛ حيث تعتبر هذا الأمن مشكلة عسكرية بحتة في اطار الصراع بين الشرق والغرب؟ ومن الواضح أن هذا الموضوع يعتبر من أهم الموضوعات التي نجمت، في الحقبة النفطية، عن التفاعل بين العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية والتي ستكون للحل الذي يتقرر نهائياً بشأنها آثاره على العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية بين البلدان العربية. وسوف ندرس هذا الموضوع من منظور مصر وأمن الخليج(*).

(١) مصر وأمن الخليج: مشكلة منظور الدور المزدوج

نناقش، في ما يلي، التباين بين مفهومين للدور المصري في الحفاظ على أمن الخليج، والذي هو في الحقيقة تعبير عن مفهومين مختلفين لمسألة أمن الخليج ظهرا وتبلورا في السبعينات. وتبدو الازدواجية في مفهوم الدور المصري والتداعيات الناتجة منها واضحة في عصر ما بعد السادات. ويمكن تلخيص هذه المشكلة في أنه منذ منتصف السبعينات، وبخاصة بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، كان هناك اتجاه متزايد للتقارب بين مفهوم التهديد الاستراتيجي الذي تتعرض له المنطقة، ووسائل التعامل مع هذا التهديد لدى كل من مصر والولايات المتحدة الامريكية، حيث أجمع قادة الطرفين على أن الخطر العسكري السوفياتي يمثل مصدر التهديد الأساسي للمنطقة، وأن الوجود العسكري الأمريكي فيها هو الوسيلة الأساسية لمواجهة ذلك التهديد. وهكذا فانه الى الحد الذي ينظر فيه الى مسألة أمن الخليج، باعتبارها مشكلة عسكرية في اطار الصراع بين الشرق والغرب، لا تجد مصر لها دوراً الا في اطار التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

(*) قمت بكتابة هذه الفقرة الأخيرة بكاملها ابتداء من «على أننا اذا تجاوزنا هذه النظرة العامة . .» حتى «وسوف ندرس هذا الموضوع من منظور مصر وأمن الخليج». ولقد وضعت هذه الفقرة بمثابة تقديم لبحث كتبه د. علي الدين هلال ونشره حديثاً: هلال، «مصر وامن الخليج: مشكلة منظور الدور المزدوج،» وقد رأينا من المفيد جداً تضمين هذا البحث ضمن دراسته الحالية، بما يعطي القارىء مزيداً من التفصيل والعمق في نقطة «ازدياد اهتمام السياسة الامريكية بالمنطقة» في الحقبة النفطية (المحرر).

ومن ناحية أخـرى، فان مصـر تعتبـر نفسهـا بلداً عربياً ذا دور قائـد، وأحـد الأعضـاء المؤسسين لمجموعة عدم الانحياز. وتحت رئاسة حسني مبارك تبدي القيادة المصرية حساسية متزايدة لدور مصر بوصفها بلداً مستقلاً غير منحاز. وفي هذا الاطار يجب أن ننظر الى زيارات الرئيس مبارك لكل من رومانيا ويوغسلافيا، والصين، وكوريا الشمالية، ومشاركته في اجتماعات قمة نيودلهي لدول عدم الانحياز في نيسان/ أبريل سنة ١٩٨٣. وقد تحدث الرئيس مبارك في افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب المصري عام ١٩٨٢ مؤكداً على استقلال مصر في ادارة سياستها الخارجية، وعلى أن الاستراتيجية المصرية ليست جزءاً من استراتيجية أي دولة أخرى، وهذا التطور يدفع مصر الى اتخاذ مواقف مستقلة.

ترافق مع هذا التـطور اختلال الميزان الاستراتيجي في المنطقة لصالح اسرائيل، ونمو الشعور في منـطقـة الخليج بأن الخـطر الأساسي للثورة الايرانية على بلدان المنطقة هو خطر ايديولوجي أكثر منه عسكري. في هذا السياق والى الحد الذي يجري فيه النظر الى مسألة أمن الخليج في إطـارهـا الاقليمي، وليس باعتبـارها قضية عسكرية وجزءاً من الصراع بين الشرق والغـرب، تصبـح مصر مؤهلة للقيام بدور مستقل في المنطقة، على هذا الأساس فانه يمكن صياغة مشكلة الدور المصري في أمن الخليج على النحو التالي: بينما يتطلب المفهوم العسكري (شرق ـ غرب) لمسألة أمن الخليج علاقة ارتباط وثيقة بالولايات المتحدة، ومزيداً من التعاون معها في امدادات السلاح، ونواحي التعاون العسكري الأخرى، فانه في حالة النظر الى المسألة على أساس المفهوم الثاني (الاقليمي ـ غير العسكري) يصبح الارتباط الوثيق بين مصر والولايات المتحـدة عامـلاً معوقاً. وسوف نعرض في ما يلي لكل من هذين المفهومين، معتمدين على البيانات والتصريحات الصادرة عن المسؤولين المصريين.

(أ) أمن الخليج باعتباره مسألة عسكرية

منذ منتصف السبعينات، تحدد هدف مصر القومي بأنه تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمارات والتكنولوجيا الغربية. ومن ثم أصبح الاستقرار والسلام يمثلان حجر الزاوية لسياسة مصـر الاقليمية. وقـد أوضح الفريق عبد الحليم أبوعزالة، وزير الدفاع المصري، هذا المعنى عندما قال في حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٢ لمجلة **المصور** القاهرية: «اننا نريد التكنولوجيا المتقدمة، ومزيداً من الاستثمارات، كما نريد من العرب أن يزيدوا استثماراتهم في بلادنا. وكل هذا لا يمكن الوصول اليه من دون تحقيق الاستقرار في المنطقة»(١٤٩).

وخـلال هذه الفتـرة، دار المفهـوم الرسمي للأمن القومي الوطني في مصر حول ثلاث مقولات: التطويق السوفياتي للمنطقة عبر الوجود العسكري المباشر والدول الصديقة أو الموالية للسوفيات، تقارب المصالح بين الدول الغربية والبلدان العربية المنتجة للنفط، والأمن الوطني

---

(١٤٩) **المصور** (القاهرة)، (٤ حزيران/ يونيو ١٩٨٢)، ص ٢٠.

المصري جزء متكامل من الأمن القومي العربي(١٥٠).

ـ **التطويق السوفياتي للمنطقة**: تتضمن هذه المقولة ثلاثة عناصر: **الأول**: سعي الاتحاد السوفياتي لتطويق المنطقة وتهديد طرق نقل النفط فيها، **والثاني**: ان الاتحاد السوفياتي يحاول، من خلال حلفائه المحليين، هز استقرار الأنظمة العربية المعتدلة وبخاصة في عُمان والسعودية واليمن العربية، **والثالث**: ان مصر هي الأخرى تمثل هدفاً للتطويق السوفياتي. وتبعاً لما قاله رئيس الأركان المصري في تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٨٢، فان الاتحاد السوفياتي يحاول تطويق مصر بحزام من الدول المؤيدة له يتكون من ليبيا واثيوبيا واليمن الديمقراطية بهدف عزل مصـر عن القارة الافريقية(١٥١). وفي هذا الصدد، يشير العسكريون المصريون الى الكميات الهائلة من العتاد الحربي التي تخزنها هذه الدول، فيقول الفريق أبو غزالة انه في عام ١٩٨١ كان لدى اليمن الديمقراطية ١٩٥ طائرة و٥٠٠ دبابة و٧٠٠ ناقلة جنود مدرعة، ولدى اثيوبيا ٣٠٠ طائرة و٧٠٠ دبابة، ولدى ليبيا ٤٧٣ طائرة و٢٧٥ دبابة و٥٢ صاروخ سكود بمدى قدرة ٨٠٠ كلم، وأنه من الواضح أن هذه الأسلحة هي أكبر من قدرة هذه الدول على استيعابها. فليبيا ـ وفقاً له ـ على سبيل المثال لا تملك سوى ١٢٥ طياراً،ومن ثم فإن عليهاأن تستعين بخدمة ٣٩٠ طياراً آخـرين، وفي اثيوبيا يوجد ١٨ ألفاً من الكوبيين، بينما يوجد في اليمن الديمقراطية ٤ آلاف كوبي، إضافة الى ثلاثة آلاف من السوفيات(١٥٢). وعلى هذا، فانه تبعاً لأبي غزالة فان مصر، تقف في موقف شديد الحرج بسبب الخطر الذي يحيط بها من الغرب ومن الجنوب(١٥٣).

لقد طور المسؤولون المصريون هذا النهج من التفكير في نهاية السبعينات، حتى ان مصر وصلت الى حد تحذير الولايات المتحدة من مغبة «التقليل من شأن التهديد السوفياتي للمنطقة، ومن خطر تآكل النفوذ الامريكي فيها»(١٥٤).

ـ **تقارب المصالح بين الدول الغربية والبلدان العربية المنتجة للنفط**. ترى هذه النظرة انه نتيجة للاعتماد الغربي على النفط العربي والذي سوف يستمر خلال الثمانينات، فان أمن العالم

---

(١٥٠) يعتمد هذا التحليل على احاديث السادات خلال الفترة، ١٩٧٧ ـ ١٩٨١، وعلى عدد من المقابلات الصحفية مع قادة القوات المسلحة المصرية، أنظر: المقابلة مع الفريق عبد الحليم أبو غزالة، في:
Armed Forces Journal International, (September 1981), pp. 46-51;
أكتوبر، (٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١)، ص ٨٦ ـ ٨٩، **المصور**، (٤ حزيران/ يونيو ١٩٨٢)، ص ١٨ ـ ٢١ و٧٨ ـ ٧٩ و(٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢)، ص ١٦ ـ ١٩، والمقابلة مع اللواء عبد رب النبي حافظ (رئيس اركان الجيش المصري وقتذاك)، في: المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢٥ و٧٢ ـ ٧٦.

(١٥١) **المصور**، (٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢).

(١٥٢) **اكتوبر**، (٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢).
Armed Forces Journal International, (September 1981).

(١٥٣) *Armed Forces Journal International*, p. 49.

(١٥٤) Christopher Madison, «U.S. Reducing Act in the Middle East,» *National Journal*, (28 November 1981).

الغربي يرتبط بالضرورة بأمن الشرق الأوسط، ومنذ أعلنت الولايات المتحدة أنها على استعداد للقتال لحماية نفط الشرق الأوسط من التهديدات الداخلية والخارجية، فان مصر لا تستطيع أن تعزل نفسها عن هذا الوضع بحكم أنها تقوم بدور الدولة القائد في المنطقة، وبناء عليه، فان متطلبات الأمن المصري والأمن العربي يجب النظر اليها من خلال ارتباطها بالأمن الغربي الذي يتمثل أساساً في التصور الأمريكي لأمن الخليج، هذا التصور الذي يمكننا تلخيص عناصره في النقاط التالية:

- رغم ادراك الاستراتيجية الأمريكية للعلاقة بين منطقة الخليج وبقية الوطن العربي، فقد سعت الى الفصل بين أمن الخليج وتطورات الصراع العربي - الاسرائيلي.

- التلويح المستمر بالخطر السوفياتي والتهديد العسكري السوفياتي لمصادر النفط.

- التأكيد على الجوانب والتهديدات العسكرية لأمن الخليج وتصوير قضية أمنه على أنها قضية عسكرية في المقام الأول.

- ان ضمان أمن الخليج يكون في مزيد من التنسيق العسكري والتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

لقد طرح الفكر الامريكي في السبعينات فكرة مؤداها ان مركز الثقل وعنصر الجاذبية في المنطقة قد انتقل من المشرق العربي (أي قضية الصراع العربي - الاسرائيلي) الى منطقة الخليج، وأن بؤرة تركيز واهتمام الدولتين العظميين قد تحولت الى هذه المنطقة، ومن بواعث هذه الفكرة اعطاء الانطباع بعدم استمرار أهمية الصراع العربي - الاسرائيلي وبأنه لم تعد له الأهمية التي كانت له من قبل، وأن الولايات المتحدة ليست في عجلة من أمرها لتسويته، وبخاصة أنه أصبح لها اهتمامات أخرى أكثر الحاحاً، ولا يخفى أن التفكير الصهيوني والاسرائيلي لعب دوراً مهماً في طرح هذه الفكرة وفي تصور امكان تحقيق أمن الخليج دون تحقيق تقدم على ساحة القضية الفلسطينية.

ان هذا التصور للعلاقة بين أمن الخليج والقضية الفلسطينية يقوم على أساس أنها معادلة صفرية (Zero-sum game)، أي أن ازدياد الاهتمام بالخليج لا بد من أن يتضمن وبالقدر نفسه نقصاً في الاهتمام بالقضية الفلسطينية، رغم أن الأصح هو القول ان ما حدث في السبعينات هو ان منطقة الأزمة قد اتسعت لتشمل الخليج، وأنه منذ حرب ١٩٧٣ ونتيجة الاستخدام السياسي للنفط أصبحت بلدان الخليج قوة مؤثرة في ساحة القضية الفلسطينية، وأن العلاقة بين أمن الخليج وأمن المشرق العربي قد تدعمت عما كانت عليه من قبل، واتساقاً مع تصورها هذا أعلنت الولايات المتحدة على لسان الرئيس كارتر في كانون‌الثاني/يناير سنة ١٩٨٠ ان الخليج يمثل منطقة من مناطق «المصلحة الحيوية» الامريكية، وأنها سوف تستخدم كل الأساليب، بما في ذلك القوة العسكرية لمواجهة أي تهديد خارجي، وجاء ريغان ليؤكد هذا المبدأ وليطرح الاستعداد الامريكي للتدخل العسكري لمواجهة أية قلاقل داخلية في المملكة العربية السعودية، وقدم الكسندر هيغ مفهوم الاجماع الاستراتيجي ضد الخطر السوفياتي.

في هذا الاطار، سعى السادات الى تدعيم العلاقات الامريكية ـ المصرية، وفي سعيه هذا كان مستعداً لايجاد رابطة عسكرية بين الدولتين على أساس أن الاستقرار الذي تتمتع به مصر يمكنها ـ اذا أصبحت قوية عسكرياً ـ من أن تكون نقطة قوة انطلاق للاستراتيجية الغربية في الشرق الأوسط وافريقيا. ففي عام ١٩٧٧، تدخلت مصر في زائير لدعم نظام الرئيس موبوتو الموالي للغرب، وفي عام ١٩٧٩، اقترح السادات مساعدة المغرب في حربها ضد الجزائر، أما في عام ١٩٨٠ فقد ساعدت مصر بنشاط العراق في حرب الخليج.

لقد صاغ السادات استراتيجيته الأمريكية بغرض تحقيق أهداف ثلاثة: المزايدة على اسرائيل كحليف ثابت للولايات المتحدة وذلك لضمان الدعم الامريكي لمصر في مفاوضات السلام، وتأمين استمرار وزيادة المساعدات الامريكية لمصر. ولاقناع الحكومات العربية الموالية للغرب بأن معارضتها لاتفاقات كامب ديفيد سوف تبوء بالفشل وبأن مصر سوف تبقى حجر الزاوية في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

ولقد تطورت العلاقات العسكرية المصرية ـ الأمريكية بمعدلات سريعة منذ منتصف السبعينات، وبخاصة منذ صيف ١٩٧٧، عندما قررت ادارة كارتر تزويد مصر بأربع عشرة طائرة من طراز س ـ ١٣٠ ـ إضافة الى الطائرات الست التي حصلت مصر على موافقة بالحصول عليها عام ١٩٧٦ ـ واثنتي عشرة طائرة استطلاع بدون طيار، وفي العام التالي، تمت الموافقة على صفقة الأسلحة الشهيرة بقيمة ٤,٨ مليارات دولار لكل من اسرائيل والعربية السعودية ومصر، والتي حصلت بمقتضاها الدول الثلاث على كمية كبيرة من الأسلحة المتطورة، وفي عام ١٩٧٨ أيضاً، وافقت الولايات المتحدة على تقديم ١,٥ مليار دولار كقروض عسكرية لمصر، وطلبت مصر الحصول على ٣٥ طائرة فانتوم و٨٠٠ ناقلة جنود مدرعة و١١ بطارية صواريخ «هوك». وفي عام ١٩٨٠، قدمت الولايات المتحدة لمصر ٤٠ طائرة ف ـ ١٦ و٦٠٠ صاروخ من طراز «مافريك»(١٥٥) ولم يأت عام ١٩٧٩ حتى كان واضحاً أن الولايات المتحدة قد أخذت قراراً بأن تصبح المصدر الأساسي لتوريد السلاح الى مصر.

وفي مؤتمر صحفي عقده الرئيس الامريكي السابق كارتر في ٢٢ شباط/ فبراير عام ١٩٧٩، حدد الرئيس الامريكي تصوره للدور المصري في الخليج وفي اجابته عن سؤال حول رغبة السادات في القيام بدور عسكري في المنطقة محل شاه ايران، فرد الرئيس الامريكي على ذلك باجابة جاء فيها أن مصر، يمكنها أن تكون قوة استقرار وشرعية تقوم بدور لمواجهة التهديدات التي قد يتعرض لها أي بلد بالمنطقة، ومن ثم فان مصر بهذا المعنى تلعب دورا في حماية البلاد العربية محدودة القوة، وفي حماية السلام في الشرق الأوسط.

ـ **أمن مصر باعتباره جزءاً من الأمن العربي**: أكد المسؤولون المصريون على أن مصر ما

---

(١٥٥) Joe Stork, «The Carter Doctrine and U.S. Bases in the Middle East,» *MERIP Reports*, no. 80 (September 1980), pp. 3-4 and 7-9.

زالت من الناحية العسكرية أكبر قوة عربية، وأنها مستعدة دائماً لتقديم العون لأي قطر عربي يطلب منها ذلك[١٥٦]، وقد صاغ الفريق أبو غزالة مسألة أمن الخليج على النحو التالي:

ـ أمن الخليج هو جزء من أمن الجناح الشرقي للوطن العربي، وهو معرض لتهديدات مصدرها الثورة الايرانية وحرب الخليج، وأن التهديدات التي يتعرض لها أمن الخليج تؤثر في الوقت نفسه على الأمن المصري[١٥٧]، لذلك فان مصر ـ على سبيل المثال ـ لا يمكنها أن تتهاون ازاء تعرض العراق لهزيمة قاسية في حربه مع ايران، فانهيار النظام العراقي أو تعرضه لحالة خطيرة من عدم الاستقرار، يؤثر على أمن الخليج ككل، وتلاحظ هنا الفروق الدقيقة بين التصريحات الصادرة عن العسكريين من ناحية، والدبلوماسيين من ناحية أخرى، فالعسكريون عادة أكثر وضوحاً وتحديداً في اعلان دعمهم للعراق «فايران يجب أن تتوقف عند حدودها الدولية»، كما يؤكد الفريق أبو غزالة[١٥٨].

ـ أمن الخليج هو في الاساس مسؤولية عربية، وعلى الولايات المتحدة أن تعمل على رفع القدرات العسكرية للبلدان العربية، وبخاصة مصر والسعودية، يقول الفريق أبو غزالة: «اننا نحتاج السلاح لكي نصبح قادرين على ممارسة أعمال الردع والدفاع، فالشعوب من حولنا يجب أن ترى مصر والسعودية قويتين، وعلينا أن نستعيد العلاقات بين الدولتين لكي تعملا معاً مرة ثانية، فانه من صالح الغرب وجود قوة الاستقرار هذه قادرة على مواجهة أي أخطار تأتي من الخارج»[١٥٩] «فمصر قادرة على بناء قوة رادعة وعلى حماية الخليج، والعقبة الوحيدة في مواجهة ذلك هي عقبة مالية»[١٦٠].

ـ أمن النفط يمثل مصلحة مصرية، حيث يمر جزء كبير من النفط خلال خط أنابيب سوميد الذي يعبر الأراضي المصرية من البحر الأحمر الى البحر المتوسط، وكذلك فان النفوذ السوفياتي في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر، وخطر اغلاق باب المندب، يهدد أمن قناة السويس، والأمن المصري.

وعلى أساس هذه العوامل الثلاثة، فهم صانعو القرار في مصر مسألة أمن الخليج والدور المصري في الحرب العراقية ـ الايرانية كأداة فعالة لاستعادة مصر لمكانتها في الوطن العربي، على الجانب الآخر فان التهديدات التي تعرض لها أمن الخليج كانت مناسبة ملائمة لاعادة طرح أهمية الدور المصري في المنطقة. فلم يأت عام ١٩٨٢ الا وكانت أغلب أقطار الخليج العربية قد اقتنعت بضرورة اقامة روابط من نوع ما بينها وبين القاهرة، وكانت الاتصالات بين هذه الأقطار ومصر تجري على مستويات سياسية ودبلوماسية عديدة، وقد دفعت الهجمات الايرانية، والدور المصري، في مساندة العراق باتجاه تسريع هذه العملية، وكان التقدير العام في الخليج هو أنه

---

(١٥٦) أبو غزالة، في: أكتوبر، (٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١).

(١٥٧) أبو غزالة، في: المصور، (٤ حزيران/ يونيو ١٩٨٢).

(١٥٨) أبو غزالة، في: المصور، (٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢).

(١٥٩) *Armed Forces Journal International*, (September 1981), p. 50.

(١٦٠) أبو غزالة، في: المصور، (٤ حزيران/ يونيو ١٩٨٢).

ليس مطلوباً من مصر أن ترسل قواتها للمرابطة في الخليج، وانما أن تشكل رادعاً حاسماً ضد التهديدات العسكرية الايرانية المحتملة، وأن تكون مستعدة للتحرك عندما يكون ذلك ضرورياً.

وبناء على التحليل السابق، فان الدور العسكري المصري في الخليج يأخذ شكلين أساسيين: الدعم العسكري المباشر، ودعم عسكري غير مباشر بالتعاون مع الولايات المتحدة.

ـ أخذت المساعدات العسكرية المباشرة التي قدمتها مصر شكل تقديم الذخائر، والمعدات العسكرية، والفنيين والمدربين، والمستشارين العسكريين، ومجموعات تقويم الأداء العسكري. ففي حرب الخليج امدت مصر العراق بكميات كبيرة من الذخائر والعتاد الحربي، كما سمحت بنوع من الهجرة الانتقائية والتي ذهبت بمقتضاها الى العراق بعض المهارات العسكرية المهمة التي يحتاجها الجيش العراقي، وأرسلت عدداً من مجموعات التقويم للمساعدة في تحليل الموقف العسكري ودراسته، والتنبؤ باتجاهات الهجمات الايرانية المقبلة، كما تساهلت السلطات المصرية مع المصريين المقيمين في العراق والذين يخدمون في القوات المسلحة العراقية.

أما بشأن التدخل المباشر وارسال القوات المسلحة المصرية إلى خارج البلاد، فان هناك اتجاهاً عاماً في مصر الثمانينات معادياً لمثل هذا الاجراء، ففي شباط/ فبراير سنة **١٩٧٩**، اذاعت بعض المصادر الغربية أن السلطان قابوس بن سعيد طلب من مصر ارسال قواتها المسلحة للحلول محل القوات الايرانية التي غادرت عُمان بعد انتصار الثورة، وهو الطلب الذي رفضه السادات والمسؤولون المصريون(١٦١). ولتفسير هذا السلوك، نطرح ثلاثة أسباب: **أولها** ميراث حرب اليمن **١٩٦١ ـ ١٩٦٧** وذكرياتها، **وثانيها** التكلفة الاقتصادية العالية للحرب بعيداً عن الحدود، **وثالثها** التأكيد المستمر في وسائل الاعلام المصرية على أن حرب تشرين الأول/ أكتوبر هي آخر الحروب. فقد برر السادات سياسته تجاه اسرائيل بحرصه على سلامة المصريين والحاجة لتكريس كل الجهود للتنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية. والاستثناء الوحيد لهذه السياسة هو السودان، حيث يجمع المصريون على أنهم سوف يخوضون الحرب اذا تعرض السودان لتهديد خارجي(١٦٢).

٢ ـ أما الدور العسكري المصري غير المباشر بالتعاون مع الولايات المتحدة، فقد أخذ عدة أشكال هي:

أ ـ تقديم تسهيلات عسكرية، فقد منحت مصر للولايات المتحدة وجوداً عسكرياً مؤقتاً في قاعدة غرب القاهرة وبدأت مفاوضات حول رأس بناس على البحر الأحمر. ففي **١٩٨١**، أعلنت الولايات المتحدة خطة تنفق بمقتضاها **٦,٤** ملايين دولار لتطوير البنية الأساسية لقاعدة رأس

---

(١٦١) *The Observer*, (25 February 1979).

(١٦٢) أبو غزالة، في: **المصور**، (٤ حزيران/ يونيو ١٩٨٢).

بناس. وتقضي الخطة ببناء مستودعات للوقود وتطوير ممرات الهبوط حتى تصبح صالحة لاستقبال المقاتلات النفاثة الحديثة، وطائرات النقل العملاقة، وبناء مناطق ايواء للقوات البرية(١٦٣). فرأس بناس التي يفصلها البحر الأحمر عن المملكة العربية السعودية تمثل نقطة استراتيجية مهمة تربط قناة السويس بالبحر المتوسط، وسوف تزداد الأهمية الاستراتيجية لهذه القاعدة اذا ما تم نقل كميات متزايدة من النفط السعودي عبر خطوط أنابيب الى البحر الأحمر ومنه الى قناة السويس فالبحر المتوسط(١٦٤). وقد حاولت الولايات المتحدة أن تقنع السادات بالتوقيع على اتفاقية بجعل قاعدة «رأس بناس» متاحة بشكل دائم للجيش الأمريكي، وفي زيارته للمنطقة في نيسان/ أبريل سنة ١٩٨١، حاول وزير الخارجية الأمريكية الكسندر هيغ أن يقنع السادات بذلك ولكن دون فائدة، فقد رفضت مصر فكرة توقيع اتفاقية رسمية تضمن للولايات المتحدة حق استخدام التسهيلات العسكرية المقدمة لها في مصر(١٦٥)، وحدد السادات موقفه الرسمي من ذلك الأمر بأن مصر سوف تكون مستعدة لتقديم هذه التسهيلات للولايات المتحدة في حالتين: **الأولى**، هي نشوء موقف طارىء في الخليج ترى كل من الولايات المتحدة ومصر أنه يمثل أزمة تتطلب تدخلاً أمريكياً، **والثاني**، هو الاستجابة لطلب يتقدم به قطر عضو بالجامعة العربية. وفي عام ١٩٨٣ أعلن رسمياً عن عدم الوصول الى اتفاق نهائي بين الولايات المتحدة ومصر حول رأس بناس وأن مصر سوف تقوم بتطوير القاعدة من ميزانيتها ووفقاً لمتطلباتها العسكرية.

ب ـ التدريبات والمناورات المشتركة. ففي أول كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٨٠، وصلت الى قاعدة قنا الجوية في صعيد مصر طائرتا «اواكس» أمريكيتان مع ٢٥٠ من رجال سلاح الجو الامريكي للتدريب على توجيه الطائرات الحربية لاصابة أهدافها(١٦٦). وقد مرت هاتان الطائرتان عبر الأجواء السعودية ثلاث مرات في طريقهما الى المحيط الهندي للمشاركة في بعض التدريبات مع سفن الاسطول الأمريكي. وكان معروفاً أن هذه التدريبات تستهدف، في جانب منها، التدرب على مواجهة ما قد يحدث في ايران وأفغانستان(١٦٧)، كما كان هدفها أيضاً اختبار مدى امكانية استخدام الطائرات النفاثة المتطورة لقاعدة قنا(١٦٨). وفي تموز/ يوليو من العام نفسه، هبطت في قاعدة غرب القاهرة خمس طائرات س ـ ١٤١، و٢٨ طائرة س ـ ٥ محملة بالمعدات والامدادات وبعض رجال الجيش الامريكي، وفي تموز/ يوليو أيضاً، هبط سرب مكون من ١٢ طائرة ف ـ ٤ (فانتوم) القاذفة المقاتلة في قاعدة غرب القاهرة بعد ثلاثين ساعة من

---

(١٦٣) رياض نجيب الريس، «تعليق سياسي،» **التضامن** (لندن)، العدد ٢ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(١٦٤) المصدر نفسه.

(١٦٥) *Newsweek*, (23 March 1981), p. 35.

(١٦٦) Stork, «The Carter Doctrine and U.S. Bases in the Middle East,» p. 8.

(١٦٧) *Wall Street Journal*, (9 January 1980).

(١٦٨) *Washington Post*, 9/1/1980.

الطيران المستمر. وقد بقي هذا السرب في مصر لمدة ثلاثة أشهر تدرّب خلالها على المشاركة في بعض العمليات مع السلاح الجوي المصري، وكان هدف هذه التدريبات هو اختبار مدى ملاءمة التسهيلات المقدمة في مصر[١٦٩]. وأخيراً، اشتركت في تشرين الثاني / نوفمبر، من العام نفسه، مجموعة من قوات الانتشار السريع الامريكية مكونة من ١٤٠٠ فرد وثماني طائرات من طراز أ ـ ٧، في مناورات استمرت لمدة اسبوعين في الاجواء المصرية. وهذه المناورات هي التي عرفت باسم «النجم الساطع»، والتي أتاحت الفرصة لأول مرة لاختبار قوات الانتشار السريع في أجواء المنطقة الصحراوية. ولفتت النظر الى عدد من المشكلات التي تعاني منها القوات الامريكية في مجالات التسليح وادارة العمليات. فعلى سبيل المثال، شكلت رمال الصحراء مشكلة خطيرة حيث اتضح أن الجنود يحتاجون الى استخدام النظارات والأقنعة الواقية لحماية وجوههم وعيونهم كما اتضح أن البندقية م ـ ١٦ شديدة الحساسية للرمال التي تتسرب الى داخلها، وأنها قصيرة المدى جداً بالنسبة للصحراء الواسعة المكشوفة. وظهر أن الطائرات المروحية الأمريكية تعاني من بعض العيوب الفنية المهمة. في الوقت نفسه، تخلق تضاريس الأراضي الصحراوية في المنطقة عدداً من المشكلات المهمة للطيارين الامريكيين مثل تحديد الاتجاه والمسافات. كما اتضحت حاجة طائرات الهليكوبتر الامريكية للتزود بأجهزة ملاحة أكثر تطوراً، وبأجهزة توجيه القذائف باستخدام أشعة لايزر[١٧٠]. وحدثت مناورات مماثلة في عام ١٩٨٣.

ج ـ تخزين الأسلحة: ففي أيار/ مايو سنة ١٩٨٠، اقترح السادات على الولايات المتحدة أن تقوم بتخزين طائرات ف ـ ١٥ وغيرها من الأسلحة المتطورة في مصر لتكون جاهزة لاستخدامها في أوقات الأزمات، ولكن الأمر لم يخرج عن حدود الاقتراح.

(ب) أمن الخليج قضية أمنية ـ تنموية

لقد أثار النظر الى مسألة أمن الخليج، باعتبارها مسألة عسكرية، عدداً من المشكلات:

ـ هذه النظرة هي جزء من استراتيجية سياسية لا تلقى قبولاً شعبياً في مصر، اذ قطع السادات شوطاً طويلاً على طريق تأييد الولايات المتحدة وبسرعة، وذلك في وقت لم تكن فيه اسرائيل مستعدة للقبول بحل المسألة الفلسطينية، بينما لم تكن الولايات المتحدة قادرة ولا راغبة في اقناعها أو الضغط عليها للتحرك نحو القبول بحل مناسب لها.

ـ ان هذه الطريقة في النظر لأمن الخليج بالغت في تقدير حجم التهديد السوفياتي، كما نظرت للموضوع باعتباره جزءاً من صراع القوتين العظميين، بينما يعتقد أبناء الخليج أن الخطر الملح بالنسبة لهم هو الخطر الايراني: العسكري تحت حكم الشاه والايديولوجي تحت حكم الخميني، كما أن هذه النظرة قد تجاهلت تماماً التهديد الاسرائيلي لأمن المنطقة.

---

(١٦٩) Stork, «The Carter Doctrine and U.S. Bases in the Middle East,» p. 3.

(١٧٠) *Newsweek*, (29 December 1980), p. 23.

ـ انها تتضمن امكانية قيام نوع من التعاون غير المباشر مع اسرائيل في اطار ما عرف بالاجماع الاستراتيجي. وأخيراً فان الاقطار الخليجية نفسها لم تعلن ترحيبها العلني بمثل هذه السياسة.

أما المفهوم الثاني لمسألة أمن الخليج في الفكر السياسي المصري، فانه يرى الأمر مسألة تتعلق بالتنمية، وطبقاً له فان التهديد الأساسي لأمن الخليج ينتج عن الاختلال في الميزان الاستراتيجي في المنطقة لصالح اسرائيل. ويؤكد هذا المنهج في النظر لقضية أمن الخليج على التأثيرات الناتجة عن التناقض بين التغيرات الاجتماعية السريعة (التوسع في التعليم، مجتمع الاستهلاك، الثورة في وسائل الاعلام والاتصال، السفر للخارج) من ناحية، والأنظمة السياسية القائمة من ناحية أخرى. وهذا ما يثير مشكلات الشرعية السياسية ومطالب المشاركة السياسية التي تطرحها النخب المتعلمة الجديدة. ويستند هذا الرأي الى أن أمن أي دولة أو منطقة ليس قضية عسكرية وحسب، وأنه مفهوم شامل يدخل في تكوينه اعتبارات مختلفة منها الداخلي ومنها الخارجي، منها الاقتصادي ومنها الاجتماعي ومنها السياسي ومنها العسكري، وأن الأمن هو تأمين كيان المجتمع ضد الاخطار التي تتهدده والحفاظ على مصالحه وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافه الوطنية والقومية التي تعكس الاتفاق أو الرضى العام في المجتمع، والأمن الحقيقي هو أمن الانسان الذي هو أساس الأمن الاجتماعي، وهو يرتبط بقدرة المؤسسات السياسية على تحقيق التضامن الاجتماعي في الداخل والاستقلال الوطني والقومي في الخارج.

لذلك فان المفهوم التنموي ـ الاقليمي لأمن الخليج يركز على أن أمن الخليج هو قضية تهم ابناءه في المقام الأول. وأن الدفاع عن الخليج هو مسؤولية البلدان والشعوب الموجودة فيه. وأن أمن الخليج يرتبط في التحليل الأخير بتطور البناء الاجتماعي والسياسي والقدرة على اقامة المؤسسات والأنظمة القادرة على تحقيق مسؤوليات التنمية والتطور الذاتي. وأخيراً ترى هذه النظرة أن أمن الخليج هو جزء من الأمن العربي وأنه يتأثر به ويؤثر فيه سلباً وايجاباً.

ان هذا يقودنا الى فحص الاختلال وعدم التوازن الاستراتيجي الحاصل في المنطقة العربية والذي يضع الامن العربي، بما فيه أمن الخليج، في موقع حرج وحساس.

وهناك أربعة مظاهر لهذا الاختلال:

ـ عدم التوازن الاستراتيجي بين القوة الاسرائيلية والقوة العربية. وقد استطاعت اسرائيل تحويل كفة الميزان العسكري لصالحها بشكل حاسم.

ـ عدم التوازن بين دور الدولتين العظميين في المنطقة. فبينما اتبعت الولايات المتحدة خلال السبعينات سياسة نشطة وفعالة، وازدادت علاقاتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية بأغلب دول المنطقة بغض النظر عن توجهاتها الايديولوجية المعلنة، فان الاتحاد السوفياتي اتخذ موقف الحذر والترقب. وانطلقت سياساته خلال هذه الحقبة غالباً من موقف الدفاع ورد الفعل.

ـ الاختلاف في طبيعة العلاقة بين اسرائيل والولايات المتحدة من ناحية وبين البلدان

العربية وأي من الدولتين العظميين من ناحية أخرى. فبينما تتسم العلاقة الاسرائيلية ـ الامريكية بالثبات والاستقرار، وبارتكازها على أسس وطيدة تسمح لاسرائيل بقدرة كبيرة على الحركة والمناورة في ظل الدعم الاقتصادي والعسكري الامريكي لها، لا يتمتع أي من الأقطار العربية في علاقته بالدولتين العملاقتين بمثل هذه العلاقة.

ـ التشرذم الحادث في الساحة العربية نتيجة الخلاف بين مصر والأقطار العربية حول معاهدة كامب ديفيد، والذي كان من نتيجته اضعاف كل من مصر والأقطار العربية ومن ثم اضعاف الارادة العربية والقدرة العربية عموماً.

وتحت رئاسة مبارك فان هناك وعياً متزايداً في مصر بعمق التناقض بين هذين المفهومين المختلفين لأمن الخليج، وبدور مصر تبعاً لكل منهما. فبينما يفترض المفهوم الأول تعاوناً مصرياً وثيقاً مع الولايات المتحدة الأمريكية، فان المفهوم الثاني يتطلب اجراءات مخالفة.

ب ـ لقد قاد ظهور النفط في المنطقة العربية الى انقسام جديد على أساس الدخل المتوسط للفرد

فلقد شهدت فترة الستينات بدء انقسام البلدان العربية الى مجموعتين متميزتين؛ وذلك على أساس الدخل المتوسط للفرد، فبرزت مجموعة البلدان الصغيرة محدودة السكان والتي يرتفع فيها متوسط دخل الفرد، من سكانها، عن مستويات الدخل في عديد من الدول المتقدمة، في حين بقي الجزء الأكبر من الأقطار العربية التي تضم الجمهرة الرئيسية من الأمة العربية، تعاني من مشاكل انخفاض الدخل الفردي(١٧١).

وقد تحقق ذلك على أثر تصحيح الاقطار النفطية العربية وغيرها من دول الأوبك لأسعار النفط منذ سنة ١٩٧٣، مما ترتب عليه ارتفاع كبير في الدخل (الناتج) المحلي في الاقطار العربية النفطية، ومما أدى الى التفاوت الضخم في متوسط دخل الفرد في الأقطار العربية على ما هو مبين بالتفصيل بالاحصاءات الواردة في موضع آخر من هذا الكتاب مما نحيل اليه القارىء ومما لا داعي معه لاعادته هنا(١٧٢).

ويكفي مجرد المقارنة السريعة ـ على أساس الاحصاءات المشار اليها ـ بين متوسط دخل الفرد في بلد مثل السودان أو الصومال أو مصر، ومتوسط دخل الفرد في بلدان عربية اخرى كالامارات وقطر والسعودية والكويت، يكفي ذلك لكي نتبين الفارق الضخم بين متوسطات دخول الأفراد في البلدان العربية النفطية والبلدان العربية غير النفطية. وهو ما يوضح الانقسام الذي

---

(١٧١) أنظر: القسم ٤، الفصل ١١، حول «أثر النفط على التكامل الاقتصادي العربي» (المحرر). أنظر أيضاً: ابراهيم سعد الدين، «الآثار السلبية للفروق الداخلية في الأقطار العربية على التنمية في الأقطار الأقل دخلاً،» **النفط والتنمية**، السنة ٢، العدد ١٠ (١٩٧٧)، ص ١١.

(١٧٢) أنظر: سعد الدين، المصدر نفسه، ص ١٣، والقسم ٤، الفصل ١١ (المحرر).

أشرنا اليه بين المجموعتين. والواقع أن هذا الانقسام قد أدى الى ظهور «مصالح قطرية» والى تأثير هذه المصالح واستغلالها، من الناحيتين السياسية والاقتصادية، لتكريس أوضاع التجزئة العربية القائمة وتعميقها، ولوضع العراقيل الشديدة في وجه أي عملية تكامل اقتصادي حقيقي بين اقطار الوطن العربي في مجموعها(*).

ج ـ أدى ظهور النفط في المنطقة العربية الى ظاهرة الفوائض النفطية(١٧٣)

فالبلدان العربية المنتجة للنفط أصبحت، منذ منتصف السبعينات، تتمتع بفوائض واحتياطيات نقدية كبيرة، بينما نجد أغلب البلدان العربية غير النفطية تعاني من ضائقة مالية شديدة وتضطر الى الاستدانة من الخارج. وعلى هذا الأساس، يمكن أن نقسم البلدان العربية الى ثلاث مجموعات من منظور الفوائض النفطية:

المجموعة الأولى: هي مجموعة البلدان التي يزيد مجمل عائداتها من النفط عن حاجاتها لرؤوس الأموال اللازمة للمستوى الحالي من التنمية الداخلية، وهذه البلدان هي السعودية والكويت وقطر والامارات وليبيا.

المجموعة الثانية: هي مجموعة البلدان التي تتساوى عائداتها النفطية مع حاجاتها لرؤوس الأموال اللازمة للمستوى الحالي للتنمية الداخلية، وهذه المجموعة تضم بلدين هما: العراق والجزائر(**).

المجموعة الثالثة: هي مجموعة البلدان التي لا يمثل النفط سوى نسبة محدودة من ناتجها المحلي، وليس لديها من رؤوس الأموال ما يكفي لتغطية الاستثمارات الضرورية لانجاز برامجها التنموية، الأمر الذي يضطرها للجوء الى مصادر التمويل الخارجية، سواء أكانت عربية أم أجنبية. وتنتمي الى هذه المجموعة أغلب البلدان العربية، وهي مصر والسودان وسوريا والاردن وتونس والمغرب والصومال واليمن العربية واليمن الديمقراطية وموريتانيا، والى حد ما لبنان(١٧٤).

(*) وهذا ما بيناه بالتفصيل في: القسم ٤، الفصل ١١، وما بيّنه كذلك بتحليل مفصل يربط بين جانب التباين في متوسط الدخول والجوانب الاجتماعية والسياسية المؤثرة على التكامل الاقتصادي والسياسي العربي، د. سعد الدين ابراهيم في: القسم ٤، الفصل ١٢ (المحرر).

(١٧٣) يستخدم تعبير الفوائض النفطية، في هذا المقال، للدلالة على ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يزيد على الانفاق أو القدرة الاستيعابية في بلد ما.

(**) كتبت هذه الفقرة قبل اندلاع الحرب بين ايران والعراق وتجب الاشارة هنا الى الأثر السلبي الخطير لاستمرار الحرب الايرانية العراقية على وضع العراق من هذه الناحية، حيث من الطبيعي أن يمتص تمويل مثل هذه الحرب الجزء الأكبر من عائداتها النفطية، بل ومما جعل العراق تلجأ الى الخارج للحصول على قسط من الموارد المالية والنقدية اللازمة لتمويل سير الاقتصاد فيها، إضافة الى تمويل الحرب (المحرر).

(١٧٤) هنا تقسيم آخر للبلدان العربية على أساس كثافتها السكانية، وطاقاتها الاستيعابية لرؤوس الاموال، ومستوى معدلات النمو. وقد تبنى هذا الأساس **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، منذ صدوره لأول =

ولن ندخل هنا في التقديرات المختلفة والمتباينة للفوائض المالية النفطية، والتي كان هناك تفاؤل كبير في تقديرها والتوقعات المتعلقة بها في السنوات الأولى التي تلت تصحيح أسعار النفط في ١٩٧٣، وهذا التفاؤل خف بعض الشيء في الفترة اللاحقة(*).

وأياً كانت تقديرات هذه الفوائض، فلاخلاف في أنها تستطيع أن تسد العجز الذي تعاني منه البلدان العربية غير النفطية الأخرى، بل ويظل جزء كبير من هذا الفائض، وذلك من خلال عملية تنمية حقيقية تحقق التكامل الاقتصادي العربي بما يستلزمه من خلق ودعم علاقات ترابط عضوية بين الاقتصادات العربية. ومع ذلك، فان ما قدم من قروض ومعونات مالية، من أقطار الفوائض النفطية الى بلدان العجز، لا يمثل الا نسبة ضئيلة جداً من استثمارات التنمية التي قامت بها هذه الأخيرة ومن النقد الأجنبي اللازم لتمويل هذه الاستثمارات(**).

هذه الجوانب المتعددة للتفاوت الذي ظهر بين البلدان العربية بسبب النفط، (التفاوت في متوسط دخل الفرد، والتفاوت المتعلق بوجود فوائض لدى بلدان النفط وعجز ومديونية لدى البلدان غير النفطية)، يقودنا الى مظهر آخر من مظاهر التجزئة والتفاوت بين البلدان العربية. فلقد بدأ النفط يولد ظواهر اقتصادية ترتبط بظهور التفاوت والاختلال في الأبنية الاقتصادية داخل بلدان النفط، وبين بعض البلدان النفطية وبعضها الآخر، وبين البلدان النفطية عموماً والبلدان غير النفطية.

فارتفاع متوسط دخل الفرد من الدخل القومي، أدى ويؤدي الى خلق شرائح طبقية جديدة

=مرة عن سنة ١٩٨٠ وحتى سنة ١٩٨٣. وهو تقسيم البلدان العربية الى أربع مجموعات، الأولى كثيفة السكان نسبياً وذات قاعدة اقتصادية متنوعة وطاقة استيعابية كبيرة وتشمل العراق والجزائر، والمجموعة الثانية هي البلدان النفطية قليلة السكان وذات قاعدة اقتصادية غير متنوعة نسبياً وتشمل الامارات والسعودية وقطر والكويت وليبيا. والمجموعة الثالثة، وهي بلدان غير نفطية ومتوسطة النمو وهي الاردن والبحرين وتونس وسوريا وعمان ولبنان ومصر والمغرب. أما المجموعة الرابعة فهي البلدان غير النفطية الأقل نمواً، وتشمل السودان والصومال وموريتانيا واليمن العربية واليمن الديمقراطية. ولكل تقسيم انعكاساته على قيمة الفوائض أو الحجوزات وعلى الاحتياطيات الدولية لكل مجموعة. ويتأثر اختيار التقسيم بالظروف المميزة للمرحلة التي يبحثها، وكذلك نجد شيئاً من التغيير في التقسيم في **التقرير: الاقتصادي العربي الموحد** نفسه، حيث يشير أحياناً لمجموعتين (نفطية وغير نفطية) وأحياناً لثلاث مجموعات بالنسبة لسنة ١٩٨٤. (المحرر).

أنظر: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (الشارقة: دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، [د.ت]). (اعداد متفرقة). والملاحظ ان التقسيم الذي يأخذ به المؤلف في بحثه هنا يترجم ظروف منتصف السبعينات وحتى بداية الثمانينات.

أنظر ايضاً: اسماعيل عبد الرحمن، «الموارد المالية والتكامل الاقتصادي،» **النفط والتنمية**، العدد ١ (١٩٧٥)، ص ٣٦ - ٣٧.

(*) أنظر في تطور الايرادات النفطية وفي تطور فوائضها من ١٩٧٢ - ١٩٨٠: القسم ٣، الفصل ٦، وبخاصة الجدول رقم (٦ - ٦)، ثانياً، «يتبين منه ان مجموع فوائض البلدان النفطية في الفترة، ١٩٧٢ - ١٩٨٠ قد بلغت حوالى ٣٣٢ مليار دولار (المحرر).

(**) أنظر: القسم ٣، الفصل ٦، ثانياً (المحرر).

في البلدان العربية النفطية، خصوصاً في تلك البلدان التي يظهر فيها التفاوت في توزيع الثروة؛ حيث تنحو الثروة الى التركز لدى الشرائح العليا في المجتمع. ولا شك أن مثل هذه الطبقات التي تميل الى الاستهلاك الترفي وتصبح أكثر ارتباطاً بالولاءات المحلية الضيقة الجديدة، وتميل كما قلنا الى الاستهلاك الترفي، وهي أمور هناك العديد من الأمثلة عليها[١٧٥].

وعادة ما تخشى تلك الطبقات على مواقعها من كل عملية وحدوية. وعادة ما تتولد لديها فلسفة وأفكار ترفض المشاريع التكاملية، بهدف حماية مصالحها[١٧٦].

واذا كان ازدياد نسبة التجارة بين وحدات سياسية تنتمي لمنطقة اقليمية محدودة بالقياس لتجارتها الخارجية الكلية مع العالم، اذا كان ذلك مؤشراً على زيادة امكانات التكامل الاقتصادي وما تحقق منه فعلاً. فانه بالنظر الى هذا المؤشر، يمكن القول إن النفط لم يسهم في ازدياد نسبة التجارة بين بلدان المنطقة العربية.

فالبلدان العربية تريد أن يستبقي بعضها تجاه البعض الآخر جميع مقومات السيادة. كما أن العلاقات الاقتصادية للبلدان العربية ما زالت كلها ثانوية الأهمية بالنسبة لمجمل علاقاتها الاقتصادية، ولا تتضمن اعتماداً متبادلاً في سلم السلع المتدرجة. واذا كان ثمة اعتماد متبادل فانه قائم فعلاً نحو الكتل الاقتصادية في الخارج[١٧٧]. ولقد ساعد النفط على ارتباط البلدان المنتجة له بالسوق الرأسمالية العالمية أكثر من ارتباطها بالبلدان العربية الأخرى، الأمر الذي أعاق من احتمال تكاملها معها. فاذا نظرنا الى الجدول رقم (١٠ ـ ١) الذي يبين قيمة صادرات البلدان العربية النفطية، فسوف نجد أن صادرات النفط الخام تشكل أغلب صادراتها بل تكاد تكون قيمة صادرات النفط كل قيمة صادراتها[١٧٨].

ونرى من الجدول رقم (١٠ ـ ١) أن قيمة صادرات النفط تشكل نسبة بالغة الضخامة من قيمة مجمل الصادرات لكل من البلدان العربية النفطية، ولما كانت البلدان العربية المذكورة تقوم أساساً بتصدير نفطها في شكله الخام، حيث أنها لا تقوم بتكرير سوى جزء صغير جداً من النفط الخام ٣,٤ بالمائة من طاقة التكرير في العالم[١٧٩]، ولما كانت الدول الرأسمالية الصناعية هي التي تستورد نفط العرب بالأساس، فان العلاقات النفطية لا تدعم سوى عملية التبادل التجاري

---

(١٧٥) طه عبد العليم طه، **الفوائض البترولية العربية وامكانات تدفقها الى مصر** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٧).

(١٧٦) برهان الدجاني، «التعاون الاقتصادي العربي،» **نفط العرب**، السنة ٧، العدد ١٠ (تموز/ يوليو ١٩٧٢)، ص ١٤.

(١٧٧) المصدر نفسه، ص ١٣.

(١٧٨) قمنا بوضع هذا الجدول الذي يبين تطور اجمالي قيمة الصادرات وقيمة صادرات النفط الخام للبلدان العربية النفطية في سنة ١٩٧٣ ثم في السنوات من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٢، وقد احتسبت من احصاءات صندوق النقد الدولي (المحرر).

(١٧٩) الطريقي، «صناعة النفط عامل اساسي لترابط اجزاء الأمة العربية،» ص ٩.

جدول رقم (١٠ - ١)

اجمالي الصادرات من النفط الخام(*) ونسبتها من اجمالي الصادرات الكلية للبلدان العربية المصدرة للنفط خلال الفترة، ١٩٧٣، ١٩٧٩ - ١٩٨٣

(بملايين العملة المحلية)

السنة	١٩٧٣			١٩٧٩			١٩٨٠			١٩٨١			١٩٨٢			١٩٨٣		
البند / القطر	اجمالي الصادرات	صادرات النفط الخام	النسبة (٪)	اجمالي الصادرات	صادرات النفط الخام	النسبة (٪)	اجمالي الصادرات	صادرات النفط الخام	النسبة (٪)	اجمالي الصادرات	صادرات النفط الخام	النسبة (٪)	اجمالي الصادرات	صادرات النفط الخام	النسبة (٪)	اجمالي الصادرات	صادرات النفط الخام	النسبة (٪)
الامارات العربية المتحدة	٧١٩٨,٠	٦٩٥٣,٠	٩٦,٦	٥١٨٠٧,٠	٤٩٠٧٨,٠	٩٤,٧	٧٦٨٨٥,٠	٧٢١٤٤,٠	٩٣,٨	٧٤٣٠٢,٠	٦٨٨٧٠,٠	٩٢,٧	٦١٨٠٨,٠	٥٦٧٦٨,٠	٩١,٨	٥١٢١٠,٠	٤٧١٧٠,٠	٩٢,١
البحرين	١٩١,٥	١٣٢,٤	٦٩,١	٩٤٨,٠	٧٢٢,٥	٧٦,٢	١٣٥٧,٥	١٠٢٦,٦	٨٨,٩	١٦٣٤,٦	١٤٥٩,٦	٨٩,٣	١٤٢٤,٨	١١٨٢,١	٨٣,٠	١٢١٤,٧	٩٧٢,٠	٨٠,٠
الجزائر	٧٤٧٩,٠	٦٠٣٠,٠	٨٠,٦	٣٦٨٠٢,٠	٣٣٧٠٠,٨	٩١,٦	٥٣٢٢٩,٠	٤٨٥٣٢,٠	٩١,٢	٦٢١٣١,٠	٥٦٠٤١,٠	٩٠,٢	٦٠٥٣٥,٠	٥٠٩٦٨,٠	٨٤,٢	-	-	-
الجماهيرية العربية الليبية	١١٩٧,٦	١٠٣٥,٨	٨٦,٥	٤٧٦١,٩	٤٤١٤,٧	٩٢,٧	٦٦٨٤,٥	٦٦٨١,٥	٩٩,٩	٤٦١١,٢	٤٥٣٨,٧	٩٨,٤	٤١٢٩,٣	٤١٢٨,٠	٩٩,٩	٣٢٨١,٥	٣٢٨٠,١	٩٩,٩
السعودية	٢٩٠٣٠,٠	٢٦٥١٠,٠	٩١,٣	١٩٢٠٨٠,٠	١٨٦٠٣٠,٠	٩٦,٩	٣٣٩٣٠٠,٠	٣٢٠٤٥٠,٠	٩٤,٤	٣٨٢٢٧٠,٠	٣٥٩٥٧٠,٠	٩٤,١	٢٥٩٨٥٠,٠	٢٣٥١٦٠,٠	٩٠,٥	١٦٢٢٩٠,٠	١٤٨٠٤٠,٠	٩١,٢
العراق	٥٨٧,٨	٥٥٥,٣	٩٤,٥	٦٣٢٩,٠	٦٢٨٧,٠	٩٩,٣	٧٧٦٠,٤	٧٧١٨,٤	٩٩,٥	٣١٠٩,٧	٣٠٦٧,٧	٩٨,٦	٣٠٥٥,٧	٣٠١٣,٧	٩٨,٦	٣٠٤١,٨	٢٩٩٩,٨	٩٨,٦
عُمان	١١٥,٤	١١٤,٨	٩٩,٥	٧٤٨,٠	٧٩٣,٣	٩٩,٤	١١٣٧,٨	١١٣٣,٢	٩٩,٦	١٥٢٧,٢	١٥٢٠,٧	٩٩,٦	١٤٢٣,٦	١٤١٥,٨	٩٩,٥	١٤٠٢,٤	١٣٩٣,٨	٩٩,٤
قطر	٢٤٦٧,٠	٢٤٠٠,٠	٩٧,٣	١٤٠٨٤,٠	٣٥٤١,٠	٩٦,١	٢٠٧٤١,٠	١٩٧٠١,٠	٩٥,٠	٢٠٧١٦,٠	١٩٣٥٠,٠	٩٣,٤	١٥٤٧٧,٠	١٤٥١٥,٠	٩٣,٨	١٢٣١٨,٠	١١٣٢٦,٠	٩١,٩
الكويت	١١٢٩,٦	١٠٤٣,٩	٩٢,٤	٥٠٨٨,٥	٤٦٣٤,٦	٩١,١	٥٣٢١,٢	٤٧٧٨,٣	٨٩,٨	٤٤٩١,٧	٣٨٤٤,٥	٨٥,٦	٢٨٤٠,٥	٢١٨٣,٤	٧٦,٩	٣٤٣٠,٤	٢٧٨٠,٥	٨١,١

(*) باستثناء البحرين والجزائر والكويت فصادراتها النفطية تشمل النفط الخام والمكرر معا. أما نسبة صادرات النفط الخام للجزائر الى صادراتها الكلية في السنوات المشار اليها في الجدول فكانت على التوالي ٧٥,٥ بالمائة، ٨٣,٧ بالمائة، ٧٧ بالمائة، ٧١,٣ بالمائة، ٤٣,٨ بالمائة. وفي ما يتعلق بالكويت، فكانت النسبة على التوالي ٨٠,٨ بالمائة، ٧٤,١ بالمائة، ٧١,٦ بالمائة، ٦٤,٥ بالمائة، ٤٣,٦ بالمـائة، ٥٣,٥ بالمائة. ويرجع الفرق بين هذه النسب وتلك الواردة في الجدول الى زيادة صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي وبعض منتجات النفط، وكذلك الكويت حيث زادت صادراتها من المنتجات النفطية.

المصدر: احتسبت من: International Monetary Fund [IMF]: *International Financial Statistics Yearbook, 1973* (Washington, D.C.: IMF, [1973]); *International Financial Statistics Yearbook, 1983* (Washington: IMF, [1983]), and International Monetary Fund, (July 1984), for the period, 1979-1983.

جدول رقم (١٠ ـ ٢)

مجموع صادرات البلدان العربية النفطية مع بقية البلدان العربية والدول الصناعية الغربية والدول الاشتراكية وبقية دول العالم ونسبة كل منها الى اجمالي وارداتها من العالم خلال الفترة، ١٩٧١، ١٩٧٥، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢

(بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	مجموعات البلدان	بقية البلدان العربية	دول صناعية غربية	دول اشتراكية	بقية دول العالم	العالم
١٩٧١	المجموع	٣٧٩,٧	٨٨٦٦,١	١٠٩,٦	٢٥٦٨,٣	١١٩٢٣,٧
	النسبة (٪)	٣,١٨	٧٤,٣٦	٠,٩٢	٢١,٥٤	١٠٠,٠
١٩٧٥	المجموع	٢٣٩٠,٢	٤٨٢١٣,٥	٢٤٠,٨	١٦٣٠٠,٥	٦٧١٤٥,٠
	النسبة (٪)	٣,٥٦	٧١,٨١	٠,٣٦	٢٤,٢٧	١٠٠,٠
١٩٧٩	المجموع	٦٧١٢,٢	١٠٥٧٤٨,٦	٣١٣,٠	٣٢٢٨٤,٢	١٤٥٠٥٨,٠
	النسبة (٪)	٤,٦٣	٧٢,٩٠	٠,٢٢	٢٢,٢٥	١٠٠,٠
١٩٨٠	المجموع	٩٦٨٦,١	١٥٨٦١٠,٢	٤٦٩,٠	٥١٣٢٥,٣	٢٢٠٠٩٠,٦
	النسبة (٪)	٤,٤٠	٧٢,٠٧	٠,٢١	٢٣,٣٢	١٠٠,٠
١٩٨١	المجموع	١١٣٩٧,٨	١٤٣٢٥٠,٢	٧٣٢,٠	٥٠١٩٨,٠	٢٠٥٥٧٨,٠
	النسبة (٪)	٥,٥٤	٦٩,٦٨	٠,٣٦	٢٤,٤٢	١٠٠,٠
١٩٨٢	المجموع	٩٨٢٢,١	٩٨٨١٨,١	٦٢٣,٠	٤٥٢٠٠,٦	١٥٤٤٦٣,٨
	النسبة (٪)	٦,٣٦	٦٣,٩٨	٠,٤٠	٢٩,٢٦	١٠٠,٠

(*) قمنا بحساب الجدولين (١٠ ـ ٢) و(١٠ ـ ٣) على أساس البيانات التفصيلية عن صادرات وواردات الدول النفطية بين مجموعات دول العالم عن السنوات المشار اليها في الجدول. ويجد القارىء ملحقاً في نهاية هذا المبحث يضم الجداول التي تتضمن هذه البيانات التفصيلية عن كل سنة منها (المحرر).

المصدر: احتسبت من: International Monetary Fund [IMF], *Direction of International Trade* (Washington, D.C.: IMF, [n.d.]) (Several issues, 1971-1983).

بين الاقطار النفطية والعالم الرأسمالي بالأساس، أكثر من تدعيم العلاقات التجارية العربية. هذا من جانب، ولما كانت البلدان النفطية تقوم باستيراد ما تحتاجه من مستلزمات تنمية أو استهلاك محلي غذائي وغير غذائي وتأتي نسبة كبيرة من هذه المستوردات من الدول الصناعية (الرأسمالية)، فان جزءاً كبيراً من عوائد صادرات النفط يذهب الى هذه الدول الأخيرة في مقابل السلع الاستهلاكية (بما فيها نسبة مهمة من السلع الغذائية) أو الآلات وغيرها من المصنوعات التي تحتاجها البلدان العربية النفطية.

جدول رقم (١٠ ـ ٣)

مجموع واردات البلدان العربية النفطية من بقية البلدان العربية والدول الصناعية الغربية والدول الاشتراكية وبقية دول العالم ونسبة كل منها الى اجمالي وارداتها من العالم خلال الفترة، ١٩٧١، ١٩٧٥، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢

(بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	مجموعات البلدان	بقية البلدان العربية	دول صناعية غربية	دول اشتراكية	بقية دول العالم	العالم
١٩٧١	المجموع	٥٥٧,٢	٣٣٣٤,٧	٤١٢,١	٦٣٥,٨	٤٩٣٩,٨
	النسبة (٪)	١١,٢٨	٦٧,٥١	٨,٣٤	١٢,٨٧	١٠٠,٠
١٩٧٥	المجموع	٢٤٩١,١	١٨٧٢١,٧	٦٩٧,٩	٣٤٨٢,٣	٢٥٣٩٣,٠
	النسبة (٪)	٩,٨١	٧٣,٧٣	٢,٧٥	١٣,٧١	١٠٠,٠
١٩٧٩	المجموع	٤٠٩٥,٨	٥٠٢٠٧,٥	١٣٦٢,٣	٩٥٠٣,١	٦٥١٦٨,٧
	النسبة (٪)	٦,٢٩	٧٧,٠٤	٢,٠٩	١٤,٥٨	١٠٠,٠
١٩٨٠	المجموع	٩٦٨٦,١	٦٤٤٦١,٤	١٤٣١,٦	١٢١٤٤,٥	٨٣٦٨٤,٦
	النسبة (٪)	٤,٤٠	٧٧,٠٣	١,٧١	١٤,٥١	١٠٠,٠
١٩٨١	المجموع	٧٨٤٠,٢	٧٦١١٢,٥	١٣٤٤,٣	١٤٩١٣,٠	١٠٠٢١٠,٠
	النسبة (٪)	٧,٨٢	٧٥,٩٥	١,٣٤	١٤,٨٩	١٠٠,٠
١٩٨٢	المجموع	٧٧٣٧,٩	٨٣٢١٣,٥	١١١٦,١	١٦٦٩٢,٥	١٠٨٧٦٠,٠
	النسبة (٪)	٧,١٢	٧٦,٥١	١,٠٣	١٥,٣٤	١٠٠,٠

(*) أنظر الملاحظة نفسها الواردة في هامش الجدول رقم (١٠ ـ ٢) (المحرر).

المصدر: احتسبت من: International Monetary Fund, Ibid.

ويبين الجـدولان رقم (١٠ ـ ٢) و(١٠ ـ٣) صادرات البلدان العربية النفطية الى مجموعات دول العالم ووارداتها. ويتضح منهما كيـف أن صادراتها ووارداتها مع مجموعة الدول الصناعية الغـربية المتقـدمة تشكل نسبة بالغة الضخامة من قيمة صادراتها ووارداتها الكلية مع العالم. ويكشـف ذلـك مدى الارتبـاط (والتبعية) بين اقتصـادات هذه البلدان العـربية النفطية والسوق الرأسمالية العالمية.

فاذا انتقلنا الى مؤشر آخر للتكامل الاقتصادي، وهو أثر النفط على انتشار العمالة وانتقالها من البلدان العربية غير النفطية الى البلدان العربية النفطية، فسوف نجد أن النفط واختلال متوسط دخل الفرد بين البلدان النفطة والبلدان غير النفطية قد أدى الى انتقال العمالة من الأخيرة الى الأولى. ورغم أن البلاد العربية النفطية كان يجب عليها أن تعامل العمال والفنيين الآتين

للعمل فيها من البلدان العربية غير النفطية معاملة خاصة تميزهم عن العمال والفنيين الآتين من دول غير عربية على الأقل كعنصر من عناصر آلية تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، الا أن هذا لا يحدث في أغلب الأحيان. وكان من بين العوامل التي أدت الى ذلك عوامل سياسية تتعلق بالمخاطر السياسية التي يمكن أن تحدثها العمالة العربية الوافدة بالنسبة لنظم الحكم في البلدان العربية النفطية. فالأقطار العربية لا تزال تتشدد في التمسك بقوانين الجنسية وحقوق المواطنة في الوقت الذي دخل فيه مفهوم الجنسية الى منطقة الخليج حديثاً جداً، وفي منطقة لم يعرف تراثها الحضاري والثقافي فكرة الجنسية، فلا توجد القوانين التي تضع مكاناً خاصاً للعمل العربي في مرتبة أعلى من مرتبة العمل الأجنبي[١٨٠]. وهكذا لا يعامل العامل العربي في البلدان النفطية على أساس متميز عن العامل الأجنبي تعبيراً عما كان يجب أن يكون من توجيهات التكامل الاقتصادي العربي وآلياته، بل انه في بعض البلاد تتبع سياسات تفضيل العامل الآسيوي على العامل العربي وتوضع «حصص» للعمالة العربية. ويبين لنا ذلك كيف أن العامل السياسي - الذي له أثر مهم في معاملة العمالة العربية على النحو المشار اليه، قد لعب وما زال يلعب دوراً سلبياً خطيراً بالنسبة لعملية التكامل الاقتصادي العربي.

فاذا انتقلنا الى مؤشر آخر للتكامل الاقتصادي، وهو متعلق بانتقال رؤوس الأموال العربية النفطية الى البلدان العربية غير النفطية، فسوف نجد أنه رغم وجود فوائض نفطية الا أنها لم تسهم في دعم التكامل العربي، وهذا ما أوضحته بالتفصيل الدراسة التي وردت سابقاً في هذا الكتاب عن التدفقات الفعلية لرؤوس الأموال بين البلدان العربية ومدى ما حققته من الناحية التكاملية، مما تكفي مجرد الاحالة اليه دون داع لتكراره(*).

---

(١٨٠) أنظر، في الاطار التنظيمي لمعاملة العمال العرب الوافدين للبلدان العربية النفطية: القسم ٣، الفصل ٧ عن «انتقال القوى العاملة بين الأقطار العربية». وفي مشكلة التمييز في المعاملة بين الوافدين للبلدان النفطية الخليجية من العمال العرب، والأسباب الاجتماعية والسياسية التي يمكن ان تفسر ذلك. أنظر: محمد الرميحي، «رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ٢٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨١)؛ ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، **انتقال العمالة العربية: المشاكل، الآثار، السياسات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، بخاصة ص ١٤٠ - ١٤٦ و٢٠١ - ٢٠٨، ونادر فرجاني، **الهجرة الى النفط: ابعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية واثرها على التنمية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، بخاصة ص ١٠٢ - ١٠٣ و١٥٩ - ١٦٢ (المحرر).

(*) أنظر: القسم ٤، الفصل ١٠، ولكن من الجدير بالملاحظة أن ما تقدمه البلدان العربية النفطية، من قروض واستثمارات ومعونات للبلدان العربية غير النفطية التي تعاني من عجز خطير في الموارد اللازمة لتمويل عملية التنمية فيها بما في ذلك النقد الأجنبي، لا يمثل الا نسبة بالغة الضآلة من قيمة هذا التمويل بما في ذلك النقد الأجنبي؛ مما يضطر البلدان العربية غير النفطية للالتجاء للسوق الدولية الرأسمالية أساساً للاقتراض منها. وقد بلغت ديونها بسبب هذه القروض في الفترة الأخيرة مستويات مرتفعة بكل المعايير، وهو ما يضع عليها عبئاً اقتصادياً شديداً لخدمة ديونها الخارجية. وهذا العامل، في حد ذاته، يلعب دوراً مهماً وخطيراً في تكريس وتعميق تبعية هذه البلدان غير النفطية للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة، ليس من الناحية الاقتصادية فقط، بل أيضاً من الناحية السياسية. وتؤدي هذه التبعية في جانبيها: الاقتصادي والسياسي المترابطين =

(١) ومن الجدير بالملاحظة هنا أن البلدان العربية النفطية عادة ما تفضل، في مجال تقديم القروض الى البلدان العربية غير النفطية، أن يتم ذلك على أساس المستوى الثنائي وليس على المستوى الجماعي[١٨١]. لذا نجد أن كل محاولات العمل الجماعي لارساء التعاون الاقتصادي، ومحاولة الوصول به الى وضع حقيقي وفعال من أوضاع التكامل الاقتصادي العربي ودرجاته، تتعثر.

(٢) واذا انتقلنا الى مجال الاستثمار فسوف نجد النسبة الكبرى من الفوائض النفطية يتم توظيفها في الدول الأوروبية الصناعية والولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، ذكرت اللجنة التنفيذية لهيئة السوق الأوروبية المشتركة أن الاستثمارات التي انتقلت من بلدان النفط الى الولايات المتحدة وأوروبا خلال الاشهر العشرة الأولى من سنة ١٩٧٤ قد بلغت ٤٧ مليار دولار[١٨٢]. وفي الوقت نفسه، فان استثمارات اقطار الخليج المباشرة وغير المباشرة في مصر لم تتعد ٨٤ مليون دولار في الفترة الزمنية نفسها[١٨٣] رغم البدء عندئذ في تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر والضمانات التي أعطيت لرأس المال الأجنبي(*).

= الى عرقلة امكانات التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية. فالدول الغربية الصناعية المتقدمة، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، تتعارض مصالحها في المنطقة مع تحقيق التكامل الاقتصادي بين أقطار الوطن العربي. فمن المسلم به في الدراسات الحديثة أن تكوين قوة اقتصادية اقليمية كبيرة (مثل قوة الأقطار العربية في ظل عملية التكامل الاقتصادي)، ومما يترتب على ذلك من التحرر من الناحية السياسية من سيطرة الولايات المتحدة، هو مما يتعارض مع استراتيجية الولايات المتحدة على المستوى العالمي وبالنسبة للمنطقة العربية في اطار هذا المستوى.

وقد أكد ذلك وزير الأعلام والثقافة السوداني علي شمو حين سئل عن تبعية السودان للغرب بسبب ضخامة ديونه للمنظمات المالية الغربية، وعن تفاقم هذه التبعية في السنوات الأخيرة، فأجاب: «بالنسبة لقضية الارتباط بالغرب والخضوع لسيطرته، فأحب أن أقول بكل صراحة: نحن أسرى رغم ارادتنا ولا خيار لنا الا الارتباط بالغرب أو بالشرق.. بحكم ضعفنا الاقتصادي نضطر للتعامل مع المؤسسات الدولية ولا نستطيع التحرر منها. بالنسبة لمشروع الجزيرة مثلاً، اذا لم نستعن «بالبنك الزراعي» (يقصد البنك الدولي) لتمويل الاصلاح وشراء المعدات اللازمة لزيادة الانتاجية، فمن أين نأتي بالتمويل: الحقيقة المشكلة كبيرة، ولو أن الانسان وجد فرصة للتمسك بارادته وعدم الارتباط بالشرق أو بالغرب لفعل، فذلك أفضل بكثير طبعاً. ولكن «مكره أخاك لا بطل» وما عندنا خيار، لكي نعيش يجب أن نتعامل..». ويلاحظ هنا ما يتضمنه هذا القول من لوم مستتر للبلدان العربية النفطية ذات الثراء. أنظر حديث وزير الاعلام والثقافة السوداني، في: **الخليج** (الامارات العربية المتحدة)، ١٩٨٤/٨/٦، ص ٣ (المحرر).

(١٨١) الدجاني، «التعاون الاقتصادي العربي،» ص ١٤. أنظر أيضاً: القسم ٤، الفصل ١٠ (المحرر).

(١٨٢) عبد الرحمن، «الموارد المالية والتكامل الاقتصادي،» ص ٤٧.

(١٨٣) طه، **الفوائض البترولية العربية وامكانات تدفقها الى مصر**، ص ١٢٠.

(*) بينا، في: القسم ٤، الفصل ١٠، أنه في حين بلغ مجموع القروض الثنائية المقدمة مباشرة من الحكومات العربية النفطية، ومن صناديقها القطرية الى البلدان العربية المقترضة في الفترة من ١٩٧٤ حتى نهاية ١٩٨٠ كانت أقل من ٣,٩ بالمائة من الفوائض الرسمية المتراكمة للأقطار النفطية العربية الرئيسية والمستثمرة في الخارج، في حين كانت استثماراتها في الولايات المتحدة وانكلترا والدول الصناعية الأخرى تبلغ ٨١ بالمائة من=

(٣) اذا انتقلنا الى مؤشر ثالث، فسوف نجد أن ما يستخدم من العوائد النفطية في الأقطار العربية النفطية، للقيام في اقامة مشروعات صناعية، يتجه لمشروعات تربط هذه الأقطار النفطية بالدول الصناعية المتقدمة أكثر من ربطها وارتباطها بالاقطار العربية غير النفطية.

فهذه الأقطار العربية النفطية تقيم صناعات تخصص أساساً لأغراض التصدير. ففي السعودية، وضعت خطة التنمية الخمسية الثانية والتي تغطي الفترة حتى سنة ١٩٨٠، وتضمنت اتفاقات كلية من جانب الحكومة تعادل ١٤ مليار دولار لانشاء صناعات هيدروكربونية ولانتاج البتروكيماويات. ويتم الجزء الأعظم من هذه المشروعات على أساس المشاركة مع الشركات الصناعية في الدول الغربية. كما تم الاتفاق على انشاء مصنع لبناء الفولاذ. وفي الكويت، تم التعاقد مع شركتين فرنسيتين لانشاء مصنع بتروكيماويات. كما وقعت اتفاقية لاقامة مصنع متكامل للفولاذ بالاشتراك مع شركة كوبي للفولاذ. وفي دولة الامارات، أقيمت شركة عجمان للصناعات الثقيلة العربية لاصلاح معدات النفط للمناطق المغمورة وصيانتها، وهي شركة مشتركة مع اليابان، وأقيم في دبي مصنع آخر لاسالة الغاز المصاحب للحقول البحرية[١٨٤].

وتؤدي هذه الاستراتيجية التي تقوم على التصنيع والتصدير ولا تستند الى اقتصاد قطري وقومي متكامل الى تعميق التبعية للسوق الرأسمالية العالمية. فالى جانب الاعتماد على العالم

= الولايات المتحدة وانكلترا والدول الصناعية الأخرى تبلغ ٨١ بالمائة من استثماراتها الكلية بالخارج، وكان ٥ بالمائة من مؤسسات وهيئات دولية، والباقي كان في دول نامية غير عربية. وهنا أيضاً لا بد أن نشير الى أن تركيز النسبة الكبيرة من الفوائض النفطية العربية في الدول الاوروبية الصناعية وفي الولايات المتحدة ـ على ما هو حادث فعلاً منذ ١٩٧٤ حتى ١٩٨٤ ـ يعتبر من عوامل تكريس وتعميق تبعية الأقطار العربية النفطية نفسها مالياً ومن ثم سياسياً، للدول الأوروبية الصناعية والولايات المتحدة، خوفاً على ما يمكن أن تقرره هذه الأخيرة، من تجميد لهذه الاموال في حالة اتخاذ الأقطار العربية النفطية لمواقف سياسية دولية متعارضة مع سياسة هذه الدول وبالذات الولايات المتحدة. ولا يؤثر ذلك فقط على موقف هذه الأقطار العربية من القضايا العربية والقومية وعلى وجه الخصوص القضية الفلسطينية تأثيراً سلبياً، ولكن كذلك من كل من القضايا السياسية الأخرى، بما في ذلك استراتيجية الولايات المتحدة القائمة على جعل اسرائيل تتوسع في انتزاع الاراضي العربية وفي السيطرة على المنطقة ومدها بكل ما يلزم عسكرياً ومالياً وسياسياً لتحقيق ذلك. ويفسر ذلك موقف الشلل الكامل الذي وقفته حكومات الأقطار العربية أثناء غزو واحتلال اسرائيل المدعوم من الولايات المتحدة للبنان ابتداء من حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٢، وما تخلله من مذبحة الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا في ايلول/ سبتمبر من السنة نفسها. وهكذا تتزايد تبعية الأقطار العربية النفطية للسوق الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة بسبب ثرائها وتكاثر فوائضها المالية، وتتزايد تبعية الأقطار العربية غير النفطية بسبب «فقرها النسبي وعجوزاتها المالية». على أن ما يجب التركيز عليه هنا هو أن ما تولده هذه الأوضاع من تبعية سياسية للولايات المتحدة تعطي هذه الأخيرة الامكانية والقوة الفعلية لمنع وعرقلة أي تكامل اقتصادي حقيقي يجمع أقطار الوطن العربي، لما في هذا التكامل من تكوين منطقة قوية متوحدة تتجه، بطبيعة الامور، الى التحرر من خضوعها وتبعيتها للولايات المتحدة. فالتبعية السياسية هنا تقود الى منع التكامل الاقتصادي العربي. أنظر: القسم ٤، الفصل ١٠، حول «أثر النفط على العمل الاقتصادي العربي المشترك» (المحرر).

(١٨٤) طه، المصدر نفسه، ص ٧٣.

الخارجي في انشاء المشروع وتشغيله وصيانته، يتم الانتاج لاشباع حاجات السوق الخارجية. وتتبلور التبعية أيضاً في التبعية التكنولوجية لأن الشركات الأجنبية هي التي تحدد التكنولوجية المستخدمة وفقاً لأهدافها ودون مراعاة لظروف البلد المضيف. هذه الاستراتيجية اذاً لا تساعد على تحقيق الترابط العضوي الاقتصادي بين البلدان العربية النفطية والبلدان العربية غير النفطية.

د ـ قاد النفط الى سلوك متميز للبلدان العربية المنتجة له في سياستها الخارجية

فكثيراً ما تثار المشاكل السياسية بين البلدان النفطية والبلدان غير النفطية بخصوص التنسيق العربي ـ العربي. ومن المؤشرات الدالة على ذلك المواجهة التي تمت بين «عرب الماء وعرب النفط» قبل انعقاد المؤتمر العربي الافريقي الأول في آذار/ مارس سنة ١٩٧٧، بسبب رغبة بلدان عربية كمصر وسوريا في زيادة حجم الدعم وتحفظ البلدان العربية الغنية على ذلك[١٨٥].

كذلك نجد أن البلدان العربية النفطية قد أخذت موقفاً مخالفاً لموقف البلدان العربية غير النفطية في بعض قضايا قانون البحار الجديد. فعندما ناقشت لجنة الخبراء العرب مسألة المضايق، طرحت البلدان النفطية ضرورة الأخذ بالمرور العابر بينما نادت البلدان غير النفطية كالمغرب بالمرور البريء. الأولى تحاول أن تضمن عدم إعاقة ايران لعمليات نقل النفط في الخليج العربي وتسويقه والثانية تحاول ضمان مصالح أمنها[١٨٦] القومي في مواجهة السفن الأجنبية التي تعبر المضايق[*].

---

(١٨٥) «المواجهة بين عرب الماء وعرب النفط،» **المستقبل العربي** (باريس)، السنة ١، العدد ٣ (١٣ آذار/ مارس ١٩٧٧)، ص٤.

(١٨٦) مفيد شهاب، **قانون البحار الجديد والمصالح العربية** (القاهرة، ١٩٧٧)، ص ١٠٣.

(*) وهناك أمثلة أخرى عديدة على تباين موقف البلدان العربية النفطية والبلدان العربية غير النفطية من بعض القضايا الاقتصادية الدولية التي تناقش في الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة. ومن الأمثلة الحديثة لذلك، بالنسبة لمشروع الاتفاقية الدولية العامة «لضمان حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم» الذي يقوم باعداده فريق عمل من الأمم المتحدة منذ سنة ١٩٨٣، حماية العمال الوافدين في غير دولهم. ففي حين ترى البلدان العربية غير النفطية المصدرة للعمالة ضرورة تقرير هذه الاتفاقية في أقصى ما يمكن من ضمانات ومزايا لعمالها العاملين في الخارج (بخاصة عمال بلدان المغرب العربي في أوروبا الغربية)، فان البلدان العربية النفطية المستوردة للعمالة لا ترى التوسع في الضمانات والمزايا والحقوق للعمالة الوافدة اليها. وقد نوقش الموضوع في الدورة (٣٦) في آب/ أغسطس ١٩٨٣ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية، ولم يمكن التوصل الى موقف موحد للبلدان العربية لكي تتخذه حول هذا الموضوع في الامم المتحدة، وكان كل مافعله المجلس للخروج من هذا المأزق شكلياً أن اتخذ قرار رقم (٩٥٣) فقرة ٦: «بدعوة كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية للمشاركة في اجتماعات فريق عمل الامم المتحدة المكلف بوضع مشروع اتفاقية دولية لضمان حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم» (المحرر).

خاتمة

ورغم ما تثيره الظاهرة النفطية من تكريس لمظاهر التجزئة، أو من خلقها لمظاهر جديدة، فهناك العديد من الآراء التي ترى أن النفط يمكن أن يصير عاملاً مساندًا لعملية الوحدة العربية(*). فبعض الباحثين ينادي بضرورة خلق نظام اقتصادي عربي جديد يصير أحد عناصره خلق ميزانية عربية تحدد الأعباء على كل بلد عربي حسب الثروة المالية. وهنا يمكن للفوائض النفطية أن تلعب دوراً كبيراً في خلق التعاون العربي وتكريسه(١٨٧). ويتحدث بعضهم عن امكانية بلورة سياسة نفطية موحدة ومنسقة تقوم على العناصر الآتية:

- التكامل الجغرافي: الذي يسمح للبلاد المنتجة للنفط بالتعاون مع البلاد التي يمر فيها النفط. - والتكامل الديموغرافي: حيث تنتقل قوى العمل من البلدان غير النفطية الى البلدان النفطية التي تعاني من نقص اليد العاملة. - والتكامل المالي: حيث يمكن للبلدان المنتجة للنفط أن تساهم في سد حاجة البلدان غير النفطية التي تحتاج إلى رأس مال أجنبي، وتكامل السوق، فسوق بلدان النفط محدودة وضيقة بمقارنتها بسوق البلدان غير النفطية، فاذا قامت صناعات في الأولى فان أسواق الأخيرة قادرة على استيعابها(١٨٨).

كذلك تحدث بعضهم، من علماء السياسة، عن امكانية تحقيق الوحدة من خلال سياسة نفطية موحدة. وتنطلق وجهة النظر هذه من النظر الى البلاد العربية على أنها تنقسم الى أربع دوائر كل منها في ما بينها يعكس قدراً كبيراً من التجانس:

الدائرة الأولى: تشمل تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا.

الدائرة الثانية: تشمل مصر وليبيا والسودان.

الدائرة الثالثة: تشمل العراق والكويت وسوريا ولبنان والاردن.

الدائرة الرابعة: تشمل باقي الجزيرة العربية.

(*) الواقع أن النفط نفسه ليس سوى «امكانية قوة» أو «سلاح» في يد البلدان العربية المنتجة. ويتوقف ما يمكن أن يؤدي اليه من مساندة لعملية التكامل الاقتصادي العربي والوحدة العربية أو من عرقلة لهما، يتوقف على مدى استخدامه وتوجيهه كسلاح وقوة فعلية لتحقيقهما أو لعرقلتهما. كذلك يلاحظ أنه ليس سوى «سلاح واحد»، لا يمكن أن ينجح في تحقيق ما يستهدف من تكامل اقتصادي ووحدة الا باستخدامه ضمن عملية نضال شاملة وعامة ومستمرة في هذا السبيل. وذلك فانه يجب، من الناحية التحليلية، وضع «النفط العربي» في اطار عملية النضال العربي في جميع المجالات الأخرى في سبيل تحقيق التحرر والتكامل والوحدة بين أقطار الوطن العربي. ومن المؤسف أن التطور الذي حدث منذ سنة ١٩٧٣ - في مجال النفط العربي وفي مجالات العمل العربي الأخرى كلها - كان بصفة عامة ومن ناحيته المباشرة، في اتجاه سلبي في تحقيق هذه الأهداف، ليس بسبب العوامل المتصلة بالنفط فقط، ولكن أيضاً بسبب تفكك بل وانهيار عملية النضال العربي في كافة نواحيها، في علاقة مترابطة وجدلية يؤثر كل جانب منها على الأخرى ويتأثر به على نحو يزيد من هذا التفكك والانهيار (المحرر).

(١٨٧) شحاتة والببلاوي، «التعاون الاقتصادي العربي،» ص ٦٢ - ٦٣.

(١٨٨) **نفط العرب**، السنة ٧، العدد ٢ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١)، ص ٣٠.

ويتم تحقيق الوحدة النفطية في نطاق كل من هذه الدوائر الأربع، في اطار يسعى الى ايجاد سلطة عليا على غرار جماعة الفحم والصلب الأوروبية تقوم برسم السياسة النفطية العربية وتحديدها. ويصير ذلك خطوة على طريق ايجاد قنوات التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية: نفطية أو غير نفطية(١٨٩).

هذه أمثلة لامكانيات النفط الايجابية في صالح الوحدة، ولكنها كلها تعكس آمالاً وأحلاماً أكثر من تعبيرها عن واقع قائم. انها تعبر عما يجب أن يكون وليس عما هو كائن. فالمشاهد أن النفط قد كرس العديد من مظاهر التجزئة، وحتى حسنات النفط كعامل خلق امكانيات التكامل والتنسيق العربي ـ العربي كما حدث عشية حرب تشرين الأول/ أكتوبر، فانها تتم في غيبة استراتيجية واضحة المعالم، بل وتتم في اطار ما اعتادته الحكومات العربية بخصوص التنسيق الذي يتم بدافع سلبي أكثر منه بدافع ايجابي. فهو يتم لمواجهة خطر أو دفع خسارة ما بطريقة آنية انفصالية وقصيرة المدى، وليس بهدف تحقيق الوحدة نفسها، بحيث ما ان ينتهي الخطر أو يتم دفع الخسارة ودرؤها يعود كل بلد عربي الى قوقعة سيادته الوطنية المزعومة مرة أخرى.

٥ ـ الشركات دولية النشاط والتكامل العربي

عملية التكامل العربي لا تتم في فراغ ولكن في اطار بيئة اقليمية ودولية لها معطياتها تطرح تأثيراتها على عملية التكامل. وكما رأينا، في الجزء الرابع، فان ظهور النفط رتب عدداً من النتائج المتعلقة بسياسات الدول الكبرى تجاه المنطقة، وبالذات الولايات المتحدة. ونحاول في هذا الجزء اثارة بعض الاسئلة بخصوص دور الشركات دولية النشاط في ما يتعلق بالتكامل العربي. بعبارة أخرى، ما هي الآثار المحتملة لانتشار نشاط الشركات دولية النشاط في الوطن العربي على عملية تحقيق الوحدة العربية أو السعي نحوها بصفة عامة والتكامل الاقتصادي بصفة خاصة؟(*).

أ ـ التعريف بالشركات دولية النشاط

اختلف الباحثون في تحديد المعنى المقصود بهذا المصطلح. وبمناسبة قرار المجلس

---

(١٨٩) ربيع، **التعاون العربي والسياسة البترولية**، ص ١٢٨.

(*) اضافة الى المراجع المهمة التي اعتمد عليها وأشار اليها الدكتور علي الدين هلال في هذه الدراسة، أنظر هذين الكتابين اللذين يعتبران اساسيين في اللغة العربية عن الشركات المتعددة الجنسية: محمد صبحي الأتربي، **مدخل الى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات** (بغداد: دار الثورة للصحافة والنشر والاصدار، منشورات النفط والتنمية، ١٩٧٧)، أنظر ايضاً كتاباً مختصراً ومهماً: مصطفى كامل السعيد ابراهيم، **الشركات المتعددة الجنسيات والوطن العربي** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨). ويلاحظ وجود مصطلحات عديدة للتعبير عن هذه الشركات سواء بالانكليزية أو العربية، منها «متعددة الجنسيات» Multinational، «ومتخطية الحدود القومية» أو «العابرة الحدود القومية» Transnational، «والعالمية» و«الدولية» International «وما فوق القومية» Supranational. ويطلق عليها في أدبيات الاقتصاد السياسي الماركسي اصطلاح «الاحتكارات» مع وصفها بالأوصاف نفسها المشار اليها، بدلاً من اصطلاح الشركات. أنظر: الاتربي، المصدر نفسه، ص ٢٣ ـ ٣٢.

الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، الصادر عام ١٩٧٢، والخاص بدراسة ظاهرة الشركات دولية النشاط، تم اعداد تقرير لهذا المجلس يشمل التعريفات المختلفة التي أعطيت لهذا المصطلح. ويمكن تصنيف هذه التعريفات الى نوعين:

(١) المشروع المملوك أو الخاضع لسيطرة جنسيات متعددة. وهو المشروع المملوك أو الخاضع لسيطرة أشخاص طبيعيين أو معنويين من جنسيات متعددة، ويدار بواسطة أشخاص من جنسيات متعددة، ويباشر نشاطه الانتاجي أو التجاري في بلاد أجنبية متعددة.

(٢) المشروع الوطني الذي يباشر نشاطه الانتاجي أو التجاري في دول متعددة أجنبية، ولا يشترط بالضرورة أن يكون مملوكاً لجنسيات متعددة[١٩٠].

ويرى بعض الباحثين أن الشركة دولية النشاط هي الشركة التي تمارس نشاطاً استثمارياً خارجياً مباشراً، مباشراً بمعنى أنها تمتلك أو تدر دخلاً في أكثر من دولة واحدة، وهي في نشاطها تنتج سلعاً أو خدمات خارج موطنها الأصلي[١٩١]. ويترتب على هذا التعريف عدة نقاط هي:

(١) ان تعريف الشركة دولية النشاط، بقيامها بالاستثمار في الخارج، تعريف يفتقر الى الواقعية. فالشركة ليست مجرد استثمار لرؤوس الأموال مهما كان حجمها، وانما هي بناء اقتصادي واجتماعي ذو آثار متعددة، وبخاصة في الدول المتخلفة. ويهدد اختزال التعريف بمجرد القيام بالاستثمار في الخارج، بتفريغ مفهوم الشركة دولية النشاط من أبعاد جوهرية سواء نتيجة لتفاعل البنية التنظيمية لهذا الاستثمار أم للآثار والنتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لعمل الشركة التابعة المشتغلة بهذا الاستثمار[١٩٢].

(٢) ان أغلب الشركات دولية النشاط لها طابع احتكاري. فحتى الشركات المتوسطة أو الصغيرة منها، في بعض البلاد المتخلفة، تتسم بخصائص احتكارية، بحيث يكون المقياس الذي يتبناه الكتاب الغربيون للحجم غير ذي موضوع بالنسبة لدولة نامية لا يتجاوز دخلها القومي ومتوسط دخلها الفردي وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وبناؤها السياسي درجة محدودة من النمو، وثمة عدد كبير من المشروعات المتوسطة والصغيرة بالقياس الأوروبي تنتشر في أنحاء العالم النامي وتصادف درجة كبيرة من الازدهار، نتيجة لسيطرتها على بعض فروع النشاط الاقتصادي في هذه البلاد. ولا تتجه صفة الاحتكار الى مفهوم الملكية أو السيطرة الكاملة على

(١٩٠) محمود محفوظ، «الاستثمارات الاجنبية ودور الشركات متعددة الجنسية ومشكلة صيانة الاستقلال الوطني،» ورقة قدمت الى: المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، ١، القاهرة، ٢٥ - ٢٧ آذار/ مارس ١٩٧٦، ص ٢ - ٣.

(١٩١) محمد السيد سعيد، **الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية** (القاهرة، ١٩٧٨)، ص ٢٢؛ وهبي غبريال، «الاستثمارات الاجنبية ودور الشركات المتعددة الجنسية ومشكلة صيانة الاستقلال الاقتصادي،» ورقة قدمت الى: المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، المصدر نفسه، ص ٣١، وابراهيم، **الشركات المتعددة الجنسيات والوطن العربي**.

(١٩٢) سعيد، **الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**، ص ٢٦.

هذا القطاع أو ذاك، وانما المقصود هو امتلاك الشركة لواحد أو أكثر من المكونات الاقتصادية، سواء رؤوس الأموال أو المهارات الادارية أو التكنولوجية المتقدمة... الخ بدرجة تجعلها قادرة على فرض أسعار احتكارية أو الاتفاق عليها، والسيطرة والمشاركة على جزء كبير من النشاط الاقتصادي بدرجة لا تجعل من المتيسر على شركات أخرى الدخول الى السوق(*).

(٣) نتيجة لقوتها الاقتصادية العملاقة تبدو الشركات دولية النشاط، من زاوية ميزانياتها وحجم مبيعاتها السنوية، أعظم قدرة من دول قومية عديدة حتى في أوروبا الغربية(**). فوفقاً لأرقام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام ١٩٧١، كان هناك ٦٥٠ شركة متعددة الجنسية، يتجاوز اجمالي مبيعاتها السنوي ٧٧٣ مليار دولار لكل منها(١٩٣).

(٤) توضح الأرقام ان كلًا من الولايات المتحدة وانكلترا والمانيا الاتحادية وفرنسا كانت تملك ٧٥ بالمائة من الاستثمارات المباشرة للشركات الفرعية في العالم عام ١٩٧١(١٩٤)، ومن ثم فان هذه الشركات ليست متعددة الجنسية حقاً، بل هي شركات وطنية تمارس نشاطها الاستثماري في عديد من بلدان العالم. بعبارة أخرى، هي متعددة الجنسية من حيث مكان النشاط وليس من حيث الملكية(***).

(*) يشير الدكتور مصطفى كامل السعيد ابراهيم الى أنه في مقدمة خصائص الشركات متعددة الجنسية أنها تباشر النشاط في ظل سوق احتكار القلة، أي سوق يسيطر عليه عدد قليل من البائعين، بسبب ما تتمتع به من احتكار للتكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والادارية، وما تتميز به منتجاتها من نوع يستند الى حملات واسعة من الدعاية والاعلان، أنظر: ابراهيم، المصدر نفسه، ص١٣ (المحرر).

(**) كمثال لذلك بلغت قيمة المبيعات الاجمالية لشركة جنرال موتورز الامريكية ـ وهي أكبر احتكار عالمي في صناعة السيارات ـ في سنة ١٩٧٥ حوالى ٣٦ مليار دولار، وهو رقم يفوق الناتج القومي الاجمالي لكل من الدانمارك، النرويج، النمسا، وتتضح قوتها بشكل أضخم بقياسها بالدول المتخلفة. وكمثال لذلك، تجاوزت قيمة المبيعات الاجمالية سنة ١٩٧٥ لشركة اكسون الامريكية (Exxon) وهي من أكبر الاحتكارات النفطية العالمية الى حوالى ٤٥ مليار دولار، وهو رقم يتجاوز الناتج القومي الاجمالي لكل من أندونيسيا، نيجيريا، بنغلادش، الباكستان، الفليبين، كما تؤكد بعض المصادر أن قيمة الانتاج السنوي للفروع والوحدات الاجنبية التابعة للشركات الاحتكارية «متخطية الحدود القومية» بلغ عام ١٩٧٠ ما يتراوح بين ٢٤٠ مليار دولار الى ٢٥٠ مليار دولار، وهو ما يمثل ١٠ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي لكافة الدول الرأسمالية المتقدمة والبالغ ما يقرب من ٢٥٠٠ مليار دولار في بداية السبعينات. أنظر: الأتربي، **مدخل الى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات**، ص ١١ و٤٦ (المحرر).

(١٩٣) سعيد، **الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**، ص٢٦ ـ٢٧و٤٢ ـ٤٣.

(١٩٤) فتحي الحسيني خليل، «نحو استراتيجية محددة للتكامل الاقتصادي العربي،» ورقة قدمت الى: المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، المصدر نفسه، ص ٣.

(***) بالنظر للنقاط الأربع المشار اليها في المتن، فقد يمكن جمعها من خلال التعريف الذي استخدمه محمد صبحي الاتربي والذي يعرفها بقوله: «الشركة والمجموعة الاحتكارية المتخطية لحدود القوميات هي الشركة التي يكون مركزها الرئيسي في دولة رأسمالية متقدمة ـ تعود اليها ملكية رأس المال، وتمتلك أصولاً عاملة، سواء في مجال الصناعة أو التجارة أو الخدمات، في عدد من الدول الأخرى، وذلك عن طريق الفروع والوحدات التابعة لها سواء كانت ملكية هذه الفروع ملكية كاملة أو ملكية جزئية، وبذلك تتكون المجموعة الاحتكارية من «الشركة الأم» ويكون =

وقد اختلفت آراء الباحثين بخصوص الشركات دولية النشاط، من حيث آثارها على البلدان النامية:

(١) فبعض الباحثين يرى أن الشركات دولية النشاط مشروعات ضخمة تعمل على تنمية الاقتصـاد العالمي وتعميم الثورة العلمية التقنية، والتغلب على الفجوة القائمة بين البلدان الغنية والفقيرة، وموازنة ميزان المدفوعات، والقضاء على التخلف.

(٢) ويرى بعضهم الآخر أن الشركات دولية النشاط، باعتبارها تنظيمات احتكارية دولية، تكبح نمو القوى الانتاجية الوطنية، وتزيد من تبعية الاقتصاد الوطني للاقتصاد العالمي الرأسمالي، وتقوي من سيطرة بعض البلاد على البلاد الأخرى، وترتب تقلبات عنيفة في السيولة النقدية الدولية وفي النظام النقدي الدولي(١٩٥).

ونحن ننطلق من أن الشركات دولية النشاط لها آثار سلبية على عملية التنمية العربية وعلى عملية التكامل العربي. هذا هو الغرض الذي يسعى هذا المبحث الى اختياره.

وقبل الخوض في عملية اختيار هذا الغرض يلزم تسجيل نقطتين مهمتين ينطلق منهما التحليل، وهما:

ـ ان البلدان العربية تعكس، الى حد كبير، عديداً من خصائص العالم الثالث، أو ما يسمى بالدول النامية أو المتخلفة. ومن ثم فان آثار هذه الظاهرة على العالم الثالث، ككل، يمكن تعميمها بالتالي على الوطن العربي(*).

ـ ان أي آثار سلبية على عملية التنمية الوطنية، أو على عملية التكامل (على مستوى الدولة الواحدة)، تنسحب على التعاون أو التكامل الاقليمي.

ب ـ الآثار الاقتصادية لنشاط الشركات دولية النشاط

يمكن القول بصفة عامة انه لما كانت استراتيجية الشركات دولية النشاط استراتيجية عالمية، فانها لا يمكن أن تتطابق مع استراتيجية التنمية في أية دولة نامية. واذا حدث أحياناً توافق

= مقرها دولة رأسمالية متقدمة حيث تتركز عملية اتخاذ القرارات وتحدد السياسات والاستراتيجيات المختلفة للمجموعة كوحدة كاملة، ومن الفروع والشركات والوحدات التابعة في مختلف الأقطار». أنظر: الأتربي، **مدخل الى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات**، ص ٣٤ (المحرر).

(١٩٥) احمد مراد، «الشركات الدولية في مواجهة البلدان النامية،» ورقة قدمت الى: ندوة المشروعات العربية المشتركة، القاهرة، ١٤ ـ ١٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤ (القاهرة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية؛ المعهد العربي للتخطيط؛ معهد التخطيط القومي بالقاهرة، ١٩٧٦)، ص ٥٥٩.

(*) وسنشير في ما بعد سريعاً، في اطار هذه الدراسة، الى ما عرضه الدكتور مصطفى كامل السعيد ابراهيم، في: ابراهيم، **الشركات المتعددة الجنسيات والوطن العربي**، عن الآثار التي ولدها نشاط الشركات متعددة الجنسية في الوطن العربي من خلال دراسته التطبيقية المختصرة عن ذلك (المحرر).

في المصالح، فان الأغلب الأعم من الحالات هو تضارب مصالح الطرفين تضارباً جذرياً. فالشركة تسعى لزيادة أرباحها باستغلال الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة، ولا يعنيها في المقام الأول مدى أهمية المشروعات التي تقوم بها بالنسبة للاقتصاد الوطني أو القومي، ولا الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتلك المشروعات. فقد تركز على استنفاد مورد طبيعي غير متجدد في حين تكون مصلحة الدولة اطالة مدة استخدامه، وقد تهتم بصناعات تحويلية في حين تحتاج الدولة الى صناعات أساسية... الخ(١٩٦). فهي قبل كل شيء شركات أجنبية، ومن هنا ينشأ ضعف استجابتها للمتطلبات الوطنية القومية، وهي تستهدف الربح، ومن ثم فانها تميل الى التضحية بمتطلبات النمو المتوازن للدولة المضيفة، وبسبب امتداد نشاطها ليشمل عدة دول تكون من القوة بحيث يصبح من الصعب اخضاعها لسياسة أي من هذه الدول(١٩٧).

واذا أردنا معرفة أثر نشاط هذه الشركات على عملية التنمية الاقتصادية يقتضي الأمر أن نعرض باختصار متطلبات هذه العملية، والتي تتمثل في(*):

---

(١٩٦) اسماعيل صبري عبد الله، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرير الاقتصادي والعلاقات الدولية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، [١٩٧٦])، ص ١١٨.

(١٩٧) السيد عبد اللطيف احمد، «الاستثمار متعدد الأطراف والتكامل الاقتصادي العربي،» ورقة قدمت الى: ندوة المشروعات العربية المشتركة، المصدر نفسه، ص ٩.

(*) لا نتفق مع المؤلف على أن هذه هي كل متطلبات التنمية ولا على ضرورة أن تكون التكنولوجيا التي يستعان بها هي «الحديثة» التي تفهم، على ما يبدو، على أنها التكنولوجيا المطبقة في الدول الصناعية المتقدمة، لأن المهم هو ايجاد وتطبيق التكنولوجيا «الملائمة للظروف والأوضاع الاقتصادية والثقافية في البلد المتخلف». فالنقاط الأربع المذكورة في المتن لا تعدو أن تكون فقط بعضاً من الجوانب «الاقتصادية» البحتة في عملية التنمية، مع اختلاف في الفكر الاقتصادي حول الأهمية النسبية لبعض هذه الجوانب. وفي رأيناالذي أوضحناه منذ سنة ١٩٨١، أنه للوصول لفهم صحيح لمفهوم التنمية العربية ومتطلباتها.. «لا يجوز تصور التنمية على أنها عملية اقتصادية بحتة. فمشكلات أي مجتمع - بما فيها بالذات المجتمعات المتخلفة - مترابطة ومتشابكة في جميع جوانبها، ومن ثم فلا يجوز اهمال الجوانب الاجتماعية والسياسية، كما لا يجوز تركها خارج التحليل في البداية ثم ادخالها بعد الانتهاء من التحليل كاضافة هامشية لاعطاء مظهر شمولي للتحليل. فلا يجوز اذن تصور عملية التنمية، منذ البداية، الا على أنها عملية تطوير حضاري ضخم وعميق، وأنها عملية اقتصادية اجتماعية سياسية على نحو شامل ومتكامل»، وانه «لا يجوز اهمال موضوع التوزيع (توزيع الثروة والدخل) في عملية التنمية» لأن أي موقف صريح أو ضمني من مشكلة توزيع الثروة والدخل في الأقطار المتخلفة له تأثيره وانعكاساته، ليس فقط على نمط التنمية واستراتيجيتها ولكن كذلك على امكانات نجاح التنمية واستمرارها»، فضلاً عن جوانب أخرى عديدة عرضناها بالتفصيل. أنظر: محمد لبيب شقير، «مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها،» ورقة قدمت الى: الحلقة النقاشية السنوية لمعهد التخطيط العربي، ٤، الكويت، ١٩٨١ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨١)، ج ١: **التخطيط لتنمية عربية: آفاقه وحدوده**، ص ١٤٧ - ٢١١. ولسنا وحدنا الذين نتبنى هذه النظرة الحضارية السياسية الشمولية لعملية التنمية ولكن سبقنا في أسس هذا التصور آخرون، وطوره حديثاً آخرون. ونجد خلاصة وتطور وتعميق هذا التصور ملخصه في مقال حديث مهم وعميق: نادر فرجاني، «عن غياب التنمية في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٠ (شباط/ فبراير ١٩٨٤)، ص ٦ - ٣٤. وأهمية تصور هذا التيار هو انه يجعل العوامل السياسية والحضارية والثقافية في صلب عملية التنمية وضمن العناصر المكونة لمفهومها منذ =

(١) حد أدنى ضخم من الموارد يعبئه المجتمع لكي يوفر دفعة قوية للتنمية.
(٢) أن يتجه القسم الأعظم من هذه الاستثمارات الى الصناعة التحويلية.
(٣) أن تتميز داخل الصناعة التحويلية المشروعات المتخصصة لبناء وسائل الانتاج وتصنيعها، أي الصناعات الثقيلة.
(٤) أن تتم الاستعانة بمنجزات التكنولوجيا الحديثة في هذه الصناعة.

وبمضاهاة هذه المتطلبات الضرورية بممارسات الشركات دولية النشاط في واقع البلاد النامية يتضح الانحراف الهائل بين واقع تلك الممارسات والشروط الضرورية للتنمية.

-ففي ما يتصل بأثر هذه الشركات على الموارد القومية، فانه يمكن التمييز بين المرحلة الابتدائية لموجة الاستثمارات الأجنبية التي تمثل نقلاً للموارد الى البلاد المتخلفة وبالتالي المساهمة في زيادة الموارد ورؤوس الأموال، وبخاصة من الصرف الأجنبي، المتاحة أمام المجتمع، وبين المرحلة التي يكون الرصيد المتراكم للاستثمارات الأجنبية قد وصل الى درجة معينة تمثل عندها الفوائد الضخمة المحولة الى البلاد الأم للشركات متعددة الجنسية تحويلاً عكسياً للموارد يتجاوز حجمه التدفق الجديد من رؤوس أموال الاستثمار المباشر، مما يؤدي الى استنزاف الموارد الوطنية. ويعني ذلك أيضاً ضياع الفرصة أمام الاقتصاد المحلي لاستغلال موارده بالاستثمار الذاتي في الصناعة الوطنية، وانتقال جزء متزايد من الأصول المنتجة للملكية الأجنبية. وهذه الفرصة الضائعة احتمالياً، حتى مع بقاء فرض بطالة الموارد كنفقة بديلة، أي افتراض أنه فيما لو لم تستخدم الشركات الأجنبية تلك الموارد لبقيت عاطلة، فازاء مهمات النمو لا يمكن تصور أن تكون هذه البطالة شيئاً آخر غير بطالة مؤقتة، في حين أن الاستنزاف من الموارد القومية هو واقع نهائي(١٩٨). فليس غريباً إذاً أن يرى الكثير من الكتاب أن الاستثمارات الأجنبية في قطاع انتاج المواد الأولية للتصدير لم تكن أجنبية الا من حيث موقعها الجغرافي فقط، وذلك أنه حين يكون هدف الاستثمار هو خلق مصادر جديدة للمواد الأولية لسد احتياجات سكان الدول الصناعية وصناعتها واقتصادها بوجه عام أو لفتح أسواق لتصريف منتجاتها في الخارج، فاننا نكون، في الحقيقة بصدد استثمار محلي بالمعنى الاقتصادي للكلمة، أي محلياً من وجهة نظر الدول التي انسابت عنها الاستثمارات، الا أنه لأسباب جغرافية كان على هذه الاستثمارات أن تكون في دول أخرى. بل يذهب بعض الباحثين الى القول انه اذا كان المعيار الحقيقي لآثار الاستثمار يكمن في الأثر المضاعف في شكل اضافات للدخل والعمالة ورأس المال والمعرفة الفنية ونمو الوفورات الخارجية، فان عديداً من الاستثمارات في الدول المتخلفة التي جرى

= البداية، وهو أمر تظهر أهميته على وجه الخصوص عند دراسة تأثير الشركات متعددة الجنسية على عملية التنمية وما يرتبط بها من تكامل اقتصادي في الوطن العربي. وان كانت تجب الاشارة الى أن الدكتور علي الدين هلال قد عاد وأثار بعض هذه العوامل، بشكل منفصل، في أجزاء تالية من بحثه.

(١٩٨) أنظر الاحصاءات الدالة على ذلك، في: سعيد، **الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**، ص ٢٦٨ - ٢٦٩.

العرف على النظر اليها، بوصفها استثمارات أجنبية يجب، في الحقيقة، النظر اليها بوصفها استثمارات محلية من وجهة نظر الدول الصناعية المتقدمة(١٩٩).

- أما في ما يتصل ببنية الاستثمار الاجنبي المباشر للشركات دولية النشاط، فان هذه الشركات تغذي جميع صور الاختلالات القائمة في هياكل اقتصادات الدول المتخلفة بحكم التخلف العام. وفي الشرق الأوسط في السبعينات تصل الاستثمارات النفطية وحدها الى ٨٩,٥ بالمائة من اجمالي الاستثمارات الأجنبية في المنطقة، وتتضاءل أهمية التعدين والصهر الى ٦ بالمائة، وكذلك الصناعة التحويلية الى ١,٦ بالمائة، ولا تكاد الأنشطة الأخرى تلفت النظر(٢٠٠).

وبالتالي، فان توزيع الاستثمار الأجنبي يتصف هو نفسه باختلال يتناسب تماماً مع اختلالات التخلف ويؤدي الى تعميقه. فاذا كانت الصناعة التحويلية لا تحصل الا على قدر بسيط من تلك الاستثمارات، فان المعدلات النظرية لنمو الصناعة في البلاد المتخلفة، بمقارنتها بتلك المعدلات في البلاد المتقدمة، بأثر الاستثمار المباشر، تكشف عن ميلها العميق لتوسيع الفجوة بين البلاد المتقدمة والمتخلفة.

- يلاحظ كذلك من اتجاه الاستثمار الأجنبي في الصناعة التحويلية بالبلاد المتخلفة، ميله للتحيز لصالح الصناعات الخفيفة وذات التقنيات البدائية، وهو لا يمس قطاع الصناعة الثقيلة والتجهيزية الا مساً خفيفاً. ومن الملاحظ أن الشركات الأجنبية التابعة، العاملة في حقل الاستخراج، عادة ما تدخل في الصناعة التحويلية التي تقوم على المعالجة الأولية للمواد (الصهر والتعدين مثلاً)، وحيث يكون مركزها، من حيث الملكية والامتيازات والوضع الاحتكاري، مؤاتياً، فان النشاطات الاستخراجية تنزع للانصهار في الشركات التابعة نفسها على وجه التقريب(٢٠١).

- أما قضية التكنولوجيا، فمما لا خلاف عليه أن التكنولوجيا الحديثة قد أصبحت ضرورة ملحة للتنمية الاقتصادية في العالم الثالث، وبخاصة في ما لو تم اختيار التصنيع الثقيل باعتباره أسلوباً للتنمية. ومما لا شك فيه أيضاً أن الشركات الأجنبية التابعة، في البلاد المتخلفة، تستخدم في عملياتها الانتاجية والتسويقية مستوى من التكنولوجيا الحديثة يتفوق على ما يتوافر للاقتصاد والشركات المحلية استخدامه. على أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد فلا بد من فحص محتوى عملية نقل التكنولوجيا بواسطة الشركات دولية النشاط(*) فواقع الدول النامية يكشف عن وجود عدد كبير من الشركات الأجنبية العاملة في اقتصادياتها الوطنية، دون أن يؤدي ذلك الى

---

(١٩٩) عمرو محيي الدين، **التخلف والتنمية** (القاهرة، ١٩٧٥)، ص ١٨٧.

(٢٠٠) سعيد، المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

(٢٠١) المصدر نفسه، ص ٢٧١.

(*) اضافة الى المراجع المشار اليها في هوامش البحث الأخرى، أنظر في هذا الموضوع: انطوان زحلان، **البعد التكنولوجي للوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١)، والأتربي، **مدخل الى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات**، ص١٣٥ - ١٦٢ (المحرر).

تطور حقيقي في المستوى التكنولوجي العام للاقتصاد. وعلى الرغم من أن تلك القطاعات التي تخضع لسيطرة الشركات الأجنبية غالباً ما تكون فائقة التحديث، الا أنها تعجز عن بث التقدم في الاقتصاد القومي ككل. كما أن هذه الشركات، في الغالب، حينما تشتغل في الصناعة، تنتج سلعاً لا تستجيب لاحتياجات الجماهير ولا تكون في متناول دخولها، وانما تستهلكها الاقلية الغنية. وهكذا يؤدي الاعتماد عليها في التصنيع الى الظاهرة المعروفة بازدواجية الاقتصاد؛ حيث ينقسم الاقتصاد الى قطاعين: الأول «حديث» يرتبط عضوياً بالرأسمالية العالمية من حيث التمويل والتكنولوجيا ونوع المنتجات ومجالات التسويق ولا يضم الا نسبة محدودة من السكان. والثاني، «تقليدي» يسيطر عليه الجمود والتخلف ويضم غالبية السكان.

والمسألة الأخطر من ذلك هي النقل العكسي للتكنولوجيا. فهذه الشركات هي أحد الأوردة التي تنقل الخبرات والعقول الفذة من أبناء العالم الثالث الى المراكز الأم المتقدمة، وهو ما يسمى بظاهرة «استنزاف العقول» التي تشكل واحدة من أكثر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية خطورة في الدول المتخلفة.

كما أن الشركات دولية النشاط تنقل، عادة، تكنولوجيا تكون قد قررت الاستغناء عنها، وتحصل على ثمن باهظ لما تقدمه من معرفة فنية حقيقية أو وهمية. ولا تهتم اطلاقاً بمدى ملاءمة ما تقدم من تكنولوجيا لظروف الاقتصاد الوطني والمجتمع وقيمه الحضارية، كما أن الاعتماد عليها، باعتبارها مصدراً وحيداً أو أساسياً لنقل التكنولوجيا، يؤدي الى تصفية التكنولوجيا المحلية ويقتل روح الابداع والتجديد(٢٠٢).

والخلاصة أن أهم الآثار الاقتصادية للشركات دولية النشاط تتمثل في آثارها السلبية على عملية التنمية الاقتصادية، وتأكيد الاختلالات القائمة، وتعميق ازدواجية الاقتصاد وأنها أداة للتبعية الاقتصادية(*).

وكما لخص أحد الكتاب هذه الآثار بقوله: «ان الشركات متعددة الجنسية أداة رئيسية للتكامل عبر البلدان الرأسمالية، لكنها أداة رئيسية أيضاً للتفكك في البلدان المتخلفة. فالشركات متعددة الجنسية لا تتكامل مع الاقتصاد الوطني، وانما تحقق التكامل مع بعض الجيوب بداخله مع امبراطوريات الانتاج الدولية، ويتحول

---

(٢٠٢) عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرير الاقتصادي والعلاقات الدولية، ص ١١٩.

(*) وعلى حد قول الاستاذ H.G. Gohnson استاذ الاقتصاد في لندن وجامعة شيكاغو، فان هدف الشركات دولية النشاط «ليس القيام باجراء تحولات وتغيرات في اقتصاد البلد النامي عن طريق استغلال القدرات والامكانات المتاحة بهدف تطويره وتنميته، بل استغلال الوضع القائم لصالحها الخاص، عن طريق استخدام الامكانات والمعرفة المتوفرة لديها، بما يلائم أهدافها وبأقل تكاليف» أنظر: الأتربي، المصدر نفسه، ص ٢٢٠، ويؤكد على هذه الحقائق ويعطيها تفصيلاً ما تحدثه الشركات دولية النشاط من آثار سلبية خطيرة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، أقوال العديد من مندوبي الدول المتخلفة في مناقشات الدورات المختلفة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة خلال عام ١٩٧٢، أنظر: المصدر نفسه، ص ٧ ـ ٨ (المحرر).

تقسيم العمل الدولي في الواقع الى تقسيم عمل داخل الشركة متعددة الجنسية نفسها[٢٠٣]

ج ـ الآثار الاجتماعية لنشاط الشركات دولية النشـاط

يمكن ايضـاح أهم الآثار الاجتماعية للشركات دولية النشاط في الدول المتخلفة ومنها العربية في ما يلي:

(١) ان التركيب الوظيفي للشركات دولية النشاط يربط نمو الصناعات الوطنية في البلدان النـامية بالسياسـات العـامة التي تضعها هذه الشركات ـ وليس حكومات هذه البلدان ـ ويدفع البورجوازية الوطنية للاندماج كشريك أصغر وخادم لها[٢٠٤]. فالشركات دولية النشاط تمثل قبل كل شيء آخر، عالمية الرأسمالية الاحتكارية، حيث تمتد منظمة الشركة عبر عدة بلاد، فانها تخلق اتجاهاً نحو دمج الطبقات الرأسمالية المختلفة عبر الحدود الوطنية لهذه البلاد.

(٢) ينتـج عن الـطبيعـة الاحتكارية للشركات دولية النشاط نوع من الانهيار للرأسمالية الوطنية المنتجة؛ وذلك نتيجة ضيق فرصتها في النمو والمنافسة. بعبارة أخرى، تؤدي الى ضمور الرأسمالية المنتجة مما يؤدي الى تدهورها وتصفية نسبة مهمة منها. وتحت شعار المنافسة، يتم تحـوير الـرأسمـالية المحلية، فيؤخـذ قسم من أبنـائهـا للعمل كمنفذين في الشركات التابعة الجديدة، وكذلك يتم استخدام بعض المهنيين الذين يشكلون هيئة فنية تعمل مع الأجانب، كما يجـري توظيف بعض المستخـدمين والعمـالة المؤهلة، ويندمج هؤلاء في نظام الشركة دولية النشاط، بحيث تضمر في النهاية الفئات المنتجة من الرأسمالية المحلية[٢٠٥].

(٣) يواكب الازدواج الاقتصادي الناتج عن الشركات دولية النشاط ازدواج اجتماعي، حيث تتـزايد الفروق بين الطبقات، وبصفة خاصة بين الأقلية الغنية المرتبطة بالمشروعات الأجنبية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً بل وحضارياً، وبين أغلبية السكان الذين يتدهور مستوى معيشتهم تحت التأثير المزدوج لجمود التنمية ولارتفاع الأسعار نتيجة للارتباط الوثيق بالأسواق العالمية. وتتبنى الأقلية الغنية أنمـاط الاستهلاك والسلوك السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة. وهذا الاتجاه، فضلاً عن أثره الاقتصادي في تبديد الثروة وتضاؤل المدخرات المحلية، فانه يهدد القيم الخلقية ويفتح الباب واسعاً أمام الرشوة والفساد، وما الى ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية.

(٤) امتداداً لذلك، ثبت من تحقيقات الكونغرس الأمريكي أن معظم هذه الشركات لا تقنع بما تحصل عليه قانوناً، وانما تعتمد على الرشوة على نطاق واسع بغية إفساد الساسة والحكام وحملهم على قبول شروط أكثر غبناً لبلادهم أو على التغاضي عن مخالفات قانونية، أو دفع أثمان

---

(٢٠٣) فؤاد مرسي، «الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي في السوق المشتركة ودور المشروعات المشتركة،» ورقة قدمت الى: ندوة المشروعات العربية المشتركة، المصدر نفسه، ص ٤٨٨.

(٢٠٤) مراد، «الشركات الدولية في مواجهة البلدان النامية،» ص ٥٧١.

(٢٠٥) سعيد، **الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**، ص ٣٢٤.

أعلى من الأسعار الدولية للحصول على منتجات هذه الشركات، أو شراء سلع أقل جودة. ولقد نجحت تلك الشركات في شراء ذمم رؤساء جمهوريات وأمراء ووزراء. والى جانب الرشوة السافرة، تجند تلك الشركات لخدمتها، وبمرتبات عالية أو عمولات، أعداداً لا يستهان بها من الفنيين والاداريين ورجال الأعمال والمهنيين والسياسيين المقربين من السلطة. وهي، بهذا كله، تؤكد التمايز الطبقي، وتخلق تدريجياً «بورجوازية» محلية لا تعمل بالانتاج ولا تتحمل مسؤولية أو مخاطرة، في حين تصفي بمنافستها الرأسمالية الوطنية والصناعة الحرفية(٢٠٦).

وخلاصة القول ان للشركات دولية النشاط آثاراً اجتماعية على الدول النامية يمكن تلخيص أهمها في ثلاث نقاط هي:

- تحجيم الرأسمالية الوطنية المنتجة وتشجيع قيام رأسمالية طفيلية غير انتاجية.
- اشاعة أخلاقيات وقيم التبعية والرشوة والفساد السياسي.
- زيادة الفجوة بين الطبقات ومن ثم عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

د ـ الآثار السياسية لنشاط الشركات دولية النشاط

يمكن اجمال أهم الآثار السياسية في ما يلي:

(١) تعتبر الشركات دولية النشاط ـ ومعظمها وأكبرها ينتمي الى الولايات المتحدة الامريكية ـ احدى أدوات الهيمنة وفرض النفوذ الأمريكي، فقد اعتبرها صانعو السياسة الأمريكيون أداة رئيسية لنشر القيم السياسية والاقتصادية الأمريكية في البلاد التي تعمل بها والسيطرة على المداخل الحيوية للمواد الخام، وبخاصة النفط. وبعبارة أخرى، هي المقابل الاقتصادي للقواعد العسكرية الامريكية في الخارج.

(٢) كثيراً ما تتدخل الشركات دولية النشاط في توجيه سياسة البلاد لصالحها، وتساعد بنفوذها وأموالها رجال السياسة والأحزاب التي ترعى مصالحها. فالشركات دولية النشاط كثيراً ما تعمل، بوصفها قوة ضاغطة، مباشرة أو بطريق غير مباشر على وسائل اتخاذ القرارات السياسية الداخلية والخارجية، ولها تأثيرها على الانتخابات.

(٣) كذلك تعمل الشركات دولية النشاط على الاطاحة بنظم الحكم التي تقاوم المصالح الاستعمارية، كما حدث لنظام حكم مصدق في ايران والليندي في تشيلي.

والخلاصة: ان الشركات دولية النشاط تؤدي الى تحويل التوجه الخارجي والداخلي للطبقات الحاكمة، أو تعمل في سبيل ذلك، بما يخدم مصالحها ومصالح الدول التي تمتلكها وتتدخل في شؤون السياسة الداخلية للدول التي تعمل فيها لتحقيق الوضع السياسي الذي يضمن مصالحها بأكبر قدر ممكن.

---

(٢٠٦) عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرير الاقتصادي والعلاقات الدولية، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

هـ ـ دلالة التحليل السابق بالنسبة لاستقلال الوطن العربي وتكامله الاقتصادي

ويلخص أحد الباحثين العرب آثار الشركات دولية النشاط بقوله: «ان الشركات الدولية بآثارها الاقتصادية والاجتماعية والادارية على البلاد النامية تجعل من هذه الشركات أداة السياسة الاقتصادية الخارجية للبلدان المتقدمة والولايات المتحدة بصفة خاصة. والشركات الدولية، بطابعها الاحتكاري الامبريالي، تساهم في الحفاظ على تبعية البلدان العربية وتجزئتها وتخلفها. ان الوجه الرئيسي لعمل الشركات الدولية في البلدان العربية هو ربط اقتصاد كل قطر عربي باقتصاد دولة المركز (المتروبول)، أي توسيع التبعية الاقتصادية للبلدان العربية ككل ولكل بلد بمفرده. والوجه الثاني لعمل الشركات الدولية يتبدى في زيادة التخلف النسبي بعامل هذه التبعية حيث تزداد الفجوة بين البلدان العربية والبلدان المتقدمة من خلال عدم تنمية البلدان العربية بدرجة كافية. والوجه الثالث لعمل الشركات الدولية هو تجزئة الوطن العربي من خلال ربط اقتصاده بالاقتصاد الأجنبي لا ربط الاقتصاديات العربية المجزأة مع بعضها البعض... ان الشركات الدولية تعمل على الاندماج الاقتصادي رأسياً بين الاقتصاديات المجزأة للبلدان العربية واقتصاديات البلدان المتقدمة، بينما المطلوب هو تحقيق اندماج أفقي بين اقتصاديات الأقطار العربية المتخلفة»[٢٠٧].

ويتضح، من التحليل السابق، أن النشاط المتزايد للشركات دولية النشاط ينبغي أن ينظر اليه على أنه عامل معوق للعملية التكاملية في الوطن العربي. فهو، من ناحية، يوجد مزيداً من التبعية ويحد من قدرة الدولة على اتخاذ قرارات مستقلة في المجال الاقتصادي؛ ومن ناحية أخرى، يعمق العلاقة مع الاقتصاديات الأجنبية(*).

---

(٢٠٧) مراد، «الشركات الدولية في مواجهة البلدان النامية،» ص ٥٧٥ ـ ٥٧٦.

(*) يعطي التحليل السابق الصورة العامة لاستراتيجية الشركات دولية النشاط ولآثارها العديدة والمتشعبة على اقتصاد الدول المتخلفة ومجتمعاتها والجوانب السياسية فيها بوجه عام. ولم يقصد كاتب البحث (الدكتور علي الدين هلال) هذا التحليل بصفته النظرية العامة ،ولكن لأن هذه الشركات قد طبقت استراتيجيتها العامة نفسها بآثارها المتنوعة على الأقطار العربية التي تدخل في عداد الدول المتخلفة. فليس هناك ما يشير الى أن الشركات المذكورة قد استثنت الوطن العربي من استراتيجيتها العامة، كما أنه ليس من سبب يجعلنا نفترض ذلك. وعلى قدر علمنا، فان الدراسات التطبيقية عن هذه الشركات وممارساتها وآثارها في الأقطار العربية ما زالت محدودة جداً، وتشير جميعها الى النقص الشديد في الاحصاءات والبيانات المنشورة عن حصر وطبيعة نشاط هذه الشركات على مستوى الوطن العربي، كما أن يعرض لهذه الشركات وآثارها من خلال دراسات تتصل أساساً بموضوعات أخرى. ومن أهم المراجع التي تتضمن هذه الدراسات المحدودة المراجع التالية: ابراهيم، **الشركات المتعددة الجنسيات والوطن العربي**، فؤاد مرسي: «تحركات الشركات متعددة الجنسية في المنطقة العربية،» **مجلة دراسات عربية**، (آب/ أغسطس ١٩٧٩)، ص ٣ ـ ٢٦، **وهذا الانفتاح الاقتصادي** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، [د. ن.])، وجلال أحمد أمين، **محنة الاقتصاد والثقافة في مصر** (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢). والمرجعان الأخيران يعالجان بطريقة ضمنية أثر الشركات متعددة الجنسية على الاقتصاد المصري، الذي يمكن اعتباره مثالاً لما يحدث في أجزاء أخرى من الوطن العربي.

ويمكن تلخيص ما وصلت اليه هذه الدراسات التطبيقية باختصار شديد في النقاط الأساسية التالية: ١ ـ بدأ نشاط الشركات دولية النشاط في الوطن العربي أساساً، من الناحية التاريخية، في قطاع النفط في البلدان العربية، =

. . . .

= وهي الشركات السبع الكبرى المعروفة، التي كانت تسيطر على ما يزيد عن ٨٠ بالمائة من مجموع انتاج نفط العالم غير الشيوعي. ومع قيام حكومات البلدان النفطية العربية بدور متزايد في قطاع النفط فيها، طبقاً للتطورات المعروفة في هذا الصدد (مناصفة الأرباح، ثم بالمشاركة، والتأميم في بعض هذه البلدان، ثم استعادة حرية تحديد الانتاج والأسعار بالتعاون في اطار منظمة أوبك وأوابك) قبلت هذه الشركات والدول الرأسمالية التي تتبعها هذه التطورات، ولكنها عملت على الالتفاف حولها بوسائل عديدة كان من أثرها استعادة جزء كبير من عوائد النفط المتزايدة وتوجيه جزء كبير للاستثمار في الدول الرأسمالية. ٢ ـ أخذت الشركات دولية النشاط خلال السبعينات تزيد اهتمامها بالقطاعات الأخرى في الأقطار العربية «في مقدمتها قطاع البنوك والمال، وقطاع الصناعات التحويلية، وقطاع السياحة». ولعبت وما زالت البنوك وشركات الاستثمار التي أسستها هذه الشركات في البلدان العربية، وبخاصة النفطية منها، دوراً مهماً وأساسياً في توجيه وتوظيف أموال الفوائض النفطية نحو الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية الصناعية. أما في قطاع الصناعات التحويلية، فبسبب تعثر سياسة التصنيع للاحلال محل الواردات في بعض البلدان العربية في الستينات، أخذت تتجه حكوماتها نحو التصنيع بهدف التصدير. وهنا دخلت الشركات دولية النشاط في مشروعات هذا النوع من التصنيع في الأقطار العربية، كمشروعات مستقلة تشارك فيها وتقدم لها التكنولوجيا وتؤثر على ادارتها أو تديرها بالفعل، أو كفروع لها في هذه الأقطار، كما تقوم في كثير من الأحيان بدور المقاول القائم بالتنفيذ، وذلك كله ضمن استراتيجية هذه الشركات، في ربط الصناعات التي تقام على هذا النحو بالسوق الرأسمالية الدولية، من خلال قيامها بتصريفها في الخارج، أو من خلال توزيع العملية الانتاجية للسلعة ومراحلها المتعاقبة ووضع مرحلة منها فقط في الوطن العربي. وفي كل هذه العمليات، تقدم هذه الشركات التكنولوجيا والخبرة والادارة بأسعار بالغة الارتفاع، مما يحدد كثيراً من انتفاع البلدان العربية بالمشروع. وكثير من الصناعات التي تقام تكون «من الصناعات الدنيا التي تتمثل في عمليات التحويل الهامشي لبعض المواد الأولية المحلية «مثل تكرير النفط، أو تنقية خام الالمونيوم» وفي عمليات التجميع النهائي لأجزاء مستوردة ومصنعة في الخارج، وكذلك من بعض الصناعات الاستهلاكية الخفيفة (مثل المشروبات الغازية). وبالنسبة لهذه الصناعات الأخيرة، تعمل الشركات دولية النشاط على خلق الطلب على منتجاتها داخل الأقطار العربية. ٣ ـ من الملاحظ أن الأموال التي تقدمها هذه الشركات في مشروعات هذه القطاعات جميعاً لا تمثل الا نسبة محدودة من الاستثمارات اللازمة لهذه المشروعات، أما باقي التمويل، وهو يمثل النسبة الكبرى، فيأتي من مصادر داخلية محلية أو اقليمية (من المنطقة العربية)، بحيث لا تشكل الاضافة التي تحققها الاستثمارات الأجنبية الى الموارد المالية لهذه الدول الا نسبة ضئيلة من استثماراتها الفعلية الكلية (في تقرير من مجلس الشيوخ الامريكي سنة ١٩٧٣ قدرت مساهمة الشركات الامريكية الدولية في المشروعات التي تقوم بها خارج الولايات المتحدة بما لا يزيد عن ١٥ بالمائة من استثمارات هذه المشروعات وتأتي الـ ٨٥ بالمائة الاخرى من الموارد المحلية للدول التي تقام المشروعات فيها).
٤ ـ تقوم الشركات دولية النشاط بنشاطها في البلدان العربية في اطار استراتيجيتها الكلية على مستوى العالم، وهي بلا شك، استراتيجية تتعارض مع ما قد يكون لدى حكومة القطر العربي من توجهات لتحقيق تنمية مستقلة تستهدف اشباع الحاجات الأساسية لجماهيرها وتفك أواصر التبعية للدول الصناعية الغربية. ٥ ـ على العكس من ذلك، فان أدوات وممارسات الشركات دولية النشاط قد أدت، وما زالت، الى تحقيق وتعميق تبعية الاقتصادات العربية بالسوق الرأسمالية العالمية. ٦ ـ ان التاريخ والوقائع الحاضرة تشير بوضوح الى أن هذه الشركات، بسبب عناصر السيطرة الاقتصادية التي تملكها، وأيضاً بتأييد حكومات الدول التي تتبعها لها، لم تكن بعيدة عن التأثير بأساليب مباشرة وغير مباشرة، في القرارات السياسية التي تتخذها حكومات البلدان العربية، سواء بالنسبة للمجال السياسي البحت أو بالنسبة للمجال الاقتصادي على نحو يتوجه معه التطور في البلدان العربية، بما يخدم مصالحها ومصالح الدول التي تنتمي اليها. ومن العوامل التي تعاونها في ذلك، الطبقة المحدودة التي ترتبط مصالحها بها (من بين بعض مراكز السلطة، ومن بين الرأسمالية المحلية التي ترتبط بها ومن بين فئة العاملين فيها في الوظائف العليا من العرب =

٦ ـ خاتمة

أي دراسة عن الوحدة الاقتصادية العربية باعتبارها هدفاً ـ أو عن التكامل والتنسيق الاقتصاديين واقعاً وعملية Process ـ يجب أن تتناول الاطار السياسي الذي تتم فيه؛ وذلك لاعتبارين رئيسيين: أولهما عام يرتبط بالعلاقة بين العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية، والعلاقة بين هذين النمطين من المتغيرات، ومدى خضوع القرار الاقتصادي للاعتبارات السياسية أو العكس، وثانيهما خاص بالوطن العربي، وهو أن التكامل الاقتصادي ومشروعات الوحدة الاقتصادية تتم بهدف سياسي معلن، وهو التمهيد أو الاعداد للوحدة السياسية.

ان البلاد العربية تقدم نموذجاً واضحاً للمفارقة بين الأسباب الدافعة للتكامل أو الوحدة الاقتصادية، وبين حجم الانجاز الذي تم تحقيقه في هذا المجال. فثمة العديد من الأسباب الدافعة الى التكامل، حتى ليمكن القول إن الوحدة الاقتصادية هي ضرورة تاريخية. فهناك الأسباب السياسية التي تتمثل في الحفاظ على الاستقلال الوطني في عالم لا يحترم سوى الكيانات الكبيرة ولا تجد الدول الصغرى فيه مجالاً رحباً للحركة. وهناك الأسباب الاقتصادية، مثل ضرورة توافر الحجم الاقتصادي اللازم للتنمية وتكامل عناصر التنمية ومقوماتها بين الأقطار العربية.

ومع ذلك، فان ما تحقق، في هذا المجال، ضئيل ولا يقاس بحجم التحديات التي تواجه الوطن العربي. ولكن مشكلة الوحدة الاقتصادية العربية ينبغي أن ينظر اليها على أنها جزء من أزمة العمل العربي المشترك، عموماً، ونقصان فاعليته وعدم قدرته على الانجاز.

ان تحليل أسباب القصور في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي يثير على الفور جملة الأوضاع السياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد العربية والتي تؤثر على عملية التكامل. وقد

= المحليين) والتي تتمتع بنفوذ بين أو عند من يتخذون القرارات السياسية. ٧ ـ ان نشاط الشركات دولية النشاط، بما تنشره من عادات استهلاكية وبما تسهم في تكوينه من طبقة وشرائح ترتبط مصالحها بها وبما تقوم به من جهد في مجال الثقافة ومجال الاعلام، تؤدي الى عملية «تغريب ثقافي» عميق وخطير عن طريق طرد الثقافة الوطنية واعدام الثقة في الشخصية الوطنية وطموحاتها القومية، ويترتب على ذلك غزو «العقل العربي» و«النفس العربية» من الداخل، وجعله يقبل تماماً كل القيم التي تنشرها هذه الشركات ويروج لها ويدافع عنها. ٨ ـ ان هذه الجوانب جميعاً تتعارض تماماً مع مفهوم القومية العربية، وما يرتبط بها من ضرورة العمل لتحقيق التكامل بين الأقطار العربية في جميع المجالات ـ بما فيها المجال الاقتصادي ـ وصولاً الى هدف الوحدة العربية. ٩ ـ ان هذا التعارض يظهر على وجه الخصوص بالنسبة للتكامل الاقتصادي بين أقطار الوطن العربي الذي لا يكون تكاملاً حقيقياً الا من خلال عملية تنمية تكاملية تستهدف استقلال وتحرير الاقتصادات العربية، وبما يعود بثمار هذه التنمية على الجماهير العربية نفسها. ومن هنا فإن ممارسات الشركات دولية النشاط المشار اليها تعتبر كلها من أدوات منع التكامل الاقتصادي العربي وسد الطريق أمام امكاناته القائمة فعلاً في الأقطار العربية بحيث لا تتحول، من خلال التطور، الى حقيقة التكامل الفعلي. ويؤكد ذلك كله على الطبيعة المزدوجة للدور الذي تلعبه الشركات دولية النشاط، فهو دور اقتصادي ودور سياسي في آن واحد، تربط بينهما علاقة تطورية جدلية، يؤثر كل منهما في الآخر ثم يعود ويتأثر به، وهكذا، على نحو يقويان به معاً، ويحققان ما يراد للوطن العربي من تجزئة وتخلف وتبعية (المحرر).

حاولنا، في هذه الدراسة، اثارة بعض الجوانب، فتناولنا الاطار النظري للموضوع وتطور الفكر العربي من ناحية، والممارسة العربية إزاءه من ناحية أخرى، ثم ركزنا عى دور كل من النفط والشركات دولية النشاط، وبالطبع لا يمكن الزعم أن هذه الموضوعات تغطي كل العوامل السياسية، ولكنها ـ في تقديرنا ـ تطرح أهم القضايا المرتبطة بالموضوع. وبصفة عامة، يمكن أن نرجع الاخفاق في تجارب الوحدة الاقتصادية العربية الى نوعين من الأسباب: أسباب اقتصادية وأسباب سياسية.

أما بالنسبة للأسباب الاقتصادية، فيمكن اثارة النقاط التالية:

ـ الاقتباس الأعمى لتجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى في العالم كالسوق الأوروبية المشتركة دون النظر الى واقع البلدان العربية ومدى ملاءمة هذه النماذج لظروفها الخاصة. من ذلك، على سبيل المثال، التركيز على تبني مفهوم الاعتماد على تحرير التجارة بين الدول كأسلوب للتكامل. ويعكس هذا قصور النظرة الفنية ذاتها، والعجز عن تطوير نموذج للوحدة الاقتصادية يتلاءم مع الواقع العربي.

ـ غياب التصور الشامل الذي يحدد الأهداف والوسائل والبرامج الزمنية للتنفيذ بشكل واضح، الأمر الذي أدى الى عجز الفنيين عن تقديم توصيات محددة، كما انعكس في عدم وضوح الأهداف المرحلية.

ـ طموح الأهداف والقفز الى أشكال دستورية ومؤسسية وصور قانونية دون نظر الى واقع البلاد العربية ودون تمهيد اقتصادي فعال، الأمر الذي أوجد انفصالاً بين الواقع وهذه المؤسسات.

أما بالنسبة للأسباب السياسية، فيمكن عرضها في ما يلي:

ـ اختلاف الأنظمة السياسة وأشكال نظم الحكم فيها، بما يترتب على ذلك من تباين في الأولويات الاجتماعية والفكرية، وفي الاختلاف حول هدف الوحدة الاقتصادية وسبلها، الأمر الذي أدى الى عدم وضوح الأهداف السياسية وعدم استقرارها عبر مدة معقولة من الزمن.

ـ انعكاس الخلافات السياسية على العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية. وقد رأينا نماذج متعددة لذلك في الجزء الثالث من هذه الدراسة.

ـ الآثار السياسية المترتبة على ظهور النفط في عدد من الأقطار العربية، والانقسام الحاصل بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة منها.

ـ العوامل الخارجية كسياسات الدول الكبرى ونشاط الشركات دولية النشاط، علاوة بالطبع على دور اسرائيل.

ـ عدم وجود المناخ والآليات الضرورية لترشيد القرارات السياسية الخاصة بالعمل العربي المشترك. فعديد من مؤسسات التنسيق الاقتصادي لا تملك حق اصدار القرار، وانما تصدر مجرد

توصيات. وحتى تلك التي تملك حق اتخاذ القرار لا تملك القدرة على تنفيذه.

ان قضية التكامل العربي هي قضية تزداد أهميتها عاماً بعد عام. ويعود ذلك، من ناحية، الى ضرورات التنمية، ومن ناحية أخرى، الى أغراض الأمن القومي (وبالذات للبلدان العربية الغنية). فنتذكر أن من بين ٢٥ دولة اعتبرتها الأمم المتحدة أقل دول العالم تقدماً توجد ٣ بلدان عربية، ومن بين ٤١ دولة، اعتبرتها الأمم المتحدة أكثر الدول في العالم معاناة من الأزمة الاقتصادية في السبعينات نجد ٦ بلدان عربية تمثل شعوبها أغلب العرب. ومن ثم، فان ما ينبغي التأكيد عليه هو أن التكامل الاقتصادي العربي يجب أن يتم في اطار تنمية فعلية في البلاد العربية. تنمية تتضمن تحرير الارادة السياسية، وتهدف الى:

- تقليص التبعية.
- تحرير الموارد من السيطرة الأجنبية.
- تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه لتمويل أهداف التنمية العربية.

يرتبط بذلك عدد من القضايا: اولاها أن هناك علاقة جدية بين الاستراتيجية القومية والاستراتيجيات القطرية. بعبارة أخرى، ان وجود استراتيجية تنمية قومية في غياب استراتيجيات قطرية يصبح أمراً نظرياً لا معنى له. وبالعكس، فان وجود استراتيجيات تنموية قطرية، دون وجود استراتيجية قومية، يكون من شأنه تكريس التجزئة. وثانيتها الوصول الى مداخل جديدة لعملية التكامل الاقتصادي من واقع الأقطار العربية، كمدخل المشروعات المشتركة والاتحادات الانتاجية المتخصصة، ووضع هذه المداخل موضع التنفيذ الحقيقي الفعال. وثالثها التركيز على المجموعات الاقليمية المختلفة في إطار الوطن العربي، كمجموعة الشمال الافريقي أو المغرب العربي (المغرب وتونس والجزائر) ومجموعة مصر وليبيا والسودان، ومجموعة العراق وسوريا ولبنان والأردن، ومجموعة بلاد الجزيرة العربية، باعتبار ذلك مقدمة للتكامل بين هذه المجموعات، بعضها ببعضها الآخر.

لقد أكدنا على أن عملية التكامل الاقتصادي ليست عملية فنية وحسب، ولكنها ذات أبعاد اجتماعية وسياسية، وأن عملية الوحدة، هي بحكم التعريف، عملية تتضمن احتكاك عناصر وبنى اجتماعية مختلفة، بعضها عن بعضها الآخر، بهدف التنسيق بينها، أو دمجها في التحليل الأخير. هذه العملية لا يمكن أن تنتهي، بين يوم وليلة، بقرار اداري أو سياسي، بل هي تخضع، بحكم طبيعتها، لتفاعلات داخلية، يتم خلالها ابعاد كل أسباب الاختلاف أو التباين، وتنمية عناصر الاتفاق والتشابه بين البنى الاجتماعية وتأكيدها؛ الأمر الذي يسمح في النهاية بعملية الدمج الكامل.

فعلى سبيل المثال، لا يمكن بقرار سياسي دمج وزارتي الخارجية في بلدين مختلفين بطريقة فورية، وذلك لاختلاف نوعية النخبة وتقاليد العمل الدبلوماسي ونوعية العلاقات الرئاسية السائدة في الوزارة، الى غير ذلك من سمات تنظيمية وادارية. فكيف يكون الحال عندما نتحدث عن توحيد قوات الأمن أو الجيش أو النظام الاقتصادي وغير ذلك من بنى اجتماعية.

ان المنهج الذي يدعمه البحث العلمي، هو المنهج الذي يسمح للتفاعلات الاجتماعية بأن تأخذ مداها عبر مرحلة تاريخية، قد تطول وقد تقصر بحسب درجة الاتفاق والاختلاف بين البنى الاجتماعية واطار عملية التكامل.

ان العملية التكاملية لها جوانب متعددة، أبسطها وأكثرها بدائية، هو اتفاقات التنسيق التجاري والثقافي والسياسي والعسكري والدبلوماسي، وتسهيل الزيارات بين البلدين - أو أكثر - ثم بدء عملية التكامل، بمعنى دمج بعض القطاعات والبنى في البلدين بعضها مع بعضها الآخر. وقد يبدأ التكامل في قطاع التعليم أو الثقافة، وان كان الرأي السائد في علم الاجتماع المعاصر، وكما تبرزه تجربة السوق المشتركة، هو أن القطاع الرائد في عملية التكامل يجب أن يكون القطاع الاقتصادي. ويتضمن ذلك تدعيم شبكة المواصلات والنقل بين البلدين، وزيادة حجم المعاملات والانتقالات البشرية بين البلاد المراد تكاملها، وكذلك رؤوس الأموال والبضائع(*). وبازدياد عدد القطاعات التي يشملها التكامل ونطاقها تصل العملية التوحيدية الى نقطة، يصل التكامل فيها الى درجة الاندماج، بحيث يصبح البلدان بلداً واحداً.

ان عملية التكامل هذه، على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، هي احد التحديات التي تواجه مجتمعنا العربي اليوم. ويخطىء من يعتقد أن هذه العملية ذات طابع ستاتيكي جامد أو ساكن. بمعنى أن القوى التي تبدأ العملية التوحيدية هي ليست بالضرورة القوى المستفيدة منها عند نهايتها. فالتصنيع مثلاً الذي حدث في غرب أوروبا كان، كتطور اجتماعي، من صنع الطبقة البورجوازية ولكن ذلك لم يحل دون - بل تضمن - ايجاد طبقات عمالية استطاعت أن تشارك في مسار التطور وأهدافه، وأن تؤثر عليه بدرجات متفاوتة من مجتمع لمجتمع.

صحيح أن عملية التكامل تعكس مصالح القوى والفئات المسيطرة وأهدافها في لحظة معينة، ولكن ذلك لا يعني أبداً أن هذه القوى والفئات سوف تسيطر على العملية حتى نهايتها، أو أن تحتكر ثمراتها. ومن ثم يجوز تشجيع عمليات التكامل الاجتماعي والاقتصادي بين البلدان العربية، حتى ولو اختلفت أنظمتها السياسية، ما لم يصل هذا الاختلاف الى حد التناقض الصريح أو المكشوف في المواقف والأهداف. وربما أدت العملية التوحيدية وازدياد الاحتكاك بين بنى اجتماعية ذات درجات مختلفة من التطور والنضج الاجتماعيين الى تأثر البنى المتخلفة بالبنى الأكثر تقدماً وتطوراً، الأمر الذي يؤدي الى الاسراع بحركة التطور الاجتماعي في القطاعات التي تشهد هذا الاحتكاك. وان كانت عملية التكامل تصبح أسهل - بالطبع - كلما تشابهت درجة نضج هذه البنى أو تقاربت، وكذلك الفلسفة العامة لنظم الحكم في البلدان التي تريد اتمام عملية التكامل.

ومع التأكيد على كل ما سبق، يبقى من الضروري الاشارة الى أن الشرط الأساسي

(*) وذلك كله، بطبيعة الحال، من خلال عملية تنمية عربية متكاملة تقوم على تحقيق الترابط العضوي الانتاجي والتبادلي بين أقطار الوطن العربي (المحرر).

للتكامل ـ سواء في المجال الاقتصادي أم في غيره من المجالات ـ هو وجود الارادة السياسية لاحداث التكامل، والتي يرتبط وجودها بشكل الانظمة السياسية وطبيعة النخب الحاكمة وارتباطاتها الأيديولوجية والتزامها الاجتماعي. وبدون وجود هذه الارادة تصبح العملية التكاملية عرضة للتقلبات والأهواء والانتكاسات. ومن ثم أهمية وجود الارادة السياسية باعتبارها ضمانة لبدء العملية ولاستمرارها ونجاحها.

ثانياً: غياب الارادة السياسية الضرورية للتكامل الاقتصادي العربي

١ ـ الاهمية الحيوية للارادة السياسية بالنسبة للعمل الاقتصادي المشترك

العمل الاقتصادي المشترك، بين أية مجموعة من الدول، هو، في نهاية الأمر، عملية تجمع اقتصادي بين هذه الدول، سواء أكان تجمعاً في شكل تعاون بسيط أم في شكل صور أكثر تطوراً وتعقيداً، ابتداء من انشاء منطقة حرة للتجارة وانتهاء بالوحدة الاقتصادية الكاملة(٢٠٨).

وأياً كان الشكل الذي تتخذه عملية التجمع الاقتصادي، فانها تتطلب تغييراً في أوضاع الاقتصاد القائمة في الدول الأطراف وفي هياكلها وعلاقاتها في ما بينها وعلاقاتها مع الخارج. ويختلف مدى التغيير المطلوب حسب نوع التكامل، حيث يكون التغيير محدوداً وبسيطاً في حالة اتفاق تجاري ثنائي يقتصر على تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية بين دولتين، أو على تيسير التبادل التجاري وتسهيله بينهما، في حين يكون التغيير المطلوب كبيراً عميقاً في حالة العمل على تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي الشامل بين مجموعة من الدول. وفي مثل هذه الصور المتقدمة من التجمع (التكامل والاندماج) لا يقتصر التغيير الواجب تحقيقه على الجانب الاقتصادي، ولكنه يستلزم كذلك قدراً من التغيير السياسي الذي يتمثل في نزول كل دولة عضو عن سلطتها في اتخاذ أنواع معينة من القرارات أو في تقييد هذه السلطة على نحو ما. لصالح الجماعة كلها.

وبسبب أهمية هذه التغييرات التي تتطلبها عملية التكامل الاقتصادي وعمقها وانعكاساتها على مختلف نواحي الحياة في كل دولة عضو، فانها لا يمكن أن تتم الا اذا وافق عليها وقررها الجهاز أو الأجهزة التي تباشر السلطة السياسية في كل دولة عضو. على أن مجرد اصدار قرار سياسي بالموافقة على عملية التكامل الاقتصادي ـ أو العمل الاقتصادي المشترك اللازم له ـ لا يكفي لكي يصبح هذا التكامل حقيقة واقعة، بل يجب، بعد ذلك، الاستمرار في اصدار القرارات اللازمة لوضع متطلبات هذا التجمع موضع التنفيذ، ومتابعة سير عملية التجمع بهدف

---

(٢٠٨) أنظر: القسم ١، الفصل ١، أولاً.

ازالة العقبات التي تعترضها وتعرقل عملهـا.

وارادة السلطة السياسية في كل دولة عضـو والـلازمـة لذلك كله هي التي يطلق عليها اصطلاح «الارادة السياسية» الضرورية للعمل الاقتصادي المشترك.

واذا حللنا هذه الارادة السياسية، من حيث مضمونها، ومن حيث الكيفية التي تؤثر بها في العمل الاقتصادي المشترك، فسنجد أنها تتميز بميزتين أساسيتين:

أ ـ فمن ناحية أولى، يمكن القول إنها «إرادة مركبة»، بمعنى أنها لا تتكون من عنصر واحد ولكن من عدة عناصر يتلخص أهمها في (١) الالتزام عن طريق اتفاقية معينة بالتكامل الاقتصادي بالصـورة التي تحـددها هذه الاتفاقية. (٢) الالتزام باصدار القرارات التنفيذية، أي القرارات اللازمة لتطبيق هذه الصورة من صور التكامل ولوضعها موضع التنفيذ، وذلك بالنسبة للقرارات التنفيذية التي تترك الاتفاقية أمر اصدارها للدولة العضو. (٣) الالتزام والقيام بالتطبيق الفعال لهذه القرارات التنفيذية سواء صدرت عن الدولة العضو نفسها أم عن أجهزة جماعية تعهد اليها الاتفاقية باصدارها. (٤) متابعة تطبيق هذه القرارات وازالة الصعوبات التي تعرقل فاعليتها. (٥) الالتزام الصريح أو الضمني بتطوير عملية التكامل الاقتصادي في ضوء ما يكشف عنه التطبيق، وفي ضوء التطورات التي يولدها تطبيق عملية التكامل ومراحلها، مع ما يترتب على ذلك من ضرورة اعادة النظر في الاتفاقية المنشئة لهذه العملية وتطويرها بما يواجه تطورات الظروف ومراحل التطبيق.

ب ـ ومـن ناحية ثانية، فان هذه الارادة لا بد، بالضـرورة، أن تكـون «ذات طبيعـة استمـرارية». فهي لا تتحقق وينتهي عملهـا بمجـرد توقيع الاتفـاقية المنـظمة لعملية التجمع الاقتصادي التي تلتزم بها كل دولة عضو، ولكنها يجب أن تظل متوافرة باستمرار بعد ذلك ما دامت عملية التجمع الاقتصادي نفسها مستمرة في التطبيق ومستمرة في توليد ما تحققه من آثار. ويكفي لبيان ذلك الرجوع الى العناصر العديدة التي تتكون منها هذه الارادة والسابق الاشارة اليها، حيث يتضح أن عدداً كبيراً من هذه العناصر يبدأ ظهور الضرورة اليه بعد توقيع الاتفاقية المنظمة لعملية التجمع، وعلى مراحل مختلفة ومتفاوتة من هذا التوقيع.

وبصفـة عامة، فان «الارادة السياسية»، بطبيعتها المركبة وبطبيعتها الاستمرارية المشار اليهما، هي الأساس الأول والرئيسي الذي بدونه لا يمكن أن تقوم عملية تجمع اقتصادي أياً كانت صورتها وشكلها، ولا أن تستمر وتحقق الأهداف المقصودة منها.

٧ ـ غياب الارادة السياسية الضرورية للتكـامـل الاقتصـادي العـربـي

وفي ضوء هذا التحليل، يمكن القول إن «غياب الارادة السياسية» اللازمة كان هو العامل المباشر الاساسي الذي أدى الى تواضع ومحدودية النتائج التي حققها العمل الاقتصادي العربي المشترك (اللازم للتكامل)، منذ بدايته في ظل الجامعة العربية، منذ انشائها سنة ١٩٤٥ حتى

الآن، والـذي أدى الى عدم تحقيق هذا العمـل للأهـداف المقصـودة منـه التي نصت عليها وتضمنتها اتفاقياته ومواثيقه العديدة، والذي حدد من فاعليته وعرقل تطويره.

وعلى الـرغم من وجود بعض العوامل الأخرى التي باشرت آثاراً سلبية على هذا العمل الاقتصادي العربي المشترك، والتي سنتناولها بالتفصيل في ما بعد، الا أنه كان من الممكن علاج هذه الآثـار والتغلب عليهـا جميعاً، بل وكان من الممكن أيضاً استبعاد هذه العوامل الأخرى نفسهـا، لو كانت الارادة السياسية العـربية قد التـزمت التـزامـاً حقيقياً ومخلصـاً بهـذا العمل الاقتصادي العربي المشتـرك وعملت على تحقيق متطلباته على نحو حقيقي وفعال، لأنها انت ستعمل عندئذ على إزاحة هذه العوامل والقضاء عليها. ومن هنا فان استمرار العوامل الأخرى المعرقلة للعمل الاقتصادي العربي المشتركة يمكن ارجاعه، الى حد كبير، الى غياب الارادة السياسية اللازمة لهذا العمل(٢٠٩).

٣ ـ مظـاهـر غيـاب الارادة السيـاسيـة في مجال التكامل الاقتصادي العربي وآثاره

وقد كان لغياب الارادة السياسية العربية اللازمة لنجاح العمل الاقتصادي العربي المشترك وتطويره مظاهر وآثار عديدة، يرجع بعضها الى نشأة جامعة الدول العربية والى الفلسفة العامة التي وجهت ميثاقها، كما أن بعضها الآخر أخذ يظهر خلال تطور العمل الاقتصادي العربي المشترك نفسه. وبصفة عامة، فان جميع هذه المظاهر والآثار، كما سنرى بعد قليل، تترجم حقيقة أساسية واحـدة يستـطيع البـاحـث أن يكشفها بسهولة. وتتمثل هذه الحقيقة في ضعف الرغبة الحقيقة الصادقة في الالتزام بالتجمع الاقتصادي العربي او في انتفاء هذه الرغبة، وبخاصة بالصور القوية منها، لدى السلطات السياسية المختصة في كثير من الأقطار العربية، مع ما يترتب على ذلك من ضعف الرغبة، أو انتفائها، في وضع تصور التجمع الاقتصادي العربي، الذي قد يتفق عليه، موضع التنفيذ. والواقع أن جميع المظاهر والآثار، التي سنتناولها بعد قليل ليست، في الحقيقة، سوى وسـائل وأساليب فنية يجري الالتجاء اليها لستر ضعف هذه الرغبة أو انتفائها، ولاعطاء الأساس القانوني الشكلي الذي تستند اليه السلطات السياسية في هذه الدول في ما تحرص عليه من منع تنفيذ صور التجمع الاقتصادي التي تكون، تحت ضغط الظروف، قد وقعت من الناحية

---

(٢٠٩) وهـذا ما يركـز عليه بوضـوح الدكتور علي الدين هلال حيث يقول: «إن التكامل العربي والوحدة العربية ـ أمر سياسي في المقام الأول. وهناك أولوية للاعتبارات والالتزام السياسي في تحقيقه..... وأي طريق آخر ـ اقتصادي أو اجتماعي ـ في غياب الالتزام السياسي قد يوجد بعض أشكال العمل المشترك أو التنسيق في مجال أو آخر، وقد يحقق بعض الفوائد المشتركة والمنافع المتبادلة، ولكنه يتم في اطار التجزئة القائم دون أن يضع الأساس لخطوة أكثر تقدماً». أنظر: علي الدين هلال، «ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية،» ورقة قدمت الى: ندوة جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، تونس، ٢٨ نيسان/ ابريل ـ ٢ أيار/ مايو ١٩٨٢، شارك فيها: علي محافظة،... (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٩٢.

الشكلية على الاتفاقيات المنشئه والمنظمة لها. ولا يقتصر الأمر، في هذا الصدد، على مجال العمـل الاقتصـادي العربي المشترك. فكثير من المظاهر والآثار، التي سنتناولها بالنسبة لهذا العمل، يقوم مثلها بالكامل وعلى النحو نفسه في المجالات الأخرى للعمل العربي المشترك، سياسية كانت أم عسكرية أم اجتماعية أم ثقافية... الخ.

ويمكن تلخيص أهم مظاهـر غياب الارادة السياسية العـربية اللازمة للعمل الاقتصادي العربي المشترك وآثار ذلك، في النقاط التالية:

أ ـ الاتجاه الذي ساد عند وضع ميثاق الجامعة العربية والذي من مقتضاه عدم السماح للجامعة العربية بأي سلطة «فوق وطنية» يكون لها بمقتضاها اتخاذ قرارات ملزمة، والاقتصار على أن تكون هذه الجامعة، بوصفها منظمة اقليمية، مجرد أداة اختيارية للتعاون بين الدول الاعضاء، لا تتنازل لها هذه الدول عن أي قدر من سلطتها في اتخاذ القرارات المتعلقة ببعض جوانب العمل العربي المشترك، بما في ذلك العمل الاقتصادي[٢١٠].

ونتيجـة لذلـك، فقـد أخذ ميثاق الجامعة العربية في ما وضعه من بناء قانوني وتنظيمي للجامعة بمبدأ عدم تنازل الدول العربية الأطراف للجامعة عن أي قدر من سيادتها في اتخاذ القرارات، وبمبدأ المساواة بين هذه الدول داخل الجامعة وأجهزتها. وترتب على ذلك ما قررته المادة (٧)، من الميثاق، من ضرورة صدور قرارات المجلس بالاجماع لكي تلتزم بهذه القرارات كل الدول الأطراف، أما ما يصدر منها بالأغلبية فلا يكون ملزماً الا لمن يقبله ولا تصبح للقرار

---

(٢١٠) في المشاورات التمهيدية لانشاء الجامعة العربية والتي أجرتها مصر في الفترة من تموز/ يوليو سنة ١٩٤٣ حتى شباط/ فبراير سنة ١٩٤٤، مع كل من العراق وشرق الاردن والسعودية وسوريا ولبنان واليمن، استبعدت هذه البلدان فكرة اقامة حكومة مركزية للبلدان العربية جميعاً، وفضلت جميعها فكرة التعاون في ما بينها في النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وطرح مـن أجل تحقيق هذا التعاون بديلان: الأول: اقامة اتحاد له سلطة تنفيذية تمثـل فيه الـدول الأعضاء بنسبة عدد سكانها وميزانياتها، ويكون لقراراتها قوة تنفيذية على الدول الأعضاء، بحيث تتنازل كل منها عن جزء من سيادتها وتلتزم بالقرارات التي تصدر من الاتحاد ولو كانت مخالفة لآرائها. أما البديل الثاني، فهو اقامة اتحاد على أساس عدم الزام قراراته الا مـن يقبلها من الدول الأعضاء. وقد ظهر واضحاً منذ البداية أن البلدان الأطراف في المشاورات تفضل البديل الثاني على أساس أنه لا يمس سيادة البلدان الأعضاء. ثم تأكد هذا الاتجاه بشكل واضح في اجتماع اللجنة التحضيرية في اواخر ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٤٤، وان كان قد ثار الخلاف حول صياغة هذا البديل الثاني، وانتهت المناقشات الى نص المادة (٧) من ميثاق جامعة الدول العربية والذي ينص على أن: «ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله. وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة، وفقاً لنظمها الأساسية».

أنظر في ذلك: عبد الحميد الموافي، «تأسيس جامعة الدول العربية،» شؤون عربية، العدد ١ (آذار/ مارس ١٩٨١)، ص ١٢ ـ ١٧؛ علي محافظـة، «النشأة التاريخية للجامعة العربية،» ورقة قدمت الى: ندوة جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٥٢، وخاصة ص ٤٨ ـ ٥٢، وهلال، «ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية،» ص ٧٧ ـ ٩٢.

قوة تنفيذية الا اذا اتخذت الدولة التي توافق عليه الاجراءات التشريعية والتنفيذية اللازمة لذلك، طبقاً لدستورها وقوانينها الداخلية(٢١١).

ولقد كانت هناك عدة عوامل أدت الى الأخذ بهذه المبادىء والى حرمان الجامعة العربية من أن تكون لها أي «سلطة فوق ـ وطنية» على الدول العربية الأعضاء، بعضها يرجع الى منطق القطرية والتجزئة الذي كان وما زال سائداً لدى النخب الحاكمة في هذه الدول، وبعضها يرجع الى تأثير الدول الأجنبية ذات السيطرة العالمية والتي كانت وما زالت مصالحها تفرض أن تكون الجامعة العربية محدودة الفاعلية(٢١٢).

وأياً كانت الاعتبارات والعوامل التي أدت الى حرمان الجامعة العربية من أن يكون لها أي «سلطة فوق وطنية» على الدول الأعضاء، فان ذلك قد كشف، منذ البداية، عن عدم رغبة هذه الدول في النزول عن أي قدر ولو ضئيل من سلطتها في اتخاذ القرارات المنظمة للعمل العربي المشترك للجامعة العربية، بوصفها المنظمة الاقليمية التي تجسد المصالح العربية المشتركة. ويكشف ذلك، في حد ذاته، عن غياب، أو على الأقل، عن ضعف الارادة السياسية التي كان يجب توافرها لكي ينجح هذا العمل.

ومن الجدير بالاشارة أن العديد من الأجهزة والمنظمات العربية المتخصصة التي أنشئت بعد انشاء الجامعة العربية، قد أخذت مواثيقها واتفاقيات انشائها بمبدأ الأغلبية في صدور القرارات، مثال ذلك «المجلس الاقتصادي والاجتماعي» الذي نصت المادة (٨) من نظامه الداخلي على أن «القرارات يشترط لصحتها أن تكون بأغلبية الدول الأعضاء ولكل دولة صوت واحد». وكذلك «مجلس الوحدة الاقتصادية» الذي نصت المادة (٤/٤) من اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية المنشئة له على أن «يتخذ المجلس قراراته بأغلبية ثلثي الأصوات للأطراف المتعاقدة ولكل

---

(٢١١) أي أن ميثاق الجامعة العربية قد أخذ، في سنة ١٩٤٥، بالمبادىء نفسها التي أخذ بها مجلس المساعدة الاقتصادية `Comecon` الذي أنشىء سنة ١٩٤٩ ليشرف على عملية التكامل الاقتصادي بين البلدان الاشتراكية الشرقية، أنظر: القسم ١، الفصل ١، ثانياً.

(٢١٢) والواقع أن ذلك قد جاء نتيجة طبيعية للتناقضات التي أحاطت وما زالت تحيط بالجامعة العربية. فهي، منذ نشأتها، تحمل معها تناقضات بين ثلاثة متغيرات وتصارعاً بين ثلاث ارادات: الفكر القومي العربي وما يريده من اقامة جامعة تترجم مبدأ القومية العربية وتعمل لتحقيق الوحدة العربية، وارادة البيئة الدولية المتمثلة في الدول المسيطرة عالمياً والتي تريد أن تكون الجامعة العربية تنظيماً محدود الفاعلية ضئيل السلطات بسبب خطورة العقيدة القومية على مصالح هذه الأطراف الدولية، ومنطق القطرية والسيادة الوطنية السائد بعمق في النخب الحاكمة في البلدان العربية والتي تريد الاحتفاظ «بسيادتها» هذه كاملة في علاقاتها مع البلدان العربية الأخرى وان كانت لا تبدي الغيرة نفسها ولا التمسك نفسه والتذرع بهذه السيادة في علاقاتها مع الدول الأجنبية المسيطرة، وخصوصاً في علاقات الكثير منها مع انكلترا أو فرنسا في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة، ثم مع الولايات المتحدة التي ورثت سيطرة الاستعمار الاوروبي وهيمنته ونفوذه في الوطن العربي منذ الخمسينات حتى الآن. أنظر في هذه التناقضات وتصارع الادارات: مطر وهلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ص ١٣٩ ـ ١٤٠، وهلال، «ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية،» ص ٧٧ ـ ٧٨.

دولة صوت واحد». وأيضاً «الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي» الذي نصت اتفاقية انشائه في المادة (٢٠) منها على أن «يحتسب عند التصويت في مجلس المحافظين مائتا صوت لكل عضو بصرف النظر عما يملكه من الأسهم، ثم يضاف الى ذلك صوت عن كل سهم يملكه العضو. وتتخذ القرارات في جميع ما يعرض على المجلس بالأغلبية المطلقة للأصوات ما لم ينص على خلاف ذلك». و«صندوق النقد العربي» الذي تنص اتفاقيته في مادتها (٣١) على أن «يحتسب عند التصويت في مجلس المحافظين (٧٥) صوتاً لكل عضو بصرف النظر عما يمتلكه من الأسهم، ثم يضاف الى ذلك صوت عن كل سهم يملكه العضو. وتتخذ القرارات في جميع ما يعرض على مجلس المحافظين بالأغلبية المطلقة للقوة التصويتية، ما لم ينص على خلاف ذلك».

والواقع اننا، اذا تركنا جانبا المنظمات المالية، مثل: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والتي تتعلق قراراتها، بصفة أساسية، باستخدام مواردها في اقراض البلدان العربية الأطراف، ونظرنا الى الأجهزة الأخرى مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوحدة الاقتصادية والتي تتعلق قراراتها بتطبيق البلدان الأطراف لسياسات اقتصادية عامة أو لاجراءات معينة، تحقيقاً لأهداف هذه السياسات، فان مواثيقها واتفاقياتها لم تبين لنا ما اذا كانت القرارات التي تصدر بالأغلبية تعتبر ملزمة لجميع الاقطار الأعضاء، بما في ذلك الاقطار التي لم توافق على هذه القرارات. وحتى بالنسبة للمنظمات المالية مثل الصندوقين المشار اليهما، فان القوة التصويتية للأقطار لا تتحدد على أساس مبدأ المساواة بين الاقطار الأعضاء، ولكن على أساس حد أدنى من الأصوات يحسب لكل قطر ويضاف اليه عدد آخر من الأصوات بحسب ما يملكه كل منها من أسهم، مما يجعل للأقطار العربية ذات الأسهم الأكثر (وهي الأقطار العربية الأكبر ثراء) وزن قوي في التصويت، مما يمكن معه، في الغالب، لعدد محدود من هذه الأقطار ذات الثراء منع صدور أي قرار لا توافق عليه. ويشبه ذلك، من الناحية العملية، حق الفيتو لمنع صدور قرار توافق عليه الأغلبية العددية للأعضاء.

وهكذا لا نكون مغالين، اذا قلنا، انه بالرغم مما قد يبدو، في الظاهر، من أن هذه الأجهزة والمنظمات العربية المتخصصة تأخذ بمبدأ الأغلبية في اصدار القرارات، فانه من الناحية العملية اما أنه يتعين تصويت بعض الأقطار بالذات بالموافقة على القرار، واما أن القرارات حتى بعد صدورها بالأغلبية تبقى غامضة المصير من حيث الزامها للأقطار التي لم توافق عليها. وهذا ان دل على شيء، فانما يدل على أن روح المبدأ الذي تبنّاه ميثاق الجامعة العربية، من حيث عدم سماحه بأن تكون لهذه الأخيرة «سلطة ـ فوق وطنية» على الأقطار العربية الأطراف، ما زالت هي الروح المسيطرة، في الحقيقة والواقع، في الأجهزة والمنظمات العربية المتخصصة الأخرى.

ومنذ السنوات التي تلت توقيع الميثاق المذكور، وهو يتعرض للنقد ولمحاولات التعديل لأسباب عديدة[٢١٣]، يعنينا من بينها ما تضمنه من الأخذ بمبدأ الاجماع لالزام الاقطار الأعضاء

---

(٢١٣) أنظر في ذلك: حسين البحارنة، «ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية والتعديلات المقترحة،» =

بقرارات مجلس الجامعة، وبمبدأ أن القرار لا يكون ملزماً الا للأقطار التي توافق عليه، استناداً الى ذريعة عدم المساس بسيادة هذه الأقطار الأعضاء. وبمناسبة جو الحماس المؤقت لدعم الجامعة العربية، رداً على توقيع السادات لاتفاقيات كامب ديفيد والسلام مع اسرائيل، وعلى أثر نقل مقر الجامعة الى تونس، أصدر مؤتمر القمة العربي العاشر، في ١٩٧٩/١١/٢٢، قراراً ينص على «الاسراع في تعديل ميثاق الجامعة العربية في اتجاه تقوية العمل العربي المشترك، والعمل على اعادة بناء أجهزتها على أسس جديدة تكفل الفعالية والقدرة على التحرك، بما يخدم تنمية القدرة العربية الذاتية ويؤول الى تحقيق الوحدة العربية». وشكلت الأمانة العامة للجامعة لجاناً من كبار الخبراء العرب الذين انتهوا، في سنة ١٩٨١، من وضع مشروع لتعديل الميثاق يعتبر في حقيقته مشروع ميثاق جديد، تناول العديد من الجوانب، من بينها اعطاء أهمية كبيرة للتنمية والتكامل الاقتصادي، وجعل اصدار القرارات في المجالس العديدة المقترحة للجامعة بأغلبية الثلثين، وذلك في ما عدا القرارات المتعلقة بالاجراءات والتوصيات فتكون بأغلبية الأعضاء. وقد كشفت التطورات اللاحقة عن أن بعض البلدان العربية ذات الوزن والتأثير تعارض، صراحة أو ضمناً، فكرة تعديل الميثاق التي سبق أن وافقت عليها في مؤتمر القمة العربي العاشر. والواقع أن هذه المعارضة التي جمدت، من الناحية الفعلية، مشروع الميثاق المقترح برغم أنه لا يزال مدرجاً على جدول أعمال الاجتماعات المتتالية لأجهزة الجامعة، نقول إن هذه المعارضة يمكن ارجاعها الى تخوف هذه البلدان من فتح نقاش جديد حول مبدأ القومية العربية الذي يجب أن تعدل الجامعة على هديه لتصبح جامعة قومية وليس مجرد أداة للتعاون الاقليمي المحدود. ففتح هذا النقاش قد يؤدي الى اعطاء دفعة جديدة لهذا المبدأ وما يترتب عليه من ضرورة العمل الجدي على تحقيق الوحدة العربية، بعد ما أصاب هذا المبدأ من انحسار فعلي منذ بداية السبعينات، وهو انحسار ترغب هذه الدول في استمراره. كذلك يمكن ارجاع موقف هذه الدول الى أن أي تعديل حقيقي للميثاق لا بد أن يأخذ في اعتباره الاتجاهات السائدة حالياً في الفكر العربي، وفي جانب مهم ومؤثر من الرأي العام العربي بخصوص ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي العربي والتنسيق السياسي، وهي أمور لا تريدها حكومات هذه الدول، بسبب النزعة القطرية التي أصبحت أقوى وأعمق مما كانت عليه من قبل، وكذلك بسبب رغبة بعضها في الاحتفاظ بدرجة كبيرة من المرونة في سياستها الخارجية.

وهكذا، فان الوضع، كما يكشف عنه ميثاق الجامعة العربية، وكما هو عليه حتى الآن، هو: غياب الارادة السياسية اللازمة لاتخاذ قرارات جدية وملزمة للدول الأعضاء لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي[٢١٤]. ولكن هناك أيضاً مظاهر ومؤشرات مهمة أخرى لغياب هذه الارادة السياسية.

=ورقة قدمت الى: ندوة جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، المصدر نفسه، ص ١١١ - ١٢٤، ومطر وهلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ص ١٥٤ - ١٥٦.

(٢١٤) ولعل هذا هو الذي دفع أحد الباحثين (حسين البحارنة) الى أن يصدر. يشبه الصرخة التي يوافق على مضمونها حيث يقول «لقد حان الوقت لاعطاء الجامعة. . . . سلطة الزام الدول الأعضاء بما تفرضه تلك القرارات ولا يعد ذلك انتقاصاً من سيادة الدول الأعضاء. فلقد التزمت سلفاً وارتضت أحكام الميثاق دستوراً عربياً، =

ب ـ ففي مرحلة تحضير مشروعات القرارات والاتفاقيات المتعلقة بالتعاون والتكامل الاقتصاديين ومناقشتها، يدل سلوك الأقطار العربية على غياب هذه الارادة أو ضعفها.

ولنأخذ مثالاً على ذلك سلوك الحكومات العربية في المجلس الاقتصادي العربي[٢١٥] خلال سبع دورات مهمة (من الدورة ١٩ الى الدورة ٢٥)، وعلى امتداد خمس سنوات من كانون الاول/ ديسمبر سنة ١٩٧٣ الى أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٧٨، وهي فترة كانت من أهم فترات التاريخ العربي الحديث وأخطرها بسبب التحديات المصيرية التي فرضت نفسها على الوطن العربي فيها بدرجة بالغة القوة والتركيز. فطبقاً لدراسة مهمة أجريت حول هذا الموضوع، يتأكد أن غياب الارادة السياسية لدى الحكومات العربية نحو التعاون والتكامل الاقتصادي العربي أو ضعفها، هو من الخصائص التي ميزت سلوكها في اجتماعات المجلس المذكور المخصصة لتحضير القرارات والاتفاقيات المتعلقة بذلك ومناقشتها[٢١٦]. فهذه الحكومات، بشكل عام، لا تبدي أي حماس حقيقي أو فعال تجاه قضايا ومشروعات التعاون والتكامل الاقتصاديين العربيين. فمقترحات معظم هذه المشروعات من الأمانة العامة للجامعة أو أمانة المنظمات العربية الاقتصادية دون أن تأتي أي مبادرة بمشروعات مهمة في هذا المجال من الحكومات، فنسبة ما تقدمت به الحكومات من اقتراحات لمناقشتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بلغت ١٤

= انطلاقاً من اعتناق فكرة قومية الجامعة مما تهدف اليه من تحقيق مصالح الأمة العربية. ولا يتأتى ذلك في نظري الا بقبول مبدأ التصويت وفقاً لقاعدة الأكثرية الموصوفة بنسبة معينة وبحيث يكون القرار الصادر بأكثرية موصوفة ملزماً لكل الدول الأعضاء لا بالنسبة لمن يقبل به فحسب. . . . . . ولا بد من أن يقترن (ذلك) باعطاء الجامعة مزيداً من السلطات، بحيث تستطيع الزام الدول التي لا تستجيب للقرارات الصادرة بالأغلبية بالخضوع لها. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق اعطاء مجلس الجامعة سلطة اتخاذ ما يراه من اجراءات مناسبة تحول بين تلك الدول وبين استمرارها بعدم الاكتراث بقرارات الجامعة. وبهذا التعديل وحده، يمكن. . . . (للجامعة) أن تضع ما تصدره من قرارات موضع التنفيذ». أنظر: البحارنة، «ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية والتعديلات المقترحة،» ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٢١٥) وهو المجلس المسؤول عن تعاون البلدان العربية في المجالات الاقتصادية بما في ذلك تنظيم اقتصاداتها والتنسيق بينها طبقاً لنص المادتين السابعة والثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية التي أنشيء بمقتضاها المجلس بناء على قرار مجلس الجامعة العربية في ١٣/٤/١٩٥٠، ولنص المادة الثانية من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي الصادر عنه في ١٢/١٢/١٩٥٠. أنظر: القسم ٢، الفصل ٤.

(٢١٦) أنظر في هذه الدراسة: مطر وهلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ص ١٦٨ ـ ١٧٣.

وهي تعطي، في رأينا، نموذجاً مهماً لأسلوب يجب أن يطبق في دراسات أكثر توسعاً، وتغطي المدى الزمني الكامل لحياة الأجهزة والمنظمات الاقتصادية العربية المسؤولة عن تحقيق التعاون والتكامل الاقتصاديين العربيين. وعلى الرغم من أن الدراسة قدمت خصائص السلوك التي أشرنا اليها في المتن ضمن خصائص أخرى على أنها «فرضيات» تفسر مواقف الحكومات العربية في المجلس الاقتصادي، الا أننا نعتقد أن الخصائص التي أشرنا اليها تمثل تفسيراً حقيقياً لهذه المواقف، وهي خصائص ترجع جميعاً الى غياب أو ضعف الارادة السياسية لدى الحكومات العربية بالنسبة لموضوع التعاون والتكامل الاقتصاديين العربيين.

بالمائة فقط، من مجموع الاقتراحات التي ناقشها، مقابل ٦٥ بالمائة من الاقتراحات جاءت من الأمانة العامة للجامعة. وفي السنوات الخمس من نيسان/ ابريل سنة ١٩٧٧ حتى نيسان/ ابريل سنة ١٩٨٢، هبطت نسبة مقترحات الحكومات الى أقل من ٩ بالمائة من اقتراحات الأمانة العامة (١٥ اقتراحاً حكومياً مقابل ١٧٥ اقتراحاً من الأمانة)(٢١٧). وما تضعه الأمانة العامة للجامعة من مذكرات ودراسات للتكامل الاقتصادي لا تدرس على الاطلاق أو لا تدرس الدراسة الكافية(٢١٨). ولا ترد الحكومات العربية على ما تطلبه الأمانة العامة منها من ابداء آرائها ومقترحاتها بشأنها، حيث لم تتجاوز استجابة الحكومات لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن نسبة ١٦ بالمائة(٢١٩)، والوفود التي ترسل لحضور اجتماعات المجلس، على مستوى الخبراء، في الغالب تكون ضعيفة المستوى من الناحية الفنية؛ مما يؤدي الى ضعف مستوى المناقشات وعدم جديتها(٢٢٠). كذلك فانه بالرغم من أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشكل من الوزراء، الا أن نسبة الحضور الوزاري فيه محدودة. ففي دوراته الست، من سنة ١٩٧٦ حتى سنة ١٩٨١، كان مستوى التمثيل عشرة وزراء في دورتين، وثلاثة عشر وزيراً في دورتين أخريين، وأربعة عشر وزيراً في دورة أخرى، وبسبب ما، وصل العدد الى ١٨ وزيراً في دورة ١٩٨١(٢٢١). ويكشف سلوك الحكومات أيضاً عن أن أغلب الحكومات العربية، سواء ذات الثراء المالي النفطي منها أم التي لا تتمتع بمثل هذا الثراء «تفضل بالدرجة الأولى المعونة المباشرة أو برامج على المستوى الثنائي أو قروضاً غير مرتبطة بمشاريع، على الدخول في مشاريع تكامل جماعي»(٢٢٢). ويتضح ذلك من كثرة اثارة وفود البلدان ذات الثراء، عند مناقشة مشروعات التكامل الجماعي التي تتقدم بها الأمانة العامة للجامعة والتي غالباً ما يسهم في تحضيرها كبار الاخصائيين الاكاديميين(٢٢٣).

---

(٢١٧) عبد الحسن زلزلة، «الدور الاقتصادي للجامعة العربية،» ورقة قدمت الى: ندوة جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، المصدر نفسه، ص ٢٥٥.

(٢١٨) ويتبين ذلك من اعترافات صريحة أو ضمنية من بعض مندوبي الأقطار بأنهم لا يقرأون هذه المذكرات والدراسات، والتي من امثلتها تصريح رئيس أحد الوفود البارزة والمهمة في المجلس الاقتصادي حيث يقرر «ومع احترامنا للأمانة العامة فان هذه الأوراق التي أمامنا، وضمنها دراسات أخرى كثيرة قد تكون قيّمة، أقول ان معظمها يلقي مصيراً هو وضعه على الرف».

أنظر: مطر وهلال، المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(٢١٩) زلزلة، المصدر نفسه، ص ٢٥٦.

(٢٢٠) مطر وهلال، المصدر نفسه، ص ١٦٩ - ١٧٠.

(٢٢١) زلزلة، المصدر نفسه، ص ٢٥٥.

(٢٢٢) مطر وهلال، المصدر نفسه، ص ١٧١.

(٢٢٣) كان التهجم على الاكاديميين الذين أسهموا في تحضير هذه المشروعات، في بعض الحالات، من بين الوسائل غير المباشرة للهجوم على مشروعات التكامل الجماعي التي أسهموا فيها. أنظر: المصدر نفسه، ص ١٧١. ويكفي أن نقارن ذلك بما يحدث في الجماعة الاقتصادية الأوروبية وفي «مجلس المساعدة المتبادلة» في البلدان الاشتراكية الشرقية من ضرورة مساهمة المساعدة المتبادلة «في البلدان الاشتراكية الشرقية من ضرورة مساهمة كبار الاخصائيين الاكاديميين في تحضير مشروعات التعاون والتكامل الاقتصاديين بين بلدان كل مجموعة، وبما يولده ذلك من ثقة بحكومات هذه الدول والبلدان واطمئنانها الى هذه المشروعات.

وأخيراً، يكشف هذا السلوك، بشكل مباشر، عن تمسك (أو تذرع) وفود الدول الأعضاء بمبدأ سيادة دولهم لمنع، أو لتعطيل، اصدار توصيات تتعلق بمشروعات تكاملية جماعية يكون من شأنها، كما هو طبيعي وضروري في مثل هذه المشروعات، المساس بالخطط والبرامج والسياسات القطرية البحتة[٢٢٤]. وبدلاً من بحث كيفية معالجة ما قد يكون هناك من تعارض بين هذه الجوانب القطرية وبين المشروعات التكاملية الجماعية، تتخذ الوفود من مبدأ السيادة الوطنية أو من «الظروف الخاصة» لأقطارها وسيلة لمنع هذه المشروعات ووأدها.

ج ـ وفي الحالات التي تفلت فيها بعض مشروعات التعاون أو التكامل الاقتصادي، بسبب ضغط العامل القومي في بعض الفترات أو المراحل، من الحصار المضروب حولها وتبرم الحكومات العربية في ما بينها الاتفاقيات المتعلقة بهذا المدخل، أو ذاك، من مداخل التكامل، فمن النادر جداً أن تتضمن هذه الاتفاقيات التزامات محدودة واجبة التطبيق قبل انقضاء تاريخ معين من ابرامها يكون هو نفسه ملزماً لهذه الحكومات. وبدلاً من ذلك، جاءت الاتفاقيات المتعلقة بمداخل التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية، بصفة عامة، اتفاقيات بأهداف عامة، اما انها لا تفيد شيئاً في تغيير الأوضاع القائمة والتي يجب تغييرها لتحقيق التكامل[٢٢٥]. واما ان تطبيقها الفعلي يتطلب جهوداً تفصيلية لاحقة من البحث والدراسة والمناقشات في لجان واجتماعات يمارس فيها السلوك نفسه المقاوم والمعرقل لعملية التكامل الاقتصادي العربي والمشار اليه في ما سبق. أي أن المشروعات التكاملية التي تفلت من الحصار الذي يفرضه عليها هذا السلوك في مرحلة التحضير والمناقشة، تقع في حصاره من جديد بسبب الاتفاقيات التي تبرم لاقرار هذه المشروعات وتنظيمها. وهذا ما يمكن تبينه بسهولة من مجرد مراجعة سريعة لتحليلنا لاتفاقيات المداخل المتعددة للتكامل الاقتصادي المبرمة بين الحكومات العربية والذي قدمناه

---

(٢٢٤) المصدر نفسه، ص ١٧١ ـ ١٧٢.

(٢٢٥) ونجد مثالاً واضحاً وقوياً يكشف عن وجود هذا الاتجاه منذ بداية حركة التعاون والتكامل الاقتصاديين العربيين في اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين بلدان الجامعة العربية والموقع عليها سنة ١٩٥٣. فالالتزام الذي يشكل حجر الزاوية في الاتفاقية، وهو المتعلق بتسهيل تسديد المدفوعات الجارية بين الدول العربية جاء في المادة الأولى التي تنص على أن: «تعمل كل من حكومات الدول المتعاقدة ـ في حدود امكانياتها ووفقاً لأنظمة تحويل العملات الخارجية وأنظمة الاستيراد المطبقة في أراضيها ـ على تسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية. . . .الى بقية البلدان المتعاقدة ـ». وواضح أن ما تضمنه هذا النص من أن يكون تسهيل المدفوعات الجارية بين البلدان العربية في حدود امكانياتها ووفقاً للأنظمة المطبقة فيها بخصوص تحويل النقد للخارج وبخصوص الاستيراد أفرغت هذا الالتزام من أي مضمون حقيقي، لأن «الأنظمة المطبقة فعلاً» من بين الأسباب المعرقلة للتعاون والتكامل الاقتصاديين العربيين. وقد بقي الموقف نفسه حتى السبعينات بل والثمانينات، حيث يصر رؤساء وفود الدول العربية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يكون تيسير استثمار رؤوس الأموال بين هذه الدول وتيسير طلبات المستثمرين العرب الخاصة بالادخال والاقامة لهم وللعمال ذوي المهارات «على أن يكون ذلك طبقاً لأنظمة كل دولة» لأن لدولهم «ظروفاً خاصة» أنظر أقوال رؤساء هذه الوفود في بعض الدورات في السبعينات والثمانينات، في: المصدر نفسه، ص ١٧١ ـ ١٧٢.

في القسم الثالث من هذا الكتاب في ما سبق(٢٢٦). ولا يمكن تفسير ذلك الا بغياب الارادة السياسية الضرورية للالتزام الحقيقي والجاد بعملية التكامل الاقتصادي العربي، مما يدفع أغلب الحكومات العربية، عندما يقوى المد والضغط القومي في مرحلة معينة، الى محاولة احتواء هذه العملية والالتفاف حولها، من خلال صياغة الاتفاقيات المقررة للمداخل التكاملية بافراغ هذه الاتفاقيات من أية واجبات محددة موضوعياً وزمانياً، بما يضمن الالتزام الفعلي والجاد بها.

د ـ توقع أغلب البلدان العربية، وأحياناً كلها، على الاتفاقيات المتعلقة بمداخل التكامل الاقتصادي وأجهزته، ولكن بعض هذه الاتفاقيات لا تدخل حيز التنفيذ الا بعد مدة طويلة من التوقيع عليها. فدخول هذه الاتفاقيات حيز النفاذ يتوقف، حسب نصوصها، على تصديق عدد معين على الأقل من البلدان الموقعة عليها، ولا يتوافر تصديق هذا العدد الا بعد انقضاء فترة طويلة من هذا التوقيع. ويتبين ذلك من مجرد مراجعة ما أوردناه في القسمين الثاني والثالث من هذا الكتاب عن تواريخ توقيع وتواريخ نفاذ الاتفاقيات المنشئة للمنظمات الاقتصادية العربية، والاتفاقيات المقررة والأنظمة للمداخل المتعددة للتكامل الاقتصادي العربي(٢٢٧).

واذا أخذنا الفترة التي تلت سنة ١٩٧٩، في ما يتعلق بالاتفاقيات التي أقرها المجلس الاقتصادي، فنجد أن التصديق على اتفاقية تيسير التبادل التجاري (الموقعة سنة ١٩٨٠) حتى نيسان/ ابريل سنة ١٩٨٢ لم يتجاوز ٥ بالمائة، و٣٠ بالمائة بالنسبة للاتفاقية الموحدة للاستثمار (الموقعة سنة ١٩٨٠)، و١٥ بالمائة لاتفاقية تبادل الاعفاء الضريبي لمعدات الطيران (الموقعة سنة ١٩٧٩)، و٥٠ بالمائة بالنسبة لاتفاقية المنظمة العربية للسياحة (الموقعة سنة ١٩٧٨)، و٦٠ بالمائة بالنسبة لاتفاقية النقل بالعبور (المعقودة سنة ١٩٧٩). وهناك منظمات متخصصة وقعت اتفاقياتهامنذ ما يقرب من ربع قرن، ولكنها لم تر النور بسبب عدم توافر التصديقات اللازمة، مثل مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية الموقعة اتفاقيتها سنة ١٩٦١(٢٢٨).

ولا يرجع هذا التأخير الى ما تستغرقه اجراءات التصديق من وقت فقط، ولكنه يرجع، وبصفة أساسية، الى ضعف الرغبة، ومن ثم ضعف الارادة السياسية في انفاذ هذه الاتفاقيات. فالتجربة تعلمنا أنه عندما تتحمس حكومة عربية لاتفاقية ما مع احدى الدول غير العربية، وخصوصاً الدول الأوروبية أو الدولتين الأعظم، أو مع احدى المنظمات الاقتصادية الدولية التي

---

(٢٢٦) أنظر: القسم ٣.

(٢٢٧) ويكفي أن نشير لمثال صارخ على ذلك. فاتفاقية انشاء المؤسسة المالية للانماء الاقتصادي وقعت اتفاقية انشائها في سنتي ١٩٥٧ و١٩٥٩. ولكن بقيت غير نافذة لأن نفاذها طبقاً لنص المادة (٤١) منها كان يتوقف على تصديق دول أعضاء لا يقل مجموع اكتتاباتها عن ٧٥ بالمائة من رأسمالها، وهو ما لم يتحقق حتى سنة ١٩٦٨، أي لمدة أحد عشر عاماً من توقيع اتفاقيتها. وقد وجد عندئذ أنه من المستحسن دفن هذه الصورة الشوهاء المؤلمة، فأعيد انشاء المؤسسة نفسها تحت اسم آخر هو «الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي» الذي جرى توقيع اتفاقية انشائه أساساً في ١٩٦٨/٥/١٨.

(٢٢٨) أنظر: زلزلة، «الدور الاقتصادي للجامعة العربية،» ص ٢٥٥.

تتميز بقوة النفوذ الامريكي، فان التصديق على هذه الاتفاقية يتم بسرعة، وأحياناً بدرجة كبيرة من السرعة.

وتنطبق الملاحظة نفسها على القرارات التي يصدرها كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية بتعديل بعض أحكام الاتفاقيات التي تكون قد أبرمتها البلدان الأعضاء، طبقاً لما يكون قد ظهر من حاجة لهذا التعديل. ويستطيع من يتصفح مجموعات القرارات، الصادرة عن كل منها، أن يلاحظ بسهولة ضخامة عدد القرارات التي تصدر عن كل منها والتي تحث الدول الأعضاء على الانتهاء من اتخاذ اجراءات التصديق على قرارات تكون قد سبقت موافقتها عليها.

هـ ـ وحتى بعد دخول الاتفاقيات المتعلقة ببعض جوانب التكامل الاقتصادي العربي حيز النفاذ، بالنسبة للأقطار العربية التي تكون قد صدقت عليها، فان عدداً من هذه الاقطار يتباطأ في اتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة لاقامة وتوفير المتطلبات التي بدونها لا يحقق هذه العمل الاقتصادي أهدافه.

يضاف الى ذلك أنه حتى حين تسير هذه الدول في اتجاه تنفيذ هذه الاتفاقيات، فانها لا تتخذ جميع الاجراءات اللازمة لذلك، بل تبقى دائماً بعض الاجراءات ناقصة غير مستكملة، مما يقضي على ما قد يكون للاجراءات التي تكون قد اتخذت من فاعلية في تحقيق أهدافها، أو مما يضعف من هذه الفاعلية(٢٢٩).

و ـ في عدد من الاتفاقيات والقرارات المتعلقة بمداخل وأدوات التعاون أو التكامل الاقتصادي العربي، تعلن دولة أو أكثر من الدول الأعضاء تحفظها على التزام ما، أو على عدد من الالتزامات التي تفرضها الاتفاقية على هذه الدول، ويؤدي ذلك الى عدم سريان الاتفاقية على الدول المتحفظة في ما تكون قد تحفظت عليه، مما يؤدي الى شل فاعلية هذه الاتفاقيات من الناحية العملية، وبخاصة اذا لاحظنا أن هذه التحفظات تكون عادة بصفة دائمة وليس لفترة محدودة ومؤقتة بسبب ظروف خاصة تتخذ الاجراءات اللازمة لعلاجها والتغلب عليها. واذا أخذنا القرارات التي صدرت عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حتى نيسان/ ابريل سنة ١٩٨٢ فقط، نجد أنها بلغت (٩٠٤) قرارات، وكان ما جرى التحفظ عليه من بعض الحكومات

---

(٢٢٩) وقد ظهر أسلوب التحفظات على بعض النصوص والالتزامات، منذ بداية حركة التعاون والتكامل الاقتصاديين العربيين خلال الخمسينات. فقد تحفظت كل من المملكة الاردنية، المملكة المتوكلية اليمنية، والجمهورية العراقية، والسعودية، على اتفاقية التعديل الرابع لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية، اما تحفظاً كلياً واما على بعض أحكام التعديل. أنظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، **مجموعة الاتفاقات والمعاهدات الاقتصادية المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية**، ص ٨٦ ـ ٩٠. وهناك أمثلة عديدة أخرى على التحفظات على اتفاقيات أخرى في المجموعة نفسها. وما زال الأسلوب نفسه متبعاً في العديد من القرارات التي يصدرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على ما هو مبين في المتن.

الأعضاء (١٦٢) قراراً منها، وبلغت تحفظات قطر عربي واحد ٦٢ بالمائة من هذه التحفظات[٢٣٠].

ز ـ ومن المظاهر والآثار الواضحة لغياب الارادة السياسية اللازمة أن العديد من البلدان العربية تصر، عند اعداد ومناقشة مشروعات الاتفاقية والقرارات المنظمة للتكامل الاقتصادي العربي، على وضع نصوص يكون لها بمقتضاها وقف تنفيذ الاتفاقية أو القرار، أو طلب استثنائها من سريان بعض الأحكام عليها. وعلى الرغم من أن تطبيق مثل هذه النصوص يشترط وجود ظروف خاصة تبرر ذلك، الا أن الالتجاء الى طلب تطبيقها لم يكن في أغلب الحالات يكشف عن توافر مثل هذه الظروف الخاصة. ويدل ذلك على أن مثل هذه النصوص قد قصد منها، منذ البداية، أن تكون سنداً قانونياً للتهرب من تطبيق البلدان الأعضاء للالتزاماتها التي تقررها الاتفاقيات والقرارات لوضع سياسات وأدوات التكامل الاقتصادي العربي موضع التنفيذ الفعلي.

ولعل أوضح مثال على مثل هذه «النصوص التهربية» نص المادة (١٤) من قرار انشاء السوق العربية المشتركة الصادر برقم (١٧) عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ١٣/٨/١٩٦٤. فقد نصت هذه المادة على أنه «يحق لكل دولة من الدول الأطراف المتعاقدة التقدم الى مجلس الوحدة الاقتصادية بطلب استثناء بعض المنتجات من اعفائها أو من التخفيض المطبق عليها في الرسوم والضرائب والتحرير من القيود لأسباب جدية مبررة. ولمجلس الوحدة الاقتصادية أن يقر هذا الاستثناء وأن يحدد مفعوله لفترة زمنية معينة... الخ.». والواقع أنه ما كاد قرار السوق العربية المشتركة يأخذ طريقه نحو التطبيق، حتى بادرت البلدان الأعضاء المحدودة العدد التي التزمت به، بطلب تطبيق المادة (١٤) على عدد ضخم من منتجاتها في تبادلها في ما بينها.

ح ـ وإضافة لكل ما تقدم، فانه حتى حين تطبيق الاتفاقيات والقرارات المتعلقة بالتعاون والتكامل الاقتصاديين العربيين، فان استمرار تطبيقها غالباً ما يتأثر بما يحدث من تقلبات طارئة في العلاقات السياسية بين حكومات أو أشخاص رؤساء الأقطار العربية الأعضاء وحكامها.

ففي أغلب الحالات، عندما كان يحدث تدهور، أو حتى مجرد توتر، في هذه العلاقات كان ذلك ينعكس مباشرة على نحو سلبي على العمل الاقتصادي العربي المشترك في مجالات التعاون والتكامل؛ حيث كان يهبط معدل هذا العمل. وفي بعض الأحيان، كان معدله يهبط هبوطاً شديداً يقرب من التوقف. وبذلك تخضع العلاقات الاقتصادية العربية لعوامل «المزاجية والتقلب» نفسها التي تهيمن على العلاقات السياسية بين البلدان العربية. وبصفة عامة، فان الخلافات السياسية التي تنشأ بين الحكومات العربية ـ وما أكثر هذه الخلافات ـ تؤدي الى تجميد

---

(٢٣٠) زلزلة، المصدر نفسه، ص ٢٥٥.

(٢٣١) يوسف صايغ، «الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢، =

اتفاقيات العمل الاقتصادي العربي المشترك والى تعطيل مفعولها(٢٣١). ويفسر ذلك ما تكشف عنه احصاءات التجارة الخارجية الثنائية بين البلاد العربية، اذ كثيراً ما نجد تزايداً ونمواً في التبادل التجاري بين بلدين عربيين على مدى عدد من السنوات، ثم يهبط هذا التبادل فجأة في سنة، أو في عدد من السنين الى مستوى بالغ الانخفاض يكاد يقرب أحياناً من الصفر. وهذا ما حاول علاجه الخبراء الاقتصاديون الذين وضعوا مشروع ميثاق العمل الاقتصادي القومي الذي وافق عليه مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٨٠، والذي نص فيه على أن «تلتزم الدول العربية بتحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات العربية وابعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة . . . وبأن تتعهد جميع الأقطار العربية بالسعي لتحقيق أقصى حد من الاستقرار والتطوير للعلاقات الاقتصادية العربية».

والواقع أن هذه الحقائق العديدة التي ذكرناها ليست كلها سوى مظاهر وآثار لغياب أو ضعف الارادة السياسية اللازمة لتحقيق العمل الاقتصادي العربي المشترك ونجاحه. وهي تشير، في مجملها، الى أن البلدان العربية لا يتوافر لديها ما يلزم لعملية التكامل الاقتصادي من ارادة سياسية. فهذه الحقائق جميعاً تدل على أن هذه الارادة إما أن تكون غائبة وغير موجودة كلية (عدم توقيع بعض البلدان العربية على عدد من اتفاقيات وقرارات التعاون والتكامل الاقتصاديين العربيين، أو عدم تصديقها عليها بعد توقيعها)، وإما أن تظهر هذه الارادة على نحو شكلي من خلال الاطارات القانونية والمنظمية التي تتمثل في توقيع البلدان العربية لاتفاقيات وفي انشائها لمنظمات جماعية لتحقيق أهداف العمل الاقتصادي العربي المشترك دون أن تكون لديها أي نية حقيقية لتحقيق ذلك، وإما أن تظهر هذه الارادة فعلاً ولكنها تكون على نحو ناقص بحيث لا تتضمن جميع العناصر المترابطة والمركبة التي يجب أن تشملها، وبحيث لا تتوافر لها صفة الاستمرارية الضرورية لكي تكون قوة دافعة مستمرة لعملية التجمع الاقتصادي العربية.

٤ ـ أسباب غياب الارادة السياسية الضرورية للتعاون والتكامل الاقتصاديين العربيين

يبقى الآن أن نتساءل عن العوامل والأسباب التي أدت وما زالت تؤدي الى غياب هذه الارادة السياسية أو ضعفها.

والواقع أن تحديد هذه العوامل والأسباب يحتاج لدراسات متنوعة ومتشعبة تتصل بعلوم عديدة مثل علم السياسة، وعلم الاجتماع، والتاريخ، بل وعلم النفس كذلك(٢٣٢).

= العدد ٦ (آذار/ مارس ١٩٧٩)، ص ٢٣ ـ ٤١.

(٢٣٢) يستطيع القارىء أن يجد عدداً مهماً من الدراسات التي تتناول الكثير من جوانب هذه الموضوعات في العديد من المؤلفات التي نشرها «مركز دراسات الوحدة العربية» وفي كثير من المقالات التي تنشرها مجلة **المستقبل العربي** التي يصدرها المركز نفسه ابتداء من سنة ١٩٧٨ حتى الآن.

ويبدو لنا أنه يمكن تلخيص أهم هذه العوامل والأسباب في ما يأتي :

عمق «الشعور القطري» في الأقطار العربية، والذي يرجع في الواقع الى تطور تاريخي طويل، بدأت جذوره منذ فترة بعيدة، وتفاعلت في ترسيخه منذ منتصف القرن التاسع عشر عوامل عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

وعلى الرغم من أن الاستعمار الغربي، الأوروبي في مرحلة أولى، ثم الأوروبي والأمريكي في المرحلة الحالية(٢٣٣) ـ وما يصاحبه من اختراق وتغلغل عميقين في كيان الوطن العربي؛ مما يؤثر بصورة سلبية على حركة وقوة النظام الاقليمي العربي ـ قد لعب وما زال يلعب دوراً خطيراً في تعميق النزعة القطرية في الوطن العربي وترسيخها، الا أنه لا يمكن القاء كل المسؤولية في ذلك على الاستعمار الغربي ولا على العوامل الخارجية وحدها(٢٣٤). فهناك عناصر داخلية أسهمت وتسهم بقوة، في تقوية هذه النزعة القطرية، وفي تحريكها بشكل مستمر لتقف كأنها السد المنيع في وجه كل محاولات التوحيد العربي الذي يقضي على التجزئة القائمة. وبدون هذه العناصر الداخلية ما كان يمكن للقوى الخارجية أن تحقق أهدافها في استمرار التجزئة في الوطن العربي. ومن الناحية التاريخية، يمكن القول إن القوى الأجنبية، المتمثلة أساساً في الاستعمار الغربي، خصوصاً الاوروبي منه في مرحلة سيطرته على الوطن العربي، قد غرست بعض هذه العناصر الداخلية وخلقتها خلقاً، مثل تولية بعض الحكام على أجزاء الوطن العربي، واشاعة التنافس وخلق أسباب التخوف والنزاع في ما بينهم. كذلك يمكن القول إن هذه القوى الأجنبية قد استغلت الوجود السابق لبعض العناصر الداخلية الأخرى وعملت على تقويتها وتنميتها وتدعيمها، مثل الطائفية الدينية، ومثل عنصر التباين في درجة التقدم الثقافي، أو مثل التباين في بعض مراحل التطور التاريخي القديم بالذات، هذه العناصر التي حاولت القوى الخارجية أن تجعل منها أساساً لنشر الشعور بأن أجزاء الوطن العربي لا تنتمي الى أمة واحدة، وبأنه لا توجد قومية واحدة تجمعها وتربط بينها. فلا شك أن القوى الخارجية قد لعبت دوراً مهماً وخطيراً في ذلك كله. ولكن مما لا شك فيه أيضاً، أنه بعد أن خلقت القوى الخارجية هذه العناصر الداخلية وحركتها، فان هذه الأخيرة قد أصبحت ذات «وجود ذاتي» داخل الوطن العربي، وأن القوى السياسية والاجتماعية التي تمثل هذه العناصر أخذت تعمل من جانبها، مستخدمة أدوات السياسة الداخلية، على المحافظة على التجزئة والقطرية، وعلى الدفاع عنهما. ولأن مصلحتها، في هذا الصدد، تتفق مع مصلحة القوى الخارجية، فمن الطبيعي افتراض قيام تعاون وتأثير متبادلين بين هذه القوى الداخلية والقوى الخارجية بالنسبة لاستمرار القطرية والتجزئة

---

(٢٣٣) مع ملاحظة ما بين السياسة الاوروبية والسياسة الامريكية من تنافس يصل الى حد التعارض أحياناً بالنسبة لمصالحهما في الوطن العربي.

(٢٣٤) وكلنا نرى أنه من الأمور بالغة الأهمية القيام بالكثير من الدراسات التي تكشف وتلقي الكثير من الضوء على دور العامل الخارجي في عملية التجزئة والتشرذم والتخلف والتبعية التي يعاني منها الوطن العربي كله. أنظر كدراسة مهمة، عميقة ورائدة في هذا المجال: امين، **محنة الاقتصاد والثقافة في مصر**.

في الوطن العربي[٢٣٥]. ويتخذ هذا التعاون بين القوتين، في مجال تدعيم القطرية، شكلاً ظاهراً ومعلناً في بعض الحالات، بل قد يكون بالغ الحدة أحياناً (الأمثلة كثيرة على اعلان بعض الدول الاوروبية والولايات المتحدة تأييدها وحمايتها لبعض الحكام وأنظمة الحكم في بعض الأقطار العربية أثناء مرحلة المد القومي العربي في أواخر الخمسينات، بل ونزول القوات المسلحة الامريكية لبنان لحماية نظام الحكم القائم فيه سنة ١٩٥٨ ضد القوى الوطنية والقومية اللبنانية التي كانت تمثل هذا المد). ولكن هناك، بلا شك أيضاً، تعاوناً مستمراً غير ظاهر بين القوتين في مجال حماية القطرية وتدعيمها، وذلك بسبب وحدة مصلحتهما في ذلك، وبسبب الروابط التاريخية التي تجمعهما وتربط بينهما. ومن هنا، فانه يمكن القول ان هناك علاقات تفاعل متبادل وترابط حيوي بين القوى الخارجية وبين القوى الداخلية، ذات المصلحة في استمرار القطرية والتجزئة العربية.

وقد أسهمت، في تعميق القطرية والتجزئة في الوطن العربي، منذ السبعينات، عوامل أخرى اكتسبت خطورة خاصة، أهمها في رأينا:

---

(٢٣٥) وتمثل الولايات المتحدة بالذات القوة الخارجية الرئيسية في هذا المجال منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فمن أهم الاهداف الاستراتيجية العامة لسياستها منع تحقيق الوحدة العربية ـ حتى لو قامت هذه الوحدة بين نظم عربية تابعة للغرب ـ وتصفية عقيدة القومية العربية التي يستند اليها التحرك لتحقيق هذه الوحدة. وتستخدم الولايات المتحدة، بقدر كبير من المرونة ومن القدرة على التكيف، لتحقيق هذا الهدف كافة الوسائل الممكنة، سواء كانت وسائل المواجهة الصريحة أو وسائل المراوغة والسرية في التحرك مثل ربط بعض الأقطار العربية ذات الوزن والتأثير في النظام الاقليمي العربي بعجلتها، وتمزيق الامة العربية. ويعني ذلك، في الحقيقة، أن من أهم أهداف الاستراتيجية الامريكية استمرار القطرية والتجزئة في الوطن العربي وتعميقها. ويمكن تفسير الكثير من ممارسات الولايات المتحدة ومواقفها نحو البلدان العربية منذ اواخر الاربعينات حتى الآن في ضوء هذا الهدف الاستراتيجي. ومن جهودها التي نجحت في تحقيق جانب كبير من هذا الهدف، اضعاف مصر واختراقها (من جانب الولايات المتحدة) وجعلها مثل بعض الأقطار الأخرى ذات الوزن والتأثير العربي مدافعة عن السياسة الامريكية وداعية في المنطقة، كوسيلة أساسية لعزل مصر بكل ثقلها الحضاري عن دورها التاريخي القيادي في الأمة العربية، بهدف منع التوحيد العربي، ثم تزايد اختراقها للوطن العربي كله بعد ذلك. وقد نجحت في ذلك الى حد كبير في ظل التحولات الخطيرة التي أحدثها ودافع عنها نظام السادات. أنظر في تحليل تفصيلي للجوانب العديدة من استراتيجية وسياسة ودور وممارسات الولايات المتحدة في كل ذلك: تنيرة، «التطور الاستراتيجي للسياسة الامريكية في الوطن العربي،» ص ٢٦ ـ ٣٩، وخاصة ص ٣٣ و٣٦ ـ ٣٩؛ عبد المنعم المشاط، «مصر وابعاد التحدي للاندماج العربي: اشكالية الحل،» **المستقبل العربي**، السنة ٥ العدد ٤٢ ـ ٤٤ (آب/ أغسطس ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢)، ص ٢١ ـ ٦٠، ومطر وهلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ص ١٠٦ ـ ١١٥.

ومن الجدير بالملاحظة أنه في الدراسة الميدانية التي أجراها مركز دراسات الوحدة العربية باشراف الدكتور سعد الدين ابراهيم عن «قياس اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة» وجد أنه من العينة التي اختيرت من عشرة بلدان عربية كانت الدولة الأجنبية التي تكرر ذكرها من أكثر المبحوثين (٦٠ بالمائة منهم) كمعرقل للوحدة العربية هي الولايات المتحدة الامريكية. أنظر: سعد الدين ابراهيم، «قياس إتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة،» ورقة قدمت الى: ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة، المصدر نفسه، ص ١٥٣ ـ ١٥٩.

أ ـ ما أحدثته الأوضاع النفطية في الوطن العربي بعد سنة ١٩٧٣ من تغييرات في توزيع الثروة والدخل بين الأقطار العربية، وما ترتب على ذلك من تغيير في موازين القوى داخل الوطن العربي. فقد ترتب على التوزيع الجديد للثروة والدخل الى خلق شعور بـ«قطريةخاصة متميزة» للأقطار ذات الثراء المالي والنفطي في منطقة الخليج في مواجهة بقية الأقطار العربية التي تعتبر أقطاراً فقيرة بمعايير الثراء النفطي. وقد يمكن القول إنه، للمرة الأولى في التاريخ العربي الحديث، يظهر عامل الثروة والتفاوت في توزيعها بين الأقطار العربية بوصفه العامل الذي يلعب الدور الأخطر في تبرير التجزئة والقطرية وفي تعميقهما في داخل الوطن العربي(٢٣٦). وقد انعكس ذلك حتى على «المصطلحات» التي تستخدم للتفرقة والتمييز بين الأقطار العربية، حيث ظهرت في اللغة الجارية الفاظ مثل «أقطار اليسر وأقطار العسر»، و«أقطار الفائض وأقطار العجز». ويلاحظ أنه، في فترة ما قبل الحقبة النفطية التي بدأت سنة ١٩٧٣، لم يكن التفاوت بين الأقطار العربية من الناحية البشرية وما يميزها من قدرات وكفاءات يلعب أي دور في تعميق القطرية والتجزئة، كما لم يكن لهذا التفاوت أي انعكاس على اللغة والألفاظ المستخدمة، بل على العكس من ذلك، كانت الأقطار العربية ذات الثقل البشري والحضاري، بما تحويه من قدرات «الانسان» الذي هو العامل الأول والأساسي في التطور والتقدم وكفاءاته، كانت هذه الأقطار ترى في هذا التفاوت عاملاً معززاً ومقوياً للحاجة الى التكامل في جميع المجالات، وكانت تقوم، رغبة واختياراً، بما كانت تراه واجباً عليها من النهوض التعليمي للانسان العربي في الأقطار العربية الأخرى، تحقيقاً للتكامل الثقافي والتعليمي.

ب ـ المفهوم الجديد الذي أخذ يطرح نفسه على الأقطار العربية بوصفه بديلاً لمفهوم «الأمن العربي بواسطة القوة الذاتية العربية المتكاملة، على أساس القومية العربية». فقد أخذ يحل تدريجياً محل هذا المفهوم، بشكل صريح أو ضمني، مفهوم آخر يطلق عليه د. عبد الحسن زلزلة «المفهوم الجزئي المجزأ» الذي يقوم على «الدعوة الى احلال المظلة الخارجية محل المظلة الذاتية العربية، فضلاً عن استبعاد البعدين التحرري والقومي للأمن العربي، ليخلفهما مفهوم مشبوه، يجمع بين الأمن النفطي من وجهة نظر مستهلكيه ومصلحتهم من جهة، وأمن السلام والاستسلام مع الكيان الصهيوني من جهة أخرى... الى جانب... عودة النظام الاقليمي الشرق أوسطي الذي تهيمن عليه دول التخوم غير العربية والكيانات الأجنبية المحيطة به، كبديل للنظام الاقليمي القومي العربي في ظل انحسار المد القومي وتعرض الشرعية القومية الى التشكيك»(٢٣٧). ولا شك أنه في ظل هذا المفهوم للأمن العربي، يكون من الطبيعي

---

(٢٣٦) ويشير الدكتور عبد الحسن زلزلة لهذا العامل حيث يقول في اشارة واضحة الدلالة والاتجاه انه... «يخشى أن يخلق تنامي التفاوت التنموي والدخل والاختلالات المجتمعية حدوداً مادية جديدة تفوق في تأثيرها الحدود الجغرافية السياسية والايديولوجية في تعميق التجزئة داخل الوطن العربي. ويبدو على السطح بلورة نظام اجتماعي تلعب الثروة دور الموجه للأحداث أنظر: زلزلة، «الدور الاقتصادي للجامعة العربية،» ص ٢٥٩، وتعقيب الدكتور يوسف صايغ على هذا البحث بعنوان «انقسام الأقطار العربية الى أقطار اليسر وأقطار العسر،» ورقة قدمت الى: ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة، المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

(٢٣٧) زلزلة، المصدر نفسه، ص ٢٥٩.

اهتمام كل قطر عربي بذاته ونبذ فكرة التكامل العربي، والبحث لنفسه عن مكان تحت المظلة الخارجية، سواء أعلن ذلك صراحة أم قاومه في الظاهر. ولا شك أن التحول الذي قام به السادات بالنسبة لحل موضوع الأمن المصري وقبوله بالبحث عن هذا الأمن تحت المظلة الامريكية ودون الاعتماد على الامكانات الذاتية المتكاملة للوطن العربي في مجموعه(٢٣٨)، لا شك أن ذلك كان من بين العوامل المهمة التي لعبت دوراً في تشجيع أقطار عربية أخرى على المجاهرة صراحة بالأفكار نفسها وعلى تشجيع هذه الأقطار وغيرها من الأقطار العربية، على البحث العملي عن الأمن بهذا المفهوم الجديد. وكان لذلك كله آثاره على تعميق القطرية والتجزئة ولكن مع المزيد من التبعية للخارج، وبالذات للولايات المتحدة الامريكية.

ج ـ الشلل (أو على أحسن الفروض الضعف الشديد) الذي أصاب الفكر القومي والحركة الوحدوية العربية بشكل عام خلال الفترة نفسها، حيث تحولا من موقع الهجوم الى موقع الدفاع، ابتداء من هزيمة ١٩٦٧، ووقعا فريسة للاحباط والتمزق بسبب الصدمة التي سببتها هذه الهزيمة. وكان وما زال البحث عن طريق جديد واختلاف الاجتهادات والتصورات في ذلك، وعدم الوصول من هذا البحث والمراجعة الى حل أو حلول متفق عليها، كان ذلك من بين العوامل التي زادت هذا الشلل والتي أدت الى تجزئة الحركة الوحدوية العربية وتشرذمها، بوصفها حركة سياسية تشمل الأقطار العربية ككل. وهكذا ترك الميدان خالياً تماماً لدعوات الاقليمية والانعزالية والطائفية التي اكتسبت قوة جديدة، وبخاصة بعد اتجاه السادات للبحث عن حل للمشكلات المصرية خارج النطاق العربي.

وعلى أية حال، فانه أياً كانت العوامل والأسباب التي أدت الى تعميق «النزعة القطرية» وتزايدها في المرحلة الأخيرة من التطور العربي، فانه في ضوء التحليل لهذه العوامل جميعاً، الحديثة منها والقديمة، يتضح أن ما تباشره هذه النزعة من أثر على عملية التكامل العربي بصفة عامة، بما في ذلك التكامل الاقتصادي، انما يتم ويجري من خلال المواقف التي تتخذها بعض القوى الداخلية والأجنبية التي تتمتع بامكانية التأثير على القرار السياسي في البلدان العربية. ومن هنا يكون من الضروري التعرض لموقف هذه القوى من التكامل الاقتصادي العربي، وهو ما نشير اليه باختصار في ما يلي(٢٣٩):

(١) وأولى هذه القوى، هي النخب الحاكمة في البلدان العربية التي بيدها اتخاذ أو عدم

---

(٢٣٨) ويتناقض «المبدأ الساداتي»، في هذا الجانب الخطير، مع المبدأ الذي أعلنه جمال عبد الناصر منذ سنة ١٩٥٤ عندما حاولت الولايات المتحدة ايجاد حلف بغداد تحت حماية مظلتها (ومظلة بعض الدول الاوروبية الاخرى من الناحية الشكلية). فقد أعلن عبد الناصر عندئذ أن أي أمن عربي حقيقي لا يمكن الوصول اليه الا بالاعتماد على القدرات الذاتية العربية في ظل مبدأ القومية العربية.

(٢٣٩) أنظر تحليلاً تفصيلياً لهذا الموضوع في: القسم ٤، الفصل ٩، حول «الابعاد الاجتماعية وتأثيرها على الوحدة الاقتصادية العربية».

اتخاذ القرارات السياسية اللازمة للتكامل الاقتصادي العربي ولوضعه موضع التنفيذ[٢٤٠]. وعموماً، فانه يمكن القول إن أغلبية أفراد هذه النخب لا تقف في صف عملية التكامل الاقتصادي العربي، لما تتطلبه هذه العملية، بالضرورة، من تنازل هؤلاء الافراد عن بعض السلطة والاختصاصات لصالح الجهاز الذي يشرف على عملية التجمع، ولما يؤدي اليه من تقليص وانقاص مساحة قوتهم وسلطانهم داخل دولهم، ولما يمكن أن يفتحه التكامل الاقتصادي العربي من تطور يفرض نفسه ويتجه من الناحية الاقتصادية نحو تحقيق درجة من المساواة في توزيع الدخل داخل أقطارهم؛ مما يضر بأوضاعهم الطبقية المتميزة، ويتجه من الناحية السياسية نحو تحقيق الديمقراطية والمشاركة الشعبية الحقيقية في الحكم ونحو شكل أو آخر من أشكال الوحدة السياسية العربية التي تؤدي الى تنازلهم عن المزيد من سلطتهم واختصاصهم. وبعبارة أخرى، فان موقف أغلب أفراد النخب الحاكمة في الوطن العربي من عملية التكامل الاقتصادي يعكس خشيتهم من النزول عن جزء من سلطتهم السياسية بمعناها الواسع. ومن الاضرار بمصالحهم الطبقية المتميزة من ناحية الثروة وتوزيع الدخل[٢٤١]. ويفسر ذلك كيف أن أغلب الحكومات العربية التي أنشأت الجامعة العربية سنة ١٩٤٥ لم تقبل النزول للجامعة عن السلطة في اتخاذ بعض القرارات الملزمة للدول الأعضاء، وكيف أن الجامعة حتى الآن، هي والمنظمات العربية المتخصصة العديدة التي أقيمت في اطارها، ما زالت لا تتمتع بمثل هذه السلطة، مما حدا ببعض الباحثين الى القول انها جامعة «قطرية» وليست جامعة «قومية»، وجامعة «حكومات» وليست جامعة شعوب.

(٢) على أنه من الواجب ملاحظة أن أفراد النخب الحاكمة في البلدان العربية لا يتخذون هذا الموقف لمجرد عامل الحرص الذاتي على سلطانهم. فهناك أيضاً بعض القوى الاجتماعية الأخرى التي تتعارض مصالحها مع عملية التكامل الاقتصادي العربي في مجملها، أو مع بعض

---

(٢٤٠) في الدراسة الميدانية التي أجراها مركز دراسات الوحدة العربية عن «قياس الرأي العام نحو مسألة الوحدة» وجد أن من بين المبحوثين المختارين، كعينة من عشرة بلدان عربية قد أجمع بشدة أكثر من نصفهم (٥٤ بالمائة منهم) على الحكام العرب كسبب في عرقلة الوحدة، ووافق على ذلك جزئياً نحو ثلثهم (٣٣ بالمائة منهم)، بينما رفض ذلك كلية ١٣ بالمائة منهم. ويعني ذلك أن ٨٧ بالمائة من مجموع المبحوثين يرون أن الحكام العرب مسؤولون بدرجة أو بأخرى عن عرقلة عملية توحيد الاقطار العربية. أنظر: ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة، المصدر نفسه، ص ١٥١.

(٢٤١) وليس يفيد شيئاً في الرد على ابتعاد التوزيع الطبقي للدخل في بعض الاقطار العربية الاحتجاج بأن متوسط دخل الفرد في هذه الاقطار ومستواه الاستهلاكي وأنماط استهلاكه أعلى بكثير مما هي عليه في بقية الأقطار العربية. فعلى الرغم من أن هذا حقيقي، الا أن التوزيع الطبقي للدخل يتعلق بمدى المساواة في توزيعه بين الطبقات الاجتماعية المتعددة في المجتمع، وهذه المساواة غير متحققة في الاقطار العربية ذات الثراء المالي، بل ان التوزيع الحقيقي للدخل فيها بعيد عنها لدرجة كبيرة، بالرغم من ارتفاع «دخل الفرد في المتوسط فيها» الذي لا يعبر الا عن فكرة احصائية حسابية وليس عن الوضع الحقيقي للتوزيع. وعدم تحقيق هذه المساواة هو الذي يؤثر في الشعورالجماعي في كل مجتمع.

أشكال هذا التكامل وصوره، والتي تمارس تأثيرها على السلطة الحاكمة في البلد لمنع التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية أو عرقلته. وهكذا فان موقف أفراد النخب الحاكمة في هذه البلدان من التجمع الاقتصادي لا يترجم مصلحتهم الذاتية المباشرة في المحافظة على سلطتهم السياسية والاقتصادية في أقطارهم فقط، ولكنه يترجم، كذلك، مصلحة بعض الفئات الاجتماعية الداخلية ذات الثقل السياسي النسبي في داخل البلدان العربية، والتي تستطيع التأثير في القرار السياسي الذي يصدر عن كل من هذه البلدان. واذا كان يمكن، من الناحية التحليلية النظرية، التمييز بين أفراد النخب الحاكمة وبين أفراد هذه الفئات الاجتماعية، الا أنه قد يصعب الفصل والتمييز، من الناحية العملية، بين هاتين المجموعتين. فهما يشكلان قوى اجتماعية وسياسية مترابطة، بل وواحدة، في بعض البلدان العربية. وفي مثل هذه الحالات، لا تقف السلطة السياسية في البلد ضد عملية التكامل الاقتصادي العربي، بسبب المصالح المباشرة لأفرادها في المحافظة على سلطاتهم السياسية فقط، ولكن، كذلك، بسبب المصالح الاقتصادية المباشرة لهؤلاء الافراد، أو للفئة الاجتماعية التي ينتمون اليها ويرتبطون بها(٢٤٢).

ي ما يتعلق بهذه الفئات الاجتماعية، يشير بعض الباحثين الى فئة التجار، وفئة الصناعيين وفئة البيروقراطيين والتقنوقراطيين في البلدان العربية، والى أن مصالح هذه الفئات جميعاً هي مع القطرية أو الانفصالية الاقتصادية في الوطن العربي(٢٤٣). وفي اطار هذا التعارض العام بين مصالح هذه الفئات لعملية التكامل الاقتصادي العربي، فان مقاومة كل منها لهذه العملية تختلف وتتباين، في درجتها وفي حدتها، بحسب الصيغة أو الصورة المطروحة لهذا التكامل.

فالتجار في البلاد العربية، يرحبون كثيراً بازالة القيود عن التبادل التجاري بين هذه البلاد، بما يحقق منطقة تجارة حرة في ما بينها، ولكنهم يعارضون أي شكل آخر أكثر تقدماً من أشكال التكامل الاقتصادي العربي، مثل فرض تعريفة جمركية موحدة على التجارة بين هذه البلاد وبين العالم الخارجي، لخشية بعضهم من أن يكون مستوى هذه التعريفة أعلى من المستوى الذي يكون مطبقاً في أقطارهم، مما يقيد من حجم تجارتهم مع الخارج مع ما يترتب على ذلك من انخفاض في أرباحهم. كذلك فانهم يعارضون اقامة تنمية مترابطة مخططة بين الأقطار العربية، لانهم يخشون مما قد تتطلبه هذه التنمية من اتساعٍ لدور القطر وتزايدٍ لتدخلها في الحياة الاقتصادية.

أما فئة الصناعيين، فانها ترحب بتيسير التجارة بين البلاد العربية وباعطاء أفضلية خاصة للسلع العربية، لما يؤدي اليه ذلك من توسيع السوق أمام منتجاتها الصناعية ومن تزايد

(٢٤٢) طبقاً لبعض النظريات العامة في السلطة السياسية، فان نظام الحكم ومراكز السلطة واتخاذ القرارات فيه ليست كلها تعبيراً عن الأوضاع الطبقية في الدولة، وأدوات وأجهزة السلطة ليست سوى تنظيمات مؤسسية لحماية هذه الأوضاع ولضمان استقرارها واستمرارها.

(٢٤٣) أنظر: القسم ٤، الفصل ٩.

لأرباحهم. ولكن الصناعيين أنفسهم يبدون الكثير من التحفظ نحو اقامة تنمية صناعية مترابطة ومخططة بين الأقطار العربية، لما يمكن أن يتطلبه ذلك من توزيع الصناعات الممكن اقامتها بين هذه الأقطار، بحيث تقل الامكانات المفتوحة للصناعيين في أي قطر فرد منها عن تلك التي تكون متاحة أمامه من قبل الأخذ بالتنمية المترابطة المخططة. كذلك فانهم لا يكونون أقل تحفظاً اذا تركت التنمية الصناعية المشتركة للتفاعل الحر لقوى السوق، لأن الصناعيين في البلدان العربية الأقل تقدماً من الناحية الصناعية يخشون، وبحق، من أن يؤدي ذلك الى تركز الصناعات الجديدة في البلدان العربية الأكثر تقدماً في الصناعة.

أما البيروقراطيون والتقنوقراطيون في كل بلد عربي، فانهم يخشون أن يؤدي التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية، وبخاصة في صوره وأشكاله القوية، الى «اذابتهم» في محيط أكثر اتساعاً من محيط بلدهم، مما يضعف من هيمنتهم ومن سلطاتهم وقدرتهم على توجيه كل منهم للامور في بلده.

وهكذا، فان كل فئة من هذه الفئات الاجتماعية تشعر أن التكامل الاقتصادي العربي يهدد مصالحها. وعلى الرغم من أن بعض الأضرار التي يخشونها من هذا التكامل حقيقية ويمكن أن تحدث فعلاً، الا أن مجال حدوثها هو الزمن القصير، أي الفترة الانتقالية التي تلي البدء في تطبيق شكل أو آخر من أشكال التكامل الاقتصادي، وهي أضرار تختفي تدريجياً في الزمن الأطول نسبياً وتحل محلها المزايا العديدة التي تترتب على التكامل والتي تعود بخير أكبر على هذه الفئات. ومع ذلك، فإن هناك العديد من الأساليب الفنية التي يمكن، بل التي يجب، عن طريقها، التخفيف الى أبعد الحدود من الاضرار المحتملة للفترة الانتقالية وتعويض الفئات التي تتضرر منها مالياً واقتصادياً، على غرار ما جرى تطبيقه في عدد من تجارب التكامل الاقتصادي في أجزاء من العالم.

ولكن أياً كانت امكانات التغلب على هذه الاضرار وتخفيفها والتعويض عنها، فان المهم هو أن هذه الفئات ذات المصالح الضالعة تشعر، بقوة، بأن عملية التكامل الاقتصادي العربي تهدد مصالحها الاقتصادية، ولا تلتفت كثيراً لما قد يوضح لها من امكان اتخاذ أساليب واجراءات تحدد من آثار هذه المخاطر في المدى القصير أو تعوض عنها. ولذلك فانها تمارس الضغوط على السلطات السياسية في البلدان العربية التي تنتمي اليها حتى لا تصدر القرارات اللازمة للسير في هذا التكامل.

ومن الجدير بالملاحظة، أن غالبية النخب الحاكمة والفئات والقوى الاجتماعية المشار اليها، وان كانت تقف موقفاً سلبياً من التكامل الاقتصادي العربي تحت تأثير مصالحها الذاتية السياسية والاقتصادية، الا أنها لا تعلن ذلك صراحة، وانما تعلن للرأي العام أسباباً أخرى تتذرع بها لتفسير موقفها من هذا التكامل. وأكثر ما تلجأ اليه، من هذه الأساليب والذرائع شيوعاً، هو أن التكامل الاقتصادي العربي يؤدي الى المساس بـ«السيادة الوطنية» وانتقاصها، وانتقالها الى الأجهزة والمنظمات الجماعية المشرفة على عملية التجمع أو التكامل. والواقع أنّ هذه المقولة

تصدر عن فكرة ضيقة وبالية لـ«السيادة الوطنية». فلا يعتبر من قبيل المساس بهذه السيادة دخول الدولة بارادتها الحرة في تنظيمات جماعية تنزل لها عن سلطة اصدار قرارات ملزمة في بعض المسائل والموضوعات. ولو كانت هذه المقولة صحيحة، لكان معنى ذلك أن كل المنظمات الجماعية الدولية هي من أجهزة المساس بـ«السيادة الوطنية» وانتقاصها، ولكان قد وجب أن تتجنب الدول جميعاً بما فيها الاقطار العربية نفسها، الاشتراك في هذه المنظمات والدخول في عضويتها، وهو ما لم يقل به أحد. ولكن على الرغم من كل ذلك، فان النخب الحاكمة والفئات والقوى الاجتماعية التي تتعارض مصالحها مع التكامل الاقتصادي العربي تلجأ الى حجة المساس بالسيادة الوطنية، وهي حجة تجد صدى لدى شرائح من الرأي العام في كل بلد عربي، وبخاصة اذا لاحظنا أنها تندرج ضمن الجهود والسياسات العديدة والمتنوعة التي تبذل لترسيخ القطرية والجزئية وتعميقهما في الوطن العربي.

(٣) ما تمارسه القوى الاستعمارية الدولية من أساليب ومناورات، بل ومن ضغوط في بعض الأحيان لمنع التوحيد العربي بشكل عام، ولعرقلة عملية التكامل الاقتصادي على وجه الخصوص. فهذا التكامل لا يمكن أن يتم الا من خلال فلسفة وسياسة تؤديان الى تحرر اقتصادات البلدان العربية من حالة التبعية التي تربطها بالسوق الرأسمالية الدولية،مما يصيب المصالح الاقتصادية للقوى الاستعمارية التي من الطبيعي أن تعمل، بكل طاقتها، لتلافي حدوث ذلك بجميع الوسائل والأساليب، بما في ذلك العمل على تقوية النزعة القطرية، وعلى شل الارادة السياسية العربية عن تبني التكامل الاقتصادي العربي.

(٤) غياب حركة سياسية شعبية قوية على المستوى العربي تقوم بحشد الرأي العام في البلدان العربية وراء قضية التكامل الاقتصادي، وتأخذ على عاتقها اقناع هذا الرأي العام، بأن التكامل هو قضية حياة أو موت بالنسبة للانسان العربي في مواجهة التحديات المصيرية التي يواجهها في الحاضر وفي المستقبل، وتقوم بكشف وتعرية القوى والفئات ذات المصالح الذاتية الضالعة التي تعادي هذا التكامل. وبعبارة أخرى، فانه في حين تجد هذه القوى والفئات كل الوسائل التي تشل عملية التكامل الاقتصادي العربي، بما في ذلك استخدام ما هو متاح لها من وسائل سلطة الدولة نفسها، فانه لا توجد في مواجهتها حركة شعبية على مستوى الوطن العربي كله توضح قضية هذا التكامل وتبشر وتقنع بها، لكي تخلق من الرأي العام في البلدان العربية قوة ضاغطة على مراكز اتخاذ القرار في هذه البلدان.

ومن المؤكد، انه لو كانت قد وجدت مثل هذه الحركة الشعبية واستمرت، لكانت قد نجحت في الضغط على الارادة السياسية في البلدان العربية، وفي توجيهها نحو التسليم بضرورة التكامل الاقتصادي العربي.

ويكشف لنا تاريخ فترة الخمسينات والستينات عن أن السنوات التي كانت تتميز بقوة المد القومي، كانت هي السنوات التي كان يتم فيها التزام العديد من الحكومات العربية بأشكال وصور عديدة من التكامل الاقتصادي العربي، وبانشاء المنظمات العربية المسؤولة عن هذا التكامل

ودعمها. وعلى عكس ذلك، فان سنوات انحسار المد القومي ـ وهي التي تشكل أغلب الفترة الـزمنية منـذ الخمسينات حتى الآن ـ كانت تتميز أيضاً بانحسار الارادة السياسية اللازمة لهذا التكـامـل وضعفها، ولضعف الجهود التكاملية وتراخيها بل وتوقفها. والواقع أن من أهم أوجه الاختلاف، بين سنوات المد القومي وسنوات الانحسار القومي، مدى القوة الضاغطة للرأي العام العربي في كل منهما، مما يدل على الأثر السلبي لغياب هذا العامل على الارادة السياسية اللازمة للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

(٥) كذلـك كان غياب المشـاركة الشعبية في توجيه التطورات والقرارات السياسية في البلدان العـربية وصنعهـا طبقـاً لأسس الديمقراطية السليمة، من أهم العوامل التي أدت الى المـوقف السلبي الذي تقفه النخب الحاكمة في هذه البلدان نحو عملية التكامل الاقتصادي العربي. فهذا التجمع والتكامل هو، في النهاية، في صالح الجماهير العربية. ولو كانت هذه الجماهير قد تركت لها الحرية الديمقراطية في التعبير عن آرائها، دون القيود الرهيبة التي تفرض عليها، ولو كانت الارادة السياسية للدولة تتشكل طبقاً لما تريده هذه الجماهير، لكان من المؤكد أن تؤدي هذه الديمقراطية السياسية الى الزام النخب الحاكمة في البلدان العربية بتحقيق التكامل بين الاقتصادات العربية، والـى اتخاذ ما يلزم من قرارات لانجاح هذا التكامل. وهكذا ترتبط مشكلة غياب الارادة السياسية الضـرورية للعمـل الاقتصـادي العـربي التكاملي ارتباطاً وثيقاً بمشكلة الديمقراطية السياسية وبمشكلة المشاركة الشعبية في صنع الحياة في البلدان العربية.

الفصل الحادي عشر

أثر النفط على التكامل الاقتصادي العربي

تقديم وتقسيم

في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر سنة ١٩٧٣، استردت، بل انتزعت الأقطار العربية النفطية حريتها وسيادتها في وضع سياستها النفطية وتشكيلها. وقد ركزت الدراسات العلمية ووسائل الاعلام جميعاً، في الفترة التي تلت هذا التاريخ مباشرة، على ما قررته الأقطار العربية النفطية عندئذ وتبعتها فيه دول الاوبك الاخرى من رفع للسعر المعلن للنفوط العربية، حتى ليكاد يشعر من يقرأ كتابات تلك الفترة ان الامر كله ينحصر في عملية تصحيح هذا السعر. والواقع ان استرداد الأقطار العربية النفطية لسيادتها، بالنسبة لسياستها النفطية، يشمل ابعاداً اكثر شمولاً، وأبعد مدى من مجرد تصحيح اسعار النفوط العربية.

واذا كنا نشير، منذ البداية، الى هذه الحقيقة، فلأن هذه الابعاد والجوانب الاخرى لا تقل أهميتها عن تصحيح الأسعار، وبالذات بالنسبة لعملية التكامل الاقتصادي العربي. ويرجع ذلك الى أهمية هذه الابعاد والجوانب الاخرى بالنسبة لتحقيق التنمية، بمعناها الحقيقي، في الأقطار العربية النفطية والارتباط بين تحقيق التنمية وبين التكامل بين الاقتصادات العربية.

ولذلك، فانه في حين اقتصرت المقالات التي ظهرت في الفترة اللاحقة لانتزاع الأقطار العربية النفطية لسيادتها في مجال السياسة النفطية، أو ركزت على دراسة أثر العوائد النفطية (التي كان يجب ان تتزايد بسبب تصحيح الاسعار)، في التغلب على نقص التمويل (ونقص النقد الاجنبي) في الأقطار العربية غير النفطية، وفي مساعدة هذه الأقطار على تحقيق مشروعاتها الانمائية التي كان يعوقها ويضعف من امكاناتها عدم كفاية التمويل وقصور النقد الاجنبي اللازم له؛ وفي حين توسعت هذه الدراسات بعد ذلك، فأدخلت في تحليلها انتقال العمالة من الأقطار العربية غير النفطية الى الأقطار العربية النفطية، وتأثير ذلك على التنمية والتكامل في كل من هذه

الأقطار[1]، نقول في حين كان ذلك هو موقف البحوث والدراسات في أعقاب قرارات ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر سنة ١٩٧٣، الا انه في فترة لاحقة وقريبة نسبياً، أخذت البحوث والدراسات تعطي اهتماماً متزايداً للآثار التي تباشرها على عملية التنمية والتكامل، على المستوى القطري وعلى المستوى القومي (الاقليمي) الجوانب والابعاد المتعددة للسياسة النفطية التي انتزعت الأقطار العربية سيادتها عليها[2].

الأبعاد المتعددة والمتشابكة لآثار النفط العربي

في الواقع انه لا يمكن الوصول الى حقيقة آثار النفط العربي على التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية، اذا حصرنا أبعاده كلها في بعد واحد، وهو تزايد العوائد المالية النفطية وما يتولد عنها من فوائض مالية، واذا اقتصرنا على بحث الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الفوائض في تمويل التنمية في الأقطار العربية، على أساس من التكامل الاقتصادي.

فإن أقل ما يقال عن هذه النظرة هو أنها تصدر ضمنياً عن افتراض مؤداه أن عنصر الاستثمار والتمويل هو العنصر الاستراتيجي الاساسي في عملية التنمية، وهو افتراض أصبح غير مقبول من الفكر التنموي الحديث الذي، وان كان لا يقلل من أهمية هذا العنصر، الا أنه يضعه ضمن عناصر اخرى عديدة لا تقل في أهميتها عنه، من حيث تأثيرها على حوافز التنمية وعمليتها في المجتمع كله. كذلك، فانه مما يعيب هذه النظرة أنها ضيقة جداً، لأنها تترك خارج البحث كثيراً

---

(١) انظر كأمثلة على هذه الدراسات: مؤتمر الاقتصاديين العرب، ٥، بغداد، ١٢ - ١٥ نيسان/ ابريل ١٩٧٧ (بغداد: الأمانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب، [١٩٧٧])؛ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، **استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات** (القاهرة: المنظمة، ١٩٧٥)؛ عبد المنعم القيسوني، «التطورات العالمية الاقتصادية الأخيرة مع الاشارة بصفة خاصة للعالم العربي ولمصر،» **مجلة مصر المعاصرة** (القاهرة)، (نيسان/ ابريل ١٩٧٤)، ص ٢٠٩ - ٢٣١، ومحمود أحمد الشافعي، «ايرادات النفط والتعاون الاقتصادي العربي،» **مجلة مصر المعاصرة**، (نيسان/ ابريل ١٩٦٨)، ص ١٩٥ - ٢٠٩.

(٢) من أهم الدراسات التي تناولت الموضوع بهذه النظرة الشمولية، أنظر:

Yusif A. Sayigh, *Arab Oil Policies in the 1970's* (Canberra; London: Croom Helm, 1983),

ومقالات عديدة مهمة أخرى سنشير اليها تباعاً بعد.

ويشير الدكتور يوسف صايغ الى احد عشر جانباً أو مجالاً تشملها «السياسة النفطية» بالمفهوم الذي يعطيه لها، وهذه الجوانب هي: السلطة الفعلية لاتخاذ وصنع القرارات المتعلقة بالقطاع النفطي وما يرتبط بهذه القرارات من انعكاسات؛ النشاط الاستكشافي للنفط؛ انتاج النفط وتحديد حجمه؛ تسعير النفط محلياً وللتصدير؛ تسويق النفط ومتطلباته؛ نقل النفط والبنى الهيكلية اللازمة لذلك؛ التكرير وصناعة البتروكيماويات؛ الاستخدام الانمائي للدخل النفطي وطنياً واقليمياً (قومياً) ودولياً والتدفقات المالية الاقليمية والدولية المرتبطة بذلك؛ اندماج القطاع النفطي في اقتصادات الاقطار العربية النفطية وفي الاقتصاد القومي (أو الاقليمي) العربي في مجموعه؛ التعاون العربي في المجال النفطي وفي المجال الاقتصادي وفي عملية التكامل الاقتصادي بصفة عامة؛ النفط العربي والعلاقات الدولية، بما يتضمنه ذلك من تحرر ومن مساهمة في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد. أنظر في تحديد مفهوم «السياسة النفطية» وفي هذه المجالات: المصدر نفسه، ص ٣ و٨، والفصل ١.

من الجوانب الأخرى التي كشفت تطورات الواقع، خلال السبعينات، أن النفط العربي قد مارس، ويمكن أن يمارس، من خلالها، آثاراً مباشرة وغير مباشرة، على العوامل الأساسية التي تؤثر على التنمية في الأقطار العربية، النفطية منها وغير النفطية، وعلى التكامل الاقتصادي وحوافزه بينها. كذلك مما يعيب هذه النظرة الضيقة أنها تستبعد من التحليل موقف القوى والتحديات الاجنبية حيال التكامل الاقتصادي الذي يمكن أن يحققه الوطن العربي تحت تأثير النفط العربي.

ويمكن، بصفة عامة، في دراستنا لآثار النفط العربي على التكامل الاقتصادي العربي في «الحقبة النفطية» التي بدأت منذ أواخر سنة ١٩٧٣، أن نركز هذه الدراسة حول الجوانب الآتية [٣]:

١ ـ تزايد العوائد النفطية بسبب تصحيح أسعار النفط، والاستخدامات التي وجهت اليها هذه العوائد، وانعكاسات هذه الاستخدامات على التكامل الاقتصادي العربي وحوافزه.

٢ ـ انتقال القوى العاملة من الأقطار العربية غير النفطية الى الأقطار العربية النفطية، وأثر ذلك على التنمية والتكامل العربيين.

٣ ـ انتقال رؤوس الاموال من الأقطار العربية النفطية الى الأقطار العربية غير النفطية، وأثر ذلك على تنمية هذه الأقطار وتكاملها الاقتصاديين.

٤ ـ حوافز العمل الاقتصادي العربي المشترك، وهو جانب يشمل حوافز التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية النفطية والأقطار العربية غير النفطية، كما يشمل أيضاً حوافز التكامل بين الأقطار العربية النفطية، وانعكاسات ذلك على التكامل الاقتصادي الغربي الشامل.

٥ ـ تأثير انتزاع الأقطار العربية لسيادتها وممارستها لهذه السيادة على التحديات الخارجية للتكامل الاقتصادي العربي، ولهذا الموضوع أهمية خاصة لانه يكشف دور العامل الخارجي في عرقلة عملية التعاون والتكامل الاقتصاديين بين الأقطار العربية، وعن الجهود الصريحة والمعلنة التي يبذلها في سبيل ذلك. وفي اعتقادنا أنه لا يوجد مجال يكشف لنا عن الجانب الخطير الذي يمارسه العامل الخارجي لمنع التجمع العربي بمثل ما تكشفه لنا التطورات التي حدثت في مجال النفط العربي، مما يبين لنا بوضوح مدى القوة النسبية للعوامل المتعددة في عرقلة التكامل الاقتصادي العربي.

ومن الطبيعي ان تتداخل بعض موضوعات هذه الجوانب، لانها، بطبيعتها، أبعاد متشابكة لظاهرة واحدة. كذلك يلاحظ أن بعض هذه الجوانب قد درسناه، في اطاره العام وليس من حيث ارتباطه بالنفط العربي فقط، في مواضع سابقة من هذا الكتاب، مما سيجعلنا نقتصر عند تناوله

---

(٣) وتجمع هذه الجوانب الخمسة، في طياتها، الجوانب الاحد عشر التي يشملها مفهوم الدكتور يوسف صايغ للسياسة النفطية والمشار اليها في الهامش رقم (٢).

في هذا الفصل على عرض خلاصة للنتائج التي توصلنا اليها من الدراسات السابقة، ويلاحظ من ناحية أخرى، تداخل الاعتبارات السياسية مع الاعتبارات الاقتصادية في هذه الجوانب، ربما على نحو اقوى من تداخلها في الكثير من الموضوعات الاقتصادية الاخرى، وذلك بسبب الطبيعة الخاصة لسلعة النفط العربي، ولتأثيرها الذي قد لا تباشره حالياً سلعة أخرى على الاقتصاد والأمن الدوليين، وبخاصة بالنسبة للدول الصناعية الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية.

وفي ضوء هذه الملاحظات، نقسم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الاول: ونخصصه لدراسة الجوانب الأربعة الأولى من الجوانب المشار اليها، والتي يمكن جمعها تحت فكرة الجوانب الاقتصادية العربية للنفط العربي وآثارها على التكامل الاقتصادي العربي.

المبحث الثاني: ويتناول أثر انتزاع الأقطار العربية النفطية لسيادتها في مجال السياسة النفطية على التحديات الخارجية للتكامل الاقتصادي العربي.

أولاً: الجوانب الاقتصادية العربية للنفط العربي وآثارها على التكامل الاقتصادي العربي

١ ـ العوائد النفطية

أ ـ تصحيح أسعار النفوط العربية وحقيقته

في ١٦ تشرين الاول/ اكتوبر سنة **١٩٧٣** قامت الأقطار العربية النفطية، بقرار منفرد منها ودون استشارة الشركات الدولية النفطية الكبرى التي كانت تستغل النفط العربي، برفع السعر المعلن للنفوط العربية بنسبة ٧٠ بالمائة (من **٣,٠١١** دولار الى **٥,١١٩** دولارات للبرميل من النفط العربي الخفيف). وعلى الرغم من الضآلة النسبية لمستوى السعر الجديد بالقياس لما وصل اليه سعر النفط في السنوات التالية، الا أن هذا الرفع كان، في وقت تقريره، عملية بالغة الأهمية والضخامة من الناحية النسبية. وقد رفع السعر بعد ذلك عدة مرات على مدى السنوات التالية، حتى السنوات الاولى من الثمانينات.

وقبل ان نبين ما حدث من رفع لسعر النفط العربي في السنوات التالية يتعين علينا أن نشير، ونحن ندرس هذه التطورات السعرية، الى بعض الملاحظات الاساسية والمهمة، والتي يجب أن تكون حاضرة دائماً في الأذهان، وهي:

(١) رفع سعر النفط العربي الخام، في ١٦ تشرين الاول/ اكتوبر سنة **١٩٧٣** وفيما بعد ذلك، يمثل، في حقيقته الموضوعية، عملية تصحيح لهذا السعر، الذي ظل تحديده منذ بداية

استغلال النفط في الأقطار النفطية بعامة، بيد الشركات النفطية الاجنبية الكبرى التي حصلت على امتياز استغلاله، وكانت تحدد هذا السعر بمستوى بالغ الانخفاض وعلى نحو يتنافى مع كل الاسس والنظريات الاقتصادية في تحديد الأثمان(٤).

ويكفي أن نشير، في هذا الخصوص، الى ما بينه الدكتور محمد العمادي من أن تحديد هذه الشركات لاسعار النفط العربي الخام كان يعكس ما تمارسه من رقابة قوية وسيطرة على القطاع النفطي العربي فقط، وكانت تحدد هذه الاسعار بهدف تحقيق اقصى الارباح في اقصر وقت، دون أي أهتمام برغبات الأقطار العربية التي تملك مصادر هذا النفط ومصالحها، ودون مراعاة للأسس الاقتصادية المعروفة في نظرية القيمة(٥).

(٢) ومع ضآلة سعر النفط الخام الذي كانت تحدده هذه الشركات منفردة وبدون أية مشاورات مع حكومات الدول المنتجة، فقد ظل هذا السعر شبه ثابت خلال ما يزيد عن العشرين سنة منذ سنة ١٩٥١ حتى سنة ١٩٧١، بل كانت الشركات تقوم بتخفيضه في بعض الفترات، وذلك بالرغم من الاتجاه العام التضخمي لمستويات الاسعار خلال الفترة نفسها، وبالرغم أيضاً مما حدث في بعض السنوات الأخيرة في الستينات وأوائل السبعينات من انخفاض قيمة الدولار (التي كانت تحدد وتدفع به اثمان النفط العربي) بالقياس لبعض عملات الدول الصناعية الأخرى. فقد حدد سعر البرميل من النفط الخام السعودي الخفيف ٣٤° (الذي يعتبر النوع المعياري لاسعار النفط الخام عامة أو سعر الاشارة كما يطلق عليه) بمبلغ ١,٧٥ دولاراً سنة ١٩٥١، ثم رفعته الشركات الى ١,٩٣ دولاراً في شباط/ فبراير سنة ١٩٥٣، ثم الى ٢,٠٨ دولار في حزيران/ يونيو سنة ١٩٥٧، ثم ١٩٦٠. وقد ظل الثمن ثابتاً على هذا المستوى الأخير

---

(٤) انظر في ذلك: محمد لبيب شقير وصاحب ذهب، جامع، **اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية** (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩)، «المقدمة»، ومحمد لبيب شقير، **التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية للبترول: دراسة تحليلية لسلوك الشركات الكبرى في الصناعة العالمية للبترول** (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، [١٩٦١]).

(٥) وقد لخص الدكتور يوسف صايغ تحليل الدكتور العمادي لهذا الموضوع، في:

Sayigh, *Arab Oil Policies in the 1970's*, pp. 103 - 104.

وطبقاً لهذا التخليص، فان هذه الشركات لم تكن تأخذ في الاعتبار مبدأ النفقة الحدية بالنسبة للانتاج من الحقول الاكثر صعوبة وتعقيداً في الانتاج في الأقطار العربية، وكانت النفقة التي تؤخذ في الاعتبار في تحديد الثمن اقل من متوسط النفقة العالمي للانتاج. كذلك كان تحديد السعر يتم بناء على نفقة اقل من نفقة انتاج المصادر البديلة للطاقة، مما ادى الى انخفاض نصيب هذه البدائل في الاستهلاك العالمي للطاقة وزيادة نصيب النفط في هذا الاستهلاك، وهذا كان من شأنه ان يترتب عليه استنفاد احتياطيات النفط العربي وعدم التشجيع على تنمية انتاج البدائل الاخرى للنفط. كذلك لم تكن هذه الشركات تأخذ في اعتبارها في تحديدها لثمن النفط العربي ان النفط ثروة قابلة للنضوب، على خلاف المنتجات القابلة للتجدد في الصناعة والزراعة. وقد كان هذا الاعتبار يستلزم تضمين سعر النفط عنصراً لتعويض هذا النضوب.

لحوالى احدى عشرة سنة حين رفعته الشركات في شباط/ فبراير سنة ١٩٧١ الى ٢,١٨ دولاراً للبرميل(٦).

ولعل النفط الخام هو السلعة الوحيدة التي ظل سعرها ثابتاً دون تعديل (أو تم تعديله تعديلاً طفيفاً، على النحو المشار اليه) في التجارة الدولية خلال العشرين سنة المشار اليها، بالرغم من أهميته كسلعة حيوية واستراتيجية لسير الاقتصاد ولتحقيق الأمن الوطني في الدول الصناعية المتقدمة المستهلكة، وبالرغم من الاتجاه التضخمي العام للاسعار في هذه الدول ومن ثم ارتفاع اسعار واردات الأقطار النفطية العربية منها، وبالرغم اخيراً من تدهور سعر الدولار بالنسبة لبعض عملات هذه الأقطار في بعض السنوات(٧).

ويبين ذلك مدى عمق ودقة القول إن التغيير الذي قررته الأقطار العربية النفطية في سعر النفط الخام في تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٧١ كان مجرد عملية وضع هذا السعر على طريق التصحيح. ولم يكن هذا التصحيح يتعلق بمقابلة الاتجاهات التضخمية لاسعار السلع المستوردة من الدول الصناعية العربية وبمقابلة التدهور في قيمة الدولار في علاقته بالعملات الاخرى فقط، ولكنه يتعلق أيضاً بتصحيح الوضع القديم لسعر النفط الخام العربي الذي استمر منذ بداية استغلال النفط العربي، وبالذات منذ الخمسينات.

(٣) مما لا شك فيه أن حرب تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٧٣ ضد اسرائيل كانت المناسبة القوية التي حركت التضامن العربي في وجه الدول التي ساندت اسرائيل ضد العرب، والتي مكنت الأقطار العربية النفطية من انتزاع سيادتها على السياسة النفطية، بما في ذلك سلطتها في تصحيح أسعار نفطها. ومع ذلك، فتجب الاشارة الى ان هذه الأقطار، ومنذ انشاء منظمة الاوبك(٨) وعن طريقها، أخذت في معالجة موضوع انفراد الشركات الكبرى بتحديد سعر النفط

---

(٦) Sayigh, Ibid., p. 112.
والمصدر المشار اليه في نفس الكتاب، ص ٢٥٥، وآيان سيمور، **الأوبك: اداة تغيير**، ترجمة عبد الوهاب الأمين (الكويت: منظمة الأقطار العربية للمصدرة للبترول، ١٩٨٣)، ص ٢٥ - ٢٨. ومن الجدير بالاشارة هنا أن التخفيض الذي طبقته الشركات الكبرى المنتجة في الاسعار المعلنة للنفط في آب/ أغسطس سنة ١٩٦٠ طبق على نفط الشرق الاوسط فقط ومعظمه عربي، ولم يطبق على النفط الفنزويلي بسبب التأكد من أن ذلك سيولد رد فعل متفجراً من قبل الحكومة الفنزويلية. وهو ما يشير الى مدى الاستهانة التي كانت هذه الشركات تعامل بها حكومات الأقطار العربية لتأكدها من ضعف رد الفعل المنتظر. أنظر: سيمور، المصدر نفسه، ص ٤٧ - ٤٨.

(٧) أنظر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **التقرير السنوي السادس للأمين العام للمنظمة، ١٩٧٩** (الكويت: المنظمة، [١٩٧٩])، حيث يشير الى ان زيادة سعر النفط الخام التي حدثت في ١٩٧٣ و١٩٧٤. قد جاءت بعد انخفاض مستمر للاسعار الحقيقية للنفط خلال الفترة التي سبقت عام ١٩٧٣ نتيجة لفرض سياسة سعرية أدت الى تجميد شبه كلي في الاسعار خلال الخمسينات والستينات، بينما استمر ارتفاع اسعار السلع المصنعة والخدمات في العالم. وفي الواقع فان سعر النفط قد انخفض في اواخر الخمسينات بسبب انخفاض السعر المعلن، وفي أوائل الستينات بسبب الخصم على المبيعات، ص ٨٠ من التقرير.

(٨) أنشئت منظمة الاوبك في ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٦٠ بين دول خمس هي فنزويلا، والسعودية، وايران والعراق، والكويت، لاقامة مشاورات دورية بين الدول الأعضاء بهدف «تنسيق وتوحيد» سياساتها النفطية ثم انضمت =

وتغييره حسب مصلحتها، وفي معالجة موضوع تصحيح هذا السعر (وان كان لفظ التصحيح لم يستخدم عندئذ) سواء بربطه برقم قياسي عام لأسعار الواردات من الدول الصناعية المتقدمة المستهلكة للنفط، أم برفعه طبقاً لأسس عديدة نصت عليها البيانات الرسمية الصادرة عن المؤتمرات المتتالية للأوبك، ابتداء من مؤتمرها الاول في ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٦٠ حتى مؤتمرها الثاني والثلاثين في آذار/ مارس سنة ١٩٧٣[٩]. ومماتضمنته هذه البيانات وركزت عليه، بصفة عامة، شرعية رقابة الأقطار المنتجة للنفط على سعر نفطها الخام المصدر الوحيد لدخلها القومي[١٠]، والاحتجاج على السياسة التمييزية التي تطبقها الشركات النفطية بقيامها بتخفيض اسعار النفط بقرار منفرد منها، وضرورة وضع (الأوبك) هيكلاً «للأسعار يرشدها في سياستها التسعيرية الطويلة المدى مع التركيز على الربط بين أسعار النفط والرقم القياسي لأسعار السلع التي تحتاج الأقطار الأعضاء لاستيرادها من الدول الصناعية وعلى أن يؤخذ في الاعتبار الفجوة الآخذة في الاتساع بين القوة الشرائية المتدهورة لدخل حكومات دول الأوبك، وبين الأسعار المستمرة الارتفاع للسلع الصناعية والخدمات المستوردة»[١١]. كما ركزت بيانات هذه المؤتمرات كذلك على «ضرورة تحديد أسعار الاشارة المعلنة بواسطة (هذه) الحكومات[١٢]، وعلى ضرورة أن تعدل أسعار النفط الخام بما يأخذ في الاعتبار التغيرات في أسعار صرف عملات الدول الصناعية الكبرى»[١٣] وعلى «أن تأخذ الأقطار الأعضاء باتخاذ ما يلزم لتعويض أي أثر سلبي في الدخل المتولد من كل برميل للنفط الخام بسبب احداث تخفيض فعلي في قيمة دولار الولايات المتحدة» في حالة فشل الأقطار الأعضاء في الاتفاق مع الشركات على ذلك[١٤].

واذا كنا قد أشرنا الى هذه النقاط الأساسية التي وردت في بيانات المؤتمرات المتتالية للاوبك، فلاننا سنرى، في ما بعد، كيف نسيت أو تجاهلت الأقطار النفطية، بعد بدء عملية

= اليها بعد ذلك بقية الدول الاعضاء حالياً في الاوبك. وقد اوضح المؤتمر نفسه الذي ادى لانشاء الاوبك، في قراراته، اهتمامه الكبير بموضوع الاسعار. أنظر: سيمور، المصدر نفسه، ص ٦٣ - ٦٥.

(٩) أنظر في بعض الجوانب التفصيلية المتعلقة بجهود الأوبك الخاصة بتعديل سعر الخام: المصدر نفسه، ص ٧٠ - ١٥٧.

(١٠) Sayigh, *Arab Oil Policies in the 1970's*, p. 113.

(١١) من بيان المؤتمر الرابع للأوبك في نيسان/ ابريل وفي حزيران/ يونيو سنة ١٩٦٢ والمؤتمر الحادي والعشرين في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠، في: المصدر نفسه، ص ١١٣ - ١١٤ و١١٦، وقد تم بالفعل بمقتضى اتفاق طهران المبرم في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٧١ لمدة خمس سنوات بين ٢٣ شركة من دول الخليج «رفع سعر النفط الخام بمايعوض التضخم».

(١٢) بيان المؤتمر السادس عشر للأوبك في حزيران/ يونيو ١٩٦٨، في: المصدر نفسه، ص ١١٦.

(١٣) من بيان المؤتمر الحادي والعشرين للأوبك في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٠، في: المصدر نفسه، ص ١١٦.

(١٤) من بيان المؤتمر الخامس والعشرين للأوبك في ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٧١، في: المصدر نفسه، ص ١١٦ - ١١٧. وقد تم بالفعل الأتفاق في جنيف في ٢٠ كانون الثاني / يناير سنة ١٩٧٢ بين الشركات الدول الأعضاء على رفع أسعار النفط الخام لتعويض الانخفاض في قيمة الدولار، وعلى أن يتخذ ما يلزم لتحقيق التصحيح اللازم بناء على ذلك في دخل حكومات هذه الدول من النفط بين سنتي ١٩٧٢ و١٩٧٥.

تصحيح الأسعار في تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٧٣، بعض هذه النقاط؛ مما أدى الى نتائج سلبية سنشير اليها في ما بعد.

ب ـ حركة تصحيح الأسعار المعلنة للنفط الخام

وفي ضوء هذه الملاحظات، يجب أن ندرك أهمية القرار الذي اتخذته اقطار الخليج النفطية الستة في ١٦ تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٧٣ برفع سعر نفط الاشارة (برميل النفط العربي الخفيف) من ٣,٠١١ دولاراً للبرميل الى ٥,١١٩ دولارات. فلا ترجع الأهمية الحقيقية لهذا القرار الى انه رفع سعر النفط الخام بنسبة ٧٠ بالمائة، بالرغم من أنها نسبة غير ضئيلة في حد ذاتها، وانما ترجع الأهمية العميقة له في أن الأقطار الخليجية النفطية الستة قد استردت بمقتضاه، كل سيادتها وسلطتها في تحديد أسعار نفطها وفي رسم بقية جوانب سياستها النفطية، مع ما يمكن ان يترتب على ذلك من استخدام النفط العربي أداةً مهمة لتحقيق التنمية والتكامل ليس في الأقطار العربية النفطية نفسها فقط، ولكن كذلك على مستوى المنطقة العربية ككل، ومع ما يمكن أن يرتبط بذلك كله من تحرير الاقتصاد العربي من روابط التبعية، ومن القيام بعملية تنمية مستقلة تعتمد على الذات.

وقبل ان نعرض ما اذا كانت هذه الامكانات التي فتحها قرار ١٦ تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٧٣ قد تحولت، من خلال التطبيق، الى حقائق فعلية، نشير بايجاز الى ما أحدثته القرارات اللاحقة من تصحيحات لاحقة في الأسعار الاسمية المعلنة للنفط الخام(١٥). وسوف نعتمد في ذلك على المتوسط السنوي لأسعار نفط القياس لدول الأوبك، وليس الى السعر المعلن بمقتضى كل من القرارات اللاحقة للأوبك، لان السعر كان يعدل أحياناً خلال السنة بقرار صريح أو باتفاق ضمني بين الأقطار الأطراف. كذلك يلاحظ أن أقطار الأوبك الأخرى قد طبقت قرار ١٦ تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٧٣ مباشرة بعد صدوره، حيث أصبح تصحيح السعر يتم بقرارات من الأوبك.

ويبين الجدول رقم (١١-١) تطور السعر الاسمي والحقيقي لنفط القياس للأوبك منذ ١٩٧٠ الى ١٩٨٣(١٦). وسنعود في ما بعد لبيان مدلول السعر الحقيقي واتجاهات تطوره خلال

---

(١٥) انظر في تتابع هذه القرارات والتغييرات Sayigh, Ibid., pp. 119 - 122; سيمور، **الأوبك: اداة تغيير**، القسم ١، الفصول ٥ ـ ٨، ص ١٥٩ ـ ٣٠٥، والتقارير السنوية للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الفصل الخاص بحركة الموارد النفطية العربية. وهناك تباين بين مستوى الاسعار الاسمية حسب هذه المصادر، طبقاً لما إذا كانت الاشارة للسعر الاسمي، كما يحدده القرار الصادر عن الاوبك في تاريخ معين او ما اذا كان محسوباً كمتوسط سنوي للاسعار خلال كل عام.

(١٦) أخذنا، هنا، بالبيانات الواردة في دراسة حديثة: حسن عبد العزيز حسن، **الطاقة والتنمية وموازين المدفوعات الدولية**، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي (الكويت: بنك الكويت الصناعي، ١٩٨٤)، ص ١٧ وقد اعتمدنا في حسابها على بيانات من دراسة لفاضل الحلبي، ولما تضمنته: *Middle East Economic Survey [MEES]*, (7 December 1981), and World Bank, *World Development Report, 1982* (Washington, D.C.: The Bank, [1983]).

الجدول رقم (١١ - ١)
التطور في السعر الاسمي والحقيقي لنفط القياس للأوبك، خلال الفترة، ١٩٧٠ - ١٩٨٣

السنة	السعر الاسمي (١)		السعر الحقيقي (٢)	
	(دولار/ برميل)	سنة الأساس (١٠٠ = ١٩٧٤)	(دولار/ برميل)	سنة الأساس (١٠٠ = ١٩٧٤)
١٩٧٠	١,٣٥	١٣		
١٩٧١	١,٧٥	١٦		
١٩٧٢	١,٩٠	١٨		
١٩٧٣	٢,٦٤	٢٤		
١٩٧٣ (الربع الأخير)	٣,٦٥	٣٤		
١٩٧٤	١٠,٧٨	١٠٠	١٠,٧٨	١٠٠
١٩٧٥	١٠,٧٢	٩٩	٩,٤٦	٨٨
١٩٧٦	١١,٥١	١٠٧	١٠,١٠	٩٤
١٩٧٧	١٢,٣٩	١١٥	٩,٩٠	٩٢
١٩٧٨	١٢,٧٠	١١٨	٨,٧٨	٨١
١٩٧٩	١٧,٢٨	١٦٠	١٠,٢٥	٩٥
١٩٨٠	٢٨,٦٧	٢٦٦	١٥,٤٥	١٤٣
١٩٨١	٣٣,٢٠	٣٠٨	١٧,٣٤ (٣)	١٦١
١٩٨٢	٣٤,٠٠	٣١٥	١٥,٧٨ (٤)	١٤٦
١٩٨٣ (آذار / مارس)	٢٩,٠٠	٢٦٩		

ملاحظات عامة:

(١) المتوسط السنوي لاسعار نفط القياس للأوبك.

(٢) حسبت بأخذ كل من معدل التضخم والتغير في أسعار صرف العملات بالمقارنة بالدولار في الاعتبار. ويعتبر معدل التضخم المستخدم عند الحدود الدنيا، فهو الخاص باسعار صادرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهذا يقل عن اسعار دول الاوبك.

(٣) لا يشمل الربع الأخير من سنة ١٩٨١.

(٤) رقم تقديري.

المصدر: احتسبت من: حسن عبد العزيز حسن، **الطاقة والتنمية وموازين المدفوعات الدولية**، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي (الكويت، بنك الكويت الصناعي، ١٩٨٤)، الجدول الوارد في ص ١٧، والمصادر المشار اليها منه. انظر أيضاً: التقارير السنوية للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وخاصة: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **التقرير السنوي التاسع للأمين العام للمنظمة، ١٩٨٢** (الكويت: المنظمة، [١٩٨٢])، ص ٨٣ و٨٥.

الفترة نفسها.

ويمكن أن نستنتج عدة حقائق من هذا الجدول. فاذا اخذنا سنة ١٩٧٤ سنة أساس، فان

السعر الاسمى لنفط القياس لسنة ١٩٨٢ كان أعلى بنسبة ٢١٥ بالمائة من سعر سنة الاساس المشار اليها. ولكن يلاحظ ان هذا الارتفاع لم يحدث بمعدلات سنوية منتظمة ومتساوية، بل كانت معدلات هذا الارتفاع تختلف من سنة لأخرى، بل انه في سنة ١٩٧٥ سجل السعر الاسمى انخفاضاً بنسبة ١ بالمائة عما كان عليه في سنة الأساس. كذلك يستنتج من الجدول نفسه أن سنة ١٩٧٩ سجلت معدلاً سنوياً لزيادة سعر النفط أعلى من معدلات الزيادة السنوية خلال الفترة من ١٩٧٦ حتى ١٩٧٨. (٣٩,٥ بالمائة مقابل نحو ٧,٤ بالمائة في ١٩٧٦، ونحو ٧,٦ بالمائة في ١٩٧٧، ونحو ٢,٥ بالمائة في ١٩٧٨). اما الفترة ١٩٨٠ و١٩٨١، فقد سجلت معدلات زيادة سنوية في السعر أكثر ارتفاعاً (نحو ٦٦ بالمائة في سنة ١٩٨٠، ونحو ١٦ بالمائة سنة ١٩٨١). وفي سنة ١٩٨٢، كان معدل الارتفاع السنوي أقل بكثير من ذلك (٢,٤ بالمائة)[١٧].

وفي سنة ١٩٨٣، جرى تخفيض السعر الاسمى لنفط القياس من ٣٤ دولاراً الى ٢٩ دولاراً للبرميل، مسجلاً بذلك انخفاضاً بنسبة تبلغ نحو ١٥ بالمائة. وفي النصف الثاني من تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٨٤ تعرض هذا السعر الجديد لاحتمالات تخفيض جديد، على أثر تخفيض النرويج لسعر نفطها الى ٢٦ دولاراً للبرميل، وتبعتها في ذلك كل من انكلترا ونجيريا. ولكن التحرك السريع الذي قامت به منظمة الاوبك وما قررته من تخفيض الانتاج الكلي لدول الاوبك بمقدار (١,٥) مليون برميل/ يومياً، عن مستواه الذي كان مقرراً من جانب الاوبك منذ سنة ١٩٨٣ وهو (١٧,٥) مليون برميل/ يومياً، أدى الى المحافظة حتى كتابة هذه السطور (كانون الاول/ ديسمبر سنة ١٩٨٤) على سعر برميل نفط القياس عند مستوى ٢٩ دولاراً للبرميل[١٨].

وتعكس هذه المعدلات المتباينة السنوية للارتفاع في السعر الاسمي المعلن للنفط وما حدث من تخفيض في المستوى المطلق له في بعض السنوات (١٩٧٥، ١٩٨٣) عدة عوامل منها، بطبيعة الحال، التحرك خلال الفترة محل الدراسة لتصحيح الخلل الاساسي القديم في هذا السعر والوصول به الى مستوى طبيعي، طبقاً للاسس الاقتصادية السليمة. ومنها تغيرات الطلب على النفط من جانب الدول الصناعية المتقدمة بسبب عوامل عديدة، بعضها يرجع الى السياسات المطبقة عمداً من هذه الدول للهبوط بطلبها على النفط بعامة وعلى النفط العربي بخاصة، ومنها ظروف الركود والانتعاش التي تمر بها اقتصادات هذه الدول، ومنها ـ وهذا هو اخطر العوامل المتعلقة بالطلب ـ سياستها في تخزين كميات من النفط الخام، بما يزيد كثيراً

---

(١٧) حسبت هذه النسب جميعاً على أساس أرقام السعر الاسمي لنفط القياس لدول الاوبك الواردة في الجدول رقم (١١ ـ ١)، من هذا الفصل.

(١٨) أنظر في ذلك: *[MEES]*, (22 October 1984), (29 October 1984), (5 November 1984), (12 November 1984).

أنظر الجدول المتعلق بخفض حجم الانتاج الكلي لدول الأوبك من ١٧,٥ الى ١٦ مليون برميل/ يومياً وتوزيعه بين حصص الدول الأعضاء، في: *MEES*, (5 October, 1984), p. 4A.

عن الكميات التي تفرضها الاسس الاقتصادية الطبيعية، بقصد الالتجاء لهذا المخزون والسحب منه في بعض الفترات لاحداث هبوط في الطلب الجاري على النفط؛ مما يباشر ضغطاً سلبياً على سعره. ومن هذه العوامل أيضاً، ما يتصل بالعرض؛ حيث ثبت أن بعض دول الأوبك كانت تحاول بيع كميات من النفط بطريقة غير معلنة بأسعار تقل عن السعر الرسمي المعلن، كما أن بعضها كان يزيد من كمية انتاجه عن الحصة المسموح له بها منذ أواخر سنة ١٩٨٣ بسبب رغبته في انتزاع نصيب من السوق أكبر نسبياً على حساب الأقطار الأطراف الأخرى، مما كان يؤدي، بالضرورة، لزيادة العرض الكلي، وحدوث ضغوط انخفاضية على السعر المعلن(١٩).

على أن هذا التطور الذي حدث، منذ سنة ١٩٨٣، وما قامت به دولتان من الدول الصناعية الغربية في تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٨٤ من محاولة ممارسة ضغط تخفيضي على السعر المعلن للنفط، في ظل الظروف المالية الصعبة التي تمر بها نيجيريا العضو في منظمة الاوبك والتي يشبه نفطها نفط هاتين الدولتين من حيث خواصه، كل ذلك يشير الى بعض مظاهر وخطوات الجهود التي تبذلها الدول الصناعية المتقدمة لتفكيك الاوبك والقضاء على وحدتها وعلى تضامن الأقطار النفطية الاعضاء فيها، بهدف استعادة هذه الدول الصناعية لسيطرتها الكاملة من جديد على السياسة النفطية لأقطار الاوبك، وأهمها الأقطار العربية النفطية. وسنعود لذلك ببعض التفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل.

ج ـ أثر تصحيح الاسعار المعلنة للنفط على العائدات النفطية العربية

انعكست الارتفاعات التصحيحية لهذه الاسعار منذ سنة ١٩٨٣ على العائدات النفطية للأقطار النفطية العربية الرئيسية (وهي الامارات والجزائر وليبيا والعراق وقطر والكويت والسعودية). فقد طفرت هذه العائدات طفرة كبيرة في هذه السنة، ثم اخذت بعدئذ في التزايد حتى سنة ١٩٨٠، ثم سجلت بعد ذلك انخفاضاً في السنوات: ١٩٨١، ١٩٨٢ و١٩٨٣.

ويبين الجدولان رقم (١١-٢) و(١١-٣) تطور حجم العائدات النفطية لهذه الأقطار السبعة منذ سنة ١٩٦١ حتى سنة ١٩٨٣.

ويمكن أن نتبين من هذين الجدولين وأن نستنتج عدة نقاط أساسية لها جميعاً أهميتها المباشرة في ما يتعلق بتنمية اقتصادات الأقطار النفطية وتكاملها مع اقتصادات بقية أقطار الوطن العربي:

(١) كان مجموع العائدات النفطية السنوية الذي كانت تحصل عليه هذه الأقطار السبعة، خلال الستينات، ضئيلاً جداً، اذا قيس بالمستوى الذي وصل اليه خلال السبعينات، وخصوصاً من بداية سنة ١٩٧٤. فقد كان المتوسط السنوي لهذه العائدات، في الفترة: ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩ أقل من ٢,٤ مليار دولار، في حين وصل متوسطها السنوي في الفترة: ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ الى

---

(١٩) أنظر في ذلك: التقارير السنوية للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وسيمور، **الأوبك: اداة تغيير**، القسم ١، الفصول ٥ ـ ٨.

جدول رقم (١١ - ٢)
مجموع عائدات النفط للبلدان العربية
خلال الفترة، ١٩٦١ - ١٩٨٣
(بملايين الدولارات)

السنة	العائدات	السنة	العائدات	السنة	العائدات
١٩٦٠	—	١٩٧٠	٤٤٢٦	١٩٨١	١٨٩,٩٠٠
١٩٦١	١١٩٠	١٩٧١	٥٧٦٥	١٩٨٢	١٣٩,٠٩٠
١٩٦٢	١٢٩٩	١٩٧٢	٧٩٠١	١٩٨٣	١٠٤,٥٠٠
١٩٦٣	١٥١١	١٩٧٣	١٣٠٠٠		
١٩٦٤	١٧٨٩	١٩٧٤	٥٢١٠٠		
١٩٦٥	٢١٥٩	١٩٧٥	٥٦٩٠٠		
١٩٦٦	٢٦٦٣	١٩٧٦	٧١٥٠٠		
١٩٦٧	٣٠٢١	١٩٧٧	٨٥١٠٠		
١٩٦٨	٣٦٤٤	١٩٧٨	٧٨٤٠٠		
١٩٦٩	٣٩٣٧	١٩٧٩	١٣٤٩١٦		
		١٩٨٠	٢٠٤٦٨٠		
مجموع الفترة (١٩٦١ - ١٩٦٩)	٢١,٢١٧	مجموع الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٠)	٧١٤٦٨٨	مجموع الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٣)	٤٣٢,٦٨٠
المتوسط السنوي (١٩٦١ - ١٩٦٩)	٢,٣٥٧	المتوسط السنوي (١٩٧٠ - ١٩٨٠)	٦٤,٩٧١٠	المتوسط السنوي (١٩٨١ - ١٩٨٣)	١٤٤,٢٢٧

المصدر: احتسبت من:

- بالنسبة للسنوات، ١٩٦٠ - ١٩٦٩:

Yusif A. Sayigh, *Arab Oil Policies in the 1970's* (Canberra; London: Croom Helm, 1983), p. 181.

- بالنسبة للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٣: اعداد متفرقة من التقارير السنوية للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

حوالى ٦٥ مليار دولار أي ما يزيد عن ٢٧ ضعفاً. وتتضح ضآلة العوائد في الستينات بالقياس للسبعينات، اذا لاحظنا أن أعلى ما وصل اليه مجموع العوائد السنوية للأقطار المشار اليها في الستينات، كان، في سنة ١٩٦٩، حيث بلغ نحو ٣,٩ مليار دولار، في حين كان أعلى ما وصل اليه في السبعينات في سنة ١٩٨٠؛ اذ وصل الى ما يتجاوز ٢٠٤ مليارات، أي ما يزيد عن ٥٢ ضعفاً.

(٢) ترجع هذه الزيادة في العوائد النفطية، للأقطار السبعة المشار اليها، الى عاملين: أولهما، هو ارتفاع سعر البرميل من النفط الخام على أثر تصحيح أسعار النفط منذ نهاية سنة ١٩٧٣ على النحو السابق بيانه، وثانيهما، هو زيادة انتاج النفط لهذه الأقطار بصفة عامة خلال ١٩٧٠ - ١٩٨٠. فقد زاد الانتاج من ١٢,٦ مليون/ برميل/ يومياً في سنة ١٩٦٩ الى نحو ٢١

جدول رقم (١١ - ٣)

عائدات النفط للبلدان النفطية العربية الرئيسية، خلال الفترة، ١٩٧٠ - ١٩٨٠

(بملايين الدولارات)

القطر	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	المجموع (١٩٧٠ - ١٩٨٣)
الامارات العربية المتحدة	٢٣٣,٠	٤٣١,٠	٥٥١	٩٠٠	٥٥٠٠	٦٠٠٠	٧٠٠٠	٩٠٠٠	٨٠٠٠	١٢٨٦٢	١٩٤٥٠	١٨٧٦٠	١٥٤٦٠	١٢٢٤٠	١١٦٣٨٧
الجزائر	٢٧١,٩	٣٢١,٠	٦١٣	٩٠٠	٣٧٠٠	٣٤٠٠	٤٥٠٠	٤٣٠٠	٥٠٠٠	٧٥١٣	١١٣٨٠	١٠٨٢٠	١١٦٢٠	٦٢٩٠	٧٠٦٢٨,٩
الجماهيرية العربية الليبية	١٣٥١,٣	١٦٧٤,٢	١٥٦٣	٢٣٠٠	٦٠٠٠	٥١٠٠	٧٥٠٠	٨٩٠٠	٨٦٠٠	١٥٢٢٣	٢٢٥٧٠	١٥٦٥٠	١٣٩٥٠	١١٣٠٠	١٢١٦٨١,٥
السعودية	١٢١٤,٠	١٨٨٤,٩	٢٧٩٥	٥١٠٠	٢٢٦٠٠	٢٥٧٠٠	٣٣٥٠٠	٤٢٤٠٠	٣٥٨٠٠	٥٧٥٢٢	١٠٢٥٠٠	١١٣٢٣٠	٧٥٧٧٠	٥١٥٠٠	٥٧١٥١٥,٩
العراق	٤٧٩,٠	٥٢١,٠	٦٩٩	١٥٠٠	٥٧٠٠	٧٥٠٠	٨٥٠٠	٩٦٠٠	٩٨٠٠	٢١٢٩١	٢٦١٤٠	١٠٣٩٠	١٠١٠٠	٨٨٣٠	١٢١٠٥٠
قطر	١١٧,٦	١١٢,٤	٢٥٥	٤٠٠	١٦٠٠	١٧٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٣٦٤٢	٥٣٩٠	٥٣٢٠	٣٩٩٠	٣٠٠٠	٣١٥٢٧
الكويت	٧٥٩,١	٨٢٠,٧	١٤٢٥	١٩٠٠	٧٠٠٠	٧٥٠٠	٨٥٠٠	٨٩٠٠	٩٢٠٠	١٦٨٦٣	١٧٢٥٠	١٤٩٢٠	٨٢٠٠	١١٣٤٠	١١٤٥٧٧,٨
المجموع	٤٤٢٥,٩	٥٧٦٥,٢	٧٩٠١	١٣٠٠٠	٥٢١٠٠	٥٦٩٠٠	٧١٥٠٠	٨٥١٠٠	٧٨٤٠٠	١٣٤٩١٦	٢٠٤٦٨٠	١٨٩٠٩٠	١٣٩٠٩٠	١٠٤٥٠٠	١١٤٧٣٦٨,١
معدل النمو السنوي (٪)		٣٠,٣	٣٧	٦٤,٥	٣٠٠,٨	٩,٢	٢٥,٦	١٩	٠,٠٠١-	٧٢,١	٥١,٧	٠,٠٨-	٠,٣٠-	٠,٢٥-	

المصدر: احتسبت من: اعداد متفرقة من التقارير السنوية للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

مليون برميل/ يومياً في سنة ١٩٧٩ ثم انخفض الى ١٩,٣ ملايين برميل/ يومياً سنة ١٩٨٠[٢٠]. وكان المتوسط السنوي للانتاج خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٦٩) نحو ٧,٩ مليون برميل/ يومياً، في حين وصل هذا المتوسط للفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٩) الى ما يزيد عن ٢١ مليون برميل/ يومياً، أي نحو ٢,٧ ضعفٍ لما كان عليه في الفترة الأولى.

وعلى ذلـك، فان نسبة فقط من زيادة العائدات ترجع الى الرفع التصحيحي لسعر النفط المعلن، في حين ترجع نسبة أخرى الى زيادة الكميات المنتجة والمصدرة من النفط العربي للخارج. وتختلف هذه النسب بحسب فترات المقارنة وبحسب مستوى سعر البرميل من النفط الخام، وبحسب حجم الانتاج المصدر في بداية الفترة وفي نهايتها[٢١].

(٣) بعد تصحيح أسعار النفط كثر الحديث في الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة عن «الضخامة المفرطة» لما أصبحت تحصل عليه الأقطار النفطية بعامة، والعربية منها بخاصة من «عائدات النفـط»، وذلك في خلال حملة الكراهية المركزة التي اثارتها وسائل الاعلام - وكثير من المؤلفين - ضد الأقطار النفطية العربية بالذات[٢٢].

ومن الناحية العلمية الموضوعية، ترد هنا ثلاث ملاحظات:

الأولى: إن هذه الضخامة تبدو فقط بالقياس لما كانت عليه العائدات النفطية قبل تصحيح

---

(٢٠) وان كانت تجب ملاحظة ما تكشف عنه البيانات المتوافرة من أن حجم الانتاج سجل تزايداً مطرداً من سنة ١٩٧٠ حتى سنة ١٩٧٣، ثم سجل انخفاضاً متتالياً في سنتي ١٩٧٤ و١٩٧٥، ثم عاد الى الارتفاع في كل من سنتي ١٩٧٦ و١٩٧٧، حيث تجاوز المستوى الذي كان قد وصل اليه سنة ١٩٧٣، ثم سجل انخفاضاً سنة ١٩٧٨، ثم عاد الى الارتفاع سنة ١٩٧٩ حيث سجل أعلى مستوى حققه في السبعينات (ما يزيد عن ٢١ مليون برميل/ يومياً)، ثم عاد الى الانخفاض سنة ١٩٨٠، ثم عاد الى الانخفاض بعد ذلك خلال السنوات من ١٩٨١ الى ١٩٨٣. وترجع هذه التغيرات[-] سواء اتخذت شكل التذبذبات خلال السبعينات أو شكل الاتجاه الانخفاضي في المدة من ١٩٧١ حتى ١٩٧٣[-] من ناحية تقلبات الطلب على النفط في الدول الصناعية المتقدمة، طبقاً للعوامل التي سبق بيانها، ومن ناحية أخرى، الى السياسة التقييدية للانتاج التي بدأتها الأوبك منذ سنة ١٩٨٣. أنظر في كل ذلك: التقارير السنوية للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

(٢١) طبقـاً للبيانات التي اوردها الدكتور يوسف صايغ، فان الزيادة الحقيقية في عائدات النفط بين سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٧٩ (أي بعد استبعاد أثر التضخم وأثر تقلبات قيمة الدولار بالقياس للعملات الأخرى)، هي فقط ٤٩ بالمائة وأن ١٩ بالمائة منها ترجع الى زيادة الكميات المنتجة والمصدرة من النفط الخام، و٣٠ بالمائة الى ارتفاع السعر الحقيقي للبرميل. أنظر: Sayigh, *Arab Oil Policies in the 1970's*, pp. 180 - 182.

(٢٢) أنظر في ذلك بحث السفير الامريكي السابق في السعودية: جيمس ايكنز، «مجموعة من وجهات النظر الامريكية عن آمال الأوبك والعنصرية والواقعية وتخطيط الطاقة،» ورقة قدمت الى: ندوة الصحافة العالمية التي نظمت تحت رعاية لجنة العلاقات الاعلامية لدول الخليج العربية، باريس، ١٩ - ٣١ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٤،

وقـد نشر ايضاً في جريدة: **الخليج** (الشارقة)، ١٣ و١٤/١١/١٩٨٤، حيث يعرض الكاتب بموضوعية بعض اراء واقوال الذين اسهموا في هذه الحملة. انظر كذلك: جاك شاهين، «العرب على الشاشة الفضية،» **الخليج**، ١٧/١٢/١٩٨٤، ص ٣.

أسعـــار النفط في ظل الاوضـــاع الاستغـلالية التي كانت تفـرضهـا الشـركـات النفـطية على الأقطارالعربية النفطية، حيث كانت هذه الشركات تحدد أسعار النفط على أسس بعيدة تماماً عما تتطلبه المبادىء الاقتصادية المسلم بها في نظرية الثمن. والقياس على هذا النحو لا يكون قياساً صحيحاً، لانه يتضمن افتراض ان تحديد أسعار النفط على أسس استغلالية بحتة هو الوضع الطبيعي للامور. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فان هذه الضخامة تظهر أيضاً بالقياس لما للاقطار النفطية العربية السبعة المشار اليها من قدرة استيعابية في الزمن القصير للاموال التي تمثلها هذه العائدات. ولكننا اذا أدخلنا في الاعتبار قدرتها الاستيعابية في الزمن الاطول نسبياً، اذا قامت باعداد البنى والمتطلبات الأساسية لتحقيق تنمية اقتصادية سليمة واستكمالها بالمعنى الحقيقي لهـذا اللفظ، فان هذه العائدات تبدو عندئذ محدودة جداً بالقياس لما تستلزمه هذه التنمية من تطويرات ومن انفاق على هذه التطويرات، وبخاصة اذا لاحظنا الاوضاع الاصلية بالغة التخلف التي كانت توجـد فيهـا اقتصـادات هذه الاقـطار بصفة عامة. كذلك تبدو ضآلة هذه العائدات «الضخمة» اذا ادخلنا أيضاً في الاعتبار أن أي تنمية حقيقية ومهيأة للبقاء والاطراد لا يمكن ان تتحقق في الأقـطار النفطية السبعة المشار اليها الا اذا تمت في اطار عملية انمائية تكاملية مع بقية اقطار الوطن العربي، بسبب ضآلة السوق والامكانات البشرية في الأقطار النفطية المذكورة وصغرها بالقياس لما تتطلبه المشروعات الانمائية بأحجامها المثلى التي يفرضها الفن الانتـاجي الحديث، وبالقياس لما تتطلبه عمليات التطوير العلمي والتقني المستقل من جهود، وبسبب ما يجب أن تحققه هذه التنمية من تحرير لاقتصادات الأقطار المذكورة وللأقطار العربية بعامة من التبعية والسيطرة الخارجية.

فالقدرة الاستيعابية لعائدات النفط، بعد تصحيح أسعاره، محدودة اذا نظر اليها في اطار الانفـاق الجاري والانمائي الممكن للأقطار النفطية وحدها، ولكن هذه القدرة تصبح ضخمة وأكبر بكثير من هذه العائدات اذا وضعت في اطارها العربي الشامل، وهو الاطار الوحيد الذي يجب النظر من خلاله الى ما يجب تحقيقه من نجاح لعملية تنمية حقيقية. ولا يمكن فهم طبيعة ما يطلق عليه اصطلاح «الفوائض النفطية» وحقيقته الا في ضوء هذه الاعتبارات فقط، مما سنعود الى تفصيل بعض جوانبه بعد قليل. على أن كثرة التهويل في ضخامة العائدات النفطية الذي تتعمـده وتستمـر فيه أجهزة الاعلام الغربية يترك عادة الانطباع، حتى في عقول بعض العرب انفسهم، أن الوطن العربي، وبخاصة الأقطار النفطية الرئيسية المشار اليها، يعيش فوق بحيرة عميقة وخلابة من الثراء. ولكن هذا الانطباع خاطىء تماماً. فالأقطار العربية، في مجموعها، والأقطار النفطية منها، ما زالت أقطاراً محدودة الدخل بالمعايير العلمية الموضوعية العامة التي يطبقهـا الاقتصـاديون الغـربيون في المقـارنة بين البلاد المتعددة. فالناتج المحلي الاجمالي لمجموع اقطار الوطن العربي كلها (٢١ قطراً ويبلغ عدد سكانها ١٦٢ مليون نسمة) في سنة ١٩٧٩ كان نحو ٢٨٢ مليار دولار، في حين كان الرقم المقابل لبلد من أفقر البلدان الاوروبية وهو ايطاليا ٣٠٦ مليارات دولار لعدد من السكان يبلغون ٥٧ مليون نسمة، أي أكثر من مجموع الناتج المحلي العربي بنحو ٨,٥ بالمائة وفي السنة نفسها كان متوسط الناتج المحلي للفرد في

الأقطار العربية المصدرة للنفط نحو ٤٥٩٧ دولاراً، في حين كان ٥٣٦٨ دولارا للفرد في ايطاليا(٢٣) ودلالة ذلك أن الوطن العربي في مجموعه والأقطار النفطية يعتبران، برغم التهويل في ضخامة عائداتها النفطية، أقل دخلاً من واحدة فقط من أضعف الدول الاوروبية الغربية اقتصاداً وأقلها ثراء وأكثرها معاناة من مشكلات الفقر.

الملاحظة الثانية: ان ضخامة العائدات والفوائض النفطية المشار اليها لا ترجع الى الارتفاع التصحيحي لسعر كل وحدة من النفط فقط، ولكنها ترجع ايضاً الى الضخامة النسبية للكمية التي تنتجها وتصدرها الأقطار النفطية السبعة المذكورة. والواقع ان الأقطار العربية النفطية السبعة المشار اليها تنتج وتصدر كميات من النفط أكبر بكثير، وبكثير جداً، مما تتطلبه احتياجاتها المالية اللازمة لتغطية انفاقها الداخلي على الاستهلاك والاستثمار، وعلى التسليح الذي يفرضه الدفاع عن الذات ضد عدوانية اسرائيل وتوسعها. وهذا ما أكده ليس الاقتصاديون فقط(٢٤)، ولكن اكده كذلك، وبصورة قوية، بعض وزراء النفط العرب(٢٥) الذين نشير منهم الى الشيخ احمد زكي اليماني وزير النفط السعودي الذي قال: «ان ما نفعله الآن هو ضد مصلحتنا الذاتية... لاننا ننتج أكثر بكثير مما تتطلبه احتياجاتنا المالية مما يؤدي الى استنفاد مواردنا النفطية»(٢٦) كما قال أيضاً في اوائل سنة ١٩٨٢ عما تقرر من تنفيذ برنامج ضخم لزيادة الطاقة الانتاجية النفطية في السعودية: ان ذلك «في الحقيقة ليس في صالحنا، ولكنه في صالح الغرب»(٢٧). وتفسر الأقطار النفطية العربية هذا الموقف الذي يتعارض مع مصالحها بسبب ما يؤدي اليه من استنفاد سريع لمواردها النفطية، بأنها تقوم بذلك شعوراً منها «بمسؤوليتها الدولية» التي تمليها عليها مصلحة الاقتصاد الدولي. ويلاحظ ان ذلك يتم في الوقت نفسه الذي تقوم فيه الدول الصناعية الغربية ببذل الجهود للتوسع في احلال المصادر الأخرى للطاقة محل النفط، وهي سياسة تعتبر، في حد ذاتها، سليمة من الناحية الاقتصادية. ولكن معنى ذلك ان هذه الدول الصناعية تدفع الأقطار العربية النفطية، من خلال قيام هذه الأخيرة بعمل ما تشعرأنه من مسؤوليتها نحو الاقتصاد الدولي، الى استنفاد مواردها النفطية القابلة للنضوب بمعدل اسرع مما تمليه مصلحة هذه الأقطار، وذلك لكي تجتاز الدول الصناعية المتقدمة «فترة التحول عن النفط» باعتباره المصدر الاساسي للطاقة الى تشجيع

---

(٢٣) انظر في ذلك: Sayigh, *Arab Oil Policies in the 1970's*, pp. 182 - 183 and 260 - 261.

(٢٤) من الذين يركزون على هذا الجانب المهم، انظر: المصدر نفسه، ص ٦٦ - ٦٧.

(٢٥) منهم وزراء نفط كل من الامارات العربية المتحدة، العراق والسعودية. أنظر: المصدر نفسه، ص ٢٥٦ - ٢٥٧، الهامش رقم (٥٦)، حيث يجد القارىء بعض اقوالهم في هذا الصدد.

(٢٦) وذلك في حديث للتلفزة البريطانية في صيف ١٩٧٨: أنظر المصدر نفسه، ص ٢٥٦ - ٢٥٧.

(٢٧) والحديث هذا منشور في: *MEES*, (18 January 1982).

وقد أوضح الشيخ اليماني ان الاحتياجات المالية للسعودية يمكن مواجهتها بانتاج ٦,٢ مليون برميل/ يومياً أي بما يقل بنحو ٢,٣ مليون برميل/ يومياً عن السقف المطبق عندما أدلى بالحديث في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٨٢، وبما يقل بنحو ٣,٣ مليون برميل/ يومياً ١٩٧٩، وبما يقل بنحو ٣,٨ مليون برميل سنة ١٩٨٠ المرجع السابق، ص ٢٥٧.

المصادر التقليدية وغير التقليدية للطاقة وتنميتها(٢٨). وقد كان من الممكن قبول ذلك باعتباره سياسة رشيدة تقبلها وتنفذها الأقطار العربية النفطية لو كانت الدول الصناعية المتقدمة، شعوراً منها هي الأخرى بمسؤوليتها الدولية حيال هذه الأقطار المتخلفة التي تستنفد أهم مصادر الثروة فيها والمصدر الوحيد للثروة في بعضها، تساعد وتعاون هذه الأقطار في تحقيق تنمية حقيقية لاقتصاداتها الوطنية ولتحقيق التكامل الاقتصادي بينها وبين بقية الأقطار العربية باعتبار هذا التكامل امراً جوهرياً لتحقيق التنمية نفسها. ولكن الذي حدث وما زال يحدث من الدول الصناعية المتقدمة هو عكس ذلك. فهي لا تتخذ موقفاً سلبياً من معاونة الأقطار النفطية في تحقيق التنمية الحقيقية لاقتصاداتها فقط، ولكنها تجهض بشكل مخطط كل الجهود التي تبذل لتحقيق هذه التنمية، بما في ذلك جهود التكامل الاقتصادي العربي. وهكذا تتلخص الصورة الحقيقية لسياسة انتاج النفط العربي في موقفين: موقف الأقطار العربية التي تنتج كميات أكبر بكثير مما تمليه احتياجاتها المالية؛ مما يؤدي الى نضوب مواردها النفطية بأسرع مما لو اقتصر انتاجها على ما تتطلبه هذه الاحتياجات، احتراماً وتنفيذاً منها لما تتصوره مسؤوليتها تجاه الاقتصاد الدولي؛ وموقف الدول الصناعية المتقدمة التي تستفيد من ذلك لكن تتخطى «مرحلة التحول النسبي عن النفط» باعتباره مصدراً للطاقة دون ان تقوم بما تفرضه عليها مسؤوليتها الدولية بالمعاونة في تحقيق تنمية حقيقية لاقتصادات الأقطار العربية النفطية، لمواجهة عصر ما بعد مرحلة التحول هذه.

أما الملاحظة الثالثة: فتتعلق بالأهمية النسبية التي أصبح يمثلها النفط في هيكل الناتج المحلي الاجمالي، وفي مجموع صادرات، الوطن العربي في مجموعه بصفة عامة، وفي بعض الأقطار النفطية السبعة الرئيسية بصفة خاصة.

فكما يتبين من الجدول رقم (١١-٤) التالي، ارتفعت نسبة العوائد النفطية الى الناتج

جدول رقم (١١ - ٤)
نسبة مساهمة العائدات النفطية العربية
في مجمل الناتج المحلي العربي والصادرات العربية،
خلال الأعوام، ١٩٧١، ١٩٧٥، ١٩٧٩ و١٩٨٠

السنة	الى مجمل الناتج المحلي العربي (٪)	الى مجمل الصادرات العربية (٪)
١٩٧١	١٥,٢	—
١٩٧٥	٤٥,٧	٨١,١
١٩٧٩	٥٣,٦	٩٣,٥
١٩٨٠	٥٢,٠	٩٤,٦

المصدر: احتسبت من: اعداد مختلفة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد حتى ١٩٨٤.

(٢٨) Sayigh, Ibid., pp. 66 - 67.

المحلي الاجمالي لمجموع الأقطار العربية من نحو ١٥,٢ بالمائة سنة ١٩٧١، الى نحو ٥٢,٨ بالمائة سنة ١٩٨٢، وارتفعت نسبتها في مجمل الصادرات العربية من ٨١,١ بالمائة في سنه ١٩٧١ الى ٩٣,٥ بالمائة سنة ١٩٧٩ ثم الى ٩٤,٦ بالمائة سنة ١٩٨٠.

وتختلف نسبة مساهمة النفط في صادرات الأقطار العربية المنتجة للنفط. فهي تصل (في سنة ١٩٨٠) الى نحو (١٠٠ بالمائة) في ليبيا، وفي العراق (٩٩,٢ بالمائة)، وفي السعودية والامارات العربية المتحدة، والجزائر، وعمان (٩٨,٦ بالمائة)، وفي البحرين وقطر (٩٤ بالمائة)، وسوريا (٨٩ بالمائة)، وتونس (٥٥ بالمائة)(٢٩).

ونظراً لأن الناتج المحلي الاجمالي في الأقطار العربية بصفة عامة يتأثر تطوره الى درجة كبيرة بتطور الصادرات، ونظراً لأهمية النفط في مجموع صادرات الأقطار العربية وفي صادرات الأقطار النفطية الرئيسية منها بخاصة، فان تغيرات الناتج المحلي العربي، وبخاصة في هذه الأقطار، يتوقف، الى حد كبير جداً، على تغير عائدات النفط. فاقتصادات هذه الأقطار ما زالت تعتمد اعتماداً شبه كلي في صادراتها على سلعة واحدة هي النفط، تحكم تغيرات الناتج المحلي الاجمالي فيها.

هذه الملاحظات الثلاث ذات أهمية كبيرة ولا يمكن بدونها فهم وتحليل حقيقة وأبعاد الدور الذي لعبته حتى الآن العائدات النفطية التي تزايدت بعد سنة ١٩٧٣، في تنمية اقتصادات الأقطار النفطية السبعة الرئيسية، وفي تحقيق الانماء التكاملي بينها وبين بقية اقطار الوطن العربي في مجموعه.

د ـ هل كانت آثار تزايد العائدات النفطية ايجابية في مجموعها على تنمية الأقطار الرئيسية وعلى الانماء التكاملي العربي في مجموعه؟

لهذا السؤال أهميته البالغة في دراسة ما تحقق من تكامل اقتصادي عربي. فهذا التكامل، كما أوضحنا في مواقع عديدة من هذا الكتاب، لا يمكن ان يتحقق الا من خلال عملية انماء تكاملي بين الأقطار العربية جميعاً. نظراً للأهمية النسبية الخاصة والمتزايدة التي اصبحت تحتلها الأقطار العربية المصدرة النفطية بالنسبة للتطور العام لأقطار الوطن العربي في مجموعها، فان سير العملية الانمائية فيها وطبيعتها وتوجهاتها لا بد ان تكون ذات تأثير بالغ الأهمية على تنمية بقية اقطار الوطن العربي وتكاملها معها. فاقتصادات الأقطار النفطية العربية الرئيسية، بسبب الوضع «الحاكم» الذي اصبحت تحتله في اقتصاد الوطن العربي في مجموعه، أصبحت هي التي «تحكم» العملية الانمائية وعملية التكامل في اقتصاد الوطن العربي ككل، وذلك من خلال آليات العلاقات والانعكاسات بين اقتصادات هذه الأقطار والاقتصاد العربي الكلي(٣٠). وسيتضح

---

(٢٩) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٤** (الشارقة: دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، [١٩٨٥])، القسم ١٠.

(٣٠) نستخدم فكرة (الاقتصاد الحاكم) economic domunante بالمعنى الذي اعطاه لهاالاقتصادي =

تدريجياً كيفية تولد هذه التأثيرات «الحاكمة» مع تقدم دراستنا في هذا الفصل. فهذه الدراسة، في مجموعها وفي بحثها للعوامل العديدة والمتشابكة التي تؤثر في العلاقات والانعكاسات بين الأقطار العربية النفطية الرئيسية وبين بقية أقطار الوطن العربي، هي التي ستبين لنا، في النهاية، الاثر الكلي لزيادة العائدات النفطية «وللحقبة النفطية»، بصفة عامة، على عملية التكامل الاقتصادي العربي، وما اذا كان هذا الاثر، في مجموعه، ايجابياً أم سلبياً.

وتسهيلاً للدراسة، فاننا سنبدأ هنا بتناول عامل واحد من هذه العوامل، وهو تأثير العائدات النفطية على التنمية والتكامل الاقتصاديين داخل الأقطار العربية النفطية الرئيسية نفسها، على ان نستكمل دراسة بقية العوامل الأخرى تباعاً. وليس الهدف من ذلك دراسة التطور الاقتصادي لهذه الأقطار لذاته، لأن ذلك يخرج عن حدود هذا الكتاب وعن موضوعه. وانما الهدف منه هو التمهيد لبحث تأثير التطور في هذه الأقطار النفطية الرئيسية على تنمية الاقتصاد العربي وتكامله في مجموعه.

هـ ـ ملاحظتان مهمتان عن مفهوم التنمية ومفهوم التكامل

على أنه يتعين ان نمهد لذلك بايراد ملاحظتين مهمتين عن مفهوم كل من التنمية والتكامل، باعتبارهما الظاهرتين الرئيسيتين اللتين نحاول تحليل أثر الحقبة النفطية عليهما.

وقد سبق، في مواضع عديدة من هذا الكتاب، تفصيل المفهوم الذي نراه لكل منهما والذي نتفق فيه مع اتجاه عام قوي للفكر الاقتصادي في البلدان المتخلفة بصفة عامة. ولذلك سنكتفي، هنا، بالتذكير السريع بهذا المفهوم لكل منهما فقط.

(١) سبق أن بينا بالتفصيل ان «التنمية» لا تعني مجرد حدوث زيادة في الناتج المحلي أو القومي وارتفاع متوسط الناتج الفردي، من سنة لأخرى، وأنها ليست مجرد عملية اقتصادية بحتة. وبينا أيضاً انها عملية مركبة وشاملة، ذات أبعاد حضارية، اقتصادية واجتماعية وسياسية، وانها تتم بطريقة واعية وموجهة لاحداث تحولات وتغييرات هيكلية عميقة وبعيدة المدى، يكون من شأنها تكوين واطلاق طاقة انتاجية ذاتية تحدث تزايداً منتظماً في قدرات المجتمع وفي متوسط انتاجية الفرد، وتستهدف توفير الاحتياجات الاساسية للجماهير، وضمان الأمن الفردي والاجتماعي والاقليمي (أو القومي)، وتحرير الاقتصاد الوطني والقومي من روابط التبعية للخارج لكي يحقق استقلالاً حقيقياً. كما اوضحنا كذلك أن أي تنمية حقيقية تستهدف ذلك كله، لا بد أن تعمل على تحقيق العدالة في توزيع الثروة والدخل، وان تقوم على الاعتماد على الذات،

= الفرنسي الكبير فرانسوا بيرو François Perroux، والتي يقصد بها أن بلداً أو عدداً من البلاد بسبب بعض عوامل «القوة» الاقتصادية التي تتمتع بها في هيكلها الاقتصادي أو بسبب بعض العوامل العارضة حتى ولو كانت عوامل طويلة المدى نسبياً، تكون ذات أثر بالغ الضخامة (أي أثر حاكم) في الوضع والتطور الاقتصاديين لبلاد أخرى، من خلال نوع العلاقات التي تقوم بينهما وحجمها.

وعلى مشاركة الشعب في توجيه القرارات المتعلقة بالسياسة العامة للمجتمع وبتطوره وصنعها ومراقبة تنفيذها، بما في ذلك سياسة «التنمية» نفسها[٣١].

(٢) يعني التكامل الاقتصادي الحقيقي بين أية مجموعة من البلدان المتخلفة ـ والتي تشكل الأقطار العربية النفطية وغير النفطية جزءاً منها ـ تحقيق الترابط أو التشابك العضوي الانتاجي والتبادلي بين بلدان المجموعة، على نحو يدفع في هذه البلدان عملية التنمية بمعناها الحقيقي المذكور، ويسهم في تحقيق التطورات وارساء الركائز اللازمة لكي تتحقق هذه العملية بفاعلية واستمرارية. وفي اطار هذا المفهوم وحده، تكون القيمة الحقيقية للمداخل العديدة والمتنوعة لهذا التكامل من تحرير للتبادل التجاري بين البلدان المتخلفة الأطراف، وتوحيد جدارها الجمركي في مواجهة الخارج، ومن حرية انتقال لعناصر الانتاج من عمل ورؤوس اموال في ما بينها ومن اقامة مشروعات مشتركة. . . الخ. فهذه كلها وغيرها ليست سوى ادوات وسبل لتحقيق التكامل بالمفهوم المذكور. والحكم على ما اذا كانت قد انتجت اثراً ايجابياً ام سلبياً، بالنسبة للتكامل الاقتصادي العربي، يتوقف، في نهاية الأمر، على ما اذا كانت قد أسهمت فعلاً في تحقيق المفهوم التكاملي المشار اليه. وبدون تحقيقها له، لا يكون اي مدخل منها سوى صورة من صور التعاون الاقتصادي المحدود والتي قد يكون بعضها ذا اثر سلبي على امكانية ومدى سهولة تحقيق التكامل الحقيقي في المدى البعيد.

و ـ نمط تخصيص الموارد في الأقطار العربية النفطية الرئيسية ودلالته التنموية

من غير الممكن، من الناحية الفنية، تحديد النمط الذي يتم به توزيع العائدات النفطية بين اوجه الاستخدام المتعددة، لان الموارد التي تتولد لاي بلد تختلط، عملياً وتحليلياً بعضها ببعضها الآخر، من خلال الناتج المحلي الاجمالي للبلد، وتشكل مجموعة ممتزجة يحدث منها التخصيص للاستخدامات المتعددة للناتج المحلي. وتتكون هذه التخصيصات من الصادرات، والواردات، والاستهلاك الخاص، والاستهلاك العام، وزيادة رأس المال الثابت، والتغير في المخزون، طبقاً لما هو معروف في نظرية الحسابات القومية.

ولهذا السبب، فلن نستطيع بيان توزيع العائدات النفطية نفسها بين أوجه الاستخدام المتعددة في الأقطار العربية النفطية الرئيسية المذكورة. ولكننا سنعتمد على نمط استخدام الناتج المحلي الاجمالي لهذه الأقطار، باعتباره مؤشراً لاستخداماتها لعائداتها النفطية.

ويبين الجدولان (١١ـ٥) و(١١ـ٦) نمط استخدام الناتج المحلي الاجمالي (أو التوزيع النسبي لهذا الاستخدام) في السنوات ١٩٧٥ و١٩٧٩ و١٩٨٠، في الأقطار النفطية السبعة الرئيسية (بعد تقسيمها الى مجموعتين بحسب ما اذا كانت كثيفة السكان أو قليلة السكان نسبياً).

---

(٣١) أنظر: القسم ١، الفصل ٢.

ولاغراض المقارنة مع الأقطار العربية الأخرى، وللوصول لصورة عامة عن الوطن العربي في مجموعه، يتضمن الجدول أيضاً نمط استخدام الناتج المحلي الاجمالي في هذه الأقطار العربية الأخرى.

ونشير الى حقيقة مهمة، وهي أنه لولا الزيادة في العوائد النفطية، ما كان يمكن أن تحدث الزيادات الكبيرة التي حققتها الأقطار العربية النفطية المذكورة في كل من الاستهلاك الخاص والحكومي، والاستثمارات، والاستيراد والتي يمكن تبينها من الرجوع الى الجدول رقم (١١-٦)

وتتضح من الجدول رقم (١١-٥) عدة نقاط هي:

(١) ان مجموع الاستهلاك الخاص والحكومي معاً يشكل نسبة مهمة من استخدام الناتج المحلي الاجمالي في كل من مجموعتي الأقطار النفطية السبعة محل الدراسة. ففي السنوات: ١٩٧٥ و١٩٧٩ و١٩٨٠ بلغت نسبة مجموعهما الى هذا الناتج في المجموعة الأولى: ٥٦,٥ بالمائة و٤٦,١ بالمائة و٣٨ بالمائة على التوالي. كما بلغت في المجموعة الثانية: ٣٢,٢ بالمائة و٤٢,٧ بالمائة و٣٢,٣ بالمائة على التوالي، ويرجع ذلك الى التزايد في الانفاق الحكومي في البنود الجارية من ميزانيات هذه الأقطار والذي كان يمول أساساً (أو بصفة وحيدة في بعض هذه الأقطار) من عوائد النفط المتزايد، وما كان يؤدي اليه ذلك من زيادة دخول الأفراد ومن ثم زيادة انفاقهم على الاستهلاك الخاص. وكان مما أسهم في زيادة الاستهلاك الخاص انخفاض مستوى المعيشة الشديد للسكان في هذه الأقطار بصفة عامة قبل «الحقبة النفطية». ومع ذلك، فانه من الملاحظ حدوث توسع ضخم في استهلاك سلع الترفيه وسلع الاستهلاك المعمرة على نحو لا يتفق مع كون هذه الأقطار أقطاراً متخلفة برغم التكاثر المالي الذي حققته الحقبة النفطية. وقد انعكس ذلك، بطبيعة الحال، على الاستيراد، حيث زاد استيراد هذه الأنواع من السلع زيادة كبيرة.

(٢) اهتمت الحكومات، في هذه الأقطار، بتطوير اقتصاداتها الوطنية عن طريق التوسع في انشاء بعض البنى الأساسية، مثل: الطرق ومحطات الكهرباء والمياه والمواصلات، وفي التوسع في منشآت الخدمات مثل المستشفيات والمدارس، وفي التوسع في بعض المشروعات التي ارتبطت بدرجة كبيرة بقطاع النفط، سواء أكان ذلك في الاستكشافات ام في تنمية بعض الحقول الجديدة والقديمة أم في مشروعات انتاج النفط الخام أم في مشروعات التكرير وفي مشروعات نقل النفط وفي مشروعات البتروكيماويات. ويفسر ذلك النسبة المهمة التي تمثلها الاستثمارات «زيادة رأس المال الثابت» في استخدامات الناتج المحلي الاجمالي. ففي السنوات ١٩٧٥ و١٩٧٩ و١٩٨٠، بلغت هذه النسبة في المجموعة الأولى ٣٩,٢ بالمائة و٤٠,٧ بالمائة و٣٢,٥ بالمائة على التوالي، وفي المجموعة الثانية ١٦,٧ بالمائة و٢٥,٤ بالمائة و٢٠,١ بالمائة على التوالي. ويرجع ما قد يبدو من انخفاض النسبة بصفة عامة في المجموعة الثانية عن المجموعة الأولى الى الضخامة النسبية لعوائدها النفطية والى ان اقتصادات المجموعة الأولى (الجزائر والعراق) تتميز بعدد أكبر من السكان وبوجود قاعدة متنوعة، ومن ثم بطاقة استيعابية أكبر نسبياً من اقتصادات

جـدول رقـم (١١ - ٥)
نمط استخدام الناتج المحلي الاجمالي
أو التوزيع النسبي لهذا الاستخدام خلال الأعوام ١٩٧٥، ١٩٧٩ و١٩٨٠
(نسـبة مئويـة)

	الصادرات	الواردات	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك الحكومي	زيادة رأس المال الثابت	التغيير في المخزون
المجموعة (أ)						
١٩٧٥	٤٨,٧	٤٨,٣	٤٥،٢	١١,٣	٣٩,٣	٣,٧
١٩٧٩	٥١,٥	٤٠,٠	٣٧,٠	٩,١	٤٠,٧	١,٧
١٩٨٠	٥٠,٦	٢٢,٥	٣٠,٨	٧,٢	٣٢,٥	١,٤
المجموعة (ب)						
١٩٧٥	٧٦,٤	٢٦,٣	١٨,١	١٤،١	١٦,٧	١,١
١٩٧٩	٦٧,٦	٣٦,٦	٢٣,٤	١٩,٣	٢٥,٤	٠,٨
١٩٨٠	٧٥,٣	٢٧,٧	١٧,٥	١٤,٨	٢٠,١	—
المجموعة (ج)						
١٩٧٥	٢٨,٢	٤١,٨	٦٢,١	٢١,٤	٢٦,٠	٤,١
١٩٧٩	٣٢,٥	٤٤,٩	٦٤,٣	٣٠,٣	٢٦,٨	١,٠
١٩٨٠	٣٣,٧	٣٩,٧	٥٩,٤	١٨,٤	٢٧,٢	٠,٩
المجموعة (د)						
١٩٧٥	٢,٢	١٥,٦	٢٦,٧	٧٣,٣	١٦٦,٤	١٩.١
١٩٧٩	١٤,٣	٣٨,٠	٨٦,٧	١٨,٢	١٧,٤	١,٥
١٩٨٠	١٠,٨	٢٤,٦	٧٧,٠	١٧,٥	١٨,٠	١,٢
المجموعة(أ+ب)						
١٩٧٥	٦٩,٢	٣٢,٠	٢٥,١	١٣,٤	٢٢,٦	١,٨
١٩٧٩	٦٢,٨	٣٧,٦	٢٧,٥	١٦,٢	٣٠,٠	١,١
١٩٨٠	٦٩,٢	٢٦,٤	٢٠,٧	١٣,٠	٢٣,١	٠,٣

(*) المجموعة الأولى (الكثيفة السكان) تشمل الجزائر والعراق، والمجموعة الثانية (القليلة السكان) تشمل الامارات والسعودية وقطر والكويت وليبيا.

المصدر: احتسبت من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨١** (الشارقة: دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، ١٩٨٢)، الجداول الواردة في القسم ٢.

المجموعة الثانية (الامارات والسعودية وقطر والكويت وليبيا) ولكن يلاحظ، بصفة عامة، تزايد النصيب النسبي للاستثمارات بين سنتي ١٩٧٥ و١٩٧٩، في كل من المجموعتين، ثم حدث انخفاض فيه في سنة ١٩٨٠.

جـدول رقـم (١١ ـ ٦)

استخدامات الناتج المحلي للأعوام، ١٩٧٥ ، ١٩٧٩ و١٩٨٠

(بملاييـن الـدولارات)

	الصادرات	الواردت	الاستهلاك الخـاص	الاستهلاك الحكومي	زيادة رأس المال الثابت	التغير فـي المخزون	اجمالـي الناتج المحلـي
١٩٧٥ المجموعة (أ)	١٢٨٠٢,٧	١٢٦٨٠,٨	١١٨٦٧,٢	٢٩٧٦,٣	١٠٣٣١,٢	٩٧٨,٠	٢٦٢٧٤,٦
المجموعة (ب)	٥٧٣٨٩,٥	١٩٧٨٥,٤	١٣٦٠٦,٣	١٠٥٦٨,٨	١٢٥٤٤,٢	٨٢٨,٣	٧٥١٥١,٧
المجموعة(أ+ب)	٧٠١٩٢,٢	٣٢٤٦٦,٢	٢٥٤٧٣,٥	١٣٥٤٥,١	٢٢٨٧٥,٤	١٨٠٦,٣	١٠١٤٢٦,٣
النسبـة	٦٩,٢	٣٢,٠	٢٥,١	١٣,٤	٢٢,٦	١,٨	١٠٠,١
١٩٧٩ المجموعة (أ)	٣١٥٤٦,٧	٢٤٥٢٣,٣	٢٢٧٠٦,٥	٥٥٥٤,٢	٢٤٩٧٤,٩	١٠٥٢,٠	٦١٣١١,٠
المجموعة (ب)	٩٧٧٩٧,٢	٥٢٨٨٢,٧	٣٣٨٤٠,٣	٢٧٨٨[illegible],١	٣٦٧٩٦,٨	١١٦٩,٣	١٤٤٦٠٨,٠
المجموعة(أ+ب)	١٢٩٣٤٣,٩	٧٧٤٠٦,٠	٥٦٥٤٦,٨	٣٣٤٤١,٣	٦١٧٧١,٧	٢٢٢١,٣	٢٠٥٩١٩,٠
النسبـة	٦٢,٨	٣٧,٦	٢٧,٥	١٦,٢	٣٠,٠	١,١	١٠٠,٠
١٩٨٠ المجموعة (أ)	٣٩٥٢٣,٠	١٧٥٧٩,٠	٢٤٠٢٤,٧	٥٦٦٠,٦	٢٥٤٠٥,٧	١٠٨٥,٣	٧٨١١٩,٣
المجموعة (ب)	١٨١٢٥٧,٣	٦٦٦٣٩,٢	٤٢٠٩٣,٦	٣٥٦٨٠,٩	٤٨٣٤٦,٥	(٢٢,٩)	٢٤٠٧١٦,٩
المجموعة(أ+ب)	٢٢٠٧٨٠,٣	٨٤٢١٨,٢	٦٦١١٨,٣	٤١٣٤١,٥	٧٣٧٥٢,٢	١٠٦٢,٤	٣١٨٨٣٦,٢
النسبـة	٦٩,٢	٢٦,٤	٢٠,٧	١٣,٠	٢٣,١	٠,٣	٩٩,٩

(*) المجموعة الأولى (الكثيفة السكان) تشمل الجزائر والعراق، والمجموعة الثانية (القليلة السكان) تشمل الامارات والسعودية وقطر والكويت وليبيا.

المصدر: احتسبت من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، المصدر نفسه، الجداول الواردة في القسم ٢، وقد احتسبت الأرقام من البيانات الواردة بعد تصويب بعضها التي كانت تتضمن بعض الأخطاء.

ومن ناحية القيمة المطلقة للانفاق على الاستثمارات فقد وصلت مستويات ضخمة وحققت زيادات كبيرة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، بالقياس للفترة السابقة عليها ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤، على ما يتضح من الجدول رقم (١١ ـ ٧).

فالانفاق على الاستثمارات قد قفز بين فترتي ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ و١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ من نحو ٢٣ مليار دولار الى نحو ١١٣ مليار دولار (أي بنسبة ٣٩١ بالمائة في المجموعة الأولى، ومن نحو ١١ مليار دولار الى نحو ١٥٢ مليار دولار (أي بنسبة ١٢٨٢ بالمائة) في المجموعة الثانية.

جدول رقم (١١ - ٧)
قيمة مجمل الانفاق على تكوين رأس المال الثابت في الأقطار العربية بالأسعار الجارية خلال الفترة، ١٩٧٠ - ١٩٨٠
(بمليارات الدولارات)

مجموعات الأقطار العربية	فترة (١٩٧٠ - ١٩٧٤)	فترة (١٩٧٥ - ١٩٨٠)	فترة (١٩٧٠ - ١٩٨٠)	الأهمية النسبية (٪)
المجموعة الاولى	٢٢,٦	١١٢,٩	١٣٥,٥	٣٢,٧
المجموعة الثانية	١٠,٩	١٥١,٦	١٦٢,٥	٣٩,٣
المجموعة الثالثة	١٦,٦	٨٥,١	١٠١,٧	٢٤,٦
المجموعة الرابعة	٢,٩	١١,٣	١٤,٢	٣,٤
الوطن العربي	٥٣,٠	٣٦٠,٩	٤١٣,٩	١٠٠

(*) تشمل المجموعة الأولى الجزائر والعراق، والثانية الامارات والسعودية وقطر والكويت وليبيا، والثالثة الأردن والبحرين وتونس وسوريا وعمان ولبنان ومصر والمغرب، والرابعة السودان والصومال وموريتانيا واليمن العربية واليمن الديمقراطية، وجيبوتي.

المصدر: احتسبت من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، المصدر نفسه، ص ١٣٧ - ١٣٨.

ويشير ذلك ليس الى ضخامة معدل تزايد الانفاق على الاستثمارات بين الفترتين فقط، ولكنه يشير أيضاً الى ضخامة القيمة المطلقة لهذا الانفاق، خلال كل من الفترتين في كل من المجموعتين[٣٢].

على أنه تجب ملاحظة أن القيمة المطلقة للانفاق على الاستثمار المشار اليه، وبخاصة في المجموعة الثانية، تتضمن بعض التضخيم. ويرجع هذا التضخيم الى أن السلع الاستثمارية التي كانت تستوردها هذه الاقطار كانت تباع لها من المصدرين بالخارج بأسعار تزيد عن أسعار بيعها للدول الصناعية، والى العمولات التي كانت تدفع لبعض التجار مقابل حصول الدول المصدرة على طلبات استيراد هذه السلع والتي يقدر بعض الباحثين أنها لا تقل عن ٥ بالمائة من

(٣٢) وتتضح قوة هذه الضخامة النسبية اذا قارنا مجموع الانفاق على الاستثمارات في المجموعتين الاولى والثانية في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ مع مجموع الانفاق المماثل في المجموعتين الثالثة والرابعة (نحو ٢٦٥ ملياراً مقابل نحو ٩٦ مليار دولار، أي ما يزيد عن ٢٧٦ بالمائة من هذه الأخيرة)، في حين بلغ عدد سكان المجموعتين الاولى والثانية، في ١٩٨٠، نحو ٤٥ مليون نسمة، مقابل ١١٧ مليون نسمة للمجموعتين الثالثة والرابعة.

أنظر بخصوص السكان: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨١** (الشارقة: دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، ١٩٨٢)، الجدول الوارد ص ٢٤١.

قيمة هذه السلع، ثم أخيراً الى عدم الخبرة والأخطاء في التصميم والتشييد مما يرفع من تكلفة الاستثمارات(٣٣).

(٣) يكشف الجدول رقم (١١ ـ ٥) عن أن الاستيراد يمثل نسبة مهمة من استخدام الناتج المحلي الاجمالي في كل من مجموعتي الأقطار النفطية السبعة الرئيسية، وان كانت هذه النسبة قد سجلت انخفاضاً بين سنتي ١٩٧٩ و١٩٨٠. اما عن القيم المطلقة للاستيراد فقد بلغت مستويات كبيرة بين السنوات الثلاث: ١٩٧٥ و١٩٧٩ و١٩٨٠. فقد بلغت جملة استيراد المجموعة الأولى في تلك السنوات ٢٤,٥ مليار دولار، ثم انخفضت الى ١٧,٦ مليار دولار على التوالي. وبلغت في المجموعة الثانية مليار دولار، و ٥٢,٩ مليار دولار، ثم ٦٦,٦ مليار دولار على التوالي(٣٤).

وتتضح ضخامة أحجام استيراد هذه الأقطار اذا لاحظنا أن جملة استيراد المجموعتين الأخريين من الأقطار العربية (وتشمل ١٤ قطراً عربياً)(٣٥) في سنتي ١٩٧٩ و١٩٨٠ بلغت على التوالي ٣٠,٢ مليار دولار، و٣٣,١ ملياراً أي أنها كانت نحو ٥٧ بالمائة فقط من استيراد المجموعة الثانية في سنة ١٩٧٩، ونحو ٤٩,٧ بالمائة في سنة ١٩٨٠(٣٦).

هذه بصفة عامة هي أوجه استخدام الناتج المحلي الاجمالي في الأقطار العربية النفطية الرئيسية. ولم نتعرض لهذه الأوجه لبحثها في ذاتها، ولكن لبحث ما يمكن أن تكشف عنه من دلالات بالنسبة لعملية التنمية فيها، وبالنسبة لعملية تحقيق اندماج القطاع النفطي في اقتصاداتها وفي الاقتصادات العربية بصفة عامة، وبالنسبة للتكامل الاقتصادي بينها وبين بقية أقطار الوطن العربي.

فما الذي تكشف عنه هذه الاستخدامات في جميع هذه الجوانب؟

للاجابة عن هذا السؤال تمكن الاشارة باختصار الى النقاط الآتية:

(١) نظراً لأن هناك تقليداً في الفكر الاقتصادي التنموي للاهتمام بتأثير الاستثمارات على

---

(٣٣) Sayigh, *Arab Oil Policies in the 1970's*, pp. 191 and 189.

(٣٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، المصدر نفسه، الجداول رقم (٢ ـ ٥)، (٢ ـ ٧) و(٢ ـ ٨)، ص ١٩٣، ١٩٥ و١٩٦.

(٣٥) هي الأردن والبحرين وتونس وسوريا وعمان ولبنان ومصر والسودان والصومال وموريتانيا واليمن العربية واليمن الديمقراطية وجيبوتي.

(٣٦) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، المصدر نفسه، الجدولان رقم (٢ ـ ٧) و(٢ ـ ٨).

ويلاحظ ان سكان الـ ١٤ قطراً عربياً المشار اليها يبلغ نحو ٨٤٢ بالمائة حجم سكان المجموعة الثانية من الأقطار العربية المصدرة الرئيسية للنفط (نحو ١١٧ مليون نسمة مقابل نحو ١٣,٩ ملايين نسمة) في سنة ١٩٨٠. أنظر: المصدر نفسه، الجدول ١/٧، ص ٢٤١.

التنمية، فسنبدأ بهذا الجانب. ويمكن هنا ايراد ملاحظتين لا مجال للشك فيهما.

الأولى، أن تزايد الناتج المحلي الاجمالي في الأقطار العربية النفطية السبعة المذكورة، يرجع أساساً، وبدرجة كبيرة، الى تزايد العائدات النفطية، وليس الى تزايد الطاقات الانتاجية الذاتية لهذه الأقطار. ونظراً لأن تزايد هذه العائدات يعود بدرجة كبيرة لعامل تصحيح الأسعار وبدرجة أقل الى زيادة الانتاج من الطاقات الانتاجية الموجودة كلها أو معظمها من قبل، فانه لا يمكن اعتبار تزايد الناتج المحلي الاجمالي الذي تحقق في هذه الأقطار، منذ منتصف السبعينات حتى الآن، انعكاساً «لتنمية» حقيقية، بالمعنى الذي أشرنا اليه من قبل، وان كان يمكن اعتباره «نمواً».

الملاحظة الثانية، أنه مما لا شك فيه أن ما قامت به الأقطار النفطية السبعة المشار اليها من استثمارات ضخمة خلال السبعينات قد حققت منجزات ملموسة وواضحة للعيان في مجالات انشاء البنى الأساسية والاسكان والمستشفيات والمدارس، وأن هذه المنجزات قد أدت الى تحسين نمط الحياة للمواطنين. كذلك مما لا شك فيه أيضاً، أنها قد أدت الى تحقيق درجة من «التحديث» في هذه الأقطار العربية. ولكن ذلك كله لم يؤد، حتى الآن، الى تحقيق «تنمية حقيقية» بالمعنى الذي أشرنا اليه في ما سبق. فمعظم الاستثمارات التي تتم خارج مجالات البنى الأساسية والخدمات المشار اليها ما زالت حتى الآن تتركز بدرجة كبيرة على تصنيع القطاع النفطي نفسه، من خلال اقامة مشاريع التكرير أو توسيعها ومعالجة الغاز والصناعات البتروكيماوية، مع توجيه بعض هذه الاستثمارات الى الجهد الاستكشافي للنفط والى تنمية بعض حقول النفط القديمة أو المكتشفة منها(٣٧). وهذا نمط تنموي يمكن الدفاع عنه، وبخاصة بالنسبة للأقطار النفطية الرئيسية قليلة السكان نسبياً (مثل الكويت وقطر والامارات). ولكن تجب ملاحظة أن هذا النمط التنموي، على أهميته في حد ذاته، فانه يجب، لكي يقود الى «تنمية حقيقية» تتميز بالتوجه نحو تقليص تبعية الاقتصادات الوطنية ونحو تحقيق استقلاليتها وتوفير أمن حقيقي للقطر وعلى المستوى القومي، نقول إنه يجب لكي يحقق ذلك أن يكون ضمن نظرة شمولية تنموية تعمل على تنويع طاقات الاقتصاد الوطني، بموارده المتنوعة (ان كان متنوع القاعدة والامكانات) وبالارتباط التكاملي الانمائي مع أقطار الوطن العربي في مجموعها في جميع الحالات، أي سواء أكانت موارده متنوعة أم غير متنوعة. فبالنسبة لاقتصادات الأقطار النفطية الرئيسية المشار اليها، «لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية» بهذا المعنى بالتركيز على تنمية قطاع النفط استكشافاً وانتاجاً وتكريراً وتصنيعاً في مجال البتروكيماويات. فمثل هذا النمط التنموي من شأنه أن يؤدي الى استمرار

---

(٣٧) يمكن تبين ذلك من الرجوع الى بيانات المشاريع المتعاقد عليها في الأقطار الاعضاء في الاوابك وتوزيعها حسب القطاعات في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩، ثم في سنتي ١٩٨١ ـ ١٩٨٢، ثم في سنة ١٩٨٣ في: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: **التقرير السنوي السادس للأمين العام للمنظمة، ١٩٧٩**، الجدول ص ١٠٣؛ **التقرير السنوي التاسع للأمين العام للمنظمة، ١٩٨٢**، الجدول، ص ٩٠ ـ ٩١، **والتقرير السنوي العاشر للأمين العام للمنظمة، ١٩٨٣** (الكويت: المنظمة، [١٩٨٣])، الجدول ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

الارتباط بسوق الدول الصناعية المتقدمة وبتبعية هذه الأقطار النفطية لها، في تطورها الاقتصادي العام، وفي ما يحدث في اقتصاداتها الداخلية من تقلبات وذبذبات منعكسة عليها دون أن تكون مسؤولة عن أسبابها ولا قادرة على التغلب عليها[٣٨].

كما أن من شأن هذا النمط استمرار اقتصادات هذه الأقطار في اعتمادها، بدرجة كبيرة، في صادراتها، على سلعة أولية واحدة، مما يؤدي لاستمرار تبعيتها لسوق هذه الدول الصناعية. يضاف لذلك أننا يجب أن نتوقع أن هذه الأخيرة سوف تفرض القيود الحمائية لمنع تصريف المنتجات البتروكيماوية العربية في أسواقها، وهو أمر لا يمكن علاجه الا في إطار تكامل انمائي وتبادلي مع أقطار الوطن العربي الأخرى.

ومع الأسف، فانه يجب الاعتراف بأن هذه النظرة الشمولية التنموية، بما تقوم عليه من تكامل انمائي عربي، لم تكن هي النظرة التي وجهت عملية الاستثمارات «والتنمية» المستهدفة منها في هذه الأقطار، منذ تزايد العائدات النفطية في منتصف السبعينات حتى الآن. ومن هنا، فانه لا مناص من الاعتراف أيضاً بأن ما حققته هذه الاستثمارات حتى الآن ليس تنمية حقيقية قابلة للبقاء وللاستمرار، وقادرة على تخليص الاقتصادات الوطنية المشار اليها من حالة التبعية ومن آثارها.

(٢) توضح لنا بيانات الجداول السابقة أن الانفاق على الاستهلاك الخاص والحكومي، وعلى الاستيراد من الخارج، يشكل نسباً مهمة وكبيرة من الناتج المحلي الاجمالي للأقطار النفطية العربية الرئيسية المشار اليها، وفي بقية الأقطار العربية بصفة عامة. وقد خلق ذلك الكثير من الصعوبات والعقبات لتنمية اقتصادات هذه الأقطار النفطية، ولتنمية اقتصادات بقية الأقطار العربية، ولتحقيق التكامل الاقتصادي بينها جميعاً.

وهناك عدد من العوامل أسهمت في ذلك. فالانفاق على الاستهلاك في الأقطار النفطية يتجاوز الحدود السليمة التي تتفق مع أوضاع اقتصادات متخلفة (برغم ما تتمتع به من تكاثر مالي نتيجة لاستنفاد مواردها النفطية القابلة للنضوب) مما يشكل «اسرافاً في الاستهلاك» وسوءاً في استخدام الموارد[٣٩]. ومن ناحية أخرى، فإن النمط الاستهلاكي الذي يوجه اليه هذا الانفاق

---

(٣٨) يوضح الدكتور علي عتيقة ارتباط انتاج النفط العربي بعوامل خارجية أكثر من ارتباطه بعوامل داخلية في الوطن العربي ككل أو في الاقطار المصدرة للنفط وأن الطلب العالمي على النفط العربي يعتبر طلباً متمماً 'Residual Demand' بمعنى أنه هو الذي يتحمل تأثير ما يحدث من زيادة أو نقص في الطلب العالمي للنفط عن عرضه العالمي، فيزاد انتاج النفط العربي أو يخفض بمقدار الفرق. ويبين كيف أدى ذلك الى تذبذب انتاج الأقطار العربية المصدرة للنفط الأعضاء في (أوابك) منذ سنة ١٩٧٣ حتى سنة ١٩٨١. وهذه ناحية خطيرة من نواحي التبعية. أنظر: علي أحمد عتيقة، «الطاقة والتنمية في الوطن العربي: الوضع الحالي والآفاق المستقبلية،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٩، العدد ٤ (١٩٨٣)، ص ٢٣.

(٣٩) أنظر في ضخامة نسبة مجموع الاستهلاك الخاص والحكومي للناتج المحلي الاجمالي للأقطار =

الاستهلاكي الضخم يتميز بالأهمية النسبية التي تحتلها فيه السلع الكمالية والتَّرفية التي قد تتفق مع مرحلة «التنمية المتقدمة» ولكنها لا تتفق مع المراحل الأولى للتنمية. يضاف لذلك أن نسبة كبيرة من هذه السلع الاستهلاكية (وكلها تقريباً في بعض الأقطار) يتم استيرادها من الخارج، وبالذات من الدول الصناعية الغربية المتقدمة(٤٠)، في حين لا توجه الامكانات لتصنيعها (أو تصنيع عدد كبير منها على الأقل) في الأقطار العربية غير النفطية والمتقدمة نسبياً ـ وهي قادرة بلا شك على انتاج الكثير منها ـ واستيرادها منها. ويؤدي ذلك الى سد الطريق في وجه الامكانات التي يجب أن يفتحها تزايد الاستهلاك (الذي يجب أن يتم ترشيده) أمام عملية التنمية الحقيقية في الوطن العربي. ومما يزيد من خطورة هذا الوضع أن مستويات وانماط الاستهلاكية التي سادت في الأقطار النفطية العربية الرئيسية، منذ منتصف السبعينات، أصبحت تؤثر على الاستهلاك في الأقطار العربية غير النفطية عن طريق عمال هذه الأقطار الأخيرة الذين يعملون في الدول النفطية، والذين ينفقون على هذا الاستهلاك نسبة مهمة مما يحققونه من دخل بالنقد الاجنبي. ويؤثر ذلك بدوره على مستوى ونمط استهلاك فئات كبيرة من مجتمع الأقطار العربية غير النفطية من غير العاملين في الدول النفطية. وكانت النتيجة النهائية لذلك انتقاص معدل الادخار الوطني في هذه الأقطار وتدهوره، مما يعرقل ويضعف امكانات التنمية فيها، ويزيد من اعتمادها على الاقتراض من الخارج. وقد كان ذلك من بين الاسباب التي اسهمت في زيادة مديونية هذه الأقطار للخارج خلال السبعينات.

ويؤثر ذلك أيضاً على درجة تبعية اقتصادات الوطن العربي كلها لاقتصادات الدول الصناعية المتقدمة، حيث يترتب على هذه العوامل جميعاً «زيادة حدة اعتماد المنطقة على الاقتصادات الصناعية التي تأتي منها معظم الاستيرادات وزيادة اندماجها بهذه الاقتصادات. (وقد كان يمكن لضخامة حجم الاستهلاك وحجم الاستثمار أن يكونا معاً حافزاً قوياً لتعزيز بناء القدرة الانتاجية داخل المنطقة ولكن هذه الامكانية ضائعة الى درجة كبيرة»(٤١).

= النفطية السبعة الرئيسية ولبقية الأقطار العربية وللوطن العربي في مجموعه، في السنوات ١٩٧٥ و١٩٧٩ و١٩٨٠ الجدول رقم (١١ ـ ٥) و(١١ ـ ٦) من هذا الفصل.

(٤٠) ويعتبر ذلك من بين العوامل التي تجعل الواردات العربية من دول «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (وهي الدول الصناعية الغربية واليابان) تمثل النسبة الكبرى من مجمل واردات الاقطار العربية (٧١ بالمائة منهاسنة ١٩٧٦، ٧٨ بالمائة سنة ١٩٧٩؛ وبمتوسط سنوي بلغ ٧٤ بالمائة خلال الفترة، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩، وأيضاً ٧٤ بالمائة سنة ١٩٨٢).

أنظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨١، ص١٢٠ و٢٦٤، وجامعة الدول العربية الامانة العامة وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٤، القسم ١٠، والجدول رقم (١٠ ـ ٥).

(٤١) يوسف صايغ، «اندماج قطاع النفط بالاقتصادات العربية،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٧، العدد ٣ (١٩٨١)، ص٦٢.

ز ـ وخلاصة ما تقدم عن الدلالة التنموية لنمط تخصيص الموارد في الأقطار النفطية العربية

(١) ان الاستثمارات الضخمة التي تمت في داخل هذه الأقطار نتج عنها تحسن واضح وقوي في نمط حياة غالبية مواطنيها.

(٢) ان نمط التنمية الذي وجهت اليه هذه الاستثمارات يركز على تصنيع القطاع النفطي في هذه الأقطار، وهذا نمط يمكن الدفاع عنه بالنسبة لهذه الأقطار.

(٣) ولكن هذا النمط «قاصر»، حيث يتعين أن تقترن به وتكمله عملية تنمية تستهدف «تنويع الهيكل الانتاجي» لاقتصادات هذه الأقطار، لمعالجة احادية هذا الهيكل وللتغلب على آثاره الاقتصادية السلبية التي من أخطرها أن يتوقف التطور والتغيرات الاقتصادية في هذه الأقطار على سلعة واحدة، وهي النفط ومشتقاته، ولكي تتم تهيئة هذه الاقتصادات «لمرحلة ما بعد النفط»، ولأن «تنويع الهيكل الانتاجي» عنصر مهم من مفهوم التنمية الحقيقية».

(٤) ان الانفاق الاستهلاكي بالغ الضخامة والنمط الاستهلاكي المقترن به (بما يشمله من سلع ترفية وكمالية وسلع معمرة متقدمة) لا يتفقان مع كون هذه الأقطار من بين الأقطار المتخلفة برغم التكاثر المالي الذي تشهده.

ونظراً لأن أغلب هذه السلع الاستهلاكية أو كلها يستورد من الخارج من الدول الصناعية المتقدمة، فان هذا الانفاق والنمط الاستهلاكيين يباشران أثراً سلبياً على التنمية في داخل هذه الأقطار نفسها وفي الوطن العربي في مجموعه. فهما، من ناحية، يؤديان الى اهدار امكانية التنمية التي كان من المستطاع تحقيقها فيما لو تم الاعتماد على الانتاج الداخلي العربي في انتاج هذه السلع أو في انتاج بدائل لها في داخل أقطار الوطن العربي. وهما من ناحية أخرى، يؤديان الى انقاص المدخرات العربية الممكنة سواء في الأقطار العربية النفطية نفسها أم في الأقطار العربية غير النفطية (عن طريق تأثرها بالنمط الاستهلاكي السائد في الأقطار الأولى)، بما يؤدي اليه هذا النقص في المدخرات من اضعاف امكانات تمويل التنمية في الحاضر وفي المستقبل.

(٥) نظراً لأن التكامل الاقتصادي في الأقطار المتخلفة يجب أن يرتبط بعملية «تنمية حقيقية»، لذلك فانه يمكن أن نستخلص مما تقدم أن عنصراً مهماً من عناصر تحقق التكامل الاقتصادي العربي (وهو التنمية) غير متوافر على نحو حقيقي، وحتى في وضعه الحالي فان هناك آثاراً سلبية عديدة تنعكس عليه.

ح ـ آثار نمط تخصيص الموارد على تبعية الأقطار النفطية العربية للدول الصناعية المتقدمة

أشرنا، في مواضع عديدة سابقة من هذا الكتاب، الى أن المفهوم الصحيح للتنمية في الأقطار المتخلفة يتضمن فكرة تخليص اقتصادات هذه الأقطار من التبعية للخارج، وأشرنا الى

أن لهذه التبعية قنوات عديدة، منها قناة التبادل التجاري وتركيزه، ومنها القناة المالية، ومنها قناة نقل التكنولوجيا، بخلاف القنوات غير الاقتصادية التي لن نتعرض لها هنا.

والواقع أنه، نتيجة لنمط الاستثمار ولحجم الاستهلاك ونمطه اللذين سادا في الأقطار العربية النفطية منذ منتصف السبعينات، ونتيجة أيضاً لتوجيه جزء كبير من فوائضها لتوظيفه في الدول الصناعية المتقدمة، نتيجة لذلك كله، يمكن القول إن تبعية الأقطار العربية النفطية وكذلك تبعية الوطن العربي في مجموعه لهذه الدول الصناعية المتقدمة قد زادت، على نحو يضعف جداً من امكانات التنمية «المستقلة».

(١)فالنفط الخام يشكل النسبة الكبرى من صادرات الأقطار العربية النفطية بصفة عامة ومن صادرات كل قطر منها بصفة انفرادية. ففي عام ١٩٨٠ مثلاً شكل النفط حوالى ١٠٠ بالمائة من اجمالي صادرات ليبيا ونحو ٩٩,٢ بالمائة من اجمالي صادرات العراق، ونحو ٩٩ بالمائة في كل من السعودية والامارات والجزائر. ويوجه الجزء الأكبر من هذه الصادرات النفطية الى أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

(٢) كذلك تستورد منها المعدات والآلات الانتاجية اللازمة لعمليات التنمية التي تقوم بها هذه الأقطار النفطية، وكذلك كل أو أغلب السلع اللازمة لسد احتياجات الطلب الكبير والمتزايد على السلع الاستهلاكية بأنواعها الترفية والكمالية والمعمرة، فضلاً عن السلع الغذائية التي يتزايد استيرادها لسد الانكشاف الغذائي الخطير لهذه الأقطار.

(٣) نتيجة لذلك كله، فان صادرات وواردات كل الأقطار العربية النفطية الى الدول الصناعية الغربية تشكل، في السنوات منذ ١٩٧٥ حتى ١٩٨٢، نسبة مهمة تتراوح في أغلب هذه السنوات بين ٧٠ بالمائة و٧٥ بالمائة(٤٢).

(٤) وتنطبق هذه الملاحظة نفسها على توظيفات الفوائض المالية النفطية العربية في الخارج، وذلك على الرغم من أنه لا تنشر بيانات عن هذه التوظيفات، الا أن البيانات المتوافرة عن توظيفات دول «الأوبك» في مجموعها يمكن اعتبارها كلها تقريباً مملوكة للأقطار النفطية العربية، لأن أقطار «الأوبك» غير العربية قليلة الفوائض، وعانت خلال النصف الثاني من السبعينات من عجز في موازين مدفوعاتها الجارية.

ويبين الجدول التالي (رقم ١١ـ ٨) توزيع هذه التوظيفات الخارجية كما في آخر ١٩٨١ وفي آخر ١٩٨٢:

وعلى أساس الملاحظة السابقة، يشير هذا الجدول الى أنه، في سنتي: ١٩٨١ و١٩٨٢، كان ٨١,١ بالمائة و٧٩,٥ بالمائة على التوالي من اجمالي الاستثمارات العربية في الخارج مركزاً

---

(٤٢) أنظر: القسم ٤، الفصل ١٠، ثانياً حول «العامل السياسي وأثره على التكامل الاقتصادي العربي في اطار النظرية العامة للتكامل الاقليمي والجداول التفصيلية الملحقة به.

جدول رقم (١١ ـ ٨)
توزيع الاستثمارات الخارجية المتراكمة لدول الاوبك، ١٩٨١ و١٩٨٢

	نهاية عام ١٩٨١		نهاية عام ١٩٨٢	
	(مليار دولار)	التوزيع الجغرافي (٪)	(مليار دولار)	التوزيع الجغرافي (٪)
الولايات المتحدة	٨٠,٤	٢١,٦	٩١,١	٢٤,٣
المملكة المتحدة	٧٦,٢	٢٠,٥	٦٧,٢	١٨,٠
ودائع في سوق النقد الاوروبية	٦٢,٣	١٦,٧	٥٣,١	١٤,٢
دول صناعية أخرى	١٤٥,٣	٣٩,٠	١٣٩,٢	٢٧,٢
الدول النامية	٥٣,٧	١٤,٤	٥٧,٦	١٥,٤
مؤسسات دولية	١٦,٨	٤,٥	١٨,٩	٥,١
اجمالي الاستثمارات	٣٧٢,٤	١٠٠,٠	٣٧٤,٠	١٠٠,٠

المصدر: احتسبت من: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير السنوي العاشر للأمين العام للمنظمة، ١٩٨٣ (الكويت: المنظمة، [١٩٨٣])، ص ١٠١.

في الدول الصناعية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، في حين كان الموظف منها في الدول النامية ١٤,٥ بالمائة و١٥,٤ بالمائة على التوالي، وفي المؤسسات الدولية ٤,٥ بالمائة و٥,١ بالمائة.

وهذا التركيز الكبير لاستثمار الفوائض في الدول الصناعية الغربية يؤدي بلا شك الى زيادة تبعية الأقطار العربية النفطية لها، ويحد من حرية ارادتها السياسية تجاه هذه الدول. فاذا لاحظنا أن الولايات المتحدة بالذات ـ وهي زعيمة الدول الصناعية المشار اليها ـ تقف بشكل مستمر، وبصراحة قوية في السنوات الأخيرة، في صف مصالح اسرائيل وضد المصالح العربية، فاننا نستطيع أن نستنتج من ذلك أن التبعية المالية المذكورة تحد ان لم تشل تماماً من حرية الارادة السياسية لهذه الأقطار العربية في مواجهة الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية الغربية بالنسبة للقضايا العربية القومية. ولا شك أن ذلك يفسر الكثير من المواقف العربية السلبية أو الساكتة تجاه اسرائيل على لبنان واحتلالها حتى الآن (ربيع ١٩٨٥) للجزء الجنوبي منه، وتجاه غيرها من القضايا العربية الأساسية.

يضاف لذلك، بطبيعة الحال، أثر اقتصادي، وهو التآكل المستمر في القيمة الحقيقية لهذه

الاستثمارات المالية في الدول الصناعية، بسبب التضخم المستمر، والمتزايد في أغلب السنوات، في هذه الدول الأخيرة. وينطبق ذلك بالذات على الاستثمارات المالية البحتة، أي التي لا تتخذ شكل عقارات أو أراضٍ أو مصانع... الخ.

(٥) كذلك تتعمق التبعية التكنولوجية لهذه الأقطار النفطية بسبب الأسلوب الذي تستورد به التكنولوجيا من الدول الصناعية المتقدمة المذكورة. فهي تستوردها جاهزة في ما تستورده من مصانع وآلات ومعدات. ومن هنا لا تؤدي عملية التنمية الدور الذي كان من الواجب أن تحققه في تطوير القدرات التكنولوجية العربية الذاتية.

ويتضح من كل هذه الصور من التبعية أنها تشكل عوامل تتعارض مع «التنمية المستقلة» «بمفهومها الذي أوضحناه في ما سبق، وتحد الى مدى بعيد من امكانات تحققها في المستقبل في هذه الأقطار العربية النفطية.

فاذا أضفنا لذلك أن الأقطار العربية غير النفطية واقعة هي الأخرى في شبكة التبعية من القنوات نفسها، فيما عدا أنها مدينة للدول الصناعية المتقدمة بدلاً من أن تكون دائنة لها، فاننا نستطيع أن نستخلص من ذلك أن عوامل عديدة تجعل «التنمية» التي تجري في الوطن العربي كله تنمية قائمة على التبعية ومستندة اليها. وهذا من شأنه أن يعوق التكامل الاقتصادي العربي، لأنه، حسب المفهوم الصحيح له، يجب أن يستند الى تنمية تستهدف تخليص الاقتصادات العربية من قيود التبعية للخارج، أي أنه يتعين أن يستند الى «تنمية مستقلة».

واذا كانت الجوانب السابقة تؤدي كلها اذاً الى أن الحقبة النفطية كان من شأنها عرقلة التكامل بسبب أنماط الاستثمار والاستهلاك والتصدير والاستيراد وتوظيف رؤوس الأموال في الخارج، وما يترتب عليها كلها من صور ودرجات متزايدة من التبعية تمنع من تحقق التنمية المستقلة التي يجب أن يستند اليها ويتحقق من خلالها التكامل الاقتصادي اللازم والملائم للأقطار العربية؛ اذا كانت هذه الجوانب كلها تؤدي الى التأثير السلبي على هذا التكامل، فانه يبقى أمامنا التساؤل عما اذا كانت بعض الجوانب الأخرى التي ترتبت على تزايد الأموال النفطية قد ساعدت على تحقيق هذا التكامل. ونقصد بهذه الجوانب الأخرى انتقال العمالة العربية، وتدفقات رؤوس الأموال والمشروعات العربية المشتركة، وهو ما نتناوله تباعاً في ما يلي.

٢ ـ آثار النفط العربي على انتقال العمالة بين البلدان العربية(٤٣)

كان من أول النتائج التي ترتبت على القفزة الضخمة في حجم العائدات النفطية أن انطلقت الأقطار العربية في برامج انمائية كبيرة وطموحة. وقد اتجهت هذه البرامج الى اقامة هياكل البنية التحتية اللازمة للتنمية الاقتصادية (من طرق ووسائل نقل ومواصلات وكهرباء ومياه

---

(٤٣) أنظر في هذا الموضوع: القسم ٣، الفصل ٧.

وموانىء . . . الخ) وتوسيعها وتحسينها، والى مشروعات الخدمات (من صحة وتعليم وخدمات اجتماعية وثقافية . . . الخ)، إضافة الى بعض المشروعات الصناعية، وبعض المشروعات الزراعية المحدودة جداً (في بعض الدول النفطية). ونتيجة لذلك، فقد زاد مجموع الانفاق على الاستثمارات في هذه الأقطار زيادة كبيرة، حيث ارتفع من حوالى ٣٣,٥ مليار دولار في الفترة: ١٩٧٠ - ١٩٧٤ الى نحو ٢٦٤,٥ مليار دولار في الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٠ (أي الى حوالى ٨٠٠ بالمائة مما كان عليه).

ونظراً لأن الأقطار العربية النفطية كلها، باستثناء الجزائر والعراق، هي بلاد قليلة السكان، وبالتالي ذات قوة عاملة محدودة نسبياً فقد اعتمدت، في تنفيذ هذه المشروعات الاستثمارية الطموحة، على استيراد بقية احتياجاتها من العمالة من الخارج، سواء من الدول الاسيوية أم من البلدان العربية الأخرى. وهكذا شهد النصف الثاني من السبعينات حركة انتقال واسعة للعمالة من البلاد العربية غير النفطية التي تتميز بوفرة القوة العاملة وبندرة نسبية في رؤوس الأموال، الى البلاد العربية النفطية التي تتميز بتوفير رؤوس الأموال المتولدة من العائدات النفطية وبندرة نسبية في عنصر العمل. وعلى الرغم من أنه كان هناك دائماً، بصفة تقليدية، انتقال للعمالة العربية في هذا الاتجاه نفسه، وبخاصة منذ الخمسينات، الا أنه خلال النصف الثاني من السبعينات أظهرت حركة انتقال العمالة العربية المشار اليها خصائص جديدة، من حيث حجمها، ومن حيث تركيبها، ومن حيث أهميتها النسبية في اقتصادات البلدان العربية النفطية، بل ومن حيث طبيعة الآثار التي ترتبت عليها في اقتصادات البلدان المستقبلة لها والبلدان المرسلة لها.

ولكي نعطي بعض ملامح عن حركة انتقال العمالة العربية في الحقبة النفطية الجديدة نلخص سريعاً أهم ما توصلنا اليه في الدراسة التفصيلية عن انتقال العمالة العربية في الفصل السابع من القسم الثالث من هذا الكتاب(٤٤).

- من ناحية الحجم المطلق، تزايد حجم انتقال العمالة العربية تزايداً كبيراً في النصف الثاني من السبعينات عما كان عليه قبل الأوضاع النفطية الجديدة. فطبقاً للبيانات ولأرجح التقديرات، ارتفع هذا الحجم من أقل من ٦٨٠ الف شخص قبل تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٧٣ الى نحو ١,٣ مليون شخص سنة ١٩٧٥، ثم الى نحو ٣,٧ مليون شخص سنة ١٩٨٠(٤٥).

- بقيت الأهمية النسبية للأقطار العربية المستقبلة للعمالة، وللأقطار العربية المرسلة لها، كما كانت قبل التحول النفطي في سنة ١٩٧٣، فالبلاد النفطية خفيفة السكان، ومعها البحرين وعمان، هي الأقطار المستوردة لهذه العمالة العربية، وتأتي السعودية، فليبيا فالكويت، على رأس قائمة مستقبلي هذه العمالة، قبل سنة ١٩٧٣ وبعدها. اما الأقطار المرسلة لهذه العمالة

---

(٤٤) أنظر الهوامش في: القسم ٣، الفصل ٧.

(٤٥) أنظر: القسم ٣، الفصل ٧ حول «انتقال القوى العاملة بين الأقطار العربية»، والجدولين رقم (٧ - ١٠) و(٧ - ١١) والتحليل المتعلق بهما.

فهي: مصر، اليمن العربية، الاردن، فلسطين، سوريا، لبنان، السودان واليمن الديمقراطية، وتأتي الأقطار الثلاثة الاولى منها على رأس قائمة مرسلي هذه العمالة، مع تراوح المركز الأول فيها، بعد سنة ١٩٧٣، بين مصر واليمن العربية.

- أصبحت العمالة العربية المتنقلة الى الأقطار العربية النفطية في الحقبة النفطية الجديدة أكثر تنوعاً من حيث هيكلها المهني عما كانت عليه خلال الستينات. فدراسة حالة بعض البلاد النفطية المستقبلة لهذه العمالة (الكويت بالذات بسبب أهمية احصاءاتها في هذا الخصوص) تشير الى أنه خلال الستينات كان المشتغلون بالمهن العلمية والفنية يشكلون النسبة الكبرى من العمالة العربية الكلية الوافدة اليها. أما في النصف الثاني من السبعينات، فقد دخلت في تيار هذه العمالة اعداد كبيرة من عمال الانتاج وعمال الخدمات العاديين وغيرهما من جميع مستويات القوى العاملة وتخصصاتها المهنية، ممن لم يكونوا يهاجرون على نطاق واسع من قبل.

- وفي اطار هذا التنوع، فان عملية انتقال العمالة العربية تتميز أيضاً بأنها «عملية انتقائية» في المجالين المهني والقطاعي. فالبيانات المتوافرة تكشف عن أن العمالة العربية التي تنتقل للأقطار العربية النفطية ذات توزيع مهني وقطاعي متميز. فهي تلعب دوراً مهماً في قطاعات البناء والتشييد والخدمات (التعليم، الصحة، المصارف، التأمين... الخ)، في جميع الأقطار العربية النفطية تقريباً، كما تلعب دوراً يختلف في أهميته من قطر لآخر من هذه الأقطار في الأنشطة الاقتصادية للصناعة التحويلية، وفي النقل والتخزين والمواصلات.

وأخيراً، تلاحظ الأهمية النسبية للعمالة الوافدة بصفة عامة في العمالة الكلية في الأقطار العربية، ففي سنة ١٩٧٥، كانت العمالة الوافدة تمثل حوالى ٤٨,٧ بالمائة من مجموع العمالة الكلية في الامارات العربية المتحدة وليبيا والسعودية وقطر والكويت، ومعها البحرين وعمان، وان كانت هذه النسبة تختلف بين قطر وآخر، حيث تصل الى نحو ٨٥ بالمائة في الامارات و٨١ بالمائة في قطر و٧٠ بالمائة في الكويت، في حين تبلغ ٤٣ بالمائة في السعودية ونحو ذلك في ليبيا. وتشمل العمالة الوافدة، إضافة الى العمالة العربية عمالة آسيوية وافدة أساساً من الهند وباكستان وايران وأفغانستان وكوريا الجنوبية والفلبين. وقد أخذت أهمية العمالة الاسيوية تزداد في الحقبة النفطية، بحيث ارتفعت من حوالى ٢٠ بالمائة الى حوالى ٣٥ بالمائة من مجموع العمالة الوافدة في سنتي ١٩٧٥ و١٩٨٠ على التوالي. وقد اقترن ذلك بتناقص الاهمية النسبية للعمالة العربية الوافدة من ٧١ بالمائة الى نحو ٦٥ بالمائة في السنتين المذكورتين. ولكن، حتى مع تناقص الأهمية النسبية للعمالة العربية ضمن العمالة الوافدة الكلية، فانه يظل للعمالة العربية أهمية بارزة في العمالة الكلية في هذه الأقطار.

هذه صورة مختصرة عن الأبعاد الأساسية لتحركات العمالة العربية في ظل الحقبة النفطية الجديدة.

فما هو أثر هذه التحركات على العمل الاقتصادي العربي المشترك؟

وبالذات على التكامل الاقتصادي العربي؟

للاجابة عن هذا السؤال، تجب ملاحظة أن تحركات العمالة العربية هذه قد باشرت آثاراً عديدة في هذا الخصوص، بعضها ايجابي، وبعضها سلبي.

أ ـ ففي ما يتعلق بالآثار الايجابية، نشير الى ما يأتي:

(١) مما لا شك فيه أن العمالة العربية المهاجرة قد أسهمت إسهاماً قوياً، وقامت بدور مهم في تنفيذ الكثير من المشروعات الانمائية التي أقامتها الأقطار العربية النفطية وادارتها، بعد سنة ١٩٧٣.

(٢) من أهم الآثار التي ترتبت على هجرة العمالة العربية تزايد التحويلات التي يرسلهاالعمال الى الأقطار العربية غير النفطية التي ينتمون اليها. فكما سبق بيانه، فان تحويلات العاملين الى الأقطار العربية الستة التي تأتي في المقدمة من حيث تصديرها للعمالة قد تزايدت من ٥٦٥ مليون دولار سنة ١٩٧٤ الى ٤٩٥٦ مليون دولار سنة ١٩٨٢، أي الى ٨٧٧ بالمائة مما كانت عليه[٤٦] وكان توزيع هذه التحويلات بين الأقطار المذكورة على النحو المبين في الجدول رقم (١١ ـ ٩):

جدول رقم (١١ ـ ٩)

التحويلات الرسمية للعاملين في الخارج الى الأقطار العربية المرسلة الأساسية للعمالة، خلال الفترة، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢

(بملايين الدولارات)

الاقطار	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الاردن	٧٥	١٧٢	٤٠٦	٤٢٥	٤٧٢	٥٠٨	٦٦٣	٩٤٣	٩٣٢
السودان	ـ*	٢	١٠	٣٧	٦٦	١١٦	٢٠٩	٣٢٠	١٠٦
سوريا	٤٥	٥٢	٥٣	٩٢	٦٣٤	٩٠١	٧٧٣	٥٨١	٤٤٦
مصر	٢٦٨	٤٥٥	٨٤٢	٩٤٠	١٨٠٢	٢٢٦٩	٢٢٩٢	٢٢٣٠	٢١١٦
اليمن الديمقراطية	٤١	٥٩	١١٩	١٨٧	٢٥٥	٣٠٣	٣٢٧	٣٨٤	٤٤٢
اليمن العربية	١٣٦	٢٧٢	٦٧٧	٩٨٦	٩٤٨	٩٣٦	١٠٦٩	٧٨٠	٩١٣
المجموع	٥٦٥	١٠١٢	٢١٠٧	٢٦٦٧	٤١٧٧	٥٠٣٣	٥٨٣٣	٥٢٣٨	٤٩٥٥

(*) غير متوفرة.

وتشير البيانات الرسمية التي تصدر أحياناً عن بعض هذه الأقطار أن التحويلات الكلية للعاملين في الخارج والتي تشمل التحويلات التي تتم بالطرق الرسمية،وغيرها من الطرق، تفوق

(٤٦) أنظر: القسم ٣، الفصل ٧، الجدول رقم (٧ ـ ٢٢).

في أرقامها هذه التقديرات. وأياً كانت دقة هذه الارقام وشمولها، فهي تعطي مؤشراً مقبولاً على مدى أهمية هذه التحويلات بالنسبة للبلاد العربية التي تتلقاها.

ولا شك أن تزايد هذه التحويلات قد جعل منها عنصراً مهماً من عناصر موازين مدفوعات الأقطار العربية غير النفطية المصدرة للعمالة. وأنها أسهمت جزئياً في التخفيف من ندرة النقد الأجنبي التي تعاني منها هذه الأقطار. فقد أصبحت تمثل جزءا مهما من الموارد الخارجية لكل من الاردن ومصر وتونس وسوريا والسودان وشطري اليمن، حيث أصبحت تغطي نحو ٤٦ بالمائة من اجمالي عجز هذه الأقطار في ميزان السلع والخدمات خلال سنتي ١٩٧٨ و١٩٧٩، وان كانت نسبة التغطية هذه تتفاوت بين الأقطار العربية (من حوالى ٨٠ بالمائة في اليمن الديمقراطية و٨٤ بالمائة في اليمن العربية، الى حوالى ٧ بالمائة في سوريا)(٤٧).

يضاف الى ذلك ما يمكن أن تؤدي اليه هذه التحويلات من زيادة في الادخار في الأقطار العربية المرسلة للعمالة العربية، والتي من المعروف أنها تعاني من انخفاض حجم مدخراتها بالقياس لحجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق مستوى مقبول من التنمية. وبهذا يمكن أن تسهم بقوة في عملية التنمية في هذه الأقطار.

ب ـ على أنه في مقابل هذه الآثار الايجابية، تحققت مجموعة من الآثار السلبية التي لا يمكن اغفالها، وأهمها ما يأتي:

(١) من الناحية النظرية، كان من الواجب أن تؤدي هجرة العمالة الى تخفيف حدة البطالة المترتبة على الفائض السكاني الموجود في الأقطار العربية غير النفطية. ولكن هذه النتيجة لم تتحقق من الناحية العملية. فالعمالة المنتقلة كانت من بين العناصر الأكثر مهارة، والأعلى كفاءة، والأطول خبرة، في هذه الأقطار. وقد ترتب على ذلك أن انخفض المتاح والمعروض من الايدي العاملة الفنية والماهرة في هذه الأقطار، دون أن يحدث انخفاض ملموس في حجم البطالة فيها، والتي تتركز، بصفة أساسية، في العمالة الفائضة غير المدربة. وقد ساعد على هذا الوضع ضعف قابلية هذه العمالة غير المدربة على أن تحل محل العمالة المدربة المهاجرة في أغلب البلاد العربية، ومن أهمها مصر. وهكذا ظهرت آثار الهجرة العمالية العربية، ليس في شكل تخفيض المستوى العام لحجم البطالة في الأقطار المرسلة للعمالة، بل في شكل ندرة العمالة الماهرة والمدربة. وقد ظهر ذلك بشكل واضح في بعض الأقطار العربية، مثل مصر والسودان واليمن العربية.

(٢) ترتب على ذلك انخفاض انتاجية العمل في مختلف القطاعات في هذه الأقطار. وقد

---

(٤٧) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨١، ص ١٢٨، ونادر فرجاني، «تصدير قوة العمل والتنمية: حالة الجمهورية العربية اليمنية،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢)، ص ٩٣ ـ ٩٤.

ظهر ذلك على وجه الخصوص في كل من قطاعي الزراعة والتشييد في الاردن واليمن العربية الذي عانى أيضاً من تدهور في قطاع الادارة الحكومية، وفي قطاعات التشييد والخدمات في مصر التي ظهر فيها تدهور الخدمات بشكل واضح. والواقع أن ذلك كله يرجع الى أن أثر الطفرة النفطية لم تتم مواجهته بتخطيط متكامل على مستوى الأقطار العربية جميعاً، بل تمت مواجهته بطريقة عشوائية ودون أي تنظيم.

(٣) لجأت بعض الأقطار العربية المرسلة للعمالة الى التغلب على النقص الذي حدث لديها في عرض القوة العاملة بصفة عامة (كما في اليمن العربية)، أو في بعض القطاعات (كما في الاردن)، الى استجلاب الايدي العاملة الاجنبية والعربية لسد هذا النقص. وقد نشأت عن ذلك ظاهرة «الهجرة الاحلالية». وقد حدث ذلك في اليمن العربية، حيث يقدر حجم العمالة المستقبلة من الخارج بحوالى ٥٠ الف شخص سنة ١٩٧٩، يتكونون من مهنيين وعمال مهرة، وعدد غير قليل منهم من العمال غير المهرة. كذلك حدث في الاردن التي اعتمدت على استقبال بعض أنواع العمالة من الدول الاسيوية ومن مصر ومن الأقطار العربية. ولكي يكون للقطر الذي تستقدم اليه هذه الهجرة الاحلالية مصلحة من انتقال عمالتها، يجب ان تكون التحويلات التي تحصل عليها من عمالها في الخارج أكبر بنسبة معينة من المدفوعات التي يجب أن تقدمها للعمال الذين تستوردهم ليحلوا محل عمالها الوطنيين.

ومن هنا، فان الآثر الصافي لهجرة العمالة العربية، على ما يحصل عليه القطر العربي المرسل للعمالة أقل من قيمة التحويلات التي يرسلها له عماله المهاجرون، فضلاً عما يؤدي اليه ذلك من انقاص النقد الأجنبي الذي تمثله هذه التحويلات.

وتعطي اليمن العربية مثالاً واضحاً على ذلك، طبقاً لما يبينه الجدول رقم (١١ ـ ١٠) الذي يتضح منه كيف تبتلع التحويلات المدفوعة للخارج، بواسطة العمال غير اليمنيين، في اليمن وبعض التحويلات الخاصة الاخرى جزءاً متزايداً من حصيلة التحويلات التي ترد لليمن من عماله في الخارج في بعض السنوات من ١٩٧١/ ١٩٧٢ حتى ١٩٨٢[٤٨].

(٤) ترتب على هجرة العمالة من الأقطار العربية غير النفطية ارتفاع أجور العمال في هذه الأقطار، بسبب نقص المعروض من العمالة أو من بعض أنواعها. ففي اليمن العربية مثلاً ارتفعت الأجور بسبب نقص العمالة في الاقتصاد الوطني في مجموعه[٤٩]. وفي مصر، ارتفع متوسط أجر العامل، في العديد من القطاعات التي من أهمها قطاع التشييد الذي هاجر جزء كبير من العاملين فيه الى الأقطار العربية النفطية. وانعكس ذلك على قطاع الزراعة الذي انتقل بعض عماله الى قطاع التشييد لتعويض نقص العمالة فيه. كما ارتفع أيضاً متوسط الأجر في قطاع الخدمات. ففي الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٨، ارتفع متوسط أجر العامل في هذه القطاعات بنسبة

---

(٤٨) أنظر: القسم ٣، الفصل ٧، المصادر المشار اليها فيه والجدول رقم (٧ ـ ٢٦).

(٤٩) The World Bank, *Man Power Development in the Yemen Arab Republic* (Washington: The Bank, 1981), p. 55.

جدول رقم (١١ ـ ١٠)
تحويلات العاملين الى اليمن العربية ومنها، خلال الفترة، ١٩٧١/ ١٩٧٢ ـ١٩٨٢(*)
(بملايين الريالات اليمنية)

السنة	متحصلات	مدفوعات	الصافي
١٩٧١/ ١٩٧٢	٣٢٨	٣٥	٢٩٣
١٩٧٤/ ١٩٧٥	١٠١٣	١٤٥	٨٥٩
١٩٧٧/ ١٩٧٨	٦٣٥١	١٤٤٦	٤٩٠٥
١٩٧٩/ ١٩٨٠	٦١١٨	١١٧٥	٤٩٤٣
١٩٨٠	٦٠٣٤	١١٥٥	٤٨٦٩
١٩٨١	٤٤٤٤	٨٩٧	٣٥٤٧
١٩٨٢	٥٣٦١	١٢٠٢	٤١٥٩

(*) تشتمل على التحويلات الخاصة

٥٢,١ بالمائة و٢٥,٥ بالمائة و١٩,٨ بالمائة على التوالي، طبقاً لبيانات وزارة التخطيط في مصر، وان كانت مشاهدة الواقع تدل على أن نسب الارتفاع كانت أعلى من ذلك بكثير. وقد انعكس ارتفاع متوسط الأجر في هذه القطاعات على الأجر في كثير من القطاعات الأخرى، باستثناء قطاع موظفي الحكومة والقطاع العام الذي يظهر متوسط الأجر فيه درجة من الجمود النسبي. وبصفة عامة، فقد أدى ارتفاع متوسط أجور العمالة على هذا النحو في الأقطار العربية المرسلة للعمالة، الى تزايد التضخم الذي كان يرجع في جزء منه الى عوامل خارجية. ومما أدى الى تقوية هذه الضغوط التضخمية الداخلية أن انتاجية العمال في كثير من القطاعات هي أقل من انتاجية العمال المهاجرين والذين كانوا يعملون من قبل في هذه القطاعات.

وقد أسهم ذلك كله في ارتفاع تكلفة المشروعات الاستثمارية في الأقطار العربية غير النفطية، مما جعل عملية التنمية فيها أكثر تكلفة عما كانت عليه قبل الطفرة النفطية.
(٪)

(٥) كذلك أظهرت أثمان الأراضي في الأقطار العربية غير النفطية ارتفاعاً شديداً خلال الفترة منذ ١٩٧٤ حتى الآن(٥٠). ويرجع ذلك الى تزايد الطلب عليها:

أولاً، من جانب العاملين المهاجرين الذين يستخدمون نسبة كبيرة من مدخراتهم المحولة من الخارج في تشييد مبانٍ سكنية لسكناهم أو للاستغلال (كما هي الحال في مصر)، أو في الحصول على الاراضي الزراعية كشكل من أشكال الاستثمار، وبخاصة عندما لا تكون هناك

(٥٠) كمثال على ذلك حالة اليمن العربية التي ارتفع فيهـا ثمن المتر المربع من الأراضي الكائنة حول مدينة صنعاء من حوالى ١٠ ـ ١٥ ريالاً في أوائل السبعينات الى ما يتراوح بين ١٠٠ ـ ٥٠٠ ريال في السنوات الأخيرة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، أي ما يتراوح بين عشرة أضعاف وما يزيد عن ٣٥ ضعفاً.

فرص متاحة واسعة في أشكال الاستثمار الاخرى وعندما يكون اقتناء الاراضي الزراعية من مظاهر التميز الاجتماعي (كما هي الحال في اليمن العربيـة)(٥١). **ثانياً**، من جانب بعض المواطنين العـرب من الأقـطار العـربية النفـطية. **وثالثاً**، بسبب حركة المضاربة على العقارات التي من الطبيعي أن تظهر في مثل هذه الظروف التي يتجه فيها ثمن هذه العقارات للارتفاع المتزايد

وقد أسهم هذا العامل، بدوره، بنصيب غير ضئيل في ارتفاع تكلفة ما يقام في الأقطار العربية غير النفطية من المشروعات الاستثمارية التي من المعروف أن ثمن الأراضي التي تقام عليهـا تشكل نسبة كبيرة منها. واذا لاحظنا كذلك ارتفاع اجور العمال في هذه الأقطار، فاننا نستطيع أن نتبين كيف تؤدي هجرة العمالة الى جعل عملية التنمية أكثر صعوبة من ذي قبل، نظراً لما ترتب على هذه الهجرة من اتجاه ارتفاعي في العناصر التي تتكون منها تكلفة اقامة الاستثمارات.

(٦) في بعض الأقـطار العـربية غير النفـطية ترتب على ارتفـاع معدلات الأجور وثمن الأراضي وريعها، أن تأثر الانتاج الزراعي.

وأوضـح مثـال على ذلك الجمهورية العربية اليمنية، فالزراعة فيها تعتمد على الأيدي العاملة الكثيفة، بحيث تتوقف الانتاجية فيها على توافر العمالة اليدوية. ولم تستطع التكنولوجيا الحديثة أن تحل محل الأيدي العاملة التي نقصت بالهجرة. ففي ظل هذه الظروف، ترتب على هجرة العمالة اليمنية عدة آثار سلبية خطيرة على الزراعة في اليمن العربيـة. وقد بينا هذه الآثار بالتفصيل في الفصل السابع من القسم الثالث من هذا الكتاب. ونكتفي هنـا بالاشـارة الى ما حدث من انخفاض في انتاجية الزراعة في اليمن بصفة عامة، ومن التخلي عن زراعة الاراضي الهـامشية بسبب ارتفـاع أجـور العمال، مما يفسر جزئياً اتجاه المساحة الكلية المزروعة الى الانخفاض حيث نقصت بنسبة ٢٦ بالمائة بين ١٩٧٤/١٩٧٥ و١٩٧٩/١٩٨٠. كذلك حدث تحول في هيكل الزراعة اليمنية، حيث انخفضت مساحة الارض المخصصة لزراعة الحبوب الاساسية ذات القيمة المنخفضة نسبياً (مثل القمح والقطن، لحساب الحاصلات مرتفعة القيمة نسبياً في السـوق اليمني مثل القات والخضروات). ولكل هذه العوامل أظهر اجمالي الانتاج الزراعي اتجاهاً للانخفاض، وبخاصة في انتاج الحبوب والقطن. وكان ذلك من الاسباب التي اسهمت في تزايد عجز الميزان التجاري في اليمن العربية من ٦٩٠ مليون ريال يمني في سنة ١٩٧٣/١٩٧٤ الى ٨٣٥١ و٧٨٠٦ و٦٧٦٠ مليونا في السنوات ١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨٢ على التوالي. ولعل من أخطر انعكاسات هذا الوضع هو تزايد اعتماد اليمن العربية على الاستيراد من الخارج لسد الفجوة بين الانتاج الداخلي والاحتياجات الداخلية للحبوب، وما ينتج عن ذلك من

---

(٥١) أنظر: جوان سوان سون، «بعض عواقب الهجرة على التنمية الاقتصادية الريفية في اليمن»، ترجمة عبد الله ابو عياش، الخليـج، ٢ و١٩٨٢/٣/٣.

زيادة تبعيته للخارج(٥٢).

(٧) أصبح من الحقائق المعروفة أن العمال العرب المهاجرين للأقطار العربية النفطية قد تأثروا بأنماط ومستويات الاستهلاك التي سادت في هذه الأقطار على أثر تزايد دخول الافراد فيها في الحقبة النفطية الجديدة. وتتميز هذه الانماط والمستويات بالاسراف الشديد والمظهرية والاستهلاك المتزايد للسلع الاستهلاكية المعمرة بكافة أنواعها والتي تتغير سريعاً نتيجة التطورات المستمرة التي يدخلها عليها المنتجون في الدول الصناعية الغربية بقصد ترويجها وخلق طلب مستمر التزايد عليها. واذا كان العمال العرب المهاجرون يتأثرون بهذه الانماط والمستويات من الاستهلاك، فان الامر لا يقتصر على ذلك. فهم ينقلون هذه الانماط والمستويات معهم عند زيارتهم للأقطار العربية غير النفطية التي ينتمون اليها أو عند عودتهم، ويدخلون معهم الى هذه الأقطار كميات ضخمة من السلع الاستهلاكية الترفية والمعمرة المرتبطة بهذه الانماط الاستهلاكية. ومن خلال عامل التقليد والمحاكاة، يتأثر أقاربهم والمحيطون بهم، بهذه المستويات والانماط، ثم تشيع في المجتمع كله. ومن هنا، فقد كان من آثار هجرة العمالة العربية تأثر مجتمعات الأقطار العربية غير النفطية بهذه المستويات والانماط الاستهلاكية التي لا تتفق مع مرحلة نموها الاقتصادي ولا مع ما يجب أن تقوم به من جهود انمائية. فتزايد استهلاك هذه السلع في هذه الأقطار يؤدي الى العديد من الآثار التي منها اتجاه الميل المتوسط للاستهلاك الى الارتفاع وتزايد الاستهلاك الترفي الذي لا داعي له في ظروف التخلف العام والذي يمتص جزءاً من الدخل القومي، وتزايد التطلعات لدى الكثيرين للوصول الى هذا النوع من الاستهلاك مع ضعف امكاناتهم المالية على تحقيق هذه التطلعات، مما يؤدي الى حالة من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي، واتجاه الميل المتوسط للادخار الى الانخفاض وتبديد المدخرات المحلية بصفة عامة، وتزايد الاستيراد من الخارج مع ما يترتب على ذلك من زيادة الضغط على ميزان المدفوعات وانتقاص النقد الاجنبي المتولد من تحويلات العاملين أنفسهم(٥٣). يضاف إلى ذلك

---

(٥٢) أنظر في تفصيل هذه الآثار: القسم ٣، الفصل ٧، ثانياً.

(٥٣) يسهم هذا العامل بدرجة كبيرة في توليد الزيادة الضخمة في الاستيراد التي أصبحت من التطورات الاقتصادية الواضحة في الأقطار العربية غير النفطية المرسلة للعمالة. فبالاضافة الى حالة اليمن العربية التي أشرنا اليها في ما سبق، نشير الى جالة مصر التي ارتفعت واردات السلع الاستهلاكية فيها من ١٢٣ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ الى ١٢٢٤ مليون جنيه سنة ١٩٧٩، ثم الى ما يتجاوز ١٣٣٠ مليون جنيه سنة ١٩٨٠ أي الى ما يزيد عن عشرة أمثال ما كانت عليه في خمس سنوات، وذلك دون حساب صور للاستيراد التي لا تسجل رسمياً. أنظر: سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ١٣٩ - ١٤١ والمصادر المشار اليها فيه. وبالنسبة للاردن تزايد الاستيراد السلعي في مجمله من حوالى ١٠٨ ملايين دينار اردني في سنة ١٩٧٣ الى نحو ٥٨٨ مليون دينار اردني في سنة ١٩٧٩، اي الى ما يزيد عن خمسة أضعاف ما كان عليه في ست سنوات. أنظر: بسام خليل الساكت، «تحويلات العمالة المهاجرة واستعمالاتها: حالة الاردن،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢)، الجدول الوارد في ص ١٠٠ و١١١. ومن الواضح انه لا تزايد السكان ولا معدلات التضخم السائدة يمكن ان تبرر وحدها هذه القفزات الضخمة في الواردات.

حمى هذا النوع من الاستهلاك التي تسود مجتمعات الأقطار غير النفطية ترتبـط بالضغط على الحكومات في هذه البلدان لفتح الأسواق المحلية أمام استيراد السلع اللازمة لهذا الاستهلاك من الخارج(٥٤). وهذا يؤدي الى انتهاج سياسات تجارية لا توفر الحماية اللازمة للمشروعات الانمائية الداخلية التي تنتج سلعاً مشابهة أو بديلة لهذه السلع التي تستورد من الخارج، بل ويعرض هذه المشروعات للمنافسة القاتلة.

ومن الواضح أن جميع هذه الآثار تباشر انعكاسات سلبية على عملية التنمية وامكاناتها في الأقطار العربية غير النفطية، لما يترتب عليها من قوى تعرقل هذه العملية، سواء من حيث ما يجب أن يتوافر لها من ادخار وطني ومن نقد أجنبي، ومن حماية في مواجهة الخارج، ومن تخفيف لدرجة تبعية الاقتصاد الوطني نحو هذا الخارج، ومن استقرار اجتماعي وسياسي داخلي.

(٨) تدهـور وتـدني كفـاءة العمـالـة العـربية الماهرة المهاجرة(٥٥). فهذه العمالة تنتقل للحصول على ما هو متوافر في البلاد العربية النفطية من «أجور مرتفعة»؛ وهذه الأجور المرتفعة لا تعكس، في الحقيقـة، ارتفـاعـاً في انتاجية العمل في هذه البلاد بالقياس للأقطار العربية المـرسلة للعمـالـة، بقدر ما تعكس ظاهرة «الريع النفطي» بشكل عام. ولذلك فان المهنيين والفنيين والعمال المهرة المهاجرين يقبلون، في كثير من الأحوال، أعمالاً ووظائف لا تتطلب مستوى من المهارات والخبرة التي اكتسبوها في أقطارهم الاصلية، ما دامت تحقق لهم الأجور المرتفعة التي تشدهم للعمل في الأقطار العربية النفطية. ومن هنا يتدهور مستوى كفاءتهم خلال سنوات هجرتهم، فضلاً عن أن الكثيرين منهم يتوقفون عن التعلّم وعن اكتساب مهارات وخبرات جديدة في مجالات تخصصهم.

وتشكل هذه الظاهرة انعكاساً سلبياً بالغ الخطورة ليس بالنسبة للأقطار العربية المرسلة لهـذه العمـالـة فقط، ولكن بالنسبـة لمستقبـل التنمية في الوطن العربي كله كذلك، لأن من

---

(٥٤) يشير الاستاذ برهان الدجاني الى هذه الظاهرة التي انتشرت في الأقطار العربية المرسلة للعمالة والتي يطلق عليها احياناً «بلاد العسر» فيقول... «ومن المعروف أن بلاد العسر كانت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية عهود الاستقلال قد أخذت تطبق سياسات الحماية الجمركية، لتوفير المناخ المناسب للانطلاق الصناعي. لكن الاسوار الجمركية التي اقامتها اخذت تتعرض للشروخ والتشققات بفضل الضغط الاستهلاكي. وظهرت هذه الشـروخ في صور متعـددة، مثـل تخفيض الرسوم الجمركية، وفتح المخازن الحرة وسط المدن، واباحة تداول العملات الصعبة وفق شروط محددة، ومن ثم تجارة الشنط، وتزايد التهريب، ثم الاستسلام التدريجي لهذا الضغط باباحة الاستيراد على نطاق ما، واسع أو أوسع». أنظر: برهان الدجاني، «هموم التنمية الاقتصادية العربية في مرحلة الوفرة المالية لدول النفط،» **المستقبل العربي**، السنة ٢، العدد ٨ (تموز/ يوليو ١٩٧٩)، ص ١٢.

(٥٥) أنظر: محمود عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ٦٤ - ٦٦؛ اما بالنسبة للعمالة المصرية بالذات، أنظر: ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، ص ١٣٥ - ١٣٦، وعادل حسين، «المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩)، ص ٢٧ - ٢٩.

المتطلبات الأساسية لعملية التنمية عنصر المهارة والخبرة البشرية الذي يجب أن يتجه الى التزايد والنمو، وليس الى التقلص والتدهور.

(٩) تدهور النظرة الى العمل المنتج. ويرجع ذلك الى سهولة الحصول على المال سواء بالنسبة لمواطني الأقطار العربية المنتجة للنفط، أم بالنسبة للعمال العرب الذين يهاجرون إليها ويحصلون فيها على أجور مرتفعة نسبياً لا يتوقف مستواها على مستوى انتاجية العامل في العمل الذي يعمل فيه، ولا تتحدد بهذه الانتاجية. فقد أدت هذه السهولة الى انفصام العلاقة، لدى الكثيرين من افراد الأقطار العربية النفطية وغير النفطية على السواء، بين العمل المنتج وبين مستوى ما يحصل عليه من دخل.

وهذا ما أشار اليه العديد من الباحثين الذين درسوا هذا الموضوع[٥٦].

والواقع أن انفصام هذه العلاقة لا بد أن يباشر آثاراً ضارة على عملية التنمية الحقيقية، لانه يولد لدى الافراد الاحساس بأن «المال هو الشرط اللازم والكافي لتحقيق التنمية والتقدم»، بحيث يختلط مفهوم التنمية بمفهوم مجرد الحصول على الثروة النقدية. وقد قام مثل هذا الاحساس والخلط فعلاً لدى الكثيرين في البلدان العربية بعد الثورة النفطية[٥٧].

كذلك ينتج عن هذا الانفصام أن يكون الكسب السريع والكبير للمال هو الهدف الأساسي في ما يقوم به اغلبية الافراد من نشاط اقتصادي. ويدفعهم ذلك الى تفضيل أنواع الانشطة التي تولد مثل هذا الكسب السريع والكبير. ومن هنا كان التزايد الواضح لتفضيل نشاط المضاربة، بما في ذلك المضاربة على العقارات، والى تفضيل التجارة وبالذات تجارة الاستيراد عند مواطني الأقطار العربية النفطية، بدلاً من انشاء مصانع محلية تنتج سلعاً مشابهة أو بديلة للسلع محل الاستيراد. وقد انتقلت هذه النظرة الى الأقطار العربية غير النفطية، تحت تأثير ما ينقله العمال المهاجرون عند عودتهم لهذه الأقطار من أنماط ومستويات استهلاكية. ويترتب على هذا الاتجاه تزايد ثقل فئة التجار داخل الأقطار العربية النفطية وغير النفطية على السواء. ولا شك أن اعطاء الثقل الأكبر لمثل هذه الانشطة التي تحقق الكسب السريع والكبير للمال، يعتبر من العوامل المعرقلة لاتجاه الافراد نحو اقامة مشروعات انمائية حقيقية.

(١٠) لا تقتصر هذه الآثار السلبية على الأقطار العربية المرسلة للعمالة، ولكن بعضها يصيب الأقطار العربية النفطية المستقبلة لها كذلك. فهذه البلدان الاخيرة، تعتمد في سد حاجاتها من العمالة الفنية والمهنية، بدرجة كبيرة، على استقبال العمالة العربية، حيث يتم هذا الاستقبال بسهولة. ومن شأن ذلك أن يؤدي الى بطء تطوير القوة العاملة الوطنية في الأقطار العربية النفطية، مما يولد روحاً اتكالية، وابتعاداً من هذه العمالة عن الاعمال الفنية والمهنية، وتفضيلاً

---

(٥٦) أنظر: القسم ٣، الفصل ٧، ثانياً - ٣.

(٥٧) حامد عمار، «النفط والتغيرات الثقافية والاجتماعية في الوطن العربي،» شؤون عربية، العدد ٥ (تموز/ يوليو ١٩٨١)، ص ٩١ - ١٠٩.

للعمل في الادارات الحكومية وفي الأعمال التجارية والمضاربات[٥٨].

ويثار التساؤل الآن عن الأثر الاجمالي لهجرة العمالة العربية الى الأقطار النفطية العربية، وعما اذا كان هذا الأثر في مجموعه ايجابياً أم سلبياً على التكامل الاقتصادي العربي؟

ومن الواضح صعوبة الاجابة عن هذا السؤال. فهذه الهجرة، على ما رأينا، تباشر آثاراً متعددة ومتشعبة، بعضها ايجابي وبعضها سلبي. ومن العسير استخلاص فكرة دقيقة عن المحصلة الكلية لهذه الآثار جميعاً، دون الالتجاء الى الكثير من الافتراضات ودون التفرقة بين مستويات زمنية مختلفة، ودون وضع نموذج أو على الأقل مدخل تحليلي يأخذ في الاعتبار جميع المتغيرات التي تمثلها هذه الآثار وغيرها من المتغيرات الأخرى ذات الدلالة وانعكاساتها على التطورات الاقتصادية على مستوى الوطن العربي كله. وعلى قدر علمنا، فان مثل هذا النموذج أو المدخل التحليلي لم يتم التوصل اليه حتى الآن[٥٩].

ومع ذلك، فانه قد يمكن المخاطرة باعطاء حكم عام تقريبي على المحصلة الكلية لهجرة العمالة العربية، استناداً الى تقديرنا للاهمية النسبية للاثار المتعددة: الايجابية والسلبية السابق بيانها، على ما يتضح من النقاط التالية:

(١) هناك جانبان ايجابيان مهمان في هجرة العمالة العربية: **أولهما**، أنها تسهم في سد نسبة عامة من احتياجات الأقطار العربية النفطية للقوة العاملة، التي أصبحت لازمة لتحقيق التوسع في مشروعات البنية الأساسية ومشروعات الخدمات والانتاج التي أقدمت عليها هذه الأقطار غداة الطفرة النفطية. **وثانيهما**، أنها تعود بدخل كبير ومهم على العمال المهاجرين أنفسهم، وأن مبالغ كبيرة من هذا الدخل تأخذ طريقها الى الأقطار العربية المرسلة لهؤلاء العمال، من خلال «التحويلات» التي شكلت، منذ سنة ١٩٧٤، عنصراً متزايد الاهمية من عناصر ميزان مدفوعات هذه الأقطار ومن حصيلتها من النقد الاجنبي.

(٢) في مقابل هذين الجانبين الايجابيين، فان هجرة العمالة العربية، وهي تجري دون أي تنظيم أو تخطيط، قد خلقت آثاراً وولدت آليات لا يمكن الا أن تكون سلبية وخطيرة على عملية التنمية، وعلى احتمالاتها المستقبلية. وقد ظهرت هذه الآثار والآليات بصفة أساسية في الأقطار العربية غير النفطية المرسلة للعمالة، وهو ما بيناه بالتفصيل في تحليلنا السابق. فقد تأثرت تأثراً سلبياً العوامل الأساسية التي تحكم عملية التنمية، على نحو يعرقل هذه العملية ويضعف من امكانات

---

(٥٨) محمد غانم الرميحي، «الهجرة العربية الى الخليج: الأسباب الاقتصادية والآثار الاجتماعية،» **العربي** (الكويت)، (آذار/ مارس ١٩٧٩)، ص ٥٥.

(٥٩) جرت محاولة مبدئية لوضع منهج تحليلي لدراسة استراتيجية التنمية العربية قام بها الدكتور عصام منتصر، «النظام الاقتصادي العربي واستراتيجية تنميته: مدخل تحليلي، قومي، شمولي،» ورقة قدمت الى: **المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ١، بغداد، ٦ ـ ١٢ أيار/ مايو ١٩٧٨** (بغداد: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ الأمانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب، ١٩٧٨)، ص ٣٤٦ ـ ٣٩٢.

استمرارها ونجاحها في المستقبل (ابتداء من النظرة للعمل المنتج، الى تدهور كفاءة العمل، وافراغ الأقطار المرسلة للعمالة من نسبة مهمة من العمال والفنيين والمهرة، وارتفاع ثمن الأراضي، وتزايد الاستهلاك الترفي والمظهري والكمالي وتبديد المدخرات، وتزايد استيراد السلع الاستهلاكية، ونمو الرغبة في تحقيق المكاسب المالية السريعة، وما يترتب على ذلك من تزايد التفضيل للتجارة ولنشاط المضاربات).

وليست هذه التغيرات مجرد تغيرات عابرة، ولكنها، أو بعضها على الأقل، يتجه ليصبح مستمراً وممتداً للمستقبل الطويل للوطن العربي، نتيجة لتغير العادات والاتجاهات. (مثل تغير العادات الاستهلاكية، النظرة للعمل المنتج، وتدهور كفاءة العمل. . . الخ). مما يؤثر بالضرورة على مستقبل التنمية في هذه الأقطار. ويظهر مدى خطورة هذا الأثر في المستقبل، لأن هجرة العمالة العربية للأقطار العربية النفطية لا يمكن أن تستمر الى ما لا نهاية بالأحجام نفسها، ولا أن يستمر تزايدها بالمعدلات المرتفعة نفسها التي تحققت منذ ١٩٧٤ حتى الآن، لانها تتوقف في النهاية على استمرار التزايد في عائدات النفط بالمعدلات المرتفعة التي تحققت خلال تلك السنوات، وهو أمر لا يمكن توقعه بصفة مستمرة، وبخاصة في ضوء ما تشير اليه التطورات النفطية، منذ بداية ١٩٨٢ حتى نهاية ١٩٨٤.

كذلك يلاحظ أن هذه العوامل السلبية تباشر آثارها السلبية في الأقطار العربية، غير النفطية والنفطية منها على السواء، مما يجعل أثرها السلبي على التنمية وعلى مستقبلها يمتد ليشمل الوطن العربي في مجموعه.

(٣) لا يمكن القول إن هجرة العمالة العربية قد أسهمت في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. ففي النظرية التقليدية الغربية للتكامل الاقتصادي يجب، لكي تحقق حرية انتقال العمالة أثرها التكاملي طبقاً لمفهوم هذه النظرية، أن تتحدد معدلات الأجر في الأقطار التي تنتقل منها العمالة وفي الأقطار التي تنتقل اليها العمالة طبقاً لانتاجية العمل فيها. ولم يكن ذلك هو الوضع في ما يتعلق بمعدل الأجور في الأقطار العربية النفطية التي تنتقل اليها العمالة، حيث كان هناك انفصام بين «معدل الأجر» «وانتاجية العامل». كذلك لا يمكن القول أيضاً أن انتقال العمالة العربية، من الأقطار العربية غير النفطية الى الأقطار العربية النفطية، حقق أو يعمل على تحقيق التكامل، بمعنى التنمية المترابطة والمتشابكة بين أقطار الوطن العربي. فهذه التنمية لا تكون الا من خلال نظرة طويلة الأجل ومن خلال تخطيط مشترك. وقد كانت وما زالت هذه النظرة، وهذا التخطيط غائبين تماماً بالنسبة لهجرة العمالة العربية.

وعلى العكس من ذلك، فان هجرة العمالة العربية، على النحو الذي تتم به، أدت الى آثار سلبية على عملية التنمية ومستقبلها في البلدان العربية المرسلة للعمالة على ما سبق بيانه.

ونخلص من ذلك كله الى أن هجرة العمالة العربية الضخمة التي حدثت منذ ١٩٧٤ قد تخذت أحجاماً وأبعاداً تمثل صورة قوية من صور التعاون والاعتماد المتبادل بين الأقطار العربية

النفطية وغير النفطية، وأن نتيجتها الكلية بالنسبة للتكامل الاقتصادي العربي لم تكن ايجابية، سواء أخذنا التكامل بمفهومه في النظرية التقليدية الغربية أم بمفهوم التكامل الانمائي. ويرجع السبب في ذلك الى أن هذه الهجرة قد جرت بطريقة عشوائية لا ترتبط بنظرة استراتيجية عامة لعملية التنمية التكاملية، ولا بناء على تخطيط يتضمن من السياسات والأدوات ما يكفل الوصول بهذه العملية لأهدافها. وقد كان من الممكن أن تكون هجرة العمالة، في المرحلة السابقة، ذات أثر ايجابي فعال في تحقيق التكامل الانمائي الاقتصادي العربي، لو كانت قد ارتبطت بنظرة بعيدة المدى وباستراتيجية شاملة للتنمية العربية التكاملية ومن خلال عملية تخطيطية ملائمة لذلك.

٣ ـ تدفقات رؤوس الأموال بين الأقطار العربية والمشروعات المشتركة

تميزت «الحقبة النفطية» بتزايد الفوائض المالية للأقطار العربية النفطية خلال السبعينات، والتي كان من الضروري توظيفها واستثمارها. وكان من الآثار التي ترتبت على ذلك تحريك حوافز هذه الأقطار نحو بعض صور التعاون الاقتصادي العربي ومداخله. وقد ظهر ذلك واضحاً في ما حدث من تدفقات قدر من رؤوس الأموال من الأقطار العربية النفطية الى الأقطار العربية غير النفطية، وفي التزايد الذي حدث في عدد المشروعات العربية المشتركة والأهمية الخاصة التي أصبحت تحتلها في العمل الاقتصادي العربي المشترك.

ونظراً لأننا سبق أن درسنا هذين الموضوعين بالتفصيل في الفصلين السادس والثامن من القسم الثالث من هذا الكتاب، فسنكتفي هنا بايراد بعض الملاحظات عنهما وعما اذا كانا قد حققا فعلا بعض الأثر التكاملي بين الاقتصادات العربية.

أ ـ اقترنت الحقبة النفطية بانشاء صناديق ومؤسسات تمويلية قطرية وجماعية جديدة لتقوم بتوظيف الفوائض المالية النفطية واستثمارها في الأقطار العربية غير النفطية وفي الأقطار غير العربية[٦٠]. وبالنسبة للصناديق والمؤسسات المالية القطرية والجماعية التي كانت قائمة قبل الحقبة النفطية، فانها اكتسبت في ظلها أهمية لم تكن لها من قبل. وقد جاء انشاء هذه الصناديق ودعمها ضمن عملية تطوير للاطار التنظيمي والمؤسسي لتدفقات رؤوس الأموال العربية النفطية. وفي هذا الاطار، ونتيجة لجهود الأقطار العربية النفطية، بصفة أساسية، انشئت «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار» بمقتضى اتفاقيتها التي دخلت حيز النفاذ في ١/٤/١٩٧٤ وبدأت نشاطها في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٧٥. كذلك وضعت «الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية» التي اعتمدها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة

---

(٦٠) أنظر: القسم ٣، الفصل ٦.

١٩٨٠. والمقصود من الاتفاقيتين الجديدتين، المشار اليهما، خلق الجو الملائم لتشجيع التدفقات المالية من الأقطار العربية النفطية للأقطار العربية الأخرى.

ب ـ كذلك حظيت المشروعات العربية المشتركة، بعد الطفرة النفطية، باهتمام متزايد، من جانب تيار كبير من الفكر الاقتصادي العربي بصفة عامة، ومن جانب الأقطار العربية النفطية بصفة خاصة. فقد كانت المشروعات العربية المشتركة باعتبارها صيغة للتعاون الاقتصادي العربي، معروفة ومطبقة قبل السبعينات. ولكن ذلك كان على نطاق محدود. أما بعد تزايد الفوائض المالية النفطية، أصبح بعض الباحثين ينظرون اليها على أنها الصيغة المثلى لهذا التعاون، والأكثر قدرة على تحقيق التوافق بين مصالح الأقطار العربية جميعاً، بل والأكثر تحقيقاً لأغراض التكامل الاقتصادي العربي(٦١).

وقد يكون خير تعبير عن نظرة الاقتصاديين والمسؤولين في الأقطار العربية النفطية للمشروعات العربية المشتركة وعن اهتمامهم بها، البحث الذي قدمه في ندوة المشروعات العربية المشتركة في أواخر سنة ١٩٧٤، السيد عبد اللطيف الحمد، المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. فقد أوضح أن المشروعات المشتركة لا تختلف عن مداخل التكامل الاقتصادي الأخرى من حيث المزايا الأساسية التي توفرها، وهي مزايا الحجم الكبير واتساع السوق، ولكنها تعتبر «احدى الصور الأكثر تواضعاً» لهذه المداخل، فضلاً عن أن للمشروعات المشتركة مزايا اضافية لا تتحقق لغيرها من صور التكامل وتنبع في الواقع من تواضعها نفسه. وقد لخص هذه المزايا في أن صيغة المشروعات المشتركة «لا تمس الا جزءاً من الاقتصاد القومي» وانها تمكن «كل دولة أن تحتفظ بسيطرتها وسياساتها الخاصة في خارج هذا القطاع»، إضافة الى أنه يمكن تقدير منافعها وأعبائها على نحو أكثر دقة من صور التكامل الأخرى بين الأقطار العربية، لأن هذه المشروعات تتسع لمساهمة رأس المال الخاص أو العام، ولا تفرض على الدولة الا الحد الأدنى من القيود في ما يتعلق بعلاقاتها بالعالم الخارجي(٦٢). كذلك عبر السيد عبد الرحمن سالم العتيقي في سنة ١٩٧٧ ـ وكان عندئذ وزيراً لمالية الكويت ـ عن اهتمام مماثل بفكرة المشروعات العربية المشتركة، باعتبارها أكثر استجابة لظروف الواقع العربي، ونادى بأن تسبق الاشكال الأخرى من التكامل مثل تحرير التجارة وانشاء السوق المشتركة وتمهد لها(٦٣).

---

(٦١) يجد القارىء تعبيراً قوياً عن هذه النظرة في كثير من البحوث والمداخلات التي جرت في: ندوة المشروعات العربية المشتركة، القاهرة، ١٤ ـ ١٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤ (القاهرة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية؛ المعهد العربي للتخطيط؛ معهد التخطيط القومي بالقاهرة، ١٩٧٦).

(٦٢) عبد اللطيف الحمد، «الاستثمار متعدد الأطراف والتكامل الاقتصادي العربي،» ورقة قدمت الى: ندوة المشروعات العربية المشتركة، المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٢٠، وخاصة ص ١٤ ـ ١٧.

(٦٣) عبد الرحمن سالم العتيقي، «تأصيل التكامل الاقتصادي في واقعنا العربي، أهمية المشروعات المختلطة ونظرة على الاقتصاد الاسلامي،» ورقة قدمت الى: الموسم الثقافي الذي نظمته جامعة الدول العربية، القاهرة، ١، تموز/ يوليو ـ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٧، ج ١، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

يتبين مما تقدم أنه، في الفترة التي تلت تزايد العائدات النفطية بعد سنة ١٩٧٣، حدث اهتمام متزايد بمدخلين من مداخل التكامل الاقتصادي العربي على المستوى القومي، وهما تدفقات رؤوس الأموال، والمشروعات العربية المشتركة.

ج ـ واذا نظرنا الى النتائج التي تحققت عملياً من خلال هذين المدخلين(٦٤)، فاننا نجد ما يأتي:

(١) انه ابتداء من منتصف السبعينات سجلت تدفقات رؤوس الأموال الحكومية بين الأقطار العربية تزايداً كبيراً بالقياس لما كانت عليه من قبل. ففي خلال الخمسينات كانت هذه التدفقات محدودة جداً(٦٥). وفي الستينات، واذا تركنا جانباً المنح المالية الحكومية التي قدمت تنفيذاً لقرارات ومؤتمرات القمة العربية المتتالية منذ عام ١٩٦٧ لمصر وسوريا والاردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، لتمكينها من الصمود أمام العدوان الاسرائيلي والتصدي له، واذا اقتصرنا على القروض الحكومية التي قدمتها الأقطار العربية النفطية من خلال صناديقها القطرية (التي لم يكن قد أنشىء منها عندئذ الا الصندوق الكويتي سنة ١٩٦١) لتمويل التنمية في الأقطار العربية غير النفطية والجزائر، فان القروض التي قدمها هذا الصندوق في الفترة: من ١٩٦٣ حتى ١٩٦٩ بلغت ٢٠٥ ملايين دولار. وفي الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٣، وصلت القروض التي قدمها هذا الصندوق لهذه الأقطار نفسها ١٢٩,٦ مليون دولار. ثم جاءت الفترة التي بدأت سنة ١٩٧٤ والتي عكست أثر الحقبة النفطية الجديدة، حيث أخذت الصناديق القطرية الأخرى بعد انشائها تمارس تباعاً نشاطها، وكذلك الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ابتداء من سنة ١٩٧٤، وصندوق النقد العربي ابتداء من سنة ١٩٧٨. وقد بلغت القروض التي قدمتها هذه الصناديق جميعاً، وكذلك البنك الاسلامي للتنمية وصندوق الاوبك للتنمية الدولية (وهما مؤسستان تعتمدان بدرجة كبيرة على الأموال العربية)، الى البلدان العربية غير النفطية والجزائر في فترة السنوات السبع: من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٠ ما قيمته ٥٧١,٧ مليون دولار(٦٦).

(٢) ولبيان مدى تأثير هذه القروض على التكامل الاقتصادي العربي تجب ملاحظة أن تقديم هذه القروض للأقطار العربية غير النفطية لم يكن يتوقف مطلقاً على استخدامها في مشروعات تزيد من التشابك الانتاجي بين الاقتصادات العربية وتوسع من امكانات التبادل في ما بينها في المستقبل. ولذلك فهي لا تعدو أن تكون من صور التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية والذي لا يرقى الى تحقيق تكامل اقتصادي عربي بالمعنى المشار اليه.

---

(٦٤) أنظر: القسم ٣، الفصلان ٦ و٨.

(٦٥) أنظر: محمد لبيب شقير، **العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٥٨)، ص ٩٥ ـ ١٠٢.

(٦٦) حسبت هذه الأرقام جميعاً من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ص وق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨١، القسم ١٢، والملحق الاحصائي المتعلق به وخاصة الجدول رقم (١٢ ـ ٥)، ص ٢٩٨.

واذا نظرنا الى هذه القروض، بوصفها من صور التعاون الاقتصادي، فاننا نلاحظ أنها كانت محدودة جداً بالقياس لاحتياجات التنمية في الأقطار العربية غير النفطية، مما يجعلها ذات تأثير ضئيل على اقتصاداتها. ويتبين ذلك اذا لاحظنا أن هذه القروض التي قدمت على مدى سبع سنوات لا تتجاوز نحو ٣,٥ بالمائة من قيمة الاستثمارات المنفذة في الأقطار العربية المقترضة المشار اليها في الفترة نفسها (١٩٧٤ ـ ١٩٨٠) والتي بلغت بالأسعار الجارية نحو ١٧٠ مليار دولار[٦٧]. كذلك تمثل هذه القروض أقل من ١٢,٥ بالمائة من قيمة مديونية البلدان العربية المقترضة نحو الخارج، كما هي في نهاية سنة ١٩٧٩ والتي بلغت نحو ٤٨,٨ مليار دولار. ومن ناحية أخرى، فقد كانت هذه القروض التي قدمت، خلال السنوات السبع: من سنة ١٩٧٤ الى سنة ١٩٨٠، مساوية تقريباً لفوائد الدين العام الخارجي وأقساطه؛ وهو الدين الذي كان على هذه الدول أن تسدده للخارج في سنة ١٩٧٩ وحدها، والذي بلغت قيمته حوالى ٥,٩ مليارات دولار[٦٨].

(٣) ولا شك أن من الأسباب الأساسية لتواضع القروض التي قدمتها هذه الصناديق والمؤسسات التمويلية القطرية والجماعية، أن مواردها المالية ضئيلة نسبياً. فقد بلغ مجموع رأس المال المصرح به لها جميعاً عند تأسيسها نحو ٤,٧ مليارات دولار، ورفع بعد ذلك حتى وصل، في ١٩٨٠/١٢/٣١، الى حوالى ٢٣ مليار دولار، بلغت جملة المدفوع منه، إضافة الى الاحتياطيات نحو ١٢,٤ مليار دولار، وهو ما يتبين من الجدول رقم (١١ ـ ١١).

فاذا لاحظنا أنه، باستثناء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، فان الصناديق القطرية والبنك الاسلامي للتنمية وصندوق الاوبك للتنمية الاقتصادية تقدم القروض أيضاً للدول النامية الأخرى غير العربية، فانه يتضح لنا مدى محدودية موارد هذه الصناديق والمؤسسات التمويلية

(٤) والخلاصة بالنسبة لتدفقات رؤوس الأموال بين الأقطار العربية، أن هذه التدفقات قد زادت زيادة كبيرة خلال النصف الثاني من السبعينات، بالقياس لما كانت عليه من قبل، نتيجة لتزايد الحافز نحو تحقيق هذه التدفقات بسبب تزايد الموارد المالية لدى الأقطار النفطية العربية واتجاهها الى استثمار جزء من هذه الموارد داخل الوطن العربي. ولكن كما لاحظ بعض الباحثين «فان المساعدات والتسهيلات التي تتلقاها الدول العربية غير البترولية لم تغط الا جزءاً من احتياجاتها التمويلية المتزايدة بسبب التضخم وارتفاع الكلفة وأن مقدرتها على مواجهة احتياجاتها أخذت تتناقص على الدوام»[٦٩]. ومن هنا فسيبقى الكثير الذي يجب فعله بالنسبة لهذا المدخل من مداخل التكامل الاقتصادي

---

(٦٧) أنظر بالنسبة لرقم الاستثمارات المنفذة في الأقطار العربية غير النفطية والجزائر: المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٦٨) أنظر بالنسبة لعبء خدمة الدين العام الخارجي للأقطار العربية المقترضة: المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٦٩) وهبي البوري، «النفط في العلاقات العربية،» في: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، دراسات في صناعة النفط العربية (الكويت: المنظمة، ١٩٨١)، ص ٤٥١.

جـدول رقـم (١١ - ١١)

الموارد المالية للصناديق القطرية والجماعية

كمـا فـي ٣١/ ١٢/ ١٩٨٠

(بملاييـن الـدولارات)

مؤسسات التنمية	التأسيـس			الموارد المالية	
	تاريخ التأسيس	رأس المال المصرح به	تاريخ بدء التأسيس	رأس المال المصرح به	المدفوع والاحتياطات
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٦١	١٤٠	١٩٦٢	٧٣٣٠	٣٣٨٠
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٦٧	٣٥٧	١٩٧٤	١٤٤٠	١٠٧٤
صندوق أبو ظبي للانماء الاقتصـادي	١٩٧١	١٠٥	١٩٧٣	٥٤٠	٥٦٥
المصرف العربي الليبي الخارجي	١٩٧٢	٦١	غ م	غ م	غ م
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٧٤	٢٨٤٠	١٩٧٥	٤٥٣٥	٤٠٣٠
الصندوق العراقي للتنمية الخارجية	١٩٧٤	١٦٩	١٩٧٨	٦٧٥	٦٧٥
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٧٤	١٣٢٠	١٩٧٥	٢٦٤٠	١١١٥
صندوق الاوبك للتنمية الاقتصادية	١٩٧٦	١٦٠٠	١٩٧٥	٤٠٠٠	١٠٠٨
صندوق النقد العربي	١٩٧٦	٨٦٠	١٩٧٧	١٠٠٠	٥٨٠
مؤسسات التنمية العربية		٧٤٥٢		٢٣٠٦٠	١٢٤٢٧

المصـدر: احتسبت من: جامعة الـدول العـربية، الأمـانـة العامة، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨١، ص ١٤١.

العربي. وعلى حد قول الاستاذ حكمت النشاشيبي، فاننا اذا ما نظرنا الى الميكانيكية القائمة لسد الاحتياجات التمويلية العربية، لوجدنا الأوضاع الحالية قد تجاوزتها بالفعل، وأن الأمر بات يتـطلب اعـادة نظر جذرية، وخـاصة من حيث أحجام التدفقات التمويلية وأشكالها وشروطها وتوقيتها لتواكب الخصائص الأساسية للاحتياجات التمويلية نفسها، والتي هي ضخمة وملحة في آن واحد[٧٠].

---

(٧٠) حكمت النشاشيبي، «توطن الأرصدة العربية،» **النفط والتعاون العربي**، العدد ١ (١٩٧٦)، ص ٢١.

د ـ بالنسبة للمشروعات المشتركة، فقد شهد النصف الثاني من السبعينات تكاثراً كبيراً في عددها، بالقياس للعدد المحدود منها الذي أنشىء قبل ذلك. ولا شك أن الوصول لصورة حقيقية عن المشروعات المشتركة جميعها ليس بالأمر اليسير، بالنظر للصعوبات العديدة التي تصطدم بها عملية حصرها والحصول على معلومات تفصيلية عنها. ويتبين من أحدث الجهود التي بذلت في حصرها ومن أكثرها استقصاء(٧١) أن عدد المشروعات المشتركة التي تم انشاؤها حتى أوائل الثمانينات قد وصل الى ٥٢١ مشروعاً، يبلغ اجمالي رأسمالها حوالى ٣٠,٢ مليار دولار.

وقد قمنا، في الفصل الثامن من القسم الثالث من هذا الكتاب، بمحاولة تقويم تفصيلي شاملة للآثار التكاملية لهذه المشروعات، نكتفي هنا بأن نورد ملخصاً للنتائج التي توصلنا اليها منها، وأن نحيل القارىء في تفاصيل هذا التقويم الى الفصل المذكور(٧٢). ويمكن أن نشير الى النقاط التالية:

(١) ان اجمالي رؤوس الأموال للمشروعات العربية المشتركة الـ ٥٢١ التي تم حصرها يبلغ نحو (٣٠) مليار دولار. وبافتراض أن هذه المشروعات جميعاً ترتبط بعملية التنمية وبالجهد التنموي اللازم لها في الأقطار العربية (وهو افتراض غير حقيقي) فان هذا المبلغ يمثل أقل من ١٠ بالمائة من حجم الاستثمارات المستهدفة في الوطن العربي كله للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ (حوالى ٣٠ مليار دولار من نحو ٣٣٨ مليار دولار). وهذه النسبة ضئيلة بالقياس لاحتياجات التنمية، وبخاصة اذا لاحظنا أن المشروعات المشتركة العربية ـ الدولية تمثل نحو ٤٠,٦ بالمائة من اجمالي رؤوس أموال المشروعات المشتركة كلها، وأن هناك العديد من الشواهد التي تشير الى أن الأطراف الأجنبية في هذه المشروعات تسترشد، بصفة عامة، بمصالح الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة التي تتبعها وبهدف عام هو ربط الاقتصادات العربية بهذه الدول الصناعية في الانتاج وفي التكنولوجيا وفي التسويق، ولا تأتي اعتبارات التنمية التكاملية العربية ضمن اعتبارها. كذلك يلاحظ ان نحو ٤٣ بالمائة من اجمالي رؤوس أموال المشروعات العربية ـ الدولية المشتركة، المشار اليها، مركز في قطاع التمويل وحده الذي يتضح من مراجعة أهداف مشروعاته (بنوك وشركات تمويل) أنها تهتم أساساً بالقيام بالعمليات المصرفية قصيرة الأجل أو متوسطته، أو بتمويل تجارة النفط مع البلدان العربية، أو بتمويل التجارة ونقل التكنولوجيا بين البلد الأجنبي الذي تتبعه والأقطار العربية. وكل هذا من شأنه أن يزيد من روابط تبعية الاقتصادات العربية للدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة، مما يمنع احداث «تنمية حقيقية» تكاملية في الوطن العربي.

(٢) على «مستوى المشروع»، فان الكثير من هذه المشروعات يتميز بضآلة رؤوس أموالها

---

(٧١) أنظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الأمانة العامة، دليل المشروعات العربية المشتركة: العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية، اشراف سميح مسعود (الكويت، ١٩٨٤).

(٧٢) أنظر: القسم ٤، الفصل ٨.

نسبياً بالقياس للأهداف المحققة لها، مما يجعلها في الغالب مشروعات صغيرة الحجم عاجزة عن المساهمة في العملية التنموية مساهمة فعالة (بافتراض توجهها لذلك).

(٣) من حيث التوزيع القطاعي لهذه المشروعات، فان قطاع التمويل وحده يحصل على (٣٨,٢ بالمائة) من اجمالي رؤوس أموالها، مع ما لاحظناه من أن أغلب مشروعات هذا القطاع توجه أموالها للتوظيف المصرفي والمالي سريع العائد، دون أن تحظى منها عملية التنمية ـ التي هي عماد عملية التكامل في الأقطار العربية باعتبارها من الأقطار المتخلفة ـ الا باهتمام ضئيل ان لم يكن معدوماً. أما الباقي، فيتمثل أساساً بمشروعات للنقل البحري والجوي أو لنقل البضائع بين الأقطار العربية والدول الصناعية المتقدمة. وقليلة جداً هي المشروعات التي تستهدف تطوير شبكة النقل والمواصلات الداخلية التي تشكل جزءاً مهماً من البنى الهيكلية الأساسية اللازمة لعملية التنمية. فالاستثمارات في هذا القطاع تستهدف أساساً ربط الاقتصاد العربي بالخارج. وليس تدعيم بنيته الهيكلية الأساسية. كذلك يلاحظ أن الزراعة لم تحصل الا على (٦,٩ بالمائة) من رؤوس أموال هذه المشروعات، وهي نسبة بالغة الضآلة، اذا قيست بعجز القطاع الزراعي وبضخامة مشكلة الانكشاف الغذائي العربي وبما يتطلبه ذلك من استثمارات ضخمة في هذا القطاع.

(٤) ان المشروعات المشتركة العربية التي اقيمت حتى الآن، وبناء على الملاحظات الأساسية السابقة والتحليل التفصيلي الوارد في الفصل الثامن من القسم الثالث من هذا الكتاب، تمثل صورة مهمة من صور التعاون الاقتصادي، ولكنها لا تحمل في طياتها امكانات كامنة لتحريك عملية التكامل الانمائي العربي ودفعها، بسبب ضآلة امكاناته، وبسبب عدم صدورها عن نظرة انمائية تكاملية شمولية، وبسبب عدم قيامها على التنسيق والتخطيط.

٤ ـ آثار الحقبة النفطية الجديدة على حوافز التكامل الاقتصادي العربي

أثرت الحقبة النفطية الجديدة على حوافز التكامل الاقتصادي العربي من عدة نواح، نشير الى أهمها في ما يلي:

أ ـ كانت الأقطار العربية جميعاً حتى نهاية الستينات تدخل في عداد «الدول الفقيرة» نسبياً في العالم، مع تفاوت في درجات الفقر. وقد تغيرت هذه الصورة منذ منتصف السبعينات، نتيجة للحقبة النفطية الجديدة، اذ انقسم الوطن العربي الى مجموعتين: مجموعة البلدان العربية النفطية التي أصبحت تتميز بالثراء المالي، ومجموعة البلدان العربية لأخرى التي استمرت في عداد الدول الفقيرة نسبياً في العالم.

وقد ارتبط بهذا التباين الأساسي، وترتب عليه، عدد من أوجه التباين الأخرى بين الأقطار العربية، أهمها ما يأتي:

(١) الأهمية الكبيرة التي أصبحت الأقطار العربية النفطية، في مجموعها، تحتلها دولياً في المجال الاقتصادي (٥٣ بالمائة من الاحتياطي العالمي للنفط، وتمد العالم بثلث احتياجاته من النفط، وتمد الدول الصناعية بحوالى ٦٠ بالمائة من احتياجاتها منه)[٧٣]. وفي المجال المالي (بسبب أموالها الموظفة في الخارج والتي يقدر أنها بلغت حتى نهاية ١٩٨٠ حوالى ١٩٠ مليار دولار، النسبة الكبرى منها في الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية)، مع ما يترتب على ذلك من زيادة ثقلها السياسي الدولي.

(٢) الأهمية الكبيرة والمتزايدة للنصيب النسبي للبلدان العربية النفطية في الناتج المحلي الاجمالي للبلدان العربية كلها (من ٤٥ بالمائة منه سنة ١٩٦٠ الى ٥٠ بالمائة منه سنة ١٩٧٠ الى حوالى ٧٦ بالمائة منه سنة ١٩٧٩)[٧٤].

(٣) ضخامة التفاوت بين مجموعتي الأقطار العربية (النفطية وغير النفطية) وتزايده من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي. فاذا قسنا هذا التفاوت، بنسبة أدنى مستوى لهذا المتوسط لأعلى مستوى له، حسب الأقطار العربية، فاننا نجد أن هذه النسبة، في سنة ١٩٧٨، بلغت ١ : ٤٢، في حين كانت ١ : ٢٢ في سنة ١٩٧٠، طبقاً لما يبينه الجدول رقم (١١ ـ ١٢) الذي أعده الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي[٧٥]. وطبقاً لهذه الاحصاءات، نجد أن بعض الأقطار العربية النفطية، مثل: الكويت وقطر والامارات العربية المتحدة، تعتبر أعلى دول العالم من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، في حين أن بعض الأقطار العربية غير النفطية تأتي بين أفقر دول العالم من هذه الناحية.

(٤) التفاوت بين مجموعتي الأقطار العربية النفطية وغير النفطية من حيث مستويات الاستهلاك وأنماطه. فقد سادت في الأقطار النفطية أنماط الاستهلاك السائدة في الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة، بما تتضمنه هذه الأنماط من نزوع للاستهلاك الترفي. وعلى الرغم مما

---

(٧٣) «الملف الاحصائي: (٣٥) احصاءات نفطية،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢)، ص١٩٨ ـ ١٩٩، وجامعة الدول العربية، الأمانة العامة، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨١، ص ٧١.

(٧٤) أنظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، المصدر نفسه؛ صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٠ (الشارقة: دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، [١٩٨١])، ونادر فرجاني، هدر الامكانية: **بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ٥٢ وما بعدها.

(٧٥) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، دراسة حول **منجزات التنمية في السبعينات وآفاقها في الثمانينات في الوطن العربي** (الكويت: الصندوق، ١٩٨٠)، ص ١١ ـ ١٢. أنظر ايضاً: القسم ٤، الفصل ٩، الجدول رقم (٩ ـ ٥)، حيث أوردنا بياناً عن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في سنة ١٩٨٢ في كل من البلاد العربية.

جـدول رقـم (١١ ـ ١٢)
متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، معدلاً بمؤشرات القوة الشرائية للبلدان العربية في العامين، ١٩٧٠ و ١٩٧٨
(بالـدولارات)

البلـــد	١٩٧٠		١٩٧٨	
	الاسمي	المعدل	الاسمي	المعدل
الاردن	٢٥٠	٥٦٧	١٠٥٠	٢١٨٤
الامارات العربية المتحدة	٢٣٩٠	...	١٤٢٣٠	...
البحريـن	٥٥٠	٩٦٢	٤١٠٠	٧١٧٥
تونـس	٢٥٠	٥٨٥	٩٥٠	١٨٠٥
الجزائـر	٣٠٠	٦٨٧	١٢٦٠	٢٣٩٤
الجماهيرية العربية الليبية	١٧٧٠	٢٤٢٤	٦٩١٠	٧٣٩٣
السعوديـة	٤٤٠	٨٨٤	٨٠٤٠	١٠٧٧٣
الســودان	١٢٠	٣٠٠	٣٢٠	٧٩٣
سـوريـا	٢٩٠	٦٦٤	٩٣٠	١٨٦٠
الصومـال	٧٠	١٧٣	١٣٠	٣٢٢
العـراق	٣٢٠	٦٧٥	١٨٦٠	٣١٩٩
عُمـان	٣٥٠	٧٤٥	٢٥٧٠	٤٤٧١
قطـر	١٧٣٠	١٧٩٩	١٢٧٤٠	١٠٥٧٤
الكويـت	٣٧٦٠	٣٩١٠	١٤٨٩٠	١٣٥٤٩
لبنـان	٥٩٠	١١٣٨	...	...
مصـر	٢١٠	٤٩٧	٤٠٠	٩٤٤
المغـرب	٢٣٠	٥٥٤	٦٧٠	١٣٧٣
موريتانيـا	١٤٠	٣٣٨	٢٧٠	٦٢١
اليمن الديمقراطية	١٢٠	٣٤٦	٤٢٠	١٢١٣
اليمن العربيـة	٨٠	٢٣٦	٥٨٠	١١٦٠

المصدر: احتسبت من: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **دراسة حول منجزات التنمية في السبعينات وآفاقها في الثمانينات، في الوطن العربي**(الكويت: الصندوق، ١٩٨٠)، ص ١٢.

سبق أن أشرنا اليه من تأثر البلدان العربية غير النفطية بهذه الأنماط من خلال العادات التي ينقلها اليها عمالها المهاجرون للأقطار النفطية، الا أنه ما زال هناك فرق كبير بين مستويات الاستهلاك في كل من المجموعتين من الأقطار العربية، وبين مدى انتشار هذه المستويات والأنماط بين جميع فئات المواطنين.

(٥) مع اهتمام الأقطار العربية جميعاً خلال السبعينات بالتنمية، الا أن الأقطار النفطية منها كانت أكثر قدرة على القيام ببرامج استثمارية ضخمة لتحقيق هذه التنمية دون أن تصطدم

في ذلك بصعوبات التمويل والنقد الأجنبي، مما ترتب عليه تزايد حجم الاستثمارات فيها بمعدلات مرتفعة بالقياس لما كانت عليه من قبل. أما الأقطار العربية غير النفطية، فان العجز المستمر والمتزايد في موازين مدفوعاتها الجارية وتواضع تدفقات النقد الأجنبي اليها وضآلة احتياطياتها النقدية الدولية وضغط متطلبات الدفاع على مواردها، ذلك كله حدّ من أحجام ومعدلات تزايد الاستثمارات فيها، سواء لما كان عليه بعضها من قبل أم بالقياس للبلدان العربية النفطية. ويكفي للدلالة على مدى التفاوت بين المجموعتين، في هذا الخصوص، الاشارة الى ان مجمل الانفاق على تكوين رأس المال الثابت، من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠، في الأقطار العربية كلها، بلغ نحو ٤١٤ مليار دولار بالأسعار الجارية، وأن نسبة ٧٢ بالمائة منها كانت في الأقطار العربية النفطية، على حين كانت نسبة ٢٨ بالمائة منها فقط في الأقطار غير النفطية منها والتي يمثل سكانها نحو ٧١ بالمائة من سكان الوطن العربي في مجموعه(٧٦).

(٦) تزايد التباين بين مجموعتي الأقطار العربية من حيث أوضاع موازين مدفوعاتها. فباستثناء الجزائر، أظهرت موازين مدفوعات الأقطار العربية النفطية فائضاً في ميزان عملياتها الجارية بشكل مستمر منذ سنة ١٩٧٣ حتى سنة ١٩٨١، نتيجة لتصحيح أسعار النفط ولتزايد الكميات المصدرة منه. ومن هذا الفائض السنوي تكونت للأقطار العربية النفطية مدخرات (أو فوائض نفطية) قدرت، حتى نهاية ١٩٧٩، بحوالى ١٩٧ مليار دولار. اما الأقطار العربية غير النفطية، فقد استمرت موازين حساباتها الجارية في تحقيق مستويات عالية من العجز خلال الفترة نفسها.

(٧) التباين بين مجموعتي الأقطار العربية، من حيث الدائنية أو المديونية للخارج. فقد أدت الفوائض النفطية الى زيادة دائنية الأقطار العربية النفطية للخارج، حيث استثمرت هذه الفوائض في الدول الرأسمالية الصناعية، وبخاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، على شكل توظيفات مالية وودائع مصرفية بصفة أساسية. وعلى عكس ذلك، فان الأقطار العربية غير النفطية، ومعها الجزائر، واجهت العجز المستمر في موازين مدفوعاتها عن طريق الاقتراض من الخارج، بما في ذلك الاقتراض من المصارف الخارجية المودعة فيها الفوائض النفطية العربية. وأدى ذلك الى تزايد الدين العام الخارجي لهذه الأقطار من حوالى ٥,١ مليار دولار سنة ١٩٧٠ الى حوالى ٤٣,٧ مليار دولار سنة ١٩٧٩. ونتيجة لذلك، تزايدت خدمة هذا الدين حتى وصلت الى حوالى ٦ مليارات دولار سنة ١٩٧٩، وأصبحت تشكل عبئاً خطيراً على هذه البلدان، حيث أصبحت تمثل حوالى ٢٠ بالمائة من قيمة صادراتها سنة ١٩٧٩ في مقابل ١٣ بالمائة في سنة ١٩٧٧ و٩ بالمائة سنة ١٩٧٥، كما أصبحت تمثل حوالى ٧١,٥ بالمائة من احتياطياتها الدولية في سنة ١٩٧٩، مقابل ٤٩ بالمائة في سنة ١٩٧٧، ونحو ٤٢ بالمائة في سنة ١٩٧٥(٧٧). هذه هي بعض أوجه

---

(٧٦) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨١، ص ١٣٧ - ١٣٨.

(٧٧) المصدر نفسه، القسم ١١، خاصة ص ١٣١ - ١٣٢ والملاحق الاحصائية، الجدولان رقم (١١ - ٦) و(١١ - ٧).

التبـاين بين الأقـطار العربية النفطية وغير النفطية والتي ظهرت وتزايدت مع الحقبة النفطية الجديدة . ولأن هذه الصـور العـديدة للتبـاين تجـد أسـاسهـا الرئيسي في «الثراء المالي» ، لذلك يحلو لبعض البـاحثين ، ومنهم اقتصـاديون ، أن يميزوا بين نوعين من الأقـطار العـربية : اقطار اليسر (أي الأقطار النفطية) ، واقطار العسر (أي الأقطار غير النفطية) .

والمهم أنه من الطبيعي أن يكون هذا التباين متعدد الجوانب، قد ولد شيئاً من الشعور، لدى الأقطار العربية النفطية ، بعدم حاجتها الى التكامل الاقتصادي مع الأقطار العربية الأخرى (أقـطار العسر)، وبأن مثل هذا التكامل والترابط قد يعرضها (أي الأقطار النفطية) لمشكلات اقتصادية هي في غنى عنها، ويحملها أعباء مالية لا تجني من ورائها نفعاً، أو لا تجني من ورائها على أحسن الفروض الا نفعاً محدوداً، وبخاصة اذا قيس النفع بمقارنته بمعدل المردود المالي الذي كان يمكن الحصول عليه من توظيف الفوائض النفطية في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية .

ويشير الدكتور يوسف صايغ الى أن هذا الشعور قد يكون وراءه أيضاً عدة عوامل أخرى تدعمه وتقويه منها «الخوف من التأميم في بعض البلدان العربية»، «والنزوع القطري المسرف، أو اعطاء مفهوم السيادة الوطنية صفة حصرية ، شبه انغلاقية ، تحد بالتالي من القيام بتثميرات واسعة النطاق على الصعيد القومي خارج البلدان النفـطية . ونستـطيع أن نلمس هنا رغبة في التمسك بالموارد المالية المستجدة والسماح بخطوات اندماجية عربية محدودة فقط»(٧٨) .

وأياً كانت الأسباب الكامنة وراء هذا الشعور لدى الأقطار العربية النفطية ، وأيـاً كـان أيضـاً مدى سلامة الحجج أو الأسباب التي يعتمد عليها، فانه من الواضح أن الشعور موجود وقائم بالفعل، وأنه يؤثر، على نحو سلبي ، على حوافز التكامل الاقتصادي العربي لدى الأقطار العربية النفطية .

ب ـ وقد يبرز التساؤل، في هذا الخصوص، عن «مجلس التعاون الخليجي» الذي أعلن قيامه في آذار/ مارس سنة ١٩٨١ بين كل من السعودية والكويت والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، وعن دلالته بالنسبة للتكامل الاقتصادي العربـي على المستوى القومي ، أي بين اقطار الوطن العربي كلها(٧٩) .

وبالرجوع للاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين اقطار المجلس التي حررت بالرياض في ٨ حزيران/ يونيو سنة ١٩٨١ ، والتي صادقت عليها قمة مجلس التعاون الخليجي في ١٠ تشرين

---

(٧٨) يوسف عبد الله صايغ ، «التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية ،» **المستقبل العربي**، السنة ٢ ، العدد ٨ (تموز/ يوليو ١٩٧٩)، ص ٢٣ ـ ٣٣ وخاصة ص ٢٩ .

(٧٩) أنظر: الامارات العربية المتحدة، وزارة الاعلام والثقافة، **وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية** (الامارات العربية المتحدة: الوزارة، [د. ت.])، وفؤاد حمدي بسيسو، **التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي: المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية**، سلسلة اطروحات الدكتوراه، ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٨١، نجد أنها تقرر بوضوح أن من أهدافها «الوصول الى التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء» (المادة ١٠)[٨٠].

على أن مجرد سعي مجموعة من الأقطار العربية لتحقيق تكامل اقتصادي في ما بينها، بسبب ما يجمعها من ظروف وروابط جغرافية وتاريخية واقتصادية وبخاصة داخل التشابه العام الذي يجمع اقطار الوطن العربي كلها، مجرد السعي لذلك لا يمكن أن ينظر اليه، في ذاته، على أنه نزوع نحو تكامل اقتصادي اقليمي محدود على حساب التكامل الاقتصادي القومي مع بقية اقطار الوطن العربي. ولقد يقال، ان الوصول الى هذا التكامل، على المستوى القومي، يجب أو يحسن أن يكون من خلال الاتجاه الى التكامل على مستويات اقليمية، في اطار وحدات فرعية بين مجموعات اقطار عربية يتميز كل منها: تاريخياً وجغرافياً، ومن حيث مستويات النمو والظروف الاقتصادية بدرجة من التشابه أقوى مما يربطها ببقية الأقطار العربية الأخرى، بما يسمح لهذه الوحدات الفرعية بخطوات أكثر تسارعاً من خطوات التكامل العربي على المستوى القومي، على أن يكون ذلك، منذ البداية وباستمرار، في اطار توجه هذا التكامل القومي، عن طريق توفير السياسات والآليات الضرورية لتحقيق الترابط المستمر بين التكاملات الاقليمية. وقد تكون هناك حجة مقبولة لهذا الرأي، بسبب التفاوت والتباين بين الأقطار العربية في مستويات النمو الاقتصادي، بل وفي مستويات التكامل الاقتصادي الداخلي في كل منها.

ولذلك، فان الحكم على دلالة انشاء مجلس التعاون الخليجي، بالنسبة للتكامل الاقتصادي العربي على المستوى القومي، لن يتحدد الا في ضوء ما سيقوم به من ممارسات وما ينكشف عنه من توجهات. فاذا كانت جهوده وممارساته ستكشف عن أن توجهاته في التكامل الاقتصادي اقليمية بحته تستهدف تحقيق التكامل بين أعضائه فقط، فسيكون المجلس ذا أثر سلبي على التكامل الاقتصادي العربي على المستوى القومي، أما اذا كشفت هذه الجهود والممارسات عن أن المجلس سوف يسعى الى اقامة التكامل الاقتصادي الخليجي، باعتباره جزءاً من التكامل الاقتصادي على مستوى الوطن العربي كله، فان المجلس سيكون ذا أثر ايجابي بالنسبة للتكامل الاقتصادي العربي على المستوى القومي.

وخلاصة القول إذاً، أن الدور الذي سيلعبه مجلس التعاون الخليجي، بالنسبة للتكامل

---

(٨٠) ومفهوم التكامل الاقتصادي، في هذه الاتفاقية، مفهوم متقدم لأنه يشمل تحقيق «التشابك الانتاجي والتنمية المشتركة على أسس اقتصادية سليمة» (المادة ١٢) وتتبنى الاتفاقية، لتحقيق هدف التكامل بين أعضائها، جميع المداخل التكاملية المعروفة، من تحرير التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء (المواد ١ و٢ و٣)، واقامة تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي (المادة ٤)، وحرية انتقال الأفراد والاموال وممارسة النشاط الاقتصادي لمواطني دول المجلس في جميع الدول الأعضاء (المادة ٨)، واقامة المشاريع المشتركة (المادتان ٩و١٣) وتحقيق التنسيق والتجانس بين الخطط الانمائية للبلدان الاعضاء بهدف الوصول الى التكامل الاقتصادي في ما بينها (المادة ١٠) وتنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية (المادة ٢٢) وغيرها من جوانب السياسة الاقتصادية (المواد ١١ و١٢) ووضع سياسة استثمارية مشتركة (المادة ٢١). أنظر النص الكامل للاتفاقية، في: **الخليج**، ١٠/١١/١٩٨١.

الاقتصادي القومي، لا يمكن استنتاجه من مجرد انشائه مجلساً اقليمياً بحتاً، وانما على ما سيقوم به من ممارسات وما سيتخذه من سياسات.

وخلاصة ما تقدم كله أن الحقبة النفطية الجديدة قد شهدت أوجه تباين عديدة بين الأقطار العربية النفطية والأقطار العربية غير النفطية، وهو تباين من شأنه اضعاف الحوافز على هذا التكامل لدى الأقطار الأولى، ودون أن يبذل جهد فكري أو سياسي ملائم لمقاومة هذا الأثر السلبي. فاذا أضفنا لذلك تواضع الأثر التكاملي الذي تحقق فعلاً، بناء على تطبيق مداخل التكامل التي قوى الحافز عليها والتي تتمثل في تدفقات رؤوس الأموال والمشروعات العربية المشتركة، فاننا نستطيع أن نستخلص أن المحصلة الكلية للحقبة النفطية الجديدة لم تكن ايجابية على حوافز التكامل الاقتصادي العربي على المستوى القومي.

على أن الوصول لصورة كاملة عن هذا الموضوع يحتم وضعه في اطاره الدولي، وهو ما نتناوله في الجزء التالي.

ثانياً: آثار الحقبة النفطية على التحديات الخارجية للتكامل الاقتصادي العربي

لم تكن الأوضاع النفطية التي بدأتها الأقطار العربية النفطية، سنة ١٩٧٣، مجرد عملية تصحيح لأسعار النفط كما قد تبدو في ظاهرها، ولكنها كانت نقطة تحول مهمة فتحت الباب واسعاً أمام الكثير من التطورات الممكنة التي يمكن أن تؤثر على الأوضاع والعلاقات الدولية، وبخاصة بالنسبة للدول الصناعية الغربية المتقدمة. ولذلك فانه يتعين، لدراسة آثار الأوضاع النفطية الجديدة على امكانات التكامل الاقتصادي العربي واحتمالاته، بحث انعكاسات هذه الأوضاع على ردود فعل هذه الأقطار اتجاه هذا التكامل واتجاه العوامل التي يمكن أن تدعمه وتقوي الحوافز عليه.

ويبدو لنا أن هناك بعض نقاط أساسية تجب الاشارة اليها في هذا الخصوص، وهي:

ـ لم يكن احتمال الاعتماد على الفوائض النفطية لتنمية الاقتصادات العربية على نحو يحقق التكامل بينها من الاحتمالات الخافية أو غير المعروفة للدول الصناعية الغربية. فقد نادى كثير من الاقتصاديين والمفكرين في الوطن العربي، على أثر تزايد هذه الفوائض بعد سنة ١٩٧٣، بأن توجه هذه الفوائض لتمويل التنمية في الأقطار العربية جميعاً، في اطار من التكامل الاقتصادي العربي القائم على التشابك الانتاجي والتجاري، بما يزيد من قوة الاقتصادات العربية في مجموعها، وبما يخرجها من حالة التبعية تجاه الدول الصناعية المتقدمة. وكان من الواضح أيضاً أن أهمية الفوائض النفطية في هذا المجال، ترجع الى ما يترتب عليها من زيادة امكانات الاعتماد الجماعي العربي على النفس في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصاديين في الوطن العربي.

إزاء ذلك، من المقبول أن نفترض أن يكون للدول الصناعية الغربية المتقدمة، وبالذات الولايات المتحدة واوروبا الغربية، موقف تجاه هذا الاحتمال، حتى ولو لم تعلن عنه رسمياً وبشكل صريح. ولكن، في ضوء معرفتنا بالموقف العام لهذه الدول من قضايا العالم الثالث، يمكننا القول إن احتمال الاعتماد على الفوائض النفطية لتحقيق التنمية على أساس تكاملي في الوطن العربي لا بد أن يكون محل رفض ومقاومة من جانب هذه الدول. ولا يرجع ذلك الى الاتجاه العام للسلطات السياسية، في هذه الدول، لمحاربة أي توجه استقلالي في أي قطر من أقطار العالم الثالث، وأي تجمع مستقل بين أية مجموعة منها فقط، ولكنه يرجع بصفة أساسية الى عاملين:

أولهما، قصير الامد نسبياً، ويرجع الى التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه الفوائض على موازين مدفوعات الدول الصناعية المتقدمة، فيما لو استخدمت لتمويل عملية تنمية شاملة متكاملة في الوطن العربي. ففي مثل هذه الحالة كان سيصبح من الضروري على هذه الدول زيادة صادراتها للوطن العربي من السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة لعملية التنمية، وهي زيادة كان لا بد أن تكون من الضخامة بقدر ضخامة قيمة الفوائض النفطية نفسها، وهو أمر لم يكن من السهل عليها تحقيقه، حتى لو افترضنا أنها كانت راغبة فيه. والواقع أن هذه الدول لم تقبل هذا الاختيار للتغلب على المشكلة التي تمثلها لها الفوائض المالية العربية التي هي الوجه الآخر لعجز موازين المدفوعات الجارية لهذه الدول في مواجهة الأقطار العربية النفطية. والواقع أن الحل الذي اتجهت اليه هذه الدول هو أن تسدد هذا العجز عن طريق اقتراض الفوائض العربية لنفسها واستخدامها لسداد قيمة استيرادها من النفط العربي[٨١]. ولوضع الاطار التنظيمي اللازم لذلك، تم الالتجاء الى الآلية التي أطلق عليها «اعادة تدوير الفوائض النفطية» وهي أسلوب فني يتم بمقتضاه توظيف الأقطار العربية النفطية لفوائضها في المؤسسات النقدية (كالمصارف التجارية) والمالية في الدول الصناعية الغربية. وبعبارة أخرى، فان هذه الدول اتجهت الى التغلب على مشكلة عجز موازين مدفوعاتها الجارية تجاه الأقطار النفطية، بامتصاص هذه الفوائض نفسها عن طريق اعادة اقتراضها من هذه الأقطار[٨٢].

---

(٨١) Michel Lelart, «La cooperation financiére euro-arabe dans l'ouvrage collectif,» dans: Jacques Baurrient, *Le dialogue Euro-arabe* (Paris: Editions Economica, 1979), p.232.

وقد ترجم هذا البحث الى العربية: ميشيل لولار، «التعاون المالي بين العرب واوروبا في مواجهة الاحتكار الامريكي للعلاقات،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ١٦ (حزيران/ يونيو ١٩٨٠)، ص ٨٥ ـ ٩٥، وخاصة ص ٨٦.

(٨٢) وعلى حد قول الدكتور محمد العمادي انه مع زيادة أسعار النفط واجه العرب حرباً غير معلنة استهدفت عدة أشياء منها «امتصاص الدخول الجديدة عن طريق اعادة اقراضها الى الدول المستهلكة (للنفط)» أنظر: محمد العمادي، «النفط والتنمية العربية،» في: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، **دراسات في صناعة النفط العربية**، ص ٣٠٠.

ومن الـواضح أن هذا الأسلوب يتعارض تماماً مع استخدام الفوائض في إحداث التنمية المتكاملة في الوطن العربي.

وثـانيهمـا، يتصـل بمـا يترتب على تحقيق هذه التنمية المتكاملة، على مستوى الوطن العربي، فيما لو تمت، من تغيير للأوضاع الاقتصادية والسياسية الدولية على نحو يمس مصالح القوى الدولية الكبرى.

وقد عبر عن ذلك عادل حسين تعبيراً دقيقاً حيث أوضح أن تحقيق هذه التنمية المتكاملة «في منطقة لها حساسيتها الكبرى استراتيجياً، يؤدي الى «دمج بؤرة النفط داخل كيان قومي كبير بدلاً من اشتباكها بالاقتصاد الغربي. وهذا الدمج داخل كيان عربي كبير يعني تدعيم ارادة سياسية مستقلة تتحكم في انتاج وتسويق النفط الداخل في التجارة الدولية، ويضمن استخداماً أكفأ للموارد المالية. وباختصار، فان مشروع التوحيد العربي هو ـ في حقيقتـه ـ مشـروع لانشـاء قوةعظمى جديدة، يأتي ترتيبها بمعايير القوة ورغم تخلفها الاقتصادي، بعد الـولايات المتحـدة والاتحـاد السوفياتي مباشرة...»[٨٣]. ولذلك لا بد أن تكون هذه التنمية العربية المتكاملة مرفوضة من القوة الدولية الكبرى.

ـ كذلك فان هذا التكامل الاقتصادي العربي من خلال تنمية متشابكة مترابطة وحقيقية، يؤدي الى تزايد القـوة الـذاتية العربية في مواجهة اسرائيل وتناميها، مما يتعارض مع السياسة العامة المعلنة للولايات المتحدة التي تستهدف بقاء اسرائيل واستمرارها متفوقة على مجموع البلدان العربية، ما يجعل موقف الولايات المتحدة والقوى الصهيونية منه موقف الرفض.

ـ نتيجة لذلك كله، لا بد أن نفترض أن الدول الصناعية الغربية المتقدمة، وغيرها من القوى الدولية الكبرى، لا يمكن أن تقف ساكتة في مواجهة عملية التكامل الاقتصادي العربي على أسـاس من التنمية المتشابكة للأقطار العربية، وأنه لا بد أن تكون سياستها قائمة على اتخاذ مختلف الوسائل لمنع تحقيق هذا التكامل. واذا كانت هذه الدول والقوى قد عملت على مدى الأربعين سنة الماضية، على عرقلة أي جهد توحيدي عربي حقيقي ومنعه، عن «طريق الضغوط المباشرة وغير المباشرة والمناورات والممارسات لتعزيز نزعات وقوى التشرذم في المنطقة العربية واضعاف القوى الوحدوية»[٨٤] فاننا لا بد أن نفترض أنها تمارس الوسائل نفسها لمنع التكامل الاقتصادي العربي في ظل الحقبة النفطية الجديدة، التي تميزت بضخامة الامكانات المالية وامكانات التأثير الدولي التي أصبحت لدى الوطن العربي.

ـ والواقع أنه يمكن تفسير بعض الحقائق والوقائع التي حدثت في المجال الاقتصادي خلال النصف الثاني من السبعينات بما يؤيد هذا الافتراض:

---

(٨٣) حسين، «المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل،» ص ٢٣.

(٨٤) يوسف عبد الله صايغ، «اطار جديد للتكامل بين الاقتصادات العربية،» شؤون عربية، العدد ١٠ (كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨١)، ص ١٢٨.

١ ـ تدويـر الفوائـض النفطيـة

أ ـ فمنذ الشهور الأولى التي أعقبت تصحيح أسعار النفط، أدركت الدول الصناعية الغربية أن الفوائض النفطية يمكن أن تصبح قوة دفع مهمة لتحقيق القوة الاقتصادية للوطن العربي في مجموعه. وقد عبر بعض الاقتصاديين الأوروبيين عن موقف الفكر الأوروبي من ذلك، حيث قال بصراحة «اذا كانت أوروبا ترغب في استمرار بقائها، فعليها أن تستقطب تحت شكل توظيفات مباشرة أو غير مباشرة أكبر مقدار ممكن من أموال البلدان العربية المنتجة للنفط»(٨٥).

وتلقي هذه الخلفية الفكرية الضوء على بعض الدور الذي تلعبه عملية اعادة تدوير الفوائض المالية، بوصفها وسيلة لوضع هذه الفوائض تحت يد الدول الصناعية الغربية.

ب ـ إضافة الى ذلك، تتعرض هذه الفوائض، وما يتولد منها سنوياً والرصيد المتراكم منها، لعملية تناقص وتآكل وتدهور لا بد، فيما لو استمرت، أن تؤدي الى الهبوط بقيمتها الحقيقية الى مستوى يجعلها غير قادرة على لعب الدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق القوة الاقتصادية العربية بصفة عامة والتكامل الاقتصادي العربي القائم على التنمية المتشابكة بصفة خاصة. وقد اصبحت معروفة الآن الطرق والأساليب العديدة التي تطبقها الدول الصناعية المتقدمة لتحقيق تناقص هذه الفوائض وتآكلها(٨٦) (بذل الجهود لفتح أسواق الأقطار العربية النفطية أمام فيض متكاثر من أنواع السلع الاستهلاكية الترفيه والكمالية، تصدير السلع بجميع أنواعها من استهلاكية واستثمارية وخدمية الى الأقطار العربية النفطية بأسعار تزيد كثيراً عن مستوى الأسعار العالمية(٨٧)، خلق الظروف التي تدفع هذه الأقطار لزيادة الانفاق على التسليح، مضاربات الذهب، التكاليف الباهظة التي تدفع للخدمات بكافة أنواعها التي تستورد من الدول الصناعية الغربية، والتضخم، وأخيراً محاولة ممارسة ضغوط نزولية على أسعار النفط باستغلال أخطاء الاوبك على ما كشفت عنه التطورات خلال السنوات اللاحقة). ومن الجدير بالملاحظة نزول أسعار النفط، أو تخفيضها، نتيجة لهذه الضغوط النزولية، التجاء الأقطار العربية النفطية مباشرة

---

(٨٥) Jean Denizet, dans: *Le Monde* (Paris), 15/1/1974.

وقد اشير اليها أيضاً، في: لولار، «التعاون المالي بين العرب وأوروبا في مواجهة الاحتكار الامريكي للعلاقات،» ص ٨٧.

(٨٦) أنظر في ذلك: برهان الدجاني، «مخاطر تواجه الثروات العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣١ (ايلول/ سبتمبر ١٩٨١)، ص ٦ ـ ١٥.

(٨٧) يشير عادل حسين الى ان الحكومة السعودية أوقفت التعامل مع عدد من الشركات الامريكية عام ١٩٧٦ لأن أسعار بعضها كانت تزيد بنسبة ٣٠٠ بالمائة عن مستوى الاسعار العالمية. أنظر: حسين، «المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل،» ص ٢٧.

وكذلك يؤكد الاستاذ برهان الدجاني على «ان هناك تضخماً للاسعار تمارسه جميع الدول الصناعية في تفسير صادراتها الاستثمارية والاستهلاكية والخدمية الى الأقطار المنتجة للنفط». أنظر: الدجاني، المصدر نفسه، ص ١٠.

الى التفكير في انقاص ما تقدمه من معونات مالية للدول الأخرى بما فيها الأقطار العربية(٨٨)، مما يشير الى أن أثر نزول هذه الأسعار لا يقتصر على الأقطار العربية النفطية، ولكنه يمتد الى التعاون الذي يمكن أن يقوم بينها وبين الأقطار العربية غير النفطية.

ج ـ تقوم أوساط عديدة، في الدول الصناعية المتقدمة، بخلق تيار فكري وترويجه، وهذا التيار مؤداه أن الأقطار العربية النفطية لا تتمتع بطاقة استيعابية متوازنة مع حجم العائدات النفطية، وأن التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية أمر غير ممكن تحقيقه من الناحية العملية في ضوء تجارب الخمس والثلاثين سنة الماضية(٨٩)، وأنه كبديل لذلك، تجب اقامة نوع من الاندماج الاقتصادي بين الوطن العربي في مجموعه وبين بعض هذه الدول الصناعية المتقدمة(٩٠). وقد ظهر ذلك واضحاً في كتابات بعض الاقتصاديين من أوروبا الغربية، حيث ينادون «باقامة نوع من الاعتماد المتبادل المتوازن بين أوروبا والعالم العربي، بما يؤدي الى تحقيق تعاون بينهما يرتكز على تنمية القوى الانتاجية العربية، على أساس تقسيم جديد للعمل الدولي، في داخل المجال الأوروبي العربي»(٩١). ويرسم هؤلاء الاقتصاديون صورة هذا الاعتماد المتبادل في نقاط من أهمها، نقل التكنولوجيا من أوروبا للاقطار العربية بشروط مفيدة، تنمية بعض الصناعات في الأقطار العربية وتنازل أوروبا الغربية عن زيادة هذه الصناعات لديها، ضمان توريد الطاقة لأوروبا الغربية بأسعار معقولة، مساهمة رؤوس الأموال العربية في الصناعة الأوروبية، زيادة الصادرات الأوروبية للأقطار العربية(٩٢). ويشير هؤلاء الاقتصاديون الى أن مصالح الطرفين التي تضعها هذه الصورة ليست، في جوهرها، متعارضة، ولكنها تؤدي الى أن «يحقق الطرفان اعتماداً متبادلاً حقيقياً وتكاملاً بارزاً فيما بينهما، وأنه على أساس ذلك يقومان بتنمية نوع من الترابط الاقتصادي المتزايد»(٩٣).

وعلى الرغم من العناية الفائقة التي اختيرت بها كلمات هؤلاء الاقتصاديين، فانها لا تستر حقيقة الهدف المقصود. ويتلخص هذا الهدف في أن تستخدم الفوائض النفطية العربية، في اطار مخطط شامل، لتحقيق نوع من الاندماج الجديد بين الاقتصاد العربي واقتصاد أوروبا الغربية، لا يختلف في جوهره عن الاندماج والتبعية القديمة اللذين كانا مفروضين على الوطن العربي منذ أواخر القرن التاسع عشر، الا في اقامة بعض الصناعات في الأقطار العربية طبقاً للاتجاه الحديث للشركات متعددة الجنسية، وفي امتصاص الأموال المتولدة عن الفوائض النفطية.

---

(٨٨) Jim Muir, «The Middle East Situation,» *MEES*, (1 March 1982), pp. 8-10.

(٨٩) Jacques Baurrient, «Interdependance et developpement euro-arabe,» dans: Baurrient, *Le dialogue Euro-arabe*, pp. 270-275.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٦.

(٩١) المصدر نفسه، ص ٢٨١.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٥.

وخلاصة ذلك، «ان عملية تدوير الفوائض النفطية» كانت متعددة الأهداف، ولكن كان من بين أهدافها الأساسية منع هذه الفوائض من أن توجه الى احداث تنمية تكاملية في الوطن العربي في مجموعه، حتى لا يصل الوطن العربي الى وضع لا تريده الدول الصناعية الغربية وبالذات الولايات المتحدة الامريكية.

٢ ـ استهداف تحطيم «الاوبك» وانهاء فاعليتها

كذلك أظهرت الدول الصناعية الكبرى، بزعامة الولايات المتحدة الامريكية، ردود فعل أخرى لمنع القوة التي اكتسبتها الأقطار العربية من الحقبة النفطية ولمنع كل الآثار المحتملة لهذه القوة، بما فيها امكانية تحقيق الانماء التكاملي بين الأقطار العربية. ومن أهم ردود الفعل هذه ما استهدفته هذه الدول من اضعاف «الاوبك» وشل فاعليتها تدريجياً تمهيداً للقضاء عليها نهائياً.

ولقد قام تفكير الدول الصناعية الغربية في هذا الصدد على النحو التالي: ما دام تكتل الدول المنتجة للنفط في العالم، وبالذات الأقطار العربية منها، هو الذي أعطاها القوة التي استطاعت عن طريقها انتزاع سيادتها وحريتها في تحديد سياستها النفطية وفي تحويل نفطها الى عنصر قوة بين يديها، وما دام هذا التكتل قدتم عن طريق انشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك)، فانه يجب الوصول في النهاية الى تحطيم هذه المنظمة والقضاء عليها. وليس من الضروري أن يكون ذلك عن طريق اعلان حلها الرسمي، وانما المهم أن تنفصم العلاقة التي تربط أعضاءها وأن يصل هؤلاء الاعضاء الى التصرف، باعتبارهم أفراداً وليس مجموعة متماسكة.

وقد وردت فكرة ولفظ «تحطيم الأوبك» في أحاديث وتصريحات الكثيرين من المفكرين ومن رجال السياسة في الدول الصناعية الغربية وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص[٩٤]. ونشير من بين هذه التصريحات الى ما أعلنه سنة ١٩٧٤ أحد مساعدي هنري كيسنجر، وزير خارجية الولايات المتحدة الذي قال: «اننا أنشأنا وكالة الطاقة الدولية لكي نحطم الاوبك»[٩٥]. وكان من أكثر الذين عبروا عن هذه الفكرة اعتدالاً في التعبير انطوني سولومون رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك سنة ١٩٧٩؛ حيث قال: «يجب أن يكون هدفنا أن ننتزع من أيدي الاوبك القدرة على فرض زيادة حقيقية في أسعار النفط، وأن نلغي القيود التي فرضتها المنظمة على الانتاج، ونحتفظ في بلادنا بالأموال التي قد تدفع ـ بدلاً من ذلك ـ كضريبة لأعضاء اوبك»[٩٦].

ومن المهم الاشارة هنا الى أن المفكرين ورجال السياسة في الدول الصناعية الغربية عندما

---

(٩٤) أنظر: ايكنز، «مجموعة من وجهات النظر الامريكية عن آمال الاوبيك والعنصرية والواقعية وتخطيط الطاقة،» وخاصة الجزء الثاني منه في: الخليج، ١٤/١١/١٩٨٤.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٣.

(٩٦) المصدر نفسه.

يشيرون الى «الاوبك» فانهم يقصدون بها الأقطار العربية المصدرة للنفط، وعندما يشيرون الى تحطيمها فانهم يشيرون الى تحطيم وانهاء سيطرة هذه الأقطار على نفطهم(٩٧).

وليس هنا مجال تفصيل الاجراءات التي اتخذتها الدول الصناعية الغربية لتحطيم الاوبك، ولكن تكفي الاشارة الى بعض الخطوات التي اتخذتها بناءً على تخطيط مدروس ونظرة بعيدة المدى والتي منها:

أ ـ تأسيس «وكالة الطاقة الدولية» بناء على مبادرة من كيسنجر في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٧٤؛ وهي منظمة مقرها باريس وتضم أغلب الأقطار الصناعية المستهلكة للنفط، وأغلب هذه الأقطار من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك لكي تكون جهازاً مقابلاً للاوبك، ولكن من الدول الصناعية المستوردة للنفط، ولكي تضع مخططاً يستهدف انتزاع السيطرة على السوق العالمية للنفط من بين يدي سيطرة الاوبك وتقود تنفيذه، وبما يحقق مصالح الدول الصناعية الاعضاء(٩٨).

ب ـ تطبيق سياسة للمحافظة على الطاقة، تعتمد، من ناحية اولى، على الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط بعد ١٩٧٣ لتنمية بدائل للنفط لم يكن من الممكن اقتصادياً تنميتها في ظل الأسعار المنخفضة السائدة من قبل، وتعتمد، من ناحية أخرى، على تنمية مصادر جديدة للنفط خارج حدود دول الاوبك لكي تستخدم في ما بعد لتحطيم الاوبك والقضاء عليها. وقد استخدمت في ذلك دول نفط بحر الشمال، وهي: النرويج وانكلترا، فضلاً عما يمكن استخدامه من الدول في مناطق أخرى من العالم مثل المكسيك.

ج ـ الاستفادة من الأوضاع المالية الصعبة التي قد تمر بها بعض الدول الأعضاء في الاوبك للضغط عليها، عن طريق تخفيض أسعار نفط بحر الشمال بواسطة انكلترا والنرويج، لكي تشذ عن تكتل بقية أعضاء الاوبك، وتعلن تخفيض سعر نفطها، مما يهز الاوبك في مجموعها ويفتح الباب لحرب تخفيضية للأسعار بين الأعضاء فيها. وقد تم التركيز في ذلك على «نيجيريا» التي أصبحت تعاني من مشكلات مالية متفاقمة منذ أواخر ١٩٧٩ والتي يشبه نفطها نفط بحر الشمال من حيث النوع (الخفيف).

د ـ استغلال ضعف التنظيم والتخطيط بعيد المدى داخل الاوبك، واستغلال التباين في وجهات النظر بين السعودية التي تتمتع بمركز قيادي مؤثر وفعال في داخله، وبين بقية هذه الأقطار حول المدى الذي يجب أن يصل اليه ارتفاع الأسعار، ومحاولة الاستفادة باستمرار من الموقف السعودي في ممارسة نوع من «التفكيك» لتماسك الاوبك.

هـ ـ الاستفادة من التنافس الذي لا بد أن ينشأ في مثل هذه الأوضاع بين الأعضاء في التنظيم الكلي (الاوبك) لكي ينتزع كل منهم حصة أكبر من السوق النفطي عن طريق تخفيضات

---

(٩٧) المصدر نفسه.

(٩٨) أنظر في بعض جوانب دورها: سيمور، الاوبيك: اداة تغيير، ص ٢١٠ وما بعدها.

غير معلنة في أسعار نفطه، وبخاصة بعد أن لجأت الاوبك، منذ أوائل سنة ١٩٨٣، الى تحديد حد أعلى للانتاج اليومي للنفط وتوزيعه في شكل حصص بين الدول الأعضاء.

و ـ قيام الـدول الصنـاعية الغربية بتكوين مخزون نفطي كبير يمكنها من التدخل، عن طريقـه، للتـأثير على أسعـار النفط الخام في السوق الفورية في المراحل والفترات المرسومة للمساهمة في الضغط على أعضاء الاوبك لاجبار بعضهم على الأقل على تخفيض السعر الذي يبيع به نفطه. هذا إضافة الى استخدام هذا المخزون لتمكين هذه الدول الصناعية من امتصاص أي هبوط عابر في انتاج النفط.

ولقد ظهر أثر هذه العوامل، أو بعضها، على الاوبك وعلى أسعار النفط عدة مرات، كان من آخـرها وأخطرها الأزمة التي مرت بها في أواخر عام ١٩٨٤ والتي بدأت على أثر تخفيض انكلتـرا والنرويج لسعر نفطهما عما يفرضه سعر الاوبك المحدد منذ ١٩٨٣، وهو ٢٩ دولاراً للبرميل من نفط الاشارة، ومسارعة نجيريا لتخفيض سعر نفطها هي الأخرى.

ولئن كانت الاوبك قد خرجت مؤقتاً من الأزمة بالاتفاق على الاحتفاظ بسعر ٢٩ دولاراً للبرميل من نفط القياس، الا أن الأزمة لم تنته بعد. فهي ليست وليدة عامل عابر، ولكنها وليدة تخـطيط طويل وسياسـة منسقـة ومستمرة للدول الصناعية الغربية، بهدف شل الاوبك توصلاً لتحطيمها نهائياً.

والذي يمكن تأكيده هو أن الأقطار الأعضاء في الاوبك كانت أقل مهارة وأضعف افادة من قواعد لعبة احتكار القلة من الدول الصناعية الغربية في تطور الأحداث منذ ١٩٧٣ حتى الآن (نهاية ١٩٨٤). وأن الظواهر كلها توحي بأن الدول الصناعية الغربية قد قطعت خطوات مهمة على طريق انجاح مخططها، في حين أن أقطار الاوبك لم يكن لها ثمة مخطط محدد طويل المدى نسبياً حتى يمكن التحدث عن نجاحها، وفشلها فيه. كما، أنه مما لا شك فيه أيضاً، أن «الاوبـك لم تستطع أن تحافظ على وحدة صفوفها، ولا استطاعت أن تضع تصوراً عريضاً للصناعة النفطية وتتفاوض عليه مع الدول المستهلكة للبترول».

وقد كان ذلك من أهم مظاهر وعوامل ما أطلق البعض عليه، وبحق، «تراجع الفورة النفطية»[٩٩].

ولهذا التراجع مؤشرات تتعلق بالجانب الذي يهمنا هنا، وهو تحرك الدول الصناعية الغربية لمنع الحقبة النفطية من أن تكون دافعاً للتكامل الاقتصادي العربي، وذلك عن عدة طرق، من بينهـا منـع الفـوائض النفطية ـ التي يمكن أن يعتمد عليها في تمويل الانماء التكاملي للوطن العربي ـ من الاستمرار في الارتفاع، ثم تحويل اتجاهها بعدئذ الى اتجاه هبوطي. وقد حدث

(٩٩) أنظر: اتحاد غـرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية، الأمانة العامة، «تراجع الفورة النفطية وتأثيراتها المحتملة والمتوقعة على البلاد العربية،» الخليج، ٢٥ و٢٦/٨/١٩٨٤.

هذا بالفعل. ففضلاً عن حدوث تراجع هبوطي في سعر البرميل من نفط القياس بخمسة دولارات (من ٣٤ دولاراً الى ٢٩ دولاراً) على ما سبق بيانه، فقد حدث أيضاً تراجع هبوطي في كل من كميات انتاج النفط، وفي قيمة الفوائض المالية لدول الأوبك التي تكاد تكون كلها فوائض عربية؛ حيث سجلت في سنة ١٩٨٢ انخفاضاً بنحو ٤٧ مليار دولار عما كانت عليه عام ١٩٨٠، كما سجلت الفوائض المالية المتراكمة نقصاً في عام ١٩٨٣ بنحو ١١٨ مليار دولار[١٠٠].

ولا بد أن تكون لهذه التطورات آثارها على عملية التكامل الاقتصادي العربي، فقد بدأت مرحلة تراجع الفورة النفطية تظهر انعكاساتها في تشدد الأقطار النفطية تجاه المنظمات العربية الجماعية على نحو ظهر واضحاً جلياً في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في عمان/ الاردن في آب/ أغسطس سنة ١٩٨٤. والواقع أن هذا التشدد يعكس اتجاهاً عاماً وليس موقفاً عارضاً.

وهكذا، فانه اذا كانت التباينات التي ظهرت بين الأقطار العربية النفطية وغير النفطية قد أضعفت من حوافز التكامل الاقتصادي العربي لدى الأقطار النفطية منها، فان التطورات النفطية التي حدثت، منذ سنة ١٩٨٠، بسبب سياسات الدول الصناعية الغربية تجاه الاوبك، قد عمقت عوامل هذا الضعف على نحو يمكن القول إنه حقق هدف هذه الدول بزعامة الولايات المتحدة في عرقلة تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ومنعه، باعتباره جانباً من جوانب الوحدة العربية بمعناها الشامل.

٣ ـ مخطط الولايات المتحدة في خلق نظام اقليمي شرق أوسطي بدلاً من النظام الاقليمي العربي القائم على القومية العربية

عرضنا، في ما سبق بالتفصيل، لهذا المخطط في نهاية الفصل الثالث من القسم الثاني من هذا الكتاب. وقد كشفت عن هذا المخطط وثيقة رسمية أمريكية صادرة عن وكالة التنمية الدولية الامريكية (AID) بعنوان «التعاون الاقليمي في الشرق الأوسط» وقدمت الى الكونغرس الامريكي في أول شباط/ فبراير سنة ١٩٧٩.

ولن نكرر هنا ما أوردناه في درساتنا سابقا لهذا المخطط[١٠١]، وانما نكتفي بالاشارة الى أنه يقوم أساسا على فكرة رئيسية، وهي منع قيام نظام اقليمي بين الأقطار العربية يحقق تكاملها الاقتصادي على أساس مبدأ القومية العربية، واقامة نظام اقليمي شرق أوسطي بدلاً منه، يضم جزءاً من البلدان العربية فقط، ومعها تركيا وايران، وتأتي، واسطة العقد منه أو على رأسه، اسرائيل. وعلى الرغم من أن الفكرة ليست بالجديدة في السياسة الامريكية، ولكنها أعطيت دفعة

---

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٣.
(١٠١) أنظر: القسم ٢، الفصل ٣.

وعرضاً جديدين خلال الحقبة النفطية. وفي تقديرنا، أن من عوامل تجديدها ومحاولة توجيه الأحداث طبقاً لها في أواخر السبعينات، محاولة الولايات المتحدة منع ما قد يحدث من تكامل اقتصادي عربي تحت تأثير الثراء النفطي الذي حققته الأقطار العربية النفطية منذ منتصف السبعينات. ومن المؤشرات على ذلك أن مخطط الولايات المتحدة المشار اليه وكما ورد في الوثيقة الرسمية المذكورة يتضمن تصوراً عاماً، ولكنه شامل، عن نوع من التكامل الاقتصادي بين الدول الداخلة في النظام الشرق أوسطي المقترح (وضمنها أغلبية الأقطار العربية، بما فيها الأقطار النفطية كلها) تحتل اسرائيل فيه مركزاً مهماً وقيادياً من النواحي العلمية والتكنولوجية التي تمثل الجانب الفكري في الانسان، ومن ورائها الولايات المتحدة تدعمها وتدفع جهودها.

وفي اطار هذا النظام الشرق أوسطي، يمكن فهم بعض الجوانب في معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية أو معاهدة السادات سنة ١٩٧٩، وفي تصريحات السادات نفسه عن توصيل مياه النيل الى اسرائيل، وهي فكرة تضمنتها الوثيقة الامريكية المشار اليها وركزت عليها، وان كانت قد أوضحت أن توصيل مياه النيل العربية انما تتم بالبيع لاسرائيل، في حين أن السادات قد عرض الفكرة وكأنها من عنده على أساس توصيل مياه النيل لاسرائيل تأكيداً لمعاني المحبة والسلام.

وسوف يكون من السذاجة أن نتصور أن المخطط الامريكي قد تم العدول عنه على أثر انتهاء السادات. فالمخطط كان موجوداً من قبله، والاستراتيجية والسياسة الامريكية في هذه المجالات لا تتأثر بانتهاء حاكم حليف في قطر أو آخر، وبخاصة أن الدوافع الأمريكية لهذه الاستراتيجية والسياسة ما زالت قائمة ومستمرة، بل على العكس يزداد التعبير غير المباشر عنها قوة من خلال تقوية التعبير عن الترابط الاستراتيجي الامريكي الاسرائيلي.

وخلاصة ما تقدم، عن أثر الحقبة النفطية على تحديات القوى الخارجية للتكامل الاقتصادي العربي، ما يأتي:

١ ـ انها قد أثارت فعلاً رد فعل المقاومة والتحدي لدى الدول الصناعية الغربية في مواجهة أي احتمال لاقامة تكامل اقتصادي عربي باعتباره من عوامل زيادة قوة الوطن العربي، وبما قد يفتحه من امكانات لوحدة عربية في جوانب أخرى.

٢ ـ ان الدلائل كلها تشير الى أن الدول الصناعية الغربية قد عبرت عن ردود فعلها المقاومة للوحدة العربية وللتكامل الاقتصادي باعتباره جانباً من جوانب هذه الوحدة، من خلال ثلاثة تحركات ذات طبيعة اقتصادية، دون الحديث عن التحركات السياسية والعسكرية... الخ؛ وهي: تدوير فوائض النفط العربية، العمل على تحطيم منظمة الاوبك، محاولة احلال نظام اقليمي شرق أوسطي محل النظام الاقليمي العربي.

٤ ـ الخلاصة العامة

وفي ضوء ما تقدم كله نرى أنه يمكن القول إن «الحقبة النفطية» كانت لها آثار ايجابية وآثار

سلبية على التعاون والتكامل الاقتصاديين العربيين، الآثار السلبية في مجموعها كانت أقوى وأشد فاعلية على هذا التكامل في حاضره وفي مستقبله. ومما يزيد من خطورة هذه الآثار السلبية أنها، بسبب الأهمية الخاصة لسلعة النفط بعامة وللنفط العربي بالنسبة للدول الصناعية الغربية في مجموعها بخاصة، ترتبط الى درجة كبيرة باستراتيجية هذه الدول والولايات المتحدة بالذات تجاه المنطقة العربية. وليس معنى ذلك أن هذه الاستراتيجية لا يمكن مقاومتها ومنعها من تحقيق أهدافها. فمن الممكن أن يؤدي التصدي لها ومقاومتها الى شل فاعليتها والانتقال بها من موقع الهجوم الى موقع الدفاع، ولكن ذلك يتطلب ارادة سياسية قوية فعالة تصدر عن القومية العربية وتدرك المخاطر المصيرية للتجزئة والقطرية وللتبعية للخارج، وتتخذ الخطوات الجماعية الضرورية للخروج من هذه المخاطر عن طريق الوحدة التي يأتي التكامل الاقتصادي باعتباره جانباً من جوانبها، أي أن الآثار السلبية للنفط العربي على التكامل الاقتصادي العربي هي، في حقيقة الأمر، مشكلة سياسية قبل أن تكون مشكلة اقتصادية فنية.

الفصل الثاني عشر

غياب الاستراتيجيّة الضروريّة لحركة العمل الاقتصادي العربي المشترك

ضرورة وجود استراتيجية لتوجيه حركة العمل الاقتصادي المشترك

العمل الاقتصادي المشترك، بين أي مجموعة من الدول، يتميز عن مجرد أي تعاون عابر في ما بينها، من ناحيتين: **الأولى**، أنه يتضمن العديد من الجوانب (الانتاجية، والتمويلية، والتسويقية، وانتقال عناصر الانتاج، والتبادل والعلاقات الاقتصادية مع الخارج. . الخ)، **والثانية**، أنه لا يتم وينتهي مرة واحدة في نقطة زمنية معينة، ولكنه يتطلب بعداً زمنياً يتحرك خلاله لتحقيق أهدافه النهائية، وهو بعد زمني متحرك لا يثبت عند تاريخ معين في المستقبل، حيث أن هذا المستقبل نفسه ينتقل ويتحرك، وتتحرك معه أهداف العمل الاقتصادي المشترك. وفي اطار حركة هذا العمل نحو أهداف مستقبل محدد معين، يأتي تحركه المتتالي خلال فترات زمنية عديدة يجب أن يقطعها للوصول لهذا المستقبل المحدد.

هاتان الخاصتان (تعدد الجوانب، والبعد الزمني) يجعلان من الضروري، لنجاح أي عمل اقتصادي مشترك، أن يكون لهذا العمل فلسفة عامة تربط بين جوانبه وأجزائه المتعددة، كما تربط أيضاً بين تحركه المتتالي خلال الفترات الزمنية المتتابعة. فبدون وجود مثل هذه الفلسفة العامة، يتعرض العمل الاقتصادي المشترك للتضارب والتعارض بين جوانبه وأجزائه، كما يمكن أن تؤدي حركته، خلال فترة زمنية معينة، الى الغاء ما تكون قد حققته حركته من نتائج في الفترات السابقة أو تعطيله أو عرقلته. بل ان نجاح العمل الاقتصادي المشترك لا يتطلب فلسفة عامة لهذا العمل وحده فقط، بل يجب أيضاً أن تأتي هذه الفلسفة ضمن فلسفة أكثر شمولاً تحيط بكل جوانب العمل المشترك في مجموعه بين الدول الأطراف فيه.

ونحن نستخدم لفظ «الفلسفة العامة»، هنا، باعتباره تعبيراً مرادفاً لكلمة «الاستراتيجية» التي يمكن تعريفها بأنها «مجموعة الأفكار والمبادىء التي تتناول ميداناً من ميادين النشاط الانساني بصورة

شاملة متكاملة، وتكون ذات دلالة على وسائل العمل ومتطلباته واتجاهات مساراته بقصد احداث تغييرات فيه، وصولاً الى أهداف محددة»[1] .

فالذي يميز «الاستراتيجية» هو ما تحدده من أهداف بعيدة المدى لمجتمع معين، وما تتضمنه من بيان لمسارات حركته في سبيل الوصول الى هذه الأهداف، ولما يجب توفيره من متطلبات ووسائل عمل لكي تؤدي هذه الاتجاهات والمسارات الى تحقيق الأهداف. كذلك تتميز الاستراتيجية بشموليتها وبالتناسق والتكامل بين جوانبها المختلفة (الأهداف، ومسارات الحركة، والمتطلبات)، وبين عناصر كل جانب منها.

تقسيم الدراسة:

وسنقسم دراستنا، في هذا الفصل، الى ثلاثة اقسام:

الأول: ويتناول العوامل التي اظهرت ضرورة وضع استراتيجية للعمل المشترك.

الثاني: ونخصصه لعرض تحليلي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرت سنة ١٩٨٠.

الثالث: ويدرس عدم التزام الأقطار العربية بالاستراتيجية والتحلل النهائي منها.

أولاً: غياب استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك حتى ١٩٨٠ والعوامل الضاغطة لوضعها

اذا نظرنا الى الجهود التي بذلت في ظل الجامعة العربية، منذ انشائها سنة ١٩٤٥ وحتى نهاية سنة ١٩٨٠، والتي استهدفت تحقيق صورة متعددة من التجمع الاقتصادي بين الأقطار العربية، تتفاوت بين التعاون المحدود من ناحية واستهداف اقامة الوحدة الاقتصادية الشاملة من ناحية أخرى، فاننا نجد أن كل هذه الجهود تم تقريرها والتحرك لتطبيقها دون وجود أية استراتيجية توجهها، وتبين مساراتها، وتربط بين هذه المسارات، في المجال الاقتصادي، كذلك لم تكن توجد أي استراتيجية عامة لجميع مجالات التجمع العربي، اقتصادية كانت أم غير اقتصادية، وبحيث تأتي استراتيجية التجمع الاقتصادي كجزء منها.

ولم يكن غياب مثل هذه الاستراتيجية للتجمع الاقتصادي خطير الأثر في السنوات الأولى

---

(١) أنظر هذا التعريف في: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، استراتيجية تطوير التربية العربية، تقرير لجنة وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية (القاهرة: المنظمة، [١٩٧٦])، ص ٣٠. ويعطي الدكتور محمد محمود الامام تعريفاً مشابهاً، حيث يقول.. ان «الاستراتيجية، بمعناها الدقيق، هي عملية التحرك عبر الزمن في مسارات لا بد من سلوكها حرصاً على بلوغ الهدف النهائي، بحيث أن أي انحراف عن تلك المسارات يمكن أن يعرقل الوصول الى الهدف النهائي..» أنظر: محمد محمود الامام، «الفلسفة الاساسية لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل القومي،» (بحث غير منشور، ١٩٨٢)، ص ٨.

التي تلت انشاء الجامعة العربية. فقد كان هذا التجمع، خلال تلك السنوات، مقصوراً على صور محددة وبسيطة من «التعاون الاقتصادي»، انحصرت أساساً في تنظيم تسهيل التبادل التجاري وتجارة الترانزيت، وفي تنظيم تسديد مدفوعات المعاملات الجارية، وانتقال رؤوس الأموال بين البلاد العربية، وهو التنظيم الذي وضعت أسسه اتفاقيتا سنة ١٩٥٣ اللتان سبقت دراستهما في القسم الثالث من هذا الكتاب. كذلك كان التعاون محدوداً في المجالات الأخرى زمنياً على الأوجه التقليدية للتعاون، مثل الجوانب الثقافية والقضائية ومسائل المواصلات والبريد والاذاعات. الخ[٢]. ففي ظل بساطة هذه الصور من التعاون ومحدوديتها لم تكن تبدو الحاجة ملحة لوجود استراتيجية للتجمع الاقتصادي العربي ولا لوجود استراتيجية للتجمع في المجالات الأخرى من التعاون.

العوامل التي أظهرت ضرورة رسم استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك

ولكن التطورات اللاحقة أظهرت الحاجة الشديدة لوجود استراتيجية شاملة للعمل الاقتصادي العربي المشترك، بل لوجود استراتيجية متكاملة للعمل العربي المشترك في جميع جوانبه تأتي استراتيجية العمل الاقتصادي جزءاً من أجزائها المترابطة المتشابكة.

ويمكن القول إن سنة ١٩٦٧ كانت بداية للفترة التي أخذ فيها الاعتقاد يتزايد بخطورة غياب مثل هذه الاستراتيجية المتكاملة، بما فيها استراتيجية العمل الاقتصادي؛ وذلك لعدد من الاسباب والعوامل التي نوجزها في ما يلي:

- ما فرضته هزيمة سنة ١٩٦٧ على العقل العربي من ضرورة مراجعة وتقويم أوجه النقص وجوانب الخلل في الحياة العربية كلها، قطرية كانت أو قومية. وقد كشفت عملية المراجعة والتقويم هذه أن العمل الجماعي العربي، في جميع جوانبه، في السنوات السابقة لهزيمة ١٩٦٧، كان دون فلسفة عامة توجه حركته لتحقيق أهدافه الكبرى التي كانت ترد الاشارة اليها في برامج المسؤولين وخطبهم، ودون مسارات محددة واضحة متفق عليها يجب اتباعها لتحقيق هذه الأهداف خلال المراحل الزمنية المتتالية. فقد كان هذا العمل الجماعي العربي نوعاً من الشتات المجزّأ المتفرق الذي تنقصه الروح العامة التي تجمع بين أجزائه وتربط بين متفرقاته. وكان غياب هذه «الروح العامة» - التي تأتي الاستراتيجية كواحد من جوانبها - من بين العوامل التي أسهمت في التطورات التي أدت الى الاحداث والأوضاع التي جعلت الهزيمة أمراً شبه محتوم، في مواجهة عدو متماسك مترابط ظل يعمل منذ نهاية القرن التاسع عشر، في توافق

---

(٢) أنظر المعاهدات المقررة للتعاون في هذه المجالات، في: جامعة الدول العربية، **مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية ومع بعض الهيئات الدولية** (القاهرة: مطابع دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٦٥).

مستمر مع الرأسمالية العالمية، لتحقيق أهدافه، طبقاً لفلسفة عامة واضحة تتضمن استراتيجية محددة لتوسعه المستمر والمطرد في الارض العربية، ومن خلال عمل علمي منظم يضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ المستمر.

ولماكانت هزيمة سنة ١٩٦٧ لم تضعف من اصرار الأمة العربية على الاستعداد لمعركة قادمة تواجه فيها اسرائيل وتستعيد منها الأراضي التي اغتصبتها، بل زادت هذا الاصرار الذي أصبح قوة ضاغطة على الحكومات العربية، لذلك، فقد كان من الضروري رسم استراتيجية للعمل العربي المشترك، لتحقيق أسباب القوة للأمة العربية، بما في ذلك استراتيجية للجانب الاقتصادي، طبقاً لما تفرضه مواجهة اسرائيل. وأياً كان مدى اخلاص الحكومات في الاعتقاد بضرورة وضع مثل هذه الاستراتيجية، فقد كان من الواضح وجود ايمان شعبي عربي عام وتيار فكري قوي في الوطن العربي كله بضرورة ذلك، مما انعكس على الجامعة العربية وعلى المنظمات العربية، ومما جعلها تتحرك في اتجاه وضع هذه الاستراتيجية[٣].

ـ بعد معركة سنة ١٩٧٣ التي أثبتت أن الانسان العربي يمكن أن يتغلب على اسرائيل اذا أحسن التخطيط والتنفيذ، والتي أعادت الثقة الى النفس في الوطن العربي. أثير التساؤل بين كثير من المفكرين العرب حول ما يجب عمله بعد ذلك في المجال الاقتصادي العربي لمساندة التحول الذي أحدثته هذه المعركة ولتنظيم العائد منه. وقد كان من الواضح أنه من الضروري التحرك لوضع استراتيجية للتحرك العربي، وأنه يجب أن يتضمن جانبها الاقتصادي ما تفرضه المواجهة العربية لاسرائيل[٤].

وكانت أول مبادرة، في هذا الاتجاه، على مستوى الأجهزة العربية الجماعية القرار رقم (٦٣٤)، الصادر في ١٩٧٣/١٢/٣، عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، «بشأن استراتيجية

---

(٣) ومن مظاهر انعكاس ذلك على سلطات الجامعة العربية انعقاد مؤتمر القمة العربي، ٤، الخرطوم، ٢٩ آب/ اغسطس ـ ٢ ايلول/ سبتمبر ١٩٦٧، أي بعد الهزيمة بأقل من ثلاثة أشهر والذي أصدر قراره باللاءات الثلاثة «لا اعتراف، لا مفاوضات لا سلام مع اسرائيل» والذي وافق على بعث الحياة في مشروع انشاء صندوق للتنمية العربية والذي كان متوقفاً منذ ١٩٨٥ وأصبح اسمه الصندوق العربي الاقتصادي والاجتماعي، والذي قرر أيضاً منح مساعدات مالية سنوية من الاقطار العربية النفطية الى الاقطار العربية التي وقع عليها العدوان لتمكينها من الصمود أمام أي ضغط اقتصادي وذلك. . «كي تضمن الامة العربية أنها تستطيع أن تسير في هذه المعركة لحين الانتهاء من ازالة آثار العدوان». كذلك عبر الملوك والرؤساء العرب في هذا المؤتمر عن. . «ايمانهم الراسخ وعزمهم الاكيد على ضرورة مواصلة العمل العربي الموحد من أجل صيانة الحق المقدس لشعب فلسطين في وطنه». والواقع أن هذه القرارات جميعاً تعبر عن جوانب ذات طبيعة استراتيجية تصدر عن تصور استمرار المعركة في مواجهة اسرائيل. أنظر في هذه القرارات: **مؤتمرات القمة العربية**، ملف البيان الصادر عن مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر (دبي: مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٨١)، ص ٤٠.

(٤) أنظر في ذلك: الامام، «الفلسفة الأساسية لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل القومي،» ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

العمل الاقتصادي العربي»، التي أشارت ديباجة القرار نفسه بأنها وضعت «بما يخدم دعم القوة الذاتية للأمة العربية»(٥).

واذا كان هذا القرار قد وضع استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي في جوانبه التنموية والتكاملية بشكل عام، فان القرار رقم (٦٣٥)، الصادر عن المجلس بالتاريخ نفسه، بشأن.. «دور الاقتصاد العربي في المعركة» التي نظر اليها على أنها «معركة حالية ومستقبلة» يجب أن تخوضها الأمة العربية «التي تواجه أشرس هجمة استعمارية صهيونية تهدد الكيان العربي كله». وقد تضمن القرار الاخير ما يمكن تسميته بالمتطلبات الاستراتيجية للمعركة المصيرية الضرورية مع اسرائيل.

ـ التغيرات التي حدثت في النظام الاقتصادي العالمي، وفي وضع الوطن العربي داخل هذا النظام، وما فرضته هذه التغيرات من ضرورة النظر في علاقات الأقطار العربية مع المناطق الأخرى. فكما هو معروف شهد النصف الأول من السبعينات انهيار النظام النقدي الدولي الذي اقامته اتفاقية بريتون وودز، وتعرضت موازين مدفوعات الدول النامية لصعوبات قاسية بسبب تدهور معدلات التبادل التجاري في غير صالحها، وتزايدت الديون الخارجية لكثير من هذه الدول تحت تأثير الاقتراض المتزايد لمواجهة عجز موازين مدفوعاتها التي أصبحت تنوء بالأعباء الشديدة والمتنامية لخدمة هذه الديون، وتأكد بشكل واضح ملموس الدور السلبي الخطير الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية في فرض المزيد من التبعية ومن التنمية المشوهة القاصرة على الدول النامية، وألقت مشكلة نقص الغذاء وعدم كفاية انتاجه في هذه الدول بكل ثقلها عليها؛ حيث أخذ يتزايد اعتمادها على الخارج في استيراد نسب كبيرة من السلع الغذائية، وبالذات من الحبوب، بما فيها القمح الذي أصبحت الولايات المتحدة وعدد محصور آخر من الدول تحتكر تصديره. وترتب على ذلك كله تزايد تبعية الدول النامية للسوق الرأسمالية الدولية. وتعقد شبكة الآليات التي تتم من خلالها هذه التبعية.

ومن ناحية أخرى، شهد النصف الأول من السبعينات أيضاً تزايد الأهمية الاقتصادية والمالية الدولية للاقطار العربية النفطية على أثر حركة تصحيح أسعار النفط منذ سنة ١٩٧٣، وما ترتب عليها من ارتفاع عائداتها النفطية وتنامي فوائضها المالية التي وجهت النسبة الكبرى منها للتوظيف في الأسواق المالية للدول الصناعية المتقدمة، وبخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وقد كان من الواضح لهذه الدول الأخيرة أنّ استعادة البلاد النفطية، بما فيها البلاد العربية، لسيطرتها على النفط يمكن ان يكون سلاحاً خطيراً في يدها تستخدمه للتأثير على هذه الدول ليس من النواحي الاقتصادية فقط، ولكن كذلك من النواحي السياسية على نحو ما حدث من وقف ضخ النفط للدول التي تساند اسرائيل في الفترة التي تلت حرب تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٧٣ مباشرة والتي لم تستمر طويلاً.

---

(٥) أنظر في الأسس الاستراتيجية التي وضعها هذا القرار: القسم ١، الفصل ٢، رابعاً.

هذه التغيرات التي تحققت كلهـا، خلال النصف الأول من السبعينـات، جعلت من الضروري والمهم النظر في العلاقات العربية مع المناطق الأخرى من العالم، التي أصبحت، تحت تأثير رغبتها في تأمين حصولها بشكل مستمر ومستقر على النفط اللازم لها وفي الافادة على نحو أو آخر من الفوائض المالية النفطية، أصبحت تهتم بأن ينعقد الحوار بينها وبين الاقطار العربية النفطية ومع بقية دول الوطن العربي. وبالفعل بدأ، في النصف الثاني من السبعينات، الحوار العربي الأوروبي، والحوار مع بعض الدول النامية، وبخاصة في أفريقيا.

وقد تبين للاقطار العربية أنها دخلت هذا الحوار دون أن تكون لها استراتيجية محددة متفق عليها، في حين كان لدول السوق الأوروبية المشتركة مثلاً استراتيجية تجري على أساسها الحوار مع الجانب العربي. وكان ذلك من العوامل التي أظهرت الحاجة الى رسم استراتيجية عربية متكاملة تجري على أساسها العلاقات العربية مع مختلف المناطق والكتـل في العالم، وتحدد بمقتضاها مقاربات ومواقف موحدة أو منسقة للاقطار العربية مع هذه المناطق والكتل، بما يحقق مصالح الوطن العربي ويوظف علاقاته معها على نحو يسهم في حل قضاياه الاساسية، وعلى رأسها قضية فلسطين. وكان من الضروري أن تتضمن هذه الاستراتيجية فلسفة التعامل مع العالم الخارجي في الجانب الاقتصادي والمالي الذي كان وراء تحرك الكتل الاخرى في ما أقدمت عليه من هذا الحوار.

كذلك كان لا بد أن تتضمن تلك الاستراتيجية، في جانبها الاقتصادي والمالي، فلسفة عربية وموقفاً عربياً بالنسبة للنظام الاقتصادي الدولي الحالي القائم على الاستغلال وعدم التكافؤ في العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وبالنسبة للصورة التي يجب أن يكون عليها نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على التكافؤ في هذه العلاقات، ويكون من شأنه تحقيق تطلعات شعوب الدول المتخلفة، بما فيها الشعوب العربية، في تحقيق تنمية حقيقية.

ـ وإضافة لهذه العوامل ذات الطبيعة الخارجية والدولية، فقد كان هناك عامل مهم يتصل بالعمـل العـربي الجماعي نفسه. فقد تبين أنه على مدى ثلث القرن الذي انقضى منذ نشوء الجامعة العربية سنة ١٩٤٥، طبقت مداخل متنوعة لتحقيق «التجمع الاقتصادي» بين الاقطار العـربية، وانشئت منظمات عربية جماعية عديدة للسهر على أهداف هذا «التجمع»، بأنواعه ودرجـاتـه المختلفـة، التي تبـدأ من مجـرد «التعـاون» المحـدود والتي تصـل الى «الـوحـدة الاقتصادية»،[٦] وأنه على الرغم من ذلك فان ثمرة هذه المداخل والمنظمات جميعاً كانت ثمرة محدودة في مجال التكامل الاقتصادي العربي او حتى في مجال التمهيد له تمهيداً صحيحاً سليماً قوياً. وقد كان من الواضح أنه من بين العوامل المهمة التي أسهمت في هذه النتيجة السلبية، أن جهود العمل الاقتصادي العربي الجماعي وقراراته ومداخله ومنظماته قد جاءت كلها بمثابة عمليات جزئية محـدودة، غير قادرة على توجيه حركة الاقتصاد العربي في مسار كلي متكامل

---

(٦) أنظر في تطور هذه المداخل والمنظمات من الناحية التاريخية: القسم ٢، الفصل ٤.

ومترابط لتحقيق التنمية العربية الشاملة والتكامل الاقتصادي العربي. وبعبارة أخرى، فقد كان غياب أي استراتيجية شاملة لهذا العمل من الأسباب الرئيسية التي أسهمت في ضعف حصيلته ومحدودية نتائجه. ومن هنا فقد كان من الضروري، لتطوير العمل الاقتصادي العربي، على المستوى الجماعي، ولجعله أكثر ايجابية وفاعلية، أن ترسم له استراتيجية شاملة تبين أهدافه ومساراته، وتربط بين هذه المسارات، وأن يتم وضع هذه الاستراتيجية في ضوء عملية تقويم لتجربة مداخل التجمع الاقتصادي وجهوده في المراحل السابقة.

ـ ومما جعل وضع مثل هذه الاستراتيجية أمراً أساسياً تكاثر المنظمات العربية الجماعية المتخصصة التي أنشئت منذ قيام الجامعة العربية، والتي أظهر العمل وجود قدر غير قليل من الازدواجية في اختصاصاتها ومن التضارب في نشاطها. وكان من الواضح أن من بين عوامل هذه الازدواجية وهذا التضارب أن انشاء هذه المنظمات قد تتابع خلال فترة زمنية امتدت على ما يتجاوز الثلاثين عاماً دون أن يكون للعمل العربي الاقتصادي الذي أنشئت لتسهر عليه أي استراتيجية عامة وشاملة تحدد بوضوح أهدافه وأسسه ومساراته وآلياته وتوجه حركته على نحو يحقق التكامل والترابط في هذه الحركة في داخل القطاع الذي تختص به كل منظمة، وفيما بين هذه القطاعات بعضها البعض[٧]. ومن هنا فقد كان تطوير هذه المنظمات وزيادة فاعليتها والقضاء على ما قام بينها من ازدواجية وتضارب يتطلب قبل كل شيء، وضع استراتيجية شاملة للعمل الاقتصادي العربي في جميع مجالاته، وأن يكون وضع هذه الاستراتيجية في ضوء ما يكشف عنه التقويم الشامل لهذه المنظمات وللدور الذي قامت به منذ انشائها.

ـ كذلك أدى تزايد الفوائض المالية وأحجامها الضخمة التي أصبحت تحققها الاقطار العربية النفطية، منذ سنة ١٩٧٣، على أثر تصحيح أسعار النفط، الى جعل الكثير من الاقتصاديين ينادون بضرورة توجيه هذه الاموال للاستثمار في داخل الوطن العربي في مجموعه، طبقاً لاستراتيجية للتنمية وللتكامل يتم وضعها والاتفاق عليها، وتجري بناء عليها جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك. بل ان بعض الاقتصاديين رأوا ضرورة الاسراع في وضع هذه الاستراتيجية، انطلاقاً من نقطة توافر رؤوس الاموال في الوطن العربي بعد تزايد الفوائض، وعدم اضاعة الوقت في تكوين نظرة شمولية لعملية التنمية نظراً لأهمية عنصر الزمن في الاستفادة من هذه الأموال، وبحيث يجري «التوجه مباشرة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة للاستفادة من الموارد المتاحة وتحقيق المزيد من ترشيد القرارات الاقتصادية المتعلقة بانسياب رؤوس الأموال العربية وتقليص ما تتعرض له من هدر وتشتت»[٨].

---

(٧) أنظر: محمد لبيب شقير، «الازدواجية في اختصاصات المنظمات العربية في ضوء اتفاقيات انشائها، مجالاتها، عواملها، اسس علاجها،» ورقة قدمت الى: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة خلال آب/ اغسطس ١٩٨١، وقد نشر في: **شؤون عربية**، العدد ٢٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣)، ص ١١٧ ـ ١٥٢.

(٨) أنظر: الامام، «الفلسفة الأساسية لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل القومي،» ص ١٦.

كذلك يلاحظ أن المناداة بوضع السياسات اللازمة للاستفادة من هذه الاموال، باستثمارها في تنمية الطاقات الانتاجية في الوطن العربي، قد صدرت أيضاً عن بعض المسؤولين الاقتصاديين في بعض الاقطار النفطية العربية الذين رأوا في ذلك ليس فقط مجرد حماية لهذهالأموال مما يصيبها من تآكل قيمتها الحقيقية، عندما توظف في شكل توظيفات مالية ونقدية في الدول الصناعية بسبب التضخم الذي يتزايد في هذه الاقطار، وانما رأوا فيه أيضاً تنمية طاقة انتاجية حقيقية تعوض الاقطار النفطية العربية عن التناقص الذي يحدث في الموارد النفطية التي تمثل ثروة حقيقية لا يجوز التوسع في استخراجها وتبديد قيمتها في شكل توظيفات مالية، وأنه يجب تعويض انتقاص هذه الثروة بتكوين ثروات انتاجية حقيقية في مقابلها، وهو ما يحققه استثمار الفوائض في تنمية الطاقات الانتاجية في الوطن العربي. وقد أوضح هؤلاء المسؤولون أنه لتحقيق ذلك فان الأمر يتطلب «رسم الاطار السياسي والاقتصادي والمالي والتنظيمي المناسب في العلاقات ما بين شتى أطراف الأمة العربية»(٩).

هذه، بصفة عامة، هي مجموعة العوامل التي أدت الى ضرورة التحرك لرسم استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي، والتي كان بعضها راجعاً الى قصور هذا العمل نفسه في المراحل السابقة، وكان بعضها الآخر راجعاً الى جوانب قومية تتصل أساساً بالمواجهة مع اسرائيل، كما كان بعضها يرتبط بالمتغيرات التي حدثت في الاقتصاد الدولي.

---

(٩) وهذا ما عبر عنه بوضوح السيد عبد الرحمن سالم العتيقي في خطابه أمام الاجتماع الثالث لمجلس محافظي الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في نيسان/ أبريل سنة ١٩٧٤، وكان عندئذ وزير المالية في دولة الكويت، حيث قال: «وأود أن أسجل حقيقة ينبغي ألا تغيب ابداً عن الأذهان، الا وهي أن الايرادات النفطية ليست دخلاً متجدداً يماثل ما يجني في الدول الاخرى من قيمة مضافة نابعة عن الانتاج واعادة الانتاج، وانما هي مجرد صورة اخرى لرأسمالنا القومي، رأسمال خرج من الارض ليتخذ شكل أرصدة واستثمارات مالية، وذلك حتى نعيده مرة أخرى الى صورة اصول انتاجية تدعم من اقتصادياتنا وتبني من طاقاتنا. ان المسؤولية الاولى التي يفرضها علينا التاريخ وتلزمنا بها المصالح القومية العليا ليست الا في هذا الحقل بالذات، حقل بناء طاقات الانتاج العربية وتطوير بلادنا لتتبوأ مكانها في المجتمع الدولي، وتقضي على آثار أجيال من التخلف.. ومع ذلك فان ما سوف نبذله جميعاً من جهود لتسخير أموال النفط في خدمة الانماء العربي سوف يبقى عقيماً الى حد كبير، اذا لم تصاحب تلك الجهود مبادرات أخرى تسعى الى رسم الاطار السياسي والاقتصادي والمالي والتنظيمي المناسب في العلاقات ما بين شتى أطراف الأمة العربية..». وفي اشارته للجانب الاقتصادي لهذا الاطار يقول: «اما من الناحية الاقتصادية فقد آن الاوان منذ أمد بعيد لنجعل من التكامل الاقتصادي العربي هدفاً عملياً واقعياً، ولنعيد النظر في أسس وفلسفة الوحدة الاقتصادية العربية بحيث نقيم حقاً بناء اقتصادياً متماسك الجوانب، بعيداً عن التنافس والازدواج، قائماً على التقسيم المناسب للعمل، وتوزيع ضروب الانتاج على أساس احترام المصالح المتبادلة، وخدمة الانماء الشامل المتوازن لمختلف البلاد العربية». أنظر: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **الاجتماع الثالث لمجلس المحافظين، بيروت، ١٦ ـ ١٨ نيسان / ابريل ١٩٧٤** (الكويت: الصندوق، [١٩٧٤])، ص ١٦ ـ ١٧.

ثانياً: عرض تحليلي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي تم اقرارها سنة ١٩٨٠

١ ـ الخطوات التنظيمية التي اتبعت في وضع الاستراتيجية

أ ـ والواقع أن هذه العوامل جميعاً قد حركت الجامعة العربية والمنظمات الاقتصادية العربية المتخصصة لرسم استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي. وكما رأينا في ما سبق، اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراره رقم (٦٣٤)، في ١٩٧٣/١٢/٣، بشأن «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي». ولكن هذا القرار الذي يمكن اعتباره بداية التحرك الواضح لرسم هذه الاستراتيجية، قد ظل دون تأثير ليس على مستوى الدول فقط، بل أيضاً على مستوى المنظمات وعلى مستوى المفكرين الاقتصاديين الذين لم يحظ منهم بالاهتمام الذي يستحقه.

ب ـ وقد أتى التحرك لوضع الاستراتيجية، بعد ذلك، بمقتضى قرار اتخذه المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية وهو القرار رقم (٦٠٠) الصادر في ١٩٧٥/١/٨ والذي نص على «تكليف الامانة العامة (الجامعة العربية) باتخاذ الاجراءات اللازمة لاعداد تصور عن استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك على ضوء المعلومات والبيانات والدراسات التي أعدتها حكومات الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية مع تحديثها واستكمالها». كما نص أيضاً على «التوصية بالعمل على اتمام هذه الدراسة خلال فترة سنة . . . .»[١٠].

ومما تجب ملاحظته أنه كان واضحاً للجامعة العربية وجود صلة وثيقة بين ما هو مستهدف من زيادة فاعلية العمل الاقتصادي العربي عن طريق رسم استراتيجية له تسير بمقتضاها جوانبه وأجزاؤه المتعددة، وبين ضرورة زيادة فاعلية المنظمات العربية المتخصصة التي هي في الواقع أجهزة الاشراف والتوجيه لهذا العمل الاقتصادي العربي، كل في القطاع الذي تقوم عليه. ومن جوانب هذه الصلة، ما أشرنا اليه في ما سبق من أن غياب أي استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي قد أدى الى وقوع المنظمات في مشكلات الازدواجية في الاختصاص والصلاحيات والتضارب في النشاط الذي تقوم به، مما كان يعوق هذا العمل ويضعف فاعليته بل ويصيبه بالشلل في بعض الحالات. ولذلك فقد كان من الضروري، استكمالاً للهدف نفسه الذي جعل من الضروري اصدار القرار رقم (٦٠٠) المشار اليه، أن تتخذ الاجراءات الضرورية لزيادة فاعلية المنظمات وللقضاء على عوامل قصورها. ومن أجل ذلك، صدر قرار مجلس الجامعة العربية، رقم (٣٣٧٥) بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢١، بتشكيل لجنة لبحث أوضاع المنظمات العربية[١١].

---

(١٠) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مجموعة قرارات وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، ١٩٥٣ ـ ١٩٨٠ (تونس: الأمانة، ١٩٨٠)، ص ٣٨٣.

(١١) قدمت هذه اللجنة تقريرها في ١٩٧٦/٧/٧، ووافق مجلس الجامعة العربية بقراره رقم (٣٥٥٢)، =

ج ـ وقد عرضنا، في ما سبق، الخطوات التي اتبعت لوضع قرار المجلس الاقتصادي رقم (٦٠٠) المشار اليه موضع التنفيذ[١٢] (تشكيل لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ـ ثم عقد مؤتمر قومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك في بغداد من ٦ ـ الى ١٢ أيار/ مايو سنة ١٩٧٨ والنداء والوثيقة اللذين صدرا عنه ـ ثم تقرير فريق العمل الثلاثي المنبثق عن لجنة خبراء الاستراتيجية ووثيقة المؤتمر القومي المذكور ودعوة الاقطار العربية لدراستهما تمهيداً لمناقشتهما ـ ثم اجتماع لجنة الخبراء الحكوميين في مدينة الحبانية بالعراق من ١٩ ـ ١٩٨٠/١/٢٥ . ومشروع «وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» الذي توصل اليه هذا الاجتماع والذي اعتمده المجلس الاقتصادي للجامعة العربية بقراره رقم (٧٩٩) بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٣ ـ ثم موافقة مجلس وزراء خارجية الاقطار العربية التحضيري لمؤتمر القمة على هذه الوثيقة في اجتماعه في عمان/ الاردن في ٢١ ـ ١٩٨٠/١١/٢٢ ، ثم المصادقة عليها من مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في ٢٥ ـ ١٩٨٠/١١/٢٧ ، وكذلك على «ميثاق العمل الاقتصادي القومي»).

د ـ وقبل أن نعرض لما قررته وثيقة الاستراتيجية، من أسس ومبادىء، نورد ملاحظة أساسية تتصل بالاتجاهات المنهجية التي ظهرت في اللجان التي شكلت لوضع الاستراتيجية، وفي ما صدر عنها من تقارير ودراسات أثرت في النهاية على وثيقة الاستراتيجية التي تم اقرارها.

وبصرف النظر عن التفاصيل، فانه يمكن التمييز بين اتجاهين منهجيين أساسيين في ذلك، وهما:

الاتجاه الأول، ويتميز بأنه يعتبر أنه لا يمكن تصور استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي أو وضعها، ولا وضع استراتيجيات للقطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي، دون الانطلاق من نظرة شمولية تضع المشكلات والأوضاع الاقتصادية في البلدان العربية في اطارها العام، وتربطها بأسسها التاريخية، والدولية، والعربية العامة، والقطرية الخاصة، وتحاول أن ترد هذه المشكلات الى أصولها وأسبابها العامة، وأن تصل لتصور متكامل وعام عن الأسس التي يجب الانطلاق منها للتغلب على هذه المشكلات، ولتطوير الاقتصاد العربي واقتصادات الأقطار تطويراً يحقق أهدافاً أساسية شاملة يجب الاتفاق عليها، ويتم طبقاً لمسارات عامة أساسية يجب اتباعها خلال التحرك الزمني لتحقيق هذه الأهداف. فاذا تم تحديد هذا التصور العام، فانه يمكن بعدئذ الانتقال منه الى ما يجب أن تكون عليه أهداف القطاعات المختلفة ومساراتها، طبقاً لهذا التصور العام، وبما

= بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٩ ، على ما جاء فيه. أنظر: مفيد شهاب، «العلاقة بين المنظمات العربية المتخصصة وجامعة الدول العربية،» شؤون عربية، العدد ٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨١)، ص ٨٨ ـ ٩١، ومحمد لبيب شقير، «المنظمات العربية المتخصصة ومشكلة علاقتها بالجامعة العربية وعلاقتها في ما بينها،» ورقة قدمت الى: ندوة جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، تونس، ٢٨ نيسان/ ابريل ـ ٢ أيار/ مايو ١٩٨٢، شارك فيها: علي محافظة، . . . (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٦٦٩.

(١٢) أنظر: القسم ١، الفصل ٢، رابعاً،

يحقق الاتساق بين القطاعات جميعاً، وكذلك بين المسارات الاساسية المتعددة.

أما الاتجاه الثاني، فانه يقوم على منهاج جزئي يرى البدء مباشرة من عدد من المشكلات المهمة ومحاولة وضع أسس لحلها وللتغلب عليها وتحديد آليات للتحرك في هذا الحل، دون أن يجد ضرورة لأن توضع في البداية نظرة شمولية متكاملة عن حركة المجتمع في مجالاته المختلفة، ودون أن يكون من اللازم استقصاء جميع المشكلات الأساسية، اذ يمكن البدء ببعضها.

والواقع أن المتتبع لدراسات الخبراء ولتقارير اللجان وللمناقشات التي دارت حولها يجد الفروق واضحة وحادة بين الاتجاهين، ليس من الناحية المنهجية التي أشرنا اليها فقط، ولكن كذلك من ناحية الموضوعات التي يجب البدء بها والتركيز عليها والانطلاق منها لوضع تفاصيل الاستراتيجية. ففي الاتجاه القائم على المنهج الجزئي، يمكن البدء مثلاً من دراسات القطاع العربي المشترك الموجود فعلاً بمؤسساته المتعددة، وتأتي الاستراتيجية لتجميع العمل بالقطاع المشترك وتنسيقه وترشيده بقصد تنميته في ضوء عدد من الأهداف أو الحوافز التي يمكن أن تكون صيانة الامن العربي، ودعم التنميات القطرية، والعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي(13). وكذلك يمكن، في ضوء المنهج نفسه، البدء بتعداد بعض المشكلات وحصرها ـ مثل الأمن الغذائي، وهياكل البنية الأساسية، والمال والاستثمار، والموارد البشرية ومشكلاتها، والصناعات المحورية... الخ ـ ومحاولة ايجاد أسس لحلها في ضوء بعض مبادىء أساسية مشتركة، مثل الأهداف والحوافز الثلاثة المشار اليها. أما الاتجاه القائم على المنهج الشمولي والنظرة الكلية، فيرى أن معالجة هذه الموضوعات لا يمكن أن نصل منها الى الاستراتيجية بالمعنى الدقيق والذي يجب أن يكون معنى شمولياً يبدأ من الأساس والأصل الذي ترد اليه جميع هذه المشكلات، وهو بالنسبة للبلاد العربية حالة التخلف الشامل وعملية التنمية القومية الشاملة. فعن طريق النظرة الى هذه التنمية يمكن قياس الأوضاع الحالية والحكم عليها والوصول لاحتمالات تطويرها. ولذلك فان البدء، طبقاً للنظرة الشمولية، لا بد أن يكون مشكلة التنمية الشاملة باعتبارها هي جوهر التطوير الكامل، ولا تأتي المشكلات الاخرى الا بصفتها جوانب جزئية من هذا التطوير، وتجري معالجتها طبقاً لمتطلباته(14).

---

(13) وهذا فعلاً هو خلاصة الاتجاه الذي تضمنه التقرير الاول الذي عرف باسم «ورقة العمل الثلاثية» التي قدمت في شباط/ فبراير سنة 1978.

(14) وهذا هو الموقف الذي اتخذه وعبر عنه بقوة الدكتور اسماعيل صبري، أنظر: «تعقيب اسماعيل صبري عبد الله على تقرير اللجنة الثلاثية،» تعقيب على ورقة عمل اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، **المستقبل العربي**، السنة 2، العدد 6 (آذار/ مارس 1979)، ص 42 ـ 46. وقد اتخذ ايضاً نفس الموقف محمد زكي شافعي وغيره من الاقتصاديين الذين قدموا أوراقاً الى: المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، 1، بغداد، 6 ـ 12 أيار/ مايو 1978 (بغداد: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ الأمانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب، 1978).

والواقع أن وثيقة الاستراتيجية، في شكلها النهائي الذي صادق عليه مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، جاءت أكثر تأثراً باتجاه المنهج الجزئي الذي يركز، منذ البداية، على عدد من المشكلات أو القضايا المحددة ويحاول ايجاد أسس لحلها، وان كانت (الوثيقة) قد حاولت التوفيق بعض الشيء بين هذا الاتجاه واتجاه المنهج الشمولي، بوضع تقديم عام في القسم الأول أعطته عنوان «المنطلقات»، وأشارت فيه الى بعض النقاط التي أثارها أنصار الاتجاه الشمولي. ومع ذلك، فان هذه النقاط لم يظهر لها أثر واضح قوي في معالجة المشكلات والقضايا الجزئية التي تضمنتها الأقسام التالية، حيث ظلت هذه المعالجة كما لو قد طبق اتجاه المنهج الجزئي تطبيقاً كاملاً(١٥)، مما سنراه بالتفصيل في عرضنا للاستراتيجية في ما يلي.

٢ ـ مبادىء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وأسسها

بالرجوع لهذه الاستراتيجية نجدها تحمل العنوان التالي: استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ـ منطلقاتها ـ أهدافها ـ أولوياتها ـ برامجها آلياتها.

كذلك نجدها قد أتت في قسمين: القسم الأول منهما تضمن جميع هذه الجوانب التي تضمنها عنوان الوثيقة كلها، أما القسم الثاني فقد جاء في نهاية الوثيقة تحت عنوان «المخاطر المستقبلية للتحدي الصهيوني».

وقد يكون خير اسلوب لدراسة المبادىء والأسس التي تضمنتها الاستراتيجية، في قسميها، أن نتتبعها بالترتيب نفسه الذي وردت فيه. ونظراً لأن مؤتمر القمة العربي الحادي عشر قد صادق، مع الاستراتيجية، على وثيقة أخرى هي ميثاق العمل الاقتصادي القومي الذي تضمن مبادىء وأسساً يمكن مقارنة بعضها مع بعض مبادىء الاستراتيجية وأسسها والتقريب بينها، لذلك فسوف نشير الى مدى الترابط بين مبادىء كل من الوثيقتين(١٦).

القسم الأول من الاستراتيجية:

تضمن هذا القسم خمسة جوانب هي:

ـ المنطلقات

---

(١٥) ويؤكد ذلك الكيفية التي جرت بها الاستفادة من الدراسات والملاحظات العديدة التي قدمت من أنصار الاتجاه الشمولي منذ بداية اجتماعات لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك حتى اعداد الشكل النهائي للوثيقة، حيث كانت الأفكار الواردة في هذه الدراسات والملاحظات تضاف في خلال عملية الصياغة وليس بادماجها في التحليل الكلي الذي استخلصت منه النتائج كلها منذ البداية. أنظر في تطور الجهد الفكري الذي أدى في النهاية الى الشكل النهائي للوثيقة: الامام، «الفلسفة الأساسية لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل القومي،» ص ١١ ـ ٧٥.

(١٦) نشرت الأمانة العامة للجامعة العربية كلا من الوثيقتين.

- الأهـداف

- الأولويـات

- البرامـج

الآليـات

ونتناولها تباعاً في ما يلي:

أ ـ المنطلقـات

يتضح من تحليل ما جاء تحت هذه المنطلقات أنها تتضمن موضوعين أساسين:

أولهمـا، بيان المشكلات الأساسية التي يواجهها الوطن العربي في مجموعه.

والثاني، الاشارة الى بعض العوامل والمبررات التي تجعل من الضروري دفع ودعم العمل العربي المشترك بصفة عامة، والعمل الاقتصادي العربي المشترك بصفة خاصة، لمواجهة هذه المشكلات والتغلب عليها[١٧].

ولقد شخصت الاستراتيجية المشكلات الأساسية التي يواجهها الوطن العربي في نوعين من المشكـلات: مشكـلات متـأصلة وعميقـة وبعيدة المـدى اطلقت عليها اسم «التحديات المصيرية»، ومشكـلات تتعلق بالأوضـاع الحالية للاقتصاد الدولي وللعلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول النامية، وهي وان كانت تجد اصولها في المشكلات المتأصلة بعيـدة المدى، الا أنها قد اتخذت أبعادا جديدة بسبب المتغيرات التي ظهرت في المرحلة الحالية من مراحل تطور الاقتصاد الدولي.

وقد بدأت الاستراتيجية ـ وهذا جدير بالتأمل ـ ببيان مشكلات الأوضاع الحالية للاقتصاد الـدولي، والتي حصرتها في مشكلات ثلاث هي: الاضطراب الاقتصادي والنقدي العالمي ـ تزايد استنزاف ثروات الدول النامية من جانب الدول الصناعية ـ تزايد تبعية الأقطار النامية للدول الصناعية، وبخاصة من خلال ارتباط هذه الأقطار عضوياً بالاحتكارات الدولية. وهذا ما تبينه السطور الأولى من وثيقة الاستراتيجية والتي تقرر ما يأتي:

«يتوجه الوطن العربي الى تكثيف العمل المشترك في وقت يستمر فيه تفاقم الاضطراب الاقتصادي والنقدي في العالم، ويصحبه المزيد من الاستنزاف لثروات الدول النامية من جراء سياسات الدول الصناعية، وتتعمق التبعية بصـورها المختلفة كالتبعية في نمط الاستهلاك والانتاج وتسويق الصادرات والحصول على الاستيرادات والتبعية الغذائية والتكنولوجية والثقافية في ارتباطها العضوي بالاحتكارات الدولية»[١٨].

---

(١٧) تشير الاستراتيجية الى «تكثيف العمل العربي المشترك» وهو ما عبرنا عنه في المتن بعبارة «دفع ودعم العمل العربي المشترك».

(١٨) الفقرة الأولى من «المنطلقات» وهي كذلك الفقرة الاولى في وثيقة الاستراتيجية كلها.

أما المشكلات المتأصلة والعميقة وبعيدة المدى، فقد أوردتها وثيقة الاستراتيجية بعد ذلك وأطلقت عليها اصطلاح «سلبيات تشكل تحديات مصيرية» يواجهها الوطن العربي، وتزيد من وضع الخطورة فيه، وحددتها بأربع مشكلات هي:

(١) **التجزئة التي فرضها وكرسها الاستعمار على الأمة العربية، وقصور العمل العربي المشترك حتى الآن في معالجتها والخلاص منها.**

(٢) **التخلف الاقتصادي والاجتماعي وما يصحبه من تعميق الفجوة التنموية الداخلية والخارجية والتفاوت الاجتماعي.**

(٣) **الاستعمار بشتى صيغه وصوره لا سيما الاستعمار الاستيطاني وتوسعه المتمثل بالوجود الصهيوني.**

(٤) **الغزو الفكري الهادف الى طمس الشخصية الحضارية العربية وانعكاساته على الذاتية العربية للهياكل وأنماط السلوك الاقتصادية.**

والواقع ان التركيز على هذه التحديات يعتبر تشخيصاً سليماً للمشكلات والعوامل الرئيسية التي تؤثر على الأوضاع جميعها في الوطن العربي والتي تشكل التطور فيه وتحكمه. وقد يبدو أن مشكلة «التبعية» ـ وهي مشكلة أساسية وخطيرة بالنسبة للدول النامية بما فيها الأقطار العربية ـ قد أُهملت في هذا التركيز. ولكن ذلك غير صحيح، لأن «التبعية» في الواقع تأتي مرتبطة بالتخلف وبالاستعمار، كما أنها تتجسد، في جانبها الثقافي، بعملية الغزو الفكري. وبصرف النظر عن أنه كان يجب، من ناحية منهج العرض، أن تبدأ وثيقة الاستراتيجية بهذه المشكلات الأساسية، باعتبارها المشكلات الركائز التي تجعل من المحتم وقوع الدول النامية في المشكلات المتفاقمة التي تتعلق بالمرحلة الحالية والتي بدأت بها الوثيقة، بصرف النظر عن ذلك، فان المهم هو ما تتخذه الاستراتيجية من موقف في مواجهة هذه المشكلات الأساسية.

وفي هذا الصدد، تبين الاستراتيجية أن الوطن العربي يجب أن يتصدى لهذه التحديات، وذلك بالعمل على انجاز مهام محددة هي: الوحدة رداً على التجزئة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية رداً على التخلف، والتحرير الشامل رداً على الاحتلال الاستيطاني والاستعماري، وتحقيق الاصالة العربية رداً على الغزو الفكري.

ولكن السؤال الذي يثار هنا هو ما اذا كانت هذه المهام تمثل الأهداف التي حددتها الاستراتيجية للعمل العربي المشترك، وبخاصة اذا لاحظنا أن وثيقة الاستراتيجية قد تضمنت جزءاً آخر أطلقت عليه اصطلاح «الأهداف»؟ وسوف نعود، في ما بعد، لهذا التساؤل عند عرضنا للأهداف.

فاذا انتقلنا الآن الى الموضوع الثاني الذي تضمنته «المنطلقات» والذي يتعلق بالعوامل التي تجعل من الضروري، ومن الممكن، دفع العمل العربي المشترك ودعمه، فانه يمكن ايراد عدة ملاحظات وهي:

(١) تؤكد وثيقة الاستراتيجية على ضرورة دفع العمل العربي المشترك ودعمه في جميع جوانبه. واذا كانت الاستراتيجية التي تتضمنها تقتصر على العمل الاقتصادي العربي المشترك فانها تلاحظ «وأن العمل الاقتصادي العربي المشترك، بصفته أحد عناصر العمل العربي المشترك في جميع أوجهه من نضالية وسياسية واعلامية وثقافية، يتفاعل مع العمل العربي العام المشترك، فيفيد كل منهما الآخر». ومع أهمية هذه الملاحظة، بسبب ما تركز عليه من الترابط بين العمل العربي المشترك في جميع المجالات، الا أنها تثير تساؤلاً مهماً، وهو ما اذا كان من الممكن نجاح استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك اذا لم تكن هناك استراتيجية للعمل العربي المشترك في جوانبه الأخرى، تكملها وتتسق معها، وهو تساؤل سنعود اليه في ما بعد.

(٢) أوردت الاستراتيجية بعض العوامل التي تجعل من الضروري ومن الممكن دفع العمل العربي المشترك أو تكثيفه في جميع أوجهه، وهي تتلخص في أربعة عوامل: أولها، ان العمل العربي المشترك أكثر جدوى وفاعلية من جزئياته القطرية التي تعمل كل منها على حدة، وثانيها، ان تحقيق التطور الواجب للوطن العربي يستلزم تعظيم القدرات الذاتية من علمية وتكنولوجية، وانتاجية، وهذا لا يكون الا بالعمل العربي المشترك في مجموعه، وثالثها، ان الميزة النسبية التي يتمتع بها الوطن العربي في مجال النفط محدودة الأجل مما يستلزم تكثيف العمل العربي المشترك للتعويض عنها بمزايا دائمة، ورابعها، ان الذي يجعل من الممكن دفع العمل العربي المشترك بصفة عامة ما يميز الأقطار العربية من وحدة انتمائها القومي ومن تراث حضاري مشترك، فضلاً عن العديد من المصالح العليا الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية الأخرى التي تربط بينها.

(٣) تنطبق هذه العوامل، طبقاً للاستراتيجية، على العمل الاقتصادي العربي المشترك بصفة عامة، ولكنها تضيف اليها عوامل أخرى تجعل منه ضرورة لا غنى عنها. والعامل الرئيسي في ذلك، بحسب الاستراتيجية، هو أن العلاج الوحيد لأوضاع التخلف والتبعية لا يكون الا بالتنمية الشاملة المستقلة التي تستهدف اشباع الحاجات الأساسية للمواطنين. وهذه التنمية الشاملة لكي تتحقق بقوة وعلى أسس رشيدة ولكي تندفع على نحو متسارع، يجب أن تكون مخططة وليست متروكة للتطورات التلقائية العفوية، وأن تنطلق خطط التنميات القطرية من تخطيط انمائي قومي. وبعبارة أخرى، فان التنمية الشاملة القوية المتسارعة لا يمكن أن تتحقق في كل قطر عربي الا اذا كانت في اطار تنمية قومية شاملة تربط بين هذه الأقطار، على أساس من التخطيط القومي والقطري اللذين يكمل كل منهما الآخر. ويشير هذا العامل، في الحقيقة، الى الفكرة المعروفة والتي من مقتضاها أن فرص نجاح التنمية تكون محدودة وضئيلة في كل قطر متخلف على حدة بسبب ضيق السوق فيه، وبسبب ما تتطلبه عملية التنمية في ظل الأوضاع التكنولوجية الحديثة من مشروعات ذات أحجام لا تكفي السوق المحدودة للقطر المتخلف لاستيعاب منتجاتها ولا تتحملها امكانات وحدها، مما يجعل من الضروري، لنجاح التنمية، توسيع السوق عن طريق اقامة نوع من التكامل الانتاجي بين عدة أقطار متخلفة، وبخاصة اذا كان لهذه الأقطار بعض المقومات العميقة التي تربط بينها، مثل انتمائها لقومية واحدة. والواقع

أن تعبير وثيقة الاستراتيجية عن هذه الفكرة جاء على نحو يراعي الحساسيات القطرية العربية نحو العمل الاقتصادي المشترك، حيث تقرر الوثيقة «ان التنمية الشاملة تفيد حتماً من المسيرة القطرية للتنمية ولكنها تتسارع وتزداد صلابة ورشدانية اذا انطلقت الخطط القطرية من تخطيط انمائي قومي»(١٩).

وتضيف وثيقة الاستراتيجية عاملاً آخر يجعل من الضروري العمل على تحقيق هذه التنمية الشاملة، وهو عامل «الأمن العربي القومي» الذي لا يمكن توفيره وحمايته الا اذا كان هناك اقتصاد عربي قوي يمده بمتطلبات هذه الحماية «فالأمن العربي القومي ضرورة مصيرية جديرة بكل الجهد والتضحيات اللازمة (وهذا) الأمن القومي بحاجة لقاعدة اقتصادية صلبة لا توفرها الا التنمية الشاملة»(٢٠). اما عن مضمون الأمن القومي، فقد بينته وثيقة الاستراتيجية بعد ذلك في جانب «الأهداف» حيث عرفته بأنه يشمل الأمن الفكري، والأمن العسكري، والأمن الغذائي، والأمن التكنولوجي(٢١). والواقع أن من أهم النقاط التي تقررها الاستراتيجية ذلك الربط بين الأمن القومي والتنمية الشاملة، وبما تتطلبه هذه الأخيرة من تكامل اقتصادي عربي(٢٢).

وهكذا، فانه طبقاً للاستراتيجية، يفرض العمل الاقتصادي العربي المشترك نفسه باعتباره ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية الشاملة الصلبة الرشيدة المتسارعة، وهذه التنمية الشاملة تفرض نفسها هي الأخرى لأنها هي العلاج أو (الرد) الوحيد على التخلف، ولأنها ضرورية لتوفير الأمن القومي وحمايته.

وهنا، يثار التساؤل عن مفهوم كل من «التنمية الشاملة» «والعمل الاقتصادي العربي المشترك». فهناك مفاهيم متباينة لكل منهما، فأي هذه المفاهيم أخذت به «الاستراتيجية»؟

(٤) قدمت، أثناء المراحل المتتالية لتحضير وثيقة الاستراتيجية، دراسات كثيرة وجرت مناقشات واسعة حول مفهوم «التنمية»، وبخاصة في المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل

---

(١٩) البند (٧) من الجزء الأخير من «المنطلقات».

(٢٠) البند (٥) من الجزء الأخير من «المنطلقات».

(٢١) البند (٢) من «الأهداف».

(٢٢) وقد ركزت على هذا الارتباط المذكرة التي قدمت بها وثيقة الاستراتيجية وبعض الوثائق الاقتصادية الاخرى الى مؤتمر القمة العربي، ١١، عمان، تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٨٠؛ حيث قررت في سطورها الاولى أن: «الانماء والأمن بمعناهما العميق والشامل، يشكلان معاً حاجة مركزية ملحة للوطن العربي بأكمله في الحقبة الراهنة، وغرضاً يجب أن يتجه اليه العمل الاقتصادي العربي المشترك، كجزء أساسي من العمل العربي المشترك في كليته. والانماء والأمن، معاً، يختزنان ويلخصان معاني وعناصر التصدي في جانبه الاقتصادي للتحديات الكبرى التي تجابه العرب» وهي التجزئة، والتخلف والاستعمار، والتبعية. أنظر: جامعة الدول العربية، «نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك: الورقة الرئيسية العامة،» وثيقة مقدمة الى مؤتمر القمة الحادي عشر في ٢٢ آب/ اغسطس ١٩٨٠، ١/ق/١١ (معدلة)، ص ١. وتشير هذه الورقة في (ص٢) منها الى ان مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك (حتى هذا التاريخ) لم تؤد الى بلوغ هذه الغاية المزدوجة.

الاقتصادي العربي المشترك الذي عقد في بغداد في أيار/ مايو سنة ١٩٧٨(٢٣). وقد اتفقت هذه الـدراسـات جميعـاً ـ متـأثرة في ذلك بالتيارات المعاصرة للفكر التنموي(٢٤) ـ على نبذ الفكر التنمـوي التقليدي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية والذي كان يعتبر التنمية قد تحققت لمجرد تمكن القطر المتخلف من رفع معدل نمو الناتج القومي أو الدخل القومي الاجمالي، ومن تحقيق ارتفـاع في متوسط دخل الفرد. كذلك اتفقت هذه الدراسات، بدرجة كبيرة، على أن المفهـوم الصحيح للتنمية يجب أن يجعـل من اشبـاع الحاجات الأساسية للمواطنين الهدف المحرك للتنمية، بما يتضمنه ذلك من ضرورة تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل، كما يجب أيضاً أن تتم هذه التنمية طبقاً لمبدأ الاعتماد الجماعي على الذات، وأن تكون التنمية مستقلة تحرر الاقتصاد الوطني تدريجياً من روابط التبعية تجاه الدول الصناعية المتقدمة في ظل نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على التكافؤ في العلاقات بين هذه الدول والأقطار النامية.

وقد أخذت وثيقة الاستراتيجية بهذا المفهوم للتنمية الشاملة، حيث تصدت «المنطلقات» لتعريفها. وقررت «ان التنمية الشاملة الجديرة بجهد الاجيال العربية وتضحياتها والمعبرة عن تطلعاتها الاصلية والقادرة على توفير الأمن القومي تتمثل في عدد من المضامين أبرزها: ـ رفع مستوى الأداء الاقتصادي، أي رفع مستوى الانتاجية وزيادة حجم الانتاج القومي ضمن نمط قطاعي متوازن قدر الامكان وتطـوير قدرة البيئة الاجتماعية والثقـافية والسياسية ـ تلبية الحاجات الأساسية المتطورة للمواطنين ـ توفير فرص العمالة المنتجة وخفض البطالة الـظاهـرة منها والمقنعة ـ اصلاح نظم توزيع الدخل في كل قطر عربي ـ تحقيق مشاركة شعبية واسعة في مسيرة التنمية ـ تقليص الفجوة التنموية فيما بين الأقطارالعربية ـ الاعتماد القومي على الذات وازالة التبعية الاقتصادية وانجاز مهام الاستقلال الاقتصادي».

ومن الجدير بالملاحظة أن ربط العمل الاقتصادي العربي المشترك، بهذا المفوم، بالتنمية الشاملة هو من بين النقاط الأساسية التي أخذتها الاستراتيجية عن اتجاه المنهج الشمولي الذي أشرنا اليه سابقاً. فلم يكن يكفي مجرد معالجة هذه الاستراتيجية مثلاً، للتصنيع، أو للتكامل الاقتصادي العربي، دون أن تربط هذين الموضوعين وغيرهما بمفهوم معين للتنمية الشاملة في الوطن العربي، لأنه في ظل مفاهيم معينة للتنمية يمكن أن يؤدي التصنيع والتكامل الاقتصادي

---

(٢٣) أنـظر على وجه الخصوص: محمد دويدار، «استراتيجية التطوير العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد،»؛ ابراهيم سعد الدين ومحموذ عبد الفضيل، «الاعتماد الجماعي على النفس السبيل الأساسي للتنمية العربية المستقلة،»؛ خليل حسن خليل، «صياغة اولية لنظام اقتصادي عربي جديد،» ومحيي الدين صابر، «الأبعاد الحضارية للتنمية في اطار استراتيجية العمل العربي المشترك،» أوراق قدمت الى: المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، المصدر نفسه.

(٢٤) أنظر في عرض هذه التيارات ومقارنتها بالفكر التنموي التقليدي: محمد لبيب شقير، «مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في ضوء الفكر التنموي المعاصر،» ورقة قدمت الى: الحلقة النقاشية السنوية لمعهد التخطيط العربي، ٤، الكويت، ١٩٨١ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨١)، ج ١: **التخطيط لتنمية عربية: آفاقه وحدوده**، ص ١٤٧ ـ ٢٤٨.

الاقليمي بين بعض الأقطار النامية الى زيادة درجة تبعية هذه الاقطار للخارج، مما يجعل تنمية هذه الأقطار تخدم مصالح الدول الصناعية المسيطرة بأكثر مما تخدم شعوب الأقطار المتخلفة نفسها، ومما يجعل التنمية نفسها غير مهيأة للاستمرار والبقاء، بسبب خضوعها للتغيرات في هذه الدول المسيطرة(٢٥).

على أنه يبقى، بعد ذلك، أن نرى ما اذا كانت الاستراتيجية قد رسمت المسارات التي يجب التحرك فيها وبينتها لتحقيق هذا المفهوم عن التنمية الشاملة، وهو ما سنعود اليه بعد قليل.

(٥) وفي ما يتعلق بمفهوم العمل الاقتصادي العربي المشترك، فمن الجدير بالملاحظة أنه بعد تزايد عائدات النفط للاقطار العربية النفطية، بعد سنة ١٩٧٣، ظهر تيار قوي بين المسؤولين وبعض الاقتصاديين يركز على المشروعات العربية المشتركة التي يتم تمويلها من الأموال النفطية وعلى انتقال رؤوس الأموال من الاقطار العربية النفطية الى الاقطار العربية غير النفطية وعلى انتقال العمالة العربية في الاتجاه العكسي، باعتبارها في حد ذاتها مداخل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وهو التكامل الذي عجزت عن تحقيقه المداخل الاخرى التي طبقت أو صدرت بها قرارات وأبرمت عنها اتفاقيات، منذ سنة ١٩٥٣.

وقد بينت الاستراتيجية أن المفهوم الصحيح للعمل الاقتصادي العربي المشترك، يجب أن يذهب الى أبعد من مجرد قيام هذه المداخل، وذلك من حيث الهدف الذي يتعين أن يسعى لتحقيقه. اذ يجب أن تؤدي هذه المداخل جميعاً الى تحقيق ترابط عضوي في هياكل الانتاج في البلاد العربية. فهذه المداخل ليست سوى وسائل وأساليب لتحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه البلاد، وهذا التكامل لا يتحقق، في الدول النامية، الا اذا وجهت هذه المداخل جميعاً نحو تحقيق تشابك انتاجي بين اقتصاداتها، على نحو يقوي عملية التنمية في كل منها ويدفعها، ويؤدي الى توسيع امكانات التبادل بينها والى توسيع السوق أمام المشروعات التي تقام فيها على أساس من هذا التشابك. فهذا التشابك الانتاجي هو الذي يشكل جوهر التكامل الاقتصادي في الدول النامية والذي عن طريقه، يلعب هذا التكامل دوراً مهماً وأساسياً في تحقيق عملية التنمية الشاملةفي الدول الأطراف. وهذا هو ما ركزت عليه «المنطلقات» حيث أكدت على «أن آفاق

---

(٢٥) وهذا ما بينه بوضوح وتركيز الدكتور اسماعيل صبري في تعقيبه على تقرير اللجنة الثلاثية، حيث يشير الى ضرورة البدء في الاستراتيجية بتحديد مفهوم للتنمية الشاملة مماثل للمفهوم المشار اليه في المتن ثم تتبع متطلباته، والى أنه لا يكفي البدء بانتقاء بعض المشكلات والجوانب مثل التصنيع والتكامل الاقتصادي، «لأن دراسة تجارب التنمية والتكامل في العالم الثالث تعلمنا أن التكامل لا يضمن بذاته الاستقلال، فسوق أمريكا الوسطى المشتركة من الحدود التي عملت فيها خدمة الشركات متعددة الجنسية الوافدة من الولايات المتحدة أكثر مما خدمت التنمية المستقبلية لشعوب الدول الأعضاء في السوق. والتصنيع يمكن أن يحد من التبعية الخارجية ويمكن أيضاً أن يؤكدها. وملكية رأس المال لم تعد الشكل الوحيد للسيطرة الخارجية، بل ان تقدم التكنولوجيا والمعرفة الفنية وتوريد المعدات وتسويق المنتجات تشكل مجموعة روابط أقوى في أحيان كثيرة من تلك الملكية». أنظر: «تعقيب اسماعيل صبري عبد الله على تقرير اللجنة الثلاثية،» ص ٤٣.

العمل الاقتصادي العربي المشترك لا تقتصر على مجرد اقامة المشروعات ذات التمويل المشترك، أو حدوث التدفقات المالية والبشرية رغم جدواها على طريق التكامل، وانما تتعدى الى احداث المزيد من الترابط العضوي في الهياكل الانتاجية للوطن العربي»[٢٦].

هذا من حيث نوعية الروابط التي يتعين أن يسعى العمل الاقتصادي العربي المشترك لتحقيقها بين البلاد العربية نفسها. وقد كان واضحاً أيضاً، في ضوء مناقشات الاتجاه الشمولي ودراساته، أن روابط التبعية والعلاقات غير المتكافئة بين البلاد النامية والدول الصناعية تجعل التنمية الشاملة محدودة الأثر من حيث خدمتها لمصالح شعوب هذه البلاد، كما تجعلها غير مهيأة للاستمرار والتسارع المطرد، لأنها تكون عندئذ متوقفة على الظروف والتطورات المتغيرة في هذه الدول الصناعية المسيطرة. وفي ظل مثل هذه الروابط والعلاقات، تكون فرص نجاح العمل الاقتصادي العربي المشترك فرصاً محدودة ـ بسبب تعارض المصالح الأجنبية الضاغطة والمؤثرة، مع هذا العمل ـ كما تكون فاعليته قليلة ضعيفة. فالتنمية الشاملة الحقيقية تأخذ كل فاعليتها في ظل نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على تحرير اقتصاد البلاد النامية وثرواتها من روابط السيطرة والتبعية للخارج، ويقضي على العلاقات غير المتكافئة بين هذه البلاد والدول الصناعية المتقدمة. وقد أولت «المنطلقات» هذا الجانب اهتمامها، اذ بينت في البند الأخير منها «ان فعالية العمل الاقتصادي العربي المشترك رهين بتخليص الموارد المادية العربية من كل سيطرة أجنبية وتحرير الاقتصاد العربي من التبعية ورفع قدرته على التفاعل كشريك متساو مع مراكز القوى في الاقتصاد العالمي».

هذه هي «منطلقات» الاستراتيجية. وبصفة عامة، فانها تضمنت نقاطاً أساسيةً من اتجاه المنهج الشمولي، وشخصت تشخيصاً سليماً المشكلات الأساسية التي تسيطر على التطور في الوطن العربي، ووضعت حل هذه المشكلات في اطاره العام وضعاً صحيحاً، حيث ركزت على التنمية الشاملة، وعلى الارتباط بينها وبين الأمن القومي بمعناه الواسع والشامل، وحيث ربطت بين هذه التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، وبما يجب أن يقوم عليه هذا التكامل من ترابط بين الهياكل الانتاجية للبلاد العربية، وجعلت هذا التكامل هو الذي يجب أن يوجه حركة العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي لا يحقق كل فاعليته الا بتحرير الاقتصاد والثروة العربيين من السيطرة الأجنبية ومن علاقات التبعية.

ولكن يبقى أن نتساءل عما اذا كانت الاستراتيجية قد رسمت المسارات التي يجب أن يتخذها العمل الاقتصادي العربي المشترك وبينتها لتحقيق هذه الجوانب جميعاً. وهو ما سنعرض له في ما بعد.

---

(٢٦) البند (٣) من الجزء الاخير من «المنطلقات».

ب ـ أهـداف الاستراتيجيـة

في ضـوء هذه «المنـطلقات» تحـدد الاستراتيجيـة سبعة أهـداف يجب أن يتوجـه العمـل الاقتصادي العربي المشترك لتحقيقها. وقد أوردتها الوثيقة على النحو التالي:

(١) تحـرير الانسـان العربي وتحرير قدراته المبدعة المشاركة بصفة أساسية في عملية التنمية والتمتع بثمار التنمية.

(٢) الأمن القومي بما فيه الأمن الفكري والأمن العسكري والأمن الغذائي والأمن التكنولوجي.

(٣) التصدي للوجود الصهيوني ذي الطبيعة الاستعمارية والمرتبط عضوياً بالاحتكارات الدولية والهادف، بعد استيطانه، الى امتصاص الوجود العربي نفسه، تنفيذاً لمخططاته التوسعية.

(٤) تسريع التنمية الشاملة المتسمة بتحقيق أكبر قدر من الاعتماد القومي على الذات، والمحققة لأكبر قدر من التناسب بين القطاعات والأقليم، والملبية للحاجات الأساسية المتنامية والمتطورة.

(٥) تقليص الفجوة التنموية داخل الوطن العربي، في ما بين الأقطار وداخلها.

(٦) التكـامـل الاقتصـادي على درب الـوحدة الاقتصادية العربية، بما يتطلبه ذلك من احداث تطوير اساسي في الاقتصاديات العربية وتجسيد الارتباط العضوي الاقتصادي لا سيما الانتاجي منه.

اقامة نظام اقتصادي عربي جديد يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة، ويمثل نمطاً من تقسيم العمل داخل الوطن العربي يحقق التطور والتحرر لأقطار الوطن العربي، مساهماً بذلك في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يستهدف ازالة التبعية وايقاف استنزاف موارد العالم الثالث واقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة معمقة بين دوله.

وترد عدة ملاحظات بالنسبة لهذه الأهداف:

(١) انه من الغريب، مع الأهمية الأساسية التي أعطيت في «المنطلقات» لكل من «التنمية الشاملة» رداً على التخلف، «وللوحدة» رداً على التجزئة، أن تأتي التنمية في المرتبة الرابعة من الأهـداف، وأن تختفي فكـرة «الـوحـدة» بمعناها الشامل الذي قررته «المنطلقات» من قائمة الأهداف، في ما عدا اشارة الى نوع منها وردت ضمن الهدف السادس الذي يتعلق بالتكامل الاقتصادي؛ حيث وصفت هذا التكامل بأنه «درب الوحدة الاقتصادية»[٢٧].

---

(٢٧) أضيف الهدفان الأول والثالث الى قائمة الأهداف في المرحلة الاخيرة من مراحل اعداد الاستراتيجية، وأعطي لهما هذا الترتيب؛ مما أدى الى جعل هدف الأمن القومي وهدف تسريع التنمية الشاملة ينتقلان الى المرتبتين =

(٢) ويثير ذلك التساؤل عن العلاقة بين «الأهداف» والمنطلقات في منطق الاستراتيجية. فالذي يتبين من مراجعة المنطلقات أنها تتضمن جميع النقاط التي وردت في الاهداف، بل ان بعض هذه النقاط قد ورد في المنطلقات على نحو أكثر شمولاً مثل فكرة «الوحدة» التي جاءت عامة وغير محددة بجانب معين، ومثل فكرة «التحرير الشامل رداً على الاحتلال الاستيطاني والاستعماري» والتي يفهم منها تحرير الأرض العربية كلها من الوجود الصهيوني، في حين تحولت هذه الفكرة في الجزء الخاص بالأهداف الى فكرة محدودة هي مجرد «التصدي للوجود الصهيوني..»،طبقاً لما ينص عليه الهدف الثالث.

ولم نجد في الدراسات والمناقشات التي دارت أثناء تحضير الاستراتيجية ما يشير الى هذه العلاقة أو حتى الى مجرد التساؤل عنها. ومع ذلك فان التأمل في كل من المنطلقات والاهداف والمقارنة بينهما يكشفان عن أن المنطلقات قد أريد منها أساساً أن تكون تشخيصاً للمشكلات الأساسية التي يصطدم بها الاقتصاد العربي، وأن تبين «الخيارات والتوجهات» أو الاتجاهات الاساسية التي تشكل الفلسفة العامة والروح العامة التي يجب أن تهتدي بها الاستراتيجية في مواجهة هذه المشكلات. ولأن هذه الاتجاهات الاساسية تكون في مجموعها، وفي كل اتجاه منها، عامة وشاملة، فانه يكون من المتعين بيان الانماط والانواع التي يؤخذ بها من هذه الاتجاهات، ووضع بعض الابعاد والحدود لكل منها، وبيان النقاط التي يجب التركيز عليها، وهذا كله يأتي عند رسم الأهداف.

وفي ضوء ذلك، فانه لا يوجد تناقض أو تعارض بين شمولية وعمومية ما ورد في المنطلقات عن التوجهات ـ مثل الوحدة والتحرير الشامل والأمن العربي القومي والتكامل والأصالة العربية ـ وبين المفاهيم الأقل شمولاً والأكثر تحديداً التي وردت عن هذه التوجهات في الجزء الخاص بالأهداف.

(٣) جاءت «الأهداف» في صيغة عامة وموجزة لا تتضمن تفصيلاً كاملاً لمعانيها ولما تشمله من جوانب. وهذا أسلوب يمكن قبوله، وان كان يثير التساؤل عن الوسيلة التي يلجأ اليها لبيان هذه المعاني والجوانب. والواقع أنه لبيان مفاهيم هذه الاهداف يجب الرجوع الى الدراسات التي أجريت والمناقشات التي جرت والتي مهدت لوضع الاستراتيجية في صورتها النهائية، وكذلك الى النظرية الاقتصادية بالنسبة لمعاني المصطلحات الفنية التي تتضمنها هذه الأهداف. واعتماداً على هذه الوسيلة يحسن القاء بعض الضوء على مفاهيم هذه الأهداف.

(٤) جاء في رأس الأهداف جميعاً هدف «تحرير الانسان العربي»، لكي يتأكد بذلك أن الهدف من العمل الاقتصادي العربي المشترك كله، بما في ذلك التنمية الشاملة والتكامل، هو الانسان العربي، وان فاعلية هذا العمل انما تقاس بما يحققه له. ويشمل هذا الهدف ثلاثة

= الثانية والرابعة من هذه القائمة حسب ما هو مبين في المتن. أنظر في الظروف التي أدت لذلك، الامام، «الفلسفة الأساسية لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل القومي،» ص ٥٤ ـ ٥٩ و٦٦ ـ ٦٩.

جوانب جاء بعضها بوضوح في عبارات الاستراتيجية نفسها. وهذه الجوانب هي:

(أ) تحريره من السيطرة الأجنبية التي تقع على القطر الذي يعيش فيه وعلى الوطن العربي في مجموعه، باعتبار ذلك جزءاً من عملية تحرير الثروة البشرية والمادية معاً من هذه السيطرة. فهذا التحرير شرط لا غنى عنه لتحقيق تنمية شاملة لصالح شعوب الوطن العربي وليس لصالح الخارج، وأيضاً لتحقيق فاعلية العمل الاقتصادي العربي المشترك، طبقاً لما تبينه «المنطلقات»[٢٨].

(ب) اطلاق القوة الخلاقة غير المعبأة للانسان العربي واستنفارها لتحقيق ذاتيته وللمساهمة في عملية التنمية الشاملة. وتتوقف هذه القوة الخلاقة على مستواه المادي وعلى مدى افادة عملية التنمية للجماهير في مجموعها، وعلى وعيه باتجاهات التطوير ولما تحققه من مصالح لهذه الجماهير[٢٩]. واذا كان التعليم الذي يجب أن يطور على نحو ملائم يلعب دوراً مهماً في زيادة هذه القوة الخلاقة ورفعها[٣٠]، الا أنه يجب أيضاً تطوير النظام الاجتماعي نفسه، بما يجعله في صالح الجماهير لأن ذلك هو الوسيلة الأساسية لتوليد الوعي لديها بأن النظام لصالحها، وبأنها هي التي تجني ثمار التطوير فيه. وهذا هو ما يشير اليه الهدف الأول من الاستراتيجية عند حديثها عن «تحرير الانسان العربي وتحرير قدراته المبدعة المشاركة بصفة أساسية في عملية التنمية والتمتع بثمار (هـذه) التنمية».

(ج) المشاركة الشعبية في اختيار الأهداف والأولويات وبرامج العمل، على المستويين القطري والقومي، بوصفها جانباً مهماً من جوانب ممارسة الانسان العربي لحقوقه الأساسية في الديمقراطية، واساساً لتنمية وعيه ولتحمله مسؤولية ما يلزم لتحقيق الأهداف ولتنفيذ البرامج التي تصدر عن هذه المشاركة لأنه «حيث لا مشاركة لا التزام»[٣١].

(٥) أما الهدف الثاني فهو «الامن القومي». واذا كانت «المنطلقات» قد ركزت على أنه

---

(٢٨) وهـذا ما أكـدت عليه الـوثيقة الصادرة عن: المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشتـرك، المصدر نفسه، حيث تشير الى أن هدف التنمية الشاملة يجب أن يترجم الى مجموعة من الأهداف الكيفية منها: «استخدام الموارد المادية في الوطن العربي من قبل القوى العربية، وهو ما يستلزم تحرير الانسان العربي والموارد المادية العربية من كل سيطرة أجنبية»، في: المصدر نفسه، ص ١١٩٣.

(٢٩) أنظر: دويدار، «استراتيجية التطوير العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد،» ص ٣٩٦ - ٣٩٧.

(٣٠) تشير وثيقة المؤتمر القومي للاستراتيجية المشار اليها سابقاً، الى «العمل على التطوير النوعي للانسان العربي وبذل أقصى ما يمكن من الجهود للاستثمار البشري والعناية بالانسان ورفعه كفاءته العلمية والفنية وايصاله الى المستويات التي بلغتها الامم الصناعية المتقدمة»، في: المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، المصدر نفسه، ص ١١٩٤.

(٣١) وقد أشارت لذلك الورقة الرئيسية التي قدمت الى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر: جامعة الدول العربية، «نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك: الورقة الرئيسية العامة،» ص ١٥، بالاضافة الى بعض الوثائق الاخرى.

يشكل «ضرورة مصيرية جديرة بكل الجهد والتضحيات»، فان الأهداف قد أعطت بعض العناصر والجوانب المتعددة التي يشملها. فقد نصت الاستراتيجية في «الأهداف» على «الأمن القومي بما فيه الأمن الفكري، والأمن العسكري، والأمن الغذائي، والأمن التكنولوجي». ويفهم من ذلك أن الهدف يتصل بتحقيق الأمن وتوفيره وحمايته في مواجهة جميع أنواع المخاطر الأساسية التي تهدد الذاتية العربية والأراضي العربية واستقلال الاقتصاد والارادة العربيين. وقد أعطت الأهداف بعض الأنواع الرئيسية للأمن فأشارت الى:

الأمن الفكري، (في مواجهة الغزو الفكري الذي يستهدف طمس الشخصية الحضارية العربية والذي تنعكس آثاره السلبية على الذاتية العربية، وعلى الهياكل الاقتصادية العربية وأنماط سلوكها، بما يزيد تبعية الوطن العربي للخارج طبقاً لما أشارت اليه المنطلقات). ويلاحظ هنا أن تقديم الأمن الفكري على جميع أنواع الأمن الأخرى يفهم منه أن الأمن الفكري هو بمثابة الأساس من أنواع الأمن القومي الأخرى، وان انتفاءه يؤدي الى انتفائها أو اضعافها سواء أكان ذلك عسكرياً أم غذائياً أم تكنولوجياً، بسبب ما يترتب على انتفاء الأمن الفكري من طمس وتشويه العقلية والشخصية العربية وجعلها سلبية تتقبل الحلول التي تفرضها عليها الدول الصناعية المسيطرة وتفقدها القدرة على الابداع والخلق لتحقيق التطوير الملائم والتنمية المستقبلة في الوطن العربي(٣٢). ومن هذا المنظور الذي اتخذته الاستراتيجية، يكون تحرير العقل العربي عملية أساسية ولازمة للتطوير الشامل في الوطن العربي، ويكون تحقيقها شرطاً جوهرياً لتحقيق كل أنواع التحرر والقوى الأخرى، بما في ذلك قوى التقدم العلمي والتقدم التكنولوجي المعتمد على تنمية القوة الذاتية التكنولوجية.

الأمن العسكري، في مواجهة الكيان الصهيوني ونزوعه المستمر للتوسع ولضم الأراضي العربية، وفي مواجهة مخاطر العدوان العسكري من الدول الأخرى، أياً كانت التسميات التي تطلق على هذا العدوان وتبرره (مثل قوة التدخل الامريكية التي تعد للتدخل العسكري في الوطن العربي بحجة حماية مصالح الوطن العربي في المنطقة)، وسواء كان هذا العدوان لحماية الكيان الصهيوني ودعمه، أم لتحقيق مصالح الدول الأخرى المتدخلة نفسها، أم للهدفين معاً.

الأمن الغذائي، في مواجهة الانكشاف الغذائي الخطير الذي يزيد من اعتماد الوطن العربي على الخارج في اشباع نسبة متزايدة من احتياجاته الغذائية وبخاصة من القمح، مما يفقد الارادة السياسية والاقتصادية العربية استقلاليتها ومما يزيد من التبعية للخارج، فضلاً عما يترتب عليه من جعل التطور الاقتصادي في الوطن العربي محكوماً بما يحدث في أسعار هذه السلع الغذائية المستوردة من الخارج. ومن هنا فان مشكلة الأمن الغذائي التي يواجهها الوطن العربي ليست مشكلة اقتصادية فقط، ولكنها أيضاً، وعلى الدرجة نفسها من الأهمية، تتصل بحرية الارادة

(٣٢) أنظر في بعض نواحي الأهمية الاساسية للأمن الفكري: صابر، «الابعاد الحضارية للتنمية في اطار استراتيجية العمل العربي المشترك،» ص ٢٩٢ ـ ٣٠٧.

السياسية العربية[٣٣].

الأمـن التكنولوجـي، وذلك في مواجهة «استمرار، بل تصاعد، الاعتماد على مصادر التكنولوجيا الخـارجية، تصميمـاً وتنفيذاً وادارة، وسلعـاً وبـراءات انتـاجية، وكـذلك على دور العلم والبحث وبيوت الخبرة الأجنبية»[٣٤]، مما يؤدي الى تزايد خطير في تبعية الوطن العربي للخارج، والى السيطرة على عملية التطور في البلاد العربية بواسطة الشركات متعددة الجنسية التي تبيع التكنولوجيا.

(٦) يتعلق الهدف الثالث «**بالتصدي للوجود الصهيوني**»، وقد بينت الاستراتيجية ما لهذا الوجود من طبيعة استعمارية ومن أنه يرتبط عضويا بالاحتكارات الدولية ويهدف الى امتصاص الوجود العربي تنفيذاً لمخططاته التوسعية، مما يحتم التصدي له، بكافة الوسائل والسبل. ويتبين من ذلك أن الاستراتيجية قد عبرت عن خطرين أساسيين للوجود الصهيوني ينبغي التصدي لهما. أولهمـا، أنـه ليس مجـرد خطر عسكـري فقط ولكنـه كذلك خطر اقتصادي من حيث ارتباطه بالاحتكارات الدولية، ومـن حيث توجيهه لهذه الاحتكارات للتأثير على الاقتصاد العربي، ومن حيث محاولته التغلغل في الأقطار العربية والتحكم في اقتصادياتها من خلال ما يحاول تدريجياً فرضه عليها من تطبيع للعلاقات بما فيها علاقات التجارة والسياحة والثقافة.. الخ، وثانيهما، أن الخطر العسكري الذي يمثله الوجود الصهيوني لم يعد مقصوراً على فلسطين وحدها ولا على الاقطار العربية المجاورة مباشرة لاسرائيل والتي كانت تقليدياً هي أقطار المواجهة معها، ولكن هذا الخطر أصبح يهدد الآن أغلبية البلاد العربية من خلال التوسع المستمر للسيطرة الاسرائيلية، بما يؤدي في النهاية الى «امتصاص الوجود العربي ذاته» تنفيذاً «لمخططات اسرائيل التوسعية».

(٧) في الهـدفين الـرابع والخامس ركزت الاستراتيجية على أربع من خصائص التنمية الشاملة وهي:

(أ) ان تحقق أكبر قدر من التناسب بين القطاعات والاقاليم، باعتبار ذلك وسيلة للتوازن الذي يدفع عملية التنمية، ووسيلة للعدالة في توزيع مشروعاتها بين الأقطار العربية وبين أقاليمها المتعـددة التي لا بد منها لاعطاء الحافز للاقطار العربية على الاقدام على العمل الاقتصادي المشترك وعلى الاستمرار فيه، ووسيلة لمنع استقطاب قطر عربي واحد أو عدد ضئيل من الاقطار العربية لنسبة كبرى من مشروعات التنمية.

(ب) لذلـك يجب أن تكون التنمية، على خلاف ما تحقق في ظل مبدأ «الاحلال محل الواردات» وفي ظل مبدأ «التنمية من أجل التصدير للخارج» ذات توجه داخلي أساسا، وذلك بأن

---

(٣٣) أنظر في تحليل ابعاد هذه المشكلة، سيد جاب الله: «مشكلة الأمن الغذائي في البلاد العربية،» ورقة قدمت الى: المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، المصدر نفسه، ٧٣٢ ـ ٧٦٨.

(٣٤) جامعة الدول العربية، «نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك: الورقة الرئيسية العامة،» ص ١٧.

تكون ملبية للحاجات الأساسية للمواطنين، على ألا تكون هذه الحاجات ثابتة جامدة على ما هي عليه عند بداية التنمية، بل يجب أن تكون متزايدة ومتطورة. ويتطلب ذلك تحقيق درجات أكبر من عدالة توزيع الدخل، باعتبار ذلك من الأسس اللازمة للصول لسد الاحتياجات الاساسية للغالبية العظمى من المواطنين في الاقطار العربية. ومن النتائج التي تترتب على فكرة التوجه الداخلي، بصفة أساسية، أن عملية التنمية يجب أن تقوم على «ادخال التحويلات الهيكلية التي من خلالها يتوجه الانتاج الى اشباع الحاجات الداخلية للغالبية العظمى من السكان»(٣٥)، أي أن الانتاج يجب أن يطور لكي يصبح أساساً دالة للحاجات الداخلية التي يجري التعرف عليها وتحديدها بأسلوب علمي ملائم، وليس دالة لاحتياجات السوق الدولية في ظل علاقات السيطرة التي للدول الصناعية المتقدمة على هذه السوق وعلى الاقتصادات المتخلفة، في اطار النظام الاقتصادي الدولي الحالي(٣٦).

(ج) كما أن هذه التنمية الشاملة يجب أن يكون من شأنها تقليص الفجوة التنموية في الوطن العربي والتي تتمثل في التباين الشديد بين الأقطار العربية في القدرة الانتاجية، ومن ثم في قدرتها على السير في العملية الانمائية، وكذلك تقليص الفجوة التنموية في داخل كل قطر عربي والتي تتمثل في وجود تباين ضخم وخطير بين نصيب المدن والأرياف من جهود التنمية والموارد الموجهة صوبها. ويكون تقليص الفجوة التنموية بتسريع عملية التنمية في الأقطار العربية الأقل نمواً، عن طريق العمل العربي المشترك في الجهد الانمائي القطري والقومي. ونظراً لأن الفجوة التنموية بين الأقطار العربية، وفي داخل كل قطر منها، تقترن بتفاوت ضخم وخطير في الدخول على المستوى القومي وعلى المستوى القطري، فان الأمر يقتضي كذلك تقليص هذه الفجوة الدخلية على المستويين. وقد اهتم ميثاق العمل الاقتصادي القومي بموضوع تقليص «الفجوة التنموية» وجعله من مبادئه الأساسية في البند رابعاً من الباب الأول الخاص بالعلاقات العربية والذي يقرر التزام الاقطار العربية «بالعمل من أجل التقليص السريع والفعال للفجوة التنموية والدخلية في ما بين الأقطار العربية وداخل كل قطر منها، بما يكفل تحقيق الاستقرار والانسجام الاقتصادي والاجتماعي والعدالة الاجتماعية القومية وتوسيع قاعدة مسيرتها». ويكشف ذلك عن أهمية هذا الهدف، لما يؤدي اليه استمرار الفجوة التنموية والدخلية بين الأقطار العربية، وفي داخل كل قطر منها، من تعريض الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم السياسي في الوطن العربي كله للخطر.

(د) وأخيراً فان هذه التنمية الشاملة يجب أن تتسم بتحقيق أكبر قدر ممكن من الاعتماد القومي على الذات(٣٧) الذي يتطلب تطوير كل القدرات الذاتية العربية في جميع المجالات

---

(٣٥) أنظر في ذلك: دويدار، «استراتيجية التطوير العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد،» ص ٣٩٧.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٩٨ ـ ٤٠١.

(٣٧) يتضمن بحث الدكتور دويدار: المصدر نفسه، عرضاً علمياً وعميقاً لمبدأ الاعتماد القومي على الذات، سواء من حيث مضمونه أو من حيث انعكاساته على الفروع الانتاجية التي يجب أن تقوم عليها عملية التنمية. كذلك أشار ميثاق العمل الاقتصادي القومي الى مبدأ الاعتماد القومي على الذات حيث ينص على أن =

وتعبئتهـا وتـوجيههـا لتحقيق التنمية، مع التحـرك باطراد لتصفية روابط تبعية الاقتصاد العربي للخارج، تمهيداً لوضع هذا الاقتصاد في أوضاع تبادلية متكافئة مع الدول الصناعية المسيطرة حالياً على السوق العالمية. فحالة التبعية التي توجد فيها الأقطار النامية من شأنها استغلال موارد هذه الأقـطار لصالح الدول الصناعية المسيطرة من خلال الآليات المتعددة للتبعية ومن خلال آليات السوق العالمية ومن خلال الدور المتنامي الذي أصبحت تلعبه الشركات متعددة الجنسية. ولذلك فإن حالة التبعية من شأنها أن تعرقل عملية تعبئة وتوجيه الموارد الذاتية للاقطار النامية لخدمة التنمية الشاملة المستقلة لاقتصاداتها.

(٨) الهدف السادس الذي نصت عليه الاستراتيجية هو «التكامل الاقتصادي على درب الوحدة الاقتصادية العربية بما يتطلبه ذلك من احداث تطوير أساسي في الاقتصادات العربية، وتجسد الارتباط العضوي الاقتصادي لا سيما الانتاجي منه». وهنا ترد ثلاث ملاحظـات:

الأولـى، ان التكامل الاقتصادي قد نظر اليه على أنه هدف مرحلي يجب العمل على تحقيقـه، تمهيداً لهدف أبعد يتحقق في مراحل تالية، وهو هدف الوحدة الاقتصادية العربية. ويكشف ذلك عن أنه في منطق واضعي الاستراتيجية يعتبر التكامل الاقتصادي مرحلة أقل قوة من مرحلة الوحدة الاقتصادية.

والثـانية، أنـه طبقاً للاستراتيجية يتطلب تحقيق هذا التكامل الاقتصادي احداث تطوير جوهري وعميق في الاقتصادات العربية. وقد أشارت الاستراتيجية الى جانب من جوانب هذا التـطوير، وهو أن يكون من شأنه تحقيق الارتباط والتشابك بين هذه الاقتصادات لا سيما في الهياكل الانتاجية، طبقاً لما قررته المنطلقات من قبل. وهكذا فانه في منطق الاستراتيجية يتحدد معنى التكامل بمفهوم معين هو تحقيق هذا الترابط والتشابك. بأكثر مما يتحدد بمداخل معينة. فأياً كانت هذه المداخل، فانها يجب أن توجه لتحقيق هذا المفهوم، وسواء تعلق الامر بمداخل المشروعات المشتركة أم بانتقال رؤوس الأموال، أو بانتقال العمالة (البند ٣ من الجزء الأخير من المنـطلقات) أو ببرامج التصنيع (البندان ٣/٦ و٤/٦ من «البرامج»). أو ببرامج المشروعات العربية المشتركة (البند ٦/٦ من البرامج). وهذا هو ما قرره أيضاً ميثاق العمل الاقتصادي القومي بالنسبة للتبادل التجاري الذي عالجه في البند (تاسعاً) من الباب الأول، حيث نص على «تحرير التبـادل التجـاري المبـاشر بين الاقطـار العربية على أن يكون ذلك في اطار جهد تنموي تكاملي يعزز القاعدة الانتاجية وينوعها».

(٩) يتعلق الهـــدف الســابـع والأخير «بـاقـامـة نظام اقتصـادي عربي جديد». وقـد حددت الاستراتيجية خصائص هذا النظام في ضوء مفاهيمها عن التكامل الاقتصادي العربي، والتنمية

= الملوك والـرؤسـاء العـرب الـموقعين عليه قرروا... «التزامهم الكامل بهذا الميثاق، وحشد جهودهم وطاقاتهم ومواردهم لتنفيذه اقتناعاً منهم بأن ذلك هو ضرورة حتمية لتعزيز القدرة العربية الذاتية التي تكفل للوطن والمواطن العربي حريته وكرامته».

الشاملة، والتخلص من التبعية. فقد بينت «الاهداف» أن هذا النظام يجب أن يتسم «بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة». ثم أضافت بعداً جديداً لمفهوم التكامل حيث بينت أن النظام العربي الجديد يجب أن «يمثل نمطاً من تقسيم العمل داخل الوطن العربي يحقق التطور. . . . لأقطار الوطن العربي». فالنمط الذي تشير اليه الأهداف لتقسيم العمل والذي يحقق التطور الاقتصادي العربي هو ما يؤدي اليه مبدأ تحقيق الترابط بين هياكل الانتاج العربية، في اطار التوزيع المتوازن للمشروعات بين أقطار الوطن العربي، حسب المعايير الاقتصادية الديناميكية لتوطين المشروعات.

ومن ناحية أخرى، فان هذا النظام الاقتصادي العربي الجديد الذي تنشده الاستراتيجية يجب أن تتحدد روابطه وعلاقاته مع العالم الخارجي، طبقاً للأسس التي عبرت عنها مراراً الدول النامية بخصوص اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يستهدف «ازالة التبعية، وايقاف استنزاف موارد العالم الثالث، واقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة معمقة بين دوله». وهكذا فقد حددت الاستراتيجية موقف الاقطار العربية من النظام الاقتصادي الدولي الجديد، حيث يجب أن تسهم في اقامة هذا النظام الذي لا تختلف دول العالم الثالث على خصائصه. ولكن من الجدير بالملاحظة هنا أن ازالة روابط التبعية ووقف استنزاف الموارد العربية واقامة علاقات اقتصادية متكافئة بين الاقطار العربية والدول الصناعية المسيطرة، ليست مجرد حلول لمشكلة دولية فحسب، ولكنها أيضاً من التطورات الضرورية واللازمة لتحقيق التنمية الشاملة للوطن العربي نفسه، بمعناها الذي أخذت به الاستراتيجية.

ج ـ الأولويات

بعد أن بينت الاستراتيجية المنطلقات والأهداف، انتقلت بعدئذ الى تحديد المجالات التي يجب أن تحظى بأولوية متقدمة في العمل الاقتصادي العربي المشترك، من بين المجالات المتعددة والواسعة التي يمكن أن تؤدي اليها هذه المنطلقات والأهداف. ذلك أن المحدودية النسبية للامكانات العربية المتاحة، في مواجهة هذه المجالات الممكنة، تجعل من الضروري اختيار عدد من هذه المجالات واعطاءها الأولوية على غيرها في هذا العمل الاقتصادي المشترك، وبخاصة أن الفترة الزمنية التي وضعت لها الاستراتيجية تحددت بالعشرين عاماً التي تمتد حتى بداية القرن القادم. وهذا ما بينته الاستراتيجية في بداية «الاولويات» حيث تقول: «تفرض محدودية البعد الزمني ١٩٨١ ـ ٢٠٠٠ للاستراتيجية العربية ومحدودية الموارد المتاحة لها، اختيار عدد من المجالات التي تتمتع معها بأولوية متقدمة يكثف فيها العمل المشترك، باعتبارها مجالات تتضمن أنشطة رائدة وفاعلة في تحقيق أهداف الاستراتيجية، دون أن يعني ذلك استبعاد العمل العربي المشترك في المجالات الاقتصادية الأخرى».

وفي ضوء الدراسات والمناقشات التي دارت حول الاستراتيجية في مراحل تحضيرها المتتالية، انتهت الى تحديد عشر أولويات هي:

(١) تحقيق الأمن العسكري للوطن العربي، بتعزيز القدرة العسكرية العربية في مختلف الميادين المتعلقة بهذا الأمن.

(٢) وتتعلق الأولوية الثانية بالقوى البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي. ذلك أنه في الأقطار العربية، كما في بقية الأقطار النامية الأخرى، تصطدم عملية التنمية الشاملة بقصور القوى العاملة من حيث التكوين العلمي والفني والمهني الملائم، مما يجب علاجه والتغلب عليه. وهذا ما أشارت اليه هذه الأولوية في بدايتها التي تنص على «تنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي». ونظراً لاعتماد الأقطار العربية النفطية الرئيسية على العمالة من البلاد العربية الأخرى، فان تطوير القوى العاملة لا بد أن يتم على أساس نظرة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها الاحتياجات النوعية والكمية للعمالة في الوطن العربي كله في ضوء اتجاهات التطورات المستقبلية، وما يلزم توفيره من العمالة التي يجب أن تعد من حيث الأنواع ومن حيث الكميات لسد هذه الاحتياجات على مستوى الأقطار العربية جميعاً. ومن المتطلبات الأساسية لقيام القوى العاملة العربية بدورها التنموي في الوطن العربي، طبقاً لهذا المنظور القومي «ضمان حريتها في الحركة وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية» طبقاً لما نصت عليه هذه الأولوية. وازاء ما كشفت عنه تجربة انتقال العمالة بين الأقطار العربية منذ منتصف السبعينات من أنها تصطدم في الأقطار النفطية بالتوسع في الاعتماد على العمالة الأجنبية، وبخاصة العمالة الآسيوية، لذلك قررت الاستراتيجية في هذه الاولوية ضرورة «التوسع في الاعتماد على العمالة العربية بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية». ولما كانت هجرة العقول العربية الى الخارج تمثل استنزافاً خطيراً يضعف من القدرة على تحقيق التنمية الشاملة، فقد ركزت هذه الاولوية أيضاً على «الحفاظ على هذه القوى (العاملة) داخل الوطن العربي»، بما يستلزمه ذلك من توفير المناخ والظروف التي تحفزها على البقاء في الأقطار العربية والمشاركة في عملية التنمية الشاملة فيها.

(٣) أما الأولوية الثالثة، فهي اكتساب القدرة التكنولوجية وتوطين التكنولوجيا الملائمة.

لا يقل العامل التكنولوجي، بالنسبة لعملية التطوير الانمائي، في أهميته، عن العامل البشري، فضلاً عن أنهما، في الحقيقة، مترابطان. ذلك أن دخول التكنولوجيا في العملية الانتاجية لا يحدث من فراغ وانما يتم بواسطة البشر القائمين على الانتاج، ويتوقف على مدى ونوعية التعليم والتدريب اللذين يتلقونهما، وعلى مدى اطلاق قواهم الخلاقة المبدعة لكي تستخدم مبادىء العلوم الأساسية في ايجاد حلول لمشكلات الانتاج تتلاءم مع الأوضاع والظروف التي تميز مجتمعاتهم، بما يزيد من فاعلية الاداء الاقتصادي وانتاجيته في هذه المجتمعات. ومن هنا فان الترابط في الترتيب في الأولويات، كما وردت في الاستراتيجية، بين تطوير القوى البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي وتنميتها، وبين اكتساب القدرة التكنولوجية وتوطين التكنولوجيا، جاء ترابطاً معبراً عن حقيقة أساسية، وهي أن التطوير التكنولوجي انما يجد أساسه، قبل كل شيء، في تطوير عقول القوى البشرية في المجتمع ومعرفتها ومهاراتها وابداعها، في جميع المجالات التي يشملها اصطلاح التكنولوجيا، سواء أكانت في تصميم المشروعات أم في اختيار اساليب تنفيذها أم في تحديد أسلوب الانتاج فيها، أم في ادارتها وتنظيمها، أم في تطوير الآتها ومعداتها، الى آخر الجوانب العديدة التي يمتد اليها هذا الاصطلاح. ولا يتم التقدم التكنولوجي، في أي مجتمع، عن طريق استيراد السلع والآلات والمعدات، ولا عن طريق

تكليف بيوت الخبرة الأجنبية بوضع تصميمات المشروعات وتنفيذها وتسليمها «بالمفتاح» الى القطر النامي الذي تتوطن فيه، ثم يعتمد بعد ذلك على الاجانب جزئياً أو كلياً في ادارتها. ومع الأسف، فان هذه هي الأساليب التي ظل يعتمد عليها الوطن العربي، بجميع أقطاره، في الحصول على التكنولوجيا، وهي أساليب تؤدي بالضرورة الى التبعية التكنولوجية للخارج، وتباشر انعكاسات سلبية خطيرة ليس على كفاءة وتكلفها التنمية فقط، ولكن أيضاً على استقلاليتها وعلى امكانات استمرارها(٣٨).

وقد كان تقويم هذه الأساليب هو الذي جعل الاستراتيجية في هذه الأولوية تشير ضمناً، الى أن ما يلزم للأقطار العربية لتحقيق التنمية الشاملة ليس هو نقل التكنولوجيا عن طريق الاستمرار في مثل هذه الأساليب، وانما هو «اكتساب القدرة التكنولوجية وتوطين التكنولوجيا الملائمة، بدعم الفعاليات القومية والقطرية في هذا المجال وجعلها متطورة ومتمشية مع متطلبات واحتياجات المجتمع العربي وأهدافه الاستراتيجية، وفي مقدمتها الأمن القومي بشتى جوانبه والتصنيع الأساسي».

ويتطلب تكوين هذه القدرات التكنولوجية الذاتية توفير امكانات ضخمة، بشرية، ومادية، ومالية، في مجال العلوم النظرية الأساسية وفي مجال الافادة منها في العلم التطبيقي لحل مشكلات الانتاج في الوطن العربي في جميع القطاعات وفي جميع المجالات، وفي وضع الحلول التي يتم التوصل اليها موضع التجربة، ثم موضع التطبيق، بعد ثبوت ملاءمتها وصلاحيتها وقدرتها على رفع الانتاجية. وتتجاوز هذه الامكانات قدرة كل قطر عربي على حدة، مما يحتم تعاون الأقطار العربية جميعاً في توفير وتجميع الامكانات والجهود التي توجه لاكتساب القدرة الذاتية التكنولوجية.

(٤) أما الأولوية الرابعة، فهي «تحقيق الأمن الغذائي، بتوفير أقصى حد ممكن من الاستقلالية في اشباع الحاجات الغذائية الأساسية في تطورها»، حتى لا يستمر الانكشاف الغذائي المتزايد والخطير الذي تعاني منه الأقطار العربية في مجموعات السلع الغذائية الأساسية، وعلى وجه الخصوص القمح.

ولا يكون ذلك الا عن طريق تضافر امكانات الأقطار العربية وجهودها جميعاً من خلال عمل اقتصادي عربي مشترك، حددت الاستراتيجية في هذه الأولوية مجالاته على النحو التالي:

(أ) توفير الشروط الأساسية اللازمة لزيادة الانتاجية، وتوسيع طاقات الانتاج الغذائي.

(ب) القضاء على صور التبديد في المراحل المختلفة، من الانتاج، الى التخزين والتوزيع، الى نمط الاستهلاك.

---

(٣٨) أنظر في الأساليب المتبعة في «نقل التكنولوجيا في الوطن العربي، وفي آثارها السلبية وفي السياسات التكنولوجية التي يجب ان تتبناها الاقطار العربية»: انطوان زحلان، **البعد التكنولوجي للوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١)، وخاصة الفصلين ١ و٣.

(ج) تحسين شروط تبادل المواد الغذائية بين الأقطار العربية، وبينها وبين العالم الخارجي، على النحو الذي يحمي المستهلك ضد التضخم المتزايد في أسعار المستوردات وعدم الانتظام في حجمها.

(٥) خصصت الأولوية الخامسة للطاقة، التي أوضحت الاستراتيجية أنها تتطلب العمل في ثلاثة مجالات هي:

(أ) «اتباع سياسة نفطية تخدم المصلحة العربية العليا»، سواء أكان ذلك في الجانب الاقتصادي، (تحديد الحجم الأمثل لانتاج النفط والتعاون مع الدول غير العربية المنتجة للنفط على سياسة تحقق أفضل الشروط الاقتصادية للدول النفطية)[٣٩]، أم في جانب زيادة النشاط الاستكشافي (في الأقطار العربية المنتجة للنفط والغاز، والتنقيب في البلدان غير المنتجة حالياً، وذلك بمساهمة البلدان المنتجة والمؤسسات العربية المتخصصة في مشروعات البحث والتنقيب تمويلاً وتنفيذاً)[٤٠]، أم في الجوانب التقنية المتصلة بصناعة النفط في مراحلها المتعددة، أم في الجانب المالي المتعلق بتوظيف الفوائض المالية النفطية التي تتولد بسبب انتاج الاقطار العربية النفطية للنفط بكميات تزيد عما تقتضيه احتياجاتها الحالية للطاقة وللأموال.

(ب) تكثيف الجهود من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة القائمة، بما يتضمنه ذلك من القضاء على صور التبديد وتعظيم العائد على المدى البعيد. ويتطلب ذلك الانضباط في استخدام النفط في الأقطار العربية المنتجة له، والتخطيط لمدى أبعد من المرحلة الحاضرة؛ حيث تزداد احتياجات الوطن العربي للطاقة للاستمرار في تنمية اقتصاده وتشغيله، وذلك في ضوء ما هو معروف حتى الآن من فقر الأقطار العربية في مصادر الطاقة الأخرى (مثل الفحم) أو في المتطلبات التكنولوجية اللازمة لتطوير الطاقة النووية واستخدامها. كذلك يتطلب هذا المجال تحويل قسم متزايد من النفط العربي نحو استخدامات صناعية أكثر فائدة ومردوداً من استخدامه وقوداً، مما يعطي النفط دوراً في دفع التنمية الصناعية في الوطن العربي وتوسيعها.

(ج) «التعاون الفعال في مجال البحث عن بدائل مختلفة للطاقة». فالتقديرات تشير الى أنه، بالمعدلات الحالية (سنة ١٩٨٣) للانتاج ولتزايد الاحتياطي، فان فترة نفاد الاحتياطي النفطي العربي هي في حدود ٩٠ سنة[٤١]. وحتى اذا أمكن اطالة هذه الفترة عن طريق التوفير في

---

(٣٩) وان كانت تجب ملاحظة أن الفقرة (أ) من أولوية الطاقة صيغت بعبارات عامة قصد منها عدم التعرض لسياسات التسعير والانتاج وتوظيف الفوائض، وهي موضوعات أكد الأمين العام لمنظمة الأوابك تركها للدول المعنية. أنظر: الامام، «الفلسفة الأساسية لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل القومي،» ص ٧٨.

(٤٠) أنظر: جامعة الدول العربية، «نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك: الورقة الرئيسية العامة،» ص ٣٧.

(٤١) تتوقف فترة النفاد على حجم انتاج السنة الذي يحسب على أساسه وعلى حجم الاحتياطي وتزايده، =

استخدام النفط داخلياً في الأقطار العربية، فانه سيظل من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار أن النفط مصدر للطاقة قابل للنفاد عاجلاً أم آجلاً. ومن هنا فانه يجب منذ الآن البحث عن بدائل مختلفة للطاقة، حتى لا يفاجأ الوطن العربي في مجموعه بنفاد النفط وبعدم تملكه لمصادر أخرى للطاقة يعتمد عليها في تنمية اقتصاده وتسييره. ونظراً لما يستلزمه هذا البحث من امكانات وموارد فنية ومالية لا يقوى على تحملها قطر عربي على انفراد، فان الأمر يحتم التعاون العربي والعمل العربي المشترك الفعال في هذا المجال.

(٦) عالجت الاستراتيجية في الأولوية السادسة «التصنيع»، حيث تنص على «دعم العمل العربي المشترك لاعداد القواعد الاساسية للتصنيع، بما يعزز تطوير الانتاجية والانتاج، والتخطيط لدعم وانشاء الصناعات التي تكون أساساً للتصنيع المتكافىء والمتكامل في بناء الصناعات المحورية». ومن الجدير بالملاحظة أنه قد تكررت كثيراً، في الدراسات والمناقشات التي وضعت على أساسها الاستراتيجية، مصطلحات «التصنيع الأساسي» و«المحاور الأساسية للتصنيع» و«القواعد الأساسية للتصنيع»؛ وهو الاصطلاح الذي أخذت به الاستراتيجية في هذه الأولوية. ويقصد بجميع هذه المصطلحات مفهوم واحد، وهو أنه، بدون اهمال التنمية الزراعية، بما تحققه من توفير الأمن الغذائي، في ضوء اشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان، فان التصنيع يفرض نفسه وسيلةً أساسية لتطوير المجتمع، وبخاصة ان انتاجية العمل في النشاط الصناعي عند المستوى الحالي لتطور المجتمع الانساني تكون أعلى منها في النشاطات الأولية، ويتطلب ذلك احداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد في اطار التوجه الأساسي المتمثل في اشباع الحاجات الأساسية للمواطنين. واذا كان ذلك يفرض تنمية بعض الصناعات الاستهلاكية التي يتم الاعتماد عليها في اشباع جانب من هذه الحاجات، الا أنه يفرض أيضاً اقامة الأساس الذي يجب أن تعتمد عليه عملية التصنيع كلها، والذي يتمثل في عدد من الصناعات الرائدة التي تخلق شروطاً مؤاتية لبناء صناعات أخرى خلفية (تزودها بالمدخلات اللازمة) وأمامية (تقوم على استخدام ما تنتجه كمدخلات)، بحيث تؤدي حركة التصنيع الى بناء مركب صناعي يقوم على تكامل الحلقات التكنولوجية أفقياً ورأسياً، بفضل علاقات الترابط أو التشابك الأمامية والخلفية[٤٢].

= ولذلك فان فترة النفاد يمكن أن تتغير حسب السنة التي يحسب على أساسها هذان العاملان. وبحسب أرقام سنة ١٩٨٠، كانت فترة النفاد ٤٦,١ سنة للبلدان العربية الأعضاء في الأوابك، وارتفعت بحسب أرقام سنة ١٩٨١ الى ٥٦,٣ سنة. أنظر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول: **التقرير السنوي السابع للامين العام للمنظمة، ١٩٨٠** (الكويت: المنظمة، [١٩٨٠])؛ **التقرير السنوي الثامن للامين العام للمنظمة، ١٩٨١** (الكويت: المنظمة، [١٩٨١])، ص ٦٩، **والتقرير السنوي العاشر للامين العام للمنظمة، ١٩٨٣** (الكويت: المنظمة، [١٩٨٣])، ص ٦٨. ويلاحظ ان فترة النفاد متوسط عام لهذه البلدان في مجموعها، وأنها تتفاوت من بلد لآخر. فبحسب معدل انتاج ١٩٨٣ تبلغ ١٣ سنة في كل من البحرين ومصر، و٩٤ سنة للسعودية، و١٦٩ سنة للكويت، و١٩٤ سنة للعراق.

(٤٢) في تفصيل هذا المفهوم ومتطلباته، أنظر: دويدار، «استراتيجية التطوير العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد،» ص ٤٢٩ - ٤٣٤.

هذه الصناعات الرائدة تكون بمثابة صناعات محورية، بسبب الدور الرئيسي الذي تلعبه في عملية التصنيع كلها، لما تحققه لها من استقلالية ومن استمرارية ومن متطلبات البقاء الصحي من خلال توفير المستلزمات اللازمة لعملية التطوير الصناعي. وقد حددت الاستراتيجية في السادس من «الاهداف» هذه الصناعات المحورية في ما يأتي:

(أ) الصناعات العسكرية. (ب) الصناعات الأساسية. (ج) الصناعات الهندسية ولا سيما صناعات وسائل الانتاج. (د) الصناعات النفطية والبتروكيماوية والكيماوية. (هـ) الصناعات الزراعية. (و) صناعة مواد البناء والتشييد.

ومن الجدير بالملاحظة أنه بدون اقامة هذه الصناعات المحورية في كل مترابط ومتشابك على مستوى الوطن العربي، فانه لن يكون من الممكن اقامة الصناعات العسكرية اللازمة لتحقيق الأمن القومي العسكري الذي يفرض نفسه ضرورة حياة أو موت بالنسبة للوجود العربي ذاته.

(٧) الأولوية السابعة هي «البنى الأساسية». ذلك أن من العوامل السلبية الخطيرة التي تعرقل التنمية والتكامل في الوطن العربي قصور هذه البنى، وبخاصة في مجال النقل والاتصالات. ولذلك فقد نصت الاستراتيجية، في هذه الأولوية، على «دعم العمل العربي المشترك بالتخطيط لتطوير البنى الأساسية وتوفير العناصر الجوهرية لها، وهي الشبكات الكهربائية، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وشبكات النقل، وأنشطة التكوين العلمي والتدريب العملي، وفقاً للتصور القومي للتنمية واعادة هيكلة الاقتصاد العربي». وقد أدخلت الاستراتيجية، في هذه البنى الأساسية، ما يلزم للتنمية من البحث العلمي ومن تدريب العاملين. وبصفة عامة، فان هناك جزءاً من البنى الأساسية يقام داخل كل قطر ويعتبر ذا منفعة قطرية بحتة، في حين يوجد جزء آخر لا بد من توفيره لدعم التكامل والتشابك الاقتصاديين بين الأقطار العربية. ولكنه لا يمكن الفصل بين النوعين فصلاً دقيقاً، لأن عدم توافر بعض الطرق مثلاً في داخل قطر عربي قد يؤثر على امكانات التبادل التجاري مع الأقطار العربية الأخرى، إضافة الى اضعاف امكانات التنمية في داخل القطر نفسه. ومن هنا فان تحديد ما يعتبر داخلاً في نطاق العمل العربي المشترك يجب أن يبنى على دراسة لتأثير مشروعات البنى الأساسية حسب ظروف كل قطر، وفي ضوء ما يجب تحقيقه من ترابط وتشابك اقتصاديين بينه وبين بقية الأقطار العربية الأخرى.

(٨) وتتعلق الأولوية الثامنة «بتنسيق العلاقات الاقتصادية العربية التجارية والنقدية والمالية مع العالم الخارجي، بما يخدم قضايا المصير العربي ويوفر أكبر مردود للأمة العربية».

ويترجم ذلك مبدأ أساسياً قرره مؤتمر القمة العربي وأكد عليه أيضاً ميثاق العمل الاقتصادي القومي، وهو مبدأ توظيف العلاقات الاقتصادية العربية مع البلدان الأجنبية في خدمة المصالح الاقتصادية والقضايا القومية[٤٣]. ولا يعكس ذلك انغلاقاً عربياً لأن الأقطار العربية أقطار نامية

(٤٣) ينص المبدأ الثاني عشر من ميثاق العمل الاقتصادي القومي على «ضرورة الالتزام العربي باستثمار =

تدخل في عداد بلدان العالم الثالث وتشترك معها في كثير من القضايا والمصالح التي لا بد أن تسعى كلها لتحقيقها، بما في ذلك قضية اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على التكافؤ ويستبعد الاستغلال، وبما في ذلك قضية الشركات متعددة الجنسية التي لا يجوز أن يستمر تمتعها بالقدرة والسلطات التي تملكها في تعاملها مع بلدان العالم الثالث مما يقتضي البحث عن صيغة لهذا التكامل تسمح بالافادة من قدرات هذه الشركات دون ممارستها لسلطاتها وسياساتها الضارة بهذه البلدان. ولكن إضافة الى هذه القضايا التي تشترك فيها الأقطار العربية مع بلدان العالم الثالث، هناك قضايا جوهرية تندرج ضمن خصوصيات الوطن العربي. وتأتي في مقدمتها القضية القومية الأولى، قضية فلسطين. كذلك هناك خصوصيات التبادل التجاري العربي مع الكتل الاقتصادية والسياسية المختلفة في العالم الخارجي، وقضية حصول الوطن العربي على السلع الغذائية اللازمة من الخارج لتغطية انكشافه الغذائي لحين وصوله الى تحقيق أمنه الغذائي بالكامل. في هذه القضايا وغيرها، يجب توظيف العلاقات الاقتصادية العربية، بجميع أنواعها، مع العالم الخارجي، بما يخدم القضايا القومية العربية، وبما يحقق أكبر قدر ممكن من المزايا الاقتصادية للوطن العربي(٤٤).

ويتوقف مدى قدرة الأقطار العربية في تحقيق هذا المبدأ على مدى التنسيق بينها في هذا المجال، وعلى مدى التضامن الجاد والثابت في ما بينها في رسم السياسات واتخاذ الاجراءات والخطوات المشتركة للوصول للغرض المستهدف. «فبقدر ما تفكر الأقطار العربية وتخطط وتنسق وتعمل معاً داخلياً كوحدة عضوية متماسكة، تكون قدرتها أوسع وأكبر على خدمة مصالحها الاقتصادية وقضاياها القومية عبر علاقاتها الاقتصادية الخارجية»(٤٥).

(٩) أما الأولوية التاسعة فتخص «قطاع المال»، وتقرر «توجيه قطاع المال بنحو يواجه احتواءه في السوق المالية الدولية، ويسمح بتوجيه المدخرات العربية في داخل الوطن العربي لأغراض التنمية، ويعزز المقومات النقدية، والتجارية، وفقاً لمتطلبات العمل العربي المشترك».

(١٠) أما الأولوية العاشرة فهي «تخطيط التنمية قومياً» وتنص على «اقامة نشاط تخطيطي على المستوى القومي ينشغل بتحضير خطة التنمية العربية المشتركة ومتابعة تنفيذها. ويتمتع التخطيط القومي بحد أدنى متزايد من الالزامية يعطى على الأقل للعمل العربي المشترك، ويكون تأشيرياً بالنسبة لما عدا ذلك تستوحيه الأقطار العربية في تحضير خططها تحقيقاً للتناسق بين الخطط القطرية في بعدها القومي وتمكيناً لها من الاستفادة من التنظيم القومي للاقتصاد العربي، ويراعى أن يكون العمل التخطيطي مستمراً في شكل خطط خمسية تبدأ من سنة ١٩٨١».

= القوة الاقتصادية العربية لصالح قضايانا القومية العربية، وعلى الأخص منها القضية الفلسطينية، وذلك وفقا للسياسات والاجراءات التي يقررها مجلس الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي».

(٤٤) أنظر في توظيف العلاقات الاقتصادية العربية لخدمة جميع هذه القضايا: جامعة الدول العربية، «نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك: الورقة الرئيسية العامة،» القسم ثانياً، ص ٥٤ ـ ٩٢.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٥٦.

ولا شك أن هذا من أهم المبادىء التي قررتها الاستراتيجية. ولسنا بحاجة الى اعادة الأسباب التي تجعل من الضروري الاعتماد على التخطيط في مجال تنمية الاقتصاد القومي العربي وتكامله في مجموعه، لأنها هي الأسباب نفسها التي تجعل التخطيط ضرورياً في مجال تنمية اقتصاد كل قطر من الأقطار العربية(٤٦)، ويضاف اليها سبب مهم آخر يتصل بالعمل العربي المشترك الذي يتضمن مداخل تحقيق التكامل الانمائي بين هذه الأقطار جميعاً، ذلك أن العمل القطري، وأياً كانت طبيعة الخطة التي توضع له، يخضع لأجهزة سيادة واحدة تحدد له أهدافه وأولوياته وتحدد مساراته وتصدر التوجيهات وتطبق السياسات التي تضمن التحرك في هذه المسارات، وهو ما لا يمكن توفيره بالنسبة للعمل الاقتصادي العربي المشترك «الا بفضل التخطيط والتزام الأقطار العربية بالحدود التي ترسمها لهذا العمل المشترك»(٤٧).

ويجب فهم هذه الأولوية في ضوء ما قررته «المنطلقات» من «ان التنمية الشاملة تفيد حتماً من المسيرة القطرية للتنمية، ولكنها تتسارع وتزداد صلابة ورشدانية اذا انطلقت الخطط القطرية من تخطيط انمائي قومي». وقد كان هناك اتجاهان بالنسبة لمدى الزامية التخطيط الانمائي القومي، أحدهما يرى أن يكون هذا التخطيط تأشيرياً، والثاني يرى أن يكون الزامياً. وقد جاءت صياغة الأولوية العاشرة المتعلقة بهذا التخطيط القومي توفيقية(٤٨)، حيث جعلته يتمتع بحد أدنى من الالزامية ينطبق على العمل العربي المشترك، ويكون تأشيرياً بالنسبة للخطط القطرية التي تستوحيه في الجوانب القطرية التي تكون ذات أهمية قومية أو ذات انعكاس على المستوى القومي حتى تكون الخطط القطرية متناسقة في جوانبها التي تتصل بالجانب القومي، وحتى تنعكس مزايا التنظيم القومي للاقتصاد العربي على هذه الخطط القطرية(٤٩).

---

(٤٦) تضع كل الاقطار العربية، باستثناء البحرين خططاً أو برامج تخطيطية للتنمية. أنظر في ذلك: محمود الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة ازاء التكامل الاقتصادي العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ١٢٩ ـ ١٦٣.

(٤٧) جامعة الدول العربية، «نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك: الورقة الرئيسية العامة،» ص ٢١ ـ ٣٢، ومحمد لبيب شقير، «الأوضاع والعلاقات الاقتصادية بين الاقطار العربية وسبل تدعيمها،» ورقة اعدت للامانة العامة لجامعة الدول العربية في أيار/ مايو ١٩٨٠، وقدمت الى: مؤتمر القمة العربي، ١١، عمان، ٢٢ آب/ اغسطس ١٩٨٠، ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٤٨) أنظر في هذين الاتجاهين والصيغة التوفيقية للأولوية: الامام، «الفلسفة الأساسية لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل القومي،» ص ٦٥ و٦٩.

(٤٩) وان كانت تجب ملاحظة انه عند عرض الوثيقة، على الدورة الخاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عمان، ٦ ـ ٩ تموز/ يوليو ١٩٨٠، والتي شارك فيها وزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب، وضع اصطلاح «خطة التنمية العربية المشتركة» بدلاً من اصطلاح «الخطة القومية للتنمية» الذي كان قد ووُفق عليه من المجلس نفسه بقراره رقم (٧٩٩) في ١٣/٢/١٩٨٠. أنظر: الامام المصدر نفسه، ص ٧٥ و ٧٧ ـ ٧٨. أما في ميثاق العمل الاقتصادي القومي، فقد جعل عنوان المبدأ «خامساً» منه... «اعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشاريع العربية المشتركة كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربي المشترك»، مما يقصر نطاق عملية =

هذه هي «الأولويات» العشر التي قررتها وثيقة الاستراتيجية. وهناك ملاحظتان يجب ايرادهما على هذه الأولويات:

الأولى: ان التساؤل يثار عن مدى امكان اعتبار «تخطيط التنمية قومياً» من بين الأولويات بالمعنى نفسه الذي للأولويات التسع الأولى. فهذه الأولويات التسع، التي نصت عليها الاستراتيجية، تتعلق بمجالات قطاعية محددة، أما «تخطيط التنمية قومياً» فهو من مبادىء تسيير الاقتصاد وأساليبه. وهو ينطبق على جميع القطاعات والمجالات، بل وعلى الجوانب الأخرى للعمل العربي المشترك في مجموعه. ولذلك فانه كان من الأفضل أن يوضع في قسم «الآليات» أو «متطلبات تنفيذ استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك». ولا يتعلق الأمر هنا بمجرد خلاف لفظي، ولكنه يتعلق بتأصيل الموضوعات بحسب امكان تعديلها، أو العدول عنها. فالأولويات يمكن، من الناحية النظرية على الأقل، أن تعدل أو أن يؤجل بعضها، في ضوء ما قد يجد من ظروف وتطورات أثناء التنفيذ دون أن يؤثر ذلك على وجود الاستراتيجية واستمرارها في مجموعها. ووضع مبدأ التخطيط التنموي القومي أساساً في الآليات يترجم بدقة ضرورته للاستراتيجية، حيث يصبح هو الأساس الذي تقوم عليه كل آليات تحقيقها، وبحيث اذا أوقف أو أجل أو عدل عنه، فان الاستراتيجية نفسها تكون قد أوقفت أو أجلت أو عدل عنها.

أما الملاحظة الثانية: فتتعلق بالعلاقة بين هذه الأولويات بعضها ببعضها الآخر، فلم يقصد منها أن تكون أولويات زمنية(٥٠)، بمعنى أن يجري التركيز على الأولويات المتقدمة منها في المراحل الزمنية الأولى ثم تليها في المراحل الزمنية التالية الأولويات الأخرى. وبعبارة أخرى، فهي أولويات موضوعية تم اختيارها، باعتبارها مجموعة من بين المجالات العديدة التي يمكن أن تغطيها المنطلقات والأهداف. ومن هنا فانه يتعين السير دفعة واحدة فيما يلزم لوضع هذه الأولوياته جميعاً موضع التنفيذ.

د ـ البرامج

بعد تحديد الأهداف والأولويات، تناولت الاستراتيجية «البرامج»، مفصلة حسب كل أولوية. والواقع أن ما ورد تحت هذا الجانب لا يعدّ برامج بالمعنى الدقيق، لأنه نوع من التفصيل لبعض الجوانب التي تدخل تحت كل واحد من الموضوعات التي وردت في الأولويات، على ما يتضح مما يلي:

(١) البرامج والأنشطة المتصلة بتحقيق الأمن العسكري

وقد تضمنت تطوير الصناعة العسكرية المباشرة والمدنية ذات العلاقة المتداخلة بالجهد

=التخطيط القومي على المشاريع المشتركة العربية وحدها، وان كان قد ورد في تفصيل المبدأ بعدئذ «الالتزام باستراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك والخطط القومية المنبثقة عنها».

(٥٠) أنظر: الامام، المصدر نفسه، ص ٨٩.

المتصل لرفع قدرة الوطن العربي في مجال الأمن العسكري ـ تطوير القدرات التكنولوجية والبحث الاستراتيجي والتدريب بما يوفر للقطاع العسكري المزيد من القدرات العسكرية والبشرية في هذا الميدان ـ تعزيز دور البحث العلمي في مختلف ميادينه في انجاز مهام الأمن العسكري وتوجيه سياسات السوق الشامل.

(٢) البرامج والأنشطة المتعلقة بتطوير القوى البشرية والقوى العاملة

وتشمل: دراسة تحليلية للوضع التعليمي والتدريبي القائم في الوطن العربي بقصد تشخيص المشاكل والوصول الى حلول لها في ضوء مستلزمات التنمية القومية ـ القيام بجهود قومية في مجال البحث العلمي ونشر المعرفة ـ تخطيط القوى العاملة على اختلاف مستوياتها على الصعيد القومي في اطار خطة التنمية القومية ـ التدريب الفني والمهني للقوى العاملة العربية وفقاً لمستلزمات التنمية القومية ـ وضع برامج القضاء على الأمية بتحقيق حد أدنى من امكانية اكتساب المعرفة وحصيلتها الحضارية خلال فترات زمنية معينة. ولم تتضمن هذه البرامج شيئاً يتعلق بتيسير انتقال العمالة بين الأقطار العربية تحقيقاً لمتطلبات التنمية، على الرغم من أن الأولويات قد نصت على «ضمان حرية القوة العاملة في الحركة، وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية»، الا أنه يبدو أن الأقطار العربية لم تتفق على ادراج هذا الجانب ضمن البرامج. وقد أضيفت ملاحظة، في نهاية البرامج: كلها، تنص على أن «ممثل منظمة التحرير الفلسطينية طلب اضافة الفقرة الآتي نصها: وضع السياسات وايجاد القرارات التي تيسر تنقل المواطنين العرب والقوى البشرية داخل الوطن العربي».

(٣) البرامج والأنشطة المتصلة باكتساب القدرة التكنولوجية الذاتية، وتوطين التكنولوجيا الملائمة

وقد أحاطت بالكثير من الجوانب في هذا الخصوص، حيث تضمنت؛ تجميع المعلومات التكنولوجية المتيسرة وتحليلها ونشرها لمعرفة امكانية الاستفادة منها ـ تطوير الفنون الانتاجية القائمة فعلاً بصفة عامة وتلك المستخدمة في مجالات النشاط الحرفي بصفة خاصة ـ تبادل الخبرة العربية والتركيز على أفضلية استخدامها وتفادي تكرار المعاملات الواردة على تكنولوجيا سبق شراؤها بواسطة احد الأقطار العربية ـ توحيد وتنسيق المواصفات والمقاييس والمعايير المستخدمة في الوطن العربي ـ تهيئة نظام وشروط استقبال وتعديل الفنون الانتاجية المستوردة، واختيار الأنسب منها في ظل معطيات التنمية القومية وأهدافها ـ التوصل الى صيغ قانونية عربية بشأن المعاملات المنصبة على التكنولوجيا والاستفادة من الخبرة العربية لقطر عربي عند قيام قطر آخر بالدراسات السابقة والتفاوض على التكنولوجيا نفسها ـ تكوين وتطوير المراكز والمكاتب الوطنية للبحوث ودراسات الجدوى والتصميم الهندسي والاستشاري ـ وضع خطة للاطارات الفنية العربية في داخل الوطن العربي وخارجه تضمن تهيئة المناخ الملائم لاستبقاء الخبرات العربية وجذب ما يوجد منها في الخارج.

(٤) البرامج والأنشطة المتصلة بتحقيق الأمن الغذائي

وتشمل استكمال دراسات الوضع الغذائي العربي الحالي من حيث مستوى اشباع الحاجة للغذاء وأنماطه، ومدى الاعتماد على الذات وعلى العالم الخارجي ودراسة امكانية التوسع في الانتاج الغذائي والزراعي والصناعي ـ وضع برامج انتاج الأغذية المختلفة من حبوب ولحوم وألبان وأسماك وخضروات وزيوت وسكريات للوصول الى درجة عالية من الاكتفاء الذاتي على نحو يحقق نمطاً متوازناً من التغذية ـ وضع برامج تهدف الى توفير الشروط الأساسية للتوسع في الانتاج الغذائي: المياه، الأراضي، الصرف، الآلات الزراعية، الأسمدة، المبيدات.. الخ ـ التوسع في امكانية تخزين المواد الغذائية ونقلها وتوزيعها ـ وضع سياسة لتسهيل تداول المواد الغذائية داخل الوطن العربي، وسياسة للاستيراد الجماعي للمواد الغذائية من خارج الوطن العربي مع ربطها بسياسة تصدير المواد التي يتمتع بها الوطن العربي بمزايا نسبية، بما يرتبط بذلك من سياسات تسويقية بصفة عامة وسعرية بصفة خاصة ـ يراعى في وضع البرامج القومية الأمن الغذائي على مستوى كل قطر عربي.

(٥) الطاقـــة

وقد تضمنت عدداً من الجوانب هي: دعم السياسات العربية المشتركة في حقل الطاقة[٥١] ـ وضع برامج لاستخدام الطاقة في الأقطار العربية المختلفة في اطار التنمية القومية بقصد ترشيد استخدامها لتمكين الأقطار العربية من تنفيذ خططها القطرية ـ تطوير القدرات العربية في التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي والبحث عن مصادر بدائل مختلفة للطاقة، وعلى الأخص الطاقة الشمسية ـ تكثيف عمليات تكرير النفط والغاز الطبيعي ونقلهما وتوزيعهما في الوطن العربي ـ وضع برامج لتحقيق تكامل الصناعة النفطية في الوطن العربي في اطار خطة نفطية عربية.

ومن الجدير بالملاحظة ان هذه البرامج المتعلقة بالطاقة لا تتضمن اي اشارة الى سياسات تسعير النفط وتحديد مستويات انتاجه، والتي رأينا في ما سبق حرص الاقطار العربية المعنية على عدم ادخالها في مجالات العمل العربي المشترك.

(٦) التصنيـــع

وتشمل الجوانب المتعلقة به ما يأتي: برامج ترشيد استخدام الطاقات الصناعية القائمة، والاتفاق على سياسات انتاج ترفع من كفاءاتها وتحول دون وجود الطاقة المعطلة ـ وضع برامج لصناعات تهدف الى ازالة الاختناقات في تطوير الصناعات العربية القائمة وتقليل تبعيتها للخارج ـ وضع برامج تضمن لكل قطر عربي حداً أدنى من البناء الصناعي يكون أساساً لجهود

---

(٥١) كان النص الوارد في المقترح النهائي للاستراتيجية الذي عرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دور انعقاده العادي الثامن والعشرين هو «الاتفاق على سياسات الطاقة وتسويقها»، ولكن المجلس عدله على النحو الوارد في المتن.

صناعيه عربية مشتركة ـ وضع برامج لصناعات جديدة تخدم الصناعات الأخرى وتقوم على أساس التكامل الصناعي بين الأقطار العربية، وتؤمّن تحقيق الأولويات الأخرى لاستراتيجية العمل العربي المشترك، (وعلى الأخص الصناعات الحربية والصناعات البتروكيماوية والصناعات الزراعية، وصناعة الأدوية، وصناعة مواد البناء) ـ الاسهام في توفير الاستقلال التكنولوجي العربي عن طريق جعل حلقات التكنولوجيا للبناء الصناعي متكاملة داخل الوطن العربي ـ وضع برامج للمشروعات العربية المشتركة على أساس توطينها في الأماكن التي تحقق أكبر قدر من الروابط الأمامية والخلفية على نحو يرفع من معدلات التنمية القطرية ـ العمل بقدر الامكان على تصنيع المواد الأولية قبل تصديرها ـ تنسيق برامج التصنيع مع برامج تطوير التكنولوجيا واختيارها وبرامج تطوير القوى البشرية عموماً والقوة العاملة خصوصاً ـ وضع برامج تهدف الى تأمين المواد الأولية المناسبة للصناعات العربية وتأمين أسواق لمنتجاتها داخل السوق العربية وخارجها.

(٧) البنيـة الأساسيـة

وتتضمن ما يأتي: وضـع برامـج لاعـادة تنـظيم نشـاطات وحدات النقل العربية القائمة وتنسيقهـا ـ وضـع برامـج لبنـاء شبكـات المـواصلات البرية والبحرية والجوية وكذلك شبكات الأساس المادي للمواصلات السلكية واللاسلكية بين أجزاء الوطن العربي ـ وضع برامج البناء الأساسي المادي لنقل الطاقة الكهربائية والنفطية والغازية بين أجزاء الوطن العربي ـ ترشيد بناء واستخـدام المـوانىء البحـرية والجـوية في الوطن العربي ـ وضع برامج لتطوير اساطيل النقل العربية (البرية والبحرية والجوية) ـ وضع برامج لتطوير عمليات التأمين واعادة التأمين في الوطن العـربي وفي علاقتـه بالعـالم الخـارجي ـ العمـل على ربط شبكـات النقـل والاتصـال بمراكز النشاطات الاقتصادية، وفقاً لخطة التنمية القومية.

(٨) الأنشطة الخاصة بتنسيق العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي

ومن الجدير بالملاحظة انه لم يرد شيء من البرامج تحت هذا العنوان، مما يثير التساؤل عن مدى جدية الاقطار العربية في الالتزام به، وبما يفرضه من تحرير الاقتصاد العربي من التبعية للخارج.

(٩) البرامج والأنشطة المتعلقة بقطاع المال

وتشمـل: تطوير الاسـواق المالية العربية وزيادة فاعليتها في توجيه الاموال العربية نحو المجالات الاستثمارية في اطار التنمية القومية الشاملة ـ وضع السياسات واتخاذ الاجراءات التي تيسـر انسياب الاستثمـارات العـربية داخل الوطن العربي وتوفير الضمانـات المالية والقانونية والقضـائية الـلازمـة لهـا ـ تنسيق السياسـات المالية والنقدية بما يحقق هدفي التطور والثبات الاقتصـادي في الداخل والتوازن الخارجي، وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي والاسهام في تحقيق الاستقرار النقدي الدولي ـ تنسيق مواقف الأقطار العربية من القضايا الاقتصادية الأساسية

الدولية، بما يعزز حماية المصالح العربية وينسجم ومتطلبات اقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ـ توطيد التعاون والتنسيق بين البنوك المركزية للأقطار العربية، بما يعزز مواقفها وقدرتها على التعامل مع المراكز النقدية الأجنبية.

(١٠) تخطيط التنمية قومياً

ويتضمن وضع برامج لتوحيد قاعدة المعلومات وتسهيل تداولها بين الأقطار العربية وتسريعه ـ وضع برامج لتوحيد اطارات المحاسبة القومية وأساليب التخطيط ونظم المتابعة في الأقطار العربية ـ وضع أسس لدراسة المشروعات على المستوى القومي وتقويمها ـ تطوير أساليب اتساق بين الخطط القطرية والخطة القومية ـ وضع برامج لتكوين كوادر التخطيط ورفع كفاءة الاجهزة التخطيطية وأجهزة المتابعة (بما يضمن مرونة التخطيط واستمرارية العملية التخطيطية) ـ وضع خطة قومية طويلة المدى في ضوء استراتيجية التنمية القومية تكون الاطار العام للخطط متوسطة المدى.

وترد ثلاث ملاحظات مهمة على هذه البرامج:

الأولى: تصورت الاستراتيجية أن الاقطار العربية قد تتفق في المستقبل على اضافة أولويات جديدة، مما قد يسلزم اضافة «برامج» اضافية تتعلق بها. ولذلك فقد قررت «البرامج» في البند (١١) منها أنه «يمكن اضافة برامج أخرى قد تدعو الحاجة اليها في اطار أية أولويات جديدة يتفق على ادخالها ضمن أولويات استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك».

والثانية: ان هذه «البرامج» جميعاً ذات صفة «تأشيرية» من حيث مدى الزاميتها للاقطار العربية. وهذا ما حرصت على تأكيده الفقرة الأولى من جانب «البرامج» في الاستراتيجية والتي قررت أنه «يستلزم تحقيق أهداف الاستراتيجية في ضوء أولوياتها المقررة وضع البرامج التالي بيانها على نحو مختصر تأشيري».

والثالثة: بالنظر للدور الذي جعلته «آليات» الاستراتيجية للأجهزة العربية المشتركة في وضع هذه البرامج وتنفيذها ومتابعتها، فقد جعلت الفقرة الأولى نفسها من البرامج «للجنة الجامعة العربية للتنسيق بين المنظمات تحديد دور كل منظمة ومؤسسة وصندوق وشركة واتحاد نوعي عربي في تنفيذها طبقاً للمهام الموكولة لها بموجب اتفاقيات انشائها». وينقلنا ذلك الى الجانب المتعلق بآليات الاستراتيجية.

هـ ـ متطلبات تنفيذ الاستراتيجية ـ الآليات

جاء الجانب الأخير، من القسم الأول من الاستراتيجية، تحت عنوانين مشتركين هما: «متطلبات تنفيذ استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ـ الآليات»، وذلك على الرغم من أن عبارة المتطلبات.. المشار اليها لم ترد في العنوان المطول الذي أعطي لوثيقة الاستراتيجية

كلها. ولا يرجع ذلك الى أن الاستراتيجية ترى أن الآليات هي كل المتطلبات اللازمة لوضع الاستراتيجية موضع التنفيذ، وانما يرجع، على الأرجح، الى الرغبة في عدم اطالة عنوان الوثيقة بأكثر من الاطالة التي جاء بها. ذلك أننا نجد في هذا الجانب نقاطاً تتصل «بالآليات»، ونقاطاً أخرى تتعلق ببعض متطلبات التنفيذ، مما نعرض له على التوالي بدءاً بالمتطلبات.

(١) متطلبات تنفيذ الاستراتيجية

وردت هذه «المتطلبات» في البنود من (٧) الى (١٤) من هذا الجانب من الاستراتيجية، بمثابة مبادىء مطلوب من الاقطار العربية وضعها موضع التنفيذ، بناء على الالتزام بها بطبيعة الحال. ويمكن تجميع هذه المبادىء في الأفكار الأساسية الخمس التالية:

(أ) «دعوة الأقطار العربية الى الاقتراب بالقرارات والاجراءات المتعلقة بالعمل الاقتصادي العربي المشترك من مركز القرار السياسي».

ويشير هذا المبدأ الى ضرورة توفير الارادة السياسية الضرورية للالتزام بالعمل الاقتصادي العربي المشترك وبوضعه موضع التنفيذ، حيث كان غيابها العامل الرئيسي في ما صادفه هذا العمل من ضعف وتعثر وضآلة في الحصيلة. وعلى الرغم من أن هذا هو الهدف الذي يتوخاه هذا المبدأ، فانه من الواضح أن مجرد نقل الاختصاص بالقرارات المتعلقة بهذا العمل الى مركز القرار السياسي في الاقطار العربية لا يكفي وحده لتوفير هذه الارادة. ففي كثير من الحالات يرجع غياب الارادة السياسية اللازمة للعمل العربي المشترك الى عدم رغبة مراكز القرار السياسي نفسها في الاقطار العربية في الارتباط بهذا العمل والمساهمة فيه، بسبب ما تخشى أن يؤدي اليه ذلك من اضعاف أو تقييد لسيادتها ولسلطاتها او لمزاياها الطبقية، وبسبب سيطرة التوجيهات القطرية البحتة عليها.

والواقع أن الحل الحقيقي يكمن في ضرورة المشاركة الشعبية في رسم الاتجاهات والسياسات ومتابعة ومراقبة تنفيذ ما يرسم من اتجاهات وما يوضع من سياسات وما يتخذ من اجراءات لتطوير الحياة وتسييرها في الأقطار العربية، بحيث تصبح أنظمة الحكم فيها أنظمة ديمقراطية حقيقية يكون الحكم فيها بالشعوب وللشعوب. ولا شك ان وضع المشكلة على هذا النحو الصحيح كان من شأنه اثارة الحساسية نحو وثيقة الاستراتيجية التي كان يجب أن تعرض على مؤتمر القمة العربي للمصادقة عليها. ولعل تجنب هذه الحساسية هو الذي جعل الاستراتيجية تصوغ هذا المبدأ على النحو الذي جاء به والذي يتسم بشيء من الغموض وبكثير من الاستحياء (حيث يقتصر الأمر على مجرد دعوة الأقطار العربية الى الاقتراب. . . الخ). على أنه تجب ملاحظة أن وثيقة الاستراتيجية لم تهمل ضرورة «المشاركة الشعبية». فقد وضعتها بين النقاط الأساسية في «المنطلقات» بالنسبة لعملية التنمية الشاملة التكاملية في الوطن العربي، حيث ركزت على أن من أبرز مضامينها «تحقيق مشاركة شعبية واسعة في مسيرة التنمية».

(ب) «ازالة العوائق أمام تنفيذ الاتفاقيات الجماعية القائمة» (البند ٧ من الآليات) ويرجع

بعض هذه العوائق الى غياب الارادة السياسية (مثل عدم التصديق على هذه الاتفاقيات بعد توقيعها أو التأخر لمدد طويلة في هذا التصديق). ولكن حتى بعد التصديق، تصطدم هذه الاتفاقيات في تنفيذها بالعديد من العقبات، التي وان كانت ترجع، في كثير من الأحيان أيضاً الى غياب الارادة السياسية (حيث يتم التصديق من جانب بعض الاقطار الأطراف على الاتفاقية مع عدم جدية الارادة لتنفيذها في ما بعد)، الا أن بعض هذه العقبات يرجع الى عوامل داخلية ادارية أو تنظيمية أو مالية. . . الخ.

(ج) دعم المنظمات وغيرها من المؤسسات العربية الجماعية، حتى تقوم بكفاءة وفاعلية في تأدية دورها في وضع الاستراتيجية موضع التنفيذ: وقد نص على ذلك، بصفة عامة، بالنسبة لجميع المنظمات والمؤسسات العربية في البند (١٠) من الآليات الذي يقرر «دعم المنظمات والشركات والاتحادات النوعية وفقاً لتقسيم علمي سليم، وتأكيد دورها القومي ودور العاملين بها، وجعلها بيوت خبرة واستشارات قومية، ومدها بمتطلبات الانجاز المالية منها والفنية والتنظيمية لخدمة الأهداف المقامة من أجلها وأهداف استراتيجية العمل العربي المشترك». ومن الجدير بالملاحظة ما يقرره هذا المبدأ من جعل هذه المنظمات والمؤسسات بيوت خبرة واستشارات على المستوى القومي، كل في ميدان اختصاصها، مما يتيح الافادة من الخبراء العرب الموجودين فيها، ومما ينمي الخبرة والقدرة الذاتيين العربيين ويعززهما في عملية الخبرة والاستشارات، باعتبارها جانباً اساسياً لتنمية القدرة الذاتية التكنولوجية في الوطن العربي.

ونظراً لأهمية جانب التمويل في دفع التكامل الانمائي العربي، عن طريق تمويل المشروعات الانمائية نفسها، وعن طريق دعم موازين مدفوعات الاقطار العربية الأعضاء في مواجهة ما تتعرض له من عجز ناشىء عن العملية الإنمائية بصفة عامة، وأيضاً عن طريق التمويل الذي يشجع التبادل التجاري بين الاقطار العربية ويدفعه، فالبند (٨) من «الآليات» ينص على دعم الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، بما يكفل تحقيقه لاهدافه «وذلك عن طريق احداث زيادة هامة في رأسماله وتوسيع نطاق اقراضه بحيث يشمل تمويل البرامج الانمائية». ويشير ذلك الى عدم الاقتصار على تمويل مشروعات انمائية مفردة ولكن يجب اتساع الاقراض ليشمل «برامج انمائية» تتضمن مشروعات انمائية عديدة مترابطة ومتكاملة، مما يزيد من فاعلية هذه المشروعات ومن آثارها الانمائية ومما يعطيها فرصاً أكبر للنجاح. والواقع أن الصندوق العربي للانماء كان قد أخذ منذ فترة مبكرة في تاريخه بالاتجاه بنشاطه الاقراضي نحو «البرامج الانمائية المتكاملة». وان كان الاقراض للمشروعات ما زال هو الذي يحظى بالجزء الأكبر من الاقراض[٥٢]. ومن الواضح أن بعض هذه البرامج الانمائية يمكن أن يكون من البرامج التي تتضمنها خطة العمل الاقتصادي

---

(٥٢) أنظر خطاب رئيس الصندوق العربي للانماء في الاجتماع الثالث لمجلس محافظي الصندوق (١٩٧٤) وفي الاجتماعات التالية، أنظر ايضاً: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **عشر سنوات في خدمة التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ١٩٧٢ - ١٩٨١** (الكويت: الصندوق، [د.ت.])، وخاصة الجدول الوارد في ص ١٨٦.

العربي المشترك التي تسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. كذلك تقرر «الأولويات» في البند (٩) منها «دعم صندوق النقد العربي عن طريق زيادة رأسماله وتطوير نظام اقراضه بصورة تمكنه من تحقيق أغراضه في تسهيل التبادل التجاري بين البلدان العربية الاعضاء ودعم موازين مدفوعاتها».

(د) ازالة الازدواج الضار بين المنظمات العربية: وقد قررت «الآليات» في البند (١٢) منها هذا المبدأ للقضاء على واحد من أخطر العوامل التي أسهمت في شل فاعلية العمل العربي المشترك واضعافه بشكل عام، والاقتصادي منه بشكل خاص. وقد أوضحت الاستراتيجية في البند نفسه أن ازالة الازدواجية بين المنظمات العربية انما تكون «عن طريق دعم وتنشيط لجنة الجامعة العربية للتنسيق بين المنظمات وتمكينها من اداء الدور الموكول اليها بفاعلية». وبعبارة أخرى، لم تعط الازدواجية اشرافاً مباشراً للجامعة العربية على المنظمات العربية المتخصصة باعتبارها وسيلة للقضاء على الازدواجية بين هذه المنظمات، وفضلت على ذلك أسلوب التنسيق بينها من خلال لجنة التنسيق التي تشترك فيها جميعها، والتي تصدر القرارات منها بناء على الدراسة والاقتناع المشتركين، مما يعطي المنظمات الحافز على تنفيذ ما تتوصل اليه من قرارات[٥٣].

وقد أولت الاستراتيجية اهتماماً خاصاً بالتنسيق بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية وبين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، باعتبارهما الجهازين المشرفين على حركة التكامل الاقتصادي العربي، كل بالنسبة للأقطار الداخلة في عضويته. ففي فترة من حياتهما، قام نوع من التنافس غير الصحي بين الجهازين، وكان ذلك من العوائق التي عرقلت فاعلية العمل الاقتصادي العربي المشترك. ولذلك نص البند (٧) من الأولويات على «ازالة العوائق أمام تنفيذ الاتفاقيات الجماعية القائمة، والعمل على التنسيق المستمر بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية بالتعاون في ما بينهما».

(هـ) اعادة النظر في السياسات الاقتصادية مع العالم الخارجي بحيث توظف في خدمة العمل الاقتصادي العربي المشترك: فالسياسات التي تطبقها الاقطار العربية مع العالم الخارجي تتخذ في أغلبها على أسس قطرية، ولم يراع في وضعها هذا المبدأ. ولذلك كان يتعين أن تنص الاستراتيجية على ضرورة مراجعة هذه السياسات وتعديلها، بما يجعلها توظف العلاقات الاقتصادية العربية مع الكتل والدول الأخرى، لكي تخدم المصالح العربية المشتركة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية والأهداف التي يسعى لتحقيقها العمل الاقتصادي العربي المشترك.

(٢) الآليــات

نظراً لما قررته الاستراتيجية من أن يجري العمل الاقتصادي العربي المشترك، طبقاً لخطة قومية توضع له، وعلى ما هو مبيـن في المنطلقات والأولويات والبرامج، فقد حددت «الآليات»

---

(٥٣) أنظر في هذين الاسلوبين وتطويرهما: شقير، «المنظمات العربية المتخصصة ومشكلات علاقتها بالجامعة العربية وعلاقتها فيما بينها».

الجهات المختصة بتحضير خطة هذا العمل المشترك ووضعها واقرارها، في البنود من (١) الى (٦) منها.

وتتلخص هذه الآليات في ما يأتي:

(أ) نظراً لأهمية الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك: اسلوباً وأداةً لتوجيه جوانب هذا العمل كلها، فقد جعل اختصاص اقرارها لمؤتمر القمة العربي (الذي يتكون من ملوك الاقطار العربية ورؤسائها باعتباره أعلى سلطة في الجامعة العربية وفي العمل العربي المشترك، وذلك طبقاً للبند (٤) من «الآليات».

(ب) ترفع الخطة لمؤتمر القمة العربي من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الذي تشترك فيه الاقطار العربية جميعاً بوزير الاقتصاد والمال في كل منها ـ وبعد أن يكون هذا المجلس قد اعتمدها. وهذا ما ينص عليه البند (٤) نفسه من الآليات والذي يقرر «يرفع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الخطة القومية للعمل العربي المشترك وأسلوب تنفيذها وسبل تمويلها والجهات المساهمة فيها لمؤتمر القمة العربية لاقرارها».

(ج) قبل اعتماد الخطة تمر بمرحلة وضع اطارها، ثم تحضيرها، في ضوء هذا الاطار، ثم اعداد مقترحها في الشكل الذي يعرض به لاعتماده وتتوالى هذه الخطوات على النحو التالي:

ـ «يضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، من خلال امانته العامة الفنية وحسب أولويات الاستراتيجية، اطار الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك وأسلوب تنفيذها وسبل ومصادر تمويلها، وتحديد الجهات المساهمة فيها» (البند (١) من الآليات).

وكما هو واضح فان المجلس يضع اطار الخطة بواسطة الأمانة العامة الفنية بالجامعة العربية، والتي تستعين بالضرورة بخبراء من غير العاملين فيها. كذلك من المفروض والضروري أن يشترك خبراء حكوميون من الاقطار الاعضاء في اجتماعات الأمانة في جميع مراحل اعداد الخطة، باعتبارهم يشكلون حلقة الوصل الفنية بين هذه الاقطار والأمانة العامة.

ـ في ضوء اطار الخطة، تقوم المنظمات العربية المتخصصة برسم الخطط القطاعية كل حسب اختصاصها، وفقاً لهذا الاطار وحسب «الاولويات»، بالتعاون مع المنظمات المتخصصة الأخرى ذات العلاقة بمجال الأولوية، ووفقاً لما تقرره لجنة الجامعة العربية للتنسيق بين المنظمات، (البند (٢) من الآليات). وبذلك تشترك المنظمات العربية المتخصصة في عملية تحضير الخطة عن طريق وضع مقترحات بالخطط القطاعية، بحكم تخصصها في هذه القطاعات وبحكم كونها الأجهزة المسؤولة عن العمل العربي المشترك فيها. ويجب أن تلعب لجنة الجامعة العربية للتنسيق بين المنظمات دوراً مهماً وأساسياً في هذه المرحلة، في بحث الترابط بين أنشطة المنظمات المتعددة، وفي مناقشة مقترحات الخطط القطاعية، ثم احالتها للأمانة العامة للجامعة العربية.

ـ تقوم الادارة العامة للشؤون الاقتصادية للأمانة العامة للجامعة، بعد احالة مقترحات

الخطط القطاعية اليها، وبالاشتراك مع الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، بالتنسيق بين ما قدمته المنظمات المتخصصة، ثم تعد المقترح النهائي للخطة، وترفعه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي لاعتماده، على ما سبق بيانه (البند (٣) من الأولويات).

(د) تكون «الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك»، بعد اقرارها من مؤتمر القمة العربي، وبعد أن تستوفي متطلبات النفاذ حسب الأصول المرعية في كل قطر عربي، تكون الزامية بالنسبة لجميع جوانب العمل الاقتصادي العربي المشترك المتفق عليها، وتكون تأشيرية في ما عدا ذلك، وتستوحيها الأقطار العربية في تحضير خططها القطرية[٥٤]. وعلى الرغم من عدم النص على ذلك في «الآليات»، الا أن ذلك هو ما يفهم منه «الأولويات» في البند (١٠) المتعلق «بتخطيط التنمية قومياً».

(هـ) يكون تنفيذ خطة العمل الاقتصادي المشترك بواسطة المؤسسات العربية بمختلف أنواعها، وبما يتمشى مع الاختيارات الاقتصادية في كل بلد. (البند (٥) من الآليات). ويقصد بالمؤسسات العربية هنا «المنظمات والشركات والاتحادات النوعية» العربية التي نص البند (١٠) من الآليات على دعمها ومدها بمتطلبات الانجاز: المالية منها والفنية والتنظيمية، كل حسب اختصاصاتها المحددة لها في الاتفاق المنشيء لها.

(و) تتم متابعة الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك على ثلاثة مستويات: الأول هو مستوى الوحدات التي تقوم بالتنفيذ، والثاني هو مستوى المؤسسات القومية التي ترتبط بها هذه الوحدات أو التي يكون لها عليها اختصاصات الاشراف أو التنسيق أو تحقيق التعاون، مما يجعل هذا المستوى للمتابعة قطاعياً، والثالث هو مستوى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي؛ حيث تتم المتابعة بالنسبة للخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك في مجموعها.

هذه هي «الآليات» التي قررتها الاستراتيجية لوضع هذه الخطة وتنفيذها ومتابعتها. ويتبين من العرض السابق أن سير هذه الآليات يرتكز، من الناحية التنظيمية، بصفة أساسية على: المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، وعلى المنظمات العربية المتخصصة. فمن الخصائص المميزة لهذه الآليات تلك الأهمية المركزية والحيوية للدور وللاختصاصات التي لهذا المجلس فيها. فهو يمثل السلطة التي تضع اطار الخطة وتتابع تحضيرها واعدادها وتقوم باعتمادها لكي يقرها مؤتمر القمة، ثم تقوم بعد ذلك بمتابعة تنفيذها على المستوى القومي. ومن الناحية الأخرى، لا يقل دور المنظمات العربية المتخصصة أهمية عن دور المجلس. فهي التي ترسم خطط القطاعات التي يشملها العمل الاقتصادي العربي المشترك، وهي التي تقوم، من

---

(٥٤) وتجب الاشارة الى أن «ميثاق العمل الاقتصادي القومي» قد نص في الفقرة (ب) من البند «خامساً» منه على «الالتزام بأن تتضمن كل خطة قطرية، بالاضافة الى عناصرها القطرية، توجهاً قومياً يتمثل في تخصيص نسبة معينة من الموارد لتمويل مشروعات الخطة القومية».

خلال لجنة الجامعة العربية للتنسيق بين المنظمات، بتحقيق الترابط والتناسق بين هذه الخطط القطاعية، وهي التي تقوم بتنفيذ الخطة بعد اقرارها أو بالاشراف على هذا التنفيذ وتوجيهه؛ وذلك عندما يكون التنفيذ بواسطة مؤسسات أخرى عربية مشتركة أو قطرية، حسب المشروعات، ثم هي التي تقوم بمتابعة التنفيذ على المستوى القطاعي.

وازاء هذه الأهمية الكبيرة التي أصبحت، طبقاً للاستراتيجية، لكل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وللمنظمات العربية المتخصصة، كان من الضروري احداث تطوير صريح في اختصاصات المجلس التي ينص عليها ميثاق جامعة الدول العربية على نحو يترجم ويؤصل الدور الجديد للمجلس، وكذلك احداث تطوير في اسلوب عمل المنظمات وأوضاعها على نحو يقضي على ما كان قائماً بينها من ازدواجية في الاختصاصات وتضارب في النشاط، ويحقق التنسيق والترابط في ما تقوم به من جهود. وهذا هو ما نص بصراحة عليه ميثاق العمل الاقتصادي القومي في البند (عاشراً) منه الذي قرر «ضرورة تطوير الهيكل التنظيمي لمؤسسات العمل العربي المشترك وأجهزته الشمولية منها والقطاعية، وتقييم أدائها بهدف زيادة فاعليتها وتعزيز التعاون واحكام التنسيق في ما بينها، وازالة أي ازدواجية ضارة وتحديد دور كل منها في اطار استراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك والخطط القومية التي توضع لتنفيذها واتخاذ كافة الوسائل لدعم دورها في تحقيق المهام الموكلة اليها». وسنرى في ما بعد كيف جرت خطوات هذا التطوير، والى أين وصلت.

٣ ـ القسم الثاني من مبادىء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وأسسها

خصصت الاستراتيجية القسم الثاني منها لموضوع «المخاطر المستقبلية للتحدي الصهيوني»[٥٥].

ويلاحظ أن هذا القسم لم يكن وارداً في الدراسة الأخيرة التي كانت تتضمن الاطار العام لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ولكنه أضيف الى وثيقة الاستراتيجية في المرحلة الأخيرة، بناء على القرار رقم (٧٨٧) الصادر في ١٣/٢/١٩٨٠[٥٦].

---

(٥٥) أنظر: القسم ٤، الفصل ١٢، ثانياً ـ أ ـ د.

(٥٦) وضع الدراسة المشار اليها فريق عمل ثلاثي (مكون من الدكتور يوسف صايغ والدكتور محمود عبد الفضيل والدكتور جورج قرم)، وقدمتها الأمانة العامة للجامعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دور انعقاده العادي السابع والعشرين وقدمت معها دراسة أخرى منفصلة عن «المخاطر الاقتصادية المستقبلية للتحدي الصهيوني المصيري وتأثيره على الوطن العربي»، فاصدر المجلس قراره رقم (٧٨٧) المذكور يشير فيه الى أنه. . «بالنظر لترابط الدراستين المذكورتين بحكم ضرورة مواجهة المخططات الصهيونية باستراتيجية عربية للعمل العربي المشترك» وينص على «دعوة لجنة عليا من الخبراء الحكوميين من ذوي الخبرة والاختصاص للاجتماع. . . وبحضور السيد الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لجامعة الدول العربية ومعاونيه من الخبراء العرب =

ويتضمن هذا القسم الثاني:

أ ـ **بياناً لطبيعة الوجود الصهيوني والموقف العربي تجاهه**: وهذا ما تضمنه البند (أولاً) من هذا القسم؛ حيث يؤكد على «أن استمرار الوجود الصهيوني في قلب الوطن العربي يشكل استعماراً استيطانياً، وأن التحرير الشامل للأرض العربية المحتلة والحاق الهزيمة بالعدو انما يمثل أحد المنطلقات والأهداف والأولويات الأساسية لاستراتيجية العمل العربي المشترك بأبعاده المختلفة، وقد أخذت الاستراتيجية المقترحة للعمل الاقتصادي العربي المشترك هذا الموضوع بنظر الاعتبار».

ب ـ **بياناً بوسائل احكام الحصار حول الكيان الصهيوني**، حيث اقتصرت الاستراتيجية على جانب واحد من جوانب التصدي للوجود الصهيوني وهو احكام الحصار حوله وعلى بعض الوسائل الضرورية في هذا الجانب.

وقد جاء ذلك تحت البند (ثانياً) من هذا القسم والذي يتبين أنه «في ما يتعلق بأحكام الحصار حول الكيان الصهيوني وركائزه الجديدة في داخل الوطن العربي وركائزه الخارجية»: (يجب):

(١) ممارسة الضغط على الدول المساندة للعدو الصهيوني وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، لايقاف دعمها المالي والسياسي والعسكري له.

(٢) العمل على مراقبة الهجرة الصهيونية الى فلسطين والحد منها بشتى سبل ووسائل المقاومة، بما في ذلك توظيف العلاقات الاقتصادية والسياسية والفكرية العربية الدولية لصالح هذا الجهد واعتباره هدفاً قومياً مركزياً.

(٣) الحد من سياسات التفريغ السكاني للأراضي المحيطة بمواقع الاحتلال الصهيوني في فلسطين، وانجاز مهام سياسات سكانية تكثف الوجود العربي المدرب والقادر على الحاق الضرر بالاحتلال وجنوده واقتصاده على طريق الحاق الهزيمة به في النهاية.

(٤) ضرورة توظيف القوة الاقتصادية والاستراتيجية للوطن العربي في خدمة المصير

= ورؤساء المنظمات العربية المتخصصة لمناقشة الوثائق المذكورة أعلاه والتوصل الى الصيغة النهائية لاستراتيجية العمل العربي المشترك، تمهيداً لعرضها على اجتماع استثنائي عاجل للمجلس يخصص لهذا الغرض...». وقد اجتمعت اللجنة المشار اليها في مدينة الحبانية بالعراق من ١٩ ـ ١٩٨٠/١/٢٥ برئاسة الدكتور عبد العال الصكبان ونظرت في الدراستين المشار اليها وفي وثيقة المؤتمر القومي الأول لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وفي أوراق عمل من كل من تونس والعراق وقطر، ووضعت اللجنة صيغة نهائية لوثيقة الاستراتيجية أدخلت فيها بعض التعديلات على وثيقة فريق العمل الثلاثي، وأضافت القسم الثاني للاستراتيجية الذي ضمنته خلاصة بنتائج الدراسة المتعلقة بمخاطر التحدي الصهيوني المشار اليها. وهذه الصيغة النهائية هي التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثامنة والعشرين بقراره رقم (٧٩٩) بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٣. أنظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **مجموعة قرارات وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، ١٩٥٣ ـ ١٩٨٠**، ص ٤٧٧ ـ ٤٧٨ و٤٨٥، والامام، «الفلسفة الأساسية لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل القومي،» ص ٦٦.

العربي، وفي مقدمتها قضية تحرير التراب الفلسطيني من خلال الربط بين المواقف السياسية والمصالح الاقتصادية في اطار من المرونة والفعالية.

(٥) دعوة الاقطار العربية الى الالتزام الكامل والجدي والفعال بمبادىء المقاطعة العربية واحكامها في ضوء قرارات مؤتمري بغداد والمؤتمر الثاني والأربعين للمكاتب الاقليمية للمقاطعة وجميع مقررات المقاطعة في هذا الخصوص واعتبارها من المهام القومية المركزية.

(٦) تقوية أجهزة المقاطعة واعادة النظر جذرياً بمهامها وأدائها وبكوادرها وميزانيتها وأماكن وجودها في ضوء المتغيرات الناجمة عن اتفاقيات الاستسلام في كامب ديفيد.

(٧) السعي لتكوين رأي عام عربي واع بأهمية المقاطعة ومتمسك بأحكامها، باعتبارها قضية أخلاقية تتصل بنضال الأمة من أجل حماية وجودها لضمان أكبر تجاوب ممكن مع القرارات الرسمية الصادرة بهذا الشأن.

(٨) تحريك أجهزة الاعلام العربية باتجاه نشر أهمية المقاطعة وخلق التعبئة المطلوبة وبأسلوب علمي ومقنع.

(٩) اتخاذ موقف عربي مشترك من قيام (أو محاولات) بعض الغربية، بدفع وتحريض مستمرين من الكيان الصهيوني، باصدار قوانين مضادة للمقاطعة العربية فى الدول الغربية.

(١٠) دعم الصمود العربي في الأراضي العربية المحتلة للتمسك بالأرض ولمواجهة مؤامرة الحكم الذاتي وافشال مؤامرة كامب ديفيد ضمن سياسات تعميق فعالية وجدوى المقاطعة العربية.

(١١) اعطاء الأولوية القصوى لبرامج دعم المقاومة الفلسطينية، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية مع تركيز خاص على أقطار المواجهة ضمن منظور قومي شمولي للمعركة بمختلف أبعادها وميادينها.

(١٢) اتخاذ الخطوات والاجراءات الفورية اللازمة لتشديد المقاطعة على نظام السادات ومؤسساته في ما ينسجم والتوصيات الصادرة عن مؤتمر ضباط المقاطعة الثاني والأربعين تنفيذاً لقرارات مؤتمري بغداد، والعمل على مقاطعة جميع المؤسسات المختلطة والخاصة المصرية والأفراد التي يثبت تعاملها مع الكيان الصهيوني والحيلولة دون البدء بأية استثمارات جديدة مهما كان شكلها والاسراع بوضع القوائم التي تتضمن ذلك بأبعادها المختلفة من قبل المكتب الرئيسي للمقاطعة لتكون بمثابة منهج عمل لكافة المكاتب الاقليمية في الأقطار العربية.

ثالثاً: تقويم استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك

١ - تفتح الاستراتيجية الامكانات أمام نقلة نوعية ضخمة وهامة للعمل الاقتصادي العربي المشترك، وذلك من عدة جوانب:

أ ـ فهناك أولاً نقطة أساسية يجب ابرازها والتأكيد عليها في تقويمنا لهذه الاستراتيجية. فبعد أن كان العمل الاقتصادي العربي المشترك مكوناً من أجزاء متفرقة متناثرة لا يربط بينها تصور شامل يحدد أهدافها ومساراتها، ويحقق بينها التناسق، ويضع حركتها ضمن منظور بعيد المدى، ويوجهها جميعاً على أسس منظمة، فان الاستراتيجية أعطت مثل هذا التصور الذي ظل غائباً خلال ثلث القرن الذي انقضى، منذ بداية الجامعة العربية نفسها سنة ١٩٤٥.

وفي اطار هذا التصور الشامل، الذي تعطيه الاستراتيجية، ببعده الزمني طويل المدى، تصبح جميع مداخل العمل الاقتصادي العربي المشترك وأساليبه بمثابة أدوات جزئية تعمل جميعاً لتحقيق أهداف أساسية محددة، وتصبح جميع أجهزة هذا العمل ومنظماته، الشمولية منها والقطاعية، اطاراً منظمياً متكاملاً مهمته تخطيط هذا العمل وتنفيذه والسير به، بجميع أدواته أو مداخله الجزئية، لتحقيق أهدافه الأساسية. ويأتي منهج التخطيط القومي، باعتباره الوسيلة الفنية التي ترسم لجميع هذه المداخل ولجميع هذه الأجهزة والمنظمات أدوارها التفصيلية، المحددة نوعاً وكماً وزماناً ووسائل، للتحرك نحو هذه الأهداف، مرحلة بعد أخرى.

ب ـ ولذلك فان الاستراتيجية تشكل أساساً قوياً لعلاج الكثير من أوجه القصور الأساسية لمداخل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي التي طبقت منذ سنة ١٩٥٣، وبخاصة اذا لاحظنا أن الاستراتيجية قد ربطت جميع هذه المداخل «بالتكامل الانمائي» بمعناه المحدد الذي بينته؛ وهو تحقيق التشابك والترابط بين هياكل الانتاج وأجهزته في الأقطار العربية، وبالهدف الأساسي الذي جعلته لهذا التكامل، وهو هدف تحقيق التنمية الشاملة في الأقطار العربية وفي الوطن العربي في مجموعه.

على أنه تجب الاشارة الى أن مجرد وضع الاستراتيجية والتوقيع عليها من جانب الاقطار العربية لا يكفي وحده للقضاء على أوجه القصور التي عرقلت جهود التعاون والتكامل السابقة. فالمهم أن تتوافر الارادة السياسية الحقيقة والصادقة للالتزام بالاستراتيجية ولوضعها موضع التنفيذ الفعلي.

ج ـ صدرت الاستراتيجية عن تفهم كامل للمخاطر العديدة التي تحيط بالوطن العربي، وعن ادراك لانعكاساتها على الوجود العربي نفسه، وعلى امكانات التنمية الشاملة العربية. ولذلك فقد ربطت الاستراتيجية بين هذه التنمية وما تستلزمه من تكامل اقتصادي عربي، وبين الأمن العربي بمعناه الشامل. وبصرف النظر عما اذا كانت الاستراتيجية قد استكملت جميع المستلزمات الضرورية لكي يصبح هذا الربط فعالاً؛ مما سنعود اليه في ما بعد، الا أن مجرد التأكيد على هذا الربط باعتباره مبدأ أساسياً تجب مراعاته ووضعه موضع التطبيق يمثل في حد ذاته نقلة أساسية في النظرة الى عملية التنمية في الأقطار العربية والى التكامل الاقتصادي العربي، حيث كان الاتجاه السائد في كثير من هذه الأقطار، بل وفي كتابات أغلب الاقتصاديين، يعالج مشكلات التنمية والتكامل، كما لو كانت مشكلات اقتصادية فنية بحتة ويعزلها عن الأمن القومي العربي ومشكلاته التي تشكل الاطار الذي تجري فيه التنمية والتكامل، والتي تفرض

متطلبات خاصة لا بد أن تنعكس على مضمون التنمية وعلى مدى ضرورة التكامل اللازم لها.

د ـ ركزت الاستراتيجية على عامل مهم لم ينل الاهتمام (أو الاهتمام الكافي) في جهود التعاون والتكامل ومداخلها من قبل، وهو الذي يتعلق بضرورة اكتساب القدرة الذاتية التكنولوجية العربية وتنميتها، باعتبارها أساساً لازماً وضرورياً لتحقيق التنمية العربية الحقيقية المستقلة. فعلى الرغم من تعدد جهود التعاون والتكامل الاقتصاديين بين البلاد العربية ومداخلها، وتنوعها، فقد ظل هذا الموضوع بعيداً عن اهتمامات هذه الجهود.

هذه هي الجوانب الايجابية الأساسية لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. واستكمالاً لتقييمها، ننتقل الآن لبيان أوجه القصور الأساسية التي تشوبها.

٢ ـ ولكن هناك أيضاً أوجه قصور ومآخذ عديدة على الاستراتيجية:

أ ـ وأول أوجه القصور الخطيرة هو عدم وجود استراتيجية عامة تمثل استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك جزءاً منها.

فأي استراتيجية جديرة بهذا الاسم لا بد أن تكون عامة وشمولية، بمعنى أن توضع لجميع جوانب الحياة وقطاعاتها في الدولة أو المجموعة من الدول التي توضع لها، بحيث تأتي استراتيجية، كل جانب أو كل قطاع، جزءاً منها مترابطاً ومتسقاً مع بقية الأجزاء التي تتضمن استراتيجيات الجوانب أو القطاعات الأخرى. فجوانب الحياة وقطاعاتها، في أي مجتمع، يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به في عملية تفاعل متبادل تعد من أهم وأعمق خصائص الوجود الاجتماعي. ومن هنا فان تطوير أي جانب أو قطاع من قطاعات دولة، أو مجموعة من الدول، في ضوء غايات وأهداف معينة، في اطار منظور بعيد المدى، لا يمكن أن يتحقق دون تطوير بقية الجوانب والقطاعات، ليس بما لا يتعارض ولا يتضارب مع تطوير هذا الجانب أو القطاع فقط، بل أيضاً بما يتفق مع تطويره ويدعمه. ويتطلب ذلك اعتماد أسلوب للتفكير يدخل في اعتباره ما بين الظواهر المتعددة في المجتمع من علاقات متبادلة، «ويستند الى أن «الكل» بجملته يشتمل على خصائص ليست موجودة في اجزائه المتفرقة، وأنه ليس مجرد جمع لها وانما هو تأليف بينها وحصيلة لتفاعل بعضها مع بعض وتكاملها بما يولد تلك الخصائص التي يتميز بها»(٥٧). ويترتب على ذلك، بالضرورة، انه يجب أن تكون هناك «استراتيجية عامة شاملة»، وأن تأتي استراتيجيات الجوانب أو القطاعات المختلفة ضمن هذه الاستراتيجية العامة ومترتبة عليها. فاذا لاحظنا أن استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، تتعلق بالقطاع الاقتصادي العربي وحده، ولا تستند الى استراتيجية عامة لبقية القطاعات العربية، يتبين لنا أنها «استراتيجية جزئية» لا تستند الى أي «استراتيجية عامة».

فالوضع الصحيح كان يقتضي اذاً البدء بوضع استراتيجية عامة للتطور العربي كله، بحيث

---

(٥٧) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **استراتيجية تطوير التربية العربية**، ص ٢١٩.

تبنى عليها وتوضع في اطارها الاستراتيجيات الجزئية المتعلقة بالقطاعات المتعددة في الوطن العربي. ولكن يلاحظ أن الذي حدث، وعلى صورة غير كاملة،هو العكس تماماً. فقد بدىء بوضع استراتيجيات متفرقة لبعض الجوانب أو القطاعات في الوطن العربي(٥٨)، دون أن تستند الى استراتيجية عامة مسبقة، وما زالت هذه الاستراتيجية العامة غائبة حتى الآن. ولا شك أن الأوضاع العربية التي فرضت على العمل العربي، بصفة عامة، حتى الآن ما هو فيه من ضعف ومحدودية في الفاعلية، هي نفسها المسؤولة الى درجة كبيرة عن عدم وضع استراتيجية عامة شاملة، لما تتطلبه مثل هذه الاستراتيجية من تقوية ودفع الترابط والتكامل العربيين في جميع المجالات، وهو ما تتحاشاه النخب الحاكمة في الأقطار العربية. وفي ظل مثل هذه الأوضاع، يكون أقصى ما يمكن عمله هو وضع استراتيجية جزئية لهذا القطاع أو ذاك، بشرط الابتعاد بقدر المستطاع عن القطاع السياسي على وجه الخصوص، لأنه هو القطاع الذي تكمن فيه مخاطر التكامل، ثم التوحيد السياسي الذي ترفضه هذه النخب وتقاومه.

فاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ـ وغيرها من الاستراتيجيات القطاعية الأخرى التي وضعتها بعض أجهزة الجامعة العربية ومنظماتها ـ هي أقصى ما يمكن الوصول اليه، في ظل الأوضاع العربية الحالية التي تتميز بسيطرة النخب الحاكمة وضعف المشاركة الشعبية في السلطة، بل وفي ظل غياب هذه المشاركة الكلية في الأغلب الأعم.

على أن عدم وجود استراتيجية عامة، اذا كان يضعف ويحدد من كل الفاعلية التي كان يمكن أن تحققها استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، فانه لا يجوز أن يكون سبباً ـ أو ذريعة ـ لعدم تنفيذ هذه الأخيرة. بل ان ما يجب هو الالتزام بهذه الاستراتيجية وتطبيقها وتوجيه التطور وفقاً لمقتضياتها، واكتشاف ما يجب استكماله أو تعديله في الجوانب غير الاقتصادية، واتخاذ ما يلزم لهذا الاستكمال أو التعديل مرحلة بعد أخرى.

ب ـ عدم وجود استراتيجية للأمن العربي المشترك تترجم الترابط المقرر بين الأمن والتنمية والتكامل وتعطي هذا الترابط فاعليته(٥٩).

---

(٥٨) من ذلك ما قامت به المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من وضع «استراتيجية لتطوير التربية العربية» تبناها المؤتمر العام الاستثنائي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في دورته غير العادية، ١، الخرطوم، ٢٩ تموز/ يوليو ـ ٢ آب/ اغسطس ١٩٧٨. وما قام به الجهاز العربي لمحو الأمية من وضع «استراتيجية محو الأمية في الوطن العربي» وما قامت به الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية بالأمانة العامة للجامعة العربية بوضع «استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي» وقد أقرها مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ٦، الرباط، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩. أنظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية، **استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي** (تونس: الادارة، ١٩٨٠)، وأنظر في هذه الاستراتيجيات الجزئية: المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٢.

(٥٩) أنظر: برهان الدجاني، «مخاطر تواجه الثروات العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣١ (ايلول/ سبتمبر ١٩٨١)، ص ١٤ ـ ١٥.

فعلى الرغم من الأهمية الرئيسية التي تعطيها استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك لموضوع الأمن العربي القومي والربط الذي تقيمه بين هذا الأمن والتنمية الشاملة والتكامل الاقتصادي، الا أنه لم توضع أي استراتيجية أو حتى مجرد تصور عام لهذا الأمن. ومن هنا جاء هذا الربط محدود الفاعلية، ان لم يكن فاقداً للفاعلية تماماً، بالنسبة لتوجيه العمل الاقتصادي العربي المشترك ولتوجيه عملية التنمية الشاملة والتكامل. وليس يكفي، في هذا الصدد، ما تضمنته الاستراتيجية من عبارات عامة عن ضرورة تحقيق الأنواع المتعددة للأمن، بما فيها الأمن العسكري، لأن موضوع الأمن يثير كثيراً من المشكلات المتعلقة بدرجات هذا الأمن، واحتمالاته، والخيارات الممكنة في مواجهته، وعناصره - أمن قطري وأمن قومي - ومدى التطابق أو التعارض بينها، والقوى التي يجب تعبئتها من أجله. وأي تصور عام للأمن العربي يجب أن يجيب عن هذه الجوانب كلها وأن يضع المسارات اللازمة لكل خيار من الخيارات. وبدون وجود مثل هذا التصور يكون من غير الممكن تحديد ما يتطلبه الأمن من التنمية، مضموناً وكما، وتحديد المدى الذي يجب أن يذهب اليه كل منهما دون أن يضر بالآخر، في ضوء الامكانات والموارد المتاحة أو التي يمكن اتاحتها وتوفيرها، وتحديد المسارات التي يجب اتخاذها لتحقيق ذلك كله، والبدائل المتعددة لهذه المسارات بحسب الاحتمالات المتعددة للمخاطر وأنواعها.

وتنطبق الملاحظات نفسها على الجانب من الاستراتيجية المتعلق «بالمخاطر المستقبلية للتحدي الصهيوني». فقد أضيف هذا الجانب الى الاستراتيجية في المرحلة الاخيرة لتحضيرها، ووضع في قسم مستقل هو القسم الثاني منها(٦٠). وقد تمت هذه الاضافة دون أن تجري عملية ربط حقيقي بين هذه المخاطر وما تتطلبه من مسارات من ناحية وبين بقية أجزاء الاستراتيجية من ناحية أخرى. فقد كان يجب تحليل مغزى هذه المخاطر بالنسبة للأهداف والأولويات والبرامج، وانعكاساتها على التنمية، وعلى مساراتها. وهذا ما لم تعرض له الاستراتيجية، على الرغم من الأهمية القصوى لهذا الموضوع(٦١).

ج - وحتى بالنسبة للجانب الاقتصادي، فقد كان يجب أن توضع استراتيجية كاملة للتنمية الشاملة في الوطن العربي، بما تتضمنه من عمل اقتصادي قطري وقومي، وبحيث تجيء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك كجزء منها.

فالعمل المشترك جزء من العمل الاقتصادي: منفرداً ومشتركاً، ولا يمكن أن يتحدد مضمونه وحدوده ومساراته الا في ظل تصور شامل لهذا العمل الاقتصادي في مجموعه، أي في ظل تصور للتنمية الشاملة(٦٢). وهذا ما لم تتبعه الاستراتيجية، حيث ركزت على العمل

---

(٦٠) أنظر: القسم ٤، الفصل ١٢، ثانياً - ٢ - هـ.

(٦١) الامام، «الفلسفة الأساسية لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل القومي» ص ٦٦.

(٦٢) وهذا ما نادى به أصحاب المنهج الشمولي منذ بداية تحضير الاستراتيجية، حيث طالبوا بضرورة البدء =

الاقتصادي العربي المشترك، وما يجب أن يفعله لتحقيق التنمية الشاملة، ودون أن تتضمن تصوراً شاملاً لهذه التنمية من حيث مضمونها، ومتطلباتها، ومساراتها، والبدائل والخيارات المتعددة في ذلك كله، ومراحلها الزمنية في اطار المدى الزمني للاستراتيجية نفسها، وما يجب تحقيقه في كل مرحلة لدعم ما تحقق في المراحل السابقة وللتحضير لما تتطلبه المراحل التالية.

وقد انعكس هذا الموقف على تصور الاستراتيجية للعلاقة بين تخطيط التنمية الشاملة القومية وبين تخطيط العمل الاقتصادي العربي المشترك. فبدلاً من أن يوضع العمل المشترك في اطار الخطة الشاملة القومية، قررت الاستراتيجية وضعاً معكوساً؛ حيث جعلت خطة العمل الاقتصادي العربي المشترك هي التي تحدد وتتضمن خطة التنمية التي تكون، في ما عدا العمل المشترك، ذات صفة تأشيرية بالنسبة للخطط القطرية العربية(٦٣).

د ـ ويقودنا ذلك الى الاشارة الى ما تتسم به الاستراتيجية من تضارب وعدم وضوح في ما يتعلق بالتخطيط القومي والمجال الذي ينطبق عليه.

فقد أشرنا في ما سبق الى أن من أهم ما قررته الاستراتيجية مبدأ الاعتماد على التخطيط في تحقيق الأهداف التي وضعتها للعمل العربي المشترك. وقد كانت هذه الأهمية تقتضي أن تأتي نصوص الاستراتيجية المتعلقة بهذا المبدأ وبتطبيقه واضحة قاطعة خالية من التضارب. والواقع أن التحليل المقارن لهذه النصوص يكشف عن الكثير من التضارب وعدم الوضوح، وبخاصة اذا أضفنا اليها ما ورد عن التخطيط في ميثاق العمل الاقتصادي القومي.

فالبند (٧) من «المنطلقات» يفهم منه أن من المبادىء المسلمة ضرورة وجود «خطة قومية للانماء» تنطلق منها، ليس خطة العمل الاقتصادي العربي المشترك فقط، ولكن كذلك الخطط القطرية. فقد نص هذا البند على «التنمية الشاملة تفيد حتماً من المسيرة القطرية للتنمية ولكنها تتسارع وتزداد صلابة ورشدانية اذا انطلقت الخطط القطرية من تخطيط انمائي قومي»، ويتأكد هذا الفهم عند قراءة البند (٦/١٠) من «البرامج» والذي ينص على «وضع خطة قومية طويلة المدى، في ضوء استراتيجية التنمية القومية تكون الاطار العام للخطط متوسطة المدى» التي لا بد بالضرورة أن تكون هي الأخرى خططاً قومية للتنمية القومية، مثل الخطة طويلة المدى المشار اليها. فهذان النصان يقرران اذاً ضرورة وضع خطة قومية طويلة المدى للتنمية الشاملة تشمل كلاً من العمل الاقتصادي المشترك والعمل

= بوضع تصور للتنمية الشاملة ومتطلباتها حتى يمكن التوصل لما يجب أن يكون عليه العمل الاقتصادي العربي المشترك في ضوء هذا التصور، أنظر الهامش رقم (١٤).

(٦٣) هذا هو ما يفهم من البند (١٠) من الأولويات الذي عنوانه «تخطيط التنمية قومياً» والذي أوردنا نصه في ما سبق من هذا الفصل. وكما يقول الدكتور محمد محمود الامام، في: الامام، المصدر نفسه، ص ٨٨. فالأصل أن تكون خطة التنمية شاملة لجميع أبعاد العمل الاقتصادي، المشترك منها والمنفرد، وبالتالي فان خطة العمل المشترك هي جزء من خطة التنمية الشاملة. غير أن الاستراتيجية اعتبرت تخطيط التنمية (قومياً) واحداً (بل آخر) الأولويات التي يتبناها العمل المشترك.

الاقتصادي القطري، وتتفرع عنها الخطط القومية متوسطة المدى لهذه التنمية. ولكننا عندما ننتقل الى البند (١٠) من «الأولويات» الذي جاء تحت عنوان «تخطيط التنمية قومياً» نجد أن فكرة الخطة القومية للتنمية الشاملة قد اختفت وحلت محلها فكرة أخرى مقتضاها اقتصار التخطيط القومي على وضع خطة العمل الاقتصادي العربي المشترك والتي هي أضيق من خطة التنمية الشاملة[٦٤]، بل اننا عندما ننتقل الى البند (خامساً) من ميثاق العمل الاقتصادي القومي وهو البند الوحيد في الميثاق الذي يعالج مبدأ التخطيط نجده يورد هذا المبدأ تحت عنوان «اعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشاريع العربية المشتركة كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربي المشترك، وهي فكرة أضيق من الفكرتين السابقتين، حيث يقتصر التخطيط القومي على مدخل واحد من مداخل العمل الاقتصادي العربي المشترك، وهو مدخل المشروعات العربية المشتركة»[٦٥].

ولفهم العامل الذي يكمن وراء هذا التضارب وعدم الوضوح تجب الاشارة الى أن البند (١٠) من «الأولويات» كان في المقترح النهائي للاستراتيجية يتحدث عن «الخطة القومية للتنمية»، وكان يتفق في ذلك مع المنطلقات. وكان هذا المقترح النهائي هو الذي وافق عليه المجلس الاقتصادي في دور انعقاده العادي الثامن والعشرين بقراره رقم (٧٩٩) في ١٣/٢/١٩٨٠. ولكن عندما عرضت وثيقة الاستراتيجية مرة ثانية، ومعها وثائق أخرى على الدورة الخاصة التي عقدها المجلس نفسه في عمان، في الفترة ٦ - ٩/٧/١٩٨٠، والتي اشترك فيها وزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب للاعداد لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر، أدخل المجلس عدة تعديلات على الاستراتيجية من بينها حذف اصطلاح «الخطة القومية للتنمية» من نص البند (١٠) من الأولويات، واحلال عبارة «خطة التنمية العربية المشتركة» محله[٦٦]. ولم ينتبه المجلس الى أن تعديل هذا النص على هذا النحو يقتضي اجراء تعديل مماثل في نص البند (٦/١٠) من البرامج والبند (٧) من المنطلقات، فترك هذين البندين كما هما، مما أدى الى وجود هذا التضارب وعدم الوضوح. كذلك يبدو أن ميثاق العمل الاقتصادي القومي حاول أن يتحاشى اثارة الموضوع من جديد، فجاء بهذا العنوان الغريب في البند (خامساً) منه الذي يقصر مبدأ التخطيط القومي على المشاريع العربية المشتركة.

فالتضارب وعدم الوضوح جاءا اذاً بسبب ما أدخل من تعديل على نص البند (١٠) من الأولويات، بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو تعديل يكشف عن رغبة الاقطار العربية في عدم الالتزام بوضع خطة قومية للتنمية الشاملة والاقتصار على خطة محدودة للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

---

(٦٤) أنظر نص البند (١٠) من الأولويات، في: القسم ٤، الفصل ١٢، ثانياً - ٢ - جـ.

(٦٥) ويلاحظ أن الفقرتين اللتين وردتا في الميثاق تحت هذا «البند» تتحدث كل منهما عن «الخطط القومية»؛ مما يفهم منه أن هذه الخطط تقتصر على المشاريع العربية المشتركة.

(٦٦) أنظر الهامش رقم (٤٩).

هـ ـ وأخيراً، فقد جاءت معالجة الاستراتيجية «للمسارات» التي يجب أن يسلكها العمل الاقتصادي العربي غير كاملة.

فالذي يميز أي استراتيجية ليس مجرد تحديد الأهداف والأولويات التي يجب العمل على تحقيقها، بل كيفية الوصول اليها، أي ما ترسمه من «مسارات» تسلكها عملية توجيه الطاقات المجتمعية في سبيل تحقيق هذه الأهداف والأولويات. بل ان مفهوم الاستراتيجية يجري تعريفه قبل كل شيء بفكرة «المسارات». وهذا ما بينته بوضوح وثيقة استراتيجية تطوير التربية العربية التي عرفت الاستراتيجية بأنها «تتألف من مجموعة من الأفكار الراصدة لاحتمالاتها، وبدائلها المتعددة المنظمة لها بعضها مع بعض بصورة متماسكة، المنطوية على المرونة لاعادة تشكيلها وفقاً لتغير الظروف والأحوال»(٦٧)، ويجب لكي تستطيع أي استراتيجية تحديد «المسارات» وبيانها أن تعتمد على تحليل يتناول كل ما يمكن أن تشمله مدلولات الأهداف والأولويات، وطرق العمل المتعددة وأساليبه، المتكاملة منها والبديلة، والتي يمكن أن تسهم في تحقيق هذه الأهداف والأولويات، وكيفية تداخل كل هذه الطرق والأساليب والأعمال وتفاعلها بعضها مع بعضها الآخر في التنفيذ، وما يترتب على كل منها، وعلى تفاعلها معاً، من نتائج وآثار، ومدى تحقيق الطرق والأساليب والأعمال المتعلقة بهدف معين لبقية الأهداف والأولويات أو تعارضها معها أو تقييدها لها. وبناء على ما يكشف عنه هذا التحليل، تختار الاستراتيجية أفضل المسارات التي تضمن تحقيق الهدف الذي تتعلق به، والتي تضمن أيضاً تحقيق الأهداف الأخرى، في ضوء ما يكون قد أعطي لكل من هذه الأهداف من أهمية أو وزن بين مجموع الأهداف والأولويات. كذلك يجب، بعد تحديد «المسارات»، دراسة كيفية تعظيم العائد منها، عن طريق الترتيب المرحلي في تنفيذها مما يتطلب بالضرورة ربط المسارات بمراحل معينة، وصولاً للتحقيق المرحلي والمتدرج للأهداف.

في ضوء هذه النظرة، يمكن أن نتبين أن معالجة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك «للمسارات» التي تبين كيفية تحقيق ما رسمته من أهداف وأولويات جاءت معالجة قاصرة من الجوانب الآتية:

(١) اذا نظرنا الى «البرامج» التي تتضمنها الاستراتيجية على أنها هي المسارات، أمكننا أن نلاحظ أن بعض هذه البرامج لم يفعل سوى أن كرر بعبارات أخرى ما تتضمنه المنطلقات والأهداف والأولويات، وأن بعضها الآخر قد أورد النقاط الجزئية المتعددة التي يشملها الهدف

---

(٦٧) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **استراتيجية تطوير التربية العربية**، ص ٢١٨. وبالمعنى نفسه جاء مفهوم الاستراتيجية في وثيقة استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي حيث عرفتها بأنها «تمثل الجهود الفكرية لتحديد المسار الأمثل وتوضيح معالم الطريق الرئيسية التي تسلكها عمليات توجيه الطاقات المجتمعية وذلك تحقيقاً للأهداف والأولويات وعلى قاعدة من الاطار القيمي والاطار السياسي وما ترسمانه من اتجاهات وقرارات». انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية، **استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي**، ص ٣١.

أو الأولـوية[٦٨]، وهو ما لا يمكن اعتباره بياناً بـ «المسارات» بالمعنى الفني المشار اليه في ما سبق. أمـا لو اعتبـرنـا أن المسـارات قد جاءت ضمن ما أطلقت عليه الاستراتيجية اصطلاح «الأولويات»[٦٩]. فاننا نجد أن هذه الأولويات قد جاءت مقتضبة جداً في كثير من أجزائها[٧٠]، وتقتصر على مجرد تقرير بعض المدلولات التي يمتد اليها مفهوم بعض الأهداف[٧١]، مما لا يمكن في الـواقـع اعتبـاره بيانـاً للمسارات، أي لطرق التحرك اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وللوصول اليها.

(٢) اذا كان من المهم أن تختـار أي استـراتيجية أفضـل «المسارات» بعد دراسة وافية للمسارات البديلة، حتى يمكن معرفة الآثار أو النتائج التي تترتب على سلوك هذه المسارات البـديلة وأفضلية المسـار الـذي تختـاره الاستـراتيجية عليهـا، اذا كان ذلك مهماً عند اختيار المسارات، فالذي يتبين من الوثائق التي تتضمن الدراسات التي جرى تحضير استراتيجية العمل الاقتصـادي العـربي المشترك على أساسها، ان دراسة المسارات البديلة لتحقيق كل هدف وأولوية لم تحظ بالاهتمام الضروري، في ما عدا هدف التصنيع الذي تعرضت دراسته للمسارات البديلة (أو ما أطلق عليه استراتيجيات التصنيع)[٧٢].

(٣) كذلك يتبين من الوثائق نفسها انه لم يعط اهتمام لدراسة التفاعل بين «المسارات» المتعـددة المتعلقـة بكل أولوية من الأولويات، وكذلك بين جميع المسارات المتصلة بجميع

---

(٦٨) فمثلاً في ما يتعلق بالطاقة، نصت الأولويات في البند (٥) منها على عدة نقاط، ثم عادت البرامج وكـررتها في البند (٥) منها أيضاً بعبارات فيها بعض التفصيل. والشيء نفسه يلاحظ بالنسبة للأمن الغذائي في الأولويات والبرامج. وفي ما يتعلق بالبنى الاساسية أوردت «البرامج» في البند (٧) منها كل النقاط الجزئية التي تشملها الأفكار الأساسية التي وردت عنها في «الأولويات».

(٦٩) هذا ما يفهم من ملاحـظة للدكتـور محمد محمود الامام يقرر فيها أن الاستراتيجية بعد أن وضعت المنطلقات والأهداف، «اجتهدت في معالجة المرحلة الثالثة، وهي لب الاستراتيجية فعبرت عن رأيها في المسار بما أطلقت عليه الأولويات..» أنظر: الامام، «الفلسفة الاساسية لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل القومي،» ص ١٢٨ - ١٢٩.

(٧٠) من ذلك مثلاً ما قررته من أولويات بخصوص الأمن العسكري للوطن العربي، وتنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي، واكتساب القدرة التكنولوجية وتوطين التكنولوجيا الملائمة، فكل ما قالته يمكن تلخيصه في أنه يجب اتخاذ الفعاليات اللازمة والملائمة ودعمها لتحقيق هذه الأولويات.

(٧١) مثال ذلك ما قررته الأولويات بالنسبة للبنى الاساسية؛ حيث نصت على ضرورة تطويرها ثم عددت الجوانب التي تشملها هذه البنى من شبكات كهربائية وشبكات الاتصالات وشبكات نقل... الخ.

(٧٢) أنـظر: دويدار، «استـراتيجية التطوير العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد،» حيث درس فيه استـراتيجيات التصنيع البديلة والتي استخدمت منذ الحرب العالمية الثانية في الوطن العربي - وهي استراتيجية احلال الواردات، واستراتيجية بناء الصناعات من أجل التصدير وآثارها، وتم اختيار الاستراتيجية المقترحة بناء على هذه الدراسة: انظر: المصدر نفسه، ص ٤٠٥ - ٤١٨.

الأولويات، ومدى ما ينتج عن هذا التفاعل بالنسبة لتحقيق كل أولوية على حدة، ولتحقيق الأولويات في مجموعها. وقد كان من الضروري اجراء هذه الدراسة لأنها هي التي كان يمكن عن طريقها تحديد ما يجب السير اليه في كل مسار، في ضوء ما يراد تحقيقه من الأولويات والأهداف في مجموعها حسب الأوزان والأهمية النسبية المعطاة لكل منها، وفي ضوء الموارد المتاحة والممكن حشدها لتحقيق الأولويات في مجموعها(٧٣).

(٤) كذلك لم يعط الاهتمام، في استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، لتعظيم العائد من المسارات التي بينتها عن طريق الترتيب المرحلي في تنفيذها وفي تنفيذ كل منها، باعتبارها وسيلة للتحقيق المرحلي المتوازن والمتدرج للأهداف. فقد تكون جميع المسارات التي بينتها مهمة وضرورية من الناحية الموضوعية، ولكن تحقيق كل منها للأولوية التي يتعلق بها وتحقيقها جميعاً للأولويات في مجموعها على أكفأ وجه وبأقل جهود وتكلفة ممكنة تتطلب أن تقوم بينها علاقات وترابطات زمنية على نحو معين. ولذلك فقد كان من الضروري أن تعرض الاستراتيجية لهذه العلاقات والترابطات الزمنية في اطار تصور محدد من المراحل المتدرجة اللازمة لتحقيق أهدافها وأولوياتها، أو على الأقل في اطار مبادىء محددة يسترشد بها في تحديد هذه الترابطات الزمنية بين المسارات. ولكن يبدو أن الاستراتيجية قد افترضت أن تحديد هذه الترابطات الزمنية هو من مسؤولية الجهد التخطيطي الذي يجب أن يجري في ما بعد لوضع الاستراتيجية موضع التنفيذ(٧٤). والواقع أنه عندما بدىء بوضع خطة للعمل الاقتصادي العربي المشترك، اصطدم الخبراء الذين عهد اليهم بهذه المسؤولية بهذه المشكلة، فقاموا هم بتحديد «الأولويات الزمنية»، وأشاروا الى أن الاستراتيجية جاءت قاصرة في هذا الخصوص وغير متطابقة مع المفاهيم الأساسية التي يجب أن تتوافر في أي استراتيجية في هذا الجانب(٧٥).

---

(٧٣) فمثلاً الى أي مدى يمكن السير في انشاء «الصناعات العسكرية،» ودعمها وانشاء الصناعات المحورية الاخرى التي نصت عليها الاتفاقية ودعمها؟ فهذا السؤال لا يمكن الاجابة عنه الا في ضوء دراسة لتفاعل جميع مسارات الاستراتيجية في ما بينها، وكذلك دراسة تفاعل مسارات التصنيع نفسها، وذلك كله في ضوء الوزن النسبي الذي كان يتعين اعطاؤه لكل من الامن القومي من ناحية والتنمية الشاملة من ناحية أخرى.

(٧٤) اذا كان هذا هو الأساس الذي صدرت عنه الاستراتيجية في هذه النقطة، فانه يكون محل انتقاد. فتحديد مراحل تحقيق الاستراتيجية يتوقف على عدة عوامل من بينها الاهمية النسبية (الأوزان) التي تعطيها الاستراتيجية نفسها لكل واحد من الأهداف والأولويات، مما ينعكس على مدى السرعة التي يجب أن يتحقق بها كل منها. وهذا يجعل من الضروري أن تحدد الاستراتيجية بنفسها مراحل تنفيذها، أو أن تعطى على الاقل الأسس والمبادىء التي يتم على أساسها تحديد هذه المراحل. ولم تتضمن استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك لا هذا ولا ذاك.

(٧٥) الدكتور محمد محمود الامام هو الذي عهد اليه بوضع اطار الخطة، والذي رأس بعد ذلك فريق عمل لوضع تفاصيلها، أنظر: الامام، «الفلسفة الأساسية لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل القومي،» ص ٨٨ ـ ٨٩.

رابعاً: عـدم الـتزام الاقـطار العـربيـة بالاستراتيجية والتحلل النهائي منهـا

١ ـ قصور الاستراتيجية لا يؤثر على ضرورة الالتزام بها وتنفيذها

من المهم التأكيد على أن نقاط القصور التي أشرنا اليها، في استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، لا يجوز أن تؤثر على التزام الاقطار العربية الأعضاء بها، ولا على تنفيذها لها. واذا كنا قد عرضنا لهذه النقاط من القصور فلكي نعمل على استكمالها أثناء تطبيقنا للاستراتيجية في مختلف نواحيها، فضلاً عن استكمال أي قصور آخر قد يظهر خلال التنفيذ. فالاستكمال والتطوير يأتيان خلال التنفيذ ليس في ضوء النقد التحليلي النظري للاستراتيجية فقط، ولكن أيضاً في ضوء ما يظهره التنفيذ، العملي لها من أوجه قصور أخرى لم يستطع هذا النقد التحليلي أن يصل اليها(٧٦).

ويقودنا ذلك الى التساؤل عما كشفت عنه التطورات منذ المصادقة على الاستراتيجية حتى الآن من التزام بهذه الاستراتيجية من جانب الاقطار العربية ومن تنفيذ لها.

٢ ـ هل التزمت الاقطار بالاستراتيجية وقامت بتنفيذها؟

للاجابة عن هذا السؤال المهم، تجب الاشارة الى أن النقلة النوعية الضخمة التي يمكن أن تحققها استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ترجع أساساً الى جانبين أساسيين فيها وهما:

ـ انهـا تمثل كلاً شاملاً ينطوي تحته، وتتم من خلاله، جميع جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك الجماعي.

ـ انها قد اعتمدت مبدأ التخطيط على المستوى القومي، حتى لا تترك الجهود الجماعية العربية، لتحقيق التنمية والتكامل الاقتصاديين العربيين، للعشوائية وللحركة غير المنظمة.

فالالتـزام بالاستـراتيجية يتـطلب، بالضـرورة، الالتـزام بهـذين الأساسين، باعتبارهما الأساسين الرئيسيين للفلسفة العامة التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية كلها.

---

(٧٦) ومن النـاحية القانونية، فان الاتفاقية وقد صادقت عليها الاقطار العربية تصبح ملزمة لها، ولا يجوز التحلل من هذا الالتزام أو الامتناع عن تنفيذها استناداً الى ما تحويه من أوجه قصور. فكما انه لا يجوز ان تكون أوجـه القصـور سنـداً لعـدم الالتـزام بالاتفاقيات الدولية عموماً، فان المبدأ نفسه ينطبق على استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي صادق عليها رؤساء الاقطار العربية.

وهنا يلاحظ أن التطورات التي تلت المصادقة على الاستراتيجية حتى الآن (كانون الاول/ ديسمبر سنة ١٩٨٤) تشير الى عدم التزام الاقطار العربية بهذين الأساسين، وتدعو الى التساؤل عما اذا كانت هذه الاقطار قد اتجهت الى تجميد الاستراتيجية من الناحية الفعلية.

أ ـ «فمشروع عقد التنمية العربية المشتركة» الذي اقترحه العراق ووافق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الخاصة في عمان/ الاردن في حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٠، بمقتضى قراره رقم (٨٢٠) في ١٩٨٠/٧/٩، ثم أقره مؤتمر القمة العربي الحادي عشر ضمن القرارات نفسها التي صادق فيها على استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، هذا المشروع يعتبر، في حقيقته، استراتيجية بديلة أو اضافية، لهذه الاستراتيجية. ولا يتبين ذلك من عنوان ورقة العمل التي قدم بها هذا المشروع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي كان «نحو منهج جديد للعمل الاقتصادي العربي المشترك» فقط[٧٧]، ولكن أيضاً من مضمون الورقة التي أكدت على أن هذا المشروع يجيء بعد أن جرب العمل الاقتصادي العربي المشترك جملة من المناهج، أبرزها منهج تحرير التجارة ومنهج المشروعات المشتركة اللذين حققا نجاحاً جزئياً أحياناً وفشلاً في أحيان كثيرة أخرى، وعلى أن «الأمر الأكثر الحاحاً، في هذه المرحلة، هو العودة بالأمور الى أصولها وربط العمل العربي المشترك بمنهج التخطيط». فاعتبار المشروع منهجاً للعمل الاقتصادي العربي المشترك، والتركيز على ضرورة اتباع هذا العمل لمنهج التخطيط، يكشف عن أنه في الحقيقة يتضمن استراتيجية لهذا العمل، سواء أكانت استراتيجية بديلة أم اضافية. ولا يقتصر الأمر على هذه الاشارات الى «المنهج»، ولكن قراءة تفاصيل ورقة العمل التي تضمنت المشروع، وقراءة الشرح الذي كتبه عنها الدكتور عبد العال الصكبان الذي من المعروف أنه هو الذي وضعها[٧٨]، تكشفان بوضوح عن أننا أمام نوع من الاستراتيجية جدد لها هدف معين ـ هو «انجاز تنمية شاملة جديرة بجهد الجماهير العربية وتضحياتها ومعبرة عن تطلعاتها الأصيلة، وقادرة على توفير الأمن القومي..»، وحددت المضامين التي يشملها هذا الهدف، وحددت أسس العمل الواجب لتحقيق هذا الهدف، بمضامينه المتعددة.

ولا يهمنا هنا عرض هذه الاستراتيجية التي تقوم على منهج التخطيط ومناقشة تفاصيلها، حيث عرضنا لذلك في موقع آخر من هذا الكتاب[٧٩] ولكن الذي يهمنا هنا هو التأكيد على أن طرح هذه الاستراتيجية، سواء أكانت بديلة أم اضافية، انما يكشف عن اتجاه الى عدم الالتزام

---

(٧٧) أنظر: «نحو منهج جديد للعمل الاقتصادي العربي المشترك،» ورقة العمل العراقية التي قدمت الى: الدورة الخاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، المصدر نفسه.

(٧٨) عبد العال الصكبان، **نحو نظام اقتصادي عربي جديد**، سلسلة اوراق عربية، ٩ (لندن: مركز الدراسات العربية، ١٩٨١)، ص ٨٣ ـ ٩١.

(٧٩) انظر: القسم ٣، والامام، «الفلسفة الأساسية لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل القومي،» ص ٨١ ـ ٨٧.

باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، في ما يتعلق بمبدأ شموليتها لجميع جهود العمل الاقتصادي العربي الجماعي. ولا يتمثل ذلك في أنها سلخت موضوع التنمية الشاملة من بين الأهداف التي حددتها استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وحاولت علاجه طبقاً لمبادىء وأسس وضعتها فقط، ولكنه يتمثل أيضاً في أنها جعلت ادارة هذا المشروع الذي تستفيد منه الأقطار العربية «الأقل نمواً»، مقصورة على الاقطار العربية (الغنية) التي تقدم التمويل اللازم له[٨٠]، دون بقية الاقطار العربية الاخرى.

ويشير ذلك الى عامل يمكن أن يكون قد أسهم في عدم الالتزام باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وفي اقرار هذه الاستراتيجية البديلة أو المكملة. فأقطار الثراء العربية تفضل أن يكون تقديمها الأموال لاقطار العجز العربية لمعاونتها في التنمية عن طريق اتفاقيات وأطر تنظيمية تقتصر عليها هي والقطر المتلقي للمعونة وحدهما، سواء أكانت اتفاقيات وأطراً ثنائية، أم اتفاقيات وأطراً بين مجموعة أقطار الثراء أو بعضها مجتمعة والقطر المتلقي، وليس عن طريق اتفاقيات وأطر منظمية جماعية من خلال المنظمات العربية[٨١]. ويرجع ذلك الى أن هذا الاسلوب يمكن القطر (أو الاقطار) الثري من تحقيق مصالحه السياسية أو من تدعيم المحور السياسي الذي يتزعمه أو يمثله في الوطن العربي، عن طريق ممارسة التأثير السياسي على القطر المتلقي للأموال، وهو أمر لا يتحقق بالسهولة نفسها عندما تعطى الأموال بصفة جماعية وعن طريق المنظمات العربية الجماعية وباتفاقيات جماعية[٨٢]. ومن هنا كان الاتجاه الى عدم الالتزام باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك لأنها استراتيجية جماعية، ولأن آلياتها جماعية، ولأن وضعها موضع التنفيذ يتم بقرارات جماعية (من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن المجالس المختصة في المنظمات العربية).

---

(٨٠) وهي السعودية، والعراق، والكويت، والامارات، وقطر. فقد نص البند (ثامنا) من القرار الخاص بعقد التنمية العربية الصادر عن مؤتمر القمة العربي الحادي عشر على أن: «تؤلف الاقطار العربية الممولة للمشروع مجلساً للادارة يكون من وزراء المال لادارة هذا المشروع من جميع النواحي، كما يتولى المجلس وضع الضوابط وكل ما يتعلق بالشؤون التنظيمية التي يتطلبها تسيير العمل».

(٨١) البند (تاسعاً) من قرار مؤتمر القمة العربية الحادي عشر المتعلق «بعقد التنمية العربية» لا يعطي، في الحقيقة، للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات العربية الأخرى ذات العلاقة، الا دور أمين الصندوق والسكرتارية الادارية والفنية للمجلس المكون من الاقطار العربية المقدمة للتمويل، وتتركز جميع سلطات القرار في يد هذا المجلس.

(٨٢) أنظر: الامام، «الفلسفة الأساسية لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل القومي،» ص ١٠٩، حيث يلاحظ ان احتدام سياسة المحاور وتزايد التوتر في العلاقات العربية وفي المناخ السائد عموماً في المنطقة، يجعل للاعتبار السياسي ولتدعيم المحاور القائمة أولوية واضحة على الاعتبارات المثالية. والهاجس السياسي لاقطار النفط هو الذي يفسر لماذا قررت الاقطار التي ستوفر مبلغ الخمسة المليارات دولار (اللازمة لتمويل عقد التنمية) ان تشكل مجلس ادارة يتولى سنوياً تحديد المبالغ التي سيتم توزيعها... الخ.

على أنه اذا كانت دوافع اتباع هذا الاسلوب مفهومة في ما يتعلق بأقطار الثراء العربية، فان التساؤل يثار عن الدوافع التي تجعل اقطار العجز العربية هي الأخرى تقبل هذا الاسلوب الذي يكشف عنه «عقد التنمية العربية»؟. ويبدو أن هناك دوافع ثلاثة لأقطار العجز في هذا الخصوص، فمن ناحية، هناك تأثير اقطار الثراء العربية عليها، وهو تأثير ليس من الضروري أن تجري ممارسته بصورة صريحة ومفتوحة[٨٣]. ومن ناحية أخرى، أن اقطار العجز العربية نفسها تفضل هذا الاسلوب على أسلوب العمل الجماعي، لأنه يعطيها الفرصة للحصول على مبالغ أكبر من تلك التي تحصل عليها من المنظمات العربية الجماعية. ومن ناحية ثالثة، فان اقطار العجز العربية قد تعلمت، بالتجربة ومنذ منتصف السبعينات، أنه في المجالات التي تحتاج الى تعاون أو معاونة في التمويل، لا توجد أي جدوى في اقرار أساليب ومشروعات لا توافق عليها اقطار الثراء العربية. وهكذا، ولدوافع متباينة، كان اتجاه الأقطار العربية، اقطار اليسر واقطار العسر منها على السواء، الى عدم الالتزام باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك في ما يجب أن يتوافر لها من شمولية، وهو الاتجاه الذي تبدى في اقرار الاستراتيجية البديلة أو المكملة التي تتمثل في «عقد التنمية العربية».

ب ـ كذلك ظهر عدم الالتزام بالاستراتيجية واضحاً، بالنسبة لما تضمنته من «اقامة نشاط تخطيطي على المستوى القومي ينشغل بتحضير خطة التنمية العربية المشتركة...».

فقد ظهرت منذ مرحلة مناقشة الاستراتيجية، دلائل واضحة تشير الى الرغبة في عدم الالتزام بمبدأ «التخطيط على المستوى القومي»، وهو الذي يشكل، في الحقيقة، ركناً رئيسياً من أركان الاستراتيجية. فقد أشرنا، في ما سبق[٨٤]، الى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الخاصة التي عقدت في عمان/ الاردن في ٦ ـ ١٩٨٠/٧/٩ للتحضير لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر، نظر من جديد، ضمن وثائق ودراسات أخرى، وثيقة الاستراتيجية، على الرغم من أنه كان قد وافق عليها وأقرها من قبل في دور انعقاده العادي الثامن والعشرين بقراره رقم (٧٩٩) في ١٩٨٠/٢/١٣. وعندما نظر الاستراتيجية من جديد أدخل عليها بعض التعديلات التي من بينها حذف عبارة «الخطة القومية للتنمية» من نص البند (١٠) من الأولويات

---

(٨٣) وهو تأثير ظهر في موضوعات أخرى. منها موضوع زيادة رأس مال كل من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي والذي نظر في الاجتماع الاستثنائي لمحافظي الصندوقين الذي عقد في ١٩٨٠/٩/١١ بتونس والذي تم تقريره والدعوة اليه على وجه الاستعجال بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في: دورته الخاصة، عمان، ٦ ـ ٩ تموز/ يوليو ١٩٨٠. (مرفق قراره رقم ٨٢٠)، ففي هذا الاجتماع طالبت كل من السعودية والعراق بترك تحديد مقدار هذه الزيادة لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر، مما كان يعني، في الحقيقة، تخلصاً دبلوماسياً من اقرار هذه الزيادة التي تدخل في اختصاص مجلس محافظي كل من الصندوقين. ولكن الذي يلفت الانتباه أن بلدان العجز التي لا مصلحة لها في هذا التأجيل حتى تستطيع زيادة اقتراضها من الصندوقين، أيدت هذا الاقتراح، وبالذات السودان والصومال واليمن العربية التي قامت بتقديم الاقتراح بنفسها!!!

(٨٤) أنظر: القسم ٤، الفصل ١٢، ثانياً ـ ٢ ـ أ.

واحلال عبارة «خطة التنمية العربية المشتركة» محلها[٨٥]. وعلى الرغم مما قد يبدو من أن التعديل هنا يتعلق بالصياغة، الا أنه في الحقيقة يكشف عن استبعاد فكرة «الخطة القومية» للتنمية. واذا كانت هذه الفكرة قد استبدلت بها فكرة «خطة التنمية العربية المشتركة» فان ذلك معناه أنها أصبحت خطة للعمل الاقتصادي العربي المشترك، مما يفقد الاستراتيجية أساساً رئيسياً من أسسها، وهو أن يجري هذا العمل في اطار تصور متكامل عن التنمية الشاملة التي تتحدد من خلال خطة قومية، بحيث تتحدد خطة العمل المشترك والخطط القطرية للتنمية، طبقاً لمتطلبات هذا التصور.

واذا كان ذلك قد أعطى أرهاصاً بعدم اتجاه الاقطار الأعضاء الى الالتزام بالاستراتيجية، فقد جاءت التطورات اللاحقة تؤكد هذا الارهاص.

فكما بينا، في ما سبق، قامت الأمانة العامة للجامعة العربية، بناء على تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لها، بقراره رقم (٧٩٨)، في ١٣/٢/١٩٨٠، باعداد الدراسات المتعلقة بالنواحي الاقتصادية من قرارات مؤتمر القمة العربية العاشر، تمهيداً لعرضها على الدورة الخاصة للمجلس المذكور التي عقدت في عمان في ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٨٠[٨٦]. وكان من بين هذه الدراسات «اطار الخطة القومية للعمل الاقتصادي المشترك»، المنبثقة عن الاستراتيجية التي كان المجلس قد وافق عليها بقراره رقم(٧٧٩) في ١٣/٢/١٩٨٠. فقد اخذت الاقطار العربية تؤجل تدريجياً الموافقة على «مشروع اطار الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك»، حتى أجهزت في النهاية عليه اجهازاً كاملاً هو ومشروع الخطة الذي وضع على أساسه.

(١) فقد كان «مشروع اطار الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك» من بين عدة موضوعات قامت بدراستها الامانة العامة للجامعة العربية تنفيذاً لتكليف صادر لها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراره رقم (٧٩٨) في ١٣/٢/١٩٨٠[٨٧] في ضوء استراتيجية

---

(٨٥) أنظر مرفق القرار رقم (٨١٩) الصادر عن المجلس المذكور في ٩/٧/١٩٨٠، في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **مجموعة قرارات وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، ١٩٥٣ - ١٩٨٠**، ص ٥٠١.

(٨٦) وقد شملت هذه الدراسات، إضافة الى اطار الخطة (الذي وضعه الدكتور محمد محمود الامام): شقير، «الأوضاع والعلاقات الاقتصادية بين العربية وسبل دعمها،»؛ «العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية والكتل الاجنبية وسبل توجيهها لخدمة المصالح الاقتصادية والقضايا القوميةالعربية،» و«الآثار الاقتصادية لتطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية ».

(٨٧) والذي ينص على «تكليف الامانة العامة باعداد الدراسات المطلوبة بموجب قرارات القمة العربي العاشر بالاستعانة بمجموعة عمل من الخبراء الاقتصاديين العرب المشهود لهم بالكفاءة والتخصص العالميين، على ان يتم انجازها قبل شهر واحد من الدورة الخاصة المشتركة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ووزراء الخارجية»، عمان، تموز/ يوليو ١٩٨٠. وشملت الموضوعات الرئيسية التي قامت الامانة العامة للجامعة والخبراء العرب بوضع =

العمل الاقتصادي العربي المشترك التي وافق عليها أيضاً بقراره رقم (٧٩٩) بالتاريخ نفسه، فلما عرض هذا المشروع على الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب في الدورة الخاصة التي عقدت في عمان/ الاردن في ٦ ـ ٩/٧/ ١٩٨٠، قرر الاجتماع بقراره رقم (٨٢٣) تأجيل البت في مشروع اطار الخطة المذكور (ضمن موضوعات أخرى)[٨٨] ليعرض على اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والعشرين التي تقرر ان تعقد في تونس في ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٨٠ على أن ترسل الحكومات العربية ملاحظاتها وآراءها بشأن مشروع اطار الخطة (والموضوعات المؤجلة الأخرى) الى الامانة العامة التي كلفت بوضع تقرير شامل عن حصيلة هذه الآراء وما تبلور من افكار ومقترحات خلال المناقشات واوراق العمل وخطب رؤساء الوفود لعرضها على المجلس في دورته القادمة؛ حيث كان المفروض ان تعرض على مؤتمر القمة الحادي عشر.

ولكن الملفت للنظر هو أنه في حين أجل المجلس البت بمشروع اطار الخطة بمقتضى قراره رقم (٨٢٣) المشار اليه، الا انه في الوقت نفسه كلف الامانة العامة للجامعة بقراره رقم (٨٢١) «بتقديم البرامج والمشروعات الخاصة باطار الخطة القومية الأولى للعمل الاقتصادي العربي المشترك (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)، طبقاً لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وقرار عقد التنمية العربية المشتركة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي»، ويفهم من ذلك، ضمناً، أن تأجيل البت في مشروع اطار الخطة هو عملية مؤقتة، وأنه لا اعتراض على مبدأ هذا الاطار، بدليل تكليف الأمانة العامة للجامعة العربية بترجمته الى برامج ومشروعات تفصيلية.

(٢) وقد ثبت من التطورات اللاحقة ان الامر لم يكن كذلك، وانما كان في الحقيقة مرحلة من مراحل التأجيل المتدرج للبت في مشروع اطار الخطة، تمهيداً للقضاء عليه نهائياً. ذلك انه لما عرض المشروع المذكور على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والعشرين في ٥ ـ ١٠/٩/ ١٩٨٠، أصدر قراره رقم (٨٣٩) الذي ينص على «تأجيل البت في مشروع اطار الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، على ضوء ما سيقرر من قبل مؤتمر القمة العربي القادم، بشأن استراتيجية العمل العربي المشترك ومشروع عقد التنمية العربية الشاملة المشتركة». واذا كان تأجيل البت في مشروع اطار الخطة قد جرى تبريره، في القرار، بانتظار ما سيقرره مؤتمر القمة العربي الحادي عشر بشأن الاستراتيجية وعقد التنمية، فان ذلك لم يمنع المجلس من أن يكلف الامانة العامة للجامعة، في الفقرة (ثانياً) من القرار نفسه رقم (٨٣٩)، باعداد الخطة التفصيلية في ضوء قراره

= دراسات عنها: «الأوضاع والعلاقات الاقتصادية بين الاقطار العربية وسبل تدعيمها،»؛ «توظيف العلاقات الاقتصادية العربية مع البلدان الاجنبية في خدمة المصالح الاقتصادية والقضايا القومية،»؛ «مجابهة الآثار الاقتصادية للمعاهدة المصرية الاسرائيلية،»؛ «مشروع اطار الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك،»؛ «نحو ميثاق عمل اقتصادي قومي،» و«نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك: الورقة الرئيسية العامة».

(٨٨) وهي «ميثاق العمل الاقتصادي القومي»؛ «الاوضاع والعلاقات الاقتصادية بين الاقطار العربية»، و«العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجي».

المرقم (٨٢١) بتاريخ ١٩٨٠/٧/٩، وبناء على ما سيقرره مؤتمر القمة العربي القادم، وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته الثلاثين القادمة.

(٣) اي انه طبقاً لهذا القرار ما زال الالتزام قائماً بمبدأ «مشروع اطار خطة قومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك»، وبخطة تفصيلية توضع لترجمة هذا الاطار. بل ان هذا الشعور ليتأكد اذا لاحظنا القرار الذي اصدره المجلس المذكور في دورته الثلاثين (٨٤٧) والذي ينص على «تكليف المؤسسات العربية والمجالس والمنظمات والاتحادات المتخصصة الخ... بتزويد الامانة العامة للجامعة بخططها وبرامجها ومشروعاتها ذات الطبيعة المشتركة (التي تخص اكثر من دولة عربية) على أن تقوم الامانة العامة للجامعة.. باعداد خطة العمل الاقتصادي العربي المشترك، وعلى أن تشمل الخطة مشاريع وبرامج عقد التنمية العربية المشتركة وعرض ذلك على المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته القادمة» ولكن الذي يلفت النظر هنا هو التغيير في المصطلح المستخدم، حيث اصبح «خطة العمل الاقتصادي العربي المشترك»، بدلاً من «الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك»، أي أن لفظ القومية وفكرتها قد اسقطا معاً من اسم الخطة.

والواقع ان هذا التغيير كان من الخطوات بالغة الدلالة في الاتجاه نحو الاجهاز القريب على اطار الخطة القومية وعلى الخطة التفصيلية التي وضعت بناء عليها.

(٤) ففي دور انعقاده الحادي والثلاثين في ١ ـ ١٩٨١/٩/٢، أصدر المجلس قراره رقم (٨٦٦) الذي جاء تحت عنوان «مشروع الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك» والذي ينص على انه، في ضوء المناقشات التي تمت بهذا الخصوص وتبادل الرأي قرر «تأجيل الموضوع ليعرض على دورة خاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يحدد موعدها بالاتفاق مع الامانة العامة لاتاحة الفرصة لحكومات الدول الاعضاء لتدارس المشروع المقترح».

ولا شك ان هذا القرار كان بمثابة الحكم النهائي بالاعدام على مبدأ التخطيط القومي للتنمية الاقتصادية الشاملة وللعمل الاقتصادي العربي المشترك الذي يحقق أهداف هذه التنمية. وفضلاً عن ذلك فهو يثير العديد من الملاحظات:

(أ) فعدم تحديد موعد معين ليعرض فيه مشروع الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، ورفض تحديد مثل هذا الموعد، بناء على اقتراح قدم في الاجتماع، يدل بوضوح، في ظل الفهم الدقيق للتجربة العربية، على الرغبة في «وأد» الموضوع نهائياً.

(ب) أن تبرير التأجيل غير المحدد المدة بالرغبة في «اتاحة الفرصة لحكومات الدول الاعضاء لتدارس المشروع المقترح» يكشف عن أن هذا التبرير قد وضع لمجرد سد الذرائع، دون ان يعبر عن سبب حقيقي، كما يكشف أيضاً عن ضعف خطير في الذاكرة أو في التذكير أو في تجاهل الوقائع خدمة لمنطق سد الذرائع. فقد نسى القرار أو تناسى أو تجاهل أن المجلس، بمقتضى قراره رقم (٨٢٣) في اجتماعه المشترك في عمان/ الاردن في ٦ ـ ١٩٨٠/٧/٩، قد أجل البت في الموضوع نفسه طالباً من الحكومات العربية أن ترسل ملاحظاتها وآراءها بشأن (المشروع)...

الى الامانة العامة للجامعة العربية التي كلفت بوضع تقرير شامل عن حصيلة هذه الآراء. ومع ذلك لم ترسل الحكومات على مدى أربعة عشر شهرا (منذ تموز/ يوليو سنة ١٩٨٠ حتى ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٨١). هذه الملاحظات والآراء، مما كان يحق معه للامانة العامة أن تفهم من ذلك، ضمناً، موافقة الحكومات على المشروع. فاذا جاء تأجيل جديد غير محدد المدة بعد ذلك، فانه لا يمكن الا أن يكون راجعاً لسد الذرائع.

(ج) ولكن الأهم والأخطر من ذلك كله الآراء والافكار والمبادىء والحجج التي استخدمت اثناء المناقشة التي دارت قبل اتخاذ هذا القرار. والواقع أن الجلسة التي جرت فيها هذه المناقشة سوف تظل جلسة «تاريخية» بكل معاني هذه الكلمة ليس فقط لانها وضعت نهاية لآمال كثير من الاقتصاديين في تحقيق التكامل الانمائي القائم على مبدأ التخطيط، باعتبار ذلك هو المدخل الحقيقي والفعال لتحقيق نهضة حضارية وانمائية في الوطن العربي على ما سبق بيانه في أجزاء عديدة من هذا الكتاب، ولكن كذلك، وهو الأهم، لان هذه الجلسة قد كشفت بوضوح عن أهم الاسباب الحقيقية الكامنة وراء ضعف العمل العربي المشترك في جميع جوانبه وعدم فاعليته.

ففي هذه الجلسة التي نشرت خلاصة وافية لمحضرها، في مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٨١، تحت عنوان «محاكمة اقتصادية للجامعة العربية»، وفي حديث لاحق أجراه محررها مع رئيس وفد أحد الاقطار العربية المهمة. ونشر في المجلة نفسها، عدد كانون الاول/ ديسمبر سنة ١٩٨١، يتبين أن الهجوم العنيف على مشروع الخطة ـ وقد جاء أساساً من قطرين عربيين يتمتعان بثقل ووزن كبيرين في النظام الاقليمي العربي، منذ بداية الحقبة النفطية في منتصف السبعينات ـ يرجع الى اسباب عامة أعمق بكثير من موضوع الخطة وتنطبق على جميع مجالات التجمع العربي، وان كان موضوع الخطة قد أتاح الفرصة لتحريكها وتسليط الاضواء عليها من جديد، ويمكن تلخيص هذه الاسباب بسببين رئيسيين هما:

أولهما، ان التسليم بمبدأ التخطيط القومي والخطة القومية التي يكون لها قوة التأثير على الخطط القطرية يعتبر مساساً بسيادة الاقطار الاطراف، ويجعل من الجامعة العربية حكومة، في حين أنها ممثلة للحكومات، أو «مجرد ناد للدول العربية» ولا يمكن تنازل العضو للنادي عن أمور تتعلق بسيادته.

ثانيهما، ان هناك أقنية أخرى للعمل العربي المشترك ولتحقيق التكامل، وغالباً خارج اطار الجامعة العربية، ومن دون تدخلها، قد حققت تقدماً كبيراً في نطاق التبادل التجاري وحرية انتقال رؤوس الاموال، مما يجعل من المهم تلمس خطوات التكامل بين عدد من الاقطار العربية المتجاورة، أو التي تجمع بينها ظروف متشابهة. ومما يؤيد هذا الرأي: هذا التجمع الاقليمي الفرعي العربي على أساس الجوار الجغرافي أو تشابه الظروف، انعكاس المشكلات السياسية بين الاقطار العربية على العمل المشترك الجماعي الذي تمثله الجامعة العربية.

والواقع ان هذين السببين ليسا جديدين، فهما قد ذكرا وما زالا يذكران من بعض الاطراف منذ محاولات انشاء الجامعة العربية. ولكن الجديد فيهما هو استخدامهما حجةً ضد مبدأ

التخطيط القومي والخطط القومية، على الرغم من أن وضع هذه الخطط والالتزام بها وتنفيذها يتم بارادة الاقطار العربية الاطراف، وطبقاً للمبدأ المعمول به في الجامعة العربية، باجماع الآراء، ولا تلتزم بها الا الاقطار التي توافق عليها. وفضلاً عن ذلك، فان دخول قطر في عضوية منظمة دولية، عالمية (كالأمم المتحدة أو صندوق النقد الدولي) أو اقليمية (كالجامعة العربية أو صندوق النقد العربي) والتزامه ببعض المبادىء والقرارات التي تصدر عن هذه المنظمات لا يتضمن مساساً بالسيادة. فذلك كله يتم بارادة القطر ورغبته ولا يفرض عليه من سلطة أجنبية عنه. ولم نسمع مطلقاً أن التزام الاقطار العربية بقرارات الامم المتحدة فيه مسّاس بسيادتها. ولكن الفكرة تتغير كلية عندما يتعلق الامر بالجامعة العربية وبمنظماتها المتخصصة، وبما يصدر عنها من قرارات.

والجديد في السببين المشار اليهما أيضاً أن السبب الثاني منهما يعطي مبرراً واضحاً وصريحاً للتجمعات الاقليمية الفرعية على أساس «الظروف المتشابهة»، في مرحلة ينادى فيها بعض الاقطار بتجمع البلدان النفطية أو البلدان الخليجية، دون أن يشترط ان تكون حركة هذه التجمعات، قولاً وعملاً، طبقاً لاستراتيجية شاملة لحركة الاقطار العربية كلها في اطار متطلبات هذه الاستراتيجية، وبما يدعم تجمع الاقطار العربية وتكاملها في مجموعها في الحاضر أو في المستقبل المحدد. فعدم اشتراط ذلك في هذه التجمعات، التي يقوم بعضها على مجرد عامل «الوفرة المالية» المهددة في دوامها واستمرارها، يجعل منها (التجمعات) عمليات قطرية مكبرة تضعف النسيج العربي في مجموعه، وتضعف من قدرة الوطن العربي كله على تحقيق التنمية الحقيقية، المستقلة، المعتمدة على الذات، وعلى تحسين اوضاعه اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، في مواجهة بقية العالم، سواء أكان العالم الصناعي الغربي الرأسمالي أم العالم الاشتراكي الشرقي. هذا فضلاً عما يمكن ان يثار، علمياً، من تساؤل عما اذا كان حجم بعض هذه التجمعات يمكن ان يشكل «مجالاً كافياً وملائماً» لقيام عملية تنمية تكاملية حقيقية، اذا لم تتكامل مع بقية اقطار الوطن العربي.

(٥) نعود من جديد لجهود الامانة العامة للجامعة العربية في سبيل الحصول على موافقة الاقطار العربية على مشروع الخطة القومية للعمل العربي المشترك. فنظراً لاقتناع الامانة العامة بأهمية هذا المشروع لنجاح استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك في مجموعها وترسيخها، فقد قامت بالاتصال بحكومات الاقطار العربية، مباشرة، أو عن طريق بعثات ميدانية، وتدارست معها مشروع الخطة، وعدلته ليتجاوب مع ملاحظات هذه الحكومات وآرائها، وعاودت مرة أخرى عرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثانية والثلاثين، في ١٩٨٢/٢/٦. ويبدو ان المجلس كان يعتبر أن «مشروع الخطة» قد تم وأده بالفعل، وأن الامانة العامة كان يجب ان تفهم من تلقاء نفسها قراره رقم (٨٦٦) الصادر في الدورة الحادية والثلاثين، المشار اليه سابقاً، على هذا النحو، بحيث لا تعيد عرض المشروع من جديد عليه. ويفسر ذلك قراره رقم (٨٩٠)، في ١٩٨٢/٢/٦، والصيغة التي صدر بها هذا القرار الذي يقرر «التأكيد على

ما جاء بالقرار رقم (٨٦٦) الصادر عن الدورة الحادية والثلاثين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ ١٩٨١/٩/١ والذي نص على: «تأجيل الموضوع ليعرض على دورة خاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يحدد موعدها بالاتفاق مع الامانة العامة، لاتاحة الفرصة لحكومات الدول الاعضاء لتدارس المشروع المقترح». أي أن المجلس بذلك قد أراد أن يقول للامانة العامة انها يجب ان تدرك ان هذا الموضوع قد انتهى ويجب اسدال الستار عليه، وان كان قد حاول ان يخفف من قسوة المفهوم الضمني لقراره عن طريق ما تضمنته الفقرة (٢) من القرار من تثمين المجلس للجهود التي بذلتها الامانة العامة لتنفيذ ما نص عليه القرار (٨٦٦)، من التعرف على آراء حكومات الاقطار العربية بشأن مشروع الخطة، بما في ذلك ايفاد البعثات الميدانية اليها، وعن طريق ما تضمنته الفقرتان (٣) و(٤) من القرار، من أن تعد الامانة العامة تقريراً شاملاً بالبيانات التي تحصل عليها البعثات الميدانية ومشروعاً معدلاً للخطة، في ضوء ذلك يتضمن المشروعات القومية التكاملية التي يمكن ادراجها فيها، وان يعرض التقرير والمشروع المعدل للخطة على اجتماع مشترك لخبراء الامانة العامة ومسؤولي التخطيط في الاقطار العربية وممثلي صناديق التمويل العربية والمنظمات العربية المتخصصة تمهيداً لرفع التوصيات الى المجلس في دورته الاستثنائية (التي لم يحدد المجلس لها تاريخاً للانعقاد).

(٦) وقامت الامانة العامة للجامعة بتنفيذ ما جاء في الفقرتين (٣) و(٤) من القرار رقم (٨٨٩) المشار اليه، وعاودت عرض مشروع الخطة من جديد على المجلس في اجتماعه الثالث والثلاثين في ١٩٨٢/١١/٢٧، وان كانت قد ادرجته في جدول أعمال الاجتماع تحت اسم اكثر تواضعاً، وهو «مشروع خطة التنمية العربية المشتركة»، بعد حذف لفظ «القومية» من وصف الخطة، نظراً لما اثاره هذا اللفظ، في دورات سابقة، من حساسيات ونقد. ومع ذلك، فقد أكد المجلس استمراره في منهج التأجيل المتواصل لمشروع الخطة، بقراره رقم (٩٠١) بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٧، الذي يجري نصه كما يأتي: «استمع المجلس الى الايضاحات التي ابداها السيد الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بشأن خطوات واجراءات وتنفيذ قرار المجلس رقم (٨٩٠) في دورته الثانية والثلاثين حول مشروع خطة التنمية العربية المشتركة، وبعد المناقشة، يقرر: اعادة عرضه على المجلس في الدورة القادمة».

(٧) والواقع ان الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت في شباط/ فبراير سنة١٩٨٣، كانت حاسمة في اصدار شهادة ضمنية بوفاة مشروع «الخطة» بكل ما تحمله من معاني «القومية» ومعاني «المدخل الانمائي التكاملي» بين الاقطار العربية. وكانت هذه الشهادة بارعة في تقرير الوفاة، حيث جاءت في صورة ابراز لأهمية مدخل من مداخل التعاون والتكامل، وهو مدخل المشروعات المشتركة لتحقيق الأهداف التي يستهدفها النشاط التخطيطي القومي والخطط القومية، دون أن تنتقد صراحة هذه الخطط ودون أن تعلن صراحة التخلي عنها. ففي قراره رقم (٩٣٠)، في ١٩٨٣/٢/٢٤ الذي جاء تحت عنوان: «المشروعات العربية المشتركة ودور المنظمات العربية المتخصصة بشأن اقتراحها وتنفيذها في اطار استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» قرر المجلس، في الفقرة (أ) منه «التأكيد على أهمية صيغة المشروعات

العربية المشتركة، لتعزيز الجهود العربية في الانماء والتعاون والتكامل، نظراً لما تتمتع به هذه الصيغة من مرونة من ناحية، ولانها لا تتعارض مع الجهود والاتجاهات القطرية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية اخرى، بل انها تساعد في تعزيزها، ولانها يمكن ان تطبق في كافة فروع الاقتصاد القومي وأن تنتشر في أكبر عدد من البلدان العربية، كما أنها تؤدي الى تحقيق مصالح جميع الاطراف والتآلف فيما بينها» . . ثم أكد القرار في الفقرة (ج) منه، «اعتماد نهج برمجة المشروعات العربية المشتركة المتكاملة في اطار قومي شمولي، لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وعلى الاخص في ميدان الأمن الغذائي» . واذا كان القرار قد ركز على استخدام هذا المدخل في ميدان الامن الغذائي بالذات نظراً للوضع الخطير الذي يتمثل في الانكشاف الغذائي للوطن العربي في جميع اقطاره بلا استثناء، الى أنه جاء بمثابة نهج عام لكل المجالات والميادين التي تقام فيها المشروعات المشتركة باعتبارها وسيلة للتكاملة، ولذلك فقد وضع القرار له آلية للتنفيذ (البند ٢ من القرار)، وربط بينه وبين المدخل التمويلي؛ اذ نص على ضرورة «العمل على تعبئة المدخرات من جميع مصادرها المختلفة، عامة وخاصة، وتشجيعها على الاستثمار في مجال المشروعات العربية للامن الغذائي . . » (البند ٣ من القرار)، وإذ استحث الاقطار على ضرورة الاسراع في التصديق على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الاقطار العربية . . «وذلك لما لها من دور رئيسي في تعزيز المشروعات العربية المشتركة في أداء مهمتها التنموية والتكاملية، ولما يتضمنه كل منها من معاملة تفضيلية مطلوبة ومن حماية ضد المنتجات الاجنبية المنافسة أو البديلة لا سيما المدعومة منها» (البند ٤ من القرار). كذلك دعا القرار الحكومات العربية «الى الاسراع في تذليل جميع العقبات التي تواجه المشروعات العربية المشتركة» (البند ٦ من القرار).

ويثير القرار رقم (٩٣٠) المشار اليه ملاحظتين رئيسيتين يجب الوقوف أمامهما وهما:

(أ) تضمن القرار المذكور، في عنوانه المتعلق بالمشروعات العربية المشتركة، ما يشير الى أن قيامها ـ ودور المنظمات العربية المتخصصة بشأن اقتراحها وتنفيذها ـ يكون «في اطار استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك». والواقع انه لم يرد في صلب القرار نفسه ما يوضح كيفية تحقيق ذلك. وعلى العكس من هذا فاننا نجد في النقاط التفصيلية التي يتضمنها القرار ما يمكن اعتباره «استراتيجية خاصة بالمشروعات العربية المشتركة» من حيث وظيفتها وأهدافها وآلية تنفيذها وشروط هذا التنفيذ ومتطلباته. والواقع انه يمكن القول إن صيغة المشروعات المشتركة قد جعلت، بمقتضى هذا القرار، استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك في مجموعه. واذا كانت قد وردت الاشارة الى الاستراتيجية العامة للعمل الاقتصادي العربي المشترك التي كانت قد تقررت واعتمدت من قبل، فان ذلك قد جاء من الامانة العامة للجامعة العربية بمثابة انقاذ ماء الوجه، بمحاولة الايهام بان هذه الاستراتيجية ما زالت محل التزام الاقطار الاعضاء. أما بالنسبة لغير الامانة العامة فان ذلك كان، اذا جاز هذا التعبير الادبي الذي يصور الحقيقة، بمثابة الترحم على هذه الاستراتيجية التي بذل في وضعها وتحضيرها جهد ضخم كبير ثم حكم عليها بالموت قبل ان ترى نور التطبيق.

(ب) أن المزايا التي ركز عليها القرار، في بدايته، لصيغة المشروعات العربية المشتركة، لتعزيز الجهود العربية في الانماء والتعاون والتكامل، يفهم منها بوضوح انه قد قصد

منها بيان مزاياها بالنسبة لمبدأ التخطيط القومي والخطط القومية التي فهمت على انها كلها الزامية في جميع اجزائها للاقطار الاعضاء والتي جعلتها محل انتقاد في دور انعقاد المجس الحادي والثلاثين المشار اليه سابقاً.

ولكن الملفت للنظر حقاً ان من المزايا التي ينسبها القرار المذكور لصيغة المشروعات المشتركة هو «انها لا تتعارض مع الجهود والاتجاهات القطرية الاقتصادية والاجتماعية . . . بل انها تساعد في تعزيزها». ولا يخفى ان تصوير هذه الميزة، على هذا النحو، يعني انها تتسع للاتجاهات القطرية وتساعد في تقويتها، بصرف النظر عما اذا كانت هذه الاتجاهات تقوي القطرية والتجزئة وتدعمهما في المدى البعيد، أم كانت تندرج وتتدرج في اطار التمهيد لتحقيق التكامل القومي، أي الانماء التكاملي للاقطار العربية كلها في المستقبل. فالاتجاهات القطرية، في الحالة الاولى، تكون من عقبات التكامل القومي على المدى البعيد وتعد استمراراً للاوضاع الحالية والسائدة منذ زمن طويل، والتي من المفروض ان جهود التجمع العربي انما قامت للتغلب عليها ولتحويل مسارها لكي تنصب في عملية التطوير التي تساعد في تعزيز الاندماج القومي.

(٨) في الدورات التالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (من الدورة الخامسة والثلاثين في سنة ١٩٨٣، حتى الدورة السابعة والثلاثين في آب/ أغسطس سنة ١٩٨٤) لم يرد أي ذكر لمبدأ التخطيط القومي، ولا للخطة القومية، ولا لخطة العمل العربي الاقتصادي المشترك في أي من قرارات المجلس المذكور. وبذلك تم تحلل الاقطار العربية تماماً من التزامها بالنشاط التخطيطي القومي وبالخطط القومية باعتبارها مدخلاً أساسياً لتحقيق الانماء التكاملي بين الاقطار العربية.

وبالنظر لما للنشاط التخطيطي القومي والخطط القومية من أهمية مركزية وأساسية في استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، فإن تحلل الأقطار العربية من مبدأ هذا التخطيط وهذه الخطط يعتبر إنهاء حقيقياً للالتزام بالاستراتيجية نفسها.

ج ـ عدم الالتزام بالاستراتيجية في جوانبها الاساسية الاخرى كذلك اثبتت التطورات اللاحقة عدم التزام الاقطار العربية بالجوانب الاساسية الاخرى والاستراتيجية. فلم يطبق أي من البرامج التي تضمنتها الاستراتيجية تحقيقاً لاهدافها في ضوء اولوياتها المقررة، بل لم تبدأ هذه الاقطار في تنفيذ اي من هذه البرامج. ونكتفي هنا بالاشارة الى جانبين اساسيين منها، بسبب اهميتهما الخاصة للقضايا القومية العربية الكبرى، ولمستقبل الوجود العربي نفسه، وهما:

(١) ففي «اولويات» الاستراتيجية نص البند (٨) منها على ضرورة «تنسيق العلاقات الاقتصادية العربية التجارية والنقدية والمالية مع العالم الخارجي بما يخدم قضايا المصير العربي ويوفر أكبر مردود للامة العربية». وقد تأكدت أهمية هذه الاولوية بالبند (١) من «آليات» الاستراتيجية والذي ينص على «اعادة النظر في السياسات الاقتصادية مع العالم الخارجي، بحيث توظف في خدمة العمل الاقتصادي العربي المشترك». ويتفق ذلك مع مبدأ من «ميثاق العمل».

والـواقـع انـه وقعت تطورات مفجعة ومأساوية وبالغة الخطورة في المنطقة العربية بعد التصديق على الاستراتيجية (جهود الولايات المتحدة لتصفية القضية الفلسطينية تماماً، واعتداء اسرائيل على لبنان وتدميرها لبيروت العاصمة العربية واخراجها للفلسطينيين من لبنان وتوزيعهم في «شتات» في بلاد عربية عديدة متباعدة واحتلالها واستمرار هذا الاحتلال حتى الآن (ربيع ١٩٨٤)، وذلـك كله بمسـاعـدة ودعم سياسي واقتصـادي وعسكـري من الـولايات المتحدة الامريكية، واعلان التحالف الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة. ولكن بالرغم من كل هذه التطورات ذات الخطورة البالغة على المستقبل العربي وعلى استقلال كل قطر عربي، بل وعلى الوجود العربي نفسه، فان اياً من الاقطار العربية لم تتحرك حتى لدعوة الاقطار العربية الأخرى للنظر في سياساتها وعلاقاتها الاقتصادية والمالية مع العالم الخارجي لتوظيفها بما يخدم هذه القضايا المصيرية للوطن العربي، وبما يوجه تطورها بحيث تكون في صالح الامة العربية في المديين القصير والطويل. وبدلاً من التحرك العربي في هذا الاتجاه، ساد سكوت مطبق، وأصبح الكثير من الاوساط، ذات التأثير في الوطن العربي وفي نظامه الاقليمي، تنصح بمعالجة هذه المشكلات بالحكمة وبالسياسة الهادئة المتزنة.

(٢) وتنـطبق الملاحظة نفسها على السياسة التي قررتها الاستراتيجية في قسمها الثاني بأكمله والمتعلق بالقضية المركزية بالنسبة للوطن العربي، وهي قضية المخاطر المستقبلية للتحدي الصهيوني. وقد وضع هذا القسم سياسة عامة لمواجهة هذه المخاطر عن طريق «احكام الحصار حول الكيان الصهيوني وركائزه الجديدة في داخل الوطن العربي وركائزه الخارجية»، وجاء تحت ذلك بنقاط عديدة عرضناها بالتفصيل عند عرضنا التحليلي للاستراتيجية. ومع اننا نعتقد ان مجرد احكام الحصار حول الكيان الصهيوني ليس سوى سياسة جزئية متواضعة جداً في مجال مواجهة مخاطر التحدي الصهيوني، الا ان شيئاً من هذه السياسة التي وضعتها الاستراتيجية لم يطبق بعد اعتماد الاستراتيجية، على الرغم من عربدة اسرائيل المستمرة وعدوانها المتواصل بالفعل وبالقول ضد الوطن العربي وضد اجزاء منه.

ويؤكد ذلك، مرة أخرى، عدم الالتزام بالاستراتيجية، وتجاهلها تماماً ولم يكد مدادها يجف بعد.

٣ ـ غياب الاستراتيجية من جديد، وعود على بـدء

حيث لا التـزام بالاستـراتيجيـة ـ لا تكون ثمة استراتيجية. وهذا هو شأن «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك». كانت غائبة عن ميدان التجمع الاقتصادي العربي، لما يزيد عن ثلث القـرن، ثم شعر الجميع ـ صادقين ـ بان غيابها من أسباب ضعف النتائج التي أثمرتها جهود هذا التجمع وضآلتها. وكان الانفعال الوقتي الذي تـلا كامب ديفيد من العوامل التي جعلت الكثيرين ـ حتى حكومات الاقطار العربية نفسها ـ تقرر سد هذا النقص وبذلت جهود وجهود لمدة تزيد عـن خمس سنوات، أعطى فيها الفكر الاقتصادي العربي في اعدادها كل ما تحويه عصارته من خصوبة وتجربة واحساس عميق بالمسؤولية وأمانة في التحليل. وكان الانفعال

الـوقتي قد خفت حدتـه، فأخـذت الحكـومـات العـربية تنقص شيئـاً فشيئاً من ضخامة «بناء الاستراتيجية» الذي اقترحه الفكر الاقتصادي العربي، تعدل من هذه الفكرة، وتعيد صياغة تلك، وتسبغ عن عمد غموضاً هداماً على هذا المبدأ، وتقبل المبدأ عاماً قوياً ثم تأتي بتطبيقاته محدودة هزيلة، وتقيم أبـوابـاً للتهـرب منه واسعة عريضة. وكانت نتيجة ذلك وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك». ومع ذلك، فقد قبلها الفكر الاقتصادي العربي، عملاً بمبدأ شيء خير من لا شيء على الاطلاق، وطمعاً في أن يؤدي التطور وضغط الواقع المرير، الى اعطاء الاستراتيجية تدريجياً جرعات من القوة والتطوير. ولكن الذي حدث هو العكس. توالت تطورات الواقع العربي، أليمة مريرة مأساوية، تهدد الحاضر والمستقبل والوجود العربي جميعاً تهديداً لا يمكن، بطبيعـة القوى والأهداف الغاشمة التي تفرضه، أن تنجو منه لا اقطار الماء ولا اقطار المال، ولا اقطار العجز ولا اقطار الفائض. ومع ذلك، فقد أعملت معاول الهدم في البناء البسيط المتواضع الذي تبقى من «الاستراتيجية» التي أرادها المفكرون الاقتصاديون العرب ونصحوا بها. وكانت اداة هذا الهدم هي التحلل التدريجي من الالتزام بهذه الاستراتيجية. والتأجيل التدريجي لوضع أهم أسسها وأهم آلياتها موضع التنفيذ، وانتهى أمرها تماماً بانتهاء هذا الالتزام تماماً من الناحية الفعلية.

وهكذا بدأت جهود التجمع الاقتصادي العربي منذ سنة ١٩٤٥ في غياب استراتيجية تربط بين هذه الجهود وتوجه مساراتها وتحدد اولوياتها. وبعد ان ولدت هذه الاستراتيجية سنة ١٩٨٠ بثـلاث سنـوات، تم التخلص منهـا وأعلنت وفـاتها بطريقة ضمنية عن طريق قرارات التأجيل المتتالية لتطبيق أهم أسسها والسكوت المطبق عن تطبيق جوانب مهمة اخرى منها. وسوف يظل التساؤل قائماً ليجيب عنه التاريخ، وان كانت كل عناصر اجابته واضحة وقوية: هل التفرقة بين اقطار الماء واقطار المال، كانت هي السبب الفعال في الحكم على هذه الاستراتيجية بالوفاة؟

وأياً كانت الاجابة عن هـذا التساؤل، فان هناك حقيقة ثابتة منذ الآن، وهي العودة من جديد الى الحالة التي كنا فيها في البداية، في سنة ١٩٤٥، وهي حالة غياب اي استراتيجية لتوجيه الترابط بين أجزاء العمل الاقتصادي العربي المشترك وتحقيقه، ولقد عدنا بعد اربعين سنة تماماً كما بدأنا. انه عود على بدء. عود لنفس الشتات والضعف وضآلة النتائج والثمار.

الفصل الثالث عشر

مشكلات أجهزة التجمع الاقتصادي العربي وانعكاساتها في إضعاف جهود التكامل الاقتصادي العربي (*)

تقديـــم

تجربة التجمع الاقتصادي العربي، مثل أي تجربة أخرى لمثل هذا التجمع، تتطلب اقامة أجهزة جماعية للسهر على هذا التجمع، تعاون في اعداد مقترحاته ومشروعاته، بحكم ما تستطيع تجميعه وتكوينه من الخبرات المتخصصة، وبحكم ما يكون لها، بطبيعة نشأتها والدور المفروض أن تقوم به، من توجهات للتجمع والتكامل تتجاوز وتعالج اعتبارات القطرية وعواملها التي تفرض، بطبيعتها توجهات معاكسة لهذا التجمع والتكامل. وهكذا تنشأ هذه الأجهزة، منذ البداية، في ظل نوع من التناقض بين توجهات التجمع والتكامل وتوجهات القطرية واستمرار الأوضاع غير التكاملية السائدة من قبل. ولا شك أن مدى السلطات التي تتفق الاقطار الاطراف على اعطائها لهذه الأجهزة، وأسلوب معالجتها لمشكلات التجمع والتكامل ـ وهي كثيرة ـ، وطبيعة العلاقات بين الاقطار الاطراف ـ بما في ذلك وجود أو غياب اتجاهات للتمحور الفرعي بقيادة اقطار أقطاب داخل المجموعة ـ ومدى قوة الضغوط التي يمارسها، أو المقاومة التي يقوم بها، العالم الخارجي، وبخاصة الدول الكبرى ذات السيطرة الدولية، هذه العوامل كلها وغيرها تلعب دوراً مهماً في تخفيف فاعلية هذا التناقض المشار اليه أو تقويته.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ، اتجاه الأجهزة الجماعية في تجارب التكامل نحو التكاثر

(*) يتضمن هذا الفصل تلخيصاً لدراستين: محمد لبيب شقير، «الازدواجية في اختصاصات المنظمات العربية، في ضوء اتفاقيات انشائها: مجالاتها، عواملها، أسس علاجها،» **شؤون عربية**، العدد ٢٣ (كانون الثاني / يناير سنة ١٩٨٣)، ص ١١٧ ـ ١٥٢، و«المنظمات العربية المشتركة ومشكلة علاقتها بالجامعة العربية وعلاقتها في ما بينها،» ورقة قدمت الى: ندوة جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، تونس، ٢٨ نيسان/ ابريل ـ ٢ أيار/ مايو سنة ١٩٨٢، شارك فيها: علي محافظة، . . . (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٦٦٩ ـ ٧٠٩.

والتعدد، حتى ليمكن، بناء على استقراء تجارب التكامل التي تمت منذ الحرب العالمية الثانية، تصور هذا الاتجاه بمثل ما يشبه قانوناً عاماً يطبع التطور المنظمي والمؤسسي لعمليات التجمع والتكامل الاقتصاديين. فغالباً ما تبدأ عملية التجمع والتكامل الاقتصاديين بجهاز عام بسيط التكوين عام الاختصاصات، ثم تأخذ في الظهور أجهزة أخرى ذات وظائف متخصصة في قطاع أو مجال من قطاعات الاقتصاد أو مجالاته، أو تأخذ وظائف الجهاز الأولي في التوسع والتنوع والتعدد، وتنشأ بداخله ادارات أو شعب متخصصة حسب تعدد أنواع قطاعات التجمع أو التكامل ومجالاتهما، حتى تصبح، في الحقيقة، بمثابة أجهزة متعددة ومتنوعة. ولكن الاتجاه الأغلب هو نحو ايجاد أجهزة متخصصة مستقلة الى جوار جهاز التعاون أو التجمع العام الأول، تعرف باسم «المنظمات المتخصصة». ولا شك أن هذه المنظمات، بحكم تخصصها بقطاعات أو مجالات معينة، يمكن أن تحقق لعملية التجمع المزايا التي يحققها التخصص في أي مجال من مجالات الحياة الاقتصادية. ولكنها تأتي بمشكلة جديدة معها، وهي مشكلة العلاقة بينهاوبين جهاز التعاون أو التجمع العام الأول الذي يبقى، غالباً، ذا طبيعة توجيهية عامة، ومشكلة علاقة بعضها ببعضها الآخر، وما اذا كان هناك درجة أو أخرى من الازدواجية في اختصاصاتها، وما اذا كان يتولد نوع من التضارب والتناقض بين أوجه نشاطها. ولهذا الجانب أهميته الخطيرة بالنظر لما قد يترتب عليه من اضعاف لعملية التجمع بصفة عامة أو شلها، ولأن ذلك قد يتخذ ذريعة وتكئة من جانب خصوم التجمع او التكامل للانقضاض على التجمع وأجهزته لتصفيتها جميعاً، ولتقييدها الى حد يشكل انهاء لها، أي أن الأجهزة التي تقام لعملية التجمع الاقتصادي بين أية مجموعة من الاقطار تواجه ثلاث مشكلات أساسية لها تأثيرها على فاعلية هذه المنظمات، وهي:

١ ـ مشكلة التناقض بين توجهات التجمع والتكامل التي تمثلها هذه الأجهزة وبين التوجهات القطرية.

٢ ـ مشكلة العلاقة بين الجهاز العام للتجمع، والذي يكون غالباً أسبق في الظهور، وبين الأجهزة المتخصصة التي تنشأ بعد ذلك في اطار هذا الجهاز العام أو خارج نطاقه.

٣ ـ مشكلة العلاقات بين هذه الأجهزة المتخصصة، بعضها ببعضها الآخر.

وقد ظهرت هذه المشكلات الثلاث بالنسبة للأجهزة التي أقيمت للتجمع الاقتصادي العربي. ولن نعرض هنا للمشكلة الأولى منها، حيث أن جزءاً كبيراً من هذا القسم الثالث من الكتاب قد عالج آثار التوجهات القطرية على جهود التجمع والتكامل التي تقوم بها الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة، وكيف كانت هذه التوجهات من أهم العوامل التي أضعفت من فاعلية هذه الجهود وجعلت حصادها ضئيلاً محدوداً.

وسنقتصر، في هذا الفصل، على المشكلتين الأخريين نعالجهما في قسمين متتاليين هما:

القسم الاول: العلاقة بين جهاز الجامعة العربية وبين أجهزة التجمع الاقتصادي العربي التي نشأت بعده.

القسم الثاني: مشكلة العلاقات بين الأجهزة المتخصصة بعضها ببعضها الآخر.

ومن الطبيعي أن هناك بعضاً من التداخل بين الموضوعات التي تثار في كل من القسمين، ولكنا سنخصص كـلاً منهما لجوانب من هذه الموضوعات، تجنباً للتكرار.

اولاً: مشكلات العلاقة بين جهاز الجامعة العربية وأجهزة التجمـع الاقتصـادي العـربي التي نشـأت بعـدهـا

ظهرت، في مجال هذه العلاقة، مشكلتان مهمتان، كان لهما أثر ملموس في ضعف نتائج جهود التجمع والتكامل الاقتصاديين التي بذلتها هذه الأجهزة جميعاً، وهما مشكلة الازدواجية الصارخة بين المجلس الاقتصادي الذي أنشيء سنة ١٩٥٣، وبين مجلس الوحدة الاقتصادية بين أقطار الجامعة العربية الذي بدأ ممارسة نشاطه في سنة ١٩٦٤، ومشكلة العلاقة بين الأمانة العامة للجامعة العربية، وبين المنظمات العربية المتخصصة العديدة التي أنشيء بعضها خلال الستينات، وأغلبها خلال السبعينات.

وسنعالج المشكلتين تباعاً في ما يلي:

١ ـ الازدواجية الصارخة بين المجلس الاقتصادي ومجلس الوحدة الاقتصادية

يجب تناول هذا الموضوع، في سياقه التاريخي، تبياناً لكيفية ظهور هذه الازدواجية وتولد آثارها السلبية.

فالواقع أنه لم يكن لهذه المشكلة وجود في الفترة من سنة ١٩٤٥ حتى منتصف الستينات، ولكنها بدأت تظهر منذ هذا التاريخ، وبخاصة منذ بداية السبعينات.

أ ـ ففي سنـة ١٩٤٥، انشئت جامعـة الـدول العربية، بوصفها الجهاز العامل والشامل للتعاون والتجمع بين الاقطار العربية، بما في ذلك التعاون والتجمع الاقتصاديين. وكان دورها، في ذلك، محدداً على نحو بسيط في ميثاق انشائها؛ حيث نصت المادة الثانية منه على أن من أغراض الجامعة «تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في . . . . . الشؤون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة، وفي شؤون المـواصـلات، ويدخـل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد». ومن الناحية المنظمية نصت المادة (٤) من الميثاق على أن تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية المشار اليها «لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة». وبناء على هذا النص انشئت «لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية» بالجامعة، وكانت هي الجهاز الـوحيد القائم في اطار الجامعة العربية والمسؤول عن تحضير مشروعات التعاون الاقتصادي

والمالي واعدادها بين الاقطار العربية الأطراف. أما مناقشة المشروعات التي تعدها وتحضرها اللجنة، والموافقة عليها، فقد كانت من اختصاص مجلس الجامعة العربية الذي يتألف من ممثلي الاقطار المشتركة في الجامعة والذي كان يختص، طبقاً لنص المادة (٣) من الميثاق «بالقيام على تحقيق أغراض الجامعة ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات في الشؤون المشار اليها» في المادة (٢) من الميثاق، بما فيها شؤون التعاون في المسائل الاقتصادية والمالية.

وهكذا كان الجهاز المؤسسي للتعاون الاقتصادي العربي، في البداية، بسيطاً غاية البساطة: لجنة فنية تعد وتحضر (وتقترح)[١]، ومجلس للجامعة يناقش ويقرر ويتابع.

ب ـ ولما عقدت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين اقطار الجامعة العربية في سنة ١٩٥٣، زاد هدف التعاون الاقتصادي تفصيلاً، وأنشىء جهاز جديد للسهر على هذا التعاون، أقوى بكثير من الجهاز الذي كان قائماً من قبل طبقاً للميثاق. فقد نصت المادة السابعة من المعاهدة المذكورة على أنه «استكمالاً لأغراض هذه المعاهدة وما ترمي اليه من اشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها، تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها، واستثمار مرافقها الطبيعية، وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية، والزراعية، والصناعية وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وابرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف». وواضح مدى النقلة النوعية في هدف التعاون الاقتصادي واتساع مداه عن الهدف الذي نص عليه في المادة الثانية من ميثاق الجامعة. وكان من الطبيعي، والضروري، إزاء اتساع مدى التعاون الاقتصادي العربي وتطوير نوعيته على هذا النحو، ايجاد جهاز جديد يحمل مسؤولية اعداد هذا التعاون وتوجيهه، وهذا ما قررته المادة الثامنة من المعاهدة التي نصت على أن «ينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية، أو من يمثلونهم عند الضرورة، لكي يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلاً بتحقيق الأغراض المبينة في المادة السابقة». وقد استمر وجود «لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية»، اذ نصت الفقرة الثانية من المادة الثامنة من المعاهدة المذكورة على أنه «للمجلس المذكور أن يستعين في أعماله بلجنة الشؤون الاقتصادية والمالية المشار اليها في المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية». وهكذا تحددت العلاقة بين المجلس واللجنة: المجلس مكون من وزراء الاقتصاد في الاقطار الاطراف واختصاصاته ومسؤولياته واسعة المدى، بالقياس لما ورد في ميثاق الجامعة، واللجنة جهاز فني تابع للأمانة العامة للجامعة، وأصبحت مهمتها أن يستعين بها المجلس، اذا رغب في ذلك.

وفي رأينا، أن انشاء المجلس الاقتصادي قد قضى، من الناحية الفعلية، على الاختصاصات المحدودة للجنة والتي كانت لها طبقاً للمادة (٤) من ميثاق الجامعة. وقد توقفت اللجنة بالفعل بعد انشاء المجلس ببضع سنوات، حيث لم تدع للاجتماع، منذ سنة ١٩٥٦[٢].

---

(١) عقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها في تموز/ يوليو سنة ١٩٤٥ وحددت مجالات عملها تحديداً واسعاً يتجاوز بكثير التعاون البسيط المنصوص عليه في ميثاق الجامعة العربية، أنظر: القسم ٢، الفصل ٤.

(٢) أنظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، **التعاون الاقتصادي** =

وفي رأينا أيضاً، أن انشاء المجلس الاقتصادي قد قضى، عملياً، على اختصاص مجلس الجامعة بالنسبة للتعاون في الشؤون الاقتصادية والمالية بين الاقطار العربية الاطراف. ويتأكد ذلك اذا لاحظنا أن المجلس الاقتصادي مكون من الوزراء المختصين بالشؤون الاقتصادية في أقطارهم، أما مجلس الجامعة فممثلو الاقطار فيه أقل، في مرتبتهم، من الوزراء ـ الا اذا دعت مناسبة معينة لأن يعقد على مستوى وزراء الخارجية العرب ـ فضلاً عن عدم تخصصهم في المسائل الاقتصادية بالذات. أي أن التطوير الجديد الذي أتى بالمجلس الاقتصادي لم تنشأ عنه أي ازدواجية في الاختصاص، بينه وبين كل من «لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية» ومجلس الجامعة. ومن ثم لم يكن من المتصور أن تنشأ عنه أية منازعات أو تضاربات بين المجلس الاقتصادي وأي منهما يمكن أن تعرقل أو تعوق اتساع التجمع الاقتصادي بين الاقطار العربية وفاعليته(٣).

ج ـ ولكن الازدواجية قد ظهرت، ربما لأول مرة في التاريخ الحديث للتجمع الاقتصادي العربي، وبقوة، بانشاء «مجلس الوحدة الاقتصادية العربية»، بمقتضى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين اقطار الجامعة العربية، التي أبرمت بموافقة المجلس الاقتصادي نفسه سنة ١٩٥٧، ووقعت خلال عامي ١٩٦٢ و١٩٦٣، ودخلت حيز النفاذ سنة ١٩٦٤.

ولقد يقال ان كلا من المجلسين ـ المجلس الاقتصادي ومجلس الوحدة الاقتصادية ـ يختص بدرجة مختلفة من درجات التعاون والتجمع الاقتصاديين بين الاقطار الاعضاء، بل بنوعية مختلفة من هذا التجمع. فالتجمع الاقتصادي المنصوص عليه في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين اقطار الجامعة العربية التي أنشىء بمقتضاها المجلس الاقتصادي يتمثل في مستوى محدود من التعاون الذي يقترن أحياناً بدرجة من التنسيق. ولكن الهدف الذي تسعى اليه اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي أنشىء بمقتضاها مجلس الوحدة الاقتصادية، حسب المادة الأولى منها، هو اقامة «وحدة اقتصادية كاملة» بين مجموعة الاقطار التي تقبل العضوية في هذه الاتفاقية. وقد يقال إن اختلاف درجة التجمع الاقتصادي الذي يعمل كل مجلس من أجله، يستبعد الازدواجية، ويستبعد احتمالات التضارب بين نشاطيهما.

= **العربي في اطار جامعة الدول العربية والمنظمات العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٦** (القاهرة: الادارة، [د.ت.])، ص ١٥، والقسم ٢، الفصل ٤.

(٣) بل انه مما يستحق الملاحظة أنه حتى بعد انشاء المجلس الاقتصادي وانتهاء اللجنة، اتخذ مجلس الجامعة العديد من القرارات المتصلة ببعض جوانب العمل الاقتصادي العربي المشترك. مثل الموافقة على انشاء المعهد العربي لبحوث البترول في كانون الاول/ ديسمبر سنة ١٩٦٦، وعلى انشاء مركز التنمية الصناعية للدول العربية كجهاز ملحق بالأمانة العامة للجامعة في أيار/ مايو سنة ١٩٦٨، وعلى انشاء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة في ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٦٨، وعلى انشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية في آذار/ مارس سنة ١٩٧٠، وعلى انشاء الاكاديمية العربية للنقل البحري في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٧٤. والملاحظ أن كل هذه القرارات قد صدرت من مجلس الجامعة دون أي منازعة أو معارضة من المجلس الاقتصادي. أنظر: جامعة الدول العربية، المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٩، والقسم ٢، الفصل ٤.

«ولكن التطور اللاحق لانشاء مجلس الوحدة قد كشف عن عدم صحة هذا القول. فالواقع الذي حدث فعلاً هو أنه قامت بين المجلسين درجة كبيرة من الازدواجية في الاختصاصات، وقام بينهما نوع من التنازع، وبخاصة في بعض مراحل حياة مجلس الوحدة. وفي رأينا، أن هذه الازدواجية وهذا التنازع كانا من أخطر الظواهر السلبية التي اتسم بها العمل الاقتصادي العربي المشترك والتي بددت الكثير من الجهد العربي من جانب المجلسين ومن جانب الاقطار المشتركة العضوية فيهما، وهو جهد كان يمكن أن يوجه لدعم عملية التجمع الاقتصادي العربي وتطويرها في سبيل التحقيق التدريجي لمستويات أكثر تطوراً من التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية.

ويمكن أن نعطي هنا العديد من الأمثلة على الموضوعات التي كانت تدرس في المجلسين، وأحياناً في الفترة الزمنية نفسها، والتي كانت تصدر فيها قرارات متشابهة الى حد كبير، مما يمكن تبينه بوضوح من عرضنا العام لجهود كل من المجلسين في مداخل التكامل الاقتصادي بين الاقطار الأطراف[٤].

ولا ينفي ذلك أن مجلس الوحدة العربية، في بعض مراحل حياته، قد قام باقتراح، وأحياناً بتحقيق، بعض الخطوات المهمة في طريق التكامل الاقتصادي العربي (مثل انشاء السوق العربية المشتركة التي كانت تبشر بالكثير من الفاعلية عند انشائها، ومثل قراراته بشأن انتقال العمالة الفنية بين الاقطار العربية، ومثل المشروعات العربية المشتركة العديدة التي دفع عملية انشائها، ومثل التركيز على فكرة التنسيق القطاعي لتحقيق الترابط بين القطاعات المتعددة، بما يخدم التكامل الانتاجي العربي في مجموعه، ومثل محاولاته للتنسيق في مجال العلاقات النقدية والتمويلية بين الاقطار العربية عن طريق اقامة اتحاد مدفوعات عربي، فلما لم يتحقق ذلك اتجه الى اقامة صندوق النقد العربي، والاهتمام بالمدخل التخطيطي الانمائي للتكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية..... الخ. فحتى حين لم تصل بعض هذه الجهود الى نتيجة عملية، الا أنها نجحت على الأقل في الاثارة الفكرية والتحليلية لبعض الموضوعات المهمة؛ مما فتح لها الطريق لتكون محل اعتبار واهتمام في السبعينات وفي الأفكار والتوجهات التي أدرجت ضمن البناء الفكري «لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك».

هذه حقائق لا خلاف عليها. ولكننا نعتقد أنه كان يمكن الوصول اليها فيما لو اكتفي بوجود المجلس الاقتصادي في الجامعة العربية، وتم الاتفاق على أن يعمل على تحقيق مستويات ودرجات متنوعة من التكامل الاقتصادي بين مجموعات الاقطار الاعضاء حسب رغبة كل مجموعة منها، وتم تطوير نظامه وأسلوب عمله ليتمكن من العمل طبقاً لهذا المفهوم.

ودليلنا على ذلك:

(١) ان «الوحدة الاقتصادية الكاملة» بين الاقطار الاعضاء في مجلس الوحدة والمنصوص عليها في المادة الاولى من اتفاقية الوحدة، لم يكن المقصود، طبقاً للاتفاقية نفسها

---

(٤) أنظر: القسم ٢، الفصل ٤.

أن تتم دفعة واحدة، بل «على مراحل» متدرجة. وهذا ما نصت عليه المادة (١٤/١) من الاتفاقية التي تنص على أن «يتم تنفيذ هذه الاتفاقية على مراحل بما أمكن من السرعة»، وأناطت المادة (١٤/٢) بالمجلس وضع خطة عملية لمراحل التنفيذ. وفي ظل هذا المفهوم، كان من الممكن أن يقوم المجلس الاقتصادي بتحقيق هذه الوحدة على مراحل بين الاقطار العربية التي ترغب السير بسرعة أقوى في تحقيق درجات من التكامل في ما بينها أعلى مما ترغبه بقية الاقطار الاطراف. وكان من الممكن أن يقوم المجلس الاقتصادي بذلك، دون حاجة الى خلق مجلس آخر هو «مجلس الوحدة»، وقد كان ذلك ممكنا طبقاً لميثاق جامعة الدول العربية الذي تستند اليه كل من المعاهدة التي انشىء بموجبها المجلس الاقتصادي والاتفاقية التي انشىء بمقتضاها مجلس الوحدة الاقتصادية، لأن كلا منهما يعالج العلاقات «بين دول الجامعة العربية». فالمادة (٩) من الميثاق المذكور تنص صراحة على أنه «لدول الجامعة العربية الراغبة في ما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الاغراض....». ويتأكد ذلك اذا لاحظنا أن المادة الثانية من اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية قد نصت على وسائل عديدة لتحقيق هدف الوحدة[٥]، وليس بين هذه الوسائل ما يمتنع على المجلس الاقتصادي تطبيقه تحقيقاً لأهداف هذا المجلس المنصوص عليها في المادة السابعة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، بل ان تحقيق هذه الأهداف يتطلب اتخاذ هذه الوسائل، وبخاصة هدف التعاون بين الاقطار الاطراف «على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه».

(٢) بل ان التساؤل يمكن أن يثار عما اذا كان اشتراك اقطار عربية معينة في مجلس مستقل هو «مجلس الوحدة»، إضافة الى اشتراكها أيضاً في عضوية المجلس الاقتصادي، لا يعطي للاقطار العربية غير المشتركة في مجلس الوحدة مبرراً وحجة لعدم التوسع في عملية التعاون الاقتصادي وفي عملية الانتقال بدرجة معقولة من السرعة الى مراحل أعلى من التكامل الاقتصادي، اذا كانت هذه الاقطار غير متحمسة منذ البداية لهذا التوسع والانتقال الى هذه المراحل. فقد كان يمكنها، بعد انشاء «مجلس الوحدة»، الرد على ضغوط الاقطار العربية الأخرى المتحمسة لتحقيق درجات أعلى وأسرع من التكامل، بأن لهذه الاقطار الأخيرة أن تحقق هذه الدرجات الأسرع والأعلى، وأنه لا داعي لأن تدخل هي في ذلك متعللة في هذا بالعبارتين شبه المستمرتين في تاريخ جهود التجمع العربي، وهما عبارة «الواقعية» وعبارة «الظروف الخاصة لكل قطر». ومن المحتمل جداً أن الأمر كان يمكن أن يكون مختلفاً فيما لو بقيت كل الاقطار العربية في مجلس واحد ـ هو المجلس الاقتصادي باعتباره المجلس الأصلي ـ وحاولت الاقطار الراغبة

---

(٥) وهذه الوسائل هي جعل الاقطار الأطراف منطقة جمركية واحدة، وتوحيد سياسة الاستيراد والتصدير وأنظمتها، وتوحيد أنظمة النقل والترانزيت، وعقد اتفاقات تجارية ومدفوعات بصورة مشتركة مع البلدان الأخرى، وتنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي، وتنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي والضرائب والرسوم وتلافي ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الاقطار الأطراف، وتنسيق السياسات النقدية والمالية، واتخاذ أية اجراءات أخرى تلزم لتحقيق أهداف الاتفاقية.

في دفع عملية التجمع والتكامل العربيين، الضغط بشكل مستمر على الاقطار غير المتحمسة لذلك، مما كان يمكن أن يجعل هذه الأخيرة تقبل السير، ولو الى منتصف الطريق، مع الاقطار العربية الأخرى في هذا الطريق. وقد كان هذا الاحتمال قوياً لأن أغلب الاقطار ذات الوزن المهم في النظام الاقليمي العربي في هذه الفترة كانت من الاقطار الراغبة في تقوية عملية التكامل الاقتصادي العربي وتعجيلها بقدر المستطاع (ومنها مصر والعراق وسوريا) ولأنه كان يقاسمها هذه الرغبة، في هذه الفترة، احد الاقطار النفطية المهمة عندئذ (الكويت) أياً كانت الأسباب الحقيقية وراء اتجاهه هذا، ولأنه لم يكن قد تم تكون المجموعة التي أصبحت تعرف منذ سنة **١٩٧٣** باسم «مجموعة الدول النفطية الخليجية» داخل الجامعة العربية، ومن ثم لم تكن توجد المصالح النفطية الخليجية التي جعلت اقطار هذه المجموعة غير متحمسة، أو غير راغبة في تعجيل تحقيق العملية التكاملية مع الاقطار العربية الأخرى.

وبعبارة أخرى، هناك من القرائن ما يشير الى أن انشاء «مجلس الوحدة الاقتصادية العربية» وازدواجية اختصاصاته مع المجلس الاقتصادي، كان من بين العوامل التي يمكن أن تكون قد أعاقت توسع عملية التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية في مجموعها.

(٣) انه برغم تشابه الأدوات والمداخل التي يستخدمها كل من المجلسين، حسب النصوص المحددة لهذه الأدوات والمداخل، فانه لم توضع أي وسيلة للتنسيق بين نشاط المجلسين. فقد ترك كل منهما يعمل طبقاً لما يراه، دون أية أجهزة أو آليات لتحقيق التناسق والتناغم والترابط بين نشاطهما، بما يضمن فاعلية نشاط كل منهما، وبما يضمن الحصول من نشاطهما معاً على أكبر مردود للوطن العربي في مجموعه. وبدلاً من هذا التنسيق، تميزت العلاقة بينهما بالتوتر، وبخاصة في ظل بعض رئاسات مجلس الوحدة العربية. وكان لذلك انعكاسه السلبي ليس على العلاقات بين أميني كل من المجلسين فقط[٦] ـ وهما الشخصان اللذان يمكن أن يلعبا دوراً قوياً في دفع جهود المجلسين وفي دفع التعاون بينهما ـ ولكن كذلك على حماس العاملين في أمانات المجلسين، وعلى تعاونهما الفني في تفهم المشكلات التكاملية وتحليلها والتعاون في ايجاد الحلول العملية لها، كل بالنسبة للاقطار الاعضاء في مجلسه.

(٤) أدى عدم التنسيق بين المجلسين الى تبديد الكثير من جهود الخبراء الذين كان يستعان

---

(٦) أنظر المناقشات التي دارت حول ورقة شقير، «المنظمات العربية المتخصصة ومشكلات علاقتها بالجامعة العربية وعلاقتها في ما بينها،» من قبل علي خليفة الكواري وخير الدين حسيب، في: ندوة جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، المصدر نفسه، ص ٧٦١ و٧٦٦، حيث اشار كل منهما الى خطورة عامل شخصية رئيس المنظمة أو مديرها العام والذي يتم اختياره غالباً بناء على اعتبارات سياسية، والى عامل آخر هو الصراع الشخصي بين قيادات هذه المنظمات في تقييد المنظمات العربية المتخصصة واضعاف فاعليتها. ونحن نوافقهما كل الموافقة على خطورة هذين العاملين وأهميتهما، كما نشير الى أن عامل «الصراع الشخصي» قد لعب دوراً سلبياً عميقاً خلال مرحلة من مراحل مجلس الوحدة الاقتصادية بالرغم من أنها كانت من أخصب مراحل انتاج هذا المجلس وقوته. ولكن كان يمكن أن تزداد هذه الخصوبة والقوة لو لم يكن قد قام مثل هذا الصراع الشخصي.

بهم ووقتهم ـ وكانوا تقريباً هم الخبراء أنفسهم في المجلسين ـ وفي تضخيم تكاليف الاستعانة بهم من كلا المجلسين عن بعض الأعمال المتشابهة أو المتقاربة التي كان يمكن أن تتم مرة واحدة، على نحو منسق لمصلحة المجلسين معاً.

وقد كانت الآثار السلبية لعدم التنسيق بين المجلسين واضحة أمام واضعي «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» التي أقرها مؤتمر القمة العربي، واعتبروا عدم التنسيق بينهما من العوائق التي تعترض تنفيذ الاتفاقيات الجماعية المتعلقة بعمل كل من المجلسين، بل والاتفاقيات الجماعية التي يتوصل كل منهما الى ابرامها بين الاقطار العربية الأطراف فيه. ويفهم ذلك من نص البند (٧) من القسم المتعلق «بالآليات» من الاستراتيجية المذكورة والذي ينص على «ازالة العوائق أمام تنفيذ الاتفاقيات الجماعية القائمة والعمل على التنسيق المستمر بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية بالتعاون في ما بينهما».

ونظراً لأن المجلسين ليسا من قبيل المنظمات المتخصصة، ولكنهما جهازا تخطيط وتوجيه واشراف[٧]، فان «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» قد خشيت أن ينعكس عدم التنسيق والاختلاف بينهما، الى الخطط القطاعية التي تضعها المؤسسات التي تدخل تحت اشراف وتوجيه هذا المجلس أو ذاك. ولذلك ففي قسم «الآليات» أيضاً، بينت الاستراتيجية أن المؤسسات (المنظمات) العربية تشترك في تحضير «مشروع الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك»، كل حسب اختصاصها، وفقاً لاطار الخطة الذي تضعه الأمانة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، (بند ٢ من الآليات). ولكن الاستراتيجية قررت، بعد ذلك، في البند (٣) منها، ضرورة تعاون المجلسين في التنسيق بين مشروعات الخطط القطاعية المقدمة من المؤسسات (المنظمات)، وفي اعداد مشروع الخطة، في شكله النهائي، قبل رفعه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لاعتماده[٨].

ونظراً لأن استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، بالرغم من اعتمادها من مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، لم توضع موضع التنفيذ، حيث تحللت الاقطار العربية من التزامها بها، وبخاصة في مجال التخطيط القومي، فان نص البندين (٧) و(٣) من قسم الآليات في الاستراتيجية لم يكتب لهما أن يطبقا.

ومع ذلك، فمن الممكن القول إن المشكلة ربما تكون قد حلت تلقائياً بسبب آخر، وهو أن نشاط مجلس الوحدة الاقتصادية قد أخذ في الانكماش، لسبب أو لآخر، وتركزت الأهمية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مما استبعد عملياً مشكلة الازدواجية والتنازع.

---

(٧) لأنه لا يتوافر فيهما عنصر التخصص في مجال معين من مجالات العمل، بل جاء اختصاصهما شموليا لجوانب اقتصادية واجتماعية ينصب عليها التعاون بين الاقطار الاعضاء.

(٨) ينص البند (٣) من آليات الاستراتيجية على أن: «تقوم الادارة العامة للشؤون الاقتصادية للامانة العامة لجامعة الدول العربية بالاشتراك مع الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية بالتنسيق بين ما قدمته المؤسسات واعداد الخطة النهائية للعمل العربي المشترك ورفعها للمجلس الاقتصادي والعربي لاعتمادها».

٢ ـ العلاقة بين الأمانة العامة للجامعة وبين المنظمات العربيـة المتخصصة

أقيم، منذ انشاء الجامعة العربية وحتى الآن، عدد من «المنظمات العربية المتخصصة»[٩] بنـاء على اتفـاقيات خاصـة أبـرمت بين الاقـطار العربية التي قبلت الدخول في عضوية هذه المنظمات. وقد أسهمت الجامعة العربية نفسها على نحو ايجابي في انشاء بعضها، وشجعت اقامة بعضها الآخر، واعتمدت وجودها جميعاً وتعاونت معها[١٠].

والواقع أن ظهور العديد من المنظمات المتخصصة العربية كان من الأمور المهمة التي استجابت لحاجة واقعية لها ضرورتها. فمن ناحية، هي تترجم الحاجة الى تخصيص جهاز معين بأمور التعاون بين الاقطار الاطراف في بعض المجالات المحددة ذات الطبيعة الخاصة (مثل مشكلات النقد أو الزراعة أو الصناعة أو الاتصالات السلكية واللاسلكية أو التعليم والثقافة. . . . الخ)، مما يحقق المزايا المعروفة والعديدة للتخصص بصفة عامة. ومن ناحية أخرى، فان وجود المنظمات المتخصصة يترجم الحاجة الى إبعاد التعاون في هذه الموضوعات عن التأثر بتقلبات وتيارات العلاقات السياسية بين الاقطار الاطراف في المنظمات العامة (غير المتخصصة) التي تكون ذات طبيعة سياسية غالبة، والتي تلعب الاعتبارات السياسية فيها دوراً مؤثراً، يضعف في أغلب الأحيان من فاعليتها[١١]. ولذلك فان نشوء المنظمات الدولية المتخصصة ونموها من الامور التي تحظى بترحيب كل من فقهاء القانون الدولي، والمتخصصين في الفروع العديدة التي تقوم فيها المنظمات المتخصصة. ونلمس هذا الترحيب لدى الفقهاء والمتخصصين العرب بالنسبة

---

(٩) يعرف الدكتور مفيد شهاب المنظمات الدولية المتخصصة بأنها «هيئات تنشأ عن اتحاد إرادات عدة دول، وتعمل على دعم التعاون الدولي في مجال متخصص من المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الفنية، أو تتولى تنظيم أداء خدمات دولية. تمس المصالح المشتركة للبلدان الأعضاء». أنظر: شقير، «المنظمات العربية المتخصصـة ومشكلات علاقتها بالجامعة العربية وعلاقتها في ما بينها،» ص ٦٧٠ ـ ٦٧١، اذ تتميز المنظمات الدولية المتخصصة بتوافر عناصر أربعة هي: انها تنشأ بمقتضى اتفاقية بين حكومـات عـدة دول ويكـون التمثيـل فيها بمندوبين عن الحكومات، وانها تشرف على التعاون بين الأقطـار الأطـراف فيها أحد المجالات غير السياسية، على نحو يجعلها ذات تخصص دقيق في مجال معين وهو ما يميزها عن المنظمات الدولية ذات الطبيعة السياسية العامة كالأمم المتحدة أو الجامعة العربية أو منظمة الوحدة الافريقية، وانها تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة، وأن عضويتها تقتصر على بعض الدول فقط. وفي المنظمات المتخصصة الاقليمية (مثل المنظمات المتخصصة العربية) تتميز بأن الاقطـار الاطـراف فيها تجمع بينها رابطة «اقليمية».

(١٠) يجد القارىء بياناً كاملاً بالمنظمات العربية المتخصصة وانشائها واختصاصات كل منها في: محمد لبيب شقير، «ملحق عن المنظمات العربية المتخصصة واختصاصاتها،» ملحق مرفق ببحث شقير حول «المنظمات العربية المتخصصة ومشكلات علاقتها بالجامعة العربية وعلاقتها في ما بينها،»، في: ندوة جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، المصدر نفسه، ص ٧٠٢ ـ ٧٠٩. أنظر ايضاً: القسم ٢، الفصل ٤.

(١١) ومـع ذلـك فان هناك أمثلة عديدة في المنظمات الدولية المتخصصة على المستوى العالمي (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانماء والتعمير وغيرهما) وعلى المستوى الاقليمي، لعبت في نشاطها وقراراتها الاعتبارات السياسية دوراً واضحاً، وفي بعض الأحيان، دوراً خطيراً. وليس من الأمور الخفية أن موافقة صندوق=

للمنظمات العربية المتخصصة.

ويبين الجدول رقم (١٣ ـ ١) أن المؤسسات التي تنطبق عليها الشروط التي تجعل منها منظمات عربية متخصصة والتي أنشئت منذ قيام الجامعة العربية حتى الآن هي عشرون منظمة، موزعة بين تسعة قطاعات هي: قطاع التمويل والنقد، وقطاع النفط، وقطاع الزراعة، والقطاع الصناعي، وقطاع المواصفات والمقاييس، وقطاع النقل والمواصلات، وقطاع العمل، وقطاع الأمن ومكافحة الجريمة، وقطاع البحث العلمي والثقافة والتربية.

ومع تكاثر هذه المنظمات أخذت تظهر مشكلة تداخل الاختصاصات أو ازدواجيتها بين بعض المنظمات الموجودة في القطاع الواحد، وأحياناً بين منظمات من قطاعات مختلفة. وإضافة لذلك، ظهر التداخل والازدواجية بين بعض مهام مجلس الوحدة الاقتصادية وبعض المنظمات. كذلك ظهرت أيضاً مشكلة العلاقة بين الجامعة العربية، باعتبارها المنظمة الأم لهذه المنظمات والمؤسسات جميعها، وبين هذه الأخيرة، حيث لم يكن هناك أي تنسيق بينها وبين جهود الجامعة العربية في المجال الاقتصادي بفروعه المختلفة والتي يقوم عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي غيره من المجالات.

وعلى الرغم مما قد يبدو من الانفصال الكامل بين هاتين المشكلتين، الا أنهما تتعلقان، في الحقيقة، بموضوع واحد، هو موضوع الترابط بين الأجهزة المتعددة للبنيان التنظيمي والاقليمي الواحد، بما يحقق التناسق والتكامل بين الأجزاء والجوانب المتعددة والمتنوعة للعمل الجماعي المشترك الذي تقوم عليه أجهزة هذا البنيان، بما فيها العمل الاقتصادي المشترك.

ولا شك أن هاتين المشكلتين قد أسهمتا، مع العوامل الأخرى التي تحيط بالعمل العربي المشترك والتي عرضنا لأهمها في هذا القسم (الرابع من الكتاب)، في اضعاف فاعلية هذه المنظمات جميعاً، وفي أنها لم تحقق الكثير مما كانت تصبو اليه ومن الأهداف التي تنص عليها اتفاقيات انشائها. وقد عاد ذلك بآثار سلبية على العمل الاقتصادي العربي المشترك، بما يتضمنه ذلك من اهدار للجهد والمال، ومن ضعف المردود منهما على التجمع أو التكامل العربي. ويظهر واضحاً مدى ضعف كفاءة أداء هذه المنظمات في ضعف وضآلة النتائج التكاملية التي تحققت للاقتصاد العربي من وراء جهودها[١٢].

=النقد الدولي أو البنك الدولي على منح قرض لاحدى الدول، خصوصاً الدول المتخلفة، يتوقف لدرجة كبيرة على مدى «الرضا السياسي» للولايات المتحدة عن الدولة.

(١٢) أنظر: مناقشة علي خليفة الكواري لبحث شقير «المنظمات العربية المتخصصة ومشكلات علاقتها بالجامعة العربية وعلاقتها في ما بينها،» ص ٧٦١ ـ ٧٦٢ حيث يشير الى ان بحث شقير قد أهمل «معيار متطلبات كفاءة الأداء من الناحية التنظيمية والناحية الادارية» في ما يتعلق بالمنظمات. والواقع أن هذا الجانب مع أهميته لم يكن ضمن التخطيط الذي وضع للبحث الذي اقتصر موضوعه على عملية الازدواجية بين الجامعة ومنظماتها والتنسيق بينها جميعاً. أما الموضوع الذي أثاره الدكتور الكواري فقد جرى تناوله في أجزاء متفرقة من هذا الكتاب، وبخاصة في الأقسام ٢، ٣، ٤.

جدول رقم (١٣ - ١)
توزيع المنظمات العربية المتخصصة
حسب القطاعات

المنظمات حسب القطاعات	تاريخ الموافقة على الانشاء(١)	تاريخ توقيع اتفاقية الانشاء	تاريخ بدء النشاط	الاقطار الاعضاء
أولاً: قطاع التمويل والنقد				
١) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٦/ ٥/ ١٩٦٨	١٩٧١	١٨/١٢/١٩٧١	جميع الاقطار العربية
٢) صندوق النقد العربي	ديسمبر ١٩٧٥	٢٧/ ٤/ ١٩٧٦	٢١/ ٥/ ١٩٧٧	جميعها ما عدا جيبوتي
٣) المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا	نوفمبر ١٩٧٣	١٩٧٤	مارس ١٩٧٥	جميعها ما عدا الصومال، جيبوتي، لبنان اليمن العربية اليمن الديمقراطية
٤) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	١٩٧٠	١٩٧١	١/ ٤/ ١٩٧٥	جميع الاقطار العربية
ثانيا: قطاع النفط				
١) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول		٩/ ١/ ١٩٦٨	٩/ ٩/ ١٩٦٨	السعودية، الكويت، الجزائر، أبو ظبي، قطر، البحرين، العراق سوريا، مصر
ثالثا: قطاع الزراعة				
١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية	١١/ ٣/ ١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٧٢	جميعها ما عدا لبنان، جيبوتي
٢) المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة	٣/ ٩/ ١٩٦٨		٢٥/ ٩/ ١٩٧١	جميعها ما عدا تونس والصومال، جيبوتي، البحرين اليمن العربية، اليمن الديمقراطية
رابعاً: القطاع الصناعي				
١) المنظمة العربية للتنمية الصناعية	١٠/ ٩/ ١٩٧٨		١٠/ ٩/ ١٩٧٨	جميعها ما عدا الكويت
٢) المؤسسة العربية للثروة المعدنية		١٩٧٩	١٩٧٩	
خامساً: المواصفات والمقاييس				
١) المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس	١٢/١٢/١٩٦٥	١٩٦٦	٢٥/ ٣/ ١٩٦٨	جميعها ما عدا الصومال جيبوتي، موريتانيا

تتمة

تتمة الجدول رقم (١٣ - ١)

المنظمات حسب القطاعات	تاريخ الموافقة على الانشاء	تاريخ توقيع اتفاقة الانشاء	تاريخ بدء النشاط	الاقطار الاعضاء
سادساً: قطاع النقل والمواصلات ١) الاتحاد البريدي العربي	١٩٤٦/١٢/٩		١٩٤٦/١٢/٩	جميع الاقطار العربية
٢) الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية	١٩٥٣/٩/٩		١٩٥٧	جميع الاقطار العربية ما عدا البحرين
٣) المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية	١٩٧٦/٣/٢١	١٩٧٦	١٩٧٨/٧/١	جميع الاقطار العربية
٤) اتحاد اذاعات الدول العربية	١٩٥٥/١٠/١٥		١٩٦٩/٢/٩	جميع الاقطار العربية
٥) الاكاديمية العربية للنقل البحري	١٩٧٥/٤/٢٦		١٩٧٢/٥/٢٦	جميعها ما عدا الجزائر، المغرب، وموريتانيا وجيبوتي
٦) مجلس الطيران المدني للدول العربية	١٩٦٥/٣/٢١	١٩٦٥	١٩٦٧/١١/١١	جميعها ما عدا السعودية
سابعاً: قطاع العمل ١) منظمة العمل العربية	١٩٦٥/٣/٢١		١٩٧٢/٩/٢٥	جميعها ما عدا عمان
ثامناً: قطاع الامن ومكافحة الجريمة ١) المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة	١٩٦١/٤/١٠	١٩٦١	١٩٦٥	جميعها ما عدا موريتانيا، جيبوتي
تاسعا: قطاع البحث العلمي والثقافة والتربية ١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	١٩٦٤/٥/٢١	١٩٦٤/٢/٢٩	١٩٧٠/٧/٢٥	جميعها ما عدا لبنان
٢) المنظمة العربية للعلوم الادارية	١٩٦١/٤/١	١٩٦١	١٩٦٩١/١	جميعها ما عدا جيبوتي

(١) تاريخ الموافقة على الانشاء هو تاريخ موافقة مجلس الجامعة، أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو مجلس الرحدة على اتفاقية المنظمة.

(٢) كانت الاكاديمية موجودة منذ سنة ١٩٧٢ في مصر ثم اتفق سنة ١٩٧٥ على تحويلها لمنظمة عربية.

واذا اقتصرنا هنا على مشكلة تنسيق العلاقـة، بين الجـامعة العـربية وبـين المنظمات العـربية المتخصصة، فانه يمكن أن نلاحظ أن جهـوداً كبيرة قـد بذلت خصـوصاً في الستينـات لتحقيق هذا التنسيق، بهدف أساسي هـو زيادة فـاعلية أجهـزة العمل الاقتصـادي العربي المشـترك في مجموعـه وتقوية العائد منه.

وكان من الصعوبات التي اصطدمت بها عملية التنسيق أن ميثاق الجامعة العربية واتفاقيات انشـاء المنـظمات العربية المتخصصة، لم تتضمن قواعد واضحة محددة تحكم العلاقة بين الجامعة وهذه المنظمات، فميثاق الجامعة الذي وضع سنة ١٩٤٥ جاء، على خلاف ميثاق الأمم المتحـدة(١٣)، خلواً من أي تنـظيم لهـذه العـلاقـة. أمـا اتفـاقيات انشـاء المنـظمات العربية المتخصصة، في مجموعها، فانها لا تتضمن نظاماً قانونياً واحداً متكاملاً يحكم هذه العلاقة، حقيقة أن معظم هذه الاتفاقيات تنص على أن المنظمة المتخصصة التي تنشئها كل منها تقام تحقيقـاً لأهـداف ميثـاق الجـامعة العربية(١٤)، وأن بعض المنظمات تنص اتفاقياتها على أنها أنشئت، باعتبارها وكالات متخصصة في نطاق جامعة الدول العربية(١٥)، وحقيقة أيضاً أن هناك بعض المنـظمـات التي تعـطي اتفاقياتها الجامعة العربية بعض مظاهر الاشراف والرقابة على أعمالها(١٦). وفي مقابل ذلك نجد بعض المنظمات المتخصصة الأخرى، مثل الصندوق العربي

---

(١٣) تنبـه ميثاق الأمم المتحدة لما يمكن أن يؤدي اليه تعدد المنظمات المتخصصة الدولية من احتمالات الازدواجية في اختصاصها والتضارب في نشاطها، مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من نقص فاعليتها. وقد حاول الميثاق المذكور أن يضع حلاً لذلك يقوم على الاعتراف بأهمية هذه المنظمات وبشخصيتها القانونية المستقلة، وفي الوقت نفسه يقرر ضرورة الربط الوثيق بينها وبين الأمم المتحدة، بما لا ينال من استقلالها (أي المنظمات). وقد قرر الميثاق أن يكون ذلك عن طريق ما يعرف «بعلاقة الوصل» التي تقوم بمقتضى اتفاقية تعقد بين المنظمة العالمية وبين كل من المنظمات المتخصصة الدولية، بحيث «لا تنشأ هذه العلاقة الا بمقتضى هذه الاتفاقيات وفي الحدود التي تقـرهـا». وقـد نص الميثـاق، في مادتـه الثالثة والستين، على أن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة هو الجهة المسؤولة عن وضع الاتفاقيات التي تحدد شروط الوصل مع هذه المنظمات، على أن ينسق بين أوجـه نشـاط هذه المنظمات» عن طريق التشاور «معها وتقديم توصياته اليها والى الجمعية العامة، وأعضاء الأمم المتحـدة». وبـالفعـل تم عقد اتفاقيات وصل بين الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة. أنظر في ذلك: مفيد شهاب، **المنظمات الدولية**، ط ٤ (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٨)، ص ٥٣٩ ـ ٥٤٠.

(١٤) جاء ذلك صراحة في ديباجة اتفاقيات احدى عشرة منظمة متخصصة هي: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القـاحلة، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (في ديباجة الاتفاقية والمادة ٢٣ منها)، واتحاد اذاعـات الـدول العربيـة، والاكاديمية العربية للنقل البحري، ومجلس الطيران المدني للـدول العـربيـة، والميثاق العربي للعمل، والمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، والمنظمة العربية للعلوم الادارية.

(١٥) ورد ذلك في دستور منظمة العمل العربية (م ٢/١)، وفي دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (م ١٠).

(١٦) حيث تنص المادة (١٦ ـ ١) من اتفاقية المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة على عرض =

للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، التي تحصر مواثيقها العلاقة بينها وبين الجامعة العربية على مجرد قيام الأمين العام للجامعة بتوجيه الدعوة الى الاجتماع الأول لمجلس المحافظين واحتفاظ الأمانة العامة للجامعة بأصل اتفاقية انشاء المنظمة(١٧). ومن الواضح أن هذا الشتات من الأحكام والقواعد لا يشكل، ولا يصلح أن يشكل، نظاماً قانونياً متكاملاً وواحداً يحكم العلاقة بين الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة.

والواقع أن عدم وجود مثل هذا النظام القانوني المتكامل لم يكن في مصلحة العمل العربي المشترك الذي يجب أن تقوم علاقة ترابط قوي بين الأجهزة القائمة عليه، وبخاصة بين المنظمات المتخصصة والمنظمة ذات الاختصاص العام المتمثلة في الجامعة العربية، وبخاصة بعد أن اتسعت مجالات العمل العربي المشترك وتداخلت قضاياه، وتعددت المنظمات والأجهزة المسؤولة عنه.

وكانت الجامعة العربية هي التي سعت، من جانبها، لوضع مثل هذا التنظيم المتكامل، وامتدت جهودها في ذلك على مدى السنوات العشرين الماضية. ويمكن القول ان جهودها في تنظيم العلاقة بينها وبين المنظمات المتخصصة قد أخذت ثلاثة اتجاهات مختلفة، كان كل اتجاه منها هو الغالب في مرحلة من المراحل، مع وجود قدر من التداخل بينها، على ما يتبين مما يلي:

أ ـ أسلوب اتفاقيات التعاون

طبقاً لهذا الأسلوب، يجري تنظيم العلاقة بين الجامعة والمنظمة المتخصصة عن طريق اتفاقية للتعاون تعقد بينهما، طبقاً للأسلوب المطبق بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة(١٨).

= الميزانية على مجلس الجامعة وابداء ما قد يكون لديه «من توجيهات بشأنها»، كما تنص المادة (١٠ ـ ١) منها على أن يقوم أمين المنظمة.... «بتقديم تقرير سنوي عن نشاطات المنظمة الى مجلس الجامعة....» وتنص اتفاقية المنظمة العربية للتنمية الزراعية في المادة (١٢) منها المعدلة بقرار مجلس الجامعة رقم ٣٢٥٨ في ١٩٧٥/٤/٢٦ على أن تراعي في ميزانيتها الاحكام الخاصة بهيئة الرقابة المالية التابعة لمجلس الجامعة، وتنص المادة (١٤ ـ ٢) من الاتفاقية على أن تقدم تقريراً سنوياً عن نشاطها لمجلس الجامعة. ونجد هذا الحكم الأخير نفسه في المادة (١١ ـ ٦) من اتفاقية المنظمة العربية للعلوم الادارية.

(١٧) المادة (٤١) من اتفاقية الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، والمادة (٥٦) من اتفاقية صندوق النقد العربي.

(١٨) وقد عقدت بالفعل اتفاقية من هذا النوع بين كل من الاتحاد البريدي العربي (سنة ١٩٦١) والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية (١٩٦١)، ومجلس الطيران المدني للدول العربية (١٩٧٠) وقد حددت هذه الاتفاقيات مجالات التعاون في نقاط أهمها: العمل على تفادي الازدواج في العمل، واحاطة كل طرف للآخر بالمشروعات التي تهدف الى نمو نشاطه ويعني بالملاحظات التي يرسلها اليه الطرف الآخر بخصوصها وبتبادل المعلومات والبيانات والمستندات والقرارات الخاصة بالمسائل ذات الأهمية المشتركة، والقيام بنشاط مشترك طبقاً لاتفاقات خاصة تعقد لذلك وتحدد شروط مساهمة كل من الطرفين للآخر لحضور اجتماعاته عن طريق مندوبين =

وقد أوصت بالأخذ بهذا الأسلوب الأمانة العامة للجامعة العربية (اللجنة القانونية الدائمة) في دراسة[١٩] عرضت على مجلس الجامعة وأقر الأخذ بها بمقتضى قراره رقم (٣٧٣٧) في ١٩٧١/٣/٢٤ الذي يتضمن عدداً من المبادىء الأساسية الموحدة، وهي: الاعتراف بالمنظمة المتخصصة، بوصفها هيئة متخصصة في مجال عملها، حق الجامعة العربية في ممارسة رقابة غير مباشرة على نشاط المنظمة ـ يكون ذلك عن طريق ما يصدره مجلس الجامعة من توصيات الى المنظمة وبالتشاور بينها وبين الجامعة في المسائل ذات الأهمية المتبادلة ـ تلتزم المنظمة بتقديم تقرير سنوي عن نشاطاتها وأعمالها وبتقديم مشروع ميزانيتها الى مجلس الجامعة ويصدر المجلس توصيات في ذلك كله ـ تلتزم المنظمة بتقديم المعلومات والاحصاءات التي تطلبها الجامعة ـ تضع المنظمة شروط استخدام موظفيها مع مراعاة انسجامها مع شروط الاستخدام المعمول بها في الجامعة ـ للجامعة والمنظمة القيام بمشروعات مشتركة بقصد تحقيق أهداف ذات فائدة متبادلة طبقاً للشروط التي يتفق عليها بينهما ـ تشاور الجامعة والمنظمة بالنسبة لتعاونهما مع الوكالة الدولية المتخصصة المناظرة على أن يكون التعاون بين الجامعة ومنظمة الأمم المتحدة وفروعها الرئيسية من حق الجامعة وحدها ـ تبادل الجامعة والمنظمة التمثيل في هيئاتهما دون حق التصويت ـ اشتراك المنظمة في اللجنة الخاصة التي تعمل على التنسيق والتوحيد بين المنظمات العربية ـ يكون تنظيم التعاون بين الجامعة والمنظمة العربية المتخصصة طبقاً لهذه المبادىء بمقتضى اتفاق يعقد بينهما، ولا يكون نافذاً الا بعد اقراره من مجلس الجامعة والهيئة المختصة في المنظمة، ويجوز أن يعدل هذا الاتفاق بالرضا المتبادل للطرفين بعد اعلام احدهما الآخر برغبته في التعديل ـ يكون فض الخلافات، بين الطرفين، الناشئة عن تفسير أو تطبيق الاتفاق عن طريق التحكيم الاجباري.

كذلك نص قرار الجامعة رقم (٣٧٣٧)، المشار اليه، على مناشدة الاقطار الأعضاء في الجامعة، وفي المنظمات، حث المجالس المسؤولة في تلك المنظمات، لاتخاذ قرار تشترك بمقتضاه أجهزتها مع جهاز الجامعة، في بحث توحيد أنظمتها وتنسيق قواعد التعاون بينها وبين الجامعة، عن طريق لجنة تشكل لهذا الغرض برئاسة الأمين العام للجامعة وعضوية رؤساء المنظمات.

يتبين من ذلك أن اسلوب اتفاقيات التعاون يتميز بأنه يراعي استقلال المنظمات، ويقيم

= لا يكون لهم حق التصويت، ومراعاة المنظمة المتخصصة أن تكون شروط استخدام موظفيها منسجمة مع شروط الاستخدام المعمول بها في الجامعة «تجنباً للتنافس» وجواز الاتفاق على تبادل الموظفين. أنظر في الاتفاقيتين الاوليين: جامعة الدول العربية، **مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق الجامعة العربية ومع بعض الهيئات الدولية** (القاهرة: مطابع دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٦٥)، ص ٤٩٥ ـ ٥٠٢.

(١٩) قام بالدراسة الدكتور محمد عزيز شكري، وارفق بدراسته مشروعاً لاتفاق التعاون بين الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة، وهو الذي يتضمن المبادىء التي أقرها مجلس الجامعة ووردت في مرفق قراره رقم (٣٧٣٧) بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٤ المشار اليه في المتن. أنظر: محمد عزيز شكري، **جامعة الدول العربية وكالاتها المتخصصة بين النظرية والواقع** (الكويت: منشورات دار السلاسل، ١٩٧٥)، ص ١٣٥ ـ ١٤٣.

التعاون الذي يجب أن يتم بينها وبين الجامعة على أساس تعاقدي يستند الى الرضا المتبادل للطرفين، وبأنه يحاول الوصول الى توحيد أنظمة المنظمات على أساس من التراضي الذي يتم من خلال اللجنة التي نص القرار (٣٧٣٧) على انشائها لهذا الغرض.

ومع ذلك فان القرار المذكور وأسلوب اتفاقيات التعاون الذي نص عليه لم يجدا سبيلاً الى التطبيق. ويرجع ذلك لعاملين: **الأول**، هو تقاعس المنظمات المتخصصة عن التقدم لابرام اتفاقيات تعاون مع الجامعة العربية، وربما لأنها تصورت أن مواثيق انشائها، بأوضاعها القائمة، لا تعطيها صلاحية ابرام مثل هذه الاتفاقيات وأن هذه المواثيق يجب أن تعدل أولاً في هذا الاتجاه. **والثاني**، هو أن الجامعة العربية نفسها لم تعط الفرصة للقرار (٣٧٣٧) لكي يرى التطبيق، حيث أخذت تعمل منذ سنة **١٩٧٢** على تطبيق الأسلوب الثاني، وهو أسلوب فرض رقابة مباشرة على المنظمات المتخصصة.

وأياً كانت مزايا أسلوب اتفاقيات التعاون والأسباب التي أدت الى عدم تطبيقه، فاننا لا نؤيد الأخذ به على المستوى العربي. فهو قد يكون مفهوماً في مجال العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة العالمية، حيث لا يربط بينها جميعاً الا رباط التنظيم العالمي الذي يشمل دولاً ذات حضارات متباينة، وقوميات مختلفة، ومستويات نمو متفاوتة، مما يجعل من الضروري أن يقوم التعاون بينهما على أساس تعاقدي، حتى يتسنى لكل منظمة مراعاة مصالح جميع الدول الأعضاء فيها أو تحقيق نوع من التوازن بين هذه المصالح في ما تعقده من اتفاقيات للتعاون مع الأمم المتحدة. ويختلف الأمر بالنسبة للاقطار العربية التي تجمع بينها جميعاً قومية واحدة وتربطها بعض المصالح الأساسية العامة، والتي يتوقف تقدمها وقوتها جميعاً على ترابط العمل العربي المشترك ليس في جوانبه الموضوعية فقط - أي من حيث المجالات التي ينصب عليها - ولكن كذلك في اطاره التنظيمي، اذ يجب أن تكون هناك رابطة قوية تجمع منظمات هذا الاطار كله، لأن ذلك شرط لا غنى عنه لفاعلية نشاط هذه المنظمات جميعاً ولتحقيق التنسيق والترابط بين ما تقوم به من مشروعات وجهود. ولذلك، فان موضوع العلاقة بين الجامعة العربية والمنظمات العربية المتخصصة ليس منفصلاً ولا بعيداً عن موضوع ضرورة تحقيق التنسيق والترابط بين جهود الجامعة والمنظمات، وبين جهود المنظمات في علاقاتها بعضها ببعضها الآخر.

ومن هنا، فان الأساس الذي يجب أن يستند اليه قيام الترابط والتنسيق بين الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة لا يجوز أن يكون أساساً تعاقدياً، متروكاً لرغبة - أو لعدم رغبة - هذه المنظمة أو تلك، ولا لرغبة هذا الجهاز أو ذاك من أجهزة الجامعة، بل يتعين أن يكون أساساً نظامياً، تكون كل من الجامعة والمنظمات ملزمة بمقتضاه بتحقيق هذا الترابط والتنسيق.

ولكي يكون كذلك، فان هذا الأساس يجب أن تتوافر فيه أربعة شروط، وهي:

(١) أن يكون القرار الذي يفرض هذا الالتزام على كل من الجامعة والمنظمات صادراً من سلطة أعلى من أجهزة كل من الجامعة والمنظمات (مثل مجلس القمة العربية)، ليكون ذلك

ضماناً لاستقراره ولالتزام الجميع به.

(٢) أن يتم تعديل المواثيق الأساسية لكل من الجامعة والمنظمات المتخصصة بما يتضمن هذا القرار.

(٣) أن يتحقق الارتباط بين الجامعة والمنظمات المتخصصة من خلال عملية التنسيق، لأن التنسيق هو مبرر هذا الارتباط نفسه.

(٤) أن يتم التنسيق باشتراك الجامعة والمنظمات. . . .

فهذه الشروط الأربعة هي التي تكفل تحقيق الارتباط، وتحقيق التنسيق الذي هو مبرر هذا الارتباط، والاحتفاظ للمنظمات باستقلاليتها التي هي من أهم مبررات قيامها.

والسؤال الآن هو الى أي مدى روعيت هذه الشروط في الأساليب الأخرى التي تقررت أو اقترحت لتنظيم العلاقة بين الجامعة والمنظمات المتخصصة؟

ب ـ أسلوب الاشراف المباشر، بناء على قرار من الجامعة نفسها

يتميز هذا الأسلوب بخاصتين: **الأولى**، أنه يجعل هذه العلاقة علاقة رقابة مباشرة للجامعة على هذه المنظمات، **والثاني**، أن اقامة هذه العلاقة وتنظيمها يتم بناء على قرار من الجامعة نفسها، ممثلة بأحد أجهزتها، دون أن تشترك المنظمات في اصداره.

والواقع أن الجامعة قد لجأت الى هذا الاسلوب ابتداء من سنة ١٩٧٢. وكانت بداية ذلك التقرير الذي قدمه الأمين العام للجامعة بتاريخ ١٩٧٢/٨/١٢ الى مجلس الجامعة، والذي أشار فيه الى ضرورة اعادة النظر في أوضاع المنظمات المتخصصة واقترح فيه الأخذ بهذا الأسلوب، بحيث يكون لمجلس الجامعة اشراف على هذه المنظمات من الناحية الفنية والمالية. وقد استمرت جهود الجامعة في اتجاه الأخذ بهذا الأسلوب الذي صدرت به عدة قرارات منها:

(١) قرار مجلس الجامعة رقم (٢٩٦٣) في ١٩٧٢/٩/١٣ الذي وافق على اقتراح الأمين العام بأن يكون للجامعة اشراف مباشر على المنظمات، وطلب من الاقطار الاعضاء في المنظمات اتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك في مجالس هذه المنظمات، كما قرر تشكيل لجنة لتقويم أعمال المنظمات وتقديم المقترحات بشأنها[٢٠].

---

(٢٠) ومن الجدير بالملاحظة أن هذه اللجنة قد أوضحت أن تنفيذ قرار مجلس الجامعة المشار اليه يستلزم. . . . «اجراء تعديل في ميثاق الجامعة على وجه يمكن من تطوير أجهزة الجامعة كلها تطويراً جذرياً يتناول مهامها ووظائفها وأسس ادارتها وأساليب عملها في ضوء التطورات التي حلت بالعمل العربي». أنظر: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، «ملاحظات أساسية بصدد تنفيذ القرار رقم (٣٥٥٢) الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٩،» ص ٨.

(٢) قرار المجلس الاقتصادي رقم (٥٦٣) في ١٩٧٢/١٢/١٠، الذي صدر بناء على تقرير قدمه اليه الأمين العام بخصوص التعاون العربي في الميدان الاقتصادي[٢١]. وقد فصّل هذا القرار تفصيلاً مبادىء الاشراف المباشر للجامعة على المنظمات المتخصصة، وهي تتلخص في ما يأتي: أن تقدم كل منظمة للمجلس الاقتصادي، قبل شهرين من تاريخ انعقاده، تقريراً سنوياً عن نشاطها وما اتخذته مّن قرارات وما اقامته أو تزمع اقامته من مشروعات، وذلك لدراستها واصدار ما يراه من توصيات بشأنها ـ أن يحضر الأمين العام للجامعة أو من ينيبه اجتماعات المنظمات، كما يدعوها لحضور اجتماعات المجلس الاقتصادي ومجلس الجامعة المتصلة بمجالات عمل المنظمات ـ للمجلس الاقتصادي أن يوجه توصيات الى المنظمات وأن يطلب منها تقديم مشورات، وتقدم كل منظمة بيانات للمجلس عما اتخذته من اجراءات بشأن التوصيات وتقديم المشورات ـ تحيل كل منظمة تقديرات موازنتها الى الأمين العام للجامعة قبل اجتماع المجلس الاقتصادي بشهرين على الأقل حتى يتمكن من عرضها على المجلس مع ما يضيفه اليها من ملاحظات وتعليقات ـ أن تتبع كل منظمة الأسس والقواعد الادارية والمالية المعمول بها في الجامعة. وقد استثنى القرار من سريان هذين الالتزامين الاخيرين بعض المنظمات وهي: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، والمؤسسات العربية لضمان الاستثمار، والشركات العربية المشتركة القائمة أو التي تنشأ بناء على قرارات المجلس الاقتصادي[٢٢].

كذلك نص القرار رقم (٥٦٣) المذكور على تشكيل لجنة استشارية، برئاسة الامين العام للجامعة وعضوية الرؤساء التنفيذيين للمنظمات، لتنسيق التعاون وتعزيزه بين هذه المنظمات من ناحية، وبينها وبين سائر أجهزة الجامعة من ناحية أخرى. وتقدم اللجنة تقريراً بنتائج أعمالها الى مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي والمنظمات الأعضاء.

(٣) قرار مجلس الجامعة رقم (٣٥٥٢) في ١٩٧٧/٣/٢٩، الذي وافق على التقرير النهائي للجنة دراسة أوضاع المنظمات العربية التي كان قد شكلها المجلس من قبل[٢٣]. ويمكن اعتبار هذا القرار بمثابة التقنين الكامل للأسلوب الاشرافي المباشر للجامعة على المنظمات

---

(٢١) أنظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **مجموعة قرارات وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، ١٩٥٣ ـ ١٩٨٠** (تونس: الأمانة، ١٩٨٠)، ص ٣٥٩ ـ ٣٦١.

(٢٢) قسم القرار المنظمات العربية الى مجموعتين، المجموعة (أ) وتشمل كل المنظمات العربية ما عدا هذه المنظمات المستثناة التي تضمها المجموعة (ب)، ونص على سريان جميع الالتزامات المذكورة على المجموعة (أ) واستثنى المجموعة (ب) من سريان الالتزامين المشار اليهما عليها. ويلاحظ أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والشركات العربية المشتركة لا تعتبر من قبيل المنظمات المتخصصة، لانه لا تتوافر فيهما شروط أو أركان المنظمة المتخصصة السابق بيانها في الهامش رقم (٩).

(٢٣) بمقتضى قراره رقم (٣٣٧٥) في ١٩٧٥/١٠/٢١ من أعضاء من بعض الدول العربية. أنظر في تقرير هذه اللجنة: مفيد شهاب، «العلاقة بين المنظمات العربية المتخصصة وجامعة الدول العربية،» **شؤون عربية**، العدد ٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨١)، ص ٨١ ـ ٩٥ وبخاصة، ص ٨٨ ـ ٩٠.

العربية المتخصصة من حيث انه يتضمن جميع العناصر التي يقوم عليها هذا الأسلوب والتي شملتها جميع القرارات السابقة. وتتلخص أحكام هذا القرار في ما يأتي:

(أ) تعديل اسم «المجلس الاقتصادي» الذي أنشىء بمقتضى المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين اقطار الجامعة العربية المعقودة سنة ١٩٥٠، ليصبح «المجلس الاقتصادي والاجتماعي». ولا يرجع هذا التعديل الى مجرد التأثر باسم المجلس المناظر في الأمم المتحدة، ولكن كذلك للرغبة في الامتداد باختصاص المجلس العربي الى الجوانب الاجتماعية بجوار الجوانب الاقتصادية، لتنطوي تحت اشرافه المنظمات العربية المتخصصة بجميع أنواعها.

(ب) يختص المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في المجال الذي يعنينا، بثلاث مهام أساسية وهي:

- الموافقة على انشاء أية منظمة عربية متخصصة، حسب ما يراه من جدوى اقامتها في ضوء اختصاصات المنظمات القائمة فعلاً والمصلحة الاقتصادية والاجتماعية العربية عموماً[٢٤].

- رسم االسياسة العامة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي، وتخطيط البرامج اللازمة لذلك، ومتابعة تنفيذها من قبل المنظمات والهيئات العربية وتقييمها في كل مرحلة[٢٥].

-.الاشراف على حسن قيام المنظمات العربية المتخصصة الحالية بمهامها المبينة في مواثيقها، وفقاً للأحكام التي يقررها لذلك[٢٦].

ونظراً لأن المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي أنشىء بمقتضاها المجلس لم تكن تعطيه هذه الاختصاصات، فقد نص القرار على تعديلها بما يمنحه اياها.

(ج) يفهم من القرار المذكور أهمية التنسيق بين الجامعة والمنظمات المتخصصة، وبين هذه المنظمات في علاقاتها بعضها ببعضها الآخر، لتحقيق عملية الربط بينها جميعاً في اطار فعال للعمل العربي المشترك[٢٧]. ولذلك فقد نص على أن تتولى هذا التنسيق «لجنة الجامعة العربية للتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة» المكونة من أمين عام الجامعة والرؤساء التنفيذيين للمنظمات، على أن تعمل تحت اشراف المجلس.

(د) والمهم في هذا الخصوص هو أن القرار قد حدد للجنة المبادىء التي يجب أن تراعيها في التنسيق، وهي في الحقيقة تجميع لمبادىء الاشراف المباشر التي تضمنتها جميع القرارات

---

(٢٤) أنظر: البند ثانياً/ ٢ والبند رابعاً من القرار السابق.
(٢٥) البند ثالثاً/ ١ من القرار.
(٢٦) البند ثانياً/ ٢ من القرار.
(٢٧) البند خامساً من القرار.

السابقة. وتتلخص المبادىء التي نص عليها القرار في ما يأتي[٢٨]: الاعتراف بكل منظمة عربية متخصصة في مجال عملها، والاقرار لها بحرية العمل وفقاً للسياسة العامة التي يرسمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ـ الاعتراف بحق الجامعة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي) في متابعة نشاط المنظمات عن طريق توجيهات المجلس التي تنصب على تلافي الازدواجية القائمة أو المحتملة، وتقدم المنظمات تقارير وبيانات عن تنفيذ هذه التوجيهات ـ للجامعة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي) أن تكلف المنظمات بمهام تدخل في اختصاصها ولو لم ينص عليها ميثاقها صراحة ما دامت تعتبر من الأهداف العامة للعمل العربي المشترك ـ تقدم المنظمات تقريراً سنوياً الى المجلس عن أعمالها ونشاطاتها، كما تقوم بتقديم البيانات والتقارير التي قد يطلبها منها المجلس أو هيئات الجامعة الأخرى ـ تبادل التمثيل بين الجامعة والمنظمات ـ للمجلس دعوة المنظمات العربية للقيام بمشروعات مشتركة وفقاً للظروف التي يقررها ـ تعرض موازنات المنظمات على المجلس وله أن يقدم لها توجيهات ملزمة بشأنها.

ج ـ تقويم أسلوب الاشراف المباشر الذي وضعته هذه القرارات

اذا نظرنا الى هذه القرارات فاننا نجد أن القرار رقم (٣٥٥٢)، آنف الذكر، قد جاء تتويجاً لها جميعاً وتلخيصاً وتجميعاً لمبادئها، مما جعلنا نركز عليه باعتباره الأساس النهائي لأسلوب الاشراف المباشر.

ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة اذا قلنا انه لا يوجد من بين قرارات مجلس الجامعة كلها قرار أثار من الملاحظات والانتقادات بمثل ما أثاره القرار (٣٥٥٢) المشار اليه[٢٩].

واذا اقتصرنا على الانتقادات الأساسية التي يمكن أن توجه اليه، فيمكن اجمالها في ما يأتي:

(أ) ان هذا القرار، من الناحية القانونية، يتعارض مع الاتفاقيات المنشئة لأغلب المنظمات المتخصصة التي تقرر، بنصوص صريحة ليس فيها أي غموض ولا تحتمل أي تأويل، استقلال هذه المنظمات، والتي تجعل أمر الاشراف على حسن قيامها بمهامها وواجباتها منوطاً بمجالس معينة منبثقة عن المنظمات نفسها، وأغلب هذه المجالس مشكل من الوزراء المختصين، مما

---

(٢٨) البند خامساً من القرار.

(٢٩) أنظر في ذلك على وجه الخصوص: شهاب، «العلاقة بين المنظمات العربية المتخصصة وجامعة الدول العربية،» ص ٩٤ ـ ٩٥؛ محيي الدين صابر، «علاقة الجامعة العربية بالمنظمات العربية المتخصصة،» ص ٧ ـ ١٧، وبخاصة، ص ١٤ ـ ١٥، وسليمان المنذري، «تطور الهيكل التنظيمي لمؤسسات العمل العربي المشترك،» ص ١٨ ـ ٣١ وبخاصة، ص ٣٠ ـ ٣١، شؤون عربية، العدد ٦ (آب/ اغسطس ١٩٨١)، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، «ملاحظات اساسية بصدد تنفيذ القرار رقم (٣٥٥٢) الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٩،» ص ١٦ ـ ٢٦.

لا يمكن معه قبول خضوع المنظمات لاشراف أي مجلس آخر ورقابته، الا اذا تم تعديل هذه الاتفاقيات نفسها.

(ب) ان مجلس الجامعة العربية لا يملك، من الناحية القانونية، أن يعدل هذه الاتفاقيات بقرارات منه، مثل القرار رقم (٣٥٥٢) أو غيره، لأن هذه الاتفاقيات نفسها قد نصت على طريقة تعديلها والجهة التي تملك هذا التعديل، ولا يمكن قانوناً الخروج على ما نصت عليه في هذا الصدد.

(ج) ان ما يتضمنه القرار من الزام المنظمات المتخصصة بعرض موازناتها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي له الحق في أن يقدم لها توجيهات ملزمة بشأنها، فضلاً عن تعارضه مع مواثيق أغلب المنظمات التي تجعل مناقشة الموازنات واقرارها من اختصاص مجالس وهيئات هذه المنظمات نفسها، فانه يؤدي الى صعوبات عملية في التطبيق.

(د) ان القرارات التي أصدرها مجلس الجامعة، منذ سنة ١٩٧٢، والتي جاء القرار رقم (٣٥٥٢) تتويجاً وتلخيصاً لأحكامها، قد عبرت، على حد قول الدكتور مفيد شهاب «عن اتجاه واضح نحو رغبة مجلس الجامعة في ممارسة مزيد من الاشراف على النواحي المالية والفنية للمنظمات المتخصصة، وخلقت نوعاً من الحساسية لدى المنظمات المتخصصة، وزادت من اعتقاد بعض هذه المنظمات بأن الجامعة متجهة لاحتوائها»(٣٠).

واذا لاحظنا أن هذه القرارات جميعاً قد صدرت دون اشراك المنظمات في مناقشة مشروعاتها، فاننا نستطيع أن نستخلص أن تطبيق أسلوب الاشراف المباشر يفتقد، من الناحية العملية، الجو النفسي الملائم واللازم لنجاحه.

ويفسّر ذلك كله لماذا عارضت المنظمات العربية هذه القرارات ووقفت في وجه تطبيقها، مستندة في ذلك الى عدم دستوريتها.

على أن ذلك كله لا يجوز أن يطمس ميزة أساسية في القرار رقم (٣٥٥٢)، وهو أنه نظر الى عملية التنسيق بين الجامعة والمنظمات وبين المنظمات بعضها ببعضها الآخر، باعتبارها حجر الزاوية في العلاقة بين الجامعة والمنظمات، كما أنه نظر الى «لجنة التنسيق» باعتبارها جهازاً أساسياً في تشكيل هذه العلاقة وممارستها. فهذه نقطة أساسية وايجابية مما أتى به هذا القرار، بصرف النظر عن المبادىء التي وضعها للجنة التنسيق لكي تسير عليها في عملها، وهي نقطة يجب، في رأينا، أن يرتكز عليها أي تنظيم للعلاقة بين الجامعة والمنظمات.

د ـ أسلوب التنسيق بين الجامعة والمنظمات

وهـذا هو الأسلوب الذي أخذ به الفصل السادس من مشروع الميثاق الجديد للجامعة

---

(٣٠) شهاب، «العلاقة بين المنظمات العربية المتخصصة وجامعة الدول العربية،» ص ٩٤.

العربية في شكله الأخير الذي أعد للعرض على مؤتمر القمة العربي[٣١]. ويلاحظ بصدده ما يأتي:

(١) ان الفصل السادس من مشروع الميثاق الجديد، المشار اليه والذي تضمن المبادىء التي تحكم العلاقة بين الجامعة والمنظمات، جاء تحت عنوان: «تنسيق العمل العربي المشترك في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي». ويشير ذلك الى أن مشروع الميثاق ينظر الى فكرة التنسيق على أنها هي الأساس الذي يجب أن يرتكز اليه ويصدر عنه تنظيم العلاقة بين الجامعة والمنظمات، وأنها هي المبرر لضرورة قيام الترابط بين الجامعة العربية والمنظمات، والتي يجب أن تبنى عليها مبادىء هذا الترابط، بدلاً من فكرة الاشراف المباشر التي أخذت بها قرارات مجلس الجامعة المشار اليها في ما سبق.

(٢) حدد الفصل السادس من مشروع الميثاق الجديد المبادىء التي يجب أن يقوم عليها تنسيق العمل العربي المشترك الاقتصادي والاجتماعي في النقاط الأساسية التالية[٣٢]:

(أ) تعتبر منظمات متخصصة لجامعة الدول العربية، بغض النظر عن تسمياتها ومواثيقها المنشئة، المنظمات المتخصصة بقطاع أو أكثر من قطاعات العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتي يعتبرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي كذلك. وترتبط هذه

---

(٣١) بناء على قرار مؤتمر القمة العربي، ٧، الرباط، ٢٩ تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٧٤، بضرورة تعديل ميثاق الجامعة وتشكيل لجنة لمتابعة البحوث والدراسات في هذا الموضوع، تم تشكيل لجنة من الخبراء انتهت الى بعض التوصيات في بعض مسائل التعديل. ثم صدر قرار مجلس الجامعة رقم (٣٨٤٣) في ١٩٧٩/٦/٢٨ بتطوير أساليب العمل في الجامعة وتعديل الميثاق والنظم الداخلية. وبناء على ذلك، شكل الأمين العام بقراره رقم (٢٢٦) في ١٩٧٩/١٠/٦ لجنة عامة ولجاناً فرعية متخصصة انتهت أعمالها الى مشروع مقترح للميثاق. وقد جاء الفصل السادس من هذا المشروع الأول تحت عنوان: «العلاقة بين الجامعة والوكالات المتخصصة العاملة في اطارها» وكانت مواده بمثابة تلخيص لأحكام ومبادىء الاشراف المباشر للجامعة على المنظمات. (المواد من ٤٠ ـ ٤٤ من المشروع الأول). وعند مناقشة هذا المشروع، في اجتماع لجنة التنسيق بين الجامعة والأجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية، تونس، ١٠ ـ ١١ أيار/ مايو سنة ١٩٨٠، اعترضت المنظمات على المشروع، وتقرر تشكيل لجنة، برئاسة أمين عام الجامعة، وحضور أمينها المساعد للشؤون الاقتصادية وستة من رؤساء المنظمات العربية المتخصصة اجتمعت في: مقر صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٩ ـ ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٠ واقترحت تعديلات عديدة للفصل السادس للمشروع، واعادت صياغته على أساس هذه التعديلات. وقد كان ذلك هو الأساس الذي صدر عنه المشروع في صورته الأخيرة المعدة للعرض على مؤتمر القمة العربي، والذي للأسف لم يعرض حتى الآن لأسباب تتصل بتعثر العمل العربي في مجموعه، بما فيها صعوبات انعقاد مؤتمرات القمة في الوقت الذي تتأكد فيه يوماً بعد يوم قوة اسرائيل وهيمنتها على الأحداث في المنطقة وارتباطها الاستراتيجي بالولايات المتحدة ذات العلاقة الوثيقة مع أغلب حكومات الأقطار العربية، وبخاصة بعد اتفاقية كامب ديفيد.

(٣٢) وقد وردت معظم هذه المبادىء، وبخاصة ما يتصل منها بدور المنظمات المتخصصة في تحضير واعداد الخطة القومية للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك وفي متابعتها وبعملية التنسيق بين هذه المنظمات ونشاطها عن طريق لجنة التنسيق، وردت معظم هذه المبادىء في قسم «الآليات» من «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك»، وفي البند «عاشراً» من ميثاق العمل الاقتصادي القومي.

المنـظمات بالجامعة من خلال هذا المجلس، وتعمل وفقاً لمبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، وتلتزم، كحد أدنى، بتنفيذ استراتيجية العمل العربي المشترك التي يقرها مؤتمر القمة، وبالخطط القومية التي يضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنفيذاً لهذه الاستراتيجية.

(ب) تشكيل لجنة تنسيق تتألف من الأمين العام رئيساً، ومن الأمناء العامين المساعدين المعنيين، ومن الرؤساء التنفيذيين للمنظمات والمجالس الوزارية المتخصصة.

(ج) تسهم المنظمات والمجالس الوزارية المتخصصة في اعداد الخطة القومية للعمل الاقتصـادي والاجتمـاعي العـربي المشتـرك، عن طريق وضـع الخـطط القطاعية كل حسب اختصاصها وتنسيقها من قبل لجنة التنسيق، وفقاً للأولويات والتوجيهات التي يضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ثم يتم اعداد المشروع النهائي للخطة القومية من قبل الأمانة العامة للجامعة لرفعها الى هذا المجلس، تمهيداً لاقرارها من قبل مؤتمر القمة.

(د) تقـوم المنـظمـات والمجـالس الـوزارية على تنفيذ الخطط القومية، كل في مجال اختصاصه، حسب توجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(هـ) تتم متابعة تنفيذ الخطة القومية للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، قطاعياً، من قبـل المنظمات والمجالس الوزارية المتخصصة، وتتم المتابعة الشمولية من قبل الأمانة العامة للجامعة.

(و) ترفع المنظمات والمجالس الوزارية المتخصصة تقارير سنوية عن مدى تنفيذ الخطط وعن نشاطاتها وبرامجها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك عن طريق لجنة التنسيق.

(ز) يسهر المجلس الاقتصادي والاجتماعي على حسن قيام المنظمات بمهامها المبينة في مواثيقها، وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها لهذا الغرض بالاتفاق مع الهيئات والمجالس الوزارية المشرفة على هذه المنظمات.

(ح) مع مراعاة الطبيعة الخاصة للمنظمات المالية والنقدية، يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي أسساً مشتركة للأنظمة المالية والادارية للأمانة العامة والمنظمات المتخصصة.

(ط) يكـون دمج المنظمات المتخصصة أو الغـاؤها بهدف ازالة الازدواجية بين أجهزة العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، بناء على قرار من مؤتمر القمة، واستناداً الى توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بعد الاستئناس برأي لجنة التنسيق.

(ي) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بناء على توصية لجنة التنسيق، أن يقترح على مؤتمر القمة انشاء أية منظمة متخصصة جديدة.

ويتبين من ذلك أن أسلوب التنسيق بين الجامعة والمنظمات، كما هو منصوص عليه في مشـروع ميثـاق الجـامعـة العـربية الجديد، يتلافى الكثير من العيوب التي تشوب الاسلوبين الآخرين. وبخاصة أسلوب الاشراف المباشر، وتتوافر فيه بدرجة كبيرة الشروط اللازمة لاقامة

روابط سليمة وقوية بين الجامعة والمنظمات التي أشرنا اليها سابقاً. ولعل من أهم مزاياه أنه يجعل للمنظمات نفسها، من خلال لجنة التنسيق، دوراً مهماً في وضع الأسس والمبادىء التي تحكم هذه الروابط وتوجهها، مما يؤدي الى الاحتفاظ للمنظمات باستقلالها الذي هو شرط نجاحها في مسؤولياتها القطاعية ذات الطبيعة الفنية، ومما يضمن في الوقت نفسه أن تقوم بينها وبين الجامعة العربية علاقات تضمن عدم ممارسة هذا الاستقلال على نحو يضر بوحدة العمل العربي المشترك وترابطه وبفاعليته.

ونظراً لأن مشروع الميثاق الجديد لم تتم موافقة مؤتمر القمة عليه بعد، فان مبادىء الفصل السادس منه لم تدخل بعد حيز التطبيق. ولكن نظراً لأن بعض هذه المبادىء قد تضمنتها «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» التي أقرها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٨٠، فان هذه المبادىء يمكن أن يبدأ تنفيذها في الحال استناداً الى هذه الاستراتيجية، على ما سنرى عند بحثنا لمشكلة الازدواجية في ما يلي.

ثانياً: مشكلة العلاقة بين المنظمات العربية المتخصصة

١ ـ ازدواجية الاختصاصات بين المنظمات العربية المتخصصة

من أهم وأخطر العقبات التي أعاقت عمل المنظمات العربية المتخصصة وأضعفت من فاعليتها، وأدت الى قيام التضارب بينها من الناحية العملية ازدواجية الاختصاصات في ما بينها[٣٣]. وتتحقق الازدواجية عندما تتوافر الصلاحية القانونية لممارسة نشاط معين لمنظمتين أو أكثر من القطاع نفسه أو من قطاعات مختلفة، ويحدث ذلك عندما تعطي الاتفاقية المنشئة للمنظمة اختصاصاً بنشاط أو بأعمال معينة تكون قد منحت أيضاً لمنظمة أخرى بمقتضى الاتفاقية المنشئة لها[٣٤].

---

(٣٣) أنظر في هذا الموضوع: شقير، «الازدواجية في اختصاصات المنظمات العربية، في ضوء اتفاقيات انشائها: مجالاتها، عواملها، أسس علاجها،» منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التنسيق بين جامعة الدول العربية والأجهزة العاملة، صندوق النقد العربي، «ورقة عمل بشأن التنسيق بين المنظمات العربية الرئيسية التي يتصل عملها بالميدان الاقتصادي العربي،» حزيران/ يونيو سنة ١٩٧٩؛ شهاب، «العلاقة بين المنظمات العربية المتخصصة وجامعة الدول العربية،»؛ صابر، «علاقة الجامعة العربية بالمنظمات العربية المتخصصة،» والمنذري، «تطور الهيكل التنظيمي لمؤسسات العمل العربي المشترك».

(٣٤) نفرق بين الازدواجية بهذا المعنى الذي يتعلق بالاختصاصات والصلاحيات، وبين التضارب وهو يتعلق بما تباشره المنظمات فعلاً من نشاط، وهو يتحقق عندما يكون النشاط الذي تباشره منظمة متعارضاً، في وسائله وأدواته أو في آثاره، مع النشاط الذي تباشره منظمة أو منظمات أخرى. أنظر: شقير، «الازدواجية في اختصاصات المنظمات العربية، في ضوء اتفاقيات انشائها: مجالاتها، عواملها، أسس علاجها،» ص ١١٧ ـ ١١٨.

وإذا رجعنا للاتفاقيات المنشئة للمنظمات العربية المتخصصة، فانه يمكن ملاحظة ما يلي :

أ ـ تعمل في قطاع التمويل والنقد أربع منظمات عربية متخصصة هي : الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، صندوق النقد العربي ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، المؤسسات العربية لضمان الاستثمار. ولا يوجد أي ازدواجية في الاختصاصات بين هذه المنظمات، طبقاً لنصوص الاتفاقيات المنشئة لها. فالصندوق العربي للانماء يختص أساساً بالاسهام في تمويل المشروعات الانمائية عن طريق تقديم قروض طويلة الأجل للجهة التي تقوم بالمشروع الذي يمنح له القرض، سواء أكانت الجهة حكومية أم هيئة عامة أم مؤسسة عامة أو خاصة(٣٥). ويختلف ذلك تماماً عن اختصاصات صندوق النقد العربي التي تتعلق بالتعاون النقدي العربي ، تمهيداً لتحقيق التكامل النقدي العربي ، والتي من بينها المساهمة في تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الاعضاء عن طريق اقراض الحكومات لمساعدتها في تمويل العجز الكلي في هذه الموازين. وتتميز القروض التي يقدمها صندوق النقد العربي بأنها لا تقدم الا للحكومات، وبأنها لا تقدم من أجل مشروعات انمائية ، وانما من أجل مواجهة عجز موازين مدفوعات البلدان الاعضاء في مواجهة العالم الخارجي فقط، وفي أنها قروض قصيرة الأجل أو متوسطته(٣٦). وفي ما يتعلق بالمصرف العربي للتنمية العربية في أفريقيا، فان مجال عمله هو الدول الأفريقية عن طريق الاسهام في تمويل التنمية الاقتصادية فيها، وفي توفير المعونة الفنية اللازمة لها. وبالنسبة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، فانها تختص بتأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضاً مناسباً عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية(٣٧).

ب ـ إن بعض نصوص «اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية» قد تؤدي الى وجود ازدواجية بين مجلس الوحدة الاقتصادية وبين صندوق النقد العربي . فالمادة (٩/٢/د) من اتفاقية الوحدة الاقتصادية تجعل من أهداف المجلس االمذكور «تنسيق السياسات المالية والنقدية تنسيقاً يهدف للوحدة النقدية»، في حين يدخل ذلك ضمن الاختصاصات الأساسية لصندوق النقد العربي ، بمقتضى نصوص عديدة من اتفاقيته (٣٨).

ج ـ بالنسبة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ـ وهما المنظمتان القائمتان في قطاع الزراعة ـ فانه على الرغم من أن المنظمة الأولى تختص بتحقيق التعاون بين الاقطار العربية وتنسيقه في مجالات الزراعة ونشاطاتها بما يؤدي في النهاية الى تحقيق التكامل الزراعي العربي ، في حين أن المنظمة الثانية (المركز) هي منظمة للدراسات والبحوث الاقليمية المتعلقة بتربة المناطق الجافة والأراضي القاحلة ومياهها

---

(٣٥) أنظر المادتين (٢) و(١١) من اتفاقية انشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي .

(٣٦) أنظر المادتين (٤) و(٥) من اتفاقية انشاء صندوق النقد العربي .

(٣٧) أنظر المادتين (٢) و(١٨) من اتفاقية انشاء المؤسسة.

(٣٨) أنظر المواد (٥ ـ د) و(٤ ـ و) و(٤ ـ ب) من اتفاقية صندوق النقد العربي .

واستغلالها، على الرغم من ذلك، فان بعض نصوص اتفاقيتي انشائهما يمكن أن تؤدي الى قيام ازدواجية بينهما. فالمادة (٥/٢/أ) من اتفاقية المنظمة العربية للتنمية الزراعية تجعلها مختصة بدعم الجهود المحلية والقومية وتنسيقها في مجال «البحوث العلمية والتكنولوجية والدراسات الاقتصادية المتعلقة بالزراعة والأغذية وتنمية المجتمعات الريفية». ومن الواضح أن ذلك يدخل من ضمن اختصاصات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، بالنسبة للبحوث والدراسات المتعلقة بهذه المناطق والأراضي.

د ـ كذلك فان المادة (٤/٤) من اتفاقية انشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية تعطي هذه المنظمة اختصاص تنسيق التعاون بين الاقطار العربية من أجل «تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول والبلاد العربية»، في حين أن هذا الاختصاص يدخل ضمن اختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للأقطار الأعضاء في اتفاقية «تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية» (المبرمة سنة ١٩٥٣) وبالنسبة للاقطار الاعضاء في اتفاقية «تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية» (المبرمة سنة ١٩٨١). كذلك يدخل هذا الاختصاص ضمن اختصاصات مجلس الوحدة الاقتصادية بالنسبة للاقطار الاعضاء في اتفاقية الوحدة والتي تدخل في السوق العربية المشتركة التي انشئت بقرار المجلس المذكور رقم (١٧) بتاريخ ١٣/٨/١٩٦٤.

هـ ـ ونجد امكانية قيام ازدواجية الاختصاصات نفسها بين المنظمة العربية للتنمية الصناعية التي تختص «بتنسيق قدرات الوطن العربي في قطاعات الصناعة والكهرباء وصناعة التعدين» (المادة ٥ من اتفاقية انشائها)، وبين مجلس الوحدة الذي يختص هو الآخر «بتنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية» بين الاقطار الاعضاء في اتفاقية الوحدة (المادة ٩/٢/د من اتفاقية الوحدة الاقتصادية).

و ـ تقوم على قطاع النقل والمواصلات ست منظمات عربية متخصصة هي: الاتحاد البريدي العربي، الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية، المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، اتحاد اذاعات الدول العربية، الاكاديمية العربية للنقل البحري، مجلس الطيران المدني للدول العربية، ويتبين من اتفاقيات انشاء هذه المنظمات الست أنه على الرغم من أن عمل كل منها يتعلق بنشاط مختلف عن نشاط الأخرى من النواحي الفنية[٣٩]، الا أن هناك قدراً من الاتصال بين عمل المنظمات الخمس الأخيرة منها، مما يؤدي الى خلق امكانات كبيرة للازدواجية، اذا لم تتم عملية تنسيق دقيق في ما بينها.

---

(٣٩) أنظر المادة (٤) من اتفاقية الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية، والمادة (٣) من اتفاقية المؤسسات العربية للاتصالات الفضائية، والمادة (٢) من اتفاقية اتحاد اذاعات الدول العربية. انظر أيضاً: شقير، «الازدواجية في اختصاصات المنظمات العربية، في ضوء اتفاقيات انشائها: مجالاتها، عواملها، أسس علاجها،» ص ١٣٣ ـ ١٣٥.

ز ـ كذلك هناك احتمال للازدواجية في الاختصاصات بين منظمة العمل العربية، ومجلس الـوحـدة الاقتصـادية العربية. فطبقاً لاتفاقيته يختص هذا المجلس «بتنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي»، كما أن له أن «يقوم بوضع تشريعات العمل والضمان الاجتماعي الموحدة وتعديلاتها» (المادتان ٩/ز، ٢/٦). ويمثل ذلك ازدواجية واضحة مع منظمة العمل العربية التي من أهم اختصاصاتها «تنسيق الجهود العربية في ميدان العمل» و «توحيد التشريعات العمالية وظروف وشروط العمل في الدول العربية كلما أمكن ذلك».

ح ـ بالنسبة لقطاع البحث العلمي، بصفة عامة، والذي يجب أن يلعب دوراً مهماً في ايجاد الحلول العلمية لمشكلات الانتاج وتطويره والتكنولوجيا الملائمة لظروف البلاد العربية، فانه يمكن ملاحظة أنه، إضافة الى المنظمة ذات الاختصاص العام والشامل في تحقيق التعاون وتنسيق الجهود بين الاقطار العربية في مجالات البحث العلمي والعلوم والثقافة والتربية، وهي «المنـظمـة العـربية للتـربية والثقـافـة والعلوم»، توجـد منظمات متخصصة عربية أخرى ذات اختصاص بالبحث العلمي المقصور على نوع معين من البحوث والدراسات التي تتعلق بفروع أو بفرع معين من قطاع محدد بالذات. وتشمل هذه المنظمات الأخرى المنظمة العربية للعلوم الادارية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والاكاديمية العربية للنقل البحري. والواقع أنه يمكن أن تؤدي نصوص اتفاقية هذه المنظمات جميعاً الى وجود نوع من الازدواجية بينها وبين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي جاء النص على اختصاصها بالبحث العلمي عاماً وشاملاً وغير محدد بقطاع عام من قطاعات البحوث.

هذه بصفة عامة المجالات التي تقوم فيها ازدواجية (أو يمكن أن تقوم)، بين المنظمات المتخصصة في علاقاتها بعضها ببعضها الآخر، وبينها وبين مجلس الوحدة بالذات، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويمكن ارجاع قيام هذه الازدواجية في الاختصاصات بين المنظمات العربية المتخصصة في علاقاتها بعضها ببعضها الآخر الى خمسة أسباب هي(٤٠):

(١) تتابع انشاء المنظمات العربية المتخصصة خلال فترة زمنية امتدت على ما يزيد على الثلاثين عاماً، عن طريق اتفاقيات كانت كل منها توضع وتصدر مستقلة عن الأخرى تماماً.

(٢) تطور فلسفة ومداخل العمل العربي المشترك في جميع المجالات خلال هذه الفترة الطويلة. وقد تأثرت الاتفاقية المنشئة لكل منظمة من المنظمات المتخصصة العديدة بفلسفة المـرحلة التي وضعت فيهـا ومداخلها، مما أدى بدوره الى خلق نوع من الازدواجية ترجع الى اختلاف فلسفات العمل العربي المشترك التي وضعت هذه الاتفاقيات في ظلها.

(٣) قيام العمل العربي المشترك واستمراره منذ نشأة الجامعة العربية سنة ١٩٤٥ وحتى

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٤١ ـ ١٤٣.

سنة ١٩٨٠، دون أن يستند الى استراتيجية عامة وشاملة تحدد بوضوح أهدافه وأسسه ومساراته ووسائله وآلياته، وتوجه حركته، بما يحقق التكامل والترابط في الحركة داخل كل قطاع من قطاعاته، وفي ما بين هذه القطاعات بعضها وبعضها الآخر.

(٤) ومما ساعد على قيام الازدواجية ما تتسم به النصوص المبينة لاختصاصات بعض المنظمات من غموض في الصياغة، أو من اطلاق وتعميم في الأهداف المحددة لها، أو في الوسائل التي تعتمد عليها في تحقيق هذه الأهداف.

(٥) الاتجاه الذي أخذته المنظمات نفسها في تفسيرها لنصوص اتفاقياتها وفي تطبيقها لها. فقد فسرتها وطبقتها بما يؤدي الى قيام الازدواجية في ما بينها، وليس على نحو من شأنه تنسيق بعضها مع بعضها الآخر، في نشاطها وفي ما تتخذه من برامج ووسائل لتحقيق أهدافها.

ولا يخفى ما يترتب على هذه الازدواجية من تكرار وتبديل للجهد، واهدار للمال، مما يتنافى مع الأسس الاقتصادية الرشيدة لأي عمل جماعي أو قطري، كذلك يمكن أن يترتب عليها تضارب وتعارض في ما تقوم به هذه المنظمات من نشاط، مما يبطل أثر جهودها أو ينقص من فاعليتها. يضاف لذلك ما تؤدي اليه، في ظل الواقع العربي، من تطاحن ومن حروب المذكرات والندوات والمؤتمرات، مما يخلق جواً عدائياً بين أجهزة العمل العربي المشترك الذي يجب أن يقوم على قدر كبير من التعاون.

والواقع أن الجامعة العربية قد أدركت خطورة الازدواجية بصورها المختلفة وآثارها العديدة المشار اليها، وبخاصة منذ بداية السبعينات. ومنذ تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٧٠، اتجهت جهودها نحو معالجة هذه الازدواجية عن طريق اجتماعات تضم الأمين العام للجامعة وبعض أمنائها المساعدين ومديري المنظمات العربية المتخصصة في شكل لجنة للتنسيق. وقد تمت بعض الاجتماعات على هذا النحو[٤١]. كذلك نصت على هذه اللجنة أو أشارت اليها القرارات العديدة التي حاولت تنظيم العلاقة بين الجامعة والمنظمات، وكان آخرها في ذلك القرار رقم (٣٥٥٢) الذي سبقت الاشارة اليه.

ولكن الوجود الفعلي والمستمر لهذه اللجنة التي أطلق عليها في النهاية اسم «لجنة التنسيق بين جامعة الدول العربية والأجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية» لم يتبلور الا ابتداء من تموز/ يوليو سنة ١٩٧٤، حيث عقدت اجتماعاً تحضيرياً، ثم تلته اجتماعات متتالية بلغت حتى شهر تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٨١ أحد عشر اجتماعاً. وقد وضعت اللجنة لائحة باجراءاتها الداخلية وتم اعتمادها سنة ١٩٧٥.

---

(٤١) أنظر في تطور هذه الاجتماعات: مسعود، «التنسيق بين جامعة الدول العربية والأجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية: شؤونه وشجونه،» ص ١٨ - ٢٨؛ صابر، «علاقة الجامعة العربية بالمنظمات العربية المتخصصة،» والمنذري، «تطور الهيكل التنظيمي لمؤسسات العمل العربي المشترك،» ص ٢٢ - ٢٥.

وفي تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٨٠، أصبح وجود هذه اللجنة يستند الى قرار صادر من مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، أي من أعلى سلطة في البنيان التنظيمي للعمل العربي المشترك. فقد تضمنت «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» التي أقرها المؤتمر المذكور النص على ثلاثة مبادىء أساسية بخصوص التنسيق وهي:

(١) ازالة الازدواج الضار بين المنظمات العربية عن طريق دعم وتنشيط لجنة الجامعة العربية للتنسيق بين المنظمات، وتمكينها من أداء الدور الموكول اليها بفاعلية[٤٢].

(٢) اشتراك المنظمات العربية في تحضير الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، وذلك برسم الخطط القطاعية كل حسب اختصاصها، وفقاً لاطار هذه الخطة القومية الذي يضعه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وحسب أولويات الاستراتيجية بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات العلاقة بمجال الأولوية، وفقاً لما تقرره لجنة المتابعة العربية للتنسيق بين المنظمات[٤٣].

(٣) ازالة العوائق أمام تنفيذ الاتفاقيات الجماعية القائمة والعمل على التنسيق المستمر بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية بالتعاون بينهما[٤٤].

والدلالة العامة لتبني الاستراتيجية لهذه المبادىء الثلاثة هو أن «التنسيق» باعتباره أسلوباً لحل الازدواجية بين الجامعة والمنظمات وبين المنظمات بعضها مع بعضها الآخر وبين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة، وكذلك «وجود لجنة التنسيق» واختصاصاتها التي نصت عليها الاستراتيجية، أصبحت كلها تستند الى قرار صادر عن مؤتمر القمة العربي. ويترتب على ذلك، ليس التزام جميع الأطراف بهذه المبادىء فقط، ولكن كذلك أنه أصبح لا يمكن الغاء لجنة التنسيق أو الغاء الدور الذي عينته لها الاستراتيجية، الا بقرار صادر عن مؤتمر القمة العربي نفسه، تطبيقاً للقاعدة الأصولية التي مؤداها أن القرار الصادر من جهة معينة لا يمكن تعديله أو الغاؤه الا بقرار من الجهة نفسها أو من جهة أعلى منها في مستوى السلطة، بل انه قد يفهم من البند (٧)، من الاستراتيجية، الذي نص على مبدأ التنسيق المستمر بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة، أن لجنة التنسيق هي المختصة بعملية التنسيق بين هذين المجلسين، لأنه لا يوجد في البنيان التنظيمي العربي جهة أخرى غير هذه اللجنة تختص بالتنسيق بين أجهزة هذا البنيان المتعددة.

---

(٤٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، **استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك: منطلقاتها، اهدافها، أولوياتها، برامجها، آلياتها** (تونس: الادارة، ١٩٨٢)، القسم المتعلق «بالآليات»، البند (١٢)، وقد اقر هذه الاستراتيجية مؤتمر القمة العربي، ١١، عمان، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠.

(٤٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، المصدر نفسه، القسم المتعلق بالآليات، البند (٢).

(٤٤) المصدر نفسه، «الآليات»، البند (٧).

٢ ـ الدور الفعلي الذي قامت به لجنة التنسيق

أ ـ يجب التمييز بين مرحلة ما قبل صدور الاستراتيجية والمرحلة التالية لها. فبالنسبة للمرحلة الأولى، فانه يمكن القول ان «المثابرة على عقد الاجتماعات المتكررة حسب ما تنص عليه اللائحة الاجرائية للجنة التنسيق هي الظاهرة التي تبرز بوضوح على سطح أحداث المنظمات العربية في سعيها نحو التعاون والتنسيق. أما بالنسبة للانجازات التنسيقية التي حققتها هذه اللقاءات فهي ما زالت ضئيلة، ولا تخرج عن نطاق التشاور وتبادل الآراء والتعاون في عقد المؤتمرات والدورات التدريبية واللقاءات واجراء المسوحات الميدانية واعداد البحوث والدراسات . . . . وليس هناك من شك في أنها ما زالت دون المستوى المطلوب، وأنها من الضعف بحيث يصعب عليها ايقاف زخم الازدواجية والتضارب القائم بين المنظمات العربية»(٤٥).

والواقع أن ذلك يرجع الى عدة عوامل منها: استغراق لجنة التنسيق مدة طويلة من عمرها في اختيار الأساليب التنسيقية وتعديلاتها، مما لم يترك لتنفيذ التنسيق سوى مدة محدودة. وقد لعبت الجامعة العربية نفسها دوراً في ذلك، حيث لم تكف عن استحداث أساليب وادخال تعديلات متكررة عليها على ما يتبين من القرارات العديدة التي أشرنا اليها من قبل «مما جعل اجتماعات لجنة التنسيق ولجانها الفنية والقطاعية والفرعية المنبثقة عنها تنحصر في أغلب الوقت في دراسة هذه الأمور والبت فيها، أو تبديلها أو تغييرها، أوالوقوف في وجهها والتصدي لها في كثير من الأحيان»(٤٦). ومن ناحية أخرى، فان بعض المنظمات والمجالس العربية المشتركة في لجنة التنسيق تتحمل هي الأخرى بدرجة كبيرة مسؤولية هذا الوضع، حيث وقفت في وجه العملية التنسيقية، إما لأنها لم تعط أهمية خاصة في هذه العملية ولم تتبوأ فيها مركز المسؤولية، وإما «لأن التنسيق في حقيقته يشكل خطراً جدياً عليها، ويكشف عيوبها وضعف امكاناتها وتداخلها باختصاصات المنظمات الأخرى»(٤٧). ومن ناحية ثالثة، فان عدم الزامية ما يصدر من قرارات تنسيقية من اللجنة لجميع الأطراف المشتركة فيها، جعل أمر تنفيذها متروكاً لرغبة هذه الأطراف، والكثير منها، كما بينا، لم تكن تتوافر لديه رغبة في إحداث تنسيق حقيقي.

ب ـ وفي ما يتعلق بالفترة التي انقضت منذ صدور الاستراتيجية حتى الآن (كانون الاول/ ديسمبر سنة ١٩٨٤)، فان الأمور قد سارت من جانب المنظمات والمجالس المشتركة في لجنة التنسيق، كما لو لم تكن هناك مثل هذه الاستراتيجية. فقد ظل بعض هذه المنظمات والمجالس يخشى أي تغيير في الأوضاع القائمة لما قد يكون في ذلك من خطر على وجوده، بسبب ما قد تكشف عنه عملية التنسيق من ضرورة الغائه أو تقليص وتضييق اختصاصاته، ولذلك فان هذا البعض، مع مثابرته على حضور اجتماعات لجنة التنسيق التي توالت في مواعيدها المقررة بعد

---

(٤٥) مسعود، «التنسيق بين جامعة الدول العربية والأجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية: شؤونه وشجونه،» ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٥.

صدور الاستراتيجية، قد حرص بكل الطرق على عدم تمكين لجنة التنسيق من اتخاذ أي قرارات يكون من شأنها تطوير عملية التنسيق بما يتفق ومتطلبات الاستراتيجية، وبما يعطيها المزيد من الكفاءة والفاعلية وبما يمكنها من أداء الدور الهام المنوط بها.

وعلى الرغم من ذلك، فان لجنة التنسيق قد حاولت في هذه المرحلة أن تستكشف مدى ازدواجية الاختصاصات بين المنظمات طبقاً لنصوص الاتفاقيات المنشئة لها، كمدخل لمعالجة هذه الازدواجية طبقاً لما تتطلبه الاستراتيجية. وتحقيقاً لذلك، كلفت الأمانة العامة للجامعة مؤلف هذا البحث، باعداد دراسة في هذا الموضوع(٤٨). وقد انتهت هذه الدراسة، بعد استعراض مجالات الازدواجية بين المنظمات العربية المتخصصة، الى عدة نتائج أهمها ما يأتي:

(١) استبعاد الازدواجية وازالتها أمر لا بد منه، منعاً لتبديد الجهود والأموال وهدرها، وتجنباً للتضارب والتعارض والتناقض في نشاط المنظمات، وتوفيراً لجو التعاون بين المنظمات الذي هو شرط مبدئي للقدرة على تحقيق التعاون بين الاقطار العربية.

(٢) انه يكون من الخطأ تصور استبعاد الازدواجية عن طريق القيام بتعديل فوري لنصوص الاتفاقيات المنشئة للمنظمات، حيث يجب قبل ذلك خلق «ظروف موضوعية» تدفع المنظمات نحو ازالة الازدواجية، بحيث تعتاد على استبعاد الازدواجية من تفكيرها قبل استبعادها من نصوص الاتفاقيات وأوراق المواثيق، وبحيث يكون استبعاد الازدواجية تدريجياً.

(٣) ان عملية استبعاد الازدواجية لن تتقدم كثيراً اذا لم تصدر عن مبادىء وأسس عامة توجهها وتتم طبقاً لها. فالاكتفاء باستبعاد الازدواجية بتصورات جزئية وباجراءات تصدر بالمناسبات لا يعالج المشكلة من جذورها.

وهناك ستة مبادىء اقترحنا، في دراستنا المشار اليها، أن يتم بمقتضاها علاج الازدواجية بهدف استبعادها، ووافقت عليها لجنة التنسيق، وهي(٤٩):

أ ـ ضرورة تفسير نصوص الاتفاقيات المنشئة لاختصاصات المنظمات العربية المتخصصة في ضوء ما حدث من تطورات موضوعية في ظاهرة «العمل العربي المشترك» وفي الفلسفة التي تحكم هذا العمل.

ب ـ ان «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» التي صادق عليها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٨٠ تمثل تطوراً مهماً في الظروف الموضوعية والفلسفية العامة للعمل العربي المشترك في مجموعه، كما أن وضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ يستلزم استبعاد الازدواجية بين المنظمات العربية المتخصصة، ويحتم تفسير

---

(٤٨) أنظر: شقير، «الازدواجية في اختصاصات المنظمات العربية في ضوء اتفاقيات انشائها: مجالاتها، عواملها، أسس علاجها».

(٤٩) أنظر في هذه المبادىء: المصدر نفسه، ص ١٤٤ ـ ١٥٠.

النصوص المحددة لاختصاصات المنظمات وتطبيقها بما يحقق ذلك.

ج ـ ان عملية التنسيق اللازمة لازالة الازدواجية يجب أن تقوم على قاعدتين أساسيتين: القاعدة الأولى، قاعدة تقسيم العمل بين المنظمات، والقاعدة الثانية، قاعدة تكامل العمل بين المنظمات.

د ـ يبدأ باجراء التنسيق بين المنظمات العربية المتخصصة، طبقاً لقاعدتي تقسيم العمل وتكامل العمل، بالنسبة للأعمال وأوجه النشاط التي تستلزمها الأهداف والأولويات والبرامج التي تتضمنها استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك(٥٠).

هـ ـ عملية التنسيق لاستبعاد الازدواجية، طبقاً للمبدأين السابقين تكون عن طريق لجنة التنسيق التي تشترك فيها جميع المنظمات العربية المتخصصة(٥١).

و ـ بعد انقضاء مرحلة تكون قد جرت فيها عملية استبعاد الازدواجية من خلال عملية التنسيق، طبقاً للمبادىء الخمسة السابقة، يمكن عندئذ اعادة النظر في اتفاقيات المنظمات لتعديل النصوص المبينة للاختصاصات، وعلى أن يكون التعديل عملية تقنين لتوزيع الاختصاصات الذي يكون قد تم خلال المرحلة السابقة.

ويتبين، من هذه المقترحات، أنها تستهدف القضاء التدريجي على الازدواجية من خلال ممارسة عملية التنسيق بأسلوب تطبيقي وحسب مقتضيات التنفيذ المتكامل للبرامج والمشروعات التي سوف توضع وتنفذ تطبيقاً لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. وميزة هذا الأسلوب هي أنه يجعل من الممكن اكتشاف المدى الحقيقي للازدواجية في ضوء الممارسة الفعلية للعمل العربي المشترك، وليس في ضوء نصوص الاتفاقيات المنشئة للمنظمات وحدها، كما أنه يرشدنا أيضاً الى الخطوات العملية التي يكشف التطبيق عن وجوب الأخذ بها لاستبعاد هذه الازدواجية. ثم يأتي في النهاية تقنين النتائج التي يتم التوصل اليها، عن طريق تعديل

---

(٥٠) والمقصود بذلك ألا تجرى عملية التنسيق بين المنظمات، انطلاقاً من عموميات وتقسيمات نظرية عامة للاختصاصات والمسؤوليات على نحو ما كانت تحاوله لجنة التنسيق حتى الآن، بل يجب أن يكون المدخل الى التنسيق تطبيقياً، أي بتطبيقه على البرامج والمشروعات التي سيجري وضعها وسيبدأ تنفيذها فعلاً: ترجمة وتنفيذاً للاستراتيجية.

(٥١) وذلك طبقاً للدور الذي تعطيه الاستراتيجية للجنة التنسيق في المساهمة في تحضير الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، من خلال تنسيقها بين المنظمات في وضع «الخطط القطاعية» التي تحال، بعد وضعها، للجهة المختصة لكي تقوم الادارة العامة للشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة للجامعة والأمانة العامة لمجلس الوحدة بوضع الخطة القومية على أساسها. أنظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، **استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك: منطلقاتها، أهدافها، أولوياتها، برامجها، آلياتها**، القسم المتعلق «بالآليات»، البند (٢).

الاختصاصات المنصوص عليها في اتفاقيات المنظمات، بل وعن طريق الغاء بعض هذه المنظمات اذا كشفت هذه النتائج عن ضرورة ذلك.

ومما يجعل من الضروري، في رأينا، الأخذ بهذا «الأسلوب التطبيقي» أننا نعتقد أن من أسباب تعثر الجهد التنسيقي بين المنظمات وتأخره عدم وجود مشروعات عربية مشتركة عديدة ومتنوعة تجعل الحاجة قائمة وملحة للتنسيق بين نشاط المنظمات والمؤسسات التي تقوم بها أو يتصل عملها بتنفيذها. فقد أدى غياب مثل هذه المشروعات الى عدم وجود حاجة ملحة ضاغطة لتحقيق التنسيق بالنسبة لمشروعات وبرامج محددة، فاتجهت جهود التنسيق الى مجال بحث اختصاصات وصلاحيات المنظمات المتخصصة بصفة عامة، وهو أمر يصطدم بالكثير من الحساسيات، ويثير الكثير من المناقشات بين المنظمات المعنية. ولذلك فان تخطيط العديد من المشروعات العربية المشتركة وتنفيذها سيكون من العوامل القوية في دفع عجلة التنسيق نفسها.

٣ ـ خلاصة

لقد حاولنا في هذا الفصل، دراسة المنظمات العربية المتخصصة من حيث علاقتها بالجامعة العربية، ومن حيث علاقتها بعضها ببعضها الآخر، وحرصنا أن نضع هذه الدراسة في اطار نظرة عامة واضحة عن المنظمات المتخصصة في النطاق الدولي بصفة عامة.

وقد أوصلنا هذا البحث الى عدد من النتائج التي يمكن تلخيصها في ما يلي:

أ ـ ان وجود المنظمات العربية المتخصصة الى جوار المنظمات العامة (الجامعة العربية بمجلسها الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوحدة الاقتصادية) أمر مطلوب ومرغوب فيه، بسبب تشعب مجالات التعاون والتكامل الدوليين والاقليميين، مما يجعل من الضروري تخصص بعض المنظمات ببعض مجالات هذا التعاون، تحقيقاً لكفاءة العمل المشترك وفاعليته في هذه المجالات، وصيانة لهذا العمل عن التأثر بالتقلبات والتيارات السياسية التي غالباً ما تحكم عمل المنظمات العامة. وقد كانت هذه الأسباب وراء ظهور المنظمات المتخصصة على المستوى العالمي، وعلى المستوى الاقليمي العربي.

ب ـ ان وجود هذه المنظمات العربية وتعددها يثير مشكلتين مهمتين: مشكلة علاقتها بالمنظمة العامة (الجامعة العربية) ذات الاختصاص العام التي نشأت في اطارها، ومشكلة علاقات المنظمات بعضها ببعضها الآخر.

ج ـ ان هاتين المشكلتين، على الرغم من أنه، تقليدياً، يجري علاجهما ودراستهما، على أنهما مشكلتان منفصلتان، فانهما في الحقيقة تتصلان بموضوع واحد، هو موضوع الترابط بين أجهزة البنيان التنظيمي الواحد للنظام الاقليمي العربي. وهذا الترابط ليس غاية في حد ذاته، ولكن الهدف منه هو تحقيق التناسق والتكامل بين أجزاء العمل المشترك الذي تقوم به أجهزة البنيان التنظيمي الاقليمي وجوانبه. فأي نظام دولي على المستوى العالمي أو على المستوى الاقليمي تقيمه مجموعة من الدول، من المفروض أن يكون هناك تناسق وتكامل بين أهدافه في

مجموعها، وبين وسائله في مجموعها، وبين أهدافه ووسائله، أياً كانت الأجهزة المتعددة التي تقيمها هـذه الـدول لهذا النظام. ومن هنا فان التنسيق بين المنظمات المتخصصة والمنظمة ذات الاختصاص العام، وكذلك بين المنظمات المتخصصة بعضها مع بعضها الآخر، يشكل حجر الزاوية في علاقة الارتباط التي يجب أن تقوم بين هذه الأجهزة جميعاً باعتبارها أجزاء متكاملة في بنيان تنظيمي واحد، كما يشكل أيضاً الأساس الذي يجب أن يصدر عنه تنظيم هذه العلاقة.

د ـ وتطبيقاً لذلك وفي ما يختص بالعلاقة بين المنظمات العربية المتخصصة والجامعة العربية، فانه يجب أن يكون «أسلوب التنسيق» هو الأسلوب الذي يتبع لتنظيم هذه العلاقة، وأن يستبعد نهائياً «أسلوب الاشراف المباشر على المنظمات» الذي حاولت الجامعة العربية أن تطبقه خلال السبعينات بقرارات عديدة صادرة عن مجلس الجامعة. ذلك أن أسلوب الاشراف المباشر يتنـافى ويتعـارض مع الهدف من ضرورة الارتباط بين المنظمات المتخصصة والمنظمة ذات الاختصـاص العـام (وهـو هدف التنسيق)، كمـا يتنـافى ويتعارض أيضاً مـع نصوص ومواثيق واتفاقيات انشاء هذه المنظمات المتخصصة التي تعطي سلطة الاشراف عليها لمجالسها هي. وفضلاً عن هذا التعارض الأساسي، فان تطبيق هذا الأسلوب يؤدي الى القضاء على استقلال المنظمات المتخصصة، وهو عنصر أساسي من عناصر وجود هذه المنظمات، بل ومن مبررات قيامها وانشائها. أما في ما يتعلق بأسلوب اتفاقيات التعاون (أو اتفاقيات الوصل) الذي طبقته الجامعـة العـربية مع بعض المنـظمـات العـربية المتخصصة، فانه يجعل الارادة الحرة لهذه المنظمات هي مصدر التزامها بالعلاقة مع الجامعة، بما يتفق مع الأسلوب الذي اتبع في علاقة الأمم المتحـدة بالمنـظمـات المتخصصـة القـائمة في اطارها. ولكننا نرى أن الرابطة القومية والمصالح الأساسية التي تجمع الاقطار العربية، تجعل تقدمها وقوتها جميعاً في ترابط العمل العربي المشترك في جوانبه الموضوعية وفي اطاره التنظيمي، مما يترتب عليه عدم جواز ترك أمر تحقيق هذا التـرابط لمـطلق ارادة المنظمات المتخصصة، تقدم عليه اذا شاءت، وترفضه اذا رغبت. ومن هنا يجب أن يكون مصدر التزام المنظمات بتحقيق الترابط مصدراً «نظامياً»، يلزم كلا من الجامعة والمنظمات معاً، ويكون صادراً عن سلطة أعلى من أجهزة كل منهما، وهي سلطة تتمثل، في رأينا، في مؤتمر القمة العربي. والواقع أن «اسلوب التنسيق» هو الذي أخذ به الفصل السادس من مشروع الميثاق الجديد للجامعة العربية المعد للعرض على هذا المؤتمر. ولكن يمكن البدء بتطبيق هذا الأسلوب لتنظيم العلاقة بين الجامعة والمنظمات، استناداً الى الأهمية الخاصة التي تعطيها للتنسيق استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٨٠، بالرغم مما يبدو واضحاً من تحلل الاقطار العربية تدريجياً من الالتزام بالاستراتيجية في مجموعها.

هـ ـ ان هنـــاك ازدواجية واضحـة في الاختصـاصـات بين بعض المنـظمـات العـربية المتخصصة وبعضها الآخر، وبين بعضها ومجلس الوحدة الاقتصادية، وهي ازدواجية تؤدي الى نتائج سلبية بالغة الخطورة على تكامل العمل العربي المشترك وكفاءته وفاعليته. وهنا أيضاً يكون

«التنسيق» هو الحل الواجب اتباعه لاستبعاد هذه الازدواجية. وهذا ما أكدت عليه الاستراتيجية المشار اليها والتي جعلت من «لجنة التنسيق بين جامعة الدول العربية والأجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية» هي الجهاز المسؤول عن اجراء هذا التنسيق. كذلك أعطت الاستراتيجية للجنة التنسيق دوراً في آليات تحضير الخطط القطاعية التي يعتمد عليها وضع الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

و ـ ان ما حققته «لجنة التنسيق» من انجازات كان محدوداً غير ملموس الأثر. واذا كانت المسؤولية في ذلك، بالنسبة للفترة السابقة لصدور الاستراتيجية، يقع جزء منها على الجامعة العربية، فان جزءاً كبيراً من المسؤولية يقع كذلك على المنظمات والمجالس المشتركة في اللجنة. فبعض هذه المنظمات والمجالس تحاول عرقلة أي تنسيق حقيقي، بسبب ما يمكن أن يؤدي اليه من تقليص لسلطاتها واختصاصاتها، بل ومن تهديد لوجودها نفسه. ولكن هذا الوضع ما كان يجوز أن يستمر بعد صدور الاستراتيجية، حيث يجب أن تأخذ عملية التنسيق طريقاً جديداً قوياً، من خلال التنسيق تطبيقياً، بين البرامج والمشروعات التي يجب أن توضع وتقام تنفيذاً لمبادىء الاستراتيجية. فوجود مثل هذه البرامج والمشروعات سوف يخلق الحاجة العملية الملحة والضاغطة للتنسيق. كذلك فان عملية التنسيق، في المرحلة المقبلة، يجب أن تجري طبقاً لأسس ومبادىء عامة تلتزم بها المنظمات والجامعة ومجلس الوحدة، وقد أقرت لجنة التنسيق فعلاً هذه الأسس حتى يمكن أن تنطلق عملية تنسيق تحقق لعمل الجامعة والمنظمات ومجلس الوحدة جميعاً الترابط والتكامل والكفاءة.

ز ـ ان التنسيق ضروري وواجب ليس بين المنظمات بعضها مع بعضها الآخر فقط، ولكن بين بعض المنظمات المتخصصة ومجلس الوحدة، الذي تعطيه اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية اختصاصات يدخل بعضها ضمن مجال تخصص بعض هذه المنظمات. ولا يجوز استمرار هذه الازدواجية. ويلاحظ أن كل المنظمات التي تقوم ازدواجية بينها وبين مجلس الوحدة قد أنشئت باتفاقيات تم ابرامها بعد اتفاقية الوحدة الاقتصادية، وقد أنشئت لتتخصص كل منها في مجال خاص محدد من مجالات العمل العربي المشترك، في حين أن اختصاص المجلس المذكور قد جاء عاماً بكافة جوانب عملية التكامل الاقتصادي والاجتماعي. وبناء على ذلك، فان التنسيق يجب أن يتم على أساس جعل هذه المنظمات هي المختصة وحدها بالمجالات التي تعمل فيها، تأسيساً على القاعدتين الأصوليتين اللتين مؤداهما أن الخاص يقيد العام، وأن اللاحق ينسخ السابق اذا قامت قرائن على ذلك. أما ما قد يكون نص عليه لبعض هذه المنظمات من اختصاص ببعض الجوانب التي لا تدخل في مجالها الخاص ـ مثل اختصاص تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الاقطار والبلاد العربية المنصوص عليه في اتفاقية المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ فيجب أن يقتصر على مجلس الوحدة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بحسب ما اذا كان هذا التسهيل بين الاقطار العربية الأعضاء في السوق العربية المشتركة، أو بين الاقطار العربية في مجموعها.

ح ـ ان مشكلة الازدواجية بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية مشكلة حقيقية، وهي، في رأينا، أكثر خطورة من الازدواجية بين المنظمات، لأن كلا من المجلسين المذكورين مجلس اشرافي عام، وينعكس التضارب بينهما على العمل العربي المشترك كله، بما في ذلك المنظمات المتخصصة. وتنفيذاً لما نصت عليه الاستراتيجية من ضرورة التنسيق المستمر بينهما، فانه سيكون من الضروري المسارعة الى البدء في العملية التنسيقية بينهما. وهي، كما يفهم من الاستراتيجية، تدخل في مسؤولية لجنة التنسيق. وفي رأينا ان المبادىء الستة التي اقترحناها وتمت الموافقة عليها كأساس لعملية التنسيق بصفة عامة، سوف تكون كافية لاجراء التنسيق بينهما.

الفصل الرابع عشر

الوحدة الاقتصادية العربية: استنتاجات واستشراف واقتراحات

سنحاول، في هذا الفصل الختامي، ان نتقدم ببعض المقترحات لما يجب عمله في سبيل اقامة وحدة اقتصادية عربية حقيقية.

ولكي يكون لهذه المقترحات مصداقيتها واهميتها، يجب ان تستند الى تصور مترابط وعام عن هذه الوحدة، من حيث العوامل المضادة والمعرقلة لها في شموليتها - وليس في جزئياتها - وفي آلياتها وتفاعلها بعضها مع بعضها الآخر، وفي حركتها خلال التطور التاريخي، الماضي منه والمستقبل. ولذلك يتعين التمهيد لهذه المقترحات بأمرين: الاول، أن نلخص، في عرض مختصر ومتكامل، النتائج الاساسية التي وصلنا اليها في دراستنا التفصيلية السابقة المتشعبة عن الوحدة الاقتصادية العربية والجهود التي بذلت لاقامتها والنتائج المتواضعة التي حققتها. والثاني، بأن نحاول توقع ما يمكن أن تصل اليه هذه الوحدة في المستقبل أو استشرافه.

ولذلك سنقسم هذا الفصل الى اقسام ثلاثة:

القسم الاول: ونعرض فيه صورة عامة، شاملة ومترابطة، للاستنتاجات الرئيسية التي نخرج بها من دراستنا التفصيلية التي يتضمنها هذا الكتاب عن الوحدة الاقتصادية العربية.

القسم الثاني: ونحاول فيه استشراف الوحدة الاقتصادية العربية.

القسم الثالث: ونخصصه لمقترحاتنا بالمتطلبات والآليات الاساسية لقيام الوحدة الاقتصادية العربية.

اولا: الاستنتاجات الرئيسية من دراستنا للوحدة الاقتصادية العربية

تتلخص هذه الاستنتاجات في ما يلي:

١ - ان «عملية» الوحدة الاقتصادية (والتي نستعملها مرادفاً للتكامل الاقتصادي) هي عملية

تطويرية من عمليات التقارب والتجمع بين الاقتصادات الوطنية لعدد من الأقطار، تستهدف تحقيق تغييرات هيكلية عميقة في هذه الاقتصادات، يكون من شأنها تزايد درجة التشابك والترابط الانتاجي والتبادلي في ما بينها. ولهذه العملية، بالضرورة، صور ومراحل متصاعدة بحسب مستوى التشابك والترابط الذي يحققه كل منها، حتى تصل الى مرحلتها النهائية التي تصبح فيها هذه الاقتصادات بمثابة «اقتصاد واحد»، فتكون عندئذ قد وصلت الى «حالة» الوحدة الاقتصادية الكاملة. وعلى الرغم من بعض الصعوبات والآثار السلبية التي قد يشهدها، في المدى القصير، واحد أو أكثر من البلاد الأطراف في عملية التكامل الاقتصادي، والتي يمكن معالجتها والتغلب عليها ببعض السياسات والاجراءات الملائمة، فان الفكر الاقتصادي، يجمع على أن هذا التكامل يعود، في النهاية، وفي المدى الطويل نسبياً، بمنافع جوهرية على اقتصاد كل بلد طرف، وعلى اقتصادات هذه البلاد في مجموعها. وترجع هذه المنافع الى ما يحققه التكامل الاقتصادي بين هذه الأطراف من تقسيم للعمل وتوزيع للتخصص في الفروع الانتاجية المتعددة، والى ما يرتبط بذلك من اتساع السوق امام منتجات كل بلد طرف وبالتالي قيام الانتاج الكبير بمزاياه العديدة المعروفة، وبخاصة في ظل الاوضاع التكنولوجية الحديثة التي تتطلب وحدات انتاجية كبيرة نسبياً لانتاج السلع بأقل تكاليف ممكنة.

واذا كان تقسيم العمل وتوزيع التخصص والانتاج الكبير ومزاياه هو الاساس العام الذي تقوم عليه مزايا التكامل الاقتصادي بين أية مجموعة من البلاد، فان الهدف الذي يجري السعي لتحقيقه، انطلاقاً من هذا الاساس، وصور هذا التكامل وأدواته ومراحله، تتأثر كلها، بالضرورة، بمدى تطور الجهاز الانتاجي في البلاد الاطراف في عملية التكامل ونموه، وبطبيعة النظام الاقتصادي المطبق فيها (الرأسمالي - أو الاشتراكي - أو نظام الاقطار المتخلفة) وفلسفته. ويتبلور ذلك، بالنسبة لكل مجموعة من الاقطار، في نظرية للتكامل الاقتصادي يجب ان تتواءم مع أوضاع كل مجموعة منها ومشكلاتها ويتم الاسترشاد بها في العملية التكاملية التي تطبقها. وقد تخطىء مجموعة من الاقطار في اختيار نظرية التكامل الاقتصادي الذي تهتدي به أو نموذجه، فلا تحقق العملية التكاملية الاهداف المقصودة منها والمنافع المرجوة من ورائها.

٢ - تبين لنا أنه من الضروري أن تستهدي العملية التكاملية الاقتصادية، بين أية مجموعة من البلاد، باطار مرجعي نظري، تطبق قواعده وما يرشد اليه من سياسات، ويحكم عليها (أي العملية التكاملية) طبقاً له. فاية تجربة أو عملية تكاملية تزعم أنها تستطيع السير دون حاجة لاطار نظري مرجعي تستند اليه تعني اما التخبط وعدم اتباع اساس مدروس، واما اقتباس بعض الاجراءات من نظريات ونماذج لا تراعى مشكلات اقتصادات الاطراف وظروفها. وانطلاقاً من ذلك أوصلتنا دراستنا الى نتائج جوهرية بخصوص نظريات التكامل الاقتصادي.

فالنظرية الاقتصادية للتكامل بين البلاد الأوروبية (أو السوق الاوروبية المشتركة) تتركز في فكرتين أساسيتين: فمن ناحية الهدف المقصود من التكامل، فأنه يتلخص في تحقيق اكفأ استخدام ممكن لمجموع عناصر الانتاج (أو الموارد) الموجودة في البلاد الاطراف ككل، مما يؤدي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاه الاقتصادي للمستهلكين. ومن ناحية

الوسائل والادوات، فانها تتلخص في الاعتماد على التفاعل الحر لقوى السوق، عن طريق ازالة الحواجز والعوائق على حركة السلع وعناصر الانتاج بين هذه البلاد، وعن طريق حماية اقتصادات الاطراف بجدار جمركي موحد في مواجهة العالم الخارجي، وعن طريق تنسيق الجوانب العديدة للسياسة الاقتصادية والنقدية والمالية. والواقع ان هذه النظرية تعتبر امتداداً وتطبيقاً لنظرية التجارة الخارجية التي يملكها، منذ زمن طويل، الفكر الاقتصادي الرأسمالي في البلاد الغربية. كذلك فانها تتسق وتستقيم مع مشكلات ومتطلبات البلاد الرأسمالية الصناعية المتقدمة التي حققت اجهزتها الانتاجية نمواً كبيراً وأصبحت تملك طاقات انتاجية ضخمة واصبحت المشكلة الرئيسية بالنسبة لها هي مشكلة فتح الأسواق امام هذه الطاقات.

كذلك تبين لنا أن البلدان الاشتراكية الشرقية لا تملك نظرية مماثلة متكاملة عن التكامل الاقتصادي في ما بينها. ولكنها تحاول اقامة مثل هذا البناء النظري، انطلاقاً من بعض المبادىء والاسس الرئيسية في الفكر الاقتصادي الاشتراكي، ومن خلال التجربة والتطبيق، في ضوء الظروف والمشكلات التي تعاني منها اقتصاداتها الوطنية. وتتلخص الملامح العامة لهذا البناء النظري في جانبين. فمن ناحية، ونظراً لان هذه البلدان، عندما بدأت العملية التكاملية في ما بينها كان جهازها الانتاجي متخلفاً ومحدود الطاقة نسبياً ـ باستثناء الاتحاد السوفياتي ـ فان هدف التكامل الاقتصادي بالنسبة لها يتركز حول فكرة اساسية، هي تحقيق تنمية قوية سريعة ومتوازنة لاقتصاداتها الوطنية ولاقتصاد الجماعة الاشتراكية ككل، طبقاً لعدد من الأسس والمبادىء التي يأتي في مقدمتها مبدأ الاعتماد على التخطيط باعتباره أداةً للوصول لهذا الهدف. ومن ناحية اخرى، فانه على الرغم من اهمية دفع التجارة بين هذه البلدان وتنميتها بصفة مستمرة في عملية التكامل وضرورة مراعاة ذلك في تخطيط تنمية اقتصاداتها الوطنية، الا أن ذلك ليس سوى جانب واحد من جوانب عديدة يجب أن يشملها تخطيط العملية التكاملية التي تعمل على تحقيق الترابط والتشابك بين هذه الاقتصادات، عن طريق التنسيق بين الخطط الانمائية الوطنية، وتنسيق الاستثمارات، واقامة انواع عديدة من المشروعات المشتركة، والتعاون في مجالي البحث العلمي والتكنولوجيا، وتطوير العلاقات النقدية بين الاطراف، بما يخدم عمل هذه الادوات والآليات جميعاً وييسرها.

وقد اتضح لنا أنه في ما يتعلق بالاقطار المتخلفة ـ بما فيها الاقطار العربية ـ فانها، حتى الآن، لا تملك نظرية متكاملة عن التكامل الاقتصادي في ما بينها. وقد ظلت، الى عهد قريب، بعيدة عن بذل جهد فكري عميق لاقامة بناء نظري للتكامل الاقتصادي، يتفق مع أوضاعها وخصائصها الاقتصادية، ويواجه المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها داخلياً، وفي علاقاتها وروابطها بالاقتصاد العالمي.

وبدلاً من بذل هذا الجهد، فان محاولات وتجارب التكامل الاقتصادي التي جرت بين هذه الاقطار سواء في افريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية، قد طبقت، بصفة عامة، نموذج التكامل المطبق بين البلاد الرأسمالية الصناعية المتقدمة، واستهدت بنظرية هذه البلاد في أهداف

التكامل وأدواته واثاره. وقد اثبتت الوقائع اللاحقة ان هذا النموذج للتكامل لم يكن ملائماً لاوضاع الاقطار المتخلفة التي تتميز بضعف جهازها الانتاجي وتشوهه؛ مما جعله غير قادر على انتاج كميات وأنواع من السلع يمكن أن تتوسع عن طريقها عملية التبادل بين هذه الاقطار. كذلك استطاعت الشركات متعددة الجنسية ان تقيم مشروعات لها أو خاضعة لسيطرتها في واحد أو أكثر من كل مجموعة من هذه الاقطار وأن تستفيد من حرية التجارة في ما بينها لفتح اسواقها جميعاً امام منتجات هذه المشروعات. وقد ادى ذلك، في اغلب الحالات، الى ان اصبحت اقتصادات هذه الاقطار تتكامل مع السوق الرأسمالية العالمية في اطار استراتيجية هذه الشركات، دون تحقيق التكامل الاقتصادي المستهدف بين بعضها وبعضها الآخر، كذلك تحققت النتيجة نفسها (زيادة الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية) تحت تأثير توجهات التنمية التي طبقتها هذه الاقطار خلال الخمسينات والستينات، والتي اهملت التنمية الزراعية، وركزت على التصنيع طبقاً لاستراتيجية «الاحلال محل الواردات» أو استراتيجية «التصنيع من أجل التصدير للخارج»، والتي اعتمدت على استيراد التكنولوجيا الجاهزة من هذه السوق دون محاولة تنمية قدراتها التكنولوجية الذاتية. وتبين لنا كيف ان ذلك كله يؤدي الى زيادة تبعية هذه الاقطار للاقتصادات الصناعية الرأسمالية الغربية وتعميقها، والى فشل مشروعات التكامل الاقتصادي التي حاولت (أي الاقطار المتخلفة) اقامتها في ما بينها. وقد استخلصنا من ذلك انه لا يمكن الفصل بين عملية التكامل بين هذه الاقطار، وبين عملية التنمية فيها. فالتكامل في ما بينها لا يمكن ان يقتصر على التكامل التبادلي عن طريق مجرد تحرير التجارة بينها، ولكنه يجب أن يكون «تكاملاً انمائياً»، أو «انماء تكاملياً»، طبقاً لمفهوم معين للتنمية. وحاولنا بيان هذا المفهوم تفصيلاً. وقد اوضحنا ان التنمية الواجبة لهذه الاقطار يجب ان تقوم على أسس اربعة يتم السير فيها مجتمعة وهي: أولاً، التصفية التدريجية لعلاقات التبعية متعددة الجوانب نحو الخارج، ثانياً، التوجه بالتنمية نحو اشباع الحاجات الاساسية للسكان، باعتبارها بديلاً لاستراتيجيات التنمية للاحلال محل الواردات أو للتصدير، واقامة فروع انتاج السلع الانتاجية اللازمة لذلك، ثالثاً، التكامل الاقتصادي مع مجموعة من الاقطار المتخلفة ذات الروابط الخاصة الاقليمية أو القومية، تحقيقاً لمزايا تقسيم العمل والتخصص في العملية الانمائية، وتوفيراً لامكانات نجاحها من خلال التعاون العلمي التكنولوجي والبشري، ومن خلال زيادة قوتها التفاوضية الكلية تجاه الدول والمجموعات الاقتصادية الاخرى، ومن خلال توسيع السوق، رابعاً، الاعتماد الجماعي على الذات الى اقصى قدر ممكن في توفير الامكانات المادية والبشرية والمالية والفنية اللازمة لتحقيق العملية التنموية ونجاحها. وقد أوضحنا أن ذلك كله لا يعني انغلاق الاقطار المتخلّفة الأطراف على نفسها، فالتعامل مع الخارج أمر ضروري لا غنى عنه، ولكنه يجب أن يقوم على اسس النِّدِّيَّة المتكافئة وليس على اساس استمرار روابط التبعية القائمة حالياً.

وقد قادنا تحليلنا لفكرة «التكامل الانمائي» (أو الانماء التكاملي)، على أساس هذا المفهوم للتنمية، الى ما يجب أن تكون عليه متطلبات التكامل بين الاقطار المتخلفة ومداخله. فالتخطيط، والتدخل الحكومي بغية التخفيف التدريجي للتبعية، تمهيداً للقضاء عليها ولمواجهة

الشركات متعددة الجنسية، والمشاركة الشعبية الواعية والمؤثرة في رسم عملية الانماء التكاملي وتنفيذها ومتابعتها، تشكل كلها متطلبات أساسية لا غنى عنها لنجاح هذه العملية. ومع توفير هذه المتطلبات، يكون من الضروري اتباع مداخل وأدوات عديدة لتحقيق التكامل - وليس مجرد تحرير التجارة وانتقال عناصر الانتاج فقط - الذي يعني، في النهاية، تحقيق أكبر قدر ممكن من الترابط العضوي الانتاجي والتبادلي بين الاقطار المتخلفة الاطراف. فكل مدخل يدعم هذا الترابط يعتبر من المداخل اللازمة للتكامل. كما أن الحكم على نجاح، أو عدم نجاح، أي من العمليات التكاملية وأي من مداخلها وسياساتها، يتوقف على مدى الفاعلية في تحقيق هذا الترابط ودفعه بشكل مستمر.

٣ - أوضحنا أن منهجنا، في دراسة حركة الوحدة الاقتصادية العربية، لا بد أن يمزج المنهج التحليلي النظري بالمنهج التاريخي. فالدراسة التاريخية هي وحدها التي تمكننا من فهم «ظاهرة التجزئة الاقتصادية العربية» الحالية وفهم الاسباب التي أدت اليها، باعتبار ذلك مدخلاً ضرورياً لتشخيص العوامل التي يجب مواجهتها والتغلب عليها لتحقيق التكامل أو التوحيد الاقتصادي العربي.

وأهم ما يمكن استخلاصه، من الدراسة التاريخية التي اجريناها عن الفترة التي تبدأ منذ خضوع الاقطار العربية للامبراطورية العثمانية، يتخلص في أنه كان هناك نوع من الاتحاد الجمركي الفعلي بين الولايات العثمانية كلها، بما فيها هذه الاقطار العربية، كان يتم فيه انتقال السلع دون أية عوائق أو قيود عليها، وكذلك انتقال عناصر الانتاج، مع وجود رسم جمركي موحد على الاستيراد من الخارج. ولم يحدث ذلك نتيجة تخطيط واع ومرسوم من السلطات العثمانية، ولكنه حدث نتيجة لاتفاقيات الامتيازات التي عقدتها هذه السلطات مع عدد من الدول الاوروبية، ابتداء من القرن السابع عشر والتطور الذي لحق هذه الاتفاقيات في جوانبها الاقتصادية. وتبين لنا أن قيام هذا الاتحاد الجمركي الفعلي بين الاقطار العربية، بمساحتها الجغرافية الشاسعة ومواردها الطبيعية والبشرية الضخمة، لم يترتب عليه تحقيق أي نمو متكامل في ما بينها، ولا توجيه تطورها نحو تنويع هياكلها الانتاجية. وقد رأينا أن ذلك يرجع أساساً الى أن قيام هذا الاتحاد الجمركي اقترن بعملية دمج الاقتصادات العربية في السوق الرأسمالية الدولية التي أدت الى تخصصها في انتاج المواد الاولية اللازمة لسد احتياجات الانتاج الصناعي الذي أخذ يتنامى في الدول الرأسمالية الغربية المتقدمة منذ أواخر القرن الثامن عشر، وأن ذلك أدى الى سقوط الاقطار العربية في حالة التبعية الاقتصادية لهذه الدول. وأوضحت دراستنا أن هذه الدول الرأسمالية الغربية، وبالذات انكلترا، عملت على ضرب وتصفية تجربة التنمية الصناعية القوية التي قام بها محمد علي في مصر، وأي تجربة مماثلة يمكن أن تقوم في المستقبل في مصر أو في غيرها من الاقطار العربية. وقد تم ذلك باتفاقية سنة ١٨٣٨ التي عقدتها انكلترا مع الباب العالي، وباتفاقيات مماثلة عقدتها معه الدول الرأسمالية الغربية الاخرى في سنوات لاحقة. وقد فرضت هذه الاتفاقيات جميعاً مبدأ حرية التجارة والانفتاح الاقتصادي بين الولايات العثمانية، بما فيها الاقطار العربية، وبين هذه الدول، فأصبحت المنتجات الصناعية

الاوروبية تدخل هذه الولايات والاقطار برسوم جمركية بالغة الانخفاض (٥ بالمائة). وترتب على ذلك حرمان التنمية الصناعية في الاقطار العربية من أية حماية، فانهارت الصناعات الحديثة التي كانت قد اقيمت في مصر وفي بعض الاجزاء الاخرى من الوطن العربي، وامتنع قيام أي صناعات مماثلة فيها في المستقبل. بل لقد أدت هذه السياسات الى تعجيل انهيار عدد كبير من الصناعات العربية التقليدية التي كانت قائمة من زمن بعيد، وبخاصة صناعة النسيج المحلية. وأدت هذه السياسة، بجوانبها العديدة، الى تخصص الاقطار العربية في انتاج المواد الاولية الزراعية لخدمة الاقتصادات الرأسمالية الصناعية الغربية. ومما أسهم أيضاً في تعميق تبعية الوطن العربي لهذه الاقتصادات، الاستثمارات المباشرة التي كانت تقوم بها الدول الاوروبية المتقدمة في العديد من الاقطار العربية. ولقد لفتنا النظر الى أن ضرب وتصفية حركة التصنيع في مصر وفي الوطن العربي وادماج اقتصاداته في السوق الرأسمالية العالمية وسقوطها في حالة التبعية لهذه السوق، باعتبارها وحدات زراعية تصدر المواد الاولية الزراعية وتستورد المنتجات الصناعية، قد تم كله قبل وقوع أجزاء الوطن العربي، جزءاً بعد الآخر، تحت الاحتلال العسكري الاوروبي، ويؤكد ذلك أن هذا الاحتلال ليس ضرورياً لفرض السيطرة الاقتصادية الرأسمالية على الاقطار العربية وأن للتبعية الاقتصادية آلياتها وأدواتها التي يمكن أن تمارس دورها وتأثيراتها حتى في حالة عدم وجود مثل هذا الاحتلال.

كذلك تبين لنا، من دراستنا التاريخية، ان التطورات اللاحقة، منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن، قد تميزت بتفكيك الترابط الذي كان قائماً في ظل الامبراطورية العثمانية بين الاقتصادات العربية وبالقضاء التدريجي على الاتحاد الجمركي الفعلي الذي كان قائماً بينها، وباتجاهها المتزايد نحو التجزئة والقطرية الاقتصادية التي أخذت تتعمق وتقوى من مرحلة لأخرى. وقد تم ذلك تحت تأثير عدة عوامل مترابطة منها: التقسيم السياسي للوطن العربي بين القوتين الاستعماريتين الاعظم في ذلك الوقت (انكلترا وفرنسا)، وما أقامته السلطات الاستعمارية من طبقات حاكمة محلية أصبح من مصلحتها قيام واستمرار التجزئة والقطرية، وتوظيف التعليم والثقافة لتأكيد التباين والتمايز بين اجزاء الوطن العربي، والتنظيمات الاقتصادية والنقدية والجمركية التي فرضت لكل قطر عربي، وفرض القيود والعوائق المالية والادارية على انتقال السلع والاشخاص بين البلاد العربية. وأخذت الانعكاسات السلبية لهذه التوجهات جميعاً على التجارة بين هذه البلاد تظهر بوضوح خلال الثلاثينات؛ حيث انخفضت نسبة تجارتها البينية في تجارتها الكلية وارتفعت نسبة تجارتها مع البلاد الرأسمالية المتقدمة. كذلك أصبح انسياب السلع والاشخاص بين الاقطار العربية يتأثر بدرجة كبيرة بالجو السياسي السائد بينها. واذا كانت فترة الحرب العالمية الثانية قد شهدت محاولة التنسيق بين الاقتصادات العربية ضمن اقتصادات الشرق الاوسط في مجموعها، بواسطة «مركز تموين الشرق الاوسط» الذي اقامته انكلترا والولايات المتحدة، الا أن الفترة نفسها قد شهدت، من ناحية أخرى، عوامل وسياسات ترتب عليها دعم التجزئة والقطرية الاقتصادية، مثل فرض القيود والرقابة، في كل قطر منها، على التحويلات النقدية للدول الخارجية بما فيها بقية الاقطار العربية، والحماية المتزايدة التي

أخذت تفرضها بعض هذه الاقطار لما اقامته خلال الحرب العالمية الثانية من صناعات محلية لسد احتياجات السوق المحلية باعتبارها بديـلاً عن الاستيراد من الخارج.

وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، استمرت وتعمقت هذه السياسات التقييدية والتجزيئية بين أغلب الاقطار العربية. ومما أدى الى ذلك توجهات التنمية التي طبقتها بعض هذه الاقطار، طبقاً لاستراتيجية التصنيع للاحلال محل الواردات، وما استلزمه ذلك من اقامة الصناعات على أساس قطري بحت، دون تفكير في تحقيق أي درجة أو صورة من التنسيق أو الترابط بين هذه الصناعات. ونتيجة لذلك، تكونت ونمت في هذه الاقطار طبقة ذات مصلحة في استمرار التنمية القائمة على القطرية والتجزئة وعلى احتكار الاسواق المحلية للصناعات التي تقيمها، بعيداً عن كل تكامل اقتصادي انتاجي وتبادلي عربي. واتحدت مصالح هذه الطبقة مع مصلحة الطبقة الحاكمة في استمرار القطرية والتجزئة.

ويمكننا أن نستخلص، من دراستنا لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى الآن، ان هناك عوامـل اربعـة جديدة لعبت دوراً مهماً وخطيراً في اعطاء مزيد من القوة لعملية التجزئة واذكاء الشعور القطري وتعميق روابط التبعية العربية للسوق الرأسمالية العالمية، وهي:

أ ـ تزايد اختراق الولايات المتحدة للوطن العربي، وتزايد سيطرتهـا عليه وعلى مراكز اتخاذ القـرارات في اقـطاره، وبخاصة بعد رحيل جمال عبد الناصر، واستراتيجية الولايات المتحدة المعادية للقومية العربية وللتجمع العربي اذا تعارض مع اهدافها وسياستهـا العالمية والمتعلقة بالمنطقة العربية، ودعمها المستمر لاسرائيل في جهودها لتمزيق الوطن العربي وامتصاص طاقاته في الدفاع عن وجود واستقلاله.

ب ـ نجاح الامبريالية في دفع النظام الحاكم المصري في عهد السادات الى الانعزال عن الوطن العربي، عن طريق اتفاقيات كامب دافيد والصلح المنفرد مع اسرائيل. وعلى الرغم من رحيل السادات الذي أبرم هذه الاتفاقيات، الا أن ما ترتب عليها من تمزق وتفكك بين الاقطار العربية ما زال وسيظل قائماً لفترة غير قصيرة.

ج ـ تزايد آليات التبعية العربية وامتدادها الى مجالات عديدة (غذائية وتكنولوجية ومالية وأمنية)، والدوز الخطير الذي اصبحت تلعبه الشركات متعددة الجنسية في فرض هذه التبعية وتعميقها.

د ـ الفورة النفطية العربية منذ سنة ١٩٧٣ وما ترتب عليها من الناحية الفعلية، في غياب حركـة قومية قوية، من انقسام الوطن العربي الى مجموعتين من الاقطار، ومن تعميق للشعور بالتباين الذي يغذي التجزئة والقطرية ويقويهما.

٤ ـ في اطار هذه الدراسة التاريخية، قمنا أيضاً باجراء تحليل تاريخي عام للجهود التي بذلت لتحقيق التجمع الاقتصادي بين الاقطار العربية، والتي ترجع بدايتها الى انشاء الجامعة العربية سنة ١٩٤٥. وقد يمكن تلخيص النتائج العامة لهذه الدراسة في النقاط الرئيسية التالية:

ـ ان مفهوم «التجمع الاقتصادي» الذي اتجهت الجامعة العربية لتحقيقه قد تطور. ففي الاتفاقيات الاولى التي أبرمت بعد انشاء الجامعة بين الاقطار العربية الاعضاء أو بعضها، كان هذا المفهوم يقتصر على فكرة «التعاون» الذي يقترن بنوع غير محدد من «التنسيق» في مجالات النشاط الاقتصادي. وفي مرحلة المد القومي خلال الستينات وأوائل السبعينات، أصبح هذا المفهوم يعني «التكامل الاقتصادي العربي» أو «الوحدة الاقتصادية العربية». ومع انحسار هذه المرحلة في النصف الاخير من السبعينات، أصبح الاصطلاح غالب الاستعمال يشير الى «العمل الاقتصادي العربي المشترك» فقط. ويدلنا ذلك على أن ظهور المصطلحات ونموها وموتها يرتبط بمدى القوة التي تمثلها، في التطبيق الفعلي أو في مجال النضال، الظاهرة التي تعبر عنها هذه المصطلحات.

ـ في ظل الجامعة العربية، وفي أغلب الاحوال، بناء على مقترحات تضمنتها دراسات قامت بها امانتها العامة أو الادارة الاقتصادية فيها، أبرمت الاقطار العربية الاعضاء اتفاقيات عديدة تتعلق بعملية التجمع الاقتصادي العربي، واتخذت الاجهزة المؤسسية والمنظمية المختصة قرارات وتوصيات تتصل بها. ولقد حاولنا حصر هذه الاتفاقيات والقرارات وتبويبها، وتبين لنا أنها تنقسم لنوعين: اتفاقيات وقرارات تتعلق بتطبيق مداخل لتحقيق التعاون أو التكامل الاقتصادي، واتفاقيات تتعلق بانشاء الاطار المنظمي والمؤسسي الذي يقرر هذه المداخل ويشرف على تطبيقها. ويتبين لنا ان المداخل التي اتبعت أو صدرت قرارات باتباعها لتحقيق التجمع الاقتصادي العربي هي سبعة مداخل: مدخل تحرير التجارة أو المدخل التبادلي للتكامل، ومدخل تشجيع وتسهيل انتقال رؤوس الأموال، ومدخل انتقال القوى العاملة العربية، ومدخل المشروعات العربية المشتركة، ومدخل التنسيق القطاعي، والمدخل التخطيطي الانمائي، ومدخل التنسيق في مواجهة الاقتصاد الدولي. ومن الناحية الفعلية، اقتصر التطبيق على المداخل الاربعة الاولى، وبقيت المداخل الثلاثة الاخيرة مجرد توصيات وقرارات لم يتم تنفيذها. وفي ما يتعلق بالاطار المنظمي والمؤسسي للتعاون والتكامل الاقتصاديين العربيين، انشىء العديد من المجالس، والمنظمات العربية الاقتصادية المتخصصة والاتحادات النوعية (القطاعية) العربية. فهناك المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية (منذ ١٩٥٣)، ومجلس الوحدة الاقتصادية (منذ ١٩٦٤)، والمجالس الوزارية العديدة ذات الصلاحيات المحددة والتي يتصل عمل بعضها بالقطاعات الاقتصادية (مثل مجلس وزراء النقل العرب، ومجلس وزراء المواصلات العرب، ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب).

كذلك بينا أن هناك احدى عشرة منظمة اقتصادية عربية متخصصة، موزعة على ستة قطاعات هي التمويل، والنفط، والزراعة، والصناعة، والعمل، والمواصلات، وان هناك اتحادات نوعية (قطاعية) متخصصة تبلغ ٢١ اتحاداً موزعة بين قطاعات الخدمات، وقطاعات الانتاج السلعي، وأوضحنا اختصاصات ودور كل من هذه المجالس والمنظمات والاتحادات.

ـ تبين لنا ان تزايد هذا الهيكل المؤسسي والتنظيمي المسؤول عن الاشراف على عملية

التكامل الاقتصادي العربي ونموه لم يكن وليد نظرة شمولية عامة توجه حركته وتطوره ونموه، حسب احتياجات محددة مترابطة ومتكاملة، وانما جاء على شكل موجات واقتراحات جزئية متفرقة. كما تبين لنا كذلك انه، في الفترة منذ قيام الجامعة العربية سنة ١٩٤٥ وحتى سنة ١٩٨٠، لم تكن توجد استراتيجية عامة شاملة للتكامل الاقتصادي العربي، توجه نشأة وحركة هذا الجهاز المؤسسي والتنظيمي الضخم والمتشعب، وتصدر طبقاً لها وتنفيذاً لمقتضياتها الاتفاقيات والتوصيات والقرارات التي تحكم عملية التكامل في جوانبها المتعددة وتنظمها.

ـ أوصلتنا دراستنا التحليلية المفصلة لكل واحد من المداخل الاربعة التي جرى تطبيقها، على نحو أو آخر، بين بعض الاقطار العربية أو كلها لتحقيق التكامل الاقتصادي بينها الى عدة نتائج نركز تباعاً على أهمها بالنسبة لكل مدخل على حدة في ما يأتي:

٥ ـ كان مدخل تحرير التجارة أو المدخل التبادلي لتحقيق هذا التكامل ـ هو ومدخل تشجيع وتسهيل انتقال رؤوس الاموال ـ أول المداخل التي طبقتها الاقطار العربية (سنة ١٩٥٣). ويتكون الاطار التنظيمي لهذا المدخل التبادلي مع أربع اتفاقيات جماعية هي، اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين اقطار الجامعة العربية التي عقدت سنة ١٩٥٣، واتفاقية تسديد المدفوعات الجارية وانتقال رؤوس الاموال بين هذه الاقطار (وذلك في ما يتعلق بالجانب المتعلق بتيسير سداد المدفوعات الجارية) والتي ابرمت في التاريخ نفسه، واتفاقية حديثة لتيسير وتنمية التبادل التجاري وقعتها الاقطار العربية سنة ١٩٨١، وقرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم (١٧) والذي صدر سنة ١٩٦٤ بانشاء السوق العربية المشتركة، كخطوة أولى في سبيل تحقيق هذه الوحدة بين الاقطار أعضاء المجلس المذكور والذي لا يقيم في الحقيقة سوقاً مشتركة بالمعنى الكامل، ولكنه يقتصر على تحرير التجارة بين هذه الاقطار. ويمكن ان نستخلص من الدراسة التفصيلية التي اجريناها لهذه الاتفاقيات ان الفلسفة العامة لها جميعاً تقوم على تحرير التجارة بين البلدان الاطراف فيها عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية او الاعفاء منها تدريجياً بنسب محددة حسب نوع المنتجات، مع اختلاف في ما بينها (الاتفاقيات) طبقاً لمدى الاعفاء أو التخفيض ولانواع المنتجات التي يطبق عليها، وأنها تجعل من تحرير التبادل التجاري على هذا النحو اداة لتحقيق التعاون، أو خطوة على طريق التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية، وان كانت نصوص اتفاقية ١٩٨١ تضع هذه الاداة ضمن نظرة أكثر اتساعاً لهذا التكامل، حيث تربط بين تنمية التبادل التجاري بين الاقطار الاطراف وبين تقدمها في جوانب التكامل والترابط الاقتصادي بينها.

وهناك نقطة أساسية مهمة يمكن استنتاجها من دراستنا التفصيلية، وهي أن أثر هذا المدخل التبادلي على التكامل الاقتصادي العربي كان بالغ الضعف ان لم يكن معدوماً. فاذا اتخذنا معياراً لقياس هذا الأثر، مايكون قد حدث على أثر تطبيق هذا المدخل من ارتفاع في نسبة التجارة البينية بين الاقطار العربية الى مجموع تجارتها الخارجية مع العالم كله، فان هذا المعيار يؤكد الضآلة البالغة للأثر المذكور. ففي الفترة من ١٩٥٣ الى ١٩٦٧ (وهي التي تبين الأثر التكاملي لاتفاقية

١٩٥٣ وحدها) لم يترتب على تطبيق هذه الاتفاقية ارتفاع هذه النسبة الى مستويات ذات أهمية، بل بقيت في حدود ضئيلة جداً. فقد زادت نسبة الصادرات البينية للاطراف من ٢,٥ بالمائة الى ٣,٢ بالمائة من مجموع صادراتها الكلية، وفي ما يتعلق بالواردات من ٣ بالمائة الى ٣,٤ بالمائة، وتنطبق الملاحظة نفسها على نسبة التجارة البينية العربية للفترة من ١٩٧١ الى ١٩٨١، والتي طبق فيها مدخل التبادل باتفاقية ١٩٥٣ وبقرار السوق العربية المشتركة اللذين يجمعان في عضويتهما معاً أغلب الاقطار العربية. فعلى الرغم من بعض التحسن في نسبة التجارة البينية العربية، الا أن الأهمية النسبية لهذه التجارة الى التجارة العربية الخارجية الكلية خلال الفترة المذكورة ظلت ضعيفة ومحدودة. فالصادرات البينية، في أغلب سنوات الفترة، تدور حول ٥ بالمائة من الصادرات العربية الكلية للعالم، وتقلبت الواردات البينية بين ٧,٩ بالمائة و١٠,٥ بالمائة خلال الفترة نفسها. وتصدق الملاحظة نفسها على التجارة البينية بين الاقطار الاعضاء في السوق العربية المشتركة على انفراد. فصادراتها البينية في ١٩٧١ و١٩٧٥ و١٩٨٠ كانت تمثل ٤,٩ بالمائة و٤,١ بالمائة و٢,٢ بالمائة من صادراتها الكلية للعالم الخارجي، وكانت النسب المقابلة للواردات البينية في السنوات نفسها ٤,٤ بالمائة و١,٧ بالمائة و٢,٩ بالمائة على التوالي.

ويرجع الضعف البالغ لأثر مدخل تحرير التجارة على التكامل بين الأقطار العربية، بصفة رئيسية، الى ضعف جهازها الانتاجي وعدم تنوعه؛ مما يجعله غير قادر على انتاج انواع السلع وكمياتها بالأحجام التي يمكن أن تكون أساساً للارتفاع بالأهمية النسبية لتجارتها البينية. يضاف الى ذلك أن التكوين السلعي للصادرات والواردات العربية والذي يعد انعكاساً لجهازها وهيكلها الانتاجي (النفط بصفة أساسية في جانب الصادرات، والآلات ومعدات النقل والسلع الصناعية الأساسية والسلع الغذائية، وبخاصة القمح في جانب الواردات) يفرض عليها الاعتماد الكبير والمتزايد على الدول الصناعية الغربية في تجارتها الخارجية. فقد ارتفعت الاهمية النسبية لمجموعة هذه الدول في اجمالي الصادرات العربية، بين سنتي ١٩٧٥ و١٩٨٠، من ٥٩ بالمائة الى ٦٦ بالمائة، وفي اجمالي الواردات العربية من٦٤ بالمائة الى ٧١ بالمائة بين السنتين نفسهيما. ويرجع ذلك، بدوره، الى ضعف الجهاز الانتاجي العربي وعدم تنوعه، مما يؤدي الى زيادة ارتباط الاقتصادات العربية بأسواق الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة وتبعيتها لها.

والخلاصة العامة التي يمكننا الخروج بها من ذلك كله، هي أن مدخل تحرير التجارة كان ضعيف الاثر جداً على التكامل والتشابك الاقتصاديين العربيين، بسبب ضعف الجهاز الانتاجي للاقطار العربية وعدم تنوعه، وعدم اقتران هذا المدخل بالسياسات والاجراءات الكفيلة بتنمية هذا الجهاز وتنويعه من خلال عملية «انماء تكاملي» يتم بمقتضاها تحقيق التشابك أو الترابط في ما بينها في مجالات الانتاج والتبادل.

٦ ـ ولا تقل أهمية الاستنتاجات التي يمكن أن نخرج بها من دراستنا التفصيلية عن مدخل تشجيع وتسهيل انتقال رؤوس الاموال بين الاقطار العربية. فقد شهدت الفترة من سنة ١٩٥٣

الى سنة ١٩٨٠ اقامة وتطوير اطار تنظيمي ومؤسسي يعمل في ظله أو من خلاله هذا المدخل. فقد عقدت ثلاث اتفاقيات جماعية بين بعض هذه الاقطار أو كلها (في السنوات: ١٩٥٣ و١٩٧٠ و١٩٨٠) لتشجيع انتقال رؤوس الاموال في ما بينها عن طريق توفير حقوق وضمانات معينة للمستثمرين والمقرضين العرب بالنسبة للاموال التي يستثمرونها في اقطار عربية غير اقطارهم الاصلية. كذلك انشىء صندوقان جماعيان (الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي) وصناديق قطرية متعددة في الاقطار النفطية العربية، كمؤسسات لانتقال رؤوس الاموال العربية بين اقطار الوطن العربي. وانشئت مؤسسة لمواجهة المخاطر غير التجارية للاستثمار البيني العربي، وهي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

واذا كانت رؤوس الاموال المنتقلة بين الاقطار العربية قد ظلت ضئيلة نسبياً في مرحلة ما قبل الحقبة النفطية (التي بدأت سنة ١٩٧٣)، بسبب الضآلة النسبية لرؤوس الاموال في هذه الاقطار كلها عندئذ، فقد كان من المأمول تزايد ما ينتقل منها بعد سنة ١٩٧٥ على أثر تزايد العائدات النفطية وما تولد عنها لدى الاقطار العربية النفطية من فوائض مالية ضخمة تتجاوز بكثير قدرتها على الاستيعاب الاستثماري الانتاجي، مع وجود امكانات استثمارية كبيرة في الاقطار العربية غير النفطية التي تعاني كلها من ندرة عنصر رأس مال بالقياس لهذه الامكانات. واذا تركنا جانباً رؤوس الاموال الخاصة التي لا تتوافر عنها بيانات كافية (وان كانت رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة الخاصة، والعامة والخاصة، تفيدنا في تخمين حجمها بطريق غير مباشر)، فان حجم رؤوس الاموال الحكومية التي انتقلت الى خمسة عشر من الاقطار العربية المقترضة لتمويل التنمية وعجز موازين المدفوعات فيها خلال الفترة: ١٩٧٠ - ١٩٨٠ لم يتجاوز ١٥ مليار دولار، شملت القروض الحكومية الثنائية والقروض المقدمة من الصناديق القطرية العربية ومن الصناديق الجماعية العربية الخالصة (صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي) ومن الصناديق الجماعية التي تشكل المساهمة العربية فيها أهمية كبيرة (البنك الاسلامي للتنمية وصندوق الاوبك للتنمية الدولية).

ومن الاستنتاجات الاساسية التي توصلنا اليها في دراستنا التفصيلية، أن انتقال هذه الأموال لم يدفع عملية التكامل بين الاقتصادات العربية. ولكن ذلك لا ينفي ان انتقالها يمثل نوعاً من التعاون المفيد والنافع بين الاقطار العربية في مجال التمويل، وان كان هذا التعاون لا يرقى الى مستوى متطلبات التكامل الاقتصادي العربي.

وقد أسسنا استنتاجنا هذا على عدة عوامل. أولها الضآلة النسبية للأموال المنتقلة بكل معايير تقدير أثرها التكاملي. (قروض الصناديق الجماعية والقطرية لا تمثل سوى ٣,٥ بالمائة من قيمة الاستثمارات الانمائية المنفذة في الاقطار العربية الثلاثة عشر المقترضة الرئيسية في الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٠، و١٢ بالمائة من مجموع المديونية الخارجية لهذه الاقطار حتى نهاية ١٩٨٠؛ والقروض الثنائية الحكومية من الحكومات أو من صناديقها القطرية تمثل أقل من ٣,٩ بالمائة من الفوائض المالية الرسمية المتراكمة للاقطار الستة النفطية العربية الرئيسية الموظفة في

الخارج في الفترة من ١٩٧٤ وحتى نهاية ١٩٨٠). وترجع هذه الضآلة والمحدودية النسبية الى ضآلة الموارد المالية المخصصة لصناديق التمويل الجماعية والقطرية، والى عدم قيام الاقطار العربية المقترضة بالتقدم بمشروعات مبحوثة ومعدة للبدء في التنفيذ، بناء على دراسات دقيقة للجدوى، والى ما تطبقه هذه الاقطار من سياسات اقتصادية ومالية تخلق الكثير من المخاطر لرأس المال الخارجي. وثاني العوامل التي بنينا عليها استنتاجنا المذكور، هو ان تدفقات هذه الأموال لم يكن من بين أهدافها تحقيق عملية التكامل بين الاقتصادات العربية. فهي لم تقدم طبقاً لمتطلبات «الانماء التكاملي» بين اقتصادات الاقطار العربية ولاقامة التشابك الانتاجي والتبادلي في ما بينها ودفعه. فباستثناء بعض المشروعات المشتركة أو القطرية للطرق والمواصلات، تفتقر القروض المقدمة، بصفة عامة، الى ما كان يجب ان يتوافر لها من توجهات تكاملية. ويرجع ذلك ليس الى غياب اي تصور انمائي تكاملي عام تصدر عنه هذه التدفقات المالية فقط، ولكنه يرجع ايضاً، وبصفة خاصة، الى سيطرة التوجهات القطرية البحتة وحدها على استراتيجية وسياسات التنمية في الاقطار العربية جميعاً، بما في ذلك الاقطار غير النفطية منها.

٧ ـ وثمة استنتاجات اساسية تستخلص من دراستنا لظاهرة انتقال العمالة العربية بين أقطار الوطن العربي التي جرت بصفة تلقائية على أثر الفورة النفطية في النصف الثاني من السبعينات، والتي اخذت ابعاداً وخصائص مهمة، مما جعل التساؤل يثار عن مدى قوة الدور الذي باشرته، باعتبارها مدخلاً تلقائياً في تحقيق عملية التكامل الاقتصادي بين هذه الاقطار ودفعها.

وخلاصة هذه الاستنتاجات ان حركة انتقال القوى العاملة العربية التي جرت بعد سنة ١٩٧٤ من الاقطار العربية غير النفطية الى الاقطار العربية النفطية قد تمت بأحجام ضخمة، وشكلت صورة مهمة من صور التعاون والاعتماد المتبادلين بين المجموعتين من الاقطار. وقد باشرت هذه الحركة آثاراً ايجابية وأخرى سلبية.

ففي جانب الآثار الايجابية، مكنت هذه العمالة المنتقلة الاقطار العربية النفطية من تنفيذ برامجها الانمائية الطموحة على أثر تزايد عائداتها النفطية، ووسعت من حجم السوق المحلية في هذه الاقطار. ومن هذه الآثار الايجابية أيضاً حصول العمال المنتقلين على أجور ودخول أعلى بكثير مما كانوا يحصلون عليه في بلادهم، مما مكنهم من أن يرسلوا اليها تحويلات مالية سنوية بلغت من الضخامة حداً أصبحت معه تمثل مورداً مهماً وأساسياً من موارد موازين مدفوعاتها، وأصبحت تسهم، بدرجة كبيرة، في تخفيف العجز المتفاقم لأغلب هذه الموازين، وفي التغلب جزئياً على مشكلة ندرة النقد الاجنبي التي تضع قيداً شديداً على عملية التنمية في هذه البلاد.

وقد بينا أن هذه الآثار الايجابية اقترنت بآثار سلبية من شأنها اضعاف بعض المقومات الاساسية لعملية التنمية، بصفة عامة، في كل من الاقطار العربية المستقبلة والمرسلة للعمالة على السواء. ولما كان التكامل الاقتصادي العربي الملائم للاقطار العربية، بوصفها اقطاراً

متخلفة، يجب أن يكون «تكاملاً انمائياً»، لذلك فان اضعاف مقومات التنمية، بصفة عامة، لا بد ان يضعف بالضرورة من امكانات هذا التكامل. وأوضحنا بالتفصيل أن من أخطر هذه الآثار السلبية اعتماد الاقطار العربية النفطية المستقبلة للعمالة على العمالة المستقبلة في جميع المجالات الانتاجية والخدمية، دون اعطاء اهتمام فعال لتنمية القوة العاملة الوطنية ولتطويرها بما يجعلها، في المستقبل، تقوم بدور متزايد في عملية التنمية في جميع المجالات. ومن هذه الآثار السلبية في الاقطار العربية المرسلة للعمالة ان نسبة مهمة من تحويلات العاملين تنفق على أغراض الاستهلاك المغالى فيه والذي لا تتلاءم مستوياته وأنماطه الكمالية والترفيهية مع متطلبات التنمية، وأن هذه المستويات والانماط الاستهلاكية تنتشر وتستشري في جميع فئات المجتمع في هذه الاقطار تحت تأثير عامل المحاكاة. ويشكل ذلك عاملاً من العوامل التي تؤدي، في المدى القصير، وفي المدى البعيد، الى اضعاف الميل للادخار في هذه الاقطار، والى انتقاص طاقاتها الادخارية التي تشكل احد المقومات الاساسية لعملية التنمية. ومن هذه الآثار السلبية على التنمية، في هذه الاقطار، ما أسهمت به تحويلات العاملين في الخارج والانفاق الاستهلاكي المترتب عليها بعد سنة ١٩٧٣ من تغذية للارتفاع التضخمي للاسعار الذي من المعروف انه يعرقل عملية التنمية ويضعف من مقوماتها. وقد بينا أن أهم القنوات التي قامت التحويلات عن طريقها بتغذية التضخم ما حدث في هذه الاقطار من توسع نقدي كبير، ومن تزايد في استيراد السلع اللازمة لاشباع الانماط والمستويات الجديدة للاستهلاك الكمالي والترفي من الخارج مع ما يتضمنه ذلك من استيراد قدر من التضخم الخارجي. وقد أوضحنا كيف باشرت هذه القنوات اثارها التضخيمة بسبب غياب أي سياسة حكومية لترشيد استخدام التحويلات. ومن الآثار السلبية أيضاً ان العمالة المهاجرة قد افرغت بعض الاقطار المرسلة للعمالة من نسبة ضخمة من القوة العاملة فيها (كما في حالتي الاردن واليمن العربية) أو من نسبة ضخمة من القوة العاملة في بعض الفروع بالذات (مثل قطاعي التشييد والزراعة في مصر) مما جعل هذه الاقطار تستورد عمالة احلالية من الخارج تقوم، من جانبها، باجراء تحويلات مالية للبلدان التي تنتمي اليها، مما ينقص من الحصيلة الصافية لتحويلات عمال هذه الاقطار العربية. ومن الآثار الخطيرة ما حدث من انعكاسات سلبية على القطاع الزراعي في أهم الاقطار العربية المرسلة للعمالة بسبب ما ادت اليه الهجرة من نقص كبير في الايدي العاملة الزراعية. وبينا كيف بلغت هذه الانعكاسات السلبية على القطاع الزراعي اشدها في اليمن العربية، حيث نقص انتاج الحبوب بنسبة تزيد عن ١٦ بالمائة في الفترة: ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ حتى ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠، بسبب نقص المساحة المخصصة لزراعتها وانخفاض انتاجيتها وحدوث تحول من زراعتها، هي والقطن، لحساب الحاصلات ذات القيمة النقدية الأعلى في السوق اليمني كالخضروات والقات. وترتب على ذلك تزايد عجز الميزان التجاري اليمني، بسبب نقص الصادرات الزراعية، وتزايد استيراد الحبوب، مما أدى بدوره الى تزايد اعتماد اليمن العربية على الخارج في استهلاكه منها، مع ما يصاحب ذلك من زيادة في تبعيته الاقتصادية. وفي خارج قطاع الزراعة شهدت الاقطار العربية المرسلة نقصاً حرجاً في العمالة الاكثر كفاءة وخبرة ومهارة في العديد من القطاعات والمهن. ولئن

كان قد امكن في قطر مثـل الاردن تعـويض هذا النقص جزئياً عن طريق «الحـراك المهني» الداخلي، وجزئياً عن طريق العمالة الاحلالية في الزراعة والتشييد، الا أن هذا الحراك المهني كان ضعيفاً في قطر مثل مصر أو اليمن العربية، وادى ذلك الى استمرار هذا النقص بشكل مؤثر وقوي في العمالة ذات الكفاءة والمهارة في كل القطاعات، أو الى تعويضه، جزئياً عن طريق العمالة الاحلالية في بعض القطاعات كالتشييد في مصر واليمن العربية، والزراعة في هذا القطر الاخير. وقد ركزنا، بصفة خاصة، على الآثار السلبية الخطيـرة التي ترتبت على هذا النقص في قطاع التشييد والبنـاء بالـذات، والتي توجد دراسات مهمة عنها في حالة مصر. فقد ادى هذا النقص الى الارتفاع الشديد في اجور معظم فئات عمال البناء، مماكان لا بد أن يباشر أثراً سلبياً على الاستثمـارات، بسبب أهمية عنصر البناء في تكاليفها الكلية، فضلاً عما يؤدي اليه هذا النقص من اطـالـة فتـرة اكتمال المشروعات الاستثمارية. يضاف الى ذلك كله الآثار السلبية على اقتصادات الاقطار المرسلة للعمالة بسبب ما يحدث من تدهور في كفاءة ومهارة المهنيين والعمال الفنيين والمهرة الذين يقبلون في الاقطار النفطية العربية أعمالاً ووظائف لا يتطلب ما لهم من مهـارات وخبـرة، ممـا يضعف من رصيد العمل الكفء بالنسبة لاقطارهم وللوطن العربي في مجموعه. كذلك لا يمكن اغفال ما شاع في الحقبة النفطية في كل من الاقطار العربية المستقبلة والمـرسلة للعمالة على السواء من تدهور في النظرة الى العمل المنتج بسبب انفصام الرابطة وانعدام التناسب بين انتاجية العمل وبين الأجر، مما يضعف من حوافز التنمية الحقيقية، ويقوى من التوجه نحو أعمال المضاربة في السلع وفي العقارات ونحو أوجه النشاط الاخرى التي تعود بكسب ضخم وسريع.

وقـد استخلصنا من مقارنة هذه الجوانب بعضها ببعضها الآخر، أن المحصلة الاجمالية لانتقال العمالة العربية بين اقطار الوطن العربي منذ منتصف الخمسينات، لم تكن ايجابية الآثار على التكامل الاقتصادي العربي.

وبينا أن ذلك يرجع الى عدم وجود أي نظرة تخطيطية أو حتى تنسيقية مشتركة بين الاقطار العـربية المـرسلة للعمالة والاقطار العربية المستقبلة لها لمنع أو لتقييد الآثار السلبية للانتقال العشوائي للعمالة بينهما، ولجعل هذا الانتقال أداة فعالة في تحقيق «الانماء التكاملي» بين هذه الاقطار في مجموعها، ولاستخدام العنصر البشري وعنصر رأس المال الموجودين فيها جميعاً اكفأ استخدام ممكن. وقد بينا أن هذه النظرة هي وحدها التي يمكن أن تدفع عملية التكامل الاقتصادي العربي وأن توفق بين مصالح المجموعتين من الاقطار، في الزمن القصير وفي الزمن البعيد. وقد استخلصنا من ذلك ان تبني هذه النظرة ووضعها موضع التطبيق هو الذي سوف يبعث الحياة في الاتفاقيات الجماعية العديدة التي أبرمت لتنظيم انتقال العمالة بين الاقطار العربية والتي ما زال العدد الذي انضم لها من هذه الاقطار محدوداً جداً ولا يشتمل الا على عدد محدود جداً من الاقطار المستقبلة للعمالة.

٨ ـ أولينا، في هذا الكتاب، اهتماماً كبيراً لتحليل ما حققته المشروعات العربية المشتركة من

آثار على التكامل الاقتصادي العربي. ولا يرجع هذا الاهتمام الى اهمية هذه المشروعات باعتبارها مدخلاً تكاملياً في جميع تجارب التكامل الاقتصادي وأياً كان النظام الاقتصادي الذي تمت فيه هذه التجارب فقط، ولكنه يرجع ايضاً الى رغبتنا في القيام بتقويم دقيق للدعوة المتكررة من جانب بعض الاقتصاديين، وبخاصة في الاقطار العربية النفطية، من أن صيغة المشروعات المشتركة هي افضل الصيغ واكثرها ملاءمة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية، بما يفهم منه ضمناً - او يذكر باشارات عابرة صريحة احياناً - انها هي الصيغة الوحيدة أو الاساسية التي يجب تطبيقها للوصول لهذا التكامل.

وهناك ثلاثة استنتاجات اساسية يمكننا الخروج بها من دراستنا لهذا الموضوع ويجب التركيز عليها:

- فمن ناحية، تبين لنا من مراجعة الادبيات العربية المنشورة، أنه ما زالت هناك حاجة ماسة لبلورة مضمون للمفهوم التكاملي للمشروع المشترك بصفة عامة. ذلك أنه بدون وجود هذا المفهوم بشكل واضح ومحدد، فلن يكون ممكناً فهم الدور الذي يمكن أن تلعبه المشروعات المشتركة في عملية التكامل الاقتصادي العربي، ولا اجراء تقويم صحيح لاثرها الحقيقي في هذه العملية.

وقد حاولنا تحديد هذا المفهوم، فبيّنا انه لكي يكون ثمة مشروع مشترك بالمعنى التكاملي، وبخاصة في ما يتعلق بالاقطار المتخلفة التي تنتمي اليها الأقطار العربية، فانه لا يكفي ان تشترك فيه أطراف تتبع عدداً من هذه الأقطار، ولكنه يجب، إضافة لذلك، أن يكون من شأنه ان يؤدي عملياً الى حدوث درجة من التشابك العضوي الانتاجي، ومن ثم التبادل، بين اقتصادات هذه الاقطار. ولتحقيق ذلك، يجب ان تنشىء المشروعات المشتركة فروع نشاط اقتصادي يغذي بعضها بعضاً في الاقطار العربية، من خلال تكامل رأسي تتوطن بمقتضاها كل مرحلة من سلسلة انتاج سلعة او سلع معينة في قطر أو عدد معين من الاقطار العربية، أو من خلال تكامل أفقي يتخصص بمقتضاه كل قطر عربي في انواع معينة من المنتجات التي يجري تسويقها في سوقه المحلية وفي اسواق بقية الأطراف. ومن الناحية التنظيمية والمؤسسية يمكن أن تتخذ المشروعات المشتركة التي تقوم بهذا الدور التكاملي اشكالاً وصوراً قانونية متنوعة.

- ومن ناحية ثانية، فقد تبين لنا، من دراستنا التفصيلية، ان قيام المشروعات المشتركة بهذا المفهوم التكاملي، لا يعني استبعاد المداخل الاخرى للتكامل الاقتصادي بين الاقطار الاطراف ولا يؤدي الى ذلك. فعلى العكس تماماً من ذلك، فان اقامة مشروع مشترك تكاملي يستلزم انتقال رؤوس الاموال بين هذه الاقطار (لتمويل او للاشتراك في تمويل انشاء المشروع وفي تمويل تشغيله)، وانتقال نوع أو أكثر من أنواع العمالة بينها (في مرحلة اقامة المشروع او لادارته أو للاشتراك في تشغيله أو في هذا كله)، كما يستلزم أيضاً ازالة القيود الجمركية والادارية والنقدية على حركة انتقال السلع التي ينتجها المشروع المشترك من القطر الذي تنتج فيه الى اسواق الاقطار الاطراف الاخرى. كذلك فان اقامة مشروع مشترك تكاملي تستلزم، بالضرورة، قيام

تعاون بين الاطراف في مجال تحديد الاساليب التكنولوجية التي تطبق فيه وتطويرها، وفي مجال العمل من اجل تنسيق جوانب السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعمالية في الاقطار الاطراف (عن طريق قيام الحكومات بذلك من نفسها في حالة المشروعات المشتركة العامة والمشتركة المختلطة، أو عن طريق السعي لديها في القيام به في حالة المشروعات المشتركة الخاصة) بما يوفر أفضل الظروف الاقتصادية لاقامة المشروعات المشتركة وللارتفاع بكفاءتها. كما اوضحنا أيضاً ان ذلك كله يتطلب، في الحقيقة، وجود تصور متكامل وشامل لما يجب ان تكون عليه حركة «الانماء التكاملي» بين الاقطار الاطراف، وأن هذا التصور لا يمكن ان يقوم الا في اطار استراتيجية بعيدة المدى للتنمية وللتكامل بين الاقطار الاطراف. والاستنتاج المهم من ذلك هو أن صيغة المشروعات المشتركة، بوصفها مدخلاً للتكامل، لا يمكن ان تكون بديلاً يلغي المداخل الاخرى للتكامل، بل انها، على خلاف ذلك، تفرض الاعتماد المتزايد على هذه المداخل الاخرى، ليس بعد قيام المشروع المشترك فقط، بل ايضاً اثناء انشائه وخلال الاعداد لهذا الانشاء.

ـ ومن ناحية ثالثة، فان الاستنتاج الذي نخرج به من دراستنا للمشروعات العربية المشتركة التي اقيمت، أو الجاري اقامتها طبقاً لاحدث عمليات حصرها (سنة ١٩٨٤) هو أنه مما لا شك فيه انها تمثل صورة مهمة من صور التعاون الاقتصادي بين الاقطار العربية. ولا شك ايضاً انها لم تحقق كل ما يمكن ان تولده من آثار اقتصادية، لانها تكاد تكون كلها قد انشئت منذ فترة قريبة على أثر تزايد العائدات والفوائض المالية النفطية منذ سنة ١٩٧٤، مما لا يمكن معه الحديث عما حققته فعلاً من آثار تكاملية. ولذلك فان تقويم آثارها على التكامل الاقتصادي العربي يجب ان يعتمد على مدى ما تتضمنه من قدرة على توليد آثار تكاملية أو ما اطلقنا عليه «الآثار التكاملية الكامنة فيها بالقوة». ومن هذه الزاوية، فان تحليل البيانات المتاحة عنها يكشف عن انها لا تحمل في طياتها بصورة كامنة المقومات اللازمة لكي تباشر اثراً فعالاً في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية. فهذا التكامل، كما كررنا ذلك مراراً، لا يمكن أن يتم الا مرتبطاً بعملية تنمية حقيقية مترابطة للاقتصادات العربية، والمشروعات العربية المشتركة التي اقيمت حتى الآن لا يمكن أن تكون ذات اسهام فعال في هذه التنمية، وذلك لاسباب وهي: أ ـ الضآلة النسبية لرؤوس أموال هذه المشروعات بالقياس لحجم استثمارات التنمية المخطط في اقطار الوطن العربي للفترة نفسها التي اقيم فيها اغلبها (المشروعات)، حيث لا تمثل سوى ٩ بالمائة منها. ب ـ التوزيع القطاعي لهذه المشروعات، والذي يتميز بأهمية نسبية كبيرة لقطاع التمويل (مصارف وشركات استثمار مالي وعدد محدود من شركات التأمين) الذي وجه اليه ٣٨ بالمائة من مجموع رؤوس اموال المشروعات العربية المشتركة، مما يشير الى ضخامة الجزء من هذه الاموال الموجه للعمليات المصرفية وتوظيف الاموال التي تهتم بتمويل التجارة الخارجية اساساً أكثر من اهتمامها بالاستثمارات طويلة الاجل في المشروعات الانمائية. وتقترن بذلك الضآلة النسبية البالغة لنصيب قطاع الزراعة (أقل من ٧ بالمائة من اجمالي رؤوس الاموال العربية المشتركة) مع اهمية تنمية هذا القطاع لعملية التنمية بصفة عامة ولتخفيف التبعية الغذائية العربية

للخارج على وجه الخصوص. ولئن كانت الصناعة التحويلية قد حصلت على ٣٠ بالمائة من اجمالي رؤوس الاموال المذكورة، الا أن هذا النصيب الكلي موزع بين عدد كبير من المشروعات المتوسطة والصغيرة في انشطة صناعية متعددة منتشرة في عدد كبير من الاقطار العربية، مما يحدد من أثرها الانمائي، فضلاً عن ان البيانات المتاحة عنها لا تؤكد انها قد اقيمت على اساس تحقيق التشابك الانتاجي في ما بينها، وفي ما بينها وبين المشروعات العربية المشتركة في القطاعات الاخرى. ج ـ الأهمية النسبية الضخمة التي تمثلها المشروعات العربية ـ الدولية المشتركة (٤١ بالمائة من اجمالي رؤوس اموال المشروعات العربية المشتركة)، والتي يوجد العديد من المؤشرات على انها تسترشد في عملياتها بمصالح الدول الصناعية الرأسمالية التي تتبعها الأطراف الأجنبية فيها اكثر من استرشادها بالمصالح العربية، بما يتضمنه ذلك من ربط الاقتصادات العربية باقتصادات هذه الدول وضمان استمرار تبعيتها لها. د ـ الأهمية النسبية للمشروعات العربية المشتركة الثنائية (٥١ بالمائة من إجمالي عدد المشروعات المشتركة العربية و٢٨ بالمائة من رؤوس اموالها). وهذه المشروعات الثنائية ذات رؤوس اموال ضئيلة في كل منها، مما يحدد من أثرها الفعال في التنمية، فضلاً عن وجود القرائن التي تشير الى ان أثرها التكاملي ـ بفرض وجوده ـ يكون ضيقاً بسبب انحصاره في القطرين الطرفين فيها.

وهناك أخيراً سبب أساسي لضعف فاعلية المشروعات العربية المشتركة في تحقيق «التنمية التكاملية» للوطن العربي، وهو انها قد انشئت وما زالت تنشأ بصورة عشوائية، دون ان ترتبط بأي استراتيجية بعيدة المدى للتكامل الانمائي العربي، ودون القيام بما تتطلبه مثل هذه الاستراتيجية من تحقيق الترابط والتشابك الانتاجيين في ما بينها، وحتى دون تحقيق اي نوع من التنسيق العادي بينها غير مرتبط باستراتيجية.

٩ ـ من الاستنتاجات المهمة التي نخرج بها من مواضع عديدة من دراستنا، والتي نود التركيز عليها ولفت نظر القارىء بصفة خاصة اليها، هو ان جميع القرارات التي صدرت عن الاجهزة المنظمية الجماعية العربية المختصة، والتي تقضي بتطبيق نوع أو درجة من التنسيق الانمائي بين القطاعات المتماثلة في الاقطار العربية، أو التي تقضي بتطبيق مدخل التخطيط الانمائي العام بين الاقتصادات العربية، قد بقيت كلها حبراً على ورق دون تطبيق. فقد صدرت قرارات عديدة، منذ أوائل الستينات وحتى سنة ١٩٨١، تتعلق بهذين المدخلين للتكامل الاقتصادي (التنسيق القطاعي ـ المدخل التخطيطي الانمائي) من كل من المجلس الاقتصادي للجامعة العربية الذي يضم في عضويته كل الاقطار العربية، ومجلس الوحدة العربية الذي تقتصر عضويته على عدد محدود من هذه الاقطار. ومع ذلك فلم ينفذ اي قرار منها على مدى ما يزيد على العشرين سنة التي صدرت خلالها، مما يذكرنا بما نراه في بعض مسرحيات المذهب العبثي التي يكرر فيها بعض الاشخاص بعض الافعال او بعض العبارات والالفاظ دون ان يكون لها اي معنى أو هدف محدد عندهم، بل لقد وصل هذا الوضع الى ذروته بالنسبة لتطبيق ما التزمت به الاقطار العربية

جميعاً بمقتضى «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» وبمقتضى «ميثاق العمل القومي» اللذين وقعهما ملوك الدول العربية ورؤساؤها جميعاً في مؤتمر القمة العربي في عمان/ الاردن، في ١٩٨٠/١١/٢٧. فبعد أن قامت الأمانة العامة للجامعة العربية، بمعاونة بعض كبار خبراء التخطيط العربي، بوضع مشروع «خطة قومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك»، بتكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، طبقاً لما تنص عليه «الاستراتيجية» «والميثاق» المذكوران، أخذ هذا المجلس يؤجل مرة بعد أخرى مناقشة مشروع هذه الخطة والبت فيها، مستنداً في ذلك الى مبررات عديدة ومتغيرة من اجتماع لآخر، الى ان اصدر، في النهاية وبعد ما يقرب من ثلاث سنوات من بدء الجهود والدراسات لوضع هذا المشروع، قرارات تجهز ضمنياً ليس على مشروع خطة العمل الاقتصادي العربي المشترك فقط، ولكن أيضاً على مبدأ «النشاط التخطيطي على المستوى القومي لتحضير خطة التنمية العربية المشتركة»، وكانت الحجة أو الذريعة التي استخدمها بعض اعضاء المجلس في ذلك تقوم على ان التسليم بمبدأ التخطيط القومي والخطة القومية التي تكون لها قوة التأثير على الخطط القطرية، يعتبر مساساً بسيادة الاقطار الاطراف ويعطي للجامعة العربية سلطة ملزمة لهذه الاقطار، في حين انها «مجرد ناد للدول العربية»[1]. ونسى الذين استخدموا هذه الحجة أن توقيع ملوك الدول العربية ورؤسائها على «الاستراتيجية» «والميثاق» في مؤتمر عمان سنة ١٩٨٠، انما يعني قبول تنازل جزئي عن هذه السيادة ـ بافتراض ان مبدأ التخطيط القومي والخطة القومية يتضمنان مساساً بالسيادة وهو ما ليس صحيحاً ـ على غرار ما قبلته وما زالت تقبله الاقطار العربية جميعاً في المنظمات الدولية مثل الامم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. . . الخ.

والواقع أن أهمية الاستنتاج العام الذي لخصناه، في هذا الخصوص، هو ما يكشف عنه من غياب الرغبة الحقيقية لدى حكومات الاقطار العربية في الالتزام بتحقيق تكامل اقتصادي حقيقي بين اقطارها وفي اتخاذ الخطوات والسياسات والاجراءات اللازمة لذلك. ويتأكد ذلك اذا لاحظنا الأهمية الجوهرية لمبدأ التخطيط والتنسيق بالنسبة للتكامل الاقتصادي، وبخاصة في ما يتعلق بالاقطار المتخلفة التي لا يمكن تصور هذا التكامل بينها منفصلاً عن عملية التنمية فيها. فاذا جرى التنصل مما سبق قبوله بمقتضى «الاستراتيجية والميثاق من تطبيق هذا المبدأ ومن تنفيذه عن طريق «الخطط القومية للتنمية» أو «خطط العمل الاقتصادي العربي المشترك»، فان هذا التنصل يؤكد عدم وجود رغبة صادقة لدى حكومات الاقطار العربية الاطراف في اقامة تكامل حقيقي بين اقتصاداتها القطرية.

١٠ ـ ويقودنا الاستنتاج السابق الى استنتاج آخر. فهو يرشدنا الى أن العوامل التي ادت الى ضعف وتواضع ما حققته جهود التكامل الاقتصادي العربي من نتائج خلال الاربعين سنة الأخيرة تشمل، في الواقع، نوعين: النوع الأول، عوامل اقتصادية بحتة (أو فنية) تتعلق بمدى ملاءمة

---

(١) أنظر في ذلك: القسم ٤، الفصل ١٢.

كل مدخل من المداخل التي طبقت لتحقيق هذا التكامل وبمدى كفاءة التنظيم التفصيلي الذي وضع له، بالنسبة لتوليد النتائج التكاملية المستمدة منه، طبقاً لما أوجزناه في استنتاجاتنا السابقة. أما النوع الثاني، فيشمل عوامل ذات طبيعة مركبة (اجتماعية، وسياسية، وثقافية بمعنى نوعية سلوك المجتمعات والاسباب التي توجه هذا السلوك) تؤثر على حركة الوحدة (أو التكامل) الاقتصادية العربية في مجموعها، من حيث ما تباشره من آثار على حوافز هذه الوحدة لدى الفئات المتعددة داخل كل قطر عربي، وعلى مراكز صنع القرارات السياسية اللازمة لتقرير متطلبات هذه الوحدة وتنفيذها. وتؤثر هذه المجموعة من العوامل العامة أيضاً على مداخل التكامل في مجموعها وليس على مدخل أو آخر منها فقط، من خلال نوعية المداخل التي يتم اختيارها، ومن خلال مدى كفاءة التنظيم الفني الذي يوضع لها، ومن خلال الالتزام الصادق والحقيقي بوضعها موضع التنفيذ الفعلي، ومن خلال اقامة الجهاز المنظمي والمؤسسي الفعال والكفء اللازم لتخطيط هذه المداخل ومتابعة تنفيذها.

وهذا النوع الثاني من العوامل (العامة المركبة) هو الذي خصصنا لدراسته تفصيلاً القسم الرابع من هذا الكتاب. وقد أوضحنا ان هذا النوع يشمل خمس مجموعات ذات تأثيرات متبادلة في ما بينها وتؤثر على حوافز الوحدة الاقتصادية وعلى حركتها العامة، وهي: عامل الاوضاع الاجتماعية في الاقطار العربية، والعامل السياسي الذي يلعب دوراً مهماً وخطيراً في أية عملية وحدوية، لأن قرار قطر ما بأن يسهم في هذه العملية هو، في نهاية الامر، قرار سياسي، وعامل النفط العربي وما ولده من انعكاسات معقدة على العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين الاقطار العربية بعضها ببعضها الآخر، وبينها وبين العالم الخارجي بمناطقه المتعددة، وما ترتب على هذه الانعكاسات من آثار على حوافز الوحدة وحركتها من الناحيتين الشكلية والموضوعية، وعامل يتعلق بمدى توافر نظرة شاملة بعيدة المدى (أي استراتيجية) عن الحركة التي يجب أن يتخذها مسار هذه الوحدة من حيث أهدافها العامة. ومن حيث معالجة العوامل المضادة والمؤاتية لها على السواء، ومن حيث المراحل التي يجب أن تتخذها هذه الحركة، والعامل الأخير يتعلق بمدى الفاعلية والكفاءة التي اعطيت للجهاز التنظيمي والمؤسسي الذي اقيم لرسم عملية الوحدة الاقتصادية وللاشراف على تنفيذها ومتابعة هذا التنفيذ.

وقد وصلنا، من دراستنا التفصيلية لكل من هذه العوامل الخمسة، الى انها جميعاً كانت ذات آثار سلبية على عملية الوحدة الاقتصادية والعامة، والى انها سوف تستمر في مباشرة هذه الآثار السلبية في المستقبل، وذلك ما لم تتم مواجهتها لتحييدها أولاً ثم لتغييرها بما يجعلها ايجابية التأثير على هذه العملية ثانياً.

١١ ـ وتصل بنا الدراسة التفصيلية، في هذا الكتاب، عن أثر عامل الاوضاع الاجتماعية على الوحدة الى استنتاج عام يتلخص في أنه بسبب ما شاب التطور الاجتماعي ـ السياسي لاقطار الوطن العربي من تشويه، بسبب السيطرة الغربية خلال القرنين الاخيرين، حصل ارتباط كل منها بالعالم الخارجي في علاقة تبعية اقتصادية وثقافية ونفسية وعضوية أقوى من تلقائية تكاملها

وتوحدها بعضها مع بعضها الآخر. اقتصادياً وسياسياً. وفي ظل هذا التشوه وما يقترن به من تجزئة الوطن العربي، فان اقامة الوحدة الاقتصادية والعامة تتطلب اتخاذ وتطبيق سياسات واجراءات عملية يكون من شأنها اصلاح التشوه، وتقليص التبعية، والتخطيط القطري، والتنسيق القومي. ونظراً لان النخب الحاكمة والفئات الفاعلة من حولها، ترى أن عملية التوحيد الاقتصادي والسياسي تتعارض مع مصالحها، فان ذلك يجعلها غير راغبة في اتخاذ القرارات اللازمة لاقامة هذه السياسات والاجراءات ولوضعها موضع التنفيذ.

واذا كانت التجزئة وما يرتبط بها من تبعية هي أهم التناقضات القطرية، فقد نبع عنها سلسلة ثانوية من المتناقضات والتفاوتات التي أصبحت تشكل، موضوعياً، عقبة رئيسية في انجاز التكامل الاقتصادي والتوحيد السياسي. وتتمثل هذه المتناقضات في: أ ـ التفاوت المساحي والسكاني بين الاقطار العربية. ب ـ التفاوت من ناحية الثروة ومستوى الدخول على نحو شاسع بين الاقطار العربية وبخاصة بعد الطفرة النفطية في منتصف السبعينات، مما أدى، من خلال آليات مباشرة وغير مباشرة، الى تعويض هذا التكامل والتوحيد. ج ـ التفاوت في التكوينات الاجتماعية والمتناقضات الطبقية الداخلية، في الاقطار العربية غير النفطية، وفي الاقطار العربية النفطية التي أصبح معظم سكانها يمثلون في مجموعهم ما أطلق عليه «المجتمع ـ الطبقة»، وهو مجتمع ينظر بكثير من الشك والخوف الى عملية التكامل العربي. د ـ التفاوت في المستويات التعليمية والمهنية، والذي يؤدي الى خلق حساسيات لدى النخب المتعلمة في بعض الاقطار من التكامل الاقتصادي، بسبب اعتقادهم أن المتعلمين والفنيين من الاقطار العربية الاخرى يمكن أن يزاحموهم في ما يتمتعون به من فرص متاحة ومزايا متوقعة. كما يؤدي أيضاً الى التفاوت في درجات الوعي السياسي لدى الجماهير العربية من قطر لآخر، ويجعل أغلبها في كثير من الاقطار العربية غير واعية بأنها هي المستفيد الأكبر في المدى المتوسط والمدى البعيد من أي تكامل اقتصادي أو توحيد سياسي. هـ ـ التفاوت في التكوينات الاثنولوجية، مما أدى الى ظهور مشكلة الاقليات الاثنولوجية وموقفها من التوحيد السياسي والتكامل الاقتصادي موقفاً على درجات كبيرة من الحساسية والخطورة. و ـ تخلف الفكر القومي عن مواجهة التحديات التي تفرضها المتناقضات والتفاوتات العديدة المشار اليها سابقاً. فهذه المتناقضات والتفاوتات قابلة للحل وللتجاوز في ضوء نظرة علمية موضوعية تخلف عن تقديمها الفكر القومي. ز ـ صراعات الانظمة الحاكمة العربية والخلافات بينها، والتي لا تعدو في بعض الاحيان أن تكون بسبب خلافات بين شخص الفرد الحاكم على قمة السلطة في قطر عربي، ونظيره أو نظرائه في قطر أو اقطار عربية أخرى. وقد تنشأ هذه الخلافات من اختلاف الرأي حول واحدة أو أكثر من القضايا العربية العامة، بما فيها قضية الوحدة العربية نفسها، ولكن سرعان وغالباً ما يتحول هذا الاختلاف في الرأي الى معارك طاحنة في جميع المجالات، تشغلهم عن عدوهم المشترك، وتصيب الجماهير العربية بالاحباط حيال قضية الوحدة.

١٢ ـ هذه العوامل الاجتماعية جميعاً أسهمت الى درجة كبيرة في تشكل الارادة السياسية في الاقطار العربية تجاه التكامل الاقتصادي والوحدة بصفة عامة. ففي ضوء دراسة نظرية مفصلة عن

أثر العامل السياسي على هذا التكامل بين الاقطار العربية، وفي ضوء رصدنا خلال الكتاب كله لحركته في التطبيق العملي منذ قيام الجامعة العربية حتى الآن، أمكننا أن نستنتج ان غياب الارادة السياسية الضرورية للعملية التكاملية كان هو العامل المباشر الاساسي الذي أدى الى ضعف وضآلة النتائج التي حققها العمل الاقتصادي العربي المشترك في مجال التكامل.

وقد توصلنا الى أن هناك مظاهر وآثاراً عديدة تكشف عن غياب هذه الارادة. ومن أولها الفلسفة التي انشئت طبقاً لها الجامعة العربية، والتي من مقتضاها عدم السماح بان تكون لها «سلطة فوق وطنية» يكون لها بمقتضاها اتخاذ قرارات ملزمة للأقطار الأطراف بأغلبية الاصوات، واشتراط أن تكون قرارات أجهزة الجامعة ومنظماتها (باستثناء المنظمات المالية المتخصصة) ملزمة فقط للدول التي توافق عليها. ويكشف عن غياب هذه الارادة أيضاً عدم الاهتمام الذي يميز سلوك الاقطار العربية عند مناقشة مشروعات القرارات والاتفاقيات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي وتحضيرها، وأن الكثير من هذه المشروعات لا يتم اقراره بعد مناقشته، وأن الكثير مما تقره الاجهزة الجماعية المختصة من مشروعات الاتفاقيات تبقى دون توقيع من جانب عدد كبير من البلدان الاعضاء، وأن نسباً مهمة من البلدان التي تكون قد وقعت لا تقوم بالتصديق عليها لكي تصبح نافذة، أو تتأخر في هذا التصديق لمدد طويلة، مما يؤدي الى انقضاء فترة طويلة بين التوقيع على هذه الاتفاقيات وبدء تطبيقها. وحتى بعد دخولها مرحلة النفاذ، فان أغلب البلدان الأعضاء فيها لا تتخذ جميع الاجراءات التطبيقية الضرورية لتنفيذها فعلاً. وحتى بعد تطبيقها، فان استمرار هذا التطبيق كثيراً ما يتأثر بالتقلبات الطارئة في العلاقات السياسية بين حكومات الاقطار العربية الاطراف أو بالخلافات بين اشخاص الحكام فيها، مما يخضع العلاقات الاقتصادية كلها - وليس الاجراءات التكاملية فقط - بين هذه الاقطار «للمزاجية والتقلب» التي تحكم العلاقات السياسية بينها. وأخيراً فان ما يتضمنه العديد من هذه الاتفاقيات من تحفظات لواحد أو أكثر من الاقطار الاعضاء على بعض احكامها، ومن نصوص تسمح لها بطلب وقف تنفيذها أو استثنائها من سريان بعض هذه الاحكام عليها، يكون في كثير من الحالات نتيجة لغياب الارادة السياسية الصادقة والجادة اللازمة للالتزام بهذه الاتفاقيات ووسيلة «للتهرب المشروع» من تطبيقها.

ومن الاستنتاجات المهمة أن غياب هذه الارادة الاساسية يرجع الى عوامل عديدة معقدة ومتشابكة ومتفاعلة بعضها مع بعضها الآخر. وتشمل هذه العوامل عمق الشعور القطري في البلدان العربية، والدور القوي الذي لعبته في ترسيخه وتعميقه وتغذيته القوى الاستعمارية التقليدية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية والذي أصبحت تلعبه بقوة وخطورة بعد ذلك الولايات المتحدة، ومصالح النخب الحاكمة والفئات الاجتماعية الفعالة حولها في كل قطر عربي. ومما أمد هذا الشعور القطري بالمزيد من القوة بل ومن المبررات، ما ولدته الأوضاع النفطية بعد سنة ١٩٧٣ من تغييرات في توزيع الثروة والدخول وموازين القوى داخل الوطن. ويضاف الى ذلك كله ثلاثة عوامل سلبية أخرى على درجة بالغة من عمق التأثير وهي: انتقال الفكر القومي الوحدوي من وضع الهجوم والقوة الى وضع الدفاع والهزال بعد هزيمة ١٩٦٧ وما يقترن بذلك

من تشرذم الحركة الوحدوية العربية في مواجهة القوى الخارجية والداخلية للتجزئة العربية والترابط القوي والمتزايد بين هذه القوى ـ وهناك أيضاً غياب أي حركة سياسية شعبية قوية على مستوى الوطن العربي «لتسييس» الجماهير العربية تجاه قضية التكامل الاقتصادي العربي ولحشدها للعمل من أجلها ـ وهناك كذلك واحد من أخطر هذه العوامل، وهو غياب «المشاركة الشعبية الحقيقية» في توجيه التطورات والقرارات في الاقطار العربية وفي صنعها، مما أطلق العنان كاملاً للمواقف السلبية للنخب الحاكمة ازاء عملية التكامل الاقتصادي العربي.

١٣ ـ أوضحت دراستنا، بالتفصيل، في مواضع عديدة من هذا الكتاب، أن الأوضاع النفطية التي تحققت في الوطن العربي، بعد سنة ١٩٧٣، كانت ذات آثار مهمة بعضها ايجابي، وبعضها سلبي، في ما يتعلق بانعكاساتها على الوحدة الاقتصادية والعامة بين الاقطار العربية. ومن استنتاجاتنا الأساسية، في هذا الصدد، أن الانعكاسات السلبية كانت هي الأكثر قوة.

وترتبط هذه الانعكاسات السلبية بعوامل عديدة من أهمها: التفاوت الكبير في الثروات والدخول بين الاقطار العربية بسبب الاوضاع النفطية الجديدة، وما ولده من تعميق الشعور بالخصوصيات القطرية واضعاف الشعور بالعوامل التوحيدية ـ وبالمنافع الاقتصادية والسياسية التي تعود على جميع هذه الاقطار من «التكامل الانمائي» في ما بينها. وفي تقديرنا، أن أثر هذا العامل كان من أخطر الآثار السلبية للنفط على حركة التكامل العربي وأقواها ـ نمط استخدام العائدات النفطية وانعكاسه على أوجه الاستخدام المتعددة للناتج المحلي (من صادرات ـ وواردات ـ واستهلاك خاص ـ واستهلاك عام ـ وزيادة رأس المال الثابت ـ والتغير في المخزون)، وما أدى اليه هذا النمط من تبني مستويات وأنماط استهلاكية، لاتتلاءم مع كون الاقطار النفطية اقطاراً متخلفة، ومن تبنى نمط للاستثمارات يقوم على توجهات قطرية بحتة دون أي اهتمام «بالانماء التكاملي» على مستوى الاقطار العربية في مجموعها، ويسترشد بتوجهات واستراتيجيات تنموية تزيد من الارتباط بالخارج والتبعية له ـ تزايد التبعية للدول الصناعية الرأسمالية من خلال تزايد نسب التصدير اليها والاستيراد منها، ومن خلال استيراد التكنولوجيا الجاهزة، ومن خلال تزايد الاعتماد الغذائي عليها، ومن خلال توظيف النسبة الكبرى من الفوائض المالية النفطية فيها ـ المحصلة السلبية الصافية لمجموع الآثار التي باشرتها على عملية وامكانات «الانماء التكاملي» العربي ـ حركة انتقال العمالة بين الاقطار العربية على اثر الأوضاع النفطية الجديدة ـ ضعف امكانات «الانماء التكاملي» الكامنة في المشروعات العربية المشتركة التي تمت اقامتها بعد الفورة النفطية ـ تزايد التحديات الخارجية في مواجهة التكامل الاقتصادي العربي، وبالذات من جانب الولايات المتحدة، التي من الواضح أن استراتيجيتها وسياساتها تقوم على عرقلة ومنع هذا التكامل وما يرتبط به من عملية الوحدة العربية بصفة عامة، نظراً لما للمنطقة العربية من حساسية كبيرة من الناحية الاستراتيجية، ونظراً لما يترتب من قوة لهذه المنطقة كلها، فيما لو دمجت «بؤرة النفط» داخل كيان قومي عربي كبير بدلاً من اشتباكها بالاقتصاد الغربي.

١٤ ـ كان غياب أي «استراتيجية شاملة» تسترشد بها جهود التعاون والتكامل الاقتصاديين

العربيين منذ انشاء الجامعة العربية سنة ١٩٤٥ وحتى سنة ١٩٨٠ من أهم العوامل التي أسهمت في ضعف وضآلة ما حققته هذه الجهود من نتائج. وتحت تأثير المتغيرات العربية التي تلت كلا من هزيمة ١٩٦٧ وانتصارات معركة ١٩٧٣، والمتغيرات التي حدثت في الفترة نفسها في الاوضاع الاقتصادية الدولية، اتضح للاقطار العربية وللجامعة العربية أهمية وضع «استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك»، واتخذت خطوات عديدة لذلك، حتى تم وضع هذه الاستراتيجية التي صادق عليها وعلى «ميثاق العمل الاقتصادي القومي» الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان/ الاردن في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٨٠.

وقد خرجنا من دراستنا لهذه الاستراتيجية باستنتاجين مهمين يتلخص أولهما في انه، على الرغم مما يشوب هذه الاستراتيجية من بعض جوانب القصور الفني، من ناحية، بسبب عدم وجود «استراتيجية عامة وشاملة» للعمل العربي المشترك في جميع مجالاته وترتبط بها هذه الاستراتيجية المتعلقة بالمجال الاقتصادي، ومن ناحية أخرى، بسبب بعض أوجه النقص الفنية في بعض تفاصيلها، الا أنها تصلح، بلا شك، لدفع عملية التكامل الاقتصادي العربي ولوضعها على أسس سليمة تراعي ربط العملية التكاملية بالعملية الانمائية في الاقطار العربية، وتراعي أن تعمل كل مداخل التكامل في اطار هذه العملية التكاملية الانمائية ولتحقيق أهدافها.

ويتلخص الاستنتاج الثاني في أنه عندما بدأت أجهزة الجامعة العربية وأجهزة بعض المنظمات العربية المتخصصة في وضع بعض أسس هذه الاستراتيجية وآلياتها موضع التنفيذ (مبدأ تخطيط التنمية قومياً ـ وضع مشروع خطة تنمية عربية مشتركة)، أخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية يؤجل مناقشة هذا المشروع مرة بعد أخرى، حتى انتهى الامر به، في دورته الرابعة والثلاثين في شباط/ فبراير سنة ١٩٨٣، الى اصدار قرار يتضمن شهادة ضمنية بالتخلي تماماً عن مبدأ تخطيط التنمية قومياً وعن مشروع الخطة التي بنيت عليه. ولما كان مبدأ تخطيط التنمية التكاملية مبدأ أساسياً لعملية التكامل الاقتصادي بين أية مجموعة من الاقطار المتخلفة، فان التخلي عن هذا المبدأ يعد في حقيقة الامر، تعبيراً عن الموقف السلبي للحكومات العربية تجاه التكامل الاقتصادي الحقيقي لاقطار الوطن العربي. ولا يمكن القول إن ما قرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المذكورة من الاهتمام بصيغة المشروعات المشتركة العربية، وبخاصة في مجال الامن الغذائي يمكن أن يعوض عن تعطيل مبدأ تخطيط التنمية قومياً وعن وضع خطط انمائية عربية مشتركة وتنفيذها، لأن هذا المبدأ وهذه الخطط يشملان كل مداخل التكامل الاقتصادي (وليس مدخل المشروعات المشتركة وحده) ويمتدان بهذا التكامل الى جميع قطاعات الاقتصاد العربي (وليس قطاع الانتاج الغذائي وحده). وهكذا يصل بنا هذا الاستنتاج الى أن جهود التجمع الاقتصادي العربي عادت، كما كانت منذ سنة ١٩٤٥ حتى سنة ١٩٨٠، بدون استراتيجية عامة توجهها وتحقق الترابط بين جوانبها ومجالاتها المتعددة.

١٥ ـ من العوامل المهمة التي انعكست عليها العوامل العامة السابقة، وبخاصة عامل غياب

الارادة السياسية، ظهـور مشكلات أساسية تولدت عن تعدد الاجهزة والمنظمات المتخصصة والمسؤولة عن جوانب التكامل الاقتصادي العربي المتنوعة، وهي مشكلات لها ما يماثلها في الأمم المتحـدة والمنـظمـات المتخصصـة المرتبطة بها. وأوضحنا أن هذه المشكلات تتصل بمـوضوع العلاقات بين هذه المنظمات المتخصصة بعضها ببعضها الآخر، وكذلك بينها وبين الجهاز العام للتجمع العربي والذي يتمثل في الجامعة العربية. ففضلاً عما قد يمكن أن يقوم من ازدواجية في اختصـاصات هذه المنظمات بل ومن تضارب في هذه الاختصاصات أو في ممارساتها، فهناك أيضاً مشكلة العلاقة بينها وبين الجامعة العربية نفسها التي تضم في أجهزتها: المجلس الاقتصـادي والاجتماعي الذي يتكون من وزراء الاقتصاد في البلدان العربية، وهي مشكـلات تبين بوضـوح أنهـا تؤدي الى عرقلة الجهـود التكـاملية وإضعاف فاعليتها، فضلاً عن أن الفئات المعارضة للوحدة بصفة عامة يمكن ان تتخذ من هذه المشكلات ذريعة لضرب العملية الوحدوية كلها وتصفيتها.

وقد خلصنا، من دراستنا للجهود التي بذلت لمعالجة هذه المشكلات، الى انه بالرغم من محاولة اجراء هذه المعالجة بأسلوب «اتفاقيات التعاون» بين أجهزة الجامعة العربية والمنظمات المتخصصة، وبأسلوب «الاشراف المباشر للجامعة على المنظمات»، الا انهما لم يطبقا فعلاً، لأن التعاون والتنسيق بين الجامعة والمنظمات وبين هذه الاخيرة، بعضها مع بعضها الآخر لا يجوز أن يترك للاتفاقيات يبرمها من يشاء ويمتنع عن ابرامها من يشاء، كما لا يجوز أن تفرضها الجـامعة العربية بقرار منها على المنظمات حال كون هذه الأخيرة، بحكم اتفاقيات انشائها، تتمتع كل منها بشخصية قانونية مستقلة ويتم اتخاذ القرارات فيها بواسطة أجهزة جماعية تتشكل في بعضهـا من وزراء الاقتصـاد أو المـالية. ولذلك فقد تم الالتجاء، في النهاية، «لأسلوب التنسيق» بين أجهـزة الجـامعة العربية والمنظمات المتخصصة من خلال «لجنة للتنسيق» من الامين العـام للجـامعـة ورؤسـاء هذه المنظمات. وقد خلصنا، من دراسة ما قامت به اللجنة المذكورة الى أن انجازاتها كانت محدودة. ولعل أهم أسباب ذلك أن التنسيق لا يمكن أن يتم الا على أسـاس استـراتيجية عامـة وشـاملة للعمل الاقتصادي العربي المشترك، وكانت هذه الاستـراتيجية غائبـة تماماً قبل سنة ١٩٨٠، وبعد أن وضعت وتم اقرارها من الملوك والرؤساء العرب في تلك السنة جرى تعطيلها بشكل ضمني في السنوات اللاحقة، طبقاً لما سبق بيانه.

هذه، بصفة عامة، هي الاستنتاجات الأساسية التي نخرج بها من دراستنا لعملية الوحدة (أو التكامل) بين الاقطار العربية في المجال الاقتصادي، حاولنا عرضها بما يعطي القارىء صورة شاملة عن كافة جوانب هذه العملية كما تمت في الماضي، لكي يكون ذلك مدخلاً لمحاولة استشراف ما يمكن أن تصل اليه هذه الوحدة في المستقبل، وهو ما سوف نقوم به في المبحث التالي.

ثانياً: استشراف مستقبل الوحدة الاقتصادية العربية

يهدف هذا الاستشراف الى محاولة الوصول الى تصور ما «ستكون» عليه الوحدة «في المستقبل». وبطبيعة الحال، فاننا لا نصل الى هذا التصور عن طريق «النبوءة» التي تمزق أستار الغيب المكنون، ولكن بالاعتماد على المعطيات الموضوعية لمشكلة هذه الوحدة، وعلى منطق تحليلي علمي يستخدم ويوظف معرفتنا بالعوامل والعقبات التي شلت اقامة هذه الوحدة بصورة حقيقية وفعالة في الماضي، للتوصل الى تصور ما يمكن أن تكون عليه هذه الوحدة في المستقبل.

وقبل أن نحاول رسم هذا التصور، نورد الملاحظات الهامة الآتية:

(١) نحن لا نقصد، في هذا القسم من البحث القيام بـ «دراسة مستقبلية» بالمعنى العلمي الدقيق المعروف في ما أصبح يسمى بـ «علم المستقبليات» Futurology [٢] فهدفنا بالغ التواضع، وهو محاولة الاعتماد على الأسلوب التحليلي التأملي في استخلاص صورة عن بعض السمات العامة لامكانات تطور الوحدة الاقتصادية العربية في المستقبل، بناء على قاعدة المعلومات التي توافرت لنا من دراستنا في هذا الكتاب.

(٢) مهما كانت العوامل والعقبات التي شلت اقامة هذه الوحدة حتى الآن، ومهما كانت قوتها وخطورتها، فانها تظل عوامل مرتبطة بظروف وأوضاع موضوعية تطورية معينة. ومن هنا فانها ليست قدراً محتوماً ولا مصيراً مفروضاً. فاستمرارها واستمرار آثارها السلبية يتوقفان، في نهاية الأمر، على موقف الانسان العربي حيالها. فاذا كان هذا الموقف سلبياً واستسلامياً، استمرت، وان كان ايجابياً رافضاً لها عاملاً على شلها ثم تغييرها، انحسرت وتراجعت تدريجياً.

(٣) من هنا فانه لا توجد صورة وحيدة لمستقبل الوحدة الاقتصادية العربية، بل يمكن أن تتحقق صور بديلة عديدة، تختلف في ما بينها في النوع أو في الدرجة، طبقاً لنوع ودرجة الموقف السلبي أو الايجابي للانسان العربي حيال العوامل المضادة لها.

(٤) من بين الصور البديلة العديدة الممكنة لمستقبل هذه الوحدة، سنقتصر على افتراضين بديلين: الافتراض (أو البديل) الأول، هو بقاء واستمرار ما أسميناه سابقاً بالعوامل

---

(٢) في مفهوم الدراسات المستقبلية، بصفة عامة، وبعض صور (ونماذج) منها، أنظر: ابراهيم سعد الدين وآخرون، **صور المستقبل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ جامعة الأمم المتحدة، مشروع المستقبلات العربية البديلة، ١٩٨٢)، خاصة الفصل ١ و«المقدمة»؛ نادر فرجاني وعلي نصار، «النماذج العالمية والتنمية: حول دور وفرصة النماذج في استكشاف صورة لمستقبل العالم الثالث،» ومحمد محمود الامام، «النماذج العالمية،» ورقتان قدمتا الى: المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، ٤، القاهرة، ٣ ـ ٥ أيار/ مايو ١٩٧٩، ومركز دراسات الوحدةالعربية، «مقترح دراسة استشراف مستقبل الوطن العربي،» وثيقة غير منشورة وضعت للاعداد للدراسة المذكورة، بيروت، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢.

العامة (غير الفنية) التي شلت عملية هذه الوحدة وجعلت منها مظهراً لا حقيقة له خلال الأربعين سنة الماضية[٣] والافتراض (أو البديل) الثاني، هو افتراض تدخل ارادة الانسان العربي وجهده بايجابية وبكل الوسائل الممكنة لشل فاعلية هذه العوامل، ثم لتغيير اتجاهها، لاطلاق الامكانات ولخلق الظروف المؤاتية لاقامة وتطوير وحدة اقتصادية عربية حقيقية. فالفرق الأساسي بين البديلين يتعلق بسلبية أو ايجابية ارادة التغيير لدى الانسان العربي في مواجهة العوامل العامة التي منعت وما زالت تمنع اقامة هذه الوحدة. ويمثل كل من البديلين حالة قصوى، تكون هذه الارادة في أولهما سلبية تماماً، وتكون في الثاني ايجابية تماماً، من حيث التصدي لهذه العوامل[٤].

(٥) في استشراف توقعات الوحدة الاقتصادية العربية، في ظل البديلين المذكورين، يجب النظر لهذه الوحدة في مضمونها العام، وليس في مدخل أو آخر من مداخلها، كما أن تحليلنا يجب أن يقوم على افتراض أن حركة هذه الوحدة، أياً كانت المداخل الفنية المستخدمة، تتجه نحو هدف نهائي محدد يتمثل في تحقيق التكامل الاقتصادي الشامل (أي غير المقصور على قطاعات معينة) والكامل (أي الذي يصل الى وحدة اقتصادية تامة).

(٦) لا يمكن فصل مستقبل الوحدة الاقتصادية العربية عن مستقبل الوحدة العربية بصفة عامة، فالأولى جزء من الثانية يرتبط بها، وتتوقف حركته على حركتها، ويتوقف مستقبله على مستقبلها. فلا يمكن أن تزدهر حركة التكامل الاقتصادي العربي اذا كانت حركة الوحدة العربية في جميع المجالات في حالة تراجع وتقهقر، والعكس بالعكس.

(٧) ولذلك، فانه في اختيارنا للعوامل التي ندرس تأثيرها على مستقبل الوحدة الاقتصادية العربية في عملية الاستشراف التي نحاول القيام بها، يجب أن نركز على العوامل التي تعتبر من المحددات الرئيسية لكل من الوحدة الاقتصادية العربية والوحدة العربية في جميع جوانبها الأخرى.

(٨) كما في أي دراسة عن التوقعات البديلة لتطور (أو تطوير) مجتمع ما، فان اختيار هذه المحددات الرئيسية، لا بد أن يصدر، صراحة أو ضمناً، عن نظرة (أو نظرية تحليلية معيارية)، تشكل الأساس الذي نعتمد عليه في تقويمنا للتطور الذي تحقق في مجال الوحدة الاقتصادية في الماضي وحتى الآن، والذي نشتق منه فهمنا للعوامل التي «حكمت» مسيرة هذه الوحدة وآثارها، والذي نستند اليه في الاختيار بين التوجهات البديلة لتشكيل مسارها في المستقبل.

وفي ما يتعلق بنا، فقد أوردنا الخطوط العامة للنظرة التحليلية التي اعتمدنا عليها في ذلك،

---

(٣) أنظر: القسم ٤، «التمهيد».

(٤) ويمكن، لمن يريد، تصور بدائل وسط بين الحالتين القصويين عن طريق مزج بعض عناصر أو درجات السلبية والايجابية في هذه الارادة واستكشاف آثارها. ولكن التركيز على هاتين الحالتين، فضلاً عما يحققه من تبسيط يساعد في استكشاف الاتجاهات الأساسية للتطور، فانه لا غنى عنه، باعتباره نقطة انطلاق علمي لمن يريد أن يدرس الحالات الوسيطة التي يمكن، نظرياً على الأقل، تصور بدائل لها غير محدودة العدد.

بعضها في عرضنا السابق للنظرية العامة للتكامل الاقتصادي، وبخاصة الجزء المتعلق بآثار هذا التكامل بين الأقطار المتخلفة، كما ورد بعضها الآخر، على نحو ضمني، في تحليلنا لعوامل وأسباب تواضع نتائج جهود التعاون والتكامل الاقتصاديين العربيين.

(٩) في دراستنا لتوقعات الوحدة الاقتصادية العربية، بل وفي كل دراسة للبدائل المستقبلية للوطن العربي، لا يمكن الاعتماد على نتائج «النماذج التي وضعها باحثون غير عرب عن مستقبل التطور العالمي والتي عرفت باسم «النماذج العالمية» وعلى التوصيات العملية التي ينادون بها»[٥]. فعلى أحسن الفروض، اهتم أصحاب هذه النماذج بمشكلات العالم من وجهة نظر الدول الصناعية الغربية في ظل استمرار الأوضاع الحالية للعلاقات الاقتصادية بين هذه الدول والأقطار المتخلفة، بما تتضمنه هذه العلاقات من هيمنة واستغلال وفرض لاشكال جديدة من التبعية ومن التنمية غير المستقلة التي تهدر تماماً مصالح شعوب هذه الأقطار واشباع حاجاتها الأساسية[٦]. ولا شك أن وجهة النظر هذه لا تصلح لكي تبنى عليها «نماذج مستقبلية» يمكن أن نستفيد من نتائجها في تطوير مستقبلنا. فما الأمر اذاً، اذا كان يستشف من أغلب هذه النماذج تحيز واضح ضد أقطار العالم الثالث، بما في ذلك الوطن العربي[٧]؟

(١٠) ومع ذلك، فان دراسة «النماذج العالمية» المشار اليها لا تخلو من بعض الفائدة بالنسبة لنا. فهي تكشف لنا ما سيكون عليه العالم الثالث ـ بما فيه الوطن العربي ـ في حالة

---

(٥) أنظر: فرجاني ونصار، «النماذج العالمية والتنمية: حول دور وفرصة النماذج في استكشاف صورة لمستقبل العالم الثالث،» ص ٩ ـ ١٧، وسعد الدين وآخرون، **صور المستقبل العربي**، ص ٣٤ ـ ٦٣.

(٦) وقد أدى ذلك بنادر فرجاني وعلي نصار الى التساؤل عما اذا كان «يكفي أن تكون النماذج العالمية أداة لتنظير أشكال التعاون الدولية دون التنظير المناسب لمشكلات التخلف والتنمية في بلدان العالم الثالث». أنظر: فرجاني ونصار، المصدر نفسه، ص ٢٦. ونشير الى أن ذلك لا ينطبق على نموذج مؤسسة باريلوتشي بالأرجنتين المسمى بـ «نموذج أمريكا اللاتينية للعالم» الذي يتبنى قضايا العالم الثالث ويعلن ذلك صراحة. أنظر: المصدر نفسه، ص ١٣.

(٧) فلم يعالج نموذج منها الوطن العربي باعتباره وحدة ذات خصائص قومية وحضارية وذات أهمية نسبية في مواردها البشرية والمادية تميزها عن باقي مناطق العالم وتبرر دراستها بوصفها منطقة بذاتها، أنظر تلخيص النماذج العالمية من هذه الناحية، في: سعد الدين وآخرون، المصدر نفسه، الجدول الوارد ص ٣٢ ـ ٣٣. ويتحدث أحد هذه النماذج صراحة عن «العالم العربي» باعتباره مجموعة لها تجانسها الثقافي المميز، ووعيها القومي بأنها أمة واحدة وهو «الشيء الذي لا يضاهى بأي منطقة أخرى في العالم الثالث، بحيث اذا تجسدت آفاق هذا التعاون الاقليمي، فانه (أي العالم العربي) يغدو عنصراً أساسياً في تشكل مستقبل العالم». ولكن هذا النموذج تحاشى بحث آفاق هذا التعاون وانعكاساته على أوضاع الوطن العربي، أنظر: المصدر نفسه، ص ٥٢ ـ ٥٣. أما بقية النماذج فقد أهدرت تماماً امكانات التكامل الاقتصادي العربي، وهو الموضوع الذي يهمنا بحثه هنا. أنظر: المصدر نفسه، ص ٦١. كذلك يبدو أن أغلب «النماذج العالمية» نظرت للمنطقة العربية باعتبارها مخزناً للنفط على المدى الطويل، مما جعلها تهمل أو تتجاهل الخصائص والمشكلات الأساسية الأخرى للوطن العربي. أنظر: المصدر نفسه، ص ٥١، وفرجاني ونصار، المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٧.

استمرار أوضاعه الحالية في المجال القطري، والاقليمي (أو القومي)، وفي مجال نوعية العلاقات مع العالم الخارجي. كذلك تكشف لنا هذه النماذج عن أنه في الدراسات أو التوقعات المستقبلية، لا مناص من أن يكون للباحث تفضيل (أو تحيز) لنوع معين من أنواع التطور (أو التطوير) البديلة، سواء أعلن هذا التفضيل صراحة، أو كان تفضيلاً ضمنياً ينعكس في طريقة وضعه للمشكلة محل البحث، وفي اختياره للمحددات التي تحكم حركتها، وفي بنائه للنموذج (أو توجيهه للتحليل التأملي) الذي يستخلص منه النتائج التي يؤسس عليها توصياته ومقترحاته.

ونحن نقرر تفضيلنا (أو تحيزنا) لمفهوم محدد للتطوير الذي يتعين تحقيقه في الوطن العربي. ويتلخص هذا التفضيل في التنمية التكاملية العربية المستقلة المعتمدة على الذات والتي تتوجه لاشباع الحاجات الأساسية للأفراد، في اطار علاقات «ندية» متكافئة مع جميع مناطق العالم الخارجي، على النحو الذي فصلناه في مواضع سابقة عديدة من هذا الكتاب. ويستلزم تحقيق تطوير الوطن العربي، طبقاً لهذا المفهوم، اعادة هيكلة عميقة تتجاوز التجزئة والقطرية وانعدام المشاركة الشعبية، والتي يترتب حالياً عليها جميعها هذا التدهور المستمر والرهيب الذي نشهده في الأوضاع العربية. ولسنا في حاجة لأن ندلل على سلامة هذا المفهوم الذي نفضله وننحاز اليه، وملاءمته. فهو ترجمة لأساس عام ينطبق على مناطق العالم الثالث المتعددة. يضاف لذلك أنه يفرض نفسه بدرجة أقوى وأعمق في حالة الأقطار العربية، بسبب عامل لا سبيل لتجاهله أو للقضاء عليه، وهو القومية العربية التي تجمع بين شعوب هذه الأقطار، والتي يشمل مضمونها هذا المفهوم التحرري الاجتماعي ومتطلباته، والتي يمكن أن تفجر في الوطن العربي طاقات لا حدود لها من القوة ومن القدرة على المواجهة والتصدي من أجل الاستقلال والتقدم[٨].

(١١) سنقتصر، في ما نقوم به من توقعات، على محاولة تصور مستقبل الوطن العربي في مجموعه وليس كل قطر من أقطاره، في ظل كل من البديلين المشار اليهما. ويرجع ذلك الى أن لحركة الوطن العربي ولأوضاعه ذاتيتها الخاصة التي تتميز الى حد بعيد عن حركة أقطاره وأوضاعها. وسيتضح ذلك كثيراً عند عرضنا للبديلين المذكورين. ويهمنا تصور مستقبل الوطن العربي في مجموعه لأنه هو الذي يبين مدى اهدار الامكانات المتوافرة أو الكامنة فيه، أو مدى تحقيقها والافادة منها، في مجالات المستويات الاقتصادية والاجتماعية وفي أنماط العلاقات مع العالم الخارجي. فغياب الوحدة الاقتصادية العربية ـ والوحدة العربية بصفة عامة ـ يؤدي الى اهدار هذه الامكانات، بما ينعكس على الوطن العربي في مجموعه، وبما يؤدي الى توليد

---

(٨) ويرى د. علي الدين هلال أن هذه سمة القومية في أقطار العالم الثالث كلها حيث «هي في جوهرها حركة تحرر وطني . . حركة تحرر ضد الاستعمار . . من أجل الحفاظ على الخصائص الثقافية والاستقلال السياسي لها». أنظر المناقشات التي دارت حول ورقة السيد يسين، «تحليل مضمون كتابات الفكر القومي العربي،» التي قدمت الى: ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة، بيروت، ٢٦ ـ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩، شارك فيها: وليد قزيها، . . . (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ٦٩.

آثار سلبية تتجاوز كل قطر عربي على حدة (مثل السيطرة الاسرائيلية على المنطقة العربية كلها وخضوعها للسيطرة الأمريكية، واستمرار حالة التجزئة والتخلف وتعميقها). وليس من سبيل لمواجهة هذه الآثار السلبية، على مستوى الوطن العربي ككل وعلى أقطاره المتعددة، سوى العمل الوحدوي(٩).

١ ـ المحددات الرئيسية الحاكمة لحركة الوحدة العربية الاقتصادية والعامة ومستقبلها

في ضوء هذه الملاحظات الأساسية، وفي ضوء دراستنا عن العوامل العامة التي شلت عملية الوحدة في القسم الرابع من هذا الكتاب، وفي ضوء ما عرضناه في المبحث السابق من الاستنتاجات العامة التي خرجنا بها من كل بحثنا عن هذه الوحدة، يتعين علينا، قبل أن ننتقل للبديلين محل البحث، أن نبين أولاً المحددات الرئيسية لحركة هذه الوحدة ولاحتمالاتها المستقبلية، وأن نبين بايجاز التطورات المتوقعة أو المحتملة لهذه المحددات نفسها.

وسنركز على أربعة من هذه المحددات لما لها، في رأينا، من أثر عميق على ماضي هذه الوحدة وحاضرها ومستقبلها، ولأن عدداً مهماً من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأخرى ترتبط بها وتتفاعل في اطارها من ناحية، ولأن هذه المحددات الحاكمة تباشر، بحركتها، تأثيرات مهمة على حركة العوامل المؤثرة الأخرى التي لم تكن موضع اشارة مستقلة منا من ناحية أخرى.

وهذه المحددات الحاكمة هي:

أ ـ غياب المشاركة الشعبية العربية في تشكيل الواقع العربي وحركة تطوره.

ب ـ التبعية للخارج.

ج ـ التركيبة الاجتماعية الداخلية في الأقطار العربية.

د ـ النفط العربي.

وقد أوردناها حسب ترتيب أهميتها في تقديرنا لها. ومع ذلك فلا شك أنه من الممكن أن تتباين الآراء حول الأهمية النسبية لكل منها. ولكن مما يحدد كثيراً من القيمة العلمية والعملية لمثل هذا الاختلاف وجود ترابط كبير ومتشعب وعلاقات سببية متبادلة بين هذه المحددات في

(٩) ومن الملفت للنظر أنه في استبيان الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة الذي أجراه مركز دراسات الوحدة العربية في عشرة أقطار عربية كان «هناك احساس عبر عنه . . المبحوثون بوضوح في أكثر من مناسبة بأن التحديات والمشكلات التي تواجه أقطارهم والتي تواجه الأمة العربية لا يمكن التغلب عليها باستجابات قطرية منفردة» أنظر: سعد الدين ابراهيم، «قياس اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية،» ورقة قدمت الى: ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة، المصدر نفسه، ص ١٢٨.

علاقة بعضها ببعضها الآخر، وكذلك بين الجوانب التفصيلية التي تنطوي تحت كل منها. وسنعرض باختصار شديد بعض النقاط الأساسية لكل من هذه المحددات، ولاحتمالات التطور التلقائي لكل منها واتجاهاته، حتى يمكننا تفهم الآثار المستقبلية المحتملة لكل منها على حركة الوحدة الاقتصادية العربية ضمن حركة الوحدة العربية بصفة عامة.

أ ـ غياب المشاركة الشعبية العربية الحقيقية

مما لا خلاف فيه أن كل الأقطار العربية تقريباً، وباستثناء حالات أو فترات قليلة ومحدودة، ليس للمواطن في الاوضاع الحالية بصفة عامة حق مستقر في القيام بدور حقيقي وفعال في عملية صنع القرارات السياسية التي تشكل ملامح وحركة وتطور المجتمع الذي يعيش فيه، كما أنه ليس له حق مراقبة هذه القرارات بالتقويم والضبط بعد أن تصدر بواسطة ارادة الحاكم وحده(١٠). وبهذا المعنى، فانه مما لا شك فيه أن «غياب المشاركة السياسية الحقيقية هو من أخطر المشكلات التي يعاني منها الوطن العربي في مجموعه وعلى مستوى أقطاره، أياً كانت المصطلحات التي نعبر بها عن ذلك (أزمة الديمقراطية ـ أزمة المشاركة السياسية... الخ.)»(١١).

وعلى الرغم مما قد توحي به بعض التطورات الاخيرة في اجزاء من الوطن العربي من حدوث تحسن في الاوضاع الديمقراطية فيها، الا اننا اذا ركزنا على «المشاركة الشعبية السياسية

---

(١٠) جلال عبد الله معوض، «أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي،» في: **الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي**، تأليف مجموعة من الباحثين، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٦٣.

(١١) أنظر: المصدر نفسه، وخالد الناصر، «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي،» في: **الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي**، ص ٢٥ ـ ٦١. ونفضل عدم استعمال اصطلاح «الازمة» لانه يدل على وضع عارض طارىء، بينما غياب المشاركة يرتبط في كثير من جوانبها بعوامل هيكلية. ولا ينفي غياب المشاركة السياسية ما يحدث من فترة لأخرى في العديد من الاقطار العربية من انتخابات او استفتاءات، لانعدام أي قيمة حقيقية لها. فقد تكون مجرد مشاركة شكلية موسمية لا فاعلية لها. وغالباً ما تتم هذه الانتخابات والاستفتاءات في ظل غياب كامل لأي معارضة حقيقية تمثل الرأي الآخر، وفي أغلب الحالات، في ظل حملات اعلامية حكومية مركزة تشكل الرأي العام في الاتجاه الذي يريده الحاكم، دون أن تتاح فرصة كافية للنقاش أو الصراع الفكري السياسي المفتوح حول الآراء والاتجاهات المتعددة. وحين تجرى الاستفتاءات فانها غالباً ما تدور حول شخص واحد أو حول موضوع متشعب مختلط الجوانب يصاغ عرضه على المواطنين بشكل عام لا يمكن معه للمواطنين اصدار رأي مدروس فيه. وفي الأقطار العربية ذات الأنظمة الشمولية تكون المشاركة في الكثير من الحالات مشاركة اجبارية متحكم فيها أقرب ما تكون الى عمليات التعبئة العسكرية. وما يحدث في بعض الاقطار العربية من انتخابات برلمانية ليبرالية فانه، وان كان يعتبر أفضل نسبياً من الصور المشار اليها، الا أنه هو الآخر لا يعبر عن مشاركة حقيقية كاملة وفعالة تقوم على الموازنة بين الاتجاهات والسياسات واختيار افضلها من وجهة نظر كل مواطن. ويرجع ذلك الى ثقل التكوينات الاثنية التي يتشكل منها مجتمع الدولة (لبنان) وأهميتها، أو الى عمق التأثيرات والولاءات القبلية (الكويت) والى التفاوت الضخم في توزيع الثروة والدخل، مما يعطي الفئات الاجتماعية التي تتركز في يديها الثروة الاقتصادية درجة كبيرة من السيطرة والثقل.

الحقيقية»، فانه يبدو لنا أن الاحتمالات ضئيلة جداً في ما يتعلق بامكان حدوث **تطور تلقائي**، في المستقبل متوسط المدى على الاقل، نحو المزيد من هذه المشاركة الحقيقية للجماهير في صنع القرارات، ونحو قيامها بفاعلية وعلى نحو مستقر ومطرد بمراقبة تنفيذ هذه القرارات ومتابعة هذا التنفيذ.

وقبل أن نبين أسباب توقعنا لذلك، نلفت النظر الى نقطتين أساسيتين في هذه المقولة، وهما:

ـ أن ما نهتم به، هنا، يتعلق بالمشاركة الشعبية الحقيقية في صنع السياسات ومراقبتها ومتابعة تنفيذها، وليس مجرد اقامة هياكل وأجهزة تدور فيها المناقشات الشكلية، ثم يصدر الحاكم في النهاية ما يريد من قرارات. فالمشاركة الحقيقية هي ما نركز عليه، وليس الشكلية الديمقراطية القائم منها الكثير في أغلب الأقطار العربية.

ـ ان توقعنا يتعلق بالتطور التلقائي ـ أي بافتراض استمرار الموقف السلبي للجماهير ـ وبما اذا كان يمكن أن يؤدي لمزيد من مشاركتها السياسية الحقيقية في المستقبل متوسط المدى. وفي رأينا، أن احتمال أن يؤدي التطور التلقائي لذلك احتمال ضعيف. ومن هنا فأن ما حدث في بعض الأقطار العربية، في المرحلة الأخيرة، وما قد يحدث في غيرها في المستقبل من تحول نحو التعددية الحزبية أو من اسقاط أو انهاء لبعض رموز الحكم الدكتاتوري أو من سماح الحاكم بدرجة من حرية المناقشة، ما حدث وما قد يحدث من هذا تحت تأثير الحركة الضاغطة للجماهير التي وصلت في احدى الحالات الى حد الانتفاضة الشعبية والعصيان المدني (في سودان النميري في نيسان/ ابريل سنة ١٩٨٥) أو الى حد العنف (كما في حادثة المنصة في تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٨١ في مصر السادات) يعني ان ذلك قد حدث، ليس عن طريق التطور التلقائي، ولكن عن طريق كسر هذا التطور ووضع حد له. اي ان ذلك يؤكد توقعنا ولا يتعارض معه.

ويتضح مدى رجحان توقعنا المشار اليه اذا لاحظنا الأسباب والعوامل التي أدت الى غياب هذه المشاركة الحقيقية في الوطن العربي وتعثرها حتى الآن[١٢]:

---

(١٢) أنظر: معوض، المصدر نفسه؛ الناصر، المصدر نفسه. أنظر أيضاً: ملاحظات جوزف مغيزل في: «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (ندوة)،» شارك فيها: الأخضر الابراهيمي، اسماعيل صبري عبد الله، جورج قرم، جوزف مغيزل وحسام عيسى، ادارها: عادل حسين، في **الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي**، ص ٩٣ ـ ٩٤، وقد نشرت في: **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ١٩ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠)، ص ١١٦ ـ ١٣٤؛ «ندوة المستقبل العربي: الديمقراطية وحقوق الانسان العربي،» شارك فيها: حسين جميل، الطاهر لبيب وغسان سلامة، ادارها: علي الدين هلال، **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣)، ص ١٤٩ ـ ١٦٥، وسعد الدين ابراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٢ (نيسان/ أبريل ١٩٨٤)، ص ٩٣ ـ ١١٨ وخاصة، ص ١٠٧ ـ ١١٥.

فبعض هذه العوامل داخلية، من أهمها ما يأتي:

(١) انتشار الأمية الأبجدية والسياسية والتخلف الثقافي بصفة عامة، ويؤدي ذلك الى إبعاد شرائح عريضة وكبيرة العدد من المواطنين العرب عن العملية السياسية وعن المشاركة فيها.

(٢) الأوضاع غير المتكافئة لتوزيع الثروة والدخل في الأقطار العربية: فغالبية السكان فيها في «قاع الفقر»، مما يجعل المعاناة اليومية الشديدة لاشباع أدنى حاجاتهم الضرورية تمتص طاقاتهم ووقتهم بحيث لا يبقى جهد يوجهونه نحو التفهم السياسي والمشاركة السياسية. أما الطبقة محدودة العدد والتي تتركز بين يديها الثروة والدخل، فتستطيع، عن طريق هذه القوة الاقتصادية، الحصول على سلطة الحكم واحتكارها، ويكون من أدواتها، للحفاظ على مزاياها ومركزها، ابعاد الجماهير عن المشاركة السياسية بمختلف الوسائل التي تصل، في كثير من الحالات، الى حد القمع والعنف.

(٣) تقوم غالبية المثقفين، في الأقطار العربية، بدور الأبواق للأنظمة الحاكمة العربية، ويبرر هؤلاء المثقفون كل ما تقوم به هذه الأخيرة من ممارسات غير ديمقراطية ومن قمع ومصادرة للحريات.

(٤) غياب التنظيمات ذات الدور السياسي المباشر (الأحزاب) أو غير المباشر (النقابات العمالية والاتحادات والجمعيات المهنية الأخرى) وغيرها من الهيئات الضاغطة الأخرى، بسبب الحظر الذي يفرض على تكوينها بأسلوب أو بآخر. وفي الأقطار العربية التي توجد فيها، فانها تكون ضعيفة بسبب القيود المفروضة عليها واحتواء أكثرها من جانب السلطات العامة. ويؤدي ذلك كله الى غياب المعارضة القوية الفعالة، والى عدم وجود المنظمات الشعبية التي يمكن أن يمارس «الرأي العام» حرياته، من خلالها، خارج مؤسسات الحكم والبرلمانات والتي يرى فيها بعض الباحثين مظاهر الديمقراطية كلها[١٣].

وبعض هذه العوامل تتعلق بطبيعة العلاقات بين الأنظمة العربية الحاكمة والخارج، ومن أهمها ما يأتي:

(١) أوضاع التبعية متعددة الجوانب للخارج، وبالذات نحو الولايات المتحدة التي أصبحت تسيطر سيطرة شبه مطلقة على المنطقة العربية بكاملها. ويؤدي ذلك لوجود نفوذ سياسي متعاظم لهذه القوى الخارجية «يصل في كثير من الأحيان الى تشكيل القرار السياسي»[١٤] في الأقطار العربية. ونظراً لموقف الولايات المتحدة المناهض والمعادي لتقدم الأمة العربية وقوتها واستقلالها، ونظراً لسياستها (أي الولايات المتحدة) الداعم لاسرائيل والحامي والمؤيد لها في

---

(١٣) أنظر: عصمت سيف الدولة، «الديمقراطية والوحدة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٠ (شباط/ فبراير ١٩٨٤)، ص ١٠٣.

(١٤) الناصر، «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي،» ص ٤٧.

عدوانيتها غير الانسانية على العرب وفي توسعها المستمر في أراضيهم، فان الأنظمة الحاكمة في الأقطار العربية، في غالبيتها العظمى، تكون «من البداية في موضع تعارض الارادة الشعبية في هذه الأقطار»(١٥)، مما يؤدي الى تعطيل المشاركة الشعبية الحقيقية في صنع القرارات السياسية الاساسية وفي مراقبة تنفيذها ومتابعتها وتعطيل تطورها التلقائي نحو وضع افضل.

(٢) أدت التجزئة وروح القطرية الى أن أصبح كل قطر عربي يجد نفسه أضعف وأعجز من أن يواجه منفرداً التحديات القوية التي تفرض نفسها على المستوى الداخلي، والاقليمي (وبخاصة في الصراع العربي الاسرائيلي)، والدولي. ومن هنا كان اتجاه كل قطر عربي للاعتماد على القوى الخارجية المسيطرة، مما يزيد من حالة التبعية ومن انعكاساتها السلبية في جميع المجالات، بما فيها مجال المشاركة الشعبية. وتحتل الولايات المتحدة مركزاً مهماً وخطيراً في هذا الصدد.

(٣) كانت التجزئة والقطرية في الوطن العربي وانحسار المد القومي، بعد هزيمة ١٩٦٧، من بين العوامل التي أدت لجعل اسرائيل تتمتع، في المرحلة الأخيرة، بدرجة كبيرة من القوة في مواجهة المنطقة العربية، معتمدة في ذلك بصفة أساسية على العدوان العسكري، تحت مظلة من معاونة الولايات المتحدة وحمايتها. وازاء ذلك، أصبحت الأنظمة الحاكمة في الأقطار العربية تتحاشى مواجهة اسرائيل والتصدي لها، وأصبحت تبحث عن مشروعات تسوية «اتقاء لشر المشروع الصهيوني الزاحف نحو عواصمها»(١٦). وقد شجع ذلك اسرائيل على تصعيد عدوانها والتوسع فيه، وبخاصة بعد كامب ديفيد. كذلك أصبحت الولايات المتحدة لا تجد أي سبب للعدول عن موقفها الداعم لاسرائيل والحامي لها؛ بل انها، على عكس ذلك، قامت بين سنتي ١٩٨٣ و١٩٨٥ بتطوير هذا الموقف ليصبح تحالفاً استراتيجياً أمريكياً اسرائيلياً وقعت اتفاقيته في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣(١٧)، ولاقامة درجة قوية من التكامل الانتاجي والتكنولوجي بينهما، خاصة في مجال الصناعة الحربية المتطورة عن طريق ما سمي «بمنطقة تجارة حرة»(١٨) (والتي وقعت اتفاقيتها بينهما أخيراً في آذار / مارس سنة ١٩٨٥)(١٩). وأصبحت الولايات

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(١٦) ابراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية،» ص ١١٣. ويجد القارىء فيه تحليلاً مهماً للوسائل التي لجأت اليها الأنظمة «التقدمية» بعد هزيمة ١٩٦٧ لمنع قيام أو تبلور أية تيارات سياسية بديلة ولملاحقة معارضيها ولالهاء الشعب عن عملية المشاركة السياسية الفعالة، في: المصدر نفسه، ص ١١٤ - ١١٥.

(١٧) أنظر: عطا محمد صالح زهرة، «اتفاق التحالف الاستراتيجي الأمريكي - الاسرائيلي،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٣ (أيار/ مايو ١٩٨٤)، ص ١٤ - ٣٤، وخاصة ص ٢٣ وما بعدها.

(١٨) أنظر في ذلك: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، «ورقة عمل حول اقامة منطقة تجارية حرة بين الولايات المتحدة واسرائيل،» ورقة عمل قدمت الى الدورة السابعة والثلاثين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، عمّان، ٢٧ - ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٨٤، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الأمانة العامة، **مشروع اقامة منطقة حرة بين اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية** (بيروت: الاتحاد، [د. ت.]).

(١٩) **الاتحاد** (أبو ظبي)، ١٩٨٥/٣/٧، و**البيان** (دبي)، ١٢ و١٤/٥/١٩٨٥.

المتحدة تعلن صراحة موقفها واستراتيجيتها على الملأ دون خشية أو حياء من الأنظمة الحاكمة العربية. وقابلت هذه الأنظمة ذلك بالمزيد من السلبية حيال كل من اسرائيل والولايات المتحدة، والقيام بالمزيد من التقرب واعلان الصداقة لهذه الأخيرة، تحت ذريعة محاولة تغيير الموقف الامريكي نحو العرب ولاقناع الادارة الامريكية لتقبل مجرد التحرك لتحقيق تسوية سلمية بين اسرائيل والأقطار العربية. ولقد ولد ذلك في الشعوب العربية سخطاً وان كان دفيناً الا أنه موجود وملموس. والمهم من ذلك في ما يتعلق بموضوعنا هو أن الأنظمة الحاكمة العربية، لكي تحمي نفسها من النتائج الطبيعية لهذا السخط، اتجهت خلال المرحلة الماضية لفرض المزيد من القيود، صراحة أو ضمناً، على المشاركة الشعبية الحقيقية في صنع القرارات ومتابعتها.

تلك هي أهم العوامل والأسباب التي أدت الى غياب المشاركة الشعبية في الوطن العربي وتعثرها بصفة عامة. وقد باشرت آثارها السلبية في جميع أنظمة الحكم العربية، ملكية كانت أم جمهورية، وبصرف النظر عن مصادر شرعية كل منها (الانتساب لأصول عربية قُرَشِيَّة شريفية، أو العقلانية القانونية الدستورية؛ أو الشرعية الثورية)[٢٠]. ويشير ذلك كله الى أنها ذات طبيعة هيكلية، بمعنى انها ليست عوامل عارضة طارئة، بل لها جذورها العميقة المتأصلة في نوعية التركيبة الاجتماعية الداخلية في الأقطار العربية، أو في طبيعة الاطار الدولي والعلاقات التي تشكلت في ظله بين الأنظمة الحاكمة العربية والقوى الخارجية المسيطرة.

ويفسر ذلك ما نراه من ضآلة احتمالات التطور التلقائي، في المستقبل متوسط المدى على الأقل، في اتجاه اقامة مشاركة شعبية حقيقية في الوطن العربي، بل اننا، على العكس من ذلك، نرى أن استمرار الاوضاع الحالية التي تتميز بالضعف الشديد لهذه المشاركة، هو الاحتمال الأقوى والذي يتفق أكثر مع منطق حركة العوامل المشار اليها.

فالتبعية للقوى المسيطرة الخارجية وسيطرة هذه الأخيرة، وبخاصة الولايات المتحدة، تتزايد وتتفاقم كما سنرى في ما بعد.

والأوضاع النفطية قد خلقت نوعاً من التفاوت الطبقي بين الأقطار العربية النفطية وغير النفطية من حيث القدرة المالية، وقد ترتب على ذلك تقوية عوامل التجزئة والقطرية ومحاولة ايجاد شخصية ومواقف «اقليمية» نفطية تجاه المشكلات العربية القومية التي كان يجب، لمواجهتها مواجهة فعالة، تكتيل الامكانات العربية كلها على المستوى القومي. وأسهم ذلك في تدهور

---

(٢٠) أنظر: ابراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية،» ص ١٠١ - ١٠٣. ويمكن القارىء تبين بعض ملامح المشاركة الشعبية (والديمقراطية) في عدد من الأقطار العربية (مصر - لبنان - الكويت - الأردن) في عدة بحوث: طارق البشري، «الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو: ١٩٥٢ - ١٩٧٠،»؛ محمد الرميحي، «تجربة المشاركة السياسية في الكويت: ١٩٦٢ - ١٩٨١،»؛ جمال الشاعر، «تجربة الديمقراطية في الاردن،» وسليم الحص، «الحريات والديمقراطية في لبنان،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٤ (حزيران/ يونيو ١٩٨٤)، ص ٧١ - ١٤٤.

الوضع العربي بصفة عامة وفي تدهور القدرة العربية حيال اسرائيل التي أصبحت تتمتع بقدرة حركة وامكانات سيطرة في المنطقة لم يسبق لها التمتع بها.

يضاف الى ذلك التفاوت في توزيع الثروة والدخل داخل كل قطر عربي حتى في الأقطار النفطية. ولا يوجد ما يشير الى تغير هذا الوضع في اتجاه أكثر عدالة، بل يمكن القول إن ما هو مشاهد من استمرار وتنامي معدلات التضخم في كل الأقطار العربية تقريباً من شأنه أن يوسع الفجوة الحقيقية في التوزيع بين الطبقات في داخل كل قطر منها.

كذلك تجب الاشارة الى ما يشاهد في السنوات الأخيرة من انحسار دور المثقفين العرب في مجال تكوين وعي الجماهير واستثارته، وفي مجال القيادة الفكرية لهذه الجماهير في عملية التطور الاجتماعي لتحقيق الحرية والاستقلال، وذلك بصرف النظر عن أسباب هذا الانحسار ودوافعه[٢١].

ونظراً لأن الاحتمالات قوية لحدوث هذه التطورات في العوامل المشار اليها والتي تباشر آثاراً سلبية مهمة على عملية المشاركة الشعبية الحقيقية في اقطار الوطن العربي، فانه من المرجح جداً الا يؤدي التطور التلقائي للامور الى تقوية هذه المشاركة أو توسيعها.

ب ـ التبعية للخارج

سنكتفي، في ما يلي، بايراد بعض الملاحظات العامة حول احتمالات تطور أوضاع تبعية الوطن العربي للخارج في المستقبل متوسط المدى، وبخاصة في المجال الاقتصادي، معتمدين في ذلك على ما سبق أن عرضناه سابقاً في مواضع عديدة من هذا الكتاب عن آليات هذه التبعية.

ويبدو لنا أنه اذا استمرت أوضاع العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي في الاتجاه الذي تتخذه منذ بداية السبعينات، فان النتيجة الحتمية لذلك ستكون تزايد التبعية العربية للخارج خلال العشرين أو الثلاثين سنة القادمة.

ونستند في ذلك الى الاعتبارات الآتية:

(١) تزايد الفجوة الغذائية في الوطن العربي في مجموعه وعلى مستوى الأقطار العربية منفردة تزايداً سريعاً وخطيراً، في كل المجموعات الرئيسية للسلع الغذائية وفي القمح على وجه الخصوص[٢٢]، دون أن يوجد أي تحرك حقيقي وفعال من هذه الأقطار على الطريق الوحيد الذي

---

(٢١) أنظر: «ندوة المستقبل العربي: المثقف العربي ومهامه الراهنة،» شارك فيها: سليم الحص، غسان سلامة، قسطنطين زريق ونادر فرجاني، ادارها: خير الدين حسيب، **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥١ (أيار/ مايو ١٩٨٣)، ص ١١٠ ـ ١٣٠.

(٢٢) خالد تحسين علي، «تطورات مقلقة لأوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي خلال عقد السبعينات،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١)، ص ١٦ ـ ٤٢؛ محمد العمادي، «الأمن الغذائي والتعاون العربي،» **شؤون عربية**، العدد ٢٣ (شباط/ فبراير ١٩٨٣)، ص ٣٠ ـ ٥٧؛ =

يمكن أن يسد هذه الفجوة، وهو طريق الاستخدام المشترك للامكانات العربية على المستوى القومي في اطار عمل عربي مشترك مخطط ومحدد فيه دور كل واحد من هذه الأقطار.

جـدول رقـم (١٤ - ١)

نسبة الاكتفاء الذاتي العربي من مجموعات السلع الغذائية، خلال الفترة، ١٩٦٨ - ١٩٨٢

(نسبـة مئويـة)

المجموعـة السلعيـة	(٦٨ - ٧٠)	(٧٧ - ٧٩)	(٨٠ - ٨٢)
الحبـــوب	٨٤	٥٧	٥١
(القمـــح)	(٦٦)	(٣٨)	(٣٦)
السـكـر	٤٠	٣٠	٢٧
المحاصيل الزيتيـة	١٠٤	٦١	٣٨
الفواكـه والخضـر	١١٤	٩٦	٩٥
اللحـوم الحمـراء	٩٧	٧٩	٦٤
لحوم الدواجن والبيض	٩٢	٧١	٦٠
الألبـــان	٧٧	٧١	٥٣

المصـدر: احتسبت من: جامعـة الـدول العـربية، الأمـانة العامة، الصنـدوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨١** (الشارقة: دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، ١٩٨٢)، وجامعة الدول العربية، الأمانة العامة، وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٣** (الشارقة: دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، [١٩٨٤])، **والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٤** (الشارقة: دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، [١٩٨٥]). وقد اخذ في كل فترة متوسط الثلاث سنوات المتعلقة بها في الانتاج.

= وعبد الوهاب حميد رشيد، «تفاقم العجز الغذائي - الزراعي في الوطن العربي،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ١٠، العدد ٢ (١٩٨٤)، ص ٦٨ - ٨١. وبالاضافة الى ذلك: صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٠** (الشارقة: دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، [١٩٨١])؛ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨١** (الشارقة: دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، [١٩٨٢])؛ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة وآخرون: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٢؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٣** (الشارقة: دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، [١٩٨٤])، **والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٤** (الشارقة: دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، [١٩٨٥])، الفصل الثالث من كل عدد.

ويبين الجدول رقم (١٤ ـ ١) الاتجاه المستمر والقوي لتدهور نسبة الاكتفاء الذاتي العربي من مجموعات هذه السلع منذ أواخر الستينات حتى بداية الثمانينات. وعلى الرغم من خطورة الانكشاف الغذائي في كل من هذه السلع، الا أن أخطر ما فيها هو انكشاف الوطن العربي في القمح الذي وصلت نسبة اعتماده فيه على الخارج، في أوائل الثمانينات، الى ٦٤ بالمائة من الاحتياجات العربية للقمح، بعد أن كانت ٣٤ بالمائة فقط في أواخر الستينات وأوائل السبعينات. وترجع هذه الخطورة الخاصة الى الأهمية النسبية له في نمط الغذاء العربي للطبقات محدودة الدخل التي تمثل الغالبية الكبرى للمواطنين العرب. كما ترجع أيضاً ـ وهذا هو الأهم ـ الى أن الولايات المتحدة وعدداً محدوداً جداً من الدول الدائرة في فلكها تستأثر بحوالى ٨٥ بالمائة من الصادرات العالمية للقمح (٤٠ بالمائة) للولايات المتحدة ـ (٢٠ بالمائة) كندا ـ (١٠ بالمائة) لكل من فرنسا وأوستراليا ـ (٥ بالمائة) للأرجنتين[٢٣].

ولما كان القمح قد أصبح سلعة سياسية» وليس مجرد سلعة عادية[٢٤]، فان هذا الاحتياج العربي المتزايد للاستيراد من الخارج لسد احتياجاته منه، لابد أن يكون من شأنه فقدان الارادة السياسية العربية لقدر كبير من حريتها، بحيث تصبح «أسيرة» للولايات المتحدة، التي أصبحت تجيد استخدام هذه السلعة في فرض سيطرتها الاقتصادية والسياسية.

ومن الآثار المترتبة على تزايد الاعتماد الغذائي، وبخاصة في القمح، على الاستيراد، تزايد وضخامة عجز الميزان التجاري للسلع الزراعية العربية مع الخارج. ويسهم هذا العامل في تزايد عجز ميزان المدفوعات الجاري للأقطار العربية غير النفطية، مما يضطرها الى الاستدانة من الأسواق النقدية والمالية الدولية التي تخضع للدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة. ويؤدي ذلك الى تزايد تبعية هذه الأقطار لهذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة.

ويوضح الجدول رقم (١٤ ـ ٢) تطور عجز الميزان التجاري للسلع الزراعية العربية مع الخارج منذ أواخر الستينات وحتى سنة ١٩٨١. ويتبين منه أنه، في نهاية الستينات، كانت الصادرات الزراعية العربية تمثل ٩٠ بالمائة من تكلفة الواردات الزراعية العربية، وكان عجز الصادرات التي بلغت (١,٦ مليار دولار) عن الواردات التي كانت (١,٨ مليار دولار) هو ٠,٢ مليار دولار. وفي سنة ١٩٨٠، ثم في سنة ١٩٨٢ أصبحت الصادرات الزراعية العربية تغطي ١٧ بالمائة فقط، ثم ١٤ بالمائة من تكلفة الواردات الزراعية العربية. وفي حين ارتفعت قيمة هذه

(٢٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨١** (الشارقة: دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، ١٩٨٢)، ص ٤٠.

(٢٤) يعتقد الكثيرون في الأقطار النفطية العربية أن مجرد توافر الأموال لديهم يمكنهم في كل الظروف من شراء ما يحتاجونه من سلع بما فيها القمح. ويخفى عليهم أن سوق القمح احتكارية في يد الولايات المتحدة وبعض الدول الدائرة في فلكها، وأنها تستخدم القمح للضغط السياسي على الأقطار المشترية، بصرف النظر عن توافر القوة الشرائية لدى هذه الأخيرة. وقد طبق ذلك على الاتحاد السوفياتي عدة مرات خلال السبعينات.

الصادرات الى ٣,٤ مليار دولار فقط في سنة ١٩٨٢، فان الواردات المذكورة ارتفعت الى ٢٤ مليار دولار.

جـدول رقـم (١٤ ـ ٢)

تطور الصادرات والواردات الزراعية العربية، خلال الفترة، ١٩٦٩ ـ ١٩٨٢

	(مليارات الدولارات)						النمو السنوي (٪)		
	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	(٧٠-٧٩)	(٧٩-٨٠)	(٨١-٨٢)
الصادرات	١,٦	١,٧	٣,٢	٣,٣	٣,٨	٣,٤	٦	٣	(١٠,٥)
الواردات	١,٨	٢,١	١٥,٦	١٩,٦	٢٥,٣	٢٤,٠	٢٦	٢٦	(١,٥)
العجز التجاري	٠,٢	٠,٤	١٢,٤	١٦,٣	٢١,٥	٢٠,٦			
الصادرات الى الواردات (٪)	٩٠	٨١	٢٠	١٧	١٥	١٤			

المصدر: احتسبت من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٢، و**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٤، القسم ٣ وملاحقه الاحصائية.

ومن الجدير بالملاحظة أن عجز الميزان التجاري للسلع الزراعية، تطور حتى شمل في نهاية السبعينات جميع الأقطار العربية باستثناء السودان. ففي سنة ١٩٧٠، كانت ستة أقطار عربية (مصر، موريتانيا، المغرب، الصومال، السودان، سوريا) ذات ميزان تجاري موجب في هذه السلع، فضلاً عن الجزائر التي كانت في وضع قريب من التوازن. وفي سنة ١٩٧٩، أصبح هذا الميزان في حالة عجز في الأقطار العربية كلها باستثناء السودان. ولكن حتى في السودان فان هناك تدهوراً قوياً ومستمراً في انخفاض نسبة تغطية صادراته الزراعية لوارداته الزراعية، حيث تهاوت هذه النسبة من ٤٠٠ بالمائة سنة ١٩٧٠ الى ٣٠٠ بالمائة سنة ١٩٧٩ ثم الى ١٢٨ بالمائة سنة ١٩٨٠[٢٥].

وتشير التوقعات الى أنه من المرجح استمرار العلاقات الحالية بين نمو الانتاج الزراعي العربي (الذي ينمو بمعدلات بالغة الانخفاض) والطلب على المنتجات الزراعية، وبخاصة الغذائية منها (والذي ينمو بمعدلات مرتفعة)، ومن ثم استمرار معدلات التزايد المرتفعة للواردات الزراعية في المستقبل. وطبقاً لتقديرات التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن أربع منظمات عربية ـ وهي تقديرات تتسم في رأينا بتفاؤل ملحوظ[٢٦] ـ، فان قيمة الواردات الزراعية

(٢٥) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨١، ص ٣٨، وجامعة الدول العربية، الأمانة العامة وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٢، ص ٣٠ والجدول رقم (٣ ـ ٣) في الملحق الاحصائي، ص ١٥٤.

(٢٦) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة وآخرون، المصدر نفسه، ص ٣١. وقد بنيت توقعاته ليس على =

بالأسعار الجارية سترتفع من نحو ٢٠ مليار دولار سنة ١٩٨٠، الى ٩٠ مليار دولار سنة ١٩٩٠، والى حوالى ٣٣٢ مليار دولار سنة ٢٠٠٠. ويؤكد التقرير المذكور أن قيمة الواردات المذكورة «ستتجاوز في نهاية القرن القيمة الكلية للصادرات العربية (شاملة النفط ومنتجاته) في عام ١٩٨٠ (٢٢٩ مليار دولار) بنسبة ٤٠ بالمائة، والقيمة الكلية للصادرات الزراعية العالمية في نفس العام (٢٩٠ مليار دولار) بنسبة ١١ بالمائة».

والنتيجة التي يمكن استخلاصها من ذلك هي أن درجة التبعية للخارج، وبالذات للدول الصناعية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، في السلع الغذائية الزراعية وفي السلع الزراعية بصفة عامة سوف تتزايد، اذا استمر التطور التلقائي للأوضاع الحالية على ما هو عليه.

(٢) ومن ناحية أخرى، تكشف البيانات الاحصائية التي أوردناها سابقاً عن التوزيع الجغرافي النسبي للتجارة الخارجية للأقطار العربية، الى اتجاه نسبة تجارتها مع البلدان الصناعية الغربية الى التزايد الواضح خلال السبعينات، سواء في جانب الصادرات أو الواردات. فبعد أن كانت صادراتها ووارداتها الى هذه البلدان ٥٩ بالمائة و٦٤ بالمائة على التوالي سنة ١٩٧٥، وصلت الى ٦٦ بالمائة و٧١ بالمائة على التوالي سنة ١٩٨٠[٢٧]. وتنطبق الملاحظة نفسها، اذا أخذنا الأقطار العربية النفطية على حدة. فقد ارتفعت نسبة وارداتها من البلدان الصناعية الغربية من ٦٨ بالمائة من وارداتها الكلية سنة ١٩٧١ الى ٧٧ بالمائة في كل من سنة ١٩٨٠ و١٩٨٢. وتراوحت نسبة صادراتها لهذه البلدان ما بين ٦٤ بالمائة و٧٥ بالمائة من صادراتها الكلية خلال الفترة نفسها[٢٨].

ويشير هذا التزايد في أهمية التجارة النسبية مع البلدان الصناعية الغربية على حساب المجموعات الاقتصادية الأخرى، بما فيها الأقطار العربية نفسها، الى أن تبعية الوطن العربي التجارية لهذه البلدان تتجه الى التزايد.

ومن المرجح أن هذه التبعية التجارية، اذا لم تكن سوف تتجه للتزايد في المستقبل متوسط المدى، فانها على الأقل لن تقل عما هي عليه حالياً، وذلك تحت تأثير عاملين واضحين وهما:

(أ) «استراتيجية التنمية للتصدير» التي اتجهت اليها خلال السبعينات الأقطار العربية النفطية وكل الأقطار العربية الأخرى تقريباً، وما يترتب عليها من تزايد الاعتماد على الخارج

= اساس استمرار اتجاهات ومعدلات نمو المتغيرات الاساسية، ولكن على اساس «افتراض حصول تطورات ايجابية في هذه المتغيرات تؤدي الى تحسن في نمو الانتاج الزراعي العربي، وانخفاض في معدلات نمو الطلب الفردي وفي معدلات زيادة أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية خلال السنوات المتبقية من القرن الحالي، مما قد يؤدي الى انخفاض في معدلات النمو السنوي في كلفة الواردات الزراعية (العربية) من ٢٦ بالمائة الى ١٥ بالمائة». والتفاؤل الذي قد لا يكون له ما يبرره في ظل الاستمرار التلقائي للأوضاع الحالية يظهر بوضوح في افتراض حدوث تحسن في نمو الانتاج الزراعي العربي، وحدوث انخفاض في معدلات نمو الطلب الفردي.

(٢٧) أنظر: القسم ٤، الفصل ٥، ثانياً - ٣ - ج، الملحق رقم (١)، الجدول رقم (٤).

(٢٨) أنظر: القسم ٤، الفصل ١٠، أولاً - ٤، والجدولان رقم (١٠ - ٢) و(١٠ - ٣).

بدرجة كبيرة في مرحلة اقامة المشروعات وانشائها ثم بعدما تبدأ هذه المشروعات في الانتاج والتصدير.

(ب) الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية والذي تدعمه وتعمل على استمراره استراتيجية التنمية للتصدير المشار اليها. ففي حين لم تتغير الأهمية النسبية المحدودة للصادرات الصناعية العربية ضمن الصادرات العربية الكلية (نحو ٢ بالمائة) خلال السبعينات وحتى أوائل الثمانينات، فان الصادرات العربية من النفط والمواد الخام والكيماويات استمرت تشكل نسبة بالغة الارتفاع تتراوح بين ٩٦ بالمائة و٩٨ بالمائة خلال الفترة نفسها[٢٩]. ويشير التركيز في التنمية في الأقطار النفطية وبعض الأقطار غير النفطية العربية على مشروعات اكتشاف النفط الخام واستخراجه[٣٠]، الى استمرار الأهمية النسبية المرتفعة للنفط ومشتقاته في المنتجات التي ستكون متاحة للتصدير من هذه الأقطار في المستقبل. وفي ما يتعلق بالواردات العربية، فانها استمرت منذ منتصف السبعينات وحتى بداية الثمانينات تتوزع بين السلع الصناعية (بنسبة تتراوح بين ٦٧ بالمائة و٧٥ بالمائة) والسلع الغذائية (بين ١٤ بالمائة و١٦ بالمائة) والمواد الخام والنفط والكيماويات (بين ١٠ بالمائة و٢٠ بالمائة)[٣١].

ونظراً لعدم تطبيق الأقطار العربية، في مجموعها، «لاستراتيجية التنمية لاشباع الحاجات الأساسية للسكان»، فسوف يظل أو يتزايد اعتمادها الكبير على الخارج في سد احتياجاتها من السلع الصناعية ومن المواد الغذائية، وبخاصة الزراعية منها.

وفي ظل التركيز الجغرافي المتزايد للتجارة الخارجية العربية مع البلدان الصناعية الغربية الذي سبقت الاشارة اليه، فان تزايد الاعتماد على الخارج سيكون في اتجاه تزايد الاعتماد على هذه البلدان، ومن ثم تزايد تبعية الاقتصادات العربية لها، وبخاصة اذا أخذنا في الاعتبار أهمية التجارة الخارجية في التأثير على الناتج المحلي وتطوره في الأقطار العربية، شأنها في ذلك شأن بقية الأقطار النامية الأخرى.

(٣) كذلك تشير المعلومات المتوافرة الى أنه لم تتخذ حتى الآن أية خطوات جادة وجماعية لتنمية القدرة التكنولوجية الذاتية العربية، مما يعني استمرار تبعية الوطن العربي من الناحية التكنولوجية للبلدان الصناعية الغربية[٣٢]. ومما يجعل من المتوقع تزايد هذا الجانب من التبعية

---

(٢٩) أنظر: الملحق رقم (١)، الجدول رقم (٦).

(٣٠) ترتب على تحسن أسعار النفط في سنتي ١٩٧٩ و١٩٨٠ مضاعفة بعض الأقطار العربية غير النفطية (مثل تونس ومصر والأردن) جهودها للتنقيب عن النفط في أراضيها، ومنحت امتيازات للتنقيب لشركات أجنبية أو لشركات محلية مشاركة مع شركات أجنبية. أنظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٤، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٣١) أنظر: الملحق رقم (١)، الجدول رقم (٥).

(٣٢) أنظر في التبعية التكنولوجية العربية للخارج: محمد الرشيد قريش، «نقل التكنولوجيا في الوطن

في المستقبل متوسط المدى على الأقل ما هو مشاهد من تزايد تغلغل الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العربي بصفة عامة، عن طريق القيام بدراسة تخطيط وتنفيذ المشروعات الانمائية العربية في جميع القطاعات (بما فيها القطاع النفطي)، وعن طريق إقامة المشروعات المشتركة في قطاع التمويل مع رأس المال العربي، وعن طريق تصريف منتجاتها من السلع الاستهلاكية العادية أو المعمرة وادخالها في النمط الاستهلاكي العربي بواسطة فروع مملوكة لها تماماً في الأقطار العربية، أو بواسطة مشروعات مشتركة بينها وبين أصحاب رؤوس الأموال العربية، طبقاً لقواعد القانون ومتطلباته في كل قطر عربي. ومن المعروف أن من أهم آثار نشاط الشركات متعددة الجنسية، ربط الأقطار المتخلفة بها تكنولوجيا من خلال ما تبيعه لها من تكنولوجيا جاهزة، دون السماح بتنمية القدرة التكنولوجية الذاتية لهذه الأقطار. ومن المؤسف أنه لا يوجد حتى الآن أي تنظيم قانوني عربي على المستوى القومي يقيد من ممارسات هذه الشركات في مجال اخضاع الوطن العربي لسيطرتها التكنولوجية.

(٤) ومن العوامل الخطيرة في زيادة تبعية الأقطار العربية وتعميقها، اعتمادها شبه الكلي على الخارج في التسليح. فأغلبها تعتمد، في تسليحها، على الدول الصناعية الغربية وبصفة خاصة على الولايات المتحدة، وثلاثة منها تعتمد في ذلك على الاتحاد السوفياتي. ولا يوجد حتى الآن ما يشير الى اتجاه الأنظمة الحاكمة العربية الى تعديل هذا الوضع، عن طريق اقامة صناعات عسكرية عربية متكاملة طبقاً لمتطلبات الأمن العربي، على الرغم من توافر الامكانات المالية العربية، ومن القدرة على توفير الامكانات البشرية الفنية اللازمة لذلك، طبقاً لما فعلته بعض بلدان العالم الثالث (مثل الهند) وبعض البلدان الاشتراكية (مثل الصين وكوريا الشمالية). ولذلك فانه من المقبول أن نتوقع تزايد تبعية الأقطار العربية للخارج في التسليح في المستقبل، وأن يحدث ذلك في الوقت الذي تتزايد فيه المخاطر على أمن واستقلال كل من هذه الأقطار

= العربي: مفهومه ومشاكله وتوجهه،» وعلي الدين هلال، «الأبعاد السياسية والاجتماعية لنقل التكنولوجيا في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٧ (آذار/ مارس ١٩٨٢)، ص ٨٥ ـ ١١٤؛ محمد رضا محرم، «تعريب التكنولوجيا،»؛ محمد عبد الشفيع عيسى، «التبعية التكنولوجية في الوطن العربي: المفهوم العام والتطبيق العملي،» ونـاديا الشيشيني، «الرقـابة الحكومية على استخدام واستيراد التكنولوجيا في الأقطار العربية: دراسة مقـارنـة،» **المستقبـل العـربي**، السنة ٦؛ العدد ٦١ (آذار/ مارس ١٩٨٤)، ص ٦٢ ـ ١١٣، ولهذين المقالين الأخيرين أهمية خاصة لدراسة التبعية التكنولوجية العربية والموقف الحكومي العربي السلبي منها وارتباط هذه التبعية بالتجزئة والقطرية في الوطن العربي. أنظر أيضاً: ابو القاسم العليوي، «التربية والتكنولوجيا ومستقبل العرب،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٦ (آب/ أغسطس ١٩٨٤)، ص ٤٨ ـ ٦٢. وهو يبين قصور استراتيجية التربية العربية في المساهمة في تكوين القدرة التكنولوجية الذاتية العربية. أنظر أيضاً: ندوة مشكلة التنمية التكنولوجية في الوطن العربي والتبعية التكنولوجية، التي نظمها اتحاد مجالس البحث العلمي العربية بالاشتراك مع مركز البحوث العلمية والتـطبيقية، الـدوحـة ـ قطر، ٢٨ ـ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢ (الدوحة، ١٩٨٤)، وفؤاد مرسي، «تحركات الشركات متعددة الجنسية في المنطقة العربية،» **دراسات عربية**، السنة ١٥، العدد ١٠ (آب/ أغسطس ١٩٧٩)، ص ٣ ـ ٢٦.

والوطن العربي في مجموعه من جانب اسرائيل بدعم الولايات المتحدة وحمايتها.

٥ ـ وفي ما يتعلق بالتبعية المالية العربية للخارج القائمة حالياً، فان تحليل الاتجاهات الحالية للتطور ـ وليس ثمة ما يشير الى أن الأنظمة الحاكمة العربية تريد تغييرها أو تتمتع بقدرة كبيرة على تغييرها ـ يؤدي بنا الى أن هذه التبعية سوف تتزايد هي الأخرى بدرجة قوية في المستقبل متوسط المدى. ومن المفيد، في هذا الصدد، التمييز بين تبعية الأثرياء وتبعية غير الاثرياء من الأقطار العربية.

فالأقطار العربية النفطية ذات الثراء المالي، ستتزايد تبعيتها المالية للبلدان الصناعية المتقدمة بسبب تركز استثمار وتوظيف فوائضها المالية في هذه البلدان، طبقاً لما يكشف عنه الجدول رقم (١٤ ـ ٣)(٣٣)، وبسبب ما يجب أن نتوقعه من أن هذه الأقطار، رغبة منها في عدم تعريض حقوقها لأية مخاطر سياسية، لن تتخذ أية سياسات أو اجراءات، في المجال المالي أو في غيره من المجالات، يكون من شأنها اغضاب البلدان الصناعية المتقدمة الموجودة هذه الاستثمارات فيها. ولعل هذا هو الدرس الوحيد الذي تعلمته الأنظمة الحاكمة في هذه الأقطار من تجربة ايران مع الولايات المتحدة بعد سنة ١٩٨٠. وقد يمكن القول إن تزايد تبعية هذه الاقطار المالية لهذه البلدان سوف يكون راجعاً الى الرغبة في المحافظة على الاستثمارات القائمة فعلاً وعلى عوائدها ضد مخاطر المصادرة والتجميد، أكثر من أن يكون راجعاً الى حدوث تزايد جديد في هذه الاستثمارات. فالتطورات الأخيرة (نهاية ١٩٨٤ وأوائل ١٩٨٥) قد تشير الى أن بعض العوامل غير العارضة قد بدأت تقيد من قدرة الأوبك على تحديد السعر المؤاتي لنفط أعضائه وعلى التحكم في حجم المعروض من النفط في الأسواق العالمية. ونتيجة لذلك فقد يكون من المقبول توقع اتجاه العائدات المالية ومن ثم الفوائض المالية للأقطار النفطية العربية الى الانخفاض، مما يضعف من الموارد المالية الجديدة القابلة للاستثمار في الخارج(٣٤).

---

(٣٣) أنظر: القسم ٣، الفصل ٦، ثانياً ـ ٥ ـ أ. ويتعلق الجدول رقم (١٤ ـ ٣) الوارد في المتن بالاستثمارات الخارجية المتراكمة لكل دول الأوبك في نهاية عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ وتوزيعها بين الدول الأجنبية. ويمكن اتخاذ هذا التوزيع مؤشراً على توزيع استثمارات الأقطار العربية النفطية اذ تمثل استثماراتها نسبة كبيرة من استثمارات دول الأوبك في مجموعها. فطبقاً لدراسات عديدة، بلغ نصيب أربعة أقطار نفطية عربية ـ السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر ـ حوالى ٧٥ بالمائة من اجمالي الفوائض المتراكمة والمستثمرة في الخارج في نهاية ١٩٨١، أي ما يزيد على ٢٧٩ مليار دولار، منها نحو (١٥٠) ملياراً للسعودية ونحو (٧٠) ملياراً للكويت. أنظر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي العاشر، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م** (الكويت: المنظمة، ١٩٨٤)، ص ٩٦ ـ ١٠٠.

(٣٤) تشير البيانات المتوافرة الى حدوث تدهور ملحوظ في الحساب الجاري لموازين مدفوعات دول الأوبك مجتمعة في سنة ١٩٨٢، مما ترتب عليه انخفاض قيمة الفوائض القابلة للاستثمار في نهاية السنة المذكورة الى ١,٦ مليار دولار مقابل ٤٨,٦ مليار دولار سنة ١٩٨١، مسجلة بذلك أدنى مستوى وصلت اليه منذ تصحيح أسعار النفط في ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤. أنظر: المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٠٢.

جدول رقم (١٤ ـ ٣)
توزيع الاستثمارات الخارجية المتراكمة لدول الأوبك
خلال العامين، ١٩٨١ و١٩٨٢

	نهاية عام ١٩٨١		نهاية عام ١٩٨٢	
	(مليار دولار)	التوزيع الجغرافي (٪)	(مليار دولار)	التوزيع الجغرافي (٪)
الولايات المتحدة	٨٠,٤	٢١,٦	٩١,١	٢٤,٣
المملكة المتحدة	٧٦,٢	٢٠,٥	٦٧,٢	١٨,٠
(منها ودائع في سوق النقد الاوروبية)	٦٢,٣	١٦,٧	٥٣,١	١٤,٢
دول صناعية أخرى	١٤٥,٣	٣٩,٠	١٣٩,٢	٣٧,٢
الدول النامية	٥٣,٧	١٤,٤	٥٧,٦	١٥,٤
مؤسسات دولية	١٦,٨	٤,٥	١٨,٩	٥,١
اجمالي الاستثمارات	٣٧٢,٤	١٠٠,٠	٣٧٤,٠	١٠٠,٠

المصدر: احتسبت من: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي العاشر ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م (الكويت: المنظمة، ١٩٨٤)، ص ١٠١، وقد اعتمد في بياناته على النشرة الفعلية لبنك انكلترا سنة ١٩٨٢ والتقرير السنوي للبنك الدولي للتسويات على السنة نفسها.

أما الأقطار العربية غير النفطية، فانها دخلت تدريجياً خلال السبعينات في حالة تبعية مالية بسبب ديونها المتزايدة من الأسواق النقدية والمالية الرأسمالية. وقد تكاثرت هذه الديون الى أحجام وبمعدلات بالغة الارتفاع طبقاً لما يتبين من الجدول رقم (١٤ ـ ٤). وبسبب ضخامة عبء خدمة هذه الديون (والتي تصل في بعض الحالات الى ٢٥ بالمائة و٣٢ بالمائة من قيمة صادرات القطر السلعية والخدمات)، فان أغلب هذه الأقطار أصبحت عاجزة عن سداد أقساطها وفوائدها بالكامل، أو عن سدادها في موعدها. والمشاهد أن ذلك يدفعها الى طلب تأجيل السداد، أو إعادة جدولته، أو الحصول على قروض جديدة لسداد الديون القائمة. ويؤدي ذلك الى زيادة خضوعها وتبعيتها للجهات والمنظمات المقرضة، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانماء والتعمير. وفي ذلك كله تتمتع الولايات المتحدة بدور مسيطر قوي، سواء في الاقتراض المباشر منها، أم في التأثير على المنظمتين الدوليتين المذكورتين ومن ثم على أجهزة الإقراض في البلدان الصناعية الغربية الأخرى. ويمكن القول إن تزايد التبعية بسبب هذا العامل يتحقق من خلال عملية تراكمية تغذي نفسها بنفسها. فالضخامة المبدئية للديون تؤدي الى أن يوجه جزء كبير من الموارد المالية لهذه الأقطار لسداد فوائدها وأقساطها. وتترتب على ذلك ضآلة الموارد التي تتبقى لتمويل عملية التنمية التي تتدهور وتضعف.

جـدول رقـم (١٤ ـ ٤)
الدين الخارجي للأقطار العربية المدينة،
خلال الفترة، ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢

	قيمة الدين الخارجي المسحوب (بملايين الدولارات)						نسبة خدمة الدين الخارجي الصادرات السلع والخدمات (٪)			
	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	٨٢/٧٣ (٪)	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨١
الأردن	٢٠٩	٨٤١	١٢٦٦	١٤٨١	١٦٨٦	٨٠٧	٤,٩	٤,٠	٥,٤	٦,٣
تونس	٨١٠	٢٤٢٢	٣١٩٤	٣١٨٢	٣١٧٧	٣٩٢	١٠,٦	١١,٣	١٢,٩	١٣,٩
الجزائر	٢٩٣٢	١٢٦٦٠	١٥٠٧٨	١٤٣٩٢	١٣٥٦٧	٤٦٣	١٢,٢	٢٠,٤	٢٤,٩	٢٤,٨
السودان	٥٠١	٢٣٨٣	٣٨٩٠	٤٨٠٦	٥٠٩٣	١٠١٧	١١,٦	١٢,٣	٦,٩	٥,٠
سوريا	٤١٥	١٩١٥	٢٤٠٦	٢٥١٢	٢٦١٦	٦٣٠	٧,٠	١٢,٦	١١,٢	١٠,٦
الصومال	١٢٧	٥٢٦	٧٢٥	٨٧٧	٩٤٤	٧٤٣	٦,٦	٣,١	٣,٤	٦,١
عمان	٤٢	٥٦٢	٤٦٦	٥٣٤	٦٧٧	١٦١٢	٠٠	٨,٢	٦,٦	٢,٩
مصر	٢٢٢٤	٩٩٢١	١٢٧٥١	١٤٢٥٠	١٤٩٣٥	٦٧٢	٤٠,٢	٢٢,٤	١٥,٤	٢٠,٩
المغرب	٩٩٨	٥١٢٣	٧٠٩٧	٧٩٦٩	٩٠٣٠	٩٠٥	٨,٣	١٨,٧	٢٧,٦	٣١,٣
موريتانيا	١٠٦	٥٩١	٧٢٣	٨٢٧	١٠٠١	٩٤٤	٤٠,٢	٢٢,٤	١٥,٤	٢٠,٩
اليمن الديمقراطية	٤٩	٣٣٠	٤٩٩	٦٤٠	٧٦١	١٥٥٣	٠,١	٠,٥	٢,٤	٦,٢
اليمن العربية	١٧٣	٤٧٠	٩٠٠	١١١٧	١٣١٢	٧٥٨	٠٠	٠,٧	١,٣	٤,٩

المصدر: احتسبت من: The World Bank, *World Debt Tables: xternal Debt of Developing Countries* (Washington, D.C.: The Bank, 1983-1984).

ويؤدي ذلك بدوره الى انخفاض قدرة اقتصاداتها الوطنية على الاستمرار في سداد الفوائد والأقساط، مما يجعلها تلجأ للجهات والمنظمات المقرضة لتأجيل السداد أو لاعادة جدولته أو لمدها بقروض جديدة. وهذا من شأنه أن يؤجل لفترة قصيرة نسبياً مشكلة السداد، ولكنه يعرقل عملية التنمية في المدى الأطول نسبياً ويضعفها، فتنخفض قدرة الاقتصادات الوطنية على السداد، فتلجأ لمزيد من الاستدانة أو التأجيل... وهكذا في حركة متراكمة تفرض عليها في كل مرحلة منها شروط تقيد من حريتها في رسم سياساتها المالية والنقدية والاقتصادية، وتتزايد من خلال ذلك تبعيتها للمراكز المالية في البلدان الصناعية المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الامريكية. ويلاحظ أنه منذ بدأت هذه التبعية المالية، فانها لم تقتصر على الجوانب المالية والاقتصادية، ولكنها امتدت الى جميع جوانب السياسة العامة للأقطار العربية المدينة، بما فيها سياساتها تجاه القضايا القومية وأهمها قضية الوحدة وقضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ذلك أن الانظمة الحاكمة في هذه الأقطار تتحاشى القيام بأي معارضة أو مقاومة حقيقية لاستراتيجية الولايات المتحدة وسياستها تجاه هذه القضايا، حتى لا يترتب على ذلك استخدام سلاح مديونيتها ضدها، وحتى لا تنعكس عليها المخاطر المحتملة التي يمكن أن تعود عليها من ذلك.

وخلاصة ما تقدم كله اذاً أن هناك من العوامل والأسباب ما يجعلنا نتوقع استمرار حالة التبعية متعددة الجوانب التي توجد فيها الأقطار العربية تجاه الخارج وبالذات البلدان الصناعية الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، بل وتزايد هذه التبعية، اذا استمرت الاتجاهات الحالية للتطور على نحو تلقائي، أي اذا لم يحدث تدخل ارادي مخطط لتصحيحها.

ج ـ التركيبة الاجتماعية الداخلية في الأقطار العربية

نقصد بـ «التركيبة الاجتماعية» «التركيبة الطبقية» للأقطار العربية(٣٥). ويقتصر بحثنا هنا على نقطة واحدة، وهي محاولة استشراف التطور المتوقع لهذه التركيبة في المستقبل متوسط المدى على الأقل، لما لهذا التطور من انعكاسات مهمة وأساسية على عملية الوحدة الاقتصادية العربية والوحدة العربية بصفة عامة. ونظراً للصعوبات العديدة التي تحيط بتحديد «الصورة المتوقعة لهذه التركيبة» في ذاتها والتي يحتاج التغلب عليها لجهد جماعي يقوم به فريق بحثي كبير، فاننا سنحاول «الاقتراب» من ذلك بطريقة غير مباشرة، وذلك بمحاولة تحسس التطورات المتوقعة في العوامل والقوى التي تتوقف عليها هذه التركيبة وتتشكل وتتطور تحت تأثيرها(٣٦).

ويمكن تلخيص هذه العوامل والقوى والتطورات المتوقعة فيها، بافتراض استمرار حركة

(٣٥) أنظر في بعض جوانب هذا الموضوع: حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، الفصل ٥، ص ١٣١ ـ ١٦٩؛ سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٢٣٥ ـ ٢٤٤؛ ابراهيم سعد الدين، «العلاقة بين التركيبات الطبقية والتنمية في الوطن العربي: (١) ورقة عمل للنقاش،»؛ محمود عبد الفضيل، «العلاقة بين التركيبات الطبقية والتنمية في الوطن العربي: (٢) ورقة عمل حول الاطار المبدئي لمجموعة القضايا الجديرة بالبحث حول العلاقة بين التطورات الطبقية في المجتمع العربي والابعاد المختلفة للمستقبل العربي،» و«العلاقة بين التركيبات الطبقية والتنمية في الوطن العربي: (٣) ملخص وقائع ندوة،» في: جامعة الأمم المتحدة، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، **ملف المستقبلات العربية البديلة** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢)، العدد ٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢)، ص ١٠ ـ ٣٥؛ «ندوة المستقبل العربي: التركيب الاجتماعي والتنمية،» شارك فيها: الحبيب المالكي، فواز طرابلسي وعبد اللطيف بن أشنهو، ادارها: ابراهيم سعد الدين، **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١)، ص ١١٥ ـ ١٢٩؛ سمير امين، **الأمة العربية: القومية وصراع الطبقات**، ترجمة كميل قيصر داغر (بيروت: دار ابن رشد للطباعة والنشر، ١٩٧٨). ولهذا الكتاب تحليل مهم في أصول وتطور «الطبقات» في الأقطار العربية، ولكننا لا نتفق معه في نظرته لمفهوم الأمة العربية، مع الاعتراف بأهمية بعض العوامل التي أشار اليها بالنسبة لعملية تكوين هذه الأمة. أنظر: المصدر نفسه، ص ١٣٨ وما بعدها.

(٣٦) وعلى الرغم من استنادنا في ذلك على تحليل بعض الحقائق الموضوعية المتصلة بهذه العوامل والقوى، الا أننا نرى أن النتائج التي وصلنا اليها يمكن اعتبارها «انطباعية» الى حد كبير. والواقع أن القدر الضئيل المتوافر من البيانات في كل ما يتعلق بموضوع «التركيبة الطبقية» في الوطن العربي، وعدم التحديد الذي يحيط بكثير من المفاهيم المتصلة به، يكادان يجعلان من المستحيل على أي باحث فرد أن يزعم الوصول الى أبعد من نتائج «انطباعية» عن طريق التحليل التأملي للكم المتوافر من البيانات.

المجتمعات العربية في الاتجاه نفسه الذي ساد حتى الآن ودون تدخل ارادي نضالي لتغييرها، في ما يأتي:

(١) العوامل التاريخية التي أدت الى التمايز الطبقي أو الى التأثير فيه، ومن ثم الى التركيبات الطبقية المعاصرة القائمة في الأقطار العربية.

على الرغم من تباين الأقطار العربية، من حيث بعض خصوصيات تطورها التاريخي، الا أنه يمكن القول ان هذه العوامل التاريخية قد أثرت في تشكيل التركيبة الطبقية من خلال ثلاث قنوات هي:

ـ القناة الاولى تتمثل بالموروث التاريخي لتطور المجتمع العربي[٣٧]. وقد انتقل هذا الموروث مع هذا المجتمع الى أوائل القرن التاسع عشر، واعتمد التمايز الطبقي فيه على أسس من ملكية الأراضي أو من النسب (الانتماء لعشائر أو لقبائل أو لعائلات معينة ذات وزن مهم بسبب الدين أو القوة أو التجارة)[٣٨].

ـ أما القناة الثانية، فهي السيطرة الاستعمارية الأوروبية ثم وريثتها الامريكية التي فرضت نفسها على الوطن العربي والتي باشرت أثراً عميقاً على التركيبة الطبقية في أقطاره، عن طريق تعميق التمايز الطبقي المتولد من الموروث التاريخي من ناحية سواء بالحالة التي وجدته عليها أو مع بعض التعديلات فيه، وعن طريق توليد أساس جديد لهذا التمايز يتمثل في الارتباط التجاري والمالي بالمصالح الاستعمارية (التجار والماليين المحليين) في اطار نمط التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل والاندماج التبعي للأقطار العربية في السوق الرأسمالي العالمي من ناحية ثانية.

ـ أما القناة الثالثة، فهي «الأنظمة الراديكالية» التي وصلت للسلطة عن طريق الانقلابات، أو الثورات العسكرية، والتي بدأت في مصر سنة ١٩٥٢ بقيادة عبد الناصر، وتلتها في بعض الأقطار العربية الأخرى (سوريا والعراق بقيادة حزب البعث في كل منهما ـ وليبيا). وقد وجهت هذه الأنظمة ضربات للتمايز الطبقي الذي وجدته عند قيامها ـ عن طريق الاصلاح الزراعي والتأميمات بصفة أساسية ـ والذي كانت قد ولدته القناتان السابقتان.

---

(٣٧) ولا يعني ذلك التجانس الكامل للتركية الاجتماعية ولا التشابه والتزامن المطلق في التطور التاريخي لهذه التركيبة. فقد كانت هناك خصوصيات لذلك بحسب ظروف كل جزء من الوطن العربي. أنظر في ذلك: امين، **الأمة العربية: القومية وصراع الطبقات**، ص ١٥ ـ ١٠٨. ومع مراعاة هذا التنوع، فان هناك اتجاهاً عاماً لحركة التطور في هذا الوطن في مجموعه.

(٣٨) كمثال على ذلك يمكن ايراد التطور التاريخي للعشيرة (أو القبيلة) المسيطرة ودورها في تكوين الدولة السعودية نفسها. أنظر: بول فييل، «البترول والطبقة الوظيفية: مثال «العربية السعودية»،» ترجمة خضر خضر، **دراسات عربية** (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩)، ص ١١٠ ـ ١٤٤ وخاصة، ص ١١٤ ـ ١١٦. أنظر أيضاً: بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**.

ويلاحظ أن القناتين الأوليين قد وجدتا في كل الأقطار العربية حتى قيام ثورة ١٩٥٢ في مصر. ثم حدثت مجابهة للقناة الثانية في مصر حتى رحيل عبد الناصر سنة ١٩٧٠، ثم أعيدت القناة الثانية الى قوتها من جديد خلال حكم السادات الذي ظهر في عهده نوع من التمايز الطبقي يجمع بين اعادة السطوة والقوة لشريحة من كبار ملاك الأراضي وبين نمو طبقة رأسمالية جديدة من المستفيدين من اعادة ادماج الاقتصاد المصري في السوق الرأسمالية الدولية[٣٩]. أما في الأقطار العربية القائمة فيها الأنظمة الراديكالية الاخرى، فيبدو أن أوضاع التمايز الطبقي فيها لم تكن في بداية الثمانينات تمثل اختلافاً ملموساً عما كانت قد حققته تلك الأنظمة في بدايتها خلال النصف الأول من السبعينات.

والخلاصة أنه تحت تأثير العوامل التاريخية المشار اليها، يمكن القول ان التركيبات الطبقية في الوطن العربي تظهر في المرحلة الحالية على النحو التالي[٤٠]: في عدد من الأقطار العربية يوجد تمايز طبقي قوي يرتكز الى الأسس التقليدية أو العشيرية (القبلية أساساً) وان كان هذا التمايز قد غذته في الأقطار العربية النفطية الخليجية روافد الثراء الذي حققه النفط منذ أواخر الخمسينات؛ حيث أخذت تظهر من بين الطبقة المسيطرة تقليدياً أو معها فئة من كبار التجار وأصحاب الأموال الذين يرتبط نشاطهم بالسوق الرأسمالية العالمية، وتشكلت من هؤلاء جميعاً طبقة مركبة أو متحالفة محدودة العدد نسبياً يتركز بين يديها جانب كبير من ثروة القطر وتملك السلطة. وفي الأقطار العربية الأخرى التي لم تعرف نظم الحكم الراديكالية توجد طبقة (أو طبقات) تسيطر على جانب كبير من ثروة القطر في مواجهة غالبية فئات الشعب الأخرى التي تعيش في الغالب دون خط الفقر المطلق. وتتكون الطبقة المذكورة، والتي تملك السلطة أيضاً، من خليط من (أو من تحالف) بين بقايا طبقة كبار ملاك الأراضي ومن البرجوازية الكبيرة (التجار وأصحاب الأموال المرتبطين بالخارج) ومن بعض عناصر البرجوازية الصغيرة (الطبقة الوسطى) التي ربطت نفسها ومصالحها بمصالح الطبقتين الأخريين. أما الأقطار التي عرفت النظم الراديكالية، فانها، باستثناء مصر، تعيش في وضع يمكن وصفه بأنه انتقالي قيدت أو خففت فيه المزايا والسلطة التي كانت لطبقة كبار ملاك الأراضي والبورجوازية الكبيرة، واستحوذت على السلطة فيها (وكذلك على بعض العناصر الاقتصادية للتمايز الطبقي) الفئة التي قامت بالانقلاب العسكري الراديكالي في كل منها. أما مصر، فانها كما أشرنا من قبل، تشهد، منذ حكم

---

(٣٩) أنظر في تحويل الاقتصاد المصري في هذا الاتجاه: جودة عبد الخالق، «أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحولات الهيكلية في الاقتصاد المصري، ١٩٧١ - ١٩٧٧،» ورقة قدمت الى المؤتمر السنوي للاقتصاديين المصريين، ٣، القاهرة، ٢٣ - ٢٥ آذار/ مارس ١٩٧٨، **الاقتصاد المصري في ربع قرن، ١٩٥٢ - ١٩٧٧** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص ٣٦٣ - ٤٠٢، وخاصة، ص ٣٨٦ - ٣٨٨.

(٤٠) أنظر في معرفة بعض تفاصيل التلخيص العام الذي أوردناه في المتن: بركات، المصدر نفسه، الفصل ٥؛ البحوث في: **ملف المستقبلات العربية البديلة**، العدد ٣ (كانون الثاني / يناير ١٩٨٢)؛ محمود عبد الفضيل، «تضاريس الخريطة الطبقية في الوطن العربي: نظرة اجمالية نقدية،» شباط/ فبراير ١٩٨٥. (غير منشورة)

السادات، تحولاً طبقيا في عكس الاتجاه الذي كانت تتشكل ملامحه خلال حكم عبد الناصر، حيث أعيدت القوة والوضع الطبقي المتميز لشريحة من كبار ملاك الأراضي، كما ظهرت طبقة رأسمالية جديدة من المستفيدين، مما سمي بعملية الانفتاح الاقتصادي التي حدثت في ظل حكمه، والتي لم تكن سوى اسم آخر لعملية اعادة دمج الاقتصاد المصري في السوق الرأسمالية الدولية ووضعه في حالة تبعية كاملة لهذه السوق وللولايات المتحدة على وجه الخصوص. ومن خصائص الرأسمالية التي تنتمي اليها وتتشكل منها هذه الطبقة الجديدة أنها رأسمالية تابعة للخارج، وأنها عائلية (حيث تتكرر في تكوين الشركات المساهمة وغيرها من المشروعات التي تقام، الأسماء نفسها للعائلات نفسها تقريباً) وأنها رأسمالية تجارية(٤١).

وأياً كانت درجة دقة هذه الصورة العامة عن طبيعة التركيبات الطبقية القائمة حالياً في الأقطار العربية، فثمة حقيقة لا شك فيها. ففي أغلب الأقطار العربية توجد طبقة (مركبة وقائمة على تحالف تكوينات فرعية لها) يتركز لديها القدر الأكبر من ثروة القطر، ومن ثم تكون لها سلطة الحكم. وفي العدد القليل من الأقطار العربية ذات الأنظمة المسماة بالراديكالية تحتكر الحكم فئة (أو طبقة) الذين قاموا بالانقلاب العسكري الذي قام هذا النظام بمقتضاه، كما أن الدلائل تشير الى تشكيل فئة جديدة منهم وممن يرتبطون بهم تتمتع بقدر ملموس من المزايا الاقتصادية التي لا تتوافر لغالبية أفراد الطبقات الشعبية التي لا تمسك بين ايديها بسلطة الحكم(٤٢).

(٢) ونرجح أن التركيبة الطبقية القائمة حالياً لن تشهد، في المستقبل متوسط المدى، تطوراً أو تغيراً تلقائياً يكون من شأنه زيادة الأهمية الاقتصادية ومن ثم الأهمية السياسية للطبقات «الشعبية» على حساب الطبقة التي تتركز لديها الثروة وتحتكر السلطة، وذلك للأسباب الآتية:

(أ) ضعف الوعي الطبقي لدى الطبقات الشعبية (أياً كانت الفئات التي تتكون منها)، بسبب الأمية الأبجدية والأمية السياسية، وغياب أو ضعف المنظمات الشعبية الطبقية والمهنية (النقابات العمالية ـ والجمعيات والاتحادات المهنية) التي تقوم بتكوين هذا الوعي واذكائه، مما يؤدي لضعف قدرة هذه الطبقات على التعبير عن نفسها وعلى المعارضة.

(ب) انحياز الطبقات الحاكمة في أغلب الأقطار العربية للنظام الرأسمالي العالمي، حيث ترى أن بقاءها واستمرارها مرتبط ببقائه واستمراره وقوته(٤٣). ويرجع ذلك في الحقيقة الى الوضع

---

(٤١) عبد الخالق، «أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحولات الهيكلية في الاقتصاد المصري، ١٩٧١ ـ ١٩٧٧،» ص ٣٨٨.

(٤٢) لن ندخل هنا في تفصيل تكوين الطبقات التي نطلق عليها وصف «الشعبية» وطبيعة الفئات التي تتكون منها (الطبقة المتوسطة ـ العمال الزراعيين ـ البروليتاريا الصناعية ـ ما يسميه البعض بالفئات الهامشية أو شبه البروليتاريا أو البروليتاريا الرثة). أنظر في ذلك الهامش رقم (٣٩) وبخاصة عبد الفضيل، «العلاقة بين التركيبات الطبقية والتنمية في الوطن العربي: (٢) ورقة عمل حول الاطار المبدئي لمجموعة القضايا الجديرة بالبحث حول العلاقة بين التطورات الطبقية في المجتمع العربي والأبعاد المختلفة للمستقبل العربي».

(٤٣) أنظر: «ندوة المستقبل العربي: التركيب الاجتماعي والتنمية،» ص ١١٧ و١١٩.

الـذي تحتله اقتصادات هذه الأقطار في التقسيم الدولي للعمل، (التخصص في انتاج بعض المواد الأولية الأساسية أهمها النفط) والى الكسب المادي الذي يعود من هذا الوضع على طبقاتها الحـاكمـة ممـا يجعلهـا ترتبط بالـرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة. وفي رأي بعض المؤلفين أنها تقوم بدور «وظيفي» مهم وهو المحافظـة علـى مصالح دول «المركز» الرأسمالية وفي قيادة «أقطار المحيط» في المنطقة ونحو المزيد من التبعية لهذه الدول والمزيد من الاندماج في السـوق الرأسمالية الدولية[٤٤]. وتزيد قوة هذه الأقطار في أدائها لهذا الدور في حالات التمتع بعائدات نفطية كبيرة ومتزايدة مما يعطيها أداة قوية للتأثير ولممارسة سياسة خارجية نشيطة. ولما كانت مصـالـح دول «المـركـز» الرأسمالية، وبالذات الولايات المتحدة، تتعارض مع نمو قوة «الطبقات الشعبية»، فانها، من خلال تأثيرها على القرار السياسي للطبقات الحاكمة في هذه الأقطار، تدفع هذه الأخيرة لفرض المزيد من القيود على كل اتجاه حقيقي لزيادة الأهمية النسبية لهذه الطبقات في المجال السياسي. ويقابل ذلك ضعف نضال هذه الطبقات في سبيل تقوية مركزها وانتزاع حقها في المشاركة الحقيقية الفعالة في صنع القرارات السياسة.

(ج) افتقار «الطبقات الشعبية» إلى قيادة فعالة بسبب انحياز أغلبيـة المثقفين في الأقـطار العـربية للطبقـة الحاكمـة، ودفاعهـا عنها، وتبـريرهـا لممارسـاتها ومما يقوم ضمنـاً على تبـرير استمرار التركيبة الاجتماعية أو الطبقية القائمـة. ويمكن القول إن تـطلعات وانتهـازية غـالبية أفراد فئة المثقفين مسؤولة بدرجة كبيرة عن ضعف نضال هذه الطبقات[٤٥].

(د) نمط التنمية الـذي تختـاره الـطبقـات الحاكمة في الأقطار العربية والذي تطور من استراتيجية «الاحلال محل الاستيراد» الى «استراتيجية التنمية من أجل التصدير». ومن المعروف أن لكل من النمطين أثراً سلبياً على تطوير وزيادة الأهمية النسبية للطبقات الشعبية، فضلاً عما يؤديان اليه من زيادة التبعية للسوق الرأسمالية الدولية، التي تقوي من ارتباط الطبقات الحاكمة في هذه الأقـطار بدول «المركز» الرأسمالية، التي تتعارض مصالحها مع حدوث أي تطور في صالح زيادة القوة السياسية لهذه الطبقات.

(هـ) هناك من الدلائل ما يشير الى أن «توزيع الدخل» قد اتجه، خلال السبعينات، نحو

---

(٤٤) انظر: فبيل، «البترول والطبقة الوظيفية: مثال «العربية السعودية»،» ص ١١٠ - ١١١ و١٣٩ - ١٤٤.

(٤٥) بخصوص فئات المثقفين العرب، والدور القيادي التطويري المهم الذي لعبته في القرن التاسع عشر، وانحسار هذا الدور في المرحلة الحالية التي أصبح من أهم صفات المثقفين العرب فيها «نزعة التذبذب الفكري» و«النزعة الانتهازية» التي تجعلهم، بسبب عدم الأمان الذين يشعرون به، يسايرون ويساومون، و«النزعة التبريرية» التي تجعلهم يحـاولـون كسب رضى أصحاب المراكز وذوي السلطان ومصادقتهم، معتمدين في اقناع انفسهم والآخرين بما يقومون به عن طريق التبريرات اللفظية التي يساهمون بها في عملية «الخصي الفكري الذي يريد النظام القائم فرضه عليه». أنظر، الكتاب المهم: هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، ط ٢ (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٥)، ص ١٢٩ - ١٤٠.

زيادة التفاوت في صالح الطبقات الحاكمة والفئات العليا من المجتمع المرتبطة بها(٤٦). ويزيد ذلك ليس من القوة الاقتصادية لهذه الطبقات والفئات ومن أدوات تحكمها بما يحاصر ويمنع حدوث تطوير لغير صالحها في التركيبة الطبقية في أقطارها فقط، ولكنه يزيد كذلك من قوة تمسكها بمزاياها الطبقية وحرصها عليها واستماتتها في حمايتها والدفاع عنها. وتفيد في ذلك من الدعم الأدبي والأمني الداخلي الذي تكفله لها «دول المركز» في النظام الرأسمالي الدولي، وبخاصة الولايات المتحدة التي ترى أن مصلحتها تتطلب بقاء هذه الطبقات الحاكمة العربية وقوتها.

(و) وترتبط، بعملية اعادة توزيع الدخل ضد صالح «الطبقات الشعبية»، الآثار التي يباشرها التضخم في الأقطار العربية. فهو يؤدي الى «تقويض للطبقة المتوسطة من خلال ابتلاع مدخرات هذه الفئة الاجتماعية»(٤٧)، حيث يؤدي الارتفاع التضخمي المتتالي الى عدم كفاية دخول ابنائها الجارية، فيستخدمون بصفة تدريجية ومتتالية أجزاء من مدخراتهم للحفاظ على مستوى معيشتهم. «لكن استمرار آلية التضخم يبتلع كل جهود أبناء هذه الطبقة ويسلمها في النهاية الى مستوى اجتماعي أقل. ومن هنا، فاننا اذا قلنا ان التضخم يزيد الفقير فقراً فهذه حقيقة لا خلاف حولها»(٤٨). ومن ناحية أخرى، يترتب على التضخم تزايد القيمة الحقيقية لثروات الطبقات والفئات التي تملك أصولاً مادية عينية (كالعقارات أو المنشآت الانتاجية)، بينما تنخفض وتتدهور القيمة الحقيقية لثروة الطبقات التي تتخذ ثروتها شكلاً نقدياً كاملاً أو غالباً، وهي تتمثل في الطبقات محدودة الدخل التي تحتفظ بثروتها، في هذا الشكل، لكي تكون جاهزة لمواجهة احتياجاتها الضرورية. أي أن التضخم يؤدي الى اعادة توزيع الثروة والدخل الحقيقيين ضد صالح الطبقات الشعبية، ولصالح الطبقات ذات الثراء التي تملك، بحكم ثرائها، تخصيص جزء كبير من ثروتها في الأصول العقارية والعينية الأخرى، وهي الطبقات الحاكمة والفئات المرتبطة بها(٤٩).

(ز) انحسار المد القومي منذ الضربة التي وجهت «للمشروع العربي» بهزيمة سنة ١٩٦٧، وانتقال دور «الدولة ـ القائد» في الوطن العربي من مصر على أثر ذلك، وبخاصة بعد

---

(٤٦) أنظر في ذلك: محمد هشام خواجكية، «توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٠ (آب/ أغسطس ١٩٨١)، ص ٤٠ ـ ٧١. وبالنسبة لحالة مصر بالذات، أنظر: جلال احمد امين، **بعض قضايا الانفتاح في مصر**، وفؤاد مرسي، **هذا الانفتاح الاقتصادي** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦)، ص ١٢٩ ـ ٣٠٥.

(٤٧) محمد الرميحي، «الآثار الاجتماعية للتضخم: ملاحظات أساسية،» ورقة قدمت الى: اجتماع خبراء التضخم في العالم العربي، الكويت، ١٦ ـ ١٨ آذار/ مارس ١٩٨٥ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، [١٩٨٥])، ص ٨.

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٩.

رحيل عبد الناصر، الى أقطار الثراء النفطي كمجموعة أو الى أقوى أقطارها[٥٠]. ومن المعروف مدى ارتباط مصالح الطبقة الحاكمة في هذه الأخيرة بمصالح ومتطلبات دول «المركز» الرأسمالية وبالولايات المتحدة على وجه الخصوص، وباختلاف فلسفتها عن فلسفة مصر الناصرية في ما يتعلق بالتركيبة الطبقية السائدة في الأقطار العربية.

كل هذه الملاحظات العامة ـ والتي تحتاج بلا شك الى دراسة تفصيلية للممارسات التي توضح حقيقة ومدى فاعلية كل منها ـ تشير بوضوح الى أن العوامل التي تحكم التركيبة الطبقية في الأقطار العربية وتشكلها وتؤثر فيها، لا يتوقع أن تتطور في المستقبل متوسط المدى في اتجاه زيادة الأهمية النسبية «للطبقات الشعبية» بفئاتها المتعددة، وأن الأرجح هو أن يكون التطور في اتجاه تزايد قوة الطبقات الحاكمة والفئات العليا المرتبطة بها في الأقطار العربية، والتي ترتبط مصالحها في أغلب هذه الأقطار بمصالح «دول المركز» الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة.

د ـ النفط العربي

عرضنا، في ما سبق بالتفصيل، في موضعين من هذا الكتاب للجوانب العديدة لآثار الحقبة النفطية التي بدأت منذ نهاية **١٩٧٣** على الوحدة العربية الاقتصادية والعامة[٥١]. وقد انتهينا، في بحثنا، الى أن هذه الحقبة باشرت آثاراً ايجابية وآثاراً سلبية على التعاون والتكامل الاقتصاديين العربيين، ولكن الآثار السلبية كانت، في مجموعها، أقوى وأشد فاعلية على هذا التعاون والتكامل في حاضرهما وفي مستقبلهما[٥٢].

وسنقتصر هنا على جانب لم نعرض له في ما سبق، وهو محاولة استشراف التطور المتوقع «لأوضاع النفط العربي»، لما لهذا التطور من انعكاسات وآثار بالغة الأهمية على حركة الوحدة العربية الاقتصادية والعامة. وتندرج تحت مفهوم «أوضاع النفط العربي» عدة نقاط منها الوضع النسبي المستقبل للنفط بصفة عامة بين مصادر الطاقة الأخرى في مواجهة احتياجات العالم لهذه الطاقة، والأهمية النسبية للنفط العربي في الانتاج والتصدير العالميين للنفط، وأسعار النفط،

---

(٥٠) أنظر: بهجت قرني، «أزمة التجمع العربي: بحث في مقدمات ونتائج الاقتصاد السياسي العربي المعاصر،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٠ (شباط/ فبراير ١٩٨٤)، ص ٣٥ ـ ٤٩، ويشير الكاتب الى ان كل نظام اقليمي يحتاج لوجود «قطب سياسي» . . لكي يوفر القاعدة التي تربط النظام بعضه ببعض، ولكي يعطي الاتجاه لأعضاء النظام «والى صعود ثم أفول الناصرية كقطب سياسي، وصعود النفطية السياسية كقطب بديل»، يستند الى «القوة المالية فقط» دون امتلاك العناصر الموضوعية الأخرى للقوة في العلاقات الدولية» مثل عدد السكان والهياكل التنظيمية الصلبة والقوة البشرية العسكرية المؤثرة والمدربة جيداً والمنظمات السياسية ذات البعد القومي العربي، فضلاً عن أنها . . «تعتمد على العالم الخارجي في كل شيء من الطعام الى السلاح»، المصدر نفسه، ص ٤٦ و٤٧.

(٥١) أنظر: القسم ٤، الفصل ١٠، أولاً ـ ٤، والفصل ١١.

(٥٢) أنظر: القسم ٤، الفصل ١١، ثانياً ـ ٤.

وعائداته، وفوائضه. وستتناول هذه الجوانب من زاوية معينة تربط بينها جميعاً، وهي مدى قدرة منـظمـة الأقـطار المصدرة للنفط (الأوبك) على الاستمرار والتحكم في السوق الدولية للنفط بالدرجة نفسها التي كانت لها في منتصف السبعينات والتي أدت الى وجود ما عرف بـ «الحقبة النفـطية». أي أن بحثنا سيتركز أساساً على محاولة استشراف مستقبل الأوبك من حيث قوتها وتماسكها وفاعلية حركتها في سوق النفط العالمية.

ويصطدم الباحث، في هذا الموضوع، بصعوبتين كبيرتين: الأولى، لا تقتصر على العوامل التي تؤثر على مستقبل الأوبك على موقف الأقطار النفطية العربية، بـل تشمـل العوامل الأهم والأخطر من ذلك التي تتعلق بموقف العالم الخارجي وبما سوف يطبقه من استراتيجيات وسياسات تجاه النفط العـربي ونفط أقـطار الأوبك بصفة عامة، وبما سوف تتخذه هذه الأقطار من ردود فعل أو من خطوات مسبقة لمواجهة هذه الاستراتيجيات والسياسات، وهي كلها أمور يصعب جداً الاحاطة بها. والثانية، أن حركة الأوبك، منذ ١٩٧٣ حتى الآن (بداية ١٩٨٥)، لا تكشف عن استراتيجية واضحة محددة ولا عن اتجاهات مدروسة، حيث كانت حركتها، وبخاصة بعد سنة ١٩٧٩، تظهر في شكـل ردود فعل آنية وسريعة للآثار التي كانت تمارسها استراتيجية وسياسة بلدان «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» OECD والتي تتكون من الدول الصناعية الرأسمالية الغربية بما فيهـا اليابـان وبـزعـامة الولايات المتحدة. وبعبارة أخرى، لا يوجد نمط ثابت ومستقر لحركة الأوبك، يمكن اتخاذه مؤشراً لاتجاهات التطور في المستقبل، على غرار حركة العوامل الحاكمة الثلاثة التي درسناها حتى الآن (المشاركة الشعبية ـ والتبعية ـ والتركيبة الاجتماعية). ومع ذلك، فانه يمكن القول ان غياب الاستراتيجية والاتجاهات المحددة المدروسة والتصرف من خلال ردود الفعل اللاحقة والآنية وليس من خلال نظرة طويلة المدى محددة سلفاً، يمثل، في حد ذاته، «نمطاً للحركة» يمكن دراسة آثاره بافتراض استمرار الاتجاه العام الذي اتخذته ردود الفعل في الماضي. وهذا ما سوف نصدر عنه في محاولة استشراف التطور المتوقع للأوبك.

ما هي اذاً توقعات المستقبل، بالنسبة للاوبك، من النواحي المشار اليها؟

على الـرغم من المخـاطـرة العلمية الكبيرة التي تنطوي عليها محاولة الاجابة عن هذا السؤال، فانه يبدو لنا أنه من الممكن القول إنه اذا لم تكن منظمة الأوبك قد فقدت فعلاً خلال السنـوات القليلة المـاضية كل قوتهـا وسيطرتها على سوق النفط العالمية[٥٣]، فان فقدانها لكل عوامل هذه القوة والسيطرة، بل وللتضامن والتماسك بين أعضائها سوف يحدث خلال المستقبل القريب

(٥٣) ترى د. سعاد الصباح أن ذلك قد حدث فعلاً. أنظر: سعاد الصباح: «السياسة النفطية في اطار مجلس التعاون الخليجي،» ورقة قدمت الى: الموسم الثقافي لوزارة الخارجية في الامارات العربية المتحدة، ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٥، ص ١١، و«الأوبـك .. الى اين بعـد الاحتضار،» في: سعاد الصباح، الكويت: **أضواء على المشاكل الحالية والآمال المستقبلية** (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٥)، ص ١٠١ - ١٢٢، ويحوي مقالها المذكور دراسة مركزة وواضحة عن أسباب فقدان الأوبك لقوتها.

(نحو خمس سنوات)، وعلى أحسن الفروض فان ذلك سيتحقق تماماً خلال المستقبل متوسط المدى (أي قبل سنة ٢٠٠٠).

ويرجع ذلك، في تقديرنا، الى الأسباب التالية:

(١) عدم وجود أي استراتيجية واضحة محددة ومبنية على تحليل علمي دقيق لما يجب أن تكون عليه توجهات ومسارات الاوبك وأقطارها لمواجهة احتمالات التطور وردود الأفعال الممكنة في البلدان المستهلكة للنفط، وبخاصة في البلدان الصناعية الغربية. فلم تهتم الأوبك وأقطارها، بعد تصحيحها لأسعار نفطها، منذ ١٩٧٣ - ١٩٧٤، بالتوصل الى تصور للاحتمالات المختلفة لهذا التطور في الزمن القصير والمتوسط والطويل، وبوضع استراتيجية لحركتها في ضوء هذا التصور[٥٤].

وعلى العكس من ذلك، فان البلدان الصناعية الغربية المستهلكة للنفط، قد توفرت مجتمعة ومنفردة، منذ الشهور الأولى التي تلت تصحيح أسعار النفط في ١٩٧٣ - ١٩٧٤، على رسم وتنفيذ استراتيجية محددة للطاقة ولمواجهة الأوبك بهدف انقاص قوتها وسيطرتها تدريجياً تمهيداً لتحطيم فاعليتها نهائياً. ولم يكن ذلك أمراً خفياً، ولكن جرى الاعلان عنه من كتاب وصحفيين عديدين في هذه البلدان، بل ومن المسؤولين فيها في المناقشات التي جرت عند تأسيس «وكالة الطاقة الدولية»، بناء على مبادرة كيسنجر في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٧٤، وكان آنذاك وزيراً لخارجية الولايات المتحدة، لكي تكون (الوكالة) جهازاً جماعياً للتعاون بين هذه البلدان في مجال الطاقة في ظل الحقبة النفطية الجديدة[٥٥].

(٢) نجحت استراتيجية البلدان الصناعية الغربية في تحقيق أهدافها وتوجهاتها العامة، مما أحدث تغييرات هيكلية عميقة في السوق العالمية للنفط أضعفت الى درجة كبيرة من قوة الأوبك على هذه السوق وسيطرتها[٥٦].

---

(٥٤) لم تعلن الأوبك نفسها ولا أقطارها عن وجود مثل هذه الاستراتيجية، كما لم تشر المراجع العديدة عن الموضوع الى وجودها. وكأنما كانت الاستراتيجية الوحيدة للأوبك وأقطاره هي التحكم في سعر النفوط دون توفير الشروط الواجبة لاستمرار هذا التحكم. أنظر: الصباح، «الأوبك .. الى اين بعد الاحتضار،» ص ١٠٢.

(٥٥) أنظر: القسم ٤، الفصل ١١، ثانياً - ١، وجيمس ايكنز، «وجهات النظر الأمريكية حول «أوبيك»،» ورقة قدمت الى: ندوة الصحافة العالمية التي نظمت تحت رعاية لجنة العلاقات الاعلامية لدول الخليج العربي، باريس، ٢٩ - ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤.

(٥٦) أنظر في هذه التغيرات: فاضل الجلبي، «تطورات سوق النفط في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣: الظروف التي أدت الى تخفيض اسعار منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبيك)،» في: جامعة الأمم المتحدة، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، **ملف المستقبلات العربية البديلة** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤)، العدد ١٢ (نيسان/ أبريل ١٩٨٤)، ص ٢٩ - ٤٦، العدد ١٢ (تموز/ يوليو ١٩٨٤)، ص ١٤ - ٢٩، و Giuseppe Sfligiotti, *In the Future of Oil: Europe and Arab Nations* (Rome: Pio Manzu International Research Centre, 1984), pp. 42-47.

وقد نجحت البلدان الصناعية الغربية نجاحاً كبيراً في تحقيق أهداف استراتيجيتها المذكورة. فمن ناحية، حققت تقدماً كبيراً في توفير استهلاك الطاقة وترشيده بصفة عامة، وفي انقاص الاعتماد على النفط عن طريق التوسع النسبي في استخدام مصادر الطاقة الأخرى البديلة له(٥٧). وقد نجم عن ذلك انخفاض معدلات تزايد الطلب على النفط في مرحلة أولى ثم انخفاض الحجم المطلق لهذا الطلب في مرحلة لاحقة. كذلك نجحت في دفع الانتاج ومن ثم العرض العالمي للنفط للزيادة من أقطار من خارج الأوبك مثل النرويج وانكلترا من بحر الشمال، والمكسيك ومصر وماليزيا(٥٨). ونتيجة للتزايد في عرض النفط، بالقياس للركود بل والانخفاض في طلبه، شهدت السوق العالمية فائضاً فعلياً، أو كامناً، في النفط، مما جعل السنوات الأخيرة تشهد باستمرار درجة من «التخمة النفطية». وقد ترتب على ذلك أن أصبحت هذه السوق تعاني من ضغط نزولي كامن وقوي على أسعار النفط. كذلك نتج عن زيادة انتاج النفط وعرضه في الأقطار غير الأعضاء في الأوبك تزايد اعتماد البلاد الصناعية الغربية عليها في ما تستورده من نفط، وانخفاض اعتمادها على نفط أقطار الأوبك؛ مما أنقص حجم صادراتها منه سنة ١٩٨٣ الى أقل من نصف حجمها سنة ١٩٧٣ (من نحو ٣٠ الى نحو ١٥ مليون برميل يومياً). وكان لذلك أثره على حجم انتاجها من النفط الذي شهد انخفاضاً مستمراً منذ سنة ١٩٧٩ حتى بلغ، في سنة ١٩٨٣، نحو ٥٥ بالمائة، مما كان عليه سنة ١٩٧٣ (من نحو ٣١ مليون برميل يومياً الى نحو ١٧ مليون برميل).

كذلك نجحت البلدان الصناعية الغربية في جانب آخر من استراتيجيتها المذكورة، وهو تكوين «مخزون نفطي»، استناداً لسياسة مشتركة بينها منذ سنة ١٩٧٤، ووصل في سنتي ١٩٧٨ و١٩٧٩ الى مستوى يفوق حاجتها الاعتيادية والتجارية، وكان الطلب على النفط، لتكوين هذا

---

(٥٧) ترتب على هذه الاجراءات انخفاض مرونة الطلب على النفط بالنسبة لتغيرات الناتج المحلي التي تترجم في النهاية تطور النشاط الاقتصادي. فبعد أن كان معامل المرونة قبل سنة ١٩٧٣ بين الطلب على الطاقة بعامة والنفط بخاصة وبين تغير الناتج المحلي تتجاوز الواحد الصحيح، انخفض هذا المعدل «الى أقل من نصف الوحدة في كثير من البلدان الصناعية، مما يشير الى انخفاض في حساسية استهلاك النفط للتغيرات التي تحدث في أداء الناتج المحلي الاجمالي». أنظر: الشلبي، «تطورات سوق النفط في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣: الظروف التي أدت الى تخفيض اسعار منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبيك)،» ص ٣٣ - ٣٤، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير **الأمين العام السنوي التاسع**، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م (الكويت: المنظمة، [١٩٨٣])، ص ٢٨.

(٥٨) في الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٨٣ ارتفع انتاج النفط خارج الأوبك من ١٧,٦ الى ما يزيد عن ٢٠,٥ مليون برميل يومياً، وقد حلت هذه الزيادة في اشباع حاجات الدول الصناعية المتقدمة محل صادرات الأوبك التي انخفض انتاج أقطارها في الفترة نفسها من نحو ٣١ الى نحو ١٧ مليون برميل يومياً أي أنه انخفض بنسبة ٤٥ بالمائة تقريباً. أنظر: الشلبي، المصدر نفسه، ص ٣٨ - ٣٩، و

Middle East Economic Survey [MEES], (17 December 1984), p. D3.

أنظر أيضاً المقال الهام لبيتر هيلير، سكرتير مجلس الشرق الأوسط في حزب الأحرار البريطاني والذي ترجمه محمود شعباني: بيتر هيلير، «بريطانيا والأوبك: (المنتجون) الجدد وراء تراجع دور الأوبك،» **الخليج** (الشارقة)، ١ و٢/٣/١٩٨٥.

المخزون، من العوامل التي أدت لرفع أسعار النفط بدرجة كبيرة في هذه الفترة(٥٩). ويكشف ذلك عن أن الهدف من تكوين هذا المخزون لم يكن مجرد ضمان انتظام الامدادات النفطية لهذه البلدان كما كانت تزعم، بل انها استخدمته «بكافة أشكاله كأداة لاضعاف سوق النفط الخام العالمية من أجل الضغط على دول الأوبك لتخفيض أسعار هذا النفط»(٦٠) في السنوات اللاحقة ابتداء من سنة ١٩٨٣. فهذا المخزون النفطي لدى البلدان الصناعية الرئيسية له، ضمن استراتيجيتها، «دور مهم وجوهري في التأثير على السوق النفطية والطلب على نفط دول الأوبك وهيكل أسعارها»(٦١).

(٣) تعد هذه التغييرات التي حدثت، نتيجة لاستراتيجية البلدان الصناعية، في العوامل المؤثرة في طلب النفط الخام وعرضه، تغييرات هيكلية عميقة(٦٢). وبسبب طبيعتها الهيكلية، فانه يبدو لنا أنه يكاد يكون من المستحيل التغلب عليها بأسلوب ردود الفعل الآنية ومنهج «اطفاء الحرائق» التي تنشب بين حين وآخر الذي تتبعه الأوبك وأقطارها. بل انه يبدو لنا أنه ربما يكون قد أصبح من المتأخر جداً الغاء أثر هذه التغييرات، على الأقل في المستقبل متوسط المدى.

(٤) والواقع أن هذه التغييرات كلها تشير الى حقيقة أساسية لا خلاف عليها. وهي تتلخص في أن السوق النفطية العالمية، بعد أن كانت، منذ سنة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤، «سوق بائعين» يسيطر عليها المنتجون الذين كانوا يتكونون أساساً من أقطار الأوبك، أصبحت «سوق مشترين» تسيطر عليها الدول الصناعية المتقدمة المستهلكة للنفط والمستوردة له.

فالأزمات التي أصبحت هذه الدول قادرة على خلقها، بين الحين والآخر، أصبحت من العوامل الأساسية التي تحكم السوق العالمية النفطية وتوجهها. وتكفي، في بيان ذلك، الاشارة الى أن التغييرات التي أحدثتها استراتيجياتها كانت وراء أزمة هذه السوق في سنة ١٩٨٢، ثم في سنة ١٩٨٣، ثم في سنة ١٩٨٤ على التوالي. وكان تحرك منظمة الأوبك بمثابة ردود فعل تجيء لاحقة لنشوء كل أزمة وتحاول علاج مظاهرها قصيرة المدى دون أسبابها عميقة الجذور. ففي كل من هذه الأزمات ـ التي يلاحظ أنها أصبحت سنوية مما يدل على تحولها الى أزمات

---

(٥٩) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي العاشر، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م، ص ٤٠ ـ ٤١. وكان ذلك من العوامل التي دفعت أقطار الأوبك لزيادة انتاجها عن الاحتياجات العادية للسوق العالمية.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٤٠. ويقدر السحب من هذا المخزون، في سنة ١٩٨٣، بما يتراوح بين ٩٠٠ الف برميل يومياً، الى مليون برميل يومياً،وهي كمية تحدث أثراًانكماشياً غير قليل على أسعار السوق. وأنظر أيضاً في دور مخزون النفط بحث: الشلبي، «تطورات سوق النفط في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣: الظروف التي أدت الى تخفيض اسعار منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبيك)،» ص ٤١ ـ ٤٣.

(٦٢) وفي رأينا أن سياسة «تكوين المخزون النفطي» تعتبر هي الأخرى من السياسات الهيكلية، لانها استخدمت، وسوف تظل تستخدم، وسيلةً للتأثير المستمر في القوى الأساسية لسوق النفط العالمية على نحو يغير القوة النسبية للطرف المقابل، وهو الأوبك.

هيكلية مستمرة ـ تتابعت الأحداث على وتيرة تكاد تكون واحدة. فهي تبدأ بتخفيض احدى الدول الصناعية المنتجة للنفط (انكلترا أو النرويج) سعر نفطها بمقدار معين من الدولارات، تتبعها فيه واحدة أو أكثر من الدول الأخرى المنتجة للنفط من خارج الأوبك أو من أقطار الأوبك (نيجيريا)، فتصبح السوق النفطية مهددة بالانهيار الكامل. عندئذ تهرول الأقطار القائدة في الأوبك نحو عاصمة أوروبية أو أخرى تعقد فيها اجتماعات استشارية تتبعها اجتماعات رسمية غير عادية للأوبك تتفجر فيها الخلافات بين الأعضاء، ثم تنتهي بحل توفيقي يحل هذه الخلافات بأكثر مما يواجه المشكلات الهيكلية الجديدة التي أصبحت تميز السوق النفطية العالمية(٦٣).

وكما يتضح مما سبق، فان تحديد أسعار النفط، في الوضع الحالي، أصبح الى حد كبير يتم تحت تأثير التحركات التدريجية للبلدان الصناعية المتقدمة، ثم تأتي الأوبك وأقطارها لتعلن ولتسجل رسمياً نتيجة هذه التحركات عن أسعار نفطها، مما يدل على انخفاض قدرة الأوبك على التحكم في السوق النفطية.

وقد اقترن بذلك عامل آخر من شأنه التعجيل بانهاء هذه القدرة، وهو تزايد الاهمية النسبية للسوق الفورية للنفط حتى أصبحت هي السوق الرئيسية المؤثرة في الأسعار (بعد أن كان حجم التبادل النفطي فيه ٥ بالمائة في السبعينات، ازدادت هذه النسبة منذ بداية الثمانينات لتصل الى نحو ٤٠ بالمائة في أواخر ١٩٨٤ وأوائل ١٩٨٥)(٦٤).

(٥) التباين بين أقطار الأوبك، من حيث أوضاعها الهيكلية، وبالذات من حيث مدى تنوع الاقتصاد الوطني في كل منها، وما يترتب على ذلك من تباين بل ومن تناقض جذري أحياناً في المصالح الاقتصادية المترتبة على السياسات النفطية(٦٥). ويؤدي ذلك الى أن يصبح التوصل

---

(٦٣) وكانت هذه الحلول: وضع حد أقصى لانتاج أقطار الأوبك في اجتماع فيينا في آذار/ مارس سنة ١٩٨٢ حدد مبدئياً بـ ١٨ مليون برميل يومياً وزعت في شكل حصص بين هذه الأقطار دون أن يتضمن ذلك تشكيل برنامج كامل للحد من الانتاج ـ ثم في اجتماع لندن في آذار/ مارس سنة ١٩٨٣ تخفيض سعر البرميل من نفط القياس من ٣٤ دولاراً الى ٢٩ دولاراً، واعادة تحديد الحد الأقصى للانتاج بمقدار ١٧,٥ مليون برميل يومياً واعادة توزيعها بين الأعضاء ـ ثم في اجتماع جنيف في تشرين الاول/ أكتوبر سنة ١٩٨٤ تخفيض الانتاج من ١٧,٥ الى ١٦ مليون برميل يومياً، مع احداث تعديلات في فروق الأسعار بين النفوط الثقيلة والنفوط الخفيفة لصالح هذه الأخيرة، وذلك برفع سعر النفوط الثقيلة بمقدار (٥٠) سنتاً للبرميل، والنفوط المتوسطة بمقدار (٢٥) سنتاً للبرميل، وتخفيض سعر النفوط الخفيفة بمقدار (٢٥) سنتاً للبرميل، مع استبقاء سعر نفط الاساس كما هو أي ٢٩ دولاراً للبرميل. والواقع أن ذلك يعني في الحقيقة حدوث تخفيض فعلي في المتوسط لسعر نفوط الأوبك. وفي كل هذه المرات كانت تصدر التصريحات الرسمية بأنه من المرجح أن تنجح هذه الاجراءات في تحقيق استقرار السوق النفطية العالمية. وبرغم ذلك لم تنجح هذه الاجراءات مرة واحدة في تحقيق هذا «المرجح».

(٦٤) الصباح: «السياسة النفطية في اطار مجلس التعاون الخليجي،» ص ٥ ـ ٦، و«الأوبك.. الى أين بعد الاحتضار،» ص ١٠٦.

(٦٥) الصباح، «السياسة النفطية في اطار مجلس التعاون الخليجي،» ص ٣ ـ ٥، وايان سيمور، **الأوبك: اداة تغيير**، ترجمة عبد الوهاب الأمين (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٨٣)، ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤).

لسياسة واحدة يقبلها الجميع في مجال النفط من الأمور بالغة الصعوبة، ان لم يكن من الأمور المستحيلة. وقد لا يؤثر مثل هذا التباين والتناقض كثيراً على تماسك الأوبك وتضامن أقطارها في فترات نمو الانتاج واتجاه أسعار النفط الى الارتفاع، على نحو ما تميزت به الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٧٩. ولكن الأمر يختلف الى حد كبير في فترات انكماش الانتاج وتدهور التصدير وهبوط العائدات وظهور وتنامي عجز موازين المدفوعات الجارية لبعض الأقطار الأعضاء، حيث يكون من ردود الفعل التي يجب توقعها، والتي وقعت بالفعل، دخول هذه الأقطار في عملية تنافس مستتر في ما بينهما، لكي يزيد كل منهما من حجم مبيعاته في السوق الكلية على حساب الأعضاء الآخرين، مستخدماً في ذلك مختلف الوسائل الفنية الممكنة، الظاهرة والمستترة والملتوية، للبيع بأسعار أقل من السعر المحدد جماعياً من الأوبك، وأحياناً أقل منها بكثير(٦٦). والنتيجة الحتمية لذلك هي فقدان الأوبك لقوتها ولسيطرتها على السوق ولتضامن أعضائها، لأسباب من داخلها هي، تدعم وتعزز من أثر وفاعلية الأسباب الخارجية التي تعمل في الاتجاه نفسه والتي سبقت الاشارة اليها. ويمكن القول ان أقطار الأوبك قد دخلت، منذ سنة ١٩٨٢، في مرحلة هذا التنافس في ما بينها، والتي تميزت بعدم الالتزام الجدي من جانب هذه الأقطار بقرارات الأوبك وسياساتها.

والخلاصة، أنه لهذه الأسباب جميعاً، يبدو لنا وان كانت الأوبك ما زالت قائمة، الا أنها فقدت كل ما تمتعت به ابتداء من سنة ١٩٧٣ و١٩٧٤ من قدرة على التحكم في سوق النفط العالمية ومن تماسك بين أعضائها، وأنه اذا كانت لا تزال هناك بقية من هذه القدرة وهذا التماسك، فانه من المرجح أن تشهد زوالها سنوات المستقبل القريب أو متوسط المدى.

على أن أثر هذه التطورات المتوقعة على مستقبل التكامل الاقتصادي العربي والوحدة العربية، بصفة عامة، يبقى من الأمور صعبة التحديد، بسبب ردود الفعل المختلفة الممكنة التي يتصور أن تتجه اليها الأقطار العربية النفطية لمواجهة هذه التطورات. وفي هذا أيضاً يختلف عامل النفط العربي عن العوامل الثلاثة الأخرى (غياب المشاركة الشعبية ـ التبعية ـ التركيبة الاجتماعية للأقطار العربية) الحاكمة للتطورات المستقبلية المتوقعة لحركة الوحدة العربية الاقتصادية والعامة، وهو ما سنراه في عرضنا التالي للبديلين المتعلقين بهذه التطورات.

٢ ـ البديل (أو السيناريو) الأول

يفترض هذا البديل الأول بقاء العوامل أو المحددات الحاكمة، المشار اليها، بالقوة نفسها التي كانت عليها حتى الآن، وباتجاه حركتها في الاتجاه نفسه الذي اتخذته من قبل، بسبب

(٦٦) أنظر، في هذا التنافس المستتر، والأساليب التي لجأت اليها أقطار الأوبك لتحقيق تخفيض مستتر أو غير مباشر في مبيعاتها من النفط: الشلبي، «تطورات سوق النفط في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣: الظروف التي أدت الى تخفيض اسعار منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)،» ص ٢٧ ـ ٢٨.

تركها لحركة التطور التلقائي السلبي، دون تدخل ارادة الانسان العربي على نحو ايجابي نضالي للقضاء على قوتها ولتغيير اتجاه حركتها.

ويتطلب الأمر دراسة الآليات التي تباشر من خلالها المحددات الحاكمة تأثيرها على العملية الوحدوية، وهو تأثير تراكمي ودائري كما سنرى، ثم دراسة المحصلة النهائية لغياب العملية الوحدوية الاقتصادية على الوطن العربي.

ففي ما يتعلق بالآليات في ظل هذا البديل، فانه يبدو لنا أن الانعكاسات المستقبلية المرجح حدوثها في مجال الوحدة العربية الاقتصادية والعامة، ستكون على النحو التالي:

أ ـ نتيجة لما هو متوقع من أن تبقى وتستمر وتتزايد، في المستقبل متوسط المدى، الأوضاع القائمة حالياً في مجالات غياب المشاركة الشعبية والتبعية للخارج والتركيبة الاجتماعية التي تحتل الطبقات الشعبية فيها أهمية نسبية ضئيلة، فسوف تضعف وتتدهور الفرص والامكانات المتاحة لتحقق الوحدة العربية الاقتصادية العامة، وذلك طبقاً للحركة والآليات التالية:

(١) استمرار التناقض الجذري بين مصالح الطبقات الحاكمة والفئات المرتبطة بها في الأقطار العربية وبين تحقيق الوحدة العربية، بل وتزايد درجة هذا التناقض بسبب ما حصلت، وسوف تحصل عليه، هذه الطبقات والفئات من المزيد من الثراء النفطي في الأقطار النفطية، ومن الامتيازات الطبقية المتنوعة في غيرها من الأقطار العربية.

(٢) يؤدي استمرار التبعية للخارج وتزايدها، وبخاصة في مجالات الغذاء والمال (توظيفاً أو مديونية) والتسليح، الى تزايد خضوع النخب الحاكمة للخارج، وبالذات للولايات المتحدة، والى تعاظم النفوذ السياسي لهذه الاخيرة في هذه الاقطار على نحو يزيد، بالضرورة، من تأثيرها على القرار السياسي الذي يتخذه الحكام. ولما كانت مصالح البلدان الصناعية بعامة والولايات المتحدة بخاصة تتعارض جذرياً مع تحقيق الوحدة العربية الاقتصادية، فسوف تستخدم بالضرورة نفوذها وتأثيرها على القرار السياسي العربي لعرقلة ومنع قيام هذه الوحدة. بل ومن المرجح أن تحاول الولايات المتحدة اقامة مشروعها الشرق ـ أوسطي الذي يستبعد المغرب العربي والصومال وجيبوتي، ولكنه يضم اسرائيل وتركيا وايران والمشار اليه سابقاً[٦٧] ليحل محل مشروع النظام العربي الاقليمي القائم على القومية العربية والتنمية المستقلة والتحرر السياسي.

(٣) وليس من الضروري أن يصدر القرار المضاد للعملية الوحدوية في شكل رفض صريح لها. فالغالب، في ضوء تجربة الأربعين سنة الماضية، أن تتم الموافقة والتوقيع على القرارات والمشروعات الوحدوية الاقتصادية والعامة، تخديراً للجماهير، ثم الامتناع بكل الأساليب الفنية المتصورة عن تطبيقها والتي عرضنا لها في ما سبق. وخير مثال وأحدثه لذلك «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» التي وقعها ملوك الأقطار العربية ورؤساؤها، ثم قام بعد ذلك

---

(٦٧) أنظر: القسم ٢، الفصل ٣، سادساً ـ أ ـ ١٠، والقسم ٤، الفصل ١٢، «التمهيد».

وزراؤهم للاقتصاد والمال باستلاب الحياة منها ودفنها في الواقع بشكل نهائي(٦٨).

(٤) تشير الدلائل الحالية الى أن تغلغل الثقافة الغربية في الأقطار العربية وطمسها لمعالم الشخصية الحضارية العربية، إضافة الى انتهازية جانب كبير من المثقفين العرب، ستكون من أهم العوامل التي تلعب دوراً مهماً وخطيراً في تبرير القرارات المضادة للعملية الوحدوية التي يصدرها الحكام وترويجها. وسيكون ذلك بالمزيد من الهجوم على القومية العربية، وبتعميق الذرائع والمبررات الفكرية الزائفة عن وجود «شخصية حضارية» متميزة لكل قطر عربي، وعن المنافع الكبيرة التي تعود على الأقطار العربية من «التعاون المتبادل» مع الولايات المتحدة(٦٩)، بل وعن قيام تعاون بين المال العربي والعقل الاسرائيلي، على غرار ما دعا اليه في سنة ١٩٨٤ أحد الحكام العرب.

(٥) نتيجة لضعف الوعي الطبقي لدى الطبقات الشعبية، بسبب الأمية الأبجدية والسياسية، وبسبب غياب أو ضعف المنظمات والتنظيمات ذات الطبيعة السياسية المباشرة (كالأحزاب السياسية) وغير المباشرة (كالنقابات والجمعيات المهنية والاتحادات النقابية والمهنية... الخ.)، فان ما يتخذه الحكام من قرارات ومواقف مضادة للعملية الوحدوية الاقتصادية والعامة يمر دون أن يلقي معارضة (أو الحجم الملائم من المعارضة) من هذه الطبقات الشعبية. بل ان الهجمات التي تقوم بها أجهزة الاعلام الرسمية العربية والشرائح الانتهازية العريضة من المثقفين العرب قد تصل، في بعض الأحيان، الى جعل هذه الطبقات تبدي ترحيبها بل وحماسها لهذه القرارات والمواقف، بل ولما قد يرتبط بها من توجهات وسياسات واتفاقيات تهدد الوجود العربي كله. وخير مثال لذلك، في الماضي القريب، هجمة جهاز الاعلام المصري ومجموعة من انتهازيي المثقفين المصريين على عقل الانسان العربي في مصر في التمهيد لاتفاقيات كامب ديفيد والسلام بين نظام السادات واسرائيل.

(٦) عند ظهور أية معارضة محدودة لقرارات الحكام المضادة للوحدة الاقتصادية والعامة ومواقفهم، فان أجهزة القمع، في ظل غياب المشاركة الشعبية والممارسة الديمقراطية، سوف تتكفل في المستقبل، كما تكفلت في الماضي، باخماد صوت هذه المعارضة. وتعلمنا التجربة مع هذه الأجهزة أنها تملك وسوف تستخدم ترسانة واسعة من أدوات هذا الاخماد، ابتداء من الاتهام بالعمالة للخارج بل وبالخيانة الوطنية، وانتهاء بالتصفية الجسدية، مروراً بالاخماد عن

---

(٦٨) أنظر: القسم ٤، الفصل ١٢، رابعا.

(٦٩) لسنا بحاجة هنا للتذكير بالهجمة الشرسة على القومية العربية والوحدة العربية التي انطلقت في مصر في الفترة الساداتية والتي اشترك فيها كتّاب مثل لويس عوض وتوفيق الحكيم والتي روج فيها بعض الكتّاب (ومنهم الأخير بالذات) للتعاون والترابط مع اسرائيل على حساب الترابط مع الأقطار العربية، ثم عاد اليه «وعيه» مرة أخرى بعد رحيل السادات، فعدل عن هذه الدعوة. وظاهرة «غياب الوعي» ثم «عودة الوعي» الذي يمثلها هذا الكاتب الذي نال كل اعجابنا في شبابنا المبكر، والذي ندعو له بطول العمر، تستحق دراسة خاصة من جانب علماء النفس المتخصصين.

طريق المحاكمات الصورية غير العلنية في أغلب الأحيان، وبالاستفتاءات الصورية أيضاً التي تعطي، على خلاف كل ما يفرضه المنطق، موافقة تكاد تكون اجماعية من الطبقات الشعبية على ممارسات تقضي على هويتها الحقيقية وتربطها بآليات الخضوع والتبعية للخارج وتهدم كل امكانية لتطبيق التوجهات الوحيدة التي تحقق لها التحرر الحقيقي والتقدم والارتفاع بنوعية حياتها ومستواها، وهي توجهات المزيد من عدالة التركيبة الاجتماعية وتحقيق الهوية الحقيقية للانسان العربي، تمهيداً للوحدة العربية الاقتصادية والعامة.

(٧) لا بد أن نتوقع اكتشاف شرائح من المثقفين الوطنيين لحقيقة الارتباط بين القرارات والمواقف الرسمية المضادة للعملية الوحدوية وبين المصالح الطبقية للنخب والفئات الحاكمة، وكذلك بين التأثير الخارجي وبالذات تأثير الولايات المتحدة وبين اتخاذ هذه النخب لهذه القرارات والمواقف. كذلك لا ينفي غياب المشاركة الشعبية توقع قيام هذه الشرائح من المثقفين بتكوين رأي عام معارض يمكن أن ينجح في الغاء أو وقف بعض هذه القرارات والمواقف ذات الآثار غير الوحدوية المحدودة. بل اننا يجب أن نتوقع، قياساً على التجربة الماضية، أن الحاكم سوف يستجيب في بعض الأحيان لضغط الرأي العام المعارض لمثل هذه القرارات والمواقف، فيقوم بالغائها، حتى يضفي مظهر المشاركة الديمقراطية على نظام حكمه وأسلوبه. ولكننا يجب أن نتوقع أيضاً أن الحاكم لن يسمح مطلقاً للشرائح الوطنية والقومية من المثقفين، ولما قد تشكله من رأي عام معارض، لن يسمح لها بالوصول بضغطها الى حد اجباره على الغاء أو ابطال قراراته ومواقفه التي تتعارض جذرياً مع الهوية العربية الحقيقية ومع الاستقلال العربي ومع تعديل التركيبة الاجتماعية في صالح الطبقات الشعبية. ومن هنا فاننا، اذا افترضنا قيام حركات محدودة من المعارضة من شرائح محدودة من المثقفين على المستوى القطري، فانه سوف يكون من المؤكد تزايد «عملية الاخماد» من حيث شدتها وقسوة أدواتها. ومن المعروف كيف تقوم الولايات المتحدة بتدريب الأجهزة المختصة في الأقطار التابعة لها على أدوات ووسائل أكثر فاعلية وأكبر سرعة في تحقيق القدر المطلوب من الاخماد.

(٨) ما دامت المعارضة المحدودة التي يمكن أن تظهر، بين الحين والآخر، ستظل قطرية، طبقاً لما هو مشاهد حالياً، فانها ستظل ضعيفة وستكون عملية «التجزئة» في مجال المعارضة من العوامل المساعدة على اخمادها كلما ظهرت، أو على اضعاف فاعليتها الى أدنى حد ممكن، حين يسمح بقيامها لتحسين شكل النظام ومظهره.

(٩) من المهم ملاحظة الطبيعة التراكمية لهذه الآليات، بمعنى أن تزايد كل منها سوف يترتب عليه تزايد الآخرى، على نحو متتابع تتعاظم وتتنامى من خلاله قوتها المعرقلة للعملية الوحدوية العربية الاقتصادية والعامة، وترجع هذه الطبيعة التراكمية الى التشابك والتفاعل المتبادل بين العوامل أو المحددات الحاكمة التي تتولد منها هذه الآليات. وفي رأينا، أن هذه الطبيعة التراكمية للحركة المستقبلية للظواهر الاجتماعية الكلية ـ مثل موضوع الوحدة ـ هي من الخصائص الأساسية التي تميز «التحرك المستقبلي» لهذه الظواهر، والتي تجعل دراستها مختلفة

الى حد كبير عن مجرد دراسة آثار كل عامل أو محدد من المحددات على حدة، وفي نقطة زمنية معينة.

فالتركيبة الاجتماعية التي في صالح الطبقة الحاكمة والفئات المرتبطة بها سوف تؤدي الى عرقلة عملية الوحدة ومنع قيامها. وهي بذلك سوف تباشر عليها أثراً سلبياً مباشراً. وسوف تباشر عليها التبعية للخارج كذلك أثراً سلبياً ولكنه غير مباشر، من خلال تأثيرها على قرارات النخب الحاكمة ومواقفها بخصوص عملية الوحدة، كما سوف تحاول القوى الخارجية المسيطرة (الولايات المتحدة) فرض النظام الاقليمي الشرق أوسطي بديلاً للوحدة العربية القائمة على القومية. سوف يولد ذلك قدراً من المعارضة. وكرد فعل، سوف تتحرك النخب الحاكمة لاخمادها، بدافع حماية المصالح والامتيازات الطبقية لهذه النخب (أثر سلبي مباشر)، وتحت تأثير القوة الخارجية المسيطرة وبمساعدة مستورة منها (أثر سلبي غير مباشر). كل ذلك سيؤدي الى عرقلة عملية الوحدة. وسيكون غياب الوحدة من بين الأسباب المهمة التي تتمكن الطبقة الحاكمة والفئات المرتبطة بها في كل قطر من تدعيم مزاياها الطبقية، وبخاصة في مجال توزيع الثروة والدخول (أي أن غياب الوحدة يمارس أثراً ايجابياً مباشراً على المزايا الطبقية وعلى التركيبة الاجتماعية القائمة). كذلك سوف يؤدي غياب الوحدة الى تيسير التبعية للخارج؛ حيث سوف تتمكن القوة الخارجية المسيطرة من الامتداد النوعي بسيطرتها على الأقطار العربية من خلال آليات العلاقات الاقتصادية والمالية مع الأقطار العربية وما يترتب عليها، في ظل التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل، من مزايا للطبقة الحاكمة والفئات المرتبطة بها، ومن شعور هذه الطبقة بالحاجة لحماية هذه القوة الخارجية ودعمها لها. وسوف يؤدي ذلك لزيادة قدرة القوة الخارجية المسيطرة على تشكيل القرارات التي تصدرها النخب الحاكمة العربية في جميع المجالات(٧٠). (أي أن غياب الوحدة يمارس أثراً ايجابياً مباشراً وغير مباشر على تزايد التبعية للخارج) هذا التزايد في التمايز الطبقي الداخلي وفي التبعية للخارج سوف يترتب عليهما، من جديد، عرقلة الوحدة ومنع قيامها. ثم سوف تتكرر بعد ذلك السلسلة نفسها من جديد... وهكذا، في حركة مستمرة، ما دامت العوامل الحاكمة الثلاثة المذكورة على ما هي عليه حالياً.

ويمثل الرسم التالي تصويراً ملخصاً لهذه الحركة التراكمية للآليات المعرقلة للوحدة العربية الاقتصادية والعامة، تحت تأثير العوامل الحاكمة المذكورة.

---

(٧٠) نشر أخيراً عدد من الصحف والمجلات الامريكية المهمة خبراً خطيراً نقلته عنها بعض الصحف العربية، أنظر: **الخليج**، ٢٥ و١٩٨٥/٣/٢٦، عن نقل طائرات الولايات المتحدة لعدد من اليهود الاثيوبيين (الفالاشا) من أرض السودان الى اسرائيل بناء على طلب «الحكومة الامريكية» واستجابة وموافقة جعفر نميري اثناء حكمه الذي انتهى في نيسان/ ابريل سنة ١٩٨٥، مع ما في ذلك من دعم لقوة اسرائيل في عدوانها في الأرض المحتلة وعلى العرب في كل المنطقة، وأن ذلك قد حدث خلال مفاوضات نظام النميري للحصول على معونات وقروض من الحكومة الامريكية. فاذا صدق هذا الخبر، فانه يعطينا مثالاً جديداً لا سابقة له في التاريخ العربي الحديث على ما يمكن أن تصل اليه بعض الأنظمة الحاكمة العربية، من خلال تبعيتها للولايات المتحدة، بسبب حاجاتها الى معونات هذه الأخيرة وحمايتها.

شكل رقم (١٤ - ١)

رسم بياني للحركة التراكمية للمحددات الحاكمة

لمستقبل الوحدة في ظـل البديل الأول

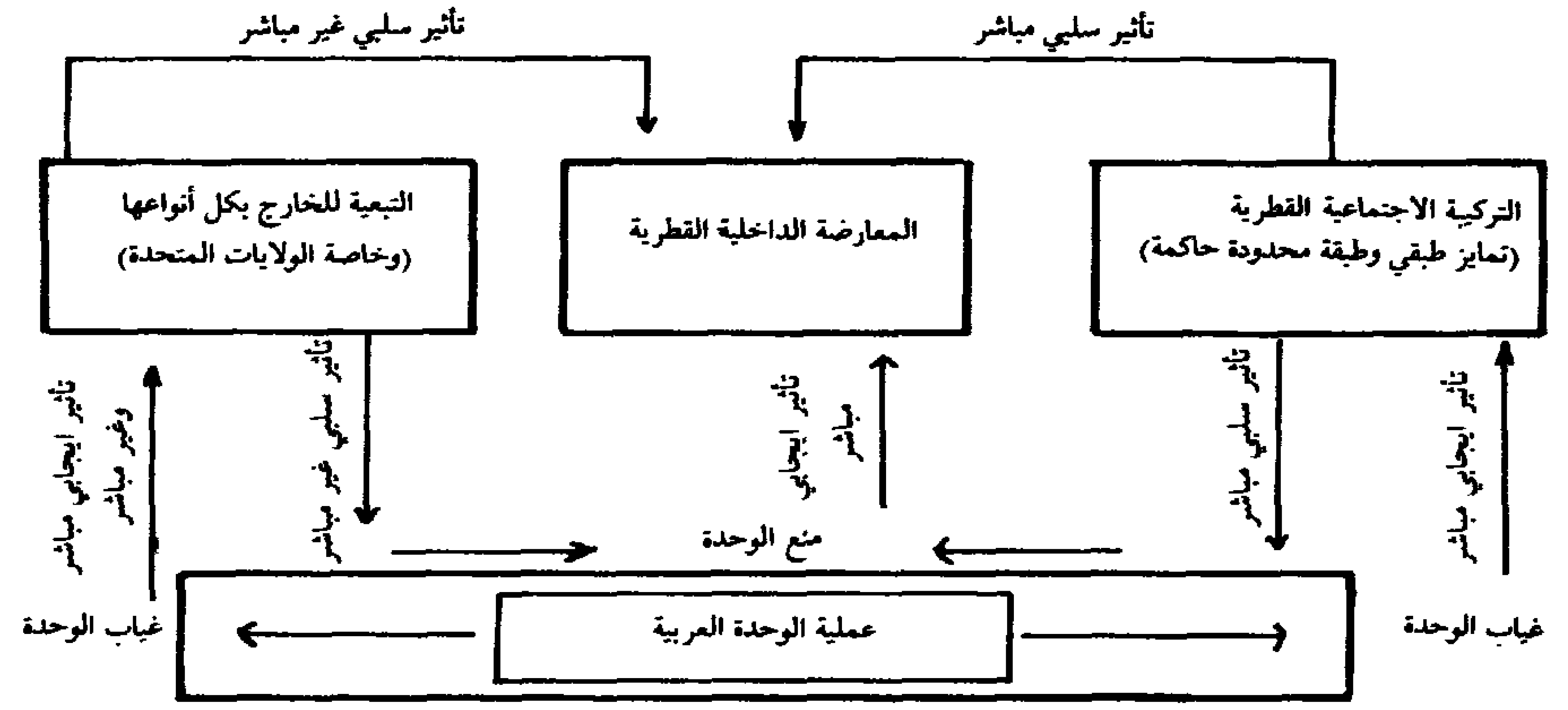

ب ـ في ما يتعلق بالآليات التي يتوقع أن تترتب على فقدان الأوبك لقوتها ولسيطرتها على سوق النفط الدولية ولتماسكها وتضامنها، فمن المتصور، نظرياً، أن تكون حركة هذه الآليات، طبقاً لأحد البديلين الفرعيين التاليين:

(١) أن يؤدي تدهور أوضاع الأوبك وخضوع سعر النفط لقوى السوق التنافسية التي تلعب فيها الدول الصناعية المتقدمة دوراً كبيراً، الى حدوث انخفاض كبير في هذا السعر ومن ثم في العائدات المالية التي تحصل عليها الأقطار العربية النفطية، وأن يترتب على ذلك انطواء هذه الأقـطار مجتمعـة (أو منفـردة) على نفسها لتعالج (أو ليعالج كل منها) أوضاعها (أو أوضاعه) الجديدة، والابتعاد عن أي عملية وحدوية مع بقية الأقطار العربية. وقد يكون من الحجج التي يعتمد عليها هذا الاتجاه أن العملية الوحدوية تفرض على الأقطار العربية النفطية تكاليف مالية لا داعي لتحملها في ظل هبوط العائدات المالية. ومؤدى ذلك أن تكون الآلية التي يحركها تدهور أوضاع الأوبك من شأنها الابتعاد عن عملية الوحدة ومنع تقدمها.

(٢) أو أن تدرك الأقـطار العربية النفطية أن التغلب على مشكلاتها المتولدة من تدهور أوضاع النفط وأسعاره وعائداته لا يمكن أن يتحقق الا من خلال تعاون ثم تكامل مع بقية بلدان الوطن العربي، وأنه يجب تصحيح الاتجاه المضاد للتكامل والذي طبقته صراحة أو ضمناً هذه الأقـطار خلال «الحقبة النفطية». وفي هذا البديل الفرعي، ستكون الآلية التي سوف يطلقها تدهور أوضاع النفط آلية مؤاتية لعملية الوحدة ودافعة لها.

ونرى أن هناك احتمالات قوية ترجح تحقق البديل الفرعي الأول، وذلك لعدة أسباب. منها أن الأمر سيحتاج لسنوات طويلة للقضاء على ما خلقته الحقبة النفطية لدى النخب الحاكمة

والفئات المرتبطة بها في الأقطار العربية النفطية من شعور عميق « بالتميز النفطي » و«بالانعزالية النفطية» في مواجهة عملية التكامل الاقتصادي العام مع بقية أقطار الوطن العربي. ومنها أنه سوف يكون من مصلحة بعض الأقطار النفطية القوية أن يستمر مركزها القيادي لأقطار الخليج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية، مما يتعارض مع الانخراط في العملية المذكورة. ومنها أيضاً عامل التبعية متعددة الجوانب نحو الخارج وبالذات نحو الولايات المتحدة، التي سيكون من مصلحتها، في المستقبل كما في الماضي، منع قيام أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي العربي الحقيقي أو الوحدة العربية. وستكون التبعية الغذائية والتبعية المالية (لأقطار الفائض النفطية ولأقطار المديونية) على وجه الخصوص من أهم وسائل الضغط على كل الأقطار العربية، نفطية وغير نفطية، لمنعها من السير في أية خطوات وحدوية حقيقية، اقتصادية أو غير اقتصادية.

فاذا كانت نظرتنا هذه سليمة، فان الآليات المترتبة على التدهور المتوقع في وضع النفط العربي ستعمل في الاتجاه نفسه الذي يرجح أن تتخذه الآليات المترتبة على المحددات الحاكمة الأخرى، وهو اتجاه عرقلة ومنع تحقق الوحدة العربية الاقتصادية والعامة. وسينتج عن دخول هذه الآلية تقوية الطبيعة التراكمية للآليات المذكورة جميعاً، على نحو يقوي فاعليتها في آثارها السلبية على هذه الوحدة.

ج ـ لن نقف طويلاً أمام الآثار الكلية، أو المحصلة النهائية، لغياب العملية الوحدوية الاقتصادية على الوطن العربي في مجموعه وعلى أقطاره المتعددة. وسنكتفي هنا بالاشارة السريعة لبعض الآثار الكلية ذات الخطورة الخاصة[٧١]، وهي:

(١) استحالة تحقيق أي تنمية حقيقية، في أي قطر من الأقطار العربية، بسبب عجز أي قطر منها ـ مهما كانت امكاناته ـ عن التغلب، منفرداً، على مشكلات هذه التنمية وعقباتها. وتنطبق الملاحظة نفسها على الجوانب الأخرى التي سنعرض لها في النقاط التالية.

(٢) استمرار ضعف مستوى الرفاه الاقتصادي للانسان العربي وتدهوره عن الحد الأدنى اللازم لاشباع الحاجات الأساسية الضرورية التي لا يجوز أن تقتصر على الحاجات المادية الأساسية من غذاء وملبس ومسكن وصحة وعمل، بل يجب أن تمتد لتضم الحاجات المعنوية الرئيسية التي تحقق انسانية المرء، وهي الثقافة وحرية الرأي والمشاركة في صنع مستقبله على المستوى الجماعي وعلى المستوى الفردي. وسيترتب على ذلك استمرار اتساع الفجوة بين مستوى رفاه الانسان العربي ومستويات البشر الأسعد حظاً في مناطق أخرى من العالم.

(٣) استحالة تحقيق أي تحرر حقيقي قوي قابل للاستمرار من التبعية متعددة الجوانب للدول الصناعية المتقدمة، ومن ثم استحالة تحقيق حرية الوطن العربي في مجموعه، وحرية

---

(٧١) أنظر دراسة جادة موثقة بالأرقام عن بعض الجوانب المهمة من هذه الآثار، في: نادر فرجاني، **هدر الامكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

أقطاره منفردة، وحرية المواطن العربي التي تعتبر حرية الوطن من أهم أركانها وشروطها.

(٤) فقدان الأقطار العربية بصفة مستمرة لاستقرارها الداخلي، نتيجة لاستمرار التركيبة الاجتماعية القائمة على الاستغلال وعلى عدم عدالة التوزيع[٧٢] وعلى القهر، ونتيجة لاستمرار التبعية وغياب الحرية، ونتيجة لتدني مستوى رفاه الغالبية الكبرى من العرب، وكرد فعل للجهود المستمرة من جانب النخب الحاكمة ومن جانب القوى الخارجية المسيطرة لتحطيم الهوية الحقيقية للانسان العربي.

(٥) فقدان الوطن العربي لأمنه الجماعي في مواجهة القوى الخارجية المسيطرة، وفي مواجهة اسرائيل التي أصبحت حالياً بفضل المعاونة الكاملة من الولايات المتحدة تملك الكثير من ادوات الهيمنة على المنطقة العربية وعلى تطور الأحداث فيها.

(٦) هوان الاقطار العربية على القوى الخارجية المسيطرة وفي مقدمتها الولايات المتحدة، تطبيقاً للمثل العربي القديم: «من هانت عليه نفسه فهو على غيره أهون».

وتشير التطورات الأخيرة الى مدى ضخامة وبشاعة هوان الوطن العربي وأقطاره وطبقاته العليا ورموزها الكبرى على الولايات المتحدة، برغم ما تعلنه هذه الطبقات والرموز بصفة متكررة من صداقتها للولايات المتحدة[٧٣].

في هذه المجالات جميعاً لا يمكن لأي قطر عربي منفرد أن يتغلب على أي منها. ولكن الأقطار العربية مجتمعة تستطيع، من خلال عملية وحدوية اقتصادية وعامة، أن تتغلب عليها كلها، تدريجياً وبدرجة كبيرة من الفعالية. ولذلك، فان عدم اقامة هذه العملية الوحدوية يمثل

---

(٧٢) من الجدير بكل الاهتمام، في هذا الصدد، الخبر الذي اوردته: **الخليج**، ١٩٨٥/٥/١٥، نقلاً عن مراسلها في القاهرة والذي يقول: «حذر اللواء احمد رشدي وزير الداخلية المصري من ارتفاع التناقضات الاجتماعية وازدياد الفارق بين المستويات المعيشية بين الفقراء والاغنياء في مصر.. مؤكداً ان الانفتاح الاقتصادي قد افرز شريحة اجتماعية من اصحاب الملايين لا تتمتع بمؤهلات الثروة، الامر الذي يؤدي الى تصاعد الاحقاد الاجتماعية، مما ينعكس أثره على زيادة معدلات جرائم الاعتداء على الناس في مصر عاماً بعد عام».

(٧٣) من أمثلة هذه الاستهانة بالوطن العربي التي لم تكن الولايات المتحدة تجرؤ على الاقدام عليها في فترة المد القومي العربي خلال الستينات: (١) اعلان الاتفاق الاستراتيجي بينها وبين اسرائيل سنة ١٩٨٣. (٢) اعلان وتوقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة بينها وبين اسرائيل في آذار/ مارس سنة ١٩٨٥ وهي اتفاقية اندماج استراتيجي وتكنولوجي في مجال الصناعات العسكرية. (٣) اعلانها بصفة مستمرة منذ ١٩٨٣ أن سياستها تقوم على مد اسرائيل بالسلاح الذي يجعلها متفوقة نوعياً على البلدان العربية مجتمعة. (٤) تمنعها عن القيام بدور تمهيدي في مبادرات السلام العديدة المقترحة من البلدان العربية ومن حكامها وردها المهين عليهم، واحداً بعد الآخر، بأن الحل يجب أن يبدأ بالجلوس على مائدة المفاوضات المباشرة مع اسرائيل. (٥) استخدامها المستمر لحق الفيتو في مجلس الأمن لمنع صدور أي قرار فيه ادانة لاسرائيل على المذابح والممارسات اللا انسانية التي تفرضها على اللبنانيين والفلسطينيين، بل أي قرار فيه أية ادانة لاسرائيل على أي فعل من أفعالها العدوانية التوسعية.

في حقيقة الأمر «اهدار امكانية تاريخية قائمة لازدهار حضارة عربية معاصرة»(٧٤). ولا يعني ذلك، بالنسبة للأمة العربية ولابنائها، ضياع المستقبل وسقوطها في حالة «شتات» معنوي جسيم فقط، ولكنه يعني كذلك، على حد قول محمد حسنين هيكل، «ان كل القواعد والموازين والحركة التي التزم بها العمل العربي خلال ثلاث حقبات متصلة كانت من أخصب فترات تاريخه - (تكون) قد ذهبت الى الضياع»، وأن من أهم وأخطر العوامل التي يمكن أن تسهم في ذلك ما حدث من تنصيب الولايات المتحدة الأمريكية «مهندساً لمستقبل المنطقة» بواسطة أطراف عديدة وكثيرة، أحدهم بايعها صراحة على ذلك والأطراف الأخرى «على استعداد للمبايعة عند أول منحنى على الطريق»(٧٥)، بل لقد بايع أغلبها على ذلك بالفعل(٧٦).

٣ - البديل (أو السيناريو) الثاني

يتميز هذا البديل بان ارادة الانسان العربي تتحول من سلبيتها الحالية من أجل تغيير قوة المحددات الحاكمة لعملية الوحدة العربية واتجاهها. وسنرى في القسم الثالث من هذا الفصل أن مقترحاتنا لتحقيق هذا التحول تقوم على بعض الجوانب التنظيمية وبعض الجوانب الموضوعية التي تهدف جميعاً الى التغلب على العوامل المعرقلة لهذه الوحدة، وأن هذه الجوانب كلها ترتبط بمبدأ أساسي واحد، هو أن يكون للطبقات الشعبية قوة ضاغطة ودور فعال في كل ما يتعلق بالوحدة العربية، أي في مناقشتها وتخطيطها وفي الموافقة عليها وعلى مراحلها، وفي تنفيذها ومتابعة هذا التنفيذ.

وسوف نتبع، في هذا البديل، النهج نفسه الذي اتبعناه في البديل الاول. فندرس أولاً الآليات التي يباشر من خلالها تحول ارادة الانسان العربي من السلبية الى الايجابية آثاره على العملية الوحدوية؛ وهي آثار تراكمية ودائرية هي الأخرى، ثم نعرض بعد ذلك، بايجاز، المحصلة النهائية التي تعود على الأقطار العربية، وعلى الوطن العربي في مجموعه، بسبب تحريك العملية الوحدوية ودفعها.

فبالنسبة للآليات التي تباشر ايجابية ارادة الانسان العربي من خلالها آثارها على المحددات الحاكمة للعملية الوحدوية، من الممكن تصور أن تكون انعكاساتها المستقبلية على الوحدة العربية، في جانبيها: الاقتصادي والعام، انعكاساً ايجابياً على النحو التالي:

أ - يترتب على تطبيق المقترحات التنظيمية والموضوعية التي سنوردها، في ثالثاً من هذا الفصل، ان يقوم جهاز تنظيمي يعتمد على المنظمات الشعبية في كل قطر عربي، وأن

---

(٧٤) فرجاني، هدر الامكانية: **بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته**، ص ٢١ - ٢٢.

(٧٥) العبارات المشار اليها بين الأقواس هي عبارات محمد حسنين هيكل في: محمد حسنين هيكل، **آفاق الثمانينات** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٢)، ص ١٦٨.

(٧٦) وهذا هو التطور الذي حدث بالفعل منذ كتب محمد حسنين هيكل كتابه المذكور.

تقوم هذه المنظمات بمهمة قيادة الجماهير العربية في القطر الذي تنتمي اليه، وبمهمة تثقيفها السياسي وتشكيل وعيها الوحدوي النضالي، وبمهمة ممارسة الرأي العام في كل قطر من خلالها لدوره الضاغط على سلطات الحكم للسير في طريق الوحدة. ويؤدي هذا الدور الضاغط الى تزايد المشاركة الحقيقية للجماهير في كل قطر عربي في صنع القرارات المتعلقة بمستقبل القطر من حيث ارتباطه وحدوياً بأقطار الوطن العربي في مجموعه. كذلك يؤدي هذا الدور الضاغط الى وجود قوة مؤثرة بالنسبة للتناقض الجذري القائم بين مصالح الطبقات الحاكمة والفئات المرتبطة وبين تحقيق الوحدة العربية. واذا قامت هذه القوة وتعاظم دورها، فلا بد أن يترتب، على ذلك، الاضعاف التدريجي لأثر هذا التناقض على حركة الوحدة. فسوف يدخل، في ساحة اتخاذ القرارات المتعلقة بالوحدة ـ وبغيرها من عمليات تطوير المجتمع العربي في كل قطر ـ عامل مهم جديد، هو القوة الضاغطة للطبقات الشعبية، التي من المفترض أن تدرك من خلال عملية تثقيفها السياسي، أن مصالحها في المستقبل المتوسط والبعيد، تتحقق بصورة أقوى وعلى نحو أفضل في اطار الوحدة منها في اطار التجزئة والقطرية، وأنه حتى بالنسبة للمستقبل القريب يمكن التغلب على مشكلات المرحلة الاولى للوحدة أو تخفيفها بواسطة العديد من السياسات والاجراءات التنظيمية الملائمة.

ب ـ يعلمنا التاريخ أن فترات تزايد المشاركة الشعبية الحقيقية في الأقطار المتخلفة تتميز بتزايد الوعي الجماهير النضالي ضد التبعية للخارج، وبتزايد ما تمارسه الطبقات الشعبية على السلطات الحاكمة من ضغوط لا يمكن تجاهلها من أجل التخلص من هذه التبعية وتصفيتها. واذا كان ذلك يظهر واضحاً بالنسبة لتصفية التبعية السياسية من أجل تحقيق الاستقلال السياسي الوطني، الا أن ادراك الطبقات الشعبية، من خلال عملية التثقيف السياسي، للارتباط العضوي الوثيق في ظل الاستعمار الحديث بين التبعية السياسية وصور التبعية الاخرى (تجارية ـ وغذائية ـ وتكنولوجية ـ ومالية ـ وثقافية)، وادراك هذه الطبقات للانعكاسات السلبية الخطيرة التي تباشرها على مصالحها هذه الصور الأخرى من التبعية، هذا كله من شأنه ممارسة الطبقات الشعبية لدورها الضاغط من أجل التصفية الشاملة التدريجية لمختلف صور التبعية للخارج، لان هذه التصفية الشاملة هي وحدها التي تحقق الاستقلال الحقيقي في جميع جوانبه.

ج ـ ان مجرد البدء بعملية التصفية التدريجية للروابط المتعددة لتبعية كل قطر عربي للخارج، سوف يكشف، في ما يتعلق بعملية التنمية، أن هذه العملية لا يمكن أن تنجح الا اذا كانت تنمية تكاملية بين أقطار الوطن العربي في مجموعها، وذلك لأسباب وعوامل عديدة عرضناها في مواضع متعددة سابقة من هذا الكتاب. أي أن محاولة تخفيف روابط التبعية تمهيداً لتصفيتها تدريجياً سوف تكون، في حد ذاتها، من العوامل الدافعة للوحدة العربية الاقتصادية والعامة(٧٧).

---

(٧٧) مما يدعم هذه المقولة أن رغبة دول أوروبا الغربية في الحفاظ على استقلالها، في مواجهة كل من =

د ـ يكون من السذاجة أن نتصور أنه سوف يكون من السهل قيام ونمو التنظيمات الشعبية في كل قطر بمهمتها الثلاثية: في التثقيف السياسي لجماهير القطر، وتكوين وعيها النضالي الديمقراطي والوحدوي، وقيادتها في الدور الضاغط الذي تمارسه. فلا بد أن نتوقع أن أجهزة «الاخماد» في كل قطر سوف تتحرك للقضاء على هذا التحول في ارادة المواطنين من الوضع السلبي الى الوضع الايجابي. ولكننا نتوقع انه مما سوف ينقص من فاعلية عملية «الاخماد» عاملان: أولهما، الوعي النضالي الذي يتكون لدى الطبقات الشعبية، وقيادة التنظيمات الشعبية لها في حركتها الضاغطة. والثاني، الفاعلية والحماية التي تتولد من عدم «قطرية» عملية تحويل ارادة المواطن العربي من السلبية نحو الايجابية، ومن الترابط والتضامن والدعم الذي يمكن أن تلقاه الحركة الشعبية الضاغطة في كل قطر من الحركات المقابلة لها في الأقطار العربية الأخرى. ويؤدي هذا الترابط والتضامن والدعم، ليس الى حماية الدور الضاغط للطبقات الشعبية في كل قطر وزيادة قوته فقط، ولكن كذلك الى التثقيف السياسي وزيادة الوعي لدى هذه الطبقات بأهمية العملية الوحدوية (حتى في المجال النضالي)، وبأن هذه العملية ممكنة وحقيقية، وليست مجرد أحلام مفكرين مثاليين أو مجرد ذريعة لبعض الساسة الطموحين.

هـ ـ لن تقف القوى المسيطرة الخارجية ساكتة أو سلبية في مواجهة تزايد الدور الضاغط للطبقات الشعبية، بسبب ما يؤدي اليه هذا الدور من تقليص مصالحها في الوطن العربي ومن تطوير علاقات الأقطار العربية معها بشكل يقترب تدريجياً من أوضاع «الندية» مما لا تقبله هذه القوى الخارجية أو تسكت عليه. وهنا أيضاً يعلمنا تاريخ مرحلة المد القومي العربي، خلال الخمسينات والستينات، أن جهود هذه القوى الخارجية يكون مآلها دائماً الى الفشل اذا تمت مواجهتها بارادة نضالية (وهذا أيضاً ما تؤكده تجربة المقاومة الوطنية في جنوب لبنان في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي والاستراتيجية الامريكية الداعمة لهذا الاحتلال)، أو بارادة نضالية في القطر المعني ولكن تدعمها الارادة المماثلة في بقية الأقطار العربية. ويتطلب ذلك، بطبيعة الحال، تخطيطاً دقيقاً لعملية النضال المشترك في مواجهة هذه القوى الخارجية وممارساتها في المنطقة.

و ـ قد تحدث محاولات «تخدير» للجماهير، عن طريق الموافقة والتوقيع على المشروعات والقرارات الوحدوية وتجميد تطبيقها في ما بعد. ولكن دروس المرحلة، من سنة ١٩٤٥ حتى سنة ١٩٨٥، في هذا الصدد، اذا أحسنت المنظمات الشعبية الافادة منها في تكوين الوعي النضالي لدى الجماهير وتثقيفه، يمكن أن تكون من عوامل يقظة الدور الضاغط لهذه الجماهير وصلابته.

ز ـ في هذا السيناريو الثاني أيضاً، تتميز هذه الآليات بطبيعتها التراكمية. فكل قدر من

= الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، كانت من بين العوامل المهمة في توجه هذه الدول لانشاء «الجماعة الاقتصادية الاوروبية» أو السوق الاوروبية المشتركة وتطويرها.

النجاح تحققه كل من هذه الآليات ينعكس بشكل ايجابي على قوة الآليات الأخرى وفاعليتها. وهـذا من شأنه تعاظم وتنامي قدرتها الكلية في مواجهة العوامل العامة المعرقلة لحركة الوحدة العربية الاقتصادية والعامة.

هذا عن الآليات. أما الآثار الكلية والمحصلة النهائية لهذا البديل، فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ما يترتب على تزايد المشاركة الشعبية الحقيقية من تقليص للدور السلبي على حركة الـوحدة العربية الاقتصادية والعامة، والذي مارسته وما زالت تمارسه النخب الحاكمة والفئات الملتفة حولها، والذين تتعارض مصالحهم جذرياً مع الوحدة.

- مواجهة المشكلات التي تفرض نفسها على أجزاء الوطن العربي كله ومحاولة التغلب عليهـا في اطـار وحـدوي تكـاملي. فسوف يتبين للطبقات الشعبية، من خلال عملية تثقيفها السياسي وتكوين وعيها الوحدوي النضالي، أنه لن يمكن مواجهة هذه المشكلات على نحو فعال وقوى الا من خلال العملية التكاملية (أو الوحدوية). ومن خلال مشاركتها الحقيقية في صنع القرارات وقوتها الضاغطة المستمرة، سوف تواجه، على نحو مترابط ومتشابك، هذه المشكلات.

- نتيجة لذلك، فان التطورات التي كانت مستحيلة في ظل البديل (أو السيناريو) الاول، تصبح كلها تطويرات ممكنة وقابلة للتحقيق في ظل هذا البديل الثاني: وتتلخص هذه التطويرات في ما يأتي: اقامة تنمية حقيقية مستقلة - الارتفاع بمستوى الرفاه الاقتصادي للانسان العربي - التحرر من التبعية للخارج والاعتماد الجماعي على الذات لتحقيق هذا التحرر وهذه التنمية - تطوير التركيبة الاجتماعية بما يحقق درجة كبيرة من عدالة التوزيع ترفع الأهمية النسبية للطبقات الشعبية - القدرة على التحرر الحقيقي والمستمر من التبعية للخارج - تجميع الامكانات العربية في ظل عملية التنمية الحقيقية لتحقيق الأمن الجمـاعي للوطن العـربي في مواجهـة القـوى المسيطرة الخـارجية وفي مواجهـة اسـرائيل التي لا سبيل لوقف وتصفية توسعها وعدوانيتها الا بالتصدي العربي الجماعي المدروس طبقاً لاستراتيجية طويلة النفس والمدى. والأهم من ذلك كله استعادة الانسان العربي لهويته الحقيقية ولثقته في نفسه، واخراج الوطن العربي من حالة هوانه الشديد على الغير، واستعادته لما كان يتمتع به من احترام وهيبة في فترة المد القومي في أواخـر الخمسينـات وخـلال الستينـات، بسبب مصـادر وينـابيع القوة التي كانت روح القومية والتوجهات الوحدوية تفجرها وتدعمها[٧٨].

---

(٧٨) يقـرر محمـد حسنين هيكل، بعد عودته من زيارة للولايات المتحدة في أواخر ١٩٨٤، «لم يسبق للولايات المتحدة أن أبدت اهتماماً ضئيلاً بالشرق الأوسط كما هي الحال اليوم. لم أر في حياتي ضآلة في الاهتمام الامريكي بمنطقتنا وشؤونها كالذي لمسته خلال زيارتي هذه للولايات المتحدة. وهذا الاهتمام الضئيل يتضاءل يوماً بعـد يوم بالنسبـة الى الولايات المتحدة. تبددت مصادر القوة العربية وينابيعها واستهلكت، فلماذا تهتم بالعرب وبالمنطقة العربية؟» كما يقرر أيضاً أنه في أذهان المسؤولين الأمريكيين لم يعد لأزمة الشرق الأوسط وجود فعلي، =

ولكن، كيف يمكن الوصول الى ذلك كله؟ هذا ما نتناوله في المبحث التالي.

ثالثاً: مقترحات بالمتطلبات والآليات الأساسية لقيام الوحدة العربية الاقتصادية والعامة

١ ـ الاستنتاجات الأساسية من دراستنا للوحدة الاقتصادية العربية

لعل هذا المبحث الأخير من الكتاب هو أهم أجزاء الكتاب كلها من ناحية المستقبل العملي للوحدة العربية الاقتصادية. فهو ينطلق من دروس هذه الوحدة في الماضي ومن تصورنا لامكانات تطورها التلقائي في المستقبل، بغية الوصول الى مقترحات محددة لتغيير اتجاه العوامل أو المحددات التي عرقلت قيامها ومنعته، ولتحريك التطور بما يفتح الامكانات أمام تحقيقها.

وقبل وضع هذه المقترحات، يتعين أن نستخلص من هذا الكتاب كله الاستنتاجات الأساسية الآتية:

أ ـ ان عدم نجاح جهود التكامل الاقتصادي العربي، خلال الأربعين سنة الماضية، لا ترجع الى ما يمكن أن يكون قد حدث من قصور أو أخطاء من الناحية الفنية في تنظيم مداخل هذا التكامل ووسائله، بقدر ما يرجع الى طبيعة العوامل العامة التي حكمت (وما زالت تحكم) حركة المجتمع العربي في تلك الفترة وديناميكتها، وهي عوامل ترجع جذورها الى مرحلة أقدم من الفترة المذكورة.

ب ـ بعض هذه العوامل العامة خارجي (السيطرة الاستعمارية واستراتيجيتها، بما فيها غرس الكيان الصهيوني في جسد الوجود العربي) وهي بالغة الأهمية. ولكن لا تقل عنها أهمية عوامل داخلية اجتماعية وسياسية أساساً. ونجم عن المجموعتين من العوامل وتفاعلهما معاً فرض التجزئة والقطرية في الوطن العربي واستمرارهما وتعميقهما(٧٩). وتشير ملاحظاتنا، في أولاً

=لأنه: «اذا لم تحل أزمة الشرق الأوسط، لن يحدث شيء، لن يحدث انفجار» .. وأن الموجود في الواقع هو .. «أزمة داخلية، لأن المنطقة معرضة للتآكل من الداخل، لكن أحداً لا يعترض على ذلك». أنظر: **الخليج**، ١٩٨٤/١١/٢٠.

(٧٩) هناك اختلاف بين الباحثين حول درجة أهمية كل من المجموعتين. فبعضهم مثل السيد منير شفيق يجعل العامل الأساسي في فرض التجزئة والقطرية ومنع الوحدة هو «العنف الامبريالي (والكيان الصهيوني) في القلب منه». أنظر: منير شفيق، «نظرات مستقبلية في تطور الاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي،» ورقة قدمت الى: ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة، المصدر نفسه، ص ٥٠٣ ـ ٥٢١، وجلال أمين، **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩). ومنهم ـ مثل د. محمود عبد الفضيل وأ. سمير كرم ـ من يرى أهمية المجموعتين من العوامل «وان المسألة في النهاية هي رؤية العاملين في تفاعلهما مع بعضهما». أنظر: =

من هذا الفصل، الى أن ترك التطور ليحدث بدون تدخل الارادة النضالية للانسان العربي سيكون من شأنه استمرار التجزئة والقطرية، ومنع قيام الوحدة العربية الاقتصادية والعامة.

ج ـ ان هذه العوامل العامة الخارجية والداخلية هي التي يجب، أساساً، أن ينصب عليها التغيير، بغية تحريك التطور ليصبح مؤاتياً للعملية الوحدوية.

د ـ العملية الوحدوية عملية مترابطة وليست حركات جزئية منفصلة. فالعوامل المضادة للوحدة الاقتصادية تكون، بالضرورة، مضادة للوحدة في جوانبها المتعددة الأخرى. فالأسباب التي تجعلها مضادة للجانب الاقتصادي منها تجعلها، بشكل حتمي، مضادة كذلك للجوانب الأخرى. ولذلك، فاننا لا نعتقد في صحة «النظريات الوظيفية» للتكامل[80]، على الأقل بالنسبة لأقطار العالم الثالث. ففي هذه الأقطار، يترابط، في حركة واحدة، كل شيء بكل شيء آخر، وان كان الجانب السياسي يأخذ اهتماماً خاصاً، لأسباب قد تكون تاريخية وهي: قرب العهد بالنضال الوطني من أجل الاستقلال الذي لا يعدو أن يكون استقلالاً شكلياً في الكثرة الغالبة من هذه الأقطار. ولكن ترابط العملية الوحدوية لا يعني مطلقاً أن الوحدة الكاملة الشاملة يجب أن تتم مرة واحدة. فالتدرج المرحلي في تقدم العملية الوحدوية أمر تفرضه طبيعة الأشياء، حيث لا يمكن الانتقال دفعة واحدة من أوضاع التفتت والتجزئة الى أقصى أشكال الوحدة المترابطة ودرجاتها.

هـ ـ كما أوضحنا، في ما سبق، لا يقتصر معنى التكامل أو الوحدة في مجال الاقتصاد، أو بصفة عامة، على الاندماج الكامل الاقتصادي، أو السياسي في شكل دولة واحدة. فهذه مجرد صورة واحدة، ولكن الصور والدرجات الأقل من ذلك تعتبر كذلك من التكامل ومن الوحدة. وما نعنيه بقيام الوحدة العربية الاقتصادية أو العامة يشمل هذه الصور والدرجات الأقل. بل نها في رأينا ضرورية في الحركة الوحدوية للمجتمع العربي، التي ليس من الضروري أن تصل لشكل الدولة السياسية الموحدة، شريطة أن يكون هناك تنسيق (يمكن أن يصل لحد التوحيد) في أسس السياسات العامة، وفي المواقف السياسية في مواجهة الخارج، وعلى وجه الخصوص في موضوع الاستقلال والأمن الخارجي.

و ـ نبدأ من فرض أساسي لا يحتاج، في رأينا الى أي تفصيل في التدليل عليه، مقتضاه أن «الوحدة» هي التي تحقق، الى أكبر مدى ممكن، مصالح «الطبقات الشعبية» في كل قطر عربي، وفي الوطن العربي في مجموعه[81]. ويرجع ذلك الى ما يترتب عليها من توسيع وتقوية

= المناقشات التي دارت حول ورقة: شفيق، «نظرات مستقبلية في تطور الاتجاهات الوحدوية في الوطن العربي،» في: ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة، المصدر نفسه، ص ٥٢٧ ـ ٥٣٠.

(٨٠) أنظر: القسم ٤، الفصل ١٠، أولاً ـ ١ ـ ج.

(٨١) لن ندخل في الاختلافات النظرية العديدة حول مفاهيم «الطبقة» و«الطبقات الشعبية». ويكفي أن نشير الى أننا نعني بهذه الأخيرة الفئات التي تشكل الأغلبية العددية الكبرى من المواطنين والتي تحصل من ثروة القطر =

امكانات وخيارات الاطار الذي يتم فيه حل مشكلات هذه الطبقات، وتشكيل التطور في اتجاه تقدمها المستمر. ولا ينفي صحة هذا الفرض ما قد تلحقه «العملية الوحدوية» من اضرار بمصالح بعض فئات أو شرائح هذه الطبقات في الزمن القصير أو المتوسط. فهذا أمر طبيعي بسبب الطبيعة الانتقالية للمراحل الأولى في العملية الوحدوية، ولكن السياسات الوحدوية السليمة يجب أن تعالج هذه الأضرار وتعوضها باجراءات اقتصادية ومالية متنوعة سبقت الاشارة لأمثلة منها[٨٢]. يضاف لذلك أنه، في الزمن الأطول نسبياً، عندما تكون الآثار النهائية للعملية الوحدوية قد استكملت وجودها، فانها تحقق مصالح هذه الفئات والشرائح بأكثر مما كان يمكن أن تحققه أوضاع التجزئة السابقة.

ز ـ نبدأ أيضاً من حقيقة أخرى كشفت عنها كل دراستنا في هذا الكتاب. فمنذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات والى الآن، خضع المد القومي العربي لعملية انحسار شديد، حتى وصلنا الى ما نحن عليه في السنوات الأخيرة[٨٣]: من فقدان لأدنى أشكال التضامن العربي وآثاره ازاء عالم يفرض علينا كل يوم المزيد من الأحداث الجسام ـ ومن صمت وسكوت الحكام والشعوب العربية معاً في مواجهة هذه الأحداث ـ ومن تراجع حتى في الحديث، مجرد الحديث، عن القومية العربية. ولعل أخطر ما في ذلك كله هو أن الايمان بقيم ومفاهيم أساسية قد اهتز بشدة وبعمق، وأن الشك قد تجاوز كل الحدود الخطيرة، حيث لم يعد شكاً في قدرة العرب وفاعليتهم، بل وصل الى حقيقة «الوجود العربي ذاته»[٨٤]. فقد أصبح التساؤل يثار عما اذا كانت القومية العربية حقيقة قائمة فعلاً، وعما اذا كانت « هناك فعلاً أمة عربية واحدة، أو أن تلك الفكرة كانت وهماً من أوهام أجيال عربية سبقت»[٨٥]. وليست هذه الظواهر جميعها بعيدة عن «الوحدة الاقتصادية العربية» أو منقطعة الصلة بها، وانما هي منها ومن فشلها في الصميم. فهذه الوحدة، والوحدة العربية بصفة عامة، لا تستمدان مبررات قيامهما من مجرد «الجوار الجغرافي» ـ لأنه وحده لا يصلح أو لا يكفي ـ ولكن من حقيقة الوحدة الحضارية والمصيرية التي ترتبط بـ «القومية العربية».

ومن هنا، فان أي مقترحات لتوفير متطلبات قيام الوحدة الاقتصادية العربية وآلياته يجب أن تنطلق من نقطة أولية، وهي اعادة الايمان واليقين بوجود القومية العربية والأمة العربية. أي أن الأمر يتطلب اعادة بناء «النظام العربي» من الأساس.

=ودخله على نسبة أقل بكثير من نسبتها العددية لمجموع السكان، والتي، بسبب ذلك لا تملك في الحقيقة سلطة الحكم ولا تستطيع التأثير في قرارات النخبة الحاكمة التي تمكنها مزاياها وقوتها الطبقية من الحصول على الحكم.

(٨٢) أنظر: القسم ١، الفصل ٢، ثالثاً.

(٨٣) هناك اجماع على هذا الانحسار، وان اختلفت وتباينت العبارات التي يستخدمها الباحثون للتعبير عنه، مما يمكن القارىء تبينه من كتاب: **القومية العربية في الفكر والممارسة**، المصدر نفسه.

(٨٤) هيكل، **آفاق الثمانينات**، ص ٢١١.

(٨٥) المصدر نفسه.

٢ ـ المقترحـــات

تنقسم مقترحاتنا الى نوعين:

أ ـ مقترحات تنظيمية.

ب ـ مقترحات موضوعية.

أ ـ المقترحات التنظيمية

المقصود بذلك اقامة جهاز تنظيمي والافادة من المنظمات الشعبية القائمة حالياً في أقطار الوطن العربي للقيام بأدوار ثلاثة:

(١) قيادة الطبقات الشعبية (الجماهير) لتكون قوة مؤثرة وفعالة في تحريك العملية الوحدوية ودفعها وفي حمايتها من عسف النخب الحاكمة بها أو من تعطيلها للخطوات والوسائل التي يتفق عليها لاقامتها.

(٢) تكوين الوعي الوحدوي لهذه الطبقات، بالتثقيف السياسي بصفة عامة واتجاه الوحدة بصفة خاصة، والاعتماد على هذا التثقيف لتسليحها بالعقيدة الوحدوية.

(٣) أن يمارس الرأي العام الذي يمثل هذه الطبقات، من خلالها، الضغط على سلطات الحكم والنخب الحاكمة لتعديل توجهاتها وسياساتها المقاومة في حقيقتها للعملية الوحدوية.

أما الأجهزة والمنظمات نفسها، فمن الضروري ما يأتي:

(١) تكوين جبهة من القوى الوحدوية العديدة التي تجعل من القومية العربية أساساً للوحدة العربية، لتكون بمثابة القيادة الفكرية والتخطيطية العامة لحركة الوحدة.

ويلاحظ في هذا الصدد:

(أ) تعدد القوى أو الحركات الوحدوية الموجودة في الوطن العربي، والتي تعتبر كلها امتداداً، بدرجة أو بأخرى، للحركات وللفلسفات الوحدوية المتعددة والمتباينة التي سادت في مراحل سابقة (القوميون العرب ـ البعث ـ الناصريون)[٨٦]. ويلاحظ أن بعض هذه الحركات قد أصبحت تضم تيارات متعددة، يكون التباين بينها اما بسبب أشخاص القيادات (وهذا هو الغالب)، واما بسبب اختلاف غير واضح المعالم في تفسير الأسس الأولى للحركة أو لفلسفة واضعها، أو لمدى ملاءمة هذه الأسس الأولى الأساليب التي اتبعت في الماضي لظروف المرحلة الحاضرة (وهذه هي الحالات الأقل).

---

(٨٦) أنظر في ذلك، كتاب: **القومية العربية في الفكر والممارسة**، المصدر نفسه، القسم ٣: «التجارب الوحدوية السياسية والاجتماعية والوظيفية»، ص ٣٢٥ ـ ٥٠٠.

(ب) انعدام فاعلية هذه الحركات الوحدوية جميعاً في مواجهة التدهور العربي القومي، وفي وقف أو حتى المقاومة الجدية للمصائب الجسام التي تتوالى وتتزايد على نحو مستمر منذ بداية السبعينات وحتى الآن، على الوطن العربي، والتي أصبحت تهدد الوجود العربي نفسه بوصفه وجوداً حضارياً وعقيدياً وقومياً متميزاً.

(ج) أياً كانت الأسباب الكامنة وراء انعدام هذه الفاعلية، فهناك أمران لا شك فيهما: الأول، وقد كشفت عنه الدراسة الميدانية لاتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة، أنه «رغم كل حالات التعثر والفشل في التجارب الوحدوية السابقة»، فان الوحدة العربية ما زالت هي مطلب الأغلبية في الوطن العربي، على أساس «أن التحديات والمشكلات التي تواجه أقطارهم والتي تواجه الأمة العربية لا يمكن التغلب عليها باستجابات قطرية منفردة»(٨٧). والثاني، أنه مع وجود هذه الأغلبية المنحازة للوحدة بين أبناء الوطن العربي، فان الحركة الوحدوية تبدي انحساراً وتراجعاً شديدين حتى وصلت الى حد الشلل التام، وأنه على عكس ذلك، تشهد روح وتوجهات وسياسات التجزئة والقطرية تصاعداً متزايداً(٨٨). وأياً كانت العوامل التي تكمن خلف هذه الظاهرة، فان «انعدام أو غياب القيادة» تبدو لنا من الأسباب المهمة لهذا التناقض الغريب بين أغلبية جماهيرية تريد الوحدة العربية، وبين واقع يزداد تجزئة وتشتتاً وتفرقاً.

(د) في ضوء ذلك، تقع على القوى والحركات الوحدوية الموجودة حالياً في الوطن العربي مسؤولية تاريخية ليس تجاه الوحدة العربية فقط بل بصفة أساسية اتجاه انقاذ الوجود العربي باعتباره وجوداً حضارياً متميزاً مهدداً بالتآكل المفروض عليه من الخارج ومن الداخل.

(هـ) تتمثل هذه المسؤولية في ضرورة انضمام هذه القوى والحركات الوحدوية في جبهة واحدة، تحملاً لهذه المسؤولية وتجاوباً مع متطلباتها. ويرجع ذلك لعدة أسباب:

- ما تكشف عنه الحقائق المشار اليها في (ج) سابقاً، من حاجة الطبقات الشعبية، في عملها لتحقيق الوحدة العربية، الى قيادة قادرة وفعالة(٨٩).

- الثابت حالياً من عدم قدرة أي من الحركات المذكورة، منفردة، على توفير هذه القيادة.

- أياً كانت التناقضات بين فلسفات هذه القوى والحركات الوحدوية، فانها لا بد أن تكون

---

(٨٧) أنظر: ابراهيم، «قياس اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: عرض الدراسة الميدانية،» ص ١١٩ - ١٢٢.

(٨٨) وصل الى حد صمت الأقطار العربية جميعاً وسكوتها، حكومات وشعوباً، واسرائيل تغزو لبنان وتدمر بيروت وغيرها من المدن والقرى اللبنانية وتقوم بمذبحة صبرا وشاتيلا في سنة ١٩٨٢، وما زالت مستمرة في آثار هذه الهجمة العدوانية الشرسة حتى الآن (ربيع ١٩٨٥).

(٨٩) من المسلمات في الفكر السياسي، بعامة، بما في ذلك الفكر القومي العربي أنه من الضروري وجود تنظيم شعبي يقود الجماهير في الطريق الى الوحدة. أنظر في مناقشة ذلك: السيد يسين، **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ١٧٨ - ١٧٩.

تناقضات غير جذرية، بالقياس لتناقضاتها مع فلسفات ودعوات حركات التجزئة والقطرية في الوطن العربي وما يرتبط بها من تبرير للتبعية للخارج.

ـ ان دروس التاريخ تعلمنا أنه في ظروف الأخطار المصيرية للأوطان، فان صيغة «الجبهة» بين القوى والحركات ذات التوجهات التحررية والتقدمية تكون هي الصيغة المثلى وأحياناً الوحيدة لمواجهة هذه الأخطار والتغلب عليها(٩٠).

(و) يجب أن يتم تكوين هذه الجبهة على أساس من الحوار الذي يتناول ما يأتي :ـ اعادة تقويم فلسفات هذه الحركات وتجاربها في الوحدة، في ضوء التجارب الماضية بمزاياها وأخطائها ـ التمييز بين ما هو جوهري وما هو ثانوي في فلسفات الوحدة واستراتيجياتها وسياساتها في ضوء اعادة التقويم المشار اليه ـ استبعاد العناصر الثانوية وتحديد ما هو جوهري وصياغته لتتشكل منه فلسفة العمل الوحدوي للجبهة واستراتيجته، ولتلتزم به كل من هذه القوى والحركات.

(ز) استناداً الى النتائج التي أمكن استخلاصها من الدراسة التي اشتمل عليها الكتاب، فان هناك نقاطاً أساسية لا بد أن تدخل ضمن العناصر الجوهرية لفلسفة «الجبهة»، وهي :

ـ «الديمقراطية»(٩١). ويجب الالتزام بها داخل «الجبهة» نفسها وفي التنظيمات الشعبية الأخرى التي تنشأ في ظلها أو التي تكون قائمة بالفعل وتتعاون معها. كما يجب الالتزام بها في التحضير للوحدة وفي تنفيذها وفي مناقشة واقرار فلسفتها واستراتيجيتها وسياساتها وتطبيقها (عن طريق المشاركة الشعبية، من خلال التنظيمات الشعبية التي سنشير اليها في ما بعد، أو بواسطة الانتخابات والاستفتاءات، بحسب طبيعة كل موضوع ومداه) وفي متابعتها واجراء تقويم دوري لما تم فيها وللقيادات التي تقوم على أمورها، وأن تكون هناك آلية لتغيير هذه القيادات و«لتداول السلطة»، طبقاً لمبدأ الأغلبية(٩٢).

ـ العدل الاجتماعي، أو المضمون الاجتماعي للعملية الوحدوية. ويتمثل في الحقوق الاجتماعية الأساسية التي من بينها العدالة في توزيع الثروة والدخل ،وذلك بتطبيق مبدأ الربط بين أوضاع تملك الثروة والحصول على الدخل وبين الجهد الانتاجي المبذول. وعلى الرغم من أن الكتابات الحديثة عن الديمقراطية تجعل العدل الاجتماعي من بين عناصرها، الا أنه يجب التركيز عليه، نظراً لظروف الأقطار العربية وأوضاعها.

---

(٩٠) نشير الى تجربة الكثير من دول أوروبا الغربية (وبخاصة فرنسا) والشرقية في مواجهة الاحتلال النازي.

(٩١) في تعريف الديمقراطية التي نقصدها، أنظر: علي الدين هلال، «المقدمة»، ص ١٠ ـ ١١، واسماعيل صبري عبد الله، «المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربية،» ص ١١٧ ـ ١٢١، في : **الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي**.

(٩٢) في العلاقة بين الديمقراطية والوحدة العربية، أنظر: سيف الدولة، «الديمقراطية والوحدة العربية،» ص ٩٠ ـ ١١٢، وسيد سعيد، «الديمقراطية ومشكلات الوحدة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٠ (شباط/ فبراير ١٩٨٤)، ص ١١٣ ـ ١٣٠.

ـ انهاء الاستعمار في الوطن العربي وتحريره من كل أشكال التبعية للخارج وصورها.

ـ التنمية المستقلة القائمة على الاعتماد الذاتي الجماعي العربي والتي تستهدف اشباع الحاجات الأساسية للانسان العربي في اطار عملية تطوير حضاري شاملة.

(ح) تكون «الجبهة» بمثابة القيادة الفكرية والتخطيطية العامة لعملية الوحدة العربية، على أساس من المبادىء الأربعة الواردة في الفقرة (ز) السابقة. ونعني بذلك:

ـ ان الجبهة تضم القوى والحركات الوحدوية المتعددة في الوطن العربي، وتقودها، وتخطط حركتها، ولكنها لا تحل محلها في العمل، فيجب أن يترك «العمل» لاقامة الوحدة داخل كل قطر عربي للقوة أو الحركة الوحدوية الموجودة فيه. ومن أسباب ذلك أنه على الرغم من وجود قوى وحدوية داخل كل قطر عربي، الا أن الأقطار العربية تختلف في ما بينها، في المرحلة الحالية، من حيث سماحها بقيام الأحزاب السياسية (بعضها لا يسمح بذلك) ومن حيث تعددية الأحزاب حين يسمح بالحزبية (بعضها يفرض نظام الحزب الواحد)، ومن حيث وجود برلمانات منتخبة فيها (بعضها فيه برلمانات منتخبة وبعضها يحكم بدون برلمانات، وبعضها فيه مجالس نيابية معينة ذات سلطات استشارية). ولذلك فان ترك «العمل» من أجل الوحدة في كل قطر عربي للقوة أو الحركة الوحدوية فيه يراعي أولاً هذا التباين الحالي بين أشكال التنظيم السياسي وأطره. ومن ناحية أخرى، فان القوة أو الحركة الوحدوية المحلية تكون هي الوحيدة القادرة على ادراك خصوصيات الأوضاع المتعلقة بكل قطر، وتوجيه العمل الوحدوي ليحقق أكبر قدر من الفاعلية في تحقيق أهداف الوحدة في ظل هذه الخصوصيات. على أن ذلك لا يعني التسليم باستمرار هذه الأوضاع التي تكاد كلها تعتبر متعارضة مع الديمقراطية أو محققة لبعض جوانب شكلها فقط دون جوهرها وحقيقتها. فمن أسس العملية الوحدوية دفع عملية المشاركة الشعبية في كافة الأقطار العربية، مما يفرض تغيير هذه الأوضاع في المستقبل الذي يتوقف مداه على ظروف كل قطر وأوضاعه ومدى قوة الحركة الوحدوية المحلية الموجودة فيه ونضاليتها.

(ط) ان تضع «الجبهة» اطاراً عاماً بأهداف الوحدة، وباستراتيجيتها العامة، وبمجالاتها المتعددة، وبمساراتها المتنوعة، في ظل المبادىء الأساسية الأربعة الواردة في الفقرة (ز). فاستراتيجية الوحدة يجب أن تكون اذاً شاملة، تغطي جميع جوانب الحياة في المجتمع العربي. وتندرج ضمن هذه الاستراتيجية الشاملة استراتيجية الوحدة الاقتصادية العربية. ويكون هذا الاطار العام هو مرجع القوى والحركات الوحدوية الموجودة في الأقطار العربية، في تحركها وعملها لاقامة الوحدة.

(ي) لا تبدأ عملية الحوار وتقويم الفلسفات والتجارب الوحدوية المشار اليها في الفقرتين (و) و (ز) السابقتين من فراغ. فمركز دراسات الوحدة العربية قد قام، خلال السنوات العشر التي مرت منذ انشائه، بجهد ضخم في عملية التقويم المشار اليها، فضلاً عن بعض الجهود الأخرى. ويمكن اتخاذ هذه الجهود جميعاً نقطة للبدء في عملية الحوار التقويمي المذكورة، تمهيداً لاستخلاص النقاط الجوهرية ولوضع الاطار العام للوحدة المشار اليه في الفقرة (ط) سابقاً.

(ك) كذلك لا تبدأ عملية وضع هذا الاطار العام من فراغ. فقد وضعت استراتيجيات لحركة الوحدة في عدد من المجالات المهمة بواسطة الجامعة العربية أو منظماتها المتخصصة. وقد بنيت هذه الاستراتيجيات على دراسات جادة وعمليات تقويم علمية دقيقة، مما يحتم الافادة منها في وضع «الجبهة» للاطار العام المذكور. ولكن يجب أن يراعى في معالجة الجبهة لها أمران مهمان: الأول، تطوير هذه الاستراتيجيات جميعاً بما يجعلها استراتيجات للعمل الشعبي الوحدوي، حيث أنها وضعت للحكومات وروعي في وضعها وفي صياغتها تحقيق التوازنات ومعالجة الحساسيات التي تميز مواقف هذه الحكومات من الوحدة ومواقفها بعضها من بعضها الآخر. والثاني، تحقيق الترابط والتشابك بين هذه الاستراتيجيات جميعاً، حيث أن كلاً منها وضع كجزء مستقل ومنفصل عن الأجزاء الأخرى.

(ل) تبدأ الناحية الاجرائية بتكوين «لجنة مؤقتة» من بعض الشخصيات من أكبر عدد ممكن من الأقطار العربية والتي تكون معروفة بانتمائها الوحدوي، وتوجه الدعوة للقيادات المعروفة لجميع القوى والحركات الوحدوية الموجودة في الوطن العربي كله للاجتماع، لطرح موضوع تكوين «الجبهة» ومناقشته وتستمر «اللجنة المؤقتة» في التحضير للاجتماعات اللازمة، الى أن يتم تشكيل الجبهة، فتتولى هي بنفسها وضع نظامها الأساسي وتختار أمانتها العامة ورئاستها... الخ. ثم تقوم هي بعدئذ بالمهام المحددة لها.

(٢) الاعتماد على التنظيمات الشعبية الأخرى (غير الأحزاب السياسية) للقيام بدورها الذي يمكن أن يكون بالغ الأهمية في العمل الوحدوي العربي.

ونقصد بهذه التنظيمات النقابات العمالية، والمهنية، والجمعيات التعاونية، والجمعيات والهيئات العلمية، والاتحادات العامة القطرية (ان وجدت) والعربية لهذه التنظيمات... الخ. وتستمد هذه التنظيمات الشعبية أهميتها من أنها تجمع في عضويتها أعداداً ضخمة من الأفراد الذين يشكلون طبقات معينة (مثل العمال والفلاحين)، أو من أفراد من شرائح من كل الطبقات تجمعهم المهنة التي يزاولونها (النقابات المهنية والهيئات العلمية... الخ.). ويمكن أن تلعب هذه التنظيمات دوراً بالغ الأهمية في العمل الوحدوي العربي، وبالذات في مجال العمل الوحدوي الاقتصادي بسبب ارتباطها بالقطاعات الاقتصادية وبما تضمه من أنشطة ومهن مختلفة، ذلك أنها تستطيع أن تقوم، بدرجة عالية من الكفاءة، بالمهام الثلاث المشار اليها سابقاً (مهمة قيادة جماهيرها، ومهمة تثقيفها السياسي وتسليحها بالعقيدة الوحدوية بما يشكل وعيها الوحدوي النضالي، ومهمة ممارسة الرأي العام من خلالها للضغط على سلطات الحكم والنخب الحاكمة، للسير في طريق الوحدة).

ولكي تلعب هذا الدور يجب أن تدخل ضمن إطار التنسيق والتوجيه العام للعملية الوحدوية.

فتقوم «الجبهة» بدورها، باعتبارها قيادة فكرية وتخطيطية عامة للوحدة، بالاتصال مع الاتحادات العربية للنقابات العمالية والمهنية والعلمية.

وتقـوم قيادات القـوى والحـركـات الوحدوية القطرية بالتنسيق مع الاتحادات والنقابات والجمعيات القطرية.

ب ـ المقترحـات الموضوعيـة

وتتعلق ببعض المجالات التي يكون التحرك فيها مهماً، وببعض الخطوات اللازم اتخاذها في هذا التحرك، من أجل احداث بعض التغييرات المهمة بغية تمهيد الطريق لاقامة وحدة عربية حقيقية، اقتصادية وعامة. ويمكن بيان أهم هذه المجالات، في رأينا، في ما يأتي:

(١) أن تقـوم الأجهزة المشـار اليها في أ ـ من المقتـرحات بـدورهـا في تعبئـة الـطبقـات الشعبية وقيادتها للنضال المستمر من أجل:

(أ) تقرير مبدأ المشاركة الشعبية الحقيقية في جميع الأقطار العربية، والعمل من أجل حمـايتـه والتوسع في تطبيقه؛ فاشراك الطبقات الشعبية في صنع القرارات التي تشكل حياتها ومستقبلها ومتابعة تنفيذها ومراقبته، يفتح الامكانات واسعة أمام اقامة وحدة عربية حقيقية، لأن الوحدة تحقق مصالح هذه الطبقات وتحسن من امكانات مستقبلها وتضمن لها حرية حقيقية، مما لا يمكن للتجزئة تحقيقه. يضاف لذلك أن المشاركة الشعبية تعتبر هي الضمانة الحقيقية لحماية الوحدة مما قد تتعرض له من التفاف حولها وتفريغ لها من مضمونها، أو من تصفية مشروعاتها بالثورة المضادة لها على غرار ما حدث في تجربة الوحدة المصرية السورية. فكل خطوة نضالية لتحقيق المشـاركة الشعبية وتعميقها هي، في الوقت نفسه، خطوة لفتح الطريق أمام الوحدة، الاقتصادية والعامة.

(ب) المقـاومـة السلبية والايجـابية، بصفـة مستمـرة، للسيطرة الاستعمـارية وللتبعية للخـارج، وللمشروعات الاستعمارية التي تحاول القوى الخارجية وبالذات الولايات المتحدة فرضها على الوطن العربي. فهذه المشروعات (مثل اقامة النظام الاقليمي الشرق أوسطي بديلاً للنظام الاقليمي العربي) تستهدف كلها منع الوحدة العربية بشكل نهائي.

والـواقـع أن الوطن العربي، من خلال الطبقات الشعبية فيه، يملك امكانات للمقاومة السلبية الاقتصادية أكبر بكثير مما نتصور، من أهمها وأكثرها فاعلية:

ـ المقاطعة التامة لسلع البلدان الرأسمالية التي تقرر «الجبهة» أنها ضد القضايا العربية القومية أو انها تعرقل، بأسلوب مباشر أو غير مباشر، عملية الوحدة العربية.

ـ مقاطعة التعامل مع البنوك التابعة لهذه البلدان (سواء مع فروعها داخل الأقطار العربية أم في الخارج).

ـ امتناع العمال العرب عن خدمة وتفريغ وشحن الطائرات والسفن التابعة لهذه البلدان.

وبالاختصار، يتعين تقرير واستخدام مبدأ «المقاطعة الشعبية» للبلدان المذكورة وتصعيد

وتوسيع تطبيقه تدريجياً، حتى يتحول الذين تضار مصالحهم في داخلها من هذه المقاطعة الى قوة ضاغطة على مراكز اتخاذ القرارات في هذه البلدان. ولقد أثبتت تجربة التاريخ فاعلية هذه المقاطعة في كثير من الحالات.

أما المقاومة الايجابية، فصورها معروفة. ولكنها تحتاج الى قيادة الجماهير وتعبئتها للتحرك بغية منع تزايد قوة السيطرة الاستعمارية على الوطن العربي، ثم لانقاصها تدريجياً، عن طريق التصدي السياسي من جانب الطبقات الشعبية التي يجب على قياداتها اخراجها من حالة السلبية والسكوت التي رانت عليها في السنوات الأخيرة.

ومن الآثار المهمة لهذه التوجهات والاجراءات، أنها تجعل من الطبقات الشعبية قوة ضاغطة مستمرة، على القوى الاستعمارية الخارجية وعلى النخب الحاكمة المحلية المرتبطة بها والخاضعة لها، يكون من شأنها الاضعاف التدريجي لنزوع هذه القوى لمنع العملية الوحدوية ولضرب ما يكون قد بدأ منها.

على أن من أهم آثار هذه التوجهات وأكثرها ايجابية، بالنسبة لحركة الوحدة العربية، أن معارك التصدي المستمر للسيطرة الخارجية بهدف تحقيق استقلال وطني حقيقي، تخلق ظروفاً ايجابية مؤاتية تتعمق فيها التوجهات الوحدوية وتزيد من امكانات السير على طريق الوحدة. ذلك أن الوحدة، في هذه الظروف، تفرض نفسها، باعتبارها الوسيلة الوحيدة القادرة على كسب معارك الاستقلال وعلى المحافظة على ما يكون قد تم تحقيقه منه. كما أن ما يمكن كسبه من معارك محدودة أو في قطر معين من خلال التعاون العربي - شعبياً كان أم رسمياً - يعلم الجماهير العربية بالدليل العملي ضرورة العمل الوحدوي وأهميته لكسب معارك الاستقلال. ومن التجارب المهمة التي يمكن الافادة من دروسها في ذلك تضامن شعوب الأمة العربية وتعاونها كلها من الخليج إلى المحيط في مواجهة العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦.

(ج) العمل على تكوين وعي جماهيري عربي قوي وتعميقه من أجل عدالة توزيع الثروة والدخل، بحيث يكون قوة شعبية ضاغطة متزايدة من أجل تقريب الفوارق الى أكبر حد ممكن بين الطبقات. ومن بين الوسائل التي يجب اتباعها لتحقيق ذلك أن تقوم المنظمات والتنظيمات الشعبية (النقابات والاتحادات والجمعيات)، في مجالسها ومع جماهير أعضائها، في كل قطر، بمناقشة مقترحات الخطط الانمائية متوسطة الأجل وطويلته (ان وجدت)، والموازنات العامة السنوية ودراستها، وببحث مدى انعكاسها على عدالة التوزيع وعلى التركيبة الاجتماعية في كل قطر، في المدى القصير وفي المدى الطويل. ونتيجة لهذه الدراسات وهذه المناقشة، يجب أن تتقدم هذه المنظمات والتنظيمات الشعبية الى سلطات كل قطر بمقترحات محددة لجعل هذه الخطط والموازنات من أدوات تقريب الفوارق بين الطبقات، وليس من أدوات ترسيخها وزيادتها، طبقاً لما هي عليه الحال في كثير من الأقطار العربية في المرحلة الحالية[٩٣]. ولا بد من مداومة

---

(٩٣) لكي تكون هذه الدراسات والمقترحات على مستوى من الجدية والعمق والتبسيط يتلاءم مع أهمية=

ذلك سنة بعد أخرى. ولكننا لا يجوز أن نتفاءل بأكثر مما ينبغي في هذا الصدد. فأقصى ما يمكن تحقيقه عن هذا الطريق تحقيق بعض اصلاحات هامشية في عدالة التوزيع. وهذا، في حد ذاته، من شأنه أن يولد صداماً اجتماعياً خطيراً ذا نتائج وانعكاسات أبعد مدى من مجرد هذه الاصلاحات.

(٢) أن تقوم المنظمات والتنظيمات السياسية والشعبية، بناء على تخطيط عام من «الجبهة» باثارة اهتمام الطبقات الشعبية وتنميته، وبتكوين وعيها وتعميقه بأهمية الجانب الاقتصادي في الوحدة العربية وخطورته.

ذلك أن الجانب السياسي للوحدة هو الذي يحظى من الجماهير بالقدر الأكبر من الاهتمام، ان لم يكن بالاهتمام كله. ويعكس ذلك، في الحقيقة، ضغطاً شديداً في ادراك أهمية الجانب الاقتصادي بالنسبة لحركة الوحدة في مجموعها، بما فيها حركة الجانب السياسي الذي يتوقف، بدرجة كبيرة، على العوامل الاقتصادية[٩٤].

وفي اطار ذلك، يتعين أن تتبنى «الجبهة» نظرة عامة عن «الوحدة الاقتصادية» وأن تقوم المنظمات والتنظيمات القطرية المذكورة بغرسها في مبادىء الطبقات الشعبية ووعيها باعتبارها جانباً أساسياً من الوحدة العربية عامة. ومن المهم في ذلك التركيز على اقناع هذه الطبقات بالأخطار والمشكلات الاقتصادية التي تلحق بالوطن العربي وبها في ظل أوضاع التجزئة الاقتصادية، وبالمزايا التي تتحقق، من خلال التنمية التكاملية المستقلة والموجهة لاشباع الحاجات الأساسية للجماهير، في ظل عملية التوحيد الاقتصادي للأقطار العربية. ولا سبيل إلى ذلك كله الا بالمناقشات الحرة التي تجريها الجماهير في اطار هذه المنظمات والتنظيمات.

(٣) أن تقوم المنظمات والتنظيمات السياسية والشعبية بممارسة الضغط على السلطات الحاكمة في الأقطار العربية لكي تضع موضع التنفيذ «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» التي وقعها ملوك الأقطار العربية ورؤساؤها جميعاً في قمة عمان في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٨٠، والتي أوقف تطبيقها بعض وزراء الاقتصاد والمال العرب في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ما بعد.

فهذه الاستراتيجية، برغم أوجه قصورها الجزئية من الناحية الفنية، الا أنها تمثل التصور الوحيد الذي يملكه العرب حالياً للعمل الاقتصادي العربي التكاملي، والذي وضع بتكليف من ملوك العرب ورؤسائهم وحاز موافقتهم.

= الموضوعات التي تتعلق بها وخطورتها، فانه من الضروري استعانة هذه المنظمات والتنظيمات بخبراء من داخلها وخارجها لاعدادها.

(٩٤) لعل من أهم الفروق الجوهرية بين «الجماهير» في كل من الدول الصناعية الغربية والبلدان الاشتراكية اهتمامها الشديد بالمشكلات الاقتصادية لمجتمعاتها وتحديدها لموقفها السياسي على أساس الحلول التي تراها واجبة لهذه المشكلات.

وقد يكون من المفيد في بعث الحياة من جديد في الالتزام بالاستراتيجية المذكورة والعمل على تطبيقها، أن تعقد جمعيات الاقتصاديين واتحاداتهم في الأقطار العربية اجتماعات لاعادة تأكيد ذلك، والتقدم بقراراتهم الى الملوك والرؤساء العرب. كذلك يجب أن تفعل الشيء نفسه المنظمات والتنظيمات السياسية والشعبية القطرية.

(٤) حشد الجهد المباشر للطبقات الشعبية لتبني بعض جوانب العملية الوحدوية الاقتصادية ذات الأهمية الخاصة وتمويلها وتنفيذها، وهي الجوانب التي يمكن أن يحقق فيها هذا الجهد درجة مؤثرة من النجاح.

ومن مبررات الالتجاء لذلك: عدم جواز الاعتماد في كل ما يتعلق بالعملية الوحدوية على جهود الحكومات وحدها، وبخاصة اذا لاحظنا الموقف السلبي للنخب الحاكمة من هذه العملية على ما بينا سابقاً ـ وما تكشف عنه بعض التجارب التاريخية القطرية من الامكانات الضخمة لنجاح هذه السياسة في ظروف التحدي الخارجي (مثل تجربة بنك مصر في مصر). يضاف إلى ذلك أن الاعتماد على جهد الجماهير، تمويلاً وتنفيذاً لبعض المشروعات المهمة في عملية التكامل الاقتصادي العربي، يربط مصالحها بشكل واضح ومباشر ومادي بحركة الوحدة العربية الاقتصادية. ويؤدي ذلك الى التجسيد الحي الساخن للتناقض بين مصالحها وتوجهاتها الوحدوية وبين مصالح وتوجهات الطبقات والنخب الأخرى المعادية، بحكم مزاياها الطبقية للوحدة.

ومن الجوانب التي يجب أن تحظى بأولوية خاصة في تطبيق هذه الفلسفة ثلاثة مجالات:

(أ) انشاء بنوك عربية (وليكن اسمها «بنوك الوحدة») تكون أسهمها منخفضة القيمة نسبياً بما يسمح للطبقات الشعبية بالمساهمة فيها، ووضع حد أعلى لما يجوز أن يملكه شخص واحد أو أسرة واحدة أو عدد من الأسر المترابطة والقوية مالياً في أسهم كل بنك منها، حتى لا تتركز السيطرة فيها في فئة أو طبقة محدودة. ويكون الهدف الرئيسي لهذه البنوك تجميع أموال صغار المدخرين وتوظيفها في المجالات التي تخدم امكانات التكامل الاقتصادي العربي. وقد يكون نصيب كل فرد من هذه الأموال صغيراً ومحدوداً، ولكن مما لا شك فيه أن النجاح في حشد أموال أكبر عدد ممكن من أفراد هذه الطبقات يمكن أن يصل لمبالغ كبيرة. ويلاحظ أن الكثيرين من أفراد العمالة العربية في الأقطار النفطية العربية يتمتعون بمدخرات غير قليلة يريدون توظيفها دون أن تكون لديهم الثقة في كثير من الأجهزة المصرفية المحلية، وبخاصة في الأقطار المرسلة لهم، مما يجعلهم يوجهون هذه المدخرات للتوظيف في البنوك الأجنبية وفروعها في الأقطار العربية. ويمكن أن تكون مدخرات هؤلاء العاملين من عناصر أموال هذه البنوك. ومن المهم ألا يقتصر دور «بنوك الوحدة» هذه على الدور العادي للبنوك التجارية، بل يجب أن تنشأ منذ البداية بنوكٌ متعددة الطبيعة، على غرار التجربة الأولى لبنك مصر.

(ب) الاعتماد على الجهد التمويلي والتنفيذي للطبقات الشعبية في انشاء واقامة بعض المشروعات المتصلة بتحقيق «الامن الغذائي» في الوطن العربي.

وعلى الرغم من الصعوبات العديدة لذلك والتي ندركها جيداً وندرك الأسباب العديدة التي تكمن خلفها، الا أننا نرى ذلك من الأمور الحيوية. ولا يرجع ذلك الى الرغبة في اعطاء دفعة لعملية التكامل الاقتصادي العربي فقط، ولكن كذلك ـ وهو الأهم ـ للقيام بذلك من خلال التصدي لمشكلة تمثل تحدياً خطيراً لاستقلال العرب وأمنهم، بل ولوجودهم جميعاً، مما يوجد حافزاً مهماً للنضال والاصرار من جانب الطبقات الشعبية على نجاحها في تحقيق أهدافها. وليس من الضروري أن تكون هذه المشروعات بالغة الضخامة كما قد توحي بذلك مشكلة الأمن الغذائي نفسها. فليس ما يمنع من أن تنشأ مشروعات عديدة متوسطة الحجم وصغيرته، ما دامت اقتصادية. ولكن المهم هو أن تكون مشروعات عربية مشتركة، وأن تطرح أسهمها في اكتتابات عامة في أكبر عدد ممكن من الأقطار العربية، وأن تكون قيمة السهم منخفضة نسبياً حتى يمكن جذب أكبر عدد من المدخرين من الطبقات الشعبية لاستثمار مدخراتهم فيها، وأن تختار الأراضي التي تقام عليها في أقطار عربية متعددة دون تركيزها في قطر واحد كلما كان ذلك ممكناً اقتصادياً. كذلك يجب أن يراعى في تخطيطها تحقيق درجة من التشابك الأمامي والخلفي، بعضها مع بعضها الآخر بقدر الامكان، وبينها وبين المشروعات القائمة في الأقطار العربية والتي تنتج ما يلزمها من مستلزمات الانتاج (الأسمدة مثلاً) والمعدات والآلات (آلات الحرث والري والدراس والجرارات والنقل... الخ) التي يكون استخدامها اقتصادياً. كذلك ليس ما يمنع من الاستعانة بالمنظمات الاقتصادية العربية المتخصصة الحكومية التي تسمح نظمها الأساسية باشتراكها في عملية تعبئة المدخرات الخاصة وتوجيهها نحو المشروعات العربية المشتركة (مثل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي). ومن الأهمية بمكان أن تقام هذه المشروعات بناء على دراسات عميقة للجدوى تضمن لها أكبر فرص النجاح، وبحيث يحصل المستثمرون فيها على أرباح يكون معدلها مساوياً، على الأقل لمعدلات الأرباح للمشروعات الانتاجية الناجحة في أسواق الأقطار العربية. وأخيراً يجب أن تفتح هذه المشروعات، الى أبعد الحدود المستطاعة، الامكانات للافادة من الخبرات الفنية والتنظيمية واليد العاملة العربية من الأقطار العربية المختلفة.

(ج) انشاء مشروعات عربية مشتركة عديدة في قطاع الثقافة بجميع نشاطاته (تأليف الكتب ونشرها ـ انتاج أفلام السينما والتليفزيون ـ المسرحيات ـ الموسيقى والأغاني... الخ)، بتمويل من الطبقات الشعبية على غرار ما أوردناه في البند السابق. ويجب أن يكون هدف هذه المشروعات هو التشجيع على ايجاد ثقافة عربية وحدوية، تجمع بين أصالة التراث والشخصية الحضارية العربية وبين الافادة من نتاج الثقافة الانسانية الحديثة ذات الفاعلية في مواجهة مشكلات العصر وهمومه. كما يجب أن توضع هذه الثقافة العربية الوحدوية وتنشر، بما يجعلها قادرة على اعادة تشكيل الشخصية العربية لتستعيد هويتها المفقودة ولتستطيع مقاومة عملية التغلغل الثقافي الخارجي (الغربي أساساً) ولتتمكن من أن تخوض بنجاح النضال الذي تتطلبه العملية الوحدوية الاقتصادية والعامة. ان من أهم العوامل التي نتجاهل دورها في عرقلة وضع الوحدة العربية وأخطرها، ذلك الاختراق الثقافي الغربي للانسان العربي والذي تدل أنماط

السلوك في مختلف جوانب الحياة العربية المعاصرة على أن هذا الاختراق قد نجح الى درجة بعيدة في القيام بدوره المشار اليه. ولذلك فان من الجوانب التي يجب حشد جهد الطبقات الشعبية لها، تمويلاً وتنفيذاً واستفادة، هذا الجانب الثقافي، الذي سوف ينعكس على امكانات تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، وليس الوحدة الثقافية فقط.

(٥) العمل بكل الوسائل لكي تلتزم «تجمعات التكامل» الاقليمية الفرعية (التكامل بين أقطار المغرب العربي - التكامل بين مصر والسودان - التكامل بين أقطار مجلس التعاون الخليجي) بأن تضع استراتيجية وسياسات تكاملها في اطار استراتيجية عامة للتكامل الاقتصادي بين أقطار الوطن العربي في مجموعها، في ظل نظرة بعيدة المدى للتطوير الاقتصادي العربي. ذلك أنه بدون مراعاة هذا الترابط. فان التكامل الاقليمي الفرعي يمكن أن يؤدي، من الناحية الفعلية، الى انفصال مجموعة من الأقطار، بصفة دائمة، عن عملية الوحدة الاقتصادية العربية، بل والى أن تكون لهذه المجموعة توجهاتها السياسية التي قد تتعارض، بسبب المصالح الاقتصادية الخاصة بها، مع التوجهات العامة للسياسة التي يجب أن يتبعها الوطن العربي في مجموعه. يضاف إلى ذلك ان عمليات التكامل الاقليمية الفرعية في الوطن العربي لا يمكن أن تنجح الا في اطار تكامل اقتصادي عربي عام. ويرجع ذلك الى أن حجم الموارد - بجميع أنواعها من طبيعية وبشرية ومالية - وحجم السوق، في أي مجموعة منفردة من الأقطار العربية - أقل وأضيق من الحد الأدنى اللازم لتوفير امكانات النجاح للتكامل الاقليمي الفرعي بينها، مما يجعل مثل هذا التكامل محكوماً عليه بالفشل اذا لم يرتبط ويتشابك في تكامل انتاجي وتبادلي عام مع الأقطار العربية الأخرى كلها.

٣ - خلاصــــة

وبعد، فان الكثيرين ممن سيقرأون هذا الكتاب ربما سوف يثيرون التساؤل الآتي: ألم يكن من الضروري والأفضل، والموضوع يتعلق بالوحدة الاقتصادية العربية، أن تتضمن مقترحاتنا قدراً أكبر من المقترحات المتعلقة مباشرة بالجانب الاقتصادي، وقدراً أقل من المقترحات ذات الطبيعة السياسية والاجتماعية والثقافية؟

وجوابنا على ذلك، هو أن ذلك السؤال يرتكز على تغليب للجانب الفني (الاقتصادي) البحت، ويتجاهل أو يتناسى المشكلة الحقيقية بالنسبة للوحدة العربية الاقتصادية.

فالعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة والحاكمة للحياة في الأقطار العربية هي، في رأينا، الأسباب الحقيقية والعميقة لمشكلة هذه الوحدة الاقتصادية، في حاضرها، وفي مستقبلها.

ومن هنا لم يكن ليفيد في شيء، في علاج هذه المشكلة، تقديم قائمة طويلة بخطوات أو حلول ذات طبيعة اقتصادية بحتة، تتصدر كل خطوة أو حل منها عبارة «يجب فعل كذا» أو «يجب العمل على تحقيق كذا»...

ذلك أن كل هذه «الواجبات» تصطدم، في التطبيق وفي الواقع، بالعقبة العالية التي تتكون من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية في الأقطار العربية. ونضيف إلى ذلك، أن الخطوات والحلول ذات الطبيعة الاقتصادية البحتة قد حظيت منا بالاهتمام اللازم وبالتفصيل عند معالجتنا للمداخل التي اتبعتها الحكومات لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

ولذلك كان من الضروري أن يتصل الجانب الأكبر من مقترحاتنا بالعوامل العميقة الكامنة وراء العقبة التي تصطدم بها الوحدة العربية الاقتصادية، والعامة.

وفي مقترحاتنا كلها لمواجهة هذه العوامل وللتغلب عليها، صدرنا عن مبدأ أساسي واحد يربط بين هذه المقترحات جميعاً، وهو: أن يكون للطبقات الشعبية دورها الفعال في كل ما يتعلق بالوحدة العربية، تخطيطاً، واقراراً، وتنفيذاً، ومتابعة، وحماية، وأن يكون لها في المرحلة القادمة «قوة ضاغطة» تستطيع بها الاضعاف التدريجي للعقبة العالية التي تعترض هذه الوحدة.

ونحن أول من يعرف أن تحقيق هذا المبدأ ليس بالأمر اليسير، ولا بالأمر السريع. ولكننا نعرف أيضاً أنه لا شيء يستعصي على «إرادة التغيير» لدى الطبقات الشعبية، اذا عرفت طريقها عن إدراك ووعي، وسارت عليه بكل عزمها وتصميمها ونضالها، وتهيأت لها أو هيأت لنفسها قيادة أو قيادات مُنظَّمة ومنظِّمة لحركتها. وهذا ما حاولت مقترحاتنا وضع خطوط عريضة له تصلح، في رأينا، أن تكون برنامجاً عاماً جداً للانطلاق صوب الطريق الصحيح.

ولنتذكر، ونحن نقرر ذلك كله، قول جمال عبد الناصر في «الميثاق» «ان فترات التغيير الكبرى، بطبيعتها، حافلة بالأخطار التي هي جزء من طبيعة المرحلة. على أن التأمين الأكبر ضد هذه الأخطار كلها هو ممارسة الحرية....» وان «القيادات الشعبية مطالبة الآن أن تتأمل تاريخها، وأن تنظر الى واقع عالمها، ثم تقدم على صنع مستقبلها واقفة في ثبات على أرضها».

المَلاحق

مُلحَق رَقم «١»

التجَارة الخارجيّة بَين الأقطار العَربيّة

جدول رقم (١)
تطور التجارة بين الأقطار العربية
خلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٧ بملايين الدولارات
(نسبة مئوية)

القطر	المدة	الصادرات الكلية (١)	الصادرات البينية (٢)	(٢) كنسبة من (١)	الكلية (٣)	الواردات البينية (٤)	(٤) كنسبة من (٣)
الأردن	٥٣ - ١٩٥٥	٧,٣	٢,٨	٣٨,٠	٦٠,٩	١٠,٢	١٦,٩
	٥٦ - ١٩٥٨	١٣,١	٤,٨	٣١,٦	٨٦,٢	١١,٥	١٣,٣
	٥٩ - ١٩٦١	١١,٨	٣,٨	٣٢,٢	١١٦,٨	١٠,٤	٨,٩
	٦٢ - ١٩٦٤	١٩,٨	٦,٥	٣٠,٤	١٤٠,١	١٥,١	١٠,٨
	٦٥ - ١٩٦٧	٢٤,٧	٩,٤	٣٧,٧	١٦٧,٤	١٤,٣	٨,٤
سوريا	٥٣ - ١٩٥٥	١٣٣,٤	١٣,٢	١٠,٠	١٦٣,٦	١٢,٣	٧,٥
	٥٦ - ١٩٥٨	١٤١,٢	٢٠,٦	١٤,٦	١٨٣,٧	١٨,٩	١٠,٣
	٥٩ - ١٩٦١	٩٦,٣	٢٧,٢	٢٨,١	١٩٥,٢	٢٩,٢	١٥,٠
	٦٢ - ١٩٦٤	١٧٦,٣	١٦,٨	٩,٤	٢٣٢,٩	٢٢,٠	٩,٤
	٦٥ - ١٩٦٧	١٧٢,١	١٤,٤	٨,٨	٢٥٥,٢	٢٣,٠	٩,٢
العراق	٥٣ - ١٩٥٥	٤٦٦,٠	٧,١	١,٦	٢٢٢,٢	٥,٨	٢,٥
	٥٦ - ١٩٥٨	٤٦٧,٧	٥,٢	١,١	٣٢١,٩	٦,٥	٢,٠
	٥٩ - ١٩٦١	٦٤٠,٤	٣,٠	٠,٥	٣٧٤,٣	٢,٩	٠,٨
	٦٢ - ١٩٦٤	٧٧٠,٩	-	-	٣٦٣,٨	٩,٨	٢,٨
	٦٥ - ١٩٦٧	٨٨٥,٧	١٢,٢	١,٣	٤٤٧,٥	٩,٤	٢,٠
الكويت	٥٣ - ١٩٥٥(١)	١٤,٠(٢)	-	-	٨٧,٩	-	-
	٥٦ - ١٩٥٨	١٤,٣(٢)	-	-	١٦٠,٣	-	-
	٥٩ - ١٩٦١	٢٣,٠(٢)	١,٤(٢)	٦,٠	٢٥٠,٨	٢,٦	١,٠
	٦٢ - ١٩٦٤	٢٩,٢(٢)	٤,٤(٢)	١٥,٠	٣١٠,٥	١٠,٨	٣,٠
	٦٥ - ١٩٦٧	٤٠,٢(٢)	٤,٢(٢)	١٠,٥	٤٧٨,٠	١٦,٧	٣,٤
مصر	٥٣ - ١٩٥٥	٤١٠,٩	٢,٨	٠,٦	٥٠٧,٩	٤,١	٠,٨
	٥٦ - ١٩٥٨	٤٥٧,٣	٥,٤	١,١	٥٨٩,٧	٧,٧	١,٣
	٥٩ - ١٩٦١	٤٨٩,٨	٢١,٠	٤,٣	٦٤٨,٦	٢٠,٥	٣,١
	٦٢ - ١٩٦٤	٤٨٥,٣	٨,٨	١,٧	٨٦٩,٣	١٩,٩	٢,٢
	٦٥ - ١٩٦٧	٦٠٦,٠	١٢,١	٢,٠	٩٣٢,٠	١٦,٣	١,٧
المجموع	٥٣ - ١٩٥٥	١٠٣١,٦	٢٦,٠	٢,٥	١٠٤٢,٥	٣٢,٤	٣,٠
	٥٦ - ١٩٥٨	١٠٩٣,٦	٣٦,١	٣,٣	١٣٣١,٨	٤٤,٦	٣,٣
	٥٩ - ١٩٦١	١٢٦١,٣	٥٤,٤	٤,٢	١٥٣٥,٧	٦٥,٦	٤,٢
	٦٢ - ١٩٦٤	١٤٨١,٥	٣٦,٥	٢,٤	١٩١٦,٦	٧٧,٦	٤,٠
	٦٥ - ١٩٦٧	١٧٢٨,٧	٢٥,٣	٣,٢	٢٢٨٠,١	٧٩,٧	٣,٤

(١) متوسط سنتي ١٩٥٤ - ١٩٥٥.
(٢) لا تشمل صادرات النفط الخام، وتتكون اساساً من اعادة التصدير.

المصدر: احتسبت من: أحمد الغندور، **الاندماج الاقتصادي العربي** (القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠)، ص ١٣٢، نقلاً عن: United Nations, Statistical Office, *Yearbook of International Trade Statistics* (New York: U.N., [n.d.]).

جدول رقم (٢)

الصادرات والواردات البينية بين الأقطار العربية في الأعوام ١٩٧١، ١٩٧٥، ١٩٧٩، ١٩٨٠ و١٩٨١ ونسبتها الى صادراتها ووارداتها الكلية للعالم

(بملايين الدولارات الأمريكية)

القطر	١٩٧١		١٩٧٥		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
الأردن	١٨,٧	٤٦,٦	٥٢,٤	١٤٤,٨	١٧٧,٠	٣٦٤,٧	٢٨٦,٣	٤٩٣,٨	٢٨٥,١	٦٥٠,٧
الامارات العربية المتحدة	١٠,٨	١٨,٥	١٤٦,٣	١٦٧,٢	٦٣٢,٧	٦٦٣,٥	٧٤٢,٩	٧٥١,٤	٤٥٥,٣	١٠٥١,٢
البحرين	٢٠,٩	١٤٥,٣	٢٥٢,٠	٦٥٣,٧	٦٥٨,٤	١٢٩٧,٣	٩٣١,١	٢٠٣١,٥	٨٤٣,٤	٢٧٩٨,٧
تونس	٢٦,١	١,٥	٨٦,٩	١٠١,٥	٩٦,٧	٢٣٤,٣	٨٧,٢	٣٧٢,١	٩,٣	٢٩١,٢
الجزائر	١٦,٥	٢٥,٩	١٣,٤	٥٥,٢	٠,٢	٢٧,١	٧,٠	٧٩,٢	٠,٠	٩,٥
الجماهيرية العربية الليبية	٤,٨	٥٥,٤	٦,٤	١٦٢,٢	٢٣,٣	٩٦,١	١١١,٧	٧١,٠	٠,٢	٩١,١
السعودية	١٦٢,١	٢٠٢,٦	١٠٤٢,٠	١٠٤٥,٨	٢٣٩٦,٦	١١٤١,٥	٤٠١٣,٣	١٣٠٣,٤	٥٧٣٥,٧	١٥٨٦,٠
السودان	٣٢,٥	٢٣,٥	٥٨,٩	١٠٣,٤	٩٩,٨	٤١,٤	١٨٨,٤	٤٣١,١	٢٠٦,٦	٣٢٢,٨
سوريا	٣٨,١	٨٥,٦	٨٥,٣	١٤٨,٤	١٨٤,٠	٦٧٠,٧	١٦٢,١	١٠١٥,٩	١٨٨,٤	٣٨٢,٣
الصومال	٢١,٥	٣,٠	٥٨,٩	٩,١	٩٥,٠	١٨,٣	١٠٣,٤	٢٨,١	١٠١,٨	٢٥,٨
العراق	١١٠,٠	٣٧,١	٢٥٥,٠	١٠٦,٦	٨٣٤,٩	٤٠١,٤	١٠٧١,٦	٥١٩,١	٧٣,١	٥٣,٨
عُمان	٠,٩	٦,٠	٢,٩	١٤٣,٤	--	٢٢٨,٥	--	٣٨٩,٤	--	٢١,٣
قطر	٦,٠	١٣,٣	١٥,٨	٥٥,٦	١١١,٣	٧٤,١	١١٢,٩	١١٠,١	١١٣,١	٩٥,٩
الكويت	٤٧,٥	٥٣,٣	٦٥٦,٠	١٠١,٦	١٢٦٣,٧	١٩٧,٧	١٧٧٥,٧	٢٣٩,٤	٦٩٩,١	١٢٦,٣
لبنان	١٥٨,٨	٦٧,١	٨١٠,٩	١٥٨,٠	٦١٦,٥	٥٠٢,٨	٦٥٥,٠	٦٦٧,١	٥٠١,٨	٤٤٧,٥

يتبع

تابع جدول رقم (٢)

القطر	١٩٧١		١٩٧٥		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
مصر	٦٩,٩	٥٩,٠	١٢٠,٢	٢٧٨,٣	١٧٣,٧	٩٧,٠	٣٦٤,٣	١٠٦,٠	١٥٨,٥	١٥٣,٦
المغرب	٢٧,٣	١٦,٩	٥٣,٠	١٥٤,٢	٦١,٢	٥٣٩,٣	١١٣,٩	٨١٧,٦	١١٤,٤	٩٦٥,٧
موريتانيا	...	...	٠,٢	٥,٤	٠,٢	٦,٣	٠,٧	٤,٨	٠,١	٢,٩
اليمن الديمقراطية	١٧,٣	٤٩,٩	١٧,٠	٤٣,٦	١٢,٦	٢٢٨,٣	١٧٧,١	٥٠٢,٩	٢,٩	٥٦,٠
اليمن العربية	١,٤	١١,٢	١,٨	٤١,١	١٠,٣	٤٣٢,٩	٦,٤	٤٦٨,٣	٤,٢	٢٩٤,٨
الاجمالي[1]	٧٨٥,١	٩٢١,٧	٣٧٣٥,٣	٣٦٧٩,١	٧٥٤٨,١	٧١٧٣,٢	١٠٩١١,٠	١٠٤٠٢,٢	٩٤٩٣,٠	٩٤٢٧,١
المجموع مع كل دول العالم[2]	١٤٨٢٧,٣	٨٧٩٠,٣	٧٦٦٢٣,١	٤٠١٤٤,٨	١٥٥٠٣٩,٨	٩١٠٢٢,١	٢٢٩٩١٩,٣	١١٥٩١٣,٢	٢١٤٥٣٣,٧	١٣٨١٢٧,٢
النسبة المئوية (٪) نسبة (١) الى (٢)	٥,٣	١٠,٥	٤,٩	٩,٢	٤,٩	٧,٩	٤,٧	٩,٠	٤,٤	٦,٨

ملاحظات عامة :

- (ص) تعني الصادرات
- (و) تعني الواردات

المصدر: احتسبت من: الأرقام الواردة في الجداول التفصيلية في : صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، ١٩٧١ - ١٩٨٢ (أبو ظبي : الصندوق، ١٩٨٣).

جدول رقم (٣)

نسبة الصادرات والواردات البينية العربية لاجمالي الصادرات والواردات العربية للعالم حسب كل قطر خلال الأعوام ١٩٧١، ١٩٧٥، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١

(نسبة مئوية)

القطر	نسبة الصادرات البينية للقطر لصادراته الكلية للعالم (٪)					نسبة الواردات البينية للقطر لوارداته الكلية للعالم (٪)				
	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الأردن	٥٨,٤	٣٤,٣	٤٤,٠	٥٠,٠	٣٨,٣	٢١,٧	١٩,٨	١٨,٦	٢٠,٦	٢٠,٣
الامارات العربية المتحدة	١,٣	٢,١	٤,٦	٣,٣	٢,٢	٥,٩	٦,١	٩,٥	٨,٦	١٠,٩
البحرين	٧,٨	٢١,٠	٣٠,٥	٢٥,٩	١٩,٤	٤٨,٠	٥٤,٦	٥٢,٤	٥٨,٣	٦٧,٩
تونس	١٢,٠	١٠,٢	٥,٤	٤,٠	٠,٤	٠,٤	٧,١	٨,٢	١٠,٦	٧,٣
الجزائر	١,٩	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,١	٠,٩	٠,٣	٠,٧	٠,١
الجماهيرية العربية الليبية	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٥	٠,٠	٧,٩	٤,٦	١,٢	٠,٧	٠,٦
السعودية	٤,٧	٣,٥	٤,١	٣,٩	٥,١	٢٤,٨	٢٤,٨	٤,٧	٤,٣	٤,٥
السودان	٩,٩	١٣,٥	١٨,٤	٣٤,٧	٣١,٠	٧,٠	١٠,٠	٣,٧	٢٧,٣	٢٠,٦
سوريا	١٩,٦	٩,٢	١١,٢	٧,٧	٩,٠	١٩,٥	٨,٨	٢٠,١	٢٤,٧	٧,٤
الصومال	٦٢,٢	٦٦,٥	٨٥,٧	٧٣,٣	٥١,٠	٤,٨	٥,٦	٤,٤	٥,٤	٦,٤
العراق	٩,٧	٣,١	٣,٩	٤,١	٠,٧	٥,٣	٢,٥	٤,٠	٣,٧	٠,٣
عُمان	٠,٤	٠,٢	٠٠	٠٠	٠٠	١٨,١	٢١,٤	١٧,٤	٢١,٩	٠,٩
قطر	٢,١	٠,٩	٣,٣	٢,٥	٢,٨	١٢,٢	١٣,٦	٥,٢	٧,٦	٦,٣
الكويت	١,٩	٧,١	٦,٩	٨,٧	٤,١	٨,٢	٤,٣	٣,٨	٣,٧	١,٨
لبنان	٦٢,٥	٦٦,٧	٦٢,١	٥٨,٠	٨١,٤	١٠,٠	٦,٤	١٥,٧	١٦,٠	١٤,١
مصر	٨,٨	٨,٦	٩,٤	١٢,٠	٤,٩	٦,٤	٧,١	٢,٥	٢,٢	١,٧
المغرب	٥,٤	٣,٤	٣,١	٤,٦	٤,٩	٢,٤	٦,٠	١٤,٧	١٩,٢	٢٢,٢
موريتانيا	..	..,١	٠,١	٠,٣	٠,٠	٠٠	١,٩	١,٦	١,٠	٠,٥
اليمن الديمقراطية	١٦,٥	٦,١	٥,٥	٣٧,٥	٠,٧	٣٢,١	٢٥,٧	٢٩,٩	٣٧,٦	٥,١
اليمن العربية	٣٥,٣	١٦,٥	٧٦,٢	٢٨,٣	١٧,٧	٣٢,٩	١٤,٠	٢٣,٠	٢٥,٣	١٦,٨
النسبة الكلية	٥,٣	٤,٩	٤,٩	٤,٧	٤,٤	١٠,٥	٩,٢	٧,٩	٩,٠	٦,٨

المصدر: احتسبت من: البيانات التفصيلية لحجم الصادرات والواردات في: صندوق النقد العربي، المصدر نفسه.

جدول رقم (٤)
التوزيع الجغرافي النسبي للتجارة الخارجية
للأقطار العربية خلال الفترة، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠
(نسبة مئوية)

	١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
مع البلدان العربية	٥	٩	٥	١١	٥	٩	٥	٧	٥	٨	٥	٩
مع الدول الصناعية الغربية أ ـ مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية	٣٧	٤٢	٣٧	٤٠	٣٣	٤٠	٣٤	٤٤	٣٤	٤٦	٣٣	٤٥
ب ـ مع الولايات المتحدة	٨	١٣	١١	١٢	١٤	١٢	١٦	١٤	١٧	١٣	١٥	١٤
ج ـ مع اليابان	١٤	٩	١٥	١٠	١٥	١١	١٥	١٢	١٥	١٢	١٧.	١٢
المجموع	٥٩	٦٤	٦٣	٦٢	٦٢	٦٣	٦٥	٧٠	٦٦	٧١	٦٦	٧١
مع دول الكوميكون	٣	٥	٢	٤	١	٤	١	٤	١	٤	١	٤
مع باقي دول العالم	٣٣	٢٢	٣٠	٢٣	٣٢	٢٤	٢٩	١٩	٢٨	١٩	٢٨	١٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظات عامة:
- (ص) تعني الصادرات.
- (و) تعني الواردات.

المصدر: احتسبت من: اعداد متتالية من: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، حتى تقرير ١٩٨٣.

جدول رقم (٥)

التكوين السلعي للواردات العربية خلال الفترة، ١٩٧٦ ـ ١٩٨١ (نسبة مئوية)

السلع / السنوات	الأغذية	المشروبات	المواد الخام	وقود	الزيوت	المنتجات الكيماوية والصيدلية	السلع الصناعية الأساسية	آلات ومعدات نقل	سلع صناعية مختلفة	سلع غير مصنعة	الاجمالي[1]
١٩٧٦	١٤,٠	١,٠	٣,٢	٥,٨	١,٠	٥,٠	٢٢,٥	٣٩,٥	٧,٢	٠,٨	١٠٠
١٩٧٧	١٢,٥	١,٠	٣,٤	٥,٣	١,٠	٥,٠	٢٣,٠	٤٠,٠	٨,٤	٠,٤	١٠٠
١٩٧٨	١٣,٢	١,٢	٢,٨	٤,٤	١,٠	٥,١	٢٣,٤	٣٩,٩	٨,٦	٠,٤	١٠٠
١٩٧٩	١٣,٠	١,٤	٢,٨	٦,٢	١,٠	٥,٣	٢٤,٢	٣٦,٧	٩,١	٠,٣	١٠٠
١٩٨٠	١٤,٢	١,١	٣,٠	٧,٧	١,١	٥,٦	٢٣,٣	٣٤,٦	٨,٩	٠,٥	١٠٠
١٩٨١	١٥,٦	١,٠	٢,٧	٦,٢	١,٠	٥,٥	٢٢,٢	٣٦,٧	٨,٧	٠,٤	١٠٠

ملاحظة عامة: (١) الاختلاف في الجمع بسبب التقريب.

المصدر: احتسبت من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٤ (الشارقة: دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، [١٩٨٥])، الجداول في القسم ١٠.

جدول رقم (٦)

التكوين السلعي للصادرات العربية خلال الفترة، ١٩٧٦ ـ ١٩٨١ (نسبة مئوية)

السلع / السنوات	الأغذية	المشروبات	المواد الخام	وقود	الزيوت	المنتجات الكيماوية والصيدلية	السلع الصناعية الأساسية	آلات ومعدات نقل	سلع صناعية مختلفة	سلع غير مصنعة	الاجمالي[1]
١٩٧٦	١,٦	٠,٣	٢,٨	٩١,٦	٠,١	٠,٨	١,٣	٠,٧	٠,٧	٠,١	١٠٠
١٩٧٧	١,٢	٠,٢	٢,٣	٩٢,٦	٠,١	٠,٨	١,٢	٠,٦	٠,٧	٠,٣	١٠٠
١٩٧٨	١,٥	٠,٢	٢,٢	٩١,٦	٠,٣	١,٠	١,٤	٠,٨	١,٠	٠,٠	١٠٠
١٩٧٩	١,٠	٠,٢	١,٥	٩٣,٥	٠,٢	١,٠	١,٢	٠,٧	٠,٧	٠,٠	١٠٠
١٩٨٠	٠,٨	٠,١	١,١	٩٤,٦	٠,٥	١,٠	٠,٩	٠,٧	٠,٥	٠,٠	١٠٠
١٩٨١	٠,٨	٠,١	١,٣	٩٤,٣	٠,٦	٠,٦	١,١	٠,٧	٠,٥	٠,٠	١٠٠

ملاحظة عامة: (١) الاختلاف في الجمع بسبب التقريب.

المصدر: احتسبت من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة وآخرون، المصدر نفسه.

جدول رقم (٧)

الصادرات البينية لبلدان السوق العربية المشتركة عام (١٩٧١)

(بملايين الدولارات)

من \ إلى	الأردن	سوريا	العراق	الجماهيرية العربية الليبية	مصر	موريتانيا	اليمن الديمقراطية	(١) مع مجموع دول السوق العربية المشتركة	(٢) مع جميع الأقطارالعربية	(٪) ٢:١	(٣) مع جميع دول العالم	(٪) ٣:١
الأردن	-	٤,٢	٢,١	-	١,٤	-	-	٧,٧	١٨,٧	٤١,١	٣٢,٢	٢٣,٩
الجماهيرية العربية الليبية	-	٠,١	-	-	٠,٢	-	-	٠,٣	٤,٨	٦,٢	٢٦٩٦,٠	٠,٠
سوريا	٣,٩	-	٥,٢	٠,٧	٦,٣	-	٠,٢	١٦,٣	٣٨,١	٤٢,٧	٢٠٥,٧	٧,٩
العراق	١,٠	٢٤,١	-	-	١٢,٦	-	١٧,٩	٥٥,٦	١١٠,٠	٥٠,١	١٥٣١,١	٣,٦
مصر	٦,٨	١٣,٣	٧,٤	٧,٧	-	٠,٧	٠,٤	٣٦,٣	٦٩,٩	٥٢,٠	٧٩٠,٠	٤,٦
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٨٩,٩	-
اليمن الديمقراطية	٠,٠	-	-	٠,٣	٠,٢	-	-	٠,٥	١٧,٣	٢,٩	٨٨,٩	٠,٦
المجموع	١١,٧	٤١,٧	١٤,٧	٨,٧	٢٠,٧	٠,٧	١٨,٥	١١٦,٧	٢٥٨,٨	٤٥,٠	٥٤٣٣,٨	٢,١
المجموع	باستبعاد الأعضاء الجدد كل قبل دخوله							١١٥,٩	٢٣٦,٧	٤٩,٠	٢٣٥٩,٠	٤,٩

المصدر: احتسبت من: صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، ١٩٧١ - ١٩٨٢.

جدول رقم (٨)

الصادرات البينية لبلدان السوق العربية المشتركة عام (١٩٧٥)

(بملايين الدولارات)

إلى / من	الأردن	سوريا	العراق	الجماهيرية العربية الليبية	مصر	موريتانيا	اليمن الديمقراطية	(١) مع مجموع دول السوق العربية المشتركة	(٢) مع جميع الأقطار العربية	(٪) ٢:١	(٣) مع جميع دول العالم	(٪) ٣:١
الأردن	-	١١,٢	٧,٥	-	٢,٩	-	-	٢١,٦	٥٢,٤	٤١,٢	١٥٢,٧	١٤,١
الجماهيرية العربية الليبية	-	-	-	-	٥,١	-	-	٥,١	٦,٤	٧٩,٧	٦٠٩٨,٩	٠,٠
سوريا	١٣,٢	-	٢٢,٦	٤,٠	١٠,٦	-	٠,٠	٥٠,٤	٨٥,٣	٥٩,٠	٩٢٩,٨	٥,٤
العراق	١,٤	-	-	-	١٦,٣	-	-	١٧,٧	٢٥٥,٠	٧,٠	٧٤١٥,٨	٠,٢
مصر	٤,٤	٦,٥	١٤,١	٢٩,١	-	-	٠,١	٥٤,٢	١٢٠,٢	٤٥,٠	١٤٠٤,٠	٣,٩
موريتانيا	-	-	-	-	٠,٠	-	-	-	٠,٢	-	٢٢٠,٠	-
اليمن الديمقراطية	-	-	-	-	٠,٠	-	-	-	١٧,٠	-	٢٦٣,١	-
المجموع	١٩,٠	١٧,٧	٤٤,٢	٣٣,١	٣٤,٩	-	٠,١	١٤٩,٠	٥٣٦,٥	٢٧,٨	١٦٤٨٤,٣	٠,٩
المجموع	باستبعاد الأعضاء الجدد كل قبل دخوله							١٤٣,٩	٤٧٢,٩	٣٠,٤	٩٩٠٢,٣	١,٤

المصدر: احتسبت من: صندوق النقد العربي، المصدر نفسه.

جدول رقم (٩)

الصادرات البينية لبلدان السوق العربية المشتركة عام (١٩٨٠)

(بملايين الدولارات)

من \ إلى	الأردن	سوريا	العراق	الجماهيرية العربية الليبية	مصر	موريتانيا	اليمن الديمقراطية	(١) مع مجموع دول السوق العربية المشتركة	(٢) مع جميع الأقطار العربية	(٪) ٢:١	(٣) مع جميع دول العالم	(٪) ٣:١
الأردن	-	٤٧,١	٨٢,١	-	٠,٥	-	-	١٢٩,٧	٢٨٦,٣	٤٥,٣	٦٣٢,٩	٢٠,٥
الجماهيرية العربية الليبية	-	٨٤,٦	-	-	٠,٧	-	-	٨٥,٣	١١١,٧	٧٦,٤	٢٠٥٧٢,٠	٠,٤
سوريا	٢٨,٩	-	٢٩,٨	٤,٦	-	-	-	٦٣,٣	١٦٢,١	٣٩,٠	٢١٠٧,٨	٣,٠
العراق	٦,٦	٦٦٨,١	-	-	٢,٨	-	-	٦٧٧,٥	١٠٧١,٦	٦٣,٢	٢٧٩٤٤,٠	٢,٤
مصر	٠,٠	٠,٨	٠,١	-	-	٤,٣	٢٤٨,٩	٢٥٤,١	٣٦٤,٣	٦٩,٧	٣٠٤٥,٨	٨,٣
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	٠,٧	-	٢٣٩,٤	-
اليمن الديمقراطية	-	٠,٢	-	-	-	-	-	٠,٢	١٧٧,١	٠,١	٣٠١,٣	٠,٠
المجموع	٣٥,٥	٨٠٠,٨	١١٢,٠	٤,٦	٤,٠	٤,٣	٢٤٨,٩	١٢١٠,١	٢١٧٣,٨	٥٥,٧	٥٤٨٤٣,٢	٢,٢
المجموع	باستبعاد الأعضاء الجدد كل قبل دخوله							١٢٠٩,٩	١٩٩٦,٠	٦٠,٦	٥٤٣٠٢,٥	٢,٢

المصدر: احتسب من: صندوق النقد العربي، المصدر نفسه.

جدول رقم (١٠)

الواردات البينية لبلدان السوق العربية المشتركة عام (١٩٧١)

(بملايين الدولارات)

من / إلى	الأردن	سوريا	العراق	الجماهيرية العربية الليبية	مصر	موريتانيا	اليمن الديمقراطية	(١) مع مجموع دول السوق العربية المشتركة	(٢) مع جميع الأقطار العربية	(٪) ٢:١	(٣) مع جميع دول العالم	(٪) ٣:١
الأردن	-	٦,٤	٠,٨	-	١٠,٢	-	٠,٠	١٧,٤	٤٦,٦	٣٧,٣	٢٠٥,٢	٨,٥
الجماهيرية العربية الليبية	-	٠,٨	-	-	٧,٧	-	٠,٣	٨,٨	٥٥,٤	١٥,٩	٧٠١,٢	١,٣
سوريا	٤,٨	-	٢٦,٦	٠,١	١٤,٦	-	٠,٠	٤٦,١	٨٥,٦	٥٣,٩	٤٤٠,٢	١٠,٥
العراق	١,٩	٤,٣	-	-	٧,٨	-	-	١٤,٠	٣٧,١	٣٧,٧	٦٢٧,٤	٢,٢
مصر	٠,٧	٠,٨	٩,٩	٨,٣	-	-	٠,٠	١٩,٧	٥٩,٠	٣٣,٤	٩٢١,١	٢,١
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦٢,٩	-
اليمن الديمقراطية	٠,٠	٠,٣	١٥,٠	-	١,٥	-	-	١٦,٨	٤٩,٩	٣٣,٧	١١٧,١	١٤,٣
المجموع	٧,٤	١٢,٦	٥٢,٣	٨,٤	٤١,٨	-	٠,٣	١٢٢,٨	٣٣٣,٦	٣٦,٨	٣٠٧٥,١	٤,٠
المجموع	باستبعاد الأعضاء الجدد كل قبل دخوله							٩٧,٢	٢٢٨,٣	٤٢,٦	٢١٩٣,٩	٤,٤

المصدر: احتسبت من: صندوق النقد العربي، المصدر نفسه.

جدول رقم (١١)

الواردات البينية لبلدان السوق العربية المشتركة عام (١٩٧٥)

(بملايين الدولارات)

من / إلى	الأردن	سوريا	العراق	الجماهيرية العربية الليبية	مصر	موريتانيا	اليمن الديمقراطية	(١) مع مجموع دول السوق العربية المشتركة	(٢) مع جميع الأقطار العربية	(٪) ٢:١	(٣) مع جميع دول العالم	(٪) ٣:١
الأردن	-	١٩,٧	١,٨	-	١٩,٨	-	٠,١	٤١,٤	١٤٤,٨	٢٨,٦	٧٣٢,٧	٥,٦
الجماهيرية العربية الليبية	٠,١	٣,٧	-	-	٢٣,٦	-	-	٢٧,٤	١٦٣,٢	١٦,٨	٣٥٤٤,٠	٠,٨
سوريا	١٥,٨	-	٣٨,٣	٠,٥	٦,٦	-	٠,٠	٦١,٢	١٤٨,٤	٤١,٢	١٦٨٥,٤	٣,٦
العراق	٧,١	٢٣,٧	-	-	١٠,٠	-	-	٤٠,٨	١٠٦,٦	٣٨,٣	٤٢٠٣,٠	١,٠
مصر	٣,٩	١٤,٤	١٨,٠	٣,٠	-	-	٠,٠	٣٩,٣	٢٧٨,٣	١٤,١	٣٩٣٣,٥	١,٠
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	٥,٤	-	٢٨٣,٢	-
اليمن الديمقراطية	-	-	-	-	٠,١	-	-	٠,١	٤٣,٦	٠,٢	١٦٧,٢	٠,٠
المجموع	٢٦,٩	٦١,٥	٥٨,١	٣,٥	٦٠,١	-	٠,١	٢١٠,٢	٨٩٠,٣	٢٣,٦	١٤٥٤٩,٠	١,٤
المجموع	باستبعاد الأعضاء الجدد كل قبل دخوله							١٨٢,٧	٦٧٨,١	٢٧,٠	١٠٥٥٤,٦	١,٧

المصدر: احتسبت من: صندوق النقد العربي، المصدر نفسه.

جدول رقم (١٢)
الواردات البينية لبلدان السوق العربية المشتركة عام (١٩٨٠)
(بملايين الدولارات)

من / إلى	الأردن	سوريا	العراق	الجماهيرية العربية الليبية	مصر	موريتانيا	اليمن الديمقراطية	(١) مع مجموع دول السوق العربية المشتركة	(٢) مع جميع الأقطار العربية	(٪) ٢:١	(٣) مع جميع دول العالم	(٪) ٣:١
الأردن	-	٣٥,١	٧,٣	-	١٦,١	-	-	٥٨,٥	٤٩٣,٨	١١,٨	٢٣٩٤,٣	٢,٤
الجماهيرية العربية الليبية	-	٥,١	-	-	-	-	-	٥,١	٧١,٠	٧,٢	٩٩١٦,٠	٠,٠
سوريا	٤٩,٤	-	٧٣٤,٩	٩٣,٢	٧,٥	-	٠,٢	٨٨٥,٢	١٠١٥,٩	٨٧,١	٤١١٧,٠	٢١,٥
العراق	-	٣٢,٨	-	-	٠,١	-	-	٣٢,٩	٥١٩,١	٦,٣	١٣٤٩٥,٠	٠,٢
مصر	٠,٥	٦,٥	٣,٠	٠,٨	-	-	-	١٠,٨	١٠٦,٠	١٠,٢	٤٨٥٩,٩	٠,٢
موريتانيا	-	-	-	-	٤,٧	-	-	٤,٧	٤,٨	٩٧,٩	٤٨٦,٣	٠,١
اليمن الديمقراطية	-	-	-	-	٢٧٣,٨	-	-	٢٧٣,٨	٥٠٢,٩	٥٤,٤	١٣٢٢,١	٢٠,٧
المجموع	٤٩,٩	٧٩,٥	٧٤٥,٢	٩٤,٠	٣٠٢,٢	-	٠,٢	١٢٧١,٠	٢٧١٣,٥	٤٦,٨	٣٦٥٩٠,٦	٣,٥
المجموع	باستبعاد الأعضاء الجدد كل قبل دخوله							٩٩٢,٥	٢٢٠٥,٨	٤٥,٠	٣٤٣٨٢,٢	٢,٩

المصدر: احتسبت من: صندوق النقد العربي، المصدر نفسه.

مُلحق رَقم «٢»

الجداول التَفصِيليّة عَن صَادِرَاتِ وَواردات البُلدان العَربيَّة النَفطيَّة إلى ومِن مجمُوعَات دُوَل العَالم في السَنوَات ١٩٧١، ١٩٧٥، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢

جدول رقم (١)

صادرات وواردات البلدان العربية النفطية

الى ومن بقية البلدان العربية والدول الصناعية الغربية والدول الاشتراكية لعــــام (١٩٧١)

(بملايين الدولارات الأمريكية)

مجموعة البلدان / البلد	بقية البلدان العربية		الدول الصناعية الغربية		الدول الاشتراكية		بقية دول العالم		العالم	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الامارات العربية المتحدة	١٠,٨	١٨,٥	٤٤٢,١	٢١٨,٠	–	١١,٠	١٨,٥	٦٤,٢	٤٧١,٤	٣١١,٧
البحريـن	٢١,٠	١٤٥,٣	٦١,٥	١٤٣,٦	–	–	١١٣,٤	٢١,٨	١٩٥,٩	٣١٠,٧
الجزائـر	١٦,٥	٢٥,٨	٦٢٧,٠	٩٩٧,٤	٩٨,٦	١٠٤,٠	١١٠,٣	٩٤,٠	٨٥٢,٤	١٢٢١,٢
الجماهيرية العربية الليبية	٤,٨	٥٥,٤	٢٣٦٠,٢	٤٩٦,١	٠,٧	٥٢,٤	٣٣٠,٣	٩٧,٣	٢٦٩٦,٠	٧٠١,٢
السعوديـة	١٦٢,١	٢٠٢,٦	٢٠٥٥,٠	٥٠١,٠	–	١٥,٠	٩٤٥,٩	٩٨,٤	٣١٦٣,٠	٨١٧,٠
العـراق	١١٠,٠	٣٧,١	٩٦٧,٢	٢٨٥,٢	١٠,٣	١٨٠,٣	٤٤٤,٦	١٢٤,٨	١٥٣٢,١	٦٢٧,٤
عمـان	٥,٩	٦,٠	١٦٩,٥	١٨١,٤	–	–	٤١,١	٥,٥	٢١١,٥	١٩٢,٩
قطـر	٦,١	١٣,٢	٢٦٣,٦	٨٠,٠	–	٢,٤	١٨,٧	٢١,١	٢٨٨,٤	١٠٧,٧
الكويـت	٤٧,٥	٥٣,٣	١٩٢٠,٠	٤٣٢,٠	–	٤٧,٠	٥٤٥,٥	١١٧,٧	٢٥١٣,٠	٦٥٠,٠
المجمـوع	٣٧٩,٧	٥٥٧,٢	٨٨٦٦,١	٣٣٣٤,٧	١٠٩,٦	٤١٢,١	٢٥٦٨,٣	٦٣٥,٨	١١٩٢٣,٧	٤٩٣٩,٨
النسبة (٪)	٣,١٨	١١,٢٨	٧٤,٣٦	٦٧,٥١	٠,٩٢	٨,٣٤	٢١,٥٤	٢١,٨٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: احتسبت من: International Monetary Fund [IMF]. Statistics Bureau, *Direction of Trade, 1971-1977* ([Washington]: IMF). (Annual).

جدول رقم (٢)

صادرات وواردات البلدان العربية النفطية
الى ومن بقية البلدان العربية والدول الصناعية الغربية والدول الاشتراكية لعــام (١٩٧٥)
(بملايين الدولارات الأمريكية)

مجموعة البلدان / البلد	بقية البلدان العربية		الدول الصناعية الغربية		الدول الاشتراكية		بقية دول العالم		العالم	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الامارات العربية المتحدة	١٤٦,٣	١٦٧,٢	٥٥٢٦,٠	١٩٠٠,٠	–	٢٧,٠	٢٩١,٧	٦٥٩,٨	٥٩٦٤,٠	٢٧٥٤,٠
البحرين	٢٥٢,٠	٦٥٣,٧	٦٢٢,٤	٤٢٢,١	–	٢,٩	٣٢٨,٤	١١٩,٣	١٢٠٢,٨	١١٩٨,٠
الجزائر	١٣,٥	٥٥,١	٤١٥٢,٨	٥٣٧١,١	١٧٧,٨	٢٠٧,٢	٣٥٦,٥	٣٨١,٤	٤٧٠٠,٦	٦٠١٤,٨
الجماهيرية العربية الليبية	٦,٤	١٦٢,٢	٥١٦٠,٠	٢٦٢٤,٠	٢٩,٠	٩٨,٠	٩٠٣,٦	٦٥٨,٨	٦٠٩٩,٠	٣٥٤٣,٠
السعودية	١٠٤٢,٠	١٠٤٥,٨	٢٠٣٧٥,٠	٢٦٨٢,٠	١٩,٠	٣١,٠	٨٤٠٢,٠	٤٥٤,٢	٢٩٨٣٨,٠	٤٢١٣,٠
العراق	٢٥٥,٢	١٠٦,٦	٤٤٧١,٠	٣١٣٣,٠	١٥,٠	٢٧٤,٠	٢٦٩٤,٨	٦٨٩,٤	٧٤٣٦,٠	٤٢٠٣,٠
عمان	٢,٩	١٤٣,٤	١٢٠٢,٧	٤٣٤,٧	–	١,٥	٢٣٩,٣	٩٠,٢	١٤٤٤,٩	٦٦٩,٨
قطر	١٥,٩	٥٥,٥	١٣٠٩,٦	٣١٤,٨	–	١,٣	٤٩٠,٢	٣٧,٨	١٨١٥,٧	٤٠٩,٤
الكويت	٦٥٦,٠	١٠١,٦	٥٣٩٤,٠	١٨٤٠,٠	–	٥٥,٠	٢٥٩٤,٠	٣٩١,٤	٨٦٤٤,٠	٢٣٨٨,٠
المجموع	٢٣٩٠,٢	٢٤٩١,١	٤٨٢١٣,٥	١٨٧٢١,٧	٢٤٠,٨	٦٩٧,٩	١٦٣٠٠,٥	٣٤٨٢,٣	٦٧١٤٥,٠	٢٥٣٩٣,٠
النسبة (٪)	٣,٥٦	٩,٨١	٧١,٨١	٧٣,٧٣	٠,٣٦	٢,٧٥	٢٤,٢٧	١٣,٧١	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: احتسبت من: International Monetary Fund [IMF], Statistics Bureau, *Direction of Trade Yearbook, 1982* ([Washington]: IMF, [1982]).

جدول رقم (٣)
صادرات وواردات البلدان العربية النفطية
الى ومن بقية البلدان العربية والدول الصناعية الغربية والدول الاشتراكية لعـــام (١٩٧٩)
(بملايين الدولارات الأمريكية)

مجموعة البلدان / البلد	بقية البلدان العربية		الدول الصناعية الغربية		الدول الاشتراكية		بقية دول العالم		العـالم	
	صـادرات	واردات	صـادرات	واردات	صـادرات	واردات	صـادرات	واردات	صـادرات	واردات
الامارات العربية المتحدة	٦٦٤,٠	٦٣٣,٠	١٠٤٨٣,٠	٥٠١٠,٠	٢٢,٠	٤٧,٠	٢٤٨٣,٠	١٢٨١,٠	١٣٦٥٢,٠	٦٩٧١,٠
البحريـــن	٧٦٢,٦	١٢٩٧٠٣	٥٣٠,٤	٩٥١,٥	—	٤,٨	١١٩٨,٩	٢٣١,٤	٢٤٩١,٩	٢٤٨٥,٠
الجزائـــر	—	٢٧,٠	٩٣٧٣٠٠	٧٣٤٣,٠	٨٥,٠	٢٣٠,٠	٤٠٥,٠	٨٠٧,٠	٩٨٦٣,٠	٨٤٠٧,٠
الجماهيرية العربية الليبية	٣٣,٠	٦٩,٠	١٤٠١٣,٠	٤٣٤١,٠	١٧٢,٠	٢٦١,٠	١٨٦٧,٠	٦٤٠,٠	١٦٠٨٥,٠	٥٣١١,٠
السعوديــة	٢٣٩٦,٠	١١٤٧,٠	٤٤٤٤٩,٠	١٩١٧٩,٠	١,٠	٤٦٥,٠	١١٨٠٦,٠	٣٤٥٦,٠	٥٨٦٥٢,٠	٢٧٢٥٧,٠
العـــراق	١٠٥٣,٠	٤٢٢,٠	١١٢٨٤,٠	٧٥٥٩,٠	٢٨,٠	٢٧١,٠	٧٩٥٥,٠	١٦١٦,٠	٢٠٣٢٠,٠	٩٨٦٨,٠
عمـــان	١١,١	٢٢٨,٥	٢٠٦١,٢	٨٤١,٥	—	٢,٠	٩٣,٣	١٧٤,٥	٢١٦٥,٦	١٢٤٦,٥
قطـــر	١١١,٥	٧٤,٠	٢٤٩٢,٠	١٢٠٥,٥	—	١,٥	٧٧٦,٠	١٤٤,٢	٣٣٧٩,٥	١٤٢٥,٢
الكويـــت	١٦٨١,٠	١٩٨,٠	١١٠٠٦٣,٠	٣٧٦٧,٠	٥,٠	٨٠,٠	٥٧٠٠,٠	١١٥٣,٠	١٨٤٤٩,٠	٥١٩٨,٠
المجمـوع	٦٧١٢,٢	٤٠٩٥,٨	١٠٥٧٤٨,٦	٥٠٢٠٧,٥	٣١٣,٠	١٣٦٢,٣	٣٢٢٨٤,٢	٩٥٠٣,١	١٤٥٠٥٨,٠	٦٥١٦٨,٧
النسبة (٪)	٤,٦٣	٦,٢٩	٧٢,٩٠	٧٧,٠٤	٠,٢٢	٢,٠٩	٢٢,٢٥	١٤,٥٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: احتسبت من: International Monetary Fund [IMF], Statistics Bureau, *Direction of Trade Yearbook, 1983* ([Washington]: IMF, [1983]).

جـدول رقـم (٤)

صادرات وواردات البلدان العربية النفطية

الى ومن بقية البلدان العربية والدول الصناعية الغربية والدول الاشتراكية لعـــام (١٩٨٠)

(بملايين الدولارات الأمريكية)

مجموعة البلدان / البلد	بقية البلدان العربية		الدول الصناعية الغربية		الدول الاشتراكية		بقية دول العالم		العـالم	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الامارات العربية المتحدة	١١٩٢,٠	٧٥٢,٠	١٦٧٨١,٠	٦١١٢,٠	—	٥٣,٠	٣٦٤٦,٠	١٦٨٠,٠	٢١٦١٩,٠	٨٥٩٧,٠
البحريـن	٩٩٠,٨	٢٠٣٤,٥	٨٣١,١	١١٢٣,٠	—	—	١٧٨٨,١	٣٢٦,٣	٣٦١٠,٠	٣٤٨٣,٨
الجزائـر	٩,٠	٨٠,٠	١٢٤٤٥,٠	٩٦٤٢,٠	٧٦,٠	٢٦٥,٠	٦١٣,٠	١١٦٤,٠	١٣١٤٣,٠	١١١٥١,٠
الجماهيرية العربية الليبية	١٩٦,٠	٤٥,٠	١٧٦٥١,٠	٥٨١٢,٠	٢١٥,٠	٢٥٢,٠	٣٨٥٧,٠	٦٦٧,٠	٢١٩١٩,٠	٦٧٧٦,٠
السعوديـة	٤٠١٧,٠	١٣٠٦,٠	٧٦٩٤١,٠	٢٤٠٢٣,٠	—	٤٨٥,٠	٢١٠٥٤,٠	٤٣٥٢,٠	١٠٢٠١٢,٠	٣٠١٦٦,٠
العـراق	١٢٩٩,٠	٦٨٩,٠	١٦٩٩٧,٠	١٠٦٩٢,٠	٣١,٠	٢٨١,٠	١٠٢٧٥,٠	٢١٤٤,٠	٢٨٦٠٢,٠	١٣٨٠٦,٠
عمـان	١٢,٦	٣٨٩,٥	٢٥٥٤,٧	١٠٩٧,٥	—	١٤,٦	٧٢٦,٨	٢٣٠,٤	٣٢٩٤,١	١٧٣٢,٠
قطـر	١١٢,٧	١١٠,١	٤١٤٧,٤	١١١٨,٩	—	٥,٠	١٢٢٩,٤	٢٠٥,٨	٥٤٨٩,٥	١٤٣٩,٨
الكويـت	١٨٥٧,٠	٢٤١,٠	١٠٢٦٢,٠	٤٨٤١,٠	١٤٧,٠	٧٦,٠	٨١٣٦,٠	١٣٧٥,٠	٢٠٤٠٢,٠	٦٥٣٣,٠
المجمـوع	٩٦٨٦,١	٥٦٤٧,١	١٥٨٦١٠,٢	٦٤٤٦١,٤	٤٦٩,٠	١٤٣١,٦	٥١٣٢٥,٣	١٢١٤٤,٥	٢٢٠٠٩٠,٦	٨٣٦٨٤,٦
النسبة (٪)	٤.٤٠	٦,٧٥	٧٢,٠٧	٧٧,٠٣	٠,٢١	١,٧١	٢٣,٣٢	١٤,٥١	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: احتسبت من: International Monetary Fund [IMF], Statistics Bureau, *Direction of Trade Yearbook, 1979* ([Washington]: IMF, [1979]).

جـدول رقـم (٥)
صادرات وواردات البلدان العربية النفطية
الى ومن بقية البلدان العربية والدول الصناعية الغربية والدول الاشتراكية لعـــام (١٩٨١)
(بملايين الدولارات الأمريكية)

مجموعة البلدان / البلد	بقية البلدان العربية		الدول الصناعية الغربية		الدول الاشتراكية		بقية دول العالم		العــالم	
	صـادرات	واردات	صـادرات	واردات	صـادرات	واردات	صـادرات	واردات	صـادرات	واردات
الامارات العربية المتحدة	١١٢٦,٠	١٢٢٠,٠	١٥٧٤٥,٠	٦٧٣٥,٠	١,٠	٣١,٠	٤٣٦٦,٠	١٦٧٥,٠	٢١٢٣٨,٠	٩٦٦١,٠
البحريــن	١٤٠٩,٣	٢٥٣٤,٥	٩٣٣,٧	١٢٦٢,٨	—	—	٢٠٠٤,٤	٣٢٦,٧	٤٣٤٧,٤	٤١٢٤,٠
الجزائــر	٦,٠	١٠٦,٠	١٢٥٥٥,٠	٩٥١٧,٠	٧٦,٠	٢٩٢,٠	٨٨٦,٠	١٣٠١,٠	١٣٥٢٣,٠	١١٢١٦,٠
الجماهيرية العربية الليبية	١٠٤,٠	٩٥,٠	١٢٣٨٣,٠	٦٩٩٠,٠	٣٧٠,٠	٢٣٦,٠	٢٧١٨,٠	١٠٦١,٠	١٥٥٧٥,٠	٨٣٨٢,٠
السعوديــة	٥٧٤١,٠	١٥٩١,٠	٨١٧٩٩,٠	٢٨٤٢٠,٠	١,٠	٣٧٤,٠	٢٥٦٨٩,٠	٤٨٨٣,٠	١١٣٢٣٠,٠	٣٥٢٦٨,٠
العــراق	٩٠٦,٠	١٣٠٩,٠	٤٣٨٢,٠	١٤٨٨٥,٠	٣١,٠	٣٠٩,٠	٦٢٣٦,٠	٣٨٦١,٠	١١١٥٥٥,٠	٢٠٣٦٤,٠
عمــان	٢١,٥	٥٦٤,٩	٣٧٧٦,٥	١٤٢٧,٩	—	١٤,٧	٦٤٩,٩	٢٨٠,٧	٤٤٤٧,٩	٢٢٨٨,٢
قطــر	١٢٦,٠	٩٥,٨	٤٦٤٢,٠	١١٧٦,٨	—	٥,٦	٩٨٨,٧	٢٣٩,٦	٥٧٥٦,٧	١٥١٧,٨
الكويــت	١٩٥٨,٠	٣٢٤,٠	٧٠٣٤,٠	٥٦٩٨,٠	٢٥٣,٠	٨٢,٠	٦٦٦٠,٠	١٢٨٥,٠	١٩٥٠٠,٠	٧٣٨٩,٠
المجمـوع	١١٣٩٧,٨	٧٨٤٠,٢	١٤٣٢٥٠,٢	٧٦١١٢,٥	٧٣٢,٠	١٣٤٤,٣	٥٠١٩٨,٠	١٤٩١٣,٠	٢٠٥٥٧٨,٠	١٠٠٢١٠,٠
النسبة (٪)	٥,٥٤	٧,٨٢	٦٩,٦٨	٧٥,٩٥	٠,٣٦	١,٣٤		١٤,٨٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: احتسبت من: International Monetary Fund [IMF], Statistics Bureau, *Direction of Trade Yearbook, 1979* ([Washington]: IMF. [1979]).

جدول رقم (٦)
صادرات وواردات البلدان العربية النفطية
الى ومن بقية البلدان العربية والدول الصناعية الغربية والدول الاشتراكية لعام (١٩٨٢)
(بملايين الدولارات الأمريكية)

مجموعة البلدان / البلد	بقية البلدان العربية		الدول الصناعية الغربية		الدول الاشتراكية		بقية دول العالم		العالم	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الامارات العربية المتحدة	١٠٦٠,٠	١٢٤٤,٠	١٤٠٢٤,٠	٧٠٣٨,٠	١,٠	٢٩,٠	٣٤٥٥,٠	١٥١٩,٠	١٨٥٤٠,٠	٩٨٣٠,٠
البحرين	١٤١٢,٨	٢٢٩٧,٨	٤٨٣,٦	١٣١٤,٢	–	–	١٦٢١,٨	٤٢٢,٧	٣٥١٨,٢	٤٠٣٤,٧
الجزائر	١٩,٠	٦٤,٠	١١٧٠٤,٠	٩٠١٧,٠	٦٥,٠	٢٧٧,٠	٧٤٥,٠	١٥٧٩,٠	١٢٥٣٣,٠	١٠٩٣٧,٠
الجماهيرية العربية الليبية	٩٤,٠	١١٠,٠	٩٧٨٦,٠	٦٥٣٩,٠	٣١٥,٠	٢٢٥,٠	٢٦٩٧,٠	١٣٠٣,٠	١٢٨٩٢,٠	٨١٧٧,٠
السعودية	٤٦٠٩,٠	١٥٠٦,٠	٤٩٨٧٩,٠	٣٣٧٧٣,٠	–	٢٠٥,٠	٢٢٨٨٢,٠	٥٤٩٥,٠	٧٧٣٧٠,٠	٤٠٩٧٩,٠
العراق	٨٧٤,٠	١٣٠٠,٠	٣٩٠٣,٠	١٥٥١٦,٠	٢٧,٠	٢٩٤,٠	٦٤٠٦,٠	٤٠٧٢,٠	١١٢١٠,٠	٢١١٨٢,٠
عمان	٢٦,٦	٥٨٣,٨	٢٦٩٨,١	١٨٠٠,٢	–	٢,٨	١٣٩٠,٣	٢٩٥,٧	٤١١٥,٠	٢٦٨٢,٥
قطر	١٣٣,٧	١١٦,٣	٣١٧٥,٤	١٧١٩,١	–	٥,٣	١١٧٩,٥	٢٣٤,١	٤٤٨٨,٦	٢٠٧٤,٨
الكويت	١٥٩٣,٠	٥١٦,٠	٣١٦٥,٠	٦٤٩٧,٠	٢١٥,٠	٧٨,٠	٤٨٢٤,٠	١٧٧٢,٠	٩٧٩٧,٠	٨٨٦٣,٠
المجموع	٩٨٢٢,١	٧٧٣٧,٩	٩٨٨١٨,١	٨٣٢١٣,٥	٦٢٣,٠	١١١٦,١	٤٥٢٠٠,٦	١٦٦٩٢,٥	١٥٤٤٦٣,٨	١٠٨٧٦٠,٠
النسبة (٪)	٦,٣٦	٧,١٢	٦٣,٩٨	٧٦,٥١	٠,٤٠	١,٠٣	٢٩,٢٦	١٥,٣٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: احتسبت من: International Monetary Fund [IMF], Statistics Bureau, *Direction of Trade Yearbook, 1979* ([Washington]: IMF, [1979]).

المـراجع

١ ـ العربيـة

كتـب

ابراهيم، سعد الدين. **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

—. **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢. ٣٠٣ ص.

ابراهيم، مصطفى كامل السعيد. **الشركات المتعددة الجنسيات والوطن العربي**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

أبو خاطر، جوزيف. **المسألة اللبنانية**. بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٨.

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. الأمانة العامة. **مشروع اقامة منطقة حرة بين اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية**. بيروت: الاتحاد، [د. ت.].

الأتربي، محمد صبحي. **مدخل الى دراسة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات**. بغداد: دار الثورة للصحافة والنشر والاصدار، منشورات النفط والتنمية، ١٩٧٧.

استراتيجية التنمية في مصر: ابحاث ومناقشات المؤتمر السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ٢٤ ـ ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٧. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

الامارات العربية المتحدة. وزارة الاعلام والثقافة. **وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية**. الامارات العربية المتحدة: الوزارة، [د. ت.].

الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. جامعة الدول العربية. **ملحق المؤشرات الاحصائية للعالم العربي، ١٩٨٠: دراسات عن الأسعار والأرقام القياسية للعالم العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩**. بيروت: اللجنة، ١٩٨١.

امين، جلال احمد. **بعض قضايا الانفتاح الاقتصادي في مصر.**

— . **محنة الاقتصاد والثقافة في مصر.** القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢.

— . **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية.** ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١.

أمين، سمير. **الأمة العربية: القومية وصراع الطبقات.** ترجمة كميل قيصر داغر. بيروت: دار ابن رشد للطباعة والنشر، ١٩٧٨.

بالاسا، بلا، **نظرية التكامل الاقتصادي.** ترجمة راشد البراوي. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٦٤.

براهيمي، عبد الحميد. **ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

برودين، فرجينيا ومارك سلدن. **السر المعروف: مبدأ نيكسون وكيسنجر في آسيا.** ترجمة نصير عروري وأحمد طربية. بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٤.

البزار، عبد الرحمن. **الدولة الموحدة والدولة الاتحادية.** ط ٢. القاهرة: دار القلم، ١٩٦٠.

بسيسو، فؤاد حمدي، **التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي: المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. (سلسلة اطروحات الدكتوراه، ٦)

البشري، طارق. **المسلمون والأقباط في اطار الجماعة الوطنية.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

بطرس، حبيب. **اقتصاديات الوطن العربي.** القاهرة: [د. ن.]، ١٩٧٧.

بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

البنك المركزي اليمني. **التقرير السنوي.** (اعداد متفرقة حتى تقرير ١٩٨٢).

— . **التقرير السنوي الثامن، ١٩٧٨/ ١٩٧٩.** [اليمن: البنك، د. ت.].

البيطار، نديم. **من التجزئة الى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية:** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.

— . **النظرية الاقتصادية والطريق الى الوحدة العربية.** طرابلس: معهد الانماء العربي، ١٩٧٨.

التنير، سمير. **التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية.** بالاشتراك مع فريق الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٨. (سلسلة الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية)

جاسم، علي رضا. **اقتصاديات التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية.** القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤.

جامعة الدول العربية. مجموعة المعاهدات الاقتصادية العربية. القاهرة: الجامعة، ١٩٧٩. ج ١: الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية المعقودة بين الدول العربية.

— . مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق الجامعة العربية ومع بعض الهيئات الدولية. القاهرة: مطابع دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٦٥.

— . محاضر جلسات لجنة الخبراء العرب لوضع مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية، بحمدون ـ لبنان، ٦ ـ ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٥٦. القاهرة: الجامعة، ١٩٥٦.

— . الأمانة العامة. دليل المشروعات العربية المشتركة والاتحادات النوعية العربية والمشروعات العربية والاجنبية المشتركة. القاهرة: الجامعة، ١٩٧٩.

——. مجموعة قرارات وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، ١٩٥٣ ـ ١٩٨٠. تونس: الامانة، ١٩٨٠.

——. مؤتمرات القمة العربية. دبي: مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٨١. ص ٤٠.

——. الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية. استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي. تونس: الادارة، ١٩٨٠.

——. الادارة العامة للشؤون الاقتصادية. استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك: منطلقاتها، اهدافها، اولوياتها، برامجها، آلياتها. تونس: الادارة، ١٩٨٢.

———. التعاون الاقتصادي العربي في اطار جامعة الدول العربية والمنظمات العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧٦. القاهرة: الادارة، [د.ت.].

———. تقرير وقرارات الدورة السابعة والثلاثين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عمان، ٢٧ ـ ١٩٨٤/٨/٣٠. (م. ق / د ٣٧).

———. دليل المنظمات العربية المتخصصة في نطاق جامعة الدول العربية. تونس: الادارة، ١٩٨٠. ج ٢: الوثائق التأسيسية.

———. قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دور انعقاده العادي الرابع والثلاثين، ٢٢ ـ ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٨٣. تونس: الادارة، ١٩٨٣. (م.ق د/ ٣٤)

———. مجموعة الاتفاقيات العربية الجماعية والثنائية المتعلقة بشؤون العمل والعمال العرب. [تونس]: الادارة، ١٩٨٢. ج ١.

———. مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية. القاهرة: الجامعة، ١٩٧٤.

———. المجموعة الاحصائية لدول الوطن العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥. القاهرة: الادارة، ١٩٧٨.

———. وثيقة الاتفاقية. القاهرة: الادارة، [د.ت.].

———. ادارة المنظمات. المنظمات العربية المتخصصة: دليل ملخص. تونس: الادارة، ١٩٨١.

ـــــــ ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. الأمانة العامة. **دليل المشروعات العربية المشتركة: العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية**. اشراف سميح مسعود. الكويت: [د. ن.]، ١٩٨٤.

ـــــــ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨١**. الشارقة: دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، ١٩٨٢

ـــــــ وآخرون. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٢**. الشارقة: دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، [١٩٨٣].

ـــــــ. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٣**. الشارقة: دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، [١٩٨٤].

ـــــــ. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٤**. الشارقة: دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر، [١٩٨٥].

جبور، جورج. **العروبة ومظاهر الانتماء الأخرى في الدساتير الراهنة للأقطار العربية**. دمشق: [د. ن.]، ١٩٧٦.

جلال الدين، محمد العوض. **العمالة الوافدة الى بلدان الشرق الاوسط: الوضع الراهن واحتمالات المستقبل**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٤.

الجليلي، عبد الرحمن. **اقتصاديات العراق**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٥٥.

الجهاز المركزي للتخطيط. **كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨١**.

حزب البعث العربي الاشتراكي. **احتفالات الذكرى ٢٥ لتأسيس حزب البعث**: بيروت: القيادة القومية مكتبة الدعاية والنشر، ١٩٧٥.

ـــ. **التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن**. بغداد: الحزب، ١٩٧٤.

ـــ. **نضال البعث عبر مؤتمراته القومية**: بيروت: الحزب، ١٩٧٢.

حسن، عبد العزيز حسن. **الطاقة والتنمية وموازين المدفوعات الدولية**. الكويت: بنك الكويت الصناعي، ١٩٨٤. (سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي)

الحصري، ساطع. **العروبة أولاً**. ط ٢. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٥.

ـــ **العروبة بين دعاتها ومعارضيها**. ط ٤. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦١.

الحلقة النقاشية السنوية لمعهد التخطيط العربي، ٤، الكويت، ١٩٨١. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨١. ج ١: **التخطيط لتنمية عربية: آفاقه وحدوده**.

الحمصي، محمود. **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة ازاء التكامل الاقتصادي العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

حوراني، البرت. **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩**. ترجمة كريم عزقول. ط ٣. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٧.

خطة الغزو الأمريكي لمنابع النفط العربي: تقرير الكونغرس الأمريكي. ترجمة سليمان العينومي. بيروت: دار القدس، ١٩٧٦.

الدجاني، برهان. **تحليل بعض أوجه العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية**. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٢.

—. **العلاقات الاقتصادية في الدول العربية**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٦.

دراسة تاريخية تحليلية موجزة لنضال البعث. [د.م.]: القيادة القومية، مكتب الاعلام، [د.ت.].

الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي. تأليف مجموعة من الباحثين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. (سلسلة كتب المستقبل العربي، ٤)

ربيع، حامد عبد الله. **التعاون العربي والسياسة البترولية**. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧١.

رزق، يونان لبيب. **السودان في عهد الحكم الثنائي الأول، ١٨٩٩ - ١٩٢٤**. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٦.

رمضان، عبد العظيم. **صراع الطبقات في مصر، ١٩٣٧ - ١٩٥٢**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨.

رودنسون، مكسيم. **الاسلام والرأسمالية**. ترجمة نزيه الحكيم. ط ٣. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.

زحلان، انطوان. **البعد التكنولوجي للوحدة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١. ١١٦ ص.

—. **العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.

—. **الوطن العربي: عام ٢٠٠٠**. بيروت: مؤسسة المشاريع والانماء العربي، ١٩٧٥.

زغلول، أسماعيل سعد واخرون. **تحويلات الأردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الأردني**. عمّان: البنك المركزي الأردني، ١٩٨٤.

زكي، رمزي. **مشكلة التضخم في مصر: اسبابها، نتائجها، مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠. ٨١٢ ص.

سعد الدين، ابراهيم وآخرون. **صور المستقبل العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ جامعة الامم المتحدة، مشروع المستقبلات العربية البديلة، ١٩٨٢.

—. ومحمود عبد الفضيل. **انتقال العمالة العربية: المشاكل، الآثار، السياسات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

سعودي، هالة أبو بكر. **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي، ١٩٦٧ - ١٩٧٣**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. (سلسلة اطروحات الدكتوراه، ٤).

سعيد، محمد السيد. **الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٧٨.

سليم، محمد السيد. **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. (سلسلة اطروحات الدكتوراه، ٣)

السمان، أحمد. **محاضرات في اقتصاديات سوريا**. القاهرة: معهد الدراسات العربيةالعالية، قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٥٥.

سيف الدولة، عصمت. **رسالة الى مجلس الشعب المصري حول معاهدة كامب ديفيد**. بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩.

سيمور، ايان. **الأوبك: اداة تغيير**. ترجمة عبد الوهاب الأمين. الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٨٣.

شافعي، محمد زكي. **التعاون النقدي الدولي، الاقليمي والعالمي**. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٢. ١٥٢ ص.

شرابي، هشام. **المجتمع العربي: مقدمة في دراسات الشخصية العربية**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٥.

—. **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**. ط ٢. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٥.

شقير، محمد لبيب. **التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية للبترول: دراسة تحليلية لسلوك الشركات الكبرى في الصناعة العالمية للبترول**. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية، [١٩٦١].

—. **العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٥٨.

—. **النقود**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٥٦.

— وصاحب ذهب (جامع). **اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية**. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩.

شكري، محمد عزيز. **جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والواقع**. الكويت: منشورات دار السلاسل، ١٩٧٥.

شهاب، مفيد. **جامعة الدول العربية: ميثاقها، وانجازاتها**. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.

—. **قانون البحار الجديد والمصالح العربية**. القاهرة: [د. ن]، ١٩٧٧. ص ١٠٣.

—. **المنظمات الدولية**. ط ٤. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٨.

الشيخ، رياض (مشرف). **دراسات في تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادي العربي: تجارب تخطيطية في بعض الأقطار العربية**. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.

الصباح، سعاد. الكويت: **أضواء على المشاكل الحالية والآمال المستقبلية**. الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٥.

الصكبان، عبد العال. **نحو نظام اقتصادي عربي جديد**. لندن: مركز الدراسات العربية، ١٩٨١. (سلسلة أوراق عربية، ٩)

صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي. **التقرير السنوي، عام ١٩٨١**. أبو ظبي: الصندوق، [١٩٨١].

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي. **الاجتماع التاسع لمجلس المحافظين، نيسان/ ابريل ١٩٨٠**. الكويت: الصندوق، [١٩٨٠].

—. **الاجتماع الثالث لمجلس المحافظين، بيروت، ١٦ ـ ١٨ نيسان/ابريل ١٩٧٤**. الكويت: الصندوق، [١٩٧٤].

—. **الاجتماع الثاني عشر لمجلس المحافظين، نيسان/ ابريل ١٩٨٣**. الكويت: الصندوق، [١٩٨٣].

—. **الاجتماع الرابع لمجلس المحافظين، نيسان/ ابريل ١٩٧٥**. الكويت: الصندوق، [١٩٧٥].

—. **الاجتماع السادس لمجلس المحافظين، نيسان/ ابريل ١٩٧٧**. الكويت: الصندوق، [١٩٧٧].

—. **التقرير السنوي، عام ١٩٨٠**. الكويت: الصندوق، [١٩٨٠].

—. **التقرير السنوي، عام ١٩٨١**. الكويت: الصندوق، [١٩٨١].

—. **التقرير السنوي، عام ١٩٨٣**. الكويت: الصندوق، [١٩٨٣].

—. **دراسة حول منجزات التنمية في السبعينات وآفاقها في الثمانينات في الوطن العربي**. الكويت: الصندوق، ١٩٨٠.

—. **عشر سنوات في خدمة التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ١٩٧٢ ـ ١٩٨١**. الكويت: الصندوق، [د.ت.].

—. **المديونية العربية الخارجية: البيانات الأساسية والمؤشرات التحليلية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠**. الكويت: الصندوق، [١٩٨٢].

—. **ملخص قروض مؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية للدول العربية المقترضة، ١٩٦٢ ـ ١٩٨٢**. الكويت: الصندوق، ١٩٨٣.

صندوق النقد العربي. **الاجتماع الخامس لمجلس المحافظين، نيسان/ ابريل ١٩٨١**. أبو ظبي: الصندوق، [١٩٨١].

—. **الاجتماع السادس لمجلس المحافظين، نيسان/ابريل ١٩٨٢**. ابو ظبي: الصندوق [١٩٨٢].

—. **الاجتماع السابع لمجلس المحافظين، نيسان/ابريل ١٩٨٣**. أبو ظبي: الصندوق، [١٩٨٣].

—. **التجارة الخارجية للدول العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨٢**. أبو ظبي: الصندوق، ١٩٨٣.

— . **الدول العربية: بيانات واحصاءات اقتصادية، ١٩٧٥ - ١٩٨٢**. أبو ظبي: الصندوق، ١٩٨٤.

— . **ورقة عمل بشأن التنسيق بين المنظمات العربية الرئيسية الذي يتصل عملها بالميدان الاقتصادي العربي**. أبو ظبي: الصندوق، ١٩٧٩.

الصيادي، محمد المنجي. **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠. (سلسلة اطروحات الدكتوراه، ١)

طه، طه عبد العليم. **الفوائض البترولية العربية وامكانات تدفقها الى مصر**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٧.

عبد الله، اسماعيل صبري. **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرير الاقتصادي والعلاقات الدولية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، [١٩٧٦]. ٢٨٧ ص.

عبد الفضيل، محمود. **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

— . **مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي: الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، ١٩٨٢. ١٣١ ص.

— . **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي. تأليف مجموعة من الباحثين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢. (سلسلة كتب المستقبل العربي، ١)

عتيقة، علي. **النفط والتنمية العربية**. الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٧٨.

عفلق، ميشيل. **البعث والوحدة**. ط ٢. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [١٩٧٢].

— . **في سبيل البعث**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢.

العمليات التحويلية لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية، حتى ٣١/١٢/١٩٨١. اعداد امانة التنسيق بين مؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

عيسى، حسام. **الشركات المتعددة القوميات: دراسة في الأوجه القانونية والاقتصادية للتركيز الرأسمالي المعاصر**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د. ت.].

الغندور، أحمد. **الاندماج الاقتصادي العربي**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية العالية، ١٩٧٠.

فرجاني، نادر. **الهجرة الى النفط: ابعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. ٢٣٦ ص.

— . **هدر الامكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠. ١٢٨ ص.

قرم، جورج. التبعية الاقتصادية. مآزق الاستدانة في العالم الثالث من المنظار التاريخي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.

—. تعدد الأديان وأنظمة الحكم: دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٩.

—. الاقتصاد العربي أمام التحدي: دراسات في اقتصاديات النفط والمال والتكنولوجيا. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧.

كرم، مهاد. الوحدة في برامج الأحزاب العربية، بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٠.

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا [الاكوا]. انتقال اليد العاملة في منطقة الاكوا. بيروت: الاكوا، ١٩٨١ (E/ECWA/DPD/WG, 15/s).

المؤتمر السنوي للاقتصاديين المصريين، ٣، القاهرة، ٢٣ - ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٨. الاقتصاد المصري في ربع قرن، ١٩٥٢ - ١٩٧٧. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

مؤتمرات القمة العربية. ملف البيان الصادر عن مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر. دبي: مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٨١.

مارلو، جون. تاريخ النهب الاستعماري لمصر، ١٧٩٨ - ١٨٨٢. ترجمة عبد العظيم رمضان. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. اتجاهات التبادل التجاري بين دول السوق العربية المشتركة. عمّان: الأمانة العامة، ١٩٨١.

—. الاتحادات النوعية العربية المتخصصة. القاهرة: المجلس، ١٩٧٠.

—. الاتفاقيات العربية الصادرة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، عمّان: الأمانة العامة، ١٩٨٢.

—. تقرير الأمين العام الى الدورة العادية السادسة والعشرين لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بدمشق، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥. القاهرة: الأمانة العامة، [١٩٧٥].

—. الشركات العربية المشتركة المنبثقة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. عمّان: الأمانة العامة، ١٩٨٠.

—. قرارات المجلس في الدورة العادية الثامنة والثلاثين، عمّان، ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١. عمّان: المجلس، ١٩٨١. (م/و/ق/د ٣٨)

—. صندوق النقد العربي: محاضر الاجتماعات والاعمال التمهيدية للاتفاقية. ٢ ج. [د. م.]: الأمانة العامة، ١٩٧٧. ج ١.

—. قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ الى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠. ٢ ج. [القاهرة: الامانة، ١٩٨٠]. مجلد ٢.

—. قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من حزيران/ يونيو ١٩٦٤ الى حزيران/ يونيو ١٩٧٥. القاهرة: الأمانة، [١٩٧٥].

— . مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: الفكرة، التطبيق، الانجازات. اشراف احمد جامع. القاهرة: الأمانة العامة، المكتب الفني، ١٩٧٥.

— . مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: ماهيته، اهدافه، انجازاته. القاهرة: المجلس، [١٩٧٧].

— الأمانة العامة. المشروعات العربية والمشروعات العربية الدولية المشتركة: حصر وتبويب ومقدمة تحليلية. القاهرة: الأمانة العامة، ١٩٧٧.

— — . دراسة مقارنة في الصيغ القانونية للمشروعات المشتركة والصيغ العملية الجديدة للمساهمة في تنفيذ المشاريع العربية المشتركة. عمّان: الأمانة العامة، ١٩٨٢.

مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر. القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.]. الأقسام ٢، ٣ و٤.

مجموعة المحاضرات التي القيت في الموسم الثقافي الأول لجامعة الدول العربية. القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٧٧. ج ١.

محاضر محادثات الوحدة، مارس ـ أبريل ١٩٦٢. القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٦٣.

محاضر مباحثات الوحدة الثلاثية. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٦٣.

محمد، عبد العاطي. التنمية في الكويت. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨.

محي الدين، عمرو. التخلف والتنمية. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٧٥.

مرسي، فؤاد. المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية. بغداد: منشورات النفط والتنمية، ١٩٧٧.

— . هذا الانفتاح الاقتصادي. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦.

مركز دراسات الوحدة العربية. يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٧٩. بيروت: المركز، ١٩٨٠.

— . يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٠. بيروت: المركز، ١٩٨١.

مصر والعروبة وثورة يوليو. تأليف مجموعة من الباحثين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢. (سلسلة كتب المستقبل العربي، ٣)

مصطفى، أحمد عبد الرحيم. علاقات مصر وتركيا في عهد الخديوي اسماعيل، ١٨٦٣ ـ ١٨٧٩. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧. (سلسلة المكتبة التاريخية)

— . مترجم. المجتمع الاسلامي والغرب. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١. ٢ج.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم. الولايات المتحدة والمشرق العربي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨. (سلسلة عالم المعرفة، ٤)

مطر، جميل وعلي الدين هلال. النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.

ط ٣. ١٩٨٣.

معهد الانماء العربي. قسم الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية. **في الطريق الى عصر المجاعة: الهيمنة الأميركية وتبعية العالم الثالث**. بيروت: المعهد، ١٩٧٦. (سلسلة الدراسات الاقتصاديه والاستراتيجية، ٢)

معهد البحوث والدراسات العربية. **استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات**. القاهرة: المعهد، ١٩٧٧.

المنذري، سليمان حيدر. **التعاون النقدي العربي: مجالاته وامكانياته**. تقديم عبد المحسن زلزلة. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. **تقرير الأمين العام السنوي**. الكويت: المنظمة، [د.ت.]. (اعداد متفرقة)

—. **تقرير الأمين العام السنوي**. الكويت: المنظمة، ١٩٧٥ - ١٩٨٠. ٦ ج. (ابتداء من التقرير السنوي الثاني في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ حتى التقرير السنوي السابع، ١٩٨٠ في القسم المعنون: البتروكيماويات عربياً)

—. **التقرير السنوي التاسع للأمين العام للمنظمة، ١٩٨٢**. الكويت: المنظمة، [١٩٨٢].

—. **تقرير الأمين العام السنوي الثامن، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م**. الكويت: المنظمة، [١٩٨٢].

—. **التقرير السنوي السابع للأمين العام للمنظمة، ١٩٨٠**. الكويت: المنظمة، [١٩٨٠].

—. **التقرير السنوي السادس للأمين العام للمنظمة، ١٩٧٩**. الكويت: المنظمة، [١٩٧٩].

—. **التقرير السنوي العاشر للأمين العام للمنظمة، ١٩٨٣**. الكويت: المنظمة، [١٩٨٣].

—. **تقرير الأمين العام السنوي العاشر، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م**. الكويت: المنظمة، ١٩٨٤.

—. **دراسات في صناعة النفط العربية**. الكويت: المنظمة، ١٩٨١.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. **استراتيجية تطوير التربية العربية**. تقرير لجنة وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية. القاهرة: المنظمة، [١٩٧٩].

—. **تطور محور الأمية في الوطن العربي**: دراسة تحليلية تونس: المنظمة، ١٩٨٠. (وق/١٩٨٠/١٢/٥)

— معهد البحوث والدراسات العربية. **استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات**. القاهرة: المعهد، ١٩٧٧.

——. **استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات**. القاهرة: المنظمة، ١٩٧٥.

——. **الإستعمار الاستيطاني في فلسطين، ١٨٨٢ - ١٩٤٨**. القاهرة: المعهد، ١٩٧٥.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. **اتفاقية المؤسسة**. الكويت: المؤسسة، [د.ت.].

—. **التقرير السنوي للمدير العام للمؤسسة حتى عام ١٩٨٠**. الكويت: المؤسسة، [١٩٨٠].

—. **التقرير السنوي للمدير العام للمؤسسة عن عام ١٩٨٠**. الكويت: المؤسسة، [١٩٨٠].

—. **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقديم وتعريف**. الكويت: المؤسسة، [د.ت.].

موصري، الفريد ج. **السوق العربية المشتركة: دراسة العلاقات التجارية بين البلاد العربية، ١٩٢٠ - ١٩٦٧**. ترجمة صليب بطرس. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٥.

نافعة، حسن. **مصر والصراع العربي - الاسرائيلي: من الصراع المحتوم الى التسوية المستحيلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

النتائج الأولية لتعداد ١٩٧٦. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، ١٩٧٨.

نصر، مارلين. **التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر، ١٩٥٢ - ١٩٧٠: دراسة في علم المفردات والدلالة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١. (سلسلة اطروحات الدكتوراه، ٢)

نضال البعث عبر بيانات قيادته القومية، ١٩٥٥ - ١٩٧١. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١.

هيكل، محمد حسنين. **آفاق الثمانينات**. بيروت: شركة المطبوعات والتوزيع والنشر، ١٩٨٢.

ـــ. **الحل والحرب**. بيروت: شركة المطبوعات والتوزيع والنشر، ١٩٧٧.

ـــ. **خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر انور السادات**. ط ٢. بيروت: شركة المطبوعات والتوزيع والنشر، ١٩٨٣.

الوردي، علي. **المجتمع العراقي: مقدمة في دراسة المجتمع العربي**. بغداد: [د. ن.]، ١٩٧٢.

يسين، السيد. **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

يموت، عبد الهادي. **التعاون الاقتصادي العربي واهمية التكامل في سبيل التنمية**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦.

دوريات

الآراب تايمز (الكويت): ١٩٨٢/٢/١٤.

ابراهيم، ابراهيم. «مزايا ومنافع المشاريع الصناعية المشتركة ومشاكل تحليلها.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٨، العدد ٤، ١٩٨٢. ص ٩ - ٣٩.

ابراهيم، سعد الدين. «اسباب ونتائج تصدير اليد العاملة في مصر.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢. ص ٥٧ - ٨٧.

ـــ «ثورة يوليو واعادة تفسير التاريخ.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٨، نيسان/ ابريل ١٩٨٢. ص ٧٩ - ٩٢.

ـــ «دور مصر في الوطن العربي: رؤية مستقبلية.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٥٠، نيسان/ ابريل ١٩٨٣. ص ٤ - ١٥.

ـــ «العرب والمسألة القومية.» **دراسات عربية**: السنة ٦، العدد ٩، تموز/ يوليو ١٩٧٠.

ـــ «المبادرة بين التصلب ومجموعة الرفض.» **السياسة الدولية (القاهرة)**: السنة ١٤، نيسان/ ابريل ١٩٧٨.

— «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٦٢، نيسان/ ابريل ١٩٨٤. ص ٩٣ - ١١٨.

— «نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة: الأقليات في العالم العربي.» **قضايا عربية**: السنة ٣، العدد ١ - ٦، نيسان/ ابريل - أيلول/ سبتمبر ١٩٧٦.

— «نظرة ثابتة للاطار الاجتماعي ومسألة الوحدة.» **دراسات عربية** (بيروت): السنة ٢، العدد ٨، حزيران/ يونيو ١٩٧٢.

ابراهيم، محمد السعيد. «الرؤية الناصرية للوحدة العربية.» **قضايا عربية**: تموز/ يوليو ١٩٧٩.

ابو الفضل، فتحي. «القضاء العربي وحمايته من الاحتلال الاسرائيلي.» **الأهرام**: ١٩٦٩/٥/١٠.

الاتحاد (ابوظبي): ١٩٨٥/٣/٧.

الاتحاد: ١٩٨٢/٦/٣.

الاتحاد (الامارات العربية المتحدة): اعداد آب/ اغسطس - أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤.

اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية. الأمانة العامة. «تراجع الفورة النفطية وتأثيراته المحتملة والمتوقعة على البلاد العربية.» **الخليج** (الشارقة): ٢٥ و ١٩٨٤/٨/٢٦.

أحمد، محمد سيد. «الشرق الأوسط بعد نيسان (ابريل).» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٨، نيسان/ ابريل ١٩٨٢. ص ١١٠ - ١٢٢

الأخبار: ١٩٧٧/١١/٢٤.

الأطرش، محمد. «السياسة الأمريكية تجاه الغزو الاسرائيلي للبنان.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٥٥، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣. ص ٢٤ - ٤٥.

افراموفيتش، دراكوسلاف. «التعاون الاقتصادي بين الأقطار النامية: مشاكل وفرص.» **النفط والتعاون العربي** (منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول): السنة ١٠، العدد ٣، ١٩٨٤، ص ١٣ - ٤٣.

اكتوبر (القاهرة): ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٧٨.

اكتوبر: ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٨.

اكتوبر: ٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٨.

اكتوبر: ٤ حزيران/ يونيو ١٩٨٢.

اكتوبر: ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢.

اكتوبر: ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨.

أمين، جلال أحمد. «اشباع الحاجات الأساسية كمعيار في تقييم تجارب التنمية العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩. ص ٤ - ١٥.

امين، سمير. «أزمة الشرق الأوسط في اطارها العالمي.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٥٤، آب/ أغسطس ١٩٨٣. ص ٢٢ - ٣٢.

«انتقال العمالة الفنية بين الدول العربية.» **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية** (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية): السنة ٤، العدد ٩، كانون الثاني/يناير ١٩٧٨.

الأهرام: ١٩٥٨/٩/٣٠.
الأهرام: ١٩٥٨/١١/٢٢.
الأهرام: ١٩٥٩/١٢/٦.
الأهرام: ١٩٥٩/١/٨.
الأهرام: ١٩٦٤/٦/١٤.
الأهرام: ١٩٦٧/١٠/١٨.
الأهرام: ١٩٦٩/١/٢٢.
الأهرام: ١٩٦٩/٥/١٠.
الأهرام: ١٩٧٠/١/٥.
الأهرام: ١٩٧٠/١/٢٥.
الأهرام: ١٩٧٠/٢/٤.
الأهرام: ١٩٧٠/٩/٢١.
الأهرام: ١٩٧٠/١٠/١٧.
الأهرام: ١٩٧١/٣/٢٨.
الأهرام: ١٩٧١/٨/٩.
الأهرام: ١٩٧٢/٤/٢٠.
الأهرام: ١٩٧٢/١١/٩.
الأهرام: ١٩٧٢/١٢/٤.
الأهرام: ١٩٧٢/١٢/٥.
الأهرام: ١٩٧٢/١٢/٩.
الأهرام: ١٩٧٢/١٢/١٠.
الأهرام: ١٩٧٣/٣/٩.
الأهرام: ١٩٧٣/٣/١١.
الأهرام: ١٩٧٣/٣/١٤.
الأهرام: ١٩٧٣/٤/١١.
الأهرام: ١٩٧٣/٦/٤.
الأهرام: ١٩٧٣/١٠/١٥.
الأهرام: ١٩٧٥/٧/٦.
الأهرام: ١٩٧٥/٧/٢٧.
الأهرام: ١٩٧٥/١١/١٦.
الأهرام: ١٩٧٦/٦/٨.
الأهرام: ١٩٧٧/١١/١٠.
الأهرام: ١٩٧٧/١١/١٠.

الأهرام: ١٩٧٧/١٢/٦ .
الأهرام: ١٩٧٨/٣/٨ .
الأهرام: ١٩٧٨/٣/١١ .
الأهرام: ١٩٧٨/٥/١٧ .
الأهرام: ١٩٧٨/٥/١٨ .
الأهرام: ١٩٧٨/٥/٢١ .
الأهرام: ١٩٧٨/٦/١٦ .

ايكنـز، جون. «مجمـوعة من وجهات النظر الأمريكية عن آمال الأوبيك والعنصرية والواقعية وتخطيط الطاقة.» **الخليج** (الشارقة): ١٣ و ١٩٨٤/١١/١٤ .

بحيري، مروان رأفت. «من ترومان الى كيسنجر.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٢٩، تموز/ يوليو ١٩٨١. ص ٧٣ ـ ٩٢ .

بطرس، صليبـا. «مركز تموين الشرق الأوسط: تجربة التكامل الاقتصادي الاقليمي.» **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**: السنة ٤، العدد ٩، كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ .

البشري، طارق. «الاطار التاريخي الحديث لموضوع الأقباط والوحدة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٠، آب/ أغسطس ١٩٨١ .

ـــ . «الـديمقـراطية وثـورة ٢٣ يوليو: ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ .» **المستقبـل العـربي**: السنة ٧، العدد ٦٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٤. ص ٧١ ـ ٩٠ .

البنك المركز الأردني. **النشرة الاحصائية الشهرية**: نيسان/ أبريل ١٩٨١ .

ـــ . **النشرة الاحصائية الشهرية**: نيسان/ أبريل ١٩٨٢ .

بوملحم، احمد. «نجيب عازوري رائد قـومي حقاً.» **دراسـات عربيـة**: السنة ١٦. العـدد ٢، كانـون الأول / ديسمبر ١٩٧٩. ص ٧٦ ـ ٨٤ .

البيان (الامارات العربية المتحدة): اعداد آب/ أغسطس ـ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٤ .
البيان (دبي): اعداد ١٢ و ١٩٨٥/٥/١٤ .

«تعقيب اسماعيل صبري عبد الله على تقرير اللجنة الثلاثية.» تعقيب على ورقة عمل اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. المستقبل العربي: السنة ٢، العدد ٦، آذار / مارس ١٩٧٩ .

تنيرة، بكر مصباح. «التطور الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٧، آذار/ مارس ١٩٨٢. ص ٢٦ ـ ٣٩ .

جامـع، أحمـد: «مجلس المسـاعدة الاقتصادية المتبادلة ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة.» **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**: نيسان/ أبريل ١٩٧٥ .

جامعـة الـدول العـربية. الادارة العـامة للشؤون الاقتصادية. «الملامح الرئيسية للاقتصاد العربي في

السبعينات.» وثيقة قدمت الى الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب التحضيري لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر، عمان، ١٩٨٠. **شؤون عربية**: العدد ٤، حزيران/ يونيو ١٩٨١.

جامعة الأمم المتحدة. منتدى العالم الثالث. مكتب الشرق الأوسط. **ملف المستقبلات البديلة**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢. العدد ٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢.

———. **ملف المستقبلات البديلة**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤. العدد ١٢، نيسان/ ابريل ١٩٨٤.

———. **ملف المستقبلات البديلة**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤. العدد ١٣، تموز/ يوليو ١٩٨٤.

جلال الدين، محمد العوض. «العمالة الوافدة الى الأقطار العربية: الوضع الراهن واحتمالات المستقبل.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٧٤، نيسان/ أبريل ١٩٨٥. ص.

الجمهورية: ١٤/٢/١٩٧٨.

«حديث وكيل وزارة الاشغال بدولة الامارات العربية المتحدة عن سلبيات العمالة الآسيوية.» **الخليج**: ٦/٦/١٩٨٢.

الحص، سليم. «الحريات والديمقراطية في لبنان.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٦٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٤. ص ١٣٦ - ١٤٤.

حسين، عادل. «المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩. ص ١٦ - ٣١.

حسين، رئيس. «الهجرة من المغرب العربي الى فرنسا: ماضيها وحاضرها.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٥١، ايار/ مايو ١٩٨٣. ص ٨٠ - ٩٢.

الحمد، عبد اللطيف. «خمسة عشر عاماً من العمل الانمائي الدولي: الصندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية.» **مجلة النفط والتعاون العربي**: السنة ٣، العدد ١، (١٩٧٧)، ص ١٩ - ٢٠.

الخطيب، عمر ابراهيم. «التنمية والعمالة الأجنبية في دول الخليج العربي. نموذج دولة الامارات العربية.» **الخليج** (الشارقة): ١٤ - ٢١/٣/١٩٨٢.

— «التنمية والمشاركة في اقطار الخليج العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٠، حزيران/ يونيو ١٩٨٢. ص ٤ - ٢٩.

الخليج: ٢٠/١١/١٩٨٤.

الخليج: ٢٥ و٢٦/٣/١٩٨٥.

الخليج: ١٥/٥/١٩٨٥.

الخليج (الامارات العربية المتحدة): ٦/٨/١٩٨٤.

الخليج: اعداد آب/ اغسطس - أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤.

الخليج (الشارقة): ١٠/١١/١٩٨١.

خواجكية، محمد هشام. «توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**:

السنة ٤، العدد ٣٠، اب/ أغسطس ١٩٨١. ص ٤٠ - ٧١.

الدجاني، برهان. «التحدي الاقتصادي الاسرائيلي الصهيوني.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ١٨، آب/ أغسطس ١٩٨٠. ص ٥٤ - ٨٧.

— «مخاطر تواجه الثروات العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣١، أيلول/ سبتمبر ١٩٨١. ص ٦ - ١٥.

— «هموم التنمية الاقتصادية العربية في مرحلة الوفرة المالية لدول النفط.» **المستقبل العربي**: السنة ٢، العدد ٨، تموز/ يوليو ١٩٧٩. ص ٦ - ٢٢.

الرأي (الأردن): ٦ و٧/١١/١٩٧٨.

ربيع، حامد. «العالم العربي في حلف الاستراتيجية الأمريكية.» **الموقف العربي**: العدد ١٠، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨.

رزوق، اسعد. «نجيب عازوري الوحدوي المجهول.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٤، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨. ص ٨٦ - ٩٥.

رشيد، عبد الوهاب حميد. «تفاقم العجز الغذائي - الزراعي في الوطن العربي.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ١٠، العدد ٢، (١٩٨٤). ص ٦٨ - ٨١

الرميحي، محمد. «تجربة المشاركة السياسية في الكويت: ١٩٦٢ - ١٩٨١.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٦٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٤. ص ٩١ - ١٠٧.

— . «رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ٢٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٨١.

— . «الهجرة العربية الى الخليج: الأسباب الاقتصادية والآثار الاجتماعية.» **العربي (الكويت)**: آذار/ مارس ١٩٧٩.

الريس، رياض نجيب. «تعليق سياسي.» **التضامن (لندن)**: العدد ٢، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣.

زريق، قسطنطين. «المسيحيون العرب والمستقبل.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٢٧، أيار/ مايو ١٩٨١. ص ٢٤ - ٣٣.

زريق، هدى. نحو تدعيم عمل المرأة الاقتصادي في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٨، شباط/ فبراير ١٩٨٣. ص ٩٤ - ١٠٧.

زلزلة، عبد الحسن. «التكامل الاقتصادي العربي امام التحديات.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ٢١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠. ص ٦ - ٢١.

زهرة، عطا محمد صالح. «اتفاق التحالف الاستراتيجي الأمريكي - الاسرائيلي.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٦٣، أيار/ مايو ١٩٨٤. ص ١٤ - ٣٤.

الساكت، بسام خليل. «تحويلات العمالة المهاجرة واستعمالاتها: حالة الأردن.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢. ص ١٠٧ - ١٢٠.

سحاب، فكتور. «من يحمي المسيحيين العرب؟» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٠، آب/ أغسطس ١٩٨١.

سراج الدين، اسماعيل. «مراجعة كتاب: انتقال العمالة الوافدة العربية: المشاكل، الآثار، السياسات.» تأليف ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل. **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٥٨، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣. ص .

سعد الدين، ابراهيم. «الآثار السلبية للفروق الدخلية في الأقطار العربية على التنمية في الأقطار الأقل دخلاً.» **النفط والتنمية**: السنة ٢، العدد ١٠، (١٩٧٧).

—. «حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ١٧، تموز/ يوليو ١٩٨٠. ص ٦ - ٢٤.

سعيد، سيد. «الديمقراطية ومشكلات الوحدة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٦٠، شباط/ فبراير ١٩٨٤.

—. «نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٦٢، نيسان/ابريل ١٩٨٤. ص ٢٧ - ٥٢.

سلامة، غسان. «الايديولوجيا والسياسة الخارجية: الادارة الامريكية الحالية.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٢٩، تموز/ يوليو ١٩٨١. ص ١٠٨ - ١٢٨.

سون، جوان سوان. «بعض عواقب الهجرة على التنمية الاقتصادية الريفية في اليمن.» ترجمة عبد الله ابو عياش. **الخليج** (الشارقة): ٢ و ١٩٨٢/٣/٣.

سيف الدولة، عصمت. «الديمقراطية والوحدة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٦٠، شباط/ فبراير ١٩٨٤. ص ٩٠ - ١١٢.

الشافعي، محمود أحمد. «ايرادات النفط والتعاون الاقتصادي العربي.» **مجلة مصر المعاصرة**: نيسان/ ابريل ١٩٦٨.

الشاعر، جمال. «تجربة الديمقراطية في الأردن.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٦٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٤. ص ١٠٨ - ١٣٥.

شاهين، جاك. «العرب على الشاشة الفضية.» **الخليج** (الشارقة): ١٩٨٤/١٢/١٧.

شبل، يوسف. «الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.» **شؤون عربية** (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية): حزيران/ يونيو ١٩٨١. ص ٢٢٥ - ٢٣٠.

شحاتة، ابراهيم وحازم الببلاوي. «التعاون الاقتصادي العربي.» **الأهرام الاقتصادي**: ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥.

— وروبرت مابرو. «معونات دول الأوبك: دراسة تحليلية.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٥، العدد ١، ١٩٧٩.

شقير، محمد لبيب. «الازدواجية في اختصاصات المنظمات العربية في ضوء اتفاقيات انشائها، مجالاتها، عواملها، أسس علاجها.» **شؤون عربية**: العدد ٢٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣.

— . «مراجعة كتاب: النظرية الاقتصادية والطريق الى الوحدة العربية.» تأليف نديم البيطار. **المستقبل العربي**: السنة ٢، العدد ١١، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠. ص .

— . «الجانب الاقتصادي في الفكر الوحدوي العربي: (١) المرحلة الأولى منذ بداية الفكر القومي العربي حتى منتصف الخمسينات.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨. ص ٧٦ ـ ٨٥.

شهاب، مفيد. «العلاقة بين المنظمات العربية المتخصصة وجامعة الدول العربية.» **شؤون عربية**: العدد ٢، نيسان/ ابريل ١٩٨١.

الشيشيني، نادية. «تقرير حول ندوة فلورنسا الثانية حول تجربتي التكامل في اوروبا الغربية والوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٢، تموز/ يوليو ١٩٧٨. ص ١٧١ ـ ١٧٢.

— . «الرقابة الحكومية على استخدام واستيراد التكنولوجيا في الأقطار العربية: دراسة مقارنة.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٦١، آذار/ مارس ١٩٨٤. ص ٩٨ ـ ١١٣.

صابر، محي الدين. «علاقة الجامعة العربية بالمنظمات العربية المتخصصة.» **شؤون عربية**: العدد ٦ آب/ أغسطس ١٩٨١. ص ٧ ـ ١٧.

صالح، هدى. «السلوك التصويتي للمجموعة العربية في الأمم المتحدة في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٧٤.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١. ص ٤٠ ـ ٥٠.

صايغ، يوسف عبد الله. «اطار جديد للتكامل بين الاقتصادات العربية.» **شؤون عربية**: العدد ١٠، كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١.

— . «آفاق التنمية الاقتصادية العربية في الثمانينات.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٦٥، تموز/ يوليو ١٩٨٤. ص ٧٦ ـ ١٠٦.

— . «الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة «السيادة الوطنية».» **المستقبل العربي**: السنة ٢، العدد ٦، آذار/ مارس ١٩٧٩. ص .

— . «اندماج قطاع النفط بالاقتصادات العربية.» **النفط والتعاون العربي**: العدد ٣، ١٩٨١.

— . «التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢، العدد ٨، تموز/ يوليو ١٩٧٩. ص ٢٣ ـ ٣٣.

— . «التنمية العربية والمثلث الحرج.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤١، تموز/ يوليو ١٩٨٢. ص ٦ ـ ١٩.

صقر، أحمد صقر. «الادخار واستراتيجية التنمية في مصر.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ٥، العدد ٤، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨. ص ٧٢ ـ ١٠٤.

الطريقي، عبد الله. «صناعة النفط عامل اساسي لترابط اجزاء الأمة العربية.» **نفط العرب**: السنة ١٣، العدد ٥، شباط/ فبراير ١٩٧٨.

عباس، رؤوف. «الحرب العالمية الثانية.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٢٩، تموز/ يوليو ١٩٨١. ص ٦٣ - ٧٢.

عبد الله، اسماعيل صبري. «العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٣، ايلول/ سبتمبر ١٩٧٨. ص ١٢ - ٣٤.

عبد الرحمن، اسماعيل. «الموارد المالية والتكامل الاقتصادي.» **النفط والتنمية**: العدد ١، ١٩٧٥.

عبد العال، سيد. «الوجود العربي وتحدي الأمية.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٢، تموز/ يوليو ١٩٧٨. ص ٩٣ - ١٠٥.

عبد الفتاح، نبيل. «الاسلام والأقلية في مصر: التيارات والاشكاليات.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٠، آب/ اغسطس ١٩٨١.

عبد الفضيل، محمود. «أثر هجرة العمالة للبلدان النفطية على تفاوت دخول الأفراد وانماط السلوك الانفاقي في البلدان المصدرة للعمالة.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٦، العدد ١، ١٩٨٠. ص ٨٧ - ١٠١.

عبد المعطي، عبد الباسط. «التوظيف الاجتماعي للنفط وديناميات الشخصية العربية.» **شؤون عربية** العدد ٦، آب/ اغسطس ١٩٨١. ص ١١١ - ١٢٩.

—. «في التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية في الخليج.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٧، آذار/ مارس ١٩٨٢. ص ٤٠ - ٥٢.

عبد الملك، انور. «احتجاب مصر واطلالة على المستقبل.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ١٨، آب/ أغسطس ١٩٨٠. ص ٦ - ٢٧.

—. «تنمية ام نهضة حضارية؟» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨. ص ٩٧ - ١٠٤.

عتيقة، علي أحمد. «خيارات التنمية في الأقطار العربية المصدرة للنفط.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٣٩، أيار/ مايو ١٩٨٢. ص ٢٣ - ٣٢.

عزمي، فؤاد. «مواجهة التغير في ميزان القوى والنتائج الاستراتيجية العسكرية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ١٨، آب/ اغسطس ١٩٨٠. ص ٨٨ - ١١٤.

عيسى، محمد عبد الشفيع. «التبعية التكنولوجية في الوطن العربي: المفهوم العام والتطبيق العملي.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٦١، آذار/ مارس ١٩٨٤. ص ٨٢ - ٩٧.

عزام، هنري. «تنمية القوى العاملة في الجماهيرية العربية الليبية.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٦٧، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٤.

—. «المرأة العربية والعمل: مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٤، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١. ص ٧٦ - ٩٨.

علي، خالد تحسين. «تطورات مقلقة لأوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٢، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨١. ص ١٦ - ٤٢.

العليوي، ابو القاسم. «التربية والتكنولوجيا ومستقبل العرب.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٦٦، آب / اغسطس ١٩٨٤. ص ٤٨ - ٦٢.

عمار، حامد. «النفط والتغيرات الثقافية والاجتماعية في الوطن العربي.» **شؤون عربية**: العدد ٥، تموز يوليو ١٩٨٠. ص ٩١ - ١٠٩.

العمل العربية: العدد ١١، نيسان/ ابريل - تموز/ يوليو ١٩٧٨.

عيسى، محمد عبد الشفيع. «التبعية التكنولوجية في الوطن العربي: المفهوم العام والتطبيق العملي.» **المستقبل العربي**: السنة ٤٦، العدد ٦١، آذار/ مارس ١٩٨٤. ص ٨٢ - ٩٧.

فارس، محمد الأمين. «تنقل الأيدي العاملة بين الدول العربية.» **مجلة العمل العربية**: العدد ١١، نيسان/ ابريل - تموز/ يوليو ١٩٧٨.

فرجاني، نادر. «تيسير التبادل البشري بين البلدان العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٣٩، أيار/ مايو ١٩٨٢.

—. «تصدير العمل والتنمية: حالة الجمهورية العربية اليمنية.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢. ص ٨٨ - ١٠٦.

—. «عن غياب التنمية في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٦٠، شباط/ فبراير ١٩٨٤. ص ٦ - ٣٤.

—. «العمالة الوافدة الى الخليج العربي: حجمها، مشاكلها والسياسات الملائمة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ٢٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٨١. ص ٥٤ - ٦٧.

—. «المهاجرون العرب في أوروبا: القضية والموقف العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٧١، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥. ص ١١٥ - ١٣٣.

—. «النفط والتغير السكاني في الوطن العربي.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٧، العدد ١، ١٩٨١.

فييل، بول. «البترول والطبقة الوظيفية: مثال «العربية السعودية».» **دراسات عربية**: كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩.

قاسمية، خيرية. «مصر في كتابات ساطع الحصري القومية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢، العدد ٧، أيار/ مايو ١٩٧٩. ص ١٢٧ - ١٤٠.

القبس (الكويت): ١٩٨٥/٤/٢٩.

القرعي، أحمد يوسف. «التكامل السوداني المصري: التجربة وأبعادها.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٤، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨.

— . «منظمة العمل العربية وقضاياها العاجلة.» **السياسة الدولية**: كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢.

قـرني، بهجت. «أزمة التجمـع العربي: بحث في مقـدمات ونتـائج الاقتصـاد السياسي العـربي المعاصر.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٦٠، شباط/فبراير ١٩٨٤.

قريش، محمد الرشيد. «نقل التكنولوجيا في الوطن العربي: مفهومه ومشاكله وتوجهـه. **المستقبل العـربي**: السنة ٤، العدد ٣٧، آذار/مارس ١٩٨٢. ص ٨٥-١٠٧.

قزيها، وليد. «فكرة الوحدة العربية في مطلع القرن العشرين.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٤، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨. ص ١٢ - ٢٦.

— . «القـومية العـربية الى الحرب العالمية الأولى.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٤، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨.

— . «القومية العربية في مرحلة ما بين الحربين العالمتين.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩. ص ٥٥ - ٦٦.

القصير، أحمد «تأثير الهجرة الخارجية على البنية الاجتماعية في الجمهورية العربية اليمنية.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٧٠، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤. ص ١١٨ - ١٢٧.

القيسوني، عبد المنعم. «التطورات العالمية الاقتصادية الأخيرة مع الاشارة بصفة خاصة للعالم العربي ولمصر.» **مجلة مصر المعاصرة** (القاهرة): نيسان/ ابريل ١٩٧٤.

الكواري، علي خليفة. «حقيقة التنمية النفطية: حالة اقطار الجزيرة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٢٧، أيار/ مايو ١٩٨١. ص ٣٤ - ٤٥.

— . «نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٩، آذار/ مارس ١٩٨٣. ص ٤ - ٢٧.

لولار، ميشيل. «التعاون المالي بين العرب وأوروبا في مواجهة الاحتكار الامريكي للعلاقات.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ١٦، حزيران/ يونيو ١٩٨٠.

مجلة الاذاعات العربية (اتحاد اذاعات الدول العربية): العدد ٩٨، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧.

مجلة الاذاعات العربية: العدد ٩٩، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨.

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. الأمانة العامة. **المؤشرات الاقتصادية للبلاد العربية** (عمّان): العدد ٢، ١٩٨١.

محرم، محمد رضا. «استعادة مصر العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٨، نيسان/ أبريل ١٩٨٢. ص ٩٣ - ١٠٩.

— . «تعريب التكنولوجيا.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٦١، آذار/ مارس ١٩٨٤. ص ٦٢ - ٨١.

— . «عروبة مصر واعباؤها.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ١٨، آب/ أغسطس ١٩٨٠. ص ١١٥ - ١٢٧.

محمد. السيد محمد. «نحو استراتيجية عربية للتنمية.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ١، أيار/ مايو ١٩٧٨. ص ٩٧ - ١٠٤.

مرسي، فؤاد. «الآثار الاقتصادية للمعاهدة المصرية - الاسرائيلية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ١٨ آب / أغسطس ١٩٨٠. ص ٢٨ - ٥٣.

—. «تحركات الشركات متعددة الجنسية في المنطقة العربية.» **دراسات عربية**: السنة ١٥، العدد ١٠، آب/ أغسطس ١٩٧٩.

—. «المتطلبات الاقتصادية والسياسية ووسائل تحقيقها.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ٢١، آذار/ مارس ١٩٨١. ص ١١٢ - ١٣١.

المساري، محمد العربي. «من متطلبات التبادل الاعلامي بين دول عدم الانحياز.» **العلم** (المغرب): ٥ شباط/ فبراير ١٩٧٩.

المستقبل (باريس): السنة ٢، العدد ١٠٢، ٣ شباط/ فبراير ١٩٧٩.

المستقبل العربي: السنة ٥، العدد ٥٠، نيسان/ ابريل ١٩٨٣. .

المشاط، عبد المنعم. «نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٥٤، آب/اغسطس ١٩٨٣. ص ٤ - ٢١.

المصور (القاهرة): ٤ حزيران/ يونيو ١٩٨٢.

المصور: ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢.

المصور: ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢.

«الملف الاحصائي: (٣٥) احصاءات نفطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢.

المنذري، سليمان. «تطور الهيكل التنظيمي لمؤسسات العمل العربي المشترك.» **شؤون عربية**: العدد ٦، آب/ اغسطس ١٩٨١. ص ١٨ - ٣١.

منصور، كميل. «من كارتر الى ريغان.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٢٩، تموز/ يوليو ١٩٨١. ص ٩٣ - ١٠٧.

«المواجهة بين عرب الماء وعرب النفط.» **المستقبل العربي** (باريس): السنة ١، العدد ٣، آذار/ مارس ١٩٧٧.

الموافي، عبد الحميد. «تأسيس جامعة الدول العربية.» **شؤون عربية**. العدد ١، آذار/ مارس ١٩٨١.

الناصر، خالد. «خصائص المرحلة العربية الراهنة: المهمات المترتبة والأساليب المطلوبة وموقع الصراع العربي - الاسرائيلي.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٦٢، نيسان/ أبريل ١٩٨٤. ص ٤ - ٢٦.

النشاشيبي، حكمت. «توطن الأرصدة العربية.» **النفط والتعاون العربي**: العدد ١، ١٩٧٦.

نفط العرب: السنة ٧، العدد ٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١.

النقيب، باسل. «نحو تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشروعات الصناعية العربية المشتركة.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٩، العدد ١، ١٩٨٣. ص ١٠٩ - ١٣٢.

نميري، سيد محمد ومحمد كامل ريحان. «نحو استراتيجية للتنمية الصناعية في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٦، كانون الأول/ يناير ١٩٨٢. ص ٨٠ - ٩٤.

نوار، ابراهيم. «التصور الأمريكي للتعاون الاقليمي في الشرق الأوسط، ١.» **الخليج** (الشارقة): ١٩٨٤/٩/٤.

—. «التصور الأمريكي للتعاون الاقليمي في الشرق الاوسط. ٢.» **الخليج**: ١٩٨٤/٩/٥.

—. «التصور الأمريكي للتعاون الاقليمي في الشرق الأوسط، ٣.» **الخليج**: ١٩٨٤/٩/٨.

—. «التصور الأمريكي للتعاون الاقليمي في الشرق الأوسط.» ٤. **الخليج**: ١٩٨٤/٩/٩.

نور الله، كمال. «التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الادارية في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٤، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨. ص ٩٦ - ١١٤.

هلال، علي الدين. «الأبعاد السياسية والاجتماعية لنقل التكنولوجيا في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٧، آذار/ مارس ١٩٨٢. ص ١٠٨ - ١١٤.

—. «مصر وامن الخليج: مشكلة منظور الدور المزدوج.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٦٢، نيسان/ابريل ١٩٨٤. ص ٥٩ - ٦٨.

— «ملاحظات حول الفكر القومي العربي المعاصر.» **مجلة الشباب العربي**: كانون الثاني / يناير ١٩٧٢.

هيلير، بيتر. «بريطانيا والأوبك: (المنتجون) الجدد وراء تراجع دور الأوبك.» **الخليج** (الشارقة): ١ و١٩٨٥/٣/٢.

يوسف، أبو سيف. «الأقباط وحركة القومية العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٠، آب/ أغسطس ١٩٨١.

وثائق، اوراق

ابراهيم، سعد الدين. «الخلافات العربية وتأثيرها على المسيرة القومية.» محاضرة القيت في: كليتي الحرب والدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية، ٦ أيار/ مايو ١٩٧٨.

الامام، محمد محمود. «الفلسفة الأساسية لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل القومي.» (بحث غير منشور، ١٩٨٢)

جامعة الدول العربية. «نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك: الورقة الرئيسية العامة.» وثيقة مقدمة الى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٨٠. ١/ق/١١ (معدلة).

—. الأمانة العامة. «ورقة عمل حول اقامة منطقة تجارية حرة بين الولايات المتحدة واسرائيل.» ورقة

عمل قدمة الى الدورة السابعة والثلاثين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

——— الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، «اعادة تقييم الاتفاقيات الخاصة بعلاقات الاستثمار العربية،» اعداد منصور التركي، ورقة قدمت الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي المنعقد في ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٧٨.

———. «الاطار القانوني لتنقل القوى العاملة العربية.» وثيقة رقم (٢/٥/ق/١١)، قدمت الى الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب التحضيري لمؤتمر القمة العرب، ١١، عمّان، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠.

———. «تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في الدورة العادية السادسة والثلاثين من ٦ - ١٩٨٤/٢/٩.» م. ق / د ٣٦.

———. «الوثائق الخاصة باعداد اتفاقية جديدة للتبادل التجاري بين الدول العربية، ١٩٧٩.» ثالثاً، ص ٦٢ - ٦٨.

رشيد، عبد الوهاب حميد. «دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي.» (اطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩ - ١٩٨٠).

صادق، علي. «الفوائض النفطية ومقتضيات تدويرها الى الدول العربية.» (بحث غير منشور).

الصكبان، عبد العال. «ورقة عمل حول التنسيق بين منظمات العمل العربي المشترك مع اشارة خاصة الى التنسيق بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة وصندوق الانماء وصندوق النقد.» بغداد، شباط/ فبراير ١٩٧٩.

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي «محضر الاجتماع الثاني لفريق العمل.» الرياض، ١٩٨٤/٦/٣.

—. «محضر اجتماع فريق العمل الخاص بالمشاريع العربية المشتركة في ميدان الأمن الغذائي.» الكويت، ٨ - ١٩٨٣/١١/١٠.

—. «محضر اجتماع اللجنة الفنية الفرعية لفريق العمل الخاص بالمشروعات العربية المشتركة.» الكويت، ٢٥ - ١٩٨٤/١/٢٦.

—. «المشروعات العربية المشتركة.» اعداد الأمانة العامة للجامعة العربية وبعض المنظمات العربية المتخصصة. الكويت، ١٥ - ١٩٨٤/١/١٦.

—. «ورقة العمل المقدمة من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الى اجتماع اللجنة الفرعية.» الكويت، ١٩٨٤/١/١٠.

عبد الفضيل، محمود. «تضاريس الخريطة الطبقية في الوطن العربي: نظرة اجمالية - نقدية.» شباط/ فبراير ١٩٨٥. (غير منشورة).

عبد القادر، اكرام. «ازمة التكامل في الدول حديثة الاستقلال.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، قسم العلوم السياسية، ١٩٧٧).

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. الأمانة العامة. «اتجاهات التبادل التجاري بين دول السوق العربية المشتركة.» عمّان ـ الأردن، أيلول/ سبتمبر ١٩٨١.

ــــ. اعداد فؤاد مرسي. «دراسة مشاكل انتقال السلع بين الدول العربية وبخاصة دول السوق العربية المشتركة.» عمّان ـ الأردن، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢.

ــــ. «قرار انشاء السوق العربي المشتركة الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.» عمّان ـ الأردن، حزيران/ يونيو ١٩٨٢.

ــ. «ملاحظات أساسية بصدد تنفيذ القرار رقم (٣٥٥٢) الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٩.» ص ٨.

محمد، وجيه ياسين. «التكيّف الاجتماعي للأسرة الفلسطينية المهاجرة الى الكويت.» (رسالة ماجستير، جامعة الكويت، كلية الآداب والتربية، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، ١٩٧٩).

مركز دراسات الوحدة العربية. «مقترح دراسة استشراف مستقبل الوطن العربي.» وثيقة غير منشورة وضعت للاعداد للدراسة المذكورة، بيروت، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢.

اجتماعات، ندوات، مؤتمرات

اجتماع خبراء التضخم في العالم العربي، الكويت، ١٦ ـ ١٨ آذار/ مارس ١٩٨٥. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، [١٩٨٥].

اجتماع خبراء لمناقشة مشروع «التضخم في العالم العربي.» الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ١٤ ـ ١٨ آذار/ مارس ١٩٨٥.

اجتماع لجنة التنسيق بين الجامعة والأجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية، تونس، ١٠ ـ ١١ أيار/ مايو ١٩٨٠.

اجتماع مسؤولي الاستخدام في الدول العربية، طنجة ـ المغرب، ١٨ ـ ٢١ شباط/ فبراير ١٩٨٥.

حلقة دراسة وسائل تيسير تداول الكتاب العربي ونشره، ٣، الدوحة، ١٩٧٢.

الدورة الثانية والثلاثون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تونس، ٢ ـ ٧ شباط/ فبراير ١٩٨٢.

الدورة الخاصة المشتركة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ووزراء الخارجية، عمّان، ٦ ـ ٩ تموز/ يوليو ١٩٨٠.

مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية، الكويت، آذار/ مارس ١٩٦٦.

مؤتمر الاعلام بين الشمال والجنوب، ١، ١٩٧٨.

المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، ١، القاهرة، ٢٥ ـ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٧٦.

المؤتمر العام الاستثنائي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في دورته غير العادية، ١، الخرطوم، ٢٩ تموز/ يوليو - ١٢ آب/ اغسطس ١٩٧٨.

المؤتمر العلمي للاقتصاديين المصريين، ٢، القاهرة، ٢٤ - ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٧.

مؤتمر القمة العربي، ٧، الرباط، ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٤.

مؤتمر القمة العربي، ١١، عمّان، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠.

المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ١، بغداد، ٦ - ١٢ أيار/ مايو ١٩٧٨. بغداد: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب، ١٩٧٨.

المؤتمر الاذاعي العربي، ١، القاهرة، ٨ - ١٦ آب/ أغسطس ١٩٥٣، القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، [١٩٥٣].

المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، ٤، القاهرة، ٣ - ٥ أيار/ مايو ١٩٧٩.

مؤتمر الاقتصاديين العرب، ٥، بغداد، ١٢ - ١٥ نيسان/ ابريل ١٩٧٧. بغداد: الأمانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب، [١٩٧٧].

مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب، ١، الطائف - السعودية، ٣ آذار/ مارس - ١ نيسان/ ابريل ١٩٨٢. [د.م.]: [د.ن.]، ١٩٨٢. ٦١٣ ص.

مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ٦، الرباط، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩.

الموسم الثقافي الذي نظمته جامعة الدول العربية، ١، القاهرة، تموز/ يوليو - تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٧.

الموسم الثقافي لوزارة الخارجية في الامارات العربية المتحدة، آذار/ مارس ١٩٨٥.

«ندوة التعاون الاقتصادي الخليجي.» شارك فيها: حازم الببلاوي، محمد هشام خواجكية، فهد الراشد، محمود عبد الفضيل، حسن بلخي وفؤاد السالم. نظمها: اسكندر النجار. **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ٦، العدد ٤، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩. ص ١٠٣ - ١١٧.

ندوة تنمية الصادرات العربية، ابو ظبي، ٢ - ٥ أيار/ مايو ١٩٨٢. نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الاتحاد العام لغرب التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية واتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الامارات.

الندوة الاقليمية حول الأنماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة في غربي آسيا، ٢١ - ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠. بيروت: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا [الاكوا]، ١٩٨٠. ج ٣.

ندوة اللغة العربية والوعي القومي التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقي ومعهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ٢٨ - ٢٩ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٣. شارك فيها: سعدون حمادي، صالح احمد العلي، نوري حمودي القيسي، عبد العزيز البسام، مسارع الراوي، محمد جميل شلش، احمد مطلوب، الشاذلي الفيتوري، حاتم الضامن، جميل الملائكة،

حامد ربيع، محمد جابر الفياض، يوسف ذنون، ياسين خليل، احمد حقي العلي، شكري فيصل، هاشم طه شلاش ومحمد حسن آل ياسين. بيروت: المركز، ١٩٨٤. ٤٨٣ ص.

ندوة جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، تونس، ٢٨ نيسان/ أبريل ـ ٢ أيار/ مايو ١٩٨٢. شارك فيها: علي محافظة، علي الدين هلال، حسين البحارنة، حسن نافعة، محمد السيد سليم، عبد الحسن زلزلة، محيي الدين صابر، حسين جميل، غسان العطية، احمد صدقي الدجاني، جميل مطر، مجدي حماد، عبد الحميد الموافي، ناصيف حتي، محمد لبيب شقير وغسان سلامة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

ندوة دور الادب في الوعي القومي العربي، بغداد، ٢٨ ـ ٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٠، شارك فيها: سعدون حمادي، نوري القيسي، عادل جاسم البياتي، عصام عبد علي، هلال ناجي، جلال الخياط، على عباس علوان، عمر الطالب، محيي الدين اسماعيل وعثمان سعدي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

ندوة الصحافة العالمية التي نظمت تحت رعاية لجنة العلاقات الاعلامية لدول الخليج العربي، باريس، ١٩ ـ ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤.

ندوة العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٥ ـ ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣. شارك فيها: نادر فرجاني، أمين عز الدين، باقر النجار، علي لبيب، عبد الرزاق الفارس، دارم البصام، جهينة سلطان العيسى، عبد الباسط عبد المعطي، حيدر ابراهيم علي، عبد المالك التميمي، ابراهيم سعد الدين، روبرت مابرو، محمد العوض جلال الدين، محسن خليل ابراهيم، محمد الأمين فارس، باسم سرحان وعلي ابو القاسم. حررها: نادر فرجاني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. ٧٠٩ ص.

الندوة الفكرية لدور التعليم في الوحدة العربية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع نقابة المعلمين العراقية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بغداد، ٢٨ ـ ٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٧٩. شارك فيها: سعدون حمادي، مسارع الراوي، قمر الدين قرنبع، زكي الجابر، عدنان ابو عمشة ومحمود محمود. بيروت: المركز، ١٩٨٠. ٢٦٧ ص.

ندوة القومية العربية في الفكر والممارسة، بيروت، ٢٦ ـ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩. شارك فيها: وليد قزيها، نبيه الأصفهاني، السيد يسين، سعد الدين ابراهيم، عبد العزيز الدوري، رضوان السيد، فرج اسطنبولي، أحمد صدقي الدجاني، معن زيادة، صلاح الدين البيطار، جمال الشاعر، الياس فرح، محمود عبد الفضيل، علي الدين هلال، محمود رياض، محمد غانم الرميحي، جميل مطر، منير شفيق وحليم بركات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

ندوة متطلبات التكامل الاقتصادي العربي في المجال النقدي، ابو ظبي، ٢٤ ـ ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠. شارك فيها: جون وليامسون، روبرت تريفن، برهان الدجاني، كريم نشاشيبي، عبد العال الصكبان، جورج غونزاليز ديل فال، رينيه ماسيرا، سلفاتوري روسي، رتان بهاتيا، عبد المنعم السيد علي، الفريدو ميديو، محمود سقباني، فايق عبد الرسول وفؤاد مرسي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ الكويت: صندوق النقد العربي، ١٩٨١. ٧٤٠ ص.

ط ٢. ١٩٨٣.

ندوة المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، بيروت، ٢١ ـ ٢٤ ايلول/ سبتمبر ١٩٨١. شارك فيها، علي شلق، حليم بركات، حفيظة شقير، سهير لطفي، حكمت ابو زيد، ليندا مطر، نجلاء نصير بشور، محمد الرميحي، هنري عزام، درة محفوظ، لطيفة الزيات، عواطف عبد الرحمن، عباس مكي، هشام نشابة ونوال السعداوي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢. ٥٥٥ ص.

«ندوة المستقبل العربي: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي.» شارك فيها: الأخضر الابراهيمي، اسماعيل صبري عبد الله، جورج قرم، جوزف مغيزل وحسام عيسى. ادارها: عادل حسين. **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ١٩، ايلول/ سبتمبر ١٩٨٠. ص ١١٦ ـ ١٤٣.

«ندوة المستقبل العربي: التركيب الاجتماعي والتنمية.» شارك فيها: الحبيب المالكي، فواز طرابلسي وعبد اللطيف بن أشنهو. ادارها: ابراهيم سعد الدين،**المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٢، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨١. ص ١١٥ ـ ١٢٩.

«ندوة المستقبل العربي: الأقباط والقومية العربية.» شارك فيها: ابو سيف يوسف، اسماعيل صبري عبد الله، القس انسطاس شفيق، رؤوف عباس، طارق البشري، مجدي حماد، ميلاد حنا ونبيل عبد الفتاح. **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١. ص ١٧٧ ـ ١٩٤.

«ندوة المستقبل العربي: الاقتصاديون العرب وتعثر مسيرة الوحدة.» شارك فيها: جورج قرم، محمود الحمصي، محمود عبد الفضيل، يوسف صايغ ووليد قزيها. **المستقبل العربي**: السنة ٢، العدد ١٢، شباط/ فبراير ١٩٨٠. ص ١٣٢ ـ ١٤٩.

«ندوة المستقبل العربي: التركيب الاجتماعي والتنمية.» شارك فيها: الحبيب المالكي، فواز طرابلسي، عبد اللطيف بن أشنهو. ادارها: ابراهيم سعد الدين. **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٢، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١.

«ندوة المستقبل العربي: الديمقراطية وحقوق الانسان العربي.» اشترك فيها: حسين جميل، الطاهر لبيب وغسان سلامة، ادارها: علي الدين هلال. **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣. ص ١٤٩ ـ ١٦٥.

«ندوة المستقبل العربي: المثقف العربي ومهامه الراهنة.» اشترك فيها: سليم الحص، غسان سلامة، قسطنطين زريق ونادر فرجاني. ادارها: خير الدين حسيب. **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٥١، أيار/ مايو ١٩٨٣. ص ١١٠ ـ ١٣٠.

ندوة المشروعات العربية المشتركة، القاهرة، ١٤ ـ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤. نظمها المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومعهد التخطيط القومي ـ القاهرة. القاهرة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٧٦.

ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة ـ قطر، ٢٨ ـ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢. الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول؛ منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ١٩٨٣.

ندوة المشروعات العربية المشتركة، القاهرة، ١٤ ـ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤. القاهرة: مجلس

الوحدة الاقتصادية العربية؛ المعهد العربي للتخطيط؛ معهد التخطيط القومي بالقاهرة، ١٩٧٦.

ندوة مشكلة التنمية التكنولوجية في الوطن العربي والتبعية التكنولوجية التي نظمها اتحاد مجالس البحث العلمي العربية بالاشتراك مع مركز البحوث العلمية والتطبيقية، الدوحة - قطر، ٢٨ - ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢.

ندوة منهجية التخطيط القومية واعداد المشروعات العربية المشتركة، الكويت، ٥ - ٧ آذار/ مارس ١٩٨٣. (الكويت: المعهد العربي للتخطيط؛ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، [١٩٨٣]).

ندوة المواصلات في الوطن العربي التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بالاشتراك مع نقابة المهندسين العراقيين ونقابة المعلمين في الجمهورية العراقية، بغداد، ١٢ - ١٤ ايلول/ سبتمبر ١٩٨١. شارك فيها: ناجح محمد خليل، عبد النافع عبد الموجود، هاني امين الشريف، عبد الرازق حسن، حاتم محمد الحاج، احمد علي سبيتي، محمد سالم فياض، نزار العيسى، رعد العمري، سلمان داود سلمان، دخيل علي الهلالي، محمود علي الداود، فلاح شاكر اسود، محمد الحاج حمود، ازهار عباس حلمي، صبري فارس الهيثي، رشيد صالح العلي، ميسر حمدون سليمان، كمال عبد القادر ولي، سعد الدين عزيز مصطفى وسعدون حمادي. بيروت: المركز، ١٩٨٢. ٤٠٣ ص.

٢ - الأجنبية

Books

Baurrient, Jacques. *Le dialogue euro-arabe*. Paris: Editions Economica, 1979.

Birks, J.S. and C.A. Sinclair. *Arab Manpower: The Crisis of Development*. London: Croom Helm, 1980.

—. *International Migration and Development in the Arab Region*. Geneva: International Labour Office [ILO], 1980.

Bowie, Robert Richardson and Carl Friedrich (eds.). *Studies in Federalism*. Boston: Little Brown and Company, 1954.

Bracewell-Milnes, Barry. *Economic Integration in East and West*. London: Croom Helm, 1976.

Cambridge Conference on Development Problems, 9, 1972. *Trade Strategies for Development*. ed. Paul Streeten. London: Macmillan, 1973.

Cairncross, A. (et al.). *Economic Policy for the European Community: The Way Forward*. New York: Holmes and Meier for the Institute für Weltwirtschaft an der Universität Kiel, 1975. 245 p.

—. *Stratégie pour l'Europe*. Trad. par Bernard Dhuicq et Laurent Losappio. Paris: Presses Universitaires de France, 1976. 319 p.

Caporaso, James A. *Functionalism and Regional Integration: A Logical and Empirical Assessment*. Beverly Hills: Sage Publications, 1972.

Choucri, Nazli, Richard S. Eckwas and Amr Mohie El-Din. *Migration and Employment in the Construction Sector: Critical Factors in Egyptian Development*. Cairo: Cairo University, Massachusetts Institute of Technology, T.A.P., 1978.

Coon, Carlton Stevens. *Caravan: The Story of the Middle East*. New York: Holt, Rinehart, [1951].

Cooper, R.N. (et al.). *Towards a Renovated International System*. New York: N.Y. University Press, 1973.

Corden, Warner Max. *Monetary Integration*. Princeton: Princeton University Press, 1972. 46 p. (Essays in International Finance, 93).

Council for Mutual Economic Assistance: Purposes, Principles, Structures, Activities. Moscow: CMEA Secretariat, 1975.

Crunwald, J., M.S. Wionezek and M. Cannoy. *Latin American Economic Integration and U.S. Policy*. Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1972.

Dell, Sidney. *A Latin American Common Market*. Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs. New York; London: Oxford University Press, 1966.

Deutsch, Karl Wolfgang. *Political Community and the North Atlantic Area: International Organizations in the Light of Historical Experience*. Princeton: Princeton University Press, 1957.

— . *Political Community at the International Level*. Garden City: [n.pb.], 1954.

Ecevit, Z. and K.S. Zacharia. *International Labor Migration*.

Economic Commission for Western Asia [ECWA]. *Levels and Structures of Wages in Selected ECWA Countries and Their Effects on Employment and Labor Mobility at the National and Regional Levels*, 80-3271, May 1980. Beirut: The Committee 1980.

Economic Cooperation and Integration among Developing Countries, vols. 1 and 2 (1976), vols. 3 and 4.

Etzioni, Amitai (ed.). *International Political Community*. Garden City: [n. pb.], 1966.

— . *Political Unification: A Comparative Study of Leaders and Forces*. Sponsored by the Institute of War and Peace Studies of Columbia University. New York: Holt, Rinehart and Winston, [1965].

European Economic Integration and Monetary Unification. Brussels: Commission of the European Community, 1973. (Doc. 11/520/1/73-E).

Friedrich, Carl Joachim. *Trends of Federalism in Theory and Practice*. London: Pall Mall p.; New York: Praeger, [1968].

Haas, Ernest B. *Beyond the National State: Functionalism and International Organization*. Stanford, California: Stanford University Press, 1964.

— *The Obeslescence of Regional Integration Theory*. Berkerley: Institute of International Studies, University of California, [1975].

Haas, Michael. *International Systems: A Behavioural Approach.* A foreword by Donald J. Puchala. New York: Chandler Publishing Company, [1974].

—. *The Obsolescence of Regional Integration Theory.* Berkeley: Institute of International Studies, University of California, [1975].

—. *The Uniting of Europe: Political, Social and Economical Forces, 1950-1957.* Stanford; London: Stevens, 1958.

Hazlewood, Arthur. *Economic Integration: The East African Experience.* London: Heinemann; New York: St. Martin's Press, 1975. 180 p.

Hodges, Michael (ed.). *European Integration.* [n.p.]: Middlesex, 1972

Ibrahim, Saad Eddin and Nicholas S. Hopkins (eds). *Arab Society in Transition: A Reader.* Cairo: American University in Cairo, [1977].

International Dimensions of Regional Integration. Ottawa: [n.pb.], 1975.

International Monetary Fund [IMF]. *International Financial Statistics Yearbook, 1983.* Washington, D.C.: IMF, [1983].

—. *International Financial Statistics Yearbook, 1981.* Washington, D.C.: IMF, [1981].

—. *International Financial Statistics Yearbook, 1973.* Washington, D.C.: IMF, [1973].

—. Statistics Bureau. *Direction of Trade Yearbook, 1983.* [Washington, D.C.]: IMF, [1983].

——. *Direction of Trade Yearbook, 1982.* [Washington, D.C.]: IMF, [1982].

——. *Direction of Trade Yearbook, 1979.* [Washington, D.C.]: IMF, [1979].

——. *Direction of Trade Yearbook, 1971-1977.* [Washington, D.C.]: IMF, 1971-1977. (Annual).

——. *International Financial Yearbook.* Washington, D.C.: IMF, [n.d.].

Jalloh, Abdul Aziz. *Regional Integration in French-Speaking Africa.* Berkeley: Institute of International Relations, 1974.

Jackson, R.J. and Michael B. Stein (eds.). *Issues in Comparative Politics.* New York: St. Martin's Press, 1971.

Johnson, H.G. and A. Suroboda (eds.). *The Economics of Common Currencies.* London: Allen and Unwin, 1972.

Kerr, Malcolm H. *The Arab Cold War: Gamal Abdel Nasser and His Rivals, 1958-1970.* London: Oxford University Press for The Royal Institute of International Affairs, 1971.

Kuznetsov, V.I. *Economic Integration: Two Approaches.* Moscow: Progress Publishers, 1976.

Laqueur, Walter Zeer (ed.). *The Middle East in Transition: Studies in Contemporary History*. London: Routledge, 1958.

Lindberg, Leon and Stuart Scheingold (eds.). *Regional Integration: Theory and Research*. London: Cambridge University Press, 1971.

Machlup, Fritz. *A History of Thought on Economic Integration*. New York: Columbia University; The Macmillan Press, 1977.

—. (ed.). *Economic Integration: Worldwide, Regional, Sectoral*. Proceedings of the Fourth Congress of the International Economic Association, held at Budapest, Hungary. New York: The Macmillan Press, [1978]. (International Economic Association Publications).

Maximova, M. *Economic Aspects of Capitalist Integration*. Moscow: Progress Publishers, 1973.

Meade, James Edward. *The Theory of Customs Unions*. Amsterdam: North-Holland Publishing Co., 1955. 121 p. (Professor Dr. F. de Vries lectures).

Mitrany, David. *A Working Peace System*. Introduced by Hans J. Morgen. Chicago: Quadrangle Books, 1966.

Mohie El-Din, Amr. *The Emigration of University Academic Staff*. Paper prepared for the Project on Egyptian Labor Migration. Cairo: Cairo University, Massachusetts Institute of Technology, Technology Adaptation Program, 1980.

The Multilateral Economic Cooperation of Socialist States: A Collection of Documents. Moscow: Progress Publishers, 1977.

Nashashibi, Hikmat Sharif. *Capital Markets in Developing Countries in the Emerging Capital Markets of the Middle East*. TD/13/C, 3/16S/Supp. [Geneva: UNCTAD, 1980].

The New Encyclopedia Britannica. U.S.A.: Encyclopedia Britannica Inc., 1978. 30 vols. (Macropedia, Knowledge in Depth).
vol. 5: *Conifer-Ear Diseases*.

Nugent, Jeffrey B. *Economic Integration in Central America: Empirical Investigation*. [Baltimore]: Johns Hopkins University Press, 1974.

Nye, Joseph S. *Pan-Africanism and East African Integration*. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1965. 307 p.

—. *Peace in Parts: Integration and Conflict in Regional Organization*. Boston: Little Brown and Company, 1968.

— (ed.). *International Regionalism*, written under the auspices of the Center for International Affairs, Harvard University.Boston: Little Brown and Company, [1968].

OPEC Fund for International Development. *OPEC Aid and OPEC Aid Institutions: A Profile*. Vienna, 1981.

Pennisi, Giuseppe. *Development, Manpower and Migration in the Red Sea Region: The Case for Cooperation*. Rome: Instituto Affari Internazionali, 1980.

Pentland, Charles. *International Theory and European Integration*. New York: Free Press, 1973.

Robson, Peter. *The Economics of Integration*. London; Boston: George Allen and Unwin, 1980. 197 p.

—. *Economic Integration in Africa*. London: George Allen and Unwin, 1968. 320 p.

— (ed.). *International Economic Integration*. London: George Allen and Unwin, 1968.

Salim, Pascal (ed.). *A l'unification monétaire européenne*. Paris: Calmann Levy, 1974.

— *A l'unité monétaire européenne: au profit de qui?*. Paris: Economica, 1980.

Sayigh, Yusif A. *Arab Oil Policies in the 1970's*. Canberra; London: Croom Helm, 1983.

Serageldin, Ismail (et al.). *Manpower and International Migration in the Middle East and North Africa*. Washington. D.C.: The World Bank, 1981.

Sfligiotti, Giuseppe. *In the Future of Oil: Europe and Arab Nation*. Rome: Pio Manzu International Research Centre, 1984. pp. 42-47.

Selim, Hassan M. *Development Assistance Policies and the Performance of DAC, OPEC, The Regional Development Banks and the World Bank Group*. London: Macmillan Press; Basingstoke, 1983.

Senin, M. *Socialist Integration*. Moscow: Progress Publishers, 1973.

Sewell, James Patrick. *Functionalism and World Politics*. *A study* based on United Nations Programs financing economic development. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1966.

Shoup, Carl S. (ed.). *Fiscal Harmonization in Common Markets*. Columbia: Columbia University Press, 1967. vol. 1.

Shuster, M.R. *The Public International Law of Money*. Oxford: Clarendon Press, 1973. 356 p.

Sidjanski, Dusan.*Current Problems of Economic Integration: The Role of Institutions in Regional Integration among Developing Countries*. New York: U.N., 1974.

Simai, Mihaly and Katalin Garam (eds.). *Economic Integration: Concepts, Theories and Problems*. A selection from the papers contributed to the Fourth World Congress of Economists, Budapest, 19-24 August 1947.Budapest:Akademiai Kiado 1977. 423 p.

State Trading and Regional Economics Integration among Developing Countries. New York: U.N., 1973. (Economic Integration Series, TD/B/436).

Swann, Dennis. *The Economics of the Common Market*. 4th ed. London: Penguin Books, 1974. (Penguin Modern Economics Texts: Political Economy, Penguin Education)

Tachau, Frank (ed.). *Political Elites and Political Development in the Middle East*. New York: John Wiley and Sons, 1975.

Tinbergen, Jan. *International Economic Integration*. 2nd ed. Amsterdam: Elsevier, 1954. 191 p.

Trilateral Commission Task Force Reports. vols. 1-7. New York: N.Y. University Press, 1977.

Ul Haq, Mahbub. *The Poverty Curtain: Choices for the Third World*. New York: Columbia University Press, 1976.

United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD]. *Current Problems of Economic Integration: The Distribution of Benefits and costs in Integration among Developing Countries*. New York: UNCTAD, 1973.

—. *The Distribution of Benefits and costs in Integration among Developing Countries*. New York: U.N., 1973. (Current Problems of Economic Integration Series, TD/B/436).

—. *The Distribution of Benefits and costs in Integration among Developing Countries*. New York: U.N., 1972. (TD/B/413, 27 September 1972).

Vaitsos, Constantine. «Crisis in Regional Economic Cooperation (Integration) among Developing Countries: A Survey.» *World Development*: vol. 1, 1978.

Viner, Jacob. *The Customs Union Issue*. New York: Carnegie Endowment for International Peace, 1950. 221 p. (Studies in the Administration of International Law and Organization, 10)

Waterbury, John and Ragaei El-Mallakh. *The Middle East in the Coming Decade: From Well-Head to Well-Being*. Introduction by Catherine Gwin. New York: McGrow Hill, 1978. (1980s Project/Council on Foreign Relations)

Welch, Claude Emerson. *Political Modernization: A Reader in Comparative Political Change*. Belmont, California: Wadsworth Publishing Company, 1967.

Williamson, J. (et al.). *EMS: The Emerging European Monetary System*. ed. Robert Triffin. Belgium: National Bank, 1979.

The World Bank. *Manpower and International Labor Migration in the Middle East and North Africa*. Washington, D.C.: The Bank, 1981.

—. *Manpower Development in the Yemen Arab Republic*. Washington, D.C.: The Bank, 1981.

—. *The World Atlas, 1980*. Washington, D.C.: The Bank, [1980].

—. *World Debt Tables: External Debt of Developing Countries*. Washington, D.C.: The Bank, 1983-1984.

—. *World Development Report, 1982*. Washington, D.C.: The Bank, [1983].

—. *World Development Report*. Washington, D.C.: The Bank, [n.d.]. (several issues).

Zahlan, Antoine B. (ed.). *Technology, Transfer and Change in the Arab World*. Oxford: Pergamon Press, 1978.

Periodicals, Papers

Armed Forces Journal International: September 1981.

Bye, Maurice. «Les problèmes posés par la communauté européenne du charbon et le l'acier.» *Revue Economique*: novembre 1960. pp. 845-853.

Chandavarkar, A.G. «Use of Migrants' Remittances in Labor Exporting Countries.» *Finance and Development*: June 1980.

Corden, Warner Max. «Customs Union Theory and the Non-Uniformity of Tariffs.» *Journal of International Economics*: vol. 6, no. 1, February 1976. pp. 99-106.

Dahlberg, Kenneth. «Regional Integration: The Neo-Functional Versus a Configuration Approach.» *International Organization*: vol. 24.

Denizet, Jean. *Le Monde* (Paris): 15/1/1974.

French-Davis, Ricardo. «The Andean Pact: A Model of Economic Integration for Developing Countries.» *World Development*: vols. 1 and 2, 1977.

Gunter, J. «The European Monetary System and Its Relationship to the U.S. Dollar.» Paper presented at the Arab Monetary Fund (August 1980).

Hansen, R. «Regional Integration Reflections on a Decade of Theoretical Efforts.» *World Politics*: vol. 21, 1969.

Harik, Iliya, «The Ethnic Revolution and Political Integration in the Middle East.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 3, July 1972.

Ibrahim, Saad Eddin. «Over-Urbanization and Under-Urbanization: The Case of the Arab World.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 6, no. 1, January 1975.

Jalloh, Abdul Aziz. «Regional Integration in Africa: Lessons from the Past and Prospects of the Future.» *Africa Development*: vol. 1, no. 2, August 1976.

Journal of Development Planning: no. 13, 1978.

Madison, Christopher. «U.S. Reducing Act in the Middle East.» *National Journal*: 28 November 1981.

Middle East Economic Survey [MEES]: 17 December 1984.
Middle East Economic Survey [MEES]: 18 January 1982.
Middle East Economic Survey [MEES]: 22 October 1984.
Middle East Economic Survey [MEES]: 5 November 1984.
Middle East Economic Survey [MEES]: 12 November 1984.
Middle East Economic Survey [MEES]: 5 October 1984.
Middle East Economic Survey [MEES]: 7 December 1981.
Middle East Economic Survey [MEES]: 18 January 1982.

Mousa, Okanlo. «Intégration régionale en Afrique de l'Ouest, l'OMUS et le Conseil de l'entente.» (M.A. Thesis, Institute of International Relations of Cameroun, Yaoundé, 1976).

«Multilateral Schemes of the Countries of the Council for Mutual Economic Assistance

and Opportunities for Developing Countries in Trade and Economic Cooperation Resulting from the Implementation of these Schemes».

Muir, Jim. «The Middle East Situation.» *MEES*, 1 March 1982.

Newsweek: 25 March 1981.

Newsweek: 29 December 1980.

The Observer: 25 February 1979.

Puchala, D.J. «International Transactions and Regional Integration.» *International Organization*: vol. 24, (1970).

El-Saaty, Hassan. «The Middle Class in Egypt.» *L'Egypte Contemporaine*: vol. 48, April 1957. pp. 47-63.

Salgado, Germanico. «Economic Integration of Developing Countries and the Role of Joint Industrial Planning.» *Journal of Development Planning*: vol. 3.

Serageldin, Ismail and James Socknat. «Migration and Manpower Needs in the Middle East and North Africa, 1975-1985.» *Finance and Development* (The World Bank and IMF): December 1980.

Stork, Joe. «The Carter Doctrine and U.S. Bases in the Middle East.» *MERIP Reports*: no. 80, September 1980.

Wall Street Journal: 9 January 1980.

Washington Post: 9/1/1980.

فهرس عام

(أ)

آسـيـا: ٧١، ١٤٠، ١٥٧، ١٦٥، ١٧٩، ٥٠٧، ٧٣٢، ١١١٩

آسيا الجنوبية: ٧٩٨

آسيا الشرقية: ٧٩٨

آل خليفة: ٧٩٤

آل صباح: ٧٩٤

آل نهيان: ٧٩٤

آليات السوق: ٥٢، ٥٣

أبو داوود: ٨٦٩

أبو ظبي: ٧٩٤

أبو غازي، بدر الدين: ٨٦٧

أبو غزالة، عبد الحليم: ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٤

اتحاد الاذاعات الآسيوية: ٨٧٠

اتحاد الاذاعات الافريقية: ٨٧٠

اتحاد الاذاعات الاوروبية: ٨٧٠

اتحاد الاذاعات الدولية: ٨٧٠

اتحاد الاذاعات العربية: ٨٦٤، ٨٦٩، ٨٧١، ١٠٩١، ١١٠٥

اتحاد افريقيا الاستوائية الفرنسية: ١٨٧

اتحاد افريقيا الغربية الفرنسية: ١٨٧

الاتحاد الاقتصادي: ٥٠ - ٥٢، ٨٧، ٩٣

الاتحاد الاقتصادي لافريقيا الوسطى: ١٩٢

اتحاد الاقتصاديين العرب: ٣٩٢، ٣٩٨، ٤٠٤

الاتحاد البريدي العربي: ٣٩٠، ١٠٩١، ١١٠٥

الاتحـاد الجمـركي: ٥٠ - ٥٢، ٥٧، ٥٨، ٨٦ - ٩١، ١٠٢، ١٠٣، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٤، ١٥٥، ٢٠٤، ٢٢٠، ٢٢٧، ١١٢١

الاتحاد الجمركي بين تونس وفرنسا: ٢٧٠

الاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان: ٢٧١

الاتحاد الجمركي بين مصر والسودان: ٢٧١

الاتحاد الجمركي العربي: ٢٧٤، ٢٥٩، ٣٧٢

الاتحاد الجمركي لغرب افريقيا: ١٩٠ - ١٩٢

الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى: ١٨٣، ١٨٤ - ١٨٨، ١٩١ - ١٩٣، ١٩٦، ١٩٨

اتحاد الجمهوريات العربية: ٨٦٣

اتحاد الجمهوريات اليوغسلافية: ٧٨٥

اتحاد الخطوط الجوية العربية: ٨٦٧

اتحاد دول وسط افريقيا: ١٨٧، ١٨٨، ١٩٣

الاتحـاد السوفيـاتي: ٤٨، ٧٢، ٧٣، ٨٠، ٨١، ١١٣، ١٢٢، ١٦٨، ١٨٠، ٣٠٣، ٣١١، ٣١٢، ٣١٧، ٧٧١، ٧٨٥، ٧٩٨، ٨٢٤، ٨٣٩، ٨٧٩، ٨٨١، ٨٨٤، ٨٨٨، ١١١٩، ١١٥٧

- النفط: ١٢٣، ٢٣٦

الاتحاد العام العربي للتأمين: ٣٩١، ٣٩٨

الاتحاد العام لغـرف التجارة والصنـاعة والـزراعة للبـلاد العربية: ٣٩٠، ٣٩٨، ٧١١، ٧١٣، ٧٣٣

الاتحـاد العربي لـلاسمنت والمنتجات الاسمنتيـة: ٣٩٣، ٣٩٧

الاتحاد العربي للحديد والصلب: ٣٩٢، ٣٩٧
الاتحاد العربي للسكر: ٣٩٣، ٣٩٧
الاتحاد العربي للسياحة: ٣٩٠، ٣٩٨
الاتحاد العربي للصناعات الجلدية: ٣٩٣، ٣٩٧
الاتحاد العربي للصناعات الغذائية: ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٧
الاتحاد العربي للصناعات النسجية: ٣٩٣، ٣٩٧
الاتحاد العربي للصناعات الهندسية: ٣٩٣، ٣٩٧
الاتحاد العربي للصناعات الورقية: ٣٩٣، ٣٩٧
الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك: ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٧
الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية: ٣٩٣، ٣٩٧
الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية: ٣٩١، ٣٩٨، ١٠٩١، ١١٠٥
الاتحاد العربي للموانىء: ٣٩٢، ٣٩٧، ٨٦٧
الاتحاد العربي للنقل البري: ٣٩٢، ٣٩٧، ٣٩٨
الاتحاد العربي للنقل الجوي: ٣٩١
اتحاد العمال العرب: ٨٧٤
اتحاد عمال مصر: ٨٧٤
اتحاد مالي: ١٨٨
اتحاد المدفوعات العربي: ٣٧٣ - ٣٧٥
اتحاد المصارف العربية: ٣٩٢، ٣٩٧، ٣٩٩
الاتحاد النقدي الاوروبي: ١٣٥، ٢١٧ - ٢٢٥، ٢٢٩
الاتحاد النقدي العربي: ٢٢٦ - ٢٢٩، ٣٤٩، ٤٠٢، ٤٩٥، ١١٠٤
اتحاد نهر مانو: ١٨٧
الاتحادات الانتاجية العربية: ٣٩٣ - ٣٩٦
اتحادات الخدمات الانتاجية العربية: ٣٩٠ - ٣٩٢
الاتحادات النوعية العربية المتخصصة: ٢٠٣، ٣٨٣ - ٣٩٧، ٣٩٩
اتزيوني: ٨٤٠
الاتفاق الاقتصادي بين الامارات العربية وتونس (١٩٧٥): ٤٤٨
الاتفاق الاقتصادي بين السعودية وقطر (١٩٧٣): ٤٤٨
اتفاق التخصص الدولي متعدد الاطراف في مجال انتاج البذور ومواد الزراعة المنتقاة (١٩٧٣): ٢٤٠، ٢٤١
الاتفاق السوري - العراقي (١٩٦١): ٧٦١
اتفاق الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (١٩٦٧): ٧٦١
الاتفاق العراقي - المصري (١٩٦٤): ٧٦١
اتفاق الوحدة الاقتصادية السورية - اللبنانية (١٩٤٣): ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٩٣، ٨٠٧، ٨٦٠
الاتفاق اللبناني الاسرائيلي ١٧ أيار (١٩٨٣): ٣٢٢
الاتفاقيات التجارية الدولية: ٤٧، ٤٨
اتفاقيات التعاون الاقتصادي: ١٠٩٣ - ١٠٩٥، ١١٠٠
الاتفاقيات الثنائية العربية في مجال انتقال القوى العاملة: ٦٦٦، ٦٦٧
الاتفاقيات الثنائية لتشجيع التبادل التجاري بين الاقطار العربية: ٤٤٧ - ٤٥٤، ٥٠٤
الاتفاقيات الجماعية العربية في مجال انتقال القوى العاملة: ٦٥٥ - ٦٦٧
اتفاقيات كامب ديفيد: ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٩، ٣٢١، ٦٥١، ٨٧٩، ٨٨٣، ٨٨٩، ٩٢٣، ١٠٠٦، ١١٢٣
اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية (١٩٧٢): ٣٣٩، ٣٦٦، ٤٧٧ - ٤٨٠
اتفاقية استوكهولم (١٩٦٠): ٧٠
الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين اقطار مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١): ٩٩٥
اتفاقية انشاء شركة البوتاس لاستغلال المواد المنجمية قرب البحر الميت في الاردن (١٩٥٦): ٧٦١
اتفاقية انشاء المنظمة العربية للتنمية الصناعية: ٣٤٧
اتفاقية انشاء المؤسسة المالية للانماء الاقتصادي (١٩٥٧): ٨٦١
اتفاقية بشأن اتخاذ جدول موحد للتعرفة الجمركية (١٩٥٦): ٨٦١
اتفاقية تبادل الاعفاء الضريبي لمعدات الطيران (١٩٧٩): ٩٢٧
الاتفاقية التجارية بين بريطانيا والباب العالي (١٨٣٨): ٢٥٨ - ٢٦٧، ١١٢١
اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية (١٩٥٣): ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٥٣، ٤١٨، ٤٢٢ - ٤٢٧، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٩، ٤٨٠، ٥٠٢، ٥٠٣، ٧٦١، ٨٦١، ١١٢٥

اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية (١٩٥٣): ٣٣٧، ٣٥٣، ٣٦٦، ٤١٨ - ٤٢٢، ٤٢٤ - ٤٢٧، ٤٢٩ - ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٥١ - ٤٦٢، ٤٦٤، ٤٦٨ - ٤٧١، ٥٣٩، ٨٦١، ١١٠٥، ١١٢٥، ١١٢٦
اتفاقية التسويات متعددة الاطراف بالروبل القابل للتحويل: ٦٩
اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية الأخرى: ٣٦٧
اتفاقية تنسيق السياسة البترولية بين اعضاء جامعة الدول العربية: ٣٥٨
اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) بين اقطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: ٣٦٥
اتفاقية تنقل الايدي العاملة للدول الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٦٩): ٦٥٦
اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين دول الجامعة العربية (١٩٨١): ٣٣٧، ٣٥٤، ٤١٨، ٤٣٦ - ٤٤٦، ٤٥٣ - ٤٥٥، ٤٦٤، ٤٧٠، ٤٧١، ٩٢٧، ١١٠٥، ١١٢٥
اتفاقية الحكم الثنائي بين بريطانيا ومصر (١٨٩٩): ٢٦٩، ٢٧١
اتفاقية السوق العربية المشتركة (١٩٦٤): ٨٦٢
اتفاقية الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (١٩٧٢): ٣٤٠، ٨٦٢
اتفاقية صندوق النقد العربي (١٩٧٧): ٣٤٠، ٣٤٦، ٣٤٧، ٨٦٢
الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة: ٤٧، ٣٦٠
الاتفاقية العربية لتنقل الايدي العاملة (١٩٦٧): ٦٥٦ - ٦٦١
الاتفاقية العربية لتنقل الايدي العاملة (١٩٧٥): ٦٥٩ - ٦٦١، ٦٦٥، ٦٦٧، ٦٧٥
الاتفاقية العربية لتنقل القوى العاملة (١٩٧٧): ٦٦١ - ٦٦٣، ٦٧٥
اتفاقية فض الاشتباك بين مصر واسرائيل (١٩٧٥): ٣٠٦، ٣١٤
الاتفاقية الكويتية - المصرية لانتقال القوى العاملة (١٩٦٦): ٦٦٦
الاتفاقية الليبية - المغربية لأنتقال القوى العاملة (١٩٧٩): ٦٦٧
اتفاقية المدفوعات والتحويلات (١٩٥٣): ٧٦١
اتفاقية منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (١٩٦٨): ٣٤٦، ٣٤٧
اتفاقية المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ٣٤٦، ١١٠٥
اتفاقية المنظمة العربية للسياحة (١٩٧٨): ٩٢٧
الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في البلدان العربية (١٩٨٠): ٣٣٩، ٣٥٤، ٣٦٧، ٤٠٧، ٤٤٥، ٤٥٣، ٤٨١ - ٤٩٠، ٦٦٣، ٩٢٧، ٩٨٥، ١٠٧٥
اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٧٤): ٣٣٩، ٣٦٦
اتفاقية النقل بالعبور، الترانزيت بين دول جامعة الدول العربية (١٩٧٧): ٣٥٤، ٩٢٧
اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين اقطار الجامعة العربية (١٩٥٧): ١٠٨٣، ١١٠٤، ١١١٤
اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين اقطار الجامعة العربية (١٩٦٤): ٣٣٥، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٦٠ - ٣٦٤، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٣، ٤١٨، ٤٢٨ - ٤٣٠، ٤٦١، ٧٦١ - ٧٦٣، ٨٦٢
اتفاقية الوحدة بين شطري اليمن (١٩٧٢): ٨٦٣
الاثر التركيزي: ١٩٧
اثر الانتشار: ٩٦، ١٩٧
الاثر الانشائي للتجارة: ٨٨، ٨٩، ١٠١، ١٠٣
الاثر التحويلي للتجارة: ٨٨، ٨٩، ١٠١ - ١٠٣
اثر المحاكاة: ١٩٧
اثيوبيا: ٢٨٢، ٨٨١
الاجتماع الطارىء لاتحاد الاطباء العرب، المغرب: ٨٧٤
اجتماعات دائرة المعارف الفلسطينية، ليبيا: ٨٧٤
الاحزاب السياسية العربية: ٨٤٩، ٨٥٠
أديناور: (Adenauer) ١٨٠
الاذاعات العربية
- المركز العربي للتدريب: ٨٧١
الارتداد الخلفي: ٩٥، ٩٦
الارجنتين: ١٨٤، ١١٥٣
الاردن: ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٧، ٢٩٨، ٣١٥، ٣٣٩، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٦٥ - ٣٦٧، ٤٠٤، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٨، ٤٤٥، ٤٥٨،

٤٥٩، ٤٦٤، ٤٦٨، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٨١، ٤٩٠،
٤٩٤، ٤٩٧، ٥٠٤، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢٤، ٥٤٧،
٥٥٢، ٥٥٣، ٥٦١، ٥٦٥ ـ ٥٧٠، ٥٧٧، ٦٠٣،
٦١٨، ٦٢٢ ـ ٦٢٥، ٦٣٥، ٦٣٧، ٦٥٣، ٦٦٣،
٦٧٧، ٧٦١، ٧٦٥، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧٣، ٧٧٨،
٧٧٩، ٧٨١، ٧٩٢، ٧٩٤، ٧٩٧ ـ ٨٠١، ٨١٠،
٨٦١، ٨٦٤ ـ ٨٦٦، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٩٠، ٩٠٠،
٩٧٤ ـ ٩٧٧، ٩٨٧، ٩٩٣، ١١٣٠، ١١٦٠
ـ التحويلات النقدية: ٦٢٠، ٦٢١، ٦٣٢، ٦٣٣
ـ التنمية الاقتصادية: ٦٣٨، ٦٣٩
ـ الهجرة العمالية: ٥٧٦ ـ ٥٧٨، ٥٩٨، ٦٣٧ ـ ٦٣٩
اسبانيا: ٢٠٩ ـ ٢١١
الاستاتيكية: ٥٦، ٦٥، ١٠٣، ١٤٦، ١٥٦، ١٦١،
الاستثمارات الخليجية: ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٥٨، ٨٩٧،
٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٩٤
الاستثمارات العربية: ٣٤٣، ٤٠١، ٤٧٧ ـ ٤٨٩،
٤٩٢، ٤٩٣، ٥٢٤، ٥٣٨، ٥٣٩، ٦٢٦، ٧٣٧،
٨٩١، ٨٩٧، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٨،
١٠٤٦، ١١٣٢
الاستثمارات العربية الخارجية: ٩٧١، ٩٩٤
استراتيجية الاحلال محل الواردات: ١٤٧، ١٥٠،
١٥٢، ٢٨٨، ٢٩٦، ١١٢٠، ١١١٣، ١١٦٥
استراتيجية التنمية للتصدير: ١١٥٥، ١١٥٦
استراتيجية العمل الاقتصادي العلابي المشترك: ٣٥٩،
٣٧٩، ٣٨٨، ٤٠٠ ـ ٤٠٨، ٤٣٧، ٤٥٣، ٤٥٤،
٤٨٦، ٦٦٣ ـ ٦٦٥، ٦٧٢، ٦٨٣، ٦٨٨، ٦٨٩،
٧٠٥، ٧١٥، ٧١٦، ٧٣٩، ٧٤٤ ـ ١٠١١ ـ
١٠٧٧، ١٠٨٤، ١١٠٣، ١١٠٩، ١١١٠،
١١١٤، ١١٣٤، ١١٣٩، ١١٧٤، ١١٩٥،
١١٩٦
استراليا: ١١٥٣
الاستعمار الاوروبي: ٨٠، ٨١، ١٧٧، ١٧٨، ٨٣٥
الاستعمار الايطالي: ٢٦٩، ٢٧٠
الاستعمار البريطاني: ٥٧٩، ٢٦٧ ـ ٢٨٥
الاستعمار الفرنسي: ٢٦٧ ـ ٢٨٥
الاستقلال الاقتصادي: ١٦٩، ١٧٥
الاستهلاك: ١٠١ ـ ١٠٣، ٢١٢
الاستيراد: ٤٨، ١٠٩، ١٤٩
اسرائيل: ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٧ ـ ٣١١، ٣١٥ ـ
٣١٧، ٣٢٠ ـ ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٦٠، ٣٨٠،
٤٠٠، ٧٣١، ٧٦٦، ٨١٤، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٤٩،
٨٦٧، ٨٧٧، ٨٨٠، ٨٨٣، ٨٨٥، ٨٨٨، ٩٧١،
٩٩٩، ١٠١٦، ١٠٧٧، ١١٢٣، ١١٤٥، ١١٤٩
ـ ١١٥١، ١١٥٨، ١١٧٤، ١١٨٠
ـ الاقتصاد: ٣٢٩ ـ ٣٣١
ـ المساعدات الاميركية: ٣١٧، ٣١٨
الاسعار العالمية للسلع: ١٣٠ ـ ١٣٢
الاسلام: ٥٤٣، ٨٠٥، ٨٠٩
الاسواق المالية العربية: ٤٩٦
اشباع حاجات الافراد: ٧٥، ١٠٩، ١٥٦، ١٦٠،
١٧٠، ١٧٢، ١٧٣، ١١٥٦، ١١٧٩
الاعتماد على الذات: ١٦٧
الاعلام العربي: ١٠٥٥
اعلان ١٩٨٤ بالمبادىء لتيسير انتقال القوى العاملة داخل
الوطن العربي: ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٧٥
افريقيا: ٥٨، ٧١، ١٤٠، ١٥٧، ١٦٥، ١٧٩،
١٨٦، ١٩٨، ٥٠٧، ٥٤٨، ٧٣٢، ٧٩٨، ٨٣٤،
٨٨٣، ١١٠٤، ١١١٩
ـ الاتفاقيات المشتركة: ١٨٩، ١٩٠
ـ الاستثمارات الاجنبية: ١٩٧
ـ الاستعمار: ١٨٧، ١٩٣، ١٩٩
ـ التجارة الاقليمية: ١٩٤
ـ التكامل الاقتصادي: ١٩٢، ١٩٣ ـ ١٩٩
ـ التكامل الصناعي: ١٩٣، ١٩٤، ١٩٨
ـ التنمية الاقتصادية: ٣٨٥، ٣٨٦
ـ العلاقات الاقتصادية: ١٩٤
ـ المنظمات الاقليمية: ١٨٨ ـ ١٩١، ١٩٧، ١٩٩
افريقيا الاستوائية الفرنسية: ١٨٨
افريقيا الشمالية: ٦١٦، ٨١٢
افريقيا الغربية: ١٨٦، ١٨٨
افريقيا الوسطى: ١٨٤
اقتراحات شميدت ـ جيسكار: ٢٢٢
الاقتصاد الاشتراكي: ١٠٨
الاقتصاد الدولي: ٧١، ١٨٠، ١٠١٦، ١٠٢١،
١١٣٩
الاقتصاد الرأسمالي: ٤٧
الاقتصاد الزراعي التقليدي: ٢١٢
الاقتصاد الوطني: ٤٦، ٥٢، ١١٠، ١١١

الاقتصاديات العربية: ٥٣٣، ٦٠٢، ٦٦٤، ٨٩١، ١٠١٣، ١١٢١، ١١٥٧
اقطار الاوبك
- الاستثمارات الخارجية: ١١٥٩
الاقطار العربية الغير نفطية: ٨٩١، ٩٩٤، ١١٥٩
- آثار الهجرة العمالية: ٦١٤ - ٦٥٤، ٦٥١
- الاستهلاك الانفاقي: ٦٢٦، ٦٢٧
- التحويلات النقدية: ٦١٥ - ٦١٩، ٦٢٥ - ٦٣٤، ٦٥١، ٦٧٤، ٦٧٥، ٩٧٥ - ٩٧٧، ٩٨٣، ١١٢٩
- التضخم: ٦٢٣ - ٦٢٦
- الصادرات: ٥٢٦، ٦١٨
- قطاع التشييد والبناء: ٦٤١، ٩٧٧
قطاع الزراعة: ٩٧٧ - ٩٧٩، ١١٢٩، ١١٣٠
- الكفاءات المهنية: ٦٣٥ - ٦٣٧
- موازين المدفوعات: ٥٢٦، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٩، ٦٢٦، ٦٣١، ٩٧٦، ٩٨٣
- النمو الاقتصادي: ٦١٦، ٦١٩، ٦٢١
- الواردات: ٦١٨، ٦٢٥، ٦٢٧
الاقطار العربية النفطية: ١٠٠، ١٤٩، ٢٩٢ - ٢٩٥، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣١٤، ٣٢٥، ٣٤٢، ٣٥٤، ٣٥٨، ٣٩٩، ٤٠٧، ٤٤٨، ٤٦١، ٥٠٥ - ٥١٠، ٥١٦، ٥٢١، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٥٥، ٥٥٦، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٣، ٦٧٦، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٩، ٨٩٧، ٨٩٨، ٩٤٤، ٩٤٦ - ٩٤٨، ٩٥١، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٧، ٩٩٣ - ٩٩٥، ٩٩٧، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠٨٦، ١١٥٨، ١١٦٨، ١١٧٨، ١١٧٩
- الاجور: ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٥٣، ٦٥٤
- الانفاق الاستهلاكي: ٩٦١، ٩٦٨ - ٩٧٠، ١١٢٩
- برامج التطوير والتنمية: ٦٠٤
- التبعية: ٢٩٩ - ٣٠١، ٨٩٥، ٨٩٩، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٩ - ٩٧٢
- التعددية السكانية: ٦٠٥ - ٦١٤
- التكوين الطبقي: ٧٩٤، ٧٩٦
- التنمية الاقتصادية: ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٦٧، ٦٤١، ٦٦٩ - ٦٧١
- الحالة الاجتماعية: ٥٦٢، ٦٧٣
- الخدمات العامة: ٥٩١ - ٥٩٣
- دخل الفرد: ٩٥٦، ٩٩٢
- السكان: ٥٥٢، ٦٠٩ - ٦١١، ٥٦٠ - ٥٦٢، ٧٧٤، ٧٧٥، ٩٧٣
- السكان المهاجرون: ٦٠٦، ٧٧٣
- السكان الوطنيون: ٦٠٦
- السياسة الخارجية: ٨٩٩
- السياسة الداخلية: ٥٨٨، ٥٨٩، ٦٠٩
- الصادرات: ٨٩٢ - ٨٩٥
- الصناعة الاستخراجية: ٥٩٢
- الصناعة التحويلية: ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٤
- العمالة الآسيوية: ٥٤٨، ٥٧١ - ٥٨٩، ٦١٣، ٦١٤، ٦٧٤، ٧٧٦، ٨٩٦
- العمالة الوافدة: ٥٤٣ - ٥٥٦، ٥٦٤ - ٥٦٧، ٥٧٠ - ٥٩٩، ٦٠٢ - ٦١٤، ٦٦٨، ٧٦٤، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٨٠، ٧٨١، ٨٩٦، ٩٧٤، ٩٨١، ١١٢٩
- العمالة الوطنية: ٥٦٠، ٥٦٢، ٥٩٢، ٥٩٧، ٦٠٥، ٦٠٧، ٦٧٣، ٧٧٥
- قطاع التجارة والمال: ٥٩١، ٥٩٢
- قطاع التشييد: ٥٩١، ٥٩٢
- القطاع الخاص: ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٥
الاقطار العربية النفطية
- قطاع الزراعة: ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٤
- قطاع النقل والمواصلات: ٥٩١، ٥٩٣
المجتمعات الجزئية: ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٢ - ٦١٣
- موازين المدفوعات: ٩٩٤
- الناتج المحلي الاجمالي: ٢٩٢، ٩٩٢
- النظام القبلي: ٧٩٤، ٧٩٥
- الواردات: ٨٩٥، ٩٦٥
الاكاديمية الامريكية القومية للعلوم: ٣٢٧
الاكاديمية العربية للنقل البحري: ٣٥٠، ١٠٩١، ١١٠٥، ١١٠٦
الاكتفاء الذاتي: ١١٩
الاكتفاء الذاتي العربي: ٢٩٧، ١١٥٢، ١١٥٣
الاكراد: ٨٠٦، ٨١٣
اكسلين: (Axline) ١٤٧، ١٥٢، ١٥٥
الاكوادور: ٢٠٣
المانيا: ٢٦٩، ٧٧١. ٨٤٣
المانيا الديمقراطية: ٨٠، ١٢٢، ١٢٧، ٢٣٤

ـ الدخل القومي: ١١٣
المانيا الغربية: ٧٢، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٨، ٢٠٥، ٢٢٢، ٢٢٤، ٩٠٣
الامارات العربية المتحدة: ٢٩١، ٢٩٢، ٣٣٩، ٣٦٦، ٣٨٦، ٤٠٧، ٤٧٧، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٩٠، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٨، ٥١٦ ـ ٥١٨، ٥٢٢، ٥٤٨، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٥، ٥٥٧ ـ ٥٦١، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٧٢، ٥٧٧، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦١٣، ٦٢٢، ٦٢٤، ٦٦٦، ٧٧٣، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٩٩ ـ ٨٠١، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩٣، ٨٩٨، ٩٥١، ٩٥٣، ٩٥٨، ٩٦٢، ٩٦٤، ٩٦٦، ٩٧٠، ٩٧٤، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٥
ـ السكان: ٦٠٨، ٦١٠، ٦١١، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧٥
ـ العمالة الوافدة: ٥٤٧، ٧٥٠، ٥٧٥، ٥٨١ ـ ٥٨٣، ٧٧٦
الامبراطورية العثمانية: ٨٥٩، ١١٢١
ـ الامتيازات الاقتصادية البريطانية: ٢٥٧ ـ ٢٦٠، ٢٦٦
ـ التجارة الخارجية: ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٥
ـ التوسع الأوروبي: ٢٥٨ ـ ٢٦٨
الامبراطورية العثمانية
ـ السياسة الاقتصادية: ٢٥٨ ـ ٢٦١، ٢٦٤
ـ النظام النقدي: ٢٥٦
امريكا الشمالية: ٧٩٨
امريكا اللاتينية: ٥٨، ٧١، ١٤٠، ١٥٧، ١٦٥، ١٧٩، ٢٠٤، ٥٠٧، ٦٠٠، ٧٩٨، ٨٣٤
ـ مدرسة التبعية: ١٥١، ١٥٥، ١٥٦
الامم المتحدة: ٤٧، ١٧٧، ١٧٩، ٣١٢، ٣١٧، ٥٠٧، ٨٦٦، ٩١٥، ١٠٧٣، ١٠٩٤، ١١٤٠
ـ المجلس الاقتصادي والاجتماعي: ٩٠٢
ـ مجلس الأمن: ٣١٨
الاممية الاشتراكية: ٨٣٩، ٨٤٠
الأمن الاجتماعي العربي: ١١٨٠
الأمن التكنولوجي العربي: ١٠٣٢
أمن الخليج العربي: ٨٧٨ ـ ٨٨٠، ٨٨٢، ٨٨٤، ٨٨٦ ـ ٨٨٩
الأمن العسكري العربي: ١٠٣١، ١٠٣٥، ١٠٤٤
الأمن الغذائي العربي: ١٧٣، ٣٢١، ٣٢٢، ٧٣٢، ٧٣٣، ٨٠٩، ١٠٣١، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٤١، ١٠٧٥، ١١٣٩، ١١٩٦
الامن الفكري العربي: ١٠٣١
الأمن القومي العربي: ٨٣٧، ٨٨١، ٨٨٣، ٨٨٨، ٩١٥، ٩٣٣، ١٠١٩، ١٠٣٠ ـ ١٠٣٢، ١٠٥٦، ١٠٥٨، ١٠٥٩
الأمة العربية: ٣٢٠، ٨٣٥
أمين، جلال أحمد: ١٦٣، ٢٧٥
أمين، عيدي: ١٩٥
الامية: ٧٩٧ ـ ٨٠٠، ١١٤٨، ١١٦٤، ١١٧٥
الانتاج: ٨٧، ٨٩، ٩٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٧، ١٠٩، ١١٠، ١٨٢، ١٨٣، ٢٣١، ٢٩٥، ٢٩٦، ٦٤٩، ٦٥٢ ـ ٦٥٤، ١١١٨
الانتفاضة الشعبية في السودان (١٩٨٥): ١١٤٧
انتقال رؤوس الأموال: ٩٣ ـ ٩٥، ٢٠٩، ٢٢٦ ـ ٢٢٩
انتقال رؤوس الأموال العربية: ٥٠٢ ـ ٥٠٥، ٥٠٧، ٥٣٩ ـ ٥٤١، ٧٦٤، ٨٧٧، ٨٩٦، ٩٨٥ ـ ٩٩١، ٩٨٨، ١٠٢٦، ١١٢٤، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٣١
ـ العقبات: ٥٣٧، ٥٣٨
انتقال رؤوس الاموال العربية الحكومية: ٥١٠، ٥٣٦، ١٩٨٧
انتقال العمالة: ٩٣ ـ ٩٥، ١٢٤، ١٢٥، ٢٠٩ ـ ٢١١، ٢٤٥، ٢٤٦، ٥٩٩ ـ ٦٠١، ٦٣٤
انتقال العمالة العربية: ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٨، ٣٦٧، ٣٦٨، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٢، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٦٣، ٥٧٨، ٥٨٠، ٥٨٥، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٥ ـ ٥٩٩، ٦٠٢، ٦٣٥ ـ ٦٣٧، ٦٤٨ ـ ٦٥٠، ٦٦٨ ـ ٦٧٤، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٨٠، ٧٨١، ١١٢٤، ١١٢٨ ـ ١١٣٠، ١١٣٨، ١١٩٦
ـ الآثار الاجتماعية والنفسية: ٧٨١ ـ ٧٨٣، ٩٨٠، ٩٨١
ـ آثار النفط: ٩٧٢ ـ ٩٨٥
ـ الاطار التنظيمي والمؤسسي: ٦٥٤ ـ ٦٦٧
ـ التنمية الاقتصادية العربية: ٦٥٠ ـ ٦٥٤، ٩٧٤ ـ ٩٨٥
انتقال عناصر الانتاج: ٥٠، ٥١، ٩١ ـ ٩٥، ٩٧،

٩٨، ١١٠، ١٢٤، ١٢٥، ١٤٣، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ٢١٦، ٣٣٨، ٣٤٠، ١٠٦١، ١١٢١
الاندماج الاقتصادي الكامل: ٥٠ ـ ٥١، ٨١، ٨٢، ٩٢
اندونيسيا: ٥٨٧
الانسان العربي: ١٧٣، ٣٠٤، ١١٤٢، ١١٧٤، ١١٧٩، ١١٨١، ١١٨٦
الانكشاف الغذائي العربي: ٧٣١، ٧٣٢، ١١٥٣
انكلترا انظر بريطانيا
الاوابك انظر منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول
اوبتستني، م. ر.: (Ubcini, M.R.) ٢٦٥
الاوبك انظر منظمة الاقطار المصدرة للبترول
اوروبا: ١٧٩، ٢٥٦ ـ ٢٥٩، ٢٦٢ ـ ٢٦٥، ٢٨٣، ٥٤٨، ٧٩٨، ٩٢٧
اوروبا الجنوبية: ٦١٦
اوروبا الشمالية: ٧٩٨
اوروبا الغربية: ٤٧، ٥٠، ٥٨، ٦٤، ٧٠، ٧٢، ٨٠، ٩٦، ١٤١، ١٥١، ١٥٢، ١٦٨، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٢٢، ٢٧٨، ٢٩٤، ٢٩٩، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٧، ٥٠٧، ٥٩٤، ٦٧١، ٧٩٨، ٨٣٤، ٨٧٦، ٨٧٨، ٩٠٣، ٩١٦، ٩٣٢، ٩٩٢، ٩٩٤، ٩٩٨، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠١٣، ١١٢١
ـ التباين الاقتصادي: ٢١٠، ٢١١، ٢٢٠
ـ التكامل الاقتصادي: ١٨٠، ١٨٨، ٢٠٧، ٢١٦
ـ التكامل السياسي: ٢٠٧
ـ توطن الصناعات: ٢١٥، ٢١٦
ـ دخل الفرد: ٩٥٥، ٩٥٦
ـ هجرة العمالة: ٢١١ ـ ٢١٩، ٢٣٠
اوغندا: ١٨٤، ١٨٩، ١٩٣ ـ ١٩٥، ١٩٧
اوقيانوسيا: ٧٩٨
الاونكتاد انظر مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية
ايران: ٢٨٢، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٨، ٥٧٥، ٥٨٠، ٨٩٩، ١١٧٤
ايطاليا: ٧٢، ٩١، ١٨١، ١٢٠ ـ ٢١٢، ٢١٥، ٦٠٠، ٧٦٥، ٩٥٥
الايوبي، صلاح الدين: ٣١٤
الائتمان: ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧

(ب)

باتل، اي. ج: (Patel, I.G) ٥٨
باكستان: ٥٦٦، ٥٦٨، ٥٧٥، ٥٨٠، ٥٨٥
بالاسا، ب: (Balassa, B.) ٩١، ٩٦
البحث العلمي: ١٧١، ١٧٤
البحر الأبيض المتوسط: ٣٢٨، ٦١٦، ٨٨٤، ٨٨٦
البحر الأحمر: ٣٢١، ٣٢٢، ٨٨٤، ٨٨٦
بحر الشمال: ١٠٠٣، ١١٧٠
البحر الميت
ـ الاملاح: ٣٢٨، ٦٧٧
البحرين: ٣٤٠، ٣٥٤، ٣٨٦، ٤٤٥، ٤٨١، ٤٨٦، ٤٩٠، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥٠٣، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢٤، ٥٤٧، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٧ ـ ٥٦٠، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٧٠، ٥٧٥، ٥٧٧، ٥٨٠، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦١٠ ـ ٦١٣، ٦٢٢، ٦٢٤، ٦٩٤، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٩٩ ـ ٨٠٢، ٨٠٨، ٨٧٠، ٨٩٣، ٩٥٨، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٩٣، ٩٩٥
ـ السكان: ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧٣، ٧٧٥، ٨٠٣
البرازيل: ١٨٤
البرتغال: ٢٠٩ ـ ٢١١
البرجوازية: ١٦٣، ٧٨٥
البرجوازية العربية: ٧٩٣
البرلمان الاوروبي: ٢٠٨، ٢١٤، ٢٤٤
البرنامج الاقليمي للمشروعات العربية المشتركه: ٥٢٧
برنامج الأمم المتحدة الانمائي: ٢٠٢، ٥٢٧
بروتوكول الاسكندرية (١٩٤٤): ٣٤٩، ٣٥١، ٨٦٠، ٨٦١
بروسيا: ٧٧١، ٨٤٠
البروليتاريا: ٢٣٠، ٧٨٥
بريطانيا: ٢٠٩، ٢٢٢، ٢٥٨ ـ ٢٦٦، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٠٢، ٣٢٠، ٥٢٢، ٦٤٩، ٩٠٣، ٩٧١، ١٠٠٣، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٥٩، ١١٧٠
البطالة: ١٢٥، ١٧٤
بلجيكا: ٧٢
بلغاريا: ٨١، ٢٣٤

ـ الدخل القومي: ١١٣، ١١٤
البنا، عبد المنعم: ٨٦٦
بنغلادش: ٥٦٨، ٥٧٥، ٥٨٦
البنك الأسيوي للانماء: ٢٠٦
بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك: ١٠٠٢
بنك الاستثمار الدولي: ١٣٤، ١٣٧، ٢٣٩، ٣٨٠
البنك الاسلامي للتنمية: ٥١٠ ـ ٥١٥، ٥٢٥، ٩٨٧ ـ ٩٨٩، ١١٢٧
البنك الامريكي للتنمية: ٢٠٦
بنك التنمية الافريقي: ١٨٦
بنك التنمية لشرق افريقيا: ١٩٤، ١٩٦
البنك الدولي: ٣٦٠، ٥٤٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٥٦٤، ٥٩٥، ٦٣٤
البنك الدولي للتعاون الاقتصادي: ٦٩، ٧٠، ١٢٣، ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٦، ١٨٢، ٢٣٩
البنك العربي المحدود: ٣٥٥
البنك الكاريبي للتنمية: ٢٠٦
البنك المركزي الاردني: ٣٧٥
البنك المركزي للجماعة الاقتصادية الاوروبية: ٢٢٢
بنك مصر: ٢٧٥، ٧٩٣، ١١٩٦
بنين: ١٩٨
بهلوي، محمد رضا: ٨٨٣
بولندا: ٨١، ١٢٢، ١٢٣
ـ الدخل القومي: ١١٣
بوليفيا: ٢٠٣
بيركس: ٥٤٦، ٥٤٧
بيرو، فرانسوا: (Perroux, François) ١٦١

(ت)

تايلاند: ٥٧٥، ٥٨٠، ٥٨٦ ـ ٥٨٨
التبادل التجاري: ٤٨، ٥٠، ٥٦، ٥٧، ٧٤، ١٣٠، ١٥٥، ١٧٧، ٢٠٥، ٢٢٧، ٢٤٦
التجارة البينية العربية: ٤٥٦ ـ ٤٦٨، ٤٧٠، ٩٣٠، ١١٢٥، ١١٢٦
التجارة التفضيلية: ١٨٦
التجارة الخارجية العربية: ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٥٤، ٢٦٦، ٢٧٣، ٢٧٧، ٢٨٩، ٢٩٩، ٤٥٦، ٤٦٢، ٤٦٨، ٤٧٠، ١١٢٦، ١١٥٥، ١١٥٦
التجارة الدولية: ٤٨، ١١٠ ـ ١١٢، ١١٤، ١٢٨، ٢٠٥، ٩٩٩
التجارة الدولية للطاقة: ١٠٠
التجزئة الاقتصادية العربية: ٢٥٣، ٢٦٨، ٢٧٢ ـ ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٨٦ ـ ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٤، ٣٠٢ ـ ٣٠٥، ٣١٣، ٣٦٣، ١١٨٥
ـ العوامل السياسية: ٣٠٠، ٣٠١
التجزئة العربية: ٣١٣ ـ ٣١٦، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٧، ٣٣٠، ٧٦٨، ٨٢٧، ٨٣٥، ٨٧٥، ٨٩١، ٩٠٠، ٩٠١، ٩١٥، ٩٣١ ـ ٩٣٤، ٩٣٨، ١٠٢٢، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٣٦، ١١٣٨، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٥٠، ١١٧٦، ١١٨٢، ١١٨٦، ١١٨٩
التجمع الاقتصادي: ٤٥، ٤٦، ٧٠، ٨١، ٨٢
التجمع الاقتصادي العربي: ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٠ ـ ٣٥٣، ٣٦٠ ـ ٣٦٤، ٣٨٠، ٣٨٣، ٤٠٠، ٤٠٥، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٩، ٤٦٩، ٩١٩، ٩٣٠، ١٠١٤، ١٠٧٧، ١٠٧٨ ـ ١٠٨١، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٤٠
ـ الاطار المؤسسي والتنظيمي: ٣٤٨ ـ ٤٠٩
التجمعات الاقليمية: ٧٠، ٧٣، ٢٠٢ ـ ٢٠٤، ٢٠٧
التجمعات العربية الاقليمية الفرعية: ٤٧١
التحليل الحدي: ١٠٤، ١٤١
التحول الاشتراكي: ١٠٨، ١٠٩، ١١٢، ١٢٠
التحويلات العينية: ٦١٧
التخصص الدولي للعمل: ٦٠، ٨٩، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٠ ـ ١١٧، ١١٩ ـ ١٢٢، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٧، ١٧٠، ١٧١، ٢٣٨، ٢٦٥، ٢٦٦، ٣٧١، ١١١٨
التخطيط الاقتصادي: ٤٦، ٥٣، ٥٩، ٦٩، ٨٢، ١٦٧، ١٧١، ٢٣١، ٥٣٦
التخطيط المباشر المشترك: ٥٤، ٥٥
التخلف الاقتصادي والاجتماعي العربي: ١٠٢٢
تدوير الفوائض النفطية: ١٠٠٠ ـ ١٠٠٥
تدويل الانتاج: ٧١، ١٠٥، ١١٠
التراكم الرأسمالي: ١٦٣
تربية الاطفال: ٦١٤

تـركيـا: ٢١١، ٢٦٣، ٢٦٩، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٨، ٦٠٠، ١١٧٤
ترينيدا: ١٨٤
التسويق: ٩٠ ـ ٩٣، ١١٢
تشاد: ١٩٢، ٢٠٠
تشيكوسلوفاكيا: ٨١، ١٢٢، ٢٣٤
ـ الدخل القومي: ١١٣
تشيلي: ١٨٤، ٢٤٤، ٢٤٧
التصدير: ٩٨، ١٠٩
التضامن العربي: ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٥، ٨٠٥، ٨٦٦، ٩٤٦، ١١٨٧
تطبيع العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية: ٣٢٦
التطور الاجتماعي: ١٠٧
التطور الاقتصادي: ١١٠
التـطور التـلقـائي: ٢٥٤ ـ ٣٠٣، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٧٤
التطور الحضاري: ١٦٢، ١٦٩
التعـاون الاقتصـادي: ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٨٢، ١٧٨، ١٨٢، ٢٤٦، ٢٨٤، ٢٨٥
التعـاون الاقتصـادي العـربي: ٢٨٦، ٣٤٩، ٣٥٢، ٤٤٧، ٥٢١، ٦٧٨، ٧٠٩، ٩٨٥، ١٠٩٧
التغريب الثقافي: ٣٠٣
التغيرات الاقتصادية: ١٠٤
التغيرات الحدية: ١٠٤
التفكك العربي: ٣٠٤، ٣١٤
تقرير فيرنر (١٩٧٠): ٢١٨، ٢٢٠ ـ ٢٢٢
تقرير قوة العمل الثلاثية للنقد: ٢٢٦
التقسيم الـدولي للعمـل: ٤٩، ٥٢، ٦٠، ٨٤، ٨٥، ٨٩، ١٠٥ـ ١٠٩، ١٢٨، ١٧٠، ١٧١، ٢٠٦، ٢٠٧، ٣٠١، ٣٤٥، ٣٧١، ١١١٨، ١١٦٥
تقسيم العمـل الـدولي الاشـتراكي: ٥٤، ٦٩، ٨٥، ١١٠ ـ ١١٧، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٦، ١٣٧، ٢٣٣
تكاليف النقل: ٢٠٥، ٢٠٦
انظر ايضاً الوحدة
تكامل الاسواق: ٥١، ٥٢
التكـامـل الاقتصـادي: ٤٥ ـ ٥٣، ٥٦، ٥٧، ٦٢، ٦٤، ٦٦ ـ ٦٨، ٧١، ٧٤، ٧٨ ـ ٨٠، ٨٢ ـ ٨٥، ٩٠ ـ ٩٣، ٩٥، ٩٦، ١٠١ ـ ١٠٣، ١٠٨، ١٢٥، ١٤٢، ١٤٦، ١٥٤، ١٥٦، ١٧٧ ـ ١٧٩، ٢٠٤، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٤٤ ـ ٢٤٧، ٥٦٢، ٦٠٠، ٦٥٣، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٥٨، ٧٨٥، ٨٤٢، ١١٤٣
ـ العوامل الاجتماعية: ٨٢٩
ـ العوامل الاقتصادية: ٧٣، ٧٦، ١٠٤
ـ العوامل الجغرافية والقومية: ٧٢، ٢٠٥، ٣٢٧
ـ العـوامـل السيـاسيـة: ٧٢، ٧٣، ٧٦، ٧٧ ـ ٨١، ٨٣، ٨٤، ٢٠٥، ٨٣٥
ـ قوة الانتماء الرمزية: ٧٥٧
ـ قوة العنف: ٧٥٧
ـ قوة المصلحة وتبادل المنافع: ٧٥٧
ـ المرحلية: ٧٥٨
التكامل الاقتصادي الارادي: ٤٩، ٧٧
التكامل الاقتصادي التلقائي: ٤٩، ٥٠
التكامل الاقتصادي الخليجي: ٣٢٥، ٩٩٦، ١١٩٨
التكامل الاقتصادي الرأسمالي: ١٣٩، ١٤٠
التكامل الاقتصادي السوري ـ اللبناني: ٧٩٣
التكـامـل الاقتصـادي العـربي: ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢٢٩، ٢٤٣، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٠١، ٣١٣، ٣٢٣ ـ ٣٢٥، ٣٣٠، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٨ ـ ٣٧٠، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٤، ٣٩٤، ٤٠١، ٤٠٥، ٤٠٩، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٨١، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٣٥ ـ ٥٣٧، ٥٤٠، ٥٥١، ٧٢٠، ٧٣٧، ٧٥٤، ٧٥٥، ٨٠٢، ٨٠٤، ٨٠٧، ٨١٥، ٨١٧، ٨٢٨، ٨٣٥، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٣، ٨٦٢، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٦، ٩٠١، ٩٠٤، ٩١٥، ٩٢٣، ٩٢٨، ٩٦٠، ١٠٨٦، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٨، ١١٤٢
ـ آثار الصلح المصري ـ الاسرائيلي: ٣٢٣ ـ ٣٣٢
ـ آثـار الـنفط: ٨٧٥ ـ ٩٠١، ٩٤٢ ـ ٩٧٢، ٩٩١ ـ ١٠٠٦، ١١٣٨، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٦٧ ـ ١١٧٣
ـ التبـادل التجـاري: ٢٥٥ ـ ٢٥٧، ٢٧٣ ـ ٢٧٧، ٢٧٩ ـ ٢٨١، ٢٨٤ ـ ٢٨٩، ٢٩٩، ٣٧٤، ٣٩٩، ٤١٩، ٤٣٥ ـ ٤٤٢، ٤٧١ ـ ٥٣٢، ٦٧٩، ٧١٥، ٧٣٥، ٧٦٢، ٧٦٣،

٨٦٢، ٩٣٦، ١١٢٦
ـ تحرير التجارة: ٢٩٦، ٣٣٦ ـ ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٤، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٧٣، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٥ ـ ٤٣٥، ٤٤٠ ـ ٤٥٧، ٤٧٤ ـ ٤٨٦، ٤٩٢، ٤٩٥، ٥٠١، ٥٠٣، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٩، ٥٣٣، ٥٣٩، ٦٧٨، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٩، ٧١٥، ٨٦٢، ٨٦٤، ١٠٦٦، ١١٢٤، ١١٢٦، ١١٢٧
ـ التخطيط الاغنائي: ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٧٧ ـ ٣٧٩، ٨٦٢، ١٠٢٣، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٧، ١٠٦٠، ١٠٧٤، ١٠٧٦، ١١٢٤، ١١٣٣
ـ التنسيق الصناعي: ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٧١، ٣٧٢
ـ التنسيق القطاعي: ٣٤٣ ـ ٣٤٨، ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٩٤، ٣٩٩ ـ ٤٠١، ١١٢٤
ـ العوامل الاجتماعية: ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٦٥ ـ ٧٦٨، ٧٨٥، ٩٣٦ ـ ٩٣٨، ١١٣٥، ١١٣٦
ـ العوامل الاقتصادية: ٩١٣، ٩١٤
ـ العوامل السياسية: ٨٣٤، ٨٥٩، ٨٦٠، ٩١٣ ـ ٩١٥، ٩١٧ ـ ٩٣٩، ١٠٤٨، ١١٣٧، ١١٤٠
ـ والتكوينات الاثنولوجية: ٨٠٥ ـ ٨١٥، ٨٧٨، ١١٤٥
ـ والمشروعات العربية المشتركة: ٢٩٥، ٣٤١ ـ ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٩٤، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٧٨، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٢٧، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٣٧، ٥٣٩، ٦٦٥، ٧٠٤ ـ ٧٤٤، ٧٥٩، ٧٦١، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٩٠، ٩٩١، ١٠٦٦، ١٠٧٤ ـ ١٠٧٦، ١٠٨٤، ١١٢٤، ١١٣١ ـ ١١٣٣، ١١٣٩
التكامل الاقتصادي القسري: ٤٩
التكامل الاقتصادي المعاصر: ٧٧
التكامل الاقليمي: ٧٠، ٧٢ ـ ٧٦، ٨٠، ١٧٢، ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ١٩٨، ١٩٩، ٥٣٥، ٨٣٥ ـ ٨٣٤، ٨٤١، ٨٤٥، ٨٤٨، ٨٥٦، ٩٩٦
التكامل الاقليمي الجزئي: ١٧٧، ١٧٨
تكامل الانتاج: ٥١، ٦٦، ١٠٩، ١٤٥
التكامل الزراعي العربي: ١٧٢، ١٧٣، ١١٠٤، ١١٠٥
التكامل السياسي: ٨٣٩، ٨٤٢، ٨٤٦ ـ ٨٤٨
ـ العوامل الاقتصادية: ٨٤٩، ٨٥١
التكامل السياسي العربي: ٣٠٣
التكامل الصناعي العربي: ٢٠٢
التكامل العام الشامل: ٦٢ ـ ٦٧، ٨٦، ٨٧، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ٨٣٧ ـ ٨٤٧، ٩١٥ ـ ٩١٧، ٩٥٩، ٩٦٠
التكامل القطاعي: ٦٢ ـ ٦٦، ٨٦، ٩٦ ـ ١٠٠، ٢٠١، ٦٨٨
التكامل المصري ـ السوداني: ٣٢٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨٥٩، ٨٦٣، ١١٩٨
التكامل المغربي: ١١٩٨
التكامل النقدي: ٦٦ ـ ٧٠
التكنولوجيا: ٩٠٧، ٩٠٨، ١١٥٦
انظر ايضاً نقل التكنولوجيا
التناسب: ١١٠ ـ ١١٤
تنزانيا: ١٨٤، ١٨٩، ١٩٣ ـ ١٩٥، ١٩٧
التنسيق الاقتصادي والتجاري: ٤٦، ٤٧، ٥١، ٩٦
التنسيق النقدي: ٢١٩، ٢٢٨
التنسيق النقدي العربي: ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣
التنمية: ٤٦، ٦٦، ٧٤، ٩٦، ١٢٨، ١٤٠، ١٤١، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠ ـ ١٦٣، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٠، ٥٣٤، ٥٣٥، ٦٤٩، ٦٨٢، ٦٨٨، ٩٥٩، ١٠٢٥
ـ العوامل السياسية: ١٥٨، ١٥٩
التنمية التكاملية: ٥٩، ٧٦، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٤٠، ٧٣٨، ٩٩١، ٩٩٩، ١٠٠٢، ١٠٥٦، ١٠٧٤، ١٠٧٦، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٨ ـ ١١٣٠، ١١٣٣، ١١٣٨
التنمية المتوازنة: ٤٠١
التنمية العربية: ١٥٩، ١٦٠، ٢٨٨، ٢٨٩، ٤٧٠، ٥٤٩، ٥٣٣، ٥٣٦، ٥٣٧، ٧٢٠، ٧٣٧، ٨٢٣، ٨٢٤، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩١٥، ٩٢٣، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٥٥، ٩٥٧، ٩٦١، ٩٦٩، ٩٧٢، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٣، ٩٩٧، ١١٢٩، ١١٣٤
ـ التخطيط القومي: ٦٧٦، ٧٠٥
التنمية العربية الشاملة: ٣٤٥، ٣٥٩، ٤٨١، ٧٥٦، ١٠١٥، ١٠١٩، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٧، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٤١ ـ ١٠٤٣، ١٠٥٩،

١٠٦٧
التنير، سمير: ٧٥٦
التهامي، حسن: ٣٠٩
التواصل: ١٩٨، ١٩٩
توباغو: ١٨٤
توحيد السياسات الاقتصادية: ٨٢
التوحيد النقدي: ٦٨، ٢١٩، ٢٢٨
توزيع الاستثمارات: ٦٦
توزيع الدخل: ١٠٩
توزيع الصناعات: ٢٤٥
توزيع وسائل الانتاج: ١١٠
توطن التكنولوجيا: ١٠٣٦، ١٠٤٤، ١٠٥٧
التوطن الصناعي: ٦١، ١٤٣، ٢١٥، ٢٤٥
تونس: ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٨٧، ٤٠٤، ٤٤٥، ٤٨١، ٤٩٠، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٢٤، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٦٦، ٥٩٨، ٦٢٢، ٦٢٤، ٦٦٦، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٩٣، ٧٩٩ - ٨٠١، ٨٩٠، ٩٠٠، ٩٥٨، ٩٦٤، ٩٧٦، ٩٩٣، ١١٦٠

(ث)

الثراء النفطي: ٦٠٥، ٩٣٣، ١٠٦٨، ١١٦٧
الثقافة العربية: ٣٠٣، ٦١٣، ٦١٤، ٨١٢، ٨٦٩، ١١٩٧
الثقافة الغربية: ٣٠٣، ١١٧٥
الثورة الاسلامية الايرانية (١٩٧٨): ٨٨٠
ثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢): ٣٠٧، ١١٦٢، ١١٦٣
ثورة ٨ آذار في سوريا: ٨٥٨
الثورة العلمية والتكنولوجية: ٧٩، ٧٦٥
الثورة العربية الكبرى: ٧٨٧
الثورة الفرنسية: ١٦٣
ثورة المهدي (السودان): ٢٦٩

(ج)

جات انظر الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة
الجامعة الإسلامية: ٧٨٩
جامعة الدول العربية: ٢٢٩، ٣١٣، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٤١، ٣٤٨ - ٣٥١، ٣٥٣، ٣٨٣، ٣٨٩، ٤٠٠، ٤٠٨، ٤١٩، ٤٢١، ٦٢٢، ٨٦٥، ٨٦٨، ٩١٩، ٩٢١، ٩٣٥، ١٠١١، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٧، ١٠٥١، ١٠٧٣، ١٠٨١، ١٠٩٣، ١٠٩٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٢٣ - ١١٢٥، ١١٣٧، ١١٣٩، ١١٩٢
- الادارة العامة للشؤون الاقتصادية: ٣٨٢، ٤٠٤، ٤٤٠، ٤٤٥، ٧٠٧
- الأمانة العامة: ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٨١، ٤٠٦، ٧٠٨، ٧١٠، ٧١١، ٧١٣، ٧٣٣، ٩٢٥، ١٠١٧، ١٠٦٩، ١٠٧١ - ١٠٧٤، ١٠٩٤، ١١١٠، ١١٣٤
- تعليق عضوية مصر: ٣٢٠، ٣٢٣ - ٣٢٧
- اللجنة الاقتصادية الدائمة: ٣٤٩، ٣٥١
لجنة التخطيط الاقتصادي والتنسيق الصناعي: ٣٥٩
- اللجنة الثقافية: ٨٦٩
- اللجنة الدائمة للشؤون الزراعية: ٣٥٧
جامعة الدول العربية
- اللجنة السياسية: ٨٦١
- اللجنة الفرعية للتخطيط: ٣٧٩
- اللجنة المالية والنقدية الدائمة: ٣٧٣
- المجلس: ٣٦١ - ٣٨٣، ٣٨٧ - ٣٨٩، ٤٧٥، ٦٥٦، ٦٧٧، ٨٧٢، ٩٢٣، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٩٤، ١٠٩٦، ١١٠٠
- الميثاق: ٣٣٥، ٣٤٩ - ٣٥١، ٣٨٠، ٨٦١، ٨٦٣، ٩٢٠، ٩٢٣، ١٠٨٢، ١٠٨٥، ١٠٩٢، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٣
- والمنظمات العربية المتخصصة: ١٠٨٨ - ١١٠٣، ١١١٢، ١١١٣
جامعة هارفارد: ٨٤٣، ٨٤٧
الجزائر: ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٨٧، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٣٩، ٣٦٠، ٣٨٦، ٤٨١، ٤٩٠، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٨، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٢٤، ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٧، ٥٦٠ - ٥٦٢، ٥٦٥، ٦٢٢، ٦٢٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧٣، ٧٧٨ - ٧٩١، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٧، ٧٩٩ - ٨٠١، ٨٠٨، ٨١٣، ٨٢٥، ٨٦٨، ٨٧٣، ٨٨٣، ٨٩٠، ٨٩٣، ٩٠٠، ٩٥١، ٩٥٣، ٩٥٨، ٩٦١، ٩٦٤، ٩٧٠، ٩٧٣، ٩٨٧، ٩٩٣، ١١٦٠

جزر الرأس الأخضر: ٢٠٠
جزيرة سردينيا: ٢١٥
جزيرة كورسيكا: ٢١٥
الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرة الكبرى: ١٨٧
جماعة افريقيا الشرقية: ١٨٦ - ١٨٨، ١٩٣ - ١٩٧، ٢٤٤
الجماعة الاقتصادية لغربي أفريقيا: ١٨٣، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٩ - ٢٠١، ٢٠٤، ٢٤٤، ٢٤٥
الجماعة الاوروبية للفحم والصلب: ٦٤، ٦٥، ١٨٠، ٩٠١
الجمعية العلمية الملكية الاردنية
- الدائرة الاقتصادية: ٦٢٠
جمهورية افريقيا الوسطى: ١٨٨، ١٩٢
الجمهورية العربية المتحدة: ٣٧٤، ٣٧٥، ٧٦٠، ٨١٨، ٨٦١
جنوب شرق آسيا: ٥٦٦
جهاز الاسعار: ٥٢، ٨٦
جيبوتي: ٣٨٧ - ٣٨٩، ٤٩٠، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٧، ٥١٧، ٦٢٢، ٧٦٩، ٩٦٤، ١١٧٤

(ح)

الحرب الأهلية في جنوب السودان: ٨٠٨
الحرب الأهلية في شمال العراق: ٨٠٨
الحرب الأهلية اللبنانية: ٣١٥، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٢٠، ٨٦٧
الحرب الباردة: ١٦٨، ٤٠٠
حرب التحرير الشعبية الجزائرية: ٨٢٨
حرب، طلعت: ٧٨٨، ٧٩٣
الحرب العالمية الأولى: ٢٥٦، ٢٦٨ - ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٣
الحرب العالمية الثانية: ٥٠، ٥٣، ٥٧، ٥٨، ٦٤، ٧٢، ٧٨، ٨٠، ١٤٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٩، ١٦٨، ١٧٩، ٢٥٣، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٥، ٣٠٢، ٣٢٠، ٣٢٧، ٦٩٢، ٧٦٠، ٧٦٦، ٧٩٠، ٨٢٣، ٨٤٢، ١١٢٢، ١١٢٣
الحرب العراقية - الايرانية (١٩٨٠): ٣٢١، ٥٦٣، ٨٨٣ - ٨٨٥
الحرب العربية - الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٤٩): ٣٠٨، ٣٥١، ٧٩٠
الحرب العربية - الاسرائيلية (١٩٦٧): ٧٩١، ٩٣٤، ١٠١١، ١٠١٢، ١١٣٧، ١١٣٩، ١١٤٩، ١١٦٦
الحرب العربية - الاسرائيلية (١٩٧٣): ٣١٠، ٣١٢، ٧٧٥، ٧٩١، ٨٠٥، ٨٢٨، ٨٦٦، ٨٨٢، ٨٨٥، ٩٠١، ٩٤٦، ١٠١٢، ١٠١٣، ١١٣٩
حرب اليمن (١٩٦١ - ١٩٦٧): ٨٨٥
حركات التحرر: ٨٠
الحركة القومية العربية: ٨٥١، ٨٥٥، ٩٣٤، ١١٣٨، ١١٨٨، ١١٨٩
حرية الحركة التجارية: ٥٢ - ٥٤، ٦٧، ٧٤، ٨٠، ٩٠ - ٩٩، ١٢٤، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٧، ١٧٠، ٢٠٦، ٢٨٦، ١١٢١
حزب الامة الاشتراكي: ٨٥٠
حزب البعث العربي الاشتراكي: ٨٠٨، ٨٥١ - ٨٥٦، ٨٥٩، ٨٦٠، ١١٦٢
الحزب الوطني الديمقراطي: ٨٥٠
الحسن الثاني: ٣٠٩
حسين، عادل: ٩٩٩
المصري، ساطع: ٨٥٠
الحضارة الاسلامية: ٢٥٣، ٢٥٤
الحضارة العربية: ٢٥٣، ٨١٢، ١١٧٥
الحضيري، الطيب: ٨٦٨، ٨٦٩
الحقبة النفطية: ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٠٠، ٥٤٠، ٥٥٠، ٦٠٦، ٦١٥، ٦٤٩، ٦٥٠، ٩٥٩، ٩٦١، ٩٧٢، ٩٨٠، ٩٨٥، ٩٨٧، ٩٩٥، ١٠٧٢، ١١٢٧، ١١٦٧ - ١١٦٩
حلف بغداد: ٣٢٠
حلمي، مصطفى كمال: ٨٧٤
الحماية الجمركية المشتركة: ٨٨، ١٤٤، ١٤٨، ٤٤٠، ٤٤١
الحمد، عبداللطيف: ٩٨٦
حوار الشمال والجنوب: ١٠١٤

(خ)

خط أنابيب دروزبا: ١٢٢، ١٢٣
خط أنابيب سوميد: ٨٨٤

الخطر الشيوعي: ٣٢٠، ٣٢١
خطط التنمية القومية: ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٩، ١٠٧٤، ١١٣٤، ١١٩٤
خطة العمل الاقتصادي العربي المشترك: ١٠٦١، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٦٩، ١٠٦٩ ـ ١٠٧١
الخطة القومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك: ١٠٦٩، ١٠٧١ ـ ١٠٧٣، ١١٠٢، ١١٠٨، ١١٣٤
الخطوط الجوية لشرق افريقيا: ١٩٤
الخلاف الأردني ـ الفلسطيني (١٩٧٠): ٨٧٠
الخلاف العراقي ـ الكويتي: ٨٧٣
الخلاف العراقي ـ المصري: ٨٧٢
الخلافات العربية
ـ والتكامل الاقتصادي: ٨١٥، ٨٢٠ ـ ٨٢٥، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٦٣، ٨٦٥، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٧٢، ٨٧٤
الخليج العربي: ٢٧٢، ٢٨٢، ٥٤٣، ٥٤٥، ٥٤٨، ٥٦٣، ٥٦٤، ٧٦٣، ٧٦٩، ٧٧٢، ٧٩٣، ٨٠٨، ٨٧٨، ٨٩٩، ٩٣٣
ـ الحماية الاجنبية: ٢٦٨، ٣٢٢
ـ المصالح الأميركية: ٨٧٥ ـ ٨٨٩
خليج العقبة: ٣٢٨

(د)

دايان، موشي: ٣٠٩
دبي: ٨٩٨
الدجاني، برهان: ٦٥٠، ٨٦٠
دمشق: ٢٥٥
دورة الانتاج: ١١٢
الدورة الثلاثون لمجلس المساعدة الاقتصادية (١٩٧٦): ٢٣٦، ٢٣٧
الدورة الحادية والثلاثون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٩٨١): ١٠٧٤
دوريات
ـ الاقتصاد والأعمال: ١٠٧٢
ـ الأهرام: ٨٦٧
ـ المحرر: ٨٥٧
ـ المستقبل العربي: ٥٤٩
ـ المصور: ٨٨٠
ـ نيويورك تايمز: ٨٧٧
الدول الاشتراكية الأوروبية: ٤٧، ٤٨، ٥٦، ٧٠، ٧٣، ٨١، ٨٤، ٩٧، ١٠٤، ١١٠، ١٢٥، ١٣٨، ١٣٩، ١٧١، ١٩٧، ٢٣٠، ٧٠١، ٧٠٣، ١١٥٧
ـ اتفاقيات التجارة الخمسية: ١٣٠
ـ الأجور: ١٢٤، ١٢٥
ـ الادارة الاقتصادية: ١٢٠
ـ الاستثمارات: ١٢٣
ـ الانتاج: ١١٨
ـ البحث العلمي: ١١٩، ٢٤٢
ـ البرنامج الشامل: ١١٤ ـ ١١٦، ١١٩، ١٢٠، ١٢٨ ـ ١٣٠، ١٣٢ ـ ١٣٦، ١٣٨، ٢٣٢ ـ ٢٣٥، ٨٣٨، ٢٤٢
ـ التبادل التجاري: ٦٩، ١٠٩، ١١٩، ١٢٢، ١٢٧ ـ ١٣١، ٢٣٢، ٢٣٨
ـ تبادل العملات: ١٣٤
ـ التخطيط المشترك: ١٠٠، ١٠٩، ١١٠، ١١٤ ـ ١١٩، ١٢٥، ١٢٦، ٢٣٦
ـ التسعير: ١١٨، ١١٩
ـ التسوية الثنائية: ١٣١، ١٣٤
ـ التسوية متعددة الأطراف: ٦٩، ١٣٢ ـ ١٣٤، ١٣٧
ـ التصنيع: ١٠٩، ١١٢، ١١٣، ١٢٨
ـ التعاون الاقتصادي: ٢٣٤ ـ ٢٣٩
ـ التكامل الاقتصادي: ٥٣ ـ ٥٦، ٥٩ ـ ٦٣، ٦٨ ـ ٧٠، ٨١، ٨٣ ـ ٨٥، ١٠٤ ـ ٢٣٨، ٢٤٢، ٨٣٩، ٨٤٠، ١١١٩
ـ التنسيق: ١١٩ ـ ١٢١، ١٣٨، ٢٣٥، ٢٣٦
ـ التنمية الاقتصادية: ٥٤، ١١١ ـ ١١٤، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٥، ٢٣٤
ـ الخطط القطرية: ١١٦، ١١٨، ١١٩
ـ السكان: ١٢٦
ـ السياسة الاقتصادية: ١١٦، ١١٧، ١٣٠، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٢
ـ العلاقات النقدية: ١٣١، ١٣٢، ١٣٥
ـ العمالة: ١٢٤ ـ ١٢٧، ١٣٣
ـ المشروعات الثنائية: ١٢٣، ١٣٥، ١٣٧

ـ المشروعات المشتركة: ١٢٢ ـ ١٢٤، ١٣٥، ١٣٧، ٢٤٠، ٢٤١
ـ المنظمات المتخصصة: ١٣٥ ـ ١٣٨
الدول الصناعية الرأسمالية: ٤٩، ٥٠، ٥٦، ٥٧، ٦٥، ٦٦، ٧٤، ٨٤، ٩٧، ٩٩، ١١٧، ١٢٥، ١٤٥، ١٥٢، ١٧١، ٢٢٧، ٢٦٠، ٢٩٩، ٤٦١ ـ ٤٦٣، ٥٢٢، ٧٠١، ٧٠٣، ٧٩٨، ٨١٢، ٨٧٦، ٨٨١، ٨٩٧، ٩٥١، ٩٥٧، ٩٧١، ٩٩٨، ١٠٠٣ ـ ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١١١٩، ١١٢١، ١١٣٣، ١١٥٣، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦١، ١١٦٨ ـ ١١٧١، ١١٧٩
ـ الاستثمارات العربية: ٢٩٤
ـ الأمن الوطني: ٩٤٦
ـ التكامل الاقتصادي: ٥٣ ـ ٥٥، ٥٩ ـ ٦٣، ٦٨ ـ ٧٠، ٨٣، ٩٥، ١٠٤، ١٠٦ ـ ١٠٨، ١٢٤، ١٤٤
ـ الركود الاقتصادي: ٢٧٥
ـ موازين المدفوعات: ٩٩٨
ـ الواردات: ٩٤٧
الدول الصناعية المنتجة للنفط: ١١٧٢
دول عدم الانحياز: ٨٨٠
الدول القومية: ١٧٧، ١٧٩
الدول النامية: ٤٨، ٥٠، ٥٧، ٥٨، ٦٥، ٩٧، ١٠٠، ١٠٤، ١٤٤، ١٦٣، ١٧٠، ١٧١، ١٨٠، ١٨١، ١٨٤، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٨٥، ٢٩٩، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٥، ٧٠١، ٧٠٣، ٧٧٧، ٧٩٨، ٨٣٧، ٩٠٤، ٩٦٩، ٩٧١، ٩٩٨، ١٠٣٥، ١٠٤١، ١١٥٩
ـ الاستثمارات الأجنبية: ١٤٨، ١٤٩، ١٨٦
ـ التبادل التجاري: ١٦٥، ١٨٢، ٩٦٠، ١١٢٠
ـ التباين التنموي: ١٤٣، ١٤٤، ١٧٥
ـ التبعية: ٦٠، ٨١، ١٠٠، ١٥١ ـ ١٥٥، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٤ ـ ١٧٠، ١٧٢، ١٧٥، ٤٦٣، ٥٣٤، ٦٩١، ٦٩٣، ١٠١٣، ١٠٢٥، ١٠٢٧
ـ التجمعات التكاملية الاقليمية: ١٤٢، ٢٠٦
ـ التعدد الايديولوجي: ١٨٤، ١٨٥
ـ التكامل الاقتصادي: ٥٨ ـ ٦٦، ٦٨ ـ ٧٤، ٨١، ٨٥، ٨٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٣٩ ـ ١٧٦، ١٨٣، ١٨٥، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢١٠، ٤٦٢، ٤٦٣، ٥٣٠، ٦٨١ ـ ٦٨٣، ٦٩٣، ١٠٢٦، ١١١٩، ١١٤٣
ـ التنمية: ٥٨، ٦٠، ١٤١، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٩ ـ ١٧٣، ٥٣٤، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٤، ٦٩٦، ٦٩٧، ٩٠٧
ـ دخل الفرد: ١٤١، ١٥٣
ـ الصناعة: ٧٣، ٧٤، ١٤٧ ـ ١٤٩، ١٤٢، ١٧٢، ١٨٦، ٢٠٢، ٢٩٧، ٦٩٢
ـ عوامل التخلف: ١٥٠ ـ ١٥٣، ١٥٧، ١٦٤
ـ الفكر الاقتصادي: ٦٢، ١٤٠، ١٤١، ١٥٩
ـ المشروعات المشتركة: ٦٩٠ ـ ٦٩٧
ـ موازين المدفوعات: ١٠١٣
ـ النظم السياسية والاقتصادية: ١٧٠
ـ النظم النقدية: ٢٢٧
ـ الهياكل الاقتصادية: ١٥٢، ١٥٣
الدولار الامريكي: ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٥
دويتش، كارل: ٨٤٠، ٨٤٣، ٨٤٤
ديغول، شارل: ١٨٠
الديمقراطية: ١٦٤، ١٩٩، ٧٧١، ٨١٥، ٨٢٨، ٨٢٩، ٩٣٥، ١١٤٧، ١١٧٦
الدينار العربي الحسابي: ٢٢٩، ٣٧٣، ٤٠٢، ٨٦٣
الديناميكية: ٦٥، ١٥٦، ١٦١

(ر)

الرابطة الاميركية اللاتينية للتجارة الحرة: ٢٤٤، ٢٤٥
رابطة التجارة الحرة الأوروبية: ١٨٢، ١٨٥
رابطة التجارة الحرة لغرب افريقيا: ١٩٨
رابطة دول جنوب شرقي آسيا: ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٧، ٢٤٤، ٢٤٧
رابطة الشرق الأوسط: ٣٢٠
رابين، اسحق: ٨٧٨
رأس بناس: ٨٨٦
رأس المال: ١١٠، ١٤١، ١٤٩، ٢٢٨
الرأي العام العربي: ١١٨٨، ١١٨٩
الرسوم الجمركية: ٥٠، ٥١، ٨٨، ١٠٢، ٢١٩، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٩١، ٤٢٨ ـ ٤٣٦، ٤٤١، ٤٤٨ ـ ٤٥٤

الرفاهية الاقتصادية: ٥٣، ١٠١ ـ ١٠٣، ١٤٣، ١٥٥
الرويل القابل للتحويل: ٧٠، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٧

(ز)

زائير: ٨١، ١٨٨، ١٩٢، ٢٣٤، ٨٨٠، ٨٨٣
الزراعة: ١١٢٠
زكي، رمزي: ٦٢٠، ٦٣٠
زلزلة، عبدالحسن: ٩٣٣
الزولفرين الألماني: ٧٨

(س)

ساحل العاج: ١٩٨، ٢٠٠
السادات، أنور: ٣٠٤ ـ ٣١٧، ٣١٩ ـ ٣٢١، ٣٢٢، ٣٣١، ٦٥١، ٨٢٢، ٨٦٧، ٨٧٩، ٨٨٣، ٨٨٥ ـ ٨٨٧، ١١٤٧، ١١٦٣، ١١٦٤
ـ زيارة السادات للقدس: ٣٠٦، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧٢، ٨٧٣
سالزبورغر: ٨٧٧
السبرنطيقا: ٨٤٣
سراج الدين، اسماعيل: ٥٤٦
سريلانكا: ٥٧٥
سعد الدين، ابراهيم: ٥٤٧، ٥٦٩، ٥٧١، ٥٧٣، ٦١٧
السعودية: ٤٧، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٢، ٢٩١، ٢٩٢، ٣١١، ٣٣٩، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٨٦، ٤٠٤، ٤٠٧، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٤٥، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٩٠، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥٠٣ ـ ٥٠٨، ٥١٦، ٥٢٢، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٥، ٥٥٧ ـ ٥٦٢، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٧٧، ٥٧٩، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٦، ٦١٠، ٦١١، ٦٢٠، ٦٢٢، ٦٢٤، ٧٦٣، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٩٣، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠٢، ٨٦٠، ٨٦٥، ٨٨١، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٦، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩٣، ٨٩٨، ٩٥٣، ٩٥٦، ٩٥٨، ٩٦٢، ٩٦٤، ٩٧٠، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٩٣، ٩٩٥، ١٠٠٣
ـ السكان: ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٥، ٨٠٣
ـ العمالة الوافدة: ٥٤٧، ٥٧٠، ٥٧٢، ٥٧٥
السلام: ١٨٠، ١٨١
السلطة الفوق وطنية: ٥١
السلع الاستهلاكية: ١٠٢
السلع الزراعية العربية: ١١٥٢، ١١٥٣
السنغال: ١٩٨
سنغور، ليوبود: ١٨٨
سنكلير: ٥٤٦، ٥٤٧
سنين، م. (Senin, M.) ١٠٦، ١١٩
سوانسون (Swanson) ٦٢٠
السودان: ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٨٠ ـ ٢٨٢، ٢٨٧، ٢٩٣، ٢٩٨، ٣٢١، ٣٣٩، ٣٦٦، ٣٦٧، ٤٧٧، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٩٠، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥٠٣، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٢٤، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٦١، ٥٦٦ ـ ٥٧٠، ٦٠٢، ٦٠٤، ٦١٧، ٦١٨، ٦٢٢، ٦٢٤، ٦٣٧، ٦٦٦، ٧٣٢، ٧٦٥، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧٢، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨١، ٧٨٩ ـ ٧٩١، ٧٩٣، ٧٩٦، ٧٩٩ ـ ٨٠١، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٢ ـ ٨١٤، ٨٢٥، ٨٦٤، ٨٦٧، ٨٧٤، ٨٨٥، ٨٨٩، ٨٩٠، ٩٠٠، ٩٦٤، ٩٧٤ ـ ٩٧٦، ٩٩٣، ١١٥٤، ١١٦٠
ـ الهجرة العمالية: ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٩٨، ٦٠٢
السودان الغربي انظر مالي
سوريا: ٢٥٥، ٢٥٩ ـ ٢٦٢، ٢٦٥ ـ ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠ ـ ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٩٨، ٣١٥، ٣٢٢، ٣٣٩، ٣٥٥، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٨٦، ٣٨٩، ٤٠٤، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٨، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٤، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٨١، ٤٩٠، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥٠٢ ـ ٥٠٤، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢٤، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٦١، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٧٠، ٦٠٣، ٦١٨، ٦٢٢ ـ ٦٢٤، ٦٣٩، ٦٦٣، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٥، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧٣، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨١، ٧٨٨ ـ ٧٩١، ٧٩٣، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٩ ـ ٨٠٢، ٨٠٨، ٨١٠، ٨١١، ٨١٣، ٨٢٥، ٨٢٨، ٨٥٣، ٨٥٨،

٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٣ - ٨٦٥، ٨٧١، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٩٠، ٩٠٠، ٩٥٨، ٩٦٤، ٩٧٤ - ٩٧٦، ٩٨٧، ٩٩٣، ١٠٨٦، ١١٥٤، ١١٦٠
الدستور: ٨٥٠
السوق الأوروبية المشتركة: ٤٧، ٥٦، ٦٤، ٦٥، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٧٨، ٨٠، ٩١، ٩٤ - ٩٦، ١٣٥، ١٦٨، ١٧٧، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٨، ١٨٩، ٢٠٤، ٢٠٦ - ٢٢٣، ٢٢٧ - ٢٣٠، ٢٤٣ - ٢٤٦، ٣٦٠، ٣٨٠، ٤٦١، ٦٠١، ٧٨٥، ٨٩٧، ٩١٤، ٩١٦، ١٠١٤
- التبادل التجاري: ٢٢١
- التنمية الاقليمية: ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦
- السياسات الاقليمية: ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢٢٠
- السياسة الزراعية: ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٤، ٢١٦
- السوق الخارجية: ١٠٩، ١١٠، ١٢١
السوق الداخلية: ٩١، ١٠٩، ١١٠، ١٢١، ١٤٤، ١٧٢
السوق الدولية الرأسمالية: ٤٩، ٥٠، ٨٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٥، ١٧٢، ١٧٥، ١٨٠، ٢٥٧
السوق العربية المشتركة: ١٧٨، ١٨٣، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٦٠، ٣٦٥، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٧٣، ٤١٨، ٤٢٨ - ٤٣٧، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٥٧ - ٤٦١، ٤٧١، ٥٣٩، ٧٦١ - ٧٦٣، ٨٦٧، ٩٢٩، ١٠٨٤، ١١٢٥، ١١٢٦
السوق المشتركة: ٥٠ - ٧٢، ٥٧، ٥٨، ٨٧، ٩٣، ١٤٢، ١٤٤، ٢٠٩، ٨٤٨
السوق المشتركة لأمريكا الوسطى: ١٨٢ - ١٨٦، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٤٣
السوق المشتركة لشرقي الكاريبي: ١٨٣، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤
سوق النفط العالمية: ١١٧١، ١١٧٣، ١١٧٨
سوق النقد الأوروبية: ٩٧١، ١١٥٩
سوكنات، جيمس: ٥٤٦
سولومون، انطوني: ١٠٠٢
سويسرا: ٨٤٣
السياسات الاقتصادية العربية: ١٠٥٠
السياسة التوزيعية: ١٧٢
السياسة التدخلية: ٩٩
السياسة الوطنية: ٩٩
سيراليون: ١٩٨، ٢٠٠
سيكوتوري، أحمد: ١٨٨

(ش)

شبه جزيرة سيناء: ٣٢٨
شبه الجزيرة العربية: ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٨١، ٧٦٥، ٩٠٠
شبيب، طالب: ٨٥٧
شحاته، ابراهيم: ٦٩٧
الشخصية العربية: ٣٢٠، ٤٠٦
الشخصية الوطنية: ١٦٩
شرايبر (Schreiber): ١٨٠
الشرق الأوسط: ١٤٠، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٤، ٣٢٠، ٨٧٧، ٨٨٢، ٨٨٣
- الاستشارات النفطية: ٩٠٧
الشركات دولية النشاط: ٩٠١ - ٩٠٤. ٩٠٧ - ٩١١
- والتكامل العربي: ٧٢٤، ٩٠١، ٩٠٤ - ٩١٦
الشركات العربية: ٧١٦، ٧١٧، ١٠٩٧
الشركات القابضة: ٧١٥
الشركات المتعددة الجنسية: ٦٠، ٦١، ٧٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٩، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٤، ١٩٩، ٢٠٦، ٢٤٧، ٢٩٧، ٤٧١، ٦٩٢ - ٦٩٧، ٩٠٣، ٩٠٨، ١٠١٣، ١٠٤١، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٣، ١١٥٧
الشركات النفطية العالمية: ١٠٠، ٩٤٤ - ٩٤٧، ٩٥٥
الشركات البريطانية للملكة المتحدة: ٢٨٣
شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة: ٣٤١، ٣٥٥، ٦٧٧، ٧٠٩
شركة الخدمات النفطية العربية: ٨٧٤
شركة عجمان للصناعات الثقيلة العربية لاصلاح معدات النفط للمناطق المغمورة وصيانتها: ٨٩٨
الشركة العربية البحرية لنقل البترول: ٧٢٩
الشركة العربية للاستشارات البترولية: ٧١٣، ٨٧٤
الشركة العربية للاستشارات الزراعية: ٧٣٣
الشركة العربية للاستشارات الصناعية: ٣٧٠
الشركة العربية لأنابيب البترول: ٧٢٩
الشركة العربية للتعدين: ٣٧٠

الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية: ٣٧٠
الشركة العربية للخدمات البترولية: ٧١٣
الشركة العربية لمصائد الاسماك: ٣٥٥
الشركة المساهمة لاستغلال وشراء الأراضي الزراعية في فلسطين، ١٩٤٦: ٣٤١، ٧٠٩
شركة مصر للطيران: ٨٧٣
شركة الملاحة العربية البحرية: ٧٠٩، ٧٢٩
شركة ناقلات النفط العربية: ٨٧٤
شركة هلديكس: (Haldex) ١٢٣
الشريف حسين: ٧٨٧
شمال الأطلسي: ٨٤٤
الشيوعية: ٢٣٠
الشيوعية الأوروبية: ١٨١

(ص)

الصادرات العربية: ٢٩٨، ٢٩٩، ٤٥٧ ـ ٤٦٨، ٩٥٧، ٩٥٨، ١١٢٦، ١١٥٦
الصادرات العربية البينية: ١١٢٦
الصادرات العربية الزراعية: ١١٥٣ ـ ١١٥٥
صايغ، يوسف: ٧٩٩٥
الصكبان، عبدالعال: ٨٦٦، ٨٦٧
الصحراء الغربية: ٣١٥
الصراع العربي ـ الاسرائيلي: ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٠ ـ ٣١٢، ٣١٨، ٨١٤، ٨٢١، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٧٨، ٨٨٠، ٨٨٢، ١١٤٩، ١١٦٠
الصليبيون: ٣١٤
صناديق التمويل العربية: ٤٧٤، ٤٩٨ ـ ٤٥٠، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٣، ٥٢٩، ٥٣٣، ٧٠٨
الصناعة: ١٨٣، ١١٢٠
الصناعة التحويلية: ٩٠٧
الصناعة العسكرية العربية: ١٥٧
صندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية: ٤٩٩، ٤٥٠، ٥١١، ٥١٢، ٥٢٥، ٥٢٨، ٩٨٩
الصندوق الاجتماعي الأوروبي: ٢١٢، ٢١٣
صندوق الأوبك للتنمية الدولية: ٥١٠ ـ ٥١٥، ٥٢٥، ٩٨٧ ـ ٩٨٩، ١١٢٧
صندوق التعاون والتعويض والتنمية: ٢٠٠
الصندوق السعودي للتنمية: ٤٥٠، ٤٩٩، ٥١١، ٥١٢، ٥١٦، ٥٢٥، ٥٢٨، ٩٨٩
الصندوق العراقي للتنمية الخارجية: ٤٩٩، ٤٥٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٥، ٥٢٥، ٩٨٩
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي: ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٢٩، ٣٤٠، ٣٥٤، ٣٨٤، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٨، ٤٧٤، ٤٩١ ـ ٤٩٦، ٥٠٧، ٥٠١ ـ ٥١٢، ٥١٤، ٥١٥، ٥٢٥ ـ ٥٢٧، ٥٣١، ٥٣٩، ٧١٠، ٧١١، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٧٤، ٩٢٢، ٩٨٧ ـ ٩٨٩، ٩٩٢، ١٠٩٠، ١٠٩٣، ١٠٩٧، ١١٠٤، ١١٢٧، ١١٩٧
الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية: ٣٨٦
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية: ٤٩٩، ٤٥٠، ٥٠٤، ٥٠٧، ٥١١، ٥١٢، ٥١٤، ٥١٦، ٥٢٥، ٥٢٨، ٥٣٠، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٩
صندوق المساعدة المتبادلة وضمان القروض: ١٩٦، ١٩٧
صندوق النقد الاوروبي: ٢٢٤، ٢٢٥
صندوق النقد الدولي: ٤٨، ٣٦٠، ٣٧٤، ١٠٧٣
صندوق النقد العربي: ٢٠٤، ٢٢٩، ٣٤٠، ٣٥٤، ٣٦٥، ٣٧٤ ـ ٣٧٦، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٤٢، ٤٥٠، ٤٧٤، ٤٩٥ ـ ٤٩٨، ٥٠٧، ٥١٠، ٥١٢، ٥١٥، ٥١٦، ٥٢٥ ـ ٥٢٨، ٥٣٢، ٩٢٢، ٩٨٧ ـ ٩٨٩، ١٠٥٠، ١٠٧٣، ١٠٩٠، ١٠٩٣، ١١٠٤، ١١٢٧
الصهيونية: ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٩، ٦٧٧، ٨١٧، ١٠٥٤، ١٠٥٩
الصومال: ٢٨٢، ٢٨٧، ٢٩٨، ٣١٩، ٣٢١، ٣٤٠، ٣٨٨، ٤٨٦، ٤٩٠، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢٤، ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٥٦، ٥٧٠، ٦٠٢، ٦٢٢ ـ ٦٢٤، ٧٣٢، ٧٦٥، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨١٢، ٨٦٧، ٨٨٩، ٨٩٠، ٩٦٤، ٩٩٣، ١١٥٤، ١١٦٠، ١١٧٤
الصين الشعبية: ٧٣، ٨٨٠، ١١٥٧

(ض)

الضمان الجماعي العربي: ٣٢٠

(ط)

الـطاقـة: ٢٣٦، ٨٧٦، ٩٥٦، ٩٥٧، ١٠٠١، ١٠٠٣، ١٠٣٨، ١٠٤٥، ١١٦٧، ١١٧٠
الطاهر، الرشيد: ٨٧٤
الـطبقات الاجتماعية العـربيـة: ٧٧٨ ـ ٧٨٠، ٧٨٨ ـ ٧٩٢
الطوائف الاسلامية: ٨٠٦، ٨١٠، ٨١١
ـ الدروز: ٧٠٧، ٨٠٦، ٨١١
ـ السنة: ٨١١
ـ الشيعة: ٨٠٦، ٨٠٧، ٨١١
ـ العلويون: ٨٠٦، ٨٠٧
الطوائف المسيحية: ٨٠٦، ٨١٠، ٨١١
ـ الارثوذكس: ٨٠٦، ٨١٠، ٨١١
ـ الاقباط: ٨٠٦، ٨١٠
ـ الكاثوليك: ٨٠٦، ٨٠٧، ٨١٠
ـ الموارنة: ٨٠٦، ٨٠٧، ٨١١

(ع)

عبدالرشيد حاتم: ٨٦٩
عبـدالفضيـل، محمـود: ٥٤٧، ٥٦٩، ٥٧١، ٥٧٣، ٦١٧
عبـدالنـاصر، جمـال: ٣٠٧، ٣١١، ٨٢٢، ٨٥١، ٨٥٣، ٨٥٦ ـ ٨٥٨، ١١٢٣، ١١٦٣، ١١٦٧
العتيقي، عبدالرحمن سالم: ٩٨٦
عدن: ٢٨٢
الـعـدوان الـثـلاثـي (١٩٥٦): ٧٩١، ٨٠٥، ٨٢٨، ١١٩٤
العـراق: ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٩١، ٣١٥، ٣٣٩، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٦٥ ـ ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧٤، ٤٠٤، ٤٠٧، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٨، ٤٤٥، ٤٥٨، ٤٦٤، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٨١، ٤٩٠، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٨، ٥١٥ ـ ٥١٨، ٥٢٢، ٥٤٣، ٥٤٧، ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٧، ٥٦٠ ـ ٥٦٢، ٥٦٦، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧٢، ٥٧٥، ٥٧٧. ٥٧٨، ٦٠٣، ٦٠٦، ٦٢٢، ٦٢٤، ٦٦٣، ٦٦٦، ٧٦١، ٧٦٥، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٨ ـ ٧٩١، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٩ ـ ٨٠١، ٨٠٩ ـ ٨١١، ٨١٣، ٨١٤، ٨٥٠، ٨٥٤، ٨٥٨، ٨٦٣، ٨٦٤ ـ ٨٦٦، ٨٦٨، ٨٧١، ٨٧٣، ٨٩٠، ٨٩٣، ٩٠٠، ٩٥١، ٩٥٣، ٩٥٨، ٩٦١، ٩٦٤، ٩٧٠، ٩٧٣، ٩٩٣، ١٠٦٦، ١٠٨٦
ـ الدستور: ٨٥٠
ـ وزارة التخطيط: ٥٦٣
عزام، عبدالرحمن: ٨٥٠
العسلي، صبري: ٨٥٢
عصبة الأمم: ١٧٩
العصبية العربية: ٨٢٨
عفلق، ميشال: ٨٥٢ ـ ٨٥٤
عقـد التنمية العـربيـة المشـتركـة: ٣٥٩، ٣٦٠، ٤٠٧، ٤٠٨، ١٠٦٦، ١٠٦٨، ١٠٧٠
العـلاقات الاجتماعية العـربيـة: ٧٩٢، ٧٩٣، ٨٠٩، ٨٢٥، ٨٢٦، ١١٦٢
العلاقات الاقتصـادية الـدولية: ٤٦، ٤٨، ٥٠، ٥٨، ٧٠، ١٥١، ١٩٩
العـلاقات الاقتصـادية العـربية: ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٩ ـ ٢٩١، ٣٤٧، ٨٦٠، ١٠٤١
العلاقات الاقتصادية العربية ـ الـدولية: ٤٠٢، ٧٦٧، ٨٦٢، ١٠٣٥، ١٠٤٦
العـلاقات الاقتصادية المصريـة ـ الاسرائيليـة: ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٢٩
العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية: ٨٨٩
العلاقات الامـيركية ـ المصريـة: ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٣ ـ ٨٨٧
علاقات الانتاج: ١٠٩
العـلاقـات الـدوليـة: ١٧٧، ٣٠٢، ٨٣٧، ٨٣٩، ٨٨٨، ٩٩٧
العلاقـات السيـاسـة العـربيـة: ٣٠٢، ٥٠٢، ٦٥١، ٧٩١، ٩٢٩
العلاقات العربية الخـارجية: ٨٢٣، ٨٢٤، ١٠١٤، ١١٥٠
العلاقات العربية ـ المصرية: ٨٧٣، ٨٧٤
العلاقات الليبية ـ الافريقية: ٧٣٢
عالم الاجتماع المعرفي: ٨١٦

عالم الاجتماع المعرفي الماركسي: ٨١٦
العلمانية: ٧٦٥، ٧٨٧
العلوم الاجتماعية: ٨٣٧
العمادي، محمد: ٩٤٥
العمالة الاحلالية: ٥٦٨، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٤، ٦٤٧، ٩٧٧
العمالة العربية: ٧٧٢، ٧٧٣، ٨٠١، ٨٠٢
ـ التدريب المهني والفني: ٦٦٢ ـ ٦٦٤، ٦٧٠، ٦٧٣، ٦٧٥، ٧٣٧، ١٠٣٦، ١٠٤٤
عُمان: ٣٢١، ٤٩٠، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥١٧، ٥١٩، ٥٢٤، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٧ ـ ٥٥٩، ٥٦١، ٥٦٤، ٥٦٥ ـ ٥٧٠، ٥٧٧، ٦٠٦، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦٢٢، ٦٢٤، ٦٣٥، ٦٣٨، ٦٤٤، ٦٧٦، ٧٧٦، ٧٧٧، ٨٨١، ٨٩٣، ٩٥٨، ٩٦٤، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٩٣، ٩٩٥، ١١٦٠
ـ السكان: ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧٣، ٧٧٥
العمل الاذاعي العربي: ٨٧٠
العمل الاقتصادي العربي المشترك: ٣٥٠، ٣٦٠، ٣٧٩، ٣٨٠، ٤٠٠، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤٥٢، ٧٠٥، ٧١٣، ٧١٥، ٧٣٨، ٧٤٤، ٨٣٤، ٨٦٤، ٨٢٠، ٩٣٠، ١٠١٤، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٨٤، ١٠٩٢، ١١٢٤، ١١٩٥
ـ التنسيق: ٨٩٩، ٩٠١، ١٠٤٠، ١١١٤
ـ وغياب الاستراتيجية: ١٠١٠ ـ ١٠١٦
العمل الانساني: ١٢٥
العمل الجبهوي: ١١٩٠ ـ ١١٩٨
العمل السياسي العربي: ٨١٦، ٨١٧
العمل العربي المشترك: ٣٢٢، ٦٦٤، ٨١٨ ـ ٨٢٤، ٩٢٣، ١٠٧٢، ١٠٨٩، ١٠٩٣، ١١٠٦، ١١٠٨، ١١١٠، ١١١٥
العملات الاوروبية: ٢٧٨، ٢٨١
العملات العربية: ٢٧٨
عناصر الانتاج: ٩٢، ٩٣، ٥٢٩
العوائد الجمركية: ٢٤٥

(غ)

الغاز الطبيعي: ٢٩٨
غالبريث، ج. ك: (Galbrith, J.K) ٢١١
غامبيا: ٢٠٠
غانا: ١٨٨، ٢٠٠
غينيا: ١٨٨، ١٩٨

(ف)

فاينر: (Viner) ٨٨، ١٠١
الفرا، محمد: ٨٦٦
فرانكل، ماكس: ٨٧٧
فرجاني، نادر: ١٥٩، ٥٤٨، ٥٦٩
فرنسا: ٧٢، ٨٠، ٩١، ١٦٨، ١٨٠، ١٨٨، ١٩٦، ٢١٠، ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨١، ٣٠٢، ٣١٤، ٣٢٠، ٣٦١، ٧٦٥، ٨١٢، ٩٠٣، ١١٢٢، ١١٥٣
الفكر الاقتصادي الاشتراكي: ٥٥، ٦٣، ٧٨، ٧٩، ٨٣، ١٠٥، ١٠٨، ١١١، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٣١، ١٤٠، ١١١٩
الفكر الاقتصادي الرأسمالي: ٥٠، ٧٣، ٧٨، ٧٩، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٦، ١١٠، ١٣١، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٠ ـ ١٤٢، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٤، ١٥٦، ١٦١، ١٦٢، ٧٠١
الفكر الاقتصادي العربي: ١٦٦، ٣٤٢، ٤٣٦، ٤٦٠، ٧٠٤، ٧١٠، ٧٣٤، ٧٣٦، ٩١٤، ١٠٢٥، ١٠٧٧، ١٠٧٨
الفكر القومي العربي: ٨١٥ ـ ٨١٨، ٨٣٦، ٨٤٩، ٨٥١، ٨٥٩، ٩٣٤، ١١٣٦، ١١٣٧
الفلبين: ٥٨٠، ٥٨٦ ـ ٥٨٨
فلسطين: ٢٦٩ ـ ٢٧٣، ٢٧٥ ـ ٢٧٧، ٢٨٠ ـ ٢٨٤، ٤٠٤، ٤٤٥، ٤٩٠، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥٤٣، ٥٧٠، ٦٦٣، ٦٧٧، ٧٦٥، ٧٨٨، ٧٨٩، ٨١٤، ٩٧٤
الفوائض المالية العربية: ٤٠١
فورات الحجم: ٦٥
فورات النطاق: ٦٥، ٦٦، ٨٩، ٧٠٣
الفورة النفطية: ١١٢٣، ١١٢٨
فولتا العليا: ٢٠٠

(ق)

قابوس بن سعيد: ٨٨٥

قاسم، عبدالكريم: ٨٦٠، ٨٦٤، ٨٧٢
قانون البحار الجديد: ٨٩٩
القانون الفرنسي: ٢٦٣
القاهرة: ٢٥٥
القبائل السودانية: ٨٠٦، ٨١٣
قبرص: ٢٨٢
القدسي، ناظم: ٨٦٣
القذافي، معمر: ٦٥١
القروض الثنائية الخليجية: ٥٢٢، ٥٢٣
القروض العربية: ٤٩٦، ٥١٠ ـ ٥١٩، ٥٢١، ٥٢٥ ـ ٥٢٨، ٥٣١ ـ ٥٣٣، ٩٨٧ ـ ٩٨٩، ١١٢٨
القروض العربية الحكومية: ٥٢٠ ـ ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٩
القضية الفلسطينية: ٣٠٧، ٣١٣، ٨٢٣، ٨٨٢، ٨٨٧، ١٠١٤، ١٠٤١، ١٠٧٧
القطاع الخاص العربي: ٥٣٨، ٥٤٠
قطر: ٢٩١، ٢٩٢، ٣٨٦، ٤٠٧، ٤٨١، ٤٩٠، ٤٩٤، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٨، ٥١٦، ٥٢٢، ٥٥٢، ٥٥٥، ٥٥٧ ـ ٥٦١، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٧٠، ٥٧٧، ٦٠١، ٦٠٦، ٦١٠ ـ ٦١٢، ٦٢٢، ٦٢٤، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٩٤، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٨٩، ٨٩٠، ٩٥١، ٩٥٣، ٩٥٨، ٩٦٢، ٩٦٤، ٩٦٦، ٩٧٤، ٩٩٣، ٩٩٥
ـ السكان: ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧٣، ٧٧٥، ٨٠٣
القطرية العربية: ١٢٢، ٢٥٣، ٢٦٨، ٢٧٢ ـ ٢٧٤، ٢٧٨ ـ ٢٨٠، ٢٨٦ ـ ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٠٠ ـ ٣٠٥، ٦٧٩، ٧٥٧، ٧٦٦، ٧٦٨، ٨٢١، ٩٣١ ـ ٩٣٤، ٩٣٨، ١١٢٣، ١١٣٧، ١١٤٤، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٧٦، ١١٨٢، ١١٨٥
قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٨١: ٩٩٥
قمة نيودلهي لدول عدم الانحياز، ١٩٨٣: ٨٨٠
قناة السويس: ٨٨٦
القومية العربية: ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٦١، ٥٨٩، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٩، ٧٨٧، ٧٨٩، ٨٠٤، ٨٠٧، ٨١٠ ـ ٨١٢، ٨١٥، ٨٣٤، ٨٤٨، ٨٥٠، ٩٣٣، ١٠٠٥، ١١٢٣، ١١٤٤، ١١٧٤، ١١٨٧، ١١٨٨
القوة التفاوضية: ٧٤، ٧٥، ١٦٩
قوى الانتاج: ١٠٩، ١٢٥
القوى الحرة للسوق: ٨٦، ١١٧، ١٦٧، ١٧٠
قيمة العمل: ١١٨، ١٣١

(ك)

كارتر، جيمي: ٨٨٢، ٨٨٣
الكاريبي: ١٨٦
الكاميرون: ١٨٤، ١٩٢، ١٩٣
كانت، عمانوئيل: ١٧٩
الكفاءة الانتاجية: ٥٣، ٩٠، ٩١، ٩٦
الكلفة الانتاجية: ٩٠، ٩١، ٩٨، ١٠٧، ١٢٢
كندا: ٢٠٥، ٦٧١، ٨٤٣، ٨٧٨، ١١٥٣
الكواري، علي خليفة: ١٦٦
كوانت، وليم: ٨٧٨
كوبا: ٢٣٤
كورزون،جيرار: ٧٤
كورزون، فيكتور: ٧٤
كوريا الجنوبية: ٥٧٥، ٥٨٠، ٥٨٧، ٥٨٨
كوريا الشمالية: ٨٠٠، ١١٥٧
الكوميكون انظر مجلس المساعدة المتبادلة
الكونغو: ١٨٤، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٨، ٧٧١
الكويت: ٢٧٦، ٢٩١، ٢٩٢، ٣٣٩، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٦٦، ٣٧٤، ٣٨٦، ٤٠٤، ٤٠٧، ٤١٩، ٤٢١، ٤٤٥، ٤٥٨، ٤٧٧، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٩٠، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥٠٣، ٥٠٥ ـ ٥٠٨، ٥١٦، ٥٢٢، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٥، ٥٥٧ ـ ٥٦١، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٧٠، ٥٧٢، ٥٧٥، ٥٧٧، ٥٨٥، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦١٠ ـ ٦١٢، ٦٢٢، ٦٢٤، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٩٤، ٧٩٩ ـ ٨٠١، ٨٠٨، ٨٦١، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩٣، ٨٩٨، ٩٠٠، ٩٥١، ٩٥٣، ٩٦٢، ٩٦٤، ٩٦٦، ٩٧٣، ٩٨٦، ٩٩٣، ٩٩٥، ١٠٨٦
ـ السكان: ٥٩٠، ٥٩١، ٧٧٠، ٧٧٣، ٧٧٥،
كيرنكروس (Cairncross): ٢٢٠
كيسنجر، هنري: ٣٠٦، ٣١٠ ـ ٣١٢، ١٠٠٢، ١٠٠٣

الكينزية: ١٦١
كينيا: ١٨٨، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٧

(ل)

لبنان: ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤، ٣٢١، ٣٣٩، ٣٥٥، ٣٨٧، ٤٠٣، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٧٥، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٩٠، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥١٧، ٥١٩، ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٦٦، ٥٧٠، ٦٢٢، ٦٢٤، ٧٦٥، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٣٣، ٧٧٨، ٧٨٨، ٧٩٣، ٧٩٧، ٨٠١، ٨٠٢، ٨١٠ - ٨١١، ٨٦٨، ٨٩٠، ٩٠٠، ٩٣٢، ٩٦٤، ٩٧٤، ٩٨٧، ٩٩٣
ـ البرجوازية التجارية: ٧٩٣، ٧٩٤، ٨٠٧
لجنة اتفاقية كارتاجينا: ٢٠١
اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب: ١٨٦
اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا: ٦٠٣، ٦٢٢
اللجنة الأوروبية: ٢٠٦، ٢٠٨
لجنة التنسيق بين جامعة الدول العربية والأجهزة العاملة في نطاقها والمنظمات العربية: ١٠٢٣، ١٠٩٨، ١١٠٠، ١١٠٢، ١١٠٧ - ١١١٢، ١١١٤، ١١٤٠
لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك: ٤٠٦، ١٠١٨
لجنة الخبراء العرب: ٨٩٩
اللجنة العليا لشرق أفريقيا: ١٩٣
لجنة محافظي البنوك المركزية العربية: ٣٦٦، ٣٧٦
اللجنة المشتركة بين الحكومات لشؤون الهجرة الأوروبية: ٢١٢
اللجنة المشتركة لتنمية حوض السنغال: ١٨٧، ١٩٨
لجنة نهر النيجر: ١٨٧
اللغة العربية: ٦١٣، ٨٠٥، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١٢
لوكسمبورغ: ٧٢
لويس، آرثر: ١٦٣
لي، بوب: ٥٤٦
ليبيا: ٢٨٢، ٢٩١، ٢٩٢، ٣١٥، ٣٣٩، ٣٥٥، ٣٦٥، ٤٠٤، ٤٢٨، ٤٤٥، ٤٦٤، ٤٦٧، ٤٨١، ٤٩٠، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥٠٤ - ٥٠٨، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٢٢، ٥٤٣، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٥، ٥٥٧ - ٥٦٢، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٨، ٥٧٢، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٨٠، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٢٢، ٦٢٤، ٦٥١، ٦٦٧، ٧٣٢، ٧٦١، ٧٦٣، ٧٦٥، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٩ - ٨٠٣، ٨٢٢، ٨٢٥، ٨٥٩، ٨٦٥، ٨٧٣، ٨٩٠، ٨٩٣، ٩٥١، ٩٥٣، ٩٦٢، ٩٦٤، ٩٧٠، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٩٣
ـ السكان: ٦١٠، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧٣، ٧٧٥، ٨٠٣
ـ العمالة الوافدة: ٥٤٧، ٥٩٨، ٧٥٠
ليبيريا: ١٩٨، ٢٠٠
ليزانو، ادواردو: (Lizano, Eduardo) ٥٨
لينين، فلادمير: ١٠٥، ١٢٥

(م)

المارك الالماني: ٢٢٤
ماركس، كارل: ١٠٥، ١٠٧، ١٢٥
الماركسية ـ اللينينية: ١١٨، ١٣١، ٢٣٠، ٨٣٩
مارلو، جون: (Marlowe, J.) ٢٦٧
مالطا: ٢٨٢
مالي: ١٨٨، ٢٠٠
ماليزيا: ١١٧٠
مباحثات الوحدة الثلاثية (١٩٦٣): ٨٥٤، ٨٥٧، ٨٥٨
مبادرة كيسنجر (١٩٧٤): ١١٦٩
مبارك، حسني: ٨٠٠، ٨٨٩
متراني، ديفيد: (Mitrany, David) ١٧٩
المثالية الالمانية: ٨٥١
المثقفون العرب: ١١٤٨، ١١٥١، ١١٦٥، ١١٧٥، ١١٧٦
المجتمع العربي: ٧٨٦، ٧٩٠، ٨٠٢، ٨٢٥، ٨٢٦، ١١٦٢، ١١٨٥
المجر: ٨١، ١١٣، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٧
المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي: ٣٣٩، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٦٠، ٣٦٥، ٣٦٧ - ٣٨٥، ٤٠٣، ٤٠٨، ٤٣٧ - ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٤ - ٤٤٦، ٤٧٥، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٩١، ٤٩٥، ٦٦٤، ٦٦٥، ٧٠٩ - ٧١١، ٧٣٢، ٧٦١، ٨٦١،

٨٦٢، ٨٦٤ ـ ٨٦٧، ٨٧٢، ٩٢٢، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٧، ٩٢٨، ١٠٠٥، ١٠١٧، ١٠٥٠ ـ ١٠٥٢، ١٠٦١، ١٠٦٦ ـ ١٠٧١، ١٠٧٦، ١٠٨١، ١٠٨٣، ١٠٨٥ ـ ١٠٨٧، ١٠٩٧ ـ ١١٠٢، ١١٠٥، ١١٠٨، ١١١٢، ١١١٥، ١١٢٤، ١١٣٣، ١١٣٩

مجلس الأمن القومي الاميركي: ٨٧٨

المجلس الاوروبي: ٢٠٨

مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ٣٢٥، ٣٢٧، ٩٩٥، ٩٩٦

مجلس الطيران المدني للدول العربية: ٣٩١، ٣٩٨، ٨٦٤، ٨٧١، ١٠٩١، ١١٠٥

مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة: ٤٧، ٥٦، ٦٩، ٧٠، ٧٣، ٨١، ٨٥، ١١٢ ـ ١١٦، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥ ـ ١٣٨، ١٦٨، ١٧٧، ١٨١، ١٨٢، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٣٠ ـ ٢٤٧، ٣٨٠، ٤٦٢

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: ١٧٨، ٢٠٢، ٢٢٩، ٢٤٤ ـ ٢٤٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٥٤، ٣٦٢ ـ ٣٨٥، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٩ ـ ٤٠١، ٤٠٣، ٤٠٨، ٤١٨، ٤٢٨ ـ ٤٣٦، ٤٥٥، ٤٧٧، ٤٩٥، ٦٥٨، ٦٨٦، ٧٠٧، ٧١١، ٧١٣، ٧١٦، ٧١٧، ٧٦١، ٨٦٤، ٨٦٥، ٩٢٢، ٩٢٩، ١٠١٢، ١٠١٧، ١٠٥٠، ١٠٥٢، ١٠٨١، ١٠٨٣، ١٠٨٥ ـ ١٠٨٧، ١٠٨٩، ١٠٩٧، ١١٠٤ ـ ١١٠٦، ١١٠٨، ١١١٢ ـ ١١١٥، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٣٣

مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب: ٨٦٨، ١١٢٤

مجلس وزراء المواصلات العرب: ١١٢٤

مجلس وزراء النقل العرب: ١١٢٤

مجلس الوفاق: ١٨٦، ١٨٩، ١٩٦ ـ ١٩٨

المجموعات الاقليمية العربية: ٩١٥

مجموعة الانديز: ١٨٢ ـ ١٨٤، ١٨٥، ١٩٧، ٢٠١ ـ ٢٠٤، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٨٨

مجموعة الكاريبي: ١٨٢، ١٨٣، ٢٠٣، ٢٠٤

مجموعة الدار البيضاء: ١٨٨

محرم، محمد رضا: ٣٠٦

محكمة الاستثمار العربية: ٤٨٦

محكمة العدل العربية: ٤٨٦

مخلب: (Machlup) ٦٦، ٨٣، ١٠٢

مركز تمويل الشرق الاوسط، القاهرة: ٢٨٠، ٢٨٢ ـ ٢٨٦، ٢٩٩

مركز التنمية الصناعية للدول العربية: ٣٥٠، ٣٥٨، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٩، ٧٦١

مركز دراسات الوحدة العربية: ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٧٨

المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والاراضي القاحلة: ٣٥٠، ٣٨٧، ٣٩٦، ٣٩٨، ١٠٩٠، ١١٠٤ ـ ١١٠٦

المساواة الاقتصادية: ١٨١

المساواة الحسابية: ٨٢٩

المساواة النسبية: ٨٢٩

مسعود، سميح: ٧٠٨

مسيحة، سوزان: ٦٢٠

المشرق العربي: ٣١٤، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٨، ٥٢٠، ٧٨٧

مشروع ايزنهاور: ٣٢٠

مشروع الربط بين شبكات الكهرباء، براغ: ١٢٣

مشروع سكر كنانة: ٧٢٧

مشروع قانون الشركات العربية المشتركة: ٧١٦، ٧١٧

مشروع مارشال: ٨١

مشروع المجمع المشترك لعربات السكك الحديدية للنقل: ١٢٣، ١٣٧

المشروعات العربية الثنائية: ٧٣٩ ـ ٧٤١، ١١٣٣

المشروعات العربية الدولية: ٧٢٤ ـ ٧٢٧، ٧٣٩ ـ ٧٤١، ٩٩٠

المشروعات العربية المشتركة: ٢٩٥، ٣٤١ ـ ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٦٨ ـ ٣٧٠، ٣٩٤، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٧٨، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٢٧، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٣٧، ٥٣٩، ٦٦٥، ٧٠٦، ٧٠٩، ٧١٣، ٧٢٣، ٧٢٩، ٧٣٢، ٧٣٩، ٧٤٢، ٨٦٢، ٨٦٤، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٩٧، ١٠٢٦، ١١١٢، ١١٥٧، ١١٩٧

ـ الآثار الانمائية: ٧٢٧، ٧٢٩، ٧٣٠

ـ الادلة: ٧٠٧ ـ ٧٠٩

ـ الاطار المنظمي والمؤسسي: ٧١١ ـ ٧١٨

ـ البناء والتشييد: ٧٢١، ٧٢٨، ٧٤٠، ٧٤١

ـ التمويل: ٧٢١، ٧٢٤، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٤٠
ـ الخدمات: ٧٢١، ٧٢٨، ٧٤٠، ٧٤١
المشروعات العربية المشتركة
ـ رؤوس الأموال: ٧٢٣ ـ ٧٣٠، ٧٣٢، ٧٣٤ ـ ٧٤٣
ـ الزراعة: ٧٢١، ٧٢٨، ٧٣١ ـ ٧٣٤، ٧٤٠، ١١٣٢.
ـ الصناعة الاستخراجية: ٧٢٠، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٤٠
ـ الصناعة التحويلية: ٢٩٦، ٧٢١، ٧٢٨، ٧٣٠، ٧٤٠، ٧٤١، ١١٣٣
ـ الفنادق والسياحة: ٧٢١، ٧٢٨، ٧٤٠
ـ النقل والمواصلات: ٧٢١، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٤٠، ١٠٤٠، ١٠٤٦
المشروعات المشتركة
ـ تنسيق الاستشارات: ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٩، ٧٢٢، ٧٣٨
ـ الصيغ القانونية: ٦٩٧ ـ ٦٩٩
ـ والتكامل الاقتصادي: ١٧١، ٦٨٣، ٦٨٦، ٦٩٠ ـ ٦٩٤، ٧٠٠ ـ ٧٠٣
ـ ومنظمات التنسيق: ٦٩٩ ـ ٧٠١
مصر: ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٥ ـ ٢٦٧، ٢٦٩ ـ ٢٨١، ٢٨٤، ٢٩٨، ٣٠٥ ـ ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٢ ـ ٣١٩، ٣٢١، ٣٣١، ٣٣٩، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧٠، ٤٠٤، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٨، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٤، ٤٦٨، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٩٠، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥١٧، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢٤، ٥٤٣، ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٦٣، ٥٦٦، ٥٧٠، ٦٠٢ ـ ٦٠٤، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٢ ـ ٦٢٥، ٦٢٧، ٦٣٠، ٦٣٩، ٦٥١، ٧٦١، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧٢، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨١، ٧٨٨ ـ ٧٩١، ٧٩٣، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٩ ـ ٨٠٢، ٨٠٨، ٨١٠، ٨١١، ٨٢٢، ٨٢٥، ٨٤١، ٨٥٦، ٨٥٨، ٨٦٣، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٧١، ٨٧٤، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٧، ٨٨٩، ٨٩٠، ٩٦٤، ٩٧٤ ـ ٩٧٦، ٩٧٨، ٩٨٧، ٩٩٣، ١٠٥٥، ١٠٨٦، ١١٣٠، ١١٥٤، ١١٦٠، ١١٦٦، ١١٧٠
ـ الأمن القومي: ٨٨٠، ٨٨٢ ـ ٨٨٤، ٩٣٤
ـ الانفتاح الاقتصادي: ٣٠٨، ٣٠٩، ٨٩٧
ـ البطالة: ٦٤٠، ٩٧٦
ـ تجربة محمد علي: ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٣١٤، ٧٨٧، ٧٨٨، ١١٢١
ـ التحويلات النقدية: ٦٢٠، ٦٢١
ـ التصنيع: ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٨٣
مصر
ـ التنمية الاقتصادية: ٦١٩، ٨٨٠
ـ قطاع التشييد: ٥٩٩، ٦٤١ ـ ٦٤٣، ١١٢٩
ـ الميثاق الوطني (١٩٦٢): ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨
ـ الهجرة العمالية: ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٦٦ ـ ٥٧٠، ٥٧٦ ـ ٥٧٨، ٥٩٩، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٤٢، ٦٤٣
ـ وأمن الخليج العربي: ٨٧٩ ـ ٨٨٩
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا: ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٩٧، ٣٩٩، ١٠٩٠، ١١٠٤
المصرف العربي الليبي الخارجي: ٩٨٩
مصفاة حيفا: ٢٨٤
مصنع النسيج المشترك بين المانيا الشرقية وبولندا: ١٢٦
معاهدات الامتيازات: ٢٥٧، ٢٥٩
معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، ١٩٥٠: ٣٢٠، ٣٣٥، ٣٤٣، ٣٥١، ٣٥٢، ٨٦١، ١٠٨٢، ١٠٩٨
معاهدة روما (١٩٥٧): ٦٤، ٧٠، ١٨٠، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٨، ٢٢٩
معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية: ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٢ ـ ٣١٩ ـ ٣٢٣، ٣٢٦ ـ ٣٢٨، ٣٣١، ٦٥١، ٨٧٤
معاهدة لندن (١٨٤٠): ٣١٤
معركة نافارين: ٣١٤
معهد التخطيط العربي في الكويت: ٤١٠، ٥٧٨
معهد التخطيط القومي في القاهرة: ٧١٠
معهد التدريب الاذاعي في العراق: ٨٧١
معهد التدريب الاذاعي والتلفزة في مصر: ٨٧١
المعهد العربي لبحوث البترول: ٣٥٠
المعهد المشترك للبحوث الذرية في دوبنا: ١٢٣، ١٣٧
المعونات الخليجية: ٥٠٨، ٥٠٩
المغرب: ٢٦٧، ٢٨٧، ٢٩٨، ٤٩٠، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٢٤، ٦٣٧، ٦٦٦، ٧٣٢، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٩،

٧٧٠، ٧٧٣، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٩، ٧٩٣، ٧٩٤، ٨٠١، ٨١٣، ٨٦١، ٨٩٠، ٩٦٤، ٩٩٣، ١١٥٤، ١١٦٠
المغرب العربي: ٣١٤، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣٨، ٥٧٠، ٨١٢، ١١٧٤
ـ البربر: ٨٠٦ ـ ٨٠٨، ٨١٣
ـ الهجرة العمالية: ٥٦٢، ٥٧٠، ٥٧٦، ٦٧١
المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية: ٣٠٩، ٣١٢، ٣١٣
المقاطعة العربية لاسرائيل: ٣٢٦، ٣٢٧، ٤٤٣، ١٠٥٥
المقاطعة العربية للسلع الرأسمالية: ١١٩٣
المقاومة الفلسطينية: ٨١٤، ٨٦٩، ١٠٥٥
المكتب الافريقي للملكية الادبية: ١٨٦
مكتب العمل العربي: ٦٧٦
المكسيك: ١٨٤، ٢٠٤، ٢٠٥، ١٠٠٣، ١١٧٠
الملكية الخاصة لوسائل الانتاج: ٥٢٠
الملكية العامة لوسائل الانتاج: ٥٣، ٢٣٠، ٢٣١
المنافسة: ٩٨، ١٣١
منطقة التجارة الحرة: ٥٠ ـ ٥٢، ٥٧، ١٤٢، ١٤٦، ١٨٢، ٢٢٧، ٣٦٤، ٣٦٥
منطقة التجارة الحرة الاوروبية: ٧٠
منطقة التجارة الحرة لامريكا اللاتينية: ١٨٣ ـ ١٨٥، ٢٠١، ٢٠٣ ـ ٢٠٥
المنظمات الاقتصادية الدولية: ٢٣٨ ـ ٢٤٠، ٢٤٣، ٩٢٧
المنظمات الاقتصادية العربية القطاعية: ٣٣٦، ٣٤٦، ٧٠٨، ١٠٩٥، ١١٣٩
المنظمات الاقتصادية العربية المتخصصة: ٣٨٣ ـ ٣٨٩، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٣، ٤٤٢، ٨٦٣ ـ ٨٦٧، ١٠١٥، ١٠١٧، ١٠٥٠، ١٠٥٣، ١٠٧٥
ـ الازدواجية: ١٠٨١، ١١٠٣ ـ ١١١٣
المنظمات الاقليمية: ١٧٩ ـ ١٨١
المنظماتَ الجماهيرية العربية: ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٨
منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول: ٢٤٧، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٨، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧١٠، ٧١١، ٧١٣، ٨٧٤، ١٠٩٠
منظمة الاقطار المصدرة للبترول: ٨٧٤، ٨٨٩، ٩٤٦ ـ ٩٤٩، ٩٥١، ٩٧٠، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧١، ١١٧٣، ١١٧٨
منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة: ٨١٢
منظمة انترالكترو: ٢٣٩
منظمة انترخيم: ٢٤١
منظمة التحرير الفلسطينية: ٣٥٤، ٨٦٧، ٩٨٧، ١٠٥٥
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: ٩٠٣، ١٠٠٣، ١١٦٨
منظمة التعاون في المسائل التعدينية: ١٣٧
منظمة حوض السنغال: ١٨٧، ١٩٨
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: ٧١٠، ٧١١
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: ١٠٩١، ١١٠٦
المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ٣٥٠، ٣٨٧، ٣٩٧، ٣٩٩، ٧٦١، ١٠٩٠، ١١٠٤
المنظمة العربية للتنمية الصناعية: ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٧، ١٠٩٠، ١١٠٥
المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة: ١٠٩١
المنظمة العربية للعلوم الادارية: ١٠٩١، ١١٠٦
المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس: ٣٨٨، ٣٩٨، ١٠٩٠
منظمة العمل الدولية: ٥٤٦، ٤٧٣، ٦٠٦
منظمة العمل العربية: ٣٨٩، ٣٩٦، ٣٩٨، ٥٦٤، ٦٦٣، ٦٦٥، ٦٧٦، ٨٦٤، ٨٦٧ ـ ٨٦٩، ١٠٩١، ١١٠٦
المنظمة المشتركة لافريقيا وموريشوس: ١٨٧ ـ ١٨٩، ١٩٦
منظمة الوحدة الافريقية: ١٨٦، ١٨٩
منغوليا: ٢٣٤
ـ الدخل القومي: ١١٣، ١١٤
مهاجمة المسجد الحرام في مكة (١٩٧٩): ٦٠٩
المهرجان الدولي الثالث لافلام وبرامج فلسطين (١٩٧٨): ٨٧١
الموارد الطبيعية: ١٠٣، ١٢٢
الموازنة المركزية: ٢٢٩
المواصلات السلكية واللاسلكية: ٥٣١
مؤتمر الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب: ٨٧٣
المؤتمر الاذاعي الاول، (القاهرة، ١٩٥٣): ٨٧٠
المؤتمر الاذاعي العربي (القاهرة، ١٩٧٠): ٨٧٠
مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية: ٣٦٠

المؤتمر الحادي عشر لحزب البعث العربي الاشتراكي: ٨٥٤
المؤتمر العربي الافريقي الاول (١٩٧٧): ٨٩٩
مؤتمر العمل العربي (٤، ١٩٧٥، ليبيا): ٦٥٩
مؤتمر العمل العربي(٦، ١٩٧٧، الاسكندرية): ٦٦١
مؤتمر القمة العربي الرابع (الخرطوم، ١٩٦٧): ٤٠٠، ٥٠٤، ٥٢١
مؤتمر القمة العربي السادس (١٩٧٣): ٣٨٥
مؤتمر القمة العربي السابع (١٩٧٤): ٣٨٦
مؤتمر القمة العربي العاشر (١٩٧٩): ٣٤٦، ٣٤٧، ٩٢٣، ١٠٦٩
مؤتمر القمة العربي الحادي عشر (١٩٨٠): ٣٤٥، ٣٥٤، ٣٥٩، ٣٧٩، ٤٠٠، ٤٠٧، ٤٣٨، ٤٥٣، ٤٨١، ٤٨٦، ٥١٦، ٦٦٣، ٧١٥، ٧٣٩، ٩٣٠، ٩٨٥، ١٠٢٠، ١٠٦١، ١٠٦٦، ١٠٧٠، ١٠٨٧، ١١٠٣، ١١٠٨، ١١٣٤
المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (١٩٧٨، بغداد): ٤٠٤، ١٠١٨، ١٠٢٤، ١٠٢٥
مؤتمر الكيماويين العرب الخامس، القاهرة: ٨٧٤
مؤتمر وزراء العمل العرب، الكويت (١٩٦٧): ٦٥٦، ٦٥٨
المؤتمر اليهودي، الرباط: ٣٢١
مؤتمرات رجال الاعمال والمستثمرين العرب: ٧١٣
مؤتمرات القمة العربية: ٣٨١
مؤتمرات وزراء الزراعة العرب (١٩٦٩): ٣٥٧
موريتانيا: ٢٠٠، ٢٩٣، ٢٩٨، ٣٨٨، ٣٨٩، ٤٠٤، ٤٢٨، ٤٦٤، ٤٩٠، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥١٧، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢٤، ٥٥٤، ٧٦٢، ٧٦٥، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٨٦٧، ٨٩٠، ٩٦٤، ٩٩٣، ١١٥٤، ١١٦٠
مؤسسات التنمية العربية:
- العمليات التمويلية: ٥١٨ - ٥٢٠
المؤسسات العربية لضمان الاستثمار: ١٠٩٧، ١١٠٤
مؤسسة التنمية الدولية: ٥٢٦
مؤسسة التنمية العربية: ٩٨٩
مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية: ٩٢٧
المؤسسة العراقية للاذاعة والتلفزيون: ٨٧١
المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية: ٣٨٩، ٣٩٧، ١٠٩١، ١١٠٥
المؤسسة العربية للتشغيل: ٦٧٦
المؤسسة العربية للثروة المعدنية: ١٠٩٠
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: ٣٥٤، ٣٨٥، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٤٢، ٤٧٤، ٤٨٦ - ٤٩١، ٤٩٦، ٥٠٧، ٧١٣، ٩٨٥، ١٠٩٠، ١١٢٧
المؤسسة المالية العربية: ٨٦٤، ٨٧٢، ٨٧٣
موصري، الفريد ج: ٢٧٣
الموصل: ٢٥٥
مونيه، جان: (Monnet, Jean) ٧٢
ميتراني، دافيد: ٨٤٥
ميثاق العمل الاقتصادي القومي: ٤٠٧، ٤٣٧، ٤٣٨، ٦٦٣ - ٦٦٥، ٧١٥، ٩٣٠، ٩٤٠، ١٠٦١، ١١٣٤
ميزان المدفوعات: ٩٧

(ن)

نابلس: ٢٥٥
الناصرية: ٣٠٧، ٣٠٨، ٨٥١، ٨٥٥، ٨٥٩
ناي، جوزف: ٨٤٨
ندوة الدوحة (١٩٨٢): ٧١٠، ٧١٩
ندوة العمالة الأجنبية في اطار الخليج العربي: ٥٤٩، ٥٧٨، ٥٨١، ٥٨٣
ندوة الكويت (١٩٨٣): ٧١٠، ٧١٢، ٧١٩
ندوة المشروعات العربية المشتركة (١٩٧٤): ٩٨٦
النروج: ١٠٠٣، ١١٧٠
النزاع الجزائري ـ المغربي: ٣١٥
النزاع السوري ـ العراقي: ٨٧١
النشاشيبي، حكمت: ٩٨٩
نظام اجازات الاستيراد والتصدير: ٤٥٠
النظام الاشتراكي: ٤٩، ٥٣، ١٠٩، ٢٣٠، ٨٥٣
النظام الاقتصادي العالمي: ١٧٩، ١٩٩، ٢٢٢، ٧٦٤، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠٣٥، ١٠٤١
النظام الاقتصادي العالمي الجديد: ١٠٤٧
النظام الاقتصادي العربي الجديد: ١٠٢٨، ١٠٣٤، ١٠٣٥
النظام الاقطاعي: ١١٢
النظام الاقليمي العربي: ٣١٥، ٣١٩ - ٣٢٣، ٣٢٦،

٣٢٧، ٥٨٩، ٩٣١، ١٠٠٥، ١٠٧٢، ١٠٨٦،
١١١٢، ١١٨٧
النظام الاقليمي للشرق الأوسط: ٣١٩ - ٣٢٢، ٣٢٦
- ٣٣١، ٩٣٣، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١١٢٢،
١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٧
نظام بريتون وودز: ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٥
نظام الثعبان الاوروبي: ٢٢٣
النظام الرأسمالي: ٤٩، ٥٢، ١١٠، ١١٢، ١١٣،
١٥٢، ١٥٣، ٦٩٥، ٧٨٥، ١١٦٥
نظام السوق: ٥٢، ٦٢٦
نظام المدفوعات الدولي: ٦٧
نظام النقد الاوروبي: ١٣٥، ١٨١، ٢٠٩، ٢١٧،
٢١٨، ٢٢٠ - ٢٢٥
نظام النقد الدولي: ٢٢٦، ٣٤٩، ١٠١٣
النظام النقدي الفرنسي: ٢٧٠
نظرية الاحتمالات: ٨٢٧
النظرية الاقتصادية التقليدية: ٥٢٩، ٦٠٠، ٦٥٢
نظرية البداوة: ٨٢٨
نظرية التخلف الحضاري: ٨٢٧
النظرية التقليدية للتجارة الدولية: ٨٦ - ٨٨، ٩١،
٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٥، ٤٢٦
نظرية التكلفة والمنفعة: ٦٠٠
نظرية الحل الافضل التالي: ١٥٥
نظرية شيء خير من لا شيء: ١٥٥
نظرية كبش الفداء: ٨٢٦، ٨٢٧
نظرية المزايا النسبية: ١٥٢
نظرية النظم العامة: ٨٤٣
النظم الاقتصادية والاجتماعية: ٤٦، ٤٨، ٦١، ٧١،
٧٢، ١١١٨
النظم السياسية: ٨٣٧، ٨٤٣
النفط: ٢٤٧، ٢٦٨، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٩١،
٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٨٦، ٣٨٧، ٤٦٧،
٤٦٨، ٥٤٣، ٥٥١، ٥٨٩، ٨٧٥، ٨٩٥، ٨٩٩
- ٩٠١، ٩١٤، ٩٩٣، ٩٥٧ - ٩٥٩، ٩٩٩،
١٠٠٧، ١١٢٦، ١١٣٨، ١١٤٥، ١١٥٨،
١١٦٩، ١١٧٠
- الاحتياط العالمي: ٩٩٢
- الاستهلاك: ٨٧٦
- الاسعار: ١٠٠، ٢٩٩، ٣٤٢، ٥٠٥، ٥١٤،
٥٥٠، ٥٥٥، ٥٥٧، ٦٧٩، ٧٧٥، ٨٨٩،
٩٩١، ٩٤٤ - ٩٥١، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٩٤،
٩٩٧، ١٠٠٠ - ١٠٠٥، ١٠١٣، ١٠١٥،
١١٦٧، ١١٦٩، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٨
- الانتاج: ٨٧٧، ١٠٠٥، ١١٦٧
- الحقول: ٩٦٦
- الصادرات: ٥٠٦، ٥٥٥، ٧٢٥، ٨٩٢، ٨٩٤،
٩٧٠، ١١٦٧
- الصناعة: ٣٥٧
- العائدات: ٤٧٧، ٥٠٠ - ٥٠٧، ٥٥٥، ٥٥٦،
٥٦٢، ٥٦٣، ٥٨٠، ٦٤٨، ٦٥٢، ٧٠٤،
٧٠٩، ٨٩٨، ٩٤٤، ٩٥١ - ٩٦١، ٩٦٦،
٩٦٧، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٨٧، ١١٢٧، ١١٣٢،
١١٦٨، ١١٧٨
- الفوائض: ٢٩٣، ٢٩٩، ٥٠٥ - ٥٠٧، ٥٥١،
٦٨٠، ٧٠٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٧، ٩٠٠،
٩٥٥، ٩٩٤، ٩٩٧، ١٠٠٠، ١٠٠٥، ١٠١٥،
١١٣٢، ١١٦٨
النفقات الحكومية العربية الجارية: ٥٥٩
النفقات الحكومية العربية الرأسمالية: ٥٥٨، ٥٥٩
نقل التكنولوجيا: ١٧٤، ٥٣٤، ٦٧٠، ٦٩٣-٦٩٤،
٧٢٥، ٩٩٠، ١١٢٠
نكروما: ١٨٠
النمسا: ٢٧٢
نميري، جعفر: ٨٦٩
نهر الاردن: ٣٢٨، ٤٠٠
نهر النيل: ٣٢٩
النيجر: ٢٠٠
نيجيريا: ١٨٨، ٢٠٠، ٧٧١، ١٠٠٣
نيريري: ١٩٥
نيكسون، ريتشارد: ٨٧٧، ٨٧٨

(هـ)

هاس: ٨٤٦، ٨٤٨
الهجرة العمالية انظر انتقال العمالة
الهجرة والجريمة: ٦١٢، ٦١٣
الهلال الخصيب: ٢٧٣
الهند: ٥٨، ١٥٧، ٢٧٢، ٢٧٣، ٥٦٦، ٥٧٥،
٥٨٠، ٥٨٦

هوبز، توماس: ١٧٩
هوفمان، ستانلي: ٨٤٧
هولندا: ٧٢
الهوية العربية: ٦١٤، ٦٦٨
هيكل، محمد حسنين: ٣١٤، ١١٨١
هيئات الاذاعة والتلفزيون والسينما العربية: ٨٧١
هيئة الاذاعة والتلفزيون التونسية: ٨٧٠
الهيئة العربية لاتفاقية الاستثمار: ٤٨٥

(و)

الواردات العربية: ٤٥٧ ـ ٤٦٨، ١١٢٦، ١١٥٦
الواردات الزراعية العربية: ١١٥٣ ـ ١١٥٥
وثيقة استراتيجية تطوير التربية العربية: ١٠٦٢
وثيقة التعاون الاقليمي في الشرق الاوسط: ٣٢٧ ـ ٣٣٠
وثيقة المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك: ٣٤٥، ٣٤٧، ٤٠٤ ـ ٤٠٧، ١٠١٨ ـ ١٠٢٥، ١٠٤٣، ١٠٤٨، ١٠٧٨
وثيقة الوحدة المصرية ـ الليبية (١٩٧٣): ٨٦٣
وحدات النقد العربية: ٢٧٠ ـ ٢٧٢، ٢٨١
الوحدة: ٩١٥، ٩١٦
انظر ايضاً التكامل
الوحدة الاقتصادية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨): ٨٦٠
الوحدة الاقتصادية السورية ـ الاردنية (١٩٥٦): ٨٦٠
الوحدة الاقتصادية العربية: ٢٤٤، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٢٢، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٦٠، ٣٦٢ ـ ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧١، ٤٦٩، ٦٨٣، ٧٦١، ٨٦١، ٨٦٧، ٩١٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١١٢١، ١١٤١، ١١٨٥، ١١٩٥
الوحدة الالمانية: ٧٨٥، ٨٤٠، ٨٥٦
الوحدة الامريكية: ٧٨٥
الوحدة الايطالية: ٧٨٥، ٨٥٦
الوحدة الثقافية العربية: ١١٩٧، ١١٩٨
الوحدة الثلاثية (مصر ـ سوريا ـ ليبيا): ٨٥٤
الوحدة السياسية: ٧٧، ٧٨
الوحدة السياسية الاوروبية: ٧٣
الوحدة العربية: ٣٠١، ٣٠٣، ٣١٣، ٣١٩، ٣٢٦، ٥٤٩، ٦١٤، ٧٥٦، ٧٩٠، ٨٠٦، ٨١٥، ٨١٧، ٨٢٢، ٨٢٤، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٥٠، ٨٥٦ ـ ٨٥٨، ٨٦٢، ٩٣٨، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١١٣٦، ١١٤٢، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٨١، ١١٨٨، ١١٨٩
ـ العوامل الاجتماعية: ٨٥٨، ٨٥٩
ـ العوامل الاقتصادية: ٨٥٠ ـ ٨٥٩، ٨٦٣
ـ والاشتراكية: ٨٥٥
ـ والمشاركة الشعبية: ١١٤٥ ـ ١١٤٨، ١١٥١، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٨٢ ـ ١١٨٤، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٦ ـ ١١٩٨
الوحدة المصرية ـ السورية: ٤٥٩، ٤٦٠، ٧٦٠، ٧٦٢، ٧٩١، ٨١٨، ٨٢٩، ٨٥٢ ـ ٨٥٤، ٨٥٩، ٨٦٠
الوحدة النفطية: ٤٠٢، ٩٠٠، ٩٠١
الودائع العربية الخارجية: ٧٦٤، ٧٦٥
ـ الاستثمارات الاجنبية: ١٦٣، ٢٤٧، ٢٩٧
ـ الاستثمارات المستهدفة: ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٣١
الوطن العربي
ـ الاستعمار: ٢٦٧ ـ ٢٨٥، ٣٠٣، ٥٤٣، ٧٦٥، ٧٦٩، ٧٨٥، ٧٨٨، ٧٨٩، ٨٢١، ٩٣١، ٩٣٢، ١٠٢٢، ١١٢٢، ١١٦٢
ـ الانقلابات العسكرية: ٧٩٠، ٧٩١
ـ البنوك الاجنبية: ١١٩٦
ـ التباين الاقتصادي: ٢٩٢ ـ ٢٩٤، ٥٥٢ ـ ٥٥٤، ٧٧٥ ـ ٧٧٧، ٧٧٩ ـ ٧٨٥، ٨٨٩، ٨٩١، ٨٩٢، ٩٣١، ٩٣٣، ٩٩١ ـ ٩٩٥، ٩٩٧، ١٠٠٥، ١١٢٣، ١١٤٨، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٧٣
ـ التبعية الاقتصادية: ٢٥٧، ٢٦٦ ـ ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٨٣، ٢٩٥، ٢٩٨ ـ ٣٠٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٥٣٦، ٦٧٢، ٧٢٤ ـ ٧٢٦، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٨٤٩، ٩٣٨، ٩٤٨، ٩٥٥، ٩٦٦، ٩٦٨، ٩٧١، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٧، ١٠٢٢، ١٠٣٤، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٣٢، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٤٣، ١١٤٥، ١١٤٨، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٤، ١١٥٦ ـ

١١٦١، ١١٦٥، ١١٦٧، ١١٧٤، ١١٧٦، ١١٧٩، ١١٨٠
- التبعية التكنولوجية: ٢٩٦، ٢٩٧
- التركيب الاجتماعي: ٧٨٦ - ٧٩٦، ٨٠٤، ٨٠٨، ١١٦١ - ١١٦٤، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٧٤، ١١٧٦ - ١١٧٨، ١١٨٠، ١١٨٧
- التصنيع: ٢٧٤ - ٢٧٦، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٧ - ٢٨٩، ٢٩٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١١٢٢، ١٢٢٣
- التضخم: ١١٦٦
- التعدد الايديولوجي: ٢٤٣
- التعليم: ٥٤٣، ٨٠٠
- التغلغل الاوروبي: ٢٦٣، ٢٦٥، ٣٠٢، ٧٦٦، ٧٦٨، ٧٧١، ٧٨٨، ٧٨٩
- التفاوت الاجتماعي والطبقي: ٧٨٥ - ٧٩٦، ١١٣٦، ١١٣٨، ١١٦٢ - ١١٦٤
- التفاوت العلمي والمهني: ٧٩٧ - ٨٠٢
- توزيع الدخل: ١١٦٥، ١١٦٦
- الحكم العثماني: ٢٥٣ - ٢٧٠، ٧٨٧، ٧٨٩
- دخل الفرد: ٢٩٢، ٢٩٣، ٧٧٧، ٧٧٩، ٨٨٩، ٩٩٣
- الدين الخارجي: ١١٦٠
- السكان: ٢٨٢، ٧٦٩ - ٧٧٢، ٧٧٤، ٧٧٩، ٧٠٤
- الفجوة الغذائية: ١١٥١ - ١١٥٣
- المساحة: ٧٦٩ - ٧٧١
- الناتج المحلي الاجمالي: ٢٩٦، ٧٧٧، ٧٧٩، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٦٠ - ٩٦٣
- مصادرة الحريات: ١١٤٨
- النظم الاقتصادية: ٣٩٤
- نظم الحكم: ٧٧٧، ١١٤٨، ١١٥٠، ١١٥٨، ١١٦٢، ١١٦٣
الوظيفية الجديدة: ١٩٨، ١٩٩
وكالات توريد العمالة الآسيوية: ٥٨٥ - ٥٨٧، ٦٧٦
وكالة التنمية الدولية الامريكية: ٣٢٧، ١٠٠٥
وكالة الطاقة الدولية: ١٠٠٢، ١٠٠٣
الولايات الاوروبية المتحدة: ٧٣
الولايات المتحدة الامريكية: ٧٢، ٨٠، ٨١، ١٤١، ١٥١، ١٥٢، ١٦٨، ١٨٠، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٤٤، ٢٥٩، ٢٦٨، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٩٤، ٢٩٩، ٣٠٢ - ٣٠٥، ٣٠٨ - ٣١٢، ٣١٤، ٣١٦ - ٣٢٢، ٣٢٦ - ٣٣٠، ٥٢٢، ٥٤٨، ٦٧١، ٧٣١، ٧٧١، ٨٠٣، ٨٢٤، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٧٦ - ٨٧٩، ٨٨١ - ٨٨٨، ٨٩٧، ٩٠١، ٩٠٣، ٩١٠، ٩١١، ٩٢٨، ٩٣٢، ٩٤٧، ٩٧١، ٩٩٤، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٢، ١٠٠٥، ١٠١٣، ١١٥٣، ١١٥٧ - ١١٦١، ١١٦٥، ١١٦٧، ١١٦٩
- سياستها الشرق أوسطية: ٣١٦ - ٣٣٢، ٥٨٨، ٥٨٩، ٨٧٥، ٨٨٠ - ٨٨٨، ١٠٠٥ - ١٠٠٧، ١٠٧٧، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٣٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٧، ١١٧٩ - ١١٨١
- الكونغرس: ٣٢٧، ٥٨٩، ٩٠٩
- الهجرة الاوروبية: ٥٩٩، ٥٦٠

(ي)

اليابان: ٢٨٤، ٥٠٧، ٨٧٦، ٨٧٨، ٨٩٨
اليماني، أحمد زكي: ٩٥٦
اليمن الجنوبي: ٣٣٩، ٤٢٨، ٤٤٥، ٤٦٤، ٤٨١، ٤٩٠، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥١٧، ٥١٩، ٥٢٤، ٥٥٤، ٥٦١، ٥٦٦، ٥٧٠، ٥٧٧، ٦١٧، ٦١٨، ٦٢٢ - ٦٢٤، ٧٦٢، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨١، ٧٩٠، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٢٥، ٨٦٤، ٨٦٧، ٨٧٣، ٨٨١، ٨٩٠، ٩٦٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٩٣، ١١٦٠
اليمن الشمالي: ٢٩٨، ٣٣٩، ٣٦٦، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٩٠، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥١٧، ٥١٩، ٥٢٤، ٥٥٤، ٥٦١، ٥٦٥، ٥٧٠، ٦١٧، ٦١٨، ٦٢٢ - ٦٢٥، ٦٣٥، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧٣، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨١، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٧ - ٨٠٠، ٨٢٥، ٨٦٤، ٨٨١، ٨٩٠، ٩٦٤، ٩٧٥ - ٩٧٧، ٩٩٣، ١١٣٠، ١١٦٠
- التحويلات النقدية: ٦٢١، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣١ - ٦٣٣، ٩٧٨، ٩٧٩
- الزراعة: ٦٤٤ - ٦٤٧، ٩٧٩، ١١٢٩
- الصادرات: ٦٢٨، ٦٣٠، ٦٣١

ـ ميزان المدفوعات: ٦٢٨، ٦٢٩، ٩٧٩
ـ الهجرة العمالية: ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٦٦ ـ ٥٧١، ٥٧٦
ـ ٥٧٨، ٥٩٩، ٦٣٧، ٦٣٨
ـ الواردات: ٦٢٨، ٦٢٩

يموت، عبد الهادي: ٧٦٢
اليهود: ٨٠٦، ٨١٤
يوغسلافيا: ٧٣، ٨٨٠
اليونان: ٢٠٩ ـ ٢١١

من منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية:

- ■ حقوق الانسان في الوطن العربي (١) (١٨٠ ص ـ ٢٦ ل.ل./ ٣ $) .... حسين جميل
- ■ عن العروبة والاسلام (٢) (٤٨٠ ص ـ ٦٨ ل.ل./ ٧ $) .... د. عصمت سيف الدولة
- ■ الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ ص ـ ٤٠ ل.ل./ ٤ $) .. .. ناجي علوش

مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية:

- ■ موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ (١)
(٥٤٠ ص ـ ١٢٤ ل.ل./ ١٢ $) .... د. علي محافظة
- ■ الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨))
(٣٦٠ ص ـ ١٠٨ ل.ل./ ١١ $) .... مجموعة من الباحثين
- ■ نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٧))
(٤٠٨ ص ـ ٩٨ ل.ل./ ١٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- ■ تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي (٥٤٨ ص ـ ١٣٦ ل.ل./ ١٤ $) .... ندوة فكرية
- ■ التصحر في الوطن العربي (١٧٦ ص ـ ٤٠ ل.ل./ ٤ $) .... د. محمد رضوان الخولي
- ■ كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٢٦٠ ص ـ ٦٠ ل.ل./ ٦ $) .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- ■ صناعة الانشاءات العربية (٢٩٢ ص ـ ٩٠ ل.ل./ ٩ $) .... د. انطوان زحلان
- ■ التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (٨٧٢ ص ـ ٢٠٦ ل.ل./ ٢١ $) .... ندوة فكرية
- ■ السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨ ص ـ ١٢٢ ل.ل./ ١٢ $) .... ندوة فكرية
- ■ الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٣٦ ص ـ ٧٨ ل.ل./ ٨ $) .... ندوة فكرية
- ■ نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة (١٩٦ ص ـ ٤٤ ل.ل./ ٤ $) .... د. علي خليفة الكواري
- ■ الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي (١٦٤ ص ـ ٤٠ ل.ل./ ٤ $). د. راسم محمد الجمال
- ■ صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية... طبعة ثانية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨)) (٢٢٠ ص ـ ٤٨ ل.ل./ ٥ $) .... د. سامي مسلّم
- ■ ازمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ ص ـ ١٩٨ ل.ل./ ٢٠ $) .... ندوة فكرية
- ■ التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل... طبعة ثانية
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٣٦٠ ص ـ ٨٦ ل.ل./ ٩ $) .... مجموعة من الباحثين
- ■ التكوين التاريخي للامة العربية: دراسة في الهوية والوعي (٣٣٦ ص ـ ٨٠ ل.ل./ ٨ $). د. عبد العزيز الدوري
- ■ دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥))
(٣٨٤ ص ـ ٩٢ ل.ل./ ٩ $) .... مجموعة من الباحثين
- ■ الثروة المعدنية العربية: امكانات التنمية في اطار وحدوي (١٥٢ ص ـ ٣٦ ل.ل./ ٣ $). د. محمد رضا محرم
- ■ البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين ... طبعة ثانية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧)) (٣٦٠ ص ـ ٨٦ ل.ل./ ٩ $) .... د. عبدالله عبد المحسن السلطان
- ■ التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي: المنهاج المقترح والاسس المضمونية والعملية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦)) (٤٩٢ ص ـ ١١٨ ل.ل./ ١٢ $) .... د. فؤاد حمدي بسيسو
- ■ المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي... طبعة ثانية
(٥١٦ ص ـ ١٢٤ ل.ل./ ١٢ $) .... د. حليم بركات
- ■ مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: من الصراع المحتوم... الى التسوية المستحيلة
(٢٥٦ ص ـ ٦٢ ل.ل./ ٦ $) .... د. حسن نافعة
- ■ اللغة العربية والوعي القومي (٤٨٤ ص ـ ١١٦ ل.ل./ ١٢ $) .... ندوة فكرية
- ■ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥)) (٤٨٦ ص ـ ١١٦ ل.ل./ ١٢ $) .... د. وميض جمال عمر نظمي
- ■ السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤))
(٣٤٤ ص ـ ٨٢ ل.ل./ ٨ $) .... د. هالة ابو بكر سعودي

- **الهجرة الى النفط**... طبعة ثالثة (٢٤٠ ص ـ ٥٢ ل.ل./ ٥ $) .... د: نادر فرجاني
- **العرب وافريقيا** (٨٢٤ ص ـ ١٨٠ ل.ل./ ١٨ $) .... ندوة فكرية
- **الطاقة النووية العربية: عامل بقاء جديد**... طبعة ثانية (١٥٦ ص ـ ٣٨ ل.ل./ ٤ $) .... د. عدنان مصطفى
- **الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي** (سلسلة كتب المستقبل العربي (٤))
  (٣٥٢ ص ـ ٨٤ ل.ل./ ٨ $) .... مجموعة من الباحثين
- **الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩** (٢٣٦ ص ـ ٥٦ ل.ل./ ٦ $) .... اعداد مروان بحيري
- **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية** (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣))
  (٣٩٦ ص ـ ٩٦ ل.ل./ ١٠ $) .... د. محمد السيد سليم
- **العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي** (٧١٢ ص ـ ١٧٠ ل.ل./ ١٧ $) .... ندوة فكرية
- **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات.**
  (٣١٢ ص ـ ٧٦ ل.ل./ ٨ $) .... د. ابراهيم سعد الدين ود. محمود عبد الفضيل
- **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح** (١٠٠٤ ص ـ ٢٢٠ ل.ل./ ٢٢ $) .... ندوة فكرية
- **الصراع العربي ـ الاسرائيلي: بين الرادع التقليدي والرادع النووي**(٢٤٨ص ـ٦٠ ل.ل./ ٦ $). امين حامد هويدي
- **ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الاول: المؤلفون ـ القسم الاول: بالعربية**
  (١٠٦٠ ص ـ ٢٤٠ ل.ل./ ٤٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- **ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الاول: المؤلفون ـ القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية**
  (١٠٩٦ ص ـ ٢٤٠ ل.ل./ ٤٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- **ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثاني: العناوين ـ القسم الاول: بالعربية**
  (٤٠٠ ص ـ ٨٨ ل.ل./ ١٥ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- **ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثاني: العناوين ـ القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية**
  (٣٦٨ ص ـ ٨٨ ل.ل./ ١٥ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- **ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثالث: الموضوعات (ثلاثة اقسام)**
  (٣٢٧٢ ص ـ ٩٨٠ ل.ل./ ٩٨ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- **النظام الاقليمي العربي** ... طبعة ثالثة مزيدة ومنقحة (٢٧٢ ص ـ ٦٦ ل.ل./ ٧ $).. جميل مطر ود. علي الدين هلال
- **التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية** ... طبعة ثانية
  (٤٧٢ ص ـ ١١٢ ل.ل./ ١١ $) .... د. عبد المنعم السيد علي
- **مصر والعروبة وثورة يوليو** (سلسلة كتب المستقبل العربي (٣))
  (٤٠٠ ص ـ ٩٦ ل.ل./ ١٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة**... طبعة ثانية
  (٢٤٨ ص ـ ٦٠ ل.ل./ ٦ $) .... د. محمود عبد الفضيل
- **المواصلات في الوطن العربي**... طبعة ثانية (٤٠٤ ص ـ ٨٨ ل.ل./ ٩ $) .... ندوة فكرية
- **السياسة الامريكية والعرب**... طبعة ثانية مزيدة ومنقحة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٢))
  (٣٦٨ ص ـ ٨٨ ل.ل./ ٩ $) .... مجموعة من الباحثين
- **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**... طبعة ثالثة (سلسلة كتب المستقبل العربي (١))
  (٤٧٦ ص ـ ١١٤ ل.ل./ ١١ $) .... مجموعة من الباحثين
- **التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية**
  (٥٢٨ ص ـ ١٢٦ ل.ل./ ١٣ $) .... ندوة فكرية
- **المراة ودورها في حركة الوحدة العربية** (٥٥٦ ص ـ ١٣٢ ل.ل./ ١٣ $) .... ندوة فكرية
- **الامكانات العربية**... طبعة ثانية (١٣٦ ص ـ ٣٠ ل.ل./ ٣ $) .... د. علي نصار
- **صور المستقبل العربي** ... طبعة ثانية (٢١٢ ص ـ ٥٠ ل.ل./ ٥ $) .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- **النظام الاجتماعي العربي الجديد**... طبعة ثالثة (٣٠٤ ص ـ ٧٢ ل.ل./ ٧ $) .... د. سعد الدين ابراهيم
- **تجربة دولة الامارات العربية المتحدة** ... طبعة ثالثة (٨١٦ ص ـ ١٩٦ ل.ل./ ٢٠ $) .... ندوة فكرية
- **التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠** طبعة ثالثة (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢))
  (٤١٦ ص ـ ١٠٠ ل.ل./ ١٠ $) .... د. مارلين نصر
- **البعد التكنولوجي للوحدة العربية** ... طبعة ثالثة (١١٦ ص ـ ٢٨ ل.ل./ ٣ $) .... د. انطوان زحلان
- **القومية العربية والاسلام** ... طبعة ثانية (٧٨٠ ص ـ ١٨٦ ل.ل./ ١٩ $) .... ندوة فكرية
- **التكامل النقدي العربي: المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل**... طبعة ثانية
  (٧٤٠ ص ـ ١٧٨ ل.ل./ ١٨ $) .... ندوة فكرية
- **هجرة الكفاءات العربية** ... طبعة ثالثة (٤٣٢ ص ـ ١٠٤ ل.ل./ ١٠ $) .... ندوة فكرية

- التعريب وتنسيقه في الوطن العربي... طبعة رابعة (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١))
(٦٦٨ ص ـ ١٦٠ ل.ل./ ١٦ $) .... د. محمد المنجي الصيادي
- هدر الامكانية ... طبعة رابعة (١٤٠ ص ـ ٣٠ ل.ل./ ٣ $) .... د. نادر فرجاني
- تحليل مضمون الفكر القومي العربي... طبعة ثالثة (٢٠٠ ص ـ ٤٨ ل.ل./ ٥ $) .... السيد يسين
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٥ (٨٥٦ ص ـ ٤٥٠ ل.ل./ ٤٥ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٤ (٧٧٦ ص ـ ٢٠٠ ل.ل./ ٤٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٣ (٦١٦ ص ـ ١٦٠ ل.ل./ ٣٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٢ (٧٣٢ ص ـ ٢٠٠ ل.ل./ ٤٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨١ (١٠٧٨ ص ـ ٢٨٠ ل.ل./ ٤٥ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٠ (١٠٦٤ ص ـ ٢٨٠ ل.ل./ ٤٥ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٧٩ ... طبعة ثالثة (٧٣٦ ص ـ ٢٠٠ ل.ل./ ٤٠ $) ... مركز دراسات الوحدة العربية
- القومية العربية في الفكر والممارسة... طبعة ثالثة (٦٤٠ ص ـ ١٥٤ ل.ل./ ١٥ $) .... ندوة فكرية
- اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية طبعة ثالثة
(٢٧٦ ص ـ ٩٠ ل.ل./ ٩ $) .... د. سعد الدين ابراهيم
- النفط والوحدة العربية ... طبعة خامسة مزيدة ومنقحة (٢٧٢ ص ـ ٦٤ ل.ل./ ٦ $) .... د. محمود عبد الفضيل
- ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل... طبعة ثالثة
(٤٤٨ ص ـ ١٠٨ ل.ل./ ١١ $) .... د. عبد الحميد براهيمي
- دور الادب في الوعي القومي العربي ... طبعة ثالثة (٤٣٦ ص ـ ١٠٤ ل.ل./ ١٠ $) .... ندوة فكرية
- خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية... طبعة ثالثة
(٢٦٨ ص ـ ٦٤ ل.ل./ ٦ $) .... د. محمود الحمصي
- دور التعليم في الوحدة العربية... طبعة ثالثة (٢٨٠ ص ـ ٦٦ ل.ل./ ٧ $) .... ندوة فكرية
- من التجزئة الى الوحدة ... طبعة خامسة (٤٤٨ ص ـ ٩٨ ل.ل./ ١٠ $) .... د. نديم البيطار

سلسلة التراث القومي:

الاعمال القومية لساطع الحصري

- آراء واحاديث في الوطنية والقومية (١)... طبعة ثانية (١٠٨ ص ـ ٢٢ ل.ل./ ٢ $)
- احاديث في التربية والاجتماع (٢)... طبعة ثانية (٣٠٨ ص ـ ٦٠ ل.ل./ ٦ $)
- صفحات من الماضي القريب (٣) ... طبعة ثانية (٨٠ ص ـ ١٦ ل.ل./ ٢ $)
- العروبة بين دعاتها ومعارضيها (٤)... طبعة ثانية (١٣٦ ص ـ ٢٨ ل.ل./ ٣ $)
- محاضرات في نشوء الفكرة القومية (٥)... طبعة ثانية (١٧٢ ص ـ ٣٨ ل.ل./ ٤ $)
- آراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة (٦)... طبعة ثانية (١٨٠ ص ـ ٤٠ ل.ل./ ٤ $)
- آراء واحاديث في القومية العربية (٧) ... طبعة ثانية (١٠٤ ص ـ ٢٠ ل.ل./ ٢ $)
- آراء واحاديث في التاريخ والاجتماع (٨) ... طبعة ثانية (١٨٤ ص ـ ٣٨ ل.ل./ ٤ $)
- العروبة اولاً! (٩)... طبعة ثانية (١٣٦ ص ـ ٢٨ ل.ل./ ٣ $)
- دفاع عن العروبة (١٠)... طبعة ثانية (١٢٤ ص ـ ٢٨ ل.ل./ ٣ $)
- في اللغة والادب وعلاقتهما بالقومية (١١)... طبعة ثانية (١٦٠ ص ـ ٣٦ ل.ل./ ٤ $)
- حول الوحدة الثقافية العربية (١٢)... طبعة ثانية (٨٤ ص ـ ١٨ ل.ل./ ٢ $)
- ما هي القومية؟ (١٣)... طبعة ثانية (٢١٢ ص ـ ٤٦ ل.ل./ ٥ $)
- حول القومية العربية (١٤) (٢٧٢ ص ـ ٦٤ ل.ل./ ٦ $)
- الاقليمية، جذورها وبذورها (١٥) (٢٠٤ ص ـ ٤٨ ل.ل./ ٥ $)
- ثقافتنا في جامعة الدول العربية (١٦) (١٥٨ ص ـ ٣٨ ل.ل./ ٤ $)
- ابحاث مختارة في القومية العربية (١٧) (٤٦٤ ص ـ ١١٢ ل.ل./ ١١ $)
- سلسلة التراث القومي: الاعمال القومية لساطع الحصري/ ٣ مجلدات (٣١٢٤ ص ـ ٨٠٠ ل.ل./ ٨٠ $)

سلاسل الناشئة

- سلسلة «ربوع بلادي» ٨ اجزاء... طبعة ثانية (٦ ل.ل./ دولار واحد لكل جزء) .... شريف الراس
- سلسلة «فتى العرب» ٧ اجزاء... طبعة ثانية (٦ ل.ل./ دولار واحد لكل جزء) .... شريف الراس

* الاسعار بالدولار وتشمل اجور البريد الجوي.

الدكتور محمد لبيب شقير

- حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٤٧، وعلى دكتوراه الاقتصاد السياسي من جامعة باريس سنة ١٩٥٢
- عمل بهيئة تدريس الاقتصاد السياسي بجامعة القاهرة، واسهم في انشاء كلية الاقتصاد فيها
- وفي عهد الرئيس جمال عبد الناصر، تولى منصب وزير التخطيط اثناء فترة الخطة الخمسية الأولى في مصر، ثم وزيراً للتخطيط والاقتصاد، ثم وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي، ثم رئيساً لمجلس الأمة المصري من ١٩٦٨ حتى مايو ١٩٧١
- يعمل حالياً مستشاراً اقتصادياً لصندوق النقد العربي
- كتب العديد من المؤلفات التي من أهمها: **العلاقات الاقتصادية الدولية** (١٩٥٦)، **العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية** (١٩٥٨)، **التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية للبترول** (١٩٦٠)، **وتاريخ الفكر الاقتصادي** (١٩٥٩).

ثمن الجزءين:
[redacted] ل.ل.
أو ما يعادلها

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي